

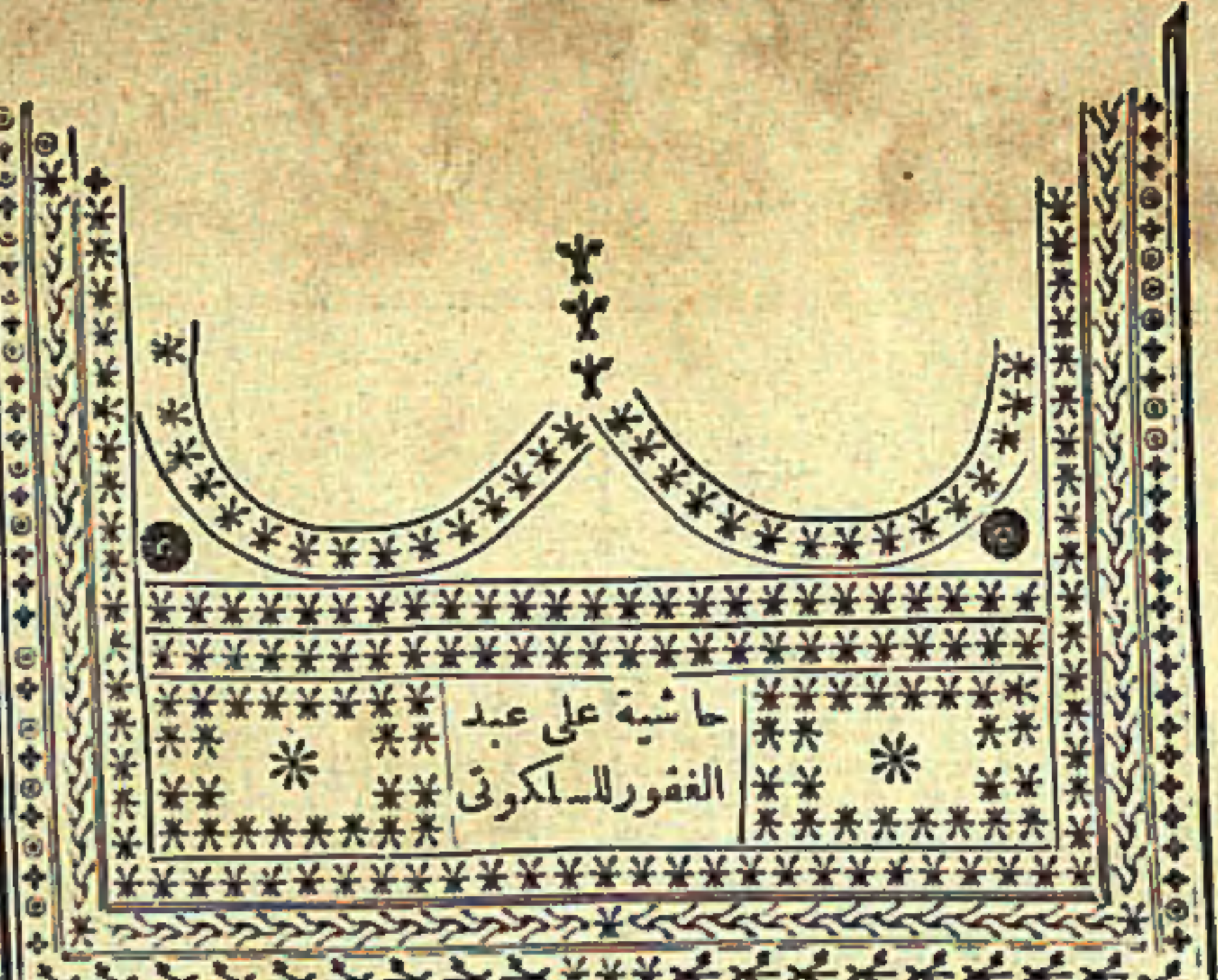


~~وقف سيد قطيف~~

وقف سيد قطيف

٦٤

SOLEYMAN E. G. KOTOPH N 1	
Kısım .	Seyyid Aziz ef.
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	63
Tasnif No.	492.7-1



(بسم الله الرحمن الرحيم)

يا من هو مصدر الكلمات وافعالها * ومبتدأ العوامل واعمالها * كل مالا
يليق بكبريائه عنه منصرف * وجميع المسكات عن تصرفه غير منصرف *
امتلات ظروفي الكائنات بمعربات آياته * وتلاّت على حروف المكنونات
مبنيات اماراته * عترتها لمن القى السمع وهو شهيد * ونكرها على من
في آذانه وقر وهو عنيد * تولعت الاوهام في يده آجلا له * واولعت الافهام
بعين نواله * اضمر اسراره الخفية في ضمائر اولى البصائر * واظهر علاماته
الجليلة على ابصار اولى الضمائر * ووضع آثاره دالة على ذاته * وافعاله ناطقة
باسمائه وصفاته * فحمدك جدا تفيض به شأيب كرمك * ونشكر لك شكر اترمه
بجلايب نعمك * ونصلي على من اسلمته من سلاله معدنين عدنان * وابدته
بأوضح التبيان ومجرب البيان * امارات حقه مرفوعات * وعلامات صدقه
منصوبات * شرآتعه مجرورات الى يوم الدين مؤيده * واحكامه المؤيدة الى
الحين مؤيده * وعلى آله الخير * واصحابه البرره * من اقبلهم صلح ونجما *
ومن تكب عن رد فهم طلع وغوى (وبعد) فهذه فوائد عالية يترادها كهها
اعطاف الازدهان * وفراآد عالية تثبت العقول لاحتوائها الاوزان * ناديا
محيط خاطر ابي واستادى * ومصححها بسبط من اليه في العلوم استنادى *
مرجع الفعول والاجله * منبع العقول والادلة * امام الافاق بالاتفاق *
استاذ الكل في الكل على الاطلاق * رديف المتقدمين * وغطر يف المتأخرين

ناقده

ناقده السابقين * وقائد اللاحقين * عبد الحكيم بن شمس الدين * ادام الله
مادام بشير * ولاح كوكب منير
وهذا دعاء لا يرد لانه * لاصلاح اصناف البرية شامل
معلقة على الحواشي المعلقة للفاضل الكامل * والعالم العامل * الارى
على شرح الكافية لزبدة العارفين * وقدوة العالمين * وحيد اوانه * وفريد
زمانه * عبد الرحمن الجامي * افاض الله تعالى عليه وابل الغفران * واسكنه
بجبوحه خييار الجنان * وعلى ذلك الشرح من حيث انتهت حواشي
الفاضل المذكور وهو مباهات الاصوات الى آخره تكمله لها لا يضاف
معظمها * وتسهيل مجملها * وتذليل صعبها * وتزميل شعابها * اسعافا
لمقترحي اطلاع رموزه * وانجبا حاسا الى افتتاح كنوزه * فبلغ من المقاصد
قاصيتها * وملاك من النحاسن ناصيتها * فيا ايها الناظرون لا تحذروا ما أخذها
سهلا سهلا * وفي طريقة لكم بئرا معطلا * وامعنوا فيها بعين الانصاف *
واستشرفوا اليها بالمناظرة الاعتراف * فخذوها وكوفوا من الشاكرين * وآخر دعوانا
ان الحمد لله رب العالمين * وانا المسكين الغريب * عبد الله الملقب بالليبي (قوله
مصدر المعلوم) وهو الاظهر لكونه معدولا من جدت جد الله للدلالة على
العموم والدوام ولكثرة استعماله (قوله اي كل جداء) تفسير على كلاً
الوجهين واشارة الى انه لا فرق بين الجنس والاستغراق في افادة اختصاص
جميع المحامد به تعالى انما الفرق بان الجنس لا يحتاج الى معونة المقام الخطابي
بخلاف الاستغراق وعموم كل جداء قول يشعر بالتعظيم او فعل كذلك
مستفاد من اللام وعموم الاوقات من اسمية الجملة وعموم كل حامد من ترك
الفاعل قصد للعموم وفيه اشارة الى ان اختلاف الاعراض باعتبار محالها
لا يعتبر بالعرف والالكان هذا العموم داخلا في عموم كل جد (قوله او القدر
المشترك) في الرضى ان المصدر موضوع للحدث الساذج من غير اعتبار
نسبته الى الفاعل او الى متعلق آخر والفعل مأخوذ في مفهومه النسبة
وضعا فان اعتبر من حيث انه منسوب الى الفاعل فهو مبنى للفاعل وان
اعتبر نسبته الى متعلق آخر فهو مبنى للمفعول واذالم يعتبر بشئ منهما فهو القدر
المشترك وقيل القدر المشترك للمبنى على ما يلقى عليه لفظ الحمد (قوله الحاصل بالمصدر)

المعنى المصدري من مقولة الفعل او الاتفعال فهو امر غير فار الذات والحاصل
بالمصدر الهيئة القارة المترتبة عليه فالجهد بالمعنى المصدري ستودن والحاصل
بالمصدر سبام وليس المراد منه الاثر الذي يترتب على المعنى المصدري كالالم
على الضرب (قوله اى للعري بجنس الحمد) اى الضمير راجع الى الجنس سواء
كان اللام للجنس او الاستغراق وعموم المرجع لا يقتضى عموم الراجع كما صرح
به القاضى فى تفسير قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن وذلك ليقيدان غيره
تعالى ليس جديرا بالحد اصلان ان الولي بمعنى الحرى ليس من اسمائه تعالى
وانما هو بمعنى النصير والمتولى للامر القائم به بل لم يوجد بهذا المعنى فى الكتب
المتداولة نعم ذكر فى الصحاح هو اولى به واخرى فى شمس العلوم والى البيع وغيره
اذا صار اولى به فتفسيره بالحرى مبنى على قصده المعنى الوصفي دون ذاته تعالى
بخصوصه على ان استعمال مبدأ الاشتقاق كافى فى الاشتقاق فان تم والا فلا
وتفسيره بالمحب او النصير او المتولى لا يساعد الذوق السليم كما ترى (قوله وان
الوهم) عطف تفسيرى للتعيين (قوله صريحاً) بخلاف الحمد لله فانه تعليق بما
يشعر بالعلية ضمن الكونه علماً للذات المستحق لجميع المحامد فكان التعليق به
كالتعليق بالمشتق (قوله من النبوة) على وزن المروءة فى شمس العلوم النبوة
الارتفاع وفى الصحاح والقاموس النبوة والنبوة ما ارتفع من الارض فان
جعلت النبي ما خوذ منه اى شرف على سائر الناس فاصله غير الهمزة فعيل
بمعنى مفعول وتصغيره نبي والجمع انبياء كالتقيا وان جعلته مأخوذاً من النبأ
بمعنى الخبر لانه انبأ عنه سبحانه وتعالى فاصله الهمزة وتصغيره نبي وجعله نبأ
كسر آه على ما قال سيبويه ليس احدهم من العرب الا يقول نبأ مسيلة بالهمزة
غير انهم تركوا الهمزة فى النبي كما تركوها فى الذرية والبرية والخاسية الا اهل مكة
فانهم يهزمون هذه الاحرف ولا يهزمون غيرها وانما جمع على انبياء لان الهمز
لما تبدل والزم الابدال جمع بجمع ما اصل لانه حرف العلة كعبد واعباد ولعدم
احتياج الوجه الاول الى ارتكاب تكلف اختصاره وقيل انه منقول عن النبي
بمعنى الطريق لانه طريق الى الله تعالى (قوله انسان بعنه اه) انما قال انسان
ليشتمل مرهم ام عيسى عليه السلام فانه قال بعضهم بنبوتها (قوله اهل بيته)
اولاده وازواجه وخدمته كما جاء فى الحديث سلمان منا اهل البيت (قوله

مظاهر

كطاهر واطهار) تنظير لا اشتباه لانه يحتمل التأويل المذكور ايضا قال
فى شرح الكشاف انه جمع طهر بمعنى طاهر كعدل وعادل وفى المطول اطهار
جمع طاهر كصاحب واصحاب (قوله اوجع صعب) بمعنى صاحب اوجع
صاحب على ما فى الصحاح فيكون الاصحاب جمع الجمع (قوله مخفف صاحب)
بجذف الالف ويجوز ان يتعلق بكليهما (قوله بناء على ما قيل) متعلق بكلا
الوجهين من ان فاعلا اسماء كان اوصفة (قوله اى الذى ثبت اه) لما كان
ظاهر الفقرة يقتضى ان يكون كل صاحب متأدب بجميع آدابه صلى الله عليه
وسلم بناء على ان الجمع المعرف والمضاف للاستغراق اذا لم يكن للعهد الخارجى
وذلك باطل فى نفسه ومستدعى لاستواء جميع الصحابة فى الفضل اولها بحمل
الاستناد فى الجمع الاول على التجوز مع ابقائه على العموم كاقى قولهم بنو افلان
قتلوا افلانا واليه اشار بقوله اى الذين ثبت فيما بينهم التأديب بآدابه ويجعل الجمع
الناسى مجازاً عن الجنس واعتبار الاختصاص المستفاد من الاضافة فيه اى
جنس الادب من حيث انه يختص بذاته صلى الله عليه وسلم وقام به واليه
اشار بقوله والانصباع بصيغته حيث اوردها بصيغة المفرد ولما كان الاتصاف
بصفة الغير محالاً عليه بقوله للفناء فى ذاته ومعنى الفناء فى اصطلاح الصوفية
تبديل الصفات البشرية بالصفات الالهية دون الذات فكما انها كلما ارتفع صفة
منها قامت الصفة الالهية مقامها فيكون الحق سمعه وبصره كما نطق به الحديث
كذلك حال الفناء فى النبي والشيخ وهذا مبنى على وحدة الوجود كما هو مذاق
الشارح رحمه الله ولعل الحشى سمعه منه والا فالظاهر المناسب للمقام ان المعنى
الساعين غاية السعي فى التأديب بآدابه بحمل صيغة التفعّل على المبالغة
والاضافة لمجرد الارتباط (قوله اى ما سبى عليك) وهو المعانى المدونة
الموجودة بالوجود اللفظى ان كانت الخطبة الحاقية والاستقبال بالنظر الى
المخاطب او الحاضرة فى الذهن ان كانت ابتدائية او الالفاظ الدالة عليها
على تقدير جعلها مشاراً اليها بتمثيلها منزلة المبصر لكمال امتيازها وصيرورتها
نصب العين كما شاهد فى هذا التعبير اشارة الى ان المشار اليه المعانى
من حيث التدوين والترتيب الخاص لان المقصود مدح الكتاب والى ان
خصوصية المحل غير معتبرة فى التسمية فالمسمى المعانى المدونة بآى محل قامت

بين

كيلا يلزم الاشتراك او القول بالوضع العام (قوله من الفيد) في التاج
 الفيد زيادة شدة ومنه الفائدة في القاموس فأدت له فائدة أي حصلت
 وفي الصراح الفائدة انجده دأده وكرفته شود ازدانش ومال قلعه
 معنى نقل الية من الوصفية (قوله من الاشكال بمعنى الاشتباه) اشكل الامر
 دخل في اشكاله وامثاله ثم استعمل بمعنى الاشتباه (قوله للمبالغة) بمعنى
 في الاصل صفة جعل علما فان اعتبرت زيادة التاء حين النقل فهي اما
 للمبالغة في كفايته للمبتدى في علم النحو والنقل من الوصفية الى الاسمية
 وان اعتبرت سابقة عليه فهي لتأنيث الموصوف ولما كان هذا الوجه محتاجا
 الى زيادة اعتبار اخره وان كان فيه ابقاء التاء على اصله (قوله لتوهم)
 أي لما نفع وهو توهم التأنيث (قوله كناية) أي المشارق والمغرب كناية عن جميع
 الارض والاشتهار فيهما كناية عن الاشتهار فيه (قوله من اول السرطان
 الى اول الجدي) وهو من غاية القرب من القطب الشمالي الى غايته من القطب
 الجنوبي (قوله يعني ستر الله) حاصله اذا كان التعمد بمعنى الستر المطلق
 فذهبته الى الضمير اما على سبيل التوسع للمبالغة او على حذف المضاف
 أي تقصيراته وازافة الغفران الى ذاته تعالى للاختصاص كيلا يلزم كون
 الشيء آلة لنفسه اذ يصير المعنى ستر الله ذنوبه بستر ذنوبه (قوله من غير سابقة
 عمل) يقال له سابقة وسابقة في هذا الامر اذا سبق الناس اليه فالمعنى من غير
 سبق في العمل (قوله ويجوز اه) أي يجوز ان يكون الستركناية عن الاحاطة
 حينئذ لا حاجة الى التوسع والحذف ولا الى جعل الاضافة للاختصاص
 (قوله قال في التاج التعمد كناه بوشيدن الخ) يعني ان التعمد اذا كان
 بمعنى ستر المعصية فان قصد بالاضافة الاختصاص كان مفاد الكلام المعنى
 الاول من غير احتياج الى معونة التوسع والحذف وان لم يقصد لا يمكن حمل
 التعمد على المعنى الحقيقي لاستلزامه آية الشيء لنفسه فلا بد من تجريده
 عن بعض المعاني وهو الذنب وجعله بمعنى الستر مطلقا ليصح جعله كناية
 عن الاحاطة فان ستر ذاته بالغفران يلزم ان يكون محاطا به لاسترد ذنوبه بخلاف
 ما اذا جعل بمعنى الستر مطلقا فانه حينئذ لا يحتاج في جعله كناية الى معونة التجريد
 فالحاصل ان جعل التعمد بمعنى الستر مطلقا احتياج استخراج المعنى الاول

الى

الى معونة التوسع والحذف وان جعل بمعنى ستر الذنوب احتياج استخراج المعنى
 الثاني الى التجريد (قوله التلطف اه) فالتلطف الحسرة والحزن على فوات
 المطلوب والتأفف الحسرة والحزن على نزول المصروف (قوله جعل
 الاسباب اه) ويشترط ان يكون المطلوب خيرا فانه اذا كان شرا يقال له
 الخذلان (قوله الحسب اه) يعني انه في الاصل مصدر استعمل بمعنى اسم
 الفاعل (قوله عطف على جملة وهو حسي) وكلاهما انشائيان وكذا قوله
 وما توفيقي الا بالله والواو فيه اعتراضية وهو تذييل لدفع توهم الجب الناشئ
 عن الكلام السابق (قوله لتفخذه معنى الفعل) فانه يعني يحسبني (قوله
 والمخصوص اه) يجوز تقديم المخصوص نص عليه في المفتاح (قوله أي ترك
 التصدير) فسر النفي بالترك ليكون فاعل الفعل والمفعول له متحدا فانه شرط
 نصيه عند الجمهور اذ لا يصح جعله علة للتصدير ولو جعل علة للنفي بتأويل
 اتنى التصدير فاعله التصدير وفاعل الهضم المصنف (قوله بتخييل) التخييل
 درخيال انداختن أي تخييله لنفسه دفعا للجب بهذا التصنيف الاتيق
 فان النفس اطوع للتخييلات من المعقولات (قوله من حيث انه صنعة)
 اشار بذلك الى ان الحيثية في عبارته للتقييد وان كان الشائع في تقييد الشيء
 بنفسه افادة الاطلاق وذلك بحمل الاضافة في الحيثية على الاختصاص
 لكونه مصنوعا له (قوله فانهم انما يتحسنون اه) بدليل تركهم
 في الايقنون به كالمكاتب والامور الحسية ولان المأمورية في الحديث
 افتتاح امر ذي بال وشرف (قوله لكن بقي توهم اه) انما قال توهم اما لانه
 قد اندفع بقوله بان جعله جزأ واما لانه مبني على جعل البناء في الحديث صلة
 الابتداء فيفيد كون الحمد جزأ للمبتدأ به وهو توهم اذ لا يصح ذلك الا فيما هو
 من قبيل الالفاظ مع ان المأمورية لا تبدأ في كل امر ذي بال فهو بال الملازمة
 أي لم يبدأ ذلك الامر متلبا بالحمد لله فيكون المأمورية التلطف به في اول
 الامر لا الجزئية وهو حاصل جواب الشارح (قوله أي عن احوال منسوبة
 اليهم من حيث اه) قيد الحيثية مستفاد من جعل محط الفائدة الاختصاص
 المستفاد من الاضافة او عاقر من ان الامور المختلفة بالاعتبار يجب اعتبار
 قيد الحيثية فيها فائدة الحيثية الاحتراز عن الاحوال المنسوبة اليهم باعتبار

امر اعم ككونهما عرضا ومسجوعا غير فان الذات ارباعا اعتبارا امر اخص
 ككونهما فصيحيا او غير فصيح وانما لم يقل عن احوال عارضة لهما من حيث
 انهما كذلك كما يشعر به تعريف الموضوع بما يبحث فيه عن عوارض الذاتية
 اشارة الى ان هذه الاحوال امور اعتبارية باعتبارها النخاع لمعرفة كيفية
 التراكيب العربية صحة وسقاما (قوله سواء ثبتت الخ) البحث اثبات المحمول
 للموضوع والبحث عن العوارض الذاتية لموضوع العلم باثباتها لنفسه
 اولنوعه او لعارضه الذاتي اولنوع عارضه ولما كان القسمان الاخيران راجعين
 الى القسم الثاني لان الموضوع المقيد بالذاتي قسم من الموضوع اكنفى المحشى
 على القسمين وفائدة قيد الحيثية ان الشيء الواحد قد يكون قسما لموضوعين فن
 خيئية يبحث عنه في علم ومن اخرى في آخر (قوله وفيه اشارة) وليس بيانا
 للموضوع قصدا حتى يردان التصريف والمعاني والبيان والبديع والخو
 بل جميع العلوم الادبية يشترك في ان موضوعه الكلمة والكلام فلا بد من
 اعتبار الحيثية حتى يتميز موضوعه عما عداه بان يقال موضوعه الكلمة
 والكلام من حيث يعرف بهما كيفية التركيب العربي صحة وسقاما (قوله ردا
 على من قال ان موضوعه الكلمة والكلام الخ) هربا من لزوم تعدد الموضوع
 لكن تعدد الموضوع جائزا اذا تحققت جهة الوحدة (قوله تكلف) لان
 كلامهما مجعول عنه في العلم وبكل منهما يعرف كيفية التركيب العربي
 فجعل البحث عن احدهما تبعا للآخر تكلفا وبقي انه يبحث فيه عن احوال
 المركب الغير الاستنادي ايضا فيجب ان يجعل موضوعه الامور الثلاثة اللهم
 الا ان يقال انه لاقلة مباحته لم يعتد به وجعل راجعا الى احدهما والصواب
 ان موضوعه اللفظ الموضوع باعتبار صدقه على كل واحد من الاقسام الثلاثة
 (قوله اي لم يتصور) اشارة الى ان لم يعرفا من المعرفة لامن التعريف اذ البحث
 عن احوالهما موقوف على معرفتهما لا على التعريف (قوله ولما ثبت وجوب
 تصورهما هـ) دفع لما يرد من ان توقف البحث على المعرفة لا يستلزم توقفه
 على التعريف خصوصا على هذا التعريف فلا يتم التقريب وحاصل الدفع
 انه لما ثبت وجوب تصورهما عرفا بهذين التعريفين لتحصيل ما هو الواجب
 لا لوجوبهما بخصوصهما والفاعل المختار اذا ظهر له طريقان في تحصيل

المقصود بخشايهما شاء بارادته والمرج ارادته كما هو طريقة لاهل الحق
 (قوله ان قيل هـ) لا يخفى ان البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث
 انهما كذلك موقوف على تصورهما بوجه مساو لهما يتمكن من اثبات
 الاحوال المنسوبة لهما والتعريف انما يتوقف على تصورهما مطلقا فلا
 ورود لهذا البحث بعد اعتبار قيد الحيثية في قوله لم يصح البحث عن احوالهما
 هـ فالاولى انقطاع الحيثية واسقاط هذا البحث الذي تكلف في دفعه
 اعتبار حال المتعلم الغير المتخاطب وهو الحق (قوله وجد جهة التقدم هـ)
 وهي الجزئية اما جزئية الفرد للفرد قطا هـ واما جزئية المفهوم للمفهوم فلا نه
 اخذ في تعريف الكلام الكلمة باعتبار ما صدق عليه حيث جعل عنوانا
 لملاحظته ومن لم يفهم وقع في حيص بيص (قوله توافق هـ) لان التصور
 يتبع التلفظ والتلفظ يتبع الكتابة فتقدم الكتابة يستلزم التقدم في
 الوجودين اللفظي والذهني والتقدم في الوجود الخارجي متحقق فتوافق الكل
 في التقدم (قوله الاشتقاق هـ) تعريف للاشتقاق باعتبار العلم وحذف
 قولهم قتر احدثهما الى الاخر اشارة الى انه ليس داخل في الحد بل هو بيان
 لتعيين المشتق والمشتق منه فالمراد مشتق والمردود اليه مشتق منه (قوله
 تناسبا) اشارة الى انه لا بد من التباين بين المعنيين بوجه فلا يجعل المقتل
 مصدرا لمشتق من القتل وكلمة اول التقسيم وبيان انواع المحدود من الاشتقاق
 الصغير والكبير والا كبر لا لا ليهام والتشكيك (قوله وقد اشار هـ)
 حاصل ما ذكره الشارح رحمه الله في بيان التناسب المعنوي هو ان المدلول
 الاتراحي للكلمة والكلام وهو تأثير معانيهما في النفوس تشبيه بالمعنى
 المطابق للكلام في كون كل منهما فردا للتأثير وحاصل وجه البعدان تشبيه
 تأثير المعنى مطلقا بالخرج غير مناسب لا تناسبا مرجح اعتبار الجرح مشبهابه
 وان اريد تشبيه تأثير بخصبه الاله كان التشبيه مناسباً لكن هذه مناسبة
 بعيدة من الفهم لخفاها فانها مناسبة باعتبار ما يقرب على معاني بعض
 افرادهما غير لازمة لشي من معانيهما فان تأثير المعاني بالالام يختلف بحسب
 الاشخاص والاوقات والاحوال وحاصل ما ذكره المحشى ان التناسب
 المعنوي اشتراكهما من حيث انقسم ما اى مع قطع النظر عن المعنى في المدلول

الالتزام وهو التأثر التابع للقوة التي هي المدلول الالتزام لجوهر الحروف
 (قوله مع ان المناسب اه) لا يخفى اي لا يخفى بعد هذه المناسبة مع وجود
 المناسبة (قوله تأثر انفسها) اي انفس الكلمة والكلام والكلم من غير نظر
 الى معانيها (قوله ونقش الصور في الازهان) اي صور ذواتها (قوله ما يترتب
 عليها) اي على القرع ونقش الصور من الافعال والانفعال فانه يترتب عليها
 جذب الملازمات ودفع المناكرات والاقدام والاجسام والتألم والتلذذ
 والانتعاش والانبساط والفرح والغم وغير ذلك (قوله من مستبغات) خبر ان
 (قوله مدلول الكاف واللام والميم) اي المدلول الالتزام لها الكون الكاف
 من الحروف الشديدة واللام والميم من المجهورة (قوله فان تقالبيها اه) يقال
 ملكت العين اذا شدت بعينه ويقال لكل الشئ اذا تم في التمام قوة ذلك الشئ
 ويقال ملكت البئر اذا قل ماؤها فانها تقوتها وعدم رخاوتها يقل ماؤها
 والملك جلاء يكحل به العين فان الاكتمال يوجب القوة (قوله فالكلمة)
 فذلك لما تقدم اي فصل من ذلك التفصيل ان اللفاظ الثلاثة متساوية
 للاقدام في المدلول الالتزام لها وهو تأثرها في الاسماع والاذهان لاجل
 القوة المفهومة التزاما من جوهر تلك الحروف فيكون بينها تناسب معنوي
 من حيث اتحاد مدلولها الالتزام واما كون الكلمة والكلام فرعين
 للكلم فلكونهما مشتملين على الزيادة من حيث الحروف والحركات
 (قوله لوجب التأنيث) لكونه مستندا الى ضمير جمع غير العقلاء (قوله واليه
 ذهب صاحب الصحاح) فانه قال الكلم لا يكون اقل من ثلاث كلمات لانه جمع
 كلمة (قوله فان الصاعد اه) يعني ان تأنيث الضمير وان كان ظاهرا بالنسبة
 الى لفظ الكلم الا ان الصاعد في الواقع ليس الابعضها فيجوز تذكيره باعتبار
 تأويله بالبعض هذا كتذكير الضمير الراجع الى المؤنث بتأويله بالشخص على
 ما تقرر من ان المرجع اذا كان مذكرا باعتبار مؤنثا باعتبار آخر فيجوز تذكيره
 ضميره وتأنيثه وليس مراد الشارح رحمه الله ان لفظ البعض هم نامة در على ما
 وهم (قوله يقتضى تعريف المصطلح) لانه المبحوث عنه في العلم (قوله لا تعريف
 الفرد النوعي) اي لا يقتضى المقام تعريفه بهذا العنوان وان كان متصفا
 بالمصطلح عليه (قوله ولا بيان الطرد) اي لا يقتضى المقام بيان اطراد تعريف

الكلمة وكونه شاملا لجميع افرادها كما قيل اذا المقصود معرفة ما يبحث عن
 احواله فالزام عليه ازا تد على مقتضى المقام (قوله والتعريف اه) عطف
 على ان المقام يقتضى تعريف المصطلح اي التعريف ليس الانصوور حقيقة
 المعرف اما بالكنه او بالوجه من حيث هي مع قطع النظر عن تحققه في ضمن
 فرد او افراد (قوله فاللام للجنس والطبيعة) اي المناهية من حيث هي وفي
 عطف الطبيعة عليه اشارة الى ان ليس الجنس ههنا بالمعنى الاعم الشامل
 للطبيعة والاستغراق والعهد الذهني (قوله ولقائل ان يمنع اه) يعني انه
 كان في اللغة فيه معنى الوحدة الفردية ثم لما نقل الى المعنى الجنسي المصطلح
 عليه لم يعتبر فيه معنى الوحدة فالتاء حينئذ لمجرد التأنيث اللفظي (قوله
 على تقدير اه) احتراز عن القول بوضعها للمفهوم من حيث هي والوحدة
 مدلول توين التكثير (قوله وليس التاء اه) رد على الفاضل الهندي حيث
 منع التجريد مستندا بان التاء نعت فيه (قوله بدليل كلتيه اه) فيه ان الوحدة
 المعتبرة في كل منهما في نفسه لا يضاف التعدد الذي هو مدلول التثنية من
 حيث اجتماعهما ثم لو كان مدلول التاء الوحدة بمعنى الانفراد وعدم الاجتماع
 مع آخر لوجب التجريد كيف وقد عرف التثنية بما لحق باخره الفاء وياه مفتوح
 ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه آخر من جنسه ولك ان تقول لو كان
 التاء ناصبا في الوحدة لما جاز كناية للجنس وكما للواحد (قوله وتسليم ما منعناه)
 بقوله ولقائل ان يمنع (قوله طبيعية كانت) اي خلقية كانت
 كالانسان واعتبارية كما فينا نحن فيه فالمراد بالصناعة ما يتعلق بالاعتبار
 والاصطلاح سواء حصلت بالصناعة اولا (قوله ويمكن ان يجاب اه) يعني
 نقلت الكلمة من المعنى اللغوي اعني اللفظ الموصوف بالوحدة الشخصية
 الى المعنى الجنسي الموصوف بالوحدة الجنسية (قوله فيجوز اه) فيقال
 فينا نحن فيه جنس الكلمة الذي هو واحد بان يعتبر اللام مقدما في المعنى
 على التاء كما في التلفظ رعاية لحز التاء المعنى او يقال الكلمة الواحدة التي
 هو جنس كما هو الظاهر من دخول اللام بعد التاء وفيه اشارة الى دفع
 ما يوهوم من استدراك قوله والواحد بالجنسية لانه يكفي لدفع المناقاة
 اتصاف الجنس بالوحدة (قوله ويرى شئ من الغم) يعني ان اللفظ في اللغة

يقال لمطلق الرمي سواء كان من الغم او غيره ورمى شيء من الغم حرفا او غيره
وللتكلم والشانح وجه الله اختاراه لمطلق الرمي اذ لو كان موضوعا لواحد من
المعنيين الاخيرين يكون استعماله في المطلق على سبيل الاشتراك والمجاز
والاصل يتغير ما بخلاف ما اذا كان موضوعا للمطلق فان استعماله فيهما على
سبيل الحقيقة من قبيل استعمال المطلق في المقيد (قوله خروج المنوي اه)
لعدم كونه ملفوظا بالمعنى اللغوي (قوله المراد باللفظ اه) لا يخفى
ان هذا التعميم انما بطريق التجوز او بطريق النقل والاول ينفيه مقام
التعريف فتعين الثاني (قوله لم يريدوا باللفظ الا المعنى اه) فصار المعنى اللغوي
اعنى الملفوظ حقيقة متروكا في استعمالهم وهذا معنى النقل (قوله من قبيل
تسمية السبب باسم السبب او من قبيل تسمية اه) فان التلفظ سبب لحصول
اللفظ ومتعلق به فيجوز اعتبار كل واحدة من العلاقتين (قوله وليس فيه
مؤنة تعدد النقل) بخلاف الوجه الثاني فان فيه نقلا من المعنى المصدرى
الى الملفوظ ثم الى ما يتلفظ به الانسان ولا يخفى ان استعماله بمعنى الملفوظ
بطريق المجاز لا بالنقل الا ان يراد بالنقل المعنى اللغوي (قوله وهذا اقرب)
لقرب وجه المناسبة الى الفهم (قوله ابتداء او بواسطة) كاذره على تقدير كونه
من الرمي مطلقا (قوله والباء للتعدية) لالاسمية او الالة حتى ينقض
باللسان ونحوه (قوله وليس فيه دووا اه) تصرح لما علم فحنا من تفسير
التلفظ بكفتن (قوله اختلفوا) فانها دالة على الفاعلية والمفعولية والاضافة
فذهب الشارح الرضى الى انها موضوعة لهذه المعاني فتكون كلمة وبعضهم
الى ان الموضوع هو اللفظ الموضوع الموصوف بها بالوضع النوعي فلا تكون
كلمة (قوله من تحقيق معنى التلفظ) حيث اعتبر ان يكون متعلقه الكلام
او الحرف والحركة ليست شيئا منهما (قوله وفيه بحث اه) يعنى انه وان خرج
عما يتلفظ به على التحقيق المذكور لكن تعميم التلفظ بقوله حقيقة وحكما
يدخلها لكونها مشاركة للملفوظ اعنى الواو والالف والياء في الدلالة على
المعاني الثلاثة (قوله انما قيد به تقريبا اه) يعنى الظاهر ما يتلفظ به مطلقا لكن
لما لم يكن تلفظ غير الانسان من الملك والجن معلوما قيد بذلك تقريبا للتصوير
من الفهم فالقيد المذكور للتصوير لا للتقيد (قوله اى تلفظا اه) اشارة

الى ان قوله حقيقة او حكما صفة لمصدر محذوف اى تلفظا ثابته في حد ذاته
بان يكون من قبيل الحرف والصوت او تلفظا ثابتا بالنظر الى الاحوال
بان يشارك الملفوظ في الاحوال (قوله فالمستعمل اه) بيان لكيفية ارادة
الموضوع من المستعمل بانه مجاز مرسل اما باعتبار المشاركة فان ما يصح
استعماله مشارف للاستعمال او باعتبار ذكر الخاص واردة العام (قوله لانه
في الاصل مصدر) والمصدر يستوى فيه الواحد والكثير لانه موضوع
للحدث المطلق ولذا لا يثنى ولا يجمع (قوله اى الملفوظ به الحقيقي) فسر به ذلك
ليصح مقابلة بالحكمى والاف كلاهما لفظ حقيقي لكونهما فردين له (قوله
الذى هو اعلم من الحرف) اى صدق ان فسر الحرف بصوت يعتمد على الخارج
ووجوده ان فسر بالكيفية العارضة للصوت قد كرتني الصوت مباغلة في نفي
كونه ملفوظا فلا يتوهم الاستدراك في شرح التسهيل المستكن ما لا صوت له
في اللفظ والبارز ماله صوت في اللفظ (قوله ولا ادري انه من اى مقولة هو)
تحقيق المقام يقتضى بسط فى الكلام وهو لانه لاشك ان ضرب في زيد
ضرب يدل على الفاعل ولذا يفيد التقوى بسبب تكرار الاسناد بخلاف
ضرب زيد فلا يقال ان فاعله هو المقدم كاذه الى البعض ومتعول وجوب
تأخير الفاعل فاما ان يقال ان الدال على الفاعل الفعل بنفسه من غير اعتبار
امرا آخر معه وهو ظاهر البطلان والالكان الفعل فقط مفيد المعنى الجملة
فلا يرتبط مع الفاعل في نحو ضرب زيد فلا بد ان يقال ان الواضح اعتبار مع الفعل
حين عدم ذكر الظاهر امرا آخر عبارة عما تقدم كالجزم والتعقيد له واكتفى
بذكر الفعل عن ذكره كافي الترخيم يجعل ما اتى دليلا على ما اتى نص عليه
الرضى فيكون كالملفوظ ولذا قال بعض النحاة ان المقدور في نحو زيد ضرب ينبغي
ان يكون اقل من الف ضرب بانصافه او ثلثه ان يكون ضمير المقدر اخف من ضمير
التثنية ولما لم يتعلق غرض الواضح في افادة ما قصد منه باعتباره بعينه
لم يعتبره بخصوصية كونه حرفا او حركة او هيئة من هيئات الكلمة بل اعتبره
من حيث انه عبارة عما تقدم وكالجزء له فلم يكن داخل في شيء من المقولات
ولا يكون من قبيل المحذوف اللازم حذفه لانه معتبر بخصوصه وبما ذكرنا ان
ظهر دخوله في تعريف الضمير المتصل لكونه لفظا حكما موضوعا لغائب

تقدم ذكره وكالجزء مما قبله بحيث لا يصح التلفظ بالحكمي الا بما قبله فظهر
فساد ما قيل من انه الفاعل المعقول واعتبر جزءاً من الكلام المفوظ بجعله
جزءاً من الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجباً
وتارة ممكناً جسيماً او عرضاً وتارة من مقولة الصوت بان رجوع الضمير
الى الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت ليس على ما ينبغي اه لانه
حينئذ كيف يصح جعله جزءاً من الضمير لان الوضع معتبر فيه وقد تنبه ذلك
القائل لهذه الدقيقة في شرح الرسالة الوضعية فالتجأ الى اعتبار الوضع
الحكمي وهذا اعجب من الاول لانه لا بد من المغايرة بين الموضوع
والموضوع له وان كان حكماً وانه اى حاجة الى اعتبار هذا الوضع
وما الدليل عليه وكذا ظهر فساد ما قيل انه معدوم فلا يكون داخل في شيء
من المقولات لانه ان اراد انه معدوم مطلقاً فباطل لتعلق الوضع به واعتبار
اتصاله وان اراد انه معدوم من اللفظ وان كان موجوداً في نفسه فلا يفيد (قوله
قال المصنف رحمه الله في الايضاح) لما كان باب المفعول باعتبار مفعوليته
حكمه الحذف من غير تقدير قيل عند عدم التلفظ به محذوف في كل موضع
ولما كان الفاعل باعتبار فاعليته حكمه الوجود عند عدم التلفظ به
حكم بانه موجود والا فالضمير في قولك زيد ضرب في الاحتياج اليه كالضمير
في قوله تعالى ولكم فيها ما تنتهي انفسكم وان كان احدهما فاعلاً والاخر
مفعولاً انتهى ففهم منه المحشى ان الفرق بين المنوى والمحذوف مجرد اصطلاح
والافهما متساويان في كونهما محذوفين من اللفظ معتبرين في المعنى وليس
كذلك بل مراده ان عند عدم التلفظ بالفاعل يحكم بوجوده ويجعل في حكم
المفوظ لدلالة الفعل عليه عند تقدم المرجع فهو معتبر في الكلام دال على
الفاعل فيكون مثوياً بخلاف المحذوف فانه حذف من الكلام استغناء
بالقرينة من غير جعله في حكم المفوظ واعتبار اتصاله بما قبله فيكون محذوفاً
غير منوى وان كانا مشتركين في احتياج صحة الكلام الى اعتبارهما
فعلى هذا يكون كلامه موافقاً لما قاله القوم (قوله كناية عنه) لكونهما
مرفوعين مثل ذلك المقدر (قوله فهو عارية) لان المقدر هو هذا المصريح به
كيف اذا يجوز الفصل بين الفعل وهذا المصريح به نحو ما ضرب الامور

فان قلت بل المفعول المصريح به غير المتصل فهو تحكم كذا في الرضى (قوله
عطف على قوله ليس اه) والجامع ان المعطوف عليه لا يثبت انه ليس لفظاً
حقيقياً والمعطوف لا يثبت انه لفظ حكمي (قوله لانه على تقدير وجوده اه)
انما قال ذلك ليشمل المحذوف الواجب الحذف (قوله يتلفظ به الانسان) لكونه
من مقولة الحرف (قوله وكلمات الله تعالى داخله فيه اه) اعلم ان هذا الكلام
اشارة الى سؤال وجواب اوردهما السيد قدس سره في حواشيه على شرح
الرضي ومنشأ ما وقع فيه من ان اللفظ خاص بما يخرج من الفهم فلا يقال
لفظ الله كما يقال كلام الله حيث قال قيل فيكون اللفظ اخص من الكلمة
لانها تطلق على مفردات كلام الله تعالى فلا يجوز اخذه في حدها واجيب
بان المراد ما هو لفظ حقيقة او حكماً ليتناول الضمائر المنوية ولا شك ان تلك
الكلمات من شأنها ان يتلفظ بها قطعاً بل هي ملفوظة بالفعل وان لم تكن
ملفوظة بالقياس اليه تعالى انتهى فلا اعتراض بهذه الكلمات الا لهية
التي وصلت اليها ونقرؤها وانه لا شبهة في دخول كلمات الملائكة والجن كيف
وقد قال المحشى رحمه الله آتفاً ان قيد الانسان للتقريب تصوير اللفظ من
الفهم والا فالمراد مطلق التلفظ وحاصل الجواب الذي اختاره الشارح وهو
الاخير في كلام السيد قدس سره ان كلماته تعالى انما لا يقال لها لفظ بالقياس
الى ذاته تعالى فلا تكون كلماته الفاظاً من هذه الحينية وهي الفاظ في انفسها لانه
يتلفظ بها الانسان في بعض الاحيان اى حين القراءة وحاصل الجوابين الباقيين
ان كلماته تعالى ليست الفاظاً باعتبار المعنى الغوى وهو ما يخرج من الفهم
بل بالمعنى الاصطلاحي اعنى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكماً او ما من شأنه ان
يتلفظ به فعلى هذين الجوابين تكون كلماته تعالى الفاظاً بالقياس الى ذاته تعالى
ايضاً وانما اتركهما الشارح رحمه الله لان جعلها الفاظاً حكمية اولاً وأول
بما من شأنه انما يناسب ان يصار اليه اذا لم تكن الفاظاً حقيقة فاذا عرفت ما
ذكرنا لك ظهر لك ان ما ذكره المحشى بقوله لا يقال لاموقع له اصلاً لان الكلام في
الكلمات الالهية التي وصلت اليها لا فيما هو قائم بذاته تعالى وكذا بقوله
ثم لا ينبغي ان هذا الاعتذار اه كيف وخروج الكلمات القائمة بذاته تعالى
او المعلومة له او بما يظهره في امر آخر سوى الانسان لا يضرنا حتى يتحمل

لادخالها اذ تدوين الخواص هو لمعرفة الالفاظ التي تلتفظ بها (قوله اذ انبت
ان لكلمات الله تعالى) كما ذهب اليه الحنابلة من ان كلامه تعالى هو هذه
الالفاظ المتلوة بهذا الترتيب والقرآن مقادنة والمقرء قديم والكرامية من جواز
قيام الطوائف بذاته تعالى (قوله جمع نصيبه) على وزن فعلية كصحف وصحيفة
في شمس العلوم النصيب بضمين وبالخفيف العلم ويقال هو جمع نصيبته (قوله
الذي هو اول اجزاء التعريف) قيد بذلك لانه لو كان غير داخل في الجزء الثاني
مبلا مع دخوله في الجزء الاول احتج في تصحيح التعريف الى اعتبار قيد
هو الجزء الثاني كالمهمات فانه غير داخل في الوضع ودخل في اللفظ ولا بد
في تصحيح التعريف من اعتبار قيد الوضع (قوله لم يحتج اه) معنى هذا النفي
وكذا ما في قول السارح رحمه الله انه لا قيد ههنا ولا احتياج من قبيل
لا يمتد لمناره اى لا امتد آمو لا منار وفيه اشارة الى ان قول من قال انه احتراز
عن الدوال الاربع غلط من وجهين لا احتمال كلامه على انه لا بد من اخراجها
من التعريف وان هذا القيد يخرج له ما فاندفع ما قيل من ان الظاهر ان تقول
فلا معنى لاجتماعها ردا على من قال انه احتراز عنها ولا وجه لثبتي الاحتياج
الى اعتبار قيد (قوله حتى يلزم علينا اه) وهذا الاحتراز وقع من المصنف
رحمه الله في شرحه فلذا تعسفوا في تصحيحه ولعل مراده انه زيد لفظ ولم يكتف
بالموضوع لمعنى مفرد مع كونه اخصرا احترازا من دخول الدوال الاربع
لما بينهما من العموم والخصوص من وجه (قوله واما ما سياتي) في قوله
فانه لا يقال لفظة واحدة وهو الذي ذكره المصنف رحمه الله في الايضاح
(قوله وقد انتفت ههنا اه) لانه مصدر لا يحتمل الضمير ويستوى فيه المذكور
والمؤنث (قوله يجعل المعنى حيزا للفظ) اذ بذلك التعيين يستقر في ذلك المعنى
ولا يتجاوز عنه الابقرينة كاستقرار الشيء في الحيز (قوله ملحوظ بخصوصه)
بان يلاحظ بخصوص جوهره وهيئته او بعمومه بان يلاحظ بامر اعم
يشمله وغيره وكذا الحال في جانب الموضوع له فهنا احتمالات اربعة
ان يلاحظها بخصوصها كما في الاعلام واسماء الاشياء او يلاحظ
الموضوع بخصوصه والموضوع له بعمومه كما في المضمرات والمهمات او يعكس
ذلك كما في المشتقات والمركبات واما الاحتمال الرابع وهو ان يلاحظها بعمومها

فغير متحقق اقول ولعل المنوى من هذا القيل على ما عرفت من تحقيقه توهم
انه يجعل له مشابهة المحرف في الموضوع بذلك المعنى فلا حاجة الى التصريح
بقيد التواطى لاجرايح المحرفات كما في الرضى (قوله ان كانت الباء اه)
ذكر السيد قدس سره في شرح المفتاح وخواشي الكشاف الاصل في لفظ
التخصيص والاختصاص والخصوص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور
عليه فيقال اختص الجود بزيد اى صار مقصورا على زيد الا ان اكثر
في الاستعمال ادخال الباء على المقصور كقولك خص زيد بالمال بناء على
تضمن معنى التميز والافراد انتهى فلذا قدم المحشى هذا الاحتمال (قوله لا يوجد
في كل وضع) نظروا وضع المرادف على تقدير والمشارك على تقدير آخر (قوله
بتجريد معنى اه) فيؤول الى التعريف المختار وهو تعيين شئ بازاء شئ (قوله
بحسب الجعل) بان يكون احدهما مقصورا على الآخر غير مشارك معه آخر
وقت الجعل لا بحسب الحكم اى الاثر المترتب على الجعل من كونه موضوعا
وموضوعا واما الاول (قوله ولما كانت الاوضاع اه) بناء على ان الواضع
واحد وهو سبحانه وتعالى على ما هو مختار الشئ الاشعري والحكمة
في احداث الموضوعات اللغوية تعليم طريق افادة ما في الضمير فالاصل
ان يكون لمعنى واحد لفظ واحد فان وضع اللفظين لمعنى سواء كان من لغة
واحدة او من لغتين زائد على المقصود ووضع لفظ واحد لمعنيين محتمل بالتفاهم
فالترادف والاشتراك خلاف الاصل وقع من الواضع بعد ذلك لعارض
كتقليل الالفاظ تسهيلات الحفظ وافادة طريق الاختفاء في الاشتراك والتوسعة
في التلظظ وتحصيل وجوه الحسنات في الترادف (قوله وبان التخصيص
اضافي) اى بالنسبة الى بعض الالفاظ وبالنسبة الى بعض المعاني (قوله وبان
معنى كل من المترادفين اه) يعنى ان معنى تخصيص شئ بشئ جعل شئ خاصا
بشئ آخر من حيث ذلك الجعل فقيد الحيثية مراد الا انه ترك في اللفظ كما ترك
في تعريفات الكميات بناء على ما تقرره من ان قيد الحيثية في تعريفات الامور
الاضافية مأخوذ ثم لا يخفى ان الاجوبة المذكورة انما تفيد صحة استعمال
لفظ التخصيص لاختياره على التعيين والوجه ان يقال ان التخصيص
لمكونه بمعنى جعل الشئ حال كونه خاصا بتعين معنى الجعل والخصوص

فالياء متعلق به باعتبار الجعل لا بخصوص كافي قولهم تعين شيء بأزاء شيء
فالمعنى جعل الشيء حال كونه خاصا بمقابلته شيء سواء اعتبر خصوصية
من حيث المادة والصورة كافي وضع الجوامد ومن حيث الصورة فقط
كافي وضع المشتقات وبهذا القيد يخرج وضع المجاز عن التعريف اذ لا يعتبر
في خصوصية الموضوع اصل بل مداره على وجود العلاقة وهذا على طبق
ما قاله المحقق التفتازاني في التلويح من ان قيد الحينية في قولهم موضوع العلم
كذا من حيث كذا يجوز ان يتعلق بالبحث وان يتعلق بالعروض لتضمن لفظ
الموضوع كليهما (قوله وما ذكرنا يعلم الجواب عن الشبهة هـ) اما اذا كان الباء
داخلا على المقصور عليه فورد الشبهة ظاهرا عدم قصر اللفظ على معنى واحد
واما اذا كان داخلا على المقصور فلو وجد لفظ آخر في بعض منها كالمهمات
والمضمرات فانما يعتبر بواحد منها وضع له لفظ بخصوصه ايضا (قوله اي حال
كون هـ) اشارة الى ان الباء للملابسة والجار والمجرور ظرف مستقر وقع
حالا من الشيء الاول (قوله متى اطلق وجمع هـ) يعني ان المعطوف محذوف
بقربة الجزء لان الفهم من اللفظ انما يترتب على السماع لا على مجرد الاطلاق
ومقابلته واحس به باعتبار تقييده بغير السمع لما تقر من ان العام اذا قوبل
بالخاص يراد به ما سوى الخاص وقاعدة هذا التنويع التنبيه على قسمي
الموضوع (قوله لا يبعد كل البعد) وان كان بعيدا في الجملة في مقام التعريف
(قوله ظاهرا في ان التخصيص هـ) لما انه جعل التخصيص ملابا للدلالة
دائرة معه (قوله فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل هـ) بان يقال ان متى لعموم
الافقات مع انه اذا اطلق الشيء الاول واحس مرة ثانية لا يمكن
فهم الشيء الثاني لامتناع تحصيل الحاصل (قوله وكذا وضع الفعل هـ)
لعدم فهم النسبة الجزئية الابعد ذكر الفاعل (قوله كاسماء الاشارة)
لعدم انفهام المشار اليه منها الابعد ضم الاشارة (قوله فهم المعنى بوجه
لو حظ حال وضعه) يعني الوجه الكلبي ولا شك في كونه مفهوما قبل انضمام
الضميمة (قوله وهذا الفهم ليس غاية) لان المقصود فهم المعاني الجزئية
(قوله لا حاجة الى تقييد هـ) كما يشعر به عبارة الجيب (قوله كما اذا معلت)
من السعال بمعنى سرفه كردن من حد نصير (قوله ما يصح ان يقصد بشيء)

سواء يتعلق به القصد من شيء او لا من شيء اولي يتعلق به القصد اصلا (قوله مع بعده
لفظا) لازوم التخفيف الغير القياسي (قوله الميل الى جانب المعنى) لفحته من غير
اعتبار النقل والتجوز (قوله حتى يكون المراد هـ) فالمراد بقوله لما كان المعنى
مدلول الشيء الثاني مع الشرطية لالشيء الثاني فقط (قوله لانها قيد هـ)
لان قوله متى اطلق ظرف لفهم فالقيد في الحقيقة هو الجزاء وهو قيد للشيء
الثاني فاذا جرد الوضع عنه كان تركه مستلزما لترك الشرطية ايضا فعلى هذا
يكون المعنى في قول الشارح رحمه الله ولما كان المعنى مأخوذا بعبارة عن الشيء
الثاني سماء معنى باعتبار ما يؤول اليه والاظهر ان يقال معناه لما كان مدلول
المعنى وهو الشيء الثاني مأخوذا مع الشرطية فذكر لفظ المعنى بعده مبنى
على التجريد ولذا اوضح المظهر موضع المضمر واليه يشير قول المحشى وبذكر
المعنى يعود معنى الوضع فانه يدل على ان مؤدى لفظ المعنى وبشيء مع
الشرطية واحد (قوله اي بما يقصد بذلك الشيء) اي بسبب ذلك التخصيص
(قوله لاشتماله عليه) من غير ان يفيد امر اذا بدا عليه بخلاف ذكر الضمير
الراجع الى اللفظ بعد الوضع فانه مفيد لتعين الشيء الاول المفهوم من الوضع
ضمنا كانه قيل بتخصيص شيء هو اللفظ كذا كذا القاعل والمفعول بعد الفعل
فكما ان ذكرهما بعده تعيين لما يفهم منه مبهما وليس من التجريد كذلك
ذكر اللفظ ههنا فاقيل ان ذكر اللفظ بعده ايضا مبنى على التجريد تركه
الشارح رحمه الله اعتمادا على المقايضة كلام ظاهري (قوله لالانه
لا حاجة اليه) لان عدم الاحتياج انما نشأ من ذكر الثاني فلا يصح ان يقال
ان ذكر الثاني بعده مبنى على التجريد لعدم الاحتياج الى اعتباره (قوله
من جعل الوضع بمعنى الصوغ) على ما في الرضى في التاج الصوغ ذكر كرى
كردن وآفريدن (قوله اقربه من الحقيقة) لكون المدلول المجازي براء المعنى
الحقيقي ولذا سماه الشيخ خفرا لاسلام حقيقة قاصرة (قوله وفيه كشف
الاحتراز هـ) حيث خرج بالاول المهملات والدال بالطنع والعقل وبالثاني
حروف الهجاء ولاجل التخصيص على القيود والاحترازية في تعريف الكلمة
ارتكب المصنف رحمه الله التجريد (قوله كما يدل هـ) يعني ترك ذكره بقربة
عموم الدليل روبا للاختصار (قوله ان يجعل هـ) بذكر كراي الخاص وارادة العام

لان الدلالة الطبيعية عقلية لكون العلاقة امر اعقلية الا انه لا اعتبار
 خصوصية زائدة فيها جعل قسما على حدة ولذا قال بعض الفضلاء لم يظهر لي
 فرق بينهما (قوله اي حروف اه) هكذا ذكر الفاضل الجني والطبي
 وفي الاسماء تعداد الحروف مطلقا وفي القاموس الهجاء ككساء تقطع
 اللفظ بحروفها في تاج الهجو والهجاء هجاء كرون (قوله فيه انماض اه)
 مقصوده دفع ما قيل ان الجواب ليس الا إعادة العموم المستفاد من التعريف
 فان سلم المعترض العموم فلا اعتراض والا فلا يتم الجواب وحاصل الدفع
 ان الاعتراض مبني على الانماض عن العموم بحمل ما على ما عدا اللفظ
 بناء على شيوع استعمال المعنى في مقابلته فانه ما من عام الا وقد خص منه
 البعض والجواب احتضار ذلك العموم ودفع لتوهم التخصيص (قوله اي
 مشخصة من حيث انها مشخصة) دفع لما يقال كان الظاهر ان يقول الى الفاظ
 مفردة او مركبة اذ لا تقابل بين الالفاظ المخصوصة والمركبة وحاصل الدفع
 ان النقض الاول لما كان بالنظر الى قيد المعنى كان مادة النقض الالفاظ من
 حيث انها الفاظ مشخصة من غير نظر الى افرادها وتركيبها فلذا قال الى الفاظ
 مخصوصة بخلاف النقض الثاني فانه بالنظر الى قيد الافراد فالمعتبر في مادة
 النقض كونها الفاظا مركبة فلذا جعل المركبة في مقابلة المخصوصة فواقع
 في بعض نسخ الشرح الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة من تصفيف
 الناسخ (قوله وذلك لانك اذا عبرت اه) ذهب بعض الناظرين في الشرح
 الى ان القاعدة ان التعليل المذكور يفهم منه الاتصاف بمفهوم الصفة قبل
 تعلل الفعل ومفاد كلام المحشي رحمه الله انه يفهم منه ان الاتصاف به حاصل
 حال التعلق وانه ليس بسبب هذا التعلق بل يستفاد منه كون الاتصاف
 سببا للتعلق كما اذا كان الوصف صالحا للعلية وهو الظاهر المتساق الى الفهم
 واما القلبية فباطل لان قولنا جاء في الرجل راكب يفهم منه انه متصف
 بالركوب حال الجيء واما ان الركوب مقدم عليه زمانا او ذاتا فلا يحصل كلام
 الشارح رحمه الله ان لو جعل مفردا صفة للمعنى لفهم منه ان اللفظ موضوع
 للمعنى المتصف بالافراد والتركيب زمانا فعلق الوضع لا بسبب وليس الامر
 كذلك فان اتصافه بهما بسبب الوضع فالمراد بقوله بعد الوضع البعدية الذاتية

خا وقع في بعض نسخ الشرح من لفظة قبل الوضع بعد قوله اتصاف المعنى
 بالافراد سهو من الناسخ (قوله لظهور المراد هنا) يعني ان وجود الصارف
 عما اقتضته القاعدة فيما نحن فيه ظاهر بحيث جعل مفادها امر او هجاء
 لا ينساق اليه الذهن كالجواز المشهور بالقياس الى الحقيقة المتروكة في لا ياكمل
 من هذه الخلقة وكفا في قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه
 (قوله بطريق المشاركة) المشاركة در بودن (قوله الرضى اه) بل كلامه ان
 المشهور بين المنطقيين جعل الافراد والتركيب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد
 والمركب ولا ينبغي ان يحتج في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور
 المتعارف لان الحد للتبيين انتهى وحاصله الاعتراض على المصنف رحمه الله
 بان جعل الافراد صفة المعنى وهو خلاف المتعارف محل الغرض من الحد
 ولادلالته على ان الافراد صفة للمعنى عند النحاة (قوله وكان النكتة)
 ايضا في تقديم الوضع على الافراد في الذكر مع ان كون الاصل في الصفة الافراد
 يقتضى تقديم مفرد (قوله فاستعيراه) لا بد من ضم مقدمة وهي ان صيغة
 الماضي همنا ليس للمضى عن زمان التكلم كما هو الشائع بل للمضى عما يقارنه
 وهو قيد الافراد ومعلوم انه لا سبقية للوضع على الافراد زمانا فاعلم انه مستعار
 لسبقه عنه رتبة (قوله لكان يجنبه) وان تأخر عن المفعول تعين كونه حالا من
 المفعول كما في ضرب زيد قائما (قوله فان بعضهم يراعون اه) ويقولون
 ان في صورة التأخير عن المفعول يجوز ان يكون حالا من الفاعل ومن
 المفعول والتعيين مفوض الى القرينة (قوله ولئن سلم) اي لزوم ذلك عند الكل
 بان جعل خلاف البعض غير معتد به فذلك اي لزوم كون حال الفاعل مجنبه
 فيما اذا لم يكن قرينة دالة على تعيين ذى الحال واما اذا قامت قرينة كما فيما نحن
 فيه فيجوز تأخير حال الفاعل عن المفعول لعدم الالتباس كما في قوله تعالى
 شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط فان قائما حالا من
 الله آخر عن المفعول والمعطوف على الفاعل (قوله واذا تغير المعنى) عطف
 على اذا لم يكن وهذا محال يوجد في الكتب المشهورة ولعله تخصيص بالنظر
 الى العلة فانه له دفع الالتباس ولا التباس عند عدم تغير المعنى (قوله تبع
 الشارحين اه) بناء على قول من جوز ذلك (قوله من غير اشتراط) قال

ابو حيان في النهر في تفسير قوله تعالى قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء
بيننا وبينكم قرئ سواء بالنصب على انه حال من كلمة ووقوع الحال من
النكرة جائز نص سيوريه على ذلك (قوله سيد كره) وهو كونها مخصصة بالصفة
او الاضافة او بوقوعها بعد النفي او التثني او الاستفهام او كون المعرفة
مشاركة لها في الحال (قوله لان صاحب الحال نكرة) والقاعدة ان صاحبها
اذا كان نكرة وجب تقديمها (قوله مطلقا) اي سواء كان مجرورا بالاضافة نحو
قوله تعالى اتبع ملة ابراهيم حنيفا او مجرورا بحرف الجر كما فينا نحن فيه (قوله
عند اكثر البصريين) خلافا لابن كيسان وابي علي وابن بري فانهم يجوزوا
التقديم في المجرور بحرف الجر استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة
للناس (قوله واللام واسطة اه) فان حروف الجر لا فضاء معنى الفعل الى
مدخولها (قوله فاعده اه) فلا يرد ان عامل الحال الفعل فلا يتعد عاملها
والجمهور على اشتراط الاتحاد (قوله موضوعه بالوضع النوعي) بيانه ان الواضع
اما ان يضع الفاظ معينة سمعية فهو الوضع الشخصي ويحتاج في معرفتها
الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كتابيا يعرف منه وضع الالفاظ مفردة ومركبة
فهو الوضع النوعي وتلك الالفاظ قياسية يحتاج في معرفتها الى علم التصريف
والنحو (قوله كما اشرنا اليه) في تعريف الوضع (قوله ومثل رجل) فانه بعد كلمة
واحدة لا يكون نكرة والنكرة من اقسام الاسم الذي هو قسم الكلمة
(قوله تاء التانيث المتحركة) احترز عن تاء التانيث الساكنة التي تلحق الفعل
الماضي فانهم عدوها من حروف المعاني وذكرنا احوالهما في الحرف
(قوله وجماعة الى انهاء) وجه الفرق ان هذه الحروف مغيرة البناء فتكون
من حروف المباني بخلاف اللام والتنوين (قوله كان المراد بالاعراب اه)
دفع لما يرد من انه يفهم من سياق كلام السارح رحمه الله انه كان اللاتق بمثل
الرجل وقائمة ان يعرب باعرايين الالة بواسطة شدة الامتزاج اعرب باعرب
واحد وليس كذلك لان احدا الجزين لم يستحق الاعراب بل البناء لا تنقاه
التركيب الموجب للاعراب (قوله ولا يخفى ان هذا ظاهرا) وذلك لانه اجري
الاعراب فيها على الجزء الثاني وزال عنه البناء الذي يستحقه فصارت آخر الجزء
الاول وسط الكلمة سالما عن الاعراب الذي كان يستحقه فصيح انه اعرب

المجموع باعرب كلمة واحدة (قوله فان المعرب في الاول ليس الا الجزء الثاني)
والجزء الاول باق على حاله السابق من السكون فن ابن يعلم انه اعرب المجموع
باعرب كلمة واحدة وكذا الحال الثاني (قوله فان علامة التنقية والجمع فجمعاه)
فلا يصح انه اعرب المجموع باعرب واحد بل جعل اعرب احدي الكلمتين
اعراب الاخرى (قوله وفيه تأمل) وهو انه اذا كان الاعراب بالحركات
والحركات لا بد لها من حروف تتبعها يكون الاعراب مغايرا للكلمتين
واما اذا كان بالحروف فلا يحتاج الى حرف آخر لا يكون الاعراب مغايرا
للكلمتين بل احدي الكلمتين تقبل الاعراب فتدبر (قوله ولا تعدد للمقتضى
اه) لامتناع واردة العالمين كتوارد العلتين المستقلتين (قوله الوضع السابق)
على الوضع العلي (قوله وهو) اي عبيد الله باعتبار الوضع السابق على الوضع
العلي كلمتان مضاف ومضاف اليه فالمضاف اليه معرب بالاضافة المقتضية
له والمضاف معرب على حسب ما يقتضيه العامل (قوله والاول فارغا اه)
بخلاف تابلشرا فان الجزء الاول منه مشغول بالحركة البنائية فلا يكون شئ
من جرثية قابلا للاعراب بفعل اعرايه تقديره على مذهب صاحب اللباب
وجعل مبنيا على مذهب الجمهور (قوله فليس لعبيد الله الاعراب واحد) فلي
هذا المراد بقوله معرب باعرايين مكيف بحركتين على طبق قوله اعرب باعرب
واحد (قوله اعرب باعرب الكلمة الواحدة) بخلاف ما بعد لشدة الامتزاج
كلمة واحدة وبقي احدا الجزين على حاله السابق مثل الرجل ورجل فانه ليس
فيه اهمال جانب اللفظ اصلا حيث ينبغي تحقيق رعاية جانب المعنى باخراجه
عن حد الكلمة وفيه اشارة الى انه يمكن ان يجعل قوله واحده مضافا اليه
لاعرب لاحقة وان كان حسن التقابل بقوله مع انه معرب باعرايين ايساعته
وما قيل انه يندفع بهذا التقدير ما سبق من انه يستفاد من العبارة ان حق
قائمة مثلا ان يعرب باعرايين الالة لشدة الامتزاج اعرب باعرب واحد وليس
كذلك لان تاء التانيث مبنى الاصل من غير حاجة الى تاويل الاعراب
بما يشمل الحركة الاعرابية والبنائية فليس بشئ لانه يرد عليهم انه يفهم من
العبارة حيث ان حق قائمة ان يعرب باعرب لفظين الالة لشدة الامتزاج
اعرب باعرب لفظ وليس كذلك لان تاء التانيث لم تستحق الاعراب (قوله

ادنى ما يطلق عليه اللفظ) ان اريد الوحدة الحقيقية (قوله نذر بالنون
المفتوحة) وقع الدال المهملة اى قل والنذر بالنون المفتوحة وسكون
الدال المعجمة القليل (قوله لم يخرج عنه مثل عبد الله) لوجود الوحدة العلمية
فيه (قوله وان ازيد خصوص وحدة) بان يكون وحدة من حيث
الاعراب (قوله اللهم اه) اشارة الى ضعفه اذ ضعفه المرة لا تدل على ذلك
فليس اخذه في التعريف الاتقييدا ما خوذا من خارج لاخراج مادة
النقض (قوله منساحة ومجازا) لان البقاء يقتضى سبق الدخول ولا دخول
سابقا على اللفظ فالمعنى ودخل على التجوز ولو جعل تقدير الكلام وبقي من
الامرين اللذين انتقض بهما تعريف المصنف رحمه الله مثل قائمة وبصرى
حال كونه داخل فيه لم يحتج الى التسامح لعدم اقتضائه حينئذ بقاء الدخول
(قوله ان كانت) بهذا يمتاز عن العقابية فان المدلول في العقلية هو المؤثر
وفي الطبيعية الحالة العارضة للمؤثر والمراد بالطبيعة ههنا مبدأ الآثار
واندفع ما قيل ان العلاقة في الطبيعية ايضا عقلية فلا وجه لاجرائها منها
وابقاء الباقي على حاله (قوله لم يظهر دلالة) لاجتماعه مع سبب آخر للعلم وهو
المشاهدة (قوله لا من اللفظ) لان العلم اذا حصل بطريق المشاهدة كان بديهيا
والبدهي لا يمكن استفادته بطريق النظر اعني الاستدلال من الاثر على المؤثر
(قوله السر في تثليث القسمة اه) دفع لما يرد على التقسيم من انه ان اريد
الاقسام الاولية فهي اثنان كما يرشدك الدليل وان اريد اعم من الاولية
والثانوية فلا وجه للحصر في الثلاثية وحاصل الدفع ان المقصود من التقسيم
ضبط اقسام الكلمة ليبحث عن احوالها المختلفة اعرابا وبناء من حيث
وقوعها في لغة العرب بالتبع فالمحفوظ في القسمة تبين الاحوال واختلافها
دون الاولية والثانوية (قوله تبين احوال الاقسام) اى تبين خواصها
منصرفه وغير منصرفه وتثنية وجهها مكسرا واما كونها متعدية ولازمة
واحدة وانها مضارة وعاوجة وعاطفة ومشبهة الى غير ذلك من الاحوال المختلفة
التي يبحث عنها في محبت كل منها (قوله واختلافها) اى تختلفا باعتبار
كون تلك الاقسام مادة وصورة للكلام فان الاسم مادة تامة للكلام باعتبار
جزئية والفعل مادة له باعتبار احد جزئيه والحرف مادة له باعتبار جزئيه

كقولنا الانسان لاجز واللاجز انسان وكذا باعتبار الصورة فان
اسمية الجزء الاول توجب كون الجملة اسمية وفعلية توجب فعليتها
وفي جعلها عين صورة الكلام اشارة الى ان اسمية الجملة وفعليتها ليس امرا
زاندا على فعلية الجزء الاول واسميته (قوله يفهم اه) فقوله وهي اسم وفعل
وحرف بسبب ملاحظة العطف مقدما على الاخبار يفهم منه منقسمة لان
كل مجموع الاقسام على الكلمة ليس باعتبار الكامة في تقسيمها بل باعتبار
صدقها على افرادها وهو معنى الاقسام وبسبب السكون عن ذكر قسم
آخر في محل بيان الاقسام يفهم منه الاقتصار بقول الشارح رحمه الله
اى منقسمة ومحصرة ليس تقدير الخبر في العبارة بل بيان للمعنى اللازم
والسكافي للذين وقع قوله اسم وفعل وحرف خبرا باعتباره وانما اختار المصنف
رحمه الله الواو العاطفة مع ان الشائع في التقسيمات كلمة او الدالة على الاتصال
الحقيقي او منع الملوئتها على تحقق الاقسام وعدم كون التقسيم بمجرد
الاحتمال العقلي (قوله وينتلق به اه) يعني ان الدليل المذكور دليل الاقتصار
لادليل القسمة فانها عبارة عن ضم قيود متباينة او متخالفة الى امر مشترك
فهو تصور محض لا يحتاج الى الدليل ولذا جعل من ثمة تعريف المقسم
(قوله الحصر عقلي) ان كان الحزم بالاخصار حاصلا بمجرد ملاحظة مفهوم
الاقسام من غير استعانة بامر آخر بان يكون رأيي النفي والاثبات عقلي
وان كان مستفادا من دليل يدل على امتناع قسم آخر فقطعي اى
بقيى وان كان مستفادا من تتبع فاستقر آتى وان حصل من ملاحظة تمايز
وتخالف اعتبرها للقاسم فجعل (قوله انه في قوة تقسيمين) لما كان الحصر
العقلي رأيي النفي والاثبات لا يمكن ان تكون الاقسام الحاصلة به الاقسامين
والاقسام المذكورة ثلاثة فلذا وجهه بانه في المعنى تقسيمان كانه قيل وهي اسم
اوليس باسم وما ليس باسم اما فعل اوليس بفعل (قوله وان ايت اه) لان القسم
الثالث الحاصل من التقسيم الثاني في الدأريين النفي والاثبات مفهوم سلبي
يجوز ان يكون اعم من الحرف (قوله اذ ليس لتلك الاقسام مفهومات) معينة
عند النحاة وضع هذه الفاظا بارأئها سوى المفهومات التي حصلها التقسيمان
المذكوران في وجه الحصر والحصر في التقسيمين المذكورين عقلي لكونه

دأرايين النقي والاثبات فيكون الحصر في الاقسام الثلاثة بعد ملاحظة وجه
الحصر قطعيا لتوقفه على ملاحظة وجه الحصر بخلاف ما اذا كان للاقسام
المذكورة مفهومات سوى ما اخرج به التقسيم وان كانت مساوية له
في الصدق فانه لا يكون الحصر المذكور قطعيا التجويز العقل قسما آخر بالنظر
الى تلك المفهومات (قوله قيل التقدير) يعني ان الكلام على حذف المضاف
اما من اسم ان او من خبرها (قوله ان تقديره) وهو تقدير الجار والمجرور خبرا
لان تدل او عاملا فيه والمجموع خبر لان وانما لم يقدر صفتها بدون الجار
بان يكون مبتدأ وان تدل خبرا رعاية لجانب المعنى فان الدلالة من بعض
صفتها وليكون نصافي عدم تقدير المضاف (قوله فلا يناسب اه) لانه حينئذ
يكون التقسيم للحال او الدلالة قصدا ولا كلمة تبعا (قوله ولا القول
بان الثاني سرفاه) لان الظاهر ان المراد بالثاني القسم الثاني وهو ليس
بمحرف بل حال المحرف واردة الكلمة المذكورة في القسم الثاني وكيف غير
مناسب (قوله لان حال الكلمة اه) دليل لقوله ويستدعي عدم صحة الحصر
على الاول (قوله ودلالته اه) دليل لقوله عدم صحة الجملة على الثاني (قوله
مع ان اه) متعلق بقوله فلا يناسب اه علاوة لعدم كون تقدير الحال
والدلالة مما يقبله الطبع السليم (قوله الضرورة) وهي عدم صحة حمل الحدث
على الذات (قوله من الثاني) اي من قوله اما ان تدل لامن الاول اي من قوله
لانها (قوله فاللائي اه) لتلايكون كنز الخلف قبل الوصول الى الماء
(قوله واما تقدير الذات) عطف على قوله واما تقدير الحال (قوله فيصالح
ما اقتضاء زيادة ان) لان زيادة ان مع الفعل تجعله نصافي معنى الحدث المتجدد
والكلمة موصوفة بالدلالة بالمعنى الحاصل بالمصدر الثابت في ذاتها (قوله
وكذا) اي يخالف مقتضى زيادة ان تأويل ان تدل باسم الفاعل لاجل صحة
الجملة لانه نص في الامر المتجدد واسم الفاعل يدل على الثبوت (قوله قال
السيد رحمه الله لافي حواشيه على شرح الرضي) (قوله التقدير) اي تقدير
المضاف من الخبر (قوله اذ ليس في معنى المصدر حقيقة) لان معنى المصدر
الحدث والنسبة خارجة عن مفهومه قد تعتبر معه على التقييد والفعل مع
ان مشتمل على النسبة التامة الى الفاعل فهذا الاعتبار يصح اسناده الى الذات

فم انه ما قبل به وليس كل ما قبل حكمه حكم ما اول به (قوله ولا يخلو
من خدشة) لعل ذلك ان الفعل بعد دخول ان يصح مسندا اليه فلا تكون
النسبة المعبرة حينئذ تامة بل تقييدية فاشكال الجملة باق (قوله او مركب
اليها) زاده اخرج عن الاسم الحروف التي تحتاج الى المركب كحروف الشرط
والحروف المشبهة بالفعل فانها تدل على معنى من غير حاجة الى انضمام كلمة
اخرى بل الى انضمام مركب (قوله معطوفا على الجملة الاستثنائية) فيكون
اعتبارها استثناء فاما على العطف وحينئذ يكون الجامع مجرد
كونهما جوابين لسؤالين من غير ارتباط بينهما في انفسهما كما ان الجامع حينئذ
في السؤالين كونهما ناشئين عما سبق (قوله ولك ان تعطف اولاه) فتعتبر المناسبة
بين المعطوفين قبل ملاحظة الاستثنائية وهو اشتمالهما على بيان حال
المتقابلين كما ان الجامع بين السؤالين كون كل منهما موصولا عن حال المتقابلين
ثم تجعل المجموع جوابا لمجموع السؤالين وهذا ابتغى لاشتغاله على المناسبة بين
المعطوفين من حيث الذات والاول اظهر لتقدم الاستثناء على العطف ذكر
(قوله لم يقل) اي في جانب من الكلام مع انه انسب لنقله من حرف الشيء بمعنى
طرفه (قوله لما اعتبر اه) فبالقارنة المطروقة للفهم خرج الثاني وبالفهم
الذي هو طرف المقارنة خرج الاول وتقييد الفهم بكونه عنها خرج الثالث
ولواخر الاول عن الثاني لكان اظهر ليكون التفسير على ترتيب اللف (قوله
من السمو) بضمين وتبديد الواو مصدر سما يسمى كعلا بعلوا (قوله
اي سمي اسمها اه) اراد ان قوله مأخوذا حال من فاعل سمي المستفاد من
حمل الاسم على الثاني (قوله بمرركات السين) ولا يجوز ان يكون اصل اسم
سمو بفتح السين لان فعلا بفتح الفاء اذا كان صحيح العين مجموع على افعال وفعول
كفلس وافلس وفلوس وفعل بكسر الفاء وضمها يجمع على افعال كاحمال
واقبال في جمع حمل وقيل (قوله حذف الواو) مجرد التخفيف من غير علة
قياسية ولذا دارا لارباب على آخر ما بقى (قوله ليصح الوقف) فان الوقف
بالاسكان والاشتمال او الروم وشئ منها لا يصح بدون الحركة (قوله ولانه يرفع
المسمى) اذ به يتميز في الذهن والخارج (قوله ويدفعه اشتقاق سمي) الماضي فان
امثله اشتقاقه من التصغير والتكبير والفعل المجرد والمزيد كلهما منقوص

كسبي واسماء واسامي ومما وصفت وتسميت ولو كان مشتقا من الوسم لكان
 امثله اشتقاقه واويه كوسم واوسام واواسم ووصفت وتوسمت (قوله وارثا كتاب
 القلب بعيد) ردلا يقال على الاستشهاد من انه لم لا يجوز ان يكون اصله وسم
 جعل الفاء في موضع اللام لما قصد تحقيقه بالحذف اذ موضع الحذف اللام
 ثم حذف نسيا ورد في تصرفاته في موضع اللام اذ حذف من ذلك المكان يعني
 ان القول بالقلب بعيد لانه مع كونه خلاف الاصل لا يكون مطردا كما عرفت
 (قوله باسم المدلول) اي التخصي (قوله والاولا اعتراض) لعدم ذكر المعطوف
 عليه صريحا وهذا اختيار صاحب الكشاف من انه لا يشترط في الاعتراض
 ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معني بل يجوز ان يكون في آخر
 الكلام نحو قوله صلى الله عليه وسلم انا سيد ولد آدم ولا فخر (قوله لتنبية من
 لا تقيد به الاشارة) لا ينبغي ان هذه التكنية لذكر هذه الجملة وهي وقد علم الخ غير
 مختصة بحال الاعتراض المذكورة في الشرح فالاولى تركه وارباده كنكتة
 مختصة به الا ان يقال انه تعرض به للاشارة الى ان الاشتمال على التكنية معتبر
 في مفهوم الاعتراض (قوله اول العطف على المحصرت) وهي جملة مستأنفة
 جواب سؤال لناس من القصيدة كانه قيل لم كانت الكلمة منحصرة فيها فاجاب
 انحصرت لانها اه (قوله اي علم انحصار الكلمة فهذه الجملة نتيجة لما
 قبله فصل عنه لكونه بمنزلة بدل الاشتمال (قوله وعلى هذا التقدير اه) لكون
 المقارنة بين العليين حقيقة بخلاف الوجه الاول اذ لا مقارنة بين الانحصار
 والعلم بمحد كل واحد منها (قوله البناء للاستعانة) لان المبادئ آلات لحصول العلم
 بالمطالب على ما تقر في محله (قوله اشارة الى اشتقاقه التعظيم) باستعارة
 الصيغة الموضوعية للبعد المكافي للبعد الزماني وكل ما بعد رتبة يستحق التعظيم
 (قوله بجودته) فانه محصور قطعي مشتمل على بيان المعاني التي وضعت كل منها
 لها مع الاشتمال على لينة صلاحية الاسم والفعل لكونها عمريتين في الكلام
 وعدم صلاحية الحرف لكونه عمدة في الكلام (قوله بل يكفي افادة الاختصاص
 اه) وهو كون المجرور مرتبطا بما قبله سوى الظرفية والجنسية (قوله
 للتبعية) لان كل واحد جزء من مجموع الاقسام الثلاثة (قوله فان الجدة عند
 الادباء اه) اذ ليس غرضهم من الحذف الا التميز التام واما التميز بين الذاتيات

والعرضيات فوظيفة الفلاسفة الباحثين عن احوال الموجودات على ماهي
 عليه (قوله لا يستلزم اه) لجواز كون المشترك عرضا عاما والمميز خاصة
 فلا يكون حدا الوجوب اشتماله على الذاتيات (قوله في اللغة اللين اه)
 هكذا في الصحاح وفي الرضي الدر ما يدر من الضرع من اللين او من الصحاب
 من المطر (قوله وفي خيرا) اذ به معاشهم فاريد به الخير اما مجازا لغويا او منقولا
 لغويا فيكون لغة طارية (قوله اي لاكثر خيره) قدره مشتق من الدر بمعنى
 الخير الكثير بر عن الخير واستعمل بمعنى الكثرة (قوله وذلك) اي كونه مفيدا
 للمدح ثابت (قوله وقد يقال اللام للتعجب) وهو لام الاختصاص افاد
 التعجب لان الله تعالى منشئ العجائب في القاموس اللام يعني القسم والتعجب
 معا يختص باسم الله تعالى وللتعجب المجرى عن القسم ويستعمل في الله دره
 وفي النداء نحو يا للماء ولا ينبغي ان كونه للتعجب لا اختصاص له بكون الدر بمعنى
 اللين فالمعنى ان اللام حينئذ للتعجب بحسب بخلاف التقدير الاول فانه يجوز
 ان يكون مجرد الاختصاص وان يكون مع التعجب فالانظر ان يقول
 وقد يقال الدر اللين واللام للتعجب اه (قوله الى غير ذلك اه) مما جعل تميزا
 من نسبة الدر الى الضمير نحو قوله دره فارسا (قوله فصل آخر اه) لكونه كلاما
 متعلقا ببيان امر هو موضوع للعلم برأسه ولوعطف لتوهم التبعية والتطفل
 (قوله في اللغة ما يتكلم به) اما المعنى اللغوي للكلمة فقد علم من بيان الاشتقاق
 من الكلام وكون الفاء فيها للوحدة (قوله ثم استعمل) بمعنى التكليم كالسلام
 بمعنى التسليم (قوله تضمن الكل لجزئه) لا الكلي للجزئي لعدم صدق الكلام
 على كل واحد من الكلامتين فكانه قال كلمة او كلمة فكما ان في العطف بالواو
 حكم على كل واحد مع قطع النظر عن الآخر كذلك في صيغة التثنية لانه
 حكم عليهما بشرط الاجتماع كما سبق الى انهم من استفادتهما بلفظ واحد وفيه
 اشارة الى ان منشأ توهم اتحادا لتضمن والمتضمن صيغة التثنية مع كون
 الكلام لفظا لا الكلية والجزئية والالتوهم في قولنا ما تضمن كلمة وكلمة (قوله
 قيل لوجعلت الباء اه) فانه السيد قد من سره في حواشيه على شرح الرضي
 والمقصود من النقل تحقيق المقام او الاعتراض على الشارح بانه بعد ما جعل
 الباء على الاستعانة حيث حل على السببية التي هي فرع الاستعانة ولذا قال

الرضى الياء للاستعانة اى تركب من كلمتين بسبب هذا الربط ارتكبت التأويل
مع انه لا احتياج اليه ولو في التأويل على جعل الياء بمعنى مع اى على جهة
للمصانعة كان الواجب ان يقول المتضمن كل واحد من الاجزاء الثلاثة لا كل
واحد من الكلمتين (قوله على جعل الهيئة اء) اشار بلفظ الهيئة الى
ان الاسناد عند القائل بجزئية من الكلام عبارة عن ضم احدى الكلمتين
الى الاخرى بمعنى الحاصل بالمصدر وكونه صفة قائمة بالطرفين لا بنافي جزئية
للكلام على ما فهم كالهيئة للسري (قوله لفظا حقيقة) اذ الهيئة ليست
بملقونة والمركب من اللفظ وغير اللفظ لا يكون لفظا الاعلى التسامح وجعل
الكل ملقونا باعتبار اجزائه المادية وعدم الاعتماد بالهيئة (قوله ولولم يجعل
جزءا) كن جعله شرطا لحصول الكلام خارجا عنه لكن الحق ما ذكره السيد
قدس سره لا اعتبار هيئة المركبات في الوضع واختلاف المعاني بسببها
كاختلافها باختلاف الكلمات انفسها جعل احدهما داخلا والاخر خارجا
تحكم كيف وقد كما وبجزئية الهيئة في المفردات واعتبروا في تعريف
المفرد والمركب الاجزاء المرتبة في السمع كيلا يفتقد تعريفهما بالمشتقات
(قوله فقط) بخلاف المركب من اكثر من كلمتين نحو ضربت زيدا قائما
فالمتضمن بجميع الكلمات والمتضمن بجميع الكلمتين (قوله اى تضمننا اء) بمعنى
ان الياء للسببية والجار والمجرور ظرف مستقر صفة لمصدر محذوف او ظرف
لغرفيكون زيادة حاصل لبيان المعنى لا التقدير المتعلق وسببية الاسناد
للمتضمن ان كان عبارة عن الهيئة الاجتماعية فباعتبارانه شرط اخير لحصول
المجموع الذي هو المتضمن او جزؤه وان كان عن مدلولها فباعتبارانه باعث
على اعتبار الهيئة الاجتماعية (قوله ويجوز ان يكون اء) ينتقص تعريف
الكلام حينئذ بعلام زيد في غلام زيد قائم لانه يصدق عليه انه متضمن كلمتين
حال كونه ملاحظة باسناد قائم اليه مع انه مركب اضافي فلذا ترك الشارح
هذا الوجه بخلاف ما اذا جعل على السببية فان تضمنه لغلام زيد ليس بسبب
الاسناد بل بسبب الاضافة (قوله اى ضم احدى الكلمتين اء) لما كان الشائع
في عرفهم ان النسبة عبارة عن الثبوت والانتفاء وهي صفة المدلول فلا يصح
اضافتها الى الكلمة اولا بحمل النسبة على المعنى الغوى او بحذف المضاف وعلى

الاول يكون اطلاق المسند اليه والمسند على الالفاظ حقيقة وعلى الثاني مجازا
تسمية للذال بوصف المدلول واعلم ان المصادر الثلاثة اعنى الاسناد والضم
والنسبة عبارة عن الحاصل بالمصدر المبنى للمفعول وهي الحالة التي بين
الكلمتين او مدلوليهما ولذا عبر عنه الشارح بالرابطة بين الكلمتين
(قوله يخرج اء) لكونه اسنادا بين الجملتين والاعلى تعليق حصول مضمون
احدى الجملتين بالاخرى (قوله لان الشرط اء) دليل للنفي بمعنى لا نسلم ان
الاسناد في اي الجملتين بل الاسناد دائما هو في الجزاء والشرط قيد الحكم الذي
في الجزاء بمنزلة الظرف فعنى قولك ان جئت اكرمك اكرمك في وقت مجيئك
فالاسناد في اي الجملتين اللتين هما المسند اليه والمسند في الجزاء (قوله ولذا
قالوا اء) اى ولاجل ان الشرط قيد للجزاء بمنزلة الظرف قالوا ان الاسناد اليه
من خواص الاسم وقال المصنف ان الكلام لا يحصل الامن اسمين او من
الاسم والفعل ولو كان في الجملة الشرطية من الشرط والجزء لم يصح القولان
لتحقق الاسناد بين الجملتين وحصول الكلام فيهما (قوله ولو جعل الربط اء)
بان يكون مدلول الشرطية تعليق حصول الجزاء بحصول الشرط لا الاخبار
لوقوع الجزاء وقت وقوع الشرط (قوله كما حققه السيد قدس سره)
في حواشيه على شرح التلخيص (قوله يخرج عنه قطعاً) اى يخرج الاسناد
الذي في الجملة الشرطية من تعريف الاسناد قطعاً اذ ليس المسند اليه والمسند
فيها كلمة حقيقة وهو ظاهر ولا يحكم اذا لا يصح التعبير عن طرفيها اى الشرط
والجزاء بمفرد اذا المقصود حينئذ تعليق الحكم بالحكم فتكون النسبة في كل
واحد منهما تفصيلا لمطو لا بد فيها من ملاحظة المسند اليه والمسند قصد الا
اجمالا فلا يصح التعبير بالمفرد ومن هذا ظهر ان التعبير عن الشرطية بهذا المزموم
لذلك ليس تعبيراً عن معناه بل عما يلزم معناه (قوله والدليل اء) هذا خلاصة
ما ذكره السيد قدس سره في بيان الحكم في الشرطية بين الشرط والجزاء ردا
على المحقق التفتازاني حيث قال ان الحكم في الجزاء والشرط قيد له حاصله
ان الجملة الشرطية صادقة اذا كان قصد المتكلم تعليق مضمون الجزاء بالشرط
واء تحقق الجزاء والشرط اولاً ولو كان الشرط قيد للجزاء كما بالظرف
كان صدقهما موقوفا على تحقق الجزاء في وقت تحقق الشرط كقولك اكرمك

وقت مجيئك وذلك لان الاخبار عن نسبة واقعة في وقت انما يصدق اذا وقعت تلك النسبة في ذلك الوقت وليس الامر كذلك فان قولك ان ضربتني ضربتك صادق اذا كان المقصود التعليق وان لم يوجد منك ضرب للمخاطب اصلا الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لغسدنا شرطية صادقة منع امتناع تحقق الجزاء في وقت تحقق الشرط لا امتناعه (قوله اي من شأنه الخ) اي ليس المراد تلبس النسبة بجينية الافادة بالفعل اذ لا يجب في الاستناد وجود المخاطب فضلا عن افادته بل المراد كونه بحالة يمكن ان يقصد به افادة المخاطب (قوله اي لو سكوت المتكلم اه) فالمراد بالسكوت سكوت المتكلم وبالجملة عدم نسبة القصور اليه في المحاورات وان كان محتاجا الى ذكر شي آخر وقد يقال المراد سكوت المخاطب بان لا يبقى منتظرا انتظاره للمسند والمسند اليه ولا يخفى ان تفسير السكوت بعدم الانتظار ركيك وان السكوت يقتضي سبق الكلام وان تخصيص الانتظار بما ذكره مع استلزامه الدور تخصيص بلاخص (قوله فدخل فيه اه) فان هذه الجمل وان كانت غير مفيدة لفائدة تامة لكونها واقعة موقع المفردات او معلومة للمخاطب ~~لكن~~ من شأنها ان يقصد بها الافادة كما اذا لم تكن واقعة موقعها او غير معلومة له (قوله فلم يخرج) ولا ضير لانه كلام الا انه مشتمل على حشو (قوله اي محكية بهاعن الواقع) لله در الحشى حيث فسر الخبرية والانشائية بعبارة محررة فارقة بينهما قريبة من ذهن المبتدى فارغة عن الشكوك التي وردت في هذا المقام كما لا يخفى على الواقف عليها (قوله لان النسبة في هذه المركبات جملة) لا يخفى ان النسبة ليست مشتملة على امور متعددة حتى يتصور فيها الاجال والتفصيل في ذاتها فمعنى كون النسبة في المركبات الواقعة خبرا جملة انها ملحوظة في ضمن المجموع المركب من حيث انه مجموع وليست مفصلة اي ملحوظة قصد اذ لو كانت كذلك لما امكن حمل المركب المشتمل عليها على شئ كما يشهد به الوجهان (قوله فيجوز التعبير عنها اه) بخلاف ما اذا كانت ملحوظة قصد افادته لا بد للاختصاص كذلك من ملاحظة المنسوب والمنسوب اليه مفصلا مما تازا كل منهما عن الآخر فلا يمكن التعبير عنها بالمفرد (قوله ولا يصح القول اه) توهم البعض وضع الالفاظ مطلقا لانفسها لانفسها عند اطلاقها فهي دالة على انفسها وليست

دالاتها عقلية لا تحصرها في دلالة الاثر على المؤثر او بالعكس ولا تأثيرها ولا طبيعية لعدم مدخلية الطبع ههنا فهي وضعية (قوله حتى لا يحتاج الى هذا التأويل) اي تأويل المهمل الواقع طرفا للكلام بهذا اللفظ وجعله كلمة حكمية لا ندراجها حينئذ في السكامة الحقيقية (قوله غير دالة على انفسها) اذ لا تغاير بين الشئ ونفسه حتى يتصور بينهما دلالة (قوله بل هي تحضرا اه) بيان لمنشأ غلط من توهم الوضع يعني ان انفسها من انفسها عند الاطلاق انما هو بواسطة حضورها بذاتها عند التلفظ في ذهن السامع لا بسبب حضور الدال عليها وانفسها من الشئ بحضوره بنفسه ليس بدلالة (قوله فيحكم عليها) عطف على تحضراى تحضراى بانفسها في ذهن السامع فيحكم على تلك الالفاظ باحوال عارضة لها بالنظر الى ذاتها مثل زيد فلان وباحوال عارضة لها من حيث دلالتها على المعاني نحو ضرب فعل ماض (قوله ولئن لم تدلالتها) بناء على التغاير الاعتباري بينهما فليست تلك الدلالة بالوضع بل هي بالعقل فانها في الحقيقة دلالة اللفظ على الاعتبار الذي يسببه التغاير وهو حال من احواله واثر من آثاره (قوله ودعوى اه) دفع لما قال ذلك المتوهم من ان وضع المهملات لانفسها لا ينافي كونها مهمة لان اهمالها بمعنى انها ليست موضوعة لمعاني سوى انفسها (قوله بما لا يقدم عليه اه) فانهم في جميع مباحث الالفاظ اعتبروا حال الالفاظ بالقياس الى معانيها كبحث الدلالة والمفرد والمركب والمشترك وغير المشترك والكل والجزء ولو كانت المهملات موضوعة لانفسها لما اخرجوها عن تلك التقسيمات ولان الحكمة في احداث الموضوعات اللغوية اعلام ما في الضعائر واستعلامها ليعلم المعاش فان الانسان مدنى بالطبع وذلك مفقود في وضع الالفاظ لانفسها والمسكة بالضم العقل الوافر (قوله اذا لم تكن الالفاظ) اي الالفاظ المهمة (قوله لم تكن) اي المهملات (قوله فكيف يصح الاخبار عنها اه) في قولنا جئت مهملا وديره قلوب زيد (قوله في تأويل الاسم المفرد) لوقعها في موقعه (قوله من الخواص الاضافية) الخاصة بما يكون خاصة للشئ بالنسبة الى بعض ما عدله (قوله اذا كان ذلك الغير موضوعا اه) فهما خاصتان بالقياس الى الفعل والحرف اذا كانا متعملين في المحاورات واعتبر قيد الاستعمال لانهم لا يوجدان في

الاسم ايضا دون الاستعمال (قوله والالفاظ كلها) مهمة كانت او موضوعة
فعلا او حرفا او امما (قوله في ذلك) اي جواز الاخبار وحق التنوين (قوله
لا يخفى عليك) يعني يلزم على الظاهر وعلى المصنف رحمه الله بناء على ما هو
ظاهر من كلامه ارتكاب تحقق ثلاثة افراد من الكلام وهي ضربت وضربت
زيد او ضربت زيدا فاشا في هذا التركيب مع وحدة الاسناد فيه والتزامه
تكلف بخلاف تعريف صاحب المفصل فانه يلزم عليه تحقق افراد من الكلام
يخوض ضربت اقوم رجلا لضرب وهو قائم مع تعدد الاسناد (قوله اوجله
قسمة ا) اشار الى ان ما نطلق عليه الجملة لا ينحصر في الجمل التي لها محل
من الاعراب كما يترآى من اقتصار الشارح رحمه الله في الامثلة عليها (قوله
فليس شيء من الشرط والجزاء) لانهما مدخول اداة الشرط انما يتبعان
الاسناد الذي بين طرفيهما وصار الاسناد التعليلي بينهما فيكون الكلام
هو المجموع وحينئذ لا بد ان يراد في تعريف الكلام اوجلتين (قوله لان الكلام
مسوق للكلام) اي فالاشارة الى المقصود بالسوق اولى (قوله ولبعده)
اي لبعده الكلام في الذكر من الامور الثلاثة فالاشارة بذلك الموضوع
للتعديد اليه اولى (قوله ولان قوله ولا يتأى ا) يعني رعاية الاسلوب السابق
في الكلمة يقتضي ان يكون ذلك اشارة الى الكلام ليكون هذا تقسيما بعد
التعريف كالسابق (قوله لان التركيب العقلي يرتقي الى ستة) والمحقق منها
بالاستقرار اثنتان فلدفع تلك الاحتمالات الاربعة كانت العناية بشأن الخصر
اكبر فلذا صرح به بخلاف اقتصار الكلمة في الاقسام الثلاثة فانه حصر قطعي
لا مجال لقسم آخر فيه فترك التصريح به تعويلا على حسم العقل بذلك
(قوله المنقول الى الانشاء ا) زاد هذا الوصف لدفع ما يتوهم من انه كيف
يكون بتقدير ادعوا والحال ان يازيد انشاء وادعوا اخبار (قوله والايان للعلة
الباعثة) اي وان لم يفسر ما بالكلمة بل ابقى على عمومته وقوله والقرينة بيان
للتكثرة المحتملة للتفسير يعني انه جعله من اقسام الكلمة والمقسم معتبر
في الاقسام الا انه عبر عنها باختصارا (قوله ما دل بنفسه او في حد ذاته) المعنى
الاول بناء على ان في معنى البناء على ما هو المشهور والثاني على ان يكون
للظرفية المجازية بان يشبه تمكن الشيء في مرتبة دالة من غير ملاحظة امر آخر

معه يتمكن المظروف في الظرف في عدم مخالطة امر اخر معه على ما هو المختار
من ان كلمة في للظرفية اما حقيقة او مجازا وان ما قالوا من انه يكون
بمعنى البناء او على او اللام كلها راجعة الى الظرفية المجازية على ما حققه الشيخ
الرضي (قوله لان في جعل ا) تعليل للثاني اي جعل كلمة في بمعنى البناء
كما في الوجه الاول بخلاف المختار ان اريد ان في بمعنى البناء حقيقة ومجاز غير
مشهور في التعريف ان اريد انه مجاز في معنى البناء وهو محتمل بالفهم لا يجوز
الجل عليه (قوله وان الدلالة ا) تعليل للوجه الثاني والثالث يعني انه لا يصح
جعله ظرفا لغوا او حالا من ضمير دل لانه حينئذ يكون قيد الدلالة والدلالة
غير ثابتة للفظ في مرتبة ذاته انما هي بالقياس الى كونه موضوعا للمعنى لا يقال
ان الوضع معتبر في مفهوم الكلمة فتكون الكلمة دالة على معنى
في حد ذاتها لانا نقول الوضع معتبر في مفهوم الكلمة لا فيما صدقت عليه
والتعريف انما هو للمصاهبة بالقياس الى تحققها في افرادها لا للمصاهبة
من حيث طبيعتها (قوله مع ان صحة ا) متعلق بقوله لان في جعل ا دليل
ثان على عدم جعله ظرفا لغوا او حالا يعني ان قوله في نفسه على التقديرين
يكون قيد الدلالة وتقييد الدلالة في تعريف الاسم يدل على قصور في دلالة
الحرف على معناه وانه لا يدل عليه بنفسه والحال انه ليس الامر كذلك
اذ لا قصور في دلالة الحرف فانها تابعة للوضع والاسم والحرف والفعل
متساوية الاقدام في ذلك انما القصور في معناه لاحتمال حاجته في التعقل الى التعبير
لكونه مرءا لملاحظة الغير لموظفاته وبعده وذلك الاحتياج حاصل للمعنى
قبل وضع الحرف له السابق على الدلالة فلا يكون قصورا في دلالة الحرف
(قوله وبالوضع لم يثبت ا) يعني بسبب وضع الحرف لذلك المعنى لم يتحقق
حاجة اخرى للحرف بالذات حتى يكون ذلك سببا لقصور الدلالة وانما قيد
بالذات لان ذلك الاحتياج الذي ثبت للمعنى الثابت للحرف بالتبع ولا يلزم
من ذلك اي من الاحتياج الذي ثبت للمعنى الحرفي قبل الوضع قصور
في دلالة الحرف (قوله وبالجمله ا) خلاصة ما ذكر من عدم القصور في دلالة
الحرف ان توقفنا فهم المعنى في نفسه على شرط لفظا كان ذلك كالمرجع المتقدم
في ضمير الغائب والضميمة في الحرف او غيره كالمخاطب في ضمير الخطاب

والتكلم في ضمير المتكلم او الاشارة في الالهام اشارة لا يستلزم قصورا في دلالة
اللفظ على ذلك المدعى كما ان توقف فهم المدعى على تحقق القابل والفاعل
لا يستلزم القصور في دلالة عليه (قوله في ملحوظة في حد ذاتها) يعني ان كينونة
المعنى في نفسه معناه كينونته في نفسه في اعتبار العقل لا في الخارج والمراد
منه ان يكون ملحوظا بذاته لا بتبعيه الغير كما في الحرف فان معناه آلة للاحظة
متعلقة ملحوظة بتبعيته (قوله اي الدار الملحوظة ا) يعني ان في نفسها اما
صفة للدار فيكون المقدر معرفة بالام التعريف بناء على ان صيغة اسم المفعول
لثبوت لا للحدوث لا بالوصول كيلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته
او يكون حالا من المبتدأ عند من جوز الحال منه او يكون حالا من مفعول
الفعل المستفاد من نسبة الخبر الى المبتدأ عند من لم يجوز (قوله لا باعتبار
امر خارج عنها) متعلق بالوجود الثلاثة (قوله واعتراض عليه الشيخ الرضائي ا)
حاصل الاعتراض انه لا يصح ان يكون في نفسه في التعريف من قبيل قولهم
الدار في نفسها لانه في مقابلة في غيره ولا يقال الدار في غيرها حكمها كذا بل
يقال الدار لا في نفسها او مع غيرها حكمها كذا (قوله بان ليس مقصوده ا)
اي ليس مقصود المصنف رحمه الله من التشبيه اذا المعنى الذي هو مؤدى كلمة في
في الموضوعين اي في معنى في نفسه وفي الدار في نفسها واحذبل لا يتصور اتحاد
مؤداهما فضلا عن ان يقصد ذلك لاني كون المعنى ملحوظا في ذاته بان يكون
مقصودا حصوله بنفسه وكونه ملحوظا في غيره بان يكون ملحوظا في ضمن
غيره آلة لتعرف حاله امر معقول بخلاف الدار فانها غير قابلة لان تسب
الى الغير في لا في الخارج ولا في الذهن مع كون ذلك الغير متسايا لحكمها
كاختلاف القيمة وكذا حكم الدار غير قابل لان ينسب الى الغير في (قوله
بل المقصود ا) اضراب عن قوله ليس مقصوده وكلمة بل الاولى للترقي اي
المقصود التشبيه بين المعنى والدار باعتبار الامر الخارج معهما تارة وعدم
اعتبار الخارج معهما تارة اخرى وان امتاز المعنى والدار في اعتبار الخارج
فاعتبار الخارج في المعنى يكون المعنى تابعا و آلة لتعرف حاله واعتبار الخارج
في الدار بكون ذلك الخارج تابعا ووصفا لها (قوله اي كما ان الموجود
الخارج ا) افاد بهذا التفسير تحقيق معنى القيام بالغير وهو كونه وصفا لغير

تابعا له في التحقق ومعنى القيام بالذات وهو عدم كون القيام بالغير والتبعية اذ
لا تغاير بين الشيء وذاته حتى يتصور قيامه به والشارح رحمه الله قدس في الذكر
لشرايته وامساليته في الوجود (قوله في الملاحظة) اي بان تكون ملاحظة
العقل اياه والتفاته اليه بتبعيه امر آخر وهو مطلق اليمذاته كالابتداء الذي
هو آلة للملاحظة السير وليس المراد التبعية في الوجود الذهني على ما فهم
اذ ليست الصورة العقلية للابتداء الجزئي حاصلة في الصورة العقلية للسير فان
كل واحد منهما في العقل صورة على حدة الا ان حصول احدي الصورتين
في العقل يتبع الاخرى (قوله وفيه تشبيه المفعول بالخصوص) فالمراد
بالوجود القائم بذاته الجسم مثلا وبالوجود القائم بغيره الاعراض المخصوصة
ليكون التشبيه تورا للمقصود (قوله ويظهر منه وجه آخر) سوى ما اشار
اليه الشارح بقوله وهذا هو المراد بقولهم ان اللام معنى الخ كما ينبغي بيانه
وبعض الناظرين يوهن ان مراده بوجه آخر سوى ما مر في قوله الدار في نفسها
فاعترض بان في قولهم السواد في زيد يعني الاعتبار والدلالة على ان وجود
السواد ليس الاعتبار الحمل كما ان معنى الوجود في نفسه انه موجود من
غير اعتبار غيره فقولنا السواد في زيد وقولنا الدار لا في نفسها من واحد
فن قال يظهر من هذا التشبيه وجه آخر لاستعمال لفظه في ليدبر والعجب
ان ما مر بيان معنى قولنا في نفسه لا بيان وجه استعمال كلمة في على ان معنى
قولنا السواد في زيد انه حاصل في زيد كما ان الماء حاصل في الكوز الا ان الاول
بطريق الوصفية والثاني بطريق الظرفية (قوله وهو انه لما شابه المعنى الحرفي ا)
يعني ان مشابهة المعنى الحرفي للعرض والمعنى الاسمي للجوهر معصية
لاستعمال كلمة في في الموضوعين بمعنى التبعية في الملاحظة وعدم التبعية فيها
كما يستعمل في العرض والجوهر بمعنى التبعية في الحصول وعدم التبعية فيه
كما يقال شابه لا بليس فعمل عمله وليست المشابهة المذكورة مقصودة
بالذات كما يكون في التشبيهات الاصطلاحية والاستعارات (قوله بهذا المعنى)
اي بالمعنى الذي ذكر سابقا وهو ان يكون تابعا لامر آخر في الملاحظة ويكون
التفات النفس اليه لاجله كالعرض التابع للجوهر في الحصول فيكون كل
منهما ملحوظا الا ان احدهما بالذات والاخر بالتبع لا بمعنى ان يكون مراد

لمشاهدة غيره كالصورة العقلية لعلومها لاذ المعاني الحرفية ليست صوراً
 متعلقة بها وبهذا يظهر ان ما قيل ان مفهوم كل رجل ملحوظ اذ تبعه الملاحظة
 افراد الرجل وآلة لتعرفه فاسمع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر
 الغير الذي هو التلاخطة معه لفهم معناه فبقاوا ان المعقول تبعه لا يصح
 لكونه محكوما عليه فيه وانه لا بد من ذكر الغير لاجل فهم معناه كذا الامر
 باطلاق منشأه عدم الفرق بين كون المعنى الحرفي آلة للاخطة غيره وبين كون
 الوصف العنواني آلة للاخطة افراده على اننا لنسلم ان مفهوم كل رجل محكوم
 عليه بل الحكم على الافراد والوصف العنواني من آلة للاخطة عند
 من يقول العلم بالوجه مغاير للعلم بالشئ من ذلك الوجه ولانسلم ان مفهوم كل
 رجل ملحوظ تبعه الملاحظة افراده بل ملحوظ بالذات هو المفهوم الا ان الحكم
 عليه باعتبار صدقه على الافراد عند من يقول باتحادهما وتفصيله لا يليق بهذا
 المقام (قوله والمراد بالغير هو المتعلق) اي ليس المراد بالغير ما يغاير مطلقا بل
 ما يكون له تعلق به ويكون حالا من احواله فلا يرد ان الشئ كيف يكون آلة
 للملاحظة من يغايره (قوله اذ الصالح لهما ام) فان النفس مجبولة على انها
 ما لم يلتفت الى شئ قصد الم يمكن من الحكم عليه الا ترى انه حين رؤية الوجه
 في المرة آية يمكن من الحكم على الوجه لكونه من ثبات قصد ولا يمكن من الحكم
 على المرة آية لكونها مرتبة تبعا كذا حال البصرة (قوله مفهوم من لفظ الابتداء ام)
 بطريق الالتزام (قوله فانه لا بد حيثئذ من ذكر متعلقه) لافهم معنى الابتداء
 بل لفهم ذلك المتعلق (قوله من دله على كذا) اي من دل المتعدي وقوله لتدل
 من دل اللازم فلا يلزم تحليل الشئ بنفسه (قوله حتى يخلو الكلام ام) لم يقل
 حتى يلزم استدراكه على قوله في نفسه اشارة الى انه حيثئذ يخلو تمام التعريف
 عن الغائية اذ كون المعنى مدلول لا لاسم يفهم من كون كلمة ما (قوله بل معناه
 ام) فيكون معنى التعريف الاسم كلمة تدل على معنى ينتقل الذهن اليه عند
 انتقالها اليه وحدها وهذا المعنى وان كان مجازيا الا انه لما شاع قولهم الالفاظ
 قوالب المعاني باعتبار انها ممتلئة بصار كلمة في مجازا ممتلئة فانه فيجوز
 استعماله في التعريف (قوله فلذا قيل ان المعنى ام) اى لاجل مشابهة
 الكلمة بالطرف باعتبار انتقال ما فيها بنقلها صحت نسبة المعنى الى الكلمة

بكلمة في وقيل ان المعنى ثابت في نفس الكلمة اذا كان فهو ما منها من غير كلمة
 اخرى (قوله وما يقال ام) اي وليس معناه ان المعنى الحرفي مدلول الغير بل انه
 لما ينتقل اليه الذهن عند انتقال الحرف وحده كان الحرف كطرف خالي عن
 المظروف فلا يصح ان ينسب اليه بكلمة في وضع نسبه الى الغير بكلمة
 في لظهور ذلك المعنى عند حصوله فكانه حاصل فيه ولا يخفى على ان
 لو جعل كلمة في معنى الباء صحت التعريفات من غير احتياج لتفصيل الظرفية
 الى امثال هذه التكلفات البعيدة عن الفهم الغير الملائق بمقام التعريف
 خصوصا بالنسبة الى مبتدى وانه ليس في عبارة الشارح قدم من سمره
 ما يجوز جنبا الى اعتبارها فتدبر (قوله من حيث انه حالة بين السير والبصرة)
 اي باعتبار انه رابطة بينهما ملحوظة تبعهما لهما موجب انكشاف
 احدهما بالقياس الى الآخر (قوله وهو معنى قائم ام) عطف تفسيرى لقوله
 هو هو اي لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة فانه بهذا
 الاعتبار معنى اسمي ملحوظ في ذاته ونسبته الى السير والبصرة ملحوظة تبعا
 اي باعتبار انه رابطة بينهما ملحوظة تبعهما لهما على قياس النسبة بين المحكوم
 عليه والمحكوم به فانها من حيث انها قائمة بالطرفين ملحوظة بتبعيهما لا يمكن
 حصولها في الذهن بدونهما مدلوله للرابطة بخلاف ما اذا لوحظت في حد ذاتها
 وجعل قيامها بالطرفين آلة للاخطة فانه حيثئذ يكون مدلولها امجيا
 يدل عليه بقولنا النسبة التي بين الطرفين ويصح ان يكون محكوما عليها وبها
 (قوله اي لتعرف نفسه ام) لما كان ظاهر العبارة يثبت عن مغايرة حال الابتداء
 للعال الذي جعل آلة للمعرفة وليس الامر كذلك اذ ليس الابتداء آلة للمعرفة
 حال آخر للسير بالقياس الى البصرة مثلا لانه بان المغايرة بينهما اعتبارى
 فالابتداء آمن حيث ملاحظة العقل اياه وحصوله فيه آلة للمعرفة نفسه ومن
 حيث كونه حالا لهما ونسبة بينهما موجب لانكشاف احدهما بالقياس
 الى الآخر (قوله اي معنى ملتفت اليه بالتبع) اي ليس المراد كونه غير مستقل
 بالمفهومية انه حاصل في الذهن في ضمن معنى آخر كالمدلول التضمني بالقياس
 الى المطابق بل انه ملتفت اليه بتبعية معنى آخر وان المقصود بالذات لانكشاف
 ذلك المعنى وانما للفتت اليه الذهن لكونه حالا من احواله (قوله اي لا يمكن

ان تعقله السامع (ا) فلما لم يكن توقف تعقل الابداء المخصوص على ذكر متعلقه ظاهرا اذ لا توقف تعقله على ذكره فتصلا عن ذكر متعلقه بينه بان المراد تعقل السامع وهو موقوف على تعقل الطرفين الموقوفين على ذكر المتعلق صريحا ولا يكون قول الشارح رحمه الله ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه تكرارا لان قوله لا يمكن ان يتعقل بغير امتناع انهما منه بدون ذكر متعلقه وقوله ولا ان يدل عليه ما يفيد امتناع انهما منه بدون وجه والاوجه ان يقال المراد الذي ذكر القلي فيفيد ان تعقله لا يمكن بدون تعقل متعلقه (قوله لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا) يعني ان الكلام في تعقل الابداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة وهذا لا يمكن الا بتعقل الطرفين فمبدأ وهذا لا يمكن الا بذكر الطرفين صريحا (قوله ولعموم وضع من) عطف على كونه ملتقنا اليه يعني ان الطرف وضعه عام والموضوع له خاص فلا يفهم الموضوع له من حيث خصوصه بدون ضم ما يدل عليه بخصوصه وهذا الوجه يدل على ان توقفه على ذكر المتعلق لاجل اللفظ الدال عليه والاول يفيد توقفه عليه لاجل ذاته (قوله والقول ا) دفع سوال مقدر وهو انه يجوز ان يكون من موضوع الابداء مطلقا الا ان الواضع شرط استعماله في جزئياته فلا يثبت وضعها لها وحاصل الجواب انه حيثما يلزم ان تكون كلمة من مستعملة في المعاني المجازية مع عدم استعمالها في المعنى الموضوع له فيلزم ان يكون مجازا لا حقيقة له والقول بذلك مما لا ضرورة تدعو اليه ولو كان الامر كذلك لما ترددوا في لزوم الحقيقة للجاز (قوله ثم الظاهر ان تلك الجزئيات ا) دفع لما يترأى من مخالفة الحاصل للمحصل فان المحصول يدل على ان الابداء امر واحد اذا لاحظته قصدا كان مدلولها مابا واذا لاحظته من حيث انه حالة بين السير والبصرة كان مدلولها حرفيا والحاصل يفيد ان الابداء الكلبي مدلول اسمي والابداء الحرفي حرفي ولا شك ان الجزئيات مغايرة للكلبي وحاصل الدفع ان جزئيات الابداء جزئيات اضافيات لكونها حصصا لمفهوم الابداء لان المراد الابداء من حيث انه عرض له خصوصية كونه حالة بين السير والبصرة مثلا وبذلك الخصوصية والتقييد لا يصير جزئيا حقيقيا لاحتمال الوقوع على انحاء شتى والخاصة هي الكلبي باعتبار تقييده بخصوصية فصم

ان الابداء

ان الابداء المطلق مدلول اسمي وان الابداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة مدلول حرفي مع كونه جزئيا اضافيا ايضا (قوله واشبات الافراد ا) اي اشبات الافراد الحقيقية لمفهوم الابداء وهي ما يمنع فرض اشتراكه بين كثيرين بحيث يكون مدلول الكلمة من محالها شاهد عليه اذ لا يفهم منه الا ابدء آت من شئ وهذه الخصوصية لا تعطى الجزئية الحقيقية (قوله والظاهر ايضا انها ا) لان كل مفهوم يلاحظه العقل تبعيا يمكن ان يلاحظه قصد الكن حيثما لا يكون معنى حرفيا لان الحروف موضوعات للمعاني النسبية من حيث انها هي روابط وآلات للمعاني المحوطة بالذات (قوله قيل ان معنى من ا) يعني ان الحروف لما كانت روابط بين الاسماء والافعال فعانها تعلقات مخصوصة بين المعاني المستقلة آتية عن الالتفات اليها قصد الان النسب والتعلقات من حيث انها تعلقات بين الاطراف لا يمكن ملاحظتها قصد اوما يعبر بها من الابداء والانتها والظرفية والتعليل والتأكيذ والتقرير والاستفهام فهي من لوازم تلك المعاني فن والى موضوعات للتعلق الخاص بين السير والبصرة بطريق ابدء آت منه وانتهائه اليه وفي التعلق بين الشيتين بطريق الظرفية وان موضوعات للربط الخاص بين المسند والمسند اليه بطريق يفيد تأكيذ الجملهم وعلى هذا القياس (قوله من المعاني) بيان للغير على تقدير ارجاع ضمير في غيره الى المعنى (قوله او في كلمة اخرى) بيان له على تقدير ارجاع الضمير الى ما ولا يظهر وجه لا يراد كلمة في ههنا وتكثيرها او ايراد من في الاول وتعرفه (قوله ورد العبارة الى ما هو المشهور) فانهم اذا حكموا على شئ باعتبار ذاته مع قطع النظر عن الامور الخارجية قالوا الشئ في نفسه كذا كما من قولهم الدار في نفسها كذا (قوله وحملها على ما هو ا) فان مدار امتياز الحرف عن اخويه اتمها وعلى كون المعنى الحرفي ملحوظا بالتبع والمعنى الاسمي والفعل ملحوظا بالذات والامتيار باحتياجها الى الضمنية وعدم احتياج اخويه متفرع على ذلك (قوله اي لم يصرف ا) اشارة الى ان قوله لعدم مسبوقيتها بيان لعدم المناع للظهور المقتضى ما من انفسا تركه الشارح رحمه الله لظهوره فلا يرد ان عدم مسبوقيتها بما يدل على خلافه لا يدل على ظهوره ولا ينبغي ان المناسب ان يكون مناط هذه الحاشية قوله لعدم

من

ل

يسمونها لكن الموجود في النسخ التي رأيتها على قوله وهو ارجاع الضمير الى
 المعنى فتدبر (قوله لا يقال لو كان كذلك) اي مستقلة بالمفهومية كما يدل عليه
 الجواب اذ لا دخل للكلمة في صحة الاخبار عنه وبه وانما ذكره استطرادا (قوله
 منعها لازمة الظرفية) اي لا تستعمل الا ظرفا (قوله المفهوم المستقل) اي
 اي لا يكون ملتبسا اليه قصد ايصاح الحكم عليه وبه نظرا الى ذاته ولا يقدح
 في ذلك استلزامه لاجل امر خارج عن ذاته سواء كان الخارج معتبرا في اصل
 الوضع او طاريا في الاستعمال (قوله داخل في الاول) فان متى موضوع
 للزمان الذي هو ظرف بخلاف قدام فانه موضوع لما تقدم الشيء والانه
 لا يستعمل الا في المكان المقدم وكذا احوال اخواته (قوله وفيه تأمل)
 ان يجوز ان يكون عدم صحة الاخبار عنه لعرض كافي تلك الظروف فلا
 يكون ذلك دليلا على عدم استعماله في المطلق ولو قال بذل قوله والا لصح الخ
 والا لفهم منه المطلق عند الاستعمال والخصوصية من الضميمة كافي تلك
 الظروف لعمى من غير مناقشة وتصير خلاصة الفرق ان المعاني تلك
 للظروف معاني كلية ملحوظة بالذات لانفهامها منها عند الاطلاق
 والخصوصية المستفادة من الاضافة خارجة عنها كافي سائر الاسماء المضافة
 وزوم اضافتها في الاستعمال لاجل تخصيص الغرض من وضعها لا لتوقف
 فهمها عليها بخلاف الطرف فانه لا يفهم منه معناه بدون الضميمة فهي لفهم
 اصل معناه (قوله انه اراد بالمعنى) اي المذكور في حد الاسم ما يشمل المعنى
 التضمني على سبيل البديل كما هو شأن المذكورة اي ما دل على معنى من
 المعاني في نفسه فيدخل في حد الاسم الفعل ويحتاج الحد الى خروج الفعل
 بقوله غير مقترن بارجاع الضمير الى المعنى الموصوف بقوله في نفسه اي غير مقترن
 ذلك المعنى المدلول عليه في نفسه بزمان من الازمنة وفائدة تعميم المعنى وزيادة
 قيد عدم الاقتران ما اشار اليه الشارح رحمه الله بقوله فبالصفة الاولى من
 حصول الامتياز بين الاقسام الثلاثة فان قيل لو كان الفعل دالا في نفسه على
 معناه التضمني اعني الحدوث والزمان مع عدم دلالة على معناه المطابق بدون
 ذكر الفاعل اعني الحدوث والزمان والنسبة الى فاعل معين يلزم تحقق الدلالة
 التضمنية بدون المطابقة وذلك خلاف ما تقرر عندهم من استلزام التضمن

للمطابقة قلنا دلالة الفعل على الحدوث باعتبار مادته وعلى الزمان باعتبار
 ذمته فهي دلالة مطابقة وان كان المدلول مدلولاً تضمنياً للفعل لكونه
 موضوعاً بازاء المجموع من الحدوث والزمان والنسبة والدليل على ذلك انه يفهم
 كل واحد من الحدوث والزمان من لفظ الفعل تفصيلاً مع ان المقرران المفرد
 لا يدل على اجزاء مدلوله تفصيلاً او تقول المأخوذ في مدلول الفعل النسبة الى
 الفاعل المعين اجمالاً وهي مفهومة منه مع الحدوث والزمان وانما المحتاج الى
 ذكر الفاعل تفصيلاً وهي غير داخل في مدلوله وقد قيل في الجواب الدلالة
 ليس مجرد ان فهم المعنى من اللفظ بل ان فهمه منه من حيث انه مراد المتكلم
 بدليل ان فهم المعنى من اللفظ عند سماعه متأخر عن تذكر الوضع المتأخر عن
 فهم المعنى واللفظ لكونه نسبة بينهما فليس العلم بالمعنى عند تذكر الوضع دلالة
 اللفظ لانها متأخرة عنه بمرتبتين فهي التفتات النفس اليه من حيث انه مراد
 المتكلم فحضور الحدوث والزمان عند سماع لفظ الفعل ليس من دلالة اللفظ فانه
 في ضمن تذكر الوضع على الوجه العام انما الدلالة حضور معناه من حيث انه
 مراد وهو لا يحضر ما لم يعلم خصوص معناه المطابق بالضميمة ومشاهدة
 الحدوث والزمان في ضمن هذا المعنى هو الدلالة التضمنية وفيه بحث اما ولا
 فبيان القول بان يتحقق عند سماع اللفظ الالتفات الى جانب المعنى من تين
 احدهما في ضمن تذكر الوضع والثانية من حيث انه مراد خلاف الوجدان
 واما ثانياً فلان القول بان فهم المعنى متأخر عن تذكر الوضع مسبب له
 فاسد بل تذكر الوضع طريق فهم المعنى وكيفية حضوره ثم انه متأخر عن العلم
 بالوضع المتأخر عن فهم المعنى مطلقاً لا من اللفظ واما ثالثاً فلانه اذا كان
 حضور المعنى من حيث انه مراد متأخراً عن حضوره في ضمن تذكر الوضع
 فلا يمكن حضور المعنى المطابق للفعل من حيث هو مراد الا بعد تذكر الحدوث
 والزمان والنسبة في ضمن تذكر الوضع وذلك تذكر بعد ذكر الضميمة فحضور
 الحدوث والزمان مجردا عن النسبة لا يكون تذكر في ضمن تذكر وضع الفعل
 (قوله باعتبار اشتماله على النسبة) اي النسبة التامة الى فاعل معين غير
 مستقل بالمفهومية انما لم يذكر الفاعل المعين لا يفهم النسبة التامة والدليل
 على ذلك الاشتمال انه لم يستعمل في اطلاقها من الاستدلال الى الفاعل المعين

فلولا اعتبار النسبة في وضعه لاستعمل غير مستند ايضا كالمصدر وما قيل ان النسبة المذكورة مدلول الهيئـة التركيبية كافي الجملة الاسمية فان الفعل يدل على مفهومه تفصيلا مع ان المقرر ان المقرر لا يدل على مفهومه تفصيلا فـيه انه ان اراد ان الهيئـة التركيبية مدخل في الدلالة على النسبة فسلم ولا مقتضى لاستقلالها بالمفهومية وان اراد ان الهيئـة مستقلة في الدلالة عليها فيجده ان لزوم تلك الهيئـة التركيبية للفعل دون سائر التركيبات مما لا وجه له والقول بان الحدث في مفهومه معتبر من حيث انه مستند للاستناد الى شئ تكاف صريح اذ لا دلالة لصيغة الفعل على الاستعداد اذ اصلا وما دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة تفصيلا فلتعدد اوضاعه فانه من حيث جوهره يدل على الحدث ومن حيث الصيغة يدل على الزمان ومن حيث تركيبه بالفعل يدل على النسبة ولعمري ان الخروج من طريقة القوم والخسارة على الاعتراض عليهم بمجرد الشكوك التي تعترض لعدم التحقق في كلامهم عما لا ينبغي ان يقدم عليه (قوله وشهرة امرها) يعني كان على الشارح تفسير الازمنة الثلاثة لكن لشهرة امرها تركه (قوله وهو بعيد) لانه حينئذ يكون قيد الدلالة وتقييد الدلالة بـدم الاقتران ركيك (قوله اى المراد بـدم الاقتران المعنى المستقل) اى يشير الى ان ضمير غير مقترن راجع الى المعنى الموصوف بالصفة الاولى فيقيد ان المعنى في الاسم عدم الاقتران بالنسبة الى المعنى المستقل بالزمان لا الى المعنى مطلقا واللام يخرج الفعل عن حده لانه يصدق عليه انه يدل على معنى في نفسه وهو الحدث وعلى معنى غير مقترن بالزمان وهو المعنى المطابق اذ لا معنى لاقتران الشئ بـجـزئـته (قوله اى الوضع الغير المسبوق) يعنى ان الاول مستعمل في جزء معناه فان مدلوله المطابق السابق غير المسبوق وانما قسره بذلك لايـازم في كل اسم تعدد الوضع وسبق احد الوضعين على الآخر (قوله لان معناه العلى) لان الاقتران فرع وجود ذلك المعنى ولم يكن في وضع الفعل هذا المعنى موجودا وكذا الحال في اسماء الافعال (قوله وخارج عنه الافعال المنسقة) اى ما يدل على انشاء معنى من غير دلالة على الزمان اما لازما كما في عجبى اولا كما في اشتريت وبعث لاقتران معانيها اى المعاني الحديثة مع الزمان في الوضع الاول وهو الوضع الخبرى واعلم ان تفسير

هذا القيد اعنى عدم الاقتران في حد الاسم مبنى على تفسير قيد الاقتران في حد الفعل لان الساب انما يتعقل بعد الايجاب وفي حد الفعل هذا القيد محمول على المتبادر منه وهو ان يكون ذلك المعنى والزمان المعين مدلول لفظه بالوضع الاصلى الغير المسبوق فيخرج عنه المصدر لعدم الدلالة على الزمان واسماء الفاعل والمفعول عند العمل اكون دلالتهمما بحسب الاستعمال دون الوضع واسماء الافعال لا لالتباسها بالوضع الثاني العارض ويدخل الافعال المنسقة لاقتنائها بالوضع الاصلى فيكون مفاده في حد الاسم عدم اقتران المعنى المستقل بحسب الوضع الاصلى الغير المسبوق فيشمل ما لا اقتران لاسماء اصلا وماله اقتران بحسب الاستعمال دون الوضع وماله اقتران بحسب الوضع العارضى دون الاصلى ويخرج ماله اقتران بحسب الوضع الاصلى دون العارضى فاندفع ما قيل ان تقييد عدم الاقتران بكونه بحسب الوضع الاول ما لا دليل عليه سوى تعميم الحد ولو جاز ذلك لجاز كل تعريفا لا عم باعتبار تقييده بما يجعله مساويا وان نحو يزيد ويشكر علمين واسماء الافعال اسميتها انما هى باعتبار الوضع الثاني فاللائق ان يعتبر عدم الاقتران ايضا بحسب هذا الوضع دون الوضع الاول فان فيه اعتبار كل واحد من الوضعين من وجه آخر (قوله لان معانيها) يعنى ان الافعال المنسقة موضوعة بالوضع الثانى لانشاء المعاني الحديثة وهى غير مترتبة بالزمان بحسب الوضع الاول بل المعاني الحديثة الخبرية وحاصل الجواب ان الاعتبار لاقتران المعنى المستقل وهى المعاني الحديثة نفسها مع قطع النظر عن وصف كونها انشائية او خبرية وهى معتبرة في الوضعين فصح كونها مقترنة بالزمان بحسب الوضع الاول (قوله ولك ان تقول) فى بيان قوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة بحيث يطرد الحد وينعكس (قوله بحسب اصل الوضع) اى الاصل الذى هو الوضع زاده احتياطا فان الاستعمال الشائع يقال له الوضع ايضا لكنه وضع طبار (قوله اذ لا وضع لها بازاء المعاني الفعلية) بل استعمل فيها استعمالا شائعا بحيث صارت المعاني الوضعية متروكة (قوله على التغليب) فان اكثرها اسما وان كان بعضها ظروفا وبعضها جارا ومجرورا (قوله على ان لا وضع لها بازاء المعاني الانشائية) بل استعملت فيها استعمالا شائعا (قوله بعيدا) فى نفسه لان المتبادر الى

الفهم والاستعمال بلا قرينة دليل الوضع (قوله كما يقتضيه ظاهر عبارته) أي
ظاهر عبارة المصنف رحمه الله في تعريفاتها حيث قاله أفعال المدح والذم
ما وضع لإنشاء مدح أو ذم وأفعال المقاربة ما وضع لدنوا الخبر رجاء أو حصولا
أو اخذافيه وانما أفعال ما كان بمعنى الأمر والماضى والله قال ظاهر
لا يمكن أن يصرف عن الظاهر بأن اللام ليست صلة للوضع بل لام الغرض
وإن المراد ما كان في الاستعمال (قوله لم يملك) أي الشارح رحمه الله هذا
الطريق أي اعتبار الوضع بل قيد الوضع بالاول (قوله ولهذا) أي لاجل البعد
وعدم رضى المصنف رحمه الله لم يجب الشارح رحمه الله أيضا (قوله بأنها بمعنى
المصادر التي لوحظت معها الأفعال) بمعنى أنها موضوعات للمعاني المصدرية
ومستعمله فيها إلا أنه لما لوحظت معها الأفعال العامة فيها اطلاق عليها اسماء
الأفعال بآدي الملازمة وليست بمعنى الأفعال حتى تقتض التعريفات بها
طردا و **كسا** (قوله ولا بأنها) أي لم يجب الشارح رحمه الله أيضا
بأنها موضوعات للصيغ المخصوصة فريد موضوع للفظ امهل وهما صفة
بعد المعاني (قوله قال الشيخ الرضى اه) تأييد لضعف الجواب الأخير
(قوله لم يحط بها لفظ احكت) فعلم أنه ليس موضوعا لفظه (قوله الذي سمعهم)
مع تأديتها معاني الأفعال (قوله فانه قد يستعمل مصدرا) في الصحاح وله أربعة
أوجه اسم فعل وصفة وحال ومصدر فالاول نحو رويد عمرا أي أروود عمرا
بمعنى امهله والصفة نحو قولك سار رويدا والحال نحو سارا انقوم رويدا لما
انصل بالمعرفة سارا حالها والمصدر نحو قولك رويدا عمرا بالاضافة كقوله
تعالى فضرب الرقاب (قوله تصغير ترخيم) أي بحذف الزوائد (قوله لانه قام
دليل) وهو مخالفتها صيغة وتصرفا (قوله قدم للاهتمام) أي كونه اقادة
الاختصاص المستفاد من لفظ الخواص نصب العين فلا يرد ان الاهمية لا تصير
سببا لم يبين وجهها (قوله والله صر) تأكيد للاختصاص المستفاد من لفظ
الخواص ازالة للتردد الحاصل من توهم وجود هذه الخواص سوى الاضافة
في الفعل والحرف على ما بين في محله (قوله او مبتدأ) يتأويل من بلفظ البعض
ولما كان وقوع الحرف بالتأويل غير شائع ايده بقول صاحب الكشف لكن
عبارة الكشف ليس نصا في ذلك فانه قال ومن في من يقول موصوفة كانه قيل

ومن الناس فاس يقولون كذا كقوله تعالى ومن المؤمنين رجال (قوله ولا يبعد
ان يقال يفهم حقيقته) أي حين جعله مبتدأ ان الخواص المذكورة اقل من
المتروكة وذلك لان كلمة من يكون مأولا بلفظ البعض المضاي إلى الخواص
والشائع في لفظ البعض المضاف الى الكل استعمله في القليل من المتروك
بجملته ما اذا جعل خبرا فانه حينئذ **يكون** مفعولا كونه كونه المذكر كائنا
من الخواص على وجه البعضية فتدبر (قوله تبلغ قرىسا من ثلاثين) من جملتها
ناه التأنيت المتحركة وياه النسبة وكونه فاعلا ومفعولا وموصوفا وذاسال
وتعير او متنى ومجموعا ومنادى ومضغرا ومكبرا ونسوبا ومستغنى ومستغنى
منه وممرجا للضمير بلا تأويل ومنصرفا وغير منصرف وابدال اسم صريح
منه والاخبار به مع مباشرة الفعل نحو كيف كنت والقيام اذا خرجت
والتشكير والتعريف والتذكير والتأنيث (قوله لكانت ابتدائية انصالية)
وهي ما يكون الجور وبها مبدأ الشيء باعتبار انصالية به حيث انصالية لانها
عن الاتصال نحو قوله صلى الله عليه وسلم انت منى بمنزلة هرون من موسى
أي انت متصل بي ونازل منى منزلة هرون متصلا ونازلا من موسى (قوله هذا
من الناس او من الانسان) فان الاولى تبعية لكونه بعضا من الجماعة
والثانية ابتدائية اذ ليس الشخص بعضا من الطبيعة بل برتبتها والجزئي
متصل به الكلي خارج منه (قوله لان مرتبة اقل اه) على ما هو المشهور ومن
ان جمع القلة للثلاثة الى عشرة وجمع الكثرة للعشرة الى ما لا يتناهى (قوله لان لم
لزم ذلك) لان التثنية على قاعدة لا ينافي ان يكون له مدخل في اقادة اصل
المعنى (قوله اذ لا فرق اه) على ما هو رأي المحققين من ان الاختلاف بينهما
انما هو في جانب الكثرة دون القلة فان الاقل منهما ثلاثة (قوله تفسير لما
يتضمنه يختص به اه) وفائدة دفع احتمال ان يكون اليا داء خلا على المقصور
كما هو الشائع في الاستعمال (قوله وانما لم يقل اه) حتى لا يتوهم الاستدراك
ولا يحتاج الى التفسير (قوله باخذه فيه) أي باخذ المعنى القوي في المعنى العرفي
فانه في اللغة ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره والعرف اعتبر فيه قيدان ابتدائي
وهو كونه سارجا محمولا (قوله ولم يتعاش اه) دفع لما يرد من انه اذا كان المعرف
خاصة بالمعنى العرفي يلزم التعريف بالاغم اشغولة للفضل ولما يكون خارجا غير

محول وحاصل الدفع ان التعريف بالاعم جائز عند المحققين اذا كان المقصود
استيثار المعرف عن بعض ما عداها وههنا كذلك اذا المقصود تميزا لخاصة عن
الجنس والعرض العام فتشعره الفصل والعرض الغير المحول المختص لا يضر
ان المقصود معرفة ما به تميز الاسم عن الفعل والحرف وكونه خارجا محولا
لامدخل له في ذلك (قوله كما هو ظاهر الامر) لان الاصل في الاطلاق الحقيقة
والمعاني اللغوية معاني مجازية عند اهل العرف لكن هذا انما يتم لو كان ماذكر
من معنى الخاصة عرف المخافة ايضا كما يشير اليه فرق المصنف رحمه الله
في الايضاح بين الحد والخاصة بان الحد مقرر ومنه يمكن دون الخاصة
فانه لا يلزم انعكاسه لجواز عدم مشيئة (قوله ويؤيده لفظ الحد) فان ذكرها مع
الحد قرينة كونه بالمعنى العرفي كلفظ الحد (قوله لكان عد المذكرات اه)
لعدم كونها محولات على الاسم (قوله وهي ذكر المبدأ) اي المشتق منه واردة
المشتق والمراد مدخول اللام والجو والتنوين والمضاف والممسند اليه (قوله
اي اللام باعتبار دخولها) فسر ذلك لان المتبادر من عبارة المصنف رحمه الله
ان يكون الدخول المضاف الى اللام خاصة دون اللام لما ان المضاف اليه
خارج عن المضاف مع ان اللام والتنوين والجو من خواصه (قوله وانما قال
ذلك) اي دخول اللام ولم يكن في قوله واللام مع انه اخصر واظهر لان
المتبادر من الحكم باختصاص شيء بشيء ان يكون المختص وصف للمختص به
تلقائيا وليس اللام والتنوين والجو مما يتصف به الاسم وان كانت حاصلة فيه
(قوله فكان اللام فيها) اي لام التعريف في قوله اللام بدل من المضاف اليه
كما هو رأي السكونيين اول العهد الخارجي اشارة الى اللام التي شاع في العرف
استعمال اللام مطلقا فيه وهو لام التعريف بخلاف ما عداه فانه يستعمل فيه
بإضافة فيقال لام الابد آلام الامر ولام جواب القسم اول العهد الذهني
اي فرد مبهم من جنس اللام وحينئذ تفسر الشارح رحمه الله بلام التعريف
بيان اللام الذي هو مختص بالاسم في الواقع لا بيان لما استعمل لفظ اللام
فيه فانه مستعمل في الفرد المبهم (قوله لكنه لم يتعرض له) اي لم يتعرض
الشارح رحمه الله لشعور حرف التعريف بطرف التنداء لظهور اختصاص
حرف التنداء بالاسم عقلا فلا حاجة الى بيان اختصاصه بالاسم فتشعره لا يصير

داعيا الى اختياره على اللام (قوله اي في ضمن اختياره اه) فيكون نكتة
اخرى لاختيار اللام على حرف التعريف من جهة له وعلى الثاني كلاهما مبتدأ
ايمان نكتة اختيار اللام على الالف واللام (قوله ان اللام الداخلة) بكسر
الهمزة لكونه مفعول ناقلا والنقل يعني القول على سبيل الحكاية ولذا دخل
الفاء في خبره ومفعول سمعت محذوف لدلالته عليه (قوله ومختصرة في الجنس
والعهد) لانه ان اراد به معناه من حيث هو او من حيث التحقق في ضمن كل
الافراد او فرد منه فهي للجنس وان اراد به حصه معينة من معناه فهي
للعهد (قوله كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي) فان المراد منه
اللفظ وقد خص باللفظ من غير احتمال الاشتراك فيه فلا تعين وما قيل ان
اللفظ اذا اطلق يحتمل ان يراد به نفسه وان يراد به معناه فاللام الداخلة على
المعرف بالتعريف اللفظي لتعين ان يراد به اللفظ دون معناه فحين ان ذلك
مستفاد من خارج لادلالة اللام عليه ولو كان لتعين لكان للجنس اول العهد
وقد اتفق الامر ان ههنا (قوله معناه الحقيقي) وهو دلالة اللفظ على تمام
ما وضع له لزم ان لا يدخل لام التعريف على الاسم حال كونه مستعملا
في معناه المجازي لكونه خلاف وضعه فان المعنى المجازي غير ما وضع له واللام
موضوع لتعيين ما وضع له (قوله ولو اراد اه) اي لو اراد بالمطابقة ما يكون
قصدي لافي ضمن دلالة اخرى سواء كانت على ما وضع له او غير ما وضع له فالوا
دلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقة لكون اللفظ مستعملا فيه مقصودا
منه والتضمن والالتزام فهم الجزء واللازم في ضمن الكل والمزوم (قوله لزم
جواز دخول اه) اي لزم جواز دخول لام التعريف على الفعل اذا استعمل
في مجرد الحدث لكونه معنى مستقلا مدلوله مطابقة بهذا المعنى (قوله لكن اي
عن دخولها اه) يعني ان الاستعمال المجازي فرع للاستعمال الحقيقي
والاستعمال الحقيقي للفعل بأي عن دخول اللام عليه لكون معناه
الحقيقي غير مستقل فكذا الاستعمال المجازي بخلاف الاسم فان كلفا حالية
على السواء لكون معناه الحقيقي والمجازي مستقلا (قوله او يقال اه) يعني
ان فرض تجريد الفعل عن النسبة مجرد فرض عقلي غير صحيح في الاستعمال
ومادة النقض يجب ان تكون موجودة (قوله اي ثبت اه) انما قال

ذلك لان الاضافة بمعنى كونه مضافا بقدر حرف الجر خاصة حقيقة (قوله اذالم
يرد به معناه) سواء اريد به مجرد اللفظ فقط نحو الام على كروا شد الهل او اللفظ
من حيث دلالة على معناه نحو قوله تعالى اذ قيل لهم امنوا اي هذا القول
من حيث دلالة على معناه (قوله ولذلك) اي لعدم كونها حقيقة طوى بيان
اطرادها بان يقول كلما وجدت تلك الخواص وجد الاسم ولعدم كونها شاملة
طوى بيان ان معانيها بان يقال كلما انتفت تلك الخواص انتفى الاسم ففي كلامه
نشر على غير ترتيب الالف (قوله لا اختصاص بكونه موصوفا ا) فان
الموصوف وذا الحال في الحقيقة يكون مسندا اليه للصفة والحال والمفعول له
مسند اليه للفعل المبني للمفعول والتمييز عن النسبة برال عن الفاعل او المفعول
فلا يصح لشي منهما الا ما يصح ان يكون مسندا اليه (قوله وايضا لتلك
الخواص ا) اي لاكثرها وهي ما عدا الحرفان للتعريف باللام والاضافة
والتكثير الذي هو مدلول التنوين دواعي تقتضي ايرادها وكذا الاستناد اليه
من كونه فاعلا ومبتدأ ومذكورا ومتروكا مقدما ومؤخرا الى غير ذلك والمزايا
جمع من به كبقية الفضيلة (قوله اذ اراد بالحرف ا) اي الحرف اما اسم بمعنى الحركة
والحرف الدال على كون الشيء مضافا اليه فيكون معطوفا على اللام
اما مجرد راجلا على لفظه او مر فوجا جلا على محله لكونه فاعلا للدخول واما
مصدر مبني للمفعول اي كون الشيء مجرورا فيكون مر فوجا معطوفا على
الدخول (قوله وقس عليه التنوين) يعني هو اما اسم بمعنى النون الساكنة
التي تتبع حركة الاخر فيكون معطوفا على اللام واما مصدر بمعنى كون الشيء
منونا فهي عطفت على الدخول (قوله اي حرف اثره الجرام) يعني ان الجراما
بالمعنى الاسمي او بالمعنى المصدرى (قوله حرف الجزم) فانه حرف اثره الجزم
واما الجزم بالمعنى المصدرى فهي بمعنى القطع (قوله اي اما الحرف الذي ا) قدور
ذلك لان قوله واما الاضافة اللفظية جواب سؤال يرد على قوله لانه اثر حرف
الجرام من انه انما يدل على اختصاص الحرف الذي هو اثر حرف الجرام لا اختصاص
الحرف مطلقا ولا شك انه لا يتم بدون ذلك التقدير وعاصله ان الجرام الذي ليس اثر
حرف الجرام لا يكون الا في الاضافة اللفظية وهي فرع المعنوية واختصاص
الاصل يوجب اختصاص الفرع كيلا يخالف الفرع الاصل (قوله بيان

للمخالفة) لا لتفي المخالفة (قوله ان يختص ا) فالمراد بما يخالف ما يقابل
وبما يختص به الاصل الا ان لا يكتفى به الاضافة المعنوية وذلك
المقابل مختص في الفعل لان الحرف لعدم كون معناه ملحوظا بذاته غير صالح
لان يكون مضافا اليه فضلا عن ان يختص به نوع من الاضافة فلذا افسره
بالفعل (قوله كما يقتضيه سياق الكلام) في هذا الاسم وضمير خواصه راجع
الى الاسم بخصوصه (قوله والاختلاف الحكم) اي وان لا يكون المراد كون
الشيء مسندا اليه بل يكون الاسم مسندا اليه للاختلاف الحكم عليه بكونه من
الخواص عن الفائد ضرورة ان كون الاسم موصوفا بصفة مختصة به (قوله
وتوجيه ذلك) اي كون المراد به كون الشيء مسندا اليه مع ان الضمير راجع
الى الاسم وجهان حاصل الاول ان الحكم على الشيء الواحد يختلف بحسب
اختلاف العنوان فان حكم على زيد باعتباره انسانا بالحيوانية كان لغوا
وان حكم عليه باعتباره جفم كان مفيدا فكذا الحكم بالاختصاص على
الاستناد اليه ليس باعتبار ملاحظة الاسم بخصوصه بل باعتبار ملاحظته
بما هو اعلم منه كالكمة والشيء مثلا وحاصل الثاني ملاحظة الحكم
بالاختصاص قبل الاختصاص المستفاد من نسبة الاستناد الى ضمير الاسم
وحيث يكون اعتبار هذه النسبة لتأكيد الحكم بالاختصاص كافي القول
المشهور علامة الرجل لحيته (قوله وبالجمله) اي بجمل الوجهين وخلاصته انه
يجب ان ينظر حالة الحكم بالاختصاص الى مطلق الاسم ونوعه لا الى خصوصه
حتى يكون مفيدا سواء كان ذلك النظر والملاحظة قبل ملاحظة الاضافة
فيكون الحكم مقدما على الاضافة في الملاحظة كافي الوجه الثاني او بعد
ملاحظة الاضافة اليه كافي الوجه الاول (قوله بعيد) لانه خروج عن السوق
(قوله يعني ان العرب لاحظت ا) بدليل انهم لم يستعملوه الا كذلك (قوله
والمراد بالتخصيص ا) لا التقييد بحق رد ان الفعل ايضا قابل للتخصيص
بالمفعول والظرف والحال وغيرها (قوله الا الطبيعية ا) اي المفهوم
من حيث هو والمفهوم من حيث هو بمنزلة الجزئي الحقيقي لا يلاحظ معه
الافراد لانها فرع اعتبار التحقق ولذا قال الفقهاء ان لا كل لا قبل التخصيص
بطعام دون طعام بخلاف لا كل الا وقال المنطقيون ان القضية الطبيعية

بمثلة الشخصية (قوله فلا يقبل التخصيص) أي بالمعنى المذكور (قوله وفيه
تأمل) أي في كون المراد من التخصيص هو ما ماذ كرتأمل لانه يجوز اضافة
المصدر الدال على مجرد الحدث الى التكررة فلو كان المراد بالتخصيص
ما ذكره ان لا تكون هذه الاضافة مقيدة للتخصيص لعدم افاذته تقليل
الاشتراك اذا اشتراك في الطبيعة مع انه لا شبهة في ان هذه الاضافة للتخصيص
لكونه اضافة معنوية الى التكررة وقد صرحوا بانها تفيد التخصيص فعلم ان المراد
من التخصيص الذي هو فائدة الاضافة اعم من تقليل الاشتراك والتقيد
ولا يخفى في وجود هذا النوع من التخصيص في الفعل فلم يصح ان فائدة الاضافة
مختصة بالاسم مطلقا (قوله ان قلت جريانه فيه اه) اثبات لاختصاص مطلق
التخصيص بالاسم بان جريان التخصيص بمعنى التقيد في الفعل انما هو باعتبار
معناه المصدري لانه القابل للتقيد بالظرف والحال دون معناه المطابق وهو
معنى اسمي اكونه مدلولاً مطابقياً للمصدر تضمنياً للفعل فلم يوجد هذا
النوع الا في الاسم فصح اختصاص التخصيص مطلقاً بالاسم وحاصل الجواب
اننا نسلم انه لم يوجد الا في الاسم وانما يتم ذلك لولم يقبل ذلك المعنى المصدري
التقيد بالظرف والحال الا في قالب المصدر وليس كذلك فانه قابل له في قالب
الفعل ايضا كيف لا يكون كذلك والحال انه حال كونه مدلولاً للفعل
مقيد بالزمان الذي هو مدلوله (قوله ليس الا بين المروزيدي) والمروزيدي اسمي
فلم توجد الاضافة بواسطة حرف الجر لفظاً الا في الاسم ا فلا حاجة الى التقيد
بتقدير حرف الجر (قوله واما الحسن الوجه اه) فان الاضافة فيه متحققة مع
عدم افاذته التخصيص بخلاف التنوين او ما يقوم مقامه لان سقوط التنوين
فيه بواسطة اللام (قوله لا بمعنى ناعت اه) أي بمعنى يصح ان يؤخذ منه النعت
لكليهما وهو النسبة بتقدير حرف الجر سواء كان منسوباً او منسوباً اليه
(قوله وانما لم يجعله اه) على صيغة المتكلم أي انما جعلنا كون الشيء مضافاً
في عبارة الشارح رحمه الله في مقابلة العام ولم يجعله في مقابلة كونه مضافاً
اليه اذ عباد المصنف رحمه الله لا تساعدها المعنى حتى يحتاج الى الاعتذار
عنه لانه محتاج الى تقدير اليه ولا دليل على تقديره (قوله والعطف اه) جواب
ما يتوهم من انه يجوز ان يكون قوله والاضافة معطوفاً على قوله والاسناد

فيكون

فيكون لفظ اليه متعلقاً بهما وانما قال بعيد لان الظاهر حينئذ تأخير اليه
عنهما (قوله ولقوله قدس سره اه) عطف على قوله اذ لا دليل عليه لاحتياجه
الى تقدير اليه واقوله قدس سره اه حيث جعل الاضافة بتقدير معرف الجور
مطلقاً اعم من كونه مضافاً ومضافاً اليه من خواص الاسم (قوله ولا في
المصنف رحمه الله) دليل ثالث على جعله في مقابلة المعنى العام بمعنى انه من حق
للمصنف رحمه الله حيث فصل عبارة المفصل على وجه الترتيب يهذين
الاحتمالين فقال وانما اراد المضاف او اراد الجميع ولم يقل او اراد كونه مضافاً اليه
(قوله ان قلت كيف تصح ارادة الجميع) أي كونه مضافاً ومضافاً اليه من لفظ
الاضافة فانه لا يجوز استعمال لفظ واحد في معنيين سواء كانا حقيقيين
او مجازيين او مختلفين وحاصل الجواب ان ارادة الجميع منه مبنى على استعماله
في معنى يشتملها اما على سبيل الحقيقة بان يكون لفظ الاضافة
موضوعاً لمطلق النسبة مجردة عن خصوصية الطرفين واما على سبيل عموم
المجاز بان يراد منه ما يطلق عليه الاضافة (قوله لا شبهة في اننا نجد اه) اذ لا شك
ان بين غلام وزيد حالة خصوصية أي ارتباط بواسطة حرف الجر منتسبة تارة
الى غلام وبعبارة كونه مضافاً ومنتسبة تارة الى زيد وبعبارة كونه مضافاً
اليه (قوله فاعلم اه) أي فاعلم المصنف رحمه الله يدعي ان تلك الحالة يمكن تصورهما
مجردة عن خصوصية الطرفين بان يلاحظ من حيث انه ارتباط بين الطرفين
بواسطة حرف الجر من غير نظر الى خصوصية كونه منسوباً ومنسوباً اليه وانما
قال يدعي لان تصورهما مجرد فرع ان تكون الحالة المقيسة الى طرف متعددة
بالمباهية بالحالة المقيسة الى طرف آخر وهو اسم الجواز اختلافهما بالمباهية
بحيث لا يكون بينهما اشتراك الا في مجرد لفظ الاضافة (قوله وان لفظه اه)
عطف على انها أي يدعي ان لفظ الاضافة موضوعاً لتلك الحالة المجردة عن
الخصوصية وهذا ايضا مجرد دعوى اذ المتبادر من لفظ الاضافة من غير لفظ
اليه الحالة المقيسة الى احده الطرفين اعني المضاف لا مشتملها والمتميز
علامة الحقيقة (قوله او يدعي اه) هذا ايضا مجرد دعوى لانه استعمال اللفظ
في المعنى المجازي من غير قرينة (قوله وحمل الجميع) أي حمل لفظ الجميع في عبارة
المصنف رحمه الله على ارادة كلا المعنيين للاضافة على سبيل البديل فكانه

ل

من

٤٤

قال وانما اراد المضاف فقط او زاد كلا من المضاف والمضاف اليه على سبيل
البدل فبعد اذ لفظ الجميع لا يساعد وايضا المقابلة بين ارادة المضاف وبين
اودتها على سبيل البدل ركيكة (قوله كما نقلناه) اي من الايضاح فيما سبق من
قوله فاناء هذا الزمان تضاف الى الفعل (قوله كما ان الاسم ا هـ) فان المضاف
اليه مجموع المبتدأ والخبر لا المبتدأ وهذا مبني على ان المعرب لا يكون له اعراب
محلي وفي قولنا ان زيدا قائم الواقع في محل المبتدأ مجموع ان مع اسمها (قوله ينبغي
ان يكون ا هـ) ولما ينصرف القول الاول انه يقول ان المختص بالاسم الحرف لفظا
لوقد يراد بالاحكام والمراد من المضاف اليه فيما سبى الى المضاف اليه الذي هو من
اقسام المعرب بدليل انه في بيان المجزئات التي من اقسام المعرب وان معنى
الفعل اعني الحدث فقط ياتي عن كونه مضافا اليه لاعتباره في الفعل من حيث
كونه منسوباً واما الحدث بعد اعتبار نفسه الى الفاعل فلا نسلم اباه عنه كيف
وهو يقع مستند اليه ايضا في قولك تسمع بالمعدي (قوله نحو آتيك يوم قدم
زيد) الحار او البارد فان الحار والبارد وقعا في يوم فلولم يعرف بالاضافة لما
جاز توصيفه بهما (قوله من الاعراب بمعنى الاظهار) يقال اعراب الرجل اذا بين
وافصح فالهمزة للتعدية (قوله ازالة الفساد) من عربت معدته اذا قسدت
وعرب الجرح اذا عفن وفسد فالهمزة للازالة كما في اشكيتك (قوله وهو محل
اظهار المعاني ا هـ) فانه لصلاحيته للاعراب صار محلا لاظهار المعاني
المعتورة عليه من الفاعلية والمفعولية والاضافة وازالة التباس بعضها مع
بعض بخلاف المبني فعلى هذا صيغة المعرب اسم المكان (قوله ومن اعربت
الكلمة ا هـ) ومنه اعراب الحروف وهو تبين حركاتها وكونها (قوله
لا من الاعراب العرفي) اي ما اختلف آخره على رأى المصنف رحمه الله
واختلاف الآخر كما اختاره الزمخشري (قوله باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه)
يعني ان الاعراب بالمعنى العرفي سواء فسره بما به الاختلاف او باختلاف الآخر
اسم جامدا على الاول فظاهر لانه عبارة عن الحركة والحرف واما على الثاني
فلان الاختلاف وان كان معنى مصدريا الا ان الاختلاف الاخر ليس معنى
جدنيا حتى يكون الاعراب مصدرا فلا يجوز الاشتقاق منه اصلا الا باعتبار
النسبة اليه باعتبار تحققه فيه كما في قولهم ليل مقمر اي ذو قر باعتبار تحققه

فيه وحيث يكون القياس كسر الراء لا فتحه لا يقال لجه الظرف من الجاهل
ايضا نحو مسبعة ومضبعة ومفعاة لانه مختص بالثلاث كما نص عليه في المقصل
وبما حورنا لك ظهرك اندفاع بحث المحشى كما لا يخفى (قوله وفيه انه لو جازاه)
يعني لا نسلم ان القياس في الاشتقاق باعتبار تحققه فيه معرب بالصك كسر
بل القياس الفتح على ان يكون اسم مكان لان صيغة الصفة موضوعة لمن قام به
الفعل لا لما تحقق فيه قيل في جوابه ان كلام المصنف رحمه الله مبني على
ما اختاره الزمخشري من ان الاعراب عبارة عن اختلاف الآخر وحيث
يكون القياس معرب بكسر الراء لان الاسم المعرب يختلف الاخر لا محل
الاختلاف اذ لا يجعل الفاعل مكان الحدث ولا يسمى اسم المكان وفيه بحث
اما اول فلان قوله باعتبار تحقق الاعراب فيه ياتي عن هذا التوجيه فان
المعرب اذ كان متصفا باختلاف الآخر كما اعترف به لاجابة الى اعتبار الظرفية
واما ثانيا فلان الاختلاف صفة الاخر لا الاسم المعرب وبعد التقييد بالآخر
لا يصير صفة للاسم كما حققه السيد الشريفي في تعريف الدلالة نعم انه يستلزم
وصفا اعتباريا للاسم وهو كونه بحيث يختلف آخره الا انه ليس معنى
الاعراب العرفي واما ثالثا فلما عرفت من انه لا يلزم من كون الاختلاف معنى
مصدريا انه يكون اختلاف الآخر معنى مصدريا حتى يكون الاعراب مصدرا
ويصح الاشتقاق منه (قوله من البناء) اي المبني مأخوذ من البناء بالمعنى
المصدري المقصود منه قرار المبني وعدم تغيره بعد نقله من معناه الحقيقي
الى صوغ الكلمة في قالب هيئة لا يتغير لتناسب اشكاله على ما هو الغرض
من المعنى الحقيقي اعني القرار وعدم التغير فلا ياتي في قوله لانه شبه ا هـ حيث
يدل على انه مأخوذ من البناء بمعنى الصوغ المذكور (قوله والمعصم ا هـ)
يعني ان الفاء موضوعة لكون مضمون ما بعده اعقب ما قبلها في الزمان لكنه
يستعمل مجازا في كون المذكور بعدها مرتبا في الذكر على ما قبلها ومن هذا
الباب عطف تفصيل الجمل على الجمل والمفسر على المبهم لان موضع ذكر
التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام ثم انه وقع في النسخ التي رأيناها
كون ذكر ذلك المفسر ولا يظهر فائدة زيادة اسم الاشارة (قوله الداخلة
على قيد القسم ا هـ) يعني ان المعرب وكذا المبني ليس قسما من الاسم لان القسم

يكون اخص من المسمى مطلقا ولا شيء من المعرب والمبني كذلك لتحويل المعرب
للفعل المضارع والمبني للمبني الاصل بل هما قيدان لقسمي الاسم وهما الاسم
المعرب والاسم المبني ولذا جعل اللام على العهد اذ لو جعل اللام للجنس يلزم
التعريف بالاخص اذ المعرب مطلقا شامل للمضارع مع ان التعريف
لا يصدق عليه لكونه معربا حال الرفع بدون التركيب (قوله وذلك اه) اي
كونه للعهد والاشارة الى الاسم المعرب ثابت لانه اذا كراحوال الاسم فالمعرب
الاسم المعرب وذا كراقسامه فالقسم الاسم المعرب (قوله بقرينة المقام)
وهو كون المقام مقام بيان احوال الاسم واقسامه (قوله فذكر الاسم حينئذ)
اي حين اندفاع النقص بقوله تركيبا يتحقق معه عامله لتحقيق التعريف
وتبينه بتصريح الجنس فيه (قوله يشبه بعضها بعضا) في كون كل منها
مبنى الاصل فلم يصدق عليه انه لم يشبه مبنى الاصل (قوله وفيه بحث اه) يعني
ان المنق في تعريف المعرب ليس مطلقا المشابهة اذ ما من كلمة الا وله مناسبة
بوجه ما يبنى الاصل ولا اقل من كونه كلمة واقفا بل المشابهة المؤثرة في البناء
وهذه المشابهة منفية عن مبنى الاصل فصدق عليه انه لم يشبه مبنى الاصل
(قوله والالزام الدوراء) لانه حينئذ يكون بناء كل من اقسامه لاجل بناء
الاخر فيلزم توقف كل منها في البناء على الاخر (قوله وبمجموع المضمومين) هذا
مركب في نفسه والاول مركب مع غيره (قوله كما يقال لاحد المفعولين زوج
للاخر) والمجموع زوج (قوله فالظاهر) يعني ان الظاهر بناء على المعنى المتبادر
صدق التعريف على ما يكون مركبا من كلمتين فصاعدا كعريك فقط وعدم
صدقه على مثل زيد في قام زيد مع ان الامر بالعكس فان الاول ليس بمعرب
عند المصنف رحمه الله والشا في معرب (قوله لم يقل تركيبا مع عامله) فقط مع
انه اقل تقدير الثلاث يخرج عن تعريف المعرب الاسم المركب الذي عامله
معنوي نحو زيد في زيد قام فانه معرب مع انه غير مركب مع عامله اذ لا تركيب
بين اللفظ والمعنى (قوله ويعدان يراد اه) اذا اطلق التركيب مع الشيء على
مجرد مقارنته به في التحقق بعيد (قوله لاختصاصية الاول) فان المناسبة
المؤثرة في البناء اما بضمين معنى مبنى الاصل نحو اين زيد او مشابهيته اياه
كالهم مات او وقوعه موقعه كزال او مشاكته للواقع موقعه كقبحار او وقوعه

موقع ما يشبهه كالنادي المضموم او اضافته اليه نحو من عذاب يومئذ ولا شك
ان المشابهة من احد وجوهه (قوله فلا يلزم في التعريف اه) نعم يلزم توقف
معرفة خد المعرب على معرفة المناسبة المعتمدة في البناء ولا محذور في ذلك
لان الاعداد تتصور على كائنها ولا يلزم هذا قدم بعضهم المبني على المعرب
والمصنف رحمه الله اخبره بكثرة مساحات المعرب (قوله كما يلزم فيه) اي
الجهالة في التعريف ولم يبين اي تلك القوة (قوله لم يفسر بمصداق البناء)
اي جعل الاضافة بيانية ولم يحذفها بمعنى مبنى اصله بان يكون اضافة اسم
المفعول الى مفعوله او مبنى في اصله او مبنى لاصله (قوله لان اصل جميع
الافعال البناء) عند البصريين خلافا للكوفيين فانهم قالوا المضارع اصل
في الاعراب كالاسم اتوارد المعاني عليه (قوله لان المتبادر من مبنى الاصل اه)
بناء على ما تقر من اطلاق المشتق على ما تصف بمبدأ الاشتقاق حقيقة
ويجوز شأنه ان يصف به مجازا فالمتبادر من مبنى الاصل ان يكون البناء
حاصلا بالفعل وبحسب الاصل ان يكون من شأنه البناء سواء حصل له او لا
(قوله من حيث هي جملة) لامن حيث وقوعها موقع المفرد فانها بهذا
الاعتبار معربة بخلافها عن ان يكون مبنى الاصل (قوله اكتفى في تحقق
المعرب اه) افاد المحشى بهذه العناية فواته الاولى انه ليس المراد من قوله
اعتبر العلامة انه اعتبار صلاحية المذكورة في مفهوم المعرب فانه عرف
المعرب بما اختلف آخر باختلاف العوامل بل اعتبر في تحقق المعرب في الاسم
اي في كونه معربا الثانية انه ليس المراد من اعتباره مجرد صلاحية المذكورة
انه اعتبرها بشرط كونها مجردة كما يترآى من ظاهر العبارة فانه باطل للزوم
ان لا تكون الاسماء حال انصافها بالاعراب معربة بل المراد انه اعتبرها مجردة
عن اعتبار امر اترقى يرجع الى انه يكتفى بالصلاحية الثالثة ان صلاحية
بمعنى القابلية فيجوز ان يجتمع مع الاستحقاق دون الاستعداد الذي لا يجتمع
حصول الشيء بالفعل الرابعة ان الاستحقاق في اللغة بمعنى متراويز بودن وهو
بمعنى صلاحية فيرجع الى انه اعتبر استحقاق استحقاق الاعراب ومعناه غير
ظاهرا زال حفاة باقامة وجود اسباب الاعراب مقام الاستحقاق فيرجع
المعنى الى انه اعتبر صلاحية لوجود الاسباب التي بها يستحق الاعراب

فانضم المقصود غاية الاتصاح والمراد بكونه قابلا لوجود الاسباب قابليته
لوجود جميع الاسباب على ان الاضافة للاستغراق كما هو الاصل في الجمع
المضاف وهذه القابلية بان لا يكون مبنى الاصل ولا مناسبا له لان مبنى الاصل
لعدم كونه محلا للمعاني المعنوية لا يقبل التركيب الذي يتحقق معه عامله
والمناسب له لكونه متصفا بالمناسبة لا يقبل عدم المناسبة (قوله سواء وجدت)
اي جميع الاسباب بالفعل كزيد في زيد قام حيث تحقق التركيب والعامل
وعدم المناسبة اولم يوجد الجميع بالفعل بل يعضه كزيد عند التعداد حيث اتفق
فيه التركيب وتحقق العامل وان وجد فيه عدم المناسبة (قوله بل زاد مع
القابلية ووجود الاسباب ام) فان قلت بعد اعتبار وجود اسباب الاعراب
في تحقق المعرب ما الحاجة الى اعتبار القابلية اذ لا يمكن وجودها بدون
القابلية قلت فائدة التصريح بان مقابله منقسم بقسمين ما انتهى فيه القابلية
كهنولاء وما انتهى فيه الاسباب مع وجود القابلية كالاسماء المعدودة واخراج
كل منهما عن المعرب قصدا (قوله كأنهم وقعوا في ذلك) اي في ذلك التعريف
لامرين احدهما لفظ المعرب فانه يستلزم الاعراب والاعراب ما يختلف
الاخرى والثاني ان افراد المعرب يوجد في اكثرها الاعراب فان الاسماء المعدودة
وما اعرابه مقدر قليلة ويؤمنوا ان حقيقة الاصطلاحية ذلك واقاموا
العارض مقام الحقيقة ولم يعرفوا ان الاعراب بالفعل من عوارضه المفارقة
بدليل صحة قولهم ما اعربت الكلمة وهي معربة فيمن قال ضرب خالد جعفر
باسكانهما وبالعكس في هنولاء (قوله على اختلاف فيه) فان من قال ان العلم
عبارة عن العلم بالمسائل المدللة جعل العلم بالمسائل الخيالية حكايه لمسائل العلم
ومن قال انه عبارة عن العلم بالمسائل جعله علما (قوله اشار به الى انه ليس ام)
لانه تعريف بالخارج المحمول ولا يتوقف معرفة مفهوم اختلاف الاخر على
معرفة المعرب حتى يلزم الدور ويتوقف معرفة تحقق الاختلاف في افراد
على معرفة انها معربة بالنظر الى غير المتبع لا بدح في التعريف وبهذا ينظر
فساد ما قيل في تقرير روجه العدول انه لو جعل ذلك حد الزم الدور لان معرفة
اختلاف الاخر يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به لزم الدور
وما اجيب به عنه من اننا لانعلم ان معرفة الاختلاف موقوفة على معرفة

المعرب اذ يجوز ان يعلم ذلك من استعمال العرب قبل ان يعلم المعرب وفساد
ما قيل ان معرفة الاختلاف وان لم تتوقف على معرفة المعرب بالنظر الى
المتبع لكنهما موقوفة عليهما بالنظر الى غير المتبع وهو الذي دون النحولة فالدور
لازم بالنظر اليه وكذا فساد ما قيل ان المتعلم للمعرب لا يمكن ان يعرف
اختلاف الاخر بالمتبع لان العارف بالمتبع لا يتعلم المعرب بهذا التعريف
لانه يكون عبثا فتعين ان تكون معرفة اختلاف الاخر بالتعلم في هذا
الفن وتعلمه في هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به لزم
توقف معرفة المعرب فيلزم تقدم الشيء على نفسه اما اولانا لان لم يلزم
العبث لجواز ان يكون مقصود المتعلم من معرفة المعرب بهذا التعريف ان
يجعلها واسطة لاحكام اخرى سوى الاختلاف واما ثانيا فلانه ان اراد بقوله
وتعلمه في هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب ان معرفة ان هذا يختلف
الاخر موقوفة على معرفة ان هذا اقرب فظاهر الفساد وان اراد انها موقوفة
عليها باعتبار كونها مقصودة من تعريف المعرب في هذا الفن فهذا يعني
ما ذكره المحقق رحمه الله (قوله بل الفساد في المقصود من التعريف) اي
في حصول المقصود من التعريف وخلاصة بيانه ان المقصود من تعريفات
موضوعات مسائل العلوم ان تعلم تلك الموضوعات بوجه تتعدى به احكامها
الى جزئياتها معرفة صدق تلك المفهومات على تلك الجزئيات مثلا المقصود
من تعريف الفاعل ان يعلم الفاعل بمفهوم يصلح ان يصير وسطا تتعدى به
احكامه الى جزئياته بان يصدق تعريفه عليه بان يقال هذا فاعل وكل فاعل
مرفوع فهذا مرفوع واختلاف الاخر من جملة احكام المعرب المطلوبة
في النحول لا بد من معرفة المعرب بوجه آخر ليصير وسطا تتعدى به ذلك الحكم
الى جزئياته فلا يصح تعريف المعرب به للزوم تقدم الشيء على نفسه وبما ذكرنا
ظهر لك ان الفساد لازم من التعريف في ترتيب المقصود منه عليه وليس
مقصودا بالنسبة الى غير المتبع على ما فهم من قوله ان الغرض من تدوين
علم النحوا (قوله لزم ان يكون الصغرى عين النتيجة) لا يقال ويلزم ايضا انه
لا يكون الحكم في الكبرى مفيدا لكون مفهوم الوسط نفس مفهوم الاكبر
لانا نقول يكفي لافادة الحكم الفرق بالاجمال والتفصيل كما في جمل

الحديث على الحدود ويجوز لاف التوقف كما ينبغي (قوله والنتيجة متأخرة عنها
ابتداءً أو بواسطة) ولا شك ان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على
ذلك الشيء فان قلنا انه توقف آخر مسبب عن توقف بواسطة كان تأخر نتيجة
عن الصغرى ابتداءً وان قلنا انه هو التوقف الاول الا انه ثبت بواسطة ابتداءً
يتوقف عليه بتوسطها كان المتأخر المذكور بواسطة الدليل (قوله
فيلزم تقدم الشيء على نفسه) لاني ضمن الدور على تقدير تأخر النتيجة عن
الصغرى ابتداءً وفي ضمن الدور على تقدير تأخر بواسطة الدليل (قوله
وقد اشاراه) تطبيق لعبارة الشرح على ما ذكره من البيان (قوله اي من
معرفة ان هذا او ذاك معبراه) اشارة الى دفع ما يرد على عبارة الشارح من انه
ان اراد بالمعرب مفهومه لا يصح ارجاع ضميرانه اليه اذ مفهوم المعرب ليس
بما يختلف آخره وان اراد ما صدق عليه المعرب لا يتم التعريف لان الكلام
في مفهوم المعرب وحاصل الدفع اختيار الشق الثاني لكن قيد الحينية لمحوظ
فالمنعني المقصود من معرفة ما صدق عليه المعرب من حيث انه معرب اي من
معرفة ان هذا او ذاك معرب (قوله فان التصديق اه) يسان لكون المعرفة
المتقدمة اعني التصديق بانه معرب سببية عن معرفة مفهوم الاختلاف
(قوله فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه) لان المتقدم معرفة مفهوم الاختلاف
بطريق الاجمال في ضمن لفظ المعرب والمتأخر معرفته بطريق التفصيل
في ضمن ما اختلف آخره به (قوله لانا نقول لا مدخل اه) حاصله ان الفرق
الاعتباري بين الموقوف عليه والموقوف انما يقع في دفع لزوم تقدم الشيء على
نفسه اذا كان للاعتبارين دخل في التوقف فانه حينئذ يمكن ان يكون الموقوف
والموقوف عليه في الحقيقة ذينك الاعتبارين اما اذا لم يكن لهما ما دخل
في التوقف فالموقوف والموقوف عليه شيء واحد لا تغاير فيه بوجه يؤثر
في التوقف والامر هنا كذلك اذا الحكم بنفس مفهوم الاختلاف على هذا
او ذاك الذي هو النتيجة متوقف على تصور مفهوم المعرب الذي هو مجنون
في الصغرى وهو اي نفس مفهوم الاختلاف واحد في صورة الاجمال
والتفصيل اي في الصغرى والنتيجة وليس ملاحظته تفصيلاً متوقفة على
ملاحظته اجمالاً حتى يقع في عدم لزوم تقدم الشيء على نفسه وقد بالغ المحقق

رحمة الله في تحقيق هذا المقام بما لا مزيد عليه والحب عن نظري كلامه
ولم يتعمق فيه وشنع عليه بحسب الفضله (قوله تبدل ذات الدال) اي الدال على
الفاعلية والمفعولية والاضافة وبالضرورة اذا تبدل ذات الدال تبدل دلالاته
ايضا (قوله تبدل دلالاته المقصوداه) اي دلالاته على الفاعلية والمفعولية
والاضافة مع بقاء ذات الدال مثلاً الفصحى في رأيت احمد ومررت باحد باق
على حاله وفي الاول دالة على المفعولية وفي الثاني على الاضافة (قوله لان
الحركة لا تقوم بالحرف) لكونها متأخرة عنه في التلطف ولذا يتلفظ بالحرف
في حالة الوقف من غير الحركة (قوله بما يقوم به الحرف) وهو التكلم في متفاهم
العرف والهوا المتزوج في الخارج في التحقيق (قوله لكنها تابعة له) اي لا يمكن
التلفظ بالحركة الا بعد تلفظ الحرف كما ان الصفة تابعة للموصوف في التحقيق
(قوله ان قيل ان فاعلا اه) فاعل اذا كان اسماً مذكراً كان او مؤنثاً يجمع
على فواعل نحو كواهل وكواعب واذا كان صفة فلا يجمع على فواعل وقد
شد نحو فوارس وهوالك ومؤنثه سواء كان بالهاء او بدونه مثلاً ان فواعل
وفعل نحو ضارب وجواسر ونوم وخيض ومن ههنا قيل في الجواب انه يجوز
ان يكون عوامل جمع عاملة كما في قوله صلى الله عليه وسلم ليس في العوامل
والحوامل صدقة لان العامل قلمايكون غير كلمة لكن عدم مجيء عاملة في كلام
الضخاء رفع هذا الاحتمال (قوله صار اسماً) اي صار في عرف النحاة اسماً لما به
يتقوم المعنى المقتضى للاعراب (قوله به خرج اه) قيل انه خرج بقوله آخره
اي آخر المعرب لان من الاستفهامية مبنية والجواب ان المراد من الضمير
المعرب لا بخصوصه بل باعتبار نوعه كما في قوله الاسناد اليه على ما مر لا يقال
تقييد العوامل بالدخول يخرج عامل المبتدأ والخبر لان الدخول اما اللزوم
بالاخر والاول وهذا لا يتصور في الامور المعنوية لانا نقول ذلك التقييد بالنظر
الى المعنوي بطريق التغليب لان الاختلاف لا يتحقق بالعامل المعنوي
وحده (قوله اختلاف منور مناه) في الرضى اذا استفهمت بمن عن مذكور
منكور عاقل ووقفت على من جاز لك حكاية اعراب ذلك المذكور وحكاية
علامات تشبته وجمعه وتأنيته في لفظة من فعلى هذا كان الاولى ان يقول
رجل بدل زيد الا انه لما كان غرضه مجرد مثال اختلاف العوامل الداخلة

على المستفهم منه ولم يكن في صدد بيان ضابطة اختلاف من باختلاف
المستفهم عنه اكتفى على المثال القرضي (قوله كما ينبغي عنه العنوان) أي
التعبير بلفظ العوامل فإنه وإن صار اسما لكن فيه لمح الوصفية الأصلية وهو
اعتبارها من حيث الحينية مكانه قيل باختلاف العوامل من حيث أنها
عوامل (قوله أي ضرورة أخرى) في الرضى إذا قصدنا أن نرد التمييز والتنصب
عنه إلى مركزهما الأصلي جعلنا التنصب عنه أن كان التمييز نفسه بدلا من
التمييز وأعطف بيان له فنقول في كني زيد رجلا كني رجل زيد وفي طاب زيد أيا
طاب أب زيد وإن كان التمييز متعلقا بالتنصب عنه أما وصفه أو غير وصف
أضفنا التمييز إلى التنصب عنه فنقول في طاب زيد علما ودارا طاب علم زيد ودار
زيد فعلى هذا الماعبر الشارح رحمه الله عن التمييز المزال بالاضافة وجب أن يكون
اللفظ المختلف متعلقا بالآخر المعرب أما وصفه أو غير وصف وليس الأمر كذلك
فسر المحشى اللفظ بالصورة بالتجريد عن بعض المعنى فإن اللفظ عبارة عن
مجموع المادة والصورة فيكون متعلقا بالآخر المعرب وصفه وانما يجعل اللفظ
مصدرا بمعنى التلطف مع مناسبة لقوله تقدير أو عدم الاحتياج حيث نأى
التجريد لأن التلطف ليس من صفات المعرب حتى يجعل اختلافه حكما من
أحكامه ولأنه لا يتصف بالاختلاف في نفسه بل باعتبار الملفوظ (قوله أي
يختلف آخره بحسب التقدير) إشارة إلى أن التقدير مصدر وليس بمعنى المقدور
على ما وهم إذ لا مقدري حبل مع كون أعرابه تقديريا (قوله كما في مسلمي) حالة
الرفع فإنه قدران الياء بدل من الواو (قوله كما في عصا وقاضى) فإنه قدران
أصلهما مصو وقاضى مع الحرف والحركة (قوله كما في حبل وعلامى) فإنه قدر
تليهما بالحركة من غير تقدير الحرف أما في غلامى فظاهر وأما في حبل فلكون
الألف المقصورة زائدة غير منقلبة عن الواو والياء (قوله فإن آخرهما أ)
يريد أن فرض أعراب آخرهما غير ممنوع لعدم المانع منه إنما الممنوع المفروض
وهو وجود الأعراب فيهما التلطف لا اشتغال محل الأعراب بالحركة في غلامى
وبالسمكون أي الملازم في حبل بخلاف هؤلاء في جاء في هؤلاء فإن فرض
أعراب آخره ممنوع كالمفروض لوجود المانع وهو مناسبتها لبنى الأصل
وإن كان واقعا في محل الأعراب وبهذا تبين الفرق بين الأعراب التقديرى

في نحو حبل والأعراب المحلى في نحو هؤلاء فتدبر (قوله لأن الاختلاف أ)
يعنى يحتاج في جعل قول لفظا أو تقدير منصوبا على المصدرية بحذف
الموصوف إلى ارتكاب التجوز في كون الاختلاف ملفوظا لأن الاختلاف
أمر معنوي ليس من مقولة الحرف والصوت حتى يكون ملفوظا حقيقة
بختلاف القول بكونه منصوبا على حذف المضاف وأما التجوز في قوله
لفظا فمشتراك بينهما يجعله مجازا عن الصورة في الوجه الأول ويعنى الملفوظ على
الوجه الثاني (قوله لوجعل أ) متعلق بقوله مجازا اختلغا في أن الحركة
لفظ أولاهن فسر اللفظ بما يتلفظ به جعله لفظا بل كلمة ومن فسر بصوت
يعتمد على الخارج من حرف فصاعد أقال أنها ليست ملفوظة لأنها أبعاض
حروف المد وكونها مسموعة لا يستلزم كونها ملفوظة كالوقوف والامالة
والغنة (قوله لأن العامل أ) فيكون التفصيل قاصرا مع عدم احتياج بيان
الحكم إليه هذا على تقدير أن يكون المقدور بمعنى المحذوف كما هو شائع
في استعماله في مقابلة الملفوظ أما لو كان بمعنى المفروض سواء كان محذوفا
أو لا شمل المعنوي أيضا لكنه خلاف الظاهر (قوله ولأنه) أي الجعل المذكور
(قوله وذلك) أي عدم الملازمة ثابت (قوله لأن الظاهر) بناء على الأصل في اللام
أن يكون العهد (قوله أنه أي قوله الآتي أ) وانما لم يقل إشارة إلى قوله لفظا
أو تقدير لأن قوله الآتي بيان لأقسام الأعراب فهو عبارة عن تقدير الأعراب
والأعراب اللفظي وقوله لفظا أو تقدير أعرابهما بمعنى الصورة والفرض لكنه
مشير إلى تنوع الأعراب فيكون قوله الآتي إشارة إلى ما فهم من قوله لفظا
أو تقدير أو لا يكون إشارة إلى نفسه (قوله ورايت حبل ومررت بحبل) إشارة
إلى أن بيان الشارح رحمه الله قاصر حيث لم يورد المثال للاختلاف التقديرى
حكما مع أنه لحقائه أحق بالبيان (قوله أي مدلول هاتين الصورتين) إشارة إلى
دفع ما يترأى من أنه لا يصح جعل قوله منى ومجموعا خلا من قولنا رأيت
مسلمين ومررت بمسلمين لأنه أن قرأ بصيغة التثنية لا يكون جمعا وإن قرأ
بصيغة الجمع لا يكون منى وحاصله أن المراد مدلول هاتين الصورتين
الكتوبتين فيرى هذان النقشان وينقل إلى مدلولهما ولا يقرء أن وهذا
الطريق شائع في كتب اللغة في بيان وجوه الحركات يقال مثلا الزعم مثلية

الفاء اي مدلول هذه الصورة مثلثة الفاء واما ما قيل من ان قوله وقولنا
معطوف على قولنا فهو في تقدير ثلث لا ينتقض بمثل قولنا رأيت مسلمين وممرت
بمسلمين فقوله مني ومجموعا متعلق بالمثل لا بهذا القول فمع كونه تكلفا محتاجا
الى اعتبار الحال عن المحذوف لا يدفع المحذوف لان مسلمين وبمسلمين ان قرئ مني
كان المراد من المثل على ما هو المشهور الشائع سائر الفاظ المتن وان قرئ بمجموعا
كان المراد سائر الفاظ الجمع فلا يكون شاملا وحمل المثل على ما هو مماثل لهما
في الاعراب بالحرفين سواء قرئ بصيغة التثنية او الجمع خلاف الظاهر المتبادر
حقيق بان يقتضي منه العجب (قوله اي علامة هي النصب) اي الاضافة
بيان لا لامية فان قحة غير المنصرف نصب وجر لا علامة لهما (قوله ان قلت
التركيب مع العامل اء) لما كان السائل بقوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف
ناقضا لشمول الحكم المذكور لجميع افراد المغرب مستدلا عليه بصورة
التركيب مع العامل ابتداء كفي للعجب ان يمنع عدم شمول الحكم المذكور
مستندا بالجواز فلذا قال فيجوز ان يكون التركيب (قوله الا اذا كان العامل
لفظيا) اذ لا يمكن التركيب بين اللفظ والعامل المعنوي (قوله بالتركيب الذي
يتحقق معه عاملان) اي يجنس التركيب فلا بد ان كيف يمكن تحقق عاملين
معنويين بتركيب واحد (قوله عاملان معنويان) مخالفان في العمل للعامل
اللفظي (قوله فيتحقق الاختلاف في آخر المغرب) اي المغرب الذي جعل مادة
النقص (قوله اجيب اء) اثبات للنقص بالصورة المذكورة بانه وان تحقق
همنا الاختلاف آخر المغرب واختلاف العوامل حيث توارد عليه عاملان
معنويان وعامل لفظي لكن لم يتحقق اختلاف العوامل في العمل وهو المراد
ههنا (قوله لان عمل العامل المعنوي) منحصر في عامل المبتدأ وفي عامل
المضارع حال تجرده عن الناصب والجازم وعمل كل منهما الرفع فان قلت قد ذكر
في الباب من العامل المعنوي معنى الفعل المأخوذ من غيره وهو قد يعمل
النصب ايضا كما في هذا فعل شينا فكيف يصح حصر عمل العامل المعنوي
في الرفع قلت هذا اصطلاح مختص بصاحب الباب والقول المشهور وما عليه
الجمهور ان العامل المعنوي عامل المبتدأ والفعل المضارع لحسب ولولم
فالمراد عمل العامل المعنوي الذي لا يمكن التركيب فيما فرض مع العامل

ابتداء

ابتداء ومعنى الفعل المستنبط من الجامد مما يمكن التركيب معه بالتركيب
بما يستنبط منه (قوله لا يلزم ان يكون لازما) اي لا يمنع مفارقه عنه
فليكن الاختلاف المذكور كذلك يضارق المغرب حين التركيب مع العامل
ابتداء ويعرض بعد التركيب ثانيا وثالثا (قوله ان قلت يجوز ان يقتيد اء)
اي يمكن ان يوجه الحكم المذكور بحيث يكون لازما للمغرب بان يقتيد
الاختلاف المدلول عليه بقوله يختلف باحد الازمته ولا شك انه لازم للمغرب
حال ابتداء التركيب اذ يصدق عليه انه يختلف آخر في وقت ما عني وقت
التركيب ثانيا وثالثا (قوله وان لم يكن اء) والسرفيه ان لزوم الاختلاف
المطلق يقتضي عدم انعكاسا كعنه في شيء من الازمته وهو مفارق عنه في زمان
التركيب ابتداء بخلاف الاختلاف المقيد باحد الازمته وهذا كالتنقش
المطلق فانه غير لازم للانسان بخلاف المتنقش في وقت ما (قوله فيه صرف
الكلام عن الظاهر اء) اي في هذا التوجيه صرف الكلام اعني قوله
ان يختلف عن الظاهر وهو الاطلاق بلا ضرورة اذ ادعى الى جعل الحكم
لازما لا يقال المتبادر من القضية الخالية عن الجهات اطلاق النسبة وكونها
ثابتة في وقت ما على ما قالوا في بيان وجه تسمية المطلقة العامة وسيجيء
في كلام المحشي ايضا لاننا نقول ذلك الاطلاق يعني فعلية النسبة بالمقابل
للامكن السائل للدوام والوقوع في احد الازمته والمقصود ههنا التقييد
باحد الازمته المقابل للدوام ولذا اختار المحشي رحمه الله لفظة احد الازمته
دون وقت ما فمن بدله بذلك روبا للاختصار ذهل عن هذه الفائدة (قوله مع انه
بعد التقييد اء) اي مع ان الحكم المذكور بعد التقييد بالظرف ايضا
غير لازم لان الزوم معناه امتناع الانعكاس والاختلاف في احد الازمته
مما يجوز انعكاسا كعنه عن المغرب لجواز تحقق مغرب لم يتحقق معه العامل واحد
او اثنين ولم يتحقق عوامل في شيء من الازمته فلا يكون مختلفا آخره باختلاف
العوامل في شيء من الازمته مما قيل ان الاحتمال الصرفي لا يكفي لنقض
الاحكام الادبية بعيد عن المقصود بمراحل لما عرفت من ان الاحتمال ينافي
الزوم (قوله نعم قابلية الاختلاف اء) تقرير لما تقدم وبيان لمنشأ اشتباه
السائل وهو انه لم يفرق بين قابلية الاختلاف اللازم للمغرب والاختلاف

في احد الازمنة الذي هو عرض مغارق (قوله ولما كان ا ه) يعني لما كان المتبادر من قوله ان يختلف ان يكون الاختلاف واقعاً في وقت ما وجهه على الامكان صرف عن الظاهر المتبادر لم يتعرض السارح رحمه الله وقد مر مره لهذا التوجيه وما قيل ان المقصود بيان الحكم الكلي لينتفع به المتعلم وحين الحمل على فعلية الحكم لا يبقى الحكم كلياً فحينئذ ان الحمل على فعلية الحكم انما يحل بلزوم الحكم المذكور للمعرب دون كونه فم لو تحقق معرب لم يتحقق معه عوامل في شيء من الازمنة لاخل بذلك ودونه شرط القناد (قوله قيل ا ه) اي قيل في توجيه الحكم المذكور بحيث يصير لازماً ان المراد بالاختلاف المدلول عليه بقوله ان يختلف معنى يشمل الاختلاف الذي حصل بعد الحال البتاني كافي الاسماء المعدودة المركبة مع العامل ابتداء والاختلاف الذي حصل بعد الحال الاعرابي كافي المعربات المركبة مع العامل ثانياً وثالثاً والمراد بالاختلاف المذكور ثانياً بقوله باختلاف العوامل الوجود بالتجريد عن بعض المعنى لان الاختلاف هو الوجود مع التغير عن الحال السابق وعبر عن الوجود بالاختلاف لما كلة قوله ان يختلف والمراد بالعوامل الجنس فيكون المعنى ان يتبدل آخره بان يزول حالة البناء وهو الوقف او يزول حالة الاعراب لوجود جنس العامل وحينئذ يكون الحكم لازماً للمعرب بلا شبهة (قوله فان اللام الداخلة ا ه) قالوا ان اللام الداخلة على الجمع للعهد فان لم يكن معهوداً فلا استغراق فان تعذر الاستغراق نحو لا تزوج النساء فهو مجاز عن الجنس (قوله ولا يخفى بعد ذلك كلة) اما الاول فلان المتبادر من قوله ان يختلف آخره اي آخر المعرب انصافه به بعد صيرورته معرباً واما الثاني فظاهر واما الثالث فلان نسبة الاختلاف الى العوامل ينشأ على ارادة الجمعية فكيف يحكم بطلانه (قوله ولا يخفى ا ه) يعني ان الظاهر ان تكون الخاصة الشاملة هي المحمولة على المعنى العرفي اي ما يكون لجميع الافراد وحينئذ يرد ان الحكم بعدم كونه من خواصه الشاملة انما يصح لو لم يتحقق في الصورة المفروضة وهي ما اذا تركبت الاسماء المعدودة مع عامله ابتداء عوامله في شيء من الازمنة فانه لو تحقق فيها عوامل في الازمنة المتعددة كانت تلك الاسماء متصفة بالاختلاف وان لم تكن متصفة به في وقت ابتداء

التركيب (قوله لكنها ليست شاملة ا ه) استدراك لرفع توهم ناشئ من قوله شاملة لكل معرب واشارة الى توجيهه عبارة السارح رحمه الله بان يراد الشاملة لكل وقت (قوله كان القرينة ا ه) لما كان ذكر العام وارادة الخاص مجازاً لبدله من قرينة بينها بانها اما حالية او مقالية (قوله بالنون فيهما ا ه) بحيث يدل كل منهما تمامية الكامة ويسقط عند الاضافة (قوله ولعلمهم ا ه) اي ليس مرادهم تشبيهه بالنون في جميع الاحكام فانه باطل لانه كلمة برأسها بخلاف النون فانها جازية بل مرادهم ان خيثة المشابهة بالنون لما وجدت في النون حين خلوها عن اللام جاز ان يجعل الحرف السابق على النون وهو الواو والياء في حكم الالف بالنظر الى ان مشابهة النون بالنون الذي هو كلمة برأسها جعل النون في حكم كلمة برأسها من هذه الخيثة وان كان جازاً لهما بالنظر الى كونه علامة التثنية والجمع (قوله لامتناع اجتماع اللام ا ه) يعني لو كان النون حين كونها معربين باللام بمنزلة التنوين لزم اجتماع اللام والتنوين وهو ممنوع (قوله اي تحوله ا ه) فسر الاختلاف بالتحويل لان الاختلاف لا يكون ناشئاً الا من متعدد فيلزم ان لا يكون حركة زيد في ابتداء التركيب اعرباً ولو اعتبر بالنسبة الى السكون السابق كان زيد في حال عدم التركيب ايضاً معرباً لان نسبة الاختلاف الى الطرفين على السواء فاذا كان الاسم في احد طرفيه معرباً يلزم ان يكون في الطرف الآخر ايضاً معرباً فدل على التحول بخلاف التحول فانه ناشئ من الحركة الثنائية او الحرف الثاني وان كان تقدم حركة او حرف شرطاً له لان التحول ان يتصف بشئ لم يكن له قبل فتدبر (قوله وكذا وصف كونه معرباً) فان عدم المشابهة والتركيب ايضاً سبب للاختلاف (قوله لكنه يشك ا ه) الوجه الاول اعني تخصيص كلمة ما عدا اختصاره الفاضل الهندي والوجه الثاني اعني الحمل على السببية القرينية نقله بقيل اشارة الى ضعفه فاقى الشرح نقل كلام الغدير وما في الحاشية مختاره فلا يرد ان الحاشية تخالف الشرح وما قيل في جواب هذا الاشكال ان المراد حرف علة ساكنة او حرف الانحراف المباقي بقرينة ذكره مع الحركة فلا يخفى ركائزته لان تخصيص الحرف بما ذكر تخصيص بعد تخصيص ومجاز في مجازي مجازي عنه في الجوارات فكيف يرتكب في التعريفات

ولو ياز مثل هذه التخصيصات لا يند باب نقض التعريفات مجعاً ومنعاً على
انه يخرج من التعريف حروف الاعراب لانه من حروف المعاني ولذا جعلها
بعضهم كلمة (قوله والاولى ا ه) انما طال والاولى ولم يقل والصواب اما تأدياً
كما هو طريق السابح رحمه الله من هضم النفس وعدم الاعجاب
واما للمناقشات التي ذكرها الخفي في الحاشية الا تيسر اولاً ما لا يخرج
بتخصيص كلمة ما يخرج بارادة السببية القرينة المفهومة من الباء الحارة
لكن الاولى ان يخرج الجميع من السببية المفهومة ولا يرتكب من يد تكلف
(قوله ولك ان يجعل الباء للآلة ا ه) اي للاستعانة التي دخولها في الآلة
اكثر منه في الوجود كذا في الرضى (قوله فلان الآلة الشيء) يعني ان مقتضى
سبب بعينه لتوسط الاعراب بينه وبين الاختلاف والآلة لا تكون الاسباب
قريباً فلا يكون المقتضى آلة (قوله حتى يخرج ا ه) اي العيامل والمقتضى (قوله
لكن المصنف) اعتذار من عدم جعله من تمام الحد بانه مخالف لمضى المصنف
رحمه الله (قوله فانه سبب قريب له) اذ السبب القريب ما لا يتوسط بينه وبين
السبب سبب آخر والسبب التام كذلك (قوله قلنا ليس ا ه) اي لا نسلم
الاتفاض المذكور لان العلة التامة ليس لها سبب الاسباب اجزائها المركبة
من سببية سبب قريب وبعيد والسببية المركبة من القرينة والبعيدة ليست
سببية قريبة اذ لو كانت كذلك كانت سببية اجزائها باسرها سببية بعيدة
فلم تكن مركبة من القرينة والبعيدة وليست بعيدة ايضا لعدم تفضل سبب
آخر بين العلة التامة والمعلول فهي كالمركب من الداخل والخارج ليس
بداخل ولا خارج وهذا الجواب مبني على تسليم ان لها سببية سوى سببية
الاجزاء والاف يمكن ان يقال ان العلة التامة والمعلول كالمركب من الداخل
والخارج ليست لها سببية اصل لا بناء على ما قالوا من ان العلة التامة بمعنى
مجموع ما يتوقف عليه ليس لها تقدم على المعلول والالزام تقدم الشيء على نفسه
فيما اذا كانت العلة التامة مشتملة على المادة والصورة لتقدم مجموع المائدة
والصورة الذي هو نفس المعلول على العلة التامة المتقدمة على المعلول حينئذ
ولذا قالوا في تعريفها مجموع ما يتوقف عليه المعلول لا المجموع الذي يتوقف
عليه المعلول ووصفها بالعلية والسببية وصف لها بحال متعلقها كما في زيد

العالم ابوه (قوله مركبة من قريب وبعيد) وفي بعض النسخ المركبة من
القرينة والبعيدة فعلى الاول حال من سببية وعلى الثاني صفة لها وهو
الظاهر (قوله نعم لو ثبت) تقرير لما سبق وازد كلمة لوانشارة الى استغناء
واما التكلم فالظاهر انه يتوسط الاعراب بينه وبين الاختلاف اذ كونه آلة
في وصول اثر المتكلم الى المعرب (قوله لا يقال لو كان ا ه) ابطل لان يراد بالباء
السببية القرينة باستلزامه عدم جامعية تعريف الاعراب بناء على ان السبب
القريب يستلزم المسبب فلو كان الاعراب سبباً قريباً للاختلاف لزم عدم
تحقق الاعراب في المركب ابتداء لعدم تحقق الاختلاف فيه (قوله لا نقول
ا ه) حاصل الجواب منع استلزام السبب القريب للمسبب لان السبب
القريب عبارة عما يكون علاقة العلية بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سبب
اي لا تتخلل بينهما واسطة وهذا المعنى لا يقتضي استلزامه للمسبب لجواز كونه
مع عدم تفضل الواسطة غير موجب لحصول المسبب (قوله لا يقال فالعبارة
الصحيحة ا ه) ارد الفاء اذ انا بان منشأ هذا السؤال ما تقدم من جواز عدم
استلزام السبب القريب للمسبب فيجوز ان لا يتحقق الاختلاف مع وجود
الاعراب كما في المركب امد اي معنى فعلي هذا العبارة الصحيحة ان يقال ما يختلف
ليشعرتاً من الاختلاف عن الاعراب ويجوز تخلفه عنه لاما اختلف الدلالة
على تحقق الاختلاف بسببه (قوله ان قيل يمكن ان يجاب ايضا ا ه) اي
السؤال المذكور بقوله لا يقال لو كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق
ا ه يمنع الملازمة لان الاختلاف ليس عبارة عن التحول عن الحركة او الخرف
حتى يقتضي سابقية احدهما فلا يتحقق في المركب ابتداء بل اعم منه ومن
التحول من السكون الى الحركة ولا شك في تحقق هذا القسم في المركب
ابتداء (قوله ومن التحول ا ه) بيان لجميع اقسام الاختلاف استطراداً
اذ لا دخل له في الجواب (قوله كلام الاسماء الستة) فانه قيل التركيب مع العامل
كان جزأ منها غير دال على معنى وبعد التركيب صار دالاً على الفاعلية
والفعولية والاضافة (قوله ومن علامة الى علامة) كافي للتنبيه والجمع
فان الباء فيها حال النصب علامة للمفعولية وحال الجر علامة للضافة
فيها كضمتين في ذلك مفرداً وجمعاً ولا يقدرد ذلك في الالف والواو بان يقال

ان الالف في التثنية قبل الاعراب مغايرة لما بعده وكذا الواو لادائه الى تقرير حذف علامة التثنية والجمع والعلامة لا تحذف كذا في الرضى (قوله غير مرضى عند المصنف رحمه الله) لما سألني فيما نقله المحشي رحمه الله عن المصنف رحمه الله في وجه اختيار هذا التعريف من ان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى غيره (قوله فان المتبادر اه) يعني ان المتبادر من نسبة الفعل الى المشتق وما في حكمه ان يكون انصافه بمبدأ الاشتقاق سابقا على حصول هذا الفعل فيقتضي رجوع ضمير قوله آخره الى المعرب ان يكون حصول الاختلاف فيه بعد ضرورته معربا فلا بد في هذا الجواب من ارتكاب تجوز كما في قولهم ارضعت هذه المرأة هذا الشاب (قوله وان تحول آخره من الاعراب الى الكسرة) اعلم ان نحو غلاي اى الاسم المضاف الى ياء المتكلم قبل التركيب فيه تحول من السكون الى الكسرة وبهذا الاعتبار لا كلام فيه لانه تحول آخر المبنى وبعد التركيب مع العامل فيه تحول من السكون الى الاعراب التثنية ويرى وهو بهذا الاعتبار داخل في المعرب ومركانه التثنية في الاعراب لانه ما يختلف آخره به من حيث انه معرب تقديره او تحول من الاعراب اللفظي الى الكسرة لانه لما لم يشابه مبنى الاصل كان حقه ان يعرب لفظا الا انه لا اشتغال محله بالكسرة تحول اعرابه الذي يستحقه بسبب التركيب الى الكسرة بعد التركيب بان ابقى الكسرة كما كان قبل التركيب ولم يعرب لفظه واعتبر الاعراب تقديره وها هو المقصود فان كسرة غلاي بعد التركيب بالعامل ما به تحول آخر المعرب من الاعراب اللفظي الذي استحقه بالتركيب لكن لا من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل الياء ولذا كانت هذه الكسرة قبل التركيب موجودة وفي تفسيرنا التحول بقولنا بان ابقى اه اشارة الى دفع ما قبل من ان الكسرة كانت موجودة قبل التركيب فلا معنى لتحويل الاعراب الياء في هذا الموضع ولم يحوها حول المرام قيل لو قال الشارح رحمه الله خرج نحو حركة غلاي لكان ارجح لقوله ياء ما قبل ياء المتكلم في نحو مسلمي في جاء في مسلمي (قوله وكذا بر الجوار) اى بر حصل بسبب الجوار بر جركم بسبب رؤسكم فانه تحول من النصب الذي استحقه بسبب اغسلوا الكونه معطوقا على وجوهكم الى الجر

فاختلف به آخر المعرب لكن لا من حيث انه معرب بل من حيث انه جار رؤسكم وايمن هذا الجر من الاعراب على ما وهم والالزم تحقق الاعراب بدون العامل والمقتضى ولذا اورد الشيخ السيوطي في الفتية في الخاتمة وقال اثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة في النعت بنحو عرضي خبر وفي التوكيد كقوله يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم) بجر كلهم على المجاورة وزاد قوم وقوعه في عطف النسق وخرجوا عليه قوله تعالى واسمعوا برؤسكم وارجلكم قال ابو حيان وذلك ضعيف جدا ولم يحفظ من كلامهم وزاد ابن هشام وقوعه في عطف البيان اما البديل فقال ابو حيان لا يحفظ من كلامهم ولم يخرج عليه احدا شيئا (قوله واما حركات ما قبل هذه الادوات اه) هذا خلاصة ما ذكره الشارح الرضى بقوله ولا يعترض على الحد بكسر الاخر لاجل ياء الاضافة وياه النسبة وقبحه لاجل تاء التانيث بان يقال الاعراب الذي كان على الاخر تاني لا قبل ياء الاضافة من غير انتقال الى شيء آخر وتاني لاجل ياء النسبة وتاء التانيث وانتقل الى الياء والتاء تركبهما مع الاسم وهذا تغير في الآخر كذا في القاموس وياه وواو الجمع وياه وذلك وانه قال الاعراب ما اختلف آخر المعرب به والمعرب كما ذكرناه هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والتاني والجموع الابد الحاق الحرف المذكور بها لانك اخبرت مثلا في قولك جاءني مسلمان عن المثني ولم يخبر عن مفرد ثم تنية وكذا البواقي فقبل الحاق هذه الحروف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف آخر المعرب بهذه الحروف (قوله وان ايت عن ذلك) اى عن خروجها برجع الضمير الى المعرب بناء على انه لو ان لم تكن معربة قبل لحوق هذه الادوات معربة بعد لحوقها فصدق على تلك الحركات انها اختلفت بها آخر المعرب في الجملة فخرجت بقيد الحينية لان الاختلاف الحاصل بتلك الحركات ليس من حيث انها معربة بل من حيث انها قبل هذه الادوات (قوله لوجوده قبل عامل الجر) تعرض اولا لعامل الجر اهما ما بشأنه رد المذهب اليه البعض من ان اعراب نحو غلاي خال الجر لفظي فتكون كسرة مما اختلف به آخر المعرب من حيث انه معرب يعني ان تلك الكسرة موجودة قبل دخول عامل الجر فلا يكون مما اختلف به

آخر المعرب من حيث انه معرب فلا يكون اعرابا ثم اضرب عنه بقوله بل قبل
مطلق العامل لانه المقصود يعني ان كسرة غلامى ليست من الاعراب في شئ
من الاحوال الثلاث لوجوده قبل مطلق العامل لانه بسبب الاضافة المتقدمة
على التركيب كما عرفت (قوله وكذا الحال في الصورة) اذا اخرجت بقيد
الحينية (قوله جـ مع معنى ما يقوم بالشئ) هذا المعنى ايضا مستعمل
فيما عرفت حيث قالوا الضمة ما دل على ذات باعتبار معنى قائم وانما جعله على
هذا المعنى وان كان استعماله بمعنى ما يقصد عن شئ اكثر ليكون قوله ليبدل
على المعاني المعتورة مشيرا الى الدليل الاتي بقوله وانما جعل الاعراب في آخر
المعرب كما انه متضمن لوجه كونه مختلفة باعتبار توصيف المعاني
بالمعتورة (قوله معطوف على اسم ان اه) يعني انه داخل تحت التثنية مفعول
لا زاد المقدر بعد لا وليس جملة برأسها معطوفة على الشئ ثم العطف على اسم
ان اعني الضمير اما على محله القريب فيكون منصوبا عطف مفرد على مفرد واما
على محله البعيد فيكون من فوعا وعلى هذا فيحتمل ان يكون عطف مفرد وان
يكون عطف جملة على جملة (قوله في الاسماء) قيد بذلك لان وضع الاعراب
في المضارع ليس للدلالة على المعاني (قوله من غير استعانة الى العامل) عدى
الاستعانة بالى بتضمين معنى الاحتياج (قوله فذلك للاعتناء بشأنها) اي
بشأن المعاني لانه يتعلق باقادتها واستفادتها نظام المعاش والمعاد او بشأن
الاسماء انكوتها عمدة في المحاورات التي يتعلق بها النظام لحصول الكلام
بها بخلاف الافعال والحروف (قوله اذ لا نظراء) فان المقصود ههنا بيان المعنى
العرفي للاعراب ولا يتعلق له بالوضع اصلا وفي تصريح التعميم بقوله لا تصدا
ولا تعالاشارة الى كونه في غاية البعد (قوله لكان الاعراب هو الاختلاف)
لأنضاقهم على ان الدال على المعاني هو الاعراب (قوله ووجه ذلك اه)
يعني ان محط الفائدة والمقصود من الافادة في الكلام مثبتا كان او منقيا
هو القيد الاخير ككيلا يكون ذكره لغوا فالمقصود بالافادة ههنا
الاختلاف المدلول عليه بقوله المعتورة عليه ولما كان اختلاف المعاني مستندا
الى الاعراب من حيث اختلافه لا من حيث ذاته نسبت الدلالة على المعنى
المختلفة الى اختلاف الاعراب اشارة الى مدخلية اختلاف الاعراب

في اختلاف المعاني وبما ذكره المحشى ظهر وجه تقديم ارجاع الضمير
الى الاختلاف على ارجاعه الى ما مع كون مرجع الضمير حيث تقدم الذكر
معنى لدلالة اختلاف على الاختلاف بخلاف الوجه الثاني فانه حيث يكون
المرجع متقدما الذكر صريحا وهو انه حيث تقدم كونه الفائدة القيد الاخير
كما هو استعمال الفصحاء وعلى الوجه الثاني يكون القيد الاخير مجرد بيان الواقع
لا مقصود بالافادة (قوله اولى بان يجعل علامة) لكونه ظاهرا للوجود
والدلالة (قوله هو التحول من حرف او حركة) لان الاختلاف من خواص
المعرب وما يختص به هو التحول من حرف او حركة دون التحول مطلقا فانه
تحقق في المبني ايضا حيث تحول نحو غلامى قبل التركيب من السكون الى
الكسرة (قوله يلزم ان لا يتحقق الاعراب اه) اذ لا تحول فيه من الحرف
والحركة بل من السكون الى الحركة او الحرف (قوله ما يوضع المعاني) ان كان
منقولا من الاعراب بمعنى الاظهار (قوله وما يزيل فساد الالتباس) ان كان
منقولا من الاعراب بمعنى ازالة الفساد (قوله لا يناسب) اي على الوجه الاول
(قوله بل لا يصح) اي على الوجه الثاني (قوله اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه
اه) لان عدم الشئ يكفي فيه عدم سبب وجوده ولا يحتاج الى سبب آخر
لما تقر من ان عدم المفعول علة لعدم العلة (قوله وليس الحركة والسكون اه)
جواب عن قوله ولا يطلو البناء على الحركات (قوله والتقابل اه) جواب عن
قوله ان البناء ضد الخ يعني ان التقابل بين الاعراب والبناء لا يقتضي ان يكون
احدهما سبب الاخر بل يكفي في ذلك ان لا يجتمع معاني شئ واحد وهو حاصل
ههنا لان سبب الاختلاف لا يستلزمه الاختلاف منافي لعدم الاختلاف
باختبار لازمه لا يجتمع معه اصلا (قوله وهو كون الاسم عمدة اه) وحيث
لا حاجة الى تعميم علم الفاعلية والمفعولية بما يكون علمه حقيقة او حكما
كاسمي (قوله حتى يكون المعنى) يعني الاعتوار ليس ههنا بالمعنى الحقيقي بل
مستعار لتعلق المعاني بالاسماء على سبيل البدلية فاما ان يعتبر ان المعاني
آخذة للاسماء لعروضها وورودها عليها وهو الظاهر كما سيجي فيقرأ على صيغة
الفاعل واما ان يعتبر ان الاسماء لا تصافها تلك المعاني آخذة لها فيقرأ على
صيغة المفعول لكن الاول راجح والثاني بالنسبة اليه مرجوح فتوهم

امامعنى فلما ذكره المحشى رحمه الله واما لفظا فلان فاعل الاعتوار يكون
متعددا ومفعوله واحد في الصحاح اعتوروا الشيء اي تداولوه فيهم وكذلك
تعودوه وتجاوزوه وانما اظهرت الواو في اعتوروا لانه في معنى تعاوروا قبي
عليه انتهى فاذا قرئ على صيغة الفاعل كانت العبارة على ظاهرها واذا قرئ
على صيغة المفعول يجب صرفها عن الظاهر بان يقال المعتورة كل واحد منها
على المعرب اي على الاسماء المعربة وبما ذكرنا ظهرا ان ما قاله الفاضل الهندي
من ان المعتورة على صيغة اسم الفاعل لان المعاني متداولة فان ثبتت الرواية
بكسر الواو يحمل على الجواز العقلي نحو عيشة راضية فيكون المعنى
على المعاني المعتورة مظهرها اياها وهو العامل تحكم لان الاعتوار بالمعنى
الحقيقي لا يصح اسناده حقيقة لآلى المعاني ولا الى مظهرها وبالمعنى المجازي
اعني التناوب يصح اسناده حقيقة الى كل منهما فالقول بان الاسناد على صيغة
المفعول حقيقة وعلى صيغة الفاعل مجاز عقلي تحكم (قوله لان توصيف
المعاني) جعل العلة الغائبة آخر المعرب الدلالة على المعاني المعتورة فيفيد
ان المعاني لاجل وصف الاعتوار تقتضي الاعراب الدال عليها والالم يكن
لذكره فائدة ولا شك ان ذلك الوصف انما هو طريان احد المعاني عليه ايدا
لا يكون احد المعاني مطردا عليه ايدا فتعين ان يكون لفظ المعتورة بكسر
الواو الدال على طريان المعاني لا بالفتح الدال على كونها مطردا عليه (قوله
يرشد لآلى ما ذكرناه) من كون الوصف المقتضى للاعراب كون احد المعاني
طارئا عليه ايدا التفصيل الذي ذكره الشيخ الرضى رحمه الله فان ذلك
التفصيل يتضمن بيان ان تلك المعاني لا تكون احدها طارئا عليه ايدا
تقتضي الاعراب ولو اتى احد هذه القيود بان لم تكن المعاني المتعددة طارئة
غير لازمة او كانت واحدة منها على التعيين طارئا لازما لم يقتض الاعراب
(قوله وهو ان المعاني قد يطرأ بعضها على بعض) انما قال قد لانه قد يكون في كلمة
معنيين او اكثر غير طارئي احدهما على الاخر كما في الكلم المشتركة ولا يلزمها
العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعاني من الاخر لان جامعها واضعا كان
او مستعملا لم يراع فيه المعنى الاخر حتى يخالف اللبس فيضع العلامة
لاحدهما (قوله ولا بد للطارئي من علامة اه) دون المطرود عليه لكونه اصلا

بجلافة

بجلافة الطارئي فانه بدونها لا يسبق الذهن اليه فلا بد له من علامة مميزة
ولذا احتاج المجاز الى قرينة دون الحقيقة (قوله لا يلزم ان يطلب له اخف
العلامات) لكونه غير لازم للكلمة ليستعمل به في بعض الاحيان فلا يطلب له
كثير خفة (قوله والتكثير) والفعل المستند الى المفعول (قوله وقد يحتجب له
حرف) اي قد يحتجب لذلك المعنى الطارئي الغير اللازم حرف دال عليه صار
كاحد حروف تلك الكلمة كما في المثني والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرب
(قوله كالمضاف اليه) وكالوصف الدال على معنى في موضوعه (قوله للملابس
بغيره) ولا التباس فيما اذا كان الطارئي واحدا (قوله بالحكمة ان يطلب له اخف
علامة تمكن لازمة) على صيغة التأنيث صفة بعد صفة لعلامة اي اتقان
العلم او الاطلاع على الاشياء على ما هو عليه يقتضي ان يطلب له اخف علامة
لان طر واحدما غير معين يقتضي نصب العلامة دفعا للالتباس ولزومه له
يقتضي ان تكون تلك العلامة في الكلمة الدالة عليه ولذا لم يكتف بدلالة
العامل والقرينة وان يكون في غاية الخفة كيلا يشغل الكلمة (قوله ومثل هذا
المعنى اه) لان الاسم عند التركيب لا يخلو من احد المعاني القاعلية
والمفعولية والاضافة (قوله وجعلت في بعض الاسماء) كما في الاسماء الستة
والمثني والمجموع فان اعرابها وان كان بالحروف التي هي اثقل من الحركات
لكن جبر ذلك الثقل يجعل تلك الحروف هي الحروف التي كانت قبل
التركيب جزأ منها (قوله ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال اه) وهو ان
الاسم يلزمه طريان احد المعاني وهو يقتضي اخف علامة ولا اخف علامة
تمكن من الاعراب التي هي الحركات او الحروف التي هي اجزاء الكلمات
بجلافة الفعل فانه وان طرأ عليه كونه مستندا ايدا الا ان الطارئي واحد لازم
فلا يطلب له علامة له فيه بل علامته ذكر الفاعل بعده بجلافة الحرف فلانه
لا طريان فيه لبعض المعاني على بعض لعدم التصرف في الحرف فيكون
الاصل فيما البناء وعدم العلامة الدالة على المعاني الطارئة ايدا (قوله مستعارا
لتعلق المعاني بالاسماء على سبيل المناوبة مستعارة تبعية بان شبه ذلك التعلق
بالاخذ المذكور ثم اشتق من الاعتوار المستعمل في ذلك التعلق المعتورة
(قوله او مجازا من سلا) باستعمال اللفظ الموضوع للاختصاص على المناوبة

في المناوبة فيكون بالعلاقة الكلية والحزبية ان كانت المناوبة داخلية في مفهوم
 الاعتوار والمجاورة ان كانت خارجية عنه (قوله اي جعل الاعراب) لما لم يكن
 الاعراب مطلقا في الاخرى بل قد يكون نفس الاخر صرف العبارة عن ظاهرها
 باحد وجوه ثلاثة الاول تخصيص الاعراب بالاعراب بالحركات وابقاء
 الظرفية على ظاهرها وهو الحلول والانصاف والثاني ابقاء الاعراب على
 عمومها وتعميم الظرفية بحيث يشمل ظرفية المحل الحال وظرفية الحزبي
 الكلية فان الحزبي لا يشمل على الكلي كانه ظرف له والثالث حذف المضاف
 اي جعل الاعراب في جانب الاخر سواء كان نفس الاخر او صفاته (قوله حالا
 في الاخر) اي شيئا للحال في الاخر لما مر من ان الاعراب شبيهة بالصفة
 في كونه تبع الاخر لا صفته لتأخره عنه (قوله وهو جانب السفلى) وهو
 بعد نصف الكلمة (قوله وذلك) اي كون الاعراب دالا على صفة المدلول مبني
 على ان الفاعلية والمفعولية والاضافة في الاصل صفات للمدلول ثم اطلق على
 اللفظ الدال عليه تسمية للدال باسم المدلول (قوله وقد جعلها) اي الفاعلية
 ومقابلتها صفات للدال في نفسه لانه جعلها عبارة عن كون اللفظ
 عمدة وفضله بدون توسط حرف الجر وتوسطه وما ذكره الشيخ الرضي
 انسب بالنظر الى الاصطلاح وما ذكره الشارح رحمه الله انسب بالنظر الى
 التحقيق لان المعاني المعتورة مدلول الاعراب ومفاده ولا شك ان المقادير
 في المحاورات هو الفاعلية والمفعولية القائمة بالمدلول لا القائمة باللفظ (قوله
 لان الدال على الوصف بعد الموصوف) لان ذات الوصف بعد الموصوف
 فكنا الدال عليها (قوله مع الاخر) حيث تلفظان معا (قوله لانا نقول
 تأخرها الذاتي اء) يعني لو اريد بالتأخر الذاتي لا يتم التقريب لان التأخر
 الذاتي للاعراب انما هو عن الحرف الذي يتبعه ولا يقتضي ان يوضع الاعراب
 في آخر الاسم فانه انما يوضع في الاوسط والاول يكون متأخرا بالذات عن
 الحرف الذي يتبعه (قوله وهي متأخرة بحسب الزمان عن الحرف) فلا يصح
 قول السائل ان الحركات مع الاخر (قوله لكن من فرط اتصالها اء) بيان
 غلط السائل (قوله واذا اشبهتها صارت حروفا) وظهر تأخرها عن الحرف
 بحسب الزمان بلا شبهة مع ان الاشباع ليس الا تلفظ الحركة بتقدير تلفظها

مرتبين (قوله ويمكن ان يجاب) مبني الجواب الاول تخصيص التأخر بقدر
 الامكان وابقاء الدال على ظاهره معناه ومبني الجواب الثاني ابقاء التأخر على
 اطلاقه وتخصيص الدال بما سوى الحرف الاخير (قوله فانه في حكم المستثنى)
 بدلالة العقل لما ان الاعراب يكون مع الحرف الاخير (قوله فان التأخر) يعني
 عبر عن التأخر عما سوى الاخير بالتأخر عن الدال لانه متأخر عن اكثر الحروف
 بناء على ان الاصل في بناء الاسم ان يكون على ثلاثة احرف والتأخر عن الاكثر
 في حكم التأخر عن الكل لما تقرره فيما بينهم من ان لا اكثر حكم الكل (قوله
 خبر واحد) اي من حيث المعنى وان كان من حيث اللفظ احدها خبر
 والاخران معطوفان عليه بناء على تعدد الالفاظ (قوله يكون للعطف اء)
 اي من حيث المعنى مقدما على الحرف ولما من حيث اللفظ فهو متأخر عن الحرف
 والام يصح العطف لانه يقتضي كون الثاني تابعا للاول في الاعراب (قوله
 اعراية كانت او غير اعراية) تعميم للحركات بعد تعميم لاغير البنائية لان
 غير الاعراية يشمل البنائية ايضا (قوله يراد بها الغير الاعراية) سواء كانت
 بنائية كحيت واين وجيرا وغير بنائية كحركات الاوائل والاواسط (قوله
 ولا تختص بها) اي لا تختص هذه الاسماء بالحركات الاعراية (قوله بل
 معناها) وهو ما يدل على الفاعلية والمفعولية والاضافة زاد لفظ المعنى اشارة الى
 كونها مشتركة كما معنوا بين الحركات الاعراية والحروف الاعراية لا مشتركة
 لفظيا (قوله فالنسبة لاجتماعهما) في حركات او اخر الاسماء العربية واقتران
 الضمة والفتحة والكسرة في حركات الاوائل والاواسط واقتران الرفع
 والنصب والحرف في الحروف الاعراية ويتبعه رفعهما لانك اذا ضمت الشفتين
 لا تخرج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم
 ونوايه فسمي حركة البناء حركة الاعراب رفع لان دلالة الحركة على
 المعنى تابعة لثبوت نفس تلك الحركة (قوله اي لفته بفتح اياه) فكان النصب
 تابعا للفتح فلذا سمي حركة البناء حركة الاعراب نصبا (قوله بجبر الفك
 الاسفل) الى الاسفل (قوله وهو ككسر الشيء) فسمي حركة الاعراب جبرا
 ونقصا وحركة البناء كسر لان الاولين اوضح واظهر في المعنى المقصود
 من صورة الفم من الثالث (قوله ولذلك سمي الجازم جازما) لانه كالشيء القاطع

الحركة والحرف فسمى الاعرابي جرما والبنائي سكوتا ووقفا (قوله قال الكل في الكل) أي كل واحد من الالقاب المذكورة يستعمل في كل واحد من الحركات البنائية وغير البنائية والاعرابية وغير الاعرابية (قوله بل في الحركات الغير الاعرابية بنائية كانت او غير بنائية كضمة قفل) قوله وذلك اذا كان الاسم عمدة وانما كانت سائر المرفوعات في حكم الفاعل مع اشتراك الكل في كونها عمدة لكون الفاعل عمدة في كل وجه حتى لا يجوز حذفه اصلا بخلاف سائر المرفوعات (قوله لكنه قد يختلف ا) لان وجود المقتضى لا يكفي في وجود الشيء بل لابد من ارتفاع المنع ايضا (قوله بعله المشابهة بالقضاه) كما في اسم ان وخبر كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس واسم لا التي لتفي الجنس (قوله ولا يخفى ان ههنا التعميم) أي تعميم الفاعل المذكور عليه بالفاعلية للفاعل الحقيقي والحكمي هو الحق لانه حقيقته يكون الرفع علامة كونه الشيء الاصلية كما هو الظاهر بخلاف ما اذا لم يعم ويقال الرفع علامة كونه الشيء فاعلا حقيقة والنصب علامة كونه الشيء مفعولا حقيقة فانه يحتاج الى القول بان الرفع والنصب للفاعل والمفعول بطريق الاصلية وفيما سواهما من المحققات بطريق الاستعارة (قوله نعم الرفع والنصب ا) بيان لما غلط القائل يعني ان الرفع والنصب بالفاعل والمفعول احق لكونهما عمدة وفضله من كل وجه لكن هذا لا يقتضي ان يكون الرفع والنصب فيما سواهما لاجل المشابهة وهذه العبارة موجودة في اصل النسخة وقد رأيت في نسخة مسجدة بنسخة المصنف رحمه الله انه خط عليها (قوله ومن جعل الياء فيهما) أي في الفاعلية والمفعولية للنسبة والتناء لتأنيث الموصوف المقدر الى الخصلة (قوله فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى ملأ الشرح) لان افرادهما تعميم الفاعلية فان مؤدى قولنا علم كونه الشيء فاعلا حقيقة اوحدا ومؤدى قولنا الخصلة المنسوبة الى الفاعل انه علم كونه الشيء عمدة وكذا الحال في المفعولية (قوله وتوجيه الشرح اقرب) لان المعنى للمصدرى ينساق الى الفهم من غير تكلف لكون مجموع الياء والتاء مفيداه بخلاف المعنى النسبي فانه يحتاج الى تقدير الموصوف المؤنث (قوله لا كونه الشيء مضافا) فان المضاف يكون فاعلا ومفعولا (قوله واما نحو يجبك ا) أي اما الخبر الذي

يوجد في المبتدأ نحو يجبك زيد وفي الفاعل نحو كفى بالله مع انه ليس بمضاف اليه فلما كان الخبر زائدا في هذا التركيب لم يعمد به هذا الخبر فكانه ليس بوجوده او يقال ان الخبر وان كان موجودا فيه الا انه لم يكن الاثر الحرف الزائد كان زائدا فلا يصح كون علامة الشيء فلا ينافي قولنا الخبر علم للاضافة اذ معناه انه علم مختص بالاضافة ليس علم الشيء آخر (قوله مبني على اصاله الرفع ا) هذا للتعليل مبني على ان الرفع للفاعل الحقيقي بالاصالة ولما يشبهه أي المبتدأ والخبر بالفرعية والمشابهة به لان الواحد في كل كلام انما هو الفاعل الحقيقي فلا يناسب ما اختار من ان يعميم الفاعل للفاعل الحقيقي والحكمي وكون كليهما بالاصالة (قوله بحسب الاقسام) لانهما ارضا في الفعل والمبتدأ والخبر قبل دخوله التواضع او بعده بخلاف المفعول فان اقسامه كثيرة المفعول المطلق والمفعول به وله وفيه ومعها والحال والتمييز والمستثنى واسم ان وخبر كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس والمنصوب بلا التي لتفي الجنس (قوله ولم يكن مبنيا عليها) أي اصاله الرفع في الفاعل لكن يخدشه ان قوله اقسام الفاعل لا تقتضي قوله افراده المستعملة في المحاورات حتى يجبر الثقل بالقوله ويحصل التعادل (قوله وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف ا) فانه ايضا مبني على اصاله النصب في الفاعل وما يشبهها منصوب بالفرعية ولولا قوله لانهم انسخة وقيل والمفاعيل حقيقة اوحدا كثيرة بحسب الاقسام لم يكن مبنيا عليها (قوله فيناسب العمدة) لكونه الاقوى (قوله أي مجموعا للقليل) يعني جعل الاعطاء المتعدي بلا واسطة الى المفعول الثاني متعديا باللام يتضمن معنى الجعل للدلالة على ان اعطاء الثقل للقليل اعنى الفاعل الذي هو واحد بطريق الجعل والوضع فلا ينافي حصوله في غيره لاجل المشابهة (قوله انما احتج ا) مع كونه منصوب الجعل لكونه فضله (قوله اما كونه فضله ا) يعني ان الفضلة ما يتعلق به الفعل ولا يكون مستندا اليه ومستندا والمضاف اليه كذلك لا تقتضاه الفعل مع عدم كونه مستندا اليه ومستندا (قوله اما عمل الحرف في ظاهره) اذ يسميه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه معى الفعل ولا يكون ظاهره مستغولا بالخبر جاز العطف بالنصب على محله نحو مررت بزيد وعمرا (قوله وبظهر نظيره) أي نظم راعيه

الحمل اذا حذف حرف الجر نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه
ونحو والله لا اظلمن (قوله فان الفعل محذوف نسبيا منسيا) اى كان الاصل
علام حصل زيد حذف الفعل مع الفاعل ومع الحرف الدال عليه اذ الغرض
التعريف او التخصيص وقام الاسم المضاف مقام اللام لفظا فلا يفصل بينهما
كما لا يفصل بين الجار والمجرور ومعنى لاقادته الاختصاص الذى هو معنى اللام
(قوله كمر زيد) على صيغة البناء للمجهول فان الفضلة صارت عمدة بقيامها
مقام الفاعل (قوله لكن لما كان الواو فى الاصل للعطف) مطلقا لا اختصاص له
بالفضلات (قوله لم يروا اعمالها) لان الاعمال يقتضى اختصاص العياىل
بالمعمول فتبقى ما بعدهما منصوبا اى بقى ما بعد الواو التى بمعنى مع والام منصوبا
بالفعل (قوله مرادى تعز بيه) فان المراد من المركب الذى ركب تركيبا
يتحقق معه عامله (قوله وانما اخره ا) بمعنى كان اللاتى حيث ان يذكركم عقيب
تعريف المعرب وحكمه متبعا لما على تعريف الاعراب الا انه لا حظ ان
الاعراب سبب قريب للاختلاف والعامل سبب بعيد فاللاتى تأخير السبب
البعيد عن السبب القريب فى الذكر فيكون الوضع موافقا للطبع (قوله واما
لاستيفاء ذكر العلل الاربع) لهيئات لازمة للكلم بعد التركيب مع العياىل
مقصود معرفتها من تدوين النحو (قوله كما قالوه) فى الباب اعتناء النحوى برعاية
هيئات لازمة للكلم بعد التركيب بالعامل على تفاوتها بحسب المواضع
حاصلها يرجع الى انها اختلاف او اخر كلام دون كلم لاختلاف اشياء مقصودة
من العواىل والمعاني المقتضية فعليه البحث عن علل الاختلاف الاربع عن
صورة الاختلاف وهو الاعراب وعن ما فيه الاختلاف وهو المعرب وعن
ما به الاختلاف وهو العياىل وعن ما لا جلاله الاختلاف وهو المقتضى
وانا السوق اليك الاربعة بعون الله تعالى مينة فى اربعة اقسام (قوله وتأخير
عن المادة والصورة ظاهرا) اى تأخير ذكر العامل عن ذكر المادة والصورة ظاهرا
لانهما غلل الماهية والفاعل من علل الوجود والماهية متقدمة على
الوجود طبعيا لكونه من عوارضها (قوله واما تأخير عن الغاية) مع
انها معلولة لمعلول الفاعل فلان الغاية مذكورة فى المتن بطريق التبعية لبيان
الاعراب حيث قال الاعراب ما اختلف آخره بيلد على المعاني المعقولة

فتقدم بها لزم تبعها من تقدم بيان الصورة (قوله اولاهما مقصودة بالذات)
بمعنى ان الغاية وان كانت متأخرة عن العياىل معلولة لمعلولة فلها
جهة التقدم باعتبار كونها مقصودة بالذات وان المعلول انما قصد لاجل
ترتيبها عليه فلو كونها مقصودة بالذات كان الاعتناء بشأنها اكثر والاهتمام
بذكرها اوفر ولذا قدمت على الفاعل (قوله كما ذهب اليه البصرية) الفعل
المضارع معرب للمشابهة بالاسم عند البصرية لا لاجل توارد المعاني المختلفة
عليه كما فى الاسم وقال الكوفية اعرب المضارع لانه توارد عليه ايضا المعاني
المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه ليتبين ذلك
الحرف المشترك ويتبين لاحد المحتملات فتعين المضارع تبعه لتعينه وذلك نحو
قولك لا يضرب رفعه مخلص لكونه لا للثنى دون التنبى وجرمه دليل على كونها
للتنبى ونحو قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن نصب تشرب دليل على كون
الواو للظرف ورفع على كونها للعطف ونحو ليضرب جزمه دليل على كون
اللام للاعراب ونصبه على كونها لام كي او لام الجود لتغير المعنى بكل واحد من
الاعراب المذكورة ثم اطرده الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى يعق نحو يضرب زيد
وان يضرب زيد ولم يضرب زيد كاطراد الاعراب فى الاسم فيما لا يلتبس فيه
الفاعل بالمفعول نحو اكل زيد الخبز سواء كانت المواضع الملتبسة فى الاسم او فى
الفعل اكثر من غير الملتبسة او اقل او مساوية لها فانه قد يطرده فى الاكثر الحكم
الذى ثبت فى الاقل كحذفهم الواو فى تعدد واعد ونحو حذفهم لها فى بعد (قوله عما
اقتضاه ا) اى من الوجوه المخصوصة التى اقتضاها المقتضى كما فى الاسم
او اقتضاها شبه التام بالاسم كما فى الفعل المضارع (قوله للاهتمام ا) معنى
الاهتمام ههنا كونه نصب عين المتكلم لكونه مقصودا بالبيان لان مطلق
الاهتمام اعنى الاعتناء بالشأن لا يصير سببا للتقديم بالمبين وجنحه ولانه شامل
للعصر ايضا (قوله اذ لا مدخل له فى التعريف) يعنى ان الحصر وان كان محصورا
فى نفسه لان تقوم المعنى المقتضى للاعراب مخصص فى العامل لكن لا مدخل له
فى التعريف لان المقصود من التعريف تصوير الماهية وتعيينه فى ذهن
السامع فلا حكم فيه والحصر منوط باقادة الحكم حقيقيا كان او اضافيا وبهذا
ظهر ركاز ما قيل اى به يحصل دون غيره تنبيه على ان شبيهة التقديم ليست

كسبية الاعراب للاختلاف فان الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل
(قوله لصدقه على كل من الاسناد ا هـ) اذ لكل من هذه الامور مدخل
في حصول المعاني المذكورة في الاسم فيكون لها سببية في الجملة (قوله
الباء للآلة) اي بناء النقض المذكور على جعل الباء للسببية عدم جعل الباء
للآلة وليس كذلك بل هو للآلة اي للاستعانة لان استعمال الباء
في الاستعانة اكثر ولذا جعله صاحبها معنى حقيقيا مقابلا للاصاق بخلاف
المعاني الاخرى على ما في كتب الأصول وليس المراد به الآلة الحقيقية لظهور
انتفاءها هنا بل الاصطلاحية اي ما اعتبره واسطة لاحداث المتكلم المعاني
المذكورة في الاسماء واعتبارها فيه وليس ذلك الا العامل لما ان المتكلم انما
اعتبر المعاني المذكورة لاقتضاء العامل ايها فلا يرد النقوض بالامور
المذكورة (قوله وان لم يسموه آلة ا هـ) دفع لما يقال كيف انهم عدوه آلة وقد
سموها عاملا ومؤثرا وحاصل الدفع ان عدم التسمية بالآلة لا ينافي في اعتقادهم
الآلية فانهم للتنبية على كونه آلة نسبوا التأثير اليه وسموه مؤثرا تمييزا له
عما عداه مما له مدخل في اعتبار تلك المعاني وذلك ان الآلة ينسب اليها الفعل
بالعرف لمباشرتها بالفعل كالفاعل بخلاف الشروط يقال قطع السكة
ولذا سموا القوى التي هي آلات الادراك والتحريك مدركة ومحركة (قوله
ويبطل ما قيل) اي يبطل ما قيل في وجه العدول من ان الغرض من التعريف
معرفة العرب بوجه صالح لان يكون حسنا وسطا للاحكام الجارية عليه
لمن لم يتبع لغة العرب وما عرف به المصنف رحمه الله صالح له بخلاف تعريف
الجمهور وذلك لان تعريف المصنف رحمه الله متوقف على معرفة العامل
لكونه مأخوذا في المركب المأخوذ في تعريفه ومعرفة العامل متوقف
حينئذ على تتبع ما بعده آلة فلا يكون الوجه المذكور صالحا لان بصير وسطا
لمن يتبع لغة العرب وليس المراد انه يلزم تقدم الشيء على نفسه حينئذ كما يلزم
من تعريف الجمهور كما لا يخفى (قوله لانه نص في الآلة) لما عرفت ان الفعل
ينسب في العرف الى الفاعل والآلة لمباشرتها بالفعل ولا شأن ان العامل
ليس بفاعل فيكون آلة (قوله واعلم ا هـ) افاد بهذا البيان احكاما ثلاثة
احدها ان حقه التقديم وثانيها ان حقه ان يكون لفظيا وثالثها ان لا يجوز

انعقاد العاملية والمعمولية بين الشئيين من جهة واحدة (قوله لا يتصور
بدون تقدمه على العرب) لان الاعراب بمنزلة الصفة القائمة بالمعرب لا يمكن
الاتصال بينهما (قوله كما في كلمة الشرط والشرط) الظاهر كما في اسم الشرط
وفعل الشرط (قوله واقادته التعليق) اي تعليق حصول مضمون الجزاء
بحصول مضمون الشرط (قوله في الفعل) اي فعل الشرط (قوله كان عاملا
ا هـ) ولذا سقط عنه النون الاعرابية (قوله ومن حيث وقوع الفعل) اي
الدعوة واقعة على اي واحد من الاسماء كان مفعولا لتدعوه فكان لا ي تقدم
وتأخر من جهتين جهة تضمنه معنى الحرف وجهة كونه اسما (قوله فسر
التقوم بالحصول) بان جعل الباء في به لآلة والتقوم مشتقا من قام بمعنى
ثبت كما في شمس العلوم وجمع الباء ولم يفسره بالقيام بالغير اي الحصول فيه
بان يكون الباء صلة للتقوم لان المعنى المقتضى ليس خاصا في العامل
مختصا به اختصاصا بالنعت بالمنعوت (قوله كما يقتضيه اصل اللغة)
لا ظاهرا ان يقول كما هو الظاهر على ما في الرضى لان القيام الموصول بالباء
شاع استعماله في العرف في الحصول في الغير بان يكون ناعته اما كونه
اصل اللغة فمحل بحث لانه معنى عر في منقول من القيام بمعنى الانتصاب
فان العرض لما كان وجوده وتخصيصه تابعاً لتغير غيره كان شبيها بالامر
المنتصب بالغير (قوله انما قيد المعنى به ا هـ) الظاهر ان يقول انما فسر المعنى به
بان جعل اللام في قوله المعنى للعهد وادبه معنى من المعاني المعتورة الا انه
لما كان التفسير المذكور مستلزما لتقييد المعنى وصرفه عن المعنى الجفسي
الظاهر قال انما قيد به (قوله كما ذكرنا) في التفصيل الذي نقله عن الشارح رحمه
الله الرضى في تحقق كون صيغة المعتورة على بناء اسم الفاعل (قوله استدعاء
الاسناد اليه) لان النسبة مأخوذة في مفهوم الفعل (قوله لانه استدعاء
التعلق) قالوا ان الفعل المتعدي يستدعي التعلق بالمفعول كما استدعاء الاسناد
الى الفاعل (قوله لانه صار فضلا لجموعها ا هـ) يعني ان العامل ما به يتقوم
المعنى المقتضى والمعنى المقتضى للنصب كونه فضلا وهو انما يتقوم لجموع
الفعل والفاعل فيه كون المجموع عاملا (قوله اي في لفظه) انما جعل الباء
عاملا في لفظه لانه يوصل الفعل اليه فهو اقدم في استحقاق العمل (قوله

قال تعالى (هو الفاعل) اذ الفعل يتوسط الحرف تعلق به ووصل اليه (قوله)
 (قوله لان مقام الضبط اء) تعليل للنفي اى لا يجاب لان مقام ضبط اقسام
 انواع الاعراب ومخالفها يابى عن كون القضية مهملة او كون الحكم غير شامل
 لجميع الافراد في جميع الاحوال (قوله مع ان ذكر المنصرف حيث شاء) اى حين
 اذا جعل اللام غير شامل لجميع الافراد في جميع الاحوال بكون قيد
 المنصرف لاخراج قيد غير المنصرف الخصوص اعني ما لم يصف ولم يعرف
 باللام لانه الذى لا يكون بالحركات الثلاث لا لاخراج غير المنصرف مطلقا لان
 غير المنصرف المضاف او المعرف باللام يكون معرفا بالحركات الثلاث في الجملة
 فلا معنى لاخرجه عن الحكم مع ان الظاهر ان القيد المذكور لاخراج غير
 المنصرف مطلقا (قوله بل يجاب اء) اى هذا الحكم وان كان شاملا للاسماء
 الستة وما الحق بالمتى والجموع الا انه مخصص بما عداها بقريضة ذكر حكمها
 فيما بعد فهو عام مخصوص ببعض بكلام مستقل كقولنا اكرم العلماء
 ولا تكلمهم زيدا (قوله فكان ينبغي اء) فان التصريح ببعض القيود
 والاكتفاء في بعضها بما ذكر فيما بعد تحكم (قوله اجيب اء) اى لا تحكم
 في التصريح ببعض والاكتفاء بذكرها فيما بعد في البعض بناء على الفرق
 بينهما بالحصر وعدمه والاعتبار بغير المحصور اكثر كيلا يقع الغفلة عن
 خروجها فيقع الغلط في امور كثيرة فيجب التصريح باخراجها بخلاف المحصور
 (قوله مع ان الاختصار اء) فلو لا ذلك لكان اللاتق التصريح باخراجها
 (قوله لانه قصد نوع تلقب) اى قصد ان يجعل كل واحد من المحلين للاعراب
 بالحركات الثلاث ملقبيا ومعبرا باسم مختص (قوله ولانه يلزم الفصل اء) اى
 يلزم على هذا التعبير الفصل بين الصفة اعني المنصرفان وبين موصوفها اعني
 مجموع المفرد والجمع بما ليس صفة لذلك المجموع وهو المكسر الذى هو صفة الجمع
 (قوله او توهم التغليب) بان عبر عن المنصرف وغير المنصرف بالمنصرفين
 لا شتر اء معه في الحكم (قوله لان مقام) اى مقام الفرق بينهما في حكم
 الاعراب يابى عن توهم التغليب على ان توهم التغليب باق في المذكور ايضا
 بان يقال عبر عن المفرد المنقسم الى المنصرف وغير المنصرف بالمنصرف تغليبيا
 وكذا في قوله والجمع المكسر المنصرف (قوله عن توهم المشاكلة في المذكور)

قال تعالى (هو الفاعل) اذ الفعل يتوسط الحرف تعلق به ووصل اليه (قوله)
 (قوله لان مقام الضبط اء) تعليل للنفي اى لا يجاب لان مقام ضبط اقسام
 انواع الاعراب ومخالفها يابى عن كون القضية مهملة او كون الحكم غير شامل
 لجميع الافراد في جميع الاحوال (قوله مع ان ذكر المنصرف حيث شاء) اى حين
 اذا جعل اللام غير شامل لجميع الافراد في جميع الاحوال بكون قيد
 المنصرف لاخراج قيد غير المنصرف الخصوص اعني ما لم يصف ولم يعرف
 باللام لانه الذى لا يكون بالحركات الثلاث لا لاخراج غير المنصرف مطلقا لان
 غير المنصرف المضاف او المعرف باللام يكون معرفا بالحركات الثلاث في الجملة
 فلا معنى لاخرجه عن الحكم مع ان الظاهر ان القيد المذكور لاخراج غير
 المنصرف مطلقا (قوله بل يجاب اء) اى هذا الحكم وان كان شاملا للاسماء
 الستة وما الحق بالمتى والجموع الا انه مخصص بما عداها بقريضة ذكر حكمها
 فيما بعد فهو عام مخصوص ببعض بكلام مستقل كقولنا اكرم العلماء
 ولا تكلمهم زيدا (قوله فكان ينبغي اء) فان التصريح ببعض القيود
 والاكتفاء في بعضها بما ذكر فيما بعد تحكم (قوله اجيب اء) اى لا تحكم
 في التصريح ببعض والاكتفاء بذكرها فيما بعد في البعض بناء على الفرق
 بينهما بالحصر وعدمه والاعتبار بغير المحصور اكثر كيلا يقع الغفلة عن
 خروجها فيقع الغلط في امور كثيرة فيجب التصريح باخراجها بخلاف المحصور
 (قوله مع ان الاختصار اء) فلو لا ذلك لكان اللاتق التصريح باخراجها
 (قوله لانه قصد نوع تلقب) اى قصد ان يجعل كل واحد من المحلين للاعراب
 بالحركات الثلاث ملقبيا ومعبرا باسم مختص (قوله ولانه يلزم الفصل اء) اى
 يلزم على هذا التعبير الفصل بين الصفة اعني المنصرفان وبين موصوفها اعني
 مجموع المفرد والجمع بما ليس صفة لذلك المجموع وهو المكسر الذى هو صفة الجمع
 (قوله او توهم التغليب) بان عبر عن المنصرف وغير المنصرف بالمنصرفين
 لا شتر اء معه في الحكم (قوله لان مقام) اى مقام الفرق بينهما في حكم
 الاعراب يابى عن توهم التغليب على ان توهم التغليب باق في المذكور ايضا
 بان يقال عبر عن المفرد المنقسم الى المنصرف وغير المنصرف بالمنصرف تغليبيا
 وكذا في قوله والجمع المكسر المنصرف (قوله عن توهم المشاكلة في المذكور)

اي لولم ياب مقام الفرق عن توهم التقلب في التعبير المتروك لم ياب عن توهم
 المشاكلة في التعبير المذكور اذ بعد ملاحظة ذكر غير المنصرف فيما بعد كلا
 التوهمين مضمحلان وعند عدم الملاحظة يجوز توهم كليهما والمشاكلة ان
 يعبر عن شيء بلفظ غيره لوقوعه في محبته (قوله فيكون من قبيل قوله تعالى
 وساءت مرتقا اء) فان معناه موضع الارتفاق في النار لانه عبارة عن نصب
 المرفق تحت الخد للاستراحة ولا استراحة في النار الا انه عبر عن مقام الكفار
 بالمرتقى لوقوعه في مقابلة قوله تعالى في حق اهل الجنة وحفت من تققاء
 (قوله ليظهرن وجه اء) فيه اشارة الى ان مثل سنون وصربات خارج عن
 تعريف الشارح رحمه الله وان نحو ذلك داخل فيه لكنه ليس بظاهر
 اما خروج مثل سنون فلان المراد ان لا يكون فيه اذ اجمع كما يصح به المحشى
 رحمه الله قال الشارح الرضى بعد ما عرف جمع التكسير بما تغير فيه بناء مفردة
 واما التغير في نحو نمرات بفتح العين وفي خطوات وسدرات بنقصهما فيقدر
 ان حصول هذه التغيرات بعد سكون عيناتها تعرض وان لم تثبت نحو نمرات
 ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التاء في المجموع
 بالالف والتاء بعد لحاقهما لاجتماع التامين لجمعهما من باب السلامة انتهى
 فعلى هذا يقدر ان تغير السين في نحو سنون جمع سننة من القحمة الى الكسرة
 او الضمة بعد جمعهما للتنبية على سلامته في الحقيقة لكونه على خلاف القياس
 بفقدان شرط جمع السلامة وكذا الحال في ثبون وقلون جمع ثبة وقلة على
 ما صرح به الرضى واما دخول مثل فلك فبان يقال المراد ان لا يكون الواحد
 فيه سالما اما حقيقة او حكما تقدير او بعد السلامة التقديرى متحقق في مثل فلك
 لما تقرران ضمة المفرد ضمة قفل وضمة الجمع ضمة اسد (قوله وفيه انها ليست
 ابعاضا لها الا توهما) يعني ان بعضيتها انما تقتضى الاصاله اذا كانت حقيقة
 لكون البعض مقوما للكل والمقوم اصل المتقوم ~~ا~~ يمكن بعضية الحركات
 للصروف ليست الا توهما بناء على حصولها في اشباع الحركات واما في الحقيقة
 فالحركات كصفات مبانسة للحروف فتحصل من خروج الهوائ على نحو
 مخصوص في الخارج (قوله ولو سلم اء) اي لو سلم كون الحركات ابعاضها
 في الحقيقة فالبعضية تقتضى الاصاله بحسب الذات لان ذات الجزء مقوم

لذات الكل ولا يقتضى اصالها باعتبار كونها علامة اذ لا بعضية لها
 بهذا الاعتبار (قوله ولان لا تقدر الاعراب بنظم الكلام) هذا على تقدير
 جعل قوله رفعا ظرفا او حالا دون كونه مصدرا لان عاملهما يجوز ان يكون
 معنويا بخلاف المصدر (قوله قد اشار بقوله على معنى اء) لانه يشعر
 بان الحالية والمصدرية مبنيان على افادة عبارة المتن هذا المعنى وملاحظته
 اذ لم يقدر هذا اذ لم يجعل مصدرا لما مر (قوله لا المصدرية) فانه على هذا
 التقدير يفيد ان الاعراب بالضمة نفس الاعراب بالرفع بناء على ان المصدر
 يكون بمعنى الفعل (قوله فان الاعراب اء) يعني ان مفاد العبارة على تقدير
 الظرفية والحالية ان الاعراب متلبس بالضمة والقحمة والكسرة حالة الرفع
 والنصب والجراى تلبس كان وكون تلك الحركات الثلاث عما يصدق عليه
 الرفع والنصب والجزم موقوف على كون تلك الملابس ملابسة العام الخاص
 فصح ان مجرد العبارة لا يفيد (قوله وهو يصدد بيان اقسام المعرب واعرابها)
 فلا تحطاطه كان مستحقا للتأخير عن جميع الاقسام الا انه قدم على ما هو
 معرب بالحروف لكون اعرابه بالحركات الذي هو اشرف (قوله للاصل) اي
 لما هو اصل في الاعراب من جميع الوجوه وهو المفرد المنصرف (قوله بخلاف
 جمع المؤنث) فانه لم يترك فيه التنوين وان لم يكن تنوين التمكن الذي هو
 خاصته (قوله ارتباطا اء) بخلاف غير المنصرف فانه اقل ارتباطا اذ لا ارتباط له
 بالقسمين الاولين الا باعتبار المقابلة (قوله باعتبار الجزء الاول) متعلق بقوله
 مقابل ومناسب على سبيل التنازع اي مقابل للمفرد المنصرف باعتبار
 الجزء الاول اعنى الجمع ومناسب للجمع المكسر باعتباره ايضا (قوله باعتبار
 الجزء الثاني) اي باعتبار السالم جاء ثانيا تناسحا باعتبار كون المضاف اليه من
 تنوع المضاف وكان مجموع الجمع المؤنث جزا اول (قوله وليكون ذكرهما) عطف
 على قوله لا تحطاطه اي ليكون ذكر الجمع المؤنث السالم وذكر غير المنصرف
 على ترتيب ذكر مقابليهما فان مقابل الجمع اعنى المفرد مقدم في الذكر على
 المنصرف المقابل لغير المنصرف (قوله لا مجرور) على انه صفة للمؤنث مع
 ظهوره لان السلامة صفة له حقيقة ووصف الجمع به وصف بخال متعلقه
 اي سالم مفردة رعاية للاصطلاح فانهم قسموا الجمع الى السالم والمكسر

وجعلوهما اعتسالة (قوله اذا جمع) اعتبر هذا القيد ليدخل فيه مثل سنون
وقاضون وارضون فان التغيرات الواقعة فيها بعد الجمع (قوله جمع سبجل) على
وزن قطر وهو الشيء الضخم (قوله قد دخل عرفات فيه) فانه في الاصل جمع
عرفة ثم صار علما للجبل (قوله نواء) كان بحسب العرف بان يقال جمع المؤنث
السالم موضوع في عرف النخلة لما يكون بالالف والتاء (قوله او بعموم
المجازيان يراد باللفظ معنى مجازي يكون المعنى الحقيقي من افراده فالمعنى
الحقيقي للجمع المؤنث السالم ما يكون جمعا للمؤنث سالم عن التغير والمعنى المجازي
ما يكون على هيئته ولم يكن جمعا للمؤنث واريد ههنا المعنى الاعم الشامل لهما
اعني ما يكون بالالف والتاء (قوله خرج نحو سنين) لغدم كونه بالالف والتاء
وان كان داخلا باعتبار المعنى لانه جمع للمؤنث السالم عن التغير اذا جمع (قوله
فكما لا حاجة اه) على ما قيل من ان في الكلام حذف مضاف اي صيغة جمع
المؤنث السالم او حذف معطوف اي جمع المؤنث السالم وما على صيغته فلا
يخرج ما جمع بالالف والتاء لان جوع المذكورين لان صيغته صيغة جمع المؤنث
السالم في عرف النخلة وان كان بالحقيقة جمع المذكور (قوله لم يخرج في اخراج
الثاني الى تقدير المضاف) خص تقدير المضاف بالذكر لاجراجه الثاني لان
حذف المعطوف لا يخرج لانه داخلي في جمع المؤنث السالم بالمعنى اللغوي
(قوله اذا دخل وطبعه) اي اذا دخل من جميع العوارض متروكا بطبعه كان
بالضمة والفتحة قيد بذلك لانه ان ادخله باللام او الاضافة بضم الكسر (قوله
اي لا بخصوصها اه) يعني وصف اسم الاشارة بوصف عام ولم يكتف على
قوله فاعراب هذه للاشارة الى ان المراد هذه الاسماء المذكورة لا بخصوصها
بل بعمومها اي باعتبار كونها اسما ستة لان المقصود الحكم على الاسماء الستة
المضافة الى غير اسم المتكلم سواء كانت مضافة الى الاسم الظاهر او الى المضمرة
القائبة او المخاطبة واما ما قيل من انه يلزم على تقدير ارادتها بخصوصها
ان يكون الحكم بالواو لغوا بالالف والياء ممنوعا فعمل ببحث تدبر (قوله
ذكيرا اه) تعليل لعمدة الارادة بعمومها (قوله ويراد الحكم على نوعه) بناء
على ان ذكر الشخص يتضمن ذكر النوع ايضا وانما يقال الاسماء الستة الكبيرة
الموحدة المضافة الى غير اسم المتكلم بالواو والالف والياء لتكون للاسماء الستة

مذكورة قصر بحا والحكم متضمنا للمثال وبينا بطرق كون اعراب فم بالحروف
وان ذولا يستعمل الامضا فا الى مظمر (قوله يكون علما) اصدق تعريف
العلم عليه وهو ما وضع لشيء بعينه ومن هذا ينظم كون هذا التوجيه مبني
على كون اللفظ موضوعا لنفسه (قوله وفيه ما مر اه) قدم ذلك في تحقيق
الوضع بما لا مزيد عليه (قوله لا بالحركة التقديرية) في الرضى عن سيئويه ان
هذه الاسماء معربة بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور
لكن اصبحت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها
كما في امرئ وابنه ثم حذفت الضمة للاستئصال في الواو ساكنة وحذفت
الكسرة ايضا للاستئصال فاقبلت الواو ككسرة ما قبلها وقلبت الواو
المفتوحة الفاتحة كها وانفتح ما قبلها والاعتراض عليه انه كيف خالف
الاربعة منها اعني محذوفة اللام اخواتها من يدوم في رد اللام في الاضافة
واشد الغرض من ردها اذ لم يكن لاجل الاعراب بالحروف وايضا اتباع حركة
ما قبل الاعراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات
في الظاهر فهل لا تجعلها مثلا في كونها اعلاما للمعاني (قوله او اللفظية)
في الرضى قال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف (قوله
للزوم الاعراب في الوسط على تقدير كون اعرابها بالحركات اللفظية) (قوله
والعدول اه) على تقدير كون اعرابها بالحركات التقديرية (قوله لما مر) انه
يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات التقديرية (قوله لتساوية الحركة)
في كونها متولدة من اسباع الحركات (قوله وحيث تدركون العبارة محمولة على
التقديم اه) الذات قد دم في الذكر لانه يكون شرط الاضافة مقرونا بالشرطين
المذكورين ضمنا (قوله لا يتقدم على العامل المعنوي) مبني على كون
الطرف من العامل المعنوي على ما ذهب اليه الجمهور واختاره المصنف رحمه
الله في شرحه (قوله فلذا قدم ما اخره) اي لاجل التنبيه على ان العبارة محمولة
على التقديم والتأخير قدم الشارح رحمه الله ما اخره المصنف رحمه الله (قوله
اولان للمنازع تغيير النظم) يعني ان الشارح رحمه الله خرج عبارة المتن
بعبارة واعتبره من كلام نفسه حيث زاد الواو والعاطفة قبل قوله مضافة
وعطفه على عبارة نفسه اعني موحدة وللمنازع تغيير المزوج لانه اعتبر

كلام نفسه (قوله كالعناية) كما فيما نحن فيه فإنه لما كان المقام بيان اقسام
 انواع الاعراب ومجالاتها كانت العناية بذكر الحال والاقسام اكثر من العناية
 ببيان شروطها (قوله اوحسن الموقع) فان حسن الموقع ههنا يقتضي
 ان يكون بيان شروط الاعراب مذكورة معاً (قوله او موافقة
 الاسلوب السابق) فان موافقة الاسلوب السابق ههنا تقتضي ان يكون الخبر
 مذكورياً بعد المتبداً بلا فصل (قوله يجوز ان يكون حالاً) وحينئذ لا يكون
 الحال مقدماً على العامل (قوله تفصيله) اي تفصيل الفرق بين هذا الشرط
 والشرطين السابقين حيث اكتفى فيهما بالمثال ولم يكتف في هذا ان خصوصية
 المضاف اليه اعني كونه ضمير المخاطب المذكري الواحد غير معتبرة والقصد من ذكر
 ذلك المضاف الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم فقط اي دون ما عداه من المظهر
 والمضمر الغائب في غلبة الخفاء اذا الانتقال من الاضافة المخصوصة الى نفي اضافة
 اخرى مخصوصة بعناية البعد (قوله وليس الاحتراز) اذا الانتقال
 من ذكر الضد الى نفي الضد الاخر ظاهر غاية الظهور (قوله كحركتين او اكثر)
 لما كانت المدات حاصله من اشباع الحركات الثلاث والاشباع يحتمل ان يكون
 مقدار حركتين او اكثر (قوله فذكر هو) لئلا يلزم ضربية الفرع على الاصل (قوله
 في كون معانيها) لا اله الاظها والالكات ملحقه بالثني وانما كانت معانيها
 منبثقة عن التعدد فان كل واحد منها يدل على معنى واحد وذلك المعنى يفي عن
 امر آخر كالاخ يفي عن الاخ والاب عن الابن والحلم عن المرأة والقلم والهن
 عن صاحبه وذو اعني الصاحب عما يصاحبه وانما لم يقل مستلزم للتعدد لان
 المتبادر منه امتناع الانفكاك في التعقل وذلك غير متحقق في القلم والهن لعدم
 كونهما من مقولة المضاف وبما ذكرنا ظهرا انه لا حاجة الى ما قيل في انباء القلم
 عن التعدد بان القلم عبارة عن الشفتين على الهيئة المخصوصة اذا كانت على
 الوجه واما اذا بين عنه فية الالف فالإضافة الى الوجه مأخوذ في مفهومه
 والى ما قيل في الالف ان المستكره انما يكون بالنسبة الى المستكره (قوله دون
 عن) فانه وان كان في آخره حرف صالح للاعراب معانها اذ جاء غداً وبالواو لكن
 معناه لا يفي عن التعدد وفي الصحاح الغدا صله غداً وحذفوا الواو بلا عوض
 قال لبيد وما الدهر الا كالدبار واهلها * بها يوم حلوها وغداً وبلاقع

رجاء على اصله (قوله فاسترحوا) وجعل المشابهة بينهما وبين الثني والمجموع
 انقطاعاً بوجود حرف صالح للاعراب في كل واحد منها (قوله لانها كانت مبدلة
 منها الميم) في الصحاح واذا افردوا لم يحتمل الواو والتثنية في حذفها او عوضوا
 عن الهاء ميمافاً لواقع وثان وفوان ولو كان الميم عوضاً عن الواو لما اجتمعا
 انتهى فالاولى ان يقال لانها محذوفة في الافراد فلم ترد الالاعراب (قوله طال
 الشيخ الرضي) خلاصته ان هذه الحروف مع كونها جزءاً للكلمة جعلت
 اعراباً (قوله مع كونها) اي الالف والياء بعد لام الكلمة في الاربعة الاول
 وعين الكلمة في الباقي (قوله وجعل اء) يعني كان ما قبل اللام والعين
 في الاصل مفتوحاً ثم جعل مضموماً ومكسوراً المناسبة الواو والياء للتحقيق
 وليكون حرف مبدلاً للحرركات الاعرابية (قوله لان دليل الاعراب اء)
 اي دليل كون الكلمة معربة لا يكون من اصل الكلمة لان دليل وصف كون
 الشيء يكون متأخراً عن ذات الشيء وسخ الكلمة لا يكون متأخراً عنه والسخ
 يكسر السين المهملة والتون والحاء المججمة الاصل واسنخ الاسنان اصولها
 كذا في اصحاب (قوله فهي بدل) اي هذه الحروف بدل من الواو الذي هو سسخ
 الكلمة (قوله تفيد ما لم تفده اء) اي تفيد هذه الحروف شيئاً لم تفده لام الكلمة
 وعينها وهي الاعراب اعني كون هذه الاسماء من فوعة ومنصوبة ومجرورة
 (قوله كالتاء في بنت) فانها مبدلة من الواو تفيد ما لم يفده الواو وهي التأنيث
 ولذا تكتب طويلة (قوله ولا يفي اء) دفع لما يحتاج من ان دليل
 الاعراب اذا لم يكن من سخ الكلمة يلزم ان يكون قوذاً على حرف واحد
 مع انه لا اسم في كلام العرب على حرف واحد (قوله واعترض عليه اء)
 بصيغة المعلوم اي الشيخ الرضي (قوله لغرض التخصيف) فيه ان التخصيف
 حاصل على تقدير الابدال ايضاً (قوله بل من حروف المعاني) ملحقه بالمفرد
 لتحصيل معنى التثنية والجمع فيجوز ان يجعل دليل الاعراب بخلاف اللام
 والعين فيها فانها لا يحصل بناء الكلمة بدونها فمفهومه تقدمان على الاعراب
 فكيف يكونان دليله (قوله وهو ليس بثني) على ما قال الكوفيون الالف
 في كلا وكذا للتثنية ولزوم حذف نونيهما للزومهما الاضافة وتالوا اصلهما كل
 المقيد للاحاطة تخفف بحذف احدي اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان

المقصود الاشارة في المتن دون الجمع (قوله وللزوم الالف اه) ولو كان علامة
للتثنية لالتصاف بالياء حالي النصب والجر فان المتن لا يمال لان العلامة لا تغير
(قوله ولم يبدل التاء من الياء اه) بخلاف ابدال التاء من الواو اذا كان لامافانه
كثير نحو اخت و بنت وسنة فاحمل على الاكثر الشائع اولى (قوله ولم يبدل التاء
من الياء الا في اثنين) فان قلت ذكر في المفصل ابدال التاء من الياء فاه نحو
اتسر ولا ما في استت وتنتان وكيت وذيت قلت مراد المحقق رحمه الله ابدال
التاء من الياء اذا كان لامالان الكلام فيه فلا يرد نحو اتسر وما نحو استت
وكيت وذيت فقد اختلف في ما مر اد المحقق رحمه الله ابدال المتفق عليه
في الصحاح يقال استت القوم يستتون استنا تا اذا البشوا في موضع سنة
وامنتوا اذا اصابهم الجذب تقلب الواو تاء للفرق بينهما ويقال كان
من الامر كيت وكيت اصل التاء فيها هاء وانما صارت تاء للتوصل وحكي
ابو عبيدة كان من الامر كيه بالهاء وقولهم كان ذيت امله ذبو على وزن فعل
ساكنة العين فحذفت الواو فبقى على حرفين فشد كاشد كي اذا جعلته اسما
ثم عوض عن التشديد التاء انتهى فالابدال المتفق عليه ليس الا في اثنين فانه
من قولك ثيت ولا ميه والتم ابدال منها وليست التاء متعوضة للتأنيث
في وسط الكلمة (قوله ولا يميلون اسما ثلاثيا على غير الشذوذ) قيد بكونه
اسما لانهم يميلون الالف الاخيرة في فعل مطلقا وبكونه ثلاثيا لانهم يميلون
الالف الاخيرة من الاسم الرباعي كيف كانت وبكونه على غير الشذوذ لانه
اميلت العلى مع كونه اسما ثلاثيا والفاء واوالكته ساذ (قوله الامن ذوات
الياء اه) اي من الاقفاة التي القها من قبله عن الياء (قوله لا يكونها بدلا من
اللام) لوقوعها موقع اللام ولو كانت متعوضة للتأنيث لم يأت بعد هذا دليل
لقوله لم تنقص للتأنيث لا لقوله بل في سائر آياته منه كالايجي (قوله ولهذا
لم ينقص ما قبلها) اي لكونها بدلا من اللام ولعدم كونها متعوضة للتأنيث
لم ينقص ما قبلها مع ان تاء التأنيث يجب ان تقام ما قبلها (قوله ولم تقلب اه)
اي لا اجل البدلية او عدم التمعن لم تقلب تاء اخت و بنت هاء لكونها بدلا
من الواو مع ان تاء التأنيث تقلب هاء عند الوقف (قوله ولانها ليست لمحض
التأنيث) علة لكونه جاء الجمع بينهما قديم للاهتمام فكان التأنيث حصل

بجمعوهما (قوله وفي قوله فلذا اجاز توسطهما رد المصنف رحمه الله) اي في قول
الرضي فان ما ذكره من قول عن شرح الرضي لكن في كونه رد المصنف رحمه الله
نظرا لانه انما ارد بعدم التوسط على القائل بانه لمحض التأنيث حيث قال
في الايضاح واما كتمانهم من يقول هي من الواو ومنهم من يقول هي من الياء
ومنهم من يقول ليست بدلا البتة فمن قال انها من الواو فلان ابدال التاء من
الواو اكثر غملا على الاكثر اولى ومن قال انها من الياء فلان الاعلال بالياء
اكثر وهذا معتل فيحصل على الاكثر واما من قال انها ليست بدلا فقد زعم
انهم مجرد التأنيث والالف بعدها هي اللام فيكون وزنه معتلا وليس بمستقيم
لان تاء التأنيث لا تكون وسطا ولا يكون ما قبلها ساكنا وفعل ايضال ليس
من ابنيهم (قوله ولا يجوز تغير بق المتن) بان يعبر عنه بمفردين (قوله معرفة)
لان وضعهما للتأنيث ولا يؤكدهما بالتأنيث كيد المعنوي الا المعارف (قوله قيل انه
اه) اي قيل في الفرق بين حال اضافة كلا وكلا الى المظهر وبين حال اضافتهما
الى المضمرة (قوله فالأغلب كونه جاريا على المتن) تأنيث كيد المجرى في الرجلان
كلاهما وجمعا كلا كما وجمعا كلا فواو ان يقرن كلاهما جاء في بعد ذكر
نحسين فلا يكون تأنيثا (قوله معنى ولفظا) اما معنى فلكونه مثنى معنى
واما لفظا فلكون آخره الفاء ولا يتقلد عن الاضافة حتى يتميز عنه بالتجرد عن
النون (قوله واصل المتن ان يكون معربا) لان الاصل في الاسماء الاعراب
كما عرفت (قوله فالاولى به اه) فلذا جعل اعرابه بالحروف الثلاثة التي
اعراب المتن بها (قوله فانه لا يجري على المتن) لانه لا يجرى كون تأنيثا فهو
مفرد منصرف فيكون اعرابه بالحركات الثلاث الا انه لما كان منقوصا جعل
اعرابه تقديريا (قوله اذ لم يستعمل مفردة) فلا يكون مثنى مع ان اعرابه اعراب
المثنى في شمس العلوم المذكرة ذروا ان بكسر الميم والفتح المجبة والراء المهمله
طرقا الايتين وليس لهما واحد لانه لو كان واحدا لهما مذرى على ما زعم
ابو عبيدة لقوالوا في التثنية مذريان لان المقصور اذا كان على اربعة احرف يثنى
بالياء على كل حال (قوله فان زعم اه) اي ان زعم المصنف رحمه الله التداخل
في المثنى لان مفردة وان لم يكن مستعملا لكنه ثابت في التقدير اذ كانه كان
مذرى معناه طرف الالية ثم ثنى لطرف الايتين (قوله لم يمكنه) يعني ان ثنائيا

بكر الشاء المثلية والنون والياء التثنية معاً ما ظهر فالجبل المثني
 أي المعطوف أحد طرفيه بالآخر ولم يستعمل له مفرد مع أنه معرب بأعراب
 التثنية فكان على المصنف رحمه الله أن يذكره فيما الحق بالمثني ولا يمكن
 المصنف رحمه الله أن يقرر مفردة شاء كما قدر في مصدره لأن لا فـرض
 استعماله شاء كان معناه أحد طرفي الجبل وليس في الطرف الواحد معنى الثني
 لأنه في اللغة العطف يقال فيته أي عطفته ولا عطف في أحدهما فلا يمكن
 اشتقاق شاء منه وتقديره مفردا الثناتين وفيه بحث لأن معنى الشيء عارض
 للطرف الواحد من الجبل وإن لم يكن داخل فيه وذلك كافٍ لا اعتبار اشتقاقه
 منه في الصحاح الثناء بالمصدق البعير ونحوه من جبل مثني وكل واحد
 من ثنيته فهو ثناء لو أفرد تقول عقلت البعير ثنائين إذا عقلت يديه جميعاً بجبل
 أو طرفي جبل وإنما لم يميز لأنه لفظ جاء مثني لا يفرد واحده فيقال ثناء قترك
 الياء على الأصل لأنه من ثنيت ولو أفرد واحده قيل ثناء آن بالهمز كما تقول
 كسا آن ورد أن انتهى فإن قوله لا يفرد واحده فيقال ثناء إلى آخره يشعر بأن له
 واحداً مقدراً لا يمكنه أن يفرد في الاستعمال (قوله أذ ليس في المفرد معنى
 الثني) أي ضرورة الثني ثنائياً يقال ثناء أي صار له ثنائياً وهذا كلام حق لا شبهة
 فيه فالثنائين أي إذا لم يكن له مفرد معناه طرفا الجبل المثني فيكون المثني مجموع
 الجبل حيث جعل المثني صفة له لا في كل واحد من طرفيه وفيه ما مر من أنه
 كما يجوز أن يقال للجبل أنه مثني باعتبار اشتماله على المثني يقال لكل واحد من
 طرفيه أنه مثني على الآخر أي معطوف به والمثني على وزن مريمي من ثنيته
 إذا عطفته (قوله لوجوب أن يكون مفرد من لفظه) قال المصنف رحمه الله
 جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفردة ثم الحق بذلك المفرد واو ونون دالة على
 ما فوق الاثنين (قوله ولما ذروا) وأورده بإسقاط النون إشارة إلى أنه لازم
 الإضافة بمفردة (قوله لأنه جمع اه) بخلاف عشرين لا تنفاه الأمرين فيه
 (قوله كما هو مقتضى الجمع) تنبيه بالثني لا بالمثني (قوله قال الشارح الرضي
 جعلت الألف اه) في هذا النقل بيان وجود ما يصح للأعراب (قوله فيهما
 تعيين ذلك) أي جلبت الألف قبل الأعراب لتخصيل بناء التثنية والواو
 لتخصيل بيان الجمع لأن الألف لكونه خفيفاً يناسب قلة عدد المثني فإن القلة

لوجب الخفة وكذا الواو لكونه ثقيلاً يناسب كثرة الجمع وهي موجبة للنقل
 (قوله وهذا الحكم) أي جعل الألف علامة التثنية والواو علامة الجمع مطرد في
 جميع المثني والمجموع سواء كانا مظهرين أو مضميرين متميزين أو بارزين مرفوعين
 أو منصوبين أو مجرورين (قوله لأن كلا من المثني والمجموع متقدم اه) لتقدم
 الموصوف على الصفة فيكون الألف والواو لكونهما علامتي التثنية والجمع
 متقدمين على الأعراب (قوله والجرا إلى بها) أي الجرا حق بالياء لكونها
 حاصلة من إشباع الكسرة التي هي الأصل في الجر (قوله فاتبع الجر) على صيغة
 بناء المجهول ونصب الجراي جعل نصب تائب الجر (قوله قال الشيخ الرضي
 اه) إشارة إلى وجه آخر للفرق بين المثني والمجموع بفتح ما قبل الياء وكسره (قوله
 ابقاء على الحركة الثالثة اه) فإن الألف لما جلبت علامة للتثنية والألف يقتضي
 فتحة ما قبله كانت الفتحة ثابته قبل أعراب المثني فأبقى المثني على ما كان عليه
 لعدم المغير (قوله وأما الضم اه) أي الضم الذي اقتضته الواو التي جلبت علامة
 للجمع قلب كسرا حين قلب الواو ياء لاستئصال الضم قبل الياء الساكنة
 لو بقيت الياء على حالها ولزوم التباس حال الرفع بحال النصب والجر إذا قطع
 النظر عن العامل وبطلان السعي في قلب الواو بالياء والواو قبلت الياء بالواو
 لضمه ما قبلها (قوله مع أن تغيير الحركة) وهي ضم إلى الكسرة أولى من تغيير
 الحرف أي الياء إلى الواو ولا بقاء الضم (قوله أن حذف ثوباهما للإضافة)
 قيد بذلك إشارة إلى دفع التباس حاصل بكسر النون في المثني وقصهما في الجمع
 فلا حاجة إلى الفرق بفتح ما قبل الآخر وكسره (قوله وكسر النون اه) عطف
 على قوله ترك فتحة اه (قوله لكونه ثوباً يناسب كافي الأصل) يعني أنه لما الحق
 في آخر المفرد المنصرف الذي هو الأصل في الأسماء الألف التي هي علامة
 التثنية والواو التي هي علامة الجمع اجتمع ما كان المدة والتنوين فخر له التنوين
 بالكسر في التثنية لأنه الأصل في تحريك الساكن على ما بين في التصريف
 ويكون المثني أسبق من الجمع وبالفتح في الجمع للفرق وهذا على مذهب الكوفيين
 حيث قالوا أن نون المثني والمجموع تنوين حركت للساكنين واختار أنه
 كالتنوين في كونه علامة التمام (قوله وأما الياء اه) دفع لما يتوهم من أن
 الياء مشتركة بين المثني والمجموع فلم يحصل الاعتدال بالفتح في المثني وبالكسر

في الجمع حالي النصب والجرح حاصل الدفع ان اليه طارئة والطارئ لا يعتبر
بجلاف الاقرب والواو فانهما التحصيل البناء (قوله من تقسيم الاختلاف) فان
انقسام الاختلاف اليهما انما هو باعتبار انقسام ما به الاختلاف اليهما (قوله
وانما قال ذلك ليصح تفسير قوله التقدير واللفظي معرفتين بلام العهد) لانه
الاصل ولعدم صحة الاستغراق اذ ليس كل تقدير فيما يقدر والجل على الجنس
والعهد الذهني يوجب جهالة الحكم مع ان الظاهر تركه قوله ليصح يعني ان
الشارح رحمه الله اراد ان يعتبر قوله التقدير واللفظي المعروف بلام العهد
الخارجي المستدعي لتقدم الذكر بتقدير الاعراب الملقوظ فزاد قوله الذين اشير
الى تقسيم اليهما يانا لتقدم ذكرهما ليصح ذلك التعبير (قوله كما بين) في بعض
النسخ وفي بعضها بصيغة المضارع فالماضى بالنظر الى تقدم الشارح رحمه الله
على زمان تحرير المصنف رحمه الله والمستقبل بالنظر الى ارادة الشارح رحمه
الله وكلمة ما مصدرية اي ارادة مماثلة للتبيين او موصولة حال كون ما اراده
مما لا ملائمة وانما لم يقل ليصح تفسيره بما بينه لان الباعث على زيادة قوله الذين
ارادة ذلك التفسير لا نفسه (قوله وليتصل لاحق الكلام بسابقه) فان سابق
الكلام اعني قوله فالمفرد المنصرف الى هنا كان لبيان محال الاعراب بالحركة
والحرف وهذا الكلام لبيان محال الاعراب التقدير واللفظي فيتصل
الكلامان حق الاتصال ويكون مجموعهما تفصيلا للعمل المفهوم من قوله
وانواعه رفع ونصب وجرح (قوله كما قيل) وقع في بعض الشروح لما فرغ من
تقسيم الاعراب الى الحركات والحروف شرع في تقسيم آخر للاعراب باعتبار
ظهوره ولا ظهوره (قوله سهل الضبط) اشار الى ان القلة سبب للتقديم باعتبار
قوله لان من حق العلامة الظهور فاللفظي اصل في الاعراب حقيق بالتقديم
نظرا الى ذاته (قوله ان لم يقدر الوقت) وان قدر الوقت او جعل المصدر جديدا
تكون في معناه على التقادير ضمير الفاعل راجع الى الاعراب لا الى
المعرب حتى يحتاج الى تقدير المضافين اي حين تقدر تلفظ اعرابه على ما
في الجولشي الهندية (قوله في الامثلة) اي في قوله كعصا وغلاي وفي قوله
كقاضي ومسلمي (قوله لما سبق في بيان محال الاعراب) من قوله فالمفرد
المنصرف الى قوله التقدير (قوله لا يخفى فساد) اذ الاعراب اللفظي ليس

لاجل كل ما يغير التعذر والاستثقال (قوله ولك ان تقول) واليه ذهب الشارح
الرضي وتركه الشارح رحمه الله لان حذف الفضلة اهون من حذف العمدة
(قوله اي في موضع آخر) هذان الوجهان معهما ان لذكر كلمة في الظاهر
تركها (قوله ولا تنها مجموعة من الحركات مطلقا) بخلاف ياء القاضى فانها
من الحركتين. ولذا سمي الكلمة المشتملة عليها متقوصا لانه نقص حركتين (قوله
لتحققه في ميم غلاي) فانه ممنوع من الحركات الاعرابية ايضا مع انه لا يسمى
مقصورا وانما قال اولى اذا طراد الالقاب مستحسن وليس بواجب (قوله
ولقاء امر هذا القسم) اي لبقاء تعذر الاعراب فيما حذف منه الالف لسقوط
الالف الذي هو سبب التعذر وظهوره فيما وجد فيه الالف المقصورة مثل
المصنف رحمه الله بالاول تعرضا للحنفي وترك الثاني رومالاختصار لكونه
معلوما بطريق الاولى (قوله وان جعلت الكاف اسمية) بخلاف ما اذا جعلت
حرفية فانه لا يجوز ابدال الحرف من اسم ولا يسمونه به (قوله والمعنى كتعذره
في زمان مطلق) اي غير متقيد بكونه زمان الرفع او النصب او الجرح وهذا على
تقدير كونه ظرفا (قوله او تقدير مطلقا) غير متقيد بمحال كونه مر فوعا
او منصوبا او مجرورا وهذا على تقدير كونه مصدر التعذر المحذوف (قوله حال
من قوله كعصا وغلاي) اي من النكاف الاسمية وهو مفعول من حيث المعنى
لعامل الظرف المستقر لكونه بدلا مما في قوله فيما تعذر او يسمونه (قوله والعامل
فيه ما هو عامل في الظرف المستقر) ليتحدد عامل الحال وصاحبه (قوله او ظرف
لذلك العامل) عطف على قوله حال (قوله ما دامت القا) قيد بذلك لان الالف
اذا انقلب همزة يقبل الحركة كما في قائل وبائع (قوله ليدخل فيه الجمع المكسر
اه) نحو سلماني وعبادي فان الاعراب فيها ايضا متعذرا لاشتغال ما قبل البناء
بالمكسرة (قوله ولو قيل) يعني ان مثل عصا داخل فيما ذكره الشارح
رحمه الله لانه اسم معرب بالحركة مضاف الى ياء المتكلم مع ان تعذرا عرابه
ليس لاجل الاضافة بل لكونه مقصورا فلو قيد بالحركة باللفظية لخرج منها
لكن اولى (قوله فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة) لا بعدها حتى يكون
من قبيل غلاي وانما كان التعذر فيه قبل الاضافة لان الاعلال مقدم على
الاضافة لما قالوا ان الواضع اعتبر في الكلمات الحالات التي تقتضي الاعلال

فيم يجب كل تركيب واعلم ما قبل الوقوع في التركيب ليسهل على المتكلم تركيبها ولا يتوقف له مثلاً علم ان عصبوا اذا وقع في التركيب يتحرك واوه فيقلب الفا فحركها وقلبها الفا وكذا علم ان القاضى اذا وقع في التركيب يتحرك بالضم في حال الرفع وبالكسر في حال الجر ويلزم الثقل فحركها بالضم والكسر ثم حذفها كذا في بعض الشروح وبما ذكرنا ظهر فساد ما قيل ان اصل عصاى عصى فالقلب بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة ولا يكون تعذر الاعراب بالاضافة ولا يكون تعذر الاعراب قبل الاضافة ويشهد على ذلك قول المصنف رحمه الله في بحث الاضافة الاياه المتكلم فان كان آخره الفان ثبت وكذا فساد ما قيل ان التقييد بالالفظية يخرج نحو قاضى مضافا الى اياه المتكلم مع انه داخل فيه لان الاعراب في الناقص المضاف الى اياه المتكلم متعذر لان المحذوف من آخره حركة الكسرة التي اقتضتها الياء بالحركة الاعراب حتى يكون تقديرها للاستقلال لاننا لم نعلم ان الاعراب في الناقص المضاف الى اياه المتكلم متعذر لانه عند الاضافة تهوى الياء الساكنة التي حذفت لالتقاء الساكنين ثم تدغم الياء في الياء فيكون الاعراب فيه مستقلاً لبقاء الساكنة ثم لو كان العائد بعد الاضافة الياء المتحركة لكان الاعراب فيه متعذراً للاشتغال ما قبل الياء بالحركة التي لا جعل الياء يدل على ذلك ما سيماني في بحث الاضافة الى اياه المتكلم من قوله وان كان في آخره ياء ادغمت وفصلت الياء للساكنين اى لزوم التقاء الساكنين على تقدير السكون (قوله واعلم ان اكثر النضارة اى الاشهر بين النضارة ان المضاف الى اياه المتكلم مبنى على الكسرة لضافته الى اياه المتكلم المبني كذا في العباب (قوله لان غلاماى مغرب) لثبوت الالف في حالة الرفع وقلبها ياء في حالة النصب والجر فالاضافة الى اياه المتكلم لو كانت سبباً للبناء مطلقاً لمختلف الحكم عنها كذا في العباب لكن الخصم يقول ان علة البناء هو المجموع المركب من ثلاثة اجزاء الاضافة الى المبني واتصال الضمير وسكون حرف العلة فلا يرد غلام هذا ولا غلامه ولا غلامك ولا غلاماى كذا في غاية التحقيق (قوله الا بشرط سبذكر) خلاصته ان ظمورا لاضافة يرجع جانب الاسمية لاختصاصها بالاسماء وانما يوجب البناء اذا كانت الاضافة ولم يبدل من المضاف اليه شئ كالاضافة الى الجمل اذا الاضافة في الحقيقة الى

مصادرها فكان المضاف اليه محذوفاً فاشبه الحروف في الاحتياج الى اعتبار ضمنية ولما ابدل في كل وبعض التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذا المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله وهو ههنا مضاف الى الياء اذا المقصود بالنسبة التعليل المضاف الى المتكلم لا مطلق الغلام ثم نسيه الى المتكلم (قوله تفريع على المقدمة الاستثنائية) فان كلمة لما كانت لوقوع امر لوقوع امر آخر كانت دالة على المقدمتين الشرطية وهو تعليق وقوع امر بوقوع امر آخر والاستثنائية اعني استثناء المقدم فكانه قيل ان اشتغل ما قبل الياء بالكسر قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى لكنه اشتغل في غلاماى بالكسر قبل دخول العامل فامتنع ان يدخل عليه حركة اخرى فيكون اعرابه تقديرها مطلقاً واذا كان ما قبله مشغولاً بالكسرة قبل العامل فاذ هب اليه البعض غير مرضى لامتناع ان يكون المتقدم عين المتأخر فالتفريع المذكور لكونه مبنيّاً على امتناع ان يكون المتقدم عين المتأخر متفرع على تحقق الاشتغال بالحركة لاعلى الملازمة بين الاشتغال بالحركة وبين امتناع دخول حركة اخرى كما لا يخفى (قوله توضيحه) اى توضيح التفريع على المقدمة الاستثنائية (قوله ان قلت لم لا يجوز ا) يعنى ان ما ذكرتم انما يدل على امتناع ان يكون كسرة الملازمة كسرة الاعراب وهذا لا يدل على امتناع كون الاعراب لفظياً سالة الجر لحواز زوال كسرة الملازمة بعروض الثانية بعد دخول العامل (قوله لا وجه لزالها) يعنى ان سببه وهو الياء باق فالقول بالزوال قول بلا دليل فلا يعتبر (قوله مع ان الاصل ا) يعنى مع انه لا دليل عليه خلاف الاصل (قوله وان العناية ا) اى مع ان العناية بكسر الملازمة اكثر من كسرة الاعراب لكونها متعلقة بنفس الكلمة لان الياء المشددة باتصالها صارت كالجزء مما قبلها بخلاف كسرة الاعراب فانها عارضة لا جعل العامل (قوله خصوصاً اذا لم يفت ا) بخلاف ما اذا قيل بزوال كسرة الملازمة فانه يفت جانب رعاية الياء بالكلية (قوله قلت لم لا يجوز) يعنى ما ذكرتم لا يدل على انها حركة الاعراب لم لا يجوز ان يجعل كسرة ما قبل الياء قبل دخول العامل مجرد الملازمة للياء وبعد دخول العامل للملازمة وحركة الاعراب ايضا كما جعل الالف والواو والياء في المثني والجمع مجرد الدلالة على التثنية والجمع وبعد دخول العامل حروف

الاعراب ايضا (قوله وكما يستحيل توارده) لا شتر الالة بينهما وهو لزوم
 الاستيعاج والاستغناء بالنسبة الى شئ في زمان واحد من جهة واحدة لكفاية
 كل واحد منهما في وجود الاثر الحقيقي او الاصطلاحي (قوله ولا ينبغي شحقة هما
 فيما نحن فيه) فان الياء والعامل كل واحد مؤثر مستقل في الكسرة اصطلاحا
 وان كان المؤثر حقيقة تلفظ المتكلم دون صورتى التثنية والجمع لان المؤثر
 في كون علامتهما اعرابا للعامل وهو مؤثر اصطلاحا والمؤثر في كون علامتهما
 للتثنية والجمع قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقي واجتماع المؤثرين المختلفين
 جائز لانه في الحقيقة يفيد احدهما لا الاخر وجودا اعتباريا اصطلاحيا والاخر
 وجودا حقيقيا مثلاً قصد المتكلم افاد وجود نفس العلامات المدالة على معنى
 التثنية والجمع والحاقة بالفرد والعامل افاد كونها دالة على التاعلية والمفعولية
 والاضافة اذ به يتقوم المعنى المقضى للاعراب مستندا الى قصد المتكلم
 قصد ابرادها دالة على المعنى المذكور (قوله وقت مرفوعيته ومجروريته)
 على ان يكون رفعاً وجرّاً مصدر المجهول (قوله او وقت رفع العامل اه) على
 تقدير كون رفعاً وجرّاً مصدر المعلوم (قوله ولك ان تجعله مصدراً) اي مفعولاً
 مطلقاً للاستقلال المقدري كاستقلال قاضي استئصال رفع اوجر (قوله او خالا
 مما اضيف اه) اعني قاضي لكونه فاعلاً للاستقلال المصدر (قوله الى غير ذلك
 من الاحتمالات) احدها ان يكون حالاً من مدخول الكاف والعامل فيه
 معنى التثنية او التثنية والاستقلال المفهوم مما تقدم وذلك على كون الكاف
 خبر مبتدأ محذوف وثانيها ان يكون حالاً من قوله كقاض وذلك على تقدير
 ان يكون الكاف اسمية بدلاً او ياءاً لما في قوله فيما استقل والعامل فيه عامل
 الظرف المستقر وثالثها ان يكون ظرفاً لذلك العامل وقوله مرفوعاً ومنصوباً
 يصح ان يكون المعنى حال كون كقاض مرفوعاً بان يكون خبر المبتدأ المحذوف
 وان يكون منصوباً بان يكون صفة لمصدر محذوف وان يكون المعنى حال
 كون مرفوعاً ومنصوباً على وفق المعطوف عليه قلن قلت مما فائدة زيادة
 لفظ نحو وتزل العطف على قاض بدونه كما في قوله كعصا وغلامى مطلقاً مع انه
 اخبر قلت فائدة ما اشار اليه الشارح رحمه الله بقوله بمعنى تقدير الاعراب
 للاستقلال قد يكون بالحركة اه وهو انه يثبت بعدم ادخالها تحت حرف واحد

على كونها نوعين متباينين واشتركا في مجرد الاستئصال بخلاف عصا وغلامى
 فانهما مندرجان تحت نوع واحد فلذا جعلهما مدخول حرف واحد (قوله
 لم ينجح ايضا الى ذكره) كالم ينجح الى ذكره على التقدير الاول الا انه غير مستدل
 حيث دلل كونه تصرفاً بما علم من ذكر التخييلات بخلاف الاول (قوله ونحوها)
 اي نحو الكاف وهو ما يفيد معناه من لفظ مثل ونحو وشبه ونظير (قوله قال
 الفاضل الهندي اه) حاصله بيان الفرق بين عصا ومسلمى في جعل اعراب
 احدهما متعذراً واعراب الاخر مستثلاً (قوله متعذر) لامتناع التلفظ بالواو
 بعد انقلابه ياء (قوله وقوله) اي الاعلال مستثقل لان الواو موجود الا انه
 بسبب اجتماعه مع الياء صار التلفظ به ثقيل (قوله كما في عصا) فانه بعد الاعلال
 متعذر لامتناع الالف عن قبول الحركة وقبل الاعلال مستثقل لان الواو
 موجود الا ان التلفظ بالحركة ثقيل (قوله لكن المؤثر في التقدير اه) فالمعتبر في
 عصا حاله بعد الاعلال وفي مسلمى حاله قبل الاعلال (قوله لان اعرابه بالواو) اي
 لان اعراب مسلمى بالواو وتقل ذلك الاعراب لاجتماعه مع ياء المتكلم بوجوب
 قلب الواو ياء وهو تقدير للواو فالاستئصال جلب موجباً لتقدير الواو بخلاف
 عصا فان اعرابه بالحركة ونقل الحركة على الواو لتحررها قبلها بوجوب ابدال
 الواو بالالف وذاليس تقدير للحركة بل قدر الحركة بعد الابدال لامتناع الالف
 عن الحركة حتى لو فرضنا قبول الالف بالحركة جعلنا الاعراب لتفليس فيكون
 التقدير موجباً للتقدير في عصا (قوله لا الاسكان اه) اي ليس ثقل اعراب
 عصا موجباً لاسكان الواو وتقدر بالحركة حتى يكون اعرابه تقديرية بالاستئصال
 كما في قاضي فان استئصال الضمة والكسرة على الياء بوجوب اسكانها وهو تقدير
 للحركتين فالاعراب فيه تقديرية للاستئصال وبهذا تبين انه لا اشتباه بين عصا
 وقاض لانه بعد الاعلال محل الاعراب في عصا وهو الواو غير باق فاعرابه
 متعذر وفي قاض بعد الاعلال محل الاعراب وهو الياء باق الا انه نصفه بثقل
 تلفظه بالحركة انما الاشتباه بين عصا ومسلمى لبقاء الواو فيه ما قبل الاعلال
 وعدم بقائه بعد الاعلال فن تعرض لبيان الفرق بين عصا وقاض لم يأت بشئ
 (قوله فيما كان اعرابه بالحرف اه) متعلق بكون بعد تقييده بقوله في الاحوال
 الثلاث او بعضها اي يكون الاعراب بالحرف تقديرية في اسم كان او سواه كان

ذلك الاسم مفردا ومثنى او مجموعا فانه اذا لاقى مدة آخره سا كابد هاتسقط
تلك المدة لالتقاء الساكنين ودلالة الحركة ما قبلها عليها فيصير الاعراب
تقديرها اما في الاحوال الثلاث فكما في الاسماء الستة والجمع المذكور السالم
او في بعض الاحوال كما في المثنى في حال الرفع بخلاف ما اذا لم يكن آخره
مدة كالمثنى حالي النصب والجرف فانه تحرك بحركة موافقة به سا ولا يحدف لعدم
الدلالة عليها فيكون الاعراب لفظيا (قوله لثلاثا ينفذ اه) فانه معرب بالحركة
ولا في آخره سا كما يذهب مع ان اعرابه افظى فاذا زيد لفظ المدة خرج عن القاعدة
لعدم كون آخره مدة (قوله ولعله انما لم يعمد المصنف رحمه الله) اي لم يعمد
المصنف رحمه الله هذا الموضع في مواضع الاعراب التقديرى واللفظى
ليتعرف به من لم يتبع كلام العرب اعراب الكلمات الواقعة في كلامهم ويتلفظ
بها على وفق محاوراتهم ولذا اورد الامثلة المتعذرة والمستقلة اشارة الى كل
نوع من انواع الكلمات التي يكون الاعراب فيها تقديريا فن قال ان ليس
المقصود منهم هنا الحصر بل مجرد التيسير فلا ينافى وجود وضع آخر للاعراب
التقديرى وان الضمير الراجع الى الاسمين المعطوفين بكامة او الى اللفظى فيماعد المتعذر
والمتشغل لم يأت بشئ لانه حينئذ لا تضبط مواضع الاعراب التقديرى مالم
تضبط مواضع المتعذر والمتشغل فلو لم يكن المقصود من الامثلة حصر
المواضع بقوت غرض المصنف رحمه الله من هذا الكلام ولذا ارجع الشارح
رحمه الله ضمير فيماعداه الى الامثلة بتأويل المذكور فتدبر والله الموفق (قوله
لا باعتبار عارض) وفيما نحن فيه تقدير الاعراب انما هو باعتبار عارض التقاء
الساكنين (قوله وكان البناء في مثل غلامى اه) اشارة الى دفع ما سجد من
غلامى ومسلمى من ان تقدير الاعراب بواسطة عارض وهو ملافاة المتكلم فلا
يصح انه يصدد بيان الاعراب التقديرى للاسم في ذاته ووجه الدفع ظاهر (قوله
لشدة الامتزاج) لكونه ضميرا متصلا لا يلفظ به استقلا لا بخلاف ما نحن فيه
فان كلا منهما كلمة مستقلة (قوله ان قلت فلم يعمد اه) اي اذا كان البناء لشدة
الامتزاج كالجزم من الكلمة فلم يعمد المصنف رحمه الله في حالة الرفع في مواضع
التقدير المتشغل فان اصله قوى قاب الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار

الاعراب حال الرفع بعد انقلب تقديرها كما في مسلمى بخلاف النصب والجرف
(قوله بطل قوله اه) لان الضمير راجع الى الامثلة المذكورة بتأويل المذكور
لما عرفت وفي داخل فيماعد الامثلة المذكورة لانه ليس مقصورا ولا اسما
معربا بالحركة مضافا الى ياء المتكلم ولا منقوصا ولا جمعا بالواو والياء بالبيان
مضافا الى ياء المتكلم (قوله اجيب عنه بانه جعله داخلا في باب غلامى اه) يعنى
ان فو حال الاضافة الى ياء المتكلم معرب بالحركة التقديرية كما ان اخى وابى وحى
وهى وفى كذلك فهو داخلا في باب غلامى فكان اصله قوى نقل كسرة الواو الى
ما قبلها ثم ادغمت والمماستقل ما قبل الياء بالكسرة وجعل اعرابه في الاحوال
الثلاث تقديرها وليس اعرابه بالحرف حتى يكون حال الرفع تقديرها وحالى
النصب والجرف لفظيا (قوله نعم بى الاشكال اه) فان مذهبهم في العلم ان يحكيه
المستمع كما نطق فيقولون في استعلام من يقول جاءنى زيد ورأيت زيدا او مررت
بزيدا من زيد ومن زيدا ومن زيد فهو معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله
بالحركات المحكية (قوله اذا جاوز الحكاة فيه) ومنه قول من قال دعبنى من
تمرتان فان الاعراب فيه مقدر لان الالف المحكية مانعة من ظهور الياء لفظا
فحكمتا بانها في التقدير (قوله وذلك) اي العدول للانحصار ومثل ما سبق ثابت
(قوله لاستلزامه) اي تعريف النخاة (قوله فيما هو المقصود من التعريف) اي
تعريف غير المنصرف مثلا ان يعرفه من لم يتبع لغة العرب فيجرب عليه
حكمه من عدم دخوله الجرو والتنوين ايطابق كلامه كلامهم فلو عرف غير
المنصرف به لزم ان يعرف او لا عدم دخول الجرو والتنوين ليعرف انه لا يدخله
الجرو والتنوين فيلزم تقدم الشئ على نفسه (قوله وعدم انحصار المعرب اه)
عطف على قوله توقف الشئ على نفسه اي لاستلزام تعريف النخاة عدم
انحصار المعرب في المنصرف وغير المنصرف لخروج ما اعرب بالحروف وهى
الاسماء الستة والمثنى وما الحق به والجمع المذكور السالم وما الحق به عن القسمين
اما عن المنصرف فلعدم كونه معربا بالحركات الثلاث واما عن غير المنصرف
فلعدم تحركه بالفتح وانما قال مثلا لانه يخرج عن القسمين ما اعرب بالضمة
والكسرة ايضا (قوله من الصرف وهو الفضل والزيادة) كتب الحشى رحمه الله
في الحاشية يقال ما بين الدرهمين صرف اي فضل وفي الحديث من طلب

صرف الحديث وهو ترتيبه بالزيادة انتهى في النهاية في حديث الى ادريس
القولاني من طلب صرف الحديث يتقن به اقبال وجوه الناس اليه اراد
بصرف الحديث ما يكفه الانسان من الزيادة فيه على قدر الحاجة وانما كره
ذلك لما يدخل فيه من الزيادة والتصنع ولما يخالفه من الكذب وقيل من الصرف
وهو الصوت لان في آخره التنوين وهو صوت وقيل من الانصراف في جهات
الحركات وقيل من الصرف والصرف هو الالين الخالص لانه خالص عن شبه
الفعل وقيل من الانصراف وهو الرجوع لانه انصرف عن شبه الفعل كذا
في شرح التسهيل (قوله اعني علامته) اي علامة المنصرف وهي تنوين
التكثير (قوله ولذا يقال له الامكن) لزيادة تمكنه وقوته في الاسمية حيث
لم يشبه الفعل ولم يمنع منه خواصه من الجر والتنوين (قوله لان غيرا
لا تكسب اه) قد يقال اذا كان للمضاف اليه ضد واحد كما في عليك
بالحركة غير السكون يعرف بالاضافة وههنا كذلك وفيه انه ليس للمنصرف
ضد واحد مشتهر بغيره للمنصرف حتى يعرف غير بالاضافة اليه (قوله
وهو مفهوم محصل) اي معين لا يهام فيه لم يلاحظ فيه معنى الغيبة حتى
يكون مبهما بابهام القسير (قوله لانه اسم جنس) واسم الجنس لصدقه على
كثيرين في حكم التكررة وفيه انه انما يكون في حكم التكررة اذا اريد فرد ما من
افراد وما اذا اريد به المقهوم في ضمن اي فرد كان فلا (قوله لا علم جنس)
لذلك بان قدر انه موضوع لذلك المقهوم من حيث معلوميته للسامع (قوله
لانه) اي علم الجنس حيث وجدوا بعض اللفاظ الدالة على المعنى الكلي
مما يجري عليه احكام المعارف ولا تعريف فيها قدره انه علم لذلك المقهوم
الكلي (قوله والقول بانه خبر) اي القول بان غير المنصرف خبر الموصولة
مقدم عليه (قوله عارض غير طبيعي) احتراز بغير الطبيعي عن العارض
الطبيعي كالحمة للانسان وقوله يستدعي حالة عملا لا يستدعي حالة اصلا
كصفه الوجع وما يستدعي حالة طبيعية كالكيفية الحادثة من
دواء حفظ الصحة (قوله ليست بمعنى الموجب) لان الموجب لتغير آخر الكلمة
ليس اللفظ المتكلم (قوله بل بمعنى ما ينبغي اه) لم يقل ما يختار المتكلم لان
المتكلم قد يتولد الحكم عند حصول العلة لعارض كالصرف للضرورة والتناسب

(قوله)

(قوله فعلى هذا يكون اه) لان كل واحد منهما ليس مما ينبغي ان يختار المتكلم
عند حصول الحكم اعني عدم دخول الكثرة والتنوين بل عند حصولهما
فلذا قال الشارح رحمه الله تؤثران باجتماعهما (قوله لا يمكن صريح كلام
المصنف رحمه الله) فالمراد بالسبب والعلة حيث قد ماله مدخل في اختيار الحكم
(قوله وبني ذلك) اي كون ذلك الاطلاق على كل واحد حقيقة بني السبب
فيكون كل واحد منهما سببا والاصل في الاطلاق الحقيقة (قوله ولا ينبغي ان
هذا الوجه) الذي ذكره في السبب جار في العلة وهو انه بني العلة (قوله لزيادة
الاختصاص لهما) اي اللام والاضافة بالاسم عند دخول احدهما قويا بجانب
الاسمية وضعف جانب الفعل بالقرعيتين (قوله ان قلت ينبغي النقض اه) بقاء
النقض بما ذكر مبني على ان المراد بالشرائط في قوله بالاجتماع شرطا لظهورهما
الشرائط المذكورة في بيان العلة والافعال ان يقال لا نسلم تحقق العلتين
المستجبتين للشرائط فيما يصرف للضرورة والتناسب لان من جملتهما انتفاء
الضرورة والتناسب (قوله لصدق التعريف عليه) لوجود العلتين فيه العلمية
والتأنيث مع شراطينهما (قوله بما ينبغي في تحقيق قوله اه) من ان المراد
بصرفه جعله في المنصرف او المعنى الغوي او الضمير راجع الى الحكم او يطلق
الصرف عليه بناء على تعريف القدماء لغير المنصرف وهو ما لا يدخله الكثرة
والتنوين (قوله وعن الثاني بان يمنع) اي المصنف رحمه الله وجود السببين
باشرائطهما في مسلمات لان التأنيث المؤثر في منع الصرف اما التأنيث اللفظي
او التقديري لا يوجد شي منهما في مسلمات اما اللفظي فلان التأنيث لا لهما على
الجمعية ليست خالصة للتأنيث واما التقديري فلان وجود التأنيث فيه يمنع من
تقديره بانه اخرى فهو كما ثبت واختار حال كونهما علمين فانهما منصرفان لان
التاء لكونها غوا عن الواو ليست للتأنيث ولو جودها في اللفظ يمنع تقدير
اخرى وحاصل الجواب منع صدق التعريف عليه وتسليم انه منصرف وهو
اختيار الزحشرى (قوله او نقول عطف على ان يمنع اه) اي بان يقول المصنف
رحمه الله سلنا صدق التعريف عليه لكن لا نسلم انه منصرف وقولكم لدخول
الكسر والتنوين عليه قلنا التنوين الذي في مسلمات تنوين المقابلة بنون جمع
المذكر السالم والكثرة التي فيه غير مختصة بحال الجر بل تكون في حال النصب

من ل

٤٧

ايضا وهما غير ممنوعين من غير المنصرف انما الممنوع منه تنوين التثنية
والكسرة المختصة بحال الجز وانما قلنا ان الكسرة الغير المختصة غير ممنوعة منه
لانه لو وضعت الكسرة الغير المختصة لكان اعرابه بالقصة حال النصب والجر
فيكون الجر فيه تابعا للنصب وقد كان في الاصل اعني الجمع المذكر السالم النصب
تابعا للجر فيلزم مخالفة الفرع الاصل (قوله او ان يحذف اه) عطف على ان يمنع
اي اجيب بان يحذف المنصرف رحمه الله الكسر والتنوين من مسلمات وتقول
لا تسم دخول الكسرة والتنوين عليه حال العلية كما ذهب اليه البعض
واستشهد بما وقع في بعض الاشعار بدون الكسر والتنوين (قوله حتى يلزم اه)
غاية للنفي لا للمعنى (قوله والحصر استقر آق) يعني تتبعنا الاسماء الغير المنصرفه
فلم نجد فيها غير العطل التسع المذكورة (قوله او من تسع عطل) على حذف
الصفة على ما قال الرضي اعلم ان سيدي به وجماعة من النحاة يستقيمون كون
غير العدد في اي درجة كان صفة لان المقصد من التمييز التنصيص وهو
معدوم في اكثر الاوصاف بل ان كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس لم يقع
نحو ثلاثة علماء ومائة فاضل وقال في بحث النعت وربما نويت الصفة ولم تذكر
للعلم بها انتهى لاعلى حذف المضاف اليه على ما وهم حتى يرد عليه ان حذف
المضاف اليه وتعويض التنوين عنه مختص بافظ كل وبعض واذا وان على
ما صرح به الرضي (قوله والاول اوفق) لتعين حذف الموصوف فيه (قوله)
وبما في اول البيت اه) لان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فيكون تسع صفة
العطل (قوله فما للمصرف تصويب) كلمة ما نافية في النجاص التصويب بنسب
فروود لوردن وكسي رادركاري نسبت بصواب كردن وكلا المعنيين يناسب
المقام وما قيل للتصويب النزول توهم (قوله لان ثبوت العلية اه) وما قيل
ان كلمة ثم تستعار للتراخي في الرتبة فيكون ما بعدها اعلى رتبة مما قبلها
او ادق ولا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله ومما بعده فكلمة ثم في العلتين لهذه
التكثرة الجملة توهم لانه انما يصح ذلك لو كان الجمع اعلى رتبة باعتبار الحكم
المنسوب اليه اعني كونه واحدا من التسع وليس كذلك (قوله فيه مساهله)
يجوز برب العلة شرطها (قوله اوصافه موصوف هو محذوف اه) والتقدير
والنون اعني نونا زائدة (قوله لان اللام للعهد الذهني) وهو في حكم النكرة

لاشتركا كهما

لاشتركا كهما في الدلالة على فرد غير معين فيجوز اجر آؤه مجرى النكرة وتوضيغه
بها (قوله زيدت اه) لام العهد الذهني زائدة عند النحاة لعدم افاذتها
سوى تحسين الكلام وما عند علماء المعنى فهي لام الجنس ومع قرينة البهضية
في حكم النكرة (قوله والجمله معترضة بين الجزاء) اعني والنون وبين
متعلقها اعني من قبلها البيان حالها اعتناء بشأن صفة الزيادة فانها مدار
منع الصرف (قوله فالعامل هو المنع اه) فيكون عامل الحال معنويا
ولذا قال الشارح رحمه الله اذ المعنى ولم يقل اذ التقدير (قوله قيل يجوز
ان يكون عاملها اه) اي اعرفك النون من موانع الصرف حال كونها
زائدة وفيه ان تقييد التعريف بحال الزيادة غير مقصود انما المقصود تقييد
النون بها وكذلك في قوله تعالى والارض جميعا قبضته ولذا قال المحشي قيل
(قوله الفرق بين اه) المقصود من هذا الفرق بيان فائدة التقييد بقوله
والطرف متعلقا بالزيادة يعني انه بعد جعل قوله الف فاعل زائدة الفرق بين
ما اذا جعل قوله من قبلها ظرفا لغوا متعلقا بالزيادة وبين جعله ظرفا مستقرا
متعلقا بالزائد اعني الفاضله لاسترة عليه فانه على الاول يصير المعنى والنون
حال كون الالف موصوفا بالزيادة قبلها فيفيد اشتركا كهما في الزيادة مع تقدم
الالف عليها في الذكر وعلى الثاني يصير المعنى والنون حال كون الالف
موصوفا بالزيادة كذا قبلها فيفيد كون الالف الزائدة متحققا قبل
النون ولا يفيد زيادة النون والمطلوب زيادتهما معا فلذا جعل الشارح رحمه
الله الطرف لغوا (قوله اول نفس الزائد) ظرفا مستقرا حالا من الزائد اعني
الالف (قوله من فسر التقريب اه) لما كان التفسير للتقريب اي جعل
الشيء قريبا بالاقرب اعني الموصوف بزيادة القرب غير صحيح بحسب الظاهر
وجه المحشي رحمه الله بان معنى الاقربية اما مفهوم من المبالغة المفهومة من
حل المصدر على ذات اتصف به نحو رجل عدل فانه يدل على كماله فيه حتى
انه صار عين الذات فيفيد ان هذا القول كامل في القرب وهو الاقرب وحينئذ
صيغة التفعيل بمعنى اصل الفعل واما مفهوم من التكثير المستفاد من صيغة
التفعيل فان كثرة القرب هي الاقربية (قوله وفيه انه اذا كان متعديا اه)
نحو غلقت الابواب قيد بذلك لانه اذا كان لازما يجيء لـ كـ كثير نفس

الفعل نحو جوات و طوقت وتكثر الفاعل فهو موت الابل واما جرحته
وقطعت الثوب فهو بمعنى اكثر جراحاته وقطعته فهو ايضا التكثر المفاعيل
(قوله لعله اراد اه) فيه انه لو اراد ضم النشر لادرج وزن الفعل ايضا
في التركيب وليس اعتبار التركيب فيه اكثر تكافؤا من اعتباره في البواقي
(قوله كاعلم اه) فان امتناع الصرف فيها بطريق الحكاية الفعلية الى
الاسمية لم يدخل عليها بعد النقل ايضا كذا في بعض الشروح (قوله ولا يخفى انه
لا يتناول افكلا اه) في الصحاح الافكلا على وزن افعال الرعدة ولا يبنى منه
فعل يقال اخذه افكلا اذا ارتعد من برد او خوف وهو منصرف وان سميت
به رجلا لم تصرفه في المعرفة للتعريف ووزن الفعل وصرفته في النكرة
انتهى فانه لا يمكن القول بالنقل من وزن الفعل لعدم بناء الفعل منه (قوله بل
نحو اعلم ايضا) اي ما هو على صيغة اسم التفضيل فانه وان وجد الفعل على
وزنه فانه غير منقول منه لكونه صيغة برأسه ولو اريد بالحكاية في وزن الفعل
ان هذا الوزن لما كان في الفعل لم يكن معه كسر ولا تنوين فاذا وجد في الاسم
حكي ذلك الوزن على ما كان عليه في حال كونه في الفعل لم يرد الاشكال بنحو
اعلم لكنه يرد عليه انه يلزم ان يكون افكلا قبل العلمية غير منصرف كذا قيل
وفيه انه انما يلزم ذلك لو لم يشترط في تأنيده اجتماعه مع الوصف او العلمية (قوله
وقد تكلف اه) في بعض الشروح واما تركيب التأنيث بالتاء ظاهرة
او مقصورة او بالالف وهو اما تركيب التأنيث مع العلمية او تركيب حرف
التأنيث مع الاسم وتركيب العدل في عرفانه منزلة علمين تقديره لان الواضع
قصده التسجية بما مر فعديل عنه خوف اللبس الى عمر ونحو ثلاث فانه بمنزلة
ثلاثة ثلاثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة جمعين وتركيب الاسمين في بعابك وتركيب
الالف والنون امام العلمية نحو عمران او مع الوصفية كسكران وتركيب
الجمعة وهو اما تكرر هاء في العجي والعري او تركيب اسم العلمية انتهى واثار
التكلف ظاهرة فلا تحتاج الى البيان (قوله سواء كانت الالحاق) في الايضاح
معنى الالحاق ان توجد حروف ناقصة عن حروف بنية اخرى وليس
في الاصول مماثلها فيزاد على الناقص حرف ليصير مثله في الزنة عند ارادتهم
مثل تلك البنية المخصوصة (قوله كاطى) شجر من اشجار الرمل يدفع به

اذ الفه الالحاق بجمعة في الاكثر لان الواحدة رطبة وقولهم اديم ما روط
فلما حذف الالف من مفعوله دل على زيادتها واصله الهمزة في الايضاح
ويجوز ان يكون الفه اصلية ويكون وزنه افعال ويدل عليه قولهم اديم مرطى
خذف الهمزة من المفعول يدل على زيادتها واثبات الياء يدل على اصلتها
(قوله ولا كقبة ترى) اذ ليس في الاصول سداى حتى يلقى به قال في الصحاح
قال المبرد القبة ترى العظيم الشديد والالف ليس للتأنيث وانما زيدت ليحكي
بنات الخمسة بنات الستة لانك تقول منه قبة ثاة فلو كانت الالف للتأنيث لما
لحقه تأنيث آخر انتهى وقد اخطأ الجوهرى في هذا الحكم اي الحكم بالالحاق
كذا قال السيد في حواشيه على الرضى (قوله لانها بالعلمية تمنع من التاء اه)
فيه ان امتناعها من التاء لاجل العلمية لالالف وجميع الاعلام مشاركة له في
هذا الوصف فكيف يصير سببا لمساها بالالف التأنيث (قوله واما الف الالحاق
الممدودة) كعلباء فانه يلحق بسرداج العلباء عصب العنق وهما علباء وان
والسرداج بكسر السين والحاء المهملة الناقصة لكثرة اللحم وقال الفراء العلمية
(قوله فلم تلحق مع العلمية بالالف التأنيث الممدودة) في الرضى لاجتماع شيئين
احدهما ضعف ما يشبه الف الالحاق الممدودة اعني الهمزة في نحو جراء
في باب التأنيث دون الف التأنيث في نحو كبرى لكون الهمزة في الاصل
الف والساكني كون همزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصل ولذا لاث الالف
والنون في نحو سكران لمساها الف التأنيث الممدودة لان النون ليست
في مقام حرف اصلي والالف الالحاق المقصورة وان كانت في مقابلة الحرف
الاصل لكنها تشبه علامة التأنيث الاصلية اي الالف المقصورة لا المنقلبة
عن علامة التأنيث اي الف التأنيث الممدودة (قوله اشبه اه) لمساها لها
لفظا وامتناعا من التاء (قوله يعني ان التأنيث اه) اي ليس مراد الشارح رحمه
الله الاشارة الى انقسام التأنيث الى قسمين بل مراده الاشارة الى اعتبار
القسمين في منع الصرف (قوله وان كان مع التذكير اه) اشارة بان الوصلية الى
انه اذا كان معه التأنيث الحقيقي كنى ولا يكون معه شيء من التذكير والتأنيث
الحقيقيين فاعتبار اولي (قوله وكذا المعنوي الذي خفي فيه العلامة)
اي علامة التأنيث اشارة بالوصف الى ان ليس المراد بالمعنوي ما يكون تأنيثه

من حيث المعنى بان يكون مؤشرا حقيقيا بل ما يكون فيه علامة التأنيث
 مقدار غير مفلوظ (قوله انما قال ذلك اه) قيد الحينية بجي للاطلاق وانه لا قيد
 هنالك وللتقييد والتعليل وهما ليس من قبيل الاول لان ذلك انما يستفاد
 اذا كان القيد في الحينية نفس القيد كما في قولك الانسان من حيث
 هو انسان والموجود من حيث هو موجود ولا من قبيل الثاني اذا اشتمال
 على العلتين معتبر في مفهوم غير المنصرف عند المنصرف عنه الله فلا فائدة
 في تقييده به فتعين كونه من قبيل الثالث فيكون المعنى حكم غير المنصرف
 لاجل اشتماله على العلتين كذا فائدة التقييد حينئذ الاشارة الى ان نسبة هذا
 الحكم الى غير المنصرف على سبيل المسامحة باعتبار اشتماله على علته لان الحكم
 انما ينسب الى علته لان معناه الاثر المترتب على الشيء وعلة عدم دخول الجرح
 والتنوين انما هو الاشتمال على السببين لاذات غير المنصرف وما قيل ان فائدة
 التقييد الاشارة الى ان لغير المنصرف احكاما اخر لا من هذه الحينية فانه انما
 يتم لو كانت الحينية للتقييد وليس كذلك لان وجود هذا الحكم لغير المنصرف
 لا ينافي وجود احكام اخر له حتى تقيد بالحينية نعم ان دخول الجرح والتنوين
 عند الضرورة والتناسب يحوج الى ذلك التقييد لكن ذلك في حكم المستثنى
 من هذا الحكم بقوله ويجوز صرفه للضرورة والتناسب كانه قيل حكمه
 ان لا كسرة ولا تنوين الا عند الضرورة والتناسب واما قيد الحينية في قوله
 وحكمه ان يختلف اه حيث قال اي حكم العرب من حيث انه معرب فهو
 لبيان الاطلاق انه لا مدخل لقيد من القيود في هذا الحكم فانه باعتبار قيد
 آخر معه من كونه منصرفا او غير منصرف او فاعلا او مفعولا الى غير ذلك من
 الاحكام الاخر (قوله ورجع الضمير) هل ارجاع ضمير حكمه الى وجود احد
 الامرين المذكورين لتكون نسبة الحكم الى علته صرف للعبارة عن الظاهر
 المتبادر فان المنساق الى الفهم بعد تعريف غير المنصرف بيان حكمه
 كما في تعريف المعرب وحكمه (قوله ولا يخفى اه) في الرضى انما يظهر اثر منع
 الصرف في المثني وجمع المذكر السالم مع اجتماع سببين نحو احران ومسلون
 عليهن لمؤنث لان النون فيهما للتمكن حتى يمحذف فيتبعه الكسر ايضا
 فان النصب فيما تابع للجرح لم يتبع الجرح النصب (قوله الا اذا اعربا اعراب

المفرد) اي جعل النون متعاقبا لاعراب فيثبت وجب منع صرفهما للعلتين
 لان اذن فيهما تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجرح كذا في الرضى (قوله بل
 يحتاج في اثباتهما الى تكافؤ) وهوان الافعال فرع الاسماء افادة واشتقاقا
 اما افادة فلا يحتاج الفعل في كونه جزء كلام الى الاسم واما اشتقاقا
 فلكونه مشتقا من المصدر (قوله خني) كما يشهد به بيان القرعية (قوله
 ولم يكف واحدة) اعاده لمضمون قوله ولم يقنع بقرعية واحدة لان ما سبق
 مذكور بطريق المدعى وهما مذكور بطريق النتيجة وليتصل به الاستثناء
 (قوله اعلم ان اصل الاسم الاعراب) لا عتوار المعاني عليه فيحتاج الى
 علامات تميز بعض تلك المعاني عن بعض واما الفعل فلا يطرأ عليه الامعنى
 واحد طارئ وهو كونه عمدة فيما تركب منه ومن غيره (قوله يدنى) اي
 الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء فيعطى عمله لاشتماله على
 معناه الذي يقتضى الفاعل والفضلات (قوله ولهذا يعرب اه) ولو كان امره
 قويا في البناء لما خرج منه بسبب مشابهته بالاسم (قوله بل ينزع عنه علامة
 الاعراب) ليكون اسما معربا بلا علامة الاعراب (قوله او منع التنوين اولا)
 لانه علامة التمكن اي علامة اعرابه هي التنوين (قوله وعدم ضرورة
 عودها) كما في قوله اعدد كرنا ان اذالوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان
 الكسر حذفا ايضا لمنع الصرف بالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ منع
 الصرف لا يرتكب الا قدرا الحاجة (قوله صورة الكسر الذي لا يدخل الفعل)
 ولذا يوثق بنون العماد في نحو ضربى ويضربى وانما قال صورة الكسر لان
 معنى الكسر وهو الجرح في صورة الفتحة يدخله (قوله لان الاصل اه) اشارة
 الى ان قرعية العدل للمعدول عنه ليس بمعنى التوقف عليه بل بمعنى كونه
 خلاف الاصل اي الراجح المطابق للقياس (قوله ولما غلب المذكر على المؤنث
 كان فرعا له في المعنى) بمعنى كونه راجحا بالنسبة اليه كما قال الله تعالى الرجال
 قوام على النساء (قوله لا على قائم من حيث هو مجرد عن التاء) والا لزم
 اجتماع التجرد عن التاء وعدم التجرد عنها (قوله والمذكر هو هذا اه) اي
 المذكر هو المجرد عن التاء لا قائم مطلقا لا يخفى ان هذا الفرق تدقيق فلسفي واما
 اهل العربية فلا يفرقون بين المطلق والمجرد ويقولون ان التعريف فرع التنكير

ولا يحتاج

والتأنيث فرع التذكير والجمع والتثنية فرع الواحد مع ان هذا البحث مطرد في جميع ذلك (قوله لمصارعتهما بالني التأنيث) الهمزة المنقلبة عن الف التأنيث في نحو حجر آ والالف المزيد قبلها والهمزة هي التي للتأنيث دون الالف قبلها لانها في الاصل محموزة فزيد من قبل هذا لالف الف للهمزة والبناء وقليت الف التأنيث همزة (قوله معاً) ولم تقارق احداً هما صاحبها معاً بالني التأنيث على طريق التغليب كذا في العباب فالوصف بالمدودة بتأويل العلامة (قوله والثانية حرفاً) فان الهمزة والنون لكونهما من حروف الزوائد يقبلان الحذف والاعلال حرف العلة (قوله ولا يخفى انه لا بد حينئذ من اثبات الفرعية اه) بان يقال المنسب به اصل المنسب فيما قصد من التشبيه (قوله لا القسم الاخر اه) لعدم اختصاصه بالفعل وقد قيل في بيان الفرعية في القسم الاخر ان الحرف الزائد في الفعل لما كان معني كان وزنه اصل الاسم الذي فيه الزيادة لا المعنى لان الاصل في الالفاظ ان تكون لا فائدة المعنى (قوله ولذا جاز قصر المدود) لان المقصور اصل المدود كما عرفت (قوله بشرط العلمية) دون غيرها من الاسباب لقوتها بكونها شرط الكثير من الاسباب مع كونها سبباً واستشهد بآية قوله فما كان حصن ولا حابس به يفوقان مرداس في مجمع (قوله وهو سلب الضرورة عن الطرفين) اي الوجود والعدم او طرفي الحكم اي الايجاب والسلب (قوله وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل) اي الحكم فان كان الحكم ايجاباً فليس سلب ضرورة العدم وان كان سلباً فليس ضرورة الوجود (قوله ويقيد بجانب الوجود) اي يقيد الجواز بجانب الوجود اي يجوز وجوده فيكون معناه ان عدم ضرره ليس بضروري وضرورة السلب امتناع فيكون سلبها عبارة عن سلب الامتناع فلذا افسره بلا امتنع (قوله فان ما لا يترتب عليه اه) دليل الحكم مطوى اي عبر عن جعله في حكم المنصرف بالمنصرف لان ما لا يترتب اه (قوله والتوجيه الآتي اه) اي في الشرح وهو رجوع الضمير الى الحكم وجعل المنصرف على المعنى الاقوى (قوله من عدم مانعية التعريف) اي تعريف غير المنصرف لان ما يصرف للضرورة ايس من افراد غير المنصرف بدليل قوله ويجوز صرفه مع صدق التعريف عليه لوجوده العيني فيه وانما تدفع لانه غير منصرف عنده الا انه سلب عنه حكمه للضرورة فهو من افراد المدود (قوله والقول اه) اي

القول في دفع عدم المانعية بان المصنف رحمه الله وافق القدماء في حكمه بانصراف ما دخل الحروف والتنوين للضرورة وحالهم في التعريف حيث عرفه القوم بما لا يدخل الحروف والتنوين ويكون جرم بالقصة وعرفه المصنف رحمه الله بما فيه علشان (قوله بعيد جداً) اذ لا وجه لاختيار ما هو من يف عنده (قوله والمعنى ما الذي اوى شئ اه) يعني ان كلمة ما استعملت مامية وذا امام موصولة اوراً فائدة والفعل الذي يتعلق به الجار محذوف وان لا يشتم منصوب بزرع الخافض او محذوف بحدفه وخلاصة المعنى لا خرج على من ثم ربه احمد صلى الله عليه وسلم في تركه ثم القوا الى لعدم الاحتياج اليه (قوله والجملة استثنائية) جواب لسؤال تشا من الجملة السابقة اي لم اعد ذكر نعمان (قوله هنا في الشئ ومن آتى) بالحركات الثلاث في العين (قوله عنده من لم يثبت مرأى) قال الاخفش يقال مرأى الطعام وقال بعضهم تقول امرأى الطعام قال القراء مع هنا في قالوا بغير الالف واذا افردوها قالوا امرأى كذا في الصحاح (قوله ثم قال يسر) الاصل يسرى احفظ الياء واكتفى بالكسر لتناسب القواميل فانها على الرأ المكسورة (قوله لموافقة في) فان امانته قياسي لكون الفه منقلبة عن الياء واميل الف جامع كونها منقلبة عن الواو لموافقة (قوله اقص) لما سيجي من ان بقاء المنادى المرخم على ما كان قبل الترخيم اقص من جعله منادى برأيه (قوله لانه بيان لما اريه اه) يعني انه اريهم في حد غير المنصرف قيد من تسع وما يقوم مقامهما وقديين الاول بقوله وهي عدل اه فكان المناسب ان يبين الثاني ايضا في خفيه ويقدمه على الحكم واما قوله فالعدل اه بيان الاسباب فهو بيان ما اريهم في تفسير ما اريهم في الحد فاندفع ما قيل ان بيان الاسباب كمال من تمام التعريف فلهذا معترضه لانه شاح في وقوعها ايما وقعت ولشدته الاهتمام ببيان انها لا تصلح للتعريف قدمت الى هنا (قوله لكونه نهاية جمع التفسير) فان الشئ اذا بلغ نهايته وكاله قوى غاية القوة (قوله لتكرار الجمعية) وتكرر الشئ يوجب قوته (قوله لكونه لا نظير اه) فانه اذا لم يكن له نظير في الاحاد كان غير منسب به بالاحاد فيكون قوته في جمعيته (قوله واما فهو ثمان اه) لما كان بعض الاحاد واردا على صيغة منتهى الجموع فلا يصح انه لا نظير له في الاحاد اعتذر عن ذلك والمراد بنوع ثمان وامثاله من صور رباع لمن التي

رباعيته وشتاخ بمعنى طويل وضرب اب اي غليظ قصير ومعنى قوله شاذانه قليل
 في حكم العدم (قوله واما نحو التراخي) اي المصادر المنقوصة من باب التفاعل
 (قوله واما نحو هو ازن) اي سراجيل ويرا قس اسم كلب ومعناه فراسم حي من
 العين (قوله فالالف في ما اه) والاصل يعني وشاحي (قوله وكذا في ما اه) اضله
 تهمي عوض الالف من احدى يائي النسبة فصارت يائي ثم سقط الياء للتشوين
 (قوله وانما لم يعد اه) حيث جعل غير منصرف واراد بنحو عوارى وقارى
 وكراى ويحاضى ودباى في جمع قرى ويحضى وكراى ودباى (قوله جمع
 عارية) بالنسبة يد منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب (قوله لانها تلبت اه)
 اي لان تلك النياء تلبت في واحدة فصارت اصلية بالقياس الى الجمع وان كانت
 عارضة في الواحد (قوله وقيل ان ثمانية اه) اي قيل في الاعتذار عن مجيء ثمان
 انه مثل ثمان والاصل ثمانى عوض الالف على احدى الياءين فصارت ثمان (قوله
 الذى هو الثمن) وابدال الضم الذى كان في المنسوب اليه بالفتحة من تغيرات
 النسبة كما قيل تهاى في النسبة الى ثمانية (قوله ولا يجنى بعده) اذ لا معنى
 للنسبة في ثمان فانه بالاضافة الى الثمن كالاربعة بالنسبة الى الربع والخمس بالنسبة
 الى الخمس ولا معنى لنسبة هذين الجزئين الى جزئهما كذا في الرضى (قوله
 في الاصل عدد) اي لا معدود (قوله والثمانى هو المعدود) اي الثمانى لا يصح عدل
 الا في المعدود لا العدم (قوله فاذا ناه) اي ان كان ثمانى منسوبا الى ثمانية
 فالالف التى في ثمان غير الالف التى في ثمانية تقيرا وكذا الياء التى في ثمان غير
 الياء التى في ثمانية ليصح كونه منسوبا اليه وان اللغة عوض عن احدى اليائين
 وهذا كما قيل في هجان وقلت (قوله واما نحو كات اه) جواب على ما يقال
 انه لو كان قوة هذا الجمع لانه لا نظيره في الاساد فكذلك كات واجمال لا نظيره
 في الاحاد فلم يعد هذا الوزن المصنف راحة الله (قوله بلليل تصغيره على
 لفظه) فيقال لا يكتب واجمال (قوله ولا يصح الاعتذار) اي لا يصح الاعتذار
 عن نحو كات بان له نظيره في الاساد لمجي ما ذكر مع الاء والاء واشد لان
 الاول مقول والاخران محتملان الاخر قد يشدد راءه قال في الصحاح الا انك
 لا تشرب وهو افضل من صبح الجمع ولم يجئ عليه الواو الا انك واشد (قوله
 بدليل تانيث الفعل المنسوب اليه) قال بلقيس واجعت اشدى (قوله السور

باره دست) بالياء المشددة التثنية والراء اللفظ فارسي معناه دست برتجن (قوله
 التكمين) فقط دون الضروب المختلفة (قوله وقد اشار اه) بقوله كالجوع
 الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات وانما لم يقل في الوزن كيلا
 يسبق الى الفهم ان المراد الموافقة في الوزن الصرفي (قوله الهمزة المدودة)
 عند مدبويه في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المدودة لان الالف
 لازمة صار كلام الفعل بخاز زيادة الالف للمد قبلها كما في حمار وكاب فاجتمع
 الفان فلو حذف احدهما صار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلت
 ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدها وانما قلت همزة
 لا واو ولا ياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها البعض اكثر اذ لو قلت الى
 احدهما لا احتيج الى قلبها الف كما في كساء ورداء لكون ما قبلها الفا كما في ما
 (قوله نسب الى الفان الى التانيث) حيث قيل للمدودة التانيث فان
 المدودة بمجموعهما (قوله تليبا) لالف التانيث على الالف الزائدة (قوله اي
 لبنائها) المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئت التي يمكن ان يشاركها فيها
 غيرها وهي عدد حروفها المربعة وبكراتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف
 الاصلية والزائدة كل في موضعه وانما لم تكن التاء لازمة لبناء الكلمة لانها
 وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث (قوله وان اتفق اه) بان صارت داخله في
 عادتها (قوله او شرط تأثيره) كلمة اولنج انما هو (قوله وهو في اللغة الصرف) وقع
 في الرضى ولو قال انما كان اوفق بمعنى العدل وهو الصرف يقال
 اسم معدول اه الظاهر ان مقصوده بيان المعنى العرفي للعدل كما وقع في بعض
 شروح التسهيل للعدل صرفك اللفظ يعني ان العدل في عرفهم بمعنى الصرف
 يقال اسم معدول اه فالأوفق ان يفسر بالانحراج ليكون التعريف باللازم
 المحمول وانما قال اوفق لان الخروج ايضا لازم للصرف الا انه غير محمول عليه
 والتعريف باللازم المحمول اولى لان الادباء يجوزوا التعريف باللازم الغير
 المحمول وليس مقصوده بيان المعنى اللغوي والالم توجه الاعتراض اذ اللازم
 وجود العلاقة بين المعنى اللغوي والعرفي لا توقعهما في التغذية واللزوم ولا شك
 في تحققهما معا فان الصرف يستلزم الخروج فالصواب اسقاط لفظه في اللغة
 او ان يقال وهو في اللغة الصرف يقال عدل عنه اي صرفه وفي الاصطلاح

صرف الاسم عن بغيته يقال اسم معدول اه فاقبل لو كان المعدل بمعنى الاخراج
 قالوا اعتراض واراد لكن المعدل جاء في اللغة بمعنى الميل يقال عدل عنه اي مال
 عنه وعدل اليه اي مال اليه وجاء بمعنى التباعد يقال عدل الجبال التعل اي
 نحاها كذا في القاموس ولاداعي الى كون المعدل النحوي بمعنى التباعد دون
 الميل الاشتقاق المعدول وتسمية الاسم معدولا وليس بقوى لانه بمعنى المعدول
 اليه بعيد عن المقصود به راجل لما عرفت ان مبنى الاعتراض المعنى العرفي
 لا المعنى اللغوي لكونه في اللغة بمعنى الميل لا يدفع الاعتراض على ان المذكور
 في القاموس ان المعدل الموصول بعن معناه الميل على ان المذكور في القاموس
 عدله وعدل منه يعدل عدلا وعدولا واحدا واليه عدولا وارجع وهو يدل على ان
 الموصول بعن معناه الميل والموصول بالي معناه الرجوع فلا يصح ان يكون
 اطلاق المعدول على الاسم بمعنى المعدول اليه (قوله فيصح تفسيره بالخروج
 اه) يعني ان مفهوم الخروج اعم من ان يكون بالاخراج او بنفسه وان كان
 التبادر منه عند الاطلاق بنفسه فان العام يرد اطلاقه في فرد منه شائعا
 فلتشيوحه يتبادر الى الذهن كالوجود قانه اعم من الخارج والذهني وان كان
 التبادر منه الخارج والذهني واذا كان كذلك فالمراد من الخروج ههنا الخروج
 المستند الى الاخراج وهو الخرجية فيصح تفسير المعدل المبني للمفعول اعني
 المعدولية بمعنى المصروفية به لكونه لازما محمولا عليه فاندفع اعتراض المحقق
 الرضى وبما ذكرنا ظاهر وجه صحة تفسير الشارح رحمه الله الخروج به لكونه
 محتملا انما ذكر الشارح الرضى في بحث المصدر ان المصدر موضوع للحدث
 الساتر والفعل المبني للفاعل موضوع للحدث المنسوب الى ما قام به والفعل
 المبني للمفعول موضوع للحدث المنسوب الى غير ما قام به من الزمان والمكان
 وما وقع عليه والالفة والنسب فالنسبة الى ما قام به او الى ما عداه مما يتعلق
 به مأخوذ في مفهوم الفعل خارج عن المصدر لانه في الوجود فان اضيف
 الى الفاعل كان مبنيا للفاعل وان اضيف الى المفعول كان مبنيا
 للمفعول وان لم يذ كر معه شيء منهما كان محتملا للمعنيين كما في ما نحن فيه
 فقد ظهر لك مما ذكرنا ان ما قيل ان صيغ المصدر لم توضع الا لما قام به وكونها
 موضوعة لمعنيين ما هو صفة للفاعل وما هو صفة للمفعول لا بد له من دليل

كلام لا طائل تحته (قوله الاضغنا) اي تبعافان الاخراج يستلزم الخرجية
 (قوله اي ملته) اما بحذف المضاف او ذلك التجوز بذكر الكل واردة الجز
 (قوله اذ لا يتصور اه) تعليل لمقدري انما فسرناه بالمادة اذ لا يتصور خروج
 الكل اي الاسم الذي هو عبارة عن المادة والصفة عن جزئه الذي هو الصيغة
 (قوله فان خروج صحر اه) يعني لو لم يرد بالصورة ما يشغل الصورة الحكمية
 يلزم ان لا يكون صحر اذا اريد صحر معين معدولا عن الصحر المعروف
 باللام لعدم خروجه عن صورته الحقيقية لان اللام لكونها كلمة برأسها
 لا دخل لها في الصورة مع انهم ضروحو بالية معدول عنه فلا بد من تعميم الصورة
 (قوله لانها غير متناولة اه) لان من والمضاف اليه ليس داخلا في الصورة
 الحقيقية لاسم التفضيل وهو ظاهر ولا في صورته الحكمية لعدم صيرورته
 بمنزلة الجزاء لاشدة الاتصال لجواز الفصل بين اسم التفضيل وبين من فهو هو
 احسن لو انصفت من الشمس وكذا بين المضاف والمضاف اليه بالظرف ونحوه
 في الشعر (قوله ولها) اي لعدم تساؤل قوله صيغته للصورة الحاصلة لاسم
 التفضيل بمن او الاضافة بغير تفسير المعدل ليدخل فيه نحو آخر على جميع
 التقادير (قوله وفيه) اي في هذا التخيير انه يلزم ان يكون يوم الجمعة منصوبا
 بتقدير في معدولا عن الجور بل في لانه يصدق انه خرج عما هو حقه من
 امتياز في ويمكن ان يجاب بانه لا نسلم خروجه عما هو حقه فان حق المفعول
 كلا الامرين ان يستعمل منصوبا ومجرورا (قوله بجواز الفصل ههنا اه)
 لم اجد له مثالا في الكتب المتداولة (قوله ان ذلك الخروج) اي خروج
 يوم الجمعة منصوبا عن يوم الجمعة خروج ناقص لان في مقدور حالة النصب
 والمقدر كالمفوق فكانه لم يخرج (قوله قيل لم يدخل اه) فانه السيد الشريف
 في حواشي الرضى واما نحو مقال ومقول فقيه علة تخرجه عن صيغته
 الاصلية والمتبادر من الخروج المطلق ما لا يستند الى اخراج كما في قولك خرج
 زيد الى بلد كذا وحاصله ان خروج الاسم عن صيغته لا يكون الا باخراج المتكلم
 وتلفظه وهذا امر بدوي فالمراد من خروجه ان لا يكون مستندا الى اخراج
 العلة فخرجت المغيرات القياسية لان لها عللا تخرجها عن هيئتها بخلاف
 المعدولات فان خروجهما غير مستندا الى علة واخراج المتكلم وحديثه اندفع

اعتراض المحشي كما لا يخفى (قوله فانه امر اعتباري) فلو كان له دخل في الصورة لزم ان يكون الامر الاعتباري داخلا في الكلمة فلا يكون موجودا فضلا عن ان يكون ملغوظا ومسموعا (قوله واللفظ اه) فالمراد بالخروج الخروج التام (قوله على تقدير كون تغيره غير قياسي) فهم ما خارجا بما خرجت به المتغيرات القياسية (قوله كان وجهه) اي وجه الترتيب المستفاد من بيان الشارح رحمه الله بين الامور الثلاثة اعني وجدان هذه الامثلة غير مصروفة واعتبار العدل فيها والتفتيش عن حال اصولها (قوله المشهور) نقل بعض الشارحين عن المصنف رحمه الله انه قال في شرح المنظومة اعني بالتحقيق ما ثبتت معرفته صرف اوله بصرف ونعني بالتقدير ما توقف معرفته على منع الصرف (قوله ولعل وجهه اه) خلاصته ان الدليل المثبت للاصل سوى منع الصرف مثبت للعدل ايضا لكن بالواسطة لان مثبت الاصل من حيث انه اصل مثبت للفرع من حيث انه فرع وليست فرعيته الا باعتبار العدل فيكون مثبتا للعدل وانما لم يلتفت اليه الشارح رحمه الله لان اعتبار العدل في نظر الخوى مقدم على اعتبار الاصل وتفتيش حاله فلا يكون الدليل مثبت للاصل مثبتا للعدل في نظره وقصده وان كان يستلزمه ضمنا (قوله فكيف يصح اه) اي اذا كان الدليل المثبت للاصل مثبتا للعدل فكيف يصح الحصر المستفاد من عبارة الشارح رحمه الله وتماثل الجواب تخصيص الدليل بالدليل المثبت للعدل اوله وبالذات في نظر النصارى فلا ينافي وجود دليل آخر يكون مثبتا له ثانيا وبالعرض (قوله او ضرورة مثله) كالبناء في نحو امس وحضار وطمار (قوله واما ثبوت العدل اه) جواب سؤال وهو ان يقال ان العدل قد ثبت من غير منع الصرف او ضرورة مثله كما في نحو قطام وحاصل الجواب ان ثبوته في قطام انما هو بالعرض طرد الباب والكلام في ثبوت العدل قصدا واذ لا يكون الامتناع الصرف او ضرورة مثله (قوله هذا اخصر اه) كلام الشارح رحمه الله وكلام الرضى مختدان في ان معنى ثلاث ومثلث مكرر والفرق ان الشارح رحمه الله اثبت كون القياس في ثلاث التكرار افظا بان الاصل ان المعنى اذا كان مكررا ان يكون اللفظ مكررا والشيخ الرضى بان فائدة ذكره في الكلام تقسيم ذي اجزاء على هذا العدد والمطرود

في غير العدد اذا اريد هذا المعنى تكرار اللفظ فكان القياس في ثلاث ايضا التكرار ولا شك ان طريقة الشارح رحمه الله اخصر من طريقته لكن طريقة الرضى تستل على فوائده ذكره في الكلام بيان اشتغاله على الوصفية وبيان وجه اعراجه وهو انه منصوب على الخالية كانه قيل منقسمة على هذا العدد كما في قولك قرأت الكتاب جزأ جزأ الا انه اجرى الاعراب فيه على الجزئين لتعدد اللفظ وبيان فائدة كون الاصل فيهما التكرار بوجه لا يجري في غير اسماء العدد المعدولة بخلاف ما ذكره الشارح رحمه الله فانه يقتضي ان كل لفظ يدل على معنى مكرر ان يكون الاصل فيه تكرار اللفظ فيلزم ان تكون اسماء العدد كلها معدولة مثلا اثنين لكونه دالا على معنى واحد وواحد يكون معدولا عن واحد واحد وكذا ثلاثة واربعة فان حقيقة كل عدد وحدات مبلغة لذلك العدد والتحقيق ان المعنى المكرر اذا قصد به افادة المعنيين معا كما فيما نحن فيه لا يجب فيه تكرار اللفظ واذا قصد به تقرير المعنى الاول وتأكيد كيدته فالاصل فيه تكرار اللفظ (قوله مكرر) اي على الاطراد على ما نص عليه في الرضى ليم التقریب فالاولى التخصيص عليه (قوله كذلك) اي يكون اللفظ مكررا على الاطراد ويجوز ان يشاد ذلك المعنى في باب العدد بمكرر كما في جاء القوم ثلاثة ثلاثة وبغير مكرر كما في جاء القوم ثلاث (قوله الحلقا) للفرق المتنازع فيه اعني لفظ ثلاث حيث توزع فيه بانه مكرر الاصل اولا (قوله بالاعم الاغلب) اعني المكرر لتشاركهما في المعنى المقاديهما (قوله اراد بالي اه) فكلمة الى مجرد الانتهاء لا انتهاء الغاية (قوله فالأظهر الواو) لعدم الواسطة بين ثلاث ورباع (قوله قال الرضى رحمه الله) اشارة الى ان ما ذكره الشارح رحمه الله مخالف لما ذكره الرضى رحمه الله وفي شرح التسهيل لابن قاسم المصري والصحيح ان البناء من مسجوعان من واحد الى عشرة حكى البناء من الشيباني وحكى ابو حاتم وابن السكيت احاد الى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله من عشرة) اي من لفظ عشرة (قوله من قول الكميت) ولم يسترشوا حتى رميت فوق الرجال نصا لاعتبارها (قوله وعن مكرر) اي عن لفظ مكرر الى افظ وفي الصحاح ما حاصله انه عدل فيه عن معنى غير مكرر الى معنى مكرر حيث قال وثلاث ومثلث غير منصرف للعدل والصفة لانه عدل

من ثلاثة الى ثلاث ومثلث وهو صفة لانك تقول مررت بقوم مثنى وثلاث وهو قول سيبويه وقال غيره انما لم ينصرف لتكرار الغدال فيه في اللفظ والمعنى لانه غدال عن لفظ اثنين الى لفظ مثنى وثلاث وعن معنى اثنين الى معنى اثنين اثنين اذا قلت جاءت الخيل مثنى مثنى فالمعنى اثنين اثنين اي جازا من زوجين وكذلك جميع معدول العدد (قوله وهي موصوفة للوحدات اه) فعني اسماء العدد والوحدات المتكررة التي مبلغها مرتبة مخصوصة لا للوحدات المتكررة (قوله حتى يكون اوصافا) فان الوصف مادل على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها (قوله صارت الوصفية اصلية) وان كانت عارضة بالقياس الى وضع ثلاثة (قوله ولقائل اه) يعني لم لا يجوز ان يكون ثلاثة باعتبار الوضع التركيبي موضوعا للمعنى الوصفي ولو كانت باعتبار الوضع الافرادى موضوعا للمعنى الاسمي اعني الوحدات الثلاث (قوله الا فنيها وجنس اه) المراد الجنس العرفي وهو باعتبار الاشتراك في المشافع وعدمه فالرجل والمرأة في الانسان جنسان مختلفان (قوله ان قلت ان اريد اه) يعني ان حاصل الكلام راجع الى قياس على هيئة الشكل الاول بان يقال اخر اسم تفضيل وكل اسم تفضيل قياسه ان يستعمل باحد الامور الثلاثة ويرد عليه انه ان اريد باسم التفضيل ما وضع للزيادة فالصغرى مسئلة لان آخر موضوع للزيادة لكن لانسم الكبرى لان اسم التفضيل اذا لم يكن مستعملا في معنى الزيادة لا حاجة فيه الى ذكر الامور الثلاثة لعدم احتياجه الى المفضل عليه وان اريد ما يستعمل في معنى الزيادة والكبرى مسئلة لكن الصغرى مذكورة لان آخر مستعمل بمعنى الاغيار (قوله قلنا اه) وحاصل الجواب اختيار الشق الاول وانبات الكبرى بان المراد بقولنا قياسه ان يستعمل باحد الامور الثلاثة ان القياس بحسب الاصل اي بالنظر الى الوضع لا القياس بحسب الاستعمال فاندفع المذكور لكن يجب ان لا يتعرض لكون آخر معدولا عن واحد بهينه اذ الوضع لا يقتضي الا احد الامور الثلاثة مطلقا لا واحدا بعينه ويجب ان يغير تفسير العدل عما ذكره المصنف رحمه الله بما ذكر سابقا من انه خروج الاسم عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى يظهر صدق العدل على آخر في جميع التقادير اما على تقدير كونه معدولا عن المعرف باللام فمخروجه عن صورته الحكمية

لما امر ان اللام بمنزلة الجزء واما على التقديرين الآخرين فلكونه معدولا عن استلزام الاضافة او من (قوله يؤيده لزوم المطابقة اه) يقال جاء في زيد ورجل آخر وامر آخرى ورجلان آخران ورجال آخرون وانما قال يؤيده اذ يمكن ان يقال على تقدير كونه معدولا عن آخر من لانه لما غيرت صيغته وخروج عن معنى التفضيل وجب مطابقتها لوصف كسائر الصفات الجارية على موصوفاتها (قوله لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه اه) فان المعدول عنه معرفة والمعدول نكرة لوقوعه صفة للنكرة قال الله تعالى فعدة من ايام اخر (قوله يجوز عدول اه) بان يغير عن صيغته الاصلية وعن معناه الاصلية ايضا كما مر نقلا عن الجوهري في ثلاث ومثلث (قوله اذا اردت به صغرا بهينه اه) اي قصدت الظرفية مع التعيين كما في قولك جئتكم يوم الجمعة صغر فلو قصدت الظرفية دون التعيين انصرف نحو قوله تعالى نجيبناهم بصغر او التعيين دون الظرفية عرف باللام او الاضافة نحو طاب السهر او صغر ليقلنا (قوله لفظا ومعنى) خلاصة بيان العدل فيه بالاقتدارين اذ طريق تعريف النكرات انما هو اللام او ما يجري مجراه اعني الاضافة فعدل عن ذلك الطريق الى طريق آخر وهو التعريف بالعلية فقيه العدل من حيث اللفظ باعتبار ترك اللام ومن حيث المعنى باعتبار تجريد عن التعريف الا لا في اعتبار التعريف العلمي (قوله فلا بد من اللام) او الاضافة على ما صرح به في الرضى في بحث العلم من ان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراده المعين بادا في التعريف وهما اللام والاضافة (قوله سواء صار بالعلية) فان اللام في الاصل في الاعلام الغالبة لتعريف العهد (قوله في المشهور) فان الجمهور على ان قصته اعرابية ولازمة للزوم ظرفيته وليس تعريفهم عندهم لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علما وزعم صدر الافاضل انه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف كاسم ورد بثلاثة اوجه الاول ان منع الصرف خروج عن الاصل من وجه دون وجه والبناء خروج عن الاصل بكل وجه الثاني انه لو كان مبنيا لكان عين الفخمة به اولى لثلاثيهم الاعراب الثالث انه لو كان مبنيا لكان جائزا لاعراب جواز اعراب حين في قوله (على حين عابت المشيب على الصبي) لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضا وفي الثالث نظر لان تضمن معنى

الحرف سبب موجب للبناء فلا يضر كونه عارضا كذا في شرح التسهيل للفاضل
المصري وحاصل الكلام انه لا يجب توافق المعدول والمعدول عنه في التعريف
والتميز كغير المعدول عن المعرف باللام اذ لم يقصد به تلك المعرفة بتقديره
علم بعد العدل كان غير منصرف للعدل والعلمية المقدرة كسحر (قوله والعلمية
المقدرة) اي علمية الجنس كما صرح به في المنهل (قوله وكأمن اه) عطف على
قوله كافي سحر (قوله حالة الرفع عند بني تميم اه) اي في لغتهم فانهم يقولون
مضي آمن بالضم وقت آمن وخرجت اول من آمن بالكسر على ما نقل
سيبويه والافقه بناؤها على الكسر في الاحوال كلها وهو مذهب
الجازين ونقل الزمخشري وجماعة من النحاة آمن معرب عند بني تميم في جميع
الاحوال ووجه الفرق انه جازان يعتبر في آمن علم البناء كما ذهب اليه اهل
الجاز وان يعتبر علمه منع الصرف فابتدى باعتبار الاعراب اذ هو اشرف
واولي بالاسمية واختير اسبق الاعراب واشرفه وهو الرفع فصارت حال الرفع
غير منصرف والحالتان السابقتان ان سوي بينهما في الفتح لم يبين بناؤها
لكونها اعراب غير منصرف وان سوي بينهما في الضم بحيث لم يبين اعرابها
فلم يبق الا الكسر فسوي بينهما (قوله وكضحي اه) عطف على كافي سحر
(قوله عند الجوهري) فانه حكم بان ضحي اذا اردت به ضحي يومك لم تنوّه
كسحر وبفهم منه انه معرب غير منصرف (قوله والقياس اه) اي ان القياس
الذي سبق من ان كل اسم جنس اطلاق وايد به فرد معين اه يقتضي ان يكون
صباح ومساء اذا اردت بهما صباح يومك ومساء يومك كما من وسحر مبنيين
او غير منصرفين مع انهما منصرفان والجواب عنه انهما وان كانا معدولين
عن المعرف باللام الا انهما لم يوجد امبنيين فلا حاجة فيهما الى اعتبار تضمن
معنى اللام او تقدير العملية واليه يشير كلام الرضي في بحث الظروف
حيث قال ولم يبين صباحا ومساء واخواتهما المعينة مع كونها ايضا
معدولة عن اللام لان التعريف الذي هو معنى اللام غير ظاهر فيها من دون
قرينة ظهوره في آمن (قوله وعدول ظواهر المثني) عطف على المطابقة اي
ينبى عن القول بكونه معدولا عن آخر من لزوم عدول ظواهر المثني
وانما ادرج لفظ الظاهر في الموضعين لانه لا يعدول في معنى المثني والجمع

والمؤنث عن معنى الواحد المذكر لا اتحادهما في المعنى لان ذلك الواحد يستوي
فيه الجميع (قوله ولا يخلو عن بعد) اي لا يخلو القول بكون المثني والجمع
والمؤنث معدولا عن الواحد عن بعد لانها تغيرات قياسية وان كان فيها
باعتبار استلزامه كلمة من (قوله وعلى هذا يتحقق اه) اي على تقدير كون آخر
معدولا عن آخر من يتحقق العدل في جميع تصاريقه الا صيغة الواحد المذكر
اذ لا فرق حيث تدل بين المعدول والمعدول عنه الا باعتبار تقدير من في الاول
وذلك لا يوجب العدول بتفسير المصنف رحمه الله لما ذكرنا من عدم دخول
من في الصورة الحقيقية لافي الصورة الحكمية (قوله وعلى كلا التقديرين)
اي على تقدير العدل من المعرف باللام او من المستعمل لا يظهر اثر العدل
وهو منع الصرف الا في آخر لعدم احتياج اخرى واواخر الى اعتبار العدل
لوجود سبب منع الصرف فيه اعني الف التانيث والجمع المثني وعدم اعراب
منع الصرف وهو الفتح في البواقي اعني اعران واخرون واخريات واخريات
اما في المثني والجمع السالم فليكون اعرابها بالظروف واما في الجمع المؤنث السالم
فلان اعرابه في الخصالين بالجر لان النصب فيه تابع للجر كما في الجمع المذكر
السالم كيلا يلزم مخالفة الفرع للاصل سواء كان منصرفا او غير منصرف
كما عرفت في مسلمات حال كونه علم المؤنث (قوله بما ذهب اليه الخليل) من
كونه امعارف بتعريف الاضافة مع عريها عن تلك الوجوه فالاصل في جاء في
القوم اجمعون اجعهم وقرأت الكتاب اجع اجعه (قوله سواء كان المضاف
الثاني تكرر الاول) كما في تيم تيم عدي او لا كما في بين ذراعي وجهه الاسد
والبيت الاتي (قوله نعم يشترط اه) اي يشترط في ان يكون المضاف الثاني تابعا
للمضاف الاول (قوله ولذا) اي لاجل الاشتراط المذكور (قوله او دلالة
ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه) تابع مشعول ما لم يسم فاعله لا ضيف
وعليه متعلق بدلالة اي دلالة اللفظ الذي اضيف اليه تابع ذلك المضاف اليه
المحذوف (قوله نحو الاعلالة او بداهة سابق) من اقوال الاعشى تمامه تهد
الجزارة ولا تقايل بالعصى ولا تراعى بالجواره والاحرف استثناء من السابق
والعلالة بالضم بقية جرى القوس والبداهة بضم الباء اول جرى القوس
والسابق القوس السريع السير والهد بفتح النون وسكون الهاء العظيم صفة

ساج مضاف الى الجزارة اضافة الصفة الى فاعلها وهي بضم الجيم والزاى المجهمة
والراء المهملة المفتوحة القوا ثم الارباع والتقدير الاعلاله او بداهة ساج بمعنى
كافي حرب قد انقطع فيها جميع الافراس عن السير ولم يبق لها جري الاعلاله
او بداهة الفرس السريع السير العظيم القوا ثم اى غليظها (قوله اذا كان
مجموعا) فحو اجر وجرآ وجر واصفر وصفرآ وصفر (قوله لا على جمع) فلا
يكون قياس جمعاء ان يجمع على جمع (قوله انه علم جنس) فانه وضع تأكيذا
للمعارف بلا علامة التعريف ولم يستعمل في شخص معين فيكون علم
جنس فعلى هذا منع صرف اجمع لوزن الفعل والعلمية وقال الخليل ان تعريفه
تعريف الاضافة كما مر ومنع الصرف فيه لوزن الفعل والتعريف الاضافى
وهو ضعيف لان التعريف الاضافى غير معتبر في منع الصرف وله ان يقول
انما لم يعتبر بذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه
كاسمى واما مع حذفه فما المانع من اعتباره كذا فى الرضى (قوله اليه ذهب
المصنف رحمه الله) فهو عنده كاسود وارقم (قوله فان كان الاول اه) يعنى
لا يجمع لان الوصفية الاصلية والاسمية الغالبة ولا يصح جمعه على اجمعون
على كلاً الخالين (قوله انه اتم جمعا اه) اى الكتاب اتم من حيث جمعه للالفاظ
والحركات والسككات والتجريد فى قرآءتى من كل شئ فحذف المفضل عليه ذهابا
الى التعميم كما فى الله اكبر (قوله ثم جرد من معنى الزيادة) واستعمل بمعنى جميعه
(قوله من لوازم اسم التفضيل) من الاضافة واللام وكلمة من لا تنفاه معنى
الزيادة (قوله فهو اخر) فى حق التجريد عن معنى الزيادة والعدول عن اللوازم
الا انه معرفة واخر ذكره (قوله كما يصح حسناء وخسقاء اه) يعنى اذا صح
ان يكون مؤنث حسن وخشن على وزن فعلاء لمجرد مشابهتهما لاجر
فى الاستعمال على المعنى الوصفى كان محتمه فى اجمع بعد تجريد ه من معنى
الزيادة اولى لمساها به لا حرافظا ومعنى (قوله وفيه بحث اه) حاصله انه اذا كان
اجما يعنى جميع لم يبق معنى الوصفية فكيف يكون فى حكم اجر يعنى والجواب
عنه ما ذكره المحققون من علماء الحديثه رحمه الله فى تفسير قوله تعالى فاصبر
الملائكة كلمهم اجمعون ان سجودهم كان على سبيل الاجتماع واظفلة اجمعون
وان صار بالغلبة بمعنى كلمهم الا ان فيه لمح الوصفية باعتبار اصل الوضع ولم تجرد

عنها بالكلية كما صرح به فى التلويح (قوله من تفسير معنى الخروج اه) جعل
بيان الموصول بمجموع الامر من من تفسير الخروج عن الصيغة الاصلية بان يعتبر
خروجه عنها والتنبيه بالامثلة اشارة الى دفع التكرار يعنى ان ما ذكر سابقا
بقوله واما المغيرات الشاذة اه كن جوابا يمنع كون المغيرات الشاذة خارجة عن
الصيغة الاصلية وهنا استدل على عدم دخولها فى تفسير العدل بناء على تفسير
الخروج والتنبيه بالامثلة فانه قد اوضح بالامر من المذكورين غاية الاتضاح انه
ان اعتبر الخروج عن الصورة الاصلية يتحقق العدل كما اعتبر فى الامثلة
والافلا فى المغيرات الشاذة لم يعتبر الخروج الا لم تكن شاذة فلم تكن معدولة
وبما ذكرنا ظهر ان ما قيل انه كان على الشارح رحمه الله ان يذكر قوله كيف
ولو اعتبر جمعهما والا على انياب اه عقيب قوله واما المغيرات الشاذة حتى
لا يحتاج الى تكرار من دفع لانه لم يتضح قبل ذكر الامثلة ان المراد من الخروج عن
الصيغة الاصلية اعتبار الخروج عنها فالشارح رحمه الله سلك مسلك التدرج
فى الجواب واجاب اولاً بالمانع بناء على انه لم لا يجوز ان يكون المراد من الخروج
اعتبار الخروج ونائيا بالاستدلال بعد ان وضع ان المزد منه ذلك (قوله
اذ الجمع ليس الا مغير الواحد ابتدأ اه) وعلى تقدير كونهما مغيرى اقواس واناب
لا يكون فيهما الجمعية لعدم كونهما مغيرى الواحد ابتدأ فضلا عن ان يكون
جميعتهما على خلاف قاعدة الجمع ولا يخفى ان بيان المحشى رحمه الله مخالف
لبيان الشارح رحمه الله فان الظاهر ان المشار اليه بقوله فلا شذوذ فى هذه
الجمعية جمعية اقواس واناب وحينئذ يكون مؤدى كلامه انه لو اعتبر جمعهما
اولا على اقواس واناب فلا شذوذ فى هذه الجمعية حتى يقال بشذوذهما باعتبار
شذوذ اصلهما وعدم جمعتهما حينئذ لما كان ظاهرا لم يتعرض لشذوذهما
باعتبار جمعهما فى نفسهما ذلك ان يجعل المشار اليه بجمعية اقواس واناب
ويكون معنى قوله ولو اعتبر جمعتهما المصليين (قوله وان اختل احد الشرطين)
اما بانتفاء الاول فقط بان لا يجزى له فاعل ولا فعل قبل العلمية ولم يوجد له مثال
اوبانتفاء الثانى فقط بان وجد له فعل وفاعل قبلها كمنع وخطم عاين اوبانتفاء
كليمما بان لم يوجد له فاعل ووجد له فعل قبلها ولم يعهد له مثال ايضا (قوله
انصرف) لعدم تحقق العدل اما فى الاول فلا تنفاه المعدول عنه واما فى الثانى

والثالث فليجوز كونه منقولاً عن فعل جنس (قوله فينبغي على هذا) أي على ما ذكر من ضابط عدم صرف فعل العلى (قوله قلنا لما معاً اه) حاصل الجواب أيضاً بطلان المذكور وان كان يقتضى كونهم منقولين لا معدولين فيكونان منصرفين الا انهما لما سمعا غير منصرفين اضطررنا الى اعتبارهما معدولين لا منقولين فلهما في حكم المستثنى (قوله قلنا قوله هذا اه) أي قول السائل الشرط الاول يتأني ما قال الشارح رحمه الله انما يصح اذا كان المعدول عنه في العدل التقديرى فاعلا اسم جنس وهو أي كون المعدول عنه فاعلا اسم جنس يحذف ما هو المشهور ومن ان المعدول عنه فاعل علما والظاهر ان الحق هذا أي القول المشهور ليس يكون المعدول والمعدول عنه متعديين معنى كما هو الشائع في هذا لا يكون المعدول عنه ثابتاً في العدل التقديرى بل ما جازاه في الصورة خلاصة الجواب ان ما ذكره الرضى يدل على ثبوت نفس فاعل اسم جنس ولا يقتضى ثبوت اصله حتى يتأني ما ذكره الشارح رحمه الله هذا لكن عبارة الرضى ناطقة على ان الشرط الاول ثبوت فاعل اسم جنس فيكون معدولاً عنه حيث قال واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العملية فهو غير منصرف كقمت وجهي لثبوت قائم وبما هي وعدم قمت وجهي قبل العملية في حكمنا بكونه معدولاً عن فاعل اسم جنس وقطعنا بعدم كونه منقولاً عن فعل الجنس فالتأني بين ما قاله الرضى وما قاله الشارح رحمه الله ثابت (قوله على زعم بعض النحاة) دفع لما قيل انه كيف يصح ان بني تميم وهم من العرب القح اعتبروا العدل الذي من مصطلحات النحاة وحاصل الدفع ان بعض النحاة زعموا انهم اعتبروا في لغتهم ومخاويراتهم (قوله أي لينضم اه) أي قال صاحب العباب لينضم سبب ثالث الى السببين فيحصل موجب البناء لان السببين يوجبان منع الصرف فاذا انضم اليهما ثالث يوجب البناء اذ لا واسطة بين منع الصرف والبناء وما ذكره المحشي رحمه الله الاولى لانه يوجب البناء على الكسر بخلاف ما ذكره صاحب العباب فانه يوجب البناء مطلقاً (قوله اذ كسراه) دليل لمقدمة مطوية أي انما اعني حصول الكسر اللازم للبناء لان كسر الراء معصية للامالة المطلوبة لبني تميم لكونها لغتهم المستحسنة فيما فيه الراء لثقله وتكرره (قوله ولان الراء اه)

عطف على قوله ليحصل الكسر (قوله والبناء اخف من الاعراب) لكون الكلمة في البناء على حالة فيعتاد بها المتكلم بخلاف الاعراب (قوله تلغائه) لان الوصف يقال بمعنى النعت وبمعنى الامر القائم بالغير ويما يقابل الاسم وهو المراد ههنا (قوله لم يتعين الا بعض الصفات اه) اعتبر هذا القيد ليخرج اسماء الزمان والمكان والآلة من الوصف لدلائلها على تعيين الذات باعتبار كونها مكاناً وزماناً وآلة وهو زائد على التعيين الحاصل بسبب الصفات المأخوذة في مفهومها ثم لا يخفى ان الوصف بمعنى الدال على ذات مبهمة من المشتقات ووضع المشتقات نوعي كما تقر في محله في التعريف كون الاسم دالاً باعتبار هيئته على ذات مبهمة لم تتعين تلك الذات باعتبار تلك الدلالة الا بالصفة التي اخذت معماً فلا يتأني في ذلك استفادة تعيين تلك الذات باعتبار خصوص مادته بوجه آخر فاندفع النقض الذي ذكره المحشي رحمه الله لان الفيض لا يدل باعتبار هيئته على ذات مبهمة غير معينة الا باعتبار اتصافه بالفيض كما مر ما وازنه لكن الفيض لما كان عبارة عن كثرة الماء استفيد منه كونها ماء وكذا المصغر باعتبار هيئته لا يدل الا على ذات مبهمة موصوفة بالتعليل واستفادة كونها رجلاً او حاراً او داراً باعتبار خصوص المادة (قوله لان الاوصاف) المراد بالاوصاف ههنا الدوال وبالصفات المعاني القائمة بالغير وبكونها مقبسة الى ذوات معينة ان النسبة الى تلك الذوات مأخوذة فيها والذوات خارجة عنها والمراد بكون الاوصاف مأخوذة من تلك الصفات انها اخذت مما يدل على تلك الصفات وباجلها العبارة لا تخلو عن اغلاق والظاهر ان يقال الاوصاف المشتقة من المصادر التي اخذت في مفهومها النسبة الى الذوات المعينة (قوله فانه بعيد) لعدم سبق الذهن اليه (قوله لا يخل بالوزن فيما اوله اه) في الرضى يخل بالتصغير وزن الفعل ان لم يكن في اوله زيادة كزيادة الفعل كخضيم في خضم واما ان كان في اوله زيادة كزيادة الفعل فان التصغير لا يربيه كاحيد ويزجس ويشيكر وتغلب لانه على وزن مضارع فيعمل (قوله فكيف يصح اه) فان الوصفية تنافي العملية (قوله كما هي طارئة على يعمل) لان يعمل للمذكور وبغية للمؤنث فالتاء طارئة فصدق على يعمل انه قابل للتاء (قوله والمذكور اه) فيكون اربعة مقدمات على اربع فصدق على اربع

انه غير قابل للتاء لانه حصل من اسقاط التاء (قوله لانه اذا جازاه) يعني ان وزن
الفعل في يعمل كان في الاصل بسبب لحوق التاء ثم خرج عنه ولم يكن ذلك
الوزن حاصل في اربع في الاصل لكونه بالتاء ابتداء ثم بعد اسقاط التاء حصل
الوزن فيه فالوزن حاصل فيها في الحال والمخرج وهو عروض التاء سابقا في اربع
وفي يعمل لاحق فاذا لم يعتد بالوزن الاصل في يعمل بسبب عروض المخرج
اللاحق فكيف يعتد بالوزن العارض في الاصل في اربع بسبب سقوط التاء
ويمكن ان يقال ان قبوله للتاء التي هي من خواص الاسم يضعف مشابهته
بالفعل بخلاف سقوط التاء عنه فانه يقوى المشابهة فلذا لم يعتد بالوزن
في يعمل واعتد في اربع (قوله لان قولك اه) تعليل للذي يعني ان التاء في اربعة
ايضا التانيث وتوصيف الجمع المذكور سواء كان مكسرا او سالما تانيا وبيل الجماعة
(قوله والتذكير اه) جواب دخل مقدروا هو انه لو كان اجراء اربعة على
الجمع المذكور تانيا وبيل الجماعة لما فهم منها جماعة الذكور (قوله وعدم انصراف
قوامم اربعة اه) في شرح الرضي قال ابن جني في شرح الصناعة وكذا في بعض
نسخ المنفل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت
اعلاما فلا تصرف الا اذا انضم الى العملية سبب آخر كقولك ستة ضعف ثلاثة
غير منصرفين ومائة ضعف خمسين انتهى والظاهر كونها علم شخص لان كل
مرتبة من مراتب الاعداد شخص معين انما التعدد في المعدودات ولذا صح
وقوعها مبتدأ وما قيل ان المراد به كل ستة فيكون علم جنس وهم (قوله
لتفرع الدلالات الثلاث) اي المطابقة والتضمن والالتزام وفي توصيفها
بالمعتبرة احتراز عن الدلالة العقلية والطبيعية فانهما العدم انضباطها غير
معتبرين في باب الافادة والاستفادة (قوله تنوهم ان اشتمال اه) بجامع عديم
الخروج (قوله ولك ان تقدرا اه) فتكون كلمة في حيز من مستعملة في الظرفية
الحقيقية (قوله اي غلبة الاسمية) فعلى الاول اللام في الغلبة للعهد وعلى
الثاني الجنس (قوله عن كونه وصفا لفظا) اي لا يتبع الموصوف لفظا
(قوله وهو ظاهر) لان خصوصية الموصوف صارت بالغلبة داخله
في مفهومه فلا يصح اجراءه على غيره (قوله ولا غلبة) اي لعدم صحة اجراءه
على ما غلب فيه لكونه معتبرا في مفهومه فلا يقال قيد ادم (قوله يقتضي

عدم اشتراط) اي عدم اشتراط بقاء معنى الوصفية في الغلبة (قوله لعدم
تقييده الحية بالسوداء) وبما فيه دهمية وياض والقيد بما فيه دهمية (قوله
وفيه ان الحمل على الاطلاق) اي حمل كلام المصنف رحمه الله على الاطلاق
واوهم اسم للحية مطلقا مخالف للغة (قوله فالاولى ان يقال انه يصدد اه) اي
الاولى ان يقال ان المصنف رحمه الله يصدد تعين الذات التي غلبت فيها هذه
الاسماء ولا مدخل في ذلك التعيين للتقييد بالصفة فلذا ترك المصنف رحمه الله
تقييد الحية وفيه بحث لان المصنف رحمه الله استدل بمنع هذه الاسماء على
صحة مذهب سيويه في شرح قوله وخالف سيويه بالاخفش حيث قال
ومذهب سيويه اولى لما ثبت مقدما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال
تحققها معنى انتهى فان عبارة هذه تنادي بان هذه الاسماء زال عنها معنى
الوصفية بالكلية (قوله الفاء للنتيجة اه) دفع لما تنوهم من استندوا بالقاء
او اللام (قوله فيدل على ترتيب العلم) اي كون العلم بالاول سييا باله لم يثاني
سواء كان المرتب عليه علم او معاولا او غيرهما (قوله فيفيد ترتيب المعلوم) اي
كون الاول علم للثاني في نفسه استفيد العلم بالثاني منه اولا (قوله ليصح اه)
يعني ان عطف امتنع على صرف يقتضي تفرعه على ما تفرع عليه صرف فلو
جعل ذلك اشارة الى الاصل الاول لم يصح ذلك العطف فلا بد ان يجعل اشارة
الى مجموع الاصلين ليصح العطف المذكور بان يجعل مجموع المعطوفين متفرعا
على مجموع الاصلين ويحال رد الاول الى الاول ورد الثاني الى الثاني على ذهن
المتعلم لكونه ظاهرة غاية الظهور (قوله فهو عطف على صرف) فهو فرع الاصل
الاول وليس داخل في المجموع المتفرع على المجموع (قوله الى الكل) اي
كل المثال لانه صفة لجزء الذي هو اربع (قوله اي صرف اه) احتياج الى احد
التقديرين اذ لا معنى لامتناع نفس اسود (قوله الشقراق) بتكسر الشين المعجمة
وتقصمها وكسر القاف وتشديد الراء المهملة وقاف (قوله وفي تافز آتدة) احتراز
عن تاء اخت وبت وهنت وقوله يتقاب في الوقف ما نصب علامة اخرى ليتبين
كأن التميز وفيه رد على الكوفية حيث قالوا الهاء اصله التاء ولو قال زائدة في آخر
الكلمة لكان اولى لانها قد تدخل الحرف نحو ربه ونعمة وله له ولات (قوله
فلو سمى به مذكر صرف) لعدم وجود سبب فيه سوى العماية (قوله كانت كهنند)

في جواز الصرف وعدمه لكون تأنيها معنويا وانتفاء شرط تحتم تأنيبه (قوله
 ليست متمحضة للتأنيث) فلا يكون تأنيها لفظيا (قوله ولا يمكن تقدير
 تأنيها أخرى معها) حتى يكون تأنيها مقدرا وهو الذي سماه المصنف رحمه الله
 معنويا (قوله للزوم الالف) لكونها جزء الكلمة (قوله وحيث تكون لازمة
 للكلمة) وقد فصل الشارح الرضى معاني التأنيث ما يكون لازمة
 وما لا تكون لازمة (قوله بكثرة) فان دخول التأنيث فيها لا معنى من المعاني بل
 هو ثابت لفظي وهي لازمة كذا في الرضى (قوله ولم يعتبروا هذا للزوم) لكونه
 عارضا بخلاف اللزوم بواسطة العلية فان العلية وضع ثاب (قوله تصرف) على
 صيغة المضارع المعلوم بخلاف إحدى التائين (قوله فالمراد بالاعلام) أي
 في قول الشارح رحمه الله لان الاعلام محفوظة عن التصرف اهـ وحيث
 يكون قيد بقدر الامكان احتمل ازا عن التصرف الواقع في الاعلام العربية
 بالتأنيث وغيره فقط (قوله أي ما يكون تأنيها مقدرة) أي ليس المراد بالتأنيث
 المعنوي ما يكون اسميا لمؤنث حقيقي بل ما يكون التأنيث فيه مقدرة سواء كان
 اسميا لمؤنث حقيقي كهندوزينب والمذكر حقيقي ككقدم اذا سمى به مذكر
 اولئك ولا ذالك كالب ومصر (قوله ولا مجال لتقديره) بيان لوجه كون التأنيث
 فقط مقدرة في التأنيث المعنوي (قوله وشرط الظاهر العلية) مما يكون تأنيها
 تأنيها مقدرة اولى بهذا الشرط (قوله مستلزم له) اندفع بهذا التقييد ما يقال
 من انه لا يحصل الفرق بما ذكره الشارح رحمه الله لان العلية كما انها شرط
 لوجوب تأنيث التأنيث اللفظي شرط لوجوب تأنيث المعنوي ايضا لان كل
 ما هو شرط للجواز شرط للوجوب ايضا وحاصل الدفع ان المراد بكونها شرطا
 للوجوب الشرط المستلزم به معنى انه كلما تحقق تحقق الوجوب لاشدك انها
 ليست كذلك في التأنيث المعنوي وان كانت شرطا لها بمعنى انها تتوقف
 عليه (قوله قد ار كنهه) في جواز الصرف وعدمه (قوله بحسب الاصل) لان
 اصلها دور (قوله هذا الثقل يوجب اهـ) لان هذا الثقل يوجب زوال الخفة
 التي تعارض اجسد السبين لاعلى التعيين فيكون شرط التأنيث ههنا عند
 اجتماعهما وليس المراد انه يلزم كونه شرطا للعلية مطلقا حتى يرد ان العلية
 مؤثرة من غير هذا الشرط اذا كان مجامعا لسبب آخر (قوله قلنا لان الكلام

اهـ) يعني ان الامر كما قلت الا ان المصنف رحمه الله انما خص التأنيث المعنوي
 بالاشراط المذكور لان الكلام مسوق لبيان شرط ولا يلزم من التخصيص
 الذي ذكرى التخصيص الثبوت حتى يرد ما ذكر (قوله اولان اهـ) أي لان
 انه شرط لتضم تأنيث كل منهما بل للمعنوي فقط لانه المحتاج الى التقوية
 وكان الظاهر تقديم هذا الجواب على الاول اذ لا وجه للمنع بعد التسليم الا انه
 قدمه لكونه موافقا لبيان الشارح رحمه الله (قوله دون العلية) فانها قوية
 ولذا كانت سببا برأسها وشرطا لتأنيث سبب آخر موجبا لقوته (قوله لا يلائم
 البيان اهـ) حيث جعل الخفة معارضا لاجسد السبين مطلقا من غير تعيين
 وانما قال لا يلائم اذ يمكن ان يقال المراد باجسد السبين التأنيث (قوله تمتنع
 صرفها اهـ) يعني ان اسناد تمتنع على حذف المضاف واقامة المضاف اليه
 مقامه وان كان الظاهر حيث تمتنع بتأويل الجماعة لان الضمير الراجع الى
 المعطوفات بالواو لا يجوز افراده واليه اشار الشارح رحمه الله بتأنيث صرفها
 الا ان المصنف رحمه الله قال تمتنع باعتبار كل واحد منها وما قيل انه اشار
 بقوله صرفها الى انه يحتاج تذكيرا للعائد الى هذه المؤنثات الى التأنيث ولم يشر
 الى وجه التأنيث بل لظهور امره وهو انه عومل معها معاملة اللفظ والحرف
 ففيه ان المراد من هذه الاسماء نفسها والاسم اذا اريد به مجرد اللفظ يستوي
 فيه الامر ان التذكير والتأنيث لا رجحان لاحدهما على الآخر ولذا قال
 الرضى ان اسماء الكلم صفة نحو ان تصب وضرب ماض وان اعربت بها قلت
 الصرف بتأويل اللفظ والكلمة (قوله او تمتنع كل منها) يعني ان الاسناد على
 حقيقته والمتعلق محذوف (قوله والاول اوفق اهـ) فان الجواز فيه مستند الى
 الصرف فيكون الامتناع ايضا مستندا اليه (قوله وههنا شروط تركها)
 يعني ان بيان المصنف رحمه الله في شروط تحتم تأنيث التأنيث المعنوي قاصر
 لان ههنا شروطا اخرى تركها ما قيل ان المراد ان شرطه حين تسمية المذكر به من
 بين الثلاثة الزيادة ولا ينفع الشرطان الاخيران لا يدفع التصور في البيان نعم
 لو قدر الاعتراض بان شرط التضم غير منحصر فيما ذكر بل ههنا شروط اخرى لكان
 هذا الجواب نافعا (قوله ان لا يكون ذلك المؤنث اهـ) كراباب اسم امرأة فانه قيل
 التسمية كان مذكرا يعني الصحاب (قوله وكذا حائض) أي ما كان نعتا بغير التأنيث

لمؤث (قوله لان الاصل اه) فكل نعت بغير التاء لمؤث فهو صيغة موضوعة
 للمذكور استعملت للمؤث (قوله كرجال) اي كل جمع مكسر بغير التاء كرجال
 وفساء دون فسوة (قوله بطوازيئا وبه بالجمع) فيكون مذكرا (قوله ان لا يغلب)
 اي لا يغلب استعماله مذكرا قبل تسمية المذكر به (قوله ثم ان تساوى استعماله)
 اي قبل التسمية لمذكر تساوى الصرف وعدمه بعد التسمية وكذلك الحال
 في الشرطين الباقيين (قوله في الاول) اي فيما كان ذلك المؤث مذكرا في الاصل
 (قوله بقسميه) اي الاسم والصفة (قوله طارئة) اي على الوضع الاصل (قوله
 وفي الثاني) اي فيما تأنيته بالتاء غير لازم (قوله وقد زال بالعلية) اي العلية
 المذكرة ما طرأ في الاول وما عرض في الثاني (قوله ان الحكم للغالب) يعني
 ان المعتبر في القسم الثالث الحال السابق على التسمية اذ لا تأنيث حال التسمية
 والحكم للغالب فاي الحالتين كان الغالب يعتبر حكمه وان تساوى تعارضاً
 فيعتبر حكمهما (قوله يظهر وجه ترك الشرط) وهو ان قوله فان سمي به مذكر
 بيان الحكم التأنيث بعد تسمية المذكر به وهو يقتضي بقاء التأنيث
 وفي الاقسام الثلاثة لم يبق التأنيث وثبة وكذا شاة وعدة فان اصلهما شاة
 ووعدة (قوله يجوز ايضا) يعني ان الشارح رحمه الله جعل المعرفة بمعنى
 التعريف اما بالاشتراك او الجواز كما في الوصف والجمعة ويجوز ان تكون المعرفة
 بمعنى الاسم المشتمل على التعريف على ما هو الشائع ويقدر المضاف او الخبئية
 ولا يخفى اولوية ما ذكره الشارح رحمه الله لموافقته لسائر الاسباب لان المراد
 بالمعرفة التعريف لانه السبب لمنع الصرف فيصير المعنى التعريف شرطه
 كونه علما والتعريف ليس بعلم بل يوجد في العلم (قوله يجوز ان يراد اه) يعني ان
 ما ذكر لو كان المراد شرطها علمية لم يجوز ان يكون المراد علمية ما فيه التعريف
 (قوله هناك لام ابدل اه) يعني ان ال في قوله التأنيث لام التعريف وهي
 تؤدي مؤدى المضاف اليه اي علمية المؤث لانه يدل على ان المراد منها علمية
 معينة وهي علمية ما فيه التأنيث وليس المراد ان حذف المضاف اليه وعوض
 عنه اللام لان حذف المضاف اليه مشروط بالبناء على الضم او باضافة مثله
 او بالتأنيث والقول ان المراد هناك لام ابدل من الضمير والمضاف اليه فان
 البصريين والكوفيين انه قواعلي جواز حذف الضمير اذا لم يكن عائدا وتعويض

اللام عنه يحتاج في ارجاعه الى الضمير المؤث الى تكاف (قوله وليس
 هنا لام) اي ليس في قوله ان تكون علمية لام حتى تعتبر عوضا عن
 المضاف اليه ومؤدى ما معناه فلو قيل شرطها علمية كان معناه شرطها ان يكون
 علما والمتبادر منه التعريف وهو غير صحيح (قوله للزوم التكرار لفظا)
 اي يفوت التفنن في الكلام الذي هو طريق البلاغة وانما قال لفظا لعدم التكرار
 معنى (قوله ويلزم التكرار) اي يلزم حينئذ التكرار لفظا في اشتراط كون الجملة
 شرطها ان تكون علمية (قوله قلنا لا يلزم لزيادة قوله في الجملة) اي لا يلزم التكرار
 لفظا لوجود زيادة اشتراط الجملة وهو قوله في الجملة يعني ان التفنن انما يراعى في
 الجملة التامة دون المفردات وما في حكمها اذ لا يمكن التحرز عن تكرار المفردات
 وما في حكمها وليس في اشتراط الجملة تكرار الجملة السابقة في المعرفة لزيادة
 القيد همنا (قوله الاظن راه) ليتضح الفرق بين التوجيهين وضوحا تاما
 اذ تقدير المصدرية حصول الكل في الجزء وعلى تقدير النسبة حصول الصفة
 في الموصوف فان قلت العلم عبارة عن ذات موصوفة بالعلمية فحصول العلمية
 فيه حصول الجزء في الكل لا حصول الصفة في الموصوف قلت العلمية جزء
 من مفهوم العلم والكلام فيما صدق العلم عليه ولا شك في كونه صفة له (قوله
 ولا يخفى اه) بين الفرق بين اشتراط المعرفة بالعلمية واشتراط سائر الاسباب
 حتى لا يتوهم انها على نسق واحد (قوله لا يتحقق له الا يتحقق العلمية) لان
 الجنس لا يتحقق له سوى تحقق النوع (قوله فان تحققها متعاير لتحقيق العلمية)
 للبيان بينهم وبين العلمية (قوله اوفى حكم المنصرف) اي على تعريف المنصرف
 رحمه الله (قوله الصفة الاصلية) كما ذهب اليه المصنف رحمه الله (قوله
 او العلمية) اي العلمية الجنسية كما ذهب اليه البعض قائلان انه يجب التأكيد
 المعرفة ولا يكون تأكيده المعرفة الا معرفة الاندراك فيكون فردا منه
 ولا يمكن اعتبار نوعي العلمية فيه فيكون علما (قوله لا التعريف بالاضافة)
 فانه حينئذ لا يكون التعريف الذي هو سبب منع الصرف مختصرا في العلمية
 بل التعريف بالاضافة واللام يمنع الصرف اذا كان المضاف اليه اللام
 مقدرا (قوله كما ذهب اليه جمع اه) قالوا ان اصل قولنا جاع في القوم كلهم اجمع
 اجمعهم او الا اجمع (قوله جرى في قوله اه) حيث وصف العلمية بالمؤثرة مع ان

المؤثر عنده التعريف (قوله اي بارادة العام) اعني التعريف من الخاص اعني
 العلمية كانه قيل وما فيه تعريف مؤثر (قوله متعققة في ضمن العلم) على تقدير
 المصدرية (قوله او يثبتونه في العلم) على تقدير النسبية (قوله راجع الى المؤثرات)
 اذ لا تحقق له الا في ضمن العلمية فؤثر يثبته مؤثر بها (قوله لا العلمية) فترعينها
 باعتبار كونها في التعريف الذي هو فرع التسمية (قوله لا غير) اي غير
 غير العرب احتزبه عن الالفاظ المشتركة بين العرب وغيرهم فانها يصدق
 عليها من حيث انها عربية انها ما اوضحها غير العرب من حيث انها كذلك
 (قوله سمي به نافع راوية عيسى) سمي على البناء للفاعل فاعله نافع وبفعوله
 راوية وعيسى بدل منه او عطف بيان له (قوله ان العجمة في الاعمى) اي وصف
 العجمة في اللفظ الاعمى في الصحاح الاعم الذي في لسانه عجمة ثم ينسب اليه
 فيقال اعمى وكاب اعمى الحاصل ان اللفظ الاعمى المستعمل في كلام
 العرب وصفين العجمة ووقوعه في كلام العرب وبينهما تشابه في الاقتضاء
 فاذا وجدنا فيه ما يرجح جانب العجمة وهو العلمية ونحنهاها فعناه الجرح والتسوين
 واذا لم يوجد فيه ذلك رجحنا جانب الوقوع في كلام العرب (قوله ان يتصرف
 فيها) هذا الضمير وسائر الضمائر الواقعة له في المرجع وقعت في نسخة الرضى
 التي عندنا بالتذكير وهو الظاهر لكونها راجعة الى الاعمى وفي النسخ التي
 رأيناها من الحاشية وقعت بالتأنيث ولعل وجهه تأويل الاعمى بالكلمة
 وارجاعها الى العجمة بان يراد منها لفظ العجمة ومن الاعمى الانسان تعسف
 لاشتراكه على التجوز باطلاق العجمة على اللفظ واستلزام استدراك قوله
 في الاعمى والاستناد المجازي في يقتضى وعدم موافقته لقوله واما اذا لم يقع
 الاعمى (قوله فاذا وقعت فيه اولامع العلمية) اي في اول الاستعمال مقارنة
 مع العلمية سواء كانت علما في العجمة او جعلت علما في العربية في اول الاستعمال
 (قوله وهي) اي العلمية منافية لللام والاضافة لان التعريف اذا حصل
 بجوهر الكلمة لا يمكن تعريفه باللام والاضافة (قوله فامتنعنا معها)
 اي امتنع اللام والاضافة مع العلمية ودخول اللام في الاضافة اعلام للجمع
 معني الوصف باعتبار الاصل (قوله جازان يمنع اه) جواب فاذا وقعت اي جاز
 ان يمنع مع العلمية ما يعاقب اللام والاضافة (قوله رعاية) مفعول له جاز

وضي امكنت راجع اليها (قوله ولا اعتبار لتحرك الاوسط) في تأنيب العجمة
 (قوله لان الثلاثي) سواء كان متحرك الاوسط او اسما (قوله وضع
 كلام اه) اي اكثر كلامهم على الطول (قوله الى ان نوحا كهنت) اي يجوز
 صرفه وعدم صرفه (قوله وكأنه قاس اه) فكما ان التأنيث المعنوي يؤثر
 وان لم توجد معه الزيادة او تحرك الاوسط فكذا العجمة (قوله او غيره) اي
 غير النخشي وجوب منع صرف ما وجوز فاذا كانت العجمة فيها موجبة
 لوجوب منع الصرف مع سكون الاوسط فلتكن مؤثرة في جواز الصرف
 في نحو نوح ولا ينفى اندفاعه في نحو نوح (قوله ولا ينفى اندفاعه) اي
 اندفاع كل واحد من القياس وما غيره بما يذكره الشارح رحمه الله من الفرق بين
 التأنيث والعجمة وبين كون العجمة شرطا وسببا (قوله في شيء من كلامهم) اي
 في كلام فصيح ولا في غير فصيح (قوله لتأويلها بالبقعة) فيكون عدم صرفها
 للتأنيث والعلمية فلا يدل على ان العجمة مؤثرة مع تحرك الاوسط (قوله
 ولله مناقشة فيه بحال) اذ شهادة النفي لا تعتبر فيما لا يمكن ضبطه (قوله بلك
 بتقديم اللام على الميم متحركة) (قوله لكان اسلم) لو ثبت امتناع صرفه ونوقش
 فيه (قوله مما وقع النزاع فيه) من نوح وشرحيث يجوز النخشي عدم صرف
 نوح واكثر النخشة فالواحد عدم اعتبار تحرك الاوسط في العجمة وشر امتناع صرفه
 لاصل التأنيث (قوله وتقديم اه) تفرعه على انتفاء الشرط (قوله مما لا ينبغي
 اه) يعلم مما مر من انه لم يسمع في شيء من كلامهم عدم انصراف نحو نوح
 (قوله فانه ليس بهذه المثابة) بفتح الميم والتاء المثلثة والباء الموحدة يجمع الناس
 بعد تقريرهم اي ليس امتناع صرف نحو شر بهذه المجتبع من الناس فان
 اكثر الناس ذهبوا الى عدم اعتبار تحرك الاوسط في العجمة وامتناع شر للتأنيث
 المعنوي (قوله للعهد) لتقديم ذكره بهذا الوصف في قوله وما يقوم مقامهما
 الجمع والقسا التأنيث (قوله جوع التكسير) المازد من الجوع ما فوق الواحد
 (قوله من حيث انها) اي من حيث انها صيغة مخصوصة من غير اعتبار
 خصوصية المادة (قوله بناء على اه) تعليل للمثني (قوله فان وزن فعال)
 تعليل للنفي (قوله على حبر) في بعض النسخ على وزن شريف وفي بعضها على
 فعل وكلاهما جمع جار (قوله وكالات) والقول بان المراد بالجمع جمع التكسير

فكالات خارجة بدون هذا القيد تكلف لعدم سبق ما يدل على ان المعبر
في منع الصرف جمع التكسير دون السالم (قوله اى لانها صيغة جمع جمع)
بإضافة جمع الى جمع لا بالوصف على ما فهم اى المراد بقوله لانها جمعت في بعض
الصور مرتين انها صيغة جمع الجمع لا ما يفهم من ظاهر العبارة من كون تلك
الصيغة مجموعة في بعض الصور مرتين فانه باطل وذلك بان يقال التقدير لانها
جمعت مفردة خذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كما في قوله تعالى
واسأل القرية او يقال معنى جمعت حينئذ حصلت بالجمع مرتين على التجوز
(قوله وهو تعليل للعلية اه) دفع لما يترأى من ان قوله لهذا يدل على ان علة
التسمية بصيغة منتهى الجوع ما هو المشار اليه بهذا وهى انها لا تجمع جمع
التكسير مرة اخرى فلا معنى للتعليل بقوله لانها جمعت اه وحاصل الدفع انه
تعليل لكون المشار اليه بقوله لهذا علة التسمية المذكورة يعنى انما كان عدم
جمعها مع جمع التكسير مرة اخرى علة لهذه التسمية لان صور صيغة جمع الجمع
انتهى تكسيرا فصدق انه صيغة انتهى لها الجوع اعنى ما فوق الواحد (قوله
والغير معنى التثني) اذ ليس المعنى متلبس باسم مغاير لاهاء (قوله والمعنى بلاهاء
بل لا بهاء) اذ ليس المعنى على العدول بل على السلب اى لا يكون معه اه
(قوله اوصفة لقوله صيغة اه) ومتعلقه يقدر معرفة بمعونة المقام كما قدر
في قول صاحب التلخيص فالفصاحة في المفرد السكائنة في المفرد (قوله فعلى
الاول يكون اه) يعنى على تقدير ان يكون الهاء بمعنى الحقيقى يكون قوله
بغيرها مقيد بحالة الوقت وعلى تقدير ان يكون المراد منها التاء يكون الحكم
مقيد بحال الوصل وذلك لان مفاد قوله بغيرها سواء كان خبرا اوصفة حكم
ايجابى متعلق بمحولة سلب فيكون المعنى شرطه ان يكون بلاهاء في وقت
مالا نه المتبادر من القضية المطلقة فلولا بقيد على الاول بحالة الوقت انتقض
بفرارته حال الوصل ولولا بقيد على الثانى بحال الوصل انتقض بفرارته وليس
مفاده الحكم السلبى حتى يقال ان المراد ان لا يكون بهاء اصلا فلا حاجة الى
التقييد فتدبر (قوله ويقال للثقل) اوردا الواو اشارة الى انه معنى آخر للفاره
في نايح البيهقي الفراهة والفروهة في الفراهة مخف زيرك شدن وينك شدن
والنعت منها ولا يقال للفرس فاره ولكن رآع وجواد (قوله فينبغى ان

لا يتغير

لا يتغير اه) لان العارض في معرض الزوال (قوله كما في وزن الفعل) فان
عروض التاء يخرجها عن وزن الفعل الى وزن الاسم (قوله على ان التاء اه)
فلا تكون التاء في هذا الوزن غير لازمة (قوله لان التاء انما تكون اه)
جمع اقصى واحده معرب يجوزب او منسوب كاشعنى فانهم يطبقون آخره التاء
اما في الاول فعلى الاغلب لان الاعمى فرع العربى فزيد فيه اماراة الفرعية
بجواربه وقد جاء جوارب تشبيها بالجمع العربى كساجد واما في الثانى فوجه
باعتبار ان ياء النسب كالتاء من حيث انها متحيضان للفرق بين المفرد والجنس
كثرة وعروضى وزنح فتناسب ان تقوم التاء مقام الياء في الجمع (قوله
في جمع اشعنى) اى منسوب الى اشعث اسم رجل واما في جمع اشعث فيقال
اشعث (قوله وايضا عدم الاستعمال اه) يعنى ان التقريب غير تام ويؤيده
انهم قالوا يطبقون آخره التاء (قوله بزيادة ولا ياء النسبة) هذا القيد
معطوف على قوله بغيرها فان قلت مدائى ليس صيغة منتهى الجمع على ما مر
تفسيره لكونه بعد الف التكسير فيه اربعة احرف قلت المقصود اخراج مدائى
في مدائى لما تقرر من انه اذا ثبت لما دخل عليها ياء النسبة اوتاء التأنيث حكم
يجرى الاعراب على ياء النسبة وتاء التأنيث اشد الامتزاج وصيرورتها كلمة
واحدة فلوا اعتبر جمعية مدائى لكان مدائى غير منصرف (قوله يخرج نحو
كراسى) فيه بحث اما اول فلان الياء فيه ليس للنسبة في شرح الرضى للشافية
ان الياء التى لحقت للمعنى كرسى وكرسى لا يقال لهذه الاسماء انها منسوبة
ولا يسمونها تاء ياء النسبة واما ثانيا فلان قوله ولا ياء النسبة ان لا تكون
صيغة الجمع ياء النسبة والياء في كراسى لم تلحق الجمع بل مفردة (قوله لا يصح
الامعاملة المفردة معه) تفسيره قوله مفردة خالصا يعنى ان مدائى في مدائى
مفرد محض كلمة برأسها اذ لو كان جعل الفومل مع مدائى معاهلة الجمع لما علمت
سابقا من ان ياء النسبة وتاء التأنيث كالحزب لما دخلت عليه فلا حاجة الى
اخراجها بخلاف فراز بن في فرازته فانه جمع محض فلا بد من اخراجه فاقبل
ان المقصود اخراج مدائى في مدائى من الحكم ومدائى جمع في الحال
وفي الاصل فلوا اعتبر جمعية لكان مدائى غير منصرف لان الاعراب الذى
يظهر في ياء النسبة اعراب مدائى فوهم محض منشأ فوهم اتحاد مدائى جمع

مدينية ومدان في مداني (قوله الا ان يقال الاستئناف اه) نقل الفاضل
عن بعض الشراح انه يكفي لا ما الاستئنافية عدم سبق الاجمال ولا يلزم عدم
سبق الكلام مطلقا (قوله وانما لم يقل فخصرقة) مع ان الخبر المشتق يجب
مطابقته للمبتدأ (قوله لان المنصرف اه) اي المنصرف في اصطلاح النحاة
صار افعالا ليس فيه علتان فلم يبق فيه معنى الوصفية وصار اسما محض فلا يلزم
مطابقته (قوله وان المراد) يعني ان الكلام على حذف المضاف واليه اشار
الشارح رحمه الله بقوله وامثاله (قوله هذا اللفظ اه) يعني ان المراد من
فرازة هذا اللفظ فيكون المبتدأ مذكرا معني وموثا لفظا كطبعة فيجوز
تذكير الضمير العائد اليه (قوله وهذا هو الظاهر) لان الكلام في بيان
انصراف هذا اللفظ وعدم انصرافه (قوله بالعلمية) لما تقرر من ان اللفظ
موضوعية لانفسها وصعبا تخصيصا به عينا وان خالف فيه السيد قدس سره
كأمر (قوله توبته لا مناسبة اه) كتنوين سلاسلنا نسبة افعالا ومن هذا
بين ان تنوين التناسب قد يدخل غير المنصرف مع عدم ذكر المناسب معه
(قوله مع انه يجوز اه) جواب ثان يعني يجوز ان لا يكون فرازة في عبارة المتن
متونا وقيل انه يكون اخلا لا في احضاره مستعملا في معناه مع ان المقصود
ذلك ففيه ان اختلاف النكامة بالتنوين وعدمه لا يوجب الاختلال في ذاتها
حتى يكون اخلا لا في احضاره مستعملا في معناه (قوله جازان يتقدم
معمول ما اضيف اليه غير) وان كان لا يجوز تقديم معمول المضاف اليه على
المضاف (قوله اذا كان بمعنى النبي) وههنا كذلك اذ ليس المعنى انه مغاير
للمنصرف بل انه ليس منصرفا (قوله من تقديم معمول اه) بيان لما كان
المراد من المدخول في الموضوعين مدخول لا (قوله وزيادة لا اه) كافي لازيد
في الدار ولا عمرو (قوله من ايها ان امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية)
قيد للعامة وانما قال ايها لانه اذا ثبت امتناع صرفه حال العلمية المتناقضية
للجمعية كان ثبوت امتناع صرفه في حال التشكيك بطريق الاولى لتحقيق الجمعية
حينئذ فلا معارض فالتقييد لا فائدة وورد الاشكال على ذلك التقدير (قوله
على انه خير مبتدأ محذوف) اي هو علم ولم يجعله خبرا محذورا لعدم كون هذا
الحكم مقصودا للتخوي (قوله اعتراضية) فانه بيان منشأ الاشكال

(قوله)

(قوله ذلك الايها) اي ايها تقييد الحكم بامتناع صرفه حال العلمية (قوله
وان كانت منافية للعلمية) لان الجمعية تقتضي الاطلاق على جماعة غير معينة
والعلمية تقتضي الاطلاق على معين (قوله كالوصفية) فان الوصف يقتضي
ايها الذات والعلم يقتضي خصوصية الذات (قوله لكن اعتبارها ليس
مع اعتبار العلمية) اي اعتبار الجمعية في منع صرف حضاجر ليس مع اعتبار
العلمية وان كان مع وجودها لان الاعتبار في الجمعية فقط فلا يلزم من اعتبار
الجمعية فيه حال العلمية اعتبار المتضادين في حكم واحد كما يلزم في منع صرف
حاتم على ماسيجي (قوله ومن قال اه) القائل الشارح الرضي حيث قال يصح
اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكرم مثلا
وان لم يثبت مثله في الواقع فيكون معنى هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فتكون
الجمعية باقية مع العلمية كما هي بايانين جبلان فروعي مع العلمية معنى التنسية
فيهم او ان جعلنا كشي واحد منسجي بافظ المثنى لكنه يفهم من لفظ ايانين معنى
التنسية او معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتنسية
(قوله لانه نوع ايها) يعني ان عدم تعيين الجماعة التي هي مدلول الجمع لازم لمعنى
الجمعية كما ان عدم تعيين الذات لازم لمعنى الوصفية فكلاهما شافيان العلمية
(قوله نعم يجوز اه) بيان لمنشأ غلط القائل يعني يجوز ان تبقى شاذية معنى الجمع
في العلم بان يعتبر بمعنى التعدد فيه كما يجوز ان تبقى شاذية معنى الوصف فيه
باعتبار معنى الانصاف فيه فتوهم بقاء شاذية الجمعية والوصفية (قوله فعلى
هذا اندفع السؤال) اي على ما نقل عن الصراح من كون حضاجر بمعنى
الجنس الشامل للذكر والانثى اندفع السؤال المذكور في الشرح بقوله
فان قلت لا ساجدة اه لان مبتدأ على كون حضاجر بمعنى الانثى (قوله الملازمة
ممنوعة) اي لان لم لو كانت العلمية في حضاجر لكان بعد التشكيك منصرفا
لجواز عود الجمعية بغند التشكيك لزال ما ينافيها اعني العلمية كما في امر علم
اذا نكر حيث قيل تعود للوصفية فيه بعد زوال العلمية (قوله فعلى هذا) اي
على تقدير كونه علم الجنس الضمير مذكرا كان او مؤنثا (قوله وقد عرفت
ما فيه) من ان الضمير شامل للذكر والانثى (قوله ولا يمكن الجمعية المطلقة) اي
الاصولية والحالية فلو قال شرطه ان يكون في الاصل لا فادع عدم اعتبار الجمعية

الحالية (قوله ومذهب الأكثر) يعني ان قول المصنف رحمه الله في الاكثر اما على حذف الجار والمجرور كما ذكره الشارح رحمه الله او على حذف المضاف (قوله خبر محذوف) اي هو اعمى (قوله والدخيل يعيل الى الجحائن) بخلاف ما اذا كان عربيا فانه لا يمكن ان يقال منع صرفه للعمل على موازنه لان الاصل لا يتبع الاصل (قوله اجر المعرب محققا) اجر فارسي معرب قد يشدد رأؤه وقد يخفف كذا في الصحاح (قوله جلا على موازنه) كاذر اسم بلدة (قوله لان جميع ما يوازنه) بخلاف ما يوازن سراويل فان جمعه ممنوع من الصرف فحمل عليه سراويل طردا للباب وان لم يكن فيه شيء من اسباب منع الصرف (قوله بانه سبب على دليل الاحتمال) لانه على تقدير كون سراويل اعمى سبب وعلى تقدير كونه عربيا ليس بسبب (قوله قال المصنف رحمه الله) تايد لكونه سببا لمنع الصرف على تقدير الحمل حيث صرح المصنف رحمه الله بلزوم ذكره في قران الجمع وان قرنه بعضهم (قوله قدر تقديرا) والجملة صفة لسروالة (قوله وانما لم يجعل جمعا لها) اي لم يجعل جمع سروالة بمعنى قطعة الخرقه كما نقل الرضي حيث قال قال المبرد وهو عربي جمع سروالة والسروالة قطعة خرقه قال الشاعر عليه من اللوم سروالة (قوله فلا يصح ان يكون اه) اذا لا يصح اطلاق السراويل بمعنى قطاع الخرقه على الازار (قوله واقائل ان يقول اه) يعني انما لا يصح اطلاق سراويل بمعنى قطاع الخرقه على الازار ابتداء لكن السراويل منقول من المعنى الجمعي الدال على العدد الى هذا الجنس اعني الازار ولم يلاحظ فيه معنى الجمع اصلا حيث لا يعامل معه الامعامة المفرد حينئذ جاز ان يكون منقولا الى ذلك الجنس من معنى قطاع الخرقه لوجود المناسبة المصعقة للنقل فيكون مفردة محققا لان قطاع الازار (قوله ان قيل اه) اي ان قيل في الجواب لقائل ان يقول ان القول بكونه منقولا عن المعنى الجمعي الى الجنس باطل لان نقل الجمع الى الواحد في الاجناس لم يجز في كلامهم فلا يقال رجل رجلان نعم جاء ذلك في الانشاص كذا في المدينة معينة اعلم ان الصواب ان يقال في الاعلام ليشمل الاعلام الجنسية كخضاجر والقول بان المراد بالاجناس اسماء الاجناس او بان المراد بالانشاص الاعلام سواء كان شخصا او جنسا او بان المعاني الجنسية اذا اخذت من حيث

هي مع قطع النظر عن الضد فهي انشاص تكلف (قوله اجيب بان ذلك اه) اي عدم نقل الجمع الى الواحد انما هو في الجمع الذي ثبتت جمعيته بان استعمال في اطلاقهم بمعنى الجمع لاني مطلق الجمع الشامل للمحقق والمقدر وجمعية سراويل مقدرة فانه منقول كعدل عمر وذلك لان لنا قاعدة مهيمة ان ما على وزن الوزن لم يمنع الا الجمعية ولم يتحقق فيه لكونه اسم لالة مفردة وقد رنا هاللا يلزم نقض القاعدة المهيمة (قوله بان المفرد اه) جواب ثان بالتغيير يعني لا نقول ان سراويل منقول من المعنى الجمعي الى الجنس حتى يلزم نقل الجمع الى الواحد في الاجناس بل نقول ان السراويل بمعنى الاقطاع تطلق على الازار بناء على ان المفرد اذا اشتمل على الاقطاع جاز اطلاق بناء اسم تلك الاقطاع عليه وفيه بحث اذ هذا انما يصح اذا كان معنى السروالة مطلق القطعة لا قطعة الخرقه (قوله ان ذلك) اي ذلك القول من قبيل الاجراء يجعله صفة للواحد وجزأه من قبيل الاطلاق بان يذكر الجمع ويراد به الواحد والكلام فيه (قوله اذا صح الاجراء) لانه اذا صح التوصيف به صح التفسير به (قوله كان لفظ اذا في الاول واقعام وقعه اه) فان اذا يستعمل فيما هو قطعي الوقوع والغالب قطعي الوقوع (قوله والثاني اه) اي اذا الثاني وقع موقع ان لان كلمة ان تستعمل في المشكوك والمغلوب لندره مشكوك الوقوع (قوله للمساكلة) وهو التعبير عن الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحته وراعى المساكلة مع انه خلاف اسلوب قوله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة الآية لانه صرح بمغلويته بقوله وهو الاكثر اهما ما بشأنه فايراد كلمة ان يكون تكرارا (قوله بهذا المعنى) اي بالنقض بالسراويل على قاعدة الجمع (قوله مفردا) وهو سراويل (قوله ولا اعتبار اه) انما الاعتبار لموازنه العربي فانه يحصل به فتور في الجمعية (قوله او بالندور اه) اي يمكن ان يدفع بان سراويل على تقدير عربيته نادر لم يجز غيره اصلا والنادر كالمعدوم فكأنه لا نظير لمفرد المصباح في العربية (قوله من نظرا اه) دفع لما يتوهم من انه على تقدير الجمعية فيه كيف يتصور الاختلاف في صرفه وعدم صرفه (قوله وكذا كل مفرد اه) اي مثل كل جمع منقوص حالي الرفع والمجر كل مفرد غير منصرف منقوص كقاض اسم امره فانه غير منصرف للعلية والتأنيث واصله قاضي بالرفع

والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف حذفت الضمة للاستئصال
ثم حذفت الياء لانتقاء الساكنين فصارت قاض فلما اسقط منه تنوين
الصرف لكونه غير منصرف وعوض عن الياء المحذوفة او حركتها التنوين
لاستئصال الياء المكسورة ما قبلها انقطا مع كونه مستقلا معنى للفرعيتين
صار قاض (قوله وكذا الحال في حالة الجر) وكذا اعيل فانه غير منصرف
لوزن الفعل والوصفية عمل به ما عمل بقاض وجوار (قوله لا مقصور)
بالجر عطف على منقوص فانه لا يحذف منه الا لولايد خله التنوين كاعلى
فان اصله اعلى ابدل الياء بالالف لتحريكها وانتقاج ما قبلها ثم اسقط عنه
تنوين الصرف وابقيت على حالها لاختلاف قاض واعيل فانه بعد حذف
تنوين الصرف عنه عوض عن الياء والحركة التنوين سد الباب عود
الياء بعد حذف تنوين الصرف كي لا ينقل اللفظ بعودها (قوله منصوبتان
اه) فكان الاصل حالة الرفع والجر حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
(قوله والعامل اه) والمعنى يشبه جوار في حالة الرفع والجر بقاض بخصوص
هذا المفروض فلا حاجة له الى التقييد بحالة الرفع والجر (قوله لان الاعلال
متعلق اه) معنى تعلقه بجوهر الكلمة ان الاعلال سواء كان بالحذف
او القلب والتسكين يحصل به التغيير في جوهر الكلمة وليس معناه ان الاعلال
يتعلق بالكلمة في ذاتها حتى يرد ان اعلال جوار ليس كذلك لكونه بسبب
نقل الحركة الحاصلة بالعامل (قوله سببه قوى) فالاعتناء بشأه اهم (قوله
يفهم منه اه) حيث صرح بانه بعد الاعلال غير منصرف وبان المحذوف
بمنزلة المقدور (قوله سواء كان التنوين عوضا عن الياء) كما هو المشهور ومن ان
سبويه والتحليل قالان التنوين عوض عن الياء (قوله او عن الحركة) كما هو
الاولى والانساب بالقياس لانه اذا كان حذف الياء لاجل التنوين بناء على
ان الاعلال مقدم على منع الصرف يكون التنوين كالمنافي للياء والعوض عن
الشيء يجب ان يكون مناسبا له كذا في بعض الشروح (قوله ان يكون كذلك)
اي يكون الاعلال مقدا على منع الصرف على التقديرين (قوله لوجب الفخ
في حالة الجر) لان منع الصرف يقتضي سقوط التنوين والكسرة كافي حالة
النصب (قوله والقول) اي القول في دفع هذا الاعتراض بان الفتحة في جوارى

في حالة الجر في حكم الكسرة لانه في غير المنصرف بمعنى فيكون ثقيل
على البناء كالكسرة فحذف للتخفيف فصارت جوارى ثم عوض عن الكسرة
المحذوفة التنوين ليخفف الثقل بحذف الياء الساكنين فان الياء المكسورة
ما قبلها في انقل الجوع ثقيل جدا بعيد جدا لان الثقل انما هو بالكسرة
الحقيقية لاني الفتحة التي في حكمها (قوله لكن اه) استند الى على التعميم
المذكور بقوله سواء كان عوضا عن الياء او عن الحركة اي هذا التعميم غير
صحيح لان القائل بتعويض الحركة هو المبرد وهو يقول بتقديم منع الصرف
على الاعلال كما ذكره الشارح الرضى رحمه الله والجواب ان حصر القول
بالتعويض عن الحركة على المبرد لا يبنى كونه احتمالا عقليا على القول
بتقديم الاعلال على منع الصرف (قوله ثم جوارى) باثبات الياء الساكنة مع
التنوين (قوله ليخفف اه) اي عوض التنوين عن الحركة ليخفف الساكن
والتنوين ويخفف الثقل بحذف الياء لانتقاء الساكنين (قوله موالى بتشديد
الياء) كان الاصل موال فلما اضيف الياء المتكلم سقط التنوين وعادت الياء
المحذوفة واجتمع الياءان فادغمت اخداهما في الاخرى فصارت موالى بالتشديد
(قوله حذفت الياء الاولى) في الرضى وربما ورد في النذرة الحذف اي حذف
الياء والقلب اي قلبها الفاء في غير النداء ~~ليكن~~ الحذف في الفواصل
والقوافي ليس بشادر طلبا للارزدواج فهم هنا يجوز ان يقال حذفت الياء الاولى
اكتفاء بالكسرة ويجوز ان يقال قلبت الياء الثانية الفاء لكن لما كان الحذف
اكثر اختاره المحشى رحمه الله مع ما فيه من المبالغة في التبعيض حيث جعله موالى
موالى نفسه (قوله لامطلق التركيب) اي ليس المعرف بمطلق التركيب حتى
يرد انه غير جامع لخروج التراكيب من الاسنادية والاضافية والتوصيفية
مالم يصرفها الكلمتان واحدة بل المعرف التركيب الذي يوجد في الاسماء
فلا يضر خروجهما عن التعريف لعدم كونها من افراد المعرف (قوله فاذا
اه) اي اذا كان المعرف التركيب الذي يوجد في الاسماء (قوله ولو سلم) اي لو سلم
المصنف فقول العلمية شرط لتحقيق التركيب وثبوته فلا يقتضى وجود فرد
آخر سوى العلم (قوله لا اشتراطه) اي ليس العلمية تقييده بالشرط حتى
يقتضى وجوده بينهما (قوله ان قلت اعتباراه) يعني ان هذه القيود الثلاثة

العدمية متساوية الاقدام في ان التركيب لا يؤثر في منع الصرف بدوئها
فاعتبار احدها اعني عدم حرفية جزءه في مفهوم التركيب وعدم اعتبار الاخرين
في مفهومه وجعله شرط التأثير في منع الصرف تحكم اي حكم من غير دليل
فارق بينهما (قوله قلنا اه) حاصله ابداء الفرق وهو انه لما لم يظهر للتركيب الذي
احد جزئية حرف اثر في اللفظ حتى اعرب المجموع باعراب جزء واحد لم يعد
ذلك التركيب من جنس التركيب الذي كلامنا فيه واخرج من مفهومه لعدم
مناسبتة اياه لكون ما نحن فيه سببا ولا سببية في هذا التركيب لشيء بخلاف
التركيب الاسنادي والاضافي فان له تأثيرا في اللفظ من البناء واخراج المضاف
الى الصرف فعدم من جنس التركيب الذي كلامنا فيه لمناسبتة اياه في التأثير
واخرج بالاشتراط (قوله ولما لم يوجد اه) دفع توهم ان يقال كان على الشارح
رحمة الله ان يقول من غير فعلية الجزئين لان هذا التركيب ايضا غير مؤثر
في منع الصرف (قوله اولي تحقيق اه) اذ لا يجمع التركيب مع سبب اخر غير
مشروط بالعلمية ثم الظاهر الواو لعدم المساقاة بين التعليلين الا انه اورد
تبيينا على استقلال كل منهما في العلمية (قوله اي لزوم) اي ليس المراد بالقوة
معناها المتبادر اعني مقابلة الضعف اذ التركيب لا يقبلها (قوله البناء
للالبة) لم يجعل البناء للسببية اذ الاضافة والاسناد ليسا سببا لصيرورة
الكلمتين كلمة واحدة بل الوضع الثاني نعم انه ملائم لما حيث وضع المركب
على هذه الهيئة (قوله وذلك لان) اي الاشتراط المذكور ثابت لان اه وفيه
اشارة الى ان دليل الشارح رحمه الله قاصر لانه انما يدل على ان المركب
الاضافي والاسنادي لا يمكن منع صرفه نظرا الى حال الاضافة والاسناد
ولم لا يجوز اعتبار عدم صرفه نظرا الى الوضع العلي الطاري (قوله نقلت عن
مركب اه) بخلاف ما نحن فيه فانه غير منقول فثبت له حكم العلمية
كالمفردات لان مدلوله مفرد (قوله اعرابها) المعين كما في المضاف اليه في عبد
الله او اعرابها المطلق كما في المضاف منه وفي الجزئين كما في حسن وجهه
وسيفه زيد وفي احدهما كما في ضرب زيد (قوله باعتبار المنقول عنه)
ليشعر بكونه منقولا (قوله ومعناها اه) باعتبار الوضع الطاري بالنقل
(قوله لما عرفت) في الشرح من ان الاضافة تجعل المضاف متصرفا

او في حكمه فلو اثيرت في منع صرفه يلزم اجتماع المتضادين (قوله لانه مشغول
بالاعراب الحكائي) بخلاف بعلبك لعدم سبق حال التركيب على العلمية
(قوله اي اذا كان اه) اندفع بذلك ما يحتج في الوهم من انه يجوز ان يكون
مؤثرا في المضاف للصرف وفي المضاف اليه لعدمه (قوله في حكم كلمة واحدة)
ولذا يكتسب المضاف التعريف من المضاف اليه ولا يجوز الفصل بينهما
في السعة (قوله عند جماعة منهم المصنف رحمه الله) ان كانت هذه الحاشية
منوطة على قوله من قبيل المبنيات المتقدم على السؤال المتعلق ببيان
المركب الاسنادي فيرد عليه انه مخالف لما نقله الشارح الرضى رحمه الله عن
المصنف رحمه الله في بحث المركبات من ان المركب الاسنادي ليس بمعرب
ولا مبني اما قبل العلمية فلان الاعراب والبناء من عوارض الكلم لا الكلام
واما بعد العلمية فلانه محكي اللفظ فلا يطلق عليه انه معرب في الظاهر او مبني
لاشغال حرفه الاخر بالحركة التي كانت عليه اعرابية او بنائية او بالسكون
الذي كان كذلك فان قلت فلا يصح قول الشارح رحمه الله فانها من قبيل
المبنيات على رأي المصنف رحمه الله فلا يتم التعليل قلت يمكن ان يكون
مراده انه من عداد المبنيات وفي حكمها من حيث عدم التغيير فيه كما يرشد
اليه الدليل الذي ذكره ولا يمكن بناء كلام المحشي رحمه الله عليه لانه
جعله مقابلا لقوله ومن المعربات المحكية عند جمع لانه عندهم ايضا في عداد
المبنيات من جهة عدم التغيير لكونه محكيا وان كانت منوطة على قوله من قبيل
المبنيات المذكور في الجواب المتعلق بخمسة عشر وسبويه ويكون تقديمه
على قوله فكانه اه من سهو الكاتب فالحكم بكونه من قبيل المبنيات عند
جماعة منهم المصنف رحمه الله يكون صحيحا اما الجزء الاول فاصيرورته وسط
الكلمة بالتركيب واما الجزء الثاني فلتضعفه الحرف او مراعاة الاصل لكونه
مبني قبل التركيب وحيث يكون قول المصنف رحمه الله فيما بعد فان تضمن
الثاني حرفا نعم من ان يكون بالفعل او بحسب الاصل وقوله على الاصح
في قوله واعرب الجزء الثاني وبني الاول على الاصح متعلقا بكلمة الجزئين
كما هو الظاهر فيكون الشرط اعني والام قيدان بما اذا لم يكن الجزء الثاني مبني
قبل التركيب احراز اعني نحو سيبويه فانه مبني على الاصح مع عدم

تضمنه الحرف كما قيد الشارح رحمه الله وبهذا ظهر ان بناء نحو سيبويه مذكور
فيما سياتي بطريق الاشارة فلا حاجة في دفع ما قيل ان بناء نحو سيبويه غير
مذكور فيما سياتي الى ان بناءه لكون الجزء الثاني منه من قبيل الاصوات
فذكر الاصوات ذكره واما قوله ومن قبيل المعربات الموصية عند جمع فلا
يصح على شيء من التقديرين لان المركب الاسنادي يجب ان يحكى على ما كان
حاله قبل العلمية نفس عليه في التسميل والرضى والاقليد كيف وانه لا يكون
معربا لفظيا ولا تقديرا وهو ظاهر ولا محلا لادمعناه انه لو وقع معرب في محله
لظهر الاعراب فيه وقد قال انه معرب في نفسه والمركب الذي الجزء الثاني
منه صوت او متضمن للحرف معرب اعراب غير منصرف او باضافة الصدر الى
العجز في شرح التسميل وذو المزج قسمان احدهما مختوم بغيرويه نحو معدى
كرب فهذا فيه ثلاث لغات اعرابه اعراب ما لا ينصرف وهذه القصص والثانية
اضافة صدره الى عجزه والثالثة ان يبنى تشبيها بخمسة عشر القسم الثاني
ما ختم بويه فيه لغتان القصص بناؤه على الكسر ولم يذ كر سيبويه غيرها والثانية
ان يعرب غير منصرف فيقول قام سيبويه ورايت سيبويه ومررت بسيبويه
قيل هذا وجه ايجازه الجرحى فان كان حقا فقبل وان كان قياسا فالقياس
منع لانه اسم صوت والقياس بناؤه وفي الرضى ما يكون تركبه العلمية ضربان
اما ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب مسبب البناء اولا فان كان
فالا شهر والاولى ابقاء الجزء الاخير على بناءه من اعاق الاصل ويجوز اعرابه
اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز فيه ايضا لكن على قوله اضافة صدر المركب الى
الاخير تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاءت في معدى كرب
فيجي في المضاف اليه الصرف والمنع فيه ايضا وان حذف حرف العطف
قبل العلمية فبناؤه ما ولى بعدها ويجوز اعراب الثاني اعراب غير المنصرف
مع التركيب ويجوز فيه ايضا اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني وتركه
وكذا كل ما يتضمن الثاني حرفا يجوز فيه الواجهة الثلاثة بعد العلمية وفي المنهل
المركب المتضمن للحرف نحو خمسة عشر بعضهم يقول انه يحكى وبعضهم يقول
يعرب غير منصرف وكذا في الايضاح والاقليد (قوله ولا يبعد) كما حكم
بعدم انصراف مسلمات حال العلمية مع عدم ظهور اثره (قوله وان لم يظهر

اثره لفظيا) لكن آخره مث قول بالحركة الحكائية (قوله مع بعده) اي في الذكر
فالقرينة على الاكتفاء خفية (قوله حكم لما يتضمنه) اي يجوز ان يكون
المذكور فيما بعد بقوله فان تضمن الثاني حرفا بيا حكما لما يتضمنه الحرف
بالفعل كما هو المتبادر ولا يكون شاملا لما يتضمنه الحرف بحسب الاصل
كخمسة عشر علما فلا يصح كون حكمه مذكورا فيما بعد حتى يكون قرينة
على الاكتفاء وكذا يجوز ان يجري قوله والاعراب الثاني على اطلاقه اي
سواء كان قبل التركيب معربا او مبني ولا يكون مقيدا بما قيد به الشارح
رحمه الله فيما سياتي اعني قوله ان لم يكن فيه سبب البناء قبل التركيب ويكون
قول المصنف رحمه الله على الاصح قيد قوله وبني الاول فقط فيكون شاملا
لمثل سيبويه كما ذهب اليه البعض من انه معرب غير منصرف (قوله ومن
الجزء المتخالف في الحكم) بين المتضمن في الحال والمتضمن في الاصل وكذا بين
حال الافراد وحال التركيب قال الرضى وانما جاز اعراب الثاني مع كونه متضمنا
للحرف في الاصل لان ذلك المعنى انمى بالعلمية (قوله ولهذه اذهب له) اي
لاجل جواز التحالف ذهب بعضهم الى ان خمسة عشر علما وكذا نحو سيبويه
غير منصرف للعلمية والتركيب وبما حررنا لك فظهر ان بيان الحشى قاصر فلا
تكن من القاصر بن (قوله بجواب آخر) لاعتراض الشارح رحمه الله بقوله فان
قلت كان على المصنف رحمه الله (قوله وهو ان المصنف رحمه الله وافق البعض
في عدم صرف نحو خمسة عشر وسيبويه) فلذا لم يخرجهما الى هذا يشير كلامه
في شرح الفصل حيث قال التركيب الذي يعتبر في منع الصرف ما ليس باضافي
ولا اسنادي كقولك بعليك ولا يكون الا مع العلمية لان المركب من هذا الباب
لا يجتمع الا العلمية وانما جاز في خمسة عشر ويا سين اذا سمى بهما البناء ايضا
على حكايتهما (قوله بل من غير نقل اه) لما كانت عبارة المشرح موهمة
بمصول التركيب قبل العلمية بناء على توجه النقي الى القيد اضرب الحشى
رحمه الله عنها بقوله بل من غير نقل عن مركب موهما بمصول التركيب
مستعمل في المعنى لان التركيب فيه لاجل العلمية فلا يكون له حالة قبل العلمية
فثبت له حكم عند العلمية كالمفردات لانه مفرد (قوله على الارتجال) اي من
غير نقل من ارتجل الخطبة والشعر ابتداء من غير تهئية قبل ذلك واصله القيام

على الرجل (قوله قيل الواو بمعنى مع) لما كان الواو لمطلق الجمع فلذا يفيد قوله
 الالف والنون ان كانا في اسم اجتماعهما فيه او العطف مقدم على الحكم
 على المجموع وقيل التوجيهان المذكوران لاجل تصحيح ارجاع ضمير التنبيه
 وفيه ان الاصل في المعطوف بالواو تنبيه الضمير وجمعه لا افراد تقول زيد
 وعمر ورجا (قوله بالفعل) اي لا دأتما فانها قد تكون اصلية ايضا (قوله فلو
 احتمل لفظ نونه الاصلية اه) اكتفى بدلالة الاحتمال عن ذكر الزيادة صريحا
 وكذا عن ذكر منع الصرف بدلالة الجواز (قوله من الحسن) بفتح الحاء المهملة
 وتشديد السين المهملة مصدر من حسه البرد قتله كذا في الصحاح (قوله
 دائرا عليه) اي على منع دخول التاء وجود او عدمها اي كلا وجه منع الدخول
 وجد منه مما للصرف وكلا انتهى انتهى (قوله جعله وجه الشبه) لان الدوران
 مادة العملية (قوله ويدور عليه ما اه) في بعض النسخ بلا واو فهو خبر تساوي
 الوزنين صدر امع ما عطف عليه بيان لوجه اخر وبدل منه وفي بعضها بالواو
 فيكون عطف على قوله تساوي الوزنين خبرا بعد خبر (قوله مع تحقق تلك
 الوجوه) سوى الوجه الثالث (قوله مع عدمها) اي تلك الوجوه لا اختلاف
 الصدر باختلاف حركة الفاء وعدم المؤنث لهما (قوله ان مجرد عن التاء اه)
 فان كان ما فيه الالف والنون قابلا للتاء يتحقق جهة الاصلية بالقياس الى
 التاء فتضعف في جهة الفرعية التي يؤثران بسببها وما قيل انه لو ضعف
 الفرعية بزيادة شيء عليه لضعفت بزيادة في التنبيه فان اراد انه لضعف الفرعية
 فيما فيه الالف والنون بزيادة في تنبيهه كعمادان وعمرانان ففيه انه لا معنى لتحقيق
 الفرعية في التنبيه لعدم منع صرفهما وان اراد انه لضعف الفرعية التي
 في التنبيه بالقياس الى المفرد بسبب زيادة علامة التنبيه ففيه ان الضعف
 والقوة انما يعتبر بعد تحقق الفرعية ولا فرعية قبل زيادة علامة التنبيه حتى
 يتصف بالشدة والضعف بمدحها وان اراد معنى آخر فليبين حتى يتصور
 ثم يتكلم عليه وفي بعض الشروح لاشك ان الالف والنون فرعيتان افظية وليس
 العلة مجرد انهما زائدتان آخر الاسم اذ يلزم حينئذ منع صرف جردون
 وجبرون اذا سمى بهما بل هي مع انهما علامتا التنبيه كبركة وذلك انما
 يتحقق اذا لم يجتمع هاتان التائيت واليه ذهب الكوفيون حيث قالوا الالف

والنون والتذكير علة اذا كانا مع العلم او الصفة (قوله وهو ظاهر) لان السبب
 فرع للطرفين وجود او اعتقلا لتوقعه على المشابهة لاني التائيت فالمشابهة
 شرط والسبب الالف والنون اللتان هما فرع المزيد عليه (قوله فلا حاجة فيه
 الى اثبات اه) بل فرعوية المشبه به اعني التي التائيت للتذكير فرعوية المشبه
 اعني الالف والنون (قوله لا الاسم الشامل اه) قيل لا حاجة الى تفصيها
 اذ لا يذهب السامع في هذا المقام الى غير المقابل للفعل والحرف اقول ان اراد
 انه لا يذهب نفس السامع بالنظر الى لفظ الاسم قباطل ضرورة شيوع استعماله
 في جميع تلك المعاني وان اراد بالنظر الى المقام ووقوعه في مقابلة الصفة
 فتكفي لا يذهب الى تلك المعاني لا يذهب الى مقابل الفعل والحرف ايضا بل عدم
 الذهاب اليه اقوى ضرورة ان الالف والنون المعدودين من اسباب منع
 الصرف من خواص الاسم المقابل للفعل والحرف فتقيدهما بالحصول فيه
 يصير لغوا بخلاف ما اذا اريد واحد من تلك المعاني فانها احص منه فيفيد
 تقييدهما بالحصول فيه بقي ههنا كلام وهو ان يكون مراد المصنف
 رحمه الله بالاسم ما يقابل الصفة ظاهرا لوقوعه في مقابلتها فلا حاجة الى اثباته
 بقوله فان الاسم المقابل للفعل والحرف الخ ولو سلم ذلك لقوله والمراد ههنا
 هو هذا المعنى تكرار والجواب ان وقوعه في مقابلتها قرينة على تلك
 الارادة ومقصود الشارح البيان الالهي لتلك الارادة ومعنى قوله والمراد
 ههنا الخ ان المراد في مقام بيان شرائط الالف والنون في كلام النحاة هو هذا
 المعنى اي المقابل للصفة فلذا اورد المصنف رحمه الله ذلك (قوله ولا الاسم
 المقابل للقب والكنية) يقال العلم اما اسم او لقب او كنية (قوله والمقابل
 للمهملة) كما في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها اي الالفاظ الموضوعة
 (قوله والمقابل للطرف الاخر) اي الذي لا يستعمل الا طرفا في الرضى
 قال ابو علي حيث يضاف طرفا لاسما كما في قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل
 رسالته فان ما بعده صفة والمعنى حيث يجعل اي مكانا يجعل فيه (قوله
 باعتبار تعددهما في انفسهما) وان كان الاولى افراد الضمير ليس هو يكون المراد
 حصولهما بطريق الاجتماع (قوله يخالف الشروط السابقة) لانها شروط
 الاسباب (قوله عن لزوم تساوي اعتباري الوحدة والتعدد) في شيء واحد

في جملة واحدة موجب لتغير المبتدئ وان يتضمن ~~تضمن~~ كناية ايها المجمع بين
المتناقضين (قوله بقومان مقام عشرين) والاول اولى لضعفهما اذ ليس المشبه في
مرتبة المشبه به (قوله لكن المؤنث حينئذ) اي حين الضم مع التاء نحو عريان
وعريانة بخلاف المفتوح فان مؤنثه يجيء مع التاء كندمان وبدونها كسكران
(قوله فيه انه عطف باواء) فانه عطف في صفة على معنوي كان وعطف
فانتفاء فعلانة على معمول ان الشرطية بتقدير المبتدأ وليس على شرطه
وهو تقدم الجرور لان مجموع الجار والجرور معطوف على مجموعهما ولا يجوز
ان يكون العطف باعادة الجار فيكون متحققا اذ ليس وجود الجار الثاني
كالعدم من حيث المعنى حتى يقال انه مجرور بالجاء الاول وان الجار الثاني
لامر لفظي كما في المال بيني وبينك ثم ان السارح رحمه الله دفع هذا المخذور
حيث قدر كانا اشارة الى انه يتقدر فعل الشرط والمبتدأ عطف على ما قبله
عطف شرطية فالواجب على المعنى رحمه الله ان يقول فلذا قدر السارح
فعل الشرط (قوله نفس الطبيعة) اي الالف والنون التي هي مفهوم كلي
(قوله بل باعتبار فردها) اي الالف والنون المخصوصين وذلك لان الحصول
والتحقق صفة الافراد حقيقة والطبيعة انما تنصف به في ضمنها (قوله للتوزيع)
اي للاشارة الى ان الالف والنون نوعان احدهما ما يكون في الاسم والثاني
ما يكون في الصفة ولاختلافهما بالنوع اختلف شرطهما في التأثير وكان
شرط احدهما منافيا للثاني فان العلمية لا تتجامع الصفة (قوله عند الاكثرين)
من اهل اللغة (قوله وجوز به ضمهم) وهو بعض بني اسد فانهم يقولون في كل
فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو سكرانة وغضبانة فيصرفون اذن فعلان
فعلى ومن هذا تبين ان وجود فعلى ليس له تأثير في منع الصرف وانما المدارات انتفاء
فعلانة (قوله لتغير وجود فعلى) كما في رجحان (قوله قلنا العمل اه) لا يمتنع ضعف
هذا الجواب لان المشابهة بالنون التائيد تصح بمجرد انتفاء دخول التاء
في الحاجة الى الانتفاء المؤكد ولو سلم فالحاجة الى تأكيده بدليل لفظي
فان الدليل العقلي قد يكون اقوى من اللفظي كما في رجحان ولو سلم فخصر الدليل
اللفظي في وجود فعلى ممنوع (قوله الا ان يقال اه) اي وجود التائيد بالتاء
قياسا لا يضر في منع الصرف ووجود التائيد بالالف قياسا لا يمتنع في منع

الصرف انما الضار والكافي التائيد الاستعمال اذ به تحقق المشابهة بينه
وبين النون التائيد وتنتفي (قوله كان علم غير منصرف) لوجود الالف والنون
في الاسم مع العلمية (قوله الا للمشاكل المسمى) وهو ندما صفة (قوله بعدم
اوزان الفعل) لا يمتنع ان اضافة الاوزان الى الفعل لمجرد النسبة بمعنى الحصول
له لا لزيادة النسبة والا لا يمتنع ان يقول كون الاسم على وزن الفعل فالمعنى
كون الاسم على وزن بعد من الاوزان الحاصلة للفعل فاندفع ما قيل ان عدد
الوزن المشترك من اوزان الفعل يشعر بكونه لاختصاص له بالفعل فالاولى
كون الاسم على وزن ثبت للفعل وانما فسر وزن الفعل بهذا المعنى لان وزن
الفعل بالمعنى الاضافي فلا بد من القول بانه منقول في الاصطلاح عن ذلك
المعنى الى كون الاسم على وزن الفعل ليصير صفة للاسم (قوله محمولة على
النسبة) مجازا شائعا كما في قولهم زيد اخو عمرو (قوله لاعلى زيادة النسبة)
اما في الاختصاص او بالاشتقاق او غيرهما كما هو مدلول الاضافة وضعا
(قوله والالم يمتنع اه) اي يكون لفظ شرطه مستدركا اذ يمتنع ان يقال وزن
الفعل ما يختص به او يكون في اوله زيادة اه فان زيادة النسبة لما كانت مأخوذة
في مفهوم وزن الفعل كان مؤثرا بنفسه محتاجا الى البيان دون الاشتراط
(قوله ولك ان تحمل عليهما) اي تحمل الاضافة على زيادة النسبة (قوله على
شرط التحقق) اي انه لا يتحقق الوزن الذي له زيادة نسبة الى الفعل الا في هذين
القسمين (قوله لاعلى الاشتراط) اي جعله مشروطا في تأثيره باحد الامرين
حتى يستدعي عدم كونه مؤثرا بنفسه وهذا الكلام مبني على تسليم
ان لا يكون لوزن الفعل بهذا المعنى فرد سوى القسمين المذكورين واما على تقدير
تحقق قسم آخر بان يكون زيادة النسبة بطريق الغلبة كما يجيء في كلامه
فيجوز الحمل على الاشتراط ايضا كما في قوله المعرفة شرطها ان تكون علمية
(قوله لان النسبة اه) اي لك ان تحمل عليها بدليل ان ضمنية اسباب منع
الصرف ليست الا للفرعية كما عرفت ولا فرعية الا في الوزن الذي له زيادة
اختصاص اي ارتباط ونسبة بالفعل فلا ضمنية الا له (قوله والضمير راجع)
اي ضميره فطبيعا بين التصفين وحيث لا يكون الباء داخلا على المقصور عليه
كما هو الاستعمال القليل (قوله او بالعكس) اي الضمير الجرور راجع الى الوزن

وضمير يختص الى الفعل فيكون الباء دخلا على المقصود كما هو الشائع الكثير
المشهور (قوله وهذا اعرب) بالراء المهملة افصح اي ابين واوضح في النهاية
الجزرية من الاعراب يعني الابانة والابضاح حديث السقيفة اعربهم احسابا
اي ابينهم واوضحهم (قوله من يذر المال) اي منقول منه (قوله من خضم
الشيء) بالحاء والضاد المجتمعتين (قوله اكله بجميع ما فيه) نقل في الصحاح عن
الاصمعي هذا المعنى للثلاث المجرد ثم قال خضم على وزن بقم اسم عنبر بن عمرو
ابن تميم وقد غلب على القبيلة يزعمون انهم انما سموا بذلك بكثرة الخضم
وهو المضغ لانه من ابناء الافعال دون الاسماء وخضم ايضا اسم لما وفي خمس
العلوم الخضم الاكل بجميع الاسنان (قوله نهي اه) في النهاية وفي الحديث
انه نهي عن قيل وقال اي نهي عن فضول ما يتحدث به المتجاسون من قولهم
قيل كذا وقال فلان كذا وبنواهما على كونهما فعلين ماضيين متضمنين للضمير
والاعراب على احرتهما مجرى الاسماء خالوين عن الضمير وادخل حرف
التعريف عليهما في قولهم القيسيل والقال (قوله منقولاً منه) اي من دتل
المجهول بمعنى اسرع (قوله والتغيير) بضم الفاء وكسر العين (قوله للدلالة على
العملية) وانه انقسخ عنه معنى الفعل (قوله في الوعل) بفتح الواو وسكون العين
بزكوهي (قوله والرم) بضم الراء المهملة والمهمزة المكسورة والميم (قوله
الاست) بكسر الهمزة وسكون السين للمقعدة (قوله ذهب بونس اه) منع
صرف نحو جبل وعضد وكنف وجعفر وخاتم اعلاما (قوله اذا كان منقولا)
اي الوزن المشترك بين الاسم والفعل انما يؤثر في منع الصرف اذا ثبت كونه
منقولا في الاسم من الفعل ولم يستعمل على انه وزن الاسم (قوله ولولا ذلك)
اي لولا كان وزن جلا منقولا عن الفعل لكون جلا (قوله ويرداه) اي لان لم
الملازمة المذكورة بقوله ولولا ذلك اذ يجوز ان يكون عدم توينه اكونه جملة
محكية لالعدم الصرف بسبب وزن الفعل والعملية حتى يرتكب كونه منقولا
(قوله فمحكي مع الضمير) بناء على ان الفعل المنقول الى العملية اذا اعتبر معه
ضمير فاعله وجعلت الجملة علمافه ومحكي والاختكمة حكم المفرد في الانصراف
وعدمه (قوله اي انكشف امره اه) اشارة الى ان جلا يستعمل لازما ومتعديا
والشاي جمع ثنية وهي العقبة وطلاع الشايات اي ركاب صعاب الامور عطف

على ابن جلا وتعامه متى اضاع العمامة تعرفوني (قوله او يغلب) هذا الوزن
في الفعل بمعنى ان يكون في الفعل اكثر منه في الاسم (قوله مع انه غالب
في الافعال) لان باب المتفاعلة اكثر من ان يحصى (قوله ولم يجي في الاسماء اه)
الصواب ولم يجي في الاسماء الا كلمات معدودة كما في العباب نحو طابع وقالب
وغيرهما قال الراغب الفاعل كثيرا ما يجي في اسم الآلة التي يفعل بها الشيء
كالطابع والخاتم والقالب (قوله وسام) بالسين المهملة زيادة مؤونة
بالنسبة الى ما قاله المصنف رحمه الله فان مؤونته تتبع لفظ واحد هل هو قابل
للتاء ام لا بخلاف ما قالوا فانه مؤونة تتبع جميع الاسماء والافعال ولو بوجه
كلي ليعلم هل هو غالب في الافعال او في الاسماء (قوله لا يقال اه) يعني زيادة
المؤونة وان لم تلزم في هذا القسم من وزن الفعل لكنها تلزم في القسم الاول
فان العلم بالاختصاص موقوف على تتبع اوزان الافعال والاسماء كلها
(قوله له لم يجداه) يعني لعل المصنف رحمه الله لم يجد في الاختصاص امرا
آخر يحرز به كره عن لزوم ذلك المحذور اعني زيادة المؤونة في ضرورة التزمها
ولا ضرورة في القسم الثاني لوجود ما يؤدي مؤداه من غير لزوم المحذور
(قوله ان قلت هذا الوزن اه) استدلال على ترجيح قول النحاة بان اعتبار
الغلبة لازم لتحقيق الفرعية (قوله زيادة اختصاص) اي ارتباط بقرينة
اضافة الزيادة وجعله منقسم الى الاختصاص والغلبة (قوله حتى يظهر
فرعيته) اي فرعية ذلك الوزن في الاسم فان الوزن المشترك لا فرعية له ولذا
يمنع الصرف (قوله زيادة اه) اي سلبا انه لا بد من زيادة الارتباط لكنه غير
مختصر في الاختصاص والغلبة لجواز ان يكون بوجه آخر ككون زيادة
تلك الحروف مطردة في الافعال دون الاسماء وككون زيادتها في الافعال لمعنى
كما في احر وقد تكون للمعنى كارتب وافسكل (قوله الافعال المتصرفه) احتراز
من افعال المدح والذم (قوله واجتماعهما في نحو يزيد ويشكر) فمن حيث
اختصاصهما لا يحتاجان الى اشتراط عدم قبول التاء ومن حيث ان في اولهما
زيادة كزيادة الفعل يحتاجان الى ذلك الاشتراط فاقبل ان المختص بما في اوله زيادة
كزيادة الفعل لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول التاء فاذ لم يجعل الشارح رحمه
الله وقدس سره اولئح الخلو يرد عليه انه ان اراد ان المختص من حيث ذاته

لا يحتاج الى الاشتراط المذكور فيمنوع وان ارادته من حيث الاختصاص
لا يحتاج فغير مضر (قوله فاستبرق اعمى) بجملة معترضة بين المعطوف
والمعطوف عليه وجواب لسؤال مقدر وهو ان وزن استبرق غير مختص
بالفعل المجي (استبرق) قوله لما كان المراد (اي ليس المراد من وزن الفعل معناه
الاضافي حتى يردان في قوله زيادة كزيادة تشبيه الشيء بنفسه فان ما في اول
وزن الفعل زيادة الفعل لازيادة شبيهة بزيادته (قوله الى الوزن) اجراء للضمير على
الظاهر وجعل الظرفية على التوسع فان الزيادة وصف حاصل في اول الموزون
جعل حاصل في اول الوزن فجوزا (قوله الى الموزون) اجراء للظرفية على
الحقيقة وصرف للضمير عن الظاهر (قوله لان الصفة اء) اي الزيادة صفة
للعرف الاول والصفة تنسب الى موصوفها بنى يقال السواد في الجسم (قوله
وتصح نسبة العام الى الخاص بنى) تشبيها لاشتمال مفهوم الخاص على مفهوم
العام باشتغال الطرف على المظروف (قوله وبالعكس) اي تصح نسبة الخاص
الى العام بنى تشبيها لاشتمال العام للخاص صدقا بشمول الطرف للمظروف
(قوله اولان المراد اء) يعني ان الكلام على حذف المضاف (قوله لم يضرب)
في كونه سببا لمنع الصرف لعدم لزوم ذلك الابدال فان الاكثر في الاستعمال
اراق وارق (قوله وكذا ونصرف في الوزن) اي كذا لا يضرب لو تصرف
مع بقاء الحرف الزائد لانه يحفظ وزن الفعل ببدل عليه (قوله جاء بقول
واخشي) غير منصرفين للوزن والعلية بخلاف المسمى بقل ومع وخف فانك
تقول جاء قول ومع وخاف منصرفات لعدم بقاء الزيادة المعترضة (قوله حال
من ضمير اوله) والحال من المضاف اليه جائزا اذا امكن اقامة المضاف اليه
مقابلة كما في قوله تعالى واتبع حله ابراهيم خفيضا (قوله كانه اراد اء) بناء على
ان المطلق ينصرف الى الكامل (قوله فلا يرد النقض باسود) واما النقض
باربع فباق لانه قابل للتاء بحسب الوضع اذ وضع الاعداد على ان يفرق
بين المذكور والمؤنث بالتاء ثم اعلم ان قوله بالاغتبار الذي منع من الصرف
كاف في عدم ورود النقض باربع لان قبوله للتاء باعتبار الوضع الخشعي وعدم
انصرافه باعتبار الوضع العلي وهو بهذا الاعتبار غير قابل للتاء الا ان
الشارح رحمه الله زاد قوله قيا ما واسد دفع النقض باربع اليه لما قالوا ان

وزن الفعل في اربع في قولنا امرت بنسوة اربع متحقق لان المعتبر عدم
القبول قيا ما وانصرافه لا يتقاه الوصف الاصل فاندفع ما قيل ان اربع
اد اعمى به لا يقبل التاء فلا حاجة لدفعه الى تقييد عدم قبول التاء بقولنا
قياسا لانه ان ارادته لا يقبل التاء اصلا فمنوع وان ارادته لا يقبل التاء
بالاعتبار الذي منع صرفه فسلم لكان اللازم منه ان يكون القيد الثاني
مغنيا عن الاول وعدم الاحتياج اليه مع اعتبار الثاني لعدم الاحتياج
اليه مطلقا (قوله في جعل وجود الشرط اء) يعني قوله ومن ثم امتنع اخبر
معناه لا جل تحقق شرط تأثير وزن الفعل في منع الصرف امتنع اخبر في ذلك
جعل وجود الشرط علة لوجود الشرط لان ما هو شرط لتأثير السبب في منع
الصرف في الحقيقة شرط لامتناع صرفه بذلك السبب لا بالشرط لان الشرط
ما يتوقف عليه الشرط من غير ان يكون مؤثرا فيه كاليمن للاحرار وما قيل
ان الشرط الخوي يستلزم الحكم لانه اماراة لثبوت الحكم بذكر يعرف بغيره
ثبوت الحكم فيه ان المعنى المتعارف للشرط الخوي ما يذ كر بعد حروف
الشرط وهو هنا منقود وان اراد معنى آخر فلا بد من بيانه لينظر في صحته
وفساده (قوله جعل اشتراط هذا الشرط) اي جعل المصنف رحمه الله اشتراط
هذا الشرط لوجود الشرط علة للحكم بامتناع اخبر وانصراف يعمل اي
للمحكم باختلافهما في الامتناع وعدمه مع اتحادهما في السبب ولا خفاء
في ان حكمنا بالاختلاف المذكور مع الاتحاد في السبب ناشئ من الاشتراط
المذكور اذ ارمعه وجودا وعدما (قوله عند الجمهور اء) اي المحضار تأثير
العلية في السببية المحضة والسببية مع الشرطية مذهب الجمهور خلافا
لجماعة فانهم ذهبوا الى تأثيرها بالشرطية المحضة حيث قالوا ان تأثير علية
الاسم الذي فيه الالف والنون المزيدتان ليس الا تحقق المشابهة بالالف
الممدودة القائمة مقام السبب المؤثرة بالاستقلال (قوله اي بمفهوم صالح اء)
هذا التأويل لرعاية الموافقة بقوله فانه اريد به المسمى بزيد والاف التثنية يحصل
بالتأويل الواحد من الجماعة المسماة ايضا (قوله اي الدليل ظهير بالالتزام) فانه
ظهر من قوله وما يقوم مقامهما الجمع والتي التأنيث ان العلية غير مؤثرة
معهما ومن قوله فلا يضرب الغلبة انها لا تجامع الوصف ومن اشتراط التأنيث

والعرفة والحجة والتركيب والالف والتون اذا كانا في اسم انهما يتجامعان ما هي
 شرط فيه ومن امثلة العدل ووزن الفعل انهما يتجامعان من غير اشتراط ومن
 مخالفة اوزان امثلة العدل لا وزن الفعل انهما متضادان فقد ظهر مما تقدم
 انها لا تتجامعان مؤثرة الا ما هي شرط فيه وان العدل ووزن الفعل متضادان
 (قوله اي استثناء بعد تقييد) اي استثناء من المستثنى المقدر بعد تقييده
 بالاستثناء الاول فالمستثنى منه المقدر لفظة مبيها مطلقا استثنى منه لفظة
 ما هي شرط فيه ثم استثنى من لفظة سببا المقييد بقوله الا ما هي شرط فيه
 المؤثر بقولنا سببا غير ما هي شرط فيه العدل ووزن الفعل فكلا المستثنى
 من ذلك المقدر الا ان الاول من المطلق والثاني من المقييد (قوله ما يقال
 في توجيه طرفين) قالوا لا يجوز تعلق طرفين اي جارين مع مجرى ربهما من
 جنس واحد بفعل واحد بدون العطف فلا يقال مررت بزيد وعمرو والا يعتبر
 تعلق الثاني بالفعل بعد تقييد الفعل بالاول فمخوفاً بزيد في المسجد في الطاق
 (قوله ولو جعل) بان قال لا تتجامعان مؤثرة الا ما هي شرط فيه والعدل ووزن
 الفعل فيدخل كلا المستثنى تحت حرف استثناء واحد (قوله في الفصل) اي
 فصل العدل ووزن الفعل عن المستثنى الاول بحرف مستقل (قوله اختلاف
 تأثير العلمية) فان تأثيرها في المعطوف عليه اعني ما فيه بآه السببية مع
 الشرطية وفي المعطوف اعني العدل ووزن الفعل بالسببية المحضة (قوله
 وغرابة الاسلوب) سوق الكلام على وجه لا يكون مبتدلا ينتفر عنه السماع
 وليس فيه تعقيد لفظي ولا معنوي باحتي بخل بالفصاحة (قوله اتفق الصفاة) اي
 المقصود منه تحقيق المقام مع الاشارة الى وجه اختيار خصوص نحو عمر
 مما يتجامع فيه العدل العلمية المؤثرة بانه مما اتفق على منع صرفه بخلاف
 ما اذا كان المعدول علما متقولا فانه مختلف فيه والى وجه اختيار نحو احمد بانه
 كان غير منصرف قبل العلمية في تأثير العلمية فيه نوع خفاء بخلاف ما اذا كان
 منصرفا قبلها فان التأثير العلمية فيه ظاهر (قوله فذهب اكثر النحاة) فان
 قلت هذا الاختلاف في تأثير العدل بانه هل يؤثر بعد زواله بالعلمية ام في تأثير
 العلمية قلت لا بل اختلاف في العلمية بناء على ايجابها الزوال متبوعه الذي هو
 الوصف فلا تكون مؤثرة معه اولا فوجب زواله بناء على ان الاعتبار العدل

الاصلي اي الثابت بحسب الوضع ابتداً وهو لا يزول وان المعنى الوصفي
 لا يعارض العلمية فتجامعه فتكون مؤثرة معه كما تشير اليه عبارة الرضي حيث
 قال وهو باق نعم لو كان الاختلاف في انصراف ذلك الاسم وعدمه بعد
 الاتفاق على زوال العدل بالعلمية لكان الامر كما ذكرت (قوله واما الخرجع
 واخوانه) فصله عما تقدم مع اندراجها فيما تقدم لكونها غير منصرفه قبل العلمية
 بالعدل والوصف الاصلي لخفاء في وصفيتها لكونها مستعملة استعمال الاسماء
 ولذا اختلف في جمع واخوانه فقال بعضهم ان عدم انصرافها للعدل وشبهه
 العلمية (قوله دفع لما يتوهم) يعني ان قوله وهما متضادان فلا يكون
 الا احدهما جال معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه لدفع التوهم الناشئ
 من المعطوف عليه (قوله لعدم صحة الحكم) اذ ليس مطلق السبب مخصصا
 في احدهما (قوله للزوم استثناء الشيء من نفسه) لالتحاد المستثنى منه
 والمستثنى من حيث المفهوم حينئذ (قوله بل مفهوم ما مر ددا) يستفاد ذلك
 المفهوم من الحكم بالتضاد بينهما فانه يقتضي ان لا يوجد مجموعهما في اسم
 وعلى تقدير الوجود يقتضي ان يوجد احدهما فقط الا انه عبر بالمفهوم المردد
 والامر الذي لا يترك كون المستثنى منه صادقا على المستثنى شاملا له فيحول
 العام لا فراده (قوله او مفهوم ما مر ددا) عطفت على قوله مفهوم ما مر ددا والتغابر
 بالنظر الى الصفة وفيه اشارة الى ان مقصود الشارح رحمه الله من الامر
 الذي ابرأ التمثيل لا التخصيص (قوله وان كان مخصصا في احدهما) بحسب
 الاستقراء (قوله بحسب التصور) اذ العقل يجوز وجود ما يتجامع العلمية
 المؤثرة ولم يكن مشروطا بها سوى احدهما وهو مجموعهما الا انه ثبت
 بالاستقراء انهما متضادان (قوله وهذا القدر) اي العموم من حيث التصور
 كاف كما صرحوا به في الاصول في مباحث الاستثناء (قوله كما قالوا في كلمة
 التوحيد) في دفع ما قيل ان اريد بلفظ اله المعبود مطلقا لم يصح الحكم بالثني
 وان اريد المعبود بالحق لزم استثناء الشيء من نفسه انا مختار الشيء الثاني
 ولا نسلم لزوم استثناء الشيء من نفسه لان المعبود بالحق اعم مفهوم ما من الله
 تعالى وان كان مساويا له في الصدق (قوله كما في اذربيجان) فان فيه التأكيد
 بتأويل البلدة والعلمية والحجة والالف والتون الزائدتين بناء على ان المغرب

يلحق بالعربي في زيادة الحروف وعدمها (قوله به يندفع) أي بهذا الجواب
 لا بالجواب الأول يندفع النقض بانحرافه اجتماع فيه العدل ووزن الفعل
 والعلمية إذا سمى به (قوله به يندفع) أي يجعله (قوله به يندفع) أي يجعله
 فاعل خالف كيلا يلزم مخالفة الظاهر من جعل قول التليذ أصلا وقول
 الاستاذ فرعاً (قوله أدبكم حينئذ) إذا مخالفة انما تصحق بعد تقرير الأصل
 للقاعدة الحققة عنده أي عند المصنف رحمه الله وهي أن كل ما فيه علمية مؤثرة
 إذا نكر صرف (قوله وامتناع) عطف على قوله جعل أي يلزم حينئذ امتناع
 نصب اعتبار الان شرط نصب المفعول له عند الجمهور أن يكون فاعله وفاعل
 الفعل المعمل به واحداً (قوله والقول) أي القول في دفع لزوم امتناع نصب
 اعتبار بانه يجوز أن يكون منصوباً على الظرفية أي وقت اعتبار الصفة
 الأصلية أو على الحالية أي حال كونه معتبراً للصفة الأصلية وعلى كونه بدل
 احتمال من سيبويه أي خالف الأخفش اعتبار سيبويه الصفة الأصلية بعيد
 إذا المعنى على تعليل حكم المخالفة وشئ من الوجوه المذكورة ليس نصاً في إعادته
 (قوله لا مفعول للمثالة) كانه قيل فيما يماثل أحراراً (قوله وكذلك)
 ثلاث) هذا يشعر بانه ينصرف بالاتفاق لكن في الرضى خلافه حيث قال
 أن اعتبارنا كما هو مذهب سيبويه بالسبب الذي الغناه لأجل العلمية قلنا
 في ثلاث ومثلث وبأيهما أنها لا تنصرف لاعتبار الوصف الأصلي مع العدل
 كما في أحراراً وفرق بعضهم بين هذا الباب وأحراراً قال أن الوصف ههنا لا يثبت
 من دون العدل وقد زال العدل بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير إذا معنى
 رب ثلاث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف أحراراً المنكر فانه لا مانع أن يكون المعنى
 رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحجة (قوله بخلاف أفعل فعلاء) فان الوصفية فيه
 ظاهرة (قوله دون أفعل فعلاء) فانه يعمل في الظاهر وثبوت عمله في الظاهر
 قبل العلمية وأشعار لفظه بالألوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي في بيان
 كونه موضوعاً صفة (قوله أي صار ملحقة به) يعني أنه لتجرده عن من التفضيلية
 صار ملحقة بالأفعل الاسمي ولا يظهر فيه معنى الوصف (قوله بمعنى أن المعدوم
 يجعله كالثابت) أي ليس معنى الاعتبار أنه يرجع معنى الصفة الأصلية
 إذ ليس معنى رب أحراراً شخص فيه معنى الحجة بل رب شخص مسمى بهذا

اللفظ سواء كان أحراراً أو أسوداً أو أبيض بل معنى اعتباره أنه يجعله مع زواله
 كالثابت لكونه أصلياً وزوال ما يضافه حتى لو أريد منه المعنى الوصفية جاز
 نظراً إلى زوال المانع (قوله وكذلك تراها) أي ترى الاعلام في الاغلب
 مجردة عن المعنى الأصلي كزيد وعمرو فان زيد وعمرو مصدران من زادي زيد
 زيداً وزيادة وعمرو بالكسر عمرو وعمرارة أي عاش زماناً طويلاً لم يعتبر معناه
 الأصلي في حال العلمية وإنما قلنا في الاغلب لانه في بعض الاعلام اعتبر بلمح
 ذلك (قوله وأما السماع فهو على منع الصرف) فلا خلاف بينهما في الحكم
 وبذلك يظهر اعتبار الوصف الأصلي لكنه على خلاف القياس عند الأخفش
 وعلى القياس عند سيبويه (قوله لا يؤثر) بمجرد كونه موجوداً في وقت من
 الاوقات (قوله على الثاني) أي لنفي اللزوم فان عمله اللزوم اعتبار الوصف
 الأصلي في أحراراً (قوله يعني أن المراد) أي في تعليل الشارح رحمه الله التضاد
 بقوله فان العلم إشارته إلى أمرين أحدهما أنه أراد المصنف رحمه الله بالتضاد
 مطلق التقابل لأن الخصوص والعموم ههنا بمعنى التعيين وعدمه وهما ليسا
 موجودين حتى يتصور التضاد بينهما وثانيهما أنه لم يرد التقابل الذاتي لانه
 أثبت التضاد بين العلمية والوصف باعتبار كون موصوفيهما معنى العلم
 والوصف مستلزمين لتعيين المدلول وعدم تعيينه للذين هما من صفات
 معانيهما (قوله أي في شأن) يعني الكلام على حذف المضاف إذ ليس الحكم
 حاصلاً في حاتم (قوله منه شخصياً) فالمراد بقوله في حكم واحد بالشخص كما هو
 المتبادر (قوله فلا يرد اعتبار المتضادين في منع) أي إذا قيد الشارح رحمه الله
 منع الصرف بقوله لفظ واحد ولم يقل وهو منع الصرف مطلقاً لا يرد اعتبار
 المتضادين في منع صرف الالفاظ (قوله وهو واحد أي بالنوع) جملة معترضة
 لدفع توهم أن منع صرف الالفاظ ليس حكماً واحداً فلا حاجة إلى التقييد بلفظ
 واحد (قوله ولا في منع صرف أحراراً) أي إذا قلنا منعاً شخصياً لا يرد اعتبار
 المتضادين في منع أحراراً التي الوصفية والعلمية لتعدد المنع لان المنع لأجل وزن
 الفعل والوصف غير المنع الذي بسبب وزن الفعل والعلمية لامتناع توارد
 العلمين على معلول واحد بالشخص ولو على سبيل التعاقب وما قيل أنه ليس
 في شئ مما ذكر اعتبار المتضادين معاً بل حين اعتبار ضد لم يعتبر ضد آخر فليس

بشيء لانه ان لم يقيد منع الصرف بشيء من القيدين وفسر الحكم الواحد بمنع
الصرف المطلق في كلتا الصورتين اعتبارا بالتضادين معاني حكم واحد
متحقق بلامرية (قوله بل نقول اه) اضرب عما يستفاد من تسليم ما قاله
المعترض من تحقق التضاد بين الوصفية المحققة والعلمية ليس اضربا عن جواب
السارح رجه الله الى جواب آخر اذا حصل اثبات توهم اجتماع المتقابلين
في الوصفية المحققة والعلمية ولا ينبغي انه لا يدفع السؤال بل بحقه (قوله في هذا
المقام) اي مقام اجتماع الوصفية والعلمية (قوله هو ظاهر) لاجتماع الدلالات
المتعددة في كلمة واحدة بالنظر الى المدلول المطابق والتضني والاتراحي
ولولت اذعت في نفس المباحث (قوله ولا بين العموم والخصوص اه) يعني
ان العموم والخصوص وان كانا متنافيين لكن لا تدفع بينهما فيما اذا اريد
بآخر المعنى الوصفي والعلمي لعدم ورودهما على محل العموم الوصفي اي ذات
الجزء ومعنى الخصوص العلمي وهو الذات المعنية (قوله ولا بين ارادة اه) اي
لا تدفع بين ارادة المعنى الوصفي العام وبين ارادة المعنى العلمي الخاص (قوله ان
جوزاه) اي ان من يجوز استعمال المشترك في المعنيين لا يفرق بين ان يكون
ذلك المشترك من الاضداد كالخوز والبيع وبين ان لا يكون كذلك (قوله وان
لم يجوزاه) اي ان لم يجوز استعمال المشترك في المعنيين فذلك اي عدم التجويز
ليس لاجل تقابل المعنيين فانه لو كان المعنيان متلازمين لا يجوز استعمال
المشترك فيهما ايضا كالشمس المشترك بين الجرم والخصوص وضوئه بل لاجل عدم
وروده في الاستعمال (قوله ولك ان تقر الكلام) اي كلام المتن (قوله للشبهة)
اي الشبهة المذكورة بقوله فان قلت (قوله ان الوجود اللفظي بازاء الوجود
العيني) بناء على ان اللفاظ موضوعة للامور الخارجية دون الصور الذهنية
على ما هو المشهور (قوله في يادي النظر) اي ظاهر النظر او اول النظر (قوله
سواء كان اه) اشار بهذا التعميم الى انه لا مجال لورود تلك الشبهة حيث ان
مذارها على لزوم اجتماع المتضادين (قوله كالكيفيات اه) اي الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة الحاصلة في العناصر الاربعة التي تتركب منها المواليد
الثلاثة اي المعادن والنبات والحيوان (قوله المؤثرة في المزاج) فيسه بحث
لانهم قالوا ان العناصر الاربعة اذا تفاعلت وكسرت بعضها سورة بعض

استعدت لان يفيض عليها من المبدأ كيفية متوسطة بين الكيفيات الاربعة
متشابهة في جميع الاجزاء فالمؤثر في المزاج هو المبدأ والكيفيات الاربعة
شروط والآت والمزاج مصدر ما زج اي خالط اطلاق على تلك الكيفية
المخصوصة لكونها حاصلة بسبب المخالطة (قوله وذلك تدقيق فلسفي) في التاج
التدقيق باريك كردن ويك بكوفتن اي هذا تدقيق منسوب الى الفلاسفة اي
الحكام والعلماء المليون يذكرون ذلك ويقولون الاجسام كلها مركبة من
الاجزاء التي لا تقبض المماثلة واختلاف الانواع باختلاف الكيفيات
الفائضة من الفاعل المختار الخلاق لما يشاء (قوله يعني ان اللام للعهد) مراد
السارح رجه الله من هذا التفسير بان اللام في الباب للعهد (قوله بطريق
الاستعارة) اي استعمال لفظ المشبه في المشبه ووجه الشبه اتحادهما
في الصورة والهيئة (قوله فالظاهر اه) كيلا يحتاج الى مؤونة ارد كتاب المجاز
لكن التسامح في العبارات من دأب الفقهاء (قوله دون سائر الخواص) فانها
لا توجب ضعف المشابهة بالفعل (قوله مغيرتان لمدلول الاسم) من الجهالة
والنكارة الى التعيين والمعرفة (قوله كالثابت) فاذا كان المتبوع ثابتا يكون
التابع ايضا ثابتا (قوله لوجود خلفه) اي ما هو كالحلف له من حيث ان بينهما
وبين التنوين تعاقبا (قوله او انه محذوف اه) اي التنوين حين دخول اللام
او الاضافة محذوف لا يمنع الصرف والكسر انما يتبع في السقوط اذا كان ساكنا
لمنع الصرف (قوله بل للاضافة) لانها لا تجتمع اذا التنوين دليل تمام الاسم
والاضافة مشعرة بعدم تمامه واللام لكونه حرف التعريف يستكره
ان يجتمع مع حرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير (قوله وفيه انهم اه)
اي في الوجه الاخير بحث فان جعلهم الاضافة معاقبة للتنوين المقدريدل
على ان سقوط التنوين في حواج لاجل منع الصرف والا كانت الاضافة
معاقبة للتنوين المحقق (قوله فيه ان اللام تجامع اه) وذلك للحم الى المعنى
الاصلي وما قيل ان المراد انها تزول بحقيقة اللام لا لجردها كافي الحسن
والفضل عما لا تزول العلمية عنه باللام فهو غير منصرف فقيه انه يقتضي ان
تقول وان لم يكن هناك علمية او كان علمية ولكن لا تزول باللام بقيت العلتان
على حالهما (قوله دلالة الجمع على الجنس) مع التعدد فكان المرجع مذكور

معنى (قوله لا على فرد) كيلا يلزم الوقوع فيما هرب منه وهو التعرض للفرد
 في التعريف (قوله فعلى هذا التفسير) أي تفسير هو المرفوع وأما على تفسيره
 بالمرفوعات والتذكير باعتبار كل واحد والرعاية الخبر يكون جملة هو ما اشتمل
 خبرا عن المرفوعات (قوله مذكور للفصل) بين المباحث السابقة والانية
 كالباب والفصل (قوله واللام) على جميع التقادير للاستغراق إذ لا عهد وأما
 الحمل على استغراق الأنواع فبمعونة المقام إذ المبين فيها بعد أنواع المرفوع
 لا اختصاصه (قوله ويحتمل على التقدير) أي يحتمل اللام على تقدير أن يكون
 السابق موقوفا للعمد والاشارة إلى ما يفهم من قوله وأنواعه رفع ونصب وجر
 فانه يفهم من كونهما أنواعا للأعراب الذي هو صفة الاسم انه مرفوع
 ومنصوب وجرور فالمرفوعات اشارة اليه وفيه ان المفهوم ما سبق المرفوع
 لا الحصص المعينة منها حتى تكون المرفوعات اشارة اليها ولئن قيل بطلان
 الجمعية يكون اللام للجنس فانه المبطل للجمعية الا ان يقال على مذهب
 السكاكي ان كونه للجنس لا ينافي كونه للعمد فانه للجنس نظر الى كونه مفهوما
 كلياً للعمد باعتبار تقدم ذكره والى ما ذكرنا اشار الحشوي بقوله وفيه تأمل
 وبما ذكرنا ظميرانه لا يجوز ان يكون اللام للعمد على التقدير الثاني لان المراد
 من المرفوعات حينئذ الحصص المتعددة ولم يسبق العلم بها (قوله فمن جعل اه)
 أي في ايراد كلمة انما المفيدة للعصر اشارة إلى الرد على هذا الجاعل (قوله فيجوز
 مطابقته له) بل رعاية مطابقته اولى لانه المقصود بالاثبات (قوله لم يأت بشئ)
 لانه يستلزم ان يكون التعريف للأفراد (قوله الآن يقال ان اللام) أي يقال
 على تقدير كون الضمير اجماعاً الى المرفوعات ان اللام ابطلت معنى الجمعية
 بناء على عدم صحة العمد والاستغراق لان مقام التعريف يأبى عنه ما فيكون
 التعريف للجنس المرفوع الا انه اخير صيغة الجمع للاشارة الى تعدد انواع ذلك
 الجنس (قوله او يقال اه) أي يقال على تقدير كون الضمير اجماعاً الى كل واحد
 ان ادخال اللام على المعرف للاشارة إلى كون التعريف جامعاً لجميع افراد
 والتعريف للجنس دون الافراد (قوله لان الخفاء اه) بناء على ان كل نوع من
 المشتقات باعتبار صيغته موضوع بالوضع النوعي لمعنى متحد في جميع
 افراد الخفاء باعتبار ذلك المعنى في شئ من افراد بعد العلم بوضعه فالخفاء

في المرفوع انما هو باعتبار المادة دون الهيئة فلو اخذ الرفع في تعريفه صار كونه
 اخذ الرفع في تعريف الرفع فيلزم تعريف الشئ بنفسه (قوله وان تنزل اه)
 وجه التنزيل ان المرفوع كما انه معلوم باعتبار الهيئة معلوم باعتبار المادة ايضاً
 مما سبق حيث قال فالرفع علم الفاعلية فالخفاء ليس فيه باعتبار شئ من
 اجزائه بل باعتبار المجموع من حيث المجموع (قوله في ايهام الدور) أي
 تعريف الشئ بنفسه لا بمعنى توقف الشئ على المرفوع والايهام المذكور بناء
 على ما هو الشائع من ان خفاء المشتق لا يكون الا باعتبار المأخذ (قوله
 الى اصاله الرفع في الفاعل) المشيرة الى كون الفاعل اصل المرفوعات لكن
 الشارح الرضي ينكر ذلك حيث قال الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من
 العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل بل هو اصل في جميع العمد (قوله وعن
 زيادة الايضاح اه) فان علم الفاعلية لكونه مفصلاً اوضح من لفظ الرفع لا لاجاله
 وفيه انه بعد ما علم الرفع بانه علم الفاعلية لا حاجة الى هذا الايضاح (قوله
 وان لم تكن اوصافاً) لعدم قيامها بالاسماء لكونها متلفظة برأسها كسائر
 الحروف والاسماء (قوله لعدم استقلالها بالتلفظ) اما الحروف فلكونها متولدة
 من اشباع حركة ما قبلها واما الحركات فلكونها ابعاض تلك الحروف
 (قوله ملازمة الكل لحزنها) ان كانت تلك العلامة حرفاً (قوله او ملازمة
 المطروء عليه للطاري) ان كانت تلك العلامة حركة (قوله الظاهر من العبارة)
 أي من عبارة الشرح حيث جعل الحبيثة المذكورة على معنى الرفع وانما قال
 الظاهر لانه يمكن ان يقال ان هذه الحبيثة لما كانت سبباً للرفع المحلى جملة
 عليه اتساعاً (قوله ليست علماً للفاعلية) الضمة والالف والواو على ما مر سابقاً
 (قوله لتوهم رفع له) بالحركة او الحرف بسبب وقوعه موقع المرفوع (قوله
 او لا اعتبار اه) لان هذه الحبيثة انما تتعلق بعد اعتبار رفع ما هو في محله (قوله وان
 الاشتمال اعم) الوجهان ناظران الى الوجهين السابقين على الالف والنشر
 المرتب (قوله اسكان الامر ظاهراً) أي امر كون الرفع المحلى علم الفاعلية (قوله
 او جعل اللام) أي جعل اللام في المرفوعات للعمد والمذكور فيما سبق ليس
 الا الرفع اللفظي والتقدير حيث قسم الاعراب اليهما وبين محالهما (قوله
 فان الكلام مسوق) فان المقصود تعريف المرفوع واقسامه واحوال

اقتسامه (قوله ومن ابتدائية اتصالية) أي قصد بها مجرد كون المجرور بها
موضعا انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كونه مبدأ لشيء ممتد وهما كذلك فإن
الفاعل لا يكون خاصا انفصل عن المرفوع بسبب خصوصية اعتبارت فيه
وايستتبعية لان الفاعل ليس جزء المرفوع بل جزئ له (قوله ويأتي عنه
قوله ومنها المبتدأ) لان الضمير فيه راجع الى المرفوعات ومن تبعيضية (قوله
لقربه) اذ مع تقسيمه تقسيم المرفوع لالتحاذ هما (قوله بضرب من التأويل)
كالمذكور والقسم الاول والجمع والقبيل (قوله بدون المسند) في بعض النسخ
بصيغة المفعول من الاسناد وفي بعضها بلفظ المصدر المجي من السداي بدون
سد شيء مسددة (قوله غير مطرد) اشارة الى ان المراد بكون النسخ نادرا في الفاعل
انه غير مطرد اي ليس قياسا جازيا في كل فاعل بل سماعي بخلاف نسخ المبتدأ
فانه قياس في فلا يرد عليه منع عدم الاطراد لوجود كثير مطرد نحو ما جاء في
من احد (قوله والحرف زائد) بالنصب عطف على اسم ان اي يدفع بان الحرف
في الفاعل زائد لم يتغير به الفاعل عن فاعليته وان زال اعرابه بخلاف المبتدأ
فانه بعد النسخ تزول عنه الابتدائية (قوله على ما هو موضوع للاسناد)
وهو الفعل فانه وضع مسندا الاعتبار النسبة الى الفاعل في مفهومه (قوله
محسوس) اي مسموع (قوله فانه عديمي) لان عاملة التجرد عن العوامل
اللفظية (قوله لان ما عداه يصلح ان يرد اليه) اي ما عدا المبتدأ من المرفوعات
بل الفضلات ايضا يصلح ان يرد اليه قال السيد الشريف في شرح المفتاح
في بحث تعريف المسند السببي ليس كل جزء من اجزاء الجملة عدة كانت
او فضلا قد حكم عليه ضمنا بما هو له فالمسند قد حكم عليه بانه ثابت للمسند
اليه والمفعول بانه واقع عليه الفعل وقس على ذلك (قوله فهو ام المرفوعات)
اي اصل المرفوعات بناء على ان كل شيء يرجع الى اضله (قوله لقيامها مقام
كلماته) فيكون الكل راجعا اليها بخلاف ما عدا المضمرات فان بعضها لا يقوم
مقام بعض آخر (قوله ولانه يحكم عليه بمتعدد) اي يجوز تعدد الخبر لمبتدأ واحد
بخلاف الفعل فانه لا يجوز تعدد فاعل واحد (قوله فله استيعاب) اي لا يمتدأ
استيعاب الاخبار وشمولها (قوله حقيقة او حكما) هذا التعميم انما يحتاج
اليه بناء على ان المراد بالحكم الاسناد بالمعنى المأخوذ في تعريف الفاعل

عبر عنه بالحكم لمشاكلة قوله فانه يحكم عليه اذ فاعل المصدر يحكم عليه
بهذا المعنى بالمصدر وهو غير مشتق فلا يصح الحصر الا بالتعميم المذكور
ولولايه بالحكم الاسناد التمام اي الذي يصح النسب كونه عليه كما يريد
في قوله يحكم عليه بكل حكم فلا حاجة اليه الى هذا التعميم اعدم كون اسناد
المصدر حكما بهذا المعنى لكن الظاهر ما ذكره المحشي اذ الفاعل لا يحكم عليه
بهذا المعنى بكل مشتق بل بالبعض وهو الفعل او الصفة الواقعة بعد حرف
الاستفهام والتي والمتبادر من قوله لا يحكم عليه الا بالمشتق العموم (قوله
ناطقة كانت او تامة) ليدخل في التعريف فاعل المصدر او الصفة اذ لم تكن
واقعة بعد حرف النفي او الاستفهام رافعة لظاهر (قوله او مفروضة) ليدخل
فاعل فعل الشرط والجزء (قوله او للتدوير) يعني ان الحد قد نوعان احدهما
ما اسند اليه الفعل والثاني ما اسند اليه شبه (قوله لا للشك) اي لشك المتكلم
او التشكيك للسامع يعني ليس معناه ان الفاعل احدهما من غير تعيين حق
ينافي مقام التعريف (قوله لانه فاعل لعمالة حقيقة) اعني حصل او حاصل
وهو ذال على الحدث (قوله الجملة الحالية) بناء على ان قوله على جهة قياس به
متعلق باسمه فلو جعل قدم عطف عليه يلزم الفصل بين العامل والمفعول
بما ليس معمول لاله واما جعل الجار والمجرور متعلقا بقدم بان يكون المعنى
وقدم الفعل مشتملا على طريقة قياس به فقيه ما يجي من ان الفعل لا يكون
على طريقة القيام وانه يستلزم انقسام التقديم الى ما يكون على طريقة القيام
والى ما يكون على طريقة الوقوع عليه وما قيل ان جعلها حالا حال من
الاستقامة فلعل وجهه ما ذكره السيد قدس سره في شرح المفتاح من ان الجمل
الفعلية الواقعة قيودا يتبادر منها ضياعها واستقبالها واحالتها بالنسبة الى
ما جعلت قيد داله بالنظر الى زمان التكلم ولذا وجب في الماضي المثبت الواقع
حالا ايراد قد يقرب الماضي لزمان الحال الذي وقع فيه فاعله ليدل على اتصاله
به فتحصل المقارنة بينهما فلو جعل قدم حالا فاذا ان التقديم حاصل في الزمان
السابق على الاسناد المتصل به وليس كذلك والجواب عنه ان الافعال الواقعة
في التعريفات لا يعتبر في مفهومها الزمان فالمعنى ما هو مسند اليه الفعل
او شبهه مقدما عليه وتقديره مجرد رعاية الضابط (قوله لانه مقرر الاسناد)

ولو ان الاسناد الى ضمير شي اسناد اليه في الحقيقة وتكراره لما كان مقررا له
ولذا افاد زيد قائم تقوى الخكم دون قام زيد (قوله ولو اريد الاسناد اه)
قال المصنف رحمه الله في شرحه هذا القيد لدفع توهم دخول زيد قائم في حد
انه فاعل ولا حاجة اليه حقيقة لان قام مستند الى ضمير مستتر والمجموع مستند
الى زيد الا انه اتفق ان الضمير هو زيد لتوهم انه وارد وليس بوارد لان هذه دلالة
عقلية وحدها باعتبار الدلالة اللغوية انتهى اي الفعل دللنا على ان الاسناد الى
ضمير شي اسناد اليه لكونه عبارة عنه وليست هذه دلالة مستفادة في اللغة بل
المستفادة منها ان الفعل مستند الى ضميره والمجموع مستند الى زيد والارم ان
يكون زيد معه ولا للفعل وان لا يكون معمولا له (قوله لانه الفرد الكامل)
والمطلق ينصرف الى الكامل على ما تقرر في الأصول (قوله من لوازم المعرفة
له) اي من توابعه وروادفه فلا يتحقق بذونه ولو اجري وجوب التقديم على
اطلاقه كان اعم من المعرفة ولا يكون من روادفه وبما ذكرنا من اجل لزوم
على المعنى اللغوي اندفع محذور ان احدهما منع وجوب كون المعرفة من
لوازم المعرفة لانه يجوز التعريف بالخاصة المفارقة انما الواجب المساواة
والثاني انه اذا كان وجوب تقديم نوعه لازما للقناعه على كل وجوب مطلق
التقديم ايضا لازما لان لزوم الاخص يستلزم لزوم الاعم فلوا ريد مطلق وجوب
التقديم كان المعرفة واجزاؤه ايضا من لوازم المعرفة فلا يتم التعريف (قوله لم
يحتاج الى الاضمار) بخلاف ما اذا جعل خبرا عنه فانه لا بد من اعتبار الضمير في
قام ليكون فاعلا له (قوله وتغيير محل الوجود) بان اعتبر زيد المقدم مؤثرا
اهون من اثبات الضمير المعدوم لفظا (قوله الا ان نصب) لايحتاج الرفع الى
اثبات الضمير المعدوم بخلاف النصب فان فيه تغيير محل الوجود (قوله
ولا يلزم عليهم اه) جواب سؤال مقدرو هو ان يقال حيث يجب نصب كله في
قول ابي النجم قد اصححت ام الخيارات تدعى على ذنبا كله لم اصنع مع ان
الرواية عنه بالرفع وخاصل الجواب ان الفعل اعني لم اصنع لم يقع على كله حتى
ينصب به على المفعولية بل وقع على ما اضيف اليه كل فلذا اتبعين رفعه وذلك
لان المعنى لم اصنع ذلك الذنب لالم اصنع كل الذنوب فانه يفيد انه منع بعضه
بناء على ان الظاهر توجه النفي الى القيد (قوله وكذا حكم اخوانه) فيما فيه الرفع

وتقدير الضمير فان الفعل لا يقع عليه بل على ما اضيف اليه (قوله اشارة اه) يعني
ان قوله اسناد او افعاله بيان لحاصل المعنى وامام من حيث اللفظ فيستعمل ان
يكون الخبر والمجرور ظاهرا لغوا متعلقا باسمه ويحتمل ان يكون
مستقرا مفعلة مصدر محذوف وليس نصافي الاحتمال الثاني وان كان ظاهرا
فيه (قوله لان الفعل لا يكون اه) لان القيام وطريقته امر نسي بين الفعل
والفاعل ليس جالسا من احوال الفعل اللهم الا على التحويل (قوله اي قيام
مدلوله) اما على حذف المضاف او ارادته من ضمير الفعل على الاستخدام
او جعل نسبة الاسناد الى الفعل باعتبار لفظه ونسبة القيام باعتبار
مدلوله وبهذا اندفع ما في بعض الشروح من انه لو اريد بالفعل المعنى الحديث
لزم استدراك قوله او شبهه وان اريد به الفعل الاصطلاحي لا يمكن ارجاع ضمير
قيامه اليه لان القائم المعنى الحديث لا الفعل الاصطلاحي (قوله اي على
طريقه اه) الطرز الهيئة والطريقة الحالة يقال فلان على طريقة واحدة اي
حالة واحدة والشكل المثل يقال هذا بشكل فلان اي اشبه به فقطف بعضها
على بعض قريب من التفسير (قوله اي ذلك علامتها او من لوازمها) لما كان
طريقة القيام نسبة بين الفاعل والفعل وكون الفعل على صيغة المعلوم وصفا
للفعل لم ينصح الحكم بانحداهما اوله بان الحمل على سبيل المباعدة والمراد
ان ذلك من علامتها او من لوازمها او كلمة اول التفسير (قوله وذلك) اي
كونه علامة للقيام ثابت (قوله لان القيام بثبوت موجود) اي يعتبر في مفهوم
القيام كون القائم امر موجودا في الخارج وبالضرورة يكون ما يقوم به ايضا
موجودا لامتناع قيام الموجود بالمعدوم (قوله وانضاف اه) اشارة الى
ان القيام نسبة بين الطرفين قد يعتبر صفة للقائم فيعتبر بثبوت موجود لا امر
وقد يعتبر صفة لما يقوم به فيعتبر بانضاف الامر بالموجود (قوله والتعبير عنه)
اي عن ثبوت الموجود لا امر ليس الا بصيغة المعلوم فلا يكون علامة طريقة
القيام الا كونه على صيغة المعلوم (قوله لان مصدر الجمول اه) اي مصدر
الجمول لا يوجد مدلوله في الخارج اصلا بل هو امر اعتباري مطلقا لانه
لم يصدر من الفاعل الا الحدث القائم به لكن لتعلقه بالمفعول بوقوعه عليه
حصل له وصف اعتباري وهو كونه متعلقا لذلك الحدث الذي يعبر عنه

بالمصدر المجهول فلا يمكن التعبير به عن القيام بخلاف مصدر المعلوم
فان مدلوله قد يكون امرا اعتباريا كالقرب والبعد والموت فيمكن التعبير به
عن القيام ولما لم يكن كل مصدر معلوم موجودا كان التعبير عنه علامة
طريقة القيام لا علامة القيام (قوله لكنه فيه تأمل) وهو ان القيام قد يكون
حقيقيا كاتصاف الجسم بالبياض وحيث قد يكون القائم موجودا وقد يكون
انتزاعيا بان يكون الموصوف في الخارج جملة يتزعزع العقل منها هذا
الوصف فهو زيد اعنى وحيث لا يكون الوصف موجودا والجواب ان هذا
مصطلح ارباب المعقول واما ارباب العريضة واهل العرف فلا يفهمون من
القيام الا الاتصاف الحقيقي وحيث زيد اعنى عندهم معناه سلب الاتصاف
بالنصر فمعناه سلب القيام لا قيام السلب (قوله في المعنى) بان يكون ثبوت
موجود لا من (قوله وفي التعبير) بان يكون ثبوت امرا اعتباريا لا خبر بصيغة
المعلوم (قوله فتعبره تعبير القيام) الفاء لتفسير معنى المشاكلة في التعبير
فمعناه ان يكون تعبيره تعبير القيام لان يكون شبيها به بوجه ما (قوله فعلى
هذا) اي على ان يكون المراد ان يكون الثبوت مماثلا للقيام يخرج الاسناد
الذي هو نفس القيام عن المراد لا متنازع مماثلة الشيء لنفسه فيكون
الفاعل الذي اسماه نفس القيام كضرب زيد خارجا عن التعريف (قوله قلنا
للقيام اه) اي لان لم نخرج وجه لان للقيام افراد متعددة فكل فرد تحقق في تعبير
من التعبيرات مماثل فردا آخر فحقق في تعبير آخر فيكون كل اسناد بصيغة
المعلوم اسنادا على طريقة القيام وشبهها به (قوله لانه في قوة ان مع الفعل
المجهول) فلا يكون على صيغة المعلوم ولا على ما في حكمها (قوله لكان نصا
فيما قصده) وهو ان يراد بمثال الفاعل شبه الفعل لان الواه لا يمكن ان يكون مبتدأ
وقائم خبره لكونه مفردا بخلاف الواه فانه يحتمل ان يكون مبتدأ قدم عليه
خبره (قوله وفيه انه لو كان اه) كيلا يلتبس بالفاعل لا اعتماد اسم الفاعل على
موصوفه كما اذا كان الخبر فعلا مستندا الى المبتدأ يجب تقديم المبتدأ مثلا
يلتبس بالفاعل نحو زيد قام اقول وقع في مواضع عديدة من معنى الالبيب
ان زيد قائم ابو يحتمل ان يقدر مبتدأ وان يقدر فاعلا قائم وما ذكره المحشي
من لزوم الالتباس منه دفع لما ذكره المحشي رحمه الله في شرحه النخبة في خاتمة

باب المسائل المتفرقة ان المانع من تقديم الخبر الفعلي في زيد قائم هو حصول
الالتباس على تقدير جواز التقديم بين الفعلية والاسمية ولا شك ان مقاد
الجلتين مختلف فقبح ارتكاب الالتباس المحل بالمقصود انتهى بخلاف زيد قائم
ابوه انتم فاده على التقديرين واحد لعدم افادته التقوى فتدبر (قوله كما في زيد
قائم) الصواب زيد قائم لان اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد فلا التباس
في زيد قائم عند التأخير بالفاعل اللهم الا ان يجعل على مذهب من لم
يشترط الاعتماد في اه (قوله ما يتنى عليه شئ) سواء كان حسيا كابتداء
الجدار على اساسه او عقليا كابتداء الحكم على دليله (قوله وفي العرف)
اي عرف اهل العلم (قوله القاعدة) اي الحكم الكلي يستخرج منه احكام
جزئية (قوله مع انه اوضح) بخلاف الاصل فان فيه خفاء لكونه مستعملا
لمعان كثيرة اعنى المبنى عليه القاعدة والمقيس عليه وما ثبت للشيء نظرا الى
ذاته (قوله مراعاة الاشتقاق) بين اولى وبلى لكونهما مشتقين من الولي (قوله
كالفعال الاول) فان المفعول الاول اخذ والثاني مأخوذ (قوله وكذا الحال
في المفعول اه) فان رتبته مقدمة على رتبة المفعول بواسطة لشدة اقتضاء
الفعل اياه (قوله الحاصل) يعني ان اقتضاء الفاعل القرب ليس اقتضاء
تام او اصلاحا لوجوب حتى لا يزول يعارض بوجوب تأخير او ترجحه
ولا يحتاج الى امر آخر لوجوب التقديم بل اقتضاء رجحان يصير واجبا
امروض امر وممنه العروض آخر فالمراد بالانغماء في عبارة الشارح الاولوية
الغير الواصلة الى حد الوجوب ليكون بيان رفع الوجوب والامتناع
كلاهما على طريقة واحدة وهي بيان امر عارض على الاصل (قوله
لشعوله لشبه الفعل اه) لكون الضمير راجعا الى احدهما المدلول عليه
باو كما مر في قدم عليه (قوله فوضع اه) عطف على لم يقل فالمراد بالفعل هو
الفعل المذكور سابقا بناء على ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كان الثاني عين
الاول وفي تقييد الشارح الفعل بالمستند اليه اشارة الى ذلك مع افادة ان ليس
معنى قول المصنف رحمه الله والاصل فيه ان يلى الفعل ان يليه بغير الفعل
خلاف الاصل كما في قولهم والاصل في الحال ان يكون نكرة بلى معناه ان
الاصل ان يلى الفعل المستند اليه فمعطى الفائدة نفس الولي دون الجزء الاخير

اعني الفعل (قوله لزيادة التحكم) لان اعادة الاسم الظاهر الدال عليه بخصوصية يدل على كمال اعتناء المتكلم لشأنه (قوله الى ان الفعل اصله) كما يدل عليه الاستدلال بكونه كالجزء باسكان اللام (قوله لان النسبة الى الفاعل مقوم اه) فان النسبة الى الفاعل المعين داخله في مفهوم الفعل بخلاف نسبة الفعل المتعدي الى المفعول به فانه لازم له خارج عن مدلوله وتوقف فهمه المتعلق باعتبار توقف فهم لازمه اعني النسبة يدل على ذلك جواز تنزيه منزلة اللازم وعدم جواز ذلك بالنسبة الى الفاعل (قوله داخل في قوام النسبة) القوام بكسر القاف نظام الشيء على ما في الصحاح والتقويم في اللغة راست كردن يعني ان طرف النسبة مقوم للنسبة في الوجود والتعقل اذا يمكن وجودها وتعلقها بدون الطرفين وان كان خارجا عن حقيقتها (قوله ومقوم المقوم اه) فيكون الفاعل مقوما لمدلول الفعل في التعقل والوجود فيكون حينئذ احتياج الفعل اليه اشد من المفعول به وسائر المفاعيل (قوله كان في عداد جزئه) وان لم يكن جزؤه لكونه كلمة برأسها (قوله يدل على ذلك دلالة ان) اي دلالة برهان ان وهو ما يدل على التصديق بالحكم فقط من غير دلالة على علة وجوده في نفس الامر وههنا كذلك فان اسكان اللام يفيد التصديق بكون الفاعل كالجزء من غير دلالة على علة في الخارج فاقيل ان معنى قوله يدل على كونه كالجزء لشدة الاحتياج اسكان اللام فهو عليه تعليل المفعول ليس بشئ (قوله كما ان السابق دل عليه دلالة لم) اي دلالة برهان لم وهي ما يدل على علة وجود الحكم في نفس الامر والتصديق به معا وههنا كذلك كما لا يخفى (قوله تلك الدلالة) اي دلالة الان فان وضع الاعراب الذي محله اخر الكلمة بعد ضمير الفاعل في صيغة التثنية والجمع والمخاطبة يفيد التصديق لكونه كالجزء من الفعل (قوله اللام للتعليل) اي ابيان كون مدخول اللام علة لما يتعلق به (قوله فتفيد ترتيب العلم اه) لان التفرع استقراج الفرع من الاصل اعني تحصيل العلم به من العلم بالاصل فكانه قيل فعمل لاجل العلم بالعله التي هي الاصل المذكور بالجواز والامتناع المذكور ان (قوله اول التعليل اه) كون مدخول الفاء اعني الجواز والامتناع علة لما قبله والاول باعتبار الاستدلال بالجواز والامتناع على الاصل المذكور والثاني باعتبار الوجود في نفس الامر

(قوله)

(قوله وان كان ترتيب اه) لانه اذا كان الاصل تقدم الفاعل على سائر المفعولات امتنع لحوق ضمير المفعول بالفاعل المتقدم للزوم الاضمار قبل الذكر (قوله لكنه لا يتوقف) اي ليس الحال انه لو كان الاصل المذكور اتى اتى الامتناع المذكور (قوله لثبوتها على تقدير تساويهما) فيه بحث لانه على تقدير اتساوي يكون المفعول في مرتبة الفاعل والفاعل متقدم على الضمير المضاف اليه فيكون المفعول ايضا مقدما عليه رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر فيصح المثال المذكور على تقدير اتساوي وما قيل ان المضاف اليه كالجزء من المضاف فيكون في مرتبة فعلي تقدير اتساوي يكون الضمير والفاعل والمفعول في مرتبة واحدة فلا يتحقق تقدم المرجع على الضمير فقيه ان معنى كونه كالجزء منه انه لا يجوز الفصل بينهما باخر اخر لانه في مرتبة التأخير منه لفظا ورتبة لكونه قيد اله (قوله كون الشيء اه) اي ليس المراد بالتقدم الرتبة ههنا ما هو المذكور في كتب المعقولات وهو كون الشيء في الترتيب الحسي او العقلي سابقا على آخر اذا لرتب بين الفاعل والمفعول حسا ولا عقلا بل المراد المتقدم بالشرف اعني وجود حاله يقتضي التقدم في الذكروا قدم اولم يقدم في العرف يقال له التقدم بالرتبة يقال العالم مقدم على الجاهل بالرتبة (قوله لشدة اقتضاء الفعل اه) يعني ان الفاعل والمفعول به في رتبة واحدة في شدة اقتضاء الفعل المتعدي اياهما فكماله يجوز اتصال ضمير الفاعل بالمفعول المتقدم بجواز اتصال ضمير المفعول بالفاعل المتقدم والفرق تحكم وفي هذا الاستدلال اشارة الى ان خلافا ما انما هو اذا كان الضمير متصلا بفاعل مقدم ومرجعه مفعولا مؤخر او اما اذا كان الضمير متصلا بغير الفاعل نحو صاحبها في الدار وكان الضمير المتصل بالفاعل راجعا الى غير المفعول نحو ضرب غلامها عندهند فيمتنع بالاجماع نص عليه في المعنى (قوله وفيه انه لا يقتضي اه) اي على تقدير تسليم تساويهما في شدة اقتضاء الفعل والا فالفاعل لكون النسبة الى الفاعل مأخوذة في مفهومه اشد اقتضاء له من المفعول به (قوله انه لا يقتضي تقدمه اه) فيه بحث لان ما هو الواجب تقدمه على الضمير وهو حاصل على تقدير تساويهما في الرتبة لا تقدمه على الفاعل (قوله يجوز ذلك) اي الاضمار قبل الذكر مطلقا في الصورة المذكورة (قوله مع قولهم في باب اه)

فانهم يضررون الفاعل في نحو ضرب بنى واكرمى زيد ويلتزمون الاضمار قبل
الذكر (قوله تجوز الاضمار اه) فان العمدة لشدة الاحتياج اليه وكون
الفعل مشعرا به ينساق الذهن اليه فيجتمل فيه الاضمار قبل الذكر بخلاف
الفضاء (قوله وقد يقال اه) اى فى الفرق ههنا وباب التنازع اوفى بيان
الضرورة فى باب التنازع (قوله لم يظهر كونه ملغى) فلا بد من الاضمار بخلاف
الاطهار فى المثال المذكور بان يقال ضرب غلام زيد زيدا فانه لا مانع منه
فلا يجتمل الاضمار فيه غير ضرورة (قوله عوى الكلب اه) فى التاج العرواء
بضم العين بانك كردن سگ و كرك و شغال من حد ضرب (قوله اى اذا اتى لفظ
الاعراب) اى تلفظه دون تقديره (قوله مع ان التعميم اه) فيجوز ان يكون
ذكر القرينة بعد الاعراب من هذا القبيل فانه لا دهام بشأن الاعراب لكونه
قرينة شائعة ذكر اولاً ثم عم (قوله اتصال علامة الفاعل اه) يعنى ان اتصال
التاء التى هى علامة تأنيث الفاعل بالوضع قرينة على ان حبنى فاعل فى المثال
المذكور فلا بد ان الحاق التاء بالفعل كيف يكون قرينة وهى دالة على
تأنيث الفاعل بالوضع (قوله واتصال ضمير التاني اه) فانه قرينة على ان التاني
فاعل والا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة (قوله اى بعد الا الواقعة) اشار
بتوصيف الا بالواقعة الى ان الجار والمجرور اعنى بشرط قيد للفظه الا بان
يكون حالاً منها او صفة لها او ايس قيدا لقوله مفعولة لان توسط الاينهما من
احوال الا من احوال المفعول (قوله يعنى ان التقديم اه) لما كان داليل اشتراط
التوسط فى صورة التقديم غير مذكور فى الشرح لظهوره تعرض الحشى
رحمه الله الى ان التقديم الثابت فى الاستعمال مشروط بثبوت بشرط توسط
الا اذ لو قدم الامع تقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين الا والمستثنى اعنى
المفعول بالفاعل وذلك غير جائز فيجتمتع التقديم فضلاً عن ثبوت (قوله لما يذكره
الشارح رحمه الله) من جواز تأخير الفاعل اذا قدم المفعول مع الاعداد
انقلاب الحصر المطلوب بحسب الظاهر (قوله لا يخل بالمقصود) قيد الالتباس
بذلك اذ لو لم يخل بالمقصود لا يجب التحرز عنه بل يجوز الوجه بان فى اقام زيد
(قوله مع رعاية النظم الطبيعى) اى مع رعاية الترتيب بين الفاعل والمفعول
على وجه تقتضيه طبيعة الفاعل وهو تقديمه عليه (قوله ولقائل ان يقول اه)

لأن تلزم امتناع التقديم فى نحو هذه الصورة وما الدليل على جوازها وان
تدخله فى ضابط المصنف رحمه الله فان معنى قوله ويجب تقديمه انه لا يجوز
تقديم المفعول عليه ولا عام له ولذا لم يقيد الشارح رحمه الله ههنا بشرط كون
المفعول متأخراً عن الفعل كما قيده به فى قوله او كان مضمراً متصلاً قال الرضى
ويجب تأخير منصوب الفعل عنه لاشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما فى
ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى يظن ان المقدم مبتدأ
انتهى (قوله لا لتباسه بالاسمية التى تخل بالمقصود) فانه يجوز ان يكون ضرب
مسنداً الى ضمير موسى وعيسى مفعولاً له فيجتمل المقصود فى تقييد الاسمية
بالصفة احترازاً عن التباسه بالاسمية التى لا تخل بالمقصود بان يكون ضرب
مسنداً الى عيسى وضمير المفعول العائد الى موسى محذوفاً فانه لا يقتضى
امتناع التقديم بل حيثئذ تكون الجملة ذات وجهين الفعلية والاسمية (قوله اى
للزوم خلاف المفروض) يعنى ان الدليل لوجوب التقديم فى الصورة الثانية
هو لزوم خلاف المفروض على تقدير التأخير لا المناقاة الا ان الشارح رحمه الله
اقام دليل الدليل مقامه اختصاراً (قوله هذا ظاهراً اه) ذكره الشارح
الرضى رحمه الله حيث قال وانما قلت فى اول بيان المسئلة اذا ذكرت قبل
الاستثناء معمولاً خاصاً لانه اذا كان المعمول عاماً نحو ما ضرب احداً لا زيدا
فلا يقال ان مضمورية زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احدثى يمكن ان
يضرب زيدا كما كان فى ما ضرب زيد الاعمر امكن ان يضرب عمر غير زيد وقد
اورد على دعوى ظهور ما كان الفاعل خاصاً انه لا يصح فى نحو ما خلق الله على
احسن صورة الا يوسف فانه لا يصح فيه ان يقال المقصود حصر خالقيته
تعالى فى يوسف مع جواز ان يكون يوسف مخلوقاً لغيره وعلى عدم صحته فيما
اذا كان عاماً بانه لا يكاد يوجد مثال صادق فيما اذا كان الفاعل عاماً بالدهاة
كذب حصر ضاربية كل احد فى زيد فلا ينتهز نقضاً على القواعد الادبية
فان مدارها على ما يقع فى المحاورات وكلا الا برادين خبط اما الاول فلان
المثال المفروض ليس معناه حصر خالقيته تعالى مطلقاً على يوسف حتى
يجوز ان يكون يوسف مخلوقاً لغيره بل خالقيته على احسن صورة فاللزام
حيثئذ جواز ان يكون يوسف على غير مخلوقيته تعالى على احسن الصور

وهو حق فانه له صفات غير احسنية الصورة الا ترى ان معنى قولنا ما ضرب زيد بالسوط الا عمر اقصر ضاربيته بالسوط عليه مع جواز مضر وبيته له بشئ آخر فبالجملة الاصل ان فخط الفائدة في الاثبات والنفي هو القيد كما تقرر في محله واما الثاني فلان معنى قولنا ما ضرب احدنا زيد انني الضاربية لزيد على سبيل العموم بناء على عموم النكرة في سياق النفي واثبات ضاربية واحدة منهم فان نقض النفي بالايقضي ثبوت الحكم لواحد منهم على سبيل البديل اذ لا عموم للنكرة في الاثبات واذا انحصرت ضاربية واحدة منهم في زيد تكون المضروبية ايضا صورة عليه اذ لم يبق شئ بعد واحد من الاحاد ~~ممكن~~ ان يكون زيد مضر وباله وليس معناه حصر ضاربية كل احد في زيد حتى يكون كاذبا (قوله الا ان يكون تابعا له) لكونه في حكم المنبوع (قوله او معمول لا غير عاملة) فيجوز رأيتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا معمول رأيتك كما ان اذ لم يبق معمول له فليس ضاحكا في الخبر الاجنبي عن عامله (قوله او مستثنى منه) فيجوز ما جاء في الازيدا احدا (قوله فكانه حمل كلامه على ما هو المتفق عليه) اي اذ لم يكن تقديم المفعول مع الاجازة عند الاكثرين فتقييد السارح رحمه الله وجوب التقديم بقوله بشرط توسط الاينهما اما لجل كلام المصنف رحمه الله على وجوب التقديم المتفق بين النحاة اوله لانه الى ما ذهب اليه جماعة من جواز تقديم المفعول مع الا (قوله اما عند اكثرهم) بعضهم جوزه مطلقا وبعضهم منعه مطلقا وبعضهم فصل فقال ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بديلين جاز والافلا (قوله وما نزلنا) فالذين وبادئ الرأي مستثنيان مفرغان من الفاعل والظرف المحذوفين باداة واحدة (قوله او بان الظرف اه) يعني ان بادئ الرأي ليس مستثنى من الظرف العام المقدر بل هو معمول لا تبعك ويجوز عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى به اذا كان ظرفا لانه يكفيه رأيتك من الفعل (قوله عند من لم يجوزاه) ولو قيل يجوز اكرم رجل هند اضرب غلامها لجاز تقديم الفاعل على المفعول لان الفصل بين الوصف والموصوف غير ممنوع بخلاف الصلة اذا الاتصال بين الاولين اقل مما بين الآخرين (قوله مقام الفعل في الدلالة على ما هو المرام) قيد بذلك لان القرينة في المثال الذي يأتي مذكورة في السؤال والفعل مقدر في الجواب فلا

فلا يكون القرينة فائدة مقام الفعل في اللفظ ولا يفتي ان المراد من الفعل معناه والقرينة انما تدل عليه بواسطة دلالتها على لفظ الفعل المحذوف ولعل الباعث على ذلك حمل القيام على معناه الحقيقي اعني استنادا والصواب جعله مجازا عن الحصول كيلا يحتاج الى هذا التقدير الركيك (قوله لا باعث) فان الباعث على الحذف النكات التي ذكرها علماء المعاني من ضيق المقام والاختصار وعدم التصريح بالذكر والتنبية على قطاعة السامع والاحتراز عن العبث في الظاهر الى غير ذلك (قوله فالجواب المنطوق اه) لا يفتي ان كون المقصود تعيين الفاعل بمعنى من صدر عنه الفعل يقتضي تقدير المبتدأ بان يقال هو زيد لا تقدير الفعل فانه يدل على صدور الفعل ايضا وهو زائد على المقصود (قوله لانه هو المقصود في الجملة الاسمية) اي المقصود في الجملة الاسمية مقصور على حمل شئ على المبتدأ لا يتجاوز الى ان يكون تعيين المبتدأ فلا يفيد الجملة الاسمية تعيين الفاعل وفيه ان استناد الحدث الى شئ هو المقصود من الجملة الفعلية وصفاء تعيين الفاعل مستفاد من ذكره فكانتا الجملتين مستووية الاقدام في عدم كون تعيين الفاعل مقصودا منهما وضعهما وانفهامه من ذكره فيهما (قوله ولان الفعل موضوع في الكلام ومذكور فيه) ان اراد ان صيغة الفعل مذكورة فيه فسلم لكن لا يفيد لانه على تقدير الخبر ايضا مذكورا وان اراد انه موضوع بطريق الاستناد الى شئ ممنوع لانه مذكور بطريق الحمل (قوله ولان السائل غير متردد في الحكم) غير خال الذهن عنه عالم به وتقدير الفعل يفيد نقض الحكم بواسطة الاستناد فلا يطابق السؤال معنى لانه سؤال عن تعيين الفاعل (قوله فانه جملة اسمية) قال السيد قدس سره الصواب ان قولك من قام جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة لان الاستفهام بالفعل اولى ~~ممكنه~~ لما اريد الاختصار ودل بكامة واحدة على ذات الفاعل ومعنى الاستفهام انقلب الجملة اسمية في الجواب روي التنبية على اصل السؤال وقد بين هذا المعنى كما ينبغي في حاشية شرح التلخيص فارجع اليها انتهى وفيه بحث لان الاستفهام انما يكون بالفعل اولى اذا كان السؤال عنه بلي الهمزة فاصل من قام ازيد قام عمرو ام خالد لكونه سؤالا عن تعيين الفاعل لا اقام زيد ام عمرو ام خالد (قوله يحذف لكثرة الاستعمال) اي

ليس بقياسي (قوله والجملة الندائية معترضة) بين الفعل ومفعول ما لم يسم
فاعله فانه بها بيان طريق البكاء (قوله فانه منشأ للاتباع) اي منشأ التباس
الفاعل والتردد فيه (قوله فنزل السبب) اي نزل سبب السؤال وهو انما يبنى
للمفعول منزلة السبب وهو السؤال في جعله قرينة على الفعل المقدر (قوله
وحينئذ يراد بالخصومة خصومة غيره) لان خصومة الغير موجبة للضرارة
لا خصومته (قوله لان هذا البكاء بكاء فوته) اي هذا البكاء المأمور به بكاء
فوت يريد لا بكاء الخصومة فلا يصح تعديله بها (قوله مع انها) اي الخصومة
ليست سببا قريبا للبكاء بل انما كانت سببا للضرارة بخلاف الضرارة
فانها سبب قريب له (قوله حكاية حال ماضية) لان الاطاحة متقدمة على
الاختياط في الحصول فكان مقتضى الظاهر عما اطاحت الطوايح او ارد
بصيغة المضارع الدال على الحال على سبيل الحكاية لتلك الحال الماضية
اما يفرضها في زمان التكلم او يفرض المتكلم نفسه في ذلك الزمان الماضي (قوله
قد يورد) مستأنفة لبيان نكتة الحكاية (قوله اذا كان الامر هائلا مثلا
فانه اذا كان غريبا قد يورد ايضا الصورة الخال نحو الله الذي ارسل الرياح فتسير
سحابا) (قوله لاستقراره) فكانه حاضر واقع في الحال (قوله بغير علة) بضم
العين وسكون اللام والقاف شجرتي في الشتاء تعلق به الابل فتستغي
به حتى يدركها الربيع ويقال له سابقه في هذا الامر اي سبق كذا في شمس
العلوم (قوله يقال اختبطني فلان) اذا جاء ليطلب معروفك من غير اصرق اي
رحم او قرابة او صهر او معروف كذا في الصحاح (قوله على حذف الزوائد) اي
حذف زوائد المزيد من اسم الفاعل وبنائه على صيغة المجرد ثم جمع جمعه (قوله
كما يقال اعشب فهو عاشب) في الصحاح العشب الكلال الرطب يقال منه
بلد عاشب ولا يقال في ماضيه الا اعشبت الارض اذا انبت العشب وبغير
عاشب يرعى العشب واعشب القوم اصابوا عسبا وارض معشبة انتهى
فالتمثيل في مجردين صيغة اسم الفاعل المجرد عن المزيد لا في عدم مجيء اسم
الفاعل على المزيد منه (قوله مثل ماء دافق) اي ذي دفق فان الدافق هو
الرجل دون الماء (قوله يقال رياح لواقع) فيه اشارة الى وجه تأنيث مفردة
وهو انه صفة الريح والريح مؤنث واما الملقح الذي هو صفة الفعل من قولهم

الفح الفعل الناقصة فيقال في جمعه ملاقي في الصحاح الملاقح الفحول الواحد
ملقح (قوله ولا يقال ملقحات) في الصحاح رياح لواقع ولا يقال ملاقي وهو من
التوارد وقد قيل الاصل فيه ملقحة ولكنها لا ملقحة الا وهي في نفسها لاقة كان
الرياح لقيت بخير فاذا انشأت السحاب وفيها خبر وصل ذلك اليه (قوله لانها
امكن اه) في التناجح المكافحة والممكن كالبرد جا يكبر كبر شدة من حذركم اي امكن
في الذهن لان سبب الاختياط الاهلاك والاموال انما هي بواسطة اهلاكلها
الحوادث (قوله وتعلقه بيكية المقدراه) بان يكون مفعول تطيح الضمير
المحذوف الراجع الى يزيد واما على تقدير كون مفعوله الاموال فقد علم وجه
عدم صحته مما تقدم في الخصومة وهو ان هذا البكاء بكاء فوته لا بكاء اهلاكله
(قوله سليقة الشعر) في الصحاح السليقة اثر النسخ في جنب البعر والسليقة
الطبيعة يقال فلان يتكلم بالسليقة اي بطبعه لا عن تعلمه (قوله فائدة ذلك اه)
لما كان المحذوف ثم الاظهار عشا بحسب بادئ الرأي تعرض لبيان فائدته
دفعاً لذلك الابهام (قوله اوقع) من الوقوع بمعنى فروق شئت على ما في التناج
(قوله فانها مع خبرها اه) لانها مشعرة بمعنى الثبوت وخبرها بهيئة الماضي
فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر (قوله وذلك) اي كون ان مع خبرها
الماضي مفسر الثبت المحذوف مختص في الاستعمال بما بعد كلمة او كلمة لوقرنة
على حذف الفعل مطلقا وان مع خبرها قرينة على تعيين المحذوف (قوله ولو
ان ذات السوار لطمتني) في المذهب السوار دمت ابرئ من الجمع اميرة وذات
السوار كناية عن الحرة لانه قلما يلبس الاماء السوار في التناجح اللطم الضرب
على الوجه يباطن الراحة (قوله ويحتمل ان يكون التثنية) فلا حاجة لها الى
الجواب (قوله واصله ان رجلا اه) يحكى ان حاتما امر في بلاد عسرة فامرته ام
المنزلة ان يفصد ناقة لها وكان من عادة الجنا هلبية اكل الفصادة في الفصادة
فخصرها فقيل له في ذلك فقال هكذا اقتدى فلطمته جارية بما فعل فقال لودات
سوار لطمتني يعني ولواطمتني من كانت كفوا لها ان ذلك على (قوله لاننا هم
اه) اي نفهم حين الجواب بنوع نسبة يصح السكوت عليها وكلمة ثم غير محتمل
لا فائدة تلك النسبة لانها حرف ايجاب غير مستعمل بالمفهومية كسائر الحروف
على ما مر فعني نعم ايجاب حكم مخصوص لا يفهم ذلك الا عند ذكر ما يدل عليه

وهو الجلة المقدره بعدم فيما نحن فيه (قوله من قبيل تجاذبنا الثوب) في ان بناء
فاعل من كل احد منهم ما كان متعديا الى مفعولين تقول نازعته الثوب وبأذنه
الثوب فاذا بني منه تفاعل صار متعديا الى مفعول واحد على ما تقرر
في الصرف ان فاعل اذا كان متعديا الى مفعول واحد يكون تفاعل
منه لازما نحو تضارب زيد وعمرو واذا كان متعديا الى مفعولين يكون تفاعل
منه متعديا الى مفعول واحد (قوله يكون الاخير كالثاني) اي الاخير من
الاكثر يكون كالثاني من الاثنين في ان يعمل والبواقي من الاكثر كالاول من
الاثنين في اضممار الفاعل وحذف المفعول واظهاره (قوله والاول هو الاول)
اي الاقل من الاكثر كالاول من الاثنين في الاعمال (قوله والبواقي كالثاني)
في الاضمار كالحذف والاظهار (قوله فلا يجري فيه التنازع) باختيار اعمال
الاول والثاني (قوله سواء اعتبر التنازع) شرط بعضهم في التنازع ان يكون
الفاعلان متقاربان احتراما من ضرب ضرب زيد اذا التأكيد لا يقاوم المؤكد
اكونه تابعا فليس هذا من باب التنازع وكذا اذا كان الاسم الظاهر متقدما
او متوسطا لان الفعل المتأخر لا يقاوم المتقدم في العمل وبعضهم بمجرد صحة
كونه في موقعه معمولا فكل منهما على البدل فاعتبر التنازع في صورة التقدم
والتوسط واما التأكيدي فلكونه عين المؤكد خرج بقوله الفعلان (قوله اذ هو
طالب اه) بخلاف صورة تأخر الاسم عن لقائه حين تحقق الاول المطلوب
مفقود وحين تحقق المطلوب المزاحم موجود وكذا الحال في التعليل الثاني
(قوله وهو مؤثر اه) اذ اعلى تقدير تنزيل التأثير الاصطلاحي منزلة التأثير
الحقيقي (قوله لوقوعه) اي لوقوع مدلوله متلبا بخصوصه من الافراد
والثنائية او لعمومه مع قطع النظر عنها كما في حسبي وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقا فان منطلقين او منطلقا يتوجه اليه معنى كلا الفعلين من غير
ملاحظة خصوصية الافراد والثنائية وعند اعتبار الخصوصية لا يتوجه اليه
الا احدهما (قوله اما بحسب الاصل والطبع) الاصل ما يبتنى عليه والطبع
السجية التي جبل عليها الانسان والمراد الحالة التي وقع عليها الفعل لان
كافي قولهم ليوافق الوضع الطبع فالمعنى ان توجه الفعلين الى مدلول الاسم
اما بحسب ما يبتنى عليه فتحة هما اي تلفظهما وهو الحالة التي وقع عليها

فانهما لما وقع على شيء واحد صار ذلك الشيء طرفا لنسبتهما وهذا بناء على ان
الالفاظ موضوعه للاعيان الخارجية على ما هو المشهور (قوله او بحسب
التصور السابق) اي توجه الفعلين بحسب المعنى الى مدلول الاسم اما بحسب
تصور معنى الفعلين السابق على تحققهما بمرتبتي وهذا بناء على ان الالفاظ
موضوعه للصور الذهنية وتحقيقه انه لا شك في ان تركيب الكلمات وتحقيقها
على وفق ترتيب المعاني في الذهن فلا بد من تصورهما وحضورهما في الذهن
ثم ان تصور تلك المعاني على نحو تصور متعلق بتلك المعاني على ما هي عليه
في حد ذاتها مع قطع النظر عن تعبيرها بالالفاظ وهو الذي لا يختلف
باختلاف العبارات وتصور متعلق بها من حيث التعبير عنها بالالفاظ وتدل
عليها دلالة اولية وهو يختلف باختلاف العبارات والتصور الاول مقدم على
التصور الثاني مبدأه كما ان التصور الثاني مبدأ للتكلم والتنازع
بين الفعلين بحسب المعنى انما هو في التصور الاول لعدم تعدد متعلقها فيه
لا في التصور الثاني ولا في التعبير لتعدد متعلقها في الجمالين (قوله ليتصور
التنازع) لان نزاع الفعلين بحسب العمل فرع كون الاسم بخصوصه قابلا
لعمولية كل منهما في ذلك الموقع فاقبل انه لا حاجة الى اعتبار قيد الخيرية
لادخال المثال المذكور في حد التنازع لان منطلقا او منطلقين يصح وقوعه
معمولا لكل منهما على البدل لان افراد او ثنيتين لا يلزمه حتى يلزم شيء
منهما صحة وقوعه معمولا لما ينافيه فخرج عن مظان التحقيق لان العمولية
صفة الكلمة المخصوصة من حيث تركيبها مع عاملها فلا يصح كونه معمولا
لكل منهما مع قطع النظر عن الافراد والثنائية (قوله ان منطلقا اه) هذا على
تقدير ان يكون التنازع في منطلقا واعمل فيه حسبي على رأى الكوفية واظهر
منطلقين مفعول حسبتهما وعلى تقدير ان يكون التنازع في منطلقين
فتقول ان منطلقين لا يأتي عن وقوعه معمولا للفعل الاول بل يأتي عنه افراد
مفعوله الاول والتخالف بين مفعوليه (قوله يأتي عن وقوعه معمولا لغیر
ذلك الفعل) لان المتصل لا يكون معمولا الا لما يتصل به (قوله فظهر الفرق
بينهما) اي بين منطلقا وبين الضمير المتصل حيث يتصور التنازع في الاول دون
الثاني (قوله اي استتاراه اه) لما كان الانحياز بطلق في الاصطلاح على ايراد

الضمير بارزا كان او مستترا ولا يصح ارادته ههنا لان اراده بارز امع الا يمكن
ولا يتوقف ذلك على ان يصح اضممار الايضاح على المعنى اللغوي اعني
الاستتار (قوله وفيه ان الفاعل اه) فلا يصح قوله كاستتار الضمير وفيه ايضا
ان المدعى نفي الاضممار بالمعنى الاصطلاحي لانه طريق القطع عندهم وهو اعلم
من الاستتار والدليل انما ينفي صحة الاستتار فلا يتم التقريب (قوله لو كان
بدل انا هو) بان يقال ما ضرب واكرم انا هو (قوله او كان الواجب اه) اي كان
الواجب عند اضممار الفاعل في احسن الفعلين الا ان كان بالضمير الغائب (قوله
لكن الامر كذلك) اي يصح قوله استتار الضمير الغائب فان الغائب يستتر
في الماضي (قوله فالانساب) اي في بيان امتناع اضمماره مع الانما قال فالانساب
لانه مناقشة في المثال لا تجدى كثير نفع فانه لو ابدل بالضمير الغائب او بالاسم
الظاهر اندفعت المناقشة ولانه لو جعل عبارة الشارح رحمه الله على ان المراد
بالاضممار التعبير عنه بالضمير النائب عن الانا كما هو طريق القطع عند النزاع
في القاعلية حيث يورد الضمير نائب عن الاسم الظاهر فحوضر بانى واكرمى
الزيدان ولا يورد ذلك الاسم بعينه والمعنى لا يمكن التعبير عن الفاعل
الذى هو انا بالضمير مع الا لانه حرف لا يصح التعبير عنه بالضمير فانه مختص
بالاسماء ولا بد من الابان يعبر عن المنفصل بالتصل لفساد المعنى لثم البيان
بلا كلفة (قوله الابعامله) كضربت او بما هو بجزءه فحوضر بترك (قوله والابليس
عاملا ولا جزأه) فلا يمكن اتصال الضمير مع وجوده (قوله فانه في صورة
المتنازع) اي فلان الضمير المنفصل الذى يوثق في احد الفعلين للفاعل المتكلم
مع السكائن في صورة الفاعل المتنازع فيه متعمدة اذ صيغة الضمير المرفوع
المنفصل للمتكلم منحصر في انا فحوضر ما ضرب الانا وما اكرم الانا وكل من
الفرقين التزموا في قطع التنازع الغاء احسن العاملين عن المتنازع فيه الا عند
الضرورة ولا يظهر الالغاء الا بالقول بحذف معمول احدهما فحوضر بترك
واكرم زيد او باراده ضمير انما الفاعل في صورة المتنازع فيه نائب عنه كما في ضرب بانى
واكرمى الزيدان اذ لو ذكر المفعول المظهر لاسكل منهما فحوضر بترك زيد واكرم
زيد او اورد الضمير في صورة المتنازع فيه كان لكل منهما معمول مثل معمول
لا تخر على السواء فلا يظهر كون احدهما ملغى والاخر معمول ولا شك ان

كلا طريقى الالغاء منتف فيما نحن فيه فلا يمكن القطع بطريق الاتصال ايضا
(قوله الا في المفعول اه) كما في حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطقة (قوله وهذا اذا كان الفعلان اه) اي عدم امكان ظهور قطع التنازع
في الضمير المنفصل الواقع بعدهما اذا كانا متواقفين في اقتضاء الرفع لا امتناع
الحذف والاضممار المخالف للمتنازع فيه اما اذا كانا مختلفين فتعين القطع
بالاضممار المخالف للمتنازع فيه وكذا اذا كانا متواقفين في اقتضاء النصب فانه
يتعين الحذف ولظهوره لم يتعرض له المحشى (قوله ولا يخفى ان عدم اه) دفع
لما يتوهم ظاهرا من انه في بعض التنازع في الضمير المنفصل يمكن قطع التنازع
بالحذف او بالاضممار كما عرفت فلا يصح اخراج التنازع في الضمير مطلقا عن
قاعدة التنازع بالتقييد بقوله ظاهرا (قوله في بعض صور الضمير) وهو الضمير
التصل والمنفصل المرفوع (قوله في عدم صحة التعميم) اي تعميم الاسم وعدم
تخصيصه بالظاهر بان يقال اذا تنازع الفعلان اسماء بعدهما (قوله لانه المناسب)
الاظهر ان يقال المصنف رحمه الله بصددين احكام الفاعل والتنازع الذى
يكون في القاعلية ويكون طريق قطعه اضممار الفاعل من احكامه
بخلاف مطلق التنازع فانه من احكام الفعلين واما ما ذكره المحشى فبعد لان
مبحث التنازع ليس من تبة الاصل السابق والا لذكره عقبيه (قوله لانه يخالف
اه) اي ما يكون في قطعه بطريق اضممار الفاعل يخالف ما يقتضيه الاصل
السابق المذكور بقوله والا اصل ان يلى الفعل من امتناع فحوضر بعلامه
زيد اعلى رأى البصرية حيث جوزوا الاضممار قبل الذكر في الفاعل (قوله
ووافق على رأى الكوفية) فان اضممار الفاعل الشاقى مع تأخر من جمعه لفظا
لكونه مقدما رتبة بناء على الاصل المذكور (قوله حكم الاسم الظاهر الواقع
بعد الا) فحوضر ما ضرب واكرم الا زيد (قوله حكم الضمير المنفصل) الواقع بعد الا
في امتناع قطع التنازع بحيث يظهر الغاء احد العاملين اذا حذف والاضممار
كلاهما غير جائز كما مر في الضمير المنفصل وفي الاظهار لا يظهر الالغاء فلا بد من
تخصيص الاسم الظاهر بان لا يكون واقعا بعد الا لاجراجه (قوله لعل المراد
اه) اي مراد الشارح رحمه الله بقوله ما يكون طريق قطعه اضممار الفاعل
ان يكون طريق قطعه ذلك قياسا وذلك يمكن في الاسم الظاهر الواقع بعد

الابايراد الضمير المنفصل الراجع الى المتنازع فيه مع الا في احيد العاملين نحو
ما ضرب الاهر واكرم الازيد افلا حاجة الى التخصيص المذكور لاجراجه
(قوله ولا يجاب اه) عن الاعتراض المذكور بان ادعى القضية المهمة اي ندعى
ان الاسم الظاهر اذا وقع فيه التنازع يكون طريق قطعه اضممار الفاعل ويكفي
في صدقها تحقيق ذلك الطريق في بعض صور التنازع في الاسم الظاهر فلا
حاجة الى التخصيص لان كل اسم ظاهر يقع فيه التنازع في الفاعلية يكون
طريق قطعه الاضمار حتى يرد النقض بالاسم الظاهر الواقع بعد الافتتاح
الى التخصيص (قوله لصحة المهمة اه) لتعليل للنفي اي لا يجاب لان المهمة
يصح على تقدير اطلاق الاسم عن قيد الظاهر بان يقال اذا تنازع الفعلان
اسما ويكون المراد تنازعا يكون طريق قطعه الاضمار اذ يكفي في صدقها وجود
ذلك الطريق في بعض الاسماء الظواهر فلا حاجة الى التقييد بالظاهر لاجراجه
التنازع الواقع في الضمير (قوله قال الشيخ الرضي) تايد لما ذكره الشارح رحمه
الله من امتناع القطع على طريقة غيره ما (قوله اي في مقام اه) اي في مقام
التنازع في الوقوع لواقع بعد الا (قوله في مذهبه) وهو اعمال الثاني وحذف
الفاعل في الاول فخر زاعن لزوم الاضمار قبل الذكر (قوله من باب الحذف)
اي حذف الفاعل من الاول (قوله اذ لا يستعمل الا كذلك) اي بالحذف
(قوله الظاهر اه) لقربه من الشرط والترتب اما باعتبار العلم او بتأويل فلا يخلو
عن هذه الاقسام اذ لا ترتب تحقق اقسام الشيء على تحققه اذ تحققهما واحد
حينئذ (قوله ويختار) عطف على الجزاء وقوله فان عملت عطف على قوله واذا
تنازع عطف الشرطية على الشرطية (قوله وحينئذ يكون اه) اي اذا جعلته
بيانا لاقسام التنازع ويكون قوله فقد يكون مع ما عطف عليه معترضة بالقاء
كما في قوله فاعلم فاعلم المره يتقعه (قوله جازا اعمال كل منهما) المدلول
عليه بقوله ويختار البصريون اعمال الاول والكوفيون الثاني فيقدر قبله
ويكون يختار مغطوفا عليه (قوله في بعض النسخ) اي بالقاء لا يخفى ركاكة
اجتماع الفا آت الثلاث (قوله لانه تنازع) اي التنازع المذكور في المتن تنازع
في ظاهر واحد وهذا تنازع في ظاهرين فهو خارج عن المقسم ولم يقل فهو
خارج عن اقسام التنازع لان وحدة المقسم معتبرة في كل قسمة كما تقرر في محله

وهذه الصورة من اجتماع القسمين لان القيد المخرج اذا كان مذكورا في الكلام
لا حاجة الى اعتبار قيد مستفاد من خارج على ان اعتبار قيد الوحدة في كل
قسمة مما يناقش فيه في محله (قوله كما يدل عليه) الظاهر اسقاط لفظة
كما (قوله والعامل فيه معنى فعل يستفاد اه) وقال الشارح الرضي رحمه الله
ان قوله قد يكون في الفاعلية في قوة قد يتنازعان في الفاعلية وما ذكره
المحشي رحمه الله اظهر لعدم الاحتياج الى التأويل (قوله لان العامل نفس
الضمير) لان الضمير لا يعمل ولورجع الى المصدر (قوله فيكون اه) متفرع على
قوله والعامل فيه معنى فعل وليس داخلا تحت النفي (قوله فعل توهمي) لا
فعل محقق بل متوهم من اسم جامد (قوله لان القسم اقوى اه) ليس معناه
ان القسم في نفسه اقوى في اقتضاء التصدير لما صرح به الرضي ان القسم
ضعيف في نفسه لان تأثيره في معنى الجواب اقل من تأثير الشرط في جوابه
لان القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالآكد الذي يتم الكلام بدونه
والشرط مورد في جوابه معنى لم يكن فيه وهو التوقيت بل معناه ان القسم
في المثال المذكور لتقدمه على الشرط وصيرورة الشرط متوسطا اقوى
في اقتضاء التصدير والتصدير لا يتحقق بدون ما يصدر عليه فيكون القسم
اقوى من اقتضاء الجواب فلا يكون القسم في المثال المذكور في رتبة الشرط
في اقتضاء الجواب فلذلك يوثق بجواب القسم دون الشرط مع قرينه منه الا
ان الشرط لما كان اقوى في نفسه يجوز ان يأتي بجوابه ايضا كما نص عليه
في الرضي بخلاف الفعلين فانهما في مرتبة في اقتضاء المعمول لتأخر المعمول
عنهما وترجح الثاني لقربه (قوله اعلم اه) اشار ببيان الضابط الى فائدة قيد
في العمدة والى ان المراد بالتفسير ما يكون مفسرا في الجملة (قوله في جواز
الاضمار قبل الذكر في العمدة) والفضلة نحو قوله تعالى فقضاهن سبع سموات
(قوله لان المفسر نص) فامع للتباس والخيرة في المراجع (قوله لانه قد جاء اه)
يعني في صورة الحذف الفاعل منتف في اللفظ وفي صورة الاضمار الفاعل
موجودا لكنه مبهم ازيل ابهامه بما يفسره في الجملة ولاشك ان انتفاء
الفاعل في نفسه اشنع من انتفاء تفسيره بحيث لا يمتثل غيره (قوله ظرفي) اي
باعتبار الاصل فان معنى دون المكان القريب من الشيء نحو جلست دونك

وان كان ههنا مستعملا بمعنى التجاوز حلا من فاعل اضمرت اى متجاوزا عن
الحذف (قوله قد ينزل منزلة الجوامد) لان المصدر موضوع للحدث الساذج عن
النسبة الى الفاعل فيمكن تخليته عن الفاعل لعدم اعتبار النسبة الى الفاعل
في مفهومه وان كان لازماله في الخارج فيمكن ذكره بدون خلاف الفعل فان
النسبة الى الفاعل معتبرة في مفهومه (قوله فليس له اه) قال المصنف رحمه الله
في بحث المصدر ولا يلزم ذكر فاعله (قوله فبانها من باب تقدير الفاعل)
فمضوما ضرب وما اكرم الا ان ليس من باب التنازع (قوله لا من باب حذفه نسبيا)
وهو المراد بقولنا الفاعل لا يحذف نسبيا (قوله والمحذوف في باب التنازع اه)
ولو كان مقدرا والمقدر كالمذكور لم يتحقق التنازع لوجود ان لكل منهما
معمولا مثل معمول الاخر (قوله لو كان كذلك) اى محذوف نسبيا (قوله لزم ان
يكون اه) لما في الفصل ان المحذوف على نوعين احدهما ان يحذف لظهوره
معنى وتقديره والثاني ان يجعل نسبيا نسبيا كان فعله من جنس الافعال الغير
المتعدية كما ينسب الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به واعلم انه لو اريد بالمحذوف
ما جعل نسبيا في اللفظ ولا يصرح به اصلا اندفع هذا البحث فان المحذوف
في التنازع لا يظهر اصلا بخلاف الامثلة المذكورة فانه يجوز الاظهار
اما في المثالين الاولين فظاهر واما في المثالين الاخيرين فاذا كان ما قبل الواو
والياء مفتوحا (قوله في مثل ما ضرب واكرم الازيد) اى في صورة يكون ما به
الاسما ظاهرا فانه من باب التنازع الذي يمكن قطعه على طريقة البصريين
والكوفيين قياسا على ما مر الا ان الاستعمال على الحذف فلو كان المحذوف
فيه نيبا لزم وجود الفعل الاول والثاني بلا فاعل واعلم ان هذا البحث انما يتجه
لو لم يجيب كونه من باب التنازع اما لو جعله من قبيل ما ضرب واكرم
الا فاني ان كلا منهما من باب تقدير الفاعل على ما في الرضى من ان المنفصل
والظاهر المرفوعين الواقعين بعد الا لا يجوز ان يكونا من باب التنازع على
الوجه الذي يلتزم احد الفريقين قطعه كما لا يخفى ولعل في قوله والا قرب اشارة
الى ما ذكرنا من وجه اندفاع البحثين المذكورين (قوله فبانها من عداد
المستثنى) خلاصة الاعتذار من الاولين ان المراد بقولنا والفاعل لا يجوز
حذفه ان الفاعل اذا كان باقيا على صرافته ولا يكون فيه شائبة الفضلة

لا يجوز حذفه وفي المثالين مشابهة للفضلة اما في الاول فلكونه في روى المستثنى
ولباسه واما في الثاني فلكونه مدخول الجارزوما وكون فعله كائن الفاعل
مستتر فيه وخلاصة الاعتذار عن المثالين الاخيرين انهما اذا خلا في سد شي
مسه (قوله اصله يخالف قول الاضمار) برفع الاول ونصب الثاني اذ لا وجه
لتقديم المفعول على الفاعل فعلى هذا اللام الجارة الداخلة لتقوية العمل
في الكسائي داخلة على المفعول وهو الظاهر لتصحكون هذه الجملة من
احوال الاضمار الذي فيه الكلام صريح باللام داخلة على الفضلة كما هو
الاصل حذف الفعل مع الفاعل لا لا يجوز اقيم المصدر مقامه وزيدت اللام
في المفعول لتقوية العمل فصار خلافا لقول الكسائي ثم حذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه والجملة المقدرة اعتراضية ويجوز ان يقال اصله يخالف
الكسائي على صيغة الخطاب خلافا على ان تكون الجملة حلا من فاعل
اضمرت ولم ير ضمه المحشى رحمه الله وان كان اقل تقديرا لان المخالفة صفة
القولين بالذات والقائل موصوف بها تبعا (قوله بمنزلة المؤثرات الحقيقية
عندهم) في دوران وجود الاعراب معها كدوران وجود الاثر مع المؤثر
الحقيقي وانما امتنع توارد المؤثر بين الحقيقيين للزوم احتياج الاثر الى كل واحد
منهما واستغنائه عنه في حالة واحدة (قوله اتصاله به) بقرينة قوله في الاول
فانه ظاهر في ان الاضمار بمعنى الاستتار وليس كذلك لانه قد يكون بطريق
الابراز نحو اكرمى وضربى الزيدان فيراد منه الاتصال الذي هو قرب منه
(قوله بل يقول بما نقل عنه) من التشريك او بانهصال الضمير عن الاول بايراده
بعد الظاهر (قوله او بان يقول جازا اعمال الثاني فقط) فيدقح مستفاد من ترتيب
الجزء اعني اضمرت الفاعل على الشرط كما لا يخفى وعموم الحكم بجميع المواد
مستفاد من اطلاقه (قوله شرط استغنى اه) على رأى البصريين واما عند
الكوفيين فالمقدم هو الجزء (قوله بالياء) اى على ان يكون الفاعل الذين
يجنون اذ على تقدير ان يكون فيه ضمير راجع الى الرسول صلى الله عليه وسلم
يكون المفعول الاول الذين يجنون على حذف المضاف اى بجمل الذين كما في
تقدير القراءة بالخطاب وقد يجاب عن الاستدلال بالآية بانه يجوز ان يكون
المفعول الاول ضمير هو راجع الى الجمل باقامة صيغة المرفوع مقام المنصوب

ولا يخفى انه تكلف يتأني الاستدلال بظاهر الآية (قوله هي امتناع حذفه)
ليس العلة المحذرة مجرد امتناع الحذف بل مع كونه عمدة فانه حينئذ ينساق
الذهن الى كونه مفسرا بما ذكر بعده لا ملخص التفسير كما ينساق الى ضمير الشأن
و ضمير به بسبب كون ما بعده المحض التفسير لجواز الاضمار بعد الذكر نحو
حسبني وحسبت زيدا منطلقا بآياه (قوله وهو قبيح) ولا سيما اذا صار في تقدير
اسم مفرد بسبب كون مضمونه مفعولا في الحقيقة لباب علمت (قوله على
المذهب المختار) ولا يجوز ان يقال على الاستعمال المختار لان اعمال الثاني اذا
كان مختارا كثيرا الاستعمال كيف يصح ان يقال فان علمت الاول اضمرت
المفعول في الثاني على الاستعمال المختار (قوله على اتفاق الطائفتين) اي
البصريون والكوفيون متفقون على كون اضممار المفعول على تقدير اعمال
الاول مختارا لان الثاني اقرب الطالبين فاذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان كان
الاول ان يشتغل بما يقوم مقامه حتى لا يظن انه ليس بمطلوبه وانه موجه الى
غيره (قوله والا لزم اه) اي ان لم يحتمل على اعمال الثاني بان يكون كناية مفعول
هاؤم لزم حذف المفعول في الثاني اعني افراد اقل لزم الجمل على الوجه المرجوح
اتفاقا فهذه الآية دليل البصرية على اختيار اعمال الثاني وكذلك قوله تعالى
آتوني افرغ عليه قطرا (قوله اي اضمرت اه) يعني ان قوله الا ان يمنع مستثنى
يحذف المضاف او يجعل المصدر خنيا كما في انك خفوق الضم (قوله
اذ لم تلبس) من التلبس (قوله والضمير للاولاد) اي في كن وكانت للاولاد ففي
كانت ارجاع ضمير المفرد الى الجمع (قوله لا فرق بين بين الاصل والفرع) فان
في الاصل اعني الآية ارجاع الضمير المفرد الى الجمع ولا شك في جوازه لضمين
الجمع للمفرد وفي الاصل اعني ما نحن فيه ارجاع ضمير التثنية الى المفرد والمفرد
لا يتضمن التثنية (قوله لا يقال لقائل ان يقول) في نقض دليل الكوفيين يعني
ان استدلالكم بالبيت على اختيار اعمال الاول انما يصح اذا جاز اعمال الاول فيه
لكنه غير جائز لاستلزامه حمل البيت على حذف المفعول الثاني وهو وجه
مرجوح باتفاق الفريقين كما مر ولذا استدلال البصريون بقوله تعالى هاؤم
اقرؤا كناية على اختيار اعمال الثاني حيث لم يقل افراده فما قيل ان اعمال
الاول مختار عند من يدعيه سواء حذف المفعول من الثاني او اضمر ليس بشئ

او معارضة في المقدمة اعني قوله وامر القيس اعمل الاول يعني دليلك وان دل
على اعمال الاول اعني رفع قليل لكن عندنا ما ينفيه وهو لزوم الحمل على الوجه
المرجوح بالاتفاق (قوله لا نأقول اه) حاصله منع الملازمة المستفادة من قوله
والا لزم حمل كلامه اه يعني على تقدير اعمال الاول لان لم يلزم الحمل على الوجه
المرجوح لان الحذف انما يكون مرجوحا اذ لم تكن الضرورة داعية اليه
وهنا ضرورة انكسار الوزن عند الاضمار داعية الى الحذف فما قيل انه اذا جاز
حمل البيت على غير التنازع لا تكون الضرورة داعية الى حذف المفعول ليس
بشئ لان منعه على تقدير توجه الفعلين واعمال الاول كما يدل عليه
قضية الملازمة (قوله هذا) اي لزوم الفساد (قوله حالية) من فاعل كفا في
(قوله او معترضة) بين كفا في و فاعله لبيان حال الشاعر (قوله او معطوفة
على الشرطية) اي مجموع الشرط والجزاء كما في قوله تعالى اذا جاء اجلهم
لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون (قوله فلا يلزم هذا الفساد) لعدم دخوله
تحت لوح حتى يصير مثبتا فيلزم ثبوت الطلب المتأني لعدم السعي وفيه انه على
التقديرين لا يكون بين الفعلين المتنازعين ارتباط وقد قال في المغني
انه لا بد من ارتباطهما اما بباطف او عمل اولهما في ثانيهما نحو انه كان يقول
سقيها او كون ثانيهما جوابا للاول ونحو ذلك ولا يجوز انما قد زيد (قوله
للزوم تقييده اه) هو يستلزم تقييد الجزاء بتقييد بناء على ان الشرط ايضا
قيد كالحال (قوله ينبوع عن ذلك) اما او والعطف فلانه يقتضي غاير المعطوف
للمعطوف عليه واما الاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء كلامين متصلين
بجملة سوى دفع الاتهام ففي نبوءة بحيث لانه صرح في المطول بان قوله تعالى
اتخذ الله ابراهيم خليلا اعتراض لا محمل له من الاعراب فأنه تأكيدي
وجوب اتباع ملته المدلول بقوله قبله واتبع مله ابراهيم خليفا الا ان يقال
ان الاكسار في الاعتراض ان يجيء لغیر التأكيدي (قوله وذلك) اي لزوم حمل
الكلام على التأكيدي (قوله لان في السعي مستلزم لنفي الطلب) لم يقل لانه عينه
كما يدل عليه آخر كلامه لان الاستلزام كاف في اثبات المقصود فالزيادة عليه
زيادة (قوله لان الكفاية) اي كفاية قليل من المال موقوف على ان يكون
الطلب لادنى وجه المعيشة ولا يتوقف على الطلب البليغ له كما لا يخفى (قوله

وجعل تنقيصه) اي لاستلزامه جعل تنقيص الشرط جزءا بناء على ان
المعطوف على الجزاء جزءا فيكون التقدير لو انما اسعى لادنى معيشة لم اطلب
قليل من المال (قوله فلما يدل عليه صريح الشرطية) فان مفادها لزوم الكفاية
للسعى الذي هو عبارة عن الطلب (قوله يلزم حينئذ) اي اذا قدر معقول لم
اطلب المجد يلزم عدم صحة الاستدلال لانه عبارة عن حفظ حكم البيان
نقيا كان اثباتا عن ان يدخل فيه ما بعد لكن وهو يقتضى مغايرة الكلامين
اثباتا ونقيا وعلى هذا التقدير يكون مضمون لم اطلب بعينه مضمون لكنما
اسعى اعنى ثبوت طلب المجد (قوله قلنا لانسلم اه) يعنى عدم صحة الاستدراك
انما يلزم اذا كان لم اطلب معطوفا على الجزاء داخل تحت لو فيكون معناه
ثبوت طلب المجد وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون جملة حالية من فاعل كفاي
مفيدة لتقييد الكفاية بحال عدم طلب المجد او معترضة بين المعطوف
والمعطوف عليه او معطوفة على مجموع الشرطية وعلى التقادير تكون باقية
على معنى السلب مفيدة لعدم طلب المجد في الزمان الماضي ويكون قوله لكنما
استدراكا وحفظا لدخول زمان الحال والاستقبال في ذلك الحكم المنفي (قوله
ولو سلم اه) اي لو سلم كونه معطوفا على الجزاء مفيدة لثبوت طلب المجد فنقول ان
الاستدراك ليس باعتبار اصل الفعل اعنى طلب المجد بل بالنظر الى الوصف
بالمؤثر او الاستمرار المستفاد من صيغة المضارع اعنى ولكنما اسعى هذا ولا يخفى
ما في الوجهين من التكلف وكذا فيما قيل انه لما ذكر في البيت السابق انه لو كان
يسعى في تحصيل المال لادنى معيشة لكني قليل من المال ولم يطلب المجد فرجما
نوهم متوهم ان سعيه ليس مجرد ادنى معيشة بل له وللمجد فاستدراكه بجملة
لمجرد المجد والاطهر ان يقال ان لكن ههنا مجرد التأكيد كفاي لو جاءني
زيد اكرمه لكنه لم يجزى فاكدت ما افادته لومن الامتناع كذا في معنى اليبس
والاتقان (قوله المنظور) لانه يبان ماهية الشيء وكشفه عن غير ملاحظة
الافراد (قوله انهم للاشعار بالطرده) اي يكون الحد شامل لجميع افراد الحدود
فهو تصريح بجماع ضمنا واحتياطا بناء على انه قد يكون التعريف بالاعم
والاخص اذا كان المقصود التميز في الجملة الاقام در آوردن چیزی در چیزی
بعنف (قوله اراد بالعلم اشهر اوصافه) يعنى ان المراد بفعل لفظه فان قلنا بوضع

الالفاظ لا تقسم اوصافا ضميا يكون عالم النفسه والمراد منه اشهر اوصافه
اي ما هو موصوف بزيادة الشهرة في الجملة من بين اوصافه فافعل التفصيل
ههنا الزيادة مطلقا كما في قولك الناقص والاشج اعدا لابي مروان فلا يرد ان
الوصف المشتهر به فعل الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول
مطلقا (قوله او اراداه) اي على تقدير عدم القول بالوضع الضمني (قوله وقالوا
اه) وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين (قوله مع
اختصاره) لعدم الاحتياج حينئذ الى قوله كذلك (قوله للتنبيه على صحة اه)
بناء على ان المشبه به في الاغلب يكون اقوى من المشبه في وجه الشبه (قوله
وان اتفق الكل) اي كل النخاع في امتناع وقوع المفعول معه مقام الفاعل
او كل المقامات الاربعة المذكورة في الامتناع (قوله ليس من ضروريات
الفعل) اذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا كذا في الرضى وفيه بحث حكيمى
(قوله وكذا المفعول معه) اي ليس من ضروريات الفعل اذ هو صاحب ورب
فعل يفعل بلام صاحب (قوله ولا يصح السؤال اه) يعنى لواقم المفعول له
مقام الفاعل يكون الحكم تاما به وكونه جوابا يقتضى تقدير السؤال قبله
فيلزم السؤال قبل تمام الحكم وذا لا يصح (قوله انه ليس جوابا اه) حتى يقدر
السؤال قبله فيلزم المجهول (قوله بالنصب) اي بنصب القرءان واقامة عليه
مقام الفاعل (قوله وقرءا تبنى جعفر) بنصب قوما واقامة بما كانوا يكسبون
مقام الفاعل (قوله على اضممار المصدر) اي نقي المؤمنين تنجية (قوله لبناء
الفعل المجهول له) فيه بحث كذا ذكر الشارح الرضى رحمه الله في بحث
المصدر ان صيغة المعلوم مختصة بما قام به الحدث وصيغة المجهول مشتركة بين
باقي اللوازم من الزمان المعين والمكان المعين وما وقع عليه والالة وغير ذلك
وكون اسناده اليه مجازا انما هو على تقدير تصد النسبة الايقاعية الى غيره
كما صرح به في المطول من ان يقع الفعل على غير ما حقه ان يقع عليه مجاز
وفي اقامة غير المفعول به مقام الفاعل لا يلزم تصديق يقع الفعل عليه بل قد
تكون النسبة باقية بعد الاقامة كما كانت قبلها كما في اقامة المفعول به مقام
الفاعل فيكون الاسناد حقيقة او قد لا تكون باقية على حاله فيكون الاسناد
مجازيا وبما ذكرنا من عدم ظهور الاظهر ايضا وان ما سماه تحقيقا له ليس له

حقيقة (قوله اذا دار بين الحقيقة والمجاز) اي يمكن جملة على المعنى الحقيقي والمجازي (قوله فالحل اه) لان المجاز خلف عن الحقيقة والرجوع الى الخلف انما هو عند تعدد الاصل (قوله لان التكلم اه) حتى يفيد في اثبات تعين اقامة المفعول به مقام الفاعل عند وجود غيره (قوله والاظهر اه) انما قال ذلك لانه يجوز حل قوله والا بصاراه على هذا بان يقال مراده انه لا يمكن الصيرورة الى المجاز العقلي عند امكن الحقيقة العقلية لوجود ماهولة (قوله ولا يمكن المجاز العقلي لوجود ماهولة) ينتقض بقوله تعالى فهو في عيشة راضية فانه مجاز عقلي مع وجود ماهولة والجواب ان المراد وجود ماهولة من حيث هو كذلك كما فيما نحن فيه فان المفروض انه لا يجوز اقامة غير المفعول به عند وجود المفعول به مع كونه مفعولا به (قوله قلنا النسبة اه) لا يخفى ان الاعتبار في المجاز العقلي مشابهة الغير لماهولة في ملازمة الفعل حيث فسره باسناد الفعل الى غير ماهولة للملازمة اي لاجل ان ذلك الغير يشابه ماهولة في ملازمة الفعل واما مشابهته اياه في نوع الملازمة كما يشعر به بيان المحشى رحمه الله فغير معتبر فيه ولذا لم يتعرضوا لبيان العلاقة في بحث المجاز العقلي (قوله واما النسبة الى الاين اه) اي نسبة الفعل الى الزمان والمكان كائن لاجل هذه العلاقة وهي كونها شبيهة بالمفعول به في المحلية وتأثير الفعل وان اختلفت جهة المحلية والتأثير فان محليته المفعول به باعتبار القبول ومحليته باعتبار الظرفية وتأثير الفعل في المفعول به باعتبار الوقوع عليه وتأثيره فيهما باعتبار الوقوع فيهما وهو ايضا نوع تأثير حيث يعرفان بتلك الافعال فيقال زمان الضرب ومكان الضرب (قوله لانه اثر الفعل) اي يتعلق به الفعل المطلق فيكون مفعولا به لمطلق الفعل (قوله هذا التحقيق) اي بتحقيق العلاقة بين المفعول به وبين الزمان والمكان والمصدر (قوله يقتضى نقل النسبة الايقاعية اه) فيه بحث لان اللازم من التحقيق المذكور ان نسبة الفعل المجهول الى سائر المفاعيل بعلاقة كونها شبيهة بالمفعول به لا كون النسبة اليها ايقاعية وان ذلك انما هو على تقدير قصد التجوز في الاسناد (قوله هذا النقل اه) اي نقل النسبة الايقاعية الى سائر المفاعيل فيما اذا كان مفعولا بلا واسطة حرف الجر واما في المفعول بالواسطة فلا نقل لان حرف

الجر مانع من اعتبار الوقوع عليه تجوزا فالربط ههنا حقيقي كما كان قبل الاقامة لا مجازي لا يخفى ان المحشى رحمه الله اعترف ههنا بان اسناد الفعل الى غير المفعول به قد يكون حقيقيا فقد انهدم ما سبق من ان اسناده الى غيره مطلقا مجاز عقلي وبان نسبة الفعل اليه لا تقتضى تشبيهه بالمفعول به يجعل الفعل واقعا عليه تجوزا بل كونه من ملازمات الفعل كاف في النسبة فقد انهدم التحقيق المذكور والقول بان نسبة الفعل الى غير المفعول به اذا كان مفعولا بلا واسطة تقتضى نقل النسبة الايقاعية وجعله مفعولا به تجوزا بخلاف ما اذا كان مفعولا بواسطة محكم (قوله ما ذكرناه) من نقل النسبة الايقاعية في المفعول بلا واسطة وعدم النقل في المفعول بالواسطة فينبغي ان يتعين اه لكون النسبة الى ماهولة والى غيره مجازية ولا يمكن التكلم بالمجاز مع وجود ماهولة وفيه بحث لان مدار الاقامة في مقام الفاعل على اعتناء المتكلم بتعلق الفعل به وكون تعلقه به مقصودا كتعلقه بالفاعل ولا دخل في ذلك لكون النسبة حقيقية او مجازية قال الشارح الرضى رحمه الله كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك مقوض الى اختياره (قوله والتصریح بخلافه) قالوا كثرون على انه اذا قلنا المفعول به تساوى البواقي في النيابة كما في المتن وبعضهم يرجح الجار والمجرور لانه مفعول به لكن بالواسطة وبعضهم الطرفين والمصدر لانها مفاعيل بالواسطة وبعضهم المفعول المطلق لكون دلالة الفعل عليه اكثر وبالجملة لم يقل احد بتعيين المفعول بالواسطة (قوله وجب في قيامها اه) كيلا يحتاج الى اعتبار شبهه بالمفعول به ونقل النسبة الايقاعية وفيه انه اذا كان المقصود تعلقه بها كتعلق المفعول به للمبالغة في التعلق لا يمكن دخول الواسطة عليها (قوله في ذلك) اي في دخول الواسطة عليها عند الاقامة (قوله ولذا لا يقع اه) في شرح الرضى تشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب شئ ولا جلس مكانا او زمانا او في موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها (قوله بما سيذكره) من من قوله وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة والمقصود تقييده به او بما يؤدي مؤداه كان يقال فجميع سواء اذا كان

الاستناد اليه مفيدا لقاعدة متجددة او اذا صح نيابته (قوله بلا واسطة) هذا على تقدير ان يكون القائم مقام الفاعل المجرور على ما حققه السيد الشريف في حاشية الكشف في تفسير قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وايدى بان القائم مقام الفاعل اسم ومجموع الجار والمجرور ليس باسم فعنى قوله شبيه بالمفاعيل مجرور وشبيه بهما وكذا قوله اقيم واماعلى القول بان القائم مقامه هو المجموع على ما هو ظاهر كلام الكشف حيث قال عليهم في محل الرفع وعبرة الشارح رحمه الله وكلام ابن مالك في التسهيل ويؤيده ما قال ابو علي في الحجة ان الاعراب المحلى مشروط بان لا يكون لذلك المعرب اعراب لفظي فلا يجوز ان يقال في نحو مرت برزيد وعمر ان عمر اعطوف على محل زيد بل على محل برزيد فلا حاجة الى هذا القيد لان مقصود الشارح رحمه الله ان مجموع الجار والمجرور شبيه بالمفاعيل لفظيا في كون كل واحد منهما من متعلقات الفعل ومعنى في ادا أنه معناها لان الجار وما مفعول به اوفيه اوله ثم المحشى لم يتعرض لبيان غرض الشارح رحمه الله من هذا الكلام مع انه اهم بالذكر على غرضه دفع ما اورد القاضى المندى من ان قوله في الدار مفعول به بالواسطة عند القوم ومفعول فيه عند المصنف رحمه الله فقد وقع التكرار في مثال المفعول فيه وترك مثال المفعول به بالواسطة وخلاصة الدفع ان التمثيل به باعتبار انه جار ومجرور وشبيه بالمفاعيل باعتبار انه مفعول فيه ومعنى قوله اقيم مقام الفاعل مثلها انه اقيم في استعمال القصص مقامه مثل المفاعيل والتنصيص لكون اقامته مختلفا فيها ويحتمل ان يكون معنى قوله مثلها انه اذا وجد المفعول به بواسطة مع سائر المفاعيل بالواسطة تعين للاقامة وان لم يكن فالجميع سواء لكونه مفعولا به في الحقيقة واقتضاء الفعل اياه اشد اقتضاء تقول مرت برزيد في يوم الجمعة في امام الامير كروور البرية هذا على طريق القياس ولم اجد فيه نقلا (قوله فلا يظن به) لانه يلزم تشبيه الشيء بنفسه ولا فائدة فيه وانما قال لا يظن لانه ان يقال ان التشبيه المذكور مبني على مذهب الجمهور (قوله لكان اخصر) لعدم ذكر الشرائط واطهر للاحتياج الى تفسير الجميع بما سوى المفعول به مما يصح بناؤه (قوله وفيه ان اه) هذا الاستدراك انما يلزم اذا قيد البواقي بما يصح بناؤه وفسر قوله

سواء في جواز وقوعها وقع الفاعل يجوز وقوعها موقعا اذ لم يوجد المفعول به وبما تمنع وقوعها موقعا اذا وجد المفعول به اما اذا جرى البواقي والجواز والامتناع على اطلاقه كما هو الظاهر ويكون المعنى وما سوى المفعول به سواء في جواز النيابة وامتناعها كما يجوز نيابته لارجحان لشيء منها في النيابة وما يمنع نيابته لارجحان لشيء منها في الامتناع فلا استدراك كما لا يخفى (قوله مع انه اراد التصريح اه) فذلك صرح بالشرط كما صرح في قوله واذا وجد المفعول به اه والا فلا خصر والمفعول به متعين والبواقي سواء (قوله صورة الجراء) فالمفعول بالواسطة اكثر مشابهة بالفاعل من حيث المعنى لكونه مفعولا به والمفعول بلا واسطة اتم مشابهة من حيث اللفظ لقبوله الرفع فاستويا في النيابة عنه (قوله حتى يلزم الا يكون اه) لان استواء ما تصح نيابته في الصحة وما لا تصح نيابته في الامتناع ثابت في جميع الاوقات سواء وجد المفعول به في الكلام او لم يوجد (قوله يجوز) بان يقال اعطى زيدا عمر وفلا تعين اقامة الاول مقام الفاعل (قوله امكن وقوع الحيرة اه) بسبب معارضة الصلاحية مع الاولوية للتأخير (قوله عطف على قوله اه) للتناسب بين الجملتين في المسند اليه والمسند لاهي قوله مفعول مالم يسم فاعله اه فهو اعتراض بين المفعولين لشدة اتصاله بالمعطوف عليه (قوله بيان لحاصل المعنى) اي من الجملة التي يصدق عليها المرفوع هذا من ابتدائية مجرد ككون المجرور بها موصفا انفصل منه الشيء وخرج عنه (قوله لان من التبعية) لانه يستلزم ان يكون المبتدأ والخبر جزئين من المرفوع وكذلك قوله اي في باب المبتدأ والخبر دفع لما يرد من ان كونه مستندا اليه اصل في المبتدأ ولا دخل للخبر في ذلك فالواجب افراد الضمير وحاصل الدفع ان الكلام على حذف المضاف اي الاصل في هذا النوع من الكلام ان يكون المبتدأ مستندا اليه وكونه مستندا بصار اليه للضرورة وانما لم يحتمل على ان الاصل فيهما ان يكونا مذكورين مع ظهوره لان التلازم متحقق على تقدير حذف احدهما ايضا لكونه مقدرا في الكلام (قوله لاحتمال) بمعنى الفعل او الجواز المقابل للامتناع الجامع للوجوب (قوله ههنا) انما قال ههنا لان العامل المعنوي في المضارع مجرد عن الناصب والجازم او وقوعه موقعا

الاسم (قوله مع ان الحصر) اي حصر المحدث في المحدود والمحدود في الحصر (قوله للزوم اطراده وانعكاسه) الاطراد التلازم في الوجود اي كلما وجد الحد وجد المحدود والانفكاس التلازم في الامتناع اي كلما انتفى الحد انتفى المحدود ويجمعونهما لتحقيق المساواة المستلزمة للحصر كل منهما في الآخر (قوله لانه اكتفى اه) واما تخصيص هذه الصورة بالتصريح في مجرد الارادة على ما هو مذهب اهل السنة من تخصيص الارادة بنفسها من غير حاجة الى داع (قوله بدلالة صورة التصريح) اي التصريح بالحصر ففيه اشارة الى الجواب عن قوله انما مع ان الحصر مستفاد اه وهو ان الحصر وان كان مستفادا من مقام التعريف بناء على اشتراط المساواة ~~فكأنه~~ ليس صريحا فيه لجواز التعريف بالاعم والاحص اذا اريد التميز عن بعض ما عدا المعرف فاورد ضمير الفصل للتصريح (قوله لان صيغة الفصل اه) كائن عليه في المطول فقيا نحن فيه تفيد حصر القسمين في الابتداء لا حصر المبتدأ في القسمين حتى يكون رداعلي من جوار قسمي آخر اعني اسم الفعل (قوله ولو سلم) اي كونها لحصر المسند اليه بناء على ما زعم العلامة من انها كما تكون لحصر المسند تكون لحصر المسند اليه (قوله فهي لتأكيده) اي هي لتأكيدها كيد الحصر بناء على ما قالوا من ان الحصر اذا كان مستفادا من شيء اخر يكون الفصل للمجرد التأكيدهم هنا كذلك لان المسند اليه اعني المبتدأ معترف باللام فيفيد حصره في القسمين فهو الحسب هو المال اي لا حسب الا المال (قوله ولو سلم انها لاصل الحصر) اي فيما نحن فيه (قوله فنقول اه) زاد نقول لان هذا البحث من نتائج افكاره بخلاف الوجهين السابقين فانهما من الفاضل الهندي (قوله مبتدأ عند المصنف) قال المصنف رحمه الله في الايضاح وهذه الاسماء كلها اعني اسماء الافعال اختلف فيها هل لها محل من الاعراب ولا يقال قوم لاموضع لهما من الاعراب لان معناها معنى مالا موضع له من الاعراب ولذلك تبني فوجب ان لا يكون لهما موضع من الاعراب وقال غيره بل لهما موضع من الاعراب لانها اسماء مركبة وكل اسم مركب فلا بد له من الاعراب ادعاه الاعراب التركيب وقد وجد وما ذكر من علة البناء لا يوجب ان لا يكون له موضع من الاعراب بجميع الاسماء المبينة فاشأ تخكم بان لهما موضعا

من الاعراب وان كانت مبينة على اختلاف وجوه الاعراب وموضعها عند هؤلاء رفع بالابتداء لانه وما بعده اسمان مجردان من العوامل اللفظية اسند اولهما الى الآخر كقولك اقام الزيدان وكونه واقعا موقع الفعل لا يمنع الاعراب الا ترى اني اقام فانه وان كان واقعا موقع الفعل كيف حكم برفعه على الابتداء نعم بي لوقوعه موقع المبنى وهذا هو الوجه انتهى (قوله فكيف يصح الحصر) اي حصر المبتدأ في القسمين (قوله ليصح التعريف) اي لا يكون التعريف بالاخص (قوله ولا يخفى) اذا كان المراد حصر المبتدأ المتفق عليه لا يكون الحصر المستفاد من ضمير الفصل او التعريف للرد على من زعم ان اسم الفعل مبتدأ لان المحصور المبتدأ المتفق عليه واسم الفعل ليس كذلك (قوله لم يرداه) بل اراد به ما يقابل الفعل والحرف ومقابلته بالصفة باعتبار تقييده بكونه مسندا اليه والصفة بكونها رافعة لظاهر (قوله مثل ضارب اه) فانه لم يرد به لفظ ضارب ككفا في ضرب فعل ماض حتى يقال انه اسم لكونه علما لنفسه اذا تحول على زيد ضارب من حيث دلالة على معنى الوضعي فهو صفة مجردة عن العوامل اللفظية مسند اليه وانما وقع المبتدأ ضرورة لخصه بالصفة (قوله وتاويلا) اي ليس التقدير بمعنى التقدير في الكلام بان يكون محذوفا (قوله وسواء عليهم) فانه يتأويل انذارك وعدمه سميان (قوله يعني ان العبارة اه) اي قوله المجرد عن العوامل اللفظية وان كانت ظاهرة في سلب العموم اي السلب داخل على الايجاب الكلي بناء على ان التجريد عدم الوجود والجمع المعرف اذا لم يكن هناك عهد للاستغراق بمعنى كل فرد فرد فالمعنى الذي لم يوجد فيه كل عامل لفظي (قوله لكن المراد عموم السلب) اي لا يوجد فيه شيء من العوامل اللفظية (قوله ان اللام ابطلت معنى الجمعية اه) بناء على ان الجمع المعرف اذا لم يمكن جملة على الاستغراق يجعل مجازا عن الجنس كما في قوله تعالى لا يحمل لك النساء وهمنا كذلك اذا فائدة في نفي دخول كل عامل لفظي لعدم امكانه (قوله وان كان اعم) لانه قد يتحقق في ضمن السلب الكلي وفي ضمن الايجاب لبعض والسلب عن بعض (قوله بقرينة المقام) فان المبتدأ مالا يوجد فيه عامل لفظي اصلا (قوله واما القول اه) اي القول في بيان ارادة عموم السلب من قوله المجرد عن العوامل بان عبارة

المتن ان حلت على العدول بان جعل النفي المستفاد من قوله المجرد جزأ من
المجول ويحكم بطريق الايجاب افاد عموم السلب لعدم دخول
العموم تحت النفي وكون كل فرد فرد من العوامل اللفظية محكوما عليه
بالمجول العدمي كما في قولنا كل انسان لم يبق بخلاف ما اذا حلت على السلب
فانه حينئذ يكون العموم داخلا تحت النفي فيفيد سلب العموم كما في قولنا
لم يبق كل انسان (قوله فغير ظاهر) لان الجمل على العدول في صورة تقديم النفي
على المذموم وبكل وما يؤدي معناه بعيد ولذا فرق ابن مالك في كل انسان لم يبق
ولم يبق كل انسان بان الاول للعموم السلب والثاني لسلب العموم (قوله لان
الذهن اه) فالجمل عليه تخصيص بالاخص لا يجوز الجمل عليه سيما في مقام
التعريف (قوله لان الظاهر اه) لان المطلق ينصرف الى الكامل (قوله
كالمعوم) اعدم افادته معنى زائدا (قوله اعم من ان يكون اه) فهو بحسب
مجرد حكما وان لم يكن مجرد حقيقة (قوله ان قلت ينبغي اه) اي ينبغي على هذا
التعريف ان لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم ان نحو ان زيدا منطلق وعمرو
مع ان المصنف رحمه الله جوزه وذلك لان الجواز المذكور مبني على كون
اسم ان مر فوعا بالابتداء وهو وحده ليس بمبتدأ بالمعنى المذكور لعدم تجرده
عن العوامل اللفظية نعم يصح ذلك على رأي من قال انه معطوف على محل ان
مع اسمها (قوله اعمل ذلك الجواز) يعني انه مبني على توهم رفع اسم ان باعتبار انه
كان مبتدأ قبل دخول ان ولا يخفى انه تكلف ولو كان مجرد توهم انه كان مبتدأ
كافيا لجاز العطف على محل اسم ان المفتوحة ايضا (قوله ولا يجاب اه)
هذا الجواب من الشارح الرضى وحاصله ان ان اعدم تغييره معنى الجمله كان
الحرف الزائد دخول ان كالدخول في مر فوعا كما كان لكن محلا لا اشتغال
لفظه بالنصب (قوله فلدخول اسمها اه) فيسه بحث لانه ان اراد دخولها
فيه باعتبار المحل فسلم وان اراد دخولها فيه باعتبار اللفظ فمنوع لعدم تجرده
عن العوامل اللفظية لفظا مع انها مغيرة لمعنى الجمله بالنفي فلا يكون اسمها
مجردا عن العوامل اللفظية لاحقيقة ولا حكما فلا يكون اسمها مر فوعا
بالابتداء محلا (قوله لان القضية سالبة) اي القضية المركبة من اسم لا وخبرها
نحو لا غلام رجل في دار قضية سالبة معناها سلب نسبة الخبر عن اسمها وليس

كلمة لا جزأ من مدخولها مخبر عنه حتى يكون المجموع في محل الابتداء وايضا
يخرج هذا المركب عن التعريف بقيد الاسم لعدم كون المجموع اسما (قوله
اشار به اه) اي بالتهجير بالقسم فان القسم يقتضي وجود المقسم المشترك
بين القسمين (قوله مشترك معنوي) يدل على هذا جعلهم الابتداء عاملا
في كلا النوعين وتفسيره بتجريد الاسم عن العوامل اللفظية لاسناد شي اليه
اولا لسناده الى شيء ان قلت فلم لم يفسر المصنف المبتدأ بالمعنى المشترك
بينهما قلت تبيينا للقسمين بخصوصهما لاختصاص كل منهما باحكام مختلفة
(قوله كما ذهب اليه اه) حيث قال المبتدأ اسم مشترك بين هيتين فلا يمكن
جمعهما في حد واحد والازم استعمال اللفظ المشترك وهو لفظة المبتدأ
في قوله فالمبتدأ هو الاسم المجرد (قوله ومن قال انها لمنع الخلق اه) قال القاضي
في حواشيه كلمة اول تقسيم المحدود دون الحد حيث يتناول صدر الحد وهو
قوله الاسم كلا القسمين مانعة الخلود دون الجمع فليست للنسبة والتشكيك
فلا ينافي التعريف انتهى مقصوده دفع سؤال مقدر وهو انه اذا كان الاسم
حتما ولا للقسمين كيف يصح عطف الصفة عليه بكلمة او بانه لمنع الخلق دون
الجمع يعني ان كلمة او بالنظر الى نفس مفهوم العطف والمعطوف عليه من غير
اعتبار القيود الباقية معها لمنع الخلق فيجوز اجتماع الصفة بالاسم واندراجها
تحت هذا الابتناف كونها لا انفصال الحقيقي بعد اعتبار القيود معها
فاندفع اعتراض المحشي رحمه الله (قوله لان استحالة اه) لان القسم الاول
يكون ابدامسندا اليه والثاني مسندا والشيء الواحد بالنسبة الى الشيء
الواحد يمنع ان يكون مسندا ومسندا اليه (قوله فلو ثبت) اشار بكلمة
لوا الى عدم ثبوته قطعا لما ذهب اليه المصنف من كون اسم الفعل مبتدأ
(قوله كان بالاستقراء) اي تتبعنا ما وجدنا في كلام العرب مسندا سوى هذين
القسمين (قوله لصدق التعريف عليه) فانه صفة واقعة بعد الف الاستفهام
رافعة لظاهر (قوله كما ذكرناه) من ان هذا القسم من المبتدأ ثبت ضرورة
ولا ضرورة في هذا المثال (قوله على ذلك) اي التقييد المذكور (قوله
فيدخل انما وغير) فمما قام الزيدان بالنظر الى حذف الحرف وهل غيرها
بالنظر الى حذف الالف (قوله من كلمات الاستفهام) نحو اين جالس اخوك

ومنى ذاهب زيد وكيف مصبح انت وكما جالس زيد وايا ذاهب عمرو (قوله
 للاصالة) اي لكونه اصلا في الاستفهام (قوله لا يناسب مقام التعريف) لان
 المقصود منه كشف الماهية وايضا حيا حيث لا يؤم خلاف المقصود من ذلك
 الاكتفاء بصحح في الخطابات والمحاورات (قوله على ان من مفعول لضارب)
 وحيث يصح كونه مبتدا وزيد فاعله ساداسد الخبر ومن مفعوله قدم
 لتضخيمه معنى الاستفهام (قوله او من باب عموم المجاز) وهو ان يراد باللفظ معنى
 مجازي يكون المعنى الحقيقي داخل فيه فالمراد بالظاهر ههنا المفوظ سواء
 كان مظهرا او مضمرا (قوله ولك ان تريداه) لا يخفى ان المعنى اللغوي معنى
 مجازي بالنسبة الى اهل الاصطلاح فهو ايضا ارادة للمعنى المجازي الشامل
 للمعنى الحقيقي الا ان طريقة الارادة مختلفة فان عموم المجاز مبني على
 اعتبار العلاقة بين المعنى الاصطلاحي والمجازي الشامل له سواء كان معنى
 لغويا ولا والشاقي موقوف على تحقيق الوضع اللغوي سواء وجد المعنى
 الاصطلاحي اولا (قوله لم يجتنبوا اه) يجوز ان يكون زيد مبتدا مع تأخير
 ولم يجنبوا كونه فاعلا ويجوز ان يظهر ضعف ما قيل انه لا ضرورة في تقديم
 الخبر في زيد قام حتى يرتكب الالتباس لاجلها وفي قائم زيد يجب تقديم قائم
 لتضخيم الاستفهام وتعلق الاستفهام به اذ المشتل على الاستفهام يجب
 تقديمه لان كون تقديم قائم ضروريا يقتضي تجوز كون زيد مبتدا ولم يجنب
 كونه فاعلا (قوله ليس الا فيما اذا كان الخ) فانه حيث لا يلتبس احد الوجهين
 بالآخر ولا يخفى به (قوله ليس الا فيما اذا كان اه) فان احد الوجهين لتبادره
 الى الذهن يوجب التباس الوجه الاخر واختفاءه الخلل اضمه اقول ما ذكره
 المحيبي من ضابط الالتباس وجواز الامر بن منقوض بنحو امر ووقفه فانه
 يجوز فيه الامر ان مع ان الاصل في الواو العطف وبالوجوه المذكورة في
 التفسير فانهم يجوزون الوجوه المتعددة في نظم القرء ان بعضها واجبة وبعضها
 مرجوحة على ما لا يخفى على الناظر فيها فالوجه ان جواز الامر بن فيما اذا كان
 مؤدى الوجهين واحدا والالتباس فيما اذا كان مؤدى الوجهين مختلفا (قوله
 لانه ليس من فوعاه) فان المضارع من فوعاه لا يمكن لاجمعى ما اشتل على علم
 الفاعلية بل بمعنى اشتاله على حركة الرفع لكن رد وفيه ان المرفوع صفة مهمة

يحتاج الى اعتبار الموصوف ليكون الجنس مذكورا ولذا اخصر الشارح
 رحمه الله اوجه في قوله ما اشتل بالاسم وما قيل ان المرفوع من احكام
 الخبر وانما يعرف الخبر يعرف برفع في تعريفه دور قد فوع بان هذا الحكم
 معلوم من قوله فم المبتدا والخبر قبل التعريف فليس هذا الحكم مما يعرف من
 التعريف (قوله وهذا الوجه اسم) اي تقدير المرفوع اسم من تقدير الاسم
 لعدم ورود البعث المذكور عليه لكن تقدير الاسم اظهر لا طراده قال الرضي
 في قوله فالمعرب المركب الذي اه هذا احد معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه
 في قسمة الاسماء فلا تذكر الاقسامها فكانه قال الاسم المعرب من الاسم
 المركب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التي يذكرها في صنف الاسم (قوله
 وهو ما اذا كان مركبا) امتزاجيا اما من حرف واسم نحو زيد لا عادل ولا جابر
 او من فعل وحرف نحو زيد ما اكل وما شرب او من اسمين نحو هذا خمسة عشر
 لان المركب الاضافي نحو هذا غلام زيد والتوصيفي نحو زيد رجل فاضل الخبر
 فيه هو الجزؤ الاول وهو اسم والمركب الاسنادي خارج عن هذا التعريف
 عند الشارح رحمه الله كما سيصرح به (قوله او افظاه) فانه حيث لا يس اسماء
 لعدم اعتبار الوضع فيه لمعنى ولذا اورد المثال بالمحمل (قوله او حكا) بان يصلح
 وضع الاسم موضعه (قوله المثال المذكور) اي يضرب في يضرب زيد
 مع ان الشارح رحمه الله اخرج به بقيد الاسم (قوله والجله ايضا) فان قولنا
 زيد يضرب في قوة زيد ضارب (قوله مع انه مصرح بخلافه) اي الشارح رحمه
 الله مصرح بعدم دخول الجمله في التعريف كما سيجي في شرح قوله
 والخبر قد يكون جملة (قوله ليس بمعنى هو هو) بل بمعنى القيام والاتصاف
 (قوله وربط الاسم الذي اقيم مقامه) نحو ضارب زيد على ان يكون ضارب
 خبر زيد (قوله الى زيد بمعنى هو هو) فان الضارب هو زيد في الوجود (قوله ثم
 بقى امر الجمله) فان اسناد الجمله الى المبتدا في نحو زيد يضرب ليس كاسناد
 الفعل الى الفاعل لعدم قيام مضمون الجمله بالمبتدا فهو بمعنى هو هو وتأويل
 ضارب اذا اسناد منحصري القسمين (قوله لفظ بعد واحدا) والجمله لا تعد لفظا
 واحدا وان صح التعبير عنه بالاسم (قوله متعلقة بالايقاع المضمين اه)
 التضمين في الاصطلاح ان يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه

معنى فعل آخر يدل عليه بذكري من تعلقات الآخر او يحدف متعلقات
الاول ولا يخفى عدم صحته ههنا اذ لم يعتبر مع الاسناد معنى الايقاع بل جعل
الايقاع مسندا الى الاسناد ولانه لم يدل على الايقاع بذكري من متعلقاته
فان الايقاع المتعدي الى المفعول الثاني بالبناء معناه الجمل وفي شمس العلوم
يقال اوقع فلان بفلان ما يكره اى جمله عليه وفي التاج الايقاع افكندن
وشي خون كردن وهذا يعدى بالبناء فالمراد بالتعدين معناه اللغوي يعنى
ان الضمير المستتر في قوله المسند راجع الى مصدره بتأويله بما وقع كافي قولهم
قد حيل بين العير والنزوان والبناء متعلقة بالايقاع المقصود ضمها على انها
للسببية وكون الخبر سببا لايقاع الاسناد بناء على انه المقصود بالذات من الجملة
وهو محط القائدة (قوله لانه بنفسه يتعلق بالمسند) اى الاسناد لكونه متعديا
يتعلق بلا واسطة حرف الجر بالمفعول به اعني المسند فلا حاجة في تعلقه به الى
البناء بل الواجب المسند باستتار الضمير الراجع الى الموصول (قوله ان لا يشبه
اه) اى بحسب اللفظ وان كان المعنى مختلفا فان المذكور في تعريف المبتدأ
ليس فيه ضمير بل الجار والمجرور قائم مقام الفاعل اى الذى اسند اليه
والمذكور في تعريف الخبر فيه ضمير راجع الى الاف واللام الموصول اى
الذى اسند الى المبتدأ (قوله وحيث يظن) اى حين جعل البناء بمعنى الى يظهر
لايراد قوله به فائدة وهو اخراج يضرب في يضرب زيد وفي زيد يضرب (قوله
قد بينا وجه عدم الاحتياج اليه) وهوان المراد المرفوع الجرد ويضرب ليس
مرفوعا بالمعنى المذكور (قوله لـ كن فيه اه) يعنى باعتبار الاسناد الى
المبتدأ وان صار التعريف مانعا لكنه صار غير جامع (قوله لا الى المبتدأ)
اذ الشئ الواحد لا يسند الى شيئين (قوله مع انه خبر) ولذا اعرب بالرفع على
الخبرية (قوله اللهم الا ان يقال اه) اى لان لم ان ضارب خبر حتى يحل بل الخبر
المجموع ك ما في زيد قام (قوله لكن لما لم يكن اه) دفع للوهم الثاني من
السابق اى اذا كان الخبر هو المجموع فلم اعرب ضارب بالرفع وانما لم يكن
المجموع قابلا للاعراب لكون الجزء الثاني الذى هو آخر المجموع مشغولا
باعراب الفاعلية (قوله اجري الاعراب على الجزء القابل) للاعراب بخلاف
ما اذا كان الخبر جملة فانه لا يمكن اجراء الاعراب على شئ من جزمه لاشتغالها

بالحركة الاعرابية او البنائية فبالضرورة جعل المجموع في محل الرفع مع ان
فاعل الصفة في حكم العدم تشبيها بالخالى لعدم تغيرها في حال التكلم والخطاب
والغيبة نحو انا ضارب وانت ضارب وزيد ضارب (قوله او يقال المراد اه)
منع لقوله لا الى المبتدأ يعنى لان لم ان ضارب ليس مسندا الى المبتدأ لان
المراد بالاسناد فى قولنا المسند الى المبتدأ المعنى الاعم الشامل للاقسام
الثلاثة فيكون الاسناد الى الفاعل الذى هو ضمير المبتدأ او متعلقه اسنادا
الى المبتدأ (قوله وفيه نظراء) ليس المقصود من النظر ايراد النقض على
التعريف بضارب بعد تعميم الاسناد بان يقال ضارب خبر مع انه ليس مسندا
الى شئ اصلا اما الى المبتدأ فظاهر لا تنفاه النسبة اليه واما الى فاعله فلم عدم
كون النسبة تامة لانه حينئذ لا اختصاص للنقض بارادة الاسناد الى المبتدأ
بل هو وارد على قيد المسند في التعريف بل مقصوده تزييف الجواب الثاني
فان فيه اعترافا بان ضارب مسند الى المبتدأ باعتبار الاسناد الى فاعله وذلك
فاسد اذ ضارب لم يسند الى شئ اصلا فالجواب منع كونه خبرا ولا نسلم اسناده
الى الفاعل وجعل اسناده الى المبتدأ (قوله لان الاسناد هو النسبة التامة)
فيل جعل الاسناد في تعريف الفاعل بمعنى النسبة مطلقا وفي تعريف
الخبر بمعنى النسبة التامة تكلف والجواب ان الاسناد حقيقة في النسبة التامة
فالجل عليه واجب ما لم يصرف صارف وفي تعريف الفاعل عطف او شبهه
صارف عنه فلذا حمل على المعنى المجازى (قوله عدى) اى معدوم لدخول
السلب في مفهومه (قوله فلا يؤثر) لان التأثير صفة تبوتية فلا يتصف به
العدى او لا يؤثر في الوجودى الذى هو الاعراب اذ الوجودى لا يكون اثر
العدى (قوله او تقدير) كافي صورة المبتدأ لفظا (قوله علامت لتأثير المتكلم)
فالمتاثر في الاعراب هو المتكلم والعوامل علامات يفهم منها تأثيره في الاعراب
المخصوص (قوله يجوز ان يكون علامة) لشيء مخصوصه (قوله امر اعتبارى)
اى غير موجود في الخارج (قوله كافي القسم الثاني من المبتدأ) الظاهر ترك
كافي الموضعين لا تحصاره فيهما فان قيل تعريف الابد آه يوجد في الخبر ايضا
فان لا لان قولنا تجريد الاسم ليسند الى شئ او يسند اليه شئ يشترط تقدم ذلك
الاسم على الشئ المسند والمسند اليه حيث جعل اسناده الى شئ او اسناد شئ

اليه غاية التجريد ولذلك قال ابو علي الفارسي في دفع لزوم كون العددي مؤثرا
ان المراد من التجريد كونه اول لثبات ذلك الثاني حديث عنه كما في العباب
والاظهر تجريد الامم عن العوامل اللفظية ليسند الى قاعله وليسند الخبر
اليه كما في العباب (قوله يخرج) عنه التجريد للعد فان الاسماء المعدودة
مجردة عن العوامل اللفظية لا كمن لا للاسناد (قوله اطلبه لهما على
السواء) فان التجريد للاسناد يقتضي المسند اليه والمسند وفيه انه لو كان
اقتضاؤه لهما على سواء لزم ان يكون الجزء الثاني في القسم الثاني من فروع
بالعامل المعنوي على الخبرية مع انه من فروع بالعامل اللفظي على الفاعلية ولذا
قالوا انه مبتدأ لا خبر له لقيام الفاعل مقامه (قوله هذا الوجه قوي) وذلك
لاقتضاء كل واحد منهما صاحبه اذ لا يكون احدهما كلا ما بدون انضمام
الاخر اليه وقالوا ولا يمنع ان يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا لكثرة
نظائره نحو قوله تعالى ايا ما تدعو اقله الاسماء الحسنى بنصب ايا تدعو او جزم
تدعو اياها (قوله وهذا قولان اخران) في الرضى قال بعضهم المبتدأ الاول
يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال بعض الكوفيين
المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لا بشرط اطمهم الضمير في الخبر
الجاسم ايضا (قوله غالبا) متعلق بقوله والخبر حال من احوالها وقيد الحقيقة
معتبر في الحكمين اي المبتدأ من حيث انه مبتدأ ذات والخبر من حيث انه خبر
حال من احوالها لان المبتدأ في كلام يصير خبرا في كلام آخر واعلم انه ذكر
السيد قدس سره في حاشية شرح التلخيص في بحث هل ان الذات قد يراد به
الحقيقة وقد يراد به ما قام بذاته وقد يراد به المستقل بالمفهومية ولا شك في عدم
صحة ارادة المعنيين الاخيرين ههنا فالمراد به المعنى الاول فان اريد بالحقيقة
المساهية فلا خفاء في كون كل مبتدأ ذاتا وان اريد به المساهية الموجودة
في الخارج فباعتبار ان الغالب الحكم على الحقائق الخارجية (قوله فلا يرد
النقض) فان الخبر ههنا ذات شخصية كما ان المبتدأ كذلك اذ المصود الحكم
باتحاد المنطلق المعهود بالذات الشخصية المسماة بزيد فا قيل ان الخبر ههنا ما قل
المسمى بزيد فيكون لا غفول عن المقصود من الكلام (قوله اجيب) اه
خلاصته ان الدليل المذكور وان كان مقتضيا اصالة التقديم في الفاعل لكن

عارضه دليل آخر اقوى منه وهو كونه عاملا واحتياج الفعل الى الاسم (قوله
وانما اعتبار الامر اللفظي) وهو كونه عاملا دون الامر المعنوي اعني كونه ذاتا
(قوله والاعتبار بالطاري) اه لان المطر وعلية كالشريعة المنسوخة بالقياس
الى الطارئ والطارئ كالتاسخ له (قوله اشار بطريق الاستعارة) اي اشار بكلمة
ثم الموضوع للمكان المشار اليه الى الحكم السابق وهو ان الاصل في المبتدأ
التقديم باعتبار تشبيهه بالمكان باعتبار استخراج شئ منه كما يستخرج الشئ
من المكان (قوله لوجوب تأخير) لكون تقديم الخبر معصعا للابتداء (قوله
(قوله اختلفوا) اه في المعنى لم يجوزه الكوفيون واجازه البصريون وما ذكره
الحشي من تخصيص الاخفش موافق لما في التسهيل وظاهره ان بقية
البصريين يمنعون ذلك (قوله في جواز في داره قيام زيد) اي في مثال يكون
الضمير في الخبر المتقدم راجعا الى ما يضاف اليه المبتدأ (قوله وفيه جاء) اه
يعني ان السماع شاهد لما جوزه الاخفش ودرج المبت طيبة وتلقيقه
بدال مهمة مفتوحة ورأى ما كنهه غيم (قوله مع انه المناسب) اه يعني ان
المناسب للنظم ان يذكر مواضع لزوم التقديم (قوله لتلازم الاشارة) اي
لرعاية المناسبة بين الاصول الثلاثة قبل عدم لزوم الاشارة يحصل من تأخير
هذا الاصل عن الاصلين الاخيرين وذكر مواضع لزوم التقديم بعده والحوار
ان اصالة التقديم لكونها متعلقة بالمبتدأ والخبر معا حتى ان يذكر بعد
تعر يفهما بخلاف تعريف المبتدأ وافراد الخبر وتلازم تقديم المبتنى على
المبتنى عليه لان من جهة مواضع لزوم تقديم الخبر ان يكون معصدا له نحو في
الدار رجل فانه مبني على ان المبتدأ لا يكون تكملة غير مخصوصة (قوله ابتناء ما)
وهو ابتناء الحكم على الدليل فانه لاستفادة منه كانه مبني عليه (قوله
القول) اه يعني الحصر المستفاد من قوله انما هو الحكم على الامور المعينة
يقتضي القول بان الحكم على الطبيعة المستفادة من المعارف بسلام الجنس
مطلوب دون الحكم عليها اذا كانت مستفادة من التكرار مع ان الفرق غير
ظاهر لان الفرق بينهما ليس الاعتبار بالحضور في ذهن السامع في الاول دون
الثاني وهذا لا يؤثر في الفرق المذكور (قوله اذا كانت مستفادة من التكرار)
ولو يجازا فلا يرد ان المنكر موضوع للفرد المنتشر فكيف تستفاد الطبيعة منه

على انه نص في المفتاح على ان المصادر لا تدل الاعلى الحقيقة المتحدة والفرق
بين معرفتها وانما رتبها به تبار الدلالة على الحضور وعدمها (قوله لفظه
ما رآه اه) اختلف في ما التي تلي النكرة لا فائدة الا بهام وتأكيد التنكير قال
بعضهم اسم فمضى قوله مثلا ما مثل اى مثل وقال بعضهم زائدة فتكون
حرفا لان زيادة الحروف اولى من زيادة الاسماء وايضا زيادتها ثبتت في نحو
فجارية ووصفيتها لم تثبت فالجمل على ما ثبت في موضع الالتباس اولى كذا
في الرضى وفائدتها ههنا التنوع نحو اضرب ضربا ما (قوله لما كان التخصيص
مختصرا اه) كما يشعر به كلام المتن حيث اورد من كل نوع من التخصيص مثالا
ولو كان غرضه مجرد التمثيل لا كتنفي بمثال واحد اللهم الا ان يقال نكر امثلة
الانواع الغالبة الوقوع (قوله واحتمالاتها) فسر اشتراك النكرة بالاحتمال
اذ لا اشتراك فيها القضايا ولا معنويابل لكونها موضوعا لفرد ما تحتل على سبيل
البديل لكل واحد من الافراد (قوله او يرتفع) فقوله يقل ذكر لما هو الواجب
(قوله التخصيص الفردي) اى ما يصير به النوع فردا معصم للابتداء آية ضرورة
النكرة بسببه كالمعرفة في كون الحكم على معين (قوله واما التخصيص) اى
ما يصير به الجنس نوعا كالعبد ما وبسبب صفة الايمان نوعا (قوله الا ان يفرق اه)
بان الاول معصم لكون التخصيص به حاضر في ذهن السامع على وجه يقل
اشراكه فيكون الحكم مقيدا بخلاف الثاني فانه لا يحضر به التخصيص على
وجه يقل الاشتراك به عند السامع وان كان ثابتا للمفهوم في نفسه (قوله اذالم
يكن) اى المثال المذكور من باب التخصيص بالصفة بناء على ان التخصيص
النوعي غير معصم فن اى باب هذا المثال حيث وقع المبتدأ فيه نكرة (قوله
اذ لا يشذ فردا اه) على ان النكرة الموصوفة نعم على ما بين في الاصول (قوله
المدق عنه) على صيغة اسم المفعول من التدويد كرم اقتساد در طعام (قوله
ان قلت) اثبات لكون التخصيص المعصم في المثال المذكور بالصفة
لا بالعموم فانه لو لم تعتبر الصفة واعتبر العموم لايصح الابتداء لعدم صحة الحكم
على مطلق العبد بالحرية عن المشتركة (قوله قلنا فرقا اه) يعني لا يلزم من عدم
صحة الحكم بدون الصفة عدم صحة الابتداء بدونها لتحقيق الاتفاق بينهما
في قولنا الاربعة نصف الاثنين حيث يصح الابتداء لكونها معرفة دون الحكم

لان الاربعة ضعف الاثنين والسر ان صحة الابتداء مبني على الافادة صادقا
كان الكلام او كذا وصحة الحكم مبني على الصدق (قوله فيكون نظيره اه)
في ان معصم الابتداء في كل من المتساين العموم ومعصم الحكم الصفة (قوله
ان قلت فرق بينهما) اى لان لم كون العبد مؤمن نظير كل رجل كافر (قوله
انما جاء من قبل الصفة) فهي المصحة للحكم والابتداء فصيح ان التخصيص
بالصفة معصم فيه (قوله الصفة اه) يعني ان العموم لما جاء من قبل الصفة
كانت الصفة محققة ومثبتة للمعصم الذي هو العموم ولا تكون الصفة للتخصيص
فانه اذا كان التعليل في الاشتراك الحاصل من الصفة معصما كانت الصفة
للتخصيص (قوله فيه ان هذا التخصيص اه) هذا الاعتراض اوردته الشارح الرضى
وهو انما يرد على عبارته حيث قال ان التخصيص حاصل عند المتكلم بالعالم
يكون احدهما في الدار والشارح رحمه الله وقدس سره تصرف في الاستدلال
فيزداد ان النكرة تخصص ههنا عند المخاطب بالصفة بحسب المعنى كأنه
قيل اى من هذين الامرين المعلوم للمتكلم كون احدهما في الدار كائن
فيها فلا وجه لبراده على عبارة الشارح رحمه الله (قوله وفيه ايضا ان هذا
التخصيص منتف بمثل ارجل في الدار) اى في واقع نكرة بعد الاستفهام بدون
ام الدالة على حصول الخبر لاحدهما عند المتكلم (قوله فينبغي ان يمنع
الابتداء اه) لعدم شئ آخر من المخصصات المذكورة فلا يرد ان اتفاق هذا
التخصيص لا يستلزم الامتناع بجواز تخصص اخر فان كوكب عظيم انقض
الساعة جازجواز كوكب انقض الساعة والاوجه ان يقال تخصص النكرة
ههنا بوقوعها بعد الاستفهام لانه يكون المقصود منه اعلام الحالة الذهنية
لا الحكم على النكرة كأنه قيل استفهم منك هذا الحكم المجهول لي فليس
المقصود افادة الحكم بل استفادته (قوله لان التخصيص ان يجعل) وههنا ليس
كذلك لتحويل الحكم على فرد ما فلا تخصص (قوله فيما اذا اريد بالنكرة نفس
الطبيعة) ولو يجازا (قوله لان الطبيعة اه) حاصل الاول ان النكرة تدل على
الطبيعة مع الوحدة ولا شك في انه لا مدخل للوحدة في التفضيل فيكون الحكم
على الطبيعة فتم كل فرد وحاصل الثاني ان الحكم على فرد ما لكن لا بخصوصه
بل باعتبار الاندراج تحت الجنس فيم وحاصل الثالث ان الحكم على فرد غير

معين في المقام الخطابي يستلزم عموم الحكم لان ارادة البعض ترجح بلامرج
(قوله كما قالوا في لام الاستغراق) فانهم قالوا انه لام الجنس الا انه لما
كان الحكم على الجنس من حيث التحقيق اقاد العموم لان ارادة فرد دون فرد
ترجح بلامرج (قوله يعني ان الكلام محمول على التقديم اه) يعني يريد
الشارح رحمه الله بقوله اذ تستعمل اه ان هذا القول يستعمل في مقام
الحصر وثني من اداة الحصر غير موجود فيه فهو محمول على التقديم والتأخير
اي كان في الاصل مؤخر اعلى انه فاعل معنى ثم قدم للحصر وهذا على طريقة
السكاكي حيث شرط في افادة تقديم المسند اليه للحصر تقدير كونه مؤخر اعلى
انه فاعل معنى اي يدل اوتاكيد كما قالوا في اسروا التجوى الذين ظلموا
واما على طريقة الشيخ عبد القاهر فتقديم المسند اليه على المسند الفعلي يفيد
الحصر من غير اعتبار التقديم والتأخير فالظاهر ان تحمل عبارة الشارح
على ما يشمل الطرفين ويقال ان هذا الكلام مستعمل في مقام الحصر
فيكون فاعلا في المعنى كانه قيل ما هذان اب الاشر الا انه لما كان شبهه
بالفاعل اظهر على طريقة السكاكي خص المحشى البيان بها (قوله كما قالوا
في انا عرفت) ان اصله عرفت انا اعلى انه تأكيد ثم قدم لافادة الحصر (قوله فلا
تخل النكرة بالافهام) انما يتم ذلك لو كان اخلا لثبوت النكرة بالافهام لاجل
عدم اصفاء السامع الى الحكم عليه اما لو كان لاجل عدم الافادة فالنكرة محذرة
قدمت او اخرت (قوله لا بالنسبة الى الكلب) اذ المراد بالحييب والعدو في عبارة
الشارح رحمه الله حييب غير الكلب وعدوه واليه اشير بقوله يتشابه به فان
المتشابه غير الكلب (قوله اما بالنسبة اليه فشر) لانه لا ينبج الا عند التماذى كما هو
المعتاد واما ما قيل انه ينبج عند مجي حييب له لما رآه غير اجنبى بخلاف الواقع
انما الواقع قلقه له واطهار المحبة اليه (قوله يجوز حيث ان يكون) اي اذا قدر
الصفة يجوز ان يقال ان النكرة تخصصت بالصفة المقدرة من غير اعتبار كونه
فاعلا في المعنى محمولا على التقديم والتأخير سواء قلنا بالحصر او لا فيكون
موافقا لما قاله القوم من ان معناه ما هذان اب الاشر بناء على ما قيل ان
التخصيص بالصفة يفيد نفي الحكم عما عداها (قوله فلا حاجة الى التقديم)
لوجل التقدير في عبارة الشارح على الفرض والاعتبار عمل كلا التقديرين

حذف الصفة وكون التنوين للتعظيم (قوله قائم اه) قد سبق في كلام المحشى
رحمه الله ان القسم الاول من المبتدأ يجوز ان يكون صفة مقبل ذكر زيد
يجوز ان يكون قائم مبتدأ قال المصنف رحمه الله في شرح المنظومة ان المقدم
اذا كان ظرفا تعيين الخبرية بخلاف قائم رجل فانه لا يتعين الخبرية عند قولك
قائم لجواز ان يقول القائل قائم في الدار فيكون مبتدأ (قوله التخصيص اه)
اي تخصيص كون تقديم الخبر معصما بالطرف لسعته فما هو كذا الاستعمال
احق بان يتسع فيه (قوله فيه انه لا يجري اه) يعني ان وقوع النكرة مبتدأ في
الدعاء شائع نحو ويل لك وذبح لك وخسة لك وهذا الوجه لا يجري فيها (قوله
لان الويل هو الهلاك) ولا يمكن ان يكون هلاك شخص لا آخر (قوله لعدم
الفائدة) اي لعدم الفائدة في هذا الدعاء لان هلاكه يكون له البتة (قوله الهلاك
لك) فلا يكون فيه نسبة الى المتكلم (قوله والقول بان المراد بالويل اه) اي
القول في تصحيح النسبة الى المتكلم في ويل لك (قوله اطلاقا اه) دعاء الشريعة
مرتبة على ويل لك متأخر عنه في الخارج متقدم عليه في الذهن فيصح ان
يقال انه اطلاق لاسم السبب على المسبب وبالعكس فذلك اختلفت النسخ
ههنا ففي بعضها بتقديم المسبب بالميم على السبب وفي بعضها بالعكس
(قوله تكبير سلام لرعاية اصله اه) فهو في الرفع على ذلك المعنى وقد كان
حين كونه مصدرا منصوبا متخصضا بانه صادر عن فاعل الفعل المقدر
فهو في الرفع ايضا يتخصص بنسبته اليه ولا ينبغي جريانه في باب سلام عليك
اعني كل مصدر نكرة وقع مبتدأ في مقام الدعاء وانما قال فالاولى اذ يمكن
ان يقال ان ذكر المتكلم في عبارة الشارح رحمه الله بطريق التمثيل والمراد بنسبته
الى فاعل الفعل المقدر (قوله وانما اخر الجار والجرور) يعني ان الظاهر تقديم
الخبر لكونه ظرفا والمبتدأ نكرة كقولك في الدار رجل (قوله لتقديم الاهم) فانه
لدلالته على معنى السلام اهم من عليك وقد يكون احد جزئي الجملة اهم من
الاخر وان كان كل منهما ركبا (قوله اذ لو قدم) عليك فقبل ذكر سلام رجاء يذهب
الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولذا انفزل ابو عمام وترك الانشاء
على ما يحكي لما ابتدأ القصيدة وقال * على مثلها من اربع وملاعب *
فصار طه شخص كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين (قوله

لا يجوز ان اه) اي لا يجوز ان يكون سلام بمعنى التسليم الذي هو مصدر سلمت
(قوله لان سلمت اه) في شرح الرضى للشافعية ويجوز فعل للدعاء على المفعول
ياصل الفعل نحو وجدته وعقرته اي قلت له جديا وعقر الكا والدعاء له نحو
سقيته اي قلت له سقيا لا (قوله فاذا يكون اه) اي اذا كان معنى سلام قول
سلام عليك فبعد اعتبار نسبه الى الفاعل واعتبار الخبر معه يكون معناه
قولي سلام عليك عليك وانه هذر لثكرار عليك من غير فائدة (قوله
بل بمعنى اه) عطف على قوله بمعنى مصدر سلمت اي سلام بمعنى التسليم الذي
هو مصدر سلمت الله بمعنى جعلك الله سالما (قوله بل بالغائب) اي ذاته تعالى
المعبر عنه بلفظ الجلالة (قوله يرد على اختياره) وهو كونه مصدر سلمت الله
ان يكون عليك مستدركا لاستيفاء سلم مفعوله الذي هو كاف الخطاب (قوله
زيد اقله عليك) ليصير جملة معدولة عن الفعلية فيفيد الدوام والثبوت (قوله
وسلام عليك بدل اه) ان كان القول بمعنى القول فهو بدل اويان وان كان
بمعنى المصدر فهو مقول له وهذا المعنى مستقيم من غير لزوم تكرار عليك لكون
الاول جزءا من القول والثاني خبرا عنه (قوله فيه تكرار الخطاب) يعني وان دفع
بما ذكر تكرار عليك لكن فيه تكرار الخطاب (قوله الخطاب الثاني اه)
خلاصته ان الخطاب الاول عام والثاني مخصوص له بالخطاب المعين فلا تكرار
في الخطاب ايضا (قوله غير مراد) لان المقصود الدعاء بالسلامة على الخطاب
لا الاخبار بان قولي سلام عليك كائن عليك (قوله لكن يمكن اه) اي فلا
يقرب للزوم التكرار لكن يمكن اه (قوله لزوم اخذ اه) حيث فسر سلام عليك
بقولي سلام عليك عليك فيدور لتوقف كل واحد من المفسر والمفسر على
الآخر (قوله وهو في المفسر محتاج اه) بناء على كون المبتدأ فيه نكرة مخصصة
بنسبه الى المتكلم وهكذا يحتاج كل مفسر الى التفسير (قوله فينسل) اي يلزم
ترتيب تفسيرات ومفسرات غير متناهية (قوله بان معنى سلمت اه) يعني يعتبر
في المبتدأ في التفسير ان يكون معرفة فلا دور ولا تسلسل (قوله وبان سلمت اه)
اجيب اي لا نسلم ان معنى سلمت المقدر قلت سلام عليك بل معناه قلت سلمت
الله اي بمعنى جعلك سالما فلا دور ولا تسلسل ولا يخفى ان الاولى تأخير الجواب
السابق عنه لكونه مبنيا على تسليم ان سلمت بمعنى قلت سلام عليك (قوله ان

السلام المأخوذاه) يعني ان سلام عليك بمعنى مصدر سلمت بمعنى قلت سلام
عليك لكن السلام المأخوذ في التفسير مصدر سلمت بمعنى سلمت الله فلا دور
ولا تسلسل ولا يخفى ما في الجواب من تطويل المسافة (قوله مصدر ربيع اه)
في الصحاح سبحانه الله معناها تنزيه الله نصب على المصدر كما قيل برأ الله من
السوء براءة (قوله والفعل على الحدوث) لدلالته على الزمان المتقضي للحدوث
ما يقارنه (قوله في التفسير تأمل) لانه اذا كان سلام مصدر سلمت بمعنى
قلت سلام عليك يكون التقدير قولي سلام عليك عليك فلامعنى تقدير من
قبلي والجواب انه بيان لحاصل المعنى لا تقدير النظم فان معنى قولي سلام
عليك عليك ان هذا الدعاء من قبلي عليك (قوله بالنسبة) اي بنسبة الخبر الى
المبتدأ (قوله وهل من مزيد) فان من زائدة ومن مزيد مصدر والتقدير هل من
زيادة لي (قوله فيوم علينا ويوم لنا) آخره ويوم نساء ويوم نسر (قوله تكلف)
بان يقال في الاول التنوين للتعظيم او تقدير الصفة بدلالة سياق الآية اي
وجوه من الوجوه الحاضرة في الموقف وفي الثاني بان مزيد ليس بمصدر بل
اسم مفعول والمفعول محذوف اي هل من شيء مزيد والخبر المقدر مقدم
اي هل لي من زيادة وفي الثالث ان التقدير فيوم من الايام الماضية علينا ويوم
منها لنا (قوله ان الخبر المرفوع يجوز اه) بان يقدر المرفوع دون الاسم (قوله
للاشارة اه) فان كلمة قد المفيدة للتقليل تشعر بوجود غير الجملة كثيرا والكثرة
دليل الاصلية (قوله ولو كانت قسمية) انما تعرض للقسمية بخصوصها لما قال
فعلب انه لا يجوز ان تكون قسمية فهو زيد والله لا ضرب به (قوله متمسكين بما
لا طائل فتيته) قال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان تكون انشائية
لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما الواو من ايهام لفظية
الخبر وليس خبر المبتدأ بمعنى ما يحتمل الصدق والكذب (قوله والانشاء
ليس حال من احواله) لان الانشاء اعملام من حالة عرضت للمتكلم من
الاستفهام والتخي والتري والطلب والنداء والتعجب وغير ذلك (قوله بان الخبر
يجب اه) اي مدلول الخبر يجب ان يكون حال المبتدأ فيه انه ان اراد
انه يجب ان يكون مدلوله الصريح كذلك فيجب تأويل الجملة الخبرية الواقعة
خبر في نحو زيد قائم ابوه لان قيام الاب ليس حال من احوال زيد وقد اعترف

السيد رحمه الله في بحث تعريف الدلالة به وان اراد اعم من مدلوله الصريح
والضمنى فلا يخفى ان قولنا زيد اضربه يدل على كون زيد بحيث يتعلق به طلب
الضرب كما ان زيد قام ابوه يدل على كون زيد بحيث قام ابوه فتدبر (قوله
واستحقاقه اه) عطف تفسيرى لكونه مقولا في حقه لدفع ما يتوهم من ان
التأويل يقول في حقه يستدعى تقدم هذا القول في حقه فلا يصح زيد اضربه
الا بعد تقدم اضربه (قوله ولو بالاشارة) اى بالتقدير كما في قوله تعالى فن لم يجد
فصيما ثلاثة ايام اى فعليه صيام ثلاثة ايام او فيجب في الصباح جاء فلان باخرة
بفتح الخاء اى اخيرا (قوله لاشتمالها على القاعدة) اى المستند لانه المقصود
بالقاعدة ومحلها اى ما يقوم به وهو المستند اليه (قوله اصلا) لا باعتبار القاعدة
التي اشتملت عليها الجملة لعدم كونها حالا من احواله ولا باعتبار ما تتضمنها
الرابعة لعدم التضمن (قوله فانه وان لم يكن اه) اى وان لم يكن المبتدأ محلا للقاعدة
التي اشتملت عليها الجملة لكنه محل للقاعدة التي تتضمنها الجملة باعتبار الرابطة فان
قولنا زيد ابوه منطلق يتضمن كون زيد بحيث ينطلق ابوه وهذا اولى مما ذكره المحشى
من تضمن المدح والذم وغير ذلك لظهور دلالة الجملة باعتبار الرابطة واطراد
في كل مستند سببى (قوله وكذا لا بد اه) اما في المشتق المستند الى متعلق المبتدأ
فلاجل ان يصير المبتدأ محلا للقاعدة واما في المستند الى المبتدأ فلهذا لا يبقى بلا
فاعل (قوله والعرفج) بفتح العين المهمة فتسكون الراء المهمة وفتح الفاء والجيم
واحدة عرجة السهل زمين نرم والغليظ متبر (قوله وكله تأكيد للخبر) لا للمبتدأ
واللازم الفصل بين المؤكد والمؤكد (قوله فصار بمعنى الفعل) لدلالة كان
على معنى مقترن بالزمان الماضى فتقدير قولنا كان زيد اذ كان زيد اذ كان هو
(قوله والالتصاف اه) اى لو كان من عائد متعلقا بالاسم والخبر محذوفا اى
لا بد من عائد لها لكان منصوبا بمنونا لكونه حينئذ مشابها بالمضاف في عدم
تماميته بدون المتعلق واسم لا اذا كان مضافا او مشابها ينصب وفي الاكتفاء
على المانع اللفظى اشارة الى انه لا تفاوت بين الوجهين بحسب المعنى فان
الابتداء في اللغة الفراق في الصحاح قولهم لا بد منه لا فراق منه ولا تفاوت بين ان
يقال لا فراق من العائد للجملة وبين لا فارق للجملة من العائد في افادة كل
منهما اشتراط العائد وزومه اياها (قوله لانه للعهد) اختلف في الرجل هل

هو بمعنى كل رجل يجعل الممدوح بمنزلة جميع افراد الرجل مبالغة او بمعنى
الجنس يجعله بمنزلة الجنس مبالغة او بمعنى رجل منهم بحسب الوجود والمختار
هذا لان الابهام يناسب الكمال والتعظيم ويؤيده تنبيهه وجعه نحو نعم
الرجلان ونعم الرجال وكون اللام فيه عائد افتد قيل على الاولين لشمله
للمخصوص وغيره وعلى الثالث لمطابقته له وزيفه الرضى بانه لا يجوز
زيد ضرب رجل مع ان رجل مطابق كل فرد وليس نعم الرجل من قبيل
وضع الظاهر موضع الضمير على ما توهم كيف وقد صرح في شرح التلخيص
بان من وضع الضمير قولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر
في هذا المقام الاظم ارددون الاضمار لعدم تقدم المستند اليه وعدم قرينة تدل
عليه (قوله جاز قياسا) في الخبر وغيره كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة اى ما هي
(قوله وعند الاخفش يجوز مطلقا) اى في الشعر وغيره ويلفظ الاول وغيره
والا بامثلة لهما (قوله لا حاجة الى العائد اه) يعنى انه يحتاج الى العائد لتبصير
الجملة بسببه متضمنة للقاعدة التي يكون محلها المبتدأ واذا كان الخبر
تفسير للمبتدأ فالمبتدأ محل للقاعدة التي يشتملها من غير حاجة الى الرابط (قوله
عين المبتدأ) اى معنى (قوله وهو صفة) اى مجموع الجار والمجرور صفة فيقدر
مقدما على الخبر كيلا يلزم الفصل بين الموصوف والصفة بالاجنبى (قوله معرقا
باللام) اى بلام العهد الذهنى لانه في المعنى كالنكرة (قوله ولقد امر على التثيم
يسبى آخره قضيت ثمة قلت لا يعنى فان يسبى صفة التثيم وليس حالا لعدم
افادته المقصود وهو التمدح بالحكم والمعنى استمرنى المرور على لثيم حاله وصفته
السببى قضيت عنه وما تعرضت له ثم قلت انه لا يقصد بل غيرى وكلمة ثمة
هى العاطفة قد يلحقها التاء في عطف الجمل (قوله والعامل فيه الخبر) اى
البر الكثر كائن بسنتين كائنات منه (قوله اذا كان ظرفا) اى اذا كان الحال ظرفا
او العامل ظرفا (قوله وسماعى ان كان غير ذلك) اما في المجرور نحو قوله تعالى
ولمن صبر وغفران ذلك من عزم الامور اى منه واما في المنصوب فيشترط
كونه منصوبا بفعل لفظا او بصفة محلا نحو زيد انا ضارب ولا يختص مع كونه
سماعا بالشعر خلافا للكوفيين كذا في الرضى (قوله لافى الضمير المرفوع)
لكونه عمدة (قوله الكرا اثنا عشر اه) لما كان ما في الحاشية غير مراد بتفسير

الكريته المحشى رجه الله فالوسق بالواو وسكون السين المهملة والقاف
على هذا جعل البعير على ما في الصحاح نقلا عن الخليل (قوله والمذ) بضم الميم
وتشديد الدال المهملة كيم يسع فيه المن والمن رطلان والرطل اثنتا عشرة
أوقية والأوقية أربعون درهما كذا في القاموس (قوله قالوا ان ظرف الزمان
اه) في شرح القية الشيخ السيموطي لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن اسم
عين فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة هذا هو المشهور واجازه قوم ان كان فيه
معنى الشرط نحو الرطب اذا جاء الحر واجازه بعض المتأخرين بشرط الفائدة
وعليه ابن مالك وضبطه بان يشابه اسم العين اسم المعنى في الحدوث وقتادون
وقت نحو الليلة الهلال والرطب شهري ربيع وايضا في البه اسم معنى عام نحو
أكل يوم ثوب اى لبسه اربع والزمان خاص نحو نحن في شهر كذا او مستول به
عن خاص نحو في اى الفصول نحن ويجوز الاخبار عن اسم المعنى مطلقا سواء
وقع في جميعه نحو جملة وفصله ثلاثون شهرا او اكثر نحو الحج اشهر معلومات
او بعضه نحو الزيادة يوم الجمعة انتهى وفي شرح التسهيل مذهب الجمهور انه
لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن الجملة سواء نصب ام جري من غير تفصيل
وتما قولنا ما ورد من ذلك على حذف مضاف وفي العباب ظرف الزمان لا يكون
خبرا الا عن حدث غير مستمر اى لا يكون خبرا عن اسم عين او عن حدث
مستمر فلا يجوز زيد يوم الجمعة ولا يجوز طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة
وذلك لان زيد لا يقع يوما لان زيدا يوم الجمعة هو الذي كان يوم السبت وكذا
طلوع الشمس حاصل على الاستمرار لا يختص بيوم دون يوم انتهى فعلم انما نقله
المحشى من اطلاق المصنف والمذهب المشهور التفصيل الذي ذكره
السارح الرضى موافقا لابن مالك مذهبنا قبل ومن العجائب
ما وقع لبعض في هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلة بان الاخبار عن
الجملة بالزمان غير مفيد لعدم اختصاص الزمان بجملة دون جملة بخلاف
المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا الزمان الحريف مفيد لمن لا يعرف
ان الزمان يحذف في الحريف ولا يخفى ان الزمان الحريف من قبيل الهلال
ليلة الجمعة فالاعتراض على ما نقل لا على ما قالوا ليس بشئ (قوله لا يقع جاريا
اه) اى لا يقع خبرا ولا صفة ولا صلة ولا حالا (قوله لان العين اه) وذلك

الهلال الليلة

لان الزمان باعتبار تجدده ظرف للامور المتجددة (قوله وفيه ان الظرف
مطلقا) سواء كان زمانا او مكانا متعلق بالحصول والحصول معنى فالظرف
مطلقا لا يقع جاريا على اسم العين فلا وجه لتخصيص بالزمان (قوله وان المعنى
اه) اذا سم المعنى لا تعلق له بالزمان باعتبار ذاته بل باعتبار حدوثه مقارنا
وهذا التعلق حاصل لاسم العين ايضا فلا وجه لتخصيص اسم العين بانه لا يقع
ظرف الزمان جاريا عليه فان قيل مراد القائل ان اسم العين لا تعلق لحدوثه
بالزمان المخصوص حتى يفيد الاخبار به لحصوله في جميع الاوقات قلت
فلا يكون الدليل مثبتا للحكم المطلق لعدم جريانه في الاعيان المتجددة وجريانه
في المعاني المستمرة (قوله لان الازمنة الجزئية) اى المعينة هذا الوجه لو تم لدل
على عدم جواز جريان ظرف الزمان على اسم المعنى لان المخلوقات شاملة
للمعاني ايضا فالقول بان مقصوده بيان وجه تخصيص ظرف الزمان بذلك
الحكم انما يجري فيه لعدم المكان لاسم المعنى وليس ذكره اسم العين للاحتراز
على اسم المعنى لانهم صرحوا بان ظرف الزمان يقع جاريا على اسم المعنى (قوله
بعضها بها) اى بعض المخلوقات بالازمنة الجزئية (قوله الالبعضها) لان
ظرفية المكان على الحقيقة هو شغلها اياه (قوله خلافا للكوفيين) في شرح
التسهيل منع الكوفيين النصب والجر بى ومنعهم صون اللفظ عما يوهم
التبعيض فيما يقصده الاستغراق وفي الرضى خلافا للكوفيين لان في عندهم
يوجب التبعيض فلا يجوز صحت في يوم الجمعة وهذا مشعر بان الخلاف في الجر
بى (قوله وان لم يستغرق) اى ان لم يستغرق ذلك جميع الازمنة او اكثرها بل
وقع الفعل لاقل الزمان (قوله فالأغلب نصبه او جره) سواء كان الزمان معروفا
او منكرا نحو المروج يوما وفي يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة وجر ما رفع
(قوله بالاتفاق) اى بين البصريين والكوفيين (قوله واما قوله تعالى الحج
اشهر معلومات) لم تستغرق افعال الحج بجميع ازمته الاشهر اعنى شوال
وذا القعدة وعشر ذى الحجة ولا اكثرها (قوله مستغرقة لجميع الاشهر) وليست
تلك الاشهر محلا لما سوى افعال الحج (قوله فان كان غير متصرف) وهو ما لم
يستعمل الامنصوبا بتقدير في او مجرورا بمن والمتصرف ما لا يلزم انتصابه
بمعنى في او مجراره بمن كذا في الرضى (قوله فلا كلام اه) اى بل يجب

نصبه اجماعا نحو زيد عندك الا اذا كان خبرا عن المكان نحو داري خلقك
ومنزلي امامك فانهم يجوزوا رفعه في السعة (قوله اي مكانك اه) يعني انه باق
على الظرفية والمضاف محذوف اما من المبتدأ او من الخبر وهذا عند البصريين
وعند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف (قوله فالرفع
مرجوح) نحو زيد خلقك وداري امامك لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك
فرفع المعرفة لا يختص بالشعر (قوله متصرفا) احتراز عن غير المتصرف
نحو ضحوة معينا نحو مجيئك ضحوة فانه يلزمه النصب على الظرفية اجماعا
(قوله وموقنا محذورا) لما وقت المعين واحتراز به عن المبهم والمحدود ما ضرب له
حد واحتراز به عما اذا كان غير محدود اي مختصا فانه لا يجوز الرفع ولا النصب
نحو زيد دارك وشأنك الا فيما سمع نحو زيد جنبك ولا يقام عليه زيد يدك
ولا نحوه وكذا في شرح التسهيل وسرى على وزن هدى مصدر سرى يسرى
(قوله واما ان تصاب نحو داري اه) اي انتصاب فرسخين وميلا ويوما وليلة
مع كونه محذورا مخبراه عن اسم عين لا رادة تقدير المسافة ويجوز رفعه
وخلف ظرف الخبر اي ذات مسافة فرسخين خلف دارك وهما خبران (قوله
فالفرسخان مبعدان) يعني ان التمييز في الاصل فاعل بعدت اذا جعلته متعديا
كان الماء فاعل امتلات اذا جعلته متعديا (قوله وقيل اه) قال المبرد انه حال
من الضمير في الظرف اي ذات مسافة فرسخين (قوله لم يصح نسبة التقدير اه)
لان الظرف مذكور لا مقدر (قوله وذكر الباء في الجملة) اي ان الجملة مقدرة
لا مقدر بها (قوله من حيث ان له جملة) فيكون التمييز لمعلق ما انتصب عنه
(قوله او من حيث انه جملة) فالتمييز لما انتصب عنه (قوله اي مفروض اه)
كونه جملة باعتبار نيابة عن الجملة (قوله ان الظرف مفروض ملتصقا بجملة)
والفرض راجع الى وصف الاتصاف بالجملة باعتبار فرض الجملة ولا يفتي
تسكفه (قوله الحاق الجزئي بالكلي) يعني ان الظرف فرد من افراد الجملة
لا الحاق الجزء بالكل اذ ركنا الجملة المسند اليه والمسند (قوله واحسن
التوجيهات اه) اذ لا يفتي ركافة ما سواه (قوله غالباً) وان اشتهر بينهم
ان الظرف المستقر ما يكون عاملا محذوفا من الافعال العامة والتحقق
ما حذف واستقر مكان عامله (قوله فعناه ساكنا غير متحرك) لاختصاصه وكائنا

قال عامل

من قبل طالب زيد نفسا اي طالب
شيئ زيد

قال عامل من الافعال الخاصة فلذا جازا ظهوره (قوله اتفق النحاة على ذلك)
ذكر في شرح التسهيل قال بعض المتأخرين في الظرف والجار والمجرور
اذ وقع خبرا اربعة مذاهب احدها انهما من قبيل المفردات فيكون العامل
فيهما اسم فاعل والثاني انهما من قبيل الجملة فيكون العامل فيهما فعلا نحو
كان واستقر وهو اختيار البصريين والثالث انه يجوز ان يكونا من قبيل المفرد
وان يكونا من قبيل الجملة وهو اختيار بعض المتأخرين والرابع انهما قسم
برأسه واليه ذهب ابن السراج (قوله ولا حاجة الى اعتبار امر آخر) لان ذات
زيد مظهر ولا امر من غير اعتبار امر آخر فاقبل الظرف يكون ظرفا لا امر من
امور زيد من قيامه او حصوله فلا بد له من تقدير ليس بشئ (قوله بتأويل)
بان يقال معنى زيد حصل في الدار زيد موصوف بالحصول في الدار (قوله
والقياس على نحو اه) فان المتعلق ههنا فعل بالاتفاق لان الصلة لا تكون
الاجلة وكذا المبتدأ التكررة المصدرة بكل اذا دخل القاء في خبره لا تكون
صفة الاجلة (قوله المتبادر الى الذهن اه) التبادر محل تردد فان المتبادر من
الظرف الواقع خبرا معنى المفرد لانه اسهل ارتباطا بالمبتدأ (قوله ولا يفتي اه)
يعني ان عدم افادة الظرف الواقع خبرا للزمان وعدم افادته تقوى الحكم
بقوى كون متعلقه مفردا اذ لو كان متعلقه الفعل لا فاد الزمان بسبب صيغة
الفعل المقدرو لا فاد التقوى باعتبار تكرار الاسناد الحاصل من اسناده
الى الضمير المستتر الراجع الى المبتدأ ولا يفتي ان هذا يقوى عدم تحمل الظرف
للضمير والا لا فاد التقوى (قوله الاحكام الخمسة اه) اي الوجوب والتدب
والحرمة والكراهة والاباحة كما تكون في الشرع باعتبار لزوم الفعل او الترك
او رجحان احدهما او تساويه ما تكون في النحو باعتبار ارات الواقعة عن اصحاب
تلك العلوم الا انهم يعبرون عن الحرمة بالامتناع وعن التدب بالاولوية وعن
الكراهة بالضعف وعن الاباحة بجواز الامرين (قوله اشتمال الدال على مدلوله)
بقريئة ان المبتدأ لفظ وباله صدر الكلام معنى (قوله نحو غلام من جائلة) فان
استفهام المضاف اليه يسرى الى المضاف ولذا يكتب التعريف منه قال
صاحب الكشاف في منيانه في تفسير قوله تعالى وما علمتم من الجوارح ان تقدير
المضاف لا يبطل كون ما شرطية لان المضاف الى الاسم الحامل لمعنى الشرط

مما قبل الخوض متعلق ما اي متعلق شيئا

في حكم المضاف اليه فتقول غلام من ضرب اضرب كما تقول من تضرب
اضرب (قوله مسامحة) اجراء اصفة الدال على المدلول (قوله ولو بنوع تضمن)
اي ولو كان الشرط بنوع كما في المثال المذكور فان تقدم المبتدأ فيه واجب
لتضمنه معنى الشرط باعتبار مشابهته للشرط في السببية لما بعده (قوله
وبالجملة ما يغير اصل الكلام اه) فان قيل هذا الدليل لا يجري في ضمير الشأن
ولام الابتداء قلت معنى التغير ان يحدث في الكلام معنى زائدا على اصله
ولاشك ان ضمير الشأن يحدث فيما بعده كونه مفسرا ولا م الابتداء فتحدث معنى
التأكيدي فيما بعدها (قوله انه المختار) اي كون من مبتدأ وابول خبره (قوله
بالمثال المتفق عليه) اي على كون من مبتدأ فيه (قوله بل غير سبويه) على
ما صرح في الرضى فانه ملاصق بالدين قال لم يقل وذهب غير سبويه مثلا
يدخل فيه تابعوه لم يأت بشئ لان الكلام في اصحاب المذاهب دون التابعين
(قوله لان من زيد معناه اخباراه) اي الذات المشخصة بهذا الوصف لان من
سؤال عن العارض المشخص لذوى العلم فاذا قيل من جبريل يجاب بما يفيد
تعيينه وتخصيصه من انه ملك كذا وكذا (قوله والمقدمة الاولى) اي معناه
الخبر ارام الخياط غير مسلمة لعمدة الاخبار بالكنى والالقباب في الجواب عن قولك
من زيد بان يقال هو ابن عمرو او بطريق مع عدم كونها اوصافا لانها من اقسام العلم
والجواب انه انما يجاب في السؤال عن بالالقباب والكنى لانها في معنى الذات
المعينة المسماة بهذا الاسم على ما ذكره الفاضل السكاكي في شرح المفتاح
من انه انما يجاب بزيد مثلا لان معنى زيد هو البشر المتصف بصفات معينة
(قوله وكذا الثانية) اي الوصف متعين للخبرية ايضا ممنوعة لانه لما كان المراد به
الذات المتعينة الموصوفة بهذا الوصف يصح الاخبار عنه بزيد سواء اريد به
الذات ويحكم بالاتحاد بينهما او باقوله بما يسمى بزيد والجواب ان المراد الوصف
متعين للخبرية في جواب السؤال عن لما مر من انها للسؤال عن العارض
المشخص وتأويل الوصف بالذات والذات بالوصف بعيد (قوله وتطرق الابهام)
اي تطرق الابهام في هذه المسجيات على المتكلم لا يوجب لها تنكيرا لانه
انما نشأ من قبل جهل المتكلم لامن حيث الوضع (قوله ولا ينبغي ضعفه)
لان كلمة من دالة على واحد منهم من ذوى العلم صالحة لكل واحد منهم على

سبيل البديل كرجل وكون كل واحد من المسجيات التي هي المدلول لها معرفة
لا يقتضي كونها معرفة (قوله الضابط اه) فيه اشارة الى ان كونها معرفتين
اي معلومين للسامع لا ينافي كون الكلام المركب منهما مفيدا لخواص كون
النسبة بينهما مجهولة بحيث يجوز السامع كونها متعددين في الخارج
فيفيد للسامع الحكم باتحادهما في الخارج (قوله بكونه وصفا) اي امر افاقيا
بالآخر (قوله فجعله خبرا) مثلا اذا عرف السامع زيد بعينه وعلم انه كان
من انسان انطلق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المهود ووردت ان
تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان كان طالبا لتعيين ذلك المنطلق ويقول من
المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق (قوله ومنه لعاب الاقايي
القائلات لعابه) اي لعابه مثل لعاب الاقايي جمع اقايي آخره وأرى الجني
شارته ايدي عواسل قاله في وصف القلم والمقصود تشبيهه مداد قلم الممدوح
بالسم في حق الاعداء وبالعسل في حق الاولياء والخبر مقدم لعدم الالتباس
لوجود القرينة الارى العسل والجني ما يجتنى ويتخذ طريا شارته اي جنبته
واخذته والعاسل من يأخذ العسل من بيت النحل وضعه بالطيب والنظافة
اذ لم يحسه الايدي من اجتناء كذا في شرح المفتاح الشريفي (قوله وفيه ان
مثل هذا الوهم) لا ينبغي ان القائل بما مر الفاضل الهندي وهو فسر التساوي
بكونهما متساويين في رواية التخصيص فلا يرد عليه ما ذكره المحشي رحمه الله
واعلم مسألة التساوي في التخصيص مختلفة ففي شرح التسهيل للفاضل
المصري المعتبر المساواة في اصل التخصيص لا في قدره كما اختاره الساج
رحمه الله وفي العباب او كانا متساويين نحو افضل منك افضل مني فانهما
مخصوصان بنوع واحد من التخصيص وهو التخصيص المهود (قوله لغوات
التفصيل) المطلوب في المقام (قوله فيه ان الخبر لا يكون فعلا اه) اي المراد
بالفعل الفعل الاصطلاحي ومعنى قوله ان يكون مستندا اليه متحلا لضميره
فردان الخبر لا يكون فعلا صرفا بل جملة وليس الفعل ههنا بالمعنى اللغوي
لانه يحتاج الى التأويل يكون مدلول الخبر فعلا ولا يتقضى بمثل اقام زيد فان
الخبر فعل للمبتدأ بهذا المعنى مع عدم وجوب تقديم المبتدأ على الخبر (قوله
بان المراد فعل صورة) والخبر وان كان جملة في الحقيقة فعل صورة لاستتاز

الفاعل وكونه امر متوالياً (قوله وفيه انه لا حاجة حينئذ الى لفظ له) يعني اذا
كان المراد الفعل صورة خرج نحو زيد قام ابوه عن الفعل فلا حاجة الى لفظ له
مع ان المصنف رحمه الله صرح في شرحه بانه احتراز عنه (قوله ذلك المبتدأ
مستلزم) فهو داخل في قوله واذا كان المبتدأ مستلزماً على ماله صدر الكلام
(قوله لوجوب تقديم المبتدأ) لانه ان قدمت الخبر مع الانعكاس المعنى كما مر
في تقديم الفاعل وتأخير خبره وان قدمته بدون الايثار حصر الحكم قبل تمامه
(قوله لتكرار العلم) في وجوب تقديم الفاعل وتأخير خبره (قوله من لم يقل اه) يعني
ان بعضهم ذهب الى جواز تأخير المبتدأ اذا كان الضمير بارزاً حتى قيل في قوله
تعالى ثم عمو وصحوا كثير منهم وقوله تعالى واسر والنجوى الذين ظلموا ان كثير
والذين مبتدأ آن مقدماً بالخبر ولم يلتفت الى الالتئام بالبدل والفاعل لانه
مندفع بادنى تأمل فهو لزوم عود الضمير قبل ذكر المرجع على تقدير البدل ولزوم
خلاف الاصل على تقدير الفاعل لان الاصل ان يكون الالف والواو ضميرين
لا مجرد علامتين (قوله نحو غلام زيد راكب) اى على ما فان الجار والمجرور
متعلق براكب متضمن لمعنى الاستفهام واجب تقديمه على المبتدأ دون تقديم
الخبر (قوله منصرفا في الاستفهام) سواء كان الخبر كلمة الاستفهام نحو اين زيد
او مضافا اليها نحو غلام من زيد (قوله واما جواز اه) مع ان الموصول مع صلته
ككلمة واحدة (قوله لا يؤثر في صلته معنى) فلم تختل صدارته بوقوعه صلة (قوله
بسبب الجراء) اى حرف الجز لكون الفعل قاصراً عن الوصول الى المجرور (قوله
ليس الا في الظرف المستقر) فان في الظرف اللغوي يجوز تقديمه على عامله الخبر
فلا يجب تقديم الخبر نحو على الله عبده ممنوكل (قوله بان يتوسط اه) بان يقال
زيد على التمرة مثلاً (قوله لعدم طرده في مثل غلام رجل مثله اه) فان تقديم
الخبر ههنا واجب لكون المبتدأ متعلقاً بضمير راجع الى متعلق الخبر وهو رجل
لكونه مضافاً اليه مع انه ليس متعلقاً بـ رجل بـ غلام تعلق المعمول بالفاعل بناء على
ان العامل في المضاف اليه هو حرف الجر المقدر واما من قال ان العامل
في المضاف اليه هو المضاف فطرده ظاهر (قوله اذا جعلت مثله مبتدأ) بان
نصبت قرينة على كونه مبتدأ والافلام رجل متعين للابتداء تية لكونهما
متساويين في التخصيص بالاضافة (قوله بشرط ان لا يكون ان بعد اتا) قيل

اذالم يكن ان في اية عين موقعاً للمبتدأ ليشعل نحو لولا انك تخرج وتخرجت فاذا
ان السبع حاضر (قوله لصدارتها) اى صدارة ان فلا يجوز تقديم ما في خبره
عليه (قوله لانها موصولة) اى حرف موصول لانها لا تتم جزاً من الكلام الا
بصلتها اعني الجملة التي بعدها (قوله لانها جلة تامة) اى ان المكسورة مع اسمها
وخبرها تامة غير موقوفة بمفرد والمبتدأ به عين ان يكون مفرداً لفظاً او تاً وبلا
(قوله لجواز اه) اى لا يرفع مجيء خبر المبتدأ بعد خبر ان اللبس اذ ربما يظن انه
خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن بالظرف تعلقه بخبر ان (قوله وجواز اه) اى
لجواز جعل الخطاب على سبق لسان المتكلم بناء على ان صدر الكلام موقع ان
المكسورة لا المفتوحة (قوله للتقليل) اى مع التحقيق لان التحقيق لا يزيل
عن قد اصلاً كما ينبغي بناء على انه الاغلب اذ ادخل قدر على المضارع والتقليل
بالنسبة الى مواضع عدم التعدد وان كان التعدد كثيراً في نفسه (قوله
او التحقيق) اى مجرد التحقيق نظر الى كثرة مواقع التعدد في نفسها كما في قوله
تعالى قد نرى تقلب وجهك في السماء (قوله اما غير واجب) بان يصح كل واحد
منهما خبر المبتدأ بدون الآخر (قوله او واجب اه) لانه لا يصح الاخبار عن
ضمير التثنية بعالم دون ضم جاهل (قوله وحينئذ يجب العطف) لان ترك
العطف يوهم كون كل واحد خبراً برأسه (قوله وتوجيهه) دفع لما يرد من
ان العطف يقتضى شركة المعطوف والمعطوف عليه فيما يصح ويمتنع له بالنظر
الى ما قبله فالواو تفيد شركة جاهل بعالم في كون كل واحد خبراً لما قبله وهو
قاسداً في توجيه العطف ان يعتبر العطف سابقاً على الجمل ثم يجعل المجموع
خبراً عن المبتدأ على ارادة التفصيل بين جزئي المبتدأ وتوزيع الخبرين عليهما
بان يكون احدهما خبرين لاجدهما والاخر للاخر اعتماداً على فهم السامع
يعنى ان السامع يفهم ان الخبرين متضادان فلا يمكن الاخبار عنهما
الا باعتبار التعدد والتفصيل بين اجزاء المبتدأ (قوله وليس في المعطوفين
اه) والا لكان كل واحد منهما مرتبطاً برأسه (قوله لان المبتدأ)
اى هما مفكوكاً تقديراً اذا الاتصال بين الشخصين اللذين هما من جمع المبتدأ
بخلاف ما اذا لم يكن المبتدأ مفكوكاً تقديراً بان يكون بين الجزئين اتصال
كافي قولك لا يلبق هذا اسود وايضاً فان في كل من الجزئين ضميراً راجعاً الى

المبتدأ لانه اذا جاز ارجاع الضمير اليه باعتبار خارج عنه متعلق به كما في قولك
زيد حسن الغلام فباعتبار اجزائه المتصلة بطريق الاولى كما يقال التارخ
اصفر اى قشره وسيجيء تفصيله (قوله جاز ان يكون قوله اه) بان يراد من غير
تعدد الخبر عنه (قوله ويؤيده اه) فانه لو كان مثل هما عالم وجاهل داخلا
في صورة التعدد لم يصح الحكم باستعمال الخبر المتعدد مطلقا بالوجهين
اذا استعمل به بالعطف واجب وانما قال يؤيده اذ يمكن ان يقال مراده بقوله
ويستعمل على وجهين اعم من جواز الوجهين او تعيين احدهما (قوله لان
المقصود) اى مقصود المتكلم بقوله هذا حلوا حامض اثبات الكيفية المتوسطة
بين الطعمين في جميع اجزائه لانه الطعم الظاهر المدرك فيه لا اثبات كل واحد
من الطعمين ويستفاد من اثبات الطعمين ثبوت الكيفية المتوسطة بطريق
اللزوم (قوله بناء على ان الطعمين امتزجا) واختلطا في جميع الاجزاء فانكسر
احدهما بالآخر وحصلت الكيفية المتوسطة (قوله فعلى هذا القول) اى على
القول بكون المقصود اثبات الطعمين وعلى ما قلنا من ان المقصود اثبات
الكيفية المتوسطة (قوله قلنا جازاه) يعنى انما يلزم الضمير في الصفة
اذا كانت مستندة الى شئ تربط به اما اذا لم تكن مستندة الى شئ كما فيما نحن فيه
فان المستند هو مجموع الصفة وكل واحد منهما جزء المستند فيجوز خلوهما عن
الضمير لانها حينئذ تكون بمنزلة الضاد من ضارب في زيد ضارب هذا لكن
جواز استعمال الصفة غير مستندة الى شئ ممنوع لا بدله من شاهد وقد نص
الشارح الرضى في بحث الاضافة بانه لا يجوز بقاء الصفة بلا مرفوع في الظاهر
لقوة شبهها بالفعل ومن هذا ظهر ان الانسب بقواعد العربية ان في كل
منهما ضميرا يعود الى المبتدأ وان كان الانسب من حيث المعنى ما ذهب اليه
الحشى رحمه الله فتدبر وقال ابن يعيش ان في كل منهما ضميرا من حيث انهما
مشتقان من الفعل وضمير واحد من حيث ان المجموع خبر ولا يخفى ما فيه من
التعسف (قوله ان قلت فينبغي اه) اى اذا لم يكن ضمير المبتدأ فى شئ من
الجزئين فينبغي ان لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث عند تنبيه المبتدأ او بعده وتأتيه
مع ان الاستعمال على خلاف ذلك يقال هما حلوان حامضان وهن خلوات
سامضات وهى حلوة حامضة (قوله لكن لما لم يكن المجموع اه) وذلك لان

المجموع انما يقبل الاعراب اللفظي والمجلى اذا اعتبر التركيب فيه ولا تركيب
بين الجزئين ههنا اما الاستنادى والاضافى والتوصيفى فظاهر واما الامتزاجى
فلان المركب الامتزاجى من اثنين اما بتضمن حرف العطف نحو خمسة عشر
او حرف الجر نحو بيت اول لا يتضمن الحرف وهو لا يكون الاعلى (قوله اعلم
انك اه) لما بين احوال الخبرين فيما اذا اتصف كل مبتدأ بكل واحد منهما الخبر
الكلام الى بيان احوال الخبرين فيما اذا اتصف جزء من المبتدأ باحدهما
وبجزء آخر بالجزء الآخر متصلان لتشاركهما في الاحكام فقال اعلم (قوله
فحكمه بحكم هذا حلوا حامض) في جواز العطف وتركه وكون الترك اولى
وخلو الخبر عن ضمير المبتدأ (قوله قيل هذا الوجه اه) فائدة الشارح الرضى وهو
الموافق لقواعد العربية (قوله لشهادة مطابقةهما اه) يقال هما ابيضان واسودان
وهم سود ويبيض (قوله كالمطابقة في المثال المذكور) اى هذا حلوا حامض في انه
لما جرى الاعراب على كل واحد من الجزئين قيس عليه سائر الاحوال (قوله
ولان الضمير اه) هذا البحث مما اورده السيد السند قدم سره في حواشى
الرضى وحاصله ان الحكم في قولنا هذا اسود وايض انما هو باعتبار اتصاف
بعض المبتدأ بالسواد وبعضه بالبياض فيجوز ان يكون الضمير في كل من
الخبرين راجعا الى الابعاض المستفادة من الكل فاذا كان بعض من شئ
واحدا اسود وبعض منه ابيض يفرد الضمير فيهما واذا كان البعضان كذلك
يثنى واذا كان الابعاض كذلك يجمع واذا كان البعض مؤنثا يؤنث (قوله
لا الى نفسه) اى لا يكون راجعا الى الكل نفسه حتى تكون مطابقة له دليلا
على ان في كل منهما ضمير المبتدأ (قوله فيكون من قبيل هما عالم وجاهل)
في ان المبتدأ متعدد في الحقيقة اعنى جزئين الا ان الجزئين متصلان فيما نحن
فيه فمفكوكان في هذا المثال (قوله ويدفع الاشياء) اى يدفع البحث الاخير
بانه لو كان الضمير في كل منهما راجعا الى الابعاض لزم ان يجوز تنبيه الضمير
وجمع في الخبرين مع افراد المبتدأ بحسب تعدد الابعاض بان يتصف
البعضان او الابعاض منه بالسواد والبعضان الاخران او الابعاض منه
بالبياض (قوله المترجم بين الخلاوة والحوضة) لا يخفى ان المناسب
لما اختاره من ان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة ان يعبر عن المترجما

بين الخلو والجامض على ما في الصراح شراب من وومان من بين الخلو والجامض
(قوله وفي هذه الصورة) أي ما يكون التعدد فيه بحسب اللفظ فقط دون المعنى
(قوله لا يجوز العطف فيه أصلاً) فكيف يصح إطلاق قوله وفي هذه الصورة
ترتبا العطف أولى (قوله مثل هذا جاتع نافع) على أن يكون النافع اتباع الجاتع
وأما على ما زعم بعضهم من أن النوع العطف فهو من قبيل تعدد الخبر لفظاً
ومعنى مثل زيد عالم عاقل يجوز فيه الأمران من غير أولوية (قوله أنه من باب
التأكيد حقيقة) قال الشارح الرضى التأكيد اللفظي على ضربين
لأنك إما أن تعيد اللفظ الأول بعينه نحو جاء في زيد زيد أو تقويه بموازته مع
اتفاقهما في الحرف الأخير ويسمى اتباعاً (قوله فليس من باب تعدد الخبر) فهو
خارج من المقسم فلا شك كمال في صحة إطلاق قوله وفي هذه الصورة ترك
العطف أولى (قوله من امتناع تعدد الفاعل) فإن المراد منه بغير العطف
إذا شئت في جوازه مع العطف (قوله الإضافة بيانية) أن كان المراد بالشرط
المعنى المصدري أعني الاشتراط ولا مية أن يريد به حرف الشرط (قوله ليس
معنى الشرط أه) الشرط قد يكون مسبباً من الجزاء نحو أن كان النهار
موجوداً فالشمس طامعة وقد يكونان مسببين لأمراً ثالثاً نحو أن كان النهار
موجوداً فالأرض مضئمة (قوله فلا يراداه) لأن لصوق النعمة بهم ملزوم
لصدورها من الله (قوله يوافق كلام المتن) حيث قال وكلمة الجواز تدخل
على الفعلين لسببية الأول ومسببية الثاني (قوله فإن الجمل الجزائية) دفع
لما يتوهم من أن مدخول الفاء بمنزلة الجزاء فيجب أن يكون مضمون الجملة
الخبرية مسبباً عما قبلها لا لاخبار به وحاصله أن الجمل الخبرية قد يقصد بها ما هو
لازم لمعانها لا لاخبار بها كما في قولك أن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمسن
أي أن أكرمتني اليوم فقد علمت أنك بأني أكرمتك أمس في المطول أن الجملة الخبرية
كثيراً ما تؤدي لأغراض أخرى فائدة الحكم ولازمها وفيما نحن فيه كذلك
فإن المشركين لما جهلوا إمكان النعم ولم يشكروا النعم بها صار ذلك سبباً للاخبار
بصدورها منه تعالى (قوله وذلك ظاهرة) إذا لصوق متأخر عن الصدور
فكيف يكون مبيهاً (قوله لأن من المعلوم) من المعلوم استناد اللصوق
إلى ما هو موصوفته تعالى أعني الإيجاد والاعطاء وأما كونه مستنداً إلى الصدور

والمعلولية التي هي صفة النعم فقير معلوم وهذا البحث مبني على ما حققه
السيد قدس سره في تعريف الدلالة بفهم المعنى من اللفظ من أن الفهم صفة
المعنى أو السامع ولا يصير بالتحديد بقوله منه صفة له تعالى وهو بعينه معنى
الإيجاد والاعطاء إلا أنه مركب لا يشتق منه بخلاف الإيجاد والاعطاء
كذهب إليه المحقق التفتازاني (قوله دخيل في هذا المعنى) أي معنى السببية
لأنه ليس من كلمات الشرط كمن وما (قوله خالف الشرط أه) مع كون خبره
كالجزء الذي يجب فيه اللقاء أعني الجزاء الذي لا يمكن وقوعه موقع الشرط
فلا يرد أن الشرط أيضاً قد يجوز ترك اللقاء في جزائه بأن كان الجزاء مضارعاً
مجرداً عن لم أو مصدر أبداً (قوله في جواز ترك اللقاء في خبره) وأن قصد السببية
على مانص عليه الشارح الرضى فما قيل أن قصد السببية لازم للشرط إذا
فائدة له سواها بخلاف المبتدأ فإنه يصح فيه قصدها وعدمه لبقاء الفائدة
بدون قصدها فلذا اقترنا بصحة الدخول على الخبر ولزومه في الجزاء ليس بشئ
(قوله وفي جواز كون الطرف) يعني أنه لو لم يكن المبتدأ المتضمن للشرط
شرطاً في الحقيقة جاز أن لا يكون ما بعده صريحاً في الفعلية بل يكون يقدر
معه الفعل كالطرف والجوار والمجرور وكذا في جواز أن لا يكون مبهماً وأن
لا يكون ما بعده مستقبلاً للمعنى كما جاء الشرط نحو قوله تعالى أن الذين فتنوا
المؤمنين والمؤمنات الآية (قوله تعريف الجزئين أه) أي لا دخل لتعريف
الجزء الثاني في حصر المسند إليه في المسند لأن تعريف كل من الجزئين
يقتضي حصراً في الآخر فكان اللائق أن يقول تعريف كل من الجزئين
يقتضي حصراً في الآخر وكلا الحصرين غير مستقيم أما حصر المسند في المسند
إليه فظاهر لأن الاسم الموصول بفعل أو ظرف لا يخصص في المبتدأ المتضمن
وأما حصر المسند إليه في المسند فلأن المبتدأ الداخل أه وبما ذكرنا ظهر لك
أن تعريف الجزئين ليس للحصر (قوله من هذا الباب) أي من باب المبتدأ
المتضمن لمعنى الشرط (قوله لا التعريف باسم الإشارة) فلا يكون تعريف ذلك
مفيداً للحصر (قوله فنقول أنه) أي التعريف بلام الجنس لا يقتضي الحصر
مطلقاً في جميع المراتب بل قد يكون للحصر وقد لا يكون نص عليه في المطول
(قوله الكلام محمول على التمثيل) والكاف محذوف كما في قولنا زيد الأسد (قوله

وانطق ان التعريف (فأه) أي تعريف باسم الإشارة إذا أشير به إلى الجنس بمعونة
 كونه مقام ضبط المبتدأ يقتضي حصره في الاسم الموصول والموصوف
 المذكورين واللام يحصل الضبط (قوله) ان لا يكون ذلك التضمن بواسطة
 كلمات الشرط) بدليل مخالفة ما في الأحكام فان التضمن الذي بواسطة كلمات
 الشرط يقتضي وجوب الفاء وتلب الماضي مضارعا وجزم الجزاء إذا كان
 مضارعا وعدم جواز وقوع الظرف والجار والمجرور بعده دون التضمن
 المذكور ههنا (قوله) ذلك إشارة إلى المبتدأ أي لفظ ذلك إشارة إلى مجموع
 ما يستفاد مما قبله من الشرط والجزاء أعني المبتدأ المتضمن (قوله) ولا يخفى
 ان مواد النقص ليست مندرجة (أه) أما على توجيهه الأول فلان التضمن
 في المواد المذكورة بواسطة كلمات الشرط وأما على التوجيه الثاني فلا تنقاه
 تفريع صحة دخول الفاء في حيز المواد لان دخول الفاء واجب في ما (قوله)
 كاسمى الفاعل والمفعول) فانهما في الحقيقة فعل لان الصلة لا تكون إلا جملة
 خبرية غير إلى صورة الاسم لكون اللام الموصولة في صورة لام التعريف (قوله)
 لانها في حكم لفظ واحد) لا لحادهما في الصدق (قوله) وكذا الحال
 في المضاف والمضاف إليه) أي المضاف إلى الاسم الموصول المذكور في حكمه
 لكون المضاف إليه من تمة المضاف (قوله) ينبغي أن يقول به (أه) انما قال ينبغي
 لما في الرضى من انه لا يستدكر عود ضمير الاثنين إلى المعطوف بأومع المعطوف
 عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا في الإباحة بغاز الجمع
 بين الأمرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو فقول الشارح رحمه
 الله أي بانحدهما بيان للمراد لا تقدير بالمضاف كما يترأى (قوله) وهو غير
 نادر) بخلاف الماضي الياسي على منضيه فانه نادر كما مر (قوله) ليست لفظه
 او للترديد) أي لا أحد الأمرين مبهما على ما هو اصل وضعه لعدم التردد
 في وقوعهما صلة أو صفة (قوله) بل للتخيير) فان قلت كلمة او انما تنجي للتخيير
 اذا كان في الأمر نص عليه في الرضى قلنا ههنا واقعة في الأمر تقدير أي
 كلما يأتني أو في الدار كما في خصال الكفارة (قوله) فالمراد بالجنس وهو امر
 متعين لا عموم ولا إبهام فيه (قوله) فتكون الفاء فيه) أي في فائه ملاقيكم زائدة
 كاذب إليه الاخفش من جواز زيادتها في جميع خبر المبتدأ المحوزيد فوجد

(قوله) او يكون الموصول خبرا) أي يكون الموصول المتضمن لمعنى الشرط مع
 صلتة وخبره خبرا لان فيعتقد يكون الضمير ان في منه وأنه الذي بخلاف
 ما اذا كان صفة للموت والخبر فانه ملاقيكم فان الضميرين راجعان إلى الموت
 (قوله) لما ذكرنا في وجه المخالفة) وهو كونه دخيلا في معنى الشرط (قوله)
 ومقتضاه امتناعه) فبدخول الفواسخ تضعف مشابهة المبتدأ بكلمات
 الشرط فلا يصح دخول الفاء في حيزه (قوله) لانها لا تغير معنى الكلام) بل
 تؤكد وتحققه فدخولها كالدخول فلم تضعف المشابهة (قوله) هذا مبني (أه)
 أي المراد بقوله والشرط والجزاء مجموع الشرط والجزاء كما هو المناسب لما قبله
 من ان ليت ولعل يخرجان الكلام وهو مبني على انعقاد الربط الاتصالي بين
 الشرط والجزاء على ما حققه السيد السند في حواشي المطول وليس الحكم
 في الجزاء والشرط قيد له بمنزلة الظرف كما اختاره المحقق التفتازاني ولا شك
 ان مجموع الشرط والجزاء باعتبار الحكم الاتصالي من قبيل الاخبار وان كان
 الجزاء في بعض الصور انشاء وليس مراده ان كل واحد من الشرط والجزاء
 من قبيل الاخبار حتى يرد ما قيل ان الجزاء قد يكون انشاء نحو ان جاء زيد
 فاضربه وهذا لا يراد مبني على ان الانشاء يقع جزاء من غير تأويل كما اختاره
 المحقق التفتازاني وذهب إليه الشارح الرضى وأما على ما حققه السيد
 السند رحمه الله من انه لا بد من التأويل فلا يراد (قوله) لا بد وان يدعى (أه) يجوز
 ان يكون تقييما لكلام الشارح رحمه الله ويجوز ان يكون يراد على الدليل
 الذي نقله عن القوم (قوله) نقل عن المصنف رحمه الله) نقله السيد السند
 في حواشي الرضى (قوله) منع سيبويه) أي ما نقله الزمخشري من منع سيبويه
 (قوله) فقد استشهد (أه) أي استشهد لصحة دخول الفاء بقوله تعالى ان الموت
 الذي الآتية فكيف يمنع صحة الدخول (قوله) في مخالفة الواضحات) يعني مجيء
 الفاء في خبران واضح لكثرة وقوعه في القرآن المجيد وكلام الشعراء فيبعد
 منه وقوعه في مخالفة الواضحات (قوله) القلاء بالفتح والمذاهب) في تاج البيهقي
 القلى والقلىة والقلاء دشمن داشتن وفي الصحاح والقاموس وشمن العلوم
 ما معناه القلى بالكسر والقصر والقلاء بالفتح والمد البغض فتخصيصه بالفتح
 والمد وتفسيره بدشمن ليس بسديد (قوله) والدواهي مذكورة في علم المبالغة)

في تعيينه او اذاعة تعيينه او تعظيحه او تحقيره ما وثأ في الانتكار لادى الحاجة وغير ذلك (قوله لانه ركن) بخلاف الفضله فانه قد يجب حذفها (قوله اصل) اي مقصود لذاته بخلاف الخبر فانه مقصود لاجل المبتدأ فلذا قد يجب حذفه قرا بين الاصل والدرج في الركنية (قوله مما لا يعتد به) في الرضى دخول نواسخ المبتدأ والخبر على الخصوص بالمدح المقدم نحو كنت نعم الرجل يدل على فساد كونه خبر المبتدأ (قوله لان في الاثنان) في القاموس اقتنا خذ في قنن من القول والقرن الضرب من الشيء والتزيين وتغيير المؤلف اي الاعراب المؤلف (قوله زيادة تنبيه) لتوجيه الخواطر الى الطوائد (قوله وايضاظ لا سامع للاصغاء اليه) متعلق بالايضاظ على تضمين معنى الخت والتعريض ويجوز ان يكون على حذف المضاف اي لصاحب الاصغاء (قوله وذلك) اي زيادة التنبيه (قوله يعنى به زيادة اعتناء) انما قيد بذلك لان اصل المدح والذم والترحم حاصل على تقدير اجراءه على موصوفه (قوله فكأنه اراد) اي القاطع للوصف انه اي الوصف امتاز من بين صفات الممدوح (قوله فلم يتبين اه) فلا يطلب نكتة التغيير ويمكن ان يقال ان في القطع دلالة على انه جعل النتائج مطلوب الثبوت في نفسه غير تابع للحكم السابق فيدل على زيادة اعتناء المتكلم في قيد زيادة المدح والذم والترحم من اجراءه على الموصوف بخلاف ما اذا ذكر الموصوف فانه يفهم حينئذ كونه تابعا مقطوعا عن التابعية (قوله وكلاهما مستقيم) كلا المعنيين مستقيم فجمع الشارح رحمه الله بين المعنيين اشارة الى بيان المعنى اللغوي وان كل واحد منهما ما تصح اراذته لا بيان المراد حتى يلزم استعمال المشترك في المعنيين (قوله لا تعين اه) قد عرفت فيما سبق ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين فأيهما كان مطلوب الثبوت يجعل خبرا وهما المطلوب اثبات الهلالية لشيء وتعيين شيء بالهلالية لا تعين الهلال بالاشارة واثبات كونه مشارا اليه (قوله وذلك) اي الوقف عند ذكر القسم ثابت لان الاصل في المفردات اي الكلمات التي لا تركيب مع ما بعدها الوقف (قوله الفاء للعطف) في الرضى وهو قريب (قوله حلا على المعنى) فان في اذامعنى المفاجأة (قوله ولعله اراداه) اي والا فلا شرط ههنا فلا جواب (قوله وفيه انه لا يجوز حذفها) قال السيد قدس سره جواز الحذف ليس

من لوازم الزوا تدصرح به ابن هشام في معنى اللبيب (قوله خبر عن السبع) اي فيما كان السبع ولا يجوز على هذا القول ان يكون اذامضا فالى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان الى الجمل الا حيث كذا في الرضى (قوله وفيه انه لا يطرده) اذ لا معنى لقولك فيما كان السبع بالباب (قوله وجعله لا تعسف) اي جعل بالباب بدلا من اذا تعسف اما معنى فليعدم انسياق الذهن اليه واما لفظا فلانه لا يكون بدلا باعادة الجار ولا جار في المبدل منه لفظا (قوله لان الزمان اه) قد مر تحقيقه بما لا مزيد عليه (قوله وفيه انه يلزم اه) وفيه تكلف لان اذا الظرفية غير متصرفه على الصحيح (قوله ان فاجأت اه) فالمعنى خرجت فحصل لي مفاجأة وقوف السبع في وقت خروجي (قوله ولو قيل اه) اي على تقدير جعله ظرف زمان (قوله كما في الوجوه الاخر) وهي الوجوه الثلاثة المذكورة واحد منها في الشرح واثان منها في الحاشية (قوله اي قبل ملازمته) فالمعنى في ما التزم العرب اي قبل ملازمة ذكر غير الخبر في موضعه (قوله الاظهر اه) انما قال بحسب اللفظ لان ما ذكره الشارح رحمه الله اظهر من حيث المعنى اذ المعنى هو اي الخبر المحذوف وجوبا في تركيب التزم غيره في موضعه على طبق ما صرح به في قوله جوازا في خرجت فاذا السبع فتكون الظرفية ظرفية الكل لجزئه وهو اظهر ولشبع بخلاف ما اذا فسر ما خبر فانه حينئذ يكون الجار والمجرور متعلقا بحذف وجوبا فتكون ظرفية الموصوف للصفة فاندفع ما قيل لا معنى لظرفية الخبر لحذف الخبر (قوله لان الذهن ينساق اه) فكانه قيل في تركيب التزم في موضع الخبر الواقع فيه غير ذلك الخبر (قوله فيغني غناء الضمير) اي يقع كونه واقعا في التركيب تقع الضمير وهو ربط الجملة الواقعة صفة بموصوفه يقال ما يغني عنك هذا من باب الافعال اي ما يتغنى والغناء بالفتح النفع كذا في الصحاح (قوله ليس الا الظرف) لان المقصود ظرفية الدار لزيد لا ظرفيتها لمصولة (قوله والتقدير اه) وهو ان الظرف والجار والمجرور لا بد له من متعلق من الفعل او شبهه (قوله الا زرا) خوار مندى غودن لا يظهر لادخال الياء فائدة والاظهر ما في التاج وخوارداشتي ويعدى بالياء وفي القاموس ازدي باخيه ادخل عليه عيبا (قوله كما يترأى) اي التباين مثل التباين يترأى أي

ويظهر في بادئ الرأي في الرضى أن الظاهر منها أنها التي تفيد اجتماع الأول
لامتناع الثاني دخلت على لا ومعناها مع لا باقى على ما كان كما يبق مع غير
لامن حروف النسب في مثل قولك لولم تستثنى لستتلك (قوله واليه ذهب
الكسائي) أى إلى كونها مركبة من لواشرطية ولا النافية ولذا أوجب تقدير
الفعل بعدها (قوله هي الواقعة) في شرح التسهيل للفاضل المصطفى قال القراء
لا يستغنى الاسم بل لا يرتفع بها كما يرفع الفاعل بالفعل وبهذا ظهر ركاز ما قيل
لا يخفى أنه لا بد من القول بحذف المسند في الكلام فحينئذ إن كان خبراً يلزم
كون المسند إليه معمولاً للعامل لفظي دون الخبر (قوله ولا يخفى قصوره)
في شرح التسهيل يبطل قول القراء أن لولا لو كانت عاملة لكان الجر أولى بها
من الرفع لأن القاعدة أن كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه يعمل
الجر (قوله قال الشيخ الرضى اه) وما ذكره الشارح رحمه الله موافق لما في التسهيل
ابن مالك حيث قال وقيل حال أن كان المبتدأ أو معموله مصدراً عاملاً في مفسر
صاحبها أو مؤقلاً بذلك فإنه اعتبر بمجرد كون المصدر عاملاً وما قاله الرضى
موافق لما في شرحه حيث قال والمحقق أن يكون المبتدأ مصدراً أو مؤقلاً
بمصدر أو فاعل تفضيل مضافاً إلى مصدر أو مؤول بمصدر اعلم أن الاختلاف
بين الاعتبارين فقط ليس إلا باعتبار أن خبري زيد قائماً داخل فيما نسب إلى
كلهما عند الشارح وفيما أضيف إلى أحدهما عند الرضى وما قيل أن ما ذكره
الشارح رحمه الله يدخل فيه ضرب زيد عما قائماً ليس بشئ لأن المصدر
المذكور لا بد أن يكون مضافاً لأحدهما ليصح وقوعه مبتدأ (قوله نحو
تضاربنا) فإن باب التفاعل لكونه بين اثنين كل منهما فاعل من وجه مفعول
من وجه يكون إضافة التضارب إلى ضمير المتكلم مع الغير إضافة إلى الفاعل
والمفعول معا ولا يخفى أن تضارب لازم لما تقرران تفاعل إذا بني من متعد إلى
مفعول لم يتعد فهو مضاف إلى معموله الذي هو فاعل في الحقيقة فالظاهر
ما ذكره الشارح رحمه الله (قوله اسمية كانت) نحو قوله صلى الله عليه
وسلم أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد (قوله أو فعلية) نحو على زيد
كان ذاملاً وثمان سمع أذن زيد يقول ذلك أى سمع أذن كلام زيد حاصل
إذا كان يقول كذا وفيه خلاف القراء (قوله على الأصح) إذا لم حال فضاء وقد

وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية إذ كل واقع غير موقعه
ينكر ويجوز الكسائي تجردها عن الواو لوقوعها موقع الخبر فتقول ضربى
زيداً أبوه قائم كما في كلفه فوه إلى في (قوله السويقي) من حد نصرو كذا
بل (قوله صحاح) في آخر الحاشية اسم كتاب في اللغة نقل الشارح قدس سره
معنى التثنية (قوله لما قالوا اه) ولأن إذا كان منصوباً المحل على الظرفية
للخبر المحذوف فلو قدر الزمان يكون الخطب بضمائه فيلزم كون الزمان محلاً
للمزمان (قوله أو عبارة عنه) أى يكون بمعنى المصدر وهو فاعل التفضيل مضافاً
إلى المصدر لأنه بعض ما يضاف إليه كذا في الرضى (قوله وفي شرح التسهيل)
ناقلاً عن الأقصاح هذا الباب معتبر عند الخويين في كل مصدر وفيما
أضيف إليه إضافة بعض للكل أو كل للجمع والمعنى أن يكون المضاف
مصدراً في المعنى نحو أكثر شربى وأقل شربى وأيسر شربى السويقي ملتوناً وكل
ركوبى القرم عارياً (قوله لو رفع قائم اه) فعلى هذا لا يكون هذا المثال مما نحن
فيه أكونه مشروطاً بوقوع الحال بعد المصدر (قوله جاز هذا التقدير) أى
تقدير الزمان مع ما المصدرية أيضاً كما جاز عدم التقدير بقول الرضى ويجوز رفع
الحال إلى قوله ويجوز أن يقدر زمان بيان لجواز عدم التقدير وقوله ويجوز
تقدير زمان إلى آخره بيان لجواز تقدير الزمان حال رفع قائم وذلك منصوص
في الرضى فما قيل يجوز الرضى جعل المصدر في الخطب ما يكون الأمر قائماً
حينئذ أى الخطب أوقات كونه فالمراد بالفعل المضاف إلى المصدر أعظم من
المضاف إليه بلا واسطة أو بواسطة ليس بشئ كيف وقد نص الرضى يكون
لفعل التفضيل المضاف إلى المصدر بمعنى المصدر كما مر (قوله فلا يقول ضربى
زيداً قائم) وكذا لا تقول أكثر شربى السويقي ملتوناً إذ لا مجاز في أول الكلام
حتى يؤنس به في الأمر (قوله لأن نسبة الخطب إلى الكون مجاز) لأن المعنى
الخطب أكون الأمر حاصل إذا كان قائماً كان كل كونه منه خطيب على
جهة المجاز لكونه خطيباً حال تلبسه بتلك الأكوان (قوله والمجاز يؤنس
بالمجاز) في شمس العلوم آنسه تقيض أو حشه أى المجاز في اسناد قائم إلى
الخطب الذى هو بعض الأكوان يؤنس بالمجاز الذى هو في أول الكلام وهو
جعل الكون الخطب وانما كان اسناد قائم إلى الخطب مجازاً لأن الخطابة صفة

الاعيان دون المعاني (قوله ويجوز ان يقدر زمان الخ) اي على تقدير رفع قائم
يجوز ان يقدر زمان مضاف لانه حينئذ ليس مما وجب فيه حذف الخبر فلا
يشترط فيه كونه مصدرا يعني حينئذ يكون التقدير اخطب اوقات كون الامير
قائم فيكون اخطب بعض اوقات كون الامير لان افعال التفضيل يكون بعضها
مما اضيف اليه ويكون اسناد قائم الى اخطب اسنادا الى الطرف مجازا (قوله
نحو نهاره صاتم) اي جعل زمان كون الامير اخطب وقائما لكون الامير
خطيبا وقائما فيه كما جعل النهار صائما لكونه صائما فيه وقوله لشبوع تقدير
الزمان مع ما عطف عليه تعليل لتقدير الزمان ولما يلزمه من اسناد قائم الى
الزمان الذي هو اخطب (قوله ويؤيده) اي يؤيد تقدير الزمان جعل الزمان الذي
هو يوم الجمعة خيرا عن اخطب فانه صريح في كون اخطب عبادة عن الزمان
(قوله لان الاخبار عن ضرب زيد) للقرينة الدالة على الخبر المحذوف (قوله
يكون حينئذ حالا عن معمول المصدر) اي عن بقاء المتكلم او عن زيد لا عن
ضرب حاصل لانه عائد الى ضربي وهو ليس بقائم (قوله فان كان عاملا) اي
عاملا قائما كان بعينه مذهب الكوفيين لانه حينئذ يكون قائما قيد المبتدأ
والخبر المحصول مطلقا لفرق بينهما الا باعتبار تقدير حاصل مقدما على قائما
في هذا الوجه مؤخر ا على مذهب السكونيين (قوله لزم اختلاف عامل اه)
لان عامل ذي الحال هو المصدر (قوله لم يلزم شئ) من ذلك المذكور ومن
تقييد المبتدأ واختلاف العامل (قوله حال من ضميره) اي ضمير كان الراجع
الى زيد فيكون العامل فيما كان (قوله ومن جهة الخبر) فيكون الحال قيد
للخبر لا للمبتدأ (قوله وقد نوقش في لزوم الاتحاد) اي اتحاد عاملهما ليس يلزم
واليه ذهب ابن مالك (قوله فثبت على هذا وجه آخر) اي ثبت على تقدير عدم
لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها لهذا الباب وجه آخر سوى الوجه الذي
ذكره الشارح رحمه الله وهو ان يقدر الخبر المحذوف حاصل من غير تقدير
اذا كان ويكون عاملا في الحال مع كونه حالا من فاعل ضربي او مفعوله
(قوله لا يمتنع معنى الشرط) وهو كون ضربي معلقا بذلك الوقت كتعليق
الجزء بالشرط (قوله واذا هذه للاستمرار) للاستقبال فلا حاجة الى ما قيل
انه يقدر اذا اذا اريد الاستقبال ويقدر اذا اذا اريد الماضي (قوله مع الجملة المضاف

اليها) قيل الواجب المضاف هو اليها كونه صفة جرت على غير من هي له وليس
بشي لان المضاف مستند الى الجار والمجرور لا الى اذا (قوله ولم يثبت في غير هذا
المكان) اي حذف اذا الظرفية الحالية عن معنى الشرط مع المضاف اليه
لم يثبت في غير هذا المكان فلا يرد ما قيل ان في مواضع الغاء القصيدة تحذف
اذامع المضاف اليه وهو كثير (قوله ومن قيام الحال مقام الظرف) ولا نظيره
وان كان الحال مؤديا لمعنى الظرف اذ معنى جاءني زيدا كما جاء وقت ركوبه
(قوله انما عدلوا عنه) اي عن معنى الناقصة الى التامة (قوله لان مثل هذا
المنصوب) اي الذي يجبي بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة (قوله
وذلك) اي ككون المقصود عموم المبتدأ ثابت (قوله لان اسم الجنس
المعروف باللام) او بالاضافة فعني ضربي زيدا قائما بجميع افراد الضرب الواقع
من المتكلم على زيد حاصل قائما (قوله دفعا للترجيح بلا مرجح) من ارادة بعض
ما يقع عليه دون بعض (قوله ولا يجوز حذف الموصول اه) الا ان يقال اذا
قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول
معه ان تقدير مالك وزيد مالك وملا يستلزم زيدا (قوله اي ما ضرب في ايامه)
وكذا اكثر شر في السويق شره ملتونا اي ما اكثر شر في ايامه الا شره ملتونا
(قوله امتناعا كيداه) جوزا لكسبا في اتباع المصدر المذكور وبالتواضع
فتقول ضربي زيدا كله وضرب زيدا الشديد قائما ومنعه غيره لقلبة معنى
الفعل عليه كذا في الرضى (قوله لا يخفى ان استفادة اه) بيان لضعف ما ذهب
اليه البعض لانه لا يستفاد حينئذ المحصر المقصود من هذا التركيب اذ على
تقدير كونه مبتدأ لا خبر له ليس فيه ما يقيد المحصر (قوله قال الشارح الرضى)
وعلمك عليه بما في نهج البلاغة وانتم والساعة في قرن (قوله ولواني مع)
بان يقال كل رجل مع ضيعته كان مع ما بعده خيرا فكذا الواو التي هي
معنى مع اي تكون خيرا مع ما بعده (قوله وفيه ان المعطوف اه) يعني ان الواو
وان كانت بمعنى مع تكون في اللفظ المعطوف في غير المفعول معه فاذا كان
صيغته معطوفا على المبتدأ لم يكن خيرا (قوله ولا يجوز اه) عطف على قوله
لا يصح ابد اللامع المعنوي من ككون الواو مع ما بعده خيرا وحاصله انه
حينئذ لا بد من القول بان الرفع فيما بعد الواو بطريق النقل بان يقال يجوز

يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منقولاً عنها لعدم قابليتها له لكونها في الاصل حرفاً كما قيل في نصب المفعول معه ان الواو لما اقيمت مقام مع المتصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطى النصب ما بعدها عارية كما اعطى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ذلك القول لا يصح لان مع اداة (قوله لا يستحق الرفع لفظاً) قيد بذلك لانه يستحق الرفع محلاً لنيابته عن عامله في نحو زيد مع عمرو (قوله حتى ينقل اه) يعني نقل الاعراب الى ما بعده لعدم القابلية فرع استحقاق الاعراب لفظاً اذا لمعنى لنقل الاعراب المحلى لعدم تعذره ومع اذا وقع خبراً لا يستحق الرفع لفظاً فكيف ينقل عند نيابة الواو عنه الى ما بعدها (قوله بل يكون اه) عطف على لا يستحق اي مع اذا وقع خبراً يكون منصوباً لكونه ظرفاً عادم التصرف لازم النصب وفي قوله منصوباً اختياراً لذكره الرضى من ان مع معرب لدخول التنوين في نحو كما معا واشجاره بمن وان كان شاذاً في نحو خرجت من معه فظاهر كلام سيبويه انه مبني (قوله الضيعة في اللغة العقار) في الصحاح الضيعة العقار والعقار بالفتح الارض والخل ويقال ايضا في البيت عقار حسن اي متاع واداة فقوله والمتاع عطف على الارض (قوله وههنا كتابة عن مصنفها) كلامه صريح في انها مستعملة بمعنى الصنعة اعني الحرفة بطريق التكاية لكن في الاساس انها الحرفة في الحقيقة وفي شمس العلوم لا تعرف العرب من الصنعة الا الحرفة وفي القاموس الضيعة العقار والارض المغلة وحرفة الرجل وصناعته وتجارته ولعل توجيه التكاية ان حصول العقار في الاغلب تابع وردف للصنعة مسبب عنها (قوله عن مصنفها) على صيغة اسم المفعول في الاساس وهو لسانه مصنف وصحف الكلمة اذا غير ما وازيادة لفظ مصنفها بمجرد اطفاف الاداء لا يدخل له في المتصود (قوله لظهور فساد المعنى) اذ ليس واحداً من الرجال مقرون بضيعة كل رجل (قوله لانه ليس مقصوداً) يعني ان المعنى وان كان صحيحاً لان كل ضيعة مشتركة بين شخصين مثلاً فيصدق ان كل رجل مقرون بضيعة رجل هو مقرون ومشتغل بها (قوله المتصود واضح اه) يعني ان الضمير راجع الى كل ومقرونية كل رجل بضيعة كل رجل اما بان يكون اي واحد يفرض مقرون بضيعة كل رجل وذلك بين

البطلان لا يمكن ارادته واما بان يكون هذا مقروناً بضيعة وهذا وهكذا وهو المقصود وهو واضح فلم يبالوا بامع عام العبارة معنى ظاهراً فساداً يادى تأمل (قوله قيل في توجيه التقدير) اي تقدير الخبر كان اللائق ايرلده نصت قوله اي كل رجل مقرون مع ضيعة (قوله فيجوز سده اسم الخبر) كونه من معمولاته بخلاف ما اذا جعل معطوفاً على المبتدأ وقدر الخبر مقرونان فانه حينئذ يكون من تمة المبتدأ متقدماً على الخبر لا شترا كهما فيه ولا يجوز نيابة المتأخر عن المتقدم كما سيجي (قوله حذف المؤكدة) على صيغة اسم الفاعل واذا لا يجوز كما سيجي لغوات الغرض من التأكيد (قوله وجواز النصب اه) لما تقررت ان عامل المفعول معه اذا كان لفظاً وجاز العطف فالوجهان يمكن ان يقال ذلك مختص بما اذا كان المعطوف عليه مذكوراً (قوله لان ضيعة اه) مع ان وجوب حذف الخبر في هذا المبتدأ مشروط بان يعطف عليه اسم بالواو (قوله فبان حذف المؤكدة اه) فبان فيه من هذا القبيل حيث حذف مقرون مع ضميره المستتر تأكيداً كيد (قوله لا بد له من فعل اه) ليس فيما نحن فيه العامل في ضيعة المقارنة المذكور عليها بالواو فلا يصح كونها مفعولاً معه فلا يجوز النصب اه اي صورة الكلام حيث حذف الخبر واقيم المعطوف على ضميره مقامه (قوله كما تقول زيد قائم وعمرو) التشبيه في ان الخبر مقدم على المعطوف في كلا المثالين وان اختلفا في كونه مقدراً في احدهما مذكوراً في الآخر وفي ان خبر المعطوف محذوف بشرية غير المعطوف عليه والاصل كل رجل مقرون مع ضيعة وضيعته مقرونة معه ويرد على هذا التقدير وجوب حذف خبر المعطوف مع عدم سد شيء مسده الا ان يقال اجري المعطوف مجرى المعطوف عليه في لزوم وجوب حذف خبره (قوله كما هو الظاهر) لفظاً لانه الحذف وحمل اللفظ على المعنى المتبادر بخلاف التقدير السابق فان فيه حذف الخبرين للمعطوف عليه والمعطوف وتكرار المعنى (قوله ولا يجوز اه) ولو جاز نيابة المقدم عن المتأخر لانه عليه لجاز نيابة قائم في ضرب زيد قائم عن الخبر المقدر متأخراً كما هو مذهب الكوفة ولا يصح ابطاله بان فيه لزوم وجوب حذف الخبر من غير سد شيء مسده (قوله لانه من تمة المبتدأ) لا شترا كهما في الخبر لا كونه معطوفاً على

المبتدأ على ما وهم (قوله اهذا الخبر حيثيتان اه) هذا بناء على ان المتن في حكم
تكرير الواحد فله حيثيتان لانه خبر عن كل واحد منهما (قوله ومتعينا للقسام)
بان لا يتعمل الا للقسام على تعيين الخبر وهو قسمي اي ما قسم به (قوله فتصو
امانة الله) من عهد الله وعين الله والمراد بامانة الله ما فرض على الخلق من
طاعته كانه امانة له تعالى يجب عليهم ان يؤدوها (قوله لا يجب حذف خبره)
بل يجوز ان يحذف كما في المثال المذكور وان يذكر فيقال على امانة الله وعلى
عهد الله وعلى عين الله (قوله في قسم السؤال) اي في قسم يكون جوابه امرا
او نهيا او استفهاما (قوله اشار به اه) اي اشار بياراد كلمة اي المفسرة الى ان من
المرفوعات مقدرة في المتن على انه خبران وفي جعله من المرفوعات برأيه اشارة
الى انه امس داخل في خبر المبتدأ كما ذهب اليه الكوفية (قوله بقرينة ما سبق)
وهو قوله ومنها المبتدأ والخبر (قوله ابتداء كلام) اي بوجه ابتداء آية ليس لها
محل من الاعراب سبق لتعريفه (قوله وانما لم يقل) اي غير الاماوب السابق
ههنا سواء قلنا انه مبتدأ محذوف الخبر او قلنا المسند خبره (قوله فلم يفصل بما
هو مشعر اه) وهو التصريح بقوله منها ولذلك لم يفصل مفعول ما لم يسم فاعله
عن الفاعل (قوله لضعف اه) دليل الكوفية يعني انها حروف ضعيفة فلا تعمل
على النصب والرفع والجواب ان عملها المشابهة الفعل المتعدي فتعمل على
ما تشبهه (قوله ولان اقتضاء هاه) وذلك لان معانيها من التأكيد والتشبيه
والتمني والترجي والاستدراك يتعلق بالجزئين على السواء (قوله ان قلت اه) اي
لانسلم صدق التعريف بعد زيادة لفظ احد على كل فرد من افراد المعرف لانه
ان اعتبر العطف في قوله خبران واخواتها مقدما على الحكم فيكون المعرف
مجموع اخباران واخواتها فلا يخفى في عدم صدق التعريف على المجموع
بل بعد دخول مجموعها وان اعتبر الحكم مقدما على العطف فيكون المعرف
كل واحد من خبران وخبر اخواتها والتعريف وان كان صادقا على
خبران لا يصدق على اخبار اخواتها لانها ليست مسندة بعد دخول احدها
(قوله قلنا المعرف حقيقة اه) جواب باختصار الشق الثالث (قوله وانما لم
يحمل اه) اي لم يحمل كلام المتن على توزيع الحروف على الاخبار بحيث
يتضمن تعريف خبر كل واحد من تلك الحروف فلا يحتاج الى زيادة لفظ

احد وذلك بان تجعل اضافة لفظه خبرا الى ان واخواتها للاستغراق فيكون
التقدير بجميع اخباران واخواتها وهي التي اسندت بعد دخولها على معنى
ان كل خبر لحرف هو المسند بعد دخول ذلك الحرف (قوله لان المقام مقام
التعريف) والتعريف انما يكون بالماهية دون الافراد فالتعريف للافراد غير
ملائم له (قوله وان المناسب اه) يعني ان المشهور فيما بينهم ان مقابلة الجمع بالجمع
تقتضي انقسام الاتحاد على الاتحاد وههنا خبران مفردان حملت الاضافة
على الاستغراق يكون بمعنى كل واحد لا بمعنى الجميع (قوله فبالعمل فيها)
بالنصب والرفع لفظا او تقديرا او محلا (قوله فلا نصيب) الانصاف
كشيد مشد كذا في التاج (قوله ينسب الى المحكوم به وعليه) بمعنى
ان الحكم لما كان نسبة بينهما فكل واحد من التأكيد والتشبيه والتمني
والترجي والاستدراك المتعلق به يخبر الى الطرفين ويتعلق بهما بالتبع (قوله
وعلى كل تقدير) سواء كان اريد بالايراث ايراثها فيها لفظا او اريد ايراث اثر فيها
معنى وفيه اشارة الى ان كلمة اول التخصيص لا للتعميم والالكان الواجب ان يقول
وعلى هذا لا ينقض وانما حمل على التخصيص اشارة الى انه لا حاجة في دفع النقص
الى ارادتهما معا لانقاء كل واحد من الاثرين في مواد النقص (قوله وبخبر
المبتدأ) اي لا ينتقض التعريف بخبر المبتدأ الواقع بعد ان المفتوحة
او المكسورة المكسورة عن العمل بما اذ ليس دخوله لا يراثر اصل اما اللفظي
فظاهر لبطان عمله واما المعنوي فلانه بعد حقوق ما الكافة لم يبق فيها المعنى
الذي كانت موضوعة له اعني التأكيد بل افادت معنى جديدة اعني الحصر
في القاموس المفتوحة فرع عن المكسورة فصيح ان انما يفيد الحصر كما انما
واجتمعا في قوله تعالى قل انما يوحى الى انما لهمكم الله واحد فالاولى لقصر
الصفة على الموصوف والثانية بعكسه وفي الرضى روى ابو الحسن وحده
في انما وانما الاعمال والالغاء لكن الاعمال قل فيها لان التأكيد الذي
هو معناها تقوية الثابت لا تجريد معنى آخر وكذا لا ينتقض التعريف بخبر
المبتدأ الواقع بعد ان المكسورة المخففة للغاء عن العمل وذلك لان المثقلة
كانت مفيدة لاثر لفظي ومعنوي فلما قصد ابقاء الاثر المعنوي وبطل اللفظي
خفت قد دخول المخففة للغاء لا بطل اللفظي وبقاء المعنوي لا يراثر الاثر

المعنى فتدبر وكذا الجواب في ليمنا ولعلنا ولكنها وكأنها المكشوفة المفضاة
 عن العمل فان دخولها لا بقاء المعنى الذي كان قبل ~~الصدق~~ وبطلان اثر
 القطن لا لابران اثر اقل او معنوى هكذا حقق المقال ودع القيل والقال
 (قوله وان يقال زيد اضربه اه) في الرضى واما الجملة الطلبية كالامر والتمنى
 والدعاء والجملة المصدرية بحرف الاستفهام والعرض والتمنى وهو ذلك فلا يرى
 منعاً من وقوعها خبراً لان المكسورة ~~ولكن~~ في شرح التمهيد وحكي
 ابن عصفور في شرح الجمل الصغير خلافاً في وقوع الجملة الغير المحتملة للصدق
 والكذب خبر الان وصحح الجواز انتهى ولعل الشارح لا يدل الاختلاف
 لم يذكره (قوله لانه استثناء اه) يعنى انه استثناء مفرغ من الظرف بمعنى الفعل
 المستفاد من كاف التشبيه فيكون استثناء من وجوه الشبه كانه قيل وامره
 كامر المبتدأ في جميع الاستحكام الا في التقديم فيجب ان يكون مشتركاً بينهما
 فلا معنى لاضافته الى اخدهما وما قيل من انه المراد اى من تقديم خبر ان
 فان حكم تقديم الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدأ الجواز والوجوب فانما
 يضح لوقيل الاستثناء بدون في بان يكون استثناء من امر واخامع كلمة في فلا
 لانها صريحة في ~~تكون~~ وفيه الشبه كما لا يخفى (قوله استثناء مفرغ) اى
 استثناء من الحكم السابق بعد تقديمه بالاستثناء الاول فيكون الكلام بجملة
 واحدة كانه قيل وامره كامر خبر المبتدأ في جميع الاستحكام الا في تقديمه
 في جميع احوال الخبر الاسفل كونه ظرفاً (قوله ويجوز ان يكون اه) بان باقل
 قوة الا في تقديمه هيمنة مستقلة اى يخالف امره امر خبر المبتدأ في التقديم
 في جميع الاوقات الاوقات ~~حكمة~~ ظرفاً (قوله والخاصة) اى على كلا
 التوجهين (قوله واجرى الجمار والمجرور) وان لم يكن ظرفاً مجزئاً الظرف
 في التوسيع (قوله اذا دخلت على النكرة) لا اذا دخلت على المعرفة فانها تعيدنى
 سدلول تلك المعرفة الى ما يفهم من قوله خبر لا التى لنى الجلس اى خبر
 لا محدود من المرفوعات برأسه اذا دخلت على النكرة بخلاف ما اذا دخلت
 على المعرفة فان لا حيث قد علمنا عن العمل وخبرها امر مفعول به خبر المبتدأ فان
 قلت لا بد من التمييز بان لا تكون تلك النكرة مفعولاً عنها لانه حيث قد علمنا
 خبر المبتدأ قلت المراد بالدخول الورد لابران اثر فيها فلا حاجة الى التمييز

ثم اعلم ان ارتفاع خبر لا بما متفق عليه اذ لم يكن اسماً مبنياً بان دخلت على
 النكرة المضافة واما اذا كان اسماً مبنياً بان دخلت على النكرة المفردة مثل
 لا رجل في الدار فقيه خلاف سيبويه فانه قال ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولا
 رجل من فروع الحمل بالابتداء لانه لما صار الاسم الذي كان معرباً بسببها مبنياً مع
 قرينه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعراباً بقي على اصله
 من الرفع بالابتداء ولا يخفى ضعفه لانها عاملة في الاسم الا ان نصبه بسبب
 تضمن من الاستغراقية صار قصاصاً وذلك مفقود في الخبر (قوله وقيل لان
 لا نقبض ان) فان لا التنى على وجه المبالغة وان للانباء على وجه المبالغة
 ووجه ضعفه ظاهر لانه اذا كان حمل التظهير على التظهير كما لا يصار الى حمل
 النقبض على النقبض فان في اعتبار التناقض وجه التشابه (قوله والمنسأل
 ينبغي اه) ويستقيم اذا كان فيه احتمال ما غلب له واحتمال غيره على السواء
 واقع اذا كان احتمال غيره اظهر كافي مثاليهم (قوله كافي نوابغ اسم ان) يعنى
 كما يجوز في نوابغ اسم ان ان كان معرباً للحمل على الحمل فكذلك يجوز في نوابغ
 اسم لا معرباً او مبنياً لانها مشبهة بان (قوله انما قال ذلك اه) يعنى في قوله كاهو
 الظاهر دفع الاعتراض السابق بان ما ذكره للصنف رجه الله مبنى على الظاهر
 فلا يضره احتمال الصفة بناء على غير الظاهر من الحمل على الحمل (قوله بدون
 سماجة) يعنى يكون المعنى حينئذ ليس بظلام رجل ظريف في الدار وهذا
 المعنى صحيح وما قيل انه لو لم يقبل التقييد لم يصح صار زيد ظريفاً قلبي بشئ لان
 انصافها بالحدوث والتجديد في وقت دون وقت لا يقتضى صحة تقييد نفسها
 بالظرف فانه يقتضى انقسامها الى المقيدة بالظرف وغير المقيدة به (قوله جعل
 الخبر من هذا القبيل) اى جعل الخبر المتعدد خبراً واحداً بشأ ويل المجموع
 (قوله الا اذا امتنع اه) كافي قوله وهى اسم وفعل وحرف (قوله الاقتصار به هنا
 على فيها) وان كان يمنع الاقتصار على ظرف للزوم الكذب (قوله حمل على
 امر شامل) ليس المراد الشمول بحسب الصدق بل بحسب التحقيق فان نفي
 الوجود يستلزم نفي جميع الصفات (قوله التنى المستفاد من لا رفع الوجود
 الرابطة) اى التنى المستفاد من لا لاقتضائه الخبر رفع الوجود الذى هو رابط
 بين المسند والمسند اليه سواء ظرف ذلك الوجود الرابطة الوجود المحمول على

كافي لا آله موجودا وغيره كافي لارجل في الدار ولادلالة للعام على الخاص
فلا يكون قرينة على تقدير موجود (قوله قال الاندلسي رحمه الله) في شرح
التسهيل للماضل المصري من نسب اليهم التزام الحذف مطلقا كالزحزح
او بشرط ان يكون الخبر ظرفا كالجزولي فليس يصيب (قوله يجوز) والحذف
عندهم اكثر من الاثبات (قوله فيكون لا حيث من اسماء الافعال) اي
اذا كان لا اهل ولا مال بمعنى انتفى الامل والمال يكون لامن اسماء الافعال
لا حرف تنفي لكونه مع معموله كلاما مستقلا وورد عليه ان يجوز ان يكون
لاحرفا نائباً عن الفعل كحرف النداء وليس بشئ لان حرف النداء نائب عن
فعل مقدر بعده لان اصل يازيد ادعو زيدا صرح به في شرح المفصل والرضي
وفيما نحن فيه ليس النفي مقدر ابعدا ولذا من ذهب الى ان المنادى مفعول
لحرف النداء ذهب الى انها من اسماء الافعال (قوله زينة المصنف رحمه الله)
ما ذكره المصنف في شرح المفصل في بحث المنادى وداعلي من ذهب الى ان
حروف النداء اسماء افعال ان اسماء الافعال ليس فيها ما هو اقل من حرفين
ومن هذه الحروف الهمزة وهي حرف واحد واذا بطل كون الهمزة اسم فعل
بطل البواقي اذ لا قائل بالفصل انتهى ولا يخفى ان هذا التزييف لا يجري
في اولوية هذه العبارة بان جميع اسماء الافعال منقولة من المصادر الاصلية
او من المصادر البكائية في الاصل اصواتا او من الظرف او من الجار والمجرور
كما صرح به في الرضى كان التزييف وجهه لكن المصنف رحمه الله لم يصرح به
(قوله ان نصب الاسم اه) لان اسم الفعل لا بد له من فاعل ولا فاعل ههنا
وما اورد عليه انه يجوز ان يكون فاعله الضمير المبهم المفسر بالنكرة فليس بشئ
اما اولا فلانه ذكر الشارح الرضى في بحث المضمرات ان يجوز تأخير المفسر
لفظا ومعنى قصد تفهيم المفسر مع الاتيان به بمجرد التفسير بلا فصل كافي نعم
رجلا او قصد التفهيم مع اتصال المعنى كافي ضمير الشأن والثلاثة ههنا
معدومة اعني قصد التفهيم والحيي بالمفسر بمجرد التفهيم واتصاله بالمضمر واما
ثانيا فلانه قد يحذف اسم لا فيلزم حذف التمييز بل حذف الفعل والفاعل
والتمييز وذلك الجفاف (قوله لا دخولها على القبيلتين) ذكر المصنف رحمه الله
في شرح المفصل النحويون يزعمون ان لغة بني تميم في ذلك على القياس

ويقولون

ويقولون ان الحرف اذا لم يكن له اختصاص بالاسم او الفعل لم يكن له عمل
في احدهما وما ولا تدخلان على القيمين فالقياس ان لا تعمل في احدهما قلت
لا خلاف في اعمال لا التي لنفي الجنس واذا صرح افعال لا بالاتفاق فلا بعد
في اعمال ما فان زعم ان لا الناصبة غير الداخلة على الفعل قيل له فما المانع من
ان تكون ما الرافعة غير ما الداخلة على الفعل (قوله المفهوم اه) يعني ان مرجع
الضمير متقدم معنى لكونه مما سبق (قوله وبهية اه) اي يشعر بهية ابراهيم حكم
ليس عليهما لان حكم المشبه به يصح ابراهيم على المشبه (قوله الضمير راجع اه)
لم يلتفت اليه الشارح رحمه الله لانه حيث قد يكون اعمال لا مقوم ما ضمتنا
وان كان فهم المرجع اظهر مما ذكره الشارح رحمه الله وفي قوله الموجب
لعمل ليس اشارة الى ان معنى ككون التشبيه شاذ انه قليل اعتباره
في الاستعمال حتى لا يعملون الا بسببه او هو على خلاف القياس فلا يرد
ما قيل انه لا شذوذ في التشبيه انما الشذوذ في نتيجته وما قيل ان الضمير راجع
الى عمل لا المفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا فلا يخفى ركا كنه لان لا تعمل
لاجل مشابهتها بما حتى يقال عمل ما في لا شاذ (قوله قالوا وهو الشعر) صرح به
في الرضى فمن عجم وقال وهو النكرة وان التخصيص بالشعر محل لا بد له من
شاهد (قوله للعرب) المذكورة في الايات السابقة يصف الشاعر نفسه
بالشجاعة في الحرب اذا قرأ الاقتران ولا يراخ في موضع الحال المؤكدة
كما يقول انا فلان بطلا شجاعا كذا في بعض الشروح (قوله فانه كاسم ليس)
يعني ان اسم ليس لشبهه بالفعل يجوز وقوعه نكرة محضة فكذا اسم لا
(قوله فان لنا ان تقدراه) على قولنا نقل عن المبردان التقدير لاي براخ (قوله
ان المعنى على العموم) فان المقصود عموم نفي البراخ وشموله لكل فرد من
افراد (قوله قال الشارح اه) تأييد لا فائدة لا بمعنى ليس عموم النفي وداعلي
من زعم ان العموم مختص بلا التي لنفي الجنس لتضمنها من الاستغراقية
(قوله فانه حيث نص في العموم) لتضمنها من الاستغراقية ولذا قال صاحب
الكشاف ان قراءة لا ريب فيه بالفتح ابلغ من قراءة لا ريب بالرفع (قوله اي
من حيث اه) والقرينة على اعتبار الحينية ما تقرره عندهم ان قيد الحينية معتبر
في تعريفات الامور التي تختلف بحسب الاعتبار كالكيان الحية والحقيقة

والجواز (قوله طرد التعريف) أي منع تعريف علم المفعولية وتعريف المنصوب
حيث صدق الأول بدون اعتبار انطية على جرمي لسان والثاني على عيانات
(قوله أي لجهة اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي) المفعول مشتق من الفعل وهو
الاحداث والايقاع ويعبر عنه بالفارسية بـ **مكردين** بمعنى ان المفعول الشيء
المحدث أي الاثر الحاصل بالاحداث ويعبر عنه بكرد شده (قوله لفظ الصيغة)
الصيغة والبناء والوزن حقيقة في الهيئة الحاصلة للكلمة باعتبار عدد
حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها واعتبار الحروف الاصلية
والزائدة كل في موضعه وقد يقال لمجموع المادة والهيئة ايضا وهو المراد
ههنا ولا شك في تعلقها باللفظ باعتبار المعنى اللغوي فان المادة والهيئة
المذكورتين انما تعتبران في الكلمة بحسب وضع اللغة (قوله لقائل ان يقول ان
المفعول المطلق) أي مدلوله لا يجوز ان يكون مفعولا بالمعنى اللغوي لانه
لو كان كذلك لكان اثر الفاعل صادرا عنه بواسطة فعل من افعاله فلا يتخلو
من ان يكون بواسطة عين ذلك الفعل الذي وقع معمول له أي بواسطة
الحادث الذي هو جزء مدلول ذلك الفعل او غيره مما يلزمه مثلا ضرباني قولنا
ضربت ضربا لو كان مفعولا لغويا لا يتكلم فلا يتصلو من ان يكون مفعولا له
وصادرا منه بعين ضرب أي مدلوله الذي هو الحادث او فعل آخر كاحداث
(قوله ونتجه على الاول) أي على كونه مفعولا بعين ذلك الفعل ان الفعل نسبة
بين الفاعل والمفعول ضرورة ان المعاني المصدرية امور نسبية بين فاعل الفعل
والآثار الصادرة منه والنسبة لا تكون عين احد النسبتين بالضرورة فلو كان
مفعولا بعين ذلك الفعل يلزم اتحاد الفعل مع المفعول لكون المفعول المطلق
عين ذلك الفعل (قوله وعلى الثاني) أي يتجه على الثاني أي كونه مفعولا للفاعل
بواسطة غير ذلك الفعل ان المفعول المطلق حينئذ يكون محلا وانما ذلك الفعل
عليه مثلا اذا قلنا ان الضرب مفعول للفاعل بواسطة الاحداث كان الضرب
محلا للاحداث فيكون المفعول المطلق مفعولا له لا مفعولا حقيقة أي اثره من
آثار الفاعل هذا خلف (قوله وان لذلك الفعل) أي يرد على الثاني ان للفعل
الذي هو عين الفعل العامل في المفعول مصدر او كل مصدر مفعول لفاعل
ذلك الفعل بواسطة غيره فيكون هذا المصدر مفعولا لفعل آخر بان يكون

احداث الضرب مفعولا لفعل آخر كاحداث الثاني المتعلق باحداث الضرب
ولذلك الفعل الثاني ايضا مصدر هو مفعول لفعل ثالث كاحداث الضرب
وهكذا فيلزم التسلسل أي صدور افعال غير متناهية عن الفاعل حين صدور
الضرب منه وذلك بين البطلان ولا يمكن ان يقال انه تسلسل في الامور
الاعتبارية وان احداث الاحداث عين ذلك الاحداث لان المقروض ان كل
مصدر مفعول غير فعله (قوله وان فاعله) بـ **مكسر الهمزة عطف على**
قوله ان المفعول المطلق وليس يفتح الهمزة معطوفا على قوله ان المصدر
اذلا اختصاص لهذا الايراد بالثاني اذ حاصله ان فاعل الفعل المذكور أي
ما يكون عاملا في المفعول المطلق قد يكون قابلا محضا ليس فيه جهة
التأثير اصلا قصده لا يكون مفعولا لعين ذلك الفعل ولا غيره ولا ينبغي ان
هذا الايراد الذي قبله من لزوم التسلسل غير متجه على الشارح وجه الله لانه
ادعى صحة اطلاق المفعول عليه ويكفي لذلك صحة اطلاقه باعتبار بعض
افراد بخلاف المقاميل الباقية فانه لا يصدق عليه المفعول بالمعنى اللغوي
اصلا (قوله فالظاهر) أي اذ لم يصح اطلاق المفعول بالمعنى اللغوي عليه
فالظاهر (قوله اسم قرن بفعل) المراد بالفعل اعم من الحقيقي والحكمي
(قوله ولم يستند اليه الفاعل) لان ارجاع عالم يشم فاعله لانه ليس مفعولا
اصطلاحيا وتسميته بالمفعول باعتبار ما كان وقوله وتعلق به تعلقا مخصوصا
من كونه جزء مدلوله او محله او ظرفه او علته او صاحب معموله لان ارجاع الحال
والمتشقي والتميز (قوله انه حينئذ لا يظهر وجه التسمية) أي اذا كان اطلاق
المفعول بحسب الاصطلاح لا يظهر وجه التسمية بلفظ المفعول لان وجه
التسمية عبارة عن مناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاح في نقل اللفظ منه
اليه وكذا لا يظهر وجه التقييد بالقيود المذكورة فيما عدا المفعول لصدق
تعريف المفعول الاصطلاحى على الكل بلا تفاوت (قوله فالاولى) انما حال
فالاولى لان رعاية وجه التسمية امر استصساني فيجوز ان يكون من الاسماء
المرتبلة (قوله انما اختار الشق الاول) وهو انه مفعول لعين ذلك الفعل وقولكم
يلزم ان يكون الفعل الذي هو نسبة عين المفعول الذي هو احد النسبتين قلنا
انما يلزم ذلك لو كان المفعول المطلق عين المعنى المصدرى للفعل العامل فيه

وليس كذلك فان المفعول المطلق الاثر الحاصل بالمصدر لا المصدر اى معنى
المصدر نفسه فالمفعول هو الاثر والفعل الذى هو نسبة هو المعنى المصدرى
مثلا الضرب الذى هو عبارة عن الكيفية المخصوصة مفعول الفاعل بواسطة
الضاربة اى اخذت الضرب (قوله وقد صرح اه) تأييد لكون المفعول
عبارة عن الحاصل بالمصدر (قوله وعدم التمييز اه) عطف تفسيرى للمساهمة
(قوله وصيغة المفعول) عطف على قوله انا مختار الشق الاول جواب عن قوله
وان فاعل الفعل قد يكون قابلا اه (قوله من الفعل الذى هو المصدر) اعنى
اسم الحدث الجارى على الفعل اى المعنى المنسوب الى الفاعل سواء كان صادرا
عنه او لا فيشمل التأثير والتأثر (قوله الا انه حاصل بمصدر ذلك الفعل) سواء
كان اثر الفاعل او معنى قائما به فيصدق في طال طولا مثلا ان الطول الذى
يعبر عنه بدرزى اثر حاصل بمصدر الفعل الذى يعبر عنه بدرزى اثر وان
لم يكن مفعولا يعنى الحدث والموجد (قوله وقد يشير اه) حيث اعتبر
في كونه فعل الفاعل اسناده على جهة القيام سواء كان صادرا عنه او لا (قوله
يجوز ان يجعل اه) حاصل كلامه كما انه يصدق على ما عدا المفعول المطلق المقيد
مع قيد يصدق على الحال والمستثنى انه مفعول مع قيد مضمونه ومفعول بشرط
اخرجه (قوله وكانهم ائروا اه) اى اختاروا الخفيف في التسمية فسموها
باسم اخف فان الحال والمستثنى اخف من المفعول مع قيد مضمونه والمفعول
بشرط اخرجه (قوله ولا وبالذات) اى يتعلق به الفعل بلا واسطة تعلقه بشئ
اخر (قوله بواسطة انما مبينة اه) فالفعل متعلق بها بواسطة تعلقه بالفاعل
والمفعول حتى لو قطع النظر عنهما لا يكون للفعل تعلق بها اصلا (قوله معمولة
على سبيل الاتفاق) اى جرى العادة انما قاله لان معمولة على سبيل القصد
مجموع المستثنى منه والمستثنى فى الرضى ان المجي فى قولك جاء فى القوم
الازيد المنسوب الى القوم مع الازيد انما ان نسبة الفعل فى جاء فى غلام
زيد ورأيت غلاما ظريفا وكذا سائر المتبوعات مع توابعها الى الجزئين
اكتنه عبرت العادة بانه اذا كان الفعل منسوب الى شئ جزئى او اجزاء قابل
كل منهما للاعزاب اعرب الجزء الاول منهما بما يستحقه الفرد اذا وقع
منسوب اليه فى مثل ذلك الموضع وما بقى من اجزاء المنسوب اليه يجوز ان استحق

الجزء كالمضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية كما فى التوابع الخمسة وان
لم يستحق شيئا من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول فى مجيئه بعد المرفوع
(قوله يظهر توجيه اه) وهو انه لما كان تعلقها به بالذات كان تأثيره فيها اصاله
فيستحق الاثر اصاله واما غيرهما فان تعلقها به بالواسطة فالتأثير واستحقاق الاثر
ايضا بالواسطة (قوله اطلاق المفعول العرفي) اى المفعول بالمعنى المنسوب الى
عرف الخاصة وهو ما نقله سابقا عن القراء (قوله من ضرورات صدق المقيد اه)
لان المقيد هو المطلق مع القيد (قوله فكيف يصح القول اه) اى كيف يصح
ما قاله الشارح رحمه الله بانه يصح اطلاق المفعول المقيد بلفظه وفيه وله ومع
على المقاميل الاربعة وعدم صحة صدق المفعول عليها (قوله معنى يشمل به اه)
وهو ما تعلق به الفعل بالمعنى المصدرى فى الجملة سواء كان اثرها او محلا او ظرفا
او علة او صاحبا لمعموله (قوله لا المفعول) اى ليس مطلق هذه المقيدات
المفعول فانه يختص بالاثلاث لان الضمير الذى هو مفعول ما لم يسم فاعله راجع
الى الاف واللام اى الذى فعل بخلاف المقيدات فانهما مستندة الى الجار
والمرور (قوله كما فى زيد حسن الغلام) فان الحسن المقيد بالاضافة الى
الغلام مطلق معنى فيشمل الحسن المسند الى زيد والمسند الى متعلقه
لا الحسن المقطوع عن الاضافة الى الغلام لانه مسند الى زيد (قوله حقيقة
او حكاية) يعنى ان الفاعل ههنا بالمعنى المصطلح وقد اعتبر فى مفهومه القيام
القابل للوقوع فلو لم يرد بالفاعل ههنا ما يعنى الحقيقى وهو ما اسند اليه الفعل
على جهة قيامه به والحكى وهو ما يكون نائبا عنه يخرج عن التعريف
المفعول المطلق الواقع بعد الفعل المجهول لعدم كونه اسما لما فعله الفاعل
الحقيقى (قوله فلا يسطر الطرداه) الطرد ههنا بالمعنى اللغوى اى الشمول
لا بالمعنى المصطلح اعنى المنع وهو ظاهر (قوله فيشمل كل عالم اه) اى على
البعض تفريع على ما ذهب وفى بعض النسخ فلا يشمل عليه اى على
المصنف رحمه الله فيكون تفريعا على النقي فى قوله لان يكون اه (قوله قيل اه)
ما قيل نقل عن المصنف رحمه الله كما نص عليه فى الرضى فالمناسب التعبير يقال
(قوله شئ فعله المتكلم) الذى هو فاعل فعل مذكور وهو ضرب الاول بمعناه
لا اتحادهما فى المعنى واما تفسيره بمعناه بان يكون مستملا عليه اشمال الشكل

على الجزئية بقرينة زيادة الاسم والإفانظاها على الجمل على ما هو المتبادر وهو
 كون الفعل المذكور ملتبسا بمعنى ما فعله سواء كان عينه أو مستجلا عليه
 (قوله بفعل) على صيغة المصدر أي أن أريد بفعل ضربت المستفاد من قوله
 لأنه شيء فعله المتكلم (قوله بل يقابله) حيث يسمون الجملة الواقعة بعد القول
 مقول القول لا مفعوله (قوله وإن لم تناول) بأن يحمل الفعل على خلاف
 المصطلح (قوله اسم) لأن كل كلمة موضوعة بالوضع التبعي لنفسها وإذا أريد
 بها نفسها فيصدق عليها التبادلية على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة
 الثلاثة (قوله كما هو الظاهر) من اصطلاحهم على إطلاق الفعل على مقابل
 القول (قوله إن جعل أم) أي الفعل الذي هو صفة مضمون ضربت لا يصح
 أن ينسب إلى ضربت فلا يصح أنه شيء فعله المتكلم باعتبار أنه فعل مضمونه
 أعني الحدث فلا يصدق على ضربت الثاني أنه مما فعله فاعل فعله لأن ذلك
 المضمون أعني الحدث مدلول تضمني اضربت لدلالته على النسبة والزمان
 أيضا (قوله الفعل متناول) أي الفعل المدلول عليه بقوله ما فعله متناول
 للقول والتكلم أيضا بل لفعل الجتان أيضا قطعا ولو مجازا كيلا يخرج
 عن التعريف مثل علمت علما فاندفع أن الفعل يتناول القول (قوله لأن اللفاظ
 ليست موضوعة لأنفسها) لتعليل لمباهر والوضع مأخوذ في تعريف الاسم
 لكونه قسيم الحكم فلا يكون ضربت حين أريد به نفسه استقاما فاندفع أنه
 باعتبار أنه مقول اسم (قوله الجاري على الفعل) أي يكون له فعل يصح أن
 يكون جارا عليه ومذكورا بعده فيخرج نحو ألقي على الأرض (قوله ضربته
 أنواعا) فإن الضرب والرؤية يصدق على أنواع الضرب وهي الرؤية (قوله
 يعني أن الفعل اه) أي ضمير هو ليس براجع إلى المذكور فقط إذا المراد بالفعل
 الاصطلاحي الذي هو قسيم للاسم وانظر كيف كابد عليه قوله بمعنى فالاسم
 الذي بمعنى الفعل غير داخل فيه فالتعظيم المذكور لا يتبع في أدخاله بل
 هو راجع إلى الفعل المذكور وتعظيم هذا القيد إما باعتبار التعظيم المذكور
 فيشمل المحذوف فإنه في حكم المذكور وإما باعتبار الفعل فيشمل الاسم الذي
 فيه معنى الفعل لكونه في حكم الفعل من حيث أنه يعمل عمله (قوله معطوفا
 على قوله مقدرا) فيكون داخل تحت قوله أو حكما قسماته أي الفعل المذكور

حكما نوعا ما يكون مذكورا حكما وهو المقدور وما يكون فعلا حكما وهو الاسم
 الذي فيه معنى الفعل هذا لكن عبارة الشارح رحمه الله صريحة في تعميم
 المذكور وما ذكره المحشي إنما يتم لو قدر قبل قوله مذكورا حقيقة أو حكما لفظا
 فعلا ويكون التقدير وهو أعم من أن يكون فعلا مذكورا حقيقة أو فعلا
 مذكورا حكما ويكون حقيقة أو حكما متعلقا بالقيد والقيد معا فيفيد قوله
 حكما التعظيم في الفعل المذكور وبعد ارتكاب ذلك يدعيه أن الضمير في قوله
 إذا كان مقدرا راجع إلى الفعل الحقيقي وأن الفعل الحقيقي كما يكون مذكورا
 حقيقة أو حكما كذلك الاسم الذي فيه معنى الفعل فإوجه تخصيصه
 بالفعل الحقيقي فلو كان قوله أو اسما عطفا على قوله مقدرا لكان التقدير
 كما إذا كان الفعل الحقيقي اسما فيه معنى الفعل ولا يخفى بطلانه فالصواب
 أن تحمل عبارة الشارح رحمه الله على الاحتياط وهو أن يحذف من الأول
 بقرينة الثاني ومن الثاني بقرينة الأول كما قيل في قوله تعالى الله الذي جعل
 لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا أي لتبتغوا فيه والتقدير وهو أعم من
 أن يكون فعلا مذكورا حقيقة أو حكما أو اسما فيه معنى الفعل الحقيقي مذكورا
 حقيقة أو حكما وما قيل أنه عطفا على قوله مذكورا أولا بمعنى أن الفعل
 المذكور يشمل المفوظ والمقدور والاسم لأن المراد أعم من الفعل وشبهه
 فقيه أنه يقتضي أن يكون ذلك الاسم مقابلا للمذكور مطلقا فلا يكون
 مذكورا أصلا وهو باطل (قوله والانتزاع اه) أي تخرج المفعول المطلق الذي
 يكون للنوع والعدد زيادة مفهومه على مفهوم الفعل والذي التأكيد
 إذا عبر به لأن لفظ مفهومه مغاير لمفهوم الفعل فتقدمه في التحقيق (قوله بل
 أراداه) أي أراد أن معنى الفعل مشتمل على مدلول الاسم من حيث التحقق
 بأن يكون تحقق بجزئته الذي هو الحدث تحقق مدلول الاسم والقرينة على
 هذه الإرادة أن قوله اسم ما فعله فاعل فعل يتبادر منه مغايرة ما فعله لمدلول
 الفعل فلا يمكن أن يراد من قوله بمعنى اشتغال مفهومه على مفهوم الاسم
 بأن يكون جزء مفهومه الذي هو المنسوب عين مدلول الاسم فيكون المراد
 الاشتغال والاتحاد من حيث التحقق وما قيل أن الفعل أن كان مصدرا يكون
 مفهومه عين مفهوم المفعول مدفوع بما مر من أن المفعول المطلق

هو الحاصل بالمصدر نفسه (قوله وذ كراه) الواو للعال وفي بعض النسخ وانه ذكر
فهو للعطف على قوله ان تحقق الفعل والقرينة على اعتبار هذا القيد ما تقرر
بينهم ان قيد الحينية مراد في تعريفات الامور الاعتبارية وان لم تذكر كالمراد
من حيث انه بمعنى وهو منقذ بقوله كراهية يعني ذكر المفعول المطلق من حيث
ان الفعل مشتمل على معناه ومضد جزمه مدلوله به في التحقق فيقول الى انه بيان
لجزئه ومضد به (قوله ولا يمتنع) لوجود الاتحاد بينهما (قوله لتقدم وتأخر)
فان الكراهية التي هي مفعول به متقدم في التحقق على الكراهية المتعلقة به
ضرورة دخول النسبة في مفهوم الفعل والنسبة متأخرة عن المتنسبين
في التحقق (قوله وان كان هو التأديب بحسب التحقيق) فان المعنى المخصوص
الذي يعبر عنه يردن من حيث انه مؤلم يقال له الضرب ومن حيث انه يترتب
عليه الانزجار عما يليق به يقال له التأديب فيصدق على التأديب انه اسم
ما فعله فاعل فعل مذكور متقدم معه في التحقيق (قوله لكن لم يذكر التأديب من
حيث انه هو الضرب) بل ذكر من حيث انه بيان له ومضد معه (قوله الى اعتبار
القيد السابق) وهو ان تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب تحقيق
مدلول الاسم (قوله قيد الاتحاد من تمة السابق) لانه مفهوم الحينية المستفادة
من قوله بمعناه المفسر بالاتحاد في التحقيق (قوله فلو قيل اه) الصواب لما قيل
في الرضى لكنهم سموه تأكيد للفعل توسعا (قوله كان مسامحة) باطلاق اسم
الكل على الجزء (قوله دفع توهم السهو) وذلك لانه تأكيد لفظي في الحقيقة
كانه قيل احدثت ضربا وضربا والتأكيد اللفظي يدفع توهم السهو اي توهم تلفظ
الفعل لاعن قصده بناء على ان الفاعل لا يسهو مرتين واما دفع توهم التجوز
في المسند بان يراد بضربت مثلا الشئ فلان ذكر اللفظ مرة ثانية من غير قرينة
صارفة عن المعنى الحقيقي يدفع احتمال جملة على المعنى المجازي (قوله بان امره)
يعني ذكر تكليما دفع ان يكون مجازا عن الامر بالتكليم فيفيد انه تعالى
كلمه بذاته لانه يدفع التجوز في الاسناد كما يوهمه التفسير بقوله اي كلمه بذاته
(قوله المصدر المعروف بلام الجنس) نحو رجعت الرجعي (قوله ان كان
للتأكيد) بناء على دلالة على نفس الماهية من غير تقييد بوصف او عدد (قوله
وجب تخصيص الزيادة اه) كما وقع في الرضى فالمراد بالتأكد المصدر الذي

مدلوله مدلول الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد (قوله وان كان
للتوهم) بناء على دلالة على كونه معلوما للمخاطب وهو ظاهر على الحديث
الذي هو مدلول الفعل في مكانه قيل رجعت الرجعي المعلوم (قوله وجب
ان يقال اه) فيه بحث لانه ذكر في الرضى انما يعني بالنوع المصدر الموصوف
اما بان يكون موضوعا على معنى الوصف كلفه قري اه ولا شك ان المصدر
المعرف بلام الجنس موضوع على معنى وصف هو معلومية المخاطب (قوله
او كلها) نحو ضربت انواع الضرب (قوله مفهوما بخصوصه) نحو جلست
القرصاء اي قعود المجتبي باليد او بعينه ونحو ضربت نوعا من الضرب
(قوله او مفهوما من لام العهد) نحو ضربت الضرب اذا اريد نوع معهودين
المتكلم والمخاطب قبل ذكره (قوله نحو ضربه) فان صيغة الفعلة للثبوت نحو
جلست وركبة (قوله وضربت) اي فيما ينشئ المصدر او يجمع لبيان
اختلاف الانواع (قوله او من المادة) اي يكون الجوهر الحروف مدخل في ذلك
(قوله نحو الفهري) فانه يدل على الحدث باعتبار خصوص المادة لا بالصيغة
فقط والالسا ركه في ذلك ما يكون على هيئة (قوله او غير الاله اه) اي من
المادة الغير الاله على الحدث مع صدق الحدث عليه فان انواع الضرب ضرب
وكذا كله وبعضه (قوله ولك ان تقول اه) فيكون داخلا فيما مر من قوله
او بدونه (قوله اي وحدته) فان الواحد عدد عند العامة (قوله بعمومها
او بخصوصها) اي بعموم الكثرة نحو ضربته ضربات او بخصوصها نحو
ضربه ضربتين (قوله بالسوط) اشار بافراجه الى ان تنبيه الاله ووجهها
باعتبار تنبيه المصدر ووجهه لانك ربما قلت ضربته سوطين او سوطا مع
انك لم تفهمه العدد المذكور الابسط واجد (قوله الاظهر في العبارة اه)
لانه يرد على عبارة الشارح رحمه الله ان دلالة على الماهية المعرأة اي الخبالية
عن الدلالة على التعدد لا ينافي دلالة على بعد حقوق علامة التثنية والجمع
فلا بد من تفسير المعرأة بالمقيدة بالتعريف فيقول الى معنى غير القابلة فلو يدل
المعرأة بغير القابلة لكان اظهر (قوله شخصيا كان) كما اذا كان للعدد (قوله
قانه قابل لذلك) اي الفرد قابل للتعدد (قوله اول التكرير مجازا) بعلاقة
التضاد ويراد بالكثرة حينئذ ما يقابل الوحدة (قوله كما في قوله تعالى قد نرى)

قال الزمخشري بمعنى كثير الرؤية أي كثيرا ما نرى نرى في وجهك في السماء تطلعا
لتقول الوجه بتحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة لكونها قبلة آياته
(قوله وحيث كان البغ) لكونه أدل على دفع توهم السهو والتجوز لأن تغاير
اللفظ مع اتحاد المعنى أدل على عدم السهو والتجوز (قوله وتقدم أسئلته)
أي غير المصدر حيث قال حيث أسئلته أما أن يدل على الحدث نحو الويل أو لا يدل
عليه لكن يصدق عليه نحو ضربته أنواعا ورأيت الفاعل (قوله نحو يدرسه)
في قول الشاعر

هذا مراقبة للقرآن يدرسه * والمتر عند الرشي أن يلقها أثب
مراقبة اسم صحابي ودرس الكتاب يدرسه ويدرسه درسا ودراسة قرأه والضهير
ليس بمفعول به أن يكون مذكورا وهو للقرآن أن الله لتقدمه زيد فيه اللام
للتقوية بل مفعول مطلق أي يدرس الدرس ومنه قوله تعالى فاني أعذبه
عذابا لا أعذبه أحدا من العالمين (قوله قد يفرق اه) في القاموس القعود
الخالون أو هو من القيام والخالون من الضجعة ومن السجود (قوله لانه
في ضمنه) أي مفهوم منه تنعما أما بدلالة التضمن لأن أنبته جعله ينبت
أو بدلالة الالتزام لأن نبت مطاوع أنبت (قوله أولانه اه) عدل لقوله أما لانه
في ضمنه (قوله وفيه تأمل) لأن مجي المصدر بالمجرد بمعنى المزيد لاشاهد
(قوله وقيل انه بمعنى اه) عدل لقوله فانه مصدر نبت وكذا قيل الثاني أي
جعل مصدرا نبت لانه بمعنى التثبيت فهو اسم بمعنى المصدر كالسلام
والسلام والعطاء بمعنى التسليم والتكليم والاعطاء (قوله ليس من هذا
الباب) أي من باب المفعول المطلق بغير اقله (قوله لانه مغير أثبات) بحذف
الزوائد فهو مصدر من لفظ الفعل (قوله في مثله اه) أي فيما لا فعل له نحو
حلفت يمينا (قوله وحيث يكون خبرا) والمقصود منه اظهار السرور بقدمه
لا الاخبار لعلم القادم بذلك (قوله أو دعاه) بأن جعل الله قدمه مباركا (قوله
بمعنى ان العلم اه) يريد أن الحذف في جميع المواضع جماعي بمعنى انه لو لا السماع
لما جاز الحذف وانقسامه إلى الجماعي والقياسي باعتبار العلم فالأول يكون العلم
بوجوب حذفه إلا بالسماع فهو جماعي وما كان العلم به بطريق الاستدلال
بأن يقال هذا مصدر وقع مثبتا بعد نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه وكل

مصدر هذا شأنه فهو واجب الحذف فهو قياسي (قوله استدلالا) عطفت
بين القياسي استدلاله إلى أن القياس حيث يفتى الاستدلال (قوله جمع
حذفه وجوبا جماعا) لا يقاس عليه غيره لعدم الجامع (قوله أي يقاس اه)
فالقياس بمعنى التثنية وانقسامه اليها باعتبار العمل (قوله خبرا) فان
الاخبار عن الحد أيضا جدد (قوله لتكن أظهر) التبعات قال ذلك لأن الواو تقيد
أشتر إلى الأعضاء المذكورة في كون النسبة اليها مأخوذة في مفهوم المدح
لا على اجتماعها فيه ولذا وقع في الصحاح بالواو (قوله قال الشيخ الرضي)
فعنده وجوب الحذف مشروط ببيان الفاعل والمفعول مطلقا وبعدم قصد
التورية بخلاف البعض فانهم اشترطوا كونه باللام ولم يقيدوه بعدم قصد
التورية (قوله مثل قواهم اه) كقصدي قصده ونحوه نحو (قوله بمعنى
المفعول) فانه إذا حدث بمحود شخص جدا قلت حدثت بهذا الشخص
(قوله لان الموضع) يعني لولم يصرح بمن التبعية لافادت المصدر بتاء على
أن المقام مقام البيان (قوله لان المقصود اه) قصد كون الدوام والازوم
مقصودا من التكرير بظاهر لانه يدل على ثبوت معرفة بعد أخرى وأما كونه
مقصودا من الحصر فلا لانه ادعاء في المبالغة في اتصافه بذلك الفعل دائما كأنه
ليس موصوفا بفعل آخر أصلا (قوله على التجديد) أي حدوث معناه في زمان
دون زمان لدلالته على معنى مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة (قوله يستعمل
للدوام) لدلالته على الزمان المستقبل الذي هو مستمر (قوله وان أرادوا انهم
عطفت على قوله انما اشترط جعلوا المصدر نفسه خبرا فيقيد انه لدوام حصوله
منه وزعمه له صار كانه نفسه (قوله قيل صفة لتي اه) عبارة الشارح راحة
الخطاهرة في انه صفة لتي نفي حيث قد صفة لتي بقرينة وهو الموافق
لقواعد الصوفاء إذا اجتمع التبع والمعطوف بالخرف تقدم التبع ومن جعله
صفة لتي فله رأي أن معنى التني تابع للتني في الأحكام فتقيده يستتبع
تقييد معنى التني وانما شاع هدم المعطوف على التبع لأن المعطوف المذكور
في حكم المعطوف عليه ومعناه فكانه ليس مغايرا له (قوله والظاهر اه) لعدم
الاحتياج إلى التقييد كونه الظاهر حيث قد داخلين بصيغة التثنية لأن
المقصود تقييد كليهما بالدخول لا تقييد أحدهما في الرضي أفراد الضمير

ومطابقته في المعطوف بأو موكول الى قصد المتكلم فان قصدت احدهما
 وجب افراد الضمير وان قصدت كليهما وجبت المطابقة فلا بد من القول
 برجوعه الى كل منهما (قوله او منصوب) نحو وان زيد اسير اسيرا (قوله ليس
 شرطيا) اي لوجوب الحذف (قوله انتصاب المصدر) مع ان ناصبه حينئذ
 واجب الحذف لما مر من ان المقصود من مثل هذا المصدر واما حصول
 الفعل للتعدد فقد كرمنا في الغرض (قوله كما جازان) يكون منصوبا اه
 بالتأويل او المبالغة (قوله فالشرط اه) واجب ان يقال ما وقع مثبتا بعد نفي
 او معني نفي ويكون ناصبه خبرا عن شيء لا يصح ان يكون خبرا عنه (قوله
 بلا تأويل ومبالغة) انما تقيد بذلك لانه يصح جعل المصدر خبرا عن الذات
 يتأويله باسم الفاعل او تقديره ذوا والمبالغة يجعله عين الذات كما قالوا رجل
 عدل وما قيل ان بعد التقييد يصدق على ما زيدا الا سيمع انه ليس محذوف
 الفعل قد فزع بانه خرج بتفسير كلمة ما بالمفعول المطلق (قوله هو ليس ام) فهو
 خارج بقوله ما وقع لانه عبارة عن المفعول المطلق فلا حاجة الى قوله لا يكون
 خبرا عنه وقد يكون من فروع القيان مقام الفاعل على ما مر (قوله فيقول اه)
 فان فائدته معرفة احوال آخر الكلام اعرابا وبناء واداء جاز كون المفعول
 من فروع لم تحصل هذه الفائدة (قوله لواعب هذه الشرائط في المصدر) بان
 يفسر كلمة ما بالمصدر (قوله عن تلك الشبهة المذكورة) بقوله ان قلت هو ليس
 مفعولا (قوله ان نسب بالمقام) اي مقام البحث عن المفعول المطلق والمصدر اعم
 منه من وجه (قوله لا يتكلف) وهو ما تشير اليه عبارة الشارح رحمه الله من
 ان الجمع بين الضابطتين يشير الى اشتراكهما في قيد من القيود ولا يصلح لذلك
 الاقوله لا يكون خبرا عنه واما ما قيل من ان المصنف رحمه الله جعل ضمير
 وقع راجعا الى مفعول مطلق بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكر ضمنا
 فلا تخفى ركاكته لان وقع الثاني معطوف على وقع الاول فضميره راجع الى
 ما وتفسيره بما ذكره باطل (قوله انما وجب اه) يعني ان وجوب الحذف مشروط
 بالقرينة الدالة على تعيين المحذوف وقيام شيء مقامه وكلا الامر من متحقق
 في مسألتنا اما الاول فللدلالة الجملة المتقدمة على مضمونها ومنه ينقل
 الى فواتئمه اللازمة في الجملة فتكون الجملة دالة على عواملها لكونها بمعنى

فواتئها واما الثاني فلقيام الجملة مقام العوامل فانه لما تكررت المصادر
 استقلوا ذكر عواملها قبلها فالتزموا اقامة تلك الجملة مقام عواملها فها
 للاستقبال على سبيل الزوم وما قيل انه لو كان الانتقال منه الى اثاره
 لم يوجب الى ذكرها مع ان الحاجة فإساسة بل القرينة على حذف عامل المفعول
 المطلق نفسه لانه يتعين ان يكون بعينه قد فزع بان الانتقال من شيء الى شيء
 لا يستلزم عدم الاحتياج الى ذكر الشيء الثاني فان التخصيص قد يكون
 مطلوباً في المقام المتكلم كيف والتصريح بما علم ضمنا طريق شائع
 وان المفعول المطلق نفسه انما يصح كونه قرينة لوتعين كونه مفعولا مطلقا
 وفيما نحن فيه ليس كذلك اذ يجوز ان يكون مناديا مفعولا لا به اي تفعلون
 منا او تأخذون فداء وان يكون حالا اي ما نين واخذين فداء ولذا قال الرضي
 ان ضابط هذا القسم ان تذكر جملة طلبية او خبرية تنبضن بمصدر رابط منه
 فواتئها واذ كانت القوا تد بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعول مطلق
 عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها انتهى وكذا ما قيل ان الظاهر ان
 يجعل مثل فند والوثاق فاما من بعد واما فداء مفعولا له فيستغنى عن تقدير
 الفاعل مدفوع بان المفعول له يجب ان يكون عليه حاملة للفاعل متقدمة
 عليه في الذهن ولم يذكر من فداء ههنا كذلك بل باعتبار انها معلولات
 مترتبة عليه يدل عليه القيام التفصيلية ولقطة بعد (قوله اخرج نحو له سفر)
 فان صحة واعتناء ما مفعول مطلق وقع تفصيلا لا اثر السفر من غير اعتبار نسبة
 الى ما قام بخصوصه ولا يجب ههنا حذف عواملها الذي قال يصح صحة ويقدم
 اعتناء ما بعد التزام قيام الجملة مقامه لقوله تعالى واثرا لم يخون مفرد (قوله اي
 المصدر المفهوم منها) يعني ان الاضافة ليست لنسبة المصدر الى ما يستحق منه
 كما هو المتبادر بل يادى بلا نسبة (قوله اي غاية اه) يعني ان المراد بالعرض
 ههنا الغاية لعدم كونه حاملا للفاعل (قوله اي لان يشبه بما تاب اه) لم يرد
 ان ضميره عبارة عن الكلام على حذف المضاف حتى يخالف قوله فانه الواقع
 بعد الجملة بل اراد ان ضميره عبارة عما تاب مناب المفعول الحقيقي لان من جمعه
 اعني كلمة ما عبارة عنه بدليل انه الواقع بعد الجملة بحسب الظاهر لا المفعول
 المطلق الحقيقي فلا يرد ان الواجب ان يقول الشارح رحمه الله لان تشبيه شيء

بشيء لان المفعول المطلق في مسائلنا يشبه لامشبه به وانما لم يقله لانه يستلزم
 حمل الوقوع على التقدير وهو خلاف الظاهر والسابق واللاحق وكذا
 ما قيل الاولى ان يجعل قوله للتشبيه بمعنى التشبيه الذي هو فعل المتكلم
 وصفته اى وقع في الكلام لاجل التشبيه سواء كان تشبيها كفى مثال الحق
 او اداة التشبيه كفى له صوت مثل صوت حمار او مشبها كفى له صوت صوتا
 مثل صوت حمار (قوله بحسب الظاهر) قيد بذلك لان الواقع بعد هاء التقدير
 المفعول المطلق الحقيقي المحذوف (قوله فاذا نخرج) اى اذا فسر التشبيه بما
 ذكر بخلاف ما اذا فسر بان يشبه بشي (قوله اذا ذكر المفعول المطلق نفسه)
 فحوله صوت صوتا مثل صوت حمار فانه لا يصدق عليه انه ما وقع لان يشبه
 بما ناب منه امر اعدم النيبا (قوله قد جرت عادتهم) اى جرت عادتهم
 على انهم يحذفون المطلق الحقيقي في هذا المقام ولا يذكرونه اصلا ومادة
 النقص لا بد ان تكون متحققة فالشاهد لازم على ناقض الضابط لا على الخشبي
 رحمه الله على ما وهم (قوله فعلى هذا) اى على ما ذكر من لزوم مصدر
 في موضعه لو فسر الموصول بالمصدر دون المفعول المطلق لاسم كلام الشارح
 رحمه الله عن المناقشة بان المفعول المطلق فيما نحن فيه ليس مشبها به (قوله
 قال سيدويه يجب في مثل الرفع) اى فيما يمكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا
 وانما القليل فيه النصب ايضا ما على المصدر او على الحال وبهذا الاعتبار وقع
 الاحتراز عنه بقوله للتشبيه وكذا سائر الامثلة الالائية فانها احتراز عن تعالي
 تقدير كونها منصوبة على انها مفاعيل مطلقة لعدم وجود حذف عاملها
 فاندفع ما قيل ان ما وقع كما فسر ما شارح رحمه الله عبارة عن المفعول المطلق
 والامثلة المذكورة ليست منه فلا حاجة في الاحتراز عنها الى القيود المذكورة
 (قوله بدل) بما حصل له من الوصف كفى قوله تعالى بالناسية ناسية كاذبة
 (قوله لكونه مع وصفه) ولولا اعتبار ذلك لم يصح جعله وصفا لعدم معنى
 الوصف فيه (قوله كما جعلوا الحال الموطنة) فهو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا
 عربيا (قوله ولذلك) اى لكونه مع الوصف كاسم واحد (قوله من ان يكون
 ناكيدا) الا انه موصوف (قوله فالاولى الاتباع) اى جعله تابعا على انه صفة
 (قوله ويجوز النصب على حذف الموصوف) اى صوتا حسنا على انه مفعول

مطلق اى بصوت صوتا حسنا لكن لا يجب حذف عامله او على الحال من
 الضمير المستتر في له بخلاف ما اذا ذكر الموصوف فانه يتعين الاتباع عند سيدويه
 لكونه بالفظ الاول ومعناه فيجعل الثاني مع تابعه تابعا للاول حتى يكون تابع
 الثاني كانه تابع الاول (قوله وهو ان يكون الاسم) اى يكون معنى الاسم
 عارضا لصاحبه اى حادنا غير لازم (قوله فيخرج نحو زيد زاده) فان المعنى
 على الثبوت دون الحدوث ويتعين الرفع على البدل او عطف البيان (قوله هذه
 الدلالة) اى دلالة الجملة على الفعل وعلى صاحبه تعنى غناء التقدير اى تقع
 تقع تقدير الفعل فبالجملة لكونها بمعنى بصوت تنصب المصدر من غير حاجة
 الى تقدير الفعل وحسنه الرضى حيث قال وهذا وجه قوى (قوله لم يجعلوا
 الاسم المذكور عاملا) فانه مصدر والمصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا
 مطلقا فهو كما تقول عجب من ضربك ضرب الامير (قوله ويسمى ذلك) اى
 بان يقال مررت به فاذا له ان يصوت صوت حمار (قوله لانه قطع) اى مررت
 فاذا له صوت قطع وجزم بوقوع الصوت وان يصوت ليس قطع او بزم ما وقع
 الصوت لان معنى ان مع الفعل يصح وقوع الفعل منه ولا يمنع (قوله تلحقها
 بما لا بد للفعل منه) اعنى الفاعل (قوله على الحال) من الضمير المستتر فيه (قوله
 او المصدر) وبهذا الاعتبار احتراز عنه بقيد وعلى صاحبه (قوله على احد
 تأويلي الوصف) اى تقدير المضاف او جعله بمعنى منكر (قوله ويجوز التعريف)
 اى يجوز التحليل تعريف المذكور مع كونه وصفا للنكرة بناء على تقدير المثل
 (قوله لو جاز هذا) اى وقوع المعرفة صفة للنكرة بتقدير المثل لجاز هذا التوكيد
 مع انه باطل (قوله وما على انه جامدا) عطف على قوله اما على حذف مضاف
 (قوله فاذا عرفت) اى اذا عرفت المصدر المذكور كان بدلا او عطف بيان
 عند سيدويه لا غيرهما اعنى الوصف (قوله ولا حاجة الى القول) اى كما ذهب
 اليه الرضى الاصل له صوت بصوت صوت حمار اى بصوت حمار فاقم الاسم
 مقام المصدر كفى اعطى عطافا وكلاما (قوله قيل هو اسم) فى القاموس
 صراح كغراب الصوت او شديده (قوله على انه بمعنى كان) بناء على ان
 الاضمار الناقصة غير محصورة (قوله وهذا اظهر معنى) لان الاول يعين تقييد
 الوقوع بحال كونه مضمون الجملة ولا يحق زكا كنه (قوله فيجتمل مصدر

مبنى) موافق لما في بعض الكتب لا يحتمل غيره ويحتمل غيره (قوله
واسكل وجه لفظي او معنوي) اي لكل واحد من الاحتمالين وجه مؤيد له
اما لفظي او معنوي فالاحتمال الاول له وجه لفظي وهو قوله لزوم خلاف
الاصل فان فيه تقديم الخبر على المبتدأ فقط بخلاف الاحتمال الثاني فان فيه
تقديم المفعول على العامل ايضا والاحتمال الثاني له وجه معنوي وهو دلالة
حينئذ على لزوم الالف على المتكلم قصدا فيكون مؤثرا بالمعنى عامل المفعول
المطلق قصدا فيكون قرينة ظاهرة على المحذوف نائباً عنه بخلاف الاحتمال
الاول فان مدلوله حينئذ ثبوت الالف المحقرة مقيدا بكونه على المتكلم
فتكون دلالة على معنى اعترفت تبعا (قوله ومن هذا القبيل اه) اشار الى
ان المؤكد لنفسه وان كثر فيه النكرة يجيء معرفة ايضا كما ان المؤكد لغيره
بالعكس (قوله لانه دعاء الى الصلاة) لان الله اكبر اول اذان الصلاة فهو دعاء
الى الصلاة لا يحتمل غير كونه دعوة الحق (قوله عاملة اه) فلا يكون من
المنصوب اللازم اضمارا عاملة (قوله هذه التسمية من المتأخرين) وسيبويه
سعي الاول تأكيدها الخاص والثاني تأكيدها العام ولذلك زاد المصنف رجه
الله لفظي سعي تنبيها على كون التسمية في الاستقبال بالنظر الى ما قبل اعني
ذات القسمين اذ لا يصح ارادة الاستقبال بالنظر الى زمان التكلم (قوله
كما يؤكد ضربا في ضربت ضربا نفسه) مع تغيرهما في اللفظ فتسمية المؤكد
لنفسه على القسم الاول لا يحتاج الى تأويل كما ذهب اليه شارح التسهيل
حيث قال سعي الاول مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة تكرار الجملة فكانه نفس الجملة
(قوله اعني الفعل) بدون الفاعل لان الفعل يدل وحده على الضرب والزمان
(قوله مضمون الجملة الاسمية) بكما لها لامضون احد جزئيهما (قوله وهو
مضمون المفرد) اعني الفعل من غير اعتبار اسناده الى الفاعل (قوله من حق
الامر) ينصب الامر اي من حق المتعدي (قوله يعني حقيقة) في القاسوس
والامر تحقيقه وثبوت فحواه وكان على يقين عطف التفسير لتحقيقه والضمير ان
راجعان الى فاعل حق الامر (قوله فانه من محتملات الجملة) اذ المتكلم بالجملة
قد يكون على يقين من مضمونها وقد يكون على شك وتردد فيه (قوله كما ان
الباطل والكذب من محتملاتها) وههنا بحث لان الصدق مدلول الجملة من

حيث

حيث الوضع والكذب احتمال عقلي ناشئ من كون دلالة الالفاظ على
معانيها وضعية يمكن تخلفها عنها فيصح ان يقال ان حقا مؤكدا لمضمون
الجملة التي لها محتمل غيره بخلاف كون المتكلم على يقين فانه ليس مدلول
الجملة وضعا واولد اسموا كون المتكلم عالما بالحكم لازم فائدة الخبر اللهم الا ان
بعمم مضمون الجملة بحيث يشمل لازم المضمون ايضا (قوله قال الله تعالى ذلك
عيسى ابن مريم قول الحق) مثال لما هو صريح القول اي قلته قول الحق
(قوله ونحو لا فعلته البتة) مثال لما هو في معنى القول والبت والبتة مصدر
بنت الامر قطعته في المنهل البتة بوصل الهمزة على القياس وحكي صاحب
اللباب ان القطع فيه مسجوع بل ادعى شارحه انه المسجوع ولا عرف ذلك
من جهة غيرهما (قوله قطعة) على وزن المرة فواحدة للتأكيد كما في نغمة
(قوله ثم يبدو لي) في الصحاح بداله في الامر بداء محذوف اي نشأ له فيه رأي
وفي النهاية البداء استصواب شيء علم بعد ان لم يعلم (قوله بل هو قطعة واحدة)
الاولى تركه (قوله في الاصل) اي اصل الوضع واما في الاستعمال بمعنى القول
المقطوع به فهي العين (قوله مفعولا به لقلت) بيانا للنوع هكذا وقع في النسخ
التي رأيناها وكأنه سهو من الناسخ والصواب ما في شرح الرضي ومفعولا به لقلت
وهذا المصدر مفعولا مطلقا لقلت بيانا للنوع (قوله فالقول الناصب) اي
للقول الذي ينصب حقا مدلول الجملة المتقدمة فهي قرينة عليه قائمة مقامه
فيكون حذفه واجبا (قوله فهي مقوله) اي الجملة مقول ذلك المتكلم فيكون
مدلولها التزاميا للجملة المتقدمة حين تلفظ المتكلم بها (قوله لا الي) على صيغة
المتكلم من التفعيل (قوله لانها مأخوذة اه) في الرضي واما في قولهم لي
يلبي فهو مشتق من لبيك لان معنى لي قال لبيك كما في معنى سجع قال
سبحان الله (قوله كل ذلك) اي من حذف الفعل وحذف الزائد والاضافة
الى ضمير الخطاب بتقدير اللام (قوله وهو مفرد) اي ليس بمثنى واليه ذهب
يونس (قوله لبقائه مضافا الى المضمير) فلو كان مفردا لكانت الالف
كما في لذي زيد وعلى زيد قال الشاعر
دعوت لما ناني مسورا
مسور بكسر اللام وسكون السين وفتح الواو اسم رجل والمعنى دعوت مسورا

لما نأبى أى أصابنى من الحاجة فلبانى فأجابنى ثم قال فلبى أى أقبل فى طاعته
اقامة واكون كالشئ الذى يديه أى اكون تحت تصرفه وحكمه وبهضم
يكسبون فلبى الاولى بالالف دفعا للاتياس بالثانية التى هى مصدر وان كان
القياس بالياء

(المفعول به)

(قوله انما معنى به اه) أى انما معنى هذا المتعلق بهذا الاسم لان معناه لغة
الذى فعل به على ان الجار فيه صلة الفعل يقال فعلت به فعلا قال الله تعالى
ولا ادري ما يفعل بى ولا بكم والضمير راجع الى الموصول من فروع محلا
بانه مفعول مالم بسم فاعله وهذا المتعلق متصف بهذا المعنى لانه اوقع الفعل به
او تعلق الفعل به والتزديد بالنظر الى ان الوقوع المأخوذ فى تعريفه بالمعنى
الظاهر وهو الوقوع الحسى عليه على ما قيل المراد ما وقع عليه او ما جرى
مجرى ما وقع عليه ليدخل ما ضربت زيدا او وجدت ضربا واحدا حدث فعلا
او بمعنى التعلق المعنوى على ما اختاره المصنف رحمه الله وتبعه الشارح
رحمه الله وغيره من قال معنى ان البناء للسببية فيمتثل بالفعل او الصلة فيمتثل
بمعنى خمسة من معنى التعلق فقد خفى عليه من اد المصنف رحمه الله كيف
ولو كان مبنى التوضيح على التضمن تكون البناء صلة المتعلق المضمن فلا بد من
اعتبار امتداد الفعل الى مصدره أى اوقع الفعل متعلقا به على طريقة
وقد قيل بين العبر والنزوان فلا يكون او تعلق به مقابلا لا وقع به بل مندرجا
تحتة فالواجب ان يقال اوقع الفعل به او تعلقا به (قوله اوقع الفعل به)
فى الاماكن ويقع به السوء او وقع به الخلة به فالإيقاع يتعدى بالياء كما يتعدى
يعلى كالانزال فما ذكره المحقق رحمه الله بقوله ذلك ان تقول ليس مغايرا
لما ذكره المصنف رحمه الله فالصواب تركه ولعله فهم ان المصنف رحمه الله
جعل الجار منه لقابلا لانزال او الاضاق (قوله وقيل لانه يجب اه) أى قيل
انما معنى به لان هذا المتعلق سبب لوجود الفعل لانه يعمل له والحمل من السباب
وجود الحال (قوله بل من صفات مدلولات التضمنية) هذا معنى على كون
الاستفهام والشرط مدلولات تضمنية لان الاسماء وبؤيده تسببها بالاسماء
المتضمنة للاستفهام والشرط وخرجهما عن تعريف الحرف باعتبار ان تمام

مدلولاتها

مدلولاتها ليس معنى فى غيرها بل بعضه فى ذاتها وبعضه فى غيرها وخروج
الفعل عن تعريفه بذلك الاعتبار صرح به الرضى فى تعريف الاسم واما على
ما قيل ان الاستفهام والشرط عارض لهما كما نقل عن سيوريه ان حرفى
الاستفهام والشرط اعنى الهمزة وان حذفنا وجوبا قبل هذا الاسم
انكثرة الاستعمال فكان الاصل ايهم ضربت وان ايهم ضربت ثم تضمن أى
معنى الاستفهام والشرط والمعنيان عارضان فيها وان كانا لازمين فلا
اعتراض اصلا (قوله تعلق به) أى وصول المعنى الخلقى اليه وارتباطه به
سواء كان هناك وقوع حسى كضربت زيدا وقتلت عمرا او لا نحو خاطبته
وكلمته وشافهته (قوله تعلق به اولا) أى لا يكون تعلقه بواسطة تعلقه بشئ
آخر لولاه لم يتعلق به (قوله فخرج الحال اه) لان الفعل انما يتعلق بواسطة انه
مبين لهيئة فاعله او مفعوله لولاه لم يصل المعنى الخلقى صفة شئ اليها وكذا
التمييز من المفعول تعلق الفعل به بواسطة انه رافع لايهام ما تعلق به الفعل
لولا ذلك فيه لم يتعلق به وكذا المستثنى تعلق الفعل به بواسطة تعلقه بالمستثنى
منه الشامل له وغيره اصلا وما قيل ان تعلق الفعل بالحال بواسطة حرف
الجر فعنى ضربت زيدا انا ضمير مبتدئ فى حال القيام فليس بشئ اذ لو كان مجرد
التعبير كافيا فى كون التعلق بواسطة الحرف كان تعلق المفعول به بواسطة
حرف الجر فعنى ضربت زيدا اوقع الضرب على زيد وكذا ما قيل ان خروج
المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق الفعل بهما اذ لو لم يتعلق الفعل بهما لما صح اطلاق
المعمول والمتعلق عليهما (قوله بما لا يعقل الا به) بناء على ان النسبة الى المفعول
به مأخوذة فى مفهوم الفعل المتعدي كالنسبة الى الفاعل (قوله ظاهر)
اذ يمكن تعقل مفهوم الفعل بدون الثلاثة وان لم يمكن تحققه بدون المفعول فيه
(قوله لا يقال ينقض اه) أى ينقض التعريف على ما قاله المصنف رحمه الله
واما على ما قاله الشارح رحمه الله فلا ينقض لان تعلق اشتراك زيد بعمرو
بواسطة حرف العطف ولذا قال بلا واسطة حرف ولم يقل حرف الجر وما قيل
من انه خارج بما تقر من ان المعنى فى جميع التعريفات ما يخرج التوابع
فليس بشئ لان قيد الاصلة المعنى فى جميع التعريفات انما يخرج تابع كل
قسم من المرفوعات والمنصوبات عن تعريفه ولا يخرج تابع قسم عن تعريف

قسم آخر وفيما نحن فيه من هذا القبيل فان عمرا تابع للفاعل يصدق عليه تعريف المفعول به لان الاشتراك به بحيث لا يمكن تفعل بدونه (قوله لان نسبة اه) تعليل للنفي لا ينتقض (قوله لا يسمى تعلقا) اي لا يطلق على الاسناد اصطلاحا (قوله واما قولك اه) دفع لما لا يرد على ارادة التعلق بغير الفاعل حقيقة بانه يلزم خروج عمرو في ضارب زيد عمرا عن المفعول لـ كونه فاعلا حقيقة لان الفاعل تكون بين اثنين كل منهما فاعل ومفعول واصل الدفع ان عمرا في المثال المذكور لم يقصد جهة فاعليته بل جهة مفعوليته وان كان له حقيقة جهة الفاعلية ايضا (قوله مطلقا) اي غير مقيد بقيد (قوله في اصطلاحهم) خلافا لصاحب اللباب حيث عم تعريف المفعول به وجعله قسمين ما وقع عليه الفعل بلا واسطة حرف الجر وما وقع عليه بواسطته (قوله فيه تأمل) لعلة اشارة الى ما سبق من ان المفعول المطلق عبارة عن الاثر والفعل عن التأثير والى ما نقله عن السيد قدس سره من انهم لم يفرقوا بين الاثر والتأثير ولذا جعلوه بمعنىا (قوله لا يفتي خروجه بذلك القيد اه) الظاهر ان يكتفى على قوله في صحة اخراجه تأمل واعلم انما زاد اهتماما بما شأنه الخروج لان المصنف نص على عدم الخروج بقيد الفاعل ذـ كذا في بعض الشروح ان المصنف رحمه الله قال في امالي الكافية لو اقتصر على قولهم ما يقع عليه الفعل لكان اولى وما يتوهم من ان ذكر الفاعل ههنا يفيد اخراج مفعول ما لم يسم فاعله فاسد من وجهين احدهما ان مفعول ما لم يسم فاعله ما وقع عليه فعل الفاعل لان قولك ضارب زيد معلوم انك اردت فعل فاعل وانما حذفته بوجه من الوجوه المسوقة لحد فقه قد اشتراك جميعا في انهم ما وقع عليهما فعل الفاعل واذا اشتراك لم يخرج ذكر الفاعل احدهما دون الآخر والثاني ان المراد تحديد ههنا جميعا ولذلك يسمى كل واحد منهما مفعولا به على الحقيقة فلا يستقيم ان يراد لفظ بقصد به اخراج احدهما مع كونه مرادا ولذلك يقال اذا حذف الفاعل وقيم المفعول به وجب ان يعدل به عن النصب الى الرفع وهذا نصريح بانه مفعول به وان النصب والرفع جائزان باعتبارانه وهو على حاله من كونه مفعولا به انتهى وبما نقلنا ظاهر صحة قول المحشي رحمه الله لكن في صحة اخراجه تأمل وبطلان ما قيل ان الارجح الا ان يثبت

بمفعول قلت ولولم يكن مفعول ما لم يسم فاعله داخلا في المفاعيل لمباح تعريفه بكل مفعول حذف فاعله وقيم هو مقامه والقول باطلاق المفعول عليه مجازا باعتبار ما كان مما يابى عنه مقام التعريف (قوله لعن المورد اه) يدل على ذلك ما نقلناه من امالي الكافية (قوله وكذا فيما اذا كان اه) لثلا يلزم اتصال امام مع الفاء الجزائية (قوله ولم يكن له منصوب سواء) اذ لو كان له منصوب سواء لم يجب تقديمه نحو واما يوم الجمعة فاضرب زيدا (قوله لان تقديمه اه) لان عاداتهم تقديم الهم وانما قال في ظاهر الامر لان التقديم دليل على كون المتقدم اهم بالنسبة الى ما تأخر من اجزاء الجملة اما كونه دليلا على ان الفعل غير مهم فبالنظر الى الظاهر فيجوز ان يكون الفعل ايضا مهما واهمية المتقدم بالنسبة الى ما عداه وما قيل انه يجوز ان يكون التقديم للتخصيص لا للاهتمام فليس بشئ اما اولاهما فاذكر في دلائل الاعجاز ان لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية والاهتمام واما ثانيا فلان التخصيص يقتضي ان يكون الفعل مسلم الثبوت عند مخاطب وتأكيد الفعل يقتضي ان يكون مخاطب مترددا فيه فيتناقض (قوله ذكر الجمهور اه) تأييد لما ذكره الشارح رحمه الله (قوله نحو حال اه) لم يذكر المنصوب على الاختصاص لكونه منقولا عن النداء (قوله اي الزم) وما يؤدى مغناه (قوله ونحو الحمد لله الحميد اه) فان هذه المنصوبات تنصب بفعل مضمر لا يظهر اصلا وهو اعني واخص او امدح او اذم او اترحم على حسب المواضع كـ كلها بمعنى الانشاء لا الاخبار (قوله ومعناه الحث على الفرار عن نفسه) لان عطف نفسه على امرأ بمنزلة تكرير فكأنه قيل اترك امرأ فافيد الحث على الفرار منه (قوله ومعناه اه) فانه حينئذ يكون معناه اترك امرأ مصاحبا مع نفسه لا تتعرض له فيكون مؤداه قصر اليد واللسان عنه (قوله اي عما انتم فيه) تقدير المفضل عليه بناء على ان خير اسم تفضيل كما هو الشائع والاشتراف في اصل الفعل اما بالقرض او بالنظر الى اعتقاد مخاطب ويجوز ان يكون خيرا محقق خيرا فلا يحتاج الى التقدير (قوله وليست هذه) اي ليست قرينة الحذف (قوله اذا ترك الفعل اه) فان الزامهم الترك دليل على عدم جواز الاظهار فيكون الحذف واجبا (قوله

ومن هذا القبيل) أي مما يجب حذف فعله لا تباع الاستعمال (قوله أي وسطا)
فجني قاصدا إذا قصد بفتح الفاء وسكون العين بين الافراط والتفريط قال
كلاطر في قصد الامور ذميم (قوله واما عند سيبويه فلا) أي ليس مما يجب
حذف فعله لا تباع الاستعمال وما قيل ان قوله تعالى انتهوا خير لكم عند
الزخشرى مما يجب حذف فعله وعند سيبويه لا يجب فسمو محض أص
في الرضى وغيره ان سيبويه اورد انتهوا خير لكم مما يجب اضماره (قوله له له
مع ذكره) أي اعل سيبويه سمع عن من يثق به ذكر الفعل في قولهم انته
امرا قاصدا ولم يسمع اظهرا ناصبا انتهوا خير لكم وحسبك خيرا لك والا
فالثلاثة متقاربة المعنى (قوله ذلك) أي وجوب الحذف انما يكون اذا ترك
الفعل في جميع الاستعمالات (قوله غير ظاهرا) اذ مبتنى الاستعمال وجوب
الحذف وترك اظهرا للفعل في جميع الموارد وليس للآية الكريمة موارد في
كلامهم لكون الخطاب فيها مبنيا على التصاري (قوله وهي بهذا الاعتبار اه)
أي باعتبار كونها قرأنا لا يجوز ذكر فعلها لان القرأ أن يحذف الفعل فصدق
انه ترك الفعل فيها في جميع الاستعمالات (قوله لا يستدعي اه) لانه يستلزم ان
يكون كل ما ورد في القرأ أن يحذف مما يجب حذفه اكونه متروكا في جميع
الاستعمالات من حيث انه قرأ (قوله عطف مثال على مثال) بمعنى انه
ليس من قبيل امر أو نفسه فانه مثال واحد لما وجب حذفه سماعا سواء كان
الواو والعطف او بمعنى مع لكون المحذوف فعلا واحدا بخلاف قولهم اهلا وسهلا
فانه مثالان لكون المحذوف فيه فعلين وليس المعنى ان الواو فيه من الحكاية
لعطف المثال على المثال اكون الواو واردا في المحكي (قوله السهل) بفتح السين
وسكون الهاء وكذا المزن بالهاء المهمة والزاي (بحث المنادى) (قوله يخرج
اه) اذ لا يتصور في ذاته تعالى وجه ولا ظ (قوله مجاز) ليس من افراد المحذوف
حتى يضر نروجه عن الحد وانما اطلقوا عليه المنادى بطريق المجاز (قوله
بعيد) يدل على ذلك ما في تفسير القاضى والكشاف ان يا وضع لنداء البعيد
وقد نادى به القريب فترى لانه منزلة البعيد اما عظمت كقول الداعي يا رب
ويا الله فانه صريح في صحة نداءه تعالى وكيف لا ومعنى النداء الدعاء والقصد
منه الاجابة وهو المذعور في كل الاحوال والمجيب لدعوة المضطرين في جميع

الاحوال ويؤيده ما وقع في التفاسير من قول الاعرابي في سبب نزول قوله
تعالى واذا سألك عبادي عني فاني قريب ان اعرايا جاء الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال اربنا قريب فتناجيه ام بعيد فتناجيه قرت (قوله غير
مناسب) لانه تشبيه للخالق بالخلق ولان وجه التشبيه اجابة المدعوه وهو
اتم واشهر في ذاته تعالى وكون كلامه تعالى نازلا على لسان العباد يقتضي
ان يكون اسلوب كلامه اسلوب كلام العباد لا تشبيه بهم (قوله مستول
الاجابة) أي اجابته للمنادي له فانه المقصد من النداء كما صرح به الرضى
في بحث الترقيم والاجابة في اللغة پاسخ كردن والمراد اعطاء المدعوه ان كان
طلباء والتصديق له ان كان خيرا كما في قوله يا ايها الناس اني رسول الله اليكم
جميعا فاندفع ما قيل ان اريد بالاجابة انعام ما سئل فهو لا يستفاد من كثير
ادعوه مع انه قد يكون المقصود بالنداء المنبر فلا معنى للاجابة فيه وان اريد
التنبيه فهو لا يكون مطلوبا منه تعالى (قوله من باب التخييل) في التناج
كسرى راد رخيلى وظنى انك نكدن يقال خيل اليه كذا أي من باب تخييل
المتكلم للسامع ان هو لا منادى وليس بمنادى حقيقة فلا يضر نروجهما
عن الحد ولا حاجة الى تعميم الاقبال لتشبيهها بمن له صلوح النداء في حق
سرعة الاجابة للمدعوه امثالها اياه كما اريد منها (قوله لا بعد) من باب علم
والمصدر البعد بضم الباء وفحها وكون العين والضم بالضاد المجمة
والنون المشددة بخيل كردن من حذف وعلم (قوله أي لا بعدت)
بكسر العين على صيغة الخطاب يعني ان صيغة النهي مستعملة في الدعاء (قوله
ادعوا الانشائي) فلا يرد ما قيل انه لو كان يانا بامتناب ادعوا لكانت الجملة
الندائية خبرية (قوله لانه ظاهر في الاخبار) وان جاز استعماله بمعنى
انشاء الطلب (قوله وهو نصب المصدر اه) اشارة الى دفع ان العمل المقدر
محذوف نصيا منسيا القيام حرف النداء مقامه فكيف ينصب المتنادى ولقادة
لقاعدة مخوية في باب النداء (قوله اتفاقا) وان جاز ان يكون ناصب الفعل
المقدر كما قيل لنداء كبر دعوة الحق (قوله يستدعي بحسب الظاهرا) اذ لو كان
نسبة العمل اليه حقيقة لم يكن سادبا بل عادلا بنفسه وانما قال بحسب الظاهر
لانه يمكن ان يقال مراده انه سادس مستد في افادة معناه لاني العمل فيكون

عاملا حقيقة (قوله فالظاهر ان سيويوه اه) اذ لا منع في الجواز بعد تحقق
العلاقة فيكون النزاع بين سيويوه والمبرد لفظيا اذ العامل حقيقة الفعل
ومجازا حرف النداء (قوله ما لا يجوز في غيرها) مثل مخالفتها لساير اسماء
الافعال في البناء (قوله الا يرى الى الترخيم) فانه جائز في المنادى في السعة
الكثرة استعماله مع عدم جوازه في غيره (قوله بانه قد يستراه) اي ضمير المتكلم
قد يستتر في اسم الفعل كما ذهب اليه بعضهم في اف واوه بمعنى انضجر
او تضجرت واووجع او توجعت (قوله كالجلة القسمية والشرطية) فانهما
لعروض القسم والشرط خرجتا عن الاستقلال وضارتا مع المقسم عليه
والجزاء كلاما تاما فيجوز ان تخرج الجملة الندائية ايضا عن الاستقلال
بدون المنادى لان النداء لا بد له من منادى واعلم ان الاجوبة الثلاثة
ممنوعة لكون المعترض مستدلا على بطلان كون حرف النداء اسما وما ذكره
من التنوير بالتخيم ونحو اف فسند للمنع وترك سند المنع الثالث
اظهره مع ان المنع المجرد كاف في الجواب فناقيل هذا الجواب الثالث لا يتم
مالم يبين ما عرض ههنا ليس بشئ (قوله اي بالضرورة) فانه الظاهر الكثير
في المسائل العلمية (قوله لا بالامكان العام) بان يكون المراد ان عدم البناء ليس
بضروري سواء كان البناء ضروريا ههنا (قوله بمنزلة الاستثناء) فان الاستثناء
تخصيص للحكم السابق بكلام غير مستقل وهذا تخصيص بكلام مستقل
(قوله فان محلها اثنان اه) اي يعني محل البناء والجرو الفتح على ما ذكره
المصنف رحمه الله اثنان حيث قال ما سواهما بضمير التثنية ومحال النصب
على ما ذكره ثلاثة حيث اورد ثلاثة امثلة فلا يرد ما قيل ان محال غير المنصوب
ايضا ثلاثة المفرد المعرفة والمستغاث باللام والمستغاث بالالف (قوله يتعين
مواضع النصب) في ابراد صيغة الجمع والتقييد بقوله من غير حاجة الى
تخصيلها اي تعيينها وازالة ايهاها اشارة الى ان مواضع النصب لكثرتها كانت
مظنة للاختصار بخلاف موضع البناء فانه واحد تحصل بنفسه غير محتاج
الى التحصيل بالقياس الى الغير فاندفع ما قيل لو قال ويخفف بلام الاستغاثة
وينصب بالفتح وينصب المضاف وشبهه بالنكرة الغير المعينة ويبنى على ما يرفع
به ما سواها المكان الاختصار في بيان البناء على ما يرفع به فلا بد من ترجيح

طلب الاختصار في بيان النصب على طلب الاختصار في بيان البناء حتى تتم
نكتة تقديم ما عدا النصب عليه (قوله وفيه خدشة) نقل عنه لان الشروع
في الكثير بعد الفراغ من القليل يناسب القليل والكثير بحسب الذكر لا بحسب
التحقق انتهى فانه يجوز ان يكون للكثير بحسب التحقق مباحث قليلة
وللقليل مباحث كثيرة فيكون تقديم الكثير في الذكر اولى ليحصل الفراغ
منه ويتوجه بشرائره الى بيان القليل الذي فيه مباحث كثيرة (قوله
او تقديره) اي اعتبار ارفر ضا سواه كان باعتبار اصله او باعتبار محله ليتناول
المبنى قبل النداء ايضا (قوله ويجوز ايضا) اي يجوز في نداء ضمير المخاطب ايراد
الضمير المرفوع المتصل نظرا الى وقوعه موقع المنادى المبني على الفهم وايراد
الضمير المنصوب المنفصل نظرا الى كونه مفعولا به لادعوا المقدر فله محلان
قريب وبعيد لكن رعاية القريب اولى (قوله واذا اضطره) اي اذا اضطر
الشاعر في المفرد المعرفة فونه قال الخليل وسيويوه والمازني مضموما
واستشهاده ما ذكره المحشي رحمه الله ويونس منصوبا ردا الى الاصل
والاستشهاد في شرح المفصل (قوله اقتصر على قدر الضرورة) ولا يتجاوز الى
موضع آخر لا ضرورة فيه للتناسب (قوله كما قال اه) فان مطرا الاول منون
لا ضرورة رعاية الوزن والثاني غير منون لعدم الضرورة والبيت للاحوص
الانصاري وبعده فان يكن النكاح احل انثى يجوز ان نكاحها مطرا حرام
قدم البصرة فخطب الى رجل غمي ابنة وذكر له نسبه فخرج بها الى المدينة
وكانت اختها قريبا من طريقهم فقالت اعد لي الى اختي ففعل فذبحت لهم
واكرمتهم ثم راح زوجها مع رعاة الابل والغنم الكثير واجعه مطر فلما رآه
الاجوص اقتحمته عينه وكان دميما واخذت امرأتهم من اجل النساء فقالت
زوجته قم الى سلفك سلف الرجل زوج اخت امرأتهم فلم عليه فقال واشار
الى امرأتهم باصبعه سلام الله يا مطر عليها اه (قوله يعني انه من قبيل اه) يعني
كان الفعل في هذا المثال مستدلا ذات المشار اليه بدون اعتبار وصف
المشار معه بناء على ما تقر في الاصول من ان الوصف ملغى فيما تعين بالاشارة
حتى يحث بدخول الدار الخربة فيما اذا قال لا يدخل هذه الدار كذلك ضمير
يرفع مستدلا الى ذات المنادى بدون اعتبار وصف النداء معه كما في قولك هذا

الثاني ضربني بناء على ان الضمير يرجع الى الذات ولذا ان اريد اسم الاشارة في قوله تعالى اولئك على هدى لا ي迷كونه دالا على الذوات الموصوفة بتلك الصفات المذكورة سابقا يفهم منه العلمية ولو اريد الضمير كما هو مقتضى الظاهر لا يكون فيه دلالة على اعتبار الصفات لرجوعه الى الذوات المذكورة وليس هذا من قبيل الجواز باعتبار ما كان او ما يقول على ما وهم والاخرج عن الضابط ما لم يستعمل بدون النداء اصل لا نحو يا مكرما على ما في شرح التسهيل للعلامة المصري (قوله نال عن التكلف) قد عرفت انه لا تكاف في ذلك (قوله ان المفرد) دفع لما يرد من ان اطلاق المفرد على مقابل المضاف وشبهه غير ثابت انما الثابت اطلاقه على مقابل المثنى والمجموع ومقابل المركب ومقابل المضاف وحاصل الدفع ان المراد به ههنا مقابل المضاف لكن المفرد الكامل منه بناء على ان المطلق منصرف الى الكامل والكامل من المفرد مقابل المضاف ما لا يـ يكون مضافا ولا مشابها به (قوله اما ان تراجع) اي انراجعهما من ضابط البناء حتى لا يحتاج الى اعتبار قيد وان لا يكون مستغنا بقريظة ذكره فيما بعد بارادة التكامل في افراد اللام بان لا يكون فيه تركيب اصلا بعيد لان المفرد الكامل بمعنى مقابل المضاف ما لا يكون فيه شائبة الاضافة لا ما لا يكون فيه شائبة التركيب (قوله اسم) اي غير مضاف بقريظة المقام فلا يقتض الحذف بالمضاف (قوله من تمامه) اي معنى نص عليه في الباب والغالي حيث قال والمضارع للمضاف ما تعلق به شيء هو من تمام معناه لا لفظا لان ما يتم به الاسم لفظا الاضافة والتنوين ونونا النتيجة والجمع ومعنى كونه من تمامه معنى انه لا يفيد ما قصد منه تاما بدون ضمها اما بان لا يفيد بدونه شيئا كما في الضرب الثاني او يفيد معنى ناقصا كما في الضرب الثالث يكون النسبة الى المعمول والصفة معتبرة معه وتلك لا تحصل الا بد كرهما الا ترى ان المقصود بالنداء في باطا العاجل ليس مطلق الطالع بل طالع الجبل وفي باجليل لا يجبل ليس مطلق الجليل بل الجليل الموصوف بعدم العجلة قال في العباب والذي يدل على ان الصفة من تمام الموصوف انك اذا قلت جاءني رجل ظرف وجدت دلالة لا تجد لها اذا قلت جاءني رجل لان الاول مفيد المخصوص دون الثاني وما قيل المراد كونه من تمامه في اعتبار انهم

لداعي معنوي كما في القسمين الاولين ولا يضطر ان نحوى كما في القسم الثالث فقيه ان كونه من تمامه في اعتبار انهم لا يخلو من ان يكون من حيث معناه او من حيث لفظه والثاني باطل فتعين الاول (قوله اما معمول له) ولا يطول المناقشة بمعمولة الا ان يكون ملغوظا به فيقال يا ذاهب بالبناء على الضم وان كان ماملا في ضميره فلو عطف على ذاهب بنيت الاسم نحو يا ذاهب وزيد وان عطف على الضمير المستكن في ذاهب نصبت نحو يا ذاهبا وزيدا الالة عامل في زيد بواسطة حرف العطف وبما مشترك كاوزيدا بالنصب فقط والعطف على الضمير لان مشترك كالا يستغنى بواحد كذا في شرح التسهيل للشيخ المصري (قوله اسماء واحد) وانصب الجزء الاول للنداء والثاني ثابتا على الحال السابق اعني متابعة المعطوف بالمعطوف عليه في الاعراب وان لم يكن فيه معنى العطف (قوله نحو يا ثلاثة وثلاثين) اذا اريد جماعة مبلغها هذا العدد وظاهر مذهب سيبويه وقال الاندلسي وابن يعيش انما يضارع المضاف اذا كان على والا فلا يقال عندهما في غير العلم يا ثلاثة وثلاثون او الثلاثين كما زيد والحارث اذ قصد جماعة معينة والاقلة يا ثلاثة نحو يا رجلا وامرأة لغريمعين والاول اولى لموله بعد النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كذا في الرضي (قوله فهو خمسة عشر) في ان مجموع اللفظين في كل منهما وقعنا على معنى واحد ولم يقصد بكل واحد من الجزئين معنى على حدة (قوله الا انه لم يركب) اي ثلاثة وثلاثين لم يركب تركيبا متراجعا بل ابقى على حالة العطف (قوله بمادكر) اي يكون مع المعطوف اسماء الشئ واحد (قوله لولم يكن كذلك) بان يقصد بكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه معنى على حدة كان يكون المقصود بالنداء في قولك يا ثلاثة وثلاثين يكون كل واحد منهما (قوله مفردا معرفة) على تقدير المعين (قوله لاستقلاله) لعدم اعتبار النسبة الى ما بعده (قوله غير ليرثه) في كون مجموعهما اسما لمسمى واحد وهو الذات الموصوفة كما في ثلاثة وثلاثين في العدد بخلاف سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد فلا يجوز ان يكون المنادى المتبوع بهامضارعا للمضاف فالنعتون باعتبار خروج النعت عنه غير داخل في تعريف شبيه المضاف وباعتبار كونه كالجزء منه داخل في تعريفه وتكون الصفة بمنزلة جزء الموصوف فتعين

عود الضمير من الوصف الى الموصوف على لفظة الغيبة لا يجوز فيه الخطاب كما جاز في التأكيد نحو يا تميم كلهم لان المنادى هو الموصوف مع الصفة لا الموصوف وحده حتى يكون في حكم المخاطب بمرأية خطاب النداء اليه بخلاف التأكيد فانه انما يجيء بعد تمام المتبوع لرفع الاحتمال فيه فيكون المنادى هو المؤكد وحده فيجوز عود الضمير على الخطاب نظرا الى عروضا الخطاب في الذكر ويجوز على لفظة الغيبة نظرا الى انه اسم ظاهر لا خطاب فيه باعتبار الوضع (قوله ويشترط ان يكون) اي يشترط في كون المنادى المنعوت شيئا للمضاف ان يكون جملة او ظرفا ليرتفع احتمال كونه مستقلا كما هو اصله اقينا كد جانب الجزئية وتتحقق المشابهة بلا ريب فان الاعتبار بالشبه بالمضاف لاشبه الشبه ومن هذا ظهر الفرق بين جعل الموصوف بالجملة والظرف شيئا بالمضاف في باب المنادى دون باب لا فلا يقال لاحلما لا يجعل بل لاحليم لا يجعل لتتحقق الشبه بتأكيد جانب الجزئية في الاول دون الثاني (قوله جاز) فيه اشارة الى جواز جعله مشابها للمضاف في الرضى صرح الكسائي والقرطبي بنحو يارب جلارا كما بالتثنية بلعنه من قبيل المضارع بالمضاف وفي كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجوازه ويؤيد تعيين عود الضمير من الوصف الى المنادى الموصوف بلفظ الغيبة وعدم جواز الخطاب فيه كما جاز في التأكيد نحو يا تميم كلهم لان المنادى الموصوف والصفة وحدها حتى يكون في حكم المخاطب بخلاف التأكيد فانه يجيء بعد تمام المتبوع لرفع الاحتمال فيكون المنادى هو المؤكد وحده فيجوز عود الضمير من التأكيد اليه على لفظ الخطاب نظرا الى عروضا الخطاب في الذكر ويجوز على لفظ الغيبة ايضا نظرا الى انه اسم ظاهر لا خطاب فيه باعتبار الوضع كذا في العباب وقال الشارح الرضى فيما صرحوا به اشكال لاستزاده جواز لارجلارا كما مع انه لا قائل به ويمكن ان يقال لما وجب جعل الموصوف بالجملة والظرف في النداء من قبيل المضارع جعل الموصوف بالمفرد عليه طرا للباب بخلاف اسم لاقانه لا موجب لاعتبار الشبه فيه اصلا فاجزوه على ما هو الاصل من عدم اعتبار الشبه (قوله فانه لا يجوز ان يجعل المنادى) اي عند قصد المعين منه (قوله وفي جعلهما) جواب سؤال مقدر تقديره ظاهر (قوله مضارعا

للمضاف) يجعل الموصوف منادى لا المنادى موصوفا (قوله ولهذا) اي لعدم الاضطرار لم يجعلوا الموصوف بالجملة والظرف اذا كان اسم لا مضارعا للمضاف فلم ينصبوه بل بنوه على الفتح على ما هو الظاهر من كونه مفردا تاما بنفسه والصفة خارجة عنه لانه يجوز توصيف اسم لا بالجملة والظرف لكونه نكرة (قوله ولا يجوزاه) جواب سؤال مقدر وهو انه لا اضطرار في باب المنادى ايضا لجواز جعل الجملة والظرف حالا وخاصة انه لو كان حالا لكان قيد الادعوى فيكون المعنى على تقييد النداء وايضا كذلك اذ ليس النداء في قولك يا حلما لا يجعل مقيدا بحال عدم جملة بل المنادى الحليم الموصوف به (قوله وهو بمنع) ونداء العلم بعد تنكيره واليه ذهب المبرد فيكون بازديدا وتأييدا ويصل ما يسمى بهذا اللفظ وعند الاكثرين تعريف العلية باق والممنوع اجتماع التعريفين اذا كانا بعلامة لفظية كالنداء والالف واللام (قوله انما للممنوع اجتماع آلي التعريف) لحصول الاستغناء باحدهما (قوله يلزم ذلك الاجتماع) اي اجتماع الاثنين الاضافة وحرف النداء (قوله صورة الاضافة) اي صورة الاضافة ليست تعشا في التعريف بل قد تكون للتخصيص كما في الاضافة الى النكرة فافادت الاضافة الى المعرفة بالتعريف بسبب كون المضاف اليه لا بسبب صورة الاضافة فلا تكون الاضافة آلة التعريف لعدم كونهما موضوعا له فلا يلزم اجتماع الاثنين بل اجتماع التعريفين (قوله مع ان محل الدخول مختلف) فلا يتحقق الاجتماع (قوله اعلم ان اه) دفع لما يترأى انه كيف يقع الاسم الظاهر الذي هو غائب موقع كاف الخطاب (قوله لا يتسارع اه) بناء على كون ضمير الخطاب صا لحال الكل واحد من الحاضرين على سبيل البدل بخلاف الاسم الظاهر (قوله ولا يلزم) بالنصب عطف على لتقوى اي اعتبار الافراد والتعريف في المشابهة لمجموع الامر من قوة جهة الاتحاد بين المنادى المفرد المعرفة والكاف وعدم لزوم بناء الامور الثلاثة فانه لو اعتبر جهة الاتحاد مجرد وقوعه موقعه يلزم بناؤها ايضا (قوله ان قلت مشابهة المشابه اه) هذا منع مقدمة مطوية يتنى عليها كلام المصنف رحمه الله كما لا يخفى (قوله لجواز الاختلاف اه) كما فينا نحن فيه (قوله المشابهة ههنا اه) اي ليس المراد بالمشابهة الاشتراك في صفة حتى يتجه ما ذكره

بل مجرد المناسبة والارتباط بوجه من الوجوه ولا شبهة في ان مناسب
 المناسب للشيء مناسب لذاته ولا اقل من كونه مناسباً لمناسبة (قوله فنقول
 ان المقصود اه) يعني ليس المقصود من تشبيه المنادى بالكاف الاسمية اثبات
 الاشتراك بين المنادى والكاف الحرفية في صفة حتى يحتاج الى تلك المقدمة
 ويرد عليه ما ذكر بل المقصود تغليب جهة الاتحاد بينهما وجعل المنادى
 كانه الكاف الاسمية واذا ثبت الاتحاد بينهما حكما والكاف الاسمية مبنية
 لزم بناء المنادى لان المتحد بالمشابهة بالشيء مشابه لذلك الشيء بلارية
 (قوله العلم اذا نفي اه) قالوا اذا نفي العلم اوجب فلا بد من زوال التعريف
 العلمي لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ المعين والعلم المسمى
 والجموع ليس موضوعا الا في اسماء معدودة واذا زال التعريف العلمي
 وقد قلنا ان تشكيك الاعلام قليل وجب بغير ذلك التعريف الفائق باخص
 ادان التعريف وهي اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الامعرفين باللام
 العهدية (قوله خص لفظه باب الاستغاثه) الباء داخلة على المقصور
 اي لا تتجاوز الاستغاثه من يا الى حرف آخر من حروف النداء لكونها اشهر
 حروف النداء فكانت اولى بان توسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث
 والمتعجب والمتهدد (قوله معذرة لادعوا المقدر) عند سبويه اوحرف النداء
 القائم مقامه عند المبرد الى المفعول (قوله اضعفه بالاضمار) اي انما جازت عديته
 باللام مع ان ادعوا تعد بنفسه لضعفه بسبب الاضمار فاللام لتقوية العمل
 عند سبويه او لضعف النائب مشابهة عند المبرد كما في قولك ضربني زيد حسن
 وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد (قوله لاسر يعني به اه) الاعناء
 يتارداشين ويعدي بالباء والاعانة فريادرسيدن والتعجب شكفت كرفتن
 والتهديد ييم كزدن كذا في التاج (قوله متعلقة بما تعلق به لام المستغاث) وهو
 ادعوا المقدر والنائب مشابه لكن بعد اعتبار تعلق لام المستغاث به لئلا يلزم
 تعلق حرفين بمعنى واحد بعامل واحد (قوله ان قيل دخول اه) يعني ان دخول
 الجار لا يخرج الاسم عن تأثير شبه الفعل حتى يكون ان الاسم غير منصرف
 بدخوله نحو ضربت باحد فكيف يخرج عن تأثير شبه الحروف فلو
 قويت جهة الاسم بدخوله لم يخرج عن تأثير شبه الفعل والحرف جميعا لان

البناء وعدم الصرف كلاهما خلاف الاصل (قوله في غاية الضعف)
 لانها مشابهة للمشابهة للحرف بخلاف علة عدم الصرف فانها مشابهة للفعل
 بلا واسطة ولا نهاعا رضة بخلاف علة منع الصرف فانها لازمة فلذا اوجب
 اعراب المبنى دون صرف غير المنصرف (قوله وبانه بدخول اللام اه) عطف
 على لان علة بنائه فهو دليل آخر على عدم بناء المستغاث (قوله وخارجا عن
 الافراد) لتركيبه مع لام الاستغاثه (قوله وفيه ان البديل اه) اي البديل من
 المنادى المفرد المعرفه يعني مع بعده عن حرف النداء بتوسط المبدل منه (قوله
 في مقابلة الاضافة) فكيف يخرجها التركيب باللام عن الافراد (قوله ولا يعد
 ان يجاب اه) اي عن الاعتراضين المذكورين بقوله وفيه بتغيير الدليل
 بان يقال ان حرف النداء واللام دخلا على الاسم المفرد المعرفه وبينهما تنازع
 لان الاول يقتضي البناء والثاني الاعراب فاعمل الثاني لغلبته لقربه من
 الاسم المذكور كما في تنازع الفعلين حيث اعمل الثاني لقربه وفيه ان اللام
 يدخل على المبنى ايضا ويعمل فيه محلا كما في قوله فيا لك من ليل فليجعل
 فيما نحن فيه كذلك عملا بالدليلين بقدر الامكان فانه اولى من الغاء احدهما
 (قوله اوبان اه) هذا الجواب مبني على عدم دخول المنادى المتعجب والمهدد
 في المستغاث فلذا عطف باوقال الرضى قولهم ان لام التهديد لام الاستغاثه
 تكاف ولا معنى للاستغاثه ههنا لا حقيقة ولا مجازا فهذا جواب عن قوله
 وكيف يصدق قوله وينصب ما سواهما وحاصله ان الامثلة المذكورة
 من تمة القاعدة فقوله ما سواهما مخصوص بالماضى وشبهه والنكرة الغير
 المعينة وليس المراد به ما سواهما مطلقا ثم ان عطف قوله اوبان على قول
 الشارح بان لا يقتضي ان يكون المعطوف ايضا جوابا عن الاعتراضين
 المعطوف عليه بالمشاركة في اصل الجواب (قوله قال الخليل اه) اشارة الى
 وجه آخر لعدم كون اللام فيه حين لحوق الالف وهو انه بدل منه فلو اجتمع
 لزم اجتماع البديل والمبدل منه وقوله ولا لام بيان لحكم المستغاث بالالف
 معطوف على قوله ويختص اه وليس حالا على ما فهم (قوله وثلاث الزيادة)
 تكون مرة واو مرة الفاء زيادة المندوب كما يجي عنه (قوله لم يصح عله)
 لان الاعتماد شرط في عمل اسم الفاعل وههنا لا يتصور سوى الاعتماد على

الموصوف المقدر والمفروض انه لم يعتبر (قوله وان اعتبراه) اي ان اعتبر اعتماده
على موصوف مقدر بان يقال تقديره يارجل طالع اجبلا لم يكن بعد اعتبار
المقدر منبأدى مضارعا للمضاف اما نفسه فليعدم كونه منبأدى وظهوره
نكرته المحشى رحمه الله واما موصوفه فلانه موصوف بمفرد وهو طالع الان شبه
المضاف والمضاف بالاضافة اللفظية مفرد حقيقة كما سيجي وان راجع فيما سبق
بتجمل محل المفرد على السكامل منه وبما ذكرنا ظهر ان في كلام المحشى رحمه
الله ايجاز انحلالان الضمائر كلها ارجعة الى طالع اسوي ضمير لانه فانه راجع
الى الموصوف المقدر (قوله اللهم الان يفرقاه) ويقال ان المنعوت اذا كان
مذكورا كطالع اجبلا مفرد لعدم كونه مضافا لاضافة حقيقة على ما هو معنى
المفرد المذكور في التوابع واذا كان مقدر يكون طالع اجبلا منبأدى صورة
داخلا في شبه المضاف لعدم كونه مفردا كاملا على ما هو المراد بالمفرد هنا
(قوله لا كن يفرقاه) اي بقي بعد تكلف تصحيح عمله باعتبار الاعتماد على
الموصوف المقدر وادراجه في شبه المضاف باعتبار كونه منبأدى بحسب
الظاهر (قوله جاز ان يكون معرفة) اذا قصده معين وانما قال جاز لانه
اذا لم يقصده معين يكون نكرة (قوله ولا يوصف بالمعرفة) فيقال يا طالع
جبلا الظريف (قوله فكيف يصح اه) لانه يلزم توصيف النكرة بالمعرفة
مع ان تقدير موصوفه نكرة واجب ليكون مثالا لقوله وينصب ما سواه ما
لان المراد منه وجوب النصب ولا يكون طالع اجبلا واجب النصب الا اذا
كان موصوفه المقدر نكرة لانه حينئذ يكون تابعا للفظه بخلاف ما اذا قدر
موصوفه معرفة فانه يكون جائزا للنصب والرفع لكونه تابعا للمنادى المفرد
المعرفة (قوله اللهم الان يقال اه) يعني ان طالعا قبل وقوعه موقع الموصوف
كان نكرة ثم لما وقع موقع الموصوف وباشره حرف النداء لم يمنع قصد
تعريفه كما في يارجل كان قبل النداء نكرة وبعد مباشرة حرف النداء قد
يقصد تعريفه (قوله اي يقال يارجل اه) يعني ان الجار والمجرور وقع حالا
من يارجل بتقدير يقال او مقولا مبين لهيئة رجلا مع قطع النظر عن النصب
فيفيد توقيت نصب رجلا وليس مبينا لهيئته مع ملاحظة النصب معه
حتى يشعر بان رجلا مع النصب قد يكون لمعين كما هو المتبادر من التقييد

(قوله لا يوصف بالمعرفة) بل يجب وصفه بالنكرة بتقدير انه كان موصوفا
بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء (قوله وان كان اه) اي وان كان الوصف
بالنكرة وهي الجملة او الظرف فانما في حكم النكرة قبل النداء وهذا الوصف
بعد تعريفه بالنداء (قوله اعتمادا على ما سيذكره) فكانه مسقتني من القاعدة
بقرينة الا في (قوله الا في حكمهما) في قوله والبدل والمعطوف الغير المتبوع
فانهما كالمنادى الذي يباشره حرف النداء سواء كانا مفردين او لا وسواء كان
متبوعهما مضموما او لا نص عليه سيبيويه كذا في الرضي (قوله نحو بالزيد
عمرو) على ان عمرا عطف بيان لزيد اذ لو كان بدلا لكان كالمنادى المستقل
(قوله ولم يحملوا اه) اي لم يحملوا عمرا على محل زيد الذي هو النصب لكونه
مفعول ادعولان الظاهر انما يتربك الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر
من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما في يازيد الظريف او اذا تعذر
الجل على الظاهر كما في الاستثناء كذا ذكره الرضي في باب المصدر وكلا الامرين
مفقودان ههنا (قوله كما في اعجبني ضرب زيد عمرا) واعلم ان مسئلة الجل
على محل المجرور بالمصدر مختلف فيها فذهب الكوفيون وجاعة من
البصر بين الى جواز الجل على المحل في جميع التوابع وذهب سيبيويه ومحققوا
اهل البصرة الى انه لا يجوز مطلقا وفصل ابو عمرو فاجاز في العطف والبدل
ومنع في الذمت والتأكيده هذه ثلاثة مذاهب والصحيح الاول لورود السماع
كقراءة الحسن اولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعون وبأول
الما نعون على اضماع عامل تأمل وفيه تسكاف كذا في شرح التسهيل
وفي الرضي قال الاندلسي الظاهر من كلام سيبيويه منع الجل على موضع
المجرور باسم الفاعل او بالصفة او المصدر وان ما جاء مما يؤهم الجل على المحل
اضمر له ناصبا او رافعا مفعلا او متويا من جنس ذلك المضاف ويجوز مثل هذا
الاضمار لقوة القرينة وهذا الذي ذكره سيبيويه هو الحق لانه انما يتربك الظاهر
الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر
حركة بناء كما في يازيد الظريف او اذا تعذر الجل على الظاهر كما في باب
الاستثناء اذا عرفت هذا فقول المحشى رحمه الله كما في اعجبني ضرب زيد
عمرا يحتمل ان يكون للمعنى وان يكون مثالا لاني وعلى الاول معناه لم يحملوا

على محله كما جلاوا على محل معمول المصدر على خلاف القياس لورود السماع
وعلى الثاني لم يحملوا على محله كما لم يحملوا على محل معمول المصدر حتى حملوا
ما جاء على خلاف الظاهر فيقيد الجالغة في عدم جواز الحمل على محل المعرب
وبالجمله عبارة المحشي رحمه الله لا تخلو عن اغلاق والظاهر ما في الرضى
واما نحو اجبني ضرب زيد وعمر وقيادى الكلام عليه في باب الاضافة
فانه جواب سؤال مقدر كما لا يخفى (قوله فان الرفع اه) يعني ان الحكم بطوار
الرفع في تابع المنادى مسبوق بامكان الرفع فيه بناء ولا يتصور الرفع في تابع
المستغاث بالالف لعدم الرفع في متبوعه (قوله في ادراج) قيد بذلك
لانه يحتاج الى التعميم المذكور في ادراج المضاف بالاضافة اللفظية (قوله
يحتاج في انتراجه) كفاي قوله اذا كان مفردا معرفة فانه يحتاج في انتراج
شبه المضاف عنه الى تحصيل اداة السكامل منه (قوله فاعتبر حكم المفرداه)
ولم يعكس الامر لان اعتبا وحكم المفرد فيما اذا كان منادى بان يكون
مرفوعا يقتضى رفعه ما حال كونهما تابعاين بالطريق الاولى لانه اذا لم ينصب
حال مباشرة حرف النداء كيف ينصبان حال كونهما تابعاين فيلزم ترك
العمل بالشبه بالاضافة (قوله وباهولاء العشرون رجلا) مثال لشبه المضاف
بالاضافة اللفظية (قوله صرح به في شرح المقصل) وترك التصريح به ههنا
لسبق الفهم من كونه عين الاول الى ان حكمه بحكم الاول (قوله لانهما
يقيدان ما لا يقيده الاول) يعني ان البديل وعطف البيان يقيدان معنى
لا يقيدهما الاول وههنا ليس كذلك (قوله واذا وصفت اه) معطوف على مقدر
اى هذا اذا لم تصف الثاني (قوله فابوعرويه) كفاي حال عدم الوصف
نحو يازيد الطويل وحكي يونس عن رواية انه كان يقول يازيد زيد الطويل
ينصب زيد الثاني على انه تأكيد مثل يا تميم اجمعين فلا يجتمع اذن رفعه (قوله
ولا يجوز ان يكون اه) اى لا يجوز ان يكون زيد الثاني مع صفته وصفا للاول
وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للاول نحو لاما ماء باردا
(قوله على الاختصاص) اى اثبت العالم اوعنى العالم (قوله فحكمه حكم
البديل عنده) اى حكم المنادى المستقل عند الرضى (قوله يشير الى مانع
الاستقلال) فان تعليق الحكم بالوصف الصالح له لامية يشعر بكونه علة له (قوله

ويخرج

ويخرج عنه اه) يعنى لو قال والمعطوف المعروف باللام لدخل في هذه الضابطة
افظ الله المعطوف في هذا المثال مع خروجه عنها لكونه في حكم المنادى
المستقل لكونه منادى في الحقيقة وجواز مباشرة حرف النداء له (قوله لتعين
الرفع) اى الضمة التى هي شبيهة الرفع لدخوله فيما سياتى من قوله والبديل
والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المنادى المستقل (قوله ولا يبنى الصفة اه)
بيان الفرق بين صفة المنادى وصفة اسم لا المبنى حيث لم يبنى بناء الاولى
وجاز بناء الثانية نحو لارجل طريف بالفتح وحاصله ان لا يبنى في نحو لارجل
طريف متوجه الى الصفة لان المنفى في الحقيقة هو الصفة لا الموصوف فكان
لا يبنى الوصف وذلك لان معنى لارجل طريف في الدار لا طرفة في الرجال
الذين فيهم ساقا المنفى مضمون الصفة فهو انفى الطرفاء لا النسي الرجال وكأنه قيل
لا طريف فيها فلحق مباشرة لام من حيث المعنى جاز بناؤها بخلاف النداء
نحو يا زيد الطريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع دون التابع فلم
يبان حرف النداء لالفاظا ولا معنى فلم يتحقق سبب البناء فيها وهو الوقوع
موقع الكاف فلم يبنى بناء هاسيويه (قوله والرافع اه) لما كان الرفع حركة
اعرابية لا بدله من رافع يبرز ذلك مع الاشارة الى حل اشكال قوى ههنا
وهو انه كيف اعربت هذه التوابع بحرف كمتبوع المبنى مع ان التوابع
وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا المبنى في بنائه فلا تقول في جاني هؤلاء
الكرام بحرف الصفة ولذا اعرفت التوابع بكل ثان اعرب باعراب سابقه من جهة
واحدة وحاصل كلامه ان الرفع لهذه التوابع حرف النداء لكونه مشابها
للعامل الرافع في كون اثر كل من حرف النداء او العامل الرفع اعنى الضمة والرفع
عارضاه اى يحدث في المنادى والمرفوع لعروض حرف النداء والرافع ويرزول
بزوالهما مطردا بمعنى انه يصح ان يقال كل منادى مفرد معرفة فهو مبنى
على ما يرفع به كما يصح ان يقال كل ما دخله الرفع فهو مرفوع فلهذا شبهة
الاثرين في العروض والاطراد تحققت المشابهة بين المؤثرين فصار المنادى
المبنى مشابها للمعرب فجاز جعل تابعه على لفظه تشبيها لتابع المعرب
الحق رعاية لشبه المعرب وجاز حمله على محله رعاية لبنائه وان دفع الاشكال
المذكور لكون هذه التوابع حالة الرفع تابعة له من حيث كونه مشابها للمعرب

(قوله ولم يظهره) أي لم يظهر أثر كون سرف النداء مشابها للرفع في المتبوع حيث تعين فيه الضم ولم يجز النصب رعاية تشبهه بالمعرب لتحقيق البناء فيه باعتبار وقوعه موقع الكاف وهو مانع عن تغيير آخره بخلاف التابع فإن المانع غير متحقق فيه (قوله مثل يافقي وباهؤلاء) أشار إلى أن المقدر بمعنى المقروض فيشمل المحلى أيضا بالامعنى المشهور المقابل للمعنى وهذا كان هذا الاطلاق غير شائع بأنه ذهب إليه الرضى حيث قال في شرح قول المصنف رحمه الله يبنى على ما يرفع به اه والضم مقدر في المتقوص والمتصور نحويا قاضى ويافقي وفي المبنى قبل النداء نحو يا هذا وباهؤلاء وهـ كذا في شرح التسهيل (قوله ولا يظهر) لأنه موافق للمعارف بين النحاة (قوله للعهد) أي الخارجى لتقدم ذكره (قوله والجار مع المجرور اه) بالرفع معطوف على يعنى عطف الاسم على الفعلية وليس منصوبا داخل تحت يعنى إذا لاشارة في عبارة السارح رحمه الله إلى بيان التعلق أصلا والتقديم للحصر أى يختار في المعطوف دون غيره من التوابع (قوله لان المراد اه) أى مراد الخليل في المعطوف المعروف باللام الرفع إذا كان متبوعه منصوبا أيضا لكونه منادى مستقلا أيضا (قوله اجيب اه) أى ليس علة اختيار الرفع مجرد الاستقلال بل مع رعاية الاتباع اللفظى وهى لا توجد الا حين كون متبوعه مضموما (قوله لامعنى لهما فيه) لان التعريف حاصل بالوضع العلمى على ابلغ وجه (قوله فكانه مجرد عنهما) فيضار الرفع كما في المجرور (قوله يجوز ان يراد اه) فيثبت يكون موافقا لما نقله الرضى عن المبرد (قوله كلامه في شرحه) أى كلام المصنف رحمه الله في شرحه لهذا الكتاب يأبى من ان يراد ذلك (قوله علما كان او غير علم) بيان لتغاير تفسير السارح رحمه الله لما نقله الرضى من حيث الصدق فان مثل الرجل داخل فيما يشبه الحسن ونحو الصعق خارج عن تفسيره وبالعكس على ما نقله الرضى فيبين التفسيرين عموم من وجه (قوله وذلك) أى دخول اللام للمعنى الوصفية لا قصد التعريف فانه حاصل قبل دخوله في الوضع العلمى (قوله ان كان في الاصل صفة اه) وان لم يكن في الاصل المنقول منه معنى المدح او الذم لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقا فيثبت ان كان نضيف العلم كزيدنا وزيدكم او ذمرفه باللام نحو وليد بن الزيد (قوله وقصد مدح

او ذم بها) أى بالوصفية الاصلية فان الاعلام المنقولة قد يقصد بها المدح والذم باعتبار المعنى (قوله لكنه غير مطرد) أى ليس كل علم كان في الاصل صفة يصح دخول اللام عليه بل في البعض (قوله وكذا) أى يصح دخول اللام (قوله له معنى جنسى) أى كفى في الاصل يقصد به مدح او ذم بناء على اشتهار ذلك المعنى الجنسى بصفة مدح كالاسد بالشجاعة وبصفة ذم كالكلب بالخسوس (قوله ولا يخفاء اه) لكون اللام عارضا بعد الوضع العلمى (قوله ووجب ان يكون معها لام) أى لا بد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العملية مع لام العهد كالبيت والكتاب والنجم والاضافة كابن عباس وابن الزبير ليفيد اختصاص ذلك الاسم بما يتدأ ثم يصير بكثرة الاستعمال فيه علماله (قوله وهو العلم الغالب) أى العلم الذى صار علما بسبب الغلبة والاتفاق لا بالوضع القصدى (قوله كالثريا اه) فانه لا يتصور بها معنى سوى المعانى العلمية (قوله فانها) أى اعلام الاسبوع عند سيبويه وعند المصنف رحمه الله ما لزمته اللام من الاعلام التى لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين وغيره كالكـ لانه والاربعة والدبران والمشتري ليست من القواب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما بل هى اسماء موضوعات لمسمياتها (قوله لكن بحسب التقدير) أى قدرا استعمالها اجناسا (قوله لا لحاق اه) تعليل لقوله اعلام غالبية أى انما ارنكب سيبويه ذلك الحاقا للقليل بالاعم الاغلب اجزاء لللازم لامها مجرى واحد (قوله وجوز الشيخ الرضى اه) لا وجه لتخصيص الرضى بذلك فانه قاعدة شمولية ففى التسهيل وان كان مع تابع المنادى ضمير جى بهد الاعلى الغيبة باعتبار الاصل وعلى الحضور باعتبار الحال وكذا فى الباب (قوله صفة) اما باعتبار جعل التعريف في المعطوف للعهد الذهنى فيكون في حكم النكرة فيجوز توصيفه بلفظ غير واما باعتبار كونه غير معرفة لكونه مقابل ما اضيف اليه امر او احد كفاى عليك بالحركة غير السكون (قوله لمقرد مبنى) او معرب كالمستغاث (قوله فخرج عبد الله) أى خرج بقيد المبنى عبد الله وبقيد على الضم زيدان وزيدون (قوله اذا جعلتها علما) اذ لم يجعلها علما نخرج بقيد العلم اذ المثنى والجموع ليس بعلم الا لفاظنا معدودة كـ بابائين وعمائين وعرفات (قوله ممل ذلك اه) اشارة الى فائدة

توصيف القصة بالموصول (قوله لا بالتوسط) فلا يصدق ان القاعدة كلية وقد
تقرر في غير هذا الفن ان مهملات العلوم كليات (قوله في الزيدان اه) لان حرف
التداعي يعني غناء اللام (قوله وقد يجاب اه) اعلم ان تحقيق المقام يستدعي
مقدمة وهي ان تنبيه العلم وجعه لما كانا خلاف القياس بوجهين احدهما انه
لم يوضع الا مفردا فاذا قصد تنبيته وجعه فقد زالت العلمية والثاني ان التنبيه
في الاسماء بالحاق الزيادة بالمعروفة ليدل على ان معه مثلا من جنسه ولا شك
ان الاعلام وان تعددت مدلولاتها ليست موضوعا لها وضع واحد حتى
تكون تنبيهاتها تدل على شيئين من جنس واحد فقال الامام وابن يعيش
انه اذا قصد تنبيهها وجعه واجب تنكيرها ثم ان قصد تعريفها عرفت باللام
كاسماء الاجناس وهذا غير مستقيم لانهم لم يستعملوا الاعلام مناة
ومجموعة تكرات اصلا ولان تنكير الاعلام قليل لكونه خلاف وضعه فلو كان
التنكير لازما للتنبيه وجعه لكان تنبيته وجعه قليلا وليس كذلك وقال
المصنف رحمه الله ان العرب لما وضعت الاسم المثنى والمجموع للايجاز كراهة
تكرار اللفظ الواحد مرارا وان العلم احق بذلك لكثرة اغتراف امر خروجه
بالوجهين المتقدمين ولما قصد الاختصار فيه اجروا اشتراك اللفظ فيه مجرى
اشتراك المعنى والتزموا ادخال لام العهد في التنبيه عوضا عن العلمية الزائدة
من مفردة من غير تنكيره الذي هو قليل مخالف للقياس بغيروا التعريف
الزائد بالتنبيه بالزامة اللام لزوم التعريف العلمي له فكان فيه توفيق الامرين
انخلاصا من التنكير الشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف آخر وان كان
التعريفان متغايرين لانه غاية الجهد وهذا خلاصة ما في شرح المفصل والرضي
اذا تقرر هذا فنقول اعتراض المحشي رحمه الله ليس مبني على مذهب الامام
لان تعريف العلم باللام عند تنبيهه غير لازم عنده فيجوز ان يكون المنادى
في يازيد ان تنبيه علم منكر قصد تعريفه بالنداء بل مناه مختار المصنف رحمه
الله فان اللام اذا كان لازما لتنبيه العلم وجعه لا يمكن نداء مناه ومجموعه
بدون اعتبار اللام فاندفع ما اورد من ان قصد النداء في يازيد ان الى تنبيه العلم
لا المعروف الا ان تنبيه العلم لا تنصرف دون اللام فيكون القصد الى تنبيهه باللام
وما قيل انه لو اريد نداء الزيدان المعهود ان قليل بالياء الزيدان فباطل لان نعت

اي لا يكون الا المعروف بلام الجنس صرح به في التسهيل (قوله وقد يجاب
اه) خلاصة الجواب ان التعريف اللامي جبر للتعريف الفائي بزوال
العلمية فالمدلول باق على حاله الاول والتعويض بين الدالين العلمية واللام
وليس للتعريف لعدم ضرورته بالتنبيه نكرة بل تبديل تعريف بتعريف
حفظا للعلم عن التنكير فاندفع ما قيل ان جبر نقصان التعريف لا يكون
الا بالتعريف فيكون اللام للتعريف (قوله بالتنكير) الصواب تركه لما عرفت
من ان السؤال والجواب مبنيان على مختار المصنف رحمه الله وهو لا يقول
بتنكيره كيف ولو كان التعريف باللام بعد التنكير لكان كسائر التكرات اذا
قصد تعريفها وليس يجبر في الحقيقة (قوله فيخرج ان بقوله المعروف باللام) لان
المراد به هنا ما يكون تعريفه حاصل بسبب اللام لاذ واللام واللا تنقض
القاعدة بنحو الرجل قائم اذا سميت بهذه الجملة فانك تقول يا الرجل قائم نص
عليه سيئوبه كذا في شرح التسهيل ونحو النجم والصق فلا يقال يا ايها
النجم ويا ايها الصق واستثناء يا الله من هذه القاعدة بقوله وقالوا يا الله خاصة
صحيح لان تعريفه في الاصل باللام ثم صار بالغلبة علما كثيرا ما يطلق اه ومنه
قوله تعالى واذا قرأت القرءان فاستعذ بالله وقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة
فاعلموا وجوهكم الاية وانما وجب التأويل بالارادة لان نداء المعروف باللام
يعينه كقوله يا ايها الرجل مثلا فيلزم اتحاد الشرط والجزاء لان نداء المعروف
باللام غير صحيح حتى يتجه علمية ما يتوهم من انه اذا لم يصح نداءه لا يصح ارادة
نداءه عند اهل اللسان ايضا فتقدير الارادة لا يسمي ولا يبغي من جوع (قوله
على اطلاقه) اي معرف باللام (قوله بخصوصها) فانه لا يصح ان يقال
اذا اريد نداء الفرس قيل يا ايها الرجل (قوله ولل ايضا في تصحيح الخ) يعني
ان اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تأويله بالوصف المشتهر
صاحبه به نحو لكل فرعون موسى وقد اشتهرت هذه الامثلة بين النحاة بتوسط
اي وهذا وكليم ما فيجوز ان يراد بها كلام وسط فيه احد هذه الامور الثلاثة
(قوله هي موصوفة) في الرضى لا اعرف كونها معرفة موصوفة
الا في النداء (قوله قال الاخفش) في شرح التسهيل ذهب الاخفش في احد
قوله الى ان المرفوع بعد اي خبر مبتدأ محذوف واي موصولة بالجملة محذوف

صدر صلتها الى هو (قوله ويجوز يا) اندفع بذلك ما قيل انها لو كانت موصولة
لجاز انظها مصدر صلتها بالاول كان اول من حذفه مع انه لم يأت انظها وهـ (قوله
ويؤيدها) تعرض لبيان مؤيد الموصولة دون الموصوفة اشارة الى ان مؤيداتها
ظاهرة لا تحتاج الى البيان منها عدم الاحتياج الى الحذف ومنها صدق
النعته عليها ومنها الموافقة مع هذا فانه موصوف بما بعده ومنها انه لو كانت
موصولة لجاز ان توصل بمجسلة فعلية او ظرف ومنها لزوم جواز اياها النظم
ومنها كونه مقصودا بالنداء فان الوصف اقرب باقائه ومنها اختلافهم
في جواز نصب ما بعده فان المنازي يجوز نصبه ولو كانت موصولة لتعين
الرفع ومنها بيان وجه التزام رفع ما بعده فانه انما يحتاج اليه على تقدير
الموصوفة دون الموصولة (قوله كثرة وقوعها موصولة) في غير هذا الموضع
(قوله وانما لم ينصب) يعني لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف
فوجب نصبها (قوله يعني على الضم) اي الاغلب فيها ذلك كما سيحي
في الموصولات لحرف النداء على هذا يكون داخل على اسم معنى على الضم
ولم يغيره وان كان مضارعا للمضاف (قوله يقرب هاء التنبيه) من المقصود
من النداء (قوله فانه نص فيها) اي في الوصلة لانه موضع مبهم يزال ابهامه
باسم بعده يستوى فيه المذكر والمؤنث بخلاف هذا فانه قد يزيل ابهامه
بالاشارة الحسية فلذا يقتصر على يا هذا ويجوز بعضهم في نعت يا هذا النصب
والرفع كما يزايد الظريف ووجب رفع نعت اي (قوله ويؤني بتابعه) هـ
اي لعدم كون هذا ناصفي الوصلة قد يؤني بتابعه بعد الصفة لكونه
منادى كما يؤني بتابع تابعه لكونه وصلة (قوله لا متناع وصف هذا) اي
لا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام اما اسم الجنس فلانه
هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في ذات اسم الاشارة بيان
ماهية المشار واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من اسم الجنس
وتعيين المفرد من افرادها فان علم من اسم الاشارة فلم يبق الا التماثل
الطلب بين النعت والمنعوت واخصر التي التعريف باللام اذهى اقل من
المضاف اليه (قوله ولا يجوز) عطف على قوله قد يقتصر الخ اي ولذلك اي
لكون اي ناصفي الوصلة لا يجوز الاقتصار على اياها فلا يقال يا ايها لعدم

دلالتها

دلالتها على الماهية بدون ما بعده ولا يؤني بعد الصفة بتابعه لعدم كونه
منادى بل يؤني ايد ابتاع تابعه لانه هو المنادى في الحقيقة واي صلة اليه
(قوله الا اذا قصد التحقيق) بان يكنى به عن ان المخاطب ليس فيه شيء مما يكون
في العقلاء الا انه يقع عليه اسم الشيء وهذا مجاز وكلامنا على الحقيقة (قوله
والالتوقف بالذهن) وتخييل انه منادى (قوله بحسب الوضع) متعلق بطالبها
فلفظ شيء وما يعناه وان كانا مبهمين لكن لم يوضع على ان يرال ايهما
بالخصيص بخلاف اي واسم الاشارة (قوله لتستد الحاجة الى التعيين)
فيكون ادل على عدم كونه مقصودا بالنداء (قوله يكون طالبا لمعرف
باللام) لان الكلام في التوصل الى نداء المعرف باللام بخلاف ضمير الغائب
المبهم كافي به رجلا والموصول فانها وان طلبا ما يرال ايهما من التمييز
والصلة لكن لا يطلبان المعرف باللام (قوله اذا اريد تعيينه) قيد بذات لانه قد
يرزول ايهما بالاشارة الحسية (قوله لما عرفت) من قوله فان جبر اقرب هـ
التنبيه ما فات بعد حرف النداء (قوله بخلاف ما اذا لم تقطع) نحو اي رجل في
الدار (قوله او بدلت) نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى (قوله فانها معينة
هـ) اما في صورة الاضافة فظاهر وامل في صورة التنوين فلان التنوين يدل
من المضاف اليه مقدر (قوله وانما وصف اولاه) فيه اشارة الى انه موصوف
بالمعرف باللام ايضا لكن نائيا وذلك لانه رافع لا يهاه في الحقيقة فيكون
كلا الامرين من اي وهذا وصله لنداءه الا انه تدرج في ازالة ابهامه بان ازيل
اولا يجعله مشارا ثم بيان جنسه ولا يرد ما قيل انه اذا وصف هذا باسم الجنس
لا يكون التركيب مصوغا لاجل نداء المعرف باللام على ما او ما اليه المصنف
رحمه الله بل لاجل نداء اسم الاشارة (قوله اندفع هـ) يعني لو اجرى الكلام
على اطلاقه بان يقال انها توابع معرب وتوابع المعرب تابعة للفظه يرد عليه ان
تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان لان يكون تابعا للفظه فقط لان المنادى
المعرب اما منادى مضاف لا محله واما مستغاث وله محل النصب لا يحمل
على محله لانه على التقديرين مفعول ادعوا بواسطة اللام او بدونه ولا فائدة
في ترك الاعراب الظاهر والرجوع الى المقدر بخلاف العطف على محل اسم ان
فان فيه دلالة على كونه مفعولا وركنا من الكلام وان لا تغير معنى الجملة (قوله

للوحدة) لانه ليس للتكثير اذ المراد معرب معين وهو الرجل فيصم بمقتضى
المقام على الوحدة والمراد بها الوحدة الكاملة اى لا يكون فيه تعدد لاذانا
ولا اعرابا كما هو المتبادر فلا يفتقض الحكم السكلى بالمثال المذكور فاندفع
ما قيل ان هذا الرفع بلغ من التكلف مبلغا لا يلتفت اليه الا من لا يتعاشى من
التعسف (قوله فلانة منادى معنى) لانه المقصود بالنداء اى وهذا انما هو
مجرد التوصل ودفع لزوم اجتماع آتى التعريف (قوله فيكون منصوب المحل)
قيل عليه ان اعراب النصب للمنادى لفظا لا للمنادى حقيقة والرجل ليس
منادى لفظا وان كان منادى حقيقة اقول انهم قالوا لاجل ان ان المكسورة
لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم اذ فاندتها
التوكيد فقط لجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع بخلاف ان المفتوحة
وهذا الوجه في اثبات المحل جار في الرجل ايضا لانه لما كان المقصود بالنداء
هو الرجل وتوسط الوصلة لا يؤثر في عدم كونه مقصودا بالنداء وقس عليه
بالترام الرفع كانت الوصلة كالعدم فيكون الرجل في محل النصب وكما انه
لا يشترط في كون اسم ان من فروع المحل كونه مبتدأ لفظا ينبغي ان لا يشترط
في كون الرجل منصوب المحل كونه منادى لفظا والفرق تحكم (قوله
في النداء وغيره) اى غير النداء وهو القسم اذا حذف حرف القسم وصدر
بهمزة الاستفهام قبل الفاء او صدر بها التنبيه يلزم حينئذ زيادة ذابعد المقسم به
في الرضى منها قطع الهمزة في يا الله وها الله ذا والمراد جواز القطع فان في نداءه
وجوها حذف الهمزة فيلتقى ما كان على حدهما وحذف الف يامع الهمزة
وقطع الهمزة لكونها لازمة فسكانها من نفس الكلمة وكذا في ها الله ذا اربعة
اوجه وتفصيله في الرضى في باب حروف الجر (قوله وحذف حرف الجر) نحو
الله لا فعلن كذا (قوله وقد يراد آخره) في نحو ماذا عليك ان تقولى كما
سجدت او صليت يا الله ما اردد علينا شيئا مسلما (قوله نحو اللهم) وقال
الفرأ اصله يا الله ائنا بالخير محقق بحذف الهمزة والمفعول وحرف النداء (قوله
الاسماء المختصة بالنداء) اى لا تستعمل الا في النداء في التسميل وهى قل وقلة
ومكرمان وملا مان وملام ولومان ونومان والمعدول الى فعل في سب الذكور
نحو يا خبث والى فعال مبتدأ على الكسر في سب المؤنث نحو يا فاساق (قوله

سماعا) متعلق بلا توصف يعنى لا مانع من توصيفها قياسا (قوله نحو يا قل اه)
قل وقلة عند سيبويه كناية عن تكررة من يعقل من جنس الانسان وهما
يارجل ويا امرأه ولا مة محذوف اصله قل لان تصغيره قل وقال الكوفيون
انهما امر خافلان وفلان فعلى هذا هما كناية عن علم من يعقل (قوله ونحو
اللهم اه) جواب لما استشهد به المبرد على جواز توصيف اللهم بهذه الاية (قوله
نحو معاذ الاله) آخره ولا دمية ولا عقيلة برب يعنى اعوذ بالله من ان تكون
الحبيبة كالظبية والدمية بضم الدال اى الصورة المنقوشة وعقيلة برب
اى كريمة قطع بقر الوحش (قوله في غيرها) اى غير السعة وهو الشعر (قوله
يسمعه اه) في الصحاح كلفة من ابي رباح يهوى سمعها لاهه السكار (قوله بضم
الكاف) صيغة الصفة المشبهة كشجاع (قوله او فيما قصدها) الفرق بين الوجهين
ان المعنى على ما ذكره الشارح رحمه الله جازلك في ذلك التركيب قرأه الضم
والنصب وعلى ما ذكره المحشى رحمه الله ايراد الضم والنصب على طبق
اذا نودى المعرف باللام قيل يا ايها الرجل وان توجيه المحشى رحمه الله
لا يحتاج الى اعتباره قيد كون المنادى المكرر مفردا صورة فصناج في بيانه
الى تكاف (قوله اما ان الاول مفرد اه) في الرضى يعنى بمشابه المنادى المكرر
اذا ولى الثاني اسم مجرور وبالاضافة ولما كان هذا على اطلاقه غير صحيح اذ لو كان
المنادى المكرر نكرة او مضافا لا يجوز في الاول الضم قيد الشارح رحمه الله
المنادى بكونه معرفة مفردا وقيد الافراد بكونه صورة اذ في الحقيقة كلاهما
مضاف او الاول مضاف واقراد الاول صورة ظاهر لعدم ذكر ما تصلح
الاضافة اليه بعده واما كون الثاني مفردا صورة فلانه تكرر الاول بعينه
فلا مغايرة بالافراد والاضافة (قوله واما عدى اه) يعنى ذكر عدى بعده مجرورا
لا يعين كون الثاني مضافا لان حاله مجهول لا يدرى يقينا أهو مجرور باضافة
الاول ام باضافة الثاني وعدم لزوم الفصل ان كان مؤيدا لاضافة الثاني فكونه
تكرارا للاول يؤيد عدم الاضافة واذا لم تتعين اضافة الثاني كان مفردا صورة
(قوله لانه خرج عن العلية بالاضافة) فان العلم اذا نكر يستعمل بالاضافة
نحو زيدنا خير من زيدكم وفيه ان العلم قد يضاف مع تعريفه وذلك ان اضيف
العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد صدق يجوز ذلك وان لم يكن في الدنيا

الازيد واحد كذا في الرضى ومن هذا يظهر ضعف الوجهين الباقيين
لان المغاربة بين القاصدين انما هي على تقديرين افاضة الاضافة للتخصيص
او التعريف اما اذا كانت العملية باقية بحالها فلا وكذلك كون المضاف
اوضح من المفرد انما هو على تقدير الاشتراك في العلم وكون الاضافة للتوضيح
اما اذا كانت مجرد المدح او الذم فلا (قوله وانما جبي مبتأ كيد المضاف له)
بيان للمقتضى وقوله وجاز الفصل الى آخره بيان لانتهاء المانع (قوله لئلا
يستكراه) يعني لو ذكر الثاني بعد المضاف اليه لبقى مستعملا بدون احد الامور
الثلاثة وذلك مستقيم عند قصد المعنى الاضافى فقدم عليه لتبقى صورة
الاضافة بحالها (قوله في السعة) وان لم يميز الفصل بين المضاف والمضاف
اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب (قوله وانه قال)
اى الشاعر اوله فلا والله لا يلنى لما لى اى لا يوجد (قوله لئلا يلزمه) يعنى القول
باضافة الاول الى عدلى يستلزم القول بان تيمم الثاني مؤخر في الاصل قدم
وبالفصل بين المضاف والمضاف اليه (قوله كذلك الثاني) لموافقة الاول
(قوله لا يحتاج الى من ينصر له) فتنى الاب كناية عن نقي من يتولى امره
(قوله اى لست بامر ردة) في النهاية يقال هذا اول ردة اذا كان من الشكاح
كما يقال في ضده ولد زينة بالكسر فيهما وقال الازهرى كلام العرب فلان ابن
زينة وابن ردة وقد قيل زينة ورشة والفتح اقصح اللغتين (قوله وهو الاصل)
لان كل كلمة على حرف واحد اصلها الحركة لئلا يلزم الابتداء بالسكون واصل
حركتها الفتح لان الحرف الواحد لا سيما حرف العلة ضعيف فلا يحتمل الحركة
الثقيلة من الضمة والكسرة وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو اولى
لان السكون هو الاصل (قوله وهو الاكثر في الاستعمال) اذا لم يلزم اجتماع
الساكنتين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابد بعد كلمة اخرى
فلا يتدأ بها مع كونها حرف علة (قوله وقد يضم) ما قبل الياء المحذوفة (قوله
للعلم بالمراد) تعليل لقوله قد يضم (قوله رومما للنفقة) اى لكون الالف خفيفة
بالنسبة الى الياء ومده حاصل من اقتتاح الضم (قوله ليس بشاذ) اى ليس
بقليل (قوله والاصل يا بني) بثلاث يات مصغرا من مضافا الى ياء المتكلم قلب
ياء المتكلم بالالف فصار يا بني ثم حذف الالف لاجتماع اليائين يعنى لاجتماع

اليائين صارت الكلمة ثقيلة تخففت بقلب الياء الفا وحذفها وشاع استعمالها
كذلك (قوله وبالياء لاملابسة) متعلقه من الافعال العامة لعدم القرينة
على تقدير الخاص وما قيل ان تقدير يكون يقتضى وجوب الهاء في الوقف
والوجوب ليس الامع الالف فقيه ان المتعارف في القضايا التي لم يذ كر جهتها
الاطلاق العام والجل في بعض الموارد على الضرورة لمخصوصية المقام (قوله
حال) من الضمير المستكن في الجار والمجرور اى موقوفا (قوله او ظرف) اى في حالة
الوقف (قوله اى يوقف بالهاء وقفا) فوصا مفعول مطلق وقرينة على تقدير
الخاص (قوله لبيان الالف) لان الالف حرف خفي فاذا جئت بعدها بحرف
آخر في الوصل تبين النطق بها واذا لم تأت بعدها بشئ وذلك في الوقف خفيت
حتى يظن ان آخر الكلمة مفتوح فلذا وصلت بحرف لين ليتبين جوهرها
(قوله لانها عوض عن زائد) اى زائد على بناء الكلمة خارج عنه فليجرح جانب
التأنيث جعل هاء حال الوقف (قوله بخلاف بنت) فانه لا يوقف عليها بالهاء
(قوله عوض عن اصى) لان اصل بنت بنو يقتضين قلب الى الفعل بالكسر
والسكون فحذف الواو واعتبر الياء عوضا عنها لان وجوب الحذف لا يكون
بدون التعويض (قوله بالمدكر) اى يا ابت (قوله مناسبة للحرف المبدل منه)
ولكونها اصلها ومتولدة من اشباعها (قوله وقد جع الفرزدق بينهما) اى بين
العوض والمعوض عنه في قويمهما في شرح التسهيل وقد اجاز سيبويه فوان
ولابى العباس في البيت قولان احدهما انه لن لان الميم بدل من الواو وقد
جمع بينهما والثاني انه جعل الواو بدلا من الهاء لحقتها وهذا انما قاله ابو
العباس بناء على ان الميم بدل من الواو على ثبوت لغة القصر فالميم اصلية (قوله
يعنى ان الجواز الوقوعى) يعنى فسر السارح رحمه الله الجواز بالوقوع لان المراد
منه الجواز الوقوعى فالوقوع لازم له فذكر الملزوم واريد اللزوم فاندفع ما قيل
ان كون المراد الجواز الوقوعى لا يصح تفسير الجواز بالوقوع (قوله يتبادر اليه
الذهن) فاذا قيل هذا واقع في الاستعمال يتبادر منه الوقوع في سعة الكلام
اى القصر لانه الكثير الشائع في المحاورات (قوله ويؤيدها) لان الظاهر مقابلة
المتباينين (قوله وتجعل الجواز شاملا للضرورة) وتكون المقابلة باعتبار
الاطلاق والتقييد وليس من مقابلة العام والخاص حتى يجب تخصيص

الغلام بمعاذ النواص (قوله فيقصده سرعة الفراغ) فيحذف آخره احتياطا
 تحصيلا للسرعة (قوله مع ندرة الالتباس) أي التباس المنادى بغيره بواسطة
 الترقيم (قوله أكثر اتباها لاسمها) جازا الترقيم في حالة النداء لأنه يفهم
 أكثر اتباها اسمها وإن حذف منه بخلاف غيره حالة النداء فإنه يلزم التباس
 (قوله فعل الترقيم) أي يرخم من غير ضرورة (قوله بالتحاد الفاعل) أي كون
 فاعل الفعل المفعول واحدا كما سيجي (قوله أثر ضرورة) حذف المضاف وأقيم
 المضاف إليه مقامه (قوله ديارمية) آخره ولا يرى مثلها بجم ولا عرب في التاج
 المساعدة المواتاة والمساعدة (قوله إن يقدم اه) لأن المصطلح على الشيء بعد
 معرفته بالمعنى المصطلح أولى (قوله لأنه المقصود) أي بالذات والتعريف من
 مبادئ الأحكام (قوله بدليل اعتباراه) أي المضاف إليه ليس آخر الكلمة بدليل
 تعاقب الأعراب على ما قبله والكلمة الأخيرة من بعلبك وكذا تاء التأنيت
 آخر الكلمة لأجاء الأعراب عليهما وإن كان بحسب الأصل كل واحدة
 منهما كلمة برأسها (قوله لأن حذف اه) لا مجرد التخفيف فخرج بقوله تخفيفا
 (قوله أما تقدير الأعراب) وذلك خلاف الأصل مع كون هذه الأسماء كثيرة
 الاستعمال (قوله في التركيب) أي في تركيب كلمة بأخرى (قوله هذا المعنى)
 أي بلا علة سوى التخفيف (قوله ذبح الشاة بلا علة) نعل ذكر الشاة لمجرد بيان
 التعلق في التساج الاعتباط اشتراكي على كسنتن (قوله كان الترقيم)
 بمعنى أظن وجه التخصيص بالاسم أن الترقيم لا يوجد في غيره (قوله إلى قوله
 ترقيم المنادى) وحيث يكون قوله وشرطه معطوفا على قوله وترقيم المنادى
 جائز وقوله وهو حذف في آخره بجملة معترضة لبيان مطلق الترقيم فلا يلزم
 تفكك الضمائر (قوله أذ سبق منه اه) في قوله وينصب ما وماهما بقرينة ذلك
 السبق يحمل المفرد ههنا على ما يقابل المضاف والمشبه به بخلاف تعميم
 المضاف بحيث يشمل المشبه به فإنه قرينة خفية وهي كون المشبه بالمضاف
 مشاركا للمضاف في أكثر الأحكام (قوله قيل اكتفى اه) والمضاف محمول على
 معناه الحقيقي وحكم المشبه به متروك في الذكر اكتفاء بذكر أصله (قوله لا يتم
 بدون المضاف إليه) لأن المنادى في باغلام زيد مثلا الغلام المخصوص وهو
 لا يستغنى بدون زيد (قوله خذوا حظكم) تمام البيت

خذوا حظكم يأكل عكرم واذكروا * أو اصروا والرحم بالغيب تذكر
 الأصرة ما عطف على رجل من رحم أو قرابة أو صهر أو معروف والجمع
 الأواصر الرحم القرابة والرحم مثله (قوله هذا ظاهرا) لأن كل واحد من جزئيه
 دال على معنى بالاشتغال (قوله يراعى حال جزئيه) أي آخره فيكون كل
 واحد من جزئي المركب العلى منفصلا عن الآخر بالنظر إلى اللفظ (قوله بعد
 رعاية اللفظ والمعنى) فلم يمكن الحذف من الأول نظرا إلى المعنى ولم يمكن حذف
 الثاني ولا حذف آخر الثاني نظرا إلى اللفظ فامتنع الترقيم فيه بالكلية
 (قوله شاذ) أي قليل غير قياسي (قوله لا يعاباه) لأنه بمنزلة المستثنى من
 القواعد (قوله أعني فتح الثناء) كافي قوله

كلمتي لهم يا أمية ناصب * وليل أقاسيه بطلي الكواكب
 فنصارى غير المنادى المرخم إذا كان بالثناء وجهان ضم التثنية وقصصها (قوله
 يلحقون هاء السكت اه) فحوزة وقه وأنه وجعله (قوله على السكت كون)
 أي سكون الهاء (قوله في قبل التفريق اه) آخره ولا يك موقف منك الوداعا
 ضباحة اسم بنت صغيرة لم يدوح الشاعر أي من أجل وداعك (قوله قيل
 لا بداه) في بعض شروح المتن قال الأمام الحديثي احتج بقوله زيادتان
 في حكم الواحدة عما لا زيادة في آخره كجفر وعما فيه زيادة واحدة كزرقم
 وعما فيه زيادتان لكن لا يراد أمعا كما لو جمع رزقم على زراقم ثم أشع كسرة
 القاف حتى يصير زراقم فان البناء لم يزد مع الميم بل بعده وعما فيه زيادتان
 لا معنى كعصبة انتهى فان المصاد والبناء زيد تامعا لا معنى بل للألحاق
 بسفر جل نص عليه في شمس العلوم فإنه إذا رخم يقال يا عصبة بحذف
 حرف واحد يقال يوم عصب عصب أي شديد الحرا شديد كذا في القاموس (قوله
 صفة زيادتان) أي زيادتان كالتثنية في حكم الواحدة احترازا من محوارطة
 فان الالف زيدت أولا للألحاق ثم زيدت التثنية فلا يقال يا رط (قوله ومن
 قبيل فلان في السعادة) إشارة إلى دفع ما قبل أن حكم الواحدة في الزيادة
 وليس الزيادة في حكم الواحدة فكيف يستقيم الظرفية وحاصل الدفع
 أن الظرفية فيه اعتبارية شبه اشتغال الصفة بالموصوف بأشمال الظرف
 على المظروف كافي فلان في السعادة كما أن حصول الصفة في الموصوف

يشبه بحصول المنطروف في الطرف فيقال على العكس (قوله كزيادتي مسلمان
اه) فان الالف زيد لمعنى التثنية والنون عوض التنوين في المفرد للدلالة على
تمام الكلمة وكذا زياد تاجع المذكر السالم وزياد تاجع المؤنث السالم مجموعهما
لمعنى واحد وهو تأنيث الجمع وزياد تاجع وان ونحوه للتذكير وياه النسبة لمعنى
النسبة وشبهها محمولة عليها والالف التأنيث اى الممدودة كحصر آء لمعنى
التأنيث وهمزة اللاحق مع الالف التي قبلها كما في علباء وخشاء فانهما
ملحقان بقرطاس بكسر القاف وضمهما محمولة على الممدودة لكونها مثلها
صورة وبهذا اندفع ما يترأى من ان زيادة الهمزة مع الالف اذا كانت
للاطلاق لا تكون الزيادة لان معنى وقد اعتبر هذا القيد فيما سبق لاجراء نحو
عصص (قوله لم يقيد الشارح الرضى به) اى باصلى لعل وجهه انه يستلزم
في عبارة المتن ترك ما يعنى واخذ ما لا يعنى اذ لابد من اعتبار اصلى وبعد
اعتباره لا حاجة الى اعتبار صحيح (قوله كان عليه اه) ويمكن ان يقال انها
خرجت بقوله حرف فان المراد به حرف المساقى وتاء التأنيث من حروف
المعاني (قوله يخرج نحو سعادة) فانه لا يحذف منه الا التاء وحدها لكونها
كلمة على سدة وان كانت على حرف واحد السعادة والسعلاء بكسر السين
الغول او ساحة الجن كذا في القاموس وفي الصحاح اخبث الغيلان (قوله
فعلى هذا) اى على اعتبار قيد صحيح سواء قيد باصلى او بغير تاء التأنيث تكون
النسبة بين القسمين عموم من وجه فلا يكتفى ذكر احدهما عن ذكر الآخر
كما يتوهم من تمثيل المصنف رحمه الله للقسم الاول باسما ومروان (قوله
في اسماء) لان آخره حرف صحيح وهو الهمزة قبله مدة وزياد تاء في حكم
الواحدة حيث زيد تامعا (قوله واقتراهما اه) فان آخر بصري ياء النسبة
وهي حرف علة فلا يصدق القسم الثاني عليه ويختار ايسر في آخر زياد تان
اكون الراء حرفا اصليا فلا يصدق عليه القسم الاول (قوله احتراز) فانه
لا يحذف منهما الا الحرف الاخير لتخصيص الواو والياء فيهما بالحركة
وتقويهما بها والشراف بكسر الشين المعجمة وسكون الراء (قوله فيخرج
نحو سنور وعليق) فانه لا يحذف منهما الا الحرف الاخير لمشابهتهما اذن
بالحروف الصحيحة لقوله المدفيعا لان المد في الاغلب لا يكون الا في الالف

والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما السنور بكسر السين المهملة
والنون المفتوحة المشددة وسكون الواو والهزة بجمع سنانير والعليق بضم
العين المهملة واللام المشددة المفتوحة وسكون الياء يقال له بالفارسية
سرنند كذا في الصحاح (قوله لم يحذف زياد تانين) مع كونه جمع المذكر السالم
(قوله لانها غير تاء اه) يحذف الالف ويحذف بك الباء (قوله كمود) خبر بعد خبر
اى مكانه مثل غود فاعطى حكمه في الترخيم بان حذف حرف واحد منه (قوله
فصل هذا التفصيل) اى جعلهما قسمين فاعتبر في الثاني قيد صحيح ليكون
بينهما عموم ولم يقل من عبارة مجمل يحتمل القسمين كما وقع في التسهيل لابن مالك
(قوله ولم يقل يحذف حرفان اه) فان قيل لا يكاد يصح هذا الجمل لانه لا يخلو
اما ان يقيد بقوله وهو اكثر من اربعة احرف او لا فعلى الاول يلزم اعتبار هذا
القيد فيما في زياد تان في حكم الواحدة فيخرج نحو ثبون وقلون مع انه
يحذف منهما الحرفان وعلى الثاني يدخل نحو سعيد وعار وعود قلت يختار
الاول والمراد من كونه اكثر من اربعة احرف اعم من ان يكون لفظا او تقديرا
فيدخل ثبون وقلون واما ما قيل انه يرد على هذا الجمل نحو سعادة فترك
الورود بين المفصل والمجمل والجواب الجواب (قوله ان الثاني اسم برأسه)
ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الالف معه حذفها مع النون في المثال
لامعنى لهذا الاعتراض على سماعه من العرب قال سيبويه عن الخليل
واما اثنا عشر فانك اذا رخته حذفت عشر مع الف اثنا لان عشر بمنزلة نون
مسلمين والالف بمنزلة الواو وامر في الاضافة والتصغير كما مر مسلمين فيلق عشر
مع الالف كما تلقى النون مع الواو هذا نصه وهو مقتضى اسماع الترخيم في ذلك
على هذا الوجه من العرب والله مناسبة للمجموع وهذا كاف للعلل
القوية فلا معنى للاعتراض بان المنزل منزلة الشيء لا يلزم ان يعطى له حكم ذلك
الشيء ومراد الخليل وسيبويه بالاضافة النسبة والتصغير لا غير يعنى ان امر
اثنا عشر في النسبة اليه وفي التصغير له كما مر مسلمين اذا نسبت اليه او صغره
فكما تقول مسلمي ومسلم يحذف الواو والنون كذلك تقول اثني واثني
يحذف عشر والالف انتهى وفيه ان كون ما نصه مقتضى السماع ممنوع كيف
وقد ذكر في شرح التسميس للعلامة المصري انه قيل لم يسمع ترخيم المركب

تركيب المزج من العرب وانما سبأزوه قياسا ومنع الفراء من ترخيم المركب
من العدد اذا سمى به وقال والذي اذهب اليه انه لا يجوز ترخيم المركب
تركيب مزج وعلى هذا فانه لا تكون بيانا للمناسبة بل قياسا بيننا الحكم
وحقيقة يرد ما ورد المصنف رحمه الله بلا شبهة (قوله قلب السماء) هاء
ولا قلب ياء لانها تملك الهاء التي كانت في خة قبل ان يضم اليها عشر
كمثلين اي بصيغة قلبية المؤنث (قوله ورخت) بحذف الزيادة (قوله
بالهاء) لان القاء نظرت لفظا ولا يوقف على تمام التانيث الا في بعض اللغات
(قوله بقرينة القاء) فانها واجبة في الجملة الاسمية فايراد القاء مع ان المصنف
رحمه الله بصدد الاختصار فحذف على حذف المبتدأ (قوله لكون هذا المحذوف
اه) يعني ان هذه الجملة الاسمية معدولة عن الفعلية لان مناسبة السابق
تقتضي الفعلية والاسمية المعدولة تعيد الاستمرار (قوله استمراره) اي
استمرار حذف الحرف الواحد بتجدد استعمال المنادى المرخم
الذكر في محاوراتهم والاستمرار التجديدي يستفاد من المضارع لدلالته
على زمان الاستقبال المستمر المتجدد لامن الاسمية فانه دال على الدوام
التبوي فبني ان يقدر المضارع (قوله هذا) اي كونه استمرارا لان المحذوف
تجدد انما هو بالنظر الى افراد المحذوف الواقع في محاوراتهم اما اذا نظر الى
حقيقة المحذوف وما هيته فاستمراره تبوي لانه مستمر ثابت في ضمن افراد
المتجددة بتلازمه (قوله تقدر المضارع) فالتجديدية عند الشارح رحمه الله
القائم ملاحظة المناسبة لما سبق وعند المحشي رحمه الله القائم دوام
الاختصار قد بر (قوله تدخل) اي يجوز دخولها (قوله انما يجعلون اه) يعني
ان المعلوم من استمرار كلامهم ان المحذوف له علة موجبة قياسية مطردة
كافي عضاوفاض في حكم الثابت وههنا ليس كذلك لان الترخيم بآثر
لا واجب (قوله بسبب بان المحذوف اه) يعني ان العلة ههنا وان لم تكن موجبة
لكم العربيت مجرى الموجبة لكونها قياسية اي داخل تحت الضابطة مطردة
في جميع الموارد مع انها قريبة من الايجاب لطولهم التخصيف في النداء
اقصى ما يمكن ليصفي الخطاب الى ما يجي بعده من الكلام المنادى له (قوله
اعلى وقاضى) برد الالف والياء المحذوفتين لانقاء الساكنين زوال الانقضاء

بزوال الواو بالترخيم (قوله نحو اصرار) فان وضعه بالادغام فيكون سكون
المدغم اصليا يفتح الا تراءى ما قبله (قوله يميز الكسر ايضا) للساكنين وهو
اولى لكونه اسما (قوله وان لم يكن اصلي السكون) اي ان لم يكن المدغم الباقي
بعد المدغم فيه اصلي السكون بل عرض له السكون بسبب الادغام سواء
كان قبل الالف او الياء (قوله ياراد) بكسر الدال وتحقيقه ما في راد اسم
فاعل من رد (قوله القاء فصحة) هي التي تدل على ان ما بعدها متعلق
بمحذوف غير شرط هو سبب لما بعدها كذا في الطيبي وقال القطب القاء التي
يكون ما قبلها سببا لما بعدها ان كان ما قبلها محذوفا فهي الفصحة
والافهى المينة قال الشارح رحمه الله جعل الفاء ههنا فصحة على
وفق ما في الطيبي والمحشي على وفق ما قاله القطب فلو علق المحشي على قول
الشارح رحمه الله فبقي على ما كان اه هكذا اثار قد من سره الى ان القاء
فصحة ولك ان تقدر الشرط لكان انساب واما القول بانها فاء النتيجة فمهم
لان هذا القول فرع للقاعدة الكلية تمثيل له او رد للتوضيح وليس مقصودا
بالذات او رد القاعدة المذكورة لاثباته (قوله المأولة بالفعلية) التأويل
لتصحيح شدة المناسبة لان عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس جائز غير
تأويل (قوله او المحذوف ثابتا) مع ان المقصود بالتمثيل يحصل بالواحد
(قوله لان التغبيراه) فايراد الامثلة الثلاثة ههنا لوطئة للتغيرات الثلاثة
الاثمية فيها عند جعله اسماء برأسه (قوله على غير القياس) في التصحيح
هو جمع محذوف الزوائد كلهم جعلوا كرى مثل اخ واخوان (قوله انهم
ممكن) قال اسم لحي الفعل كذلك نحو يدعو ويقرؤ ويكون احواله غرضيا
لان الاصل في الفعل القاء وقيد بالسكن لحي هو (قوله التغلزي والادلي)
اصلهما تغلزو وادلو (قوله ويكون اعرابه اه) اي اعراب المحمول على وفق
ما كان المحمول عليه من الاعراب (قوله ومن ههنا) اي من بيان وجه
استعمال صيغة النداء في الندوب (قوله ظهر وجوه اعرابه اه) وهو اجراؤه
محري المنادى بواسطة دخول حرف النداء عليه وان لم يكن منادى (قوله
فامر غير ظاهر) انما قال كذلك لانه يمكن ان يقال انه محمول على المنجس
عليه بما طردا باب المندوب على طريقة واحدة لكن فيه شفاء لانه محمول على

المحمول على شيء (قوله ليس منادى عنده) أي عند المصنف رحمه الله حتى
يكون معمولاً لا يدعو المقدر (قوله ولا منقولاً منه) أي من المنادى كباب
الاختصاص حتى يقال أجرى المنقول مجرى المنقول منه (قوله ولا منصوباً
بفعل التفعيل) حتى أنه منصوب بالتفعيل المقدر أو بواو على أنه نائب عنه (قوله
لما كانت) بيان لتصحیح التعبير عن ما يطلق صيغة النداء وقوله وهذا التعبير
بيان للمرجح (قوله صلته اللام) في التاج التفعيل اندوهكين شذن ويعدى
باللام كما يقال في الحمود عليه أنه بمعنى الحمود له (قوله لتضمين معنى البكاء)
يتعدى بعلى والبكاء يتعدى بعلى يقال بكيت بكيت عليه (قوله لا يشمل اه)
لأن المبكى عليه هو المفقود لا الموجود (قوله وليست للسببية اه) اذ ياء وواو
ليست سبباً للتفعيل ولا آله وهو ظاهر (قوله اشار به الى ان اه) وفيه رد
على الشارح الرضى فانه قدر المقصود عليه وجعل البناء في قوله بواو للسببية
حيث قال بمعنى اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة وافوازيد مختص
بالندبة ويازيد مشترك بين النداء والندبة (قوله لتضمنه معنى الامتياز) فيكون
مدخول الياء مقصوراً ومختصاً لأن ما به الامتياز يكون مختصاً (قوله اعرب
اه) في التاج العروبة والعروبة تازى زبان شذن بمعنى اعرب تازى
زبان ترست قال المحقق التفتازاني في شرح قول الكشاف والمعنى يخصك
بالعبادة أي يجمعك منفرداً بها لا تعبد غيرك وهذا هو الاستعمال العربي
ولو قيل يخص العبادة بك لكان استعمالاً عريضاً انتهى ومن هذا ظهر فساد
ما قيل ان المحقق التفتازاني جعل البناء في تقدير دخوله على المقصور صلة
الاختصاص فان عبارته صريحة في تضمين معنى الانفراد (قوله لئلا يلتبس
بالنداء) لا يخفى ان الالتباس بالمنادى المستغاث اللاحق به الف الاستغاث
وبالمنادى المضاف اليه المتكلم المقبول بواو الضماني فلعل مراده دفع
الالتباس بقدر ما يمكن (قوله وقد يلحق اه) أي تلحق هذه الالف مع المنادى
الغير المندوب قال ابن السراج تقول للبعيد يا زيد والها لك في غاية البعد
ومنه قولهم يا هذا مع المنادى الغير المصرح باسمه (قوله قال الشيخ الرضى
اه) المقصود من نقلها ما ذكره المصنف رحمه الله من اطلاق حذف اللبس
مخالفاً لما ذكره الشيخ فانه اعتبره في المتحرك بالحركات البنائية (قوله لا يلحقه

الالف) لأن الأصل في باب الندبة الالف لأن المدفوع أكثر والندبة من مواضع
مد الصوت اعلماً بالمصيبة فلا يعدل عنه بلا ضرورة ولا ضرورة في المغرب
لأنه يجوز فيه تقدير الاعراب وحركته غير لازمة (قوله نحو واضرب الرجل)
وواضرب الرجل وواغلام الرجل (قوله وكذا المتحرك بالحركات
اه) يلحقه الالف اذ لم يؤد الى اللبس نحو قطام وحذام وخبات اعلماً
مشهورة واما عند اللبس فيلحقها مدة موافقة لحركته لأن رعاية الأصل
لمد الصوت فيه وهو الحاق الالف يستلزم محذوران تغير الحركة البنائية
واللبس بخلاف المغرب (قوله والمصنف رحمه الله) أي المصنف رحمه الله
يتبع الحركة البنائية مدة بحساسة لها مطلقاً ولا يغير الحركة البنائية لا عند
اللبس ولا عند أمنه رعاية للزومها (قوله يا غلاماً) أي بالحاق الالف وابدال
الكسرة بالفتحة كما قيل في يا زيد يا زيدا ببدال الفتحة بالفتحة لأن الكسرة
والفتحة فيهما ليستا بنائيتين بل عارضيتان شبيهة بالحركة الاعرابية (قوله
والاولى اه) وذلك انه قد اعتذر لزوم اللبس في المتحرك بالحركات الاعرابية
وما نحن فيه شبهه به لكن الاولى اتباع المدة للحركة الغير الاعرابية واعتبار
مشابقتها بالحركة البنائية دفعا للبس (قوله لاستحالة خطاب المضاف اه)
بالضرورة لأن تعلق الخطاب بالمضاف من حيث انه مضاف يستدعي انضمام
المضاف اليه معه وكونه من تيممه وتعلق الخطاب بالمضاف اليه يستدعي
انفراد عنه واستقلاله بنفسه وليس هذا مبنياً على القاعدة المعتمدة من انه
لا يجوز خطاب اثنين في كلام واحد من غير تثنية او جمع او عطف (قوله الى
هذا) أي جواز ندبة المضاف الى مخاطب (قوله لم يمثل اه) أي لم يمثل بالمضاف
الى ضمير الغائب مع صحة التمثيل به فانه عند الحاقه الالف يلتصق بالمضاف
الى ضمير الغائب (قوله فيحذف الساكنين) الظاهر فيحذف عند زيادة الالف
لاجتماع الساكنين نحو واغلام زيدا ولا يحرك التنوين كما يحرك عند الخوق
مدة الانكار في نحو هذا زيد وثنيه لأن أصل المندوب المنادى الذي
هو موضع التخصيف وانجاز القراءة فيه ثلاثة اوجه فتحذف الالف والندبة
وحذفها واتباع المدة حركة ما قبلها نحو واغلام زيدا وكسرها للساكنين
واتباع المدة لكسرتها وما ذكره اولاً هو المشهور المستعمل كذا

في الرضى (قوله حذفها لالف التنية) لان القياس اذا اجتمع ما كان حذف
 الاول اذا كان مدا (قوله واذا تبتاه) اي اذا تبت المتأدى المضاف الى ياء
 المتكلم يسكون الياء قلت الخيارات لثبوت الاختلاف في كون اصلها التنية
 بناء على اصل كل بناء على حرف واحد ان يكون مخرجا بالفتح او السكون
 بناء على ان الاصل في المهمكات القديم (قوله يا غلاميه) اما لان اصلها السكون
 فيمن قال بذلك فلا يراد عليها مائة اخرى ولما لان السكون العارض كالاصلي
 بدليل قوله وامصطفا لا ترد الالف الى اصلها لاستغنائها عن الف التنية
 بخلاف الف التنية فانك تغلب المقصورة بياض نحو مصطفيان لزوم الف
 التنية في المتن وعدم لزوم الف التنية في المندوب (قوله فان كانتا مدتين)
 اي بركتها من جنسهما تكتفي بما فيها من المد عن الف التنية بخلاف
 نحو يا قاضي فان اصل هذه الياء الحركة قدما كلاما (قوله جئت بالف
 التنية اه) نحو وارضوه وارضيا اذا سمى بهما (قوله حذفها في الجمع اه)
 لان اصل غلامكم غلامكوه الا ترى الى قوله تعالى انزلكموها وعلى قراءة
 ابن كثير يمكن حذف الواو والضمة استغناء (قوله ليسانها) لان الوقف
 يوجب نفاها الحرف لا قطع الصوت عنده فاذا جئت بالهاء وقت عليها
 ولم يقطع الصوت عند الحرفين وتبين كل التبيين (قوله ولا سيما الالف)
 اي وخصوصا الالف فانها اند احتياجا الى الياء عند الوقف تلفظا
 في نفسها لكونها حرفا هو آتيا يفسل مع النفس وليس له مخرج يعتمد عليه
 (قوله كانيق بها الحركة) في يا غلاميه (قوله تحذف وصلا) لعدم الاحتياج
 اليها اذ لا خفاء في تلك المدات عند الوصل (قوله امامكم سورة) لساكنين
 او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها بها الضمير الواقع بعد الالف والواو
 وبعضهم يقتضيهما بعد الالف لساكنية الالف قبلها (قوله وجب ان يكون اه)
 لما كانت عبارة الشارح رتبه الله قاصرا في بيان شرائط المندوب حيث ترك
 ذكر كونه معرفة ولم يعم الحروف اذ لا يخفى رتبه الله ذلك بحجة مستأنفة
 (قوله فساد) فيه شذوذ او تدهور المعروف والحق الف التنية بآخر الصفة
 (قوله وقراءة ابن عامر اه) جواب سؤال وهو انه ياء في قراءة ابن عامر الفصل
 المضافين بغير الظرف حيث قرأ قوله تعالى زين للمشركين قتل اولادهم

شركائهم بنصب اولادهم على انه مفعول قتل وحشر شركائهم على انه مضاف
 اليه لقتل اضافة المصدر الى فاعله (قوله واردة على الشذوذ) ضعف القراءة
 التي من النسخ متباعدة للزمحشرى والرضى لزمهم ان تواتر القراءة
 السبع ممنوع وان ذهب اليه بعض الاصوليين وقال المحقق التفنن في القراءة
 مما يستشهد بها لالهها وقد وقع الفصل بين المضاف اليه بغير الظرف في القراءة
 فيلحق ان يحكم بالجواز وحده صاحب المفتاح على حذف المضاف اليه من الاول
 واضمار المضاف من الثاني والتقدير قتل شركائهم اولادهم قتل شركائهم وذكر
 صاحب الانتصاف ان اضافة المصدر الى مفعوله وان كانت محضة لكنها تشبه
 غير المحضة فاتصاله بالمضاف اليه ليس كاتصال غيره وقد يار في الغير الفصل
 بالظرف فيزهو عن الغير بجواز الفصل بغير الظرف (قوله وكذا ليس كاتصال
 اه) اي ليس اتصال المقصور بالصفة كاتصال الموصول بالصفة لان الموصول
 بدون الصلة لا يصير جزءا من الكلام بخلاف الموصوف (قوله فيه ان اه) اي
 التعليل قاصر عن المطالب وما قيل انه الحق ما سوى العلم من المعارف به
 للمناسبة فقيه انه يقتضي جواز الحذف من اسم الاشارة والتخصيص تعسف
 والحق ان يسقط من التعليل قوله كثرة نداء العلم ويكتفي بقوله لان اسم
 الجنس لم يكثر نداءه (قوله وقد يقال) اي في تعليل عدم جواز حذف النداء
 من اسم الجنس سواء تعرف بعد النداء او لا (قوله ولا من المعرفة اه) عطف
 على قوله من النكرة (قوله لا يحذف مما تعرف به اه) الا ترى ان لام التعريف
 لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولي منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة
 مع التعريف التنييه والخطاب (قوله لانه كاسم الجنس) وان كان قبل النداء
 (قوله لا يشار اليه للمخاطب) اي لاجل المخاطب (قوله اخرج في النداء من
 ذلك الاصل) اي اخرج عما هو موضوع له اعني كونه مشارا اليه للمخاطب
 وجعل مخاطبا (قوله اعم من ان اه) فان المتبادر من القضايا المطلقة عن الجهة
 الاطلاق العلم اي ثبوت الحكم في بعض الاوقات (قوله لانه لا يحذف اه)
 تمة عبارة الرضى لتعليل لقوله وهي منه اي لفظة الله مما لا يحذف منه
 الا الحرف ثم ان قرر التعليل بانه لا يحذف منه الحرف الا مع ابدال الميم
 فلا يدخل تحت قوله قد يحذف لقياس قرينة لان المتبادر منه الحذف من غير

بدل ليم رد الشارح رحمه الله بان لا نسلم التبادر والمذكور بل المتبادر والحذف
مطلقا وان قربانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم منه فلا يكون الحذف
من لفظ الله بل من الهم لم يتم ما ذكره الشارح رحمه الله كما لا يخفى (قوله
وان كانت اسم جنس اه) فينبغي ان يكون كسائر اسماء الاجناس المتعرفة
بالنداء (قوله عطف على قوله اه) لا على قوله ذي اللام (قوله او ادخل
في الصباح) يعني اصبح اما بمعنى صار او تامة بمعنى الدخول في الصبح (قوله
اخذت منه المطلق) قيل سألهم عن سبب النقص واخذ المطلق فقالت انك
ثقل الصدر خفيف الحزقيل مربع الازفة بطي الافاق (قوله في الورطة)
في الصباح الورطة الهلاك قال ابو عبيد واصل الورطة ارض مطمئة (قوله
تلبذ) في التناج التلبذ سبه برزمن نهادن مرغ (قوله ان ذكر الخباري
اه) هذا مبني على ان كرى ذكر الكروان وليس مرخم كروان كذا في الرضى
(قوله وهي النعام) في الصباح النعام من الطير كرويت والنعام جنس
مثل حمام وجمانة وجراد وجرادة ولكونه في معنى الجمع انت الضمير الراجع اليه
(قوله لا يمتدون لان يمتدون) اي المعنى انه متعلق بيمتدون تحذف اللام
وحذف حرف الجر عن ان وان قياسي (قوله بدل من السبيل) بدل الكل
ان كان اللام للعهد وبدل البعض ان كان للجنس (قوله على التقديرين) اي
التعلق بيمتدون والبديلة من السبيل (قوله ويجوز ان يقال اه) وعلى التقادير
الثلاثة كلمة لا لتنفى بدون حذف الجر على الاول ويجوزها على الاخيرين
(قوله اي به او مطلقا) سوى بين التوجهين لان الواحد منهما يحتاج الى
نصرف الاول الى تخصيص الاسم والثاني الى اعتبار ان عدمه من المواضع
الاربعة باعتبار بعض الافراد (قوله يجب تخصيص الاسم اه) بان يقتضيه
المفعول المتبادر من قوله لتصبه بكونه مفعولا به لان الاسم ههنا بقيد
بالمفعول به فانه يخالف العموم المستفاد من كل وينافي ما ذكره الشارح
رحمه الله من اخراج خبر كان بقيد المفعولية المتبادر من نصبه لانه حينئذ
خارج من قوله اسم ويجاز ذكرنا ظاهرا الجواب عما قيل انه كما يتبادر من قوله
لتصبه النصب بالمفعولية كذلك يتبادر من اسم المفعول فلا حاجة الى اعتبار
القيد بالمفعولية فتدبر وارجاع ضمير هو الى مطلق المفعول المذكور في ضمن

المفعول به المتبوع عنه بما تكافئ (قوله اصدقه على يوم الجمعة) اي لصدق الحد
على المفعول فيه المنصوب على شرط التفسير مع عدم دخوله في الحدود
اعني ما اضمحلت كونه عبارة عن المفعول به (قوله وعلى الثاني) اي على تقدير
كونه عبارة عن المفعول مطلقا لا تخصيص في قوله كل اسم الخ بل يجب
اجراؤه على عمومه ليشمل المفعول فيه المنصوب على شرط التفسير كالمحدود
(قوله ولا يأس اه) اي لا يأس في تعميم ما اضمحلت له المفعول به وفيه مع عدم
الحدود موضعنا الثامن المواضع الاربعة التي يجب حذف ناصب المفعول به
فيها لان عدم الحد ومن تلك المواضع باعتبار بعض افراده وهو المفعول به
لا باعتبار جميعها (قوله يعني ان على بنائية) اي يريد الشارح رحمه الله من هذا
التفسير ان كلمة على في عبارة المتن بنائية اي متعلقة بلفظ بناء المفعول المستعمل
في معناه المطلق اعني ترتب على شيء اضمحلت له بنائية على شرط وهذا
على تقدير كون البناء حقيقة في الترتيب الحسبي كترتيب البناء على اساسه
والعقل كفايها فمن فيه فانه من ترتب المشروط على الشرط (قوله يعني ان
على صلة) اي يريد الشارح رحمه الله من التفسير المذكور ان كلمة على في المتن
صلة الوقوع المضمن فيما اضمحلت له والتقدير اي اضمحلت له واقعا على شرط
ولما كان ذلك الوقوع مشبها للوقوع البناء على اساسه في الترتيب والتوقف
عبر الشارح قدس سره عن ذلك الوقوع بالبناء بقوله بناء حيثئذ استعارة
نصريحية وهذا على تقدير كون البناء حقيقة في الحسبي الكثرة الاستعمال
فيه مجازا في العقلي (قوله لان الجملة الثانية لم تأت لمجرد التفسير اه) يعني ان
المزاد من قوله لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر الذي يكون اتيانه لمجرد
التفسير من غير ان يتعلق باتيانه قاعدة اخرى كما نحن فيه فان اتيانه لمجرد
تفسير المقدور فلا وافي به كان عينا بخلاف المفسر الواقع بعد كلمة اي فان المقصود
من اتيانه ايضاح المراد من السابق ولذا قالوا انه عطف بيان لما قبله فيجوز
الجمع بينهما فان قيل لزوم العبث في نحو قوله زيد اضر به ظاهرا واما في نحو
زيد اضر به غلامه فلا لان المقدور غير المذكور فالجواب انه اذا كان المقصود
الاخبار باهانة زيد وكان ذكر ضرب الغلام بساؤل طريق السكينة التي هي
البلغ من التصريح كان المقصود من قوله ضرب غلامه اهنته فيكون ذكر

ضربت علامة ذكره فلو جمع بينهما يلزم العيب كما يلزم في قولنا زيد
طويل النجاد أي طويل القامة (قوله بل أي بها) قبل تمامها طرف لا في
والباء في قوله باعتبار ما يتعلق بيمين وتامها على التنازع أي في الجملة الثانية
قبل تمام الجملة الأولى باعتبار ما يتعلق به لتبين الجدل الأولى باعتبار ما يتعلق به
في الرضى ويحسن التكرير إذا ذكرت ما يطلب بشيئين أولهما أنه ذيل فيكرر
المقتضى بعدم تمام ذيل الأولى فهو قوله تعالى ولا تحسبن بالباء الذين يقرحون
بما أوأويحيون أن محمد وأبناؤه يقولوا فلا تحسبنهم بالباء أيضا بمفارقة من
العباد فإنه طالع المقول الأولى بصلته ثم ما ذكره المحشي رحمه الله على تقدير
كون رأيهم حكرا بالاولى وأما على ما اختاره القاضي في تفسيره من أنه
استئناف فلا ورود للنقص أصلا (قوله ما غفلت به) الروية المذكورة حلية فإن
الجزء يتبطل على ظاهرها فسادا من حال وانما يقتضي الروية العلمية فهو مقبول
ثان فلذا قال ما غفلت به (قوله انهم) لما كان كل واحد في غير موقعة لانه
لا سلطة الاقرار والتعريف فاما ان يكون بالماضية او بالانتماء فانه ادخال شيء
في شيء يعقت (قوله لبيان الممانعة) لا فائدة له ان المحذور يصدق على كل فرد
بما يصدق عليه الملك وذلك يستلزم ان كل مالم يصدق عليه المحذور يصدق عليه
المحذور وهو معنى الممانعة (قوله لا بد لتسمية الفعل مما يعتمد عليه) ليعمل
في الضمير او متعلقه في الاسم المذكور وبعد التعليل فان المراد من الشبهة
هو ما اسم الفعل والملك قول وتوهم لا يعملان بدون الاعتماد اما على الموضوع
او على طرفي الاعتماد (قوله كالمثال المذكور في الشرح) أي زيدا
انت ضاربه (قوله على ان يكون له) بخلاف ما يكون ضرر فاعل ضاربه فانه
لا يجوز التصيب حقيقة لعدم الاعتماد فلا يعمل في ضرر ولا زيد بعد التعليل
بل بعد الزعم يحصل الاعتماد (قوله فمقتضى لا جزم الامر من انه) رد لما قيل
ان الصفة فعل بذليل او زاد الضمير وذلك لان شرط الاشتغال معتبر في كل من
الفعل وشبهه وتمامه ما في الرضى ان المراد الضمير وثبوت في المعطوف
بلازم قول الى قصد المتكلم فان قصد احداهما أفرد وان قصد كلاهما لم يفر
زيد او غيره جازي وقد دعوتهما وهو ما قصد المتكلم متعلق باحداهما اذا
لا اجتماع بينهما في اسم واحد فكانه قيل كل اسم بعد واحد من الآخرين مشتغل

(قوله اول كل من الامرين) فان لفظ الشبه لتوغل في الابهام لا يعرف
بالإضافة فيجوز توصيفه بالكرة ومعنى التردد ان نظر الى وقوعه ما بعد
الاسم فهو صفة لاحدهما وان نظر اليهما في انفسهما فهو صفة لكل منهما
(قوله على سبيل التنازع) اللغوي فيقدر لواحد منهما صفة بقريته ذكرها
في الآخر وحذف النعت جائزا دلت عليه القرينة كافي قوله تعالى والله
ورسوله احق ان يرضوه فان الخبر في احدهما مقدر بقريته الآخر وليس
المراد التنازع الاصطلاحي لعدم كونهما عامين في مشتغل بل متبوعين
والعجب عن من قال جعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع بوجوب متابعة
المصنف رحمه الله خلاف مذهبه وهو اعمال الاول كما هو مذهب الكوفيين
حيث توهم التنازع الاصطلاحي وان شبهه لكونه معرفة لا يمكن توصيفه
بالكرة (قوله لتضمين معنى الفراغ) هذا على تقدير ان تكون الباء في ضميره
صلة الاشتغال والثاني على تقدير كونها السببية (قوله او بالثبوتية اه) ظاهر
كلامه يقتضي عموم الحكم في كل تابع وفي الرضى اكتفى بالمثالين احدهما
من عطف البيان نحو زيد ضربت عمرا اخاه والثاني من المعطوف بالواو
وفي شرح التسهيل للعلامة المصري ملائس ضميره هو المضاف نحو زيد
ضربت علامة والمشتغل صفة او صلة او عطف بيان او عطف نسق بالواو عليه
نحو زيد اضربت رجلا يحبه وزيد اضربت الذي يحبه وزيد اضربت رجلا
واشاء بخلاف البدل والعطف بغير الواو وفي التسهيل لان الواو مطلق الجمع
فالاجتماع والاسماء معها بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضميره بخلاف الفاء
وتم ولو قلت زيد اضربت عمرا اخاه جاءت المسئلة ان قدرت التابع بيانا او بدلا
وبقيت على ان عامل البدل هو عامل المبدل منه وان جعلته بدلا وبقيت على
ان عامله غير عامل المبدل منه لم يكن الاسم المنصوب مثالا لثبوت المسئلة
(قوله ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا بعامل الضمير) لم يورد لهذين
التبيين مثالا لان المثالين الاتيين مثالا لان لهما بعد اسقاط المعطوف عليه
(قوله او رجلا يضربه) عطف على الذي يضربه فيدخل عليه الواو (قوله بل
اي من في شيء من كتبه) أي في شيء من كتب المصنف رحمه الله في هذا الفن (قوله
ويمكن ان يقال اه) فيه رد على الشارح رحمه الله حيث قال الحق انه لا بد من

هذه اللفظة والانتزاع نحو زيد امررت به وزيد اضربت غلامه (قوله بان يكون اسم فعل) نحو زيد هاته والمصدر نحو زيد ضربني اياه واصفة مشبهة نحو زيد حسن وجهه فان مولاه الثلاثة اضعفها لا تعمل فيما قبلها فلا يجوز النصب فيما قبلها وتعين الرفع وكذا الحال في افعال التفضيل وفعل التعجب (قوله او مصدرا بماله صدر الكلام) تحرف الاستفهام نحو زيد اهل ضربته وكم والعرض والتثنية وحرف التخصيص وحرف الشرط نحو زيد ان ضربته يضربك والاحماء المتضمنة معنى الاستفهام نحو هندن يضربها اضربه كذا في الرضى (قوله كان واخوانها) نحو زيد انك ضربته ولام الابتداء نحو زيد لعمر يضربه واما ان المفتوحة وان لم يجب تصدرا لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا (قوله دون لم وان ولا) اما لم فلا متزاجه بالفعل بتغيير معناه الى الماضي حتى صار بجزئه واما ان فلكونها تقيض سوف التي تقتطها العامل نحو زيد سوف اضرب واما لا فلكونها في الكلام حتى انها تقع بين الحرف ومعه وله نحو كنت بلامال (قوله ايمان يكون صله) نحو انهم اضربه جروا الصفة نحو جرح لقيته حاضرقانه يتعين الرفع فيهما لان الصلة والصفة لاتعملان في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة تتعان مع الموصول والموصوف في تقدير المفراد فلو علمتا فمعنا لكان كل واحدة منهما مع مفعولها المقدم عليها كلاما فالرفع واجب (قوله او ضا فاليه) فان المضاف اليه لا يعمل فيما قبله نحو زيد حين تضربه يموت (قوله او واقعا بعده الا) نحو ما رجس الا اعطيته لان ما بعدها لا يعمل فيما قبلها (قوله او مؤكدا بشون التأكيد) نحو زيد اضربه او لا تضربه لان الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله (قوله نحو زيد انطنه منطلقا) بمعنى ظن نفسه فلا يجوز نصب زيد لانهم كرهوا احتياج الفاعل لذاته الى تقدم ما هو في صورة المفعول عليه مع تأخره رتبة واما نحو ضرب زيد اسنيد وما ضرب زيد الاعروفا لا احتياج الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل للضمير المضاف اليه ولاجل الا واما اذا كان كل واحد منهما ضميرا منفصلا فيجوز ان يقول في الفاعل زيد الم يضرب الا هو وفي المفعول اياه يضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر كذا في الرضى (قوله او معطوفا) اي واقعا بعد حرف العطف اي حرف كان فان ما بعده هذه

الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها لا تل على ان ما بعدها من تامة ما قبلها فلو وقع معمولها قبلها انعكس الامر (قوله اما اذا كانت زائدة) نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسيق فان سيق عامل في اذا على المذهب الصحيح لان الفاء زائدة فوجودها كعدمها (قوله بفعل ما في خبر الجزاء) اعني بنعمة ربك شريطة اي واقعا موقع الشرط (قوله وجعل جزاء الجزاء) اعني حدث فوقع الفاء بين جزاء الجزاء فلا تكون واقعة موقعها الذم فيها ان تدخل على غام الجزاء فقوله ادخها على مقدمة مطوية (قوله وهو ان زيداه) لعل المراد بالقرع عن العمل فيه اعم من العمل فيه لذات او غيره على ما قال الكسائي والقرع لان الناصب لفظ الفعل المتأخر عنه اما لذاته ان صح التسليط واما لغيره ان لم يصح التسليط (قوله كما قاله الرضى) ان قوله لو سلط عليه لنصبه غير محتاج اليه لان معنى قوله مشغول عنه بضميره انه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرروا في مظانه فلم يبق الا النصب فعني مشغول عنه بضميره مشغول عن نصبه اي لو سلط عليه ولم يشغل بضميره لنصبه انتهى ولا يخفى ان الدلالة المذكورة التزامية ودلالة الالتزام مبهورة في التعريفات وله جواب آخر يستفاد من عبارة الشيخ وهو انه لا يخرج نحو زيد اكنت اياه باعتبار تقييد النصب بالمفعولية وتفصيله ان المراد بقوله ما اضمر عاملا للمفعول به ليصح حله على قوله الثالث فان المراد به ثالث المواضع الواجب فيها حذف ناصب المفعول به فلو لم يقيد النصب بالمفعولية لدخل فيه زيد اكنت اياه مع انه غير داخل في المحدود فاندفع ما قبل ان المثال المذكور من قبيل شريطة التفسير فلامعنى لاخرجه واما ما قيل من ان للتبادر من كل اسم هو المفعول فخط لان كلمة كل نص في عموم ما اضيف اليه فلا يجوز تخصيصه بالمفعول (قوله لان التبادر انما يكون في المفردات) والعامل وان كان مجرد الفعل او شبهه لم يكن تسليطه لا يتصور بدون الفاعل فالمسلط ليس الناصب بالتبادر بل المركب من الفعل والفاعل (قوله نحو زيد اخاه غلامه ضربته) فلان ضرب الغلام يستلزم اياه انه مولاه اعني اخا زيد وذلك يستلزم ملازمة زيد والتعلق به من حيث انه ضرب (قوله كما ذهب اليه بعضهم) وهو الكسائي والقرع فانهما قالان ناصب هذا الاسم الفعل المتأخر عنه اما لذاته ان صح المعنى بالتسليط

واما لغيره ان لم يصح وليس قبل الاسم فعل مقدر فاصب (قوله لا يمتنع اه) يعني
 فيما عدا صورة الاشتغال بالضمير مع تسليطه بعينه يمكن ان تكلف ويقال ان
 الناصب هو المتأخر باعتبار ما يسد مسده اما في الصورة الاولى ففيه اشكال
 لانه يلزم ان يكون الفعل واحدا اذا ضمير في المعنى هو الظاهر ولو كان الضمير
 راجعا الى غير المنصوب المقدم لم يجوز فائدة التسليط على الضمير بعد التسليط
 على الظاهر المتقدم تأكيذا يقع الفعل عليه فعل هذا قوله لا يجوز تعلق
 الخ ممنوع عندهما (قوله بان يكون بدلا اه) لم يتعرض لكونه تأكيذا او عطف
 بيان لعدم كونه من التأكيد الاصطلاحي وعدم افادة الضمير للمعنى بدون
 المرجع (قوله لم تعلق الفعل اه) لا يمتنع ان تعلق معنى الفعل ليس الا بالمرجع
 فقط وكون التعلق اللفظي بالضمير متقدما على تعلقه بالمرجع ممنوع لان
 تقدمه بالذكرة منصوبا يقتضي تعلق العامل به اولاولا كان الضمير عبارة عنه
 تعلقا تابعا للتأكيذ (قوله في زيد امررت بغلامه) اي جاوزت زيد امررت بغلامه
 فيما عدا الصورة الاولى فان المقدر فيه نفس الفعل (قوله تقدير فعل الملازمة)
 ضرورة تحقق الملازمة مع ذلك الاسم وجهها كما لا يمتنع (قوله في مواقع بظن
 اه) فالمظان جمع مظنة بكسر الظاء اسم مكان الظن على خلاف القياس لكونه
 في مقابلته انه لمنته كذا اي جدير بان يقال فيه انه كذا والمراد بالظن خلاف العلم
 لا المعنى المشهور (قوله وان لم يكن منه في الواقع) ليشمل ما وجب فيه الرفع
 ثم كلام السارح رحمه الله يدل على ان ذكر المصنف وجه الله وليس مثل ازيد
 ذهب به اه) قصدي والظاهر انه استطردى لدفع قوهم كونه مما يختار فيه
 النصب ولذا لم يذكر مع ما يختار فيه الرفع فالاولى ان يقال ثم ان الاسم الواقع
 فيما يختار على شريطة التفسير اما المختار فيه الرفع او النصب
 او يستوى فيه الامر ان والى هذه الصور الاربع اشارة قوله ابتداءه
 وان كان الناصب للباب ان يمتد بما يختار فيه النصب (قوله لسلامته) يعني
 اعتبر الرجحان الذي دون العرضي (قوله رافعه فعل) مقدر مجهول (قوله
 ويشعروا وجهه اه) وهو الاستغناء عن تكلف تقدير العامل قال السارح رحمه
 الله لان مجردة عن العوامل اللفظية اي في بادئ الرأي لا يفجده مطلقا لانه
 يوجب الرفع (قوله اراد بترجيحه تقوية اه) لان اختيار الرفع موقوف على

انتقاء القرينة باقيا منها الثلاثة فالترجيح بالنظر الى قرينة صحة النصب لا بالنظر
 الى قرينة الرفع (قوله لم يمتنع اه) فان انتقاء قرينة خلاف اختيار الرفع يشمل
 انتقاء قرينة وجوب الرفع وانتقاء قرينة اختيار النصب وانتقاء قرينة
 مساواتهما فقوله او عند وجود قرينة اقوى منها اي من قرينة خلاف اختيار
 الرفع اي في صورة مساواة قرنتي الرفع والنصب فتدبر فانه مما زل فيه الاقدام
 (قوله وفيه بعد) لفظا ومعنى لقرب الرفع وانسياق الذهن اليه (قوله يعني الذي
 يخالف الاصل) قيد بذلك فان السلامة عن الخذف الذي لا يخالف الاصل
 باكثر استعماله لا يوجب الرجحان فان اتباع الاستعمال الكثير راجع كالصفات
 المقطوعة (قوله هب انه كذلك اه) في الرضى ذهب ابن السراج وابو الفتح الى
 ان الاصل في الخبر الافراد ولما منع ان يمنع ثم نقل دليلهما على ذلك واجاب عنه
 ومن هذا يعلم انه ليس مذهب الجمهور ويؤيده عبارة الباب والخبر قد يكون
 مفردا خاليا عن ضمير المبتدأ او متضمنا له ويكون احدي الجمل الاربع لكن ذكر
 في المعنى في بحث الجواب بها القسم الاتفاق على ان اصل الخبر الافراد ولعل
 في قوله هب الاشارة الى اختلاف فيه (قوله وفيه انه يلزم اه) يمكن ان يقال
 وقوع الخبر جملة خلاف الاصل من حيث الاستعمال فلا يكون قرينة
 مرجحة للنصب لتعارض الجهتين ولعل هذا الاختلاف لسيوييه (قوله قال
 الشيخ الرضى) اما اعتراض على المصنف رحمه الله بان الواجب ترك كاف
 التشبيه واما دفع للتوهم الناشئ من ايراد الكاف بان ليس القصد التعميم
 كما هو الشائع بل مجرد البيان والاشارة الى ان الحصر فيهما استقرارا في (قوله
 ما يوجب اه) وهو الطلب (قوله والاولى ان يقول) اي المصنف رحمه الله
 ويضم الى قوله مع غير الطلب هذا القول وذلك ليكون بيان وجود قرينة
 اقوى من قرينة تقوى النصب تاما حيث اشتمل على بيان الاقوى والاقوى
 الا ان نظر المصنف رحمه الله والشارح رحمه الله الى تمثيل القرينة الاقوى
 (قوله مع عطف الجملة) كافي المثال المذكور في الشرح (قوله هي المناسب) بين
 المعطوفين والتطابق بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين (قوله خص
 الطلب بها) فيه اشارة الى ان الكاف ههنا كالكاف في قوله كاما (قوله
 كالاستفهام مثلا) نحو هل زيد تضرره وزيد ليلتك تضرره يجب رفع الاسم

معها كما تقدم (قوله ولا يعارضه اه) اي لا يعارض اختصاص الطلب
 السلامة عن الحذف في الرفع لكثرة وقوع الحذف في كلامهم وقوله استعمال
 الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغير الاعراب بخلاف قوله تعالى
 بل انتم لامر حبا بكم فانه لم يمكن جعلها فعلية بتغير الاعراب (قوله لوزود
 النصب ههنا) في الرضى عدم سماع النصب بعدها فالاصل منع بناء على
 اجماعهم على انه لا يجزى بعدها الا اسمية فرقا بينا وبين اذا الشرطية من
 اول الامر وفي المعنى قيل يجوز النصب على الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد
 يضر به عمر ومطلقا وقيل يمنع مطلقا وهو الظاهر لان اذا المفاجأة لا يليها
 الا الجملة الاسمية وقال ابو الحسن وتبعه ابن عصفور يجوز في نحو خرجت
 فاذا زيد قد يضر به عمر ويمنع بدون قد ووجهه عندي ان التزام الاسمية مع
 اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين الشرطية واذا قرئت بقدر حصل الفرق
 اذا لا تقترن الشرطية بها (قوله وتجرد عن العروض) اذا لا يتجرب الا ما حصل
 في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتجرب منه ولذا قيل لا يبنى فعل التجرب
 الا من فعل مضوم العين في اصل الوضع والمنقول اليه ليدل بذلك على ان
 التجرب منه كالغريزة (قوله اعتراضية لا عاطفة) الكلام على حذف المضاف
 اي واو الجملة الثانية والا فالظاهر معترضة لا معطوفة (قوله والازم عطف اه)
 وهذا يجوز فيما لا يحمل له من الاعراب عند البيانين مطلقا وعند الاكثرين
 من النحويين واجازه الصغار وجماعة ونقله ابو حيان عن سيبويه وقال
 صاحب المفتي انه غلط عليه ولذا قال والظاهر قال الشارح رحمه الله هي
 عاملة في المضارع بخلاف ما ولا فانها غير عاملتين والا وان كانت عاملة
 الا انها القوتها في العمل يلزمها للشرط والجزاء يجوز تقدير معمولها (قوله
 في عدم تقدير معمول لما بحث) لما سيجيء في مجت المضارع من الفرق بين
 لما ولم انه يجوز حذف المنى بل في الاختيار دون لم والجواب انه فرق بين حذف
 معمول وهو الفعل فقط وبين حذف المنى وهو الجملة فجواز الثاني لا يستلزم
 جواز الاول (قوله كان حكمه حكم هل) في ان الرفع والنصب في ذلك الاسم
 قبيحان الا ان النصب احسن القبيحين لوجود الدخول على الفعل تقديره
 بخلاف الرفع كل ذلك لان كل متطفل على شيء فحقه لزوم اصل المتطفل عليه

اذا امكن واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا كذا في الرضى
 وقال المصنف رحمه الله في شرح الفصل واما هل زيد اضربه مثل زيد
 ضربه لاقى الرفع ولا في النصب لاقتضائها لفظ الفعل فلذلك كان شاذا
 بخلاف الهمزة لتصرفهم فيها فالنصب في جميع ادوات الاستفهام مختار
 بالنسبة الى الرفع عند المصنف رحمه الله الا انه في الهمزة من غير فتح وفيما عداها
 مع الفتح ولذا اطلق ههنا وفي شرح الفصل الاستفهام ولم يقيده بالهمزة
 وترد ذكر ما عدا الهمزة فيما يجب فيه الرفع هذا مذهب الاخفش كما صرح به
 في شرح التسهيل للفاضل المصري وهذا معنى قول المحشي رحمه الله فلو قال
 او بعد كلمة الاستفهام لكان اشمل لشمول ما وقع بعد الاسماء المتضمنة
 الاستفهام ايضا فاندفع ما قيل ان بعد الاستفهام بغير الهمزة يجب النصب
 كما وقع في التسهيل والاقية فقوله لكان اشمل ليس على ما ينبغي فان ذلك
 مذهب سيبويه على ما صرح به في شرح التسهيل وبهذا اندفع التدافع بين
 عبارتي الرضى حيث قال ههنا ان نصب الاسم المحدود بعد ما عدا الهمزة
 احسن القبيحين والرفع اقبحهما وفي بحث كلمات المجازاة انه لا يجوز وقوع
 الاسم بعد ما عدا الهمزة اذا كان بعد ذلك الاسم فعل محمولى زيد اتلقاه وهل
 زيد اضربه الا اضطرار اقتدير ولا يلتفت الى ما قيل القول بفتح هل زيد
 عرف انما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جوازه فهل زيد اضربه لا يجوز
 على بيان غير المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربه وعلى بيان المفتاح لا يفتح هل
 زيد اضربه بل يحسن فلا وجه مع القول بتجوز هل زيد اضربه للحكم
 باستقباح هل زيد ضربه فانه فاسد اما اول فلان صاحب المفتاح لم يقل
 بفتح هل زيد عرف بل بفتح هل رجل عرف واعترض عليه صاحب التلخيص
 بانه يلزمه ان لا يفتح هل زيد عرف واما ثانيا فلما عرفت من القول بجوازه من
 الاخفش وكذا من الكسائي كما في شرح التسهيل واما ثالثا فلانك قد عرفت
 ان الرفع والنصب كلاهما قبيحان الا ان النصب احسن القبيحين فهما
 مستويان في الجواز بالقبح وعدم الجواز بدونه الا ان احدهما اقبح لعدم
 الاتصال بالفعل لفظا وتقديرا فقوله فلا وجه مع القول بالوجه له (قوله نعم
 لو قال اه) يعني ان ما ذكره الشارح رحمه الله فائدة لفظة بعد لا فائدة لفظ

حرف حتى لو قال بعد الاستفهام خرج من اكرمه ويمكن ان يوجه كلام
 الشارح رحمه الله بانه لو قال بعد الاستفهام لتوهم دخول من اكرمه لانه
 بعد الاستفهام تقدير اذا الاصل ازيدا **ا** كرمته ام عمرا الى غير ذلك
 ولو ادخل لفظ حرف اكان ناصبه لانه المناسب للخروج بحيث اندفع التوهم
 المذكور ثم ان الشارح رحمه الله انما تمسك بالتمثال المستقيم ولم يقل ليحمل هل
 زيدا انت ضاربه لانه المناسب لقول المصنف رحمه الله اذهى مواقع الفعل
 على ان كون المختار فيه النصب ممنوع لان وقوع الجملة الاسمية بعد هل
 اذا لم يوجد بعده فعل جائز من غير قبح وان علل بان الاستفهام اليتى بالفعل
 فقيه انه لو قدر الفعل ضرب يلزم ان يكون فاعل الغائب ضمير المخاطب وان
 قدر ضربت لزم حذف الجملة بخلاف ما لو قدر ضارب (قوله ان هل طالبة)
ا كونهما في الاصل بمعنى قد اختلفت بالفعل وهذا التعليل مختص بهل
 واما التعليل الشامل لجميع الاستفهام فهو ما مر نقلا عن الرضى ان كل
 متطفل على شئ اه (قوله فلهذا قبح هل زيد خرج) بخلاف ما ذكره السكاكي
 من ان قبح هل زيدا ضربت لان هل لطلب التصديق والتقديم لا فادته
 التخصيص يدل على ان الفعل مسلم الثبوت والتزاع في المفعول لان ذلك غير
 جار في هل زيد خرج لعدم افادته التخصيص عند السكاكي (قوله كما ذهب
 اليه اه) وانما اختار بعدها الفعلية لان الشرطية بالفعل اولى ولم يوجبها
 الفعل بعدها لانها ليست عريضة في الشرط كان ولو (قوله في وقوع الجملتين)
 الا ان الجملة الاسمية لا بد ان يكون خبرها فعلا لا في الشاذ (قوله في لزوم
 دخولها اه) فيجب بعدها النصب عنده (قوله اذ ليس اه) ولكن ذكر دخولها على
 الاسمية التي جازاؤها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس فان حكمها
 حكم حتى لا يفصل بينها وبين الفعل كسائر الجوازم المنضمة لمعنى الشرط
 قال الشارح رحمه الله وفيما قبل الامر والنهي بيان لحاصل المعنى يعنى ان
 قوله وفي الامر والنهي عطف على قوله بعد حرف النسي فهو ظرف مستقر
 كالعطف عليه كانه قيل كائن ذلك الاسم بعد حرف النسي وكائن في الامر
 والنهي والظرفية على التوسعة كما زيد في السوق اي كائنا فيما قبل الامر والنهي
 وليس مقصوده تقدير لفظ فيما قبل حتى يلزم حذف الموصول مع بعض

الصلة وحذف المضاف وايضا المضاف اليه على حاله فان الجمهور لم يجوزوا
 الاول ولا الثاني وقيل الاولى تقدير قبل فقط عطف على بعد وفيه انه يلزم
 دخول في على قبل والغايات حالة الاعراب في الاغلب اما مجرودة بمن
 او منصوبة على الظرفية نص عليه في الرضى وبعضهم قدر الوقت وارادوا وقت
 وقوع الاسم قبل الامر والنهي على التوسعة في الظرفية (قوله عند تساوى
 الاحتمالات) اي من حيث الاعراب اللفظي فان تساوت في افادة المقصود
 جاز كل واحد منها وان تفاوتت فان قصد افادة المقصود وجب رفع اللبس
 والا فلا ويكون الكلام مجعلا (قوله ورفعه مختار) اي رفع اللبس حينئذ مختار
 للاحتياط في افادة المراد (قوله اذا دار بين كونه اه) اي لا رجحان لاحدهما
 على الاخر من حيث اللفظ فاقبل انه يرجح كونه صفة لرجحان كونه قوله بقدر
 خبر اعلى **ا** كونه متعلقا بخلقنا لانه يفيد فائدة تامة وهم لان الرابع
 يرجح كونه صفة لا كونه معمولا للفعل المذكور دون المحذوف (قوله لما فيه
 من الفائدة السامة) اي فائدة يصح السكون عليها بخلاف الصفة والاصل في
 الكلام الافادة فاندفع ما قيل انه كلما يزداد قيد المسند اليه يكون الحكم عليه
 افيد لان ذلك تربية الفائدة والكلام في نفس الفائدة (قوله قال يعنى في موضع
 الخ) فسر كلمة ما بالموضع ليناسب المعطوف عليه اعنى بعد حرف النسي فانه
 موضع وقوع الاسم المذكور وقوله اذهى مواقع الفعل فن قال لاحاجة
 الى تفسير ما بالموضع اذ يصح ان يفسر ما بالاسم كانه لم يلاحظ السابق واللاحق
 (قوله ما حاصله يرجع) فيه بحث لان حاصل ما قاله الرضى كما لا يخفى على
 الناظر القطن ان كل شئ في قوله تعالى انا كل شئ خالقنا بقدر ليس مثل
 كل شئ في قوله تعالى والله على كل شئ قدير فان المراد بالاول كل مخلوق اي
 ما يصدق عليه هذا المفهوم سواء فسر به او بالحدث او بالشيء او بالوجود
 الممكن وبالثاني كل ممكن وحينئذ لا يتفاوت المعنى سواء جعلت الفعل خبرا
 او صفة والخبر قوله بقدر الا انه على تقدير الخبرية يكون المراد بكل شئ كل
 مخلوق مثلا بدليل الفعل فيكون التقدير كل مخلوق مخلوق بقدر والتقييد
 بمخلوق مستفاد من قوله خلقناه بقدر وعلى تقدير الوصفية يكون كل شئ
 بمعنى كل ممكن والتقييد بمخلوق مستفاد من المنطوق ويكون التقدير

كل شيء مخلوق كائن بقدر وبما ذكرنا من ان المراد بالاول كل مخلوق
اي ما يصدق عليه هذا المفهوم اندفع الجحش الاولان للمحشى رحمه الله
وبقي البحث الثالث وهو الذي ذكره السيد قدس سره في حواشيه من ان المعنى
على الوصفية كل شيء مخلوق لنا بقدر وعلى الخبرية كل مخلوق مخلوق لنا بقدر
والثاني اعم من الاول فهو ما عند اهل السنة وبحسب الواقع عند المعتزلة
في تفاوت المعنى في التقديرين ولعل في تركه النسبة الاسنادية في بيان المعنى
حيث قال كل مخلوق مخلوق بقدر وكل شيء مخلوق كائن بقدر اشارة الى دفعه
بان محط القاطنة في الكلام هو التقيد الاخير وما سواه كأنه علم الثبوت
على ما نقله المحقق التفتازاني عن الشيخ عبد القاهر في المطول فالمنصود
بالافادة على التقادير الثلاثة هو كينونة كل مخلوق بقدر اما كونه مخلوقا لله
فعلى فعلوم الثبوت ذكر تبعا لافادة كونه بقدر هذا ما عندى والله اعلم
بحقيقة الحال (قوله لان المراد بالشيء المخلوق) فهم المحشى رحمه الله منه
ان افط الشيء مستعمل بمعنى المخلوق فاورد الاعتراض بالوجهين وقد عرفت
حقيقة الحال (قوله كان المعنى كل مخلوق مخلوق بقدر) وهو المعنى اذا جعل
خلقنا خبرا وقع في الرضى ان معناه على تقدير الصفة كل شيء خلقنا كائن
بقدر فاقام المحشى رحمه الله هذه العبارة مقام تلك للاتحاد في المؤدى
مع كونه اخصر واظهر في عدم التفاوت بين تقدير الصفة والخبر في افادة
المقصود لكن عبارة الرضى تتضمن بيان التفاوت بين التقديرين في تخصيص
الشيء بالمخلوق بانه في الاول علة وفي الثاني لفظي (قوله وعلى التقديرين)
اي على تقدير عدم تناول الشيء للعدم وتقدير تناوله اياه وتخصيصه بالموجود
بمعونة المقام (قوله بما سوى الله وصفاته) لانها ليست بمخلوقة والا كانت
حادثة (قوله بحسب المفهوم) لان المطلق اعم من المقيّد (قوله عند المعتزلة) على
ان اتصال العباد بمخلوقة للعباد وليست بمخلوقة لله تعالى لم يحصل المقصود لان
المقصود الحكم على كل مخلوق بانه كائن بقدر والمستفاد على الصفة الحكم
على مخلوقه تعالى بانه كائن بقدر (قوله في الاختيار) احتراز عن الاستواء
في الجواز فانه حاصل في صورة اختيار النصب ايضا (قوله فغرضه)
اي غرض الشارح رحمه الله من ايراد هذا المثال المشتمل على ترك العائد ليس

الا ان بين صورة عطف جملة على جملة ذات وجهين واما صحته فهو كقول
الى علم السامع (قوله وقد تبع سيبويه في ذلك) جملة معترضة بين المبتدأ والخبر
ورد سيبويه لمثال زيد قائم وعرو كلمته واعتراض عليه بانه لا يجوز فيه العطف
على الجملة الصغرى لعدم العائد واجاب السيرافي بما ذكره المحشى رحمه الله
قال هي معارضة اى على تقدير تسليم كون السلامة من الحذف مطلقا
من المربحات واما على ما ذكره السيد قدس سره في حاشية المطول من
ان الحذف اذا كان مما يسبق اليه القهم لكون المعنى متضمنا بنصبه بدون
اعتبار الحذف فذلك الحذف من البلاغة مقدم اعتباره على عدم الحذف
لكونه تكثيرا للمعنى بتقليل اللفظ (قوله اما اذا جعل الفعل اه) في الرضى
في تعريف الفاعل كل خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو مسند الى
المبتدأ وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدأ انتهى
واعلم الاول رعاية لجهة المعنى فان الخبرية بالقيام في قولنا زيد قائم هو زيد
ويؤيده التفسير بالفارسية بقولنا زيد ايستاده است ان زيد والثاني رعاية
لجانب اللفظ فان اعتبارا للضمير لاجل محافظة قاعدة عدم جواز تقديم
الفاعل ولذا قال الكوفيون انه جملة فعلية على التقديم والتأخير لتجويرهم
تقديم الفاعل (قوله كانت الكبرى مفصلة) لانها قدمت بمجرد الفعل والضمير
انما اعتبر لئلا يبقى الفعل بدون الفاعل ولا دخل له في حصول الجملة الاسمية
فتكون مفصلة عن الصغرى بالاجنبي منها فاقبل ان الفاعل جزؤ الفعل
والفعل جزؤ الجملة الاسمية فلا تكون مفصلة بالاجنبي لان جزء الجزء جزؤ
فتشأه قوله التدبر (قوله باعتبار المنتهى) اى المنتهى المعتبر فهو من قبيل
حصول الصورة فلا يرد ان الفصل بالضمير لا باعتباره (قوله تليق بالفعل)
لان تلك المعاني انما تتعلق بالامور المتجددة والفعل لدخول النسبة في مفهومه
متجدد بخلاف الاسم فانه يتعلق به تلك المعاني باعتبار النسبة الخارجية
عن مفهومه (قوله الان بضمها اه) وهذا الاختصاص موقوف على السماع
لا طريق للقياس اليه (قوله كروف التخصيص) اى في السعة اذ قد جاء بعدها
الاسم شاذ في نحو

ونبت لبلى ارسلت لشفاعة * الى فهلا نفوس لبلى شفيعتها

(قوله كالأل للعرض) فن قال باختصاصها قال بوجوب النصب بعدها ومن لم يقل بالاختصاص قال باختيار النصب بعدها فليس ذلك من مواقع الوجوب أو الاختيار اتفاقا ولذا تركه المصنف رحمه الله وانما ذكر ان الشرطية لعدم الاعتداد باختلاف الاختصاص ثم ما ذكره المحشي رحمه الله خلاف ما في الرضى فانه قال يجب النصب بعد العرضية نحو لا زيد الا بـ كرمه وجعل حرفي الشرطية اعني لو وان كلاهما في اختلاف في اختصاصه (قوله في ان امرؤ هات) اي فيما اذا دخل ان على اسم يكون خبره فعلا (قوله قال الشارح الرضى اه) اراد على الشارح رحمه الله بانه مخالف لما في الرضى حيث جعل قوله مشتغلا عنه بغيره مخرجا له والجواب ان الشارح رحمه الله جعل قوله مشتغلا عنه بضميره على الاطلاق ولم يعتبره بكونه مشتغلا عن نصبه بنصب ضميره كيلا يلزم استدراك بحيث لو سلب عليه نصبه وقدم تفصيل ذلك (قوله لان معنى الاشتغال اه) لان عمل الفعل يشبهه فيما قبله لا يكون الا النصب والفعل لا يشتغل عن نصب اسم يرفع ضميره فزيد في قولك ازيد ذهب به خرج عن الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وقوله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصب ذلك الاسم بنصب ضميره (قوله ونحو يرتصبه اه) على ما يجوز ان السراج والسيرافي (قوله حتى يكون المعنى اه) فيكون الجار والمجرور في محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرأ تط (قوله يعني ويجب اه) فقوله بالفعل متعلق بالمدلول عليه لا بالاختصاص يعني ان المصدر انما يقوم مقام الفاعل اذا كان مخصوصا بصفة او قيد والمصدر المدلول عليه بالفعل ليس كذلك والجواب ان ذلك الشرط انما هو في المصدر الذي يكون مفعولا مطلقا فانه لا ينوب مناب الفاعل الا اذا كان مذكورا ومخصوصا وفيما نحن فيه الفعل مسند الى ضمير مصدره كما في قولهم لقد حبل بين العير والنزوان وقيل في توجيهه ان قوله بالفعل متعلق بالاختصاص والمعنى ان الذهاب ينتصب باذهب فيقال اذهب زيد اذهبا كما يقال انبت الله نباتا الحسن ليس له اختصاص من زيد مناسية به بل اختصاص بذهب والفعل لا يسند الى مصدر كذلك وفيه ان المسند الى الذهاب هو ذهب وان الناصب زيد ملابسه اعني اذهب المسند الى الذهاب على ان ذكره لا بد له من شاهد

وان عبارة الرضى اية عنه حيث قال لعدم الاختصاص في المصدر ولم يقل لعدم الاختصاص للمصدر (قوله الاظهر ان يقال اه) لان الكلام في المفسر الناصب لا في المفسر المشتغل وانما قال الاظهر لانه يمكن ان يقال انه تقدير للمفسر الناصب قبل التسليط كما يدل عليه قوله لو سلب عليه لنصبه (قوله وفي الثاني) اعني يلابسه احد بالذهب (قوله كذا ذكره المصنف رحمه الله) اي مقيدا بقوله بالابتداء (قوله ويوافق ضابطة اه) حيث قال واما قولهم زيد قام وزيد ضرب فليس من هذا الباب اذ ليس مسطحا على ضمير الاول ولا على ما يتعلق به تسليط المفعولية وما كان كذلك فليس من هذا الباب وحكمه ان يكون مبتدأ ان لم يكن قبله ما يرجح به تقدير الفعل وفاعلان كان معه ما يرجح تقدير الفعل على المختار وفاعلا على الوجوب ان كان معه ما يوجب تقديره فالاول كقولك زيد قام والثاني كقولك ازيد قام انتهى (قوله وفيه) اي في كونه مبتدأ بحيث لانه يكون الكاف حيفثا اسميا ولا يقول سيبويه باسميته الا عند الضرورة قال المصنف رحمه الله كل شيء فعلوه تركه لفظ نحو وما يؤدي معناه ههنا واورده في السابق والا لحق للدلالة على انه لم يوجد له نظير وان كان لم يمكن اخذ ضابطة منه بان يقال كل من فوع بعده صفة للمرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لانه تركيب تقييدي ولو سلبط الفعل عليه يصير تركيبا خبريا ولاجل هذا خص بيان عدم كونه من هذا الباب بالاية (قوله لا يمنع اه) دفع لمنع ظهور دخول هذه الاية تحت الضابطة بناء على ان الفاء يمنع عمل ما بعدها فيما قبلها (قوله لان ما بعدها اه) وذلك اذا كانت غير واقعة في موقعها او زائدة قال الشارح رحمه الله لان كل شيء كائن الخ لان الصفة يجب ان تكون قضية معلومة للخطاب وكون افعالهم في الزبر غير معلومة له (قوله تعليل اه) للحكم المستفاد من كذا اعني ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فهي جملة لا محل لها من الاعراب واللام في الفاء للعهد (قوله وجملة قوله جلتان بتقدير المبتدأ اه) لفظ جملة مبتدأ مضاف والباء في بتقدير للسببية وتعليل آخر خبره ومعطوف خبره بتقدير (قوله بتقدير العائد) اي منه دون فيه على ما سبق الى الفهم لان العائد في الخبر انما يحذف قياسا اذا كان مجرورا بمن والخبر جملة ابتداء ثمة مبتدأ وخبره جزؤ من المبتدأ

الاول وما قيل ان لام العهد هو العائد فلا حاجة الى تقديرهم لان العائد في الخبر لا يكون الا الضمير ووضوح الظاهر موضعه نحو الحاقه ما الحاقه كل ذلك منصوص في الرضى (قوله فيكون الباء صلة) لعاملها الدالة عليه لان الباء فيها للملابسة والربط فلا يرد انه لا قرينة على حذف الفعل الخاص (قوله ظرف لعامل الظرف المقدر) اي الحار والمجرد اعني بمعنى الشرط لكونه ظرفا مستقرا (قوله والاظهار) لان كونه بمعنى الشرط ليس عند المبرد لاعتبار الحكم به فالظاهر ان يتعلق الظرف بالنسبة والحكم المستفاد من محل الخبر على المبتدأ (قوله كما ان اه) فانه يتعين فيه التعلق بالنسبة لعدم تعلق آخره (قوله يوافق اه) جملة استثنائية معلة لكونه اظهرا فان الظرف في قوله تعالى متعلق بالنسبة اي هذا الحكم عند الله وليس متعلقا بشئ من المبتدأ والخبر لعدم صلاحيتهم ما (قوله انما قال مثل اه) لا يخفى عليك ان ما ذكره فائدة لفظ هذه لكن لما كان لفظ مثل لبيان ان المشار اليه نوع الفاء المذكورة في الآية دون خصوصها وكانت الفائدة المذكورة مترتبة على ارادة نوع الفاء اعني ما يكون للسببية واقعة موقعها نسب المحشى الفائدة الى لفظ مثل (قوله كما في قوله تعالى اه) فان موقع الفاء قبل اليتيم لكونه معمول مدخولها قدم عليه لئلا يجمع اما مع الفاء (قوله يلزم ان يكون اه) وهو ما اختلف فيه والحق تأويله بمقول في حقه فلا ترجح لقول المبرد (قوله والتقدير هذا اه) لكن التقدير الذي ذكره الشارح رحمه الله اظهر فلذا اقتصر عليه (قوله لان اجلدوا اه) دفع لتوهم ان المضاف المحذوف في الجملة السابقة الحكم الذي هو الوجوب وقوله فاجلدوا الايجاب فانه طلب الفعل على سبيل اللزوم فلا يكون تفسيره وجاؤه انه تفسيره باعتبار ما يتضمنه ولك ان تقول ان الحكم نفس الايجاب عند الشيخ الاشعري او الوجوب نفس الايجاب وتحقيقه في شرح القصد الا ان ما ذكره المحشى رحمه الله اظهر (قوله يجوز ان يقال) اي على مذهب سيويه (قوله اذا كانت اه) قيد للسببية احترازه عن نحو وربك فكبير ولم يتعرض للزائدة لان الحمل عليها بعيد كما مر (قوله ان الشرطية) يعني قوله والاقتضار النصب (قوله قياس استثنائي اه) تقديره وان لا يكن احد التقديرين يكن المختار (قوله التبعية) كيد في التحذير فالقاعدة بعد دون انق

حينئذ لا غبار على كلام المحشى رحمه الله كما لا يخفى (قوله اللهم الا ان يقال اه) فيه ان كون المحذوف في الحقيقة وهو الضمير لا يقتضي تقدير بعد في اللفظ وجعل النفس محذورا ولو سلم فغاية ما يلزم صحة تقدير بعد نظرا الى الحقيقة لا بعينه (قوله وما قوله وابل الابل المرآة فانه) وآخره الى الشرح والمشرع بالمرآة المجادلة والدعاء فعال من الدعوة (قوله فلضرورة الشعر) والكلام في السعة ولان اياته اياته من المحذوف منه المكرر وليس من القسم الاول حتى يحتاج الى تقدير من وهذا قول سيويه (قوله اولان المرآة مصدر اه) لحمل في جواز حذف من على ما يقدر به وليس ذلك بقياسي حتى يرد انه يلزم من ذلك جواز ازالة الضرب وهذا قول الزجاج وفيه ان تقدير المصدر للمعرف بان مع الفعل بعيد ولذا لا يعمل المصدر المعروف عند الاكثرين (قوله اي وقات) بتقدير العاطف وقيل هو حال بتقدير قد وقيل جزاء اذا ما وقوله تعالى تولوا استئناف وجواب لسؤال نشأ من قبيل اي فاحالهم وعام الآية قلت لا اجدهما احكم عليه تولوا واعينهم تفيض من الدمع (قوله اي منه المفعول فيه) بحذف الخبر الحار والمجرد على طبق قوله فنه المفعول المطلق (قوله او هذا باب المفعول فيه) على حذف المبتدأ اما على حذف المضاف من الخبر او على المسامحة (قوله وهو فصل) اي نفس هو او من جمعه فصل فيه انه ليس موقع الفصل اذ لم يثبت بجيشه الا بين معرفتين نائيهما ذواللام او بين معرفة ونكرة هي افعال التفضيل كما ذكر سيويه واجاز المازني وقوعه قبل المضارع وقال ولا يجوز زيد هو قال كذا في الرضى (قوله ومصدر استثنائية اه) اي مبتدأ خبره ما بعده والجملة استثنائية لاحمل لها من الاعراب (قوله اي في معناه) على حذف المضاف ههنا لا يلزم نزاع الخلف قبل الوصول الى الماء (قوله مسامحة) يا قامة الدال مقام المدلول (قوله او اسم ما فعل فيه) على حذف المضاف في اول التعريف ليكون مشتقاً على الجنس (قوله وهو الفعل اللغوي) لا الفعل الذي هو قسم الاسم والحرف لانك اذا قلت ضربت امس فقد نقلت لفظة ضربت اليوم اي تكلمت به اليوم والضرب الذي هو مفهوم فعلته امس فامس فعل فيه الضرب لا ضرب (قوله ما يقابلها) اي الدلالة تبعاً سواء كانت تضمنها او التزاما (قوله المستعمل في المعنى الاتراحي)

نحو قتلته يوم الجمعة أي ضربه ضربة شديدا (قوله وما له لمع إلى معنى) وان لم يكن مدلول التماسا أي لازما ذهنا نحو زيد اسد في بيته (قوله أو بمعنى) بان يكون اسم المصدر (قوله اذلو اريد من قوله) مجازا وكناية لقوله ولواريد معناه الحقيقي وذلك فان وقوع الحدث فيه يلزمه عند التعبير ان يفسب الفعل الاصطلاحي اليه بنى (قوله لم يحج إلى اعتبار قيد الحيثية) لخراج نحو شهدت يوم الجمعة على تقدير اعتبار وقوع المشهود عليه لعدم كونه حينئذ منسوب اليه بتقدير في ولا يضره كونه منسوب اليه بتقديره على تقدير ارادة شهود شي في يوم الجمعة فانه فعل آخر لانه شهود شي يوم الجمعة (قوله لان هذا المعنى) اذ معاد التعريف انه اسم لما فعل فيه الحدث المذكور مقيد ايكونه فعل فيه الحدث المذكور فاللازم منه كونه اسما للتعديد ولا يقتضي ان يكون الحدث المذكور منسوب اليه بنى الا ان يقال ان كونه اسما لذلك المقيد ليس باعتبار الوضع بالضرورة فيكون باعتبار الاستعمال فيفيد كونه منسوب اليه بنى لفظا وتقديرا وهذا معنى قوله نعم بصير قريبا من اعتبارها وبصير المال انه ذكر من هذه الحيثية وبما ذكرنا لك ظهر معنى قول الشارح رحمه الله فان ذكر يوم الجمعة ليس من حيث انه وقع فيه فعل مذكور وما ذكره بعض الناظرين في جواب اعتراض الحنفي وتوجيه عبارة الشرح بعيد عن المقصود بمراحل (قوله قد يقصد) وذلك لان اعتبار الانخراج بالقيد الضمني قد يعتبر بعد الفراغ من الاحترازات بالقيود المذكورة صريحا فانه يكون الحيثية حينئذ مخرجة لما بقي من القيود الصريحة لزيادة تصوير المعرف (قوله قد يجعل) يريد ان الزمان والمكان اعم من ان يكونا حقيقيين او اعتباريين (قوله بناء) تعليل للنفي بمعنى المفعول فيه ما ينسب اليه الفعل بنى وكلمة في محمولة على الظرفية الحقيقية فيكون المفعول فيه ما يكون ظرفا حقيقيا وهو الزمان والمكان وما هو ظرف مجازي كالمصدر الجنسي والشمس في المثال المذكور ليس مفعولا فيه بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وليس كل مجرور بنى مفعولا فيه فلذا قيد بقوله من زمان او مكان (قوله اتفق القوم) يعني انه لا خلاف في تفسير الماهم والمحدود من الزمان فلذا لم يذكر المصنف رحمه الله والشارح رحمه الله تفسيرهما (قوله والا لوجب) نظرا الى ظاهر

العبارة من غير تأويل فلا يرد انه يجوز رجوعه الى الظروف بتأويل المكان او بالجميع او بالكل او بالذكور واما ما قيل انه يجوز ان يكون التدكير لرعاية الخبر فقير موجه لان الخبر ههنا مشتق يجب مطابقته للمبتدأ التحمل ضميره (قوله من فسرهما بمثل اه) وهو المحصور وغير المحصور (قوله ووسط) بسكون السين (قوله وليس كل مبهم عندهم اه) لم يظهر حينئذ فائدة قسمة ظروف المكان الى المبهم والمحدود (قوله بمعناها) أي بمعنى الجهة كما في قوله تعالى ولكل وجهة هو موليها أي احتراز عن استعمالها مصدر المعنى روى آو ردن (قوله وذري) قال الاصمعي الذري بالفتح كل ما استترت به يقال انا في ظل فلان وفي ذراء أي في كنفه ومتره (قوله ان يحمل على الجهات الست) اختلفوا في هذا النوع فقيل انه غير داخل في المبهم لان له مقدارا من المسافة وقيل داخل تحته وقيل انه شبيه بالمبهم وقيل انه منصوب على المصدرية واللغة تساعده لان اللغويين شرحوا الميل والبريد والقرسخ بالخطى فيكون سرت مبالغة بمعنى خطوات هذه الخطوات وقيل على تقدير مضاف كانه قيل سريميل كما في قولك ضربت سوطا كذا في شرح التسهيل فلهذا الاختلاف لم يتعرض المصنف رحمه الله لبياناه وفي قوله ينبغي اشارة الى ذلك (قوله اسم المكان اه) يدخل فيه لفظة المكان ايضا (قوله من حدث) سواء كان الحدث مشتقا منه الفعل الناصب لذلك لانهم نحو جلست مجلس فلان او لا نحو قوله تعالى واقعدوا لهم كل من صد (قوله بمعنى الاستقرار) أي الاستقرار في مكان (قوله ينتصب بالدال على ذلك الحدث) سواء كان فعلا او اسما نحو جلوس زيد مجلس فلان يوم الجمعة وسواء كان ذلك الدال مذكورا او لا نحو هو منى مناط الثريا ومعقد الازار ومن جر الكلب يلزم كلمة في غير المكان يقال دخلت في الامر ولا يقال دخلت الامر (قوله ودخولها في المكان) نحو دخلت في المسجد (قوله ولا ينبغي ان مذكروه اه) في شرح التسهيل فيما بعد دخل في الظروف الثلاثة مذاهب احدى مذهب سيويه والمحقق انه منصوب على الظرفية بتقدير في على خلاف القياس لكثرة الاستعمال الثاني مذهب الفارسي وابن مالك انه مفعول به بواسطة في ثم حذف تحقيقا لكثرة الاستعمال الثالث مذهب الاخفش وهو انه مفعول به صريحا ودخل

متعدى بنفسه تارة ويجوز ان يجر اخرى وكثرة الامرين فيه تقتضى انهما
اصلا من ومقصود المحشى رحمه الله لا يتم على الشارح رحمه الله اذ لم يدع
تعديته بنفسه بل اراد ان تعقل معنى الدخول موقوف على تعقل متعلقه
كأثر الافعال المتعدية فالظاهر ان يكون ما بعده مفعولا به بواسطة حرف
الجر كالمخرج لا طرفا اذ الطرف لا يتوقف عليه تعقل الفعل بل وجوده (قوله
كل يوم صحت فيه في الصيف) فان المقصود صحت كل يوم في الصيف ولورفع
التبس بالصفة واذا كل يوم صحت فيه كائن الصيف (قوله اي ما هو حاصل على
الفعل) بيان لمعنى لاجله واما الشارح رحمه الله فتدوين نوعيه (قوله واما
بحسب التصور) او بحسب التحقق فالمفعول اعم من العلة الغائية وغير الغائية
فانه بحسب تأخرهما او بحسب التحقق (قوله لان التحقيق اه) متعلق بالنفي
والظاهر ان يقال لان الفعل عامل في المجرور فانه منصوب محلا به وترك اللفظ
التحقيق لان عمل الجار في اللفظ ايضا تحقيق الا ان يفسر بالنظر الى الحقيقة
فيصير مقابله الظاهر وترك ضمير الفصل وتعريف المسند المفيد للحصر
اذ لا يتعلق الغرض به الا ان يقال انه من قبيل ووالدك العبد (قوله والجار
بمنزلة اه) في افادة التعدية وايصال الفعل اليه وان كان له معنى زيد فيما سوى
التعدية وحاصل الجواب ان قديمه في التركيب الذي هو فيه مراد بقرينة
ان التقييد بذكره معه في الجملة لا فائدة فيه ولما كان البحث في المنصوبات
يضم منه ان ذكره للعمل فيه الا ان هذه الدلالة لما كانت التزامية وهي مبهورة
في التعريفات اشار الى منعه بقوله اللهم وما قيل ان تعريف المفعول لا يعرف
حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف معرفته على انه ينتصب بالفعل واورد
الفعل لينصبه لدار وانه يرد عليه بعد اعجبني التأديب الذي ضربت لاجله
بل اعجبني التأديب ايضا لانه يصدق على التأديب انه مافعل لاجله فعل
مذكور معه للعمل فيه في تركيب ضربت زيد التأديب قد فوع بان الحكم
الموقوف وانتصابه والموقوف عليه العمل مطلقا وبان التأديب المذكور
في التركيبين لكونه اشارة الى تأديب وقع من المخاطب بسبب الضرب غيره
في ضربته تأديبا والتأديب فان المعرفة غير النكرة او ما هو في حكم النكرة
(قوله مع اتحادهما بحسب الذات) اذ لم يصدر عن الفاعل الا فعل واحد

هو الضرب فظهر فساد ما قيل ان التأديب احداث التأديب والضرب سبب
الاحداث ووسيلة اليه فلا يكون عينه (قوله اراد ترتيب اه) لم يعتبر بالترتيب
بينهما باعتبار التغير الاعتباري بان يقال ان الفعل المذكور باعتبار
ملازمة للمضروب ضرب وباعتبار ايجابه التأديب مترتب عليه كافي وماء
فقطه لان الحاصل للمتكلم على الضرب تأديب المضروب لا تأديبه اياه
كما صرح به في الرضى (قوله قال الشارح الرضى اه) تأييدا لارادة المذكورة
(قوله لتضمنه العلة الحقيقية) اعني التأديب (قوله وشاركته اه) اي مجموع
الامر من علة الانتصاب فلا يردانه لو كان علة الانتصاب التضمن المذكور لصح
ضربه تأديبا (قوله ولو صرح بالعلة الحقيقية) اي قلت ضربته تأديبا
لم يجوز نصبه عند النجاة لان شرط النصب اتحاد فاعل الفعل والمفعول له
(قوله عند النجاة) واما عند الشارح الرضى فيصح انتصابه لعدم شرط
الاتحاد المذكور (قوله قيل) قائله الفاضل الهندي (قوله احسن بمقام اه)
ولك ان تقول احسن لان نسبة الجنب والقعود الى نفسه وان كان المقصود
التتميل غير لائق ولان وجود الشجاعة اظهر بالنسبة الى الجنب فيكون
في تمثيل النوع الثاني نصا (قوله ان يقال فيه اه) اي التتميل بقعدت عن
الحرب جبنا تعريض على الزجاج بكونه جبنا قاعدا عن المحاربة في هذه
المسألة كما في قولك انت انا بان تعريض على المخاطب بكونه زانيا هذا اذا
قرأ قعدت بصيغة المتكلم كما هو الظاهر ولو قرئ بصيغة الخطاب فالتعريض
باعتبار ان الخطاب لمن يتلقى الكلام والمقصود منه اثبات المقصود من القعود
للزجاج كما في قوله تعالى لن اشركك ليجبطن عملك (قوله يخالف متلافا
لقول الزجاج) فالكلام على حذف المضاف والمخالفة بمعنى عدم اتفاق القول
في المدلول والشارح رحمه الله اعتبر فاعل الخلاف القائل لكون المخالفة
بمعناها الحقيقية والحذف قليلا وعلى التقديرين الفعل المقدر على صيغة المعلوم
اذ مصدر الفعل المجهول لا يجمع نسبته الى الزجاج والمخالفة الى الجانبين
فتجوز نسبته الى كل منهما الا ان الاولى نسبته صريحا الى قول الزجاج وامره
فيه هين وقدر الشارح رحمه الله قوله ظاهرا ليصح تقدير الفعل التام
للمفعول المطلق معه لما في الرضى من ان المفعول المطلق اذا عين فاعله ومفعوله

بالإضافة نحو سبحان الله أو باللام نحو جده له وجب حذف عامله إذا كان
لنوع نحو مكر وأمكرهم وسعى لها سعيها وترك المحشي ربه الله لأن مقصوده
مجرد تقدير العامل وقوله تحلافا للزجاج جملة معترضة بين المعطوفين
والناظرون تحيروا في لفظة ظاهر فبعضهم اعترضوا بأنه لا فائدة فيه وبعضهم
نفقوا بها لا ترضى به الأذن الكريمة وقيد المخالفة بالظاهر بقرينة قول
المصنف رحمه الله فإنه عنده مصدر من غير لفظة فإنه يستفاد منه أن القولين
على طرفي التقبض (قوله لما رأى أهله) فإنه إذا كان تفصيلا لا يمكن تأويله
بالفعل المشتق وتقييده به فإن معنى فادبت يحمل والضرب بيان له (قوله)
فكذا تأديبا الذي بهناه) أي متفق معه في المفهوم فلا يرد ما في الرضى من أنه
أي معنى في أن يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الأعراب الأثرى أن معنى
جئت راكبا جئت وقت الركوب والاول حال والثاني مفعول فيه (قوله)
فاعطاه الله النظر) هذا من خطبة ذكر على رضى الله عنه فمعها خلق آدم
فذكر الإطساغ التي وقعت من الله سبحانه بالنسبة إليه إلى أن ذكر إياه إبليس
من السجدة وذكر حاله بقوله واعطاه الله النظر بـ كسر الظاء أي التأخير
استحقاقا لخطئه أي الغضب الشديد واستقاما وفي بعض النسخ واتماما
للبلية وانجبارا للأوعد قال أنك من المنظرين إلى يوم الوقت المعلوم (قوله لأنه
قد يقع معرفة) كافي قول ساتم

واغفر عوراء الكرم ادخاره وواعرض عن ستم اللثم تكريما

في قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت (قوله)
وقد حيل بين العير والنزوان) أوله أهم بأمر الحزم لو استطيعه قاله صخر بن
عمر وقد سئل أمر أنه كيف زوجها فقالت لحي فبرجى ولا ميت فينبى
فاستدعى بالسيف وهم يقتلها فلم يستطع إضعفه فقال هذا البيت (قوله)
اتفاقا) كذا في الرضى وعلاه بأن أصل الواو العطف وانما بدل إلى النصب
نصاعلى المصاحبة وفي قولك ضربت زيد أو غير الإيكن التنصيص بالنصب
على المصاحبة لكونه في العطف أظهر فعلى هذا كفاك وزيد ادركهم لا يجوز
أن يكون مثال المفعول معه لا يمكن في التسهيل وفي رأسه والخاطئة وأمرأ
ونفسه وشأنك والحق على المعية والعطف بعد إضمار دع في الأول والثاني

وعليك

وعليك في الثالث وفي شرحه فالتقدير دع رأسه والخاطئة فرأسه مفعول
به ويجوز في الخاطئة النصب على المعية والعطف وكذا التقدير في الثاني دع
أمرأ ونفسه وفي نصبه الوجهان وأما شأنك والحق فالتقدير فيه عليك شأنك
وفي الحق الوجهان كذا قدره سيديو به عليك شأنك بلفظ الاغراء
وظاهره جواز تقدير عليك وهو اسم فعل واسماء الأفعال لا تعمل مضمره
وكلام المصنف رحمه الله في باب أسماء الأفعال مشعر بجوازه وقد تأولوا
كلام سيديو به على أنه تقدير معنى لا تقدير أعراب وتقدير الأعراب الزم الحذف
وفي تجويز سيديو به في هذا المثل النصب على المعية ردة على من يقول أن
المفعول معه لا يكون الامع الفاعل فتعوا في ضربت زيد أو غير المعية
وقالوا إذا أريد المفعول معه في الأصل وهو مع انتهى وهذا يدل على جواز
كفاك وزيد ادركهم وضربت زيد أو غير أعلى المفعول معه عند سيديو به ولعل
كلام الشارح رحمه الله مبني على مذهبه (قوله وينتقض أه) قال الرضى
وفي شرح التسهيل زعم الشيخ شري أن زيدا في قولهم حسبك وزيد ادركهم
مفعول معه وليس كذلك لأن المفعول معه لا يعمل فيه الا فعل أو ما يجري
مجره وليس حسبك مما جرى مجرى الفعل لأنه اسم جامد ومذهب سيديو به
أنه منصوب بفعل مقدرو وهو مفعول به والتقدير ويحسبك وزيد أو هو مضارع
أحسبه إذا أعطاه حتى يقول حسبى وما ادعاه أي عطية من أن التكاف
في موضع النصب لا يصح لأن إضافة حسب محضة وزعم الزجاج أن حسبك
اسم فعل والكاف في موضع نصب وليس بصحيح لدخول العوامل عليه أقوله
تعالى فإن حسبك الله وقول العرب بحسبك درهم انتهى ولعل الشارح
رحمه الله لا أجل عدم كونه من المفعول معه عند سيديو به ترك التمثيل به وبعد
الاحاطة باطراف الكلام ظهر لك اندفاع ما أورد الناظرون من الشكوك
في هذا المقام (قوله أي تساوى أه) أي ليس استوى بمعنى ارتفع أو استقام
حتى لا يتحقق الاشتراك بين الماء والخشب في الفعل بل بمعنى تساوى (قوله)
فلا يجوز أه) لعدم المشاركة في الفعل (قوله كما ذهب إليه الاخفش) مراعاة
لأصل الواو وهو العطف (قوله معنى مجازي) كالاتقال (قوله المشهور
الأكف) وما ذكره الشارح رحمه الله مذكور بعينه في العباب وأورد

الشارح السيموطي المثال المذكور في شرحه الالقية وما قيل انه لو لم يعتبر
وحدة الزمان في المثال المذكور لم يصح لان تركهما في مكان واحد مع تعدد
الزمان لا يستلزم ان توضع الناقية ولدها فلا يتم ان المقصود المشاركة في مكان
واحد لا في زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة فبما ان تركهما متعاقبين
بحيث يصحان في مكان واحد يستلزم الرضع وتركهما في مكانين في زمان
واحد لا يستلزم ذلك فوحدة الزمان لا تدخل في ذلك نعم ترك واحد بدل الاخر
في مكان واحد لم يستلزم ذلك والكلام في تركهما الاعلى البدل (قوله بنفس
الواو) وشبهته انها مختصة بالاسم وبه يظهر جواب البحث الاول لان اولوية
رعاية الاصل انما هي على تقدير ان لا يصرف عنه صارف (قوله ولو نصبت اه)
يمكن الجواب بان عمله مشروط بتقدم الفعل وما يعناه لا فادناه المصاحبة فيه
(قوله اعطى النصب ما بعدها) كما في قوله تعالى لو كن فيهما آلهة الا الله لفسدتا
ارتفع الاسم الشريف اذ لا يمكن اظهار الرفع في الالائية عن غير وهما
مذهبان لم يذكر احدهما مذهب الزجلح انه منصوب بمضمر بعد الواو وانما
لم يجوز عمل السابق لفصل الواو وفيه ان الواو العاطفة لا تمتنع العمل وثانيهما
مذهب الكوفيين وهو انه منصوب بالخلاف وديان الخلاف معنى ولم يثبت
النصب بالمعاني المجردة (قوله خلافا لابي الفتح) حيث اجاز استوى الماء
والخشبة لان ذلك قد جاز في العاطفة به فليجوز فيها لانها مجعولة عليها ولا نه قد ورد
في كلامهم فتوجعت وخشا غيبة ونجعة والجواب انه يجتم في الاصل لقوته
ما لا يجتم في الفرع والواو في وخشا عاطفة (قوله لا اري منعاً) اي فيقال
في مررت بنيد وعجرواي وعجرا مررت (قوله جعل كان تامة) وفسر الفعل
ههنا بما يدل على الحدث ولم يفسره فيما سبق اشارة الى انه بمعناه الاصطلاحي
لكونه العامل ولتغاير معنى الفعل في الموضعين وضع المظهر موضع المظهر
ثم المراد بمعنى الفعل في التعريف اعم عما يتضمن الحدث وما يستنبط منه
او الاخر واكتفى بذكر الفعل الذي هو الاصل عن ذكر ما يشبهه لاشتهار
اشترأ كهما في اكثر الاحكام ولاجل هذا لم يفسر معنى الفعل اولا وتعرض له
ثانياً فان دعت الشكوك التي عرضت لبعض الناظرين (قوله قوله لفظاً اه)
وكذا قوله معنى فمن قال انه جعل كان في القسم الثاني على الناقصة فقدمها

والمراد بما يدل على الحدث العامل فلا يرد طريق الزمان والمكان والالائية
على ما وهم (قوله تأمل تعرف) لان مناسط القناعة وجود الفعل اللفظي
والمعنوي لا تصاف الفعل بكونه مأخوذاً ومستنبطاً من اللفظ (قوله وانما
يعدل عنه نصاه) فيما لا يوجد فيه القرينة القطعية الدالة على المصاحبة فلا يرد
ان ما ذكره الشارح رحمه الله من قوله كفاك وزيد ادرهم والامثلة المنقولة
من شرح التسهيل مما جوز زيدياً الامرين فيما فلا يصح كون العدول عن
العطف للتنصيص على المصاحبة فلا يصح الحصر المستفاد من انما لان
القرينة العقلية في جميعها دالة على ان المراد المصاحبة سواء كانت الواو
للعطف او بمعنى مع الابهة على تقدير الحمل على المصاحبة بكون في اللفظ دلالة
على المراد وعلى تقدير الحمل على العطف يكون الا كفاك بالدلالة العقلية (قوله
فاذن اه) اي اذا وجب العطف (قوله قلناه اه) وما قيل انه جعل الجواز في كل
موضع على معنى بعيد وانما جعله عليه جعل معمول الفعل اعم من المفعول به
حتى يدخل في التعريف ككفاك وزيد ولا يجزى انه قد دخل في التعريف
حينئذ ضربت زيدا وعجرا فالوجه تخصيص معمول بما عدا المفعول به
المنصوب وحينئذ يكون ضربت زيدا وعجرا خارجاً عن القسم فلو جعل الجواز
على عدم الامتناع لانتقض الحكم بالمثال المذكور فليس بشئ اما اولاد لان
الشارح رحمه الله جعل الجواز في الموضعين على الامكان الخاص الا ان ثقبه
في القسم الثاني باعتبار الامتناع بقرينة الجوى كما يشعره الاضراب عنه
بقوله بل يمنع واما ثانياً فلما عرفت من الفرق بين كفاك وزيد او ضربت
زيد او عماراً ثانياً لان التخصيص للمعمول بما عدا المفعول به المنصوب
لادليل عليه (قوله الحاجة ثابتة فيه) لان القرينة الفعلية وهي ان المقصد
السؤال عن شأن احدهما مع الاخر لا عن شأن كل منهما كافية في افادة
المقصود لا حاجة الى التنصيص على المصاحبة لان الدلالة الفعلية ليست
اقول من اللفظية فالمراد بقوله اذا السؤال عن شأنهما اي شأن احدهما مع
الاخر فلا يرد ما قيل انه يجوز ان يعطف عماراً على الثمان بحذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه فالنصب اذا يرجح السلامة عن الحذف ويرجح
الرفع بالاستغناء عن عمل العامل المعنوي (قوله بمعنى الفعل اه) لان قولاً

شأنك بمعنى فعلك وصنعتك كذا في الرضى وفي القاموس شأنك شأنه قصدت
 قصده (قوله والمصنف رحمه الله لم يفرق الخ) فكم في كل ما فيه العامل
 المعنوي بتعين العطف (قوله فرق في الحكم بين الاولين والاخيرين) يقال
 المختار العطف مع جواز النصب من غير ضعف في الاولين اي فيما يكون
 في اللفظ مشعر قوى بالعامل عند القوم وعندى وجوب النصب عند قصد
 المصاحبة والا فلا وفي الاخيرين اي ما لا يكون في لفظه مشعر قوى بالعامل
 العطف اولى بلا خلاف وان قصدت المصاحبة لعدم الناسب وضعف الدال
 واذا نصب مع قلته وضعفه قدر كان لكثرة وقوعه ههنا فكانه منطوق به اي
 هذا كان لك واياك وما كنت زيدا (قوله وبين الاخيرين) لا يفرق الرضى بين
 الاخيرين بل بين انا واياه في خلاف وبين ما انت وزيد حيث قال ان الاول ابعد
 من الثاني لاشعار ما بالفعل لما فيه من معنى الفعل مع كثرة وقوعه كان بعده
 واما وهذا لك واياك اي فيما فيه حرف الجر وما انت وزيد اي فيما فيه
 الاستفهام فلا فرق بينهما في وجود الداعي للفعل فيهما وكثرة وقوع الفعل
 بعدهما وعدم تماثل الامر بينهما (قوله وقس عليه ام) فان التقدير فيهما وذلك
 اي العامل المعنوي مع تعيين النصب (قوله وكل قضية ام) اي من القضايا
 الثلاث التي تتضمنها الامثلة الثلاثة متضمنة لحكم مخصوص بذلك المثال وهو
 الحكم بان عامله معنوي وتلك القضايا الثلاث متضمنة لاحكام ثلاثة مجملها
 الحكم الذي ذكره الشارح رحمه الله وقبل الاظهر ان المعلق النصب اي نصب
 الاسم في هذين المثالين لان المعنى ما تصنع وفيه ان هذا المعنى متحقق في ما زيد
 وعمر ومع تعيين العطف (قوله الهيئة في الاصل ام) في القاموس الهيئة وقد
 تكسر حال الشيء وكيفية ورجل هي وهيي ككيس ونظريف حسنها وقد
 هاء ياء وهيي وهو ككرم انتهى وفيهم من تاج البيهقي انه في الاصل مصدر
 حيث قال الهيئة والهيئة ساختن كاري را (قوله للمتهم الشيء) في تاج
 البيهقي التيمؤ ساختن شدن (قوله نحو قوله تعالى فادخلوها ام) اورد
 ثلاثة امثلة للحال من الفاعل والحال من المفعول جامدا او مشتقا (قوله
 وهي اعم ام) كالصفة فانها قد تكون بحال نفس الشيء وقد تكون بحال متعلقه
 (قوله نحو انتك وزيد قائم) فان قيام زيد ليس هيئة للفاعل والمفعول

لا باعتبار

لا باعتبار انفسهما ولا باعتبار متعلقهما (قوله وقد استمره) لان السكينة شائعة
 في كلامهم وهي تعبير عن المتأزم باللازم (قوله ليس هيئة لزمان زيد) اي
 زمان ايشانه اذ ليس بينهما الا المقارنة في الوجود وليس احدهما حاصلا للآخر
 واعل المصنف رحمه الله عرف الحال الذي هو مفرد لانه الاصل والمغرب
 المنصوب (قوله الا بتأويل) بان يراد قيام زيد فيه فيكون حاله باعتبار
 متعلقه (قوله فصار كما) اي في الوجود (قوله بوقت حصول مضمونه) يخرج به
 نحو رجس القهقري لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه
 (قوله تعالى الحد) فاعل يتقيد بخروج به النصب فانه لا يتقيد بوقت حصول
 ذلك التعلق وتدخل الجملة الخالية عن الضمير لا فائدة الخالية بتقيد التعلق
 وان لم يدل على هيئتي الفاعل والمفعول (قوله او ما يجري مجراها) يدخل فيه
 الحال من الفاعل والمفعول المعنويين ومن المضاف اليه (قوله اذ لم تجعلها
 حالا) بل مبطونة على ما قبلها واما اذ اجعلتها حالا فهي جزء الكلام دالة على
 التقييد المذكور داخل في الحد (قوله في دلالة الحال ام) يعني ان اعتبار قيد
 الحقيقة المتعلقة بتبيين وان كان يخرج صفة الفاعل والمفعول عن الحد
 لكونها صفة لهما مطلقا لا من هذه الحقيقة الا ترى انهما وانسلطا
 عن الفاعلية والمفعولية ويجعلان مبدءا او خيرا او غير ذلك كان بيانها
 اهيئتهما بحاله لكنهما تعلق بجماعة الحد لان المراد بالفاعل والمفعول النحوي
 وفي دلالة الحال على ان مدلولها حين اهيئة الفاعل والمفعول اي مدلولهما
 من حيث انه فاعل او مفعول نحوي فامل اذ لا يدل الحال على هذه الحقيقة
 حتى يصح انه مبدء لهيئة مدلولهما مقيدا بهذه الحقيقة وكون مجيئها
 مقيدا بحال الفاعلية والمفعولية فان را كما حال في جاء في زيد را كما ووقلت
 ازيد را كبا اخول لم يجز انما يتقيد بشرط حقيقة ما بينهما لا دلالة على صفة
 الفاعلية والمفعولية ومنشأ الاشتباه عدم التفرقة بين الدلالة والاشتراط
 في التحقيق هذا تحقيق كلام المحقق رحمه الله وليس مراده ان الحال لا يدل
 على هيئة الفاعل والمفعول النحوي بل بين هيئة ما صدر عنه الفعل او قام به
 او تعلق به على ما وهم فان هذا البحث مطرد في سائر التعريفات من دفع بان
 الكلام على حذف المضاف او اقامة الدال مقام المدلول وما ذكرنا من ان قيد

لا باعتبار

الحثية متعلق بين اندفع ما قبل ان الحثية مقيدة لاضافة الهيئة وثبوتها
 فهو اما تعليل واما تقييد وكلاهما غير صحيح (قوله في زمان تعلق الفعل بهما)
 فيشترط في تحققهما وجودهما فتقوله نعم ايه بيان لنسب الغلط (قوله حق
 الحال المعرفة) ظاهر العموم في المختلفة والمتفقة وقيل في المختلفة (قوله
 على حد ترتيب) اى تورد على سبيل التفرع والترتيب (قوله او خبر
 لكان المقدر) والجملة استثنائية (قوله يرشد الى هذا) اى الى تفسير لفظيا
 بما ذكره الشارح رحمه الله دون المعنى المتبادر وهو كونه مفعولا (قوله
 تفصيل العامل) حيث جعل قسما من معنى الفعل فانه حينئذ تكون فاعلية
 الفاعل ومفعولية المفعول مستنبطة من فحوى الكلام (قوله علامة
 اتحادهما) اى المفهومين ذاتا اى فيما صدق عليه وفيه ان الملة واللحم ليستا عين
 ابراهيم والاخ والاتحاد لا يحتاج اليه في كونهما مفعولا حكما فالصواب علامة
 اتحادهما من حيث تعلق الفعل فان اتباع الملة اتباع ابراهيم واكل اللحم
 اكل الاخ اللهم الا ان يراد بقوله ذاتا خارجا من حيث تعلق الفعل (قوله لان
 الداخل في الذات) فبين هيئة الذات وبين هيئة الداخل من حيث دخوله
 فيه فلا يرد ان دخوله في الذات لا يستلزم ان تكون هيئته هيئته حتى يكون
 الحال من الذات حالا من الداخل (قوله من المفعول فيه) ومن المفعول به
 ايضا (قوله ويتجه عليه) اى على ما في شرح المصنف رحمه الله (قوله لان عاملة
 مقدرا) واذا كان العامل مقدرا كان فاعلية الفاعل مفهوما من نفس
 الكلام فيكون العامل لفظيا (قوله لما لم يكن لضرورة المعنى) بل مجرد رعاية
 قاعدة نحوية وهى ان الجار لا بد له من متعلق ولذا فهم العربى القح المعنى من
 غير اعتبار التقدير (قوله كان في حكم المفهوم من الفحوى) فيكون فاعلية
 الفاعل ايضا مفهوما من الفحوى (قوله يلزم اختلافه) لان عامل ذى الحال
 حينئذ لا بد آتية وعامل الحال الطرف اذا المقصود تقييد الحصول في الدار
 بحال القيام (قوله لا يصير) لان فاعليته حينئذ ايضا تكون مفهومة من نفس
 الكلام لا من فحواه (قوله لان زيدا مشارا اليه) اى بعد اعتبار اتحادهما بما يعبر
 عنه بهذا العالم يعتبر معنى الاشارة عاملا في ذامع تعلق الاشارة بما يعبر عنه
 اذ لا فائدة في قولنا اشير الى المشار اليه وكذا المنبه بزيدته فزيد منه عليه

باعتبار اتحادهما بهذا اذا وان كان متصلا بحرف التنبيه فتدبر فانه اشبه على
 من ادعى التعذر في فهم الدقائق (قوله حقيقة) قيده لانه منبه عليه تجوزا
 باعتبار اتحادهما بهذا (قوله مع تقارباه) فاستنباط الفعل من الاسم اولى من
 استنباطه من الحرف (قوله فصل العامل ههنا) يعنى ان الشائع والمناسب
 ان يذكر شرط الشيء بعد تعريفه فكان اللاتق تقديم قوله وبما لها اه
 لكن قدمه لتحقيق لفظية الفاعل والمفعول ومعنويتهما المأخوذتين
 في التعريف فكانه من تكمته (قوله وكأنه اراداه) دفع لما يرد من انه كان
 اللاتق حينئذ ذكر ما هو نوطته له عقبيه يعنى لو ذكر امتناع التقديم على عاملها
 المعنوي مقدم على قوله وشرطها اه يلزم الفصل بين مباحث التقديم لان منها
 انها تقدم على ذى الحال النكرة ولك ان تقول انه قدم على ذكر الشرط بقدر
 ما هو ضرورى التقديم وتبعية التعريف فيكون الشرط فيه متصلا بالتعريف
 بقدر الامكان (قوله اى من صيغته) يلزم على هذا عدم ذكر اسم الفعل مع انه
 يكون عاملا في الحال على ان استعمال التركيب بمعنى الصيغة غير متعارف
 بينهم فالأولى ان يكون ضمير تركيبه للموصول والمعنى ويكون ذلك مقصودا
 من التركيب الذي فيه فيشمل اسم الفعل ايضا ويكون التركيب ككيب بالمعنى
 المتعارف بين النحويين وفي غاية التحقيق ادخل اسم الفعل في معناه واكتفى
 في تفسيره بما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته ولم يعتبر فيه كونه
 مستنبطا من فحوى الكلام من غير التصريح بحجبه وتقديره (قوله الظاهر انهما
 ليسا اه) خصهما لان الظاهر في النداء ان المقيد هو النداء لا المنادى فانه طلب
 زيد في حال كونه قائما وكذا تشبيهه بالامد في حال كونه صائلا والمتنى
 والمترجى حصول زيد في الدار حال القيام والمتنى والترجى غير مقيد بحال من
 الاحوال فكانهما داخلان في الجملة المقيدة بالحال (قوله فيه بحث اه) يعنى
 ما قاله الشارح رحمه الله والرضى ليس بصحيح على اطلاقه فانه في المثال
 المذكور ليس الخبر مفيدا اذ ليس المتنى رجوعه مقيدا بحال فقره بل المتنى
 رجوعه مطلقا قديرا او غنيا والقييد بالفقر ليقيد استمرار المتنى وثبوتيه في حال
 الغنى بطريق الاولى فيكون الحال قيما للمتنى وهذا معنى قوله معناه اه فان
 الوصلية تفيد كون تقييد الشرط اولى بالجزأ اه هذا لكن المثال المذكور

صناعي وكونه مستعملا في محاوراتهم ممنوع لا بد له من شاهد (قوله والحل
 اه) ما مر كان نقضا والحل في مقابلة عبارة عن منع مقدمة معينة وهي
 ههنا ان السؤال يناق المعنوية (قوله يجوز ان يكون مجعولا اه) ههنا
 معلوما باعتبار نقض المفهوم مجعولا باعتبار انصاف ذي الحال به (قوله لو قيل
 مخصوصة اه) ولا يشمل جميع الصور المذكورة على ما فهم لان المتبادر من
 الخصوصية المقيدة بقيد (قوله او ما يجتمع اه) نحو قلنا جاء في رجل راكبا (قوله
 منصوبا على الاختصاص) بتقدير اعني (قوله على الحال) اما يجعله بمعنى
 امرين او بنبأته عن فاعله المحذوف فقوله اي امرين امر اتيان الحاصل المعنى
 (قوله او عن ضمير مقوله) اراجع الى القرآن (قوله في المقصود) وهو كون
 ذي الحال فيه فكرة مستغرقة لجواز ان يكون حاله لا من حيث
 استغراقه لما تحت بل من حيث خصوصيته بالاضافة الى امر حكيم
 او خصوصيته بالوصف بان يجعل حكيم صفة لكل وان كان الغالب كونه
 صفة لما يضاف اليه (قوله لانما تشبه اه) وان لم تكن مستغرقة (قوله تعسف)
 في التساج التعسف ركوب الامر من غير تدبير وذلك لان ظاهر العبارة يدل
 على وقوع النكرة بعد الاول المراد وقوع الحال بعدها (قوله بمعنى ان فاعل
 الظرف) وهو ظرف مستقر لكونه معطوفا على قوله واقعة في خبر الاستفهام
 وهو صفة لقوله ~~نكرة~~ معطوف على قوله موصوفة وما قيل انه ظرف
 لغو لا يعمل فوهم (قوله على المذهبين) اي مذهب البصريين والكوفيين
 في تنازع العاملين (قوله لاضمير النكرة) كما يتبادر من سوق الكلام (قوله
 والتقدير اه) ولا يجوز ان يكون اللام في الحال عائدا بان يكون للعهد
 او عوض المضاف اليه اي حالها على ما فهم لان العائد لا يكون الا ضميرا
 او الظاهر القائم مقامه نص عليه في الرضى وفيه ان حذف العائد المحرور
 سماه الا في مواضع (قوله لو يجب ان يقول اه) نحو ما رأيت رجلا لا في الدار
 راكبا فانه لا يصح (قوله روميا للاختصاص) وليس من باب التقييد حتى
 لا يصح ارتكابه بل بخلاف ما يتبادر نظرا الى السابق (قوله الا ان يكون
 الاستثناء مفرقا) لانه يكون استثناء من اعم الاحوال والشائع في ذلك ترك
 ذكره (قوله والاستثناء المفرغ اه) فقوله نقضا الذي يبان للواقع وليس قيدا

احتراريا (قوله وانما حسن التنكير ههنا) اي تنكير ذي الحال مع انه ليس
 معرفة ولا في حكمها لعدم التخصيص والاستغراق لعدم توجه النفي اليه بل
 الى المستثنى منه اعني اعم الاحوال فاقيل ان المصح فيه عموم التنكير ليس
 بشئ (قوله فلا يصح اه) يعني اشتراط كون ذي الحال معرفة لدفع التباس
 الحال بالصفة وههنا لا التباس في المعنى الحال متى امتنع كونها صفة جاز
 وقوعها من التنكرة ولذا جاز منها عند تقدمها واما جواز كونه في حكم
 المعرفة فلعله على المعرفة (قوله لجواز وقوع الصفة بعد الا) في شرح
 المفتاح للمحقق التفتنا الى انه لا خلاف في جريان الاستثناء المفرغ في الصفة
 نحو ما جاء في رجل الا ~~كريم~~ اكن لنفي الخلاف وهو ظاهر في المعنى واما
 وما اهلها من قرية الا ولها كتاب معلوم فالوصفية مانعان الواو والاول من
 الزمخشري وابو البقاء واحد منهم مانعا وكلام النجوين بخلاف ذلك قال
 الاخفش لا يفصل بين الموصوف والصفة فان قلت ما جاء في رجل الا راكب
 فالتقدير الا رجل راكب يعني ان راكبا صفة لبديل محذوف قال وفيه قبح
 يجعل الصفة كالاسم يعني في ايلاتك اياها العامل وقال القاسمي لا يجوز
 ما مررت باحد الا قائم فان قلت الا قائما جاز انتهى وبقا قلنا يعلم جواب
 بحث المحشي رحمه الله فان كلام المصنف رحمه الله مبني على مذهب الجمهور
 وفساد ما قيل ان جواز وقوع الصفة بعد الا قرية بلا مريية (قوله لان التقديم
 يؤمن اه) اي في حالة النصب نحو ضربت امرأة راكبة فطرد التقديم رفعا
 وجرا كذا في الباب (قوله ظرفا للنسبة) اي ظرف مكان اي في غالب المواد
 او ظرف زمان في غالب الاوقات (قوله الذود المنع) بالذال المجعولة والمهملة بعد
 الواو الساكنة والفعل منه من جذ نصر (قوله في الصراح اه) فعلى هذا النقص
 معنيان والثاني البق بالبيت لكن الشارح رحمه الله اقتصر على المعنى الاول
 اشارة الى ان المعنى الثاني مجازي من باب استعمال المطلق في المقيد لرجحان الجواز
 من الاشتراك (قوله مصدر واحد اه) مذهب سيبويه والتحليل انه اسم موضوع
 موضع المصدر الموضوع موضع الحال كانه قال ايمادا وايمادا موضوع
 موضع موحدا فاذا وقع مع الفعل المتعدي فهو حال من الفاعل اي ضربته
 في حال ايمادى له بالضرب واجاز المبرد ان يكون حالا من المفعول فيكون

التقدير موحدا وابه الزجاج وقال بعضهم مذهب سيبويه اولى لان وضع
المصادر موضع اسم الفاعل اكثر من وضعها موضع اسم المفعول وذهب
ابن طليحة الى انه حال من المفعول ليس الا لانهم اذا اودوا الفاعل قالوا امرت
به وحدي وذهب جماعة الى انه مصدر موضوع موضع الحال فتم من
قال انه مصدر لم يلاحظ له بفعل كالاخوة ومنهم من قال انه مصدر محذوف
الزوائد قال ابو الفتح هو من اوحده ايمادا ولكن جبي به على حذف الزوائد
وحكي الاصح عن العرب وحيد وفي القاموس وحده كالم وكرم بمحمد فيهما
وحادة ووحودة ووجودا ووحدا ووحدة بقي منفردا وعلى هذا ينبغي ان
يكون مصدرا كذا في شرح التسهيل والشارح رحمه الله اختار الاخير
لعدم التكلف (قوله الا في مواضع معدودة) فانه جاء فيها مجرورا وهي قريع
وحده ونسج وحده وجيش وحده وصير وحده ورجل وحده القريع
كامر فحل الابل مقترع للفعلة اي مختار ففعل بمعنى مفعول وكذلك النسج
وهو في الاصل نوب لا ينسج على منوال غيره استعمل للشخص الذي لا نظيره
والجيش تصغير للجيش وهو ولد الجار والغير تصغير العير والرجل تصغير
رجل والكلمات الثلاث ذم فقال في المحجب برأيه المقيد به (قوله ان لاهله
النساء) اي اصل واحد وحده (قوله هنا بضم الجيم) اي من حيث الرواية
ويجوز ان يكون بمعنى الاجتهاد اي مجتهدا ومعنى الطائفة اي مطلقا (قوله
ظاهرا) اي صورة وفي الحقيقة نكرة (قوله كان تعريفا كذا) اي لم يجز
غيره (قوله اي كثير استرا) فان الجمل هو الكثير قال الله تعالى ويجبون المال
حبايبا والفقر النسب (اي اولا فالولا) اي مترتين (قوله فان هذه الاسماء
الثمانية) ولم يذكر سيبويه جواز ثبوتها وقد فاسده بعضهم على ثلثتهم (قوله
منصوبة في الجاز) ولا يؤكدون بهذه الاعداد بل بكل واخوانها (قوله اي
مجمعين في الجبي) اشارة الى انه لا فرق بين الوجهين قال ابن مالك في شرح
التسهيل النصب عن الجازين على تقدير جميعها ورفضه التميميون على تقدير
جميعهم لا فرق بين المجمعين الامن جهة المناجعة وقيل اذا نصبت على
الحال فيكون المعنى مروتهم في حال انهم ثلاثة فلا يكون معهم غيرهم
وانما جعل توكيدا فالمعنى مروت بالثلاثة كلهم فلا يمنع معهم غيرهم (قوله

ووكيداه) عطف على منصوبة يعني ان جميعها لو كانتا بمقتلها قبلها
في الاعراب على سبيل التوكيد ثم اختلف في نصبه على الحال فذهب سيبويه
في هذا كذهبه في وحده في انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع
الحال فكانت ثلاث مثله وذهب يونس الى انه في الاصل صفة فيكون حالا
بنقسه وورد بانه لا تكون صفتة الانكارة وذهب المبرد الى انه مقدور من انقطة
الثلاث فعل فتقول مروتهم فكلثتم كذا في شرح التسهيل ومنه ظهر ان
ما ذكره الرضي من انها في التأويل النكرة مذهب سيبويه وليس اتفاقا (قوله
لوصفت) اي اوصفت مقدرة هي احوال واليه مذهب بعضهم وعياه تكون
الاصل في الحال الافراد (قوله غير واجب في المثال الاول) اي اولها المراد
لعدم كون المصدر مضافا الى ضمير الفاعل او المفعول (قوله في الثاني) اي
مروت به وحده لكون المصدر مضافا مع عدم كونه للنوع وهذه القاعدة التي
ذكرها الشيخ الرضي (قوله وجب الواو) حين وقوعها لاحال من النكرة قرايين
الصفة والحال لا التقديم وعياه الاصل الواو اعني العطف (قوله فحوجا في
رجل وزيدرا كين) فيه اشارة الى ان معنى كونها مشتركة ان تكون حالا
من كل منهما حيث كرا الحال بصفة التثنية فها قبل الحال المشتركة صاحبها
بمجموع المعرفة والنكرة والمجموع ليس بمعرفة ولا نكرة فبقوله نكرة يخرج
صاحب الحال المشترك فلا حاجة الى زيادة قوله ولم تكن الحال مشتركة
وهم محض ثم ان القيدين اللذين ذكرهما الشارح رحمه الله ليسا بزيادة بل
الاول مستفاد من قوله نكرة باعتبار ان المطلق ينصرف الى التكامل والثاني
مستفاد من ان الاطلاق قد يكون قريصة التقييد بقيد فقط فالمراد نكرة فقط
(قوله الخالك حكم آخر) كما يشمر به قول الشارح رحمه الله لانها في المعنى
مبتدأ وخبر (قوله فلا يجدي ام) لان الحكمين لا يجتمعان في قصد المتكلم وفيه
ان ذلك فيما يكون الحكمين مطروطين بالذات فلذا قال اللهم وما قبل
انه تخصيص بالحسب المتقدم الذي ليس بطرف وهو لا يقع في تصحيح المبتدأ
فدفع لانه ليس بمبتدأ حقيقة بل بالتأويل فطر الى المعنى فهو شبه المبتدأ
ويمكن ان يصحبه تقدم شبه الطرف ولا يلزم كون طرف الزمان خبرا عن الجملة
لعدم كونه طرفا حقيقيا وعدم كونه خبرا حقيقة (قوله لتحقيق الالتباس)

فجوز أيت رجلا عالما راكبا والجواب ان الالتباس كلا التباس لان التكررة
الخصوصية انما تقع في الحال لكونها في حكم المعرفة في انتفاء الشبوح والابهام
فكانه حال من المعرفة فلا الالتباس ثم ان التخصيص تكتنه معنوية وعدم
الالتباس لفظية وكل منهما مستقل في اثبات وجوب التقديم ولذا اورد
الشارح الام في كل منهما (قوله اعلم ان الدال) اي اللفظ الدال على حدثين
كبابي فاعل وقاعل وافعل التفضيل واداة التنبيه وغير ذلك والمقصود منه
نعين ما عدا مثل زيد قائما كعمر وقاعدا ببيان مثله (قوله على خصوصية
حدث) يشتركان فيه (قوله كالمكان فهو زيد عندي) احسن منه عندك
والزمان فهو زيد يوم الجمعة احسن منه يوم السبت (قوله والمتعلق) اي
المفعول به بلا واسطة وواسطة فهو زيد لعمر واضرب من يكر الخالد والحال
فهو زيد قائما احسن منه قاعدا (قوله وهما لم يميزا) لعدم الدال عليهما
لفظا والجملة معترضة او طالية (قوله حتى يلى) اي يتصل كل واحد من الحدثين
ما يتعلق به من المكان والزمان والمفعول والحال (قوله للترميز) ان يلى ذلك
المتعلق اي متعلق كل واحد من الحدثين بصاحب ذلك الحدث الذي
يكون ذلك المتعلق متعلقا به وقوله المصريح به صفة صاحب ذلك واحترزه عن
الضمير المستكن في افعال التفضيل وفي اداة التشبيه فانه وان كان صاحب
ذلك الحدث لكنه لما لم يظهر كان كالعدم قال الرضي ومع ذلك فلا ارى بأسا
بان يقال وان لم يجمع زيد احسن قائما منه قاعدا (قوله لدفع الالتباس) بين
الخالين فانه اذا قيل زيد كعمر وقائما قاعدا لا يتعين كون احدهما حال من زيد
والاخر من عمرو (قوله حال من العامل المعنوي) فيفيد ان العامل المعنوي
مطلب بمخالفة الظرف العامل في امتناع التقديم واما ان وجه المخالفة ما اذا
فلا دلالة للكلام عليه فقيه اجمال بينه الشارح رحمه الله بان امتناع التقديم
في الاول اتفاق وفي الثاني خلاف فانه دفع ما قيل ان كون مدار المخالفة بين
العامل المعنوي والظرف ككون احدهما متفقا عليه والاخر مختلفا فيه
بما لا تنفيه العبارة والعجب ان هذا الاعتراض وارد على الوجه الذي اختاره
حيث قال فالوجه انه لا يتقدم الحال على العامل المعنوي اصلا بخلاف
الظرف فانه يتقدم عليه في الجملة وهو فيما تقدم المبتدأ على الحال فيكون

البناء على مذهب الاخفش فانه قد اعتبر في المخالفة امرين لا تنفيدهما العبارة
اصلا وانما خص بيان المخالفة بالظرف مع ان الفعل والمستق ايضا مخالفا
للعامل المعنوي فان الحال يتقدم عليه ما لا يشترط الظرف والعامل المعنوي
في الضعف وعدم الدلالة على الحدث وضعا (قوله كما انه اه) فيفيد ان الظرف
يتقدم على العامل المعنوي في الجملة وهو ما اذا كان لغوا كما صرح به العباب
في بحث الحال وقد نص في المطول في بحث التشبيه ان الجار والمجرور
في قول الشاعر اسد علي وفي الحروب نعامه متعلق باسد ونعامه
لأنهما معني شجاع وجبان وفي المعنى ومن ذلك اي من مثال التعلق بما اول
بمشبه الفعل قوله

وان لما في شدة يشتقي بها * ولكن على من صبه الله علقم
اي عليه فعلى المحذوفة متعلقة بصب والمذكورة متعلقة بعلقم لتأوله
بصعب او شاق او شديد فانه دفع ما قيل ان الظرف لا يتقدم على العامل
المعنوي والذي لم يكن طرفا اوشبهه من الجار والمجرور نص عليه في الرضي
فاذا لم يدخلا في العامل المعنوي فلا يصح قول الشارح رحمه الله هذا
اذ لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي (قوله يعني اذا كان العامل
المعنوي اه) سواء كان بعد المبتدأ فهو زيد يوم الجمعة عندك او قبله فهو قوله
تعالى كل يوم هو في شأن هذا وقد عرفت ان تقديم الظرف اللغوي على العامل
المعنوي وان لم يكن طرفا جازما فلا حاجة الى التقييد بقوله يعني وقد تبع الشيخ
الرضي في ذلك ولعله حمل قوله بخلاف الظرف على الظرف المستقر لان الحال
اشبه به فان الظرف او الجار والمجرور اذا وقع حالا لا يكون الا طرفا مستقرا
وحينئذ لا بد من التقييد المذكور ويؤيد الجمل المذكور ان الامثلة التي اوردها
لتقديم الظرف على العامل المعنوي كلها من المستقر (قوله قال الشيخ الرضي)
يعني ان عدم جواز تقديم الحال على العامل المعنوي مذهب الجمهور (قوله)
وقد صرح ابن برهان واستشهد لذلك بقوله تعالى هنالك الولاية لله فان هنالك
ظرف وضع موضع الحال والولاية مبهمة والخبر لله وهو العامل في هنالك (قوله)
فلا يجوزون اه) اي في الجملة وهو فيما اذا كان ذو الحال مظهرا قالوا
لانه حينئذ يلزم الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضمير يعود الى ذي الحال

المتأخر بخلاف ما إذا كان مضمرًا فإن الضميرين يشتركان في عودهما
على مفسرهما (قوله إذا كان صاحبها هـ) سواء كان مظهرًا أو مضمرًا
لان النسبة في الحال التأخير عن صاحبه فلا يكون ضميرًا قبل الذكر (قوله
وهي ما إذا كان هـ) فهو جازم كما زيد فانه لشدة طلب الفعل الفاعل كانه ولي
الفعل والحال ولي الفاعل فلا يكون ضميرًا قبل الذكر (قوله استثنى هـ) استثناء
الصورة الاولى وبجيتها على قلة مذكوران في الرضى واما استثناء الصورة
الثانية فتغير مذكور فيه بل في شرح التسميل انه اذا كان صاحب الحال
محجورًا بالاضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه اجماعًا وكذا في التحقيق ثم قال
ابن مالك بانه ان كانت الاضافة غير محضة جازت تقديم الحال على المضاف لكونها
في نية الانفصال نحو هذا ثارب السويق ملتوتًا الآن او غدا (قوله لا يرد) اي
تقديم التابع على ما لم يتقدم عليه المتبوع (قولان الفاعل هـ) دليل النفي (قوله
محله قبل الفعل) لكونه ذاتًا يطلب لاجله المسند (قوله وان امتنع) اي تقديمه
على الفعل بهارض الالتباس بالمبتدأ عند التقديم فلا تقديم للتابع على ما لم
يتقدم عليه المتبوع في ذلك المثال (قوله قيل وجهه هـ) يعني ان امتناع التقديم
في الصورة المذكورة سمي لا قياسي (قوله المحصر اضافي) اي لا آخر
بما يضرهم فلا يبين في كونه امرًا قياسيًّا نعم (قوله كما اذا جعلته سالما من
الناس) فان المحصر حينئذ اضافي ايضا اي لا لبعض الناس كما زعم اليهود
انه مبعوث الى العرب خاصة (قوله والتقدير هـ) دفع لما توهم انه لا تقدير من
الرسول وقت ارسال كالا كف منه بل لا يلزم تقدير الحال من صاحب
الحال فيجوز ان يكون من المتكلم (قوله لازمة الحالية) فوقوعها صفة
للمصدر او مصدر وان خالف الاستعمال الفصح وقد يقع كافة في كلام من
لا يوفق بعريته مضافة ضمير سال وقد شرطوا فيه كذا في الرضى (قوله غير
مضافة) خبر بعد خبر وايض بحال من ضمير لازمة (قوله ولا يخفى ان المتبادر
منه) اي من لفظ كافة هذا المعنى اي معنى فاطمة اي جميعا فوقوعها لا بمعنى
مائعة بخلاف المتبادر (قوله قياسا وسماعا) قوله تعالى فانفروا ثبات
او انفروا جميعا وقول العرب جاء الخيل يداد فداد علم بنفس وضع مكان متباعدة
ثم القياس انواع تسعة قال في التسميل ويغنى عن اشتقاقه وضعه او تقدير

مضاف او دلالة على مقابلة او سعر او ترتيب او اصله او تقريب او توسيع
او طور واقع فيه تفصيل انتهى فمثل الشيخ بقوله تعالى فمثل لها بشراسويا
ووقع المصطرعان على غير اى مثل عدك وكلمته فاه الى في اى مشافهة وبعث
الشاء شاة ودرهما اي مسعرا وادخلوا رجلا رجلا اي مرتين وهذا خالفك
حديدا وهذا حديد خاتما وهذا غمرك سهريرا وهذا بسر اطيبي منه وطبا
والشيخ الرضى ذكر منها خمسة والحشى منها ثلاثة ولم يظهر لي وجه الاختصار
عليها (قوله بصفة) اي بصفة مشتقة (قوله هي الحال في الحقيقة) اي المقصود
التقييد بها لا بوصفها فاقبل القول بالحال الموطئة انما يحسن اذا شرط
الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغي ان يقال في جاء زيد رجلا بهما لان
مترادفان ليس بشئ (قوله جاء زيدا اسدا وشجاعا) اي مثل اسد وشجاعا اي فيما
يقصده التسييه وجهان احدهما ان يقدر مضاف قبله وثانيهما ان يؤول
للمنصوب بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم وذلك لانهم يجعلون المشتهر في معنى
من المعاني كالصفة المقيدة لذلك المعنى فحول كل فرعون موسى اي لكل جبار
قهار (قوله التقييد) اي بيان القسط لشيء وهو الحظ والنصيب (قوله
وينصب ذلك القسط هـ) لا يخفى ان الجزأ في قولك بعث الشاء شاة بدرهم الشاء
كاسمجي فالمنصوب على الحالية هو نفس الجزء والا في بعده القسط وكذا
في قولك بعث البرق فخرين بدرهم ثم يصح ذلك في الامثلة التي ذكرها الشارح
الرضي بعد هذين المثالين من اخذت زكاة ماله درهما عن كل اربعين وقامرته
درهما في درهم اي جعلت في مقابلة درهم منه درهما مني ووضعت عندكم
الدنانير دينار الذي كل واحد ثم ان يانه يقتضي ان تحمل النكرة في الاثبات
على الاستغراق واستشهد عليه بقولهم ثم فخر من جرادة بقوله تعالى علمت
نفس ما قدمت ومع ذلك لا يدخل في ضابطته فتجويد اي لا يدخل في يد اي
التقدير بالنقد فالوجه ان يجعل نحو بعث الشاء شاة بدرهم من ضابطته التسعير
اي مسعرا شاة بدرهم والامثلة السابقة داخله في ضابطته الفاعلية على
ما في التسميل وشرح الاقنية للشيخ السيوطي كما هو المنساق الى الفهم
(قوله اما مع واو العطف) في الباب ما حمله ان الاصل في هذه الاحوال
الجل فالاصل فو ما لي في ويده يدي وشاة بدرهم اي كل شاة او شاة منها بدرهم

لان الهيئة فهمت منها ولذا يجوز الخليل الرفع في تلك الاسماء الا انهم
وضعوها مواضع لوازيمها المفردة اى مضافها ومصفاها ومسعرا ومقابلا
لتبادر القهيم الى تلك اللوازم لكثرة الاستعمال من غير نظر الى تفصيل اجزاء
تلك الجمل فاعربوا القابل منها اعزاب الحال وهو الجزء الاول من الجزئين
فيما ليس فيه حرف العطف وكلاهما مافيا بديل فيه الواو العاطفة من اداة
المصاحبة وهى الباء بمعنى مع لانه اذا ابدلت الباء واوا وجب ان يعرب
ما بعدها باعراب ما قبلها نحو قولهم كل رجل وضيعته وامراً ونفسه (قوله
او يحرف الجر) او بغيره كما من وضع عندكم الدنانير ديناراً لدى كل واحد
(قوله الاظهر اه) لان البسر مابق فيه مرتبة معينة من مراتب الجوضة
وكل مرتبة نوع لا مابق فيه جوضة مطلقة لكن حل الشارح رحمه الله التذكير
في جوضة على التوزيع اوعلى القسمة ولذا قال المحشى رحمه الله الاظهر فان
قيل ما في القاموس من ان البسر التمر قبل ان يربط وتفسيره في الصراح غوزة
خر ما يشعر بانه يستعمل لمافيه جوضة مطلقات بعد التسليم هذا المعنى
غير مراد في القول المذكور (قوله وابن) ليخرج التمر والاظهر ما فيه رطوبة
لان اللبن يستعمل في مقابلة الصلابة (قوله هذا اذا كان اه) اى هذا التأويل
اذا كان لفظه هذا في القول المذكور اشارة الى الخل لان البسر بصيغة اسم
الفاعل الخل لا غرته (قوله كما يدل عليه اشتقاقه) اى في قوله ابسر الخل
اذا صار ما عليه بسراً واما ما قيل ان مقصودهم تحصيل معنى الصفة
في الجاهل وهذا لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه وتفسيره بالمشتق
المفروض انما هو لتصوير المراد به فلا حاجة الى اعتبار الاشارة الى الخل
فليس بشئ لانه لا خلاف في وجوب دلالة الحال على الصفة انما الخلاف
في وجوب اشتقاقه فالولم يوجد مشتق من لفظه في الاستعمال ثبت ما هو
غرض المصنف رحمه الله من وقوع الجاهل حالاً لتضمنه معنى الصفة من غير
تأويل بالمشتق لعدمه في محاوراتهم في التاج النضج بالفتح والضم يجتهد شدة
من خدش والادراك رميدن ميوه (قوله قال الشارح الرضى اه) لا يخفى
ان كل جملة وقعت حالاً اقيمت مقام المفرد مع انه لا يعرب بشئ من جزئياتها
والمقصود انه لما تعنى منها معنى الجملة واريد معنى المفرد اعرب الجزء الاول

منها يشعر بانها في معنى المفرد وقد مر تفصيله بما لا مزيد عليه (قوله وفاء الى في)
ووجهه انه لم يجوز حذف المضاف اليه لغيره لثلاثين العرب على حرف واحد
وقد جاء فاقبم بحذف المضاف اليه وابدال الواو بما لثلاثين العرب على حرف
واحد (قوله نحو بيعت النساء ثمانية درهم) اى كل شاة ثمانية درهم مقرونان
والجملة حينئذ استثنائية فلا تحتاج الى الواو (قوله ولا يتصد من الانشاء
وقوع مضمونه) اى معناه المصدرى الذى يدل عليه يجوز هـ لان الانشائية
اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء والمقصود من الاولى مجرد الطلب سواء وقع
مضمونها او لا ومن الثانية الايقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع وهذا
التعليل جارى عند من يجوز وقوع الانشاء خبراً من غير تأويل وعند من
لم يجوز به بخلاف تعليل الشارح رحمه الله فانه مختص بمن لم يجوز وقوعه خبراً
وفى تقييد المصنف رحمه الله ههنا بالخبرية وعدم تقييده في الخبر اشارة الى ان
عدم وقوع الانشاء جالاً متفق عليه بخلاف وقوعه خبراً (قوله فضله) يتم
الكلام بدونها (قوله احتج الى زيادة ربط) فصدر الجملة التى اصلها الاستقلال
بما هو موضوع للربط اعنى الواو التى اصلها الجمع ليؤذن من اول الامر ان الجملة
لم تنب على الاستقلال (قوله واهذا) اى لكونها فضله (قوله لا يكون الواو اه)
لان بالخبر يتم الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظاً وكون المعنى فيه
كانها من تمامه وكذا الصلة لانها يتم بها جزؤ الكلام فاستغنى في الثلاثة
بالضمير (قوله ما حسبك) الحسب بالتحريك الشرف (قوله الجملة المصدرية
بليس) وان كانت فعلية (قوله لانها) اى ليس على الاصح احترازاً عما قيل
انه لثني الحال (قوله يحرف نى داخل على الاسمية) فكانها باقية على اسميتها
ولذا كان حكمها حكم الاسمية (قوله قد سمع بالواو) في قولهم قت واصل
وجهه (قوله مبتدأ محذوف) اى انا واصل وجهه فتكون اسمية تقدير (قوله
ويشترط اه) لبساعة اجتماع الحال والاستقبال وان كان الحال الذى نحن
فيه غير مناقض للاستقبال (قوله لا بد فيه من الواو) لكونه ماضياً معنى فكما
ان الماضى المنبى احتاج الى قد المقربة له بالحال كذلك المضارع المنبى
محتاج الى الواو التى هى علامة الحالية لما لم يصلح معه قد لانه لتحقيق

الحصول ولم للتسقي (قوله لم يدخله الواو) لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم معه كلمة ما التي هي لتسقي الحال فعل هذا ينبغي ان يلزم الضمير (قوله لزمه الضمير) كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة (قوله والاغلب اه) اي الاكثر في الاستعمال تجرده عن الواو كما ثبت لان معنى جاء زيد لا يركب جاء في غير اركب فهو واقع موقع المفرد لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا اكثر من مصاحبة المجرد منها (قوله ذكره السيد الشريف) في حواشي المطول (قوله وللقوم ههنا كلام بعيد عن التحقيق) وهو انه لا بد من قد ظاهرة او مقدرة في الماضي المثبت اذا كان حاله ان حالته بالنظر الى عامله. ولقطة قد تقرب الماضي من حال التكلم فقط والحال ان متباينان لكنهم استنبهوا لفظ الماضي والحالية لتسا في الماضي والحال في الجملة فانوا بقدر لظاهر الحالية كما ان الخبر يدل من حرف الاستقبال لذلك (قوله منها) اشار الى ان لو جوب الحذف القياسي مواضع اخرى منها ما وقع الحال نائبا عن غيره فحوض في زيد قائما ومنها اسماء جامدة متضمنة نوعا على ما ينبغي من التقلب في حال نحو اتيها مرة قيسيا بالهمزة وبدونها اي تقول تميميا هذا عند السيرافي والزمخشري وعند سيبويه ان انتصابه على المصدرية اذ ليس المعنى انك تقول حال كونك تميميا تقول هذا القول ومنها صفات تضمنت نوعا على ما ينبغي من الحال نحو اقاما وقد قعد الناس مع الهمزة وبدونها تقديره اتقوم قائما فهو عند السيرافي حال مؤكدة وعند سيبويه الصفة قائمة مقام المصدر اي اتقوم قياما وكون القسم الاول مذكورا في بحث حذف الخبر والقسمين السابقين اختلف في حالتهما ترك المحشي رحمه الله التصريح بها (قوله فتقول في الثمن بعتهم بدرهم فصاعدا) ويقال هذا في ذي اجز آبيع بعضها بدرهم والبواقي باكثر (قوله لتقرر مضمون الخبر) من غير نحو انا حاتم جوادا او تعظيم نحو انت الرجل كاملا او تصاغرن نحو انا عبد الله اكلا كما يا كل العبيد او تصغير نحو هو المسكين من حوما او تهديد نحو انا الحجاج سفك الدماء وغير ذلك نحو زيد ابول عطوفا وهذه ناقة الله لكم آية وهو زيد معروفا وهو الحق مينا وهو الحق مصدقا قولك اكلا وهو حوما ومصدقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله جوادا وكاملا وسفك الدماء آية ومعروفا ومينا لتقرر

مضمون

مضمون الجملة وقولك عطوفا يحتمل كلهما وانما يسمى الكل مؤكدا لان في الاستدلال ايضا نوع تأكيد للمدلول (قوله وذلك المعنى اه) فيه بحث لان التولد من نسبة ابول الى زيد ثبوت العطف لزيد لا ثبوت ابول فيكون المعنى زيد يعطف عليك عطوفا فيصير عطوفا مصدرا لا حالا (قوله لهما) للمثعب والمجرد (قوله في الصورتين) اي المثعب والمجرد (قوله من حيث انه اب) وهذا اندفع اعتراض الرضي من انه لا معنى لقولك ثبتت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا لان ذلك انما هو على تقدير ان يكون متعلقا بالتعريف والعرفان ذات الاب واما اذا كان ذلك متعلقا باعتبار وصف الابوة اما باعتبار الحيفية او بتقدير المضاف اي ابوية بمعونة المقام فالمعنى صحيح بلا ريب ولم يظهر لي وجهة تسليم المحشي رحمه الله الاعتراض وعدم التعرض لدفعه مع كونه في غاية الوضوح (قوله وانما قدرت اه) وكذا تقدير بعض الاحوال في قوله ويجب في المؤكدة (قوله باول امثاله اه) او يسمى ما يؤكده مضمون الفعلية دأمة ويقسم الحال الى متقلة ودأمة ومؤكدة (قوله) وكثيرا ما تجيء صيغة الصفة اه) كقمت قائما والله اكبر كبيرا (قوله الاظهر اه) انما كان اظهر لعدم احتياجه الى التصرفات التي يحتاج اليها تعريف المصنف رحمه الله فقوله جنس اي اسم جنس وهو ما يدل على معنى كل جنس شامل لجميع اسماء الاجناس فحوسفه نفسه وغين رأيه غير داخل في التعريف لعدم كونه اسم جنس ولو قيل انه في حكم التكررة لان المراد نفسه ورأيا كان داخلا في التعريف كما هو رأي الكوفيين وقوله ذكر تعيين ميمهم يخرج جميع التكررات المستعملة ابتداء من غير سبق ميمهم وكذا اسماء العدد والصفات اذا اريد بها الاوزان وقوله صالح لاجناس مختلفة يخرج النعت والبدل وعطف البيان فان كل واحد منها وان حصل منه تعيين الميمهم اكن ذلك الميمهم ليس صالحا للاجناس المختلفة وبقي فيه نعت اسماء الاشارة نحو هذا الرجل والمنترك نحو رأيت عينا جارية فاخرجه بقوله متفاض فان ذكر النعت فيها يعين المراد منها لا لتفاضل تلك الاسماء التعيين بالذكرة لان الابهام فيها ناشئ من الاستعمال (قوله والاصل فيه التذكير اه) لان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالتكررة وهي اصل فلوعرف وقع التعريف ضائعا (قوله تعريفه

باللام) نحو زيد الحسن الوجه ينصب الوجه (قوله مضمين فيه معنى شكا) أي
المشاكيبا بطنه (قوله يعني سفة في نفسه) فهو منصوب بنزع الخافض
وفي تفسير القاضي أن سفة بالكسر متعد وبالفهم لازم ولا حاجة إلى التكلف
المذكور (قوله لأن الأصل اه) في الصحاح سفة نفسه وأخواته كان الأصل
فيما سفت نفسه ورشدا مره فلما حوّل الفعل إلى الرجل انتصب ما بعده
بوقوع الفعل عليه لأنه صار في معنى سفة نفسه بالتشديد هذا قول البصريين
والكسائي ويجوز عندهم تقديم هذا المنصوب كما يجوز غلامه ضرب زيد
وقال الفرّاء لما حوّل الفعل من النفس إلى صاحبها خرج ما بعده مفسرا للبدل
على أن السفة بنفسه فيه وكان حكمه أن يكون سفة زيد نفسا لأن المفسر
لا يكون الانكسار ولكنه ترك على إضافته ونصب نصب النكرة تشبيها لها ولا
يجوز عنده تقديمه لأن المفسر لا يتقدم (قوله لعل الوضع اه) بأن يراد بها تعيين
اللفظ للدلالة على معنى نفسه أو بالقرينة سواء كان اللفظ ملحوظا بخصوصه
أو بوجه كلي وعندى الحاجة إلى هذه العناية لأن الوضع اعم من أن يكون
اصليا أو طارئا بحسب الاستعمال فإن تلك الأسماء صارت حقيقة في المعداد
والمكيل والموزون الكثرة استعمالها فيها (قوله لا يدل اه) لأنه في اللغة هو
الثبات وربما عارض ثابت لازم كالأههام في المشترك مع عدم القرينة ولا يدل
على كونه وضعيا فلا يجوز إرادته منه (قوله ويمكن أن يدفع اه) الاستقراء
في اللغة آرام كرتن ويستعمل في الحصول والثبوت مطلقا وأما استعماله
في الحصول الذي لا يكون طارئا فكلا ولو سلم فيكون من باب استعمال
المشترك في أحد معنييه من غير قرينة وهذا لا يجوز ولو سلم فلا دلالة على كونه
بالوضع (قوله على خصوص حصته منه) كالثياب والعبيد (قوله مجاز) لأن
استعمال المطلق في المقيد من حيث خصوصه مجاز ثم هذا المجاز متفرع على
المجاز الذي صارت أسماء العدد بحسب الاستعمال حقيقة فيه أعني المعداد
(قوله على إرادة مبهم) وليس هذا معنى مجازيا لكونه مما يصدق عليه أنه
مشار إليه ولا إشارة إلى ذلك أي بقوله كما في ربه رجلا (قوله فيه مساهلة اه)
لإسهاله إذا أريد بقوله أن الواضع وضع الرطل مثلا بالوضع الطارئ نصف من
من المعداد (قوله هو الصنعة) في الصراح صنعة الميزان سنك ترازو ومعرب

ولا تقل

ولا تقل بالسين (قوله وسبشير اليه) حيث يفسر المقدار بما يقدر به الشيء
لكن هذا تفسير لغناه الأصلي (قوله هذا بالحقيقة اه) أي هذا الأههام يتصف به
الوزن بذاته ويتصف به الموزون بواسطته كما أن الأههام من حيث الجنس
يتصف به الموزون بذاته والوزن بواسطته (قوله كان المعنى كفي رجوليته
أو شهادته) لا يخفى أن مقصود الشارح الرضى كما يظهر للناظر في كلامه الفرق
فيما جعل التمييز بنفس ما انتصب عنه نحو كفي زيد شهيدا وفيما جعل متعلقه
نحو كفي زيد شهادة بأن الذات المقدر في الأولى إذا أظهرته صار ما انتصب
عنه بدلا منه وفي الثانية صار مضافا إليه وهذا لا يشاقى كون المعنى متصفا
في صورتين (قوله يفيد أن ما بعده مصدر اه) يعني أن كلمة عن التعليل
كما في قوله تعالى وما فعلته عن أمري وقوله تعالى فإزلهما الشيطان عنها وإغوا
قال يفيد إشغال احتمال كونه معنى حقيقيا وكونه معنى مجازيا والأول أولى
لبقاء عن على حرفيها مع تضمنها معنى لطيفا بخلافه إذا كانت بمعنى بعد (قوله
وعندي مثل زيد رجلا اه) أصل الأمثلة رجل مثل زيد وإنسان غيرك ورجل
سواء ورجل بطولك وأرض بعرضها (قوله لا يضاف إلى أمين اه) فلا يقال
غلام زيد عمرو بل وعمرو (قوله منه المبالغة والتفخيم) كواضع التمجيد (قوله
إذا كان اه) معلق بالأمثلة الثلاثة يعني أن كان الضمير مبهما لا يعرف
المقصود منه فالتمييز عن المفرد وان عرف المقصود منه يرجوعه إلى سابق معين
فليس التمييز عن الضمير إذا لا إههام فيه بل عن النسبة وعبارة الرضى مشعرة
بأن يكون الظرف قيد للمثالين الآخرين حيث قال لا ريب في أن التمييز
في نعم رجلا عن المفرد وهو الضمير ولعل هذا باعتبار ما هو الشائع فيه وهو
تأخير المخصوص بالمدح وإما على تقدير تقديمه فهو زيد نعم رجلا فالتمييز عن
النسبة (قوله هو نفس الضمير اه) ولا تظن أن الناصب في نعم رجلا ونفس
رجلا هو الفعل (قوله بقرينة الحالة) أي الحالة بيان تمييز العدد بقوله وسيأتي
أي ما سيجي في مباحث العدد (قوله إذا لم يقصد به الأنواع) بل الأجناس (قوله
كان جوابه مبني اه) لا يخفى أن تعريف الجنس على ما ذكره الشارح رجه
الله لا يقتضي تجرده عن التباين وقوعه حال تجرده عن التباين على القليل
والكثير فهو مرة وجلسة يكون جنسا (قوله هذا الاحتمال اه) لأن قوله

ثم ان كان توين معطوف على قوله فيفرد ان كان جنسا عطف الشرطية
على الشرطية والضمير فيه راجع الى التميز ثم لو عطف على قوله فالاول عن
مفرد مقدار غالبا كان الضمير راجعا الى المقدار وهو المناسب من حيث المعنى
ولذا سوى الشارح رحمه الله بين الاحتمالين (قوله بل الظاهر انه علم) على
ما في تفسير القاضي ورمضان مصدر من رمض اذا احترق فاضيف اليه
الشهر وجعل علما ومنع من الصرف للعلمية والالف والنون كما منع ابن داية
علما للغراب للعلمية والتأنيث وقوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان
فعلى حذف المضاف للامن من الالتباس (قوله بالتفريع) اي يجعله فرعا
وفي بعض النسخ بالتنوين وهو تصحيف (قوله يليه اصله) صفة بعد صفة
افرع وقوله ويكون عطف عليه (قوله وهو ينتصب اه) والاكثر
الاضافة للتحفة وعدم اعتراقه في الابهام (قوله لنوع ابهام في النسبة) اي
الابهام التبعي كما يدل عليه قوله بحسب احتمالات الظرف (قوله ورفع
ابهامها) عطف على قوله ذلك الابهام (قوله صح) جواب لما (قوله جعله
اه) يعني ان الشارح رحمه الله تبع الشيخ الرضوي في ادخاله في النسبة رعاية
لما هو الحق وان كان المصنف رحمه الله جعله مقابلا للشبه (قوله ما يدرك)
من حد نصير الضرع يستان كذا شق كذا في المذهب (قوله وهو كناية اه)
في الصحاح يقال في المدح لله دره اي عمله (قوله في هذه العبارة شبه مشهورة
اه) هذه الشبهة تلقنها الفجول بالقبول ومحاول دفعها بوجوه حاصلها ان قيد
المقدم بقيد واپس عليه قرينة الادفع النقض ومع ذلك يصير المعنى ضعيفا
لا يقبله الطبع المستقيم وعندى انه لا ورود له لان التميز في كل صورة يصح
اطلاقه على ما انتصب عنه وجعله عليه يجوز ان يعتبر بينهما جهة الصدق
والاتحاد فيكون التميز بما انتصب عنه ويجوز ان تعتبر جهة التغاير من
حيث المفهوم ولذا صح اضافة التميز اليه فيكون تميزا متعلقه بقولنا طاب
زيد نقسا يجوز ان يكون اصله طاب نفس هو زيد وان يكون طاب نفس زيد
قال الشيخ الرضوي وان كان التميز متعلقا ما انتصب عنه اما وصفه او غير وصف
اضفنا التميز الى ما انتصب عنه فهو طاب ابوة زيد وابو زيد ودار زيد ونفس زيد
وجعلنا النفس كالمتعلق حتى صح اضافتها اليه ولما كنى زيد رجلا فهو داخل

في الصفة (قوله وكذا قيداه) يعني انه قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك القيد
ايضا فهو قيد للنقي اذ لو لم يقيد ههنا كان النقي المستفاد من قوله والامثول بها
الى المقيد والقيد اي ان لا يكون كذلك لم يصح جعله لما انتصب عنه بعد ان لم
يكن نصافي المنتصب عنه فيجوز ان يكون النقي بانتفاء ذلك المجموع بان لا يصح
جعل لما انتصب عنه واما بان انتفاء عدم كونه نصافي المنتصب عنه فيمقد خل
فيه طاب زيد نقسا مع انه ليس متعلقا بمتعلقه وما قيل من انه ان لم يكن نصافي
على تقدير اعتبار هذا القيد يلزم اتحاد الشرط والجزء لان عدم كونه نصافي
في المنتصب عنه ليس الاحتمال المتعلقه فيكون هذا التقدير بعينه تقدير يرفض
الشارحين ويحتاج في دقعة الى ما سيجي ولا وجه للعدول عنه فوهم لانه ان
اراد انهما قصدان في المفهوم فمتنوع فان الاول عدى والثاني وجودي وان
اراد انهما متلازمان في التحقق فلا يضر اذ كل شرطية شأنها ذلك (قوله
والقوة المدركة اه) اي الجوهر الذي هو مبدأ التعقل والجوهر الذي
هو مبدأ الحس والحركة الارادية فان القوة تطلق على الجوهر والعرض
(قوله ولا يخفى انه غير صالح اه) فيه ان اراد انه غير صالح للمتعلق اصلا فمتنوع
لانه صالح له بمعنى آخر وان اراد انه غير صالح لهذا المعنى فسلم لكنه لا يضر لان
قوله يار ان يكون له ولتعلقه عند المجيب صلاحيته لهما في نفسه مع قطع
النظر عن ارادته في منه بخصوصه (قوله اللهم اه) لا وجه لاراد الله فان
الشارح رحمه الله وصاحب العباب صرحا بدخوله صفة (قوله كان للمتعلق
قطعا) فهو داخل في قوله والا فهو متعلق لغدم صفة حيث ان المنتصب عنه
(قوله اذا الذات اه) يعني انه مراد عن الفاعل فيكون الاصل طاب نفس زيد
اي ذاته والذات من غير اعتبار صفة لها ليس لها الطيب وفيه انه يقال
في التمدح ان ذاته طيب بادعاء ان الطيب لازم لذاته وليس لاجل صفة تغيره
ولو سلم فالنقص باق بقولنا ما طاب زيد نقسا ونفس هذا وجه التسليم الذي
اشار اليه بقوله ولو سلم (قوله صحة الحمل عليه اه) لانتفاء ان صحة الحمل على ذاته
غير كاف في كونه تميزا بل لابد من صحة الحمل عليه من حيث انه منتصب عنه
وذلك يستدعي كونه من الاعنه كما عرفت معنى المنتصب عنه فلا بد من صحة
نسبة الفعل اليه (قوله قبل جعله تميزا) وارادة في السر كيب اي يكون

في نفسه صالحا لان يطلق على المنتصب عنه فالمراد ذات المنتصب عنه
لا بوصفه ولا يخفى انه تكلف (قوله ولا يخفى سحاجة هذا الجواب) اذ يصير
معنى الشرطية الثانية وان لم يكن صالحا لما قبل كونه تمييزا فهو لاحدهما
بعد كونه تمييزا ولا فائدة يعتد بها في هذه الشرطية (قوله جعل الشارح الرضى
اه) حيث قال فان صح جعله لما انتصب عنه يعنى ان صح ان يكون نفسه كابا
او صفة نفسه كابوة جازان يكون له ولتعلقه يعنى جازان يكون ما صح
ان يكون نفسه نفس متعلقة ايضا كابا في طاب زيد ايا فانه يصح ان يكون زيدا
وان يكون ابان زيد وكذا جاز ما صح ان يكون صفة لنفسه صفة متعلقة ايضا
كابوة في طاب زيد ابوة فانه يصح ان تريد بها ابوة زيد نفسه لا ولاده وان تريد
ابوة ابيه له ثم اعترض بانه على اطلاقه غير صحيح لان ما يصح ان يكون صفة
لما انتصب عنه لم يصح ان يكون صفة لمتعلقة فالشارح رحمه الله فسر الجعل
بصفة الاطلاق عليه ليخرج نحو علما في طاب زيد علما ولا يرد نقضا على
الشرطية الاولى فنقل المحشى رحمه الله ما اختاره الرضى وعدم بيان وجه
عدم اختيار الشارح رحمه الله ما اختاره قصور فلا تكن من القاصرين
(قوله فيه مساحمة) والمراد عن ذات مقدرة هي نفسه (قوله وانما قلنا ذلك)
اي المغاير لزيد بالذات (قوله مطلقا) اي فيما جازان يكون لما انتصب وفيما
يكون صفة لمتعلقه هو الشئ المنسوب الى زيد فلا بد ان يعتبر فيما يكون لمتعلقه
المغاير لزيد لكن باعتبار التغير بالذات بحيث لما عرفت فيما قلنا عن الرضى
ان طاب زيد نفسا اصله طاب نفس زيد يجعلها كلمة ملحق حتى صح اضافتها
اليه (قوله من حيث انه فاعل معنى) اي للفعل المفهوم من نسبة الخبر اعني
صفة له الى الاسم اعني الصفة كانه قيل ثبت للصفة كونها صفة له مع وصف
المطابقة وفي اعتبار الخيفية اشارة الى دفع ما يرد على الشارح رحمه الله من
ان وقوع المفعول معه من غير الفاعل وكذا بعد كان الناقصة مختلف فيه
والجمل على المختلف فيه مع صحة العطف بما لا وجه له واما وجه اختياره حيث
قدمه واورد العطف بلفظ الجواز مع ان الاصل في الواو العطف فلرعاية جانب
المعنى فان الكلام السابق في صحة كون التمييز لهما ولا حد هما والمطابقة
متفرعة عليه تمة له قد كررها هنا بطريق التقييد انساب بما تقدم واما ما قبل

انه مفعول معه لصاحبة فاعل كانت اي كانت الصفة ومطابقتها لما
انتصب عنه فوهم اما لفظا فلانه حمل على المختلف فيه مع وجود الوجه المتفق
عليه واما معنى فلان المقصود افادة ان الصفة صفة له مع وصف المطابقة
لا افادة ان تلك الصفة مع وصف المطابقة ثابتة له ثم قول الشارح رحمه الله
مع مطابقتها اياه او مطابقتها اياها اشارة الى ان المطابقة يجوز ان تكون مصدرا
مخدوف الفاعل او المفعول وعلى التقديرين مبنى للفاعل لا على انه على التقدير
الثاني مبنى للمفعول على ما فهم فانه ارتكاب تكلف من غير ضرورة ولذا لم
يجعل في العطف الا مصدرا لمبنى للفاعل (قوله تمييز عن النسبة اه) خبر ان اي
تمييز عن نسبة كائن الى شر المستفادة من قواهم ان شر مبتدأ فهو تمييز عن
الذات المقدرة التي كانت عن نسبة اسم الفاعل الى فاعلها تقدير (قوله ومثله كثير
في كلامهم) تنتم في كلام الرضى (قوله في قسمه الاول) اي المفرد (قوله وقيل
مطلقا) في الرضى وقد تكلف بعضهم تقدير من في جميع التمييز عن النسبة نحو
طاب زيد دارا وعلما وليس بوجه (قوله ولا يقال عندي عشرون من درهم)
ويفهم منه ان لا تراد في العدد وهكذا في التسهيل (قوله يتضمن) في شرح
التسهيل واما امتلاء الكوز ماء فقيس هو مشبه بالمنقول وقيل منقول من
فاعل يصح اسناده للمطابوع فاصله ملا الماء الكوز فاء فاعل ملا الذي
طابوعه امتلاء وما قيل انه فاعل لما ينوب منابه في تركيب يؤدى مضمون
هذه الجملة فهذا الاعتبار جعل كالفاعل في هذه الجملة فيعيد غاية البعد
اذ خلاصته جعله كالفاعل لكونه فاعلا في تركيب آخر ثم اعلم ان التعليل
الذي ذكره الشارح رحمه الله انما هو عند من لم يقل بنقل التمييز عن المفعول
والقاعدة المشهورة عند من قال فلا تدفع في شرح التسهيل واما المنقول
عن المفعول فذهب ابن عصفور واكثر المتأخرين الى انه جائز وانكره الشلوبيين
وتليدهم الابدي وابن الربيع وحمل الشلوبيين عيوننا على الخصال وحمل ابو الحسن
على البدل او على اسقاط حرف الجر وان ما اورده الشارح الرضى على هذا
التعليل من انه ليس بمرضى لانه ربما يخرج الشئ عن اصله كقول ما لم يسم
فاعله كان جائزا لتقديم بعد الرفع ظاهر الاندفاع اذ ما ذكرناه لعدم
وقوع تقديم التمييز لعدم جوازه (قوله انما اتى بالجمع اه) يعنى ان التمييز باسم

جنس لقصد جميع الانواع (قوله بقرينة دالة اه) لانه شرط في المجاز ولولا
 القرينة كان الكلام محمولا على الاسناد الحقيقي (قوله قال سيدي) جواب
 لاستدلالهم (قوله من مجيدى الشعر آه) اجاداني باليد ومنه شاعر مجيد كذا
 في القاموس لكن ينبغي ان يذكر كرامه ليظهر كونه من المجيدين (قوله وهو
 الصرف) اى الثانى يفتح الشاء وسكون النون الصرف في تاج البيهقي الثانى
 دوتا كردن وواداشتن وواكر داندن انتهى فالمناسبة على الاول ذكر المستثنى
 مرتين مرة في ضمن المستثنى منه ومرة صريحا وعلى الثانى كونه منعيا
 عن الدخول وعلى الثالث ما ذكره المحشى رحمه الله (قوله يطلب من نفسه)
 فالاستعمال للطلب كما هو الشائع (قوله صرفه) اى المنصوب عن الدخول
 في الحكم اشارة الى ما هو المختار من ان الاستثناء منع عن الدخول في الحكم
 لاعتناء اللفظ واختصاصه بالمتصل لا يقدح في وجه المناسبة (قوله لتأكيد
 معنى المنع) لان المنع فيه اقوى (قوله التعبير عن منع وقوعه) هذا على ان
 تكون الظلمات عبارة عن الكفر والجمع باعتبار تعدد انواعه واما اذا اريد بها
 المعاصي فالانحراج على حقيقته (قوله وفي الحكم عليه ايضا) اى بانه منصوب
 لابانه متصل ومنفصل لانه لا يحكم في التقسيم وان كان في صورته (قوله
 ولو نوقش اه) اشار بلوا الى ان المناقشة مكابرة بفرض كما فرض المحال (قوله
 كما يشير اليه) اى الى كل واحد من الوجهين في شرح قوله وهو منصوب
 (قوله فان احدهما مخرج اه) وهذان المفهومان ذاتيان لهما لكونهما
 مأخوذين في التعريف والمأخوذ في تعريفات الامور الاعتبارية ذاتي لهما
 كما تقرر في محله فلا يرد منع كونهما ذاتيين على ما في الرضى (قوله بحسب المعنى)
 بحيث يفيد تصور معنى كل منهما متمازا عن الآخر وان كان يمكن تعريفهما
 باعتبار قدر مشترك بينهما داخل او خارج فانه تعريف بالاعم لا يفيد تصور
 ماهية كل منهما فاندفع النظر الذي اورده المحشى رحمه الله (قوله هو المذكور
 بعد الاواخوانها اه) ان اريد باخوانها ما يدل على الانحراج ورد فهو جاني
 القوم لازيد فتعين ان يراد الالفاظ المشهورة وحينئذ يكون تعريفها بحسب
 اللفظ والكلام في التعريف بحسب المعنى كذا في شرح مختصر الاصول (قوله
 الى تكلف عموم مجاز) الصواب عموم مشترك ولا تكلف في شئ منهما فانه

طريقة مسلوكة في المحاورات ترتب عليها المسائل الفقهية كما بين في الاصول
 (قوله او اجراء اه) في العدد والتقسيم بان يراد لفظ المستثنى (قوله الى المعنى
 المجازي) الشامل للحقيقي (قوله مجاز) وهو الحق ولذا لا يجوز الحمل على
 المنقطع الا عند تعذر المتصل حتى ارتكبوا الاضمار في محوله على عشرة دراهم
 الا نوباقها لوامعنا الاقضية ثوب ليصير متصلا (قوله ان اذابة الاستثناء) يعنى
 الاواخوانها مجاز لانها موضوعة للانحراج قد استعملت في مخالفة الحكم
 السابق نفيًا وإثباتًا (قوله يلزم التناقض الصريح) لاثبات المجي لزيد في ضمن
 القوم وفيه عنه صريحا (قوله بوجه ثلاثة) لارابع لهما لان قولك له على
 عشرة الاثلاثة ان اريد به عشرة واسند اليه فالتناقض ظاهر وانتفاءه
 بان لا يراد العشرة او يراد ولا يسند اليه فان لم يراد العشرة فان اريد بها السبعة
 فهو قول غير الاكثر حيث قالوا المراد بالعشرة السبعة بقرينة الاثلاثة
 ارادة الجزء باسم الكل كافي التخصيص بغيره وان لم يردها السبعة وهى
 مرادة في الحكم فتكون مرادة بالمركب وهو قول القاضي ابي بكر ان عشرة
 الا ثلاثة موضوعة للسبعة بالوضع التركيبى كلفظ السبعة الا ان الاول
 مركب والثاني مفرد وان اريد العشرة ولم يسند اليه بل بعد الانحراج عنه
 فهو القول المختار (قوله هو المجموع اه) اى ما يستفاد من المجموع اعنى
 النسبة مثلا (قوله وفيه ان اه) اجيب بان تلك الادوات اخرجت عن معنى
 الظرفية وصارت بمعنى الاحكامها حكم الا وان كانت معرفة باعتبار
 الظرفية ابقاء على حالها الاصلى (قوله فيكونان متأخرين عنها) فيه بحث
 اذ التأخر انما هو على تقدير ان لا يكون القيد مغيرا للنسبة واما اذا كان
 مغيرا لهما على المعنى المتبادر فالنسبة موقوفة على ذكر القيد فتعتبر النسبة
 بعده ولهذا تكون القيود في الاثبات مقيدة للتعميم اذا كانت مغيرة
 من المعنى الخاص المتبادر الى معنى عام نص عليه السيد الشريف قدس سره
 في حاشية المطول في تعريف المجاز العقلى (قوله بان الاستثناء متأخر عن
 النسبة) اى الحكمية التى هى عبارة عن مجرد الربط بين الشيئين متقدم على
 الحكم بمعنى الابقاع والانتزاع او الوقوع واللاوقوع على الاختلاف في ان
 الالفاظ موضوعة للصورة العقلية او الامور الخارجية ولا تناقض لدخول

المستثنى في النسبة الحكمية وخروجه عن الحكم فالادوات التي هي ظروف
قيود للنسبة متأخرة عنها مقدمة على الحكم هذا ولا يخفى ما فيه اذ لا امتياز
في النسبة والحكم انما التعدد والامتياز بينهما في الذهن فاعتبار القيد
المذكور في اللفظ قيد الاحدهما دون الآخر تكلف لادالة اللفظ عليه (قوله
متصلا بجاه) اي لا يتخلل بين تلفظهما زمان بعد في العرف انفصالا (قوله
وليس معنى اه) مبالغة لترويج الجواب والمقصود ان المراد بالاخراج المخالفة
في الحكم بعد التبريك في النسبة التي هي مورد ذلك الحكم فلا يردان في نحو
مررت بالقوم فاكرمني زيد ولم يكرمني عمرو وتحقيق المخالفة في الحكم بعد
التشريك في النسبة مع عدم الاخراج (قوله اي ذو عدد وكثرة) يعني ليس المراد
التعدد في اللفظ (قوله يمان للواقع) وليس للاحتراز اذ لا اخراج بالاصلية
ولا احتياج الى هذا القيد بعد قوله هو المخرج من متعدد (قوله وذلك امر
اصطلاحي) اي اصطلاحوا على ان يكون المخرج بتلك الادوات مستثنى
لامساواها وان كان معناه (قوله لم يلزم ذلك) اي كون ما ذكر مستثنى لعدم
كون معناه معنى الادوات للفرق بينهما بالاستقلال (قوله ما قلنا) بقوله فيه
ان هذا الجواب لا يخفى وقد ذكرناه سابقا (قوله لا يستدعيان اخراجا)
مخالفة للحكمين اثباتا ونفيا (قوله ويبد) بفتح الباء الموحدة وسكون الياء
المناة التفاضلية والذال المهملة بمعنى غير ويحيى بمعنى على ومن اجل كذا في
القاموس (قوله اصطلاحاه) لالفة حتى يردان الاستفهام داخل في الموجب
فكيف بعد من غير الموجب (قوله فلان معنى تكرر العامل اه) فيه بحث لان
البديل في حكم تكرر العامل من حيث انه المقصود بالنسبة على ما صرح به
القاضي في تفسير قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فلا بد من اعتبار
النسبة اليه لكونه المقصود اصاله ومن النسبة الى المتبوع لكونه مقصودا
تبعاولا فيقيد تأكيده النسبة والمنسوب اليه والمنسوب جميعا على ما شرط
في الكشف فلا بد فيه من تكريره من حيث الايجاب والسلب بخلاف
العطف بلا ولكن فانه في قوة تكرر العامل من حيث الصرف فقيه تكرر مع
قطع النظر عن الايجاب والسلب ولذا وجب اختلاف الحكمين بالسلب
والايجاب (قوله فلان المبدل منه اه) حاصل كلام المستدل انه في حكم المفرغ

باعتبار

باعتبار عدم كون النسبة في كل منهما مقصودة اصاله والمفرغ يمنع
في الايجاب فكذا ما في حكمه ولم يدع فسادا لغيره فيه حتى يرد ما ذكره المحشي
رحمه الله (قوله لعل المعترض اه) اي ليس مقصوده انه منصوب على الظرفية
والكلام في المنسوب على الاستثناء حتى يرد ما ذكره الشارح رحمه الله بل
مراده انه من قبيل المفرغ فينبغي ادخاله في الآتي واخرجه عن هذا فلا بد
من قيد تمام (قوله وهو الاتساق بالاخوة) بخازان يعمل العامل الضعيف
فيما تقدم عليه لتقويته بالا (قوله ثم قال) عطف على قوله قال الشيخ (قوله لجاز
ان ينصب المستثنى) اذ الجملة ليست بانقص من مشابهته للفعل التام كلاما
بشأله من المفرد الذي يتم هو بالنون والتنوين فينصب التمييز ولا سيما مع
تقويته بالآلة الاستثناء والى مثله يشير سيدي به في كتابه في مواضع فيقول عمل
فيه ما قبل كعمل العشرين في الدرهم (قوله هذا هو الظاهر اه) لان الظاهر
ان قوله بعد الاخبار كان وقوله في كلام موجب حال دون العكس لان الاصل
تقدم الحكم على القيد ولما كان المقصود بيان مواقع النصب كان قوله
او مقدما عطف على الخبر دون الحال (قوله وذلك غير مفهوم اه) عدم الانتهاء
من العبارة لا يضر لانه مفهوم من بيان حكم ما وقع به غير الانهائية
(قوله وهو خبر آخر لكان او حال) جعله خبرا آخر يومهم كون كل من الخبرين
شرطا مستقلا والمقصود ان مجموع الامرين شرط وكونه سالا فيفيد ان الشرط
كونه بعد الامقيدا باحدى الاحوال الثلاث والمقصود ان الشرط احد الامور
الثلاثة فالمناسب جعل كل منهما خبرا وفي كلامه وجب قيد الاول (قوله
وان ما بعد الاء) عطف على قوله ان المنقطع وفي بعض النسخ والى ان (قوله
والا في المنقطع) عطف على ما بعده اسم ان وكلكن خبره (قوله في وقوع المفرد
بعدها) فلماذا وجب فتح ان الواقعة بعدها فتوزيد غنى الاء شق (قوله
المحفوظ بطريق الانسحاب) في التاج كشيد شذن اي ظرف لمنسوب المقدر
المنسوب على قوله منقطع اي منصوب اذا كان منقطعا (قوله او خبر اه) اي
هو اي النصب في المنقطع في الاكبر والجملة اعتراضية لبيان الخلاف
وانما يجوز ان السراج فيه البديل فيما اذا كان في كلام غير موجب كما يجوز
ذلك في المتصل نظرا الى انه ليس من جنس السابق فظاهر اولا بديل لكان

بدل غلط وهو لا يقع في فصيح الكلام (قوله كذا في) في قوله تعالى خلق من
ماء دافق (قوله ذو عصمة) يعني ان فاعلا للنسبة (قوله لما جعل اه) اي ابن نوح
عليه السلام الجبل عاصما بقوله ساوي الى جبل يعصمني من الماء قال نوح
لذلك الابن ذلك القول (قوله معتصم) على صيغة المفعول ظرف مكان (قوله
اذا قيل عداني كذا اه) بيان المناسبة التي بها استعمل هذان اللفظان
في الاستثناء (قوله كان معناه) اي معناه الاترازي (قوله معناه ليس فعلمهم
اه) فالكلام على حذف المضاف في الاسم والخبر (قوله بدل منه) باعادة
الجاء (قوله لان المقصود اه) يعني ان المقصود بيان حال مطلق المستثنى كما يدل
عليه السابق اعني قوله وهو منصوب اذا كان بعد الاء واللاحق وهو قوله
ومحذوف بعد غير وسوى اه وقوله ويعرب على حسب العوامل ولو جعل بدلا
لا فاد ان المقصود بيان حال المستثنى الواقع بعد الابن المبدل منه اعني مطلق
المستثنى يكون في حكم التخيية فما قيل ان البديل مستثنى بعد الاول والمقصود
بيان حاله لجعل ذكر مطلق المستثنى في حكم التخيية لا يخل بالمقصود وهم
يقضيه منه العجب وكذا ما قيل لاصحة لتوجيه الشرح لان المتعارف انه يجوز
فيه النصب بعد الاول والمعنى لان يقال في محل رفع بعد الاول بعد ظرف مكان
فعني قوله بعد الاول وفيما بعد الاول لا فرق بينهما الا باظهار في تقديرها (قوله
وحينئذ يكون اه) ويكون الجواز بمعنى الامكان الخاص وعلى تقدير تعلقه
بالاخير فقط يكون بمعنى الامكان العام اي لا يمنع النصب في المستثنى
ولا يفتي ما في التوجيهين لانه ان اريد جواز النصب على سبيل العموم اي
في كل مستثنى فلا بد من التقييد بما يكون بعد الاول وان اراد الاطلاق فلا فائدة
في ذكره سوى التصريح بما علم من ذكره في المنصوبات ومن قوله ويختار
البديل فالقصد توجيه الشارح رحمه الله (قوله مترائيا اه) اي في الذكر (قوله
لم يكن البديل مختارا) اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينهما وبين المستثنى منه
ومع التراخي لا يبين ذلك (قوله رد الكلام تضمن الاستهزاء) وقع في النسخة
التي رأيتها من الرضى هكذا وقولنا غير مردوده كلام تضمن الاستثناء
اجترار عن نحو ما قام القوم الازيد اذ اعلى من قال قام القوم الازيد اذا
النصب ههنا اولي لقصد التطابق بين الكلامين ولعل في نسخة المحشى

رجه الله ما نقله (قوله وانما صح اه) يعني ان الضمير في بدل البعض لازم فكيف
ههنا مع اتقاء الضمير قال الكم ساقى الاحرف عطف بهذه الشروط لان
البديل والمبدل منه في كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام آخر
والجواب انها في اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية وقال بعد كيف يكون
بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب والجواب انه لا يمنع مع الحرف
المقتضى لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظرف جعل النفي مع
الاسم الذي بعده صفة الرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل في ما جاء في
القوم الازيد قولنا الازيد بدلا والاعراب على الاسم كذا في الرضى
وبهذا ينجل الاشكال الذي اوردوه من انه لا يصدق تعريف البديل عليه لانه
مقصود بالنسبة دون متبوعه وكلا النسبتين ههنا مقصودتان (قوله
اي بنوع تجعل) اي ليس المراد بالاضالة ما يشابه التخيية بل انه ليس منصوبا
لذاته بل لشبهه بالمفعول بنوع تكلف كذا كذا الشارح رحمه الله (قوله ويمكن
اه) يعني ان اللفظي والمحل كلاهما يعامل المستثنى منه (قوله هو الباء التي
كانت داخلية في المستثنى منه) انتقل الى المستثنى بعد حذفه (قوله وعامل
نصبه هو مررت اه) يعني عامل الاعراب المخصوص اعني النصب المحلى هو
مررت بتوسط الباء لصيرورته مفعولا به بايصاله اليه واما الاعراب مطلقا
رفعا او جر او فتوسط الاقن نسب السهو الى المحشى رحمه الله في هذا القول
وقد سما (قوله يعني فاذا حذف اه) كلام المحشى رحمه الله يدل على ان كلام
الرضي يحتاج الى هذه العناية وليس كذلك فان ما ذكره مذكور فيه بعد كلام
طويل وقع في البين بقوله فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف اه
فالصواب ترك اللفظ يعني (قوله فيه ان النحوي اه) يعني ان تقييد صحة الاعراب
على حسب العوامل بكونه في كلام غير موجب لوجه له لان ذلك لصحة
المعنى والنحوي انما يبحث عن دلالة الهيئات التركيبية على المعنى صح
اول يصح وليس تقريره ان هذا من قبيل وضع الشيء في غير محله اذ لا يبحث
للنحوي عن استقامة المعنى على ما وهم (قوله على اصل الموقني) اجترار عن
صاحب علم المعاني فانه يبين دلالة الهيئات التركيبية على الخواص والمزايا
التي هي المعاني الثواني الزائدة على اصل المعنى (قوله الاتري جوازا اه) اي

هذا التركيب جائز نظرا الى القاعدة السابقة من وجوب نصب المستثنى اذا كان في كلام موجب مع الامع عدم صحة المعنى فليجوز بعد حذف المستثنى منه ايضا مما الوجه في اشتراط صحة المعنى ههنا دون ذلك (قوله اراداه) فيكون التقييد المذكور موجبا اذا الهيمته التركيبية بدونه لا تدل على المراد (قوله فعورضتاه) فيه ان عدم صحة المعنى اقوى لان الاستثناء لا يقتضى الامتدادا يدخل فيه المستثنى واما عمومها فعدم قرينة الخصوصية على ما اعترف به فيمكن العمل فيها بتقدير عام يصح المعنى به (قوله الاظهره) واعل الشارح رحمه الله انما ترك قيد الدوام لانه لا يدخل له فيما هو بصدده اعني عدم صحة الاستثناء المقرغ في الاثبات (قوله ثبت دأ ثما) اي مستغرق في الزمان الثاني فانه لا استمرار خبرها لفاعلهما مذكوره على ما سيجي (قوله وفي افادته بحث) في الرضى ما حاصله انه اذا قيد النفي بزمان وجب ان يعم النفي جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات وذلك ليكونا على طرفي النقيض ولم يعكس لان استغراق النفي اسمل فيكون نفي النفي دأ ثما كما كان نفي الاثبات يكون دأ ثما ونفي النفي يلزمه الاثبات دأ ثما ولا يخفى ما فيه لان عموم نفي الاثبات انما يابا ليكونا على طرفي النقيض كالسلبية الكلية والموجبة الجزئية فقتضى هذا التعليل ان يكون نفي النفي سلب النفي الدأ ثم لا السلب دأ ثما ولذلك لا يفيد دخول النفي على كل فعل فيه معنى النفي (قوله دوام النفي) فهو ما فارق وما انفصل فالوجه ان يقال ان هذا بحسب السماع في بعض الافعال الناقصة بدليل انه لو كان المقصود مجرد ثبوت الخبر لفاعلهما كفي في افادته كان بان يقال مثلا كان زيد اميرا فالعدول الى ما زال زيد اميرا لغرض الاستمرار (قوله لانه عينه) لك ان تقول المراد انه عينه في الحصول وان كان مغايراه في المفهوم (قوله لو مثل اه) اعلم انه يتعذر البديل على اللفظ في اربعة مواضع في الجرور بمن الاستغراقية والجرور بالبهاء الزائدة لتأكيدها غير الموجب نفيا كان او استغراقا ما وفي اسم لا التبرئة مفتوحا كان او مضموما وفي الخبر المنصوب بما الجوازية فلو زاد المصنف رحمه الله المثالين المذكورين لاجل استيفاء مواضع التعذر لكان اولى (قوله واضعف اه) بثمر بجواز النصب في الجملة لكن المشهور امتناعه لا يساهم البديل عن المحل القريب لاسم لا التبرئة وهو

كفر

كفر بينه وبين التوحيد تناقض ولعل وجهه ان البديل مجموع الاله الا الله اعرب الجزء الاخير لعدم تحمل الجزء الاول للاصواب فلا يقتضيه النفي عليه ولا كفرو ولا تناقض (قوله اي لا تفرضان) فيسره بذلك ليحصل التقدير معنى مشترك بين التقدير الحقيقي والحكمي ولا يلزم استعمال المشترك في المعنيين او الجمع بين الحقيقة والمجاز (قوله يعني ان اه) اي علة علمهما الخلل على ليس وان علة الخلل كونهما بمعنى النفي فهو علة الخلل بالولادة او جزو العلة التامة (قوله اذا كان العامل حرفا) بخلاف ما اذا كان فعلا فهو علمت ريدا فاما فانه لا يتيق تقدير علمهما (قوله كفاي ما نحن فيه) فان الخلل على البديل من اللفظ متعذر والنصب على الاستثناء مع كونه اقل في نفسه يوهم البديل من اللفظ فلا بد من الخلل على البديل من المحل (قوله وذلك اه) فيه دفع ما يتوهم من انه كيف نفي في ليس معنى الفعلية مع انها تدل على معنى في غيره اعني نفي النسبة التي فيما بعد كما ولا (قوله ما كان) اي التامة بمعنى ما يحصل وما ثبت فتدل على معنى في نفسها كسائر الافعال التامة وافادتها المعنى في غيرها عارضة كخبرها عن الزمان بخلاف عطفها موصوطة لنفي ما دخلته (قوله بدليل اه) يعني ان الحروف علامات الفعل دليل على فعليتها وكون معناها معنى في نفسها (قوله ثم سلبت اه) دفع ما يتوهم من ان الفعل لا يبدل من الدلالة على الزمان وهي منتفية فيما فتكون حرفا (قوله وان لم يبق فيه معنى الكون) اي التامة وصارت لنفي كون مضمون الجملة (قوله وهو) اي ما كان ونفيه بالرفع فاعل ينفي (قوله لبقاء اه) لا تنفاه النفي وبقاء العمل كليهما (قوله مشهور ثان) وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر لغتان غير مشهورتين (قوله معتردا) اي في استعمالهم كما يطرده دخوله في خلا وعدا (قوله ودخول ما عليه) في ما حكاها الاختص من قول الشاعر

رأيت الناس ما حاشا قريبا * فانما نحن اقضاهم فعلا
شاذ لا يشهد به عند مليه ولكنه وقع في الحديث اسامة الحب الى ما حاشي فاطمة (قوله بدليل اه) فدل التصريف وطوق الضمائر المرفوعة خاصة الفعل (قوله محتمل) يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشي حرفا او اسماء (قوله نارة حرف اه) بدليل مجيء الخبر والنصب بعده (قوله واذا وليت اللام) نحو

سأني زيد (قوله في سبحانه من علقمة) في قول الاعشى اقول لما جاء في غيره *
 سبحانه من علقمة القاهر (قوله سواء ذكر) اي في غيره وفيه فلا يثبتني
 به الا بهذا المعنى (قوله وربما اراداه) قال الله تعالى وتعالى حاش لله
 بما علمنا عليه من سوء (قوله ان لا يظهر) من التطهير (قوله عما يشينه) اي
 يبيه من الشين (قوله على محله) اي محل ما اضيف اليه باعتبار الاستثناء
 (قوله كان الاحسن) انما قال الاحسن ليغايير اعرابه اعراب المستثنى باعتبار
 خصوصية المحل وان اتحد ان كان التغاير المذكور لا يمكن منظور القوي كان
 الاحسن تركا اعتباره (قوله لان ذلك فيه عارض) والمعتبر في البناء تضمن
 معنى الحرف وضا ليغيد قوة المشابهة (قوله وما بعدها) اي صفة وجدت
 على الا (قوله بحسب الذات) نحو مررت برجل غير زيد او بحسب الوصف
 نحو دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به فان الوجه الذي تبين فيه اثر
 الغضب كانه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك (قوله على مغايرة) بالاثبات
 والتثني او بعدم الدخول (قوله ليسكون اظهر) لان الاصل في الصفة ذكر
 الموصوف (قوله لان المحكوم عليه اه) هذا انما يفيد تعذرا لاستثناء المتصل
 لا مطلق الاستثناء قال الرضي فليس في مثله الا الصفة اذا الاستثناء المنقطع
 لا يكون داخلا في ضابطة محل الاعلى الصفة واهل لاجل هذا فسر الرضي
 قوله الجمع بكونه لفظا او معنى ولم يجعله شاملا لهما شي كذا ذهب اليه الشارح
 رحمه الله قال الشارح رحمه الله اي منكر لا يعرف باللام اذ كرا المعروف باللام
 المراد به العهد الخارجي او الاستغراق وتعذرا لاستثناء ان اراد به العهد
 او الاستغراق يشير الى ما ذكرنا من عموم التعليل المذكور وذكر المعروف باللام في
 الرضي بطريق التخييل وانما قيد العهد بالخارجي لان الذهني حكمه حكم النكرة
 كائن عليه في الرضي (قوله لا يوجب التعذر) كما في المثال الاول اذ لا يعلم
 قطعا دخول زيد في المائة ولا عدم دخوله فيها (قوله لا يوجب عدم التعذر)
 كما في المثال الثاني لان المراد جاء في جماعة من هذا الجنس الواحد والرجل
 والخمار ليس جماعة فلا يدخل فيها فيصح الاستثناء المنقطع سواء كان من
 جنس المستثنى منه بلفظه او بغير لفظه او لا يكون من جنسه وما ذكرنا سقط
 ما قيل لا فائدة في هذا الاستثناء لانه لا يعلم ما بقي بعد المستثنى الا ان يراد بوجاه

اقل مراتب الجمع وحينئذ يكون جمعا منكرا محصورا معنى لانه انما يدل على
 عدم صحة كونه استثناء متصلا ووقع في نسخة بعض الناظرين المثال الثاني
 بكلمة ما النافية وهو غلط وبني عليه الاعتراض بطول الكلام واخل بالمرام
 (قوله قال سيويه اه) لما كان تعذرا لاستثناء غير كاف في محل الاعلى الصفة
 ضم اليه تعذر البديل ليتم البيان (قوله وايضا اه) في تعذره بكون تعذر
 الاستثناء كافيا في المقصود ولذا اقتصر عليه المصنف رحمه الله (قوله
 الاحيث يجوز الاستثناء) ولا يجوز ههنا لان الله غير واجب الدخول
 في آلهة المنكر ولانه لا يجوز استثناء المفرد من الجمع على انه استثناء متصل
 (قوله اي يجب ان لا يكون اه) يعني ان الملزوم للفساد في الذكر امكان
 وجود آلهة مغايرة لذاته تعالى لكن الفساد لازم لمطلق المغايرة اذ لو فرض له
 واحد غير الله تعالى يلزم الفساد ايضا فانتفاء الفساد يستلزم انتفاء التعدد
 مطلقا وانما ذكر في الآية صيغة الجمع تشبيها بالكفار بانهم اعتقدوا شركا لمن
 لا يجوز له شريك اصلا (قوله لا يكون ماضيا) لدلائلها على الماضي فيقع المضي
 في خبره لغوا (قوله فيقع) اي لا يحكمون بمطلق المنع (قوله الامع قد) ليفيد
 التقريب الذي لم يستفد من مجرد كان (قوله وكذا قالوا اه) ولكن ينبغي
 ان يكون القبح فيما اقل من قبح كان لعدم تمسكها بالماضي (قوله وكذا ينبغي)
 انما قال ذلك لعدم التصريح به منهم (قوله تجوز وقوع اه) اذ لا يمنع من
 قيام شيئين يفيدان معنى المضي (قوله ومنع ابن مالك اه) واجازا لا بد لشي
 وقوع اخبار جميعها ماضية (قوله للاستمرار) اي لاستمرار مضمون اخبارها
 في الماضي الا ان تمنع قرينة (قوله لانه يضارع اسم الفاعل) فلم صار عنه
 لفظا ومعنى استعمل غير مقيد بزمان يستعمل فيه (قوله نقلب اه) اي
 في الاغلب فلذا نقول اجلس مادام زيد جالسا وقد يجي المعنى نحو قوله تعالى
 مادمت فيهم (قوله ففعل ذلك مبني اه) فالقرينة المعنوية موجودة (قوله
 تقدير معه) اي في يده او في صحبته كما في قولهم المرأ مقتول بما قتل به ان خبرها
 اي ان كان في يده او صحبته والحاصل انه يمكن تقدير الجار والمجرور والظرف
 خبر لكان المحذوف (قوله ربما جراه) يحذف حرف الجر لدلالة السابق عليه
 (قوله مع ما بعد فانما) متعلق بمجر (قوله وحكي عن يونس اه) مثال لما وقع

بعد ان لا (قوله يجوز تقديره) توجيه للنصب سوى تقدير كان والمراد اللاتق
 من حيث المعنى (قوله الذي هو في صورة الفضلة) اي ليس كالجزء حتى يكون
 حذفه مع كان كحذف لفظ واحد كما في حذفه مع الاسم (قوله يجوز ان) من حيث
 كونه فاعلا في المعنى (قوله ولا يحذف للتخفيف اه) غير عبارة الرضي بالتقديم
 والتأخير فان فيه ولا يحذف الا كثير الاستعمال للتخفيف ولكون الشهرة
 دالة على المحذوف لعدم صحته على الاطلاق اذ يحذف ما لا يكون ضكك
 الاستعمال اذ ادلت عليه قرينة تفيد الحذف بما يكون للتخفيف ليصح لكنه
 اخل بعطف قوله ~~ان~~ ~~لا~~ لانه لا تعليل للحذف وما عطف عليه اعمى قوله
 للتخفيف فبذلك فالوجه ان يقال ولا يحذف حذفاً تاماً الا كثيرا استعمال
 والمعطوف عليه والمعطوف كلاهما عتلان الحذف الاول غاية مترتبة
 والثاني علة حاملة (قوله انما صح اه) مع ان الماضي الغير المصدر بقدر ظاهرة
 او مقدرة اذ اوقع جزاءه لا تدخله الفاء اصلا لانه مقدراى عدم دخول الفاء انما
 هو في الماضي المقفول للواقع جزاء (قوله ان المفتوحة اه) اي يجوزون مجي ان
 المفتوحة شرطية قالوا القراءتان في قوله تعالى ان تضل احداهما فخرج الهمزة
 وكسرها بمعنى الشرط (قوله فلا استقامة التعليق) اي تعليق حصول الجزاء
 بحصول مضى الشرط في الزمان الماضي لما صرح به الرضي من ان الشرط
 لا يقلب كان الى لا يقال لكونه نصافي الماضي فالعنى على تقدير كسر ان
 اما هو على تقدير قضاها اعنى السببية في الزمان الماضي فاقبل انه على تقدير
 للشرطية يكون استقباليا وعلى تقدير الفتح يكون ماضويا فمجرد استقامة
 التعليق لا يثبت مساعدة المعنى ما لم يثبت ان التركيب فيما بينهم استقبالي وهم
 (قوله في قوله) اي الهذلي ابا خراشة اي يا ابا خراشة اما كنت اي ان كنت فانفر
 اي عدة من الرجال من ثلاثة الى عشرة فان قومي لم تأكلهم الضبع اي لم اقل
 عبد او الضبع اما على معناه الحقيقي او السنة الجديدة شبهت في اهلا كه الناس
 بالضبع وفي امثالهم افسد من الضبع لانها اذا وقعت في غم افسدتها ولم تنكتف
 بما تحتاج اليه (قوله متعلقا) حال من فاعل لا يجوز اي لا يجوز هذا التقدير
 حال كونه متعلقا به او اما على تقدير تعلقه بالمحذوف فجاز كما ذهب اليه
 البصري (قوله ان يتنوع اه) ولان معمول خبر ان لا يتقدم عليها (قوله من

تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعنى في اما انت ذا فخر لكونه بمعنى لن
 كنت (قوله لم تغير) كما في نحو ان خير الخير (قوله وجب تغيير صورتها) لان
 بقاءها على وضعها الاصل مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصل بلامفسر
 هو كما عوض مستكره فاذا غيرت عن حالها الاصل سهل حذف شرطها على
 سبيل الوجوب لانها نصير كانها ليست في الظاهر حرف الشرط (قوله وجب
 اه) لتؤذن بانها في الاصل حرف الشرط لانها تدل على السببية (قوله فلا بد
 اذن اه) لانه اذا لم ينب عن الشرط شي فيلزم مقارنة حرف الشرط مع الفاء ولانه
 لا بد في الحذف الا لازم من قيام شي بمقام المحذوف (قوله ان كان الثاني) نحو
 ما انت منطلقا او ما انت ذا فخر (قوله من غير تبعية) بقرينة ذكر التوابع بعد
 (قوله اولسني ما جرى عليه) لانني صفة الجنس مطلقا (قوله من معنى
 البعدية) وهو ان يكون الاسناد بعد الدخول (قوله او الدخول) وهو ان
 يكون لا يراث الاثر (قوله لا حاجة اه) يعني ان الصرف عن الظاهر المتباعد
 بمعونة المقام الى آخره انما يكون عند الحاجة كما في التعريفات السابقة
 ولا حاجة ههنا فاقبل لما تعارف في كلام المصنف رحمه الله تكرار البعدية
 والدخول بهذا المعنى خرج به لا محالة فيكون خروجها بقوله يلها خروج
 الخارج وهم لان الصرف عن الظاهر وان تكرر لا يصير متعارفا مطردا (قوله
 وعليه) اي يرد عليه اي على هذا القول ما ذكرناه من انه لا حاجة اليه (قوله
 فالتعريف غير مانع) فيه انه بعد دخول البعدية او الدخول على ما مر كيف
 يدخل المرفوع في التعريف وانه لا معنى لقوله اللهم الا ان يعني اه (قوله بان
 الجار اه) يعني انه ليس متعلقا بالمتن بل بمحذوف هو خبر كما في عليك (قوله
 واليوم ظرف) لذلك الخبر المحذوف (قوله او بالعكس) اي اليوم خبر وعليكم
 متعلق به على التقديرين تقريبا مفرد (قوله اي لا وجود عاصم) يعني انه على
 حذف المضاف كيلا يكون ظرف الزمان خبرا عن الجنة (قوله لان حرف
 اه) كل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز ان يكون ذلك الجار خبرا
 عن ذلك المصدر مشبها كان او منفيا تقول الاتكال عليك واليك المصير ومنك
 الخوف وما عليك القول وليس بك التجاه (قوله لتضخه ضمير المصدر) فالتعلق
 به باق بعد جملته خبرا من حيث المعنى (قوله لم يجوز ان يجعل اه) فلذا اقدونا

مدلول لاعاصم متعلقا لقوله من امر الله (قوله لا الى المنسوب) لانه لا يكون
مفردا (قوله كما يتوهم) اى من كون الكلام مسوقا له (قوله ذلك) اى ارجاع
الضمير الى المستند اليه اظهر من ارجاعه الى اسم لا لكونه مذكورا صريحا
(قوله ينبغي على الفتح بلا توين) حذر من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد
لا التبرئة مما كان معربا بالحركة قبل دخولها طرد الباب على نسق واحد
(قوله الذين جعلوا اسماء) لا مطلق المعطوف والمعطوف عليه لانهما يكونان
مبنيين بعد التبرئة اسمائى واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين مضارع للمضاف
سواء كان علما او لا (قوله بخلاف ما جاء في من رجل) فانه لا يصح بعده بل
رجلان او رجال ولذا قال المفسرون ان قرأة لا ريب فيه بالفتح ابلغ في النفي
من قرأة لا ريب فيه بالرفع (قوله اى الاضافة الى الاسم الصريح) احترام
عن الاضافة الى الجملة نحو يوم يقع الصادقين فانها ترجح جانب البناء (قوله
للتبني) اى على كونها النفي الجنس تكرر للنفي في الحقيقة (قوله سواء كانت
اه) نحو لا حسن في الحسن البصرى ولا صعب في الصعق (قوله او فيما اضيف)
نحو لا امرأ القيس ولا ابن الزبير (قوله فلرعاية اللفظ) اى انما يجعل في صورة
النكرة وان كان النفي في الحقيقة هو المثل الذى لا يعرف بالاضافة الى
المعرفة لرعاية اللفظ واصلاحه بان يكون مطابقا لما قصد منه ولذا قال
الاخفش على هذا التأويل يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه
بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة ولا يوصف بنكرة (قوله فالامر واضح)
لصيرورته كانه اسم جنس موضوع لافادة الوصف المشتهر وعلى هذا يمكن
وصفه بالنكرة (قوله وفي الثاني رأية) ويجوز البناء مع الزيادة نظر الى لفظها
(قوله للتبرئة) اى لنفي الجنس ملغاة عن العمل (قوله من فروع بلا) عند غير
سبويه واما عنده فلامع اسمها المفتوح لا يعمل في الخبر فمما في موضع رفع
مبتدأ فالمقدر من فروع بانه خبر المبتدأ لا خبر لا (قوله في حكم واحد) بالاضافة
اى حكم عامل واحد فيجوز ان يعمل عملا واحدا (قوله الاظهر اه) نظرا الى
تعدد اسم لا والتأويل بالمفرد نحو لا شيء منهما موجود خلاف الظاهر (قوله
فان لاعاملة اه) يشعر كلامه بان مدارجواز تقدير خبر واحد وعدمه كون
لاعاملة في المتبوع والتابع عند غيره وعاملة في التابع دون المتبوع عنده

وايس كذلك فان مبتدأه ان لا المفتوح اسمها تعمل في الخبر عند غيره ولا تعمل
فيه عنده فهو من فروع على انه خبر المبتدأ فلو قدر خبر واحد يلزم توارد العاملين
على معمول واحد وهذا لا يجوز قياسا على توارد المؤثرين على اثر واحد كما صرح
به في الرضى ونجاة التكاف ان يقال من اده ان لاعاملة عند غيره في المتبوع
والتابع فالخبر خبر لا فلا يلزم التوارد وعنده لامع اسمها المبني مبتدأ فلا عمل
للا في المتبوع والمعطوف منصوب بلا فيصدق عاملا في فلو قدر خبر واحد يلزم
التوارد (قوله للضرورة) اى الشعرية (قوله يجز) وبطل علمها لان عملها انما
كان لتسايم تلبان ونوسطها بطل الشبه لانه لا بد لها من تصدر (قوله لجواز ان
معنى التقرير اه) هذا انما يرد اذا كانت هذه المعاني مدلولات لكلمات الاستفهام
بان تكون مستعملة فيها واما اذا كانت من مشتقات التراكيب وكلماته
مستعملة في الاستفهام فلا وتفصيله مذكور في الاتقان للشيخ السيوطى
(قوله عن الظاهر) اى الحصر المستفاد من كلمة اما (قوله قل السيراقي اه)
في الرضى قال الاندلسى لا عرف احد يقول يلحق الف الاستفهام اداة النفي
فيكون الالف مجرد الاستفهام بل لا بد ان يكون الان ككراوات التوبيخ او التثني
او العرض (قوله وقال سيبويه اه) قال المازنى والمبرد ان حكم الابعث التثني
حكم لا المجرد فيجوز عندهما العطف والرفع على الموضع نحو الامال كثير
انقعه والامام وخر اشربها وخبرها ظاهرا او مقدر كما في المجردة وقال سيبويه
لا يجوز رجل التاليع على الموضع اه (قوله يبيت تفعل كذا) اشار الى ان البيت
مضمن وهو ما لا يتم معناه الا بما يليه في شرح ابيات المفصل في بيت اى تثير تراب
المعدن من ابات البئر اخرج ترابها والمصراع الثانى صفة رجل والدعاء اعتراض
كان الشاعر عتيق هذه المرأة فيقول على طريقة تغيد التثني الا ترونى
وتبصر روني رجلا يذلى على هذه المرأة ويعد في طريقها يوصلني اليها اى
تبصر روني رجلا هذه صفة فانه محتشأ وقيل يروى بيت اى يبيت ولعله
تصنيف فبنا ثناء المثلثة اليق بالحق (قوله اى لتبوت اه) فالمكان مصدر ميمي
لا ظرف (قوله وتوجه النفي اليه حقيقة) اى من حيث المعنى بناء على ان محط
القاعدة القيد الاخير وان كان الى المنعوت (قوله تنزع الخافض) والاصل برفع
وينصب (قوله مضى الخبر) اى كون خبرا لا مذكورا قبل المعطوف لفظا

او تقدير ا كافي العطف على محل اسم ان المكسورة لتلايلزم بوارد العاملين
 لكن في المعنى انه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل معنى الخبر وبعده فيجوز
 رفع النعت والمعطوف من نحو لا رجل ظرف فيها ولا رجل وامرأة فيها
 (قوله يقتضى وجوب اه) يعنى ان بدل المتبادى يجب بشاؤه اذا كان مفردا
 معرفة لان حكمه حكم المتبادى المستقل فيجب ان يبدل اسم لا اذا كان
 مفردا نكرة بناء على ذلك (قوله جواز البناء) على ما قال في باب التبدل انه يجوز
 اعتبار التبدل تارة مستقلا واخرى غير مستقلة في باب لا التبرئة وباب التذات
 (قوله عند الشيخ الرضى) فانه يقول عطف البيان هو التبدل (قوله لتلايتوهم
 اه) ظاهره يشعر انه ليس منصوبا بل مبنى كافي لا اب ولا غلامين لكنهما جرى
 احكام المضاف اليه عليه لثبوت المضاف في المعنى وليس كذلك لانه صرح
 في الرضى بانه معرب اتفاقا انما الخلاف في انه مضاف حقيقة واللام مقعنة
 لتأكيد المقدور وهذا مذهب سيبويه والتحليل والجمهور وليس بمضاف حقيقة
 بل مشابهة واليه ذهب المصنف رحمه الله ولعل مقصود المحشى رحمه الله
 ذلك لتلايتوهم ان تشبهه بالمضاف لاجل النصب فقط لكن عبارته قاصرة
 (قوله يعنى ان صورة اه) لما كان قول المصنف رحمه الله لشارحه في اصل
 معناه غير صحيح بحسب الظاهر اذا سمع لافى هذين التركيبين نكرة وتركيبه
 بالجار والجر وخبرى عند المصنف رحمه الله فلا اختصاص لاسم لافى هذين
 التركيبين حتى يشارك المضاف اعنى لا اباه ولا غلاميه فيه اوله الشارح رحمه
 الله بناءً ويلين حاصل الاول ان اسم لا المضاف مشارك للغير للمضاف بتقدير اللام
 في افادة الاختصاص الاضافى لا شتمال كل منهما على الاضافة وصورة اسم
 لافى هذين التركيبين الجزئيين صورة المضاف باظهار اللام فاعطى له حكمه
 وحاصل الثانى ان مثل هذين التركيبين مع كونه خبرا لاضافة فيه مشاركة
 للتركيب الاضافى في افادة الاختصاص وان كان الاختصاص الاضافى
 الكونه معلوما للمخاطب مسلم الثبوت عنده اتم من الاختصاص الخبرى
 (قوله وهو) اى اسم لافى حال اعتبار اضافة لوجود اللام مشارك لاسم
 لا المضاف المقدر فيه اللام في افادة الاختصاص الاضافى (قوله فلا يعتبر فيه
 اه) بل ان هذا التركيب الخبرى مشارك للتركيب الاضافى في افادة مطلق

الاختصاص

الاختصاص واعطى اسم لافى الاول حكمه في الثانى فن قال انه لا فرق بين
 التوجيهين في المآكل وانما التفرقة في محل تركيب المصنف رحمه الله بارجاع
 ضمير مشاركتيه تارة الى الاسم المضاف باظهار اللام وارجاع ضميره الى
 المضاف وارجاع ضمير مشاركتيه تارة الى مثل هذين التركيبين وارجاع ضمير
 له الى تركيب يشتمل على الاضافة لم يتدبر حق التدبر (قوله من التعريف)
 فانه انما يستفاد بسبب الاختصاص بالمعرفة (قوله او المعانى الاخرى) من
 التعظيم والتحقيق المضاف او المضاف اليه كمنابى في علم المعانى (قوله
 ان الصورة اه) اى صورة المضاف غير ثابتة باظهار اللام مع بقاء معنى
 الاضافة (قوله وقد تلحق لا التاء) نقل عن ابي عبيد ان التاء من غمام حين
 كناية العاطفون تخمين ما من عاطف (قوله لتأنيث الكلمة) اى
 لا والمبالغة اى في النفي كمانى علامة (قوله او هنا مستعار الزمان)
 فانه في الاصل اسم اشارة للمكان (قوله في حين النصب) واما او ان فتد
 السيرافى مبنى على الكسر لكونه في الاصل مضافا الى الجملة حذف الجملة
 وبني على الكسر لتلايلزم اجتماع الساكنين ثم تون توين العوض وقال
 الكوفيون لانه حرف بر وقيل انه مجرور عن مقدرة اى لان من الاوان (قوله
 وقد رفع) وقد يجزى تقدير من كما جاء في القراءة الشاذة ولان حين متناص
 (قوله ولا يستعمل) اى لانت (قوله لا ينقل عن احد) لامن الجازين ولا من
 غيرهم فاللغة الجازية اذن اعمال ما وحدها وغير الجازيين وهم بنو اقيم
 لا يعاملونها مطلقا (قوله الام مقصولا بينهمنا) نحو ازيد العلم واما الجمع بين
 اللام وقد في قوله قد سمع الله وفي الاوان وفي الاانهم فلان لقد معنيين آخرين
 التقرير والتوقع وفي الامعنى التنبه فلم يكن لمحض التحقيق (قوله الا
 مخنونا) المخنون الدولاب القيسى عليها وبهى موشة (قوله مثل قولك
 اه) قاله في الاول يد ورد ويران مخنون حذف الفعل واقام المضاف اليه
 مقام المضاف وفي الثانى ان لا يعذب معذبا فلا يجوز ما زيد البحر وضاربا بان
 يكون عرواس ما وضاربا خبره وزيد مفعول ضاربا (قوله نحو قوله تعالى
 فنامنكم اه) فان من احد اسم لا تقدم عليه الجار والمجرور وقد عمل في جازين
 (قوله خبر مبتدأ محذوف) فهو من عطف الجملة على الجملة (قوله اذ كثيرا اه)

فتوهم ان الاول مرفوع وليس بشئ لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام (قوله بيان للواقع) وطمحة لبيان تعميم العلامة والمراد بالجر ما هو نوع الاعراب قاله تلبس المستفاد من باء الملايسة في قوله بالكسرة تلبس الكل بالجر (قوله فلا يتوهم الدور) لعدم دخوله في التعريف وما قيل ان المعرف هو الجرور المشتق المتصرف بالجر بالمعنى المصدرى والمراد بقوله معنى الجر نوع الاعراب فعلى تقدير دخوله في التعريف لا يتوهم الدور ايضا فقيه ان الجر بمعنى نوع الاعراب مأخوذ من الجر بالمعنى المصدرى (قوله لان المصنف رحمه الله ذا كراه) واما ذكره محلا في تعريف المرفوع فلما صرح به الشارح رحمه الله من ان المصنف رحمه الله اورد في بحث الفاعل المرفوع المحلى فلا يمكن التخصيص هناك بالمعرب (قوله في بيان اقسام الاعراب) حيث قال والجر علم الاضافة (قوله وانما لم يقل اه) على وفق ما مر في بيان انواع الاعراب كما قال في عدليه (قوله جرح سابقه) مفعول يأخذ بالحاء المهمة وسكون الجيم والراء حزن الانسان والحزن مادون الابطال الى الكشح كذا في القاموس (قوله علامة الشئ) اى ذاتها لامن حيث انها علامة وما قيل انه ينتقض تعريف الجرور حينئذ بمثل غلامى غير مجرور فذوق لان حركة غلامى حال كونه مجرورا غير حركته غير مجرور ولذا كان اجرا به حال الجر تقديرها (قوله للتخصيص على المراد) اى ان المراد في الموضوعين معنى واحد بخلاف ما اذا اورد الضمير فانه يحتمل الاستخدام (قوله نحو كفى بالله) اى فيما يكون حروف الجر فيه زائدة (قوله لا اختصاصه بالاضافة) يعنى انه ليس نكرة محضة حتى يجب تقديم الحال عليه (قوله من اقسام المتوسط) باعتبار ان المتوسط لفظى وتقديرى (قوله ما يتوقف على الجر) وهو قوله مرادا (قوله بمعنى الانسلاخ) التجريد في اللغة برهنة كرون فكونه بمعنى الانسلاخ اما بطريق المجاز لكونه لازما للمعناه الحقيقي او بطريق التضمن فعنى كونه بمعنى الانسلاخ ملتبس به فن قال انه من باب القلب جل التجريد على المعنى الحقيقي والقلب لا يحتاج الى تكتة عند السكاكى واما عند غيره فان التكتة المباعدة في التجريد ثم ان القلب من خلاف مقتضى الظاهر وهو اما كناية او مجاز فلا ترجيح لكونه بمعنى الانسلاخ على القلب فقوله فلا حاجة محل بحث

(قوله)

(قوله اعترض عليه اه) يعنى ان قوله لاجلها وان افاد اخراج نحو الغلام زيد والضارب زيد لكنه اخل بطرد التعريف لخروج الحسن الوجه لان انسلاخ التشوين فيه بواسطة اللام لا بواسطة الاضافة (قوله ولما الضارب الرجل) فانه جائز مع عدم انسلاخ المضاف فيه عن التشوين او ما قام مقامه لاجل الاضافة بل لاجل اللام وحاصل الجواب ان القياس عدم جوازها وانما جاز حمل على الحسن الوجه على ما يأتى فكان في حكمه (قوله قال الشيخ الرضى اه) كلام مستأنف اذ الكلام السابق كان اعتراضا على قوله لاجلها وجوابا له وهذا جواب عن اعتراض يرد على قوله مجردا عنه ثم يه لانه قد توجد الاضافة بتقدير حرف الجر مع عدم التجريد كما في المضاف المبني والغير المنصرف اذ ليس فيه تشوين ادون والتجريد فرع الوجود فكان المناسب تقديم هذا الكلام الا انه اخره لاشتماله على الجواب عن الحسن الوجه والضارب الرجل ايضا (قوله بشرط بشرط آخر) فلما لم يوجد الشرط لم يوجد المشروط (قوله عمل الجر) مفعول مطلق للم يعمل (قوله قال الشيخ اه) في دفع الاشكال (قوله اراد به ما قام بالغير) فحاصل التعليل انها تفيد ضمة فاعية بمعنى اللفظ (قوله ما يقابل اللفظ) كما يدل عليه قول الشارح منسوبة الى اللفظ دون المعنى (قوله كان المراد اه) ليصح التخييل بليت واحد فانها مترادفات (قوله المساواة الشاملة) اى المساواة في الصدق سواء اتحد في المفهوم او لا كما قالوا الشيئية تساوى الوجود وعلى هذا يصح مقابلة بقوله او اعم او اخصل بلا تكلف (قوله فان الاحكام) اى المراد من الاحكام هو يوم الاحد فيكون المضاف اليه اعم اليوم اعم مطلقا منه (قوله ولما لم يستعمل اه) عطف على قوله اذ لم يستعمل اه مقدمة ناتجة لاثبات عدم الصحة فان الاولى انما تفيد عدم الاستعمال فقط (قوله اوجب تماثرا) والتماثل لا يصح استعماله في كلام الفصحاء (قوله لا بعد التأويل اه) فيقال في كل رجل جزئيات لرجل او افراد لرجل (قوله ولا لا يجوز) لان كلا لا يستعمل الا مضافا الى ظاهر او مضمرة محذوف نحو كلاهما يتاوتوا هذا ما اى كاهم او ملحوظ نحو ان الامر كله لله كذا في المعنى (قوله كما تقر في الميزان) من ان كلا سور الموجبة الكلية والمراد من الموضوع الافراد ومن الجمول المفهوم اقول

الظاهر من كلام اهل العربية ما ذكره صاحب القيل قال في المغني كل اسم موضوع لاستغراق افراد المذكر نحو كل نفس ذاتة الموت والمعرف المجموع نحو وكلهم آتية وابراز المفرد المعرف نحو كل فرد حسن ثم قال ما سألنا ان لفظ كل مفرد مذكر ومعناها بحسب ما تضاف اليه فان كانت مضافة الى مذكر وجب مراعاة معناها فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا في نحو كل شيء فعلوه في الزبر ومفردا مؤنثا في كل نفس بما كسبت رهينة ومثنى ومجموعا مذكرا وموئسا وان كانت مضافة الى معرفة فقالوا يجوز مراعاة لفظها او معناها نحو وكلهم قائم او قائمون فاذا ذكره المبرانيون مبنى على التسامح بناء على ان كلمة كل لما كانت في افادة الافراد والابراز تابعة للمضاف اليه وان ما تستقل بافادته هي الاضافة قالوا ان لفظة كل للاساطة وان الافراد من جانب المضاف اليه (قوله نحو كوكب الخرقاء) اي كوكب المرأة الحقا وسهيل كزبر كوكب عند طلوعه تنضج الفواكه وينتهي القيط (قوله الملايسة انها تشرع اه) كما قال الشاعر

اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة * سهيل اذا عت عز لها في القرائب
(قوله لان الاضلفة اه) لان الاصل ان تكون للاختصاص (قوله لا يستلزم معهودية الفعل) ولذا قالوا انه في حكم المنكرة ولذا يوصف به المنكرة دون المعرفة (قوله انه محال اه) لانه يدل على ان كلا من المضاف وذو اللام حقيقة في الواحد المعين مجاز فيما سواه وما في كتب البلاغة انه حقيقة في الواحد المعين والجنس اما اشتراكا لفظيا كما هو المشهور واشتراكا معنويا كما هو مذهب النحاة كي ولو صرف النبي في قوله من غير اشارة الى واحد معين وقوله بلا اشارة الى معين الى القيد يعني معين مع بقاء الواحد فيكون مفاد المعيارين الاشارة الى واحد غير معين ارتفعت مخالفة لان استعماله في واحد غير معين من حيث انه واحد من افراد الجنس لا من حيث مطابقة الجنس اليه مجاز لانه استعمال المطلق في المقيد (قوله لا ارادة نفس الجنس اه) بان يكون المراد بالجنس مع قطاع النظار عن الوجود كافي المعرفة (قوله لا ارادة تمام افراد اه) وذلك ان كان المراد الجنس من حيث التحقق (قوله وذلك بحسب القرائن) الا ان قرينة الاستغراق في المقام الخطابي هو انتفاء قرينة

البعضية كيد لا يلزم الترجيح بلا مرجح كذا قالوا (قوله بعض المحققين) او ادبه السيد السند قدس سره في حواشي المطول (قوله بادني عناية) بان يعني بقوله المعين اعم من المفرد والجنس وقوله بلا اشارة الى معين الاشارة الى غير معين (قوله او غير ذلك) اي للاستمرار وفيه خلاف الزمخشري فانه يجوز ان تكون اضافته حينئذ معنوية لا شتمالية على المضي واهم الفاعل ههنا مطلق والمطلق يفهم منه الاستمرار (قوله وايضا ليس يجري اه) اي كما لا يجري الخكم بان الاضافة المعنوية الى المعرفة تفيد التعريف في الالفاظ المذكورة كذلك لا يجري في هذه الالفاظ (قوله ليك فيك) في بعض النسخ باللام المفتوحة المؤكدة لما في هذه الاسماء من المبالغة الزائدة على معاني الافعال وفي بعضها بدون اللام اكتفاء باصل المراد (قوله وكذا اخواته) فان شرعك بالثين المجبة المفتوحة وسكون الراء معناه حسبك واشترعني كذا اي اخسبني وكان معناه لكسبية الظاهرة المشهورة من شرع الدين شرعا اذا اظهره وبينه وكفيك بتسكين الفاء اي حسبك ونهيك بتسكين الهاء يقال هذا رجل نهيك من رجل وناهيك من رجل ونهال من رجل تأويله انه يجده وغناؤه ينهاله عن طلب غيره كذا في الصحاح (قوله نكرة) نحو رب شاة وضلتها (قوله تعرف المضاف) لكون الغير معرفة نحو زيد واحدا (قوله مختصة بشيء) نحو رأيت رجلا هو واحدا (قوله الا ان يكون للمضاف اليه اه) فانه يتعرف غير لا تحصر الغيرية نحو عليك بالحركة غير السكون وكذلك في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين صفة الذين انعمت وكذا اذا اشتر شخص بمثل ذلك في شيء فقول جاء مثلك كان معرفة اذا قصدت ذلك الشخص (قوله وقدح) القدح يشترز دن (قوله كما اشار اه) فيه ان اشتراط القصد انما ذكره الشارح رحمه الله والرضي رحمه الله في مثل دون غير فانه اذا كان له ضد واحد يعرف بالغيرية لا حاجة الى القصد (قوله معنى) اما اذا اتصف به لفظا نحو زيد الشجاع فلا تجوز الاضافة كما سيجي (قوله فانه يجوز) فان المقصود منه المدح (قوله يعني ان المقصود اه) اندفع بهذه العناية ما يتوهم من ان التعريف الحاصل بالاضافة غير التعريف الحاصل بماعداها فلا يكون تحصيل الحاصل (قوله فيه ان المعرفة اه) غرض الشارح رحمه الله ان الامثلة المذكورة قبل العملية

كانت مستعملة في الشخص المعين وبعد العلية ايضا مستعملة في ذلك
الشخص فيه تعريف المعروف وذلك تحصيل الحاصل ولذا قال لزم
تعريف المعرفة وان وجه الاعتراض بانه يستفاد من قوله وبين جعلها علما
اطلاق المعرفة على المجموع مع ان المعرفة هو الاسم المعروف مدفوع بانه مبني
على المساحة الشائعة بينهم فقد زاده ليصير التردد دليلا على ضعف ايراد اللزم
(قوله ابدا) غير مشروط بشرط (قوله لفظية ابدا) لانها تابعة للعمل (قوله
و ايضا فان اه) فاضافتم اليه لفظية (قوله و اضافتم الى المفعول به اه)
خصهما بالذكر لانهما لا يضافان الا الى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه
لشدة طلبها دون سائر مفعولاتهما (قوله على الاو اين) اي الحال والاستقبال
(قوله يحتملها والمعنوية) لاشتمال الاستمرار على الماضي والحال والاستقبال
فاذا قصد الماضي لم يعمل اذا قصد الحال والاستقبال عملا (قوله كما ياقول
القيده) في قوله وقد اغتدى والطير في وكائنها * بمنجرد قيد الاوابد هيكل
اغتدى بصيغة التكلم من الغدو كناية عن نقطة والليل باق وكانت
بضم الواو وسكون الكاف جمع وكنة موقع الطير اينما وقعت بمنجرد اي
بفرس منجرد قصير الشعر دقيقه قيدا لاوابد يقال للفرس الجواد قيد الاوابد
اي الوحوش كانه لسرعته قيد على رجلها الهيكل الفرص الطويل الضخم
(قوله والعياء) في قولهم هذه ناقة غير الهواجر جمع هاجرة نصف النهار عند
اشتداد الحر اي عائرة فيها (قوله ويكون الاضافة اه) وجر يانه على الله على
وجه البديل (قوله اي الاضافة اه) يعني ان التحقيف مستعمل في الحاصل
بالمصدر مجازا (قوله خرج به اه) اي ليس هذا قيدا احترازا حتى يستفاد
منه ان المعنوية تفيد تحقيفا لا في اللفظ (قوله اول التصريح بالمقابلة) اي
بمقابلته بالمعنوية بان اللفظية تفيد امرا لفظيا وتلك امرا معنويا (قوله
اولا احترازا اه) عن افادتها خفة المعنى فيكون القيد لدفع توهم خلاف
المقصود وما قيل ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وانه يجعل الخصم بظاهره
مضافا الى خفة المعنى اي لا تفيد الاتحقيق في اللفظ لا في المعنى فلا يفيد انها
لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا مدفوعا اما الاول فان الخفة ليست ههنا الا بمعنى
اسقاط شئ وهو كما ينصف به اللفظ يتصف به المعنى والجواز ليس مقترا الى

السمع واما الثاني فلان المستثنى ما هو بعد الا فيكون المعنى افادتها مقصورة
على التحقيف الخصوص لا تجاوز الى غيره من التعريف والتخصيص
والتحقيف في المعنى (قوله بعد جعله شبهاه) بان اعتبر ضمير الفاعل في الصفة
فصار فضلة كما فاعول (قوله لا يخفى ان اه) يعني ان مبني البحث ليس ان المشار
اليه اعني المجموع لا يستلزم ما بعده بناء على ان انتفاء التخصيص لا مدخل له
في الاستلزام حتى يتدفع بما ذكره الشارح رحمه الله بل مبناه انه لا يصح البناء
المستفاد من قوله ومن ثم لانه منتهى القياس الى انتفاء التخصيص (قوله لبناء
لاحق على سابق اه) اي بحسب نفس الامر (قوله واستدلال) اي بالنظر
الى العلم (قوله او يرتكب مجازا) بان يقال نسب البناء الى المجموع باعتبار
بعض اجزائه لتلازم بينهما كما نسب اقبل الى كل القبيلة باعتبار تعاضدهم
وتشاركهم في المنافع والمضار (قوله مذكور صريحا) اي قصد اختلاف
نفي افادة التعريف فانه مذكور تبعافان المقصود اصاله في الاستثناء المفرغ
الحكم على المستثنى ولذا طوى ذكر المستثنى منه فلا يرد ان المذكور
صريحا هو النفي والاثبات في المستثنى ضمني فيكون الامر في الذكر بالعكس
(قوله ما عرضت اه) وهو كونها مسقطا للتووين (قوله يتوقف على ابطال
دليل الخصم) اذا كان موجودا للابصار ضمني دليل اثبات المطلوب (قوله
وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب) حيث استدل بدبوته على بطلانه وانما
قال شوب مصادرة ولم يقل مصادرة لانه لو اكتفى في بيان ضعفه بعدم الفائدة
في الاضافة اندفعت المصادرة وما قيل انه لو قرأ ضعف من التضعيف اي
من الضعفاء او يقال ان امتناع مثل الضارب زيد متقرر بحيث ينبغي ان يرد به
مخالفه وان كان قول الاعشى فلا يمكن ان يرد به اي يقول الاعشى وحيث
لا شوب للمصادرة فليس بشئ اما الاول فلانه موقوف على النقل من الضعفاء
واما الثاني فلان الخصم لا يسلم كون امتناعه متقدرا (قوله مشهورة) الشارح
رحمه الله يمنع شهرتها فلذا حكم بان لا نصر في الجروا نعلم يوز الشارح
رحمه الله نصب المائة الهجان فلا يحتاج الى دعوى نصب العبد جلا على
الحل ا كفاء بقدر الحاجة (قوله عن الضمير العائد) اي الى الموصوف (قوله
فنصب) اشارة الى ان التعليل هو النصب اذ لا ناصب بخلاف الجرفان الجمار

محقق فلا يرد ان تجعل التنبيه بالمفعول لازم في الجواب ايضا على ما صرح به سابقا (قوله قياسا على المظهر) اي الضارب زيد اذ انه يتعين فيه النصب (قوله واستند الجواز) اي جواز الجر في الضاربك (قوله او لم يملئهم اه) ولا يخفى ما في توجيه المحشى رحمه الله من الاحتياج الى تقدير يجوزوا او تاوليل جازبه قبل الاحتياج فهو كترع الخلف قبل الوصول الى الماء (قوله للفعل المفهوم من جاز) فان الجواز المفهوم من عطف الضاربك على الضارب الرجل يفهم منه التجويز (قوله لم يملئهم اه) فانهما من باب واحد لا فرق بينهما الا باللام كما في الضاربك وضاربك ولم يعتبر على هذا التقدير في وجه حل الضاربك على ضاربك اشتراكهما في كون حذف التنوين فيهما قبل الاضافة لاتصال الضمير لا للاضافة كما في التقرير الاول حتى يفرق بان في ضارب زيد حصل التخفيف بالاضافة فلا يمكن حل الضارب زيد عليه بخلاف الضاربك وضاربك فانهما يشتركان في عدم حصول التخفيف بالاضافة فتقول الشارح رحمه الله من غير اعتباراه خبر كون كل منهما كما في قوله محذوفا توينه في التقرير السابق وتعلقه بحمل وهم (قوله وانما قلنا دون التقرير السابق اه) اورد الشيخ الرضى هذا الاعتراض على التقرير السابق بانه اذا جاز حل ذى اللام في الضاربك في وجوب الاضافة على مجرد منها العلة في المجرى دون ذى اللام وهي اجتماع المتنافيين لو لم يضاف فليجرب حل ذى اللام وهي حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد ولا يخفى عدم تماميته لانه اذا كان التخفيف في باب ضاربك زيد شرطا كيف يمكن حل الضارب زيد عليه وأشار المحشى رحمه الله بقوله فان التخفيف في باب من منظور فيه (قوله مما يقتضيان) لان التنوين مشعر بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تامة الاول فلو لم يحذف ولم تضاف الكلمة لزم كون الضمير متصلا ومنفصلا وما قبل منه هذا الاشتباه عدم التأمل لان اضافة ضاربك حصل بها التخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بتبديل الضمير المتصل بالمتصل والضاربك وان لم يشارك في تخفيف المضاف بشاركه في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضاربك فليس بشئ لان التخفيف المعتبر في الاضافة اللفظية عند الجمهور كما سبق منصرف في حذف التنوين وحذف النون وحذف الضمير

لارابع والتخفيف بالتبديل ليس بمعتبر في وجوده كعدمه وحيث ان نسبة الضارب زيد الى ضاربك كنسبة الضاربك الى ضاربك في حصول التخفيف بحذف التنوين وانما قلنا عند الجمهور لان من قال ان اضافة اسم التفضيل لفظية قال بحصول التخفيف بحذف من كافي الباب وفي ضوء المصباح وانما ساغ الضاربة والضاربك لانه في الاصل الضارب اياك والضارب اياه فلما اضيف حصل التخفيف (قوله بخلاف باب ضارب زيد) اي ما فيه الاضافة الى مظهر (قوله فان التخفيف منظور فيه) فلا يمكن حل الضارب زيد عليه (قوله يرد على هذا التقرير اه) اي السابق حيث اعترف فيه بان حذف التنوين في باب ضاربك ليس للاضافة (قوله قلت لعلى المصنف رحمه الله ليرض بهذا القول) اي بالاضافة في ضاربك مع عدم الخفة ويكون قوله الضاربك وشبهه اه على هذا التقرير بتقليل كلام القوم وبؤيده ان الشارح رحمه الله نسب الحل المذكور الى القوم وذلك بان لا يقول بالاضافة ويكون الضمير منصوبا كما هو مذهب الخليل وقياسه على الضاربك والضاربك بوازيد قياس مع الفارق او بان يقول بالاضافة مع التخفيف كما في التقرير الثاني هذا لكن هذا الجواب لا يحسم مادة النقض لانه باق عند من يقول بالاضافة مع عدم الخفة في ضاربك فالجواب ان القاعدة مخصصة كما يشعر به كلامهم حيث قال في العباب بان الاضافة في ضاربك لازمة لانه لا يلزم الجمع بين التنوين والضمير المتصل والاضافة المقصود بها التخفيف غير لازمة كما في ضارب زيد فانه يجوز ضارب زيد او قال في الايضاح ان لاسم الفاعل مع الضمير المتصل شيئا ليس له مع المظهر فلا يلزم من جواز اضافة اسم الفاعل الى المظهر من غير تخفيف لاجل هذه العلة جواز اضافة اسم الفاعل الى الظاهر مع انتفاءها (قوله بان التنوين قد راه) لان المنافي للتنوين اما اللام واما الاضافة وكلاهما معمولان عند اتصال الضمير واتصال الضمير انما ينافي وجود التنوين لفظيا لا شعرا به بالتمام دون التقدير ثم حذف التنوين من التقدير بعد اعتبار الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين المقدد (قوله كما في حواج بيت الله) فيه ان دليل التقدير في حواج بيت الله موجود وهو وجود الكسرة قائما سقطت من غير المنصرف بتبعية التنوين ولا دليل فيما نحن فيه على تقدير

التنوين سوى حفظ القاعدة المذكورة (قوله لا يجوز الضاربك اه) لوجود
الحقة في المحمول عليه دون المحمول (قوله لان الضاربك اه) يعني ان ههنا
شبهات من شبهة في الضارب زيد وضارب زيد فعدم جواز الثاني لا يستلزم
عدم جواز الاول (قوله من جانب المضاف) بحذف التنوين ومن جانب
المضاف اليه بالتبديل وان لم يكن لهذا التخفيف مدخل في صحة الاضافة
(قوله للتخفيف) فالمعنى على الصفة اختيرت الاضافة لقاعدة التخفيف
والتعريف والتخصيص (قوله بخلاف حسن الوجه) فان حسن الوجه لم ينفذ
شيئا من التعريف والتخصيص لعدم الاتحاد بين المضاف والمضاف اليه بعد
اعتبار الضمير (قوله سيف شجاع) اي سيف رجل شجاع (قوله حاصله اه) هذا
سهو لان حاصل الوجه الثاني انه من قبيل اضافة احد المتبنيين الى الآخر
والصواب ما قال الشيخ الرضي ما حاصله اه وكانه كان في نسخة الخشي رحمه الله
سقط من قلم الناصح (قوله تلك الامثلة) اي اضافة تلك الامثلة الاربعة كاضافة
هذه الامثلة على ترتيب الالف والنشر المرتب (قوله اراد المشابهة اه) اي ليس
المراد بالعموم والخصوص ما هو المشهور اعني ما يكون بحسب الصدق
بل المعنى اللغوي اي الشمول اي شمول الاطلاق وعدمه فيشمل المترادفين
(قوله وتبعه الشارح الرضي) وقال انه كثير لا يمكن دفعه ولو قلنا ان بين الاثنين
في كل موضع فرقا لا احتجنا الى تعسفات كثيرة (قوله اي ذاته وشخصه) وانما
عبروا عن الذات بلفظ الحي نوعلا في المبالغة فاذا قلت فعلة حتى زيد فكانك
قلت فعلة ذاته وهو حي موجود لانه نسب اليه حال كونه معدوما ثم صار
مستعملا في التأكيد بمعنى الذات وان كان مبنيا (قوله واسم السلام عليك اه)
في قوله الى الخول ثم اسم السلام عليك * ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر
(قوله لم يجعل الضمير اه) مع قرينه (قوله دون المضاف اليه) فان الاختصاص
فيه ثابت قبل الاضافة (قوله اعلم ان الشيء بمعنى اه) بيان لاحتمالات
اضافة العين الى شيء وتعيين للاحتمال الذي فيه الخفاء ليحصل للمتعلم برد
الخطاير ولا يبقى له رقب (قوله لشموله كل مفهوم) اي لشمول الشيء حيثئذ
كل مفهوم حتى نفسه ومقابله ضرورة ان مفهوم الشيء والاشياء موجود
في الذهن فلا تكون العين اعم منه وبما ذكرنا ظهر فساد ما قيل بربيل

الخفاء صحة عين الاشياء فانه انما يزيل الخفاء عن هذه الاضافة لتحقيق
العين في الشيء بدون اللاشيء دون اضافة الى الشيء اذ لا مفهوم يصدق عليه
العين بدون الشيء وفساد ما قيل تفصيلا ان اللام الجنسية في الشيء اذا اريد به
الاشارة الى الطبيعة من حيث هي فالعين اعم منه لصدقه على فرد الطبيعة
والطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق على نفسها وان اريد به الطبيعة
في ضمن الفرد فالعين تصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هي لما عرفت
من صدق الشيء على كل مفهوم حتى نفسه ومقابله (قوله اي وقتا صاحب
هذا الاسم) فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف (قوله وذات
مباح اه) الاولى ان يمثل بذات يوم على ما في الرضي ليسكون اشارة الى
اختصاص ذات البعض وذات البعض الآخر في استعمالهم (قوله ما يشرب
في الصباح) واما بزمان حتى يكون من باب حمل احدا لا فظين على المذلول
والآخر على الدال (قوله يغني غناء الاسم) الاغناء بمعنى بني نياز ساخن
والغناء اسم بمعنى الاغناء وقع مفعولا مطلقا (قوله على شئيل الاتباع) وليس
باتباع لانه تقوية اللفظ بموازنة مع انفاقهما في الحرف الاخير نحو حسن
يسن ويسن منصوبا او مر فوعا بتقدير المبتدأ وبتقدير اعني (قوله فان من عز
بز) اي مما قيل في المثل هذا (قوله من جنس الحركة) ولذا تاب عن الحركة في
الاعراب (قوله لا التباس) اي التباس الرفع بغيره نحو مسلمي (قوله لا يوجب
القلب عند الجميع) اي عند هذيل وغيرهم ظرف للنفي لا للمتنى ولا يظهر
ما في الرضي لا موجب عندهم ايضا (قوله ولا يتركاه) الا ترى انك تقول مختار
ومضطر في الفاعل والمفعول معا (قوله لي) جميع الوي كحمر واجز والاولى
الرجل المحتجب المنفرد لا يزال كذلك وذنب الوي معطوف خلقة كذنب
المعز كذا في الصحاح (قوله كذا ذكره في الحوالة) اشارة الى ضعف القول
بالضعف لانه من القراءات السبع التي يستشهد بها ولا يستشهد عليها (قوله
اعلاه) فيه اشارة الى بعد هذا الوجه لعدم سبق الذهن اليه وعدم الموافقة
لفن العربية وقيل قدم الاخ لانه ابعد عن خلاف المبرد وارسخ في الحكم كيف
ولم يستعمل اخي بالتشديد وانما اجازته المبرد جلا على ما ورد كما صرح به
الشارح رحمه الله وفيه انه مع عدم اطراءه في قوله اخولا وابول في بيان انواع

الاعراب وفي قوله واذا قطعت عن الاضافة قيل اخواب ان الشائع تقديم ما فيه
 الخفاقة رداعلى الخضم واقول وجه التقديم ان احاطا كراستعمالا لانه يجي
 فيه الاربعة التي يجي في اب مصاحبة الحروف حال الاضافة ثم القصر
 ثم النقص ثم التشديد وزيادة وجه وهو جعله كدلو (قوله وامادى ظاهرا)
 انما قال ظاهر لانه يمكن ان يقال مراد الشارح رحمه الله ببيان حاصل المعنى
 لا تقدير المبتدأ لكنه خلاف الظاهر (قوله فيكون) عطف فعلية على اسمية
 وهو مما اختلف في جوازه (قوله ومعنى ارى اظن) فان مجهوله يستعمل
 بمعنى الظن واني مالك ذوالجهازيد ارمغول اري واني قسم معترض بينهما
 يخاطب نفسه فيقول قدرا لله وتضاؤله انزلت هذا الموضع وقد اعلم ان ليس لك
 هذا الموضع بمنزل تقيم به بل ترتحل عنه عن قريب واقسم باني على ذلك كذا
 في شرح المفصل ويعلم منه ان اري بصيغة المعلوم بمعنى العلم (قوله الا ان
 يحذف مضاف) فيقال اصله هم امرأتك (قوله فاندفع الاعتراض) لكن بقي
 نوهم اختصاص اضافة الهن بالمرأة (قوله مفتوح العين) فكان قياسها حالة
 الافراد ان تكون مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها وصار اعرابها معها
 بالحروف جالوها في ترك القصر حالة الافراد على حالة الاضافة (قوله فلم يسمع
 فيه اهناء) وحكي ابن يعيش اهناء (قوله كثرات) فانها بصيرك العين جمع غرة
 بسكونها على خلاف القياس فيجوز ان يكون هنوات مثلها (قوله عوقضت
 الميم من الواو) لما بينهما من قرب المخرج وكونهما من حروف الزيادة (قوله
 عند جريان الاعراب عليه) فانه عند جريان الاعراب يصير الواو متحركا فيجب
 قلبها الفاء تحريكها وانفتاح ما قبلها فاذا لحقه التنوين التي سا كان فيجب
 حذف اللام وبقي الكلمة على حرف واحد (قوله التابعة للحركات الاعرابية)
 اي يضم حالة الرفع ويفتح حالة النصب ويكسر حالة الجر (قوله كوشاء) في بعض
 النسخ بالواو كسماء اسم من اوشى الرجل اذا كثر ماله وفي بعض بالراء ككساء
 هو الحبل (قوله مثناه) اي منى ذات ذواتا يحذف النون لانها لا تستعمل
 الا مضافة وبعدها ذوات (قوله عينها) اي عين ذوات (قوله باب الطي) اي
 ما عينه وارولا ما ياءا كثرهما عينه ولا ما واو (قوله لعلبت في الموث) قيل
 ذينة تكاويل في طوية طية (قوله لما صر) من ان فعلا سا كن العين ومعتلها

يجمع على افعال (قوله قال الشيخ الرضى رحمه الله) وهذا وجه آخر
 لاختصاص ذواتا المظهر لا يحتاج فيه الى اعتبار وضعه وصلة الى وصف
 اسماء الاجناس (قوله ولما كان جنس المضمرات اه) لما كان ما ذكره سابقا
 غير كاف للمصنف لجريانه في المضمرات والاعلام ضم هذه المقدمة لانعام
 الدليل وابقاء الفارق بينهما وبين اسماء الاجناس وحاصله ان جنسها كله
 لا يقع صفة فلم يتوصل بذو في شيء من افرادهما بخلاف اسماء الاجناس فان
 بعضها يقع صفة كالمشتقات وبعضها لا يقع كالكذهب والضرب والقتل
 فتوصلوا في الوصف به بذو ليكون باب اسماء الاجناس على وتيرة واحدة
 (قوله وايضا لو حذف اه) وجه ثان للاختصاص المذكور وحاصله ان حذف
 المضاف واقامة المضاف اليه مقامه جائز في السعة فلو توصل بذو في الوصف
 بالمضمر والعلم يلزم بعد حذفه الوصف به ما هو ممتنع بخلاف ما اذا وصف باسم
 الجنس فانه يجوز الوصف به في الجملة (قوله وذويه) اي اصحابه (قوله ان
 المناسب للمقام) لان المقام بيان حال الاسماء الستة حال اضافتها الى ضمير
 المتكلم (قوله الى نوعه) وهو المضمر مطلقا (قوله الى جنسه) وهو غير اسم
 الجنس (قوله نحو ولكنى اه) اقله فلا اعنى بذلك افعليكم ولكنني اريد به الذوات
 البيت للكميت (قوله الذوات) يعني به الاذواء وهم ملوك اليمن من
 قضاة المسجون بذى برن وذى جدن وذى نواس وذى اصبح وذى الكلاع
 وهم التابعة ذكره الجوهري (قوله وكذا الفاعلة اه) وهذا الجمع مطرد
 في جميع صيغ الفاعلة الصفية ولا يجي في الفاعل الوصفى (قوله لبيان الحال)
 كما يشير اليه قوله كان في الرتبة الثانية منه (قوله لا للتصيير) اذ لا معنى
 للتصيير هنا والقاء في قوله لجرد التراخي في البيان وليس تفر يعا على ما سبق
 اذ لا دخل للتصيير المذكور في نفي التصيير فانه متى لوحظت الثانية مثلا مع
 متبوعها كانت مصرية له اثنين كما انها متى لوحظت مع الصفة الاولى
 والمتبوع كانت مصرية لهما ثلاثة (قوله وعلى القولين اه) يعني ان ثان سواء
 اريد منه الثاني في المرتبة او مطلق المتأخر يتبادر منه كونه كذلك في الذكر
 فيخرج عنه المعطوف المتقدم الا ان يصرف اللفظ عن الظاهر المتبادر ويراد
 السبق والتأخر بحسب الرتبة العقلية دون الذكورية فاقبل بعد التصريح

بأن المراد الثانوية في الرتبة لا يتوجه الاشكال بالتابع المتقدم فن قال
 يشكل بمثل عليك ورجة الله السلام قد غفل أشد الغفلة عن المرام
 (قوله مع انهما متغايران اه) يعني ان قول المصنف رجة الله بأعراب سابقة
 كما يفيد اتحاد الاعرابين بالجنس يفيد تغايرهما شخصيا ايضا ضرورة امتناع
 قيام اعراب واحد بكلمتين والتغاير المطلق ينصرف الى الكامل وهو التغاير
 في اللفظ والقصد فلا يرد فيما اذا كررت كلمة واقيم مجموع المكررتين مقام كلمة
 واحدة واجرى اعرابها على كل واحدة منهما انه يصدق على الكلمة الثانية انه
 ثان في الذكر متحد اعرابه بأعراب سابقة بالجنس مغايرة بالشخص لعدم
 التغايرين الاعرابين في قصد المتكلم بل في اللفظ فقط بناء على تعدده (قوله
 اي المقتضى للاعراب) اي المراد من الجهة المقتضى فلا يضر اختلافهما من
 جهة المتبوعية والتابعة والاعراب والبناء وغير ذلك (قوله شخصية) بناء على
 انها للوحدة الكاملة (قوله نوعا) وهو المفعولية لا شخصالا مفعولية الاول
 غير مفعولية الثاني فان الاول مسند اليه لا الثاني (قوله اللهم الان يراد اه)
 وحيث يشمل الصفة المادحة والذامة والحق لا ترجم والتأكيد لا اتحاد الكل
 مع المتبوع وكذا عطف البيان والتأكيد اللفظي والمعنوي واما المعطوف
 بالحرف فعينه مع المعطوف عليه في الانتساب اليه ظاهرة وانما قال اللهم
 لبعده من عبارة الشارح رجة الله (قوله وكذا لفظة التوابع) لان الظاهر
 ان التوابع مبتدأ وكل ثان خبره واما جعل التوابع منقطعا عما بعده وتقديره
 لفظ هو عائد الى التابع فتكاف بشيع (قوله مقعمتان) اي داخلتان في غير
 محلهما (قوله لبيان الجمع والمنع) اي جامعية التعريف وما نعتيه فلفظ الجمع
 يفيد ان جميع افراد المحدود يصدق عليها الحد فيكون جامعا ولفظ كل يفيد ان
 جميع الحد يصدق عليه المحدود فيكون مانعا وهذا الوجه غير الوجه الذي
 ذكره الشارح رجة الله فانه حمل على انه تعريف للتابع بناء على ان اللام
 في التوابع للجنس وادخال كل يفيد المانعية والجامعة حاصلة من ظهور
 الانحصار ولذا قال كالمقصود عليه ولعلنا اكنى بذلك لان الاقحام بقدر
 الضرورة والمعنى رجة الله قصد التنصيص على الجامعة والمانعية معا
 فاختار اقحامهما (قوله واوفر متابعة) فانه تبسع المنعوت في الاعراب

والتعريف والتكبير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث بخلاف
 ما في التوابع (قوله اي على حالة اه) اي ليس المراد بالمعنى ما يقابل اللفظ حتى
 يرد ان النعت بحال المتعلق خارج عن التعريف لانه يدل على حاصل
 في متعلق المتبوع لكونه مستندا اليه بل ما يقابل الذات فهو ما يدل على امر
 حاصل في المتبوع سواء كان حصوله باعتبار نفسه بان لا يلاحظ في حصوله
 امر سوى المتبوع او باعتبار من لا حظ له متعلقه فان الحسن وان كان حاصل
 في الغلام لكن حسن غلام زيد حاصل في زيد (قوله جعلوه) اي لفظ مطلقا
 صفة الحصول فالمعنى ما يدل على معنى حاصل في متبوعه حصولا مطلقا اي
 غير مقيد بزمان نسبة شيء الى المتبوع او نسبة الى شيء (قوله انه لدفع توهم اه)
 فالقييد احتياطي لا احترازي (قوله لاخراج التأكيده) يعني ان سائر التوابع
 سوى التأكيده يلفظ كل خارج بقوله يدل على معنى في متبوعه والتأكيده
 بكل خارج بقوله مطلقا (قوله ولا يخفى اه) اي على تقدير جعله صفة للحصول
 تبقى هذه الامثلة داخله في التعريف لكونها دالة على معنى في متبوعه مطلقا
 غير مقيد بحال النسبة (قوله واما اعتبار الحثية اه) بان يقال ما يدل على
 معنى في متبوعه من حيث انه يدل على ذلك فيكون الحصول في المتبوع
 ايضا مدلوله لا يخرج الامثلة المذكورة لان التوابع المذكورة وان دلت على
 معان حاصلة في متبوعها مطلقا لكنها لا تدل على حصولها فيها (قوله وهو
 ان يكون مذكورا اه) لا يخفى ان ههنا طريقين لاجراء الامثلة احدهما
 اعتبار الحثية والثاني ان المراد بولنا تابع يدل انه ذكر لي يدل على معنى كما نقله
 العلامة في شرح المفتاح عن المصنف رجة الله والمعنى خلط بين الطريقين
 اللهم الان يقال ان قوله وهو ان يكون اه بيان لحاصل اعتبار الحثية وليس
 مقصوده الاشارة الى تقدير ذكره واللام للغرض (قوله للتعميم) اي الحصول
 على جميع البدل وعدم التخصيص بغير دون فرد (قوله والفرق بين اه) لان
 الايضاح يستدعي سبق الابهام والتقرير يقتضي عدمه (قوله ولم يذكرها)
 داخل تحت مقول قيل اي لم يذكر المصنف رجة الله الكاشفة (قوله وههنا
 بحث اه) اي في قولهم وقد يكون النعت ككشف وليس هذا بحثا على
 ما قيل كما لا يخفى (قوله وليس كاشفا) اذ لا يحصل كشف ماهية الجسم بكل

واحد (قوله كل من ثلاثه) منع لقوله وليس كاشفا (قوله لانه مساو للجسم اه)
فيه بحث لان الجسم عند الاشاعرة ما يتركب من جزئين فصاعدا فالطويل
مساوي له والعريض والعريق ليس بمساو له وكيف والعريض اخص من
الطويل والعريق اخص من العريض فساواته لاحدهما تبطل مساواته
للاخر (قوله لان المجموع معرف) ان اراد انه كذلك عند جمهور الاشاعرة
فمذموم لما عرفت وان اراد عند غيرهم فلا ينفع لان الاعتراض مبني على رأيهم
الا ان يقال المراد ان المجموع معرف في قصد التكلم لكن فيه خفاء والجواب
ان هذا المثال للكاشفة انما هو على رأي المعتزلة المعتبرين في الجسم تشاطع
الابعاد على زوايا قائمة فالكاشف هو المجموع (قوله لا يجري في مثله اه) لعدم
كون كل واحد منهما مساويا للانسان (قوله فالأظهر اه) لان تقول ان
النعته هو الطويل الموصوف بالعريض الموصوف بالعريق (قوله ان
المجموع نعت واحد) كانه قيل الذهاب الى الجهات الثلاث (قوله حاصل كلام
المصنف رحمه الله) اي ما ذكره الشارح رحمه الله من ان اشتراط الاشتقاق
في النعت كما توهم كثير من النحاة منشأ غلبة الاستعمال حاصل كلام المصنف
رحمه الله والشيخ الرضي رحمه الله صرح بانه مذهب جمهور النحاة (قوله
وفي الفرق نظري) باشتراط الاشتقاق في النعت دون الحال على ما يستفاد من
استضعافه كذا في الرضي ويرد عليه ان الاستضعاف لا يدل على الاشتراط
بل على عدم الاستحسان (قوله ولا يخفى اه) يعني ان ذكر مثال نجبي واي
الرجل في هذا المقام ليس بموجه لانهما في قوة المشتق فان معناه ما منسوب
الي تميم وكامل في الرجولية والمقصود ههنا ذكر مثال الغير المشتق الدال
على معنى في المعنى المتبوع فما قيل بناء الرد على انه لا داعي لاشتراط الاشتقاق
ولا موجب للتأويل عقلا ولا لاوليس بناء الرد على الامثلة حتى رد ما ذكره
المحشي رحمه الله ليس بشئ (قوله متعلق بقوله اه) وليس ظرفا لقوله ولا فصل
(قوله والوضع اه) يعني انه بمعنى تعيين اللفظ للدلالة على معنى سواء كان
بنفسه او بالقرينة وترك التوجيه الثاني الذي ذكره السيد قدس سره
في حواشي الرضي من انه اراد بالوضع الوضع في التركيب والاستعمال لانه
تخلاف المتبادر من لفظ الوضع (قوله بناء اه) يعني ان اربع مستعمل في المعدود

اي ذات هذا العدد ليصح وقوعه صفة لنسوة (قوله المراد اه) تقول الشارح
رحمه الله الدلالة تفسر لقوله المعنى لكن الظاهر ان كلام الشارح رحمه الله
مبني على حذف المضاف اي لغرض دلالة المعنى اي الدلالة عليه لان السابق
الى الذهن من المعنى ما يقابل اللفظ وحقيقته يكون قول المحشي رحمه الله
والمراد اه فوجيها للمتن لا يحتاج الى تقدير المضاف (قوله لينص اه) فان
الغرض لا يكون موضوعا له بل مترتبا عليه (قوله انت الرجل كل الرجل)
فاللام للجنس ولفظ كل لكونه مضافا الى المعرفة للشمول على سبيل الاجتماع
اي انت مجموع افراد جنس الرجل (قوله نحو مروت يزيد الرجل) اي الكامل
في الرجولية (قوله ذلك) اي عدم جواز وصف غير اسم الاشارة بالرجل بمعنى
كامل الرجولية لان استعماله فيه ليس وضعيا حتى يكون مطردا بل مجازي
مختص بها اذا جعلته صفة لاسم الاشارة (قوله ان قيل اه) يعني انه قد ظهر
من ذلك انه لا يجوز ان يوصف غير اسم الاشارة باسماء الاجناس باعتبار
استعمالها بمعنى كامل في الجنس لكن لم يجز ان يوصف غير اسم الاشارة من
المبهمات باسماء الاجناس باعتبار معناه الحقيقي (قوله ولهذا) اي لتجرد
الموصوف في مثله عن فائدة زائدة (قوله واما قولك اه) يعني ان ذكر
الموصوف فيه فائدة زائدة لا تحصل من اسم الجنس وحده وهي جعله حاضرا
شاهدا (قوله قال الشيخ الرضي اه) تعيين للمواضع التي يقع اسم الاشارة صفة
فيها والتي لا يقع (قوله اخص) فيما اذا كان علما او مضافا الى المضمر او الى العلم
(قوله او مساو) فيما اذا كان مضافا الى اسم الاشارة (قوله لا تقصد) فسر عدم
الدلالة بعدم القصد لان دلالة اسم الاشارة على معنى المشار اليه متحققة دائما
الا انه قد تقصد الذات المعينة المتصفة بهذا المفهوم فلا يقع صفة وقد يقصد به
هذا المفهوم فقط فيصح وقوعه صفة للكرة لكونه بمنزلة لفظ المشار اليه
(قوله الا معروفا باللام اه) نحو ولقد امر على التميم بسبني (قوله لعدم
الاشارة اه) يعني ان المعرفة ما فيها اشارة الى معلومية مفهومها والجملة من
حيث انها جملة ليس فيها الاشارة الى معلومية مضمونها فلا يتجه ما قيل ان
الجملة وان كانت لا فائدة نسبة مجهولة لكن اذا جعلت صفة يجب ان تكون
معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفها بها عند المخاطب لان كونها

معلومة لا يستلزم وجود الاشياء فيها الى المعلوماتية فان النكرة المفردة ايضا معلومة للمخاطب لا متناع الخطاب بما لا يفهم لكن الاشارة فيها الى المعلوماتية (قوله من اقسام الذات والاسم) الظاهر ترك لفظ الذات الا انه وقع في الرضى لفظ الذات فاشار بعطف الاسم عليها الى تفسيرها كما قال السيد السند قدس سره اراد بالذات الاسماء التي مدلولاتها مستقلة (قوله قدس سره) تأييد لما استفاد من عبارة الشارح رحمه الله قال الرضى كل جملة يصح وقوع المفرد مقاما لها فذلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدأ والخال والصفة والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكن كونها فرعاً للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكتفى في كون الجملة ذات محل وقوعها حيث يصح وقوع المفرد هناك (قوله لعل وجهه) اي وجهه المشهور (قوله وذلك في الطلبية اه) اي ذلك التأويل في الجملة الطلبية وهي الامر والنهي والاستفهام والتثنية والترجي والعرض حاصل بقول محذوف خص الطلبية بالذكر لعدم وجود مثال في كلامهم لغير الطلبية الواقعة صفة (قوله جاؤا اه) اي قول الزاجر قبله

ما زلت اسعى معهم واختلط * حتى اذا جن الظلام واختلط جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط * اي مقول عنده هل رأيت الذئب فهذا لونه خبطت فلانا واختبطته سألته بغير وسيلة مذق اللبن بالماء بمذقه مزجه يشكو قوما فيقول لم ازل النهار كنت اسعى معهم واتبعهم واسألهم شيئا حتى اذا اظلم الليل واختلط الظلام وتكاثف جاؤا بلبن مخلوط بماء كثير يضرب لونه لكثرة مائه الى لون الذئب فكل من رآه يستفهم من رؤيته عن الذئب لانه بلونه يحمل رأيه على السؤال عن الذئب وانما قال هذا لان الذئب موصوف بالزرقة واللبن اذ كثر ماؤه يضرب زرق كذا في شرح آيات الابيضاح ومن هاتين عدم اختصاص الوصف بالانشاء بالجل الحكيم حقيقة كما وهم بل يكفي ان يكون من شأنه ان يحكى ويقال وقد نص الشريف بذلك في حواشي المطول وشرح المفتاح حيث قال وذلك لاعلى معنى الحكاية بل على معنى انه يستحق ان يقال فيه واليه اشار الشارح رحمه الله بقوله اي

مستحق

مستحق لان يؤمر به وما قبل هناك تأويل قريب بان يقال زيد اضربه في تأويل زيد مطلوب ضربه عن الحذف تقيده ان هذا التأويل ذكره السيد الشريف قدس سره في حواشي المطول لكن الحكم بقربه وهم لان الطلب الذي هو مدلول الامر آلة للملاحظة المطلوب والمحكوم به لا بد من ملاحظته قصد اليصح جعله محكوما به فذلك تأويل بعيد يخرج الكلام عن وضعه ومن هذا ظهر رجحان تقدير القول على ذلك التأويل (قوله كما يكون اه) اي مثل تأويل يكون خبر بعد خبر لقوله ذلك (قوله وجدت اه) اي ان جعلته بمعنى اصبت فالجملة الطلبية حال وان جعلته بمعنى عات فهي مفعول ثان هذا قول ابي الدرداء اخبرني جرب من خبره اذا جربه وتقاله جواب الامر واصلة ثقليه من قلاه يثقله ابغضه حذفت الياء للجرم والهاء للسكت والمعنى وجدت الناس مقولا فيهم هذا القول اي يربهم ثقلهم لانهم عند التجربة يستحقون ان ينغضوا السوء اخلاقهم وقبح اعمالهم وقيل هو من كلام علي رضي الله عنه وقيل من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وقيل قال المؤمن لولان عليا رضي الله عنه قال ذلك لقلت اقل تخبره كذا في شرح آيات الفصل (قوله وفي الملازمة مناقشة اه) مدفوعة بما في الرضى من ان ذلك الرابط هو الضمير اذ هو الموضوع لهذا ثم قيل ان الظاهر قائم مقام الضمير (قوله او ماله رابط) فان الضرب في المثال المذكور حالة زيد وله ربط باب الرجل باعتبار وقوعه عليه في حصول الفائدة من التخصيص والتوضيح وغيرهما (قوله كوصف اه) في قوله تعالى من نطفة امشاج (قوله مشج) مشج بمشج خلط ومشي مشج كقتيل وسبب وكشف في لغة جمعه امشاج ونطفة امشاج مختلطة بماء المرأة ودمها كذا في القاموس فيلزم ان يكون حالة الموصوف (قوله تمحلا) لان الضمير عبارة عنه التحمل بحيلة كردن (قوله لان الاتف والواو اه) فيلزم ان يكون لفعل واحد فاعلان فيحتاج الى عمل ان الظاهر يدل من الضمير البارز ولا يحتاج الى ذلك في الصفة ومعنى قوله فانها علامتان قطعا انهما علامتان فقط والفاعل مستقر بخلاف الفعل فانها فاعلة فاعل وعلامة كما صرح به السيد الشريف في رسالته الحرفية الفارسية وما قيل ان الاتف التي تطلق التثنية في الفعل نفس الفاعل والفعل مفرد

كما كان وهم محض كيف وهو مخالف لما تقرّر عندهم ان للماضي والمضارع
اربعة عشرة صيغة نعم ان تغير الصيغة حاصل في الفعل بسبب الفاعل (قوله
في الاغلب) احتراز عن امر: والتجوى الذين ظلموا على قول من قال الذين
فاعل امر واو الواء علامة الجمع (قوله لانه ليس فيه معنى الوصفية اه) بانه
في جزئيات المتكلم والمخاطب والغائب سواء قلنا بوضعه لها والاولى مفهوم
الكلي فباعتبار كونها جزئيات لها يفهم منه التكلم والمخاطب والغيبة ولعدم
استعمالها في المفهوم السكلي لا يكون فيها معنى الوصفية (قوله والاولى
ان يقال اه) في كلام الشارح رحمه الله اشارة الى ان هذا التعليل اولى لانه
مقصود من نقل وجه اعتذار الشارح الرضى وانما كان اولى لسلامته عن
المناقشة (قوله والجل على الخصوص اه) على ما قيل ان الموصوف انما يكون
اخص بعد التوصيف والحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق وبعد
التوصيف بالابيض اخص وحيث ذكر يكون قوله والموصوف اخص او مساو
بيان الواقع اذ لا يمكن تخالف الموصوف عن هذا الحكم لا بيان اشتراط كون
الشيء موصوفا (قوله لا يصح بناء قوله اه) فان العالم في جاء الرجل العالم اخص
من الرجل على اصطلاح المنطقيين (قوله بان اسم الاشارة اه) فيمكن ابرأوه
بحرى الضمير في اعتبار الاستخدام لكن في وقوعه في الاستعمال بحيث (قوله
ظاهر) اذ لا اختيار فيه ايضا لان اعتبار المرجع معه بمنزلة وضع اليد على شيء
او بدعيته (قوله والعين) على ما هو اصل اسم الاشارة من كون المشار اليه
مشاهدا (قوله سواء) منصوب على الحال (قوله لانه يكتسب) بجهة
مستأنفة لتعليل الاستواء (قوله فسر به بالماثلة اه) يدل عليه قوله لما عرفت
بينهما من المساواة في التعريف والتعميم المائل للموصول (قوله ذات المثل)
اي ما يصدق عليها المثل في التعريف (قوله ليس فيه كثير فائدة) لانه لا يعمل
بدون التعمين ما يصح وصف ذى اللام به وما لا يصح وان علم الفائدة السكينة
(قوله جعل الاضافة) اي اضافة لفظ المثل الى الضمير (قوله واشارة اه) عطف
تفسير لقوله عهديه اه (قوله وهو ان الموصول اه) مع ان مماثل ذى اللام
الموصول مطلقا (قوله جاز ان يكون البيان غير تام) موهبا بجواز وصف
ذى اللام عن وما واهى (قوله يبقى استدراك اه) لان المضاف الى مثله مساو

في التعريف

في التعريف لذي اللام فهو داخل في مثله (قوله والشارحون) عطف على
فاعل قوله فسر به (قوله وفيه تأمل) لان التعريف الذي يفيد الذي ضرب
احضاره بالصلة في ذهن المخاطب ومعلوميته اياه باتصافه بمفهومها
والتعريف الذي يفيد الضارب اذا كان اللام لتعريف الذات معلوميته اياها
في نفسها (قوله حتى ثبت المدعى) وهو اشتراط الاضافة الى المثل فانه لو جاز
انحطاطه كذلك لجاز وصف ذى اللام بالمضاف الى الضمير واسم الاشارة مثلا
لجواز انحطاطه الى مرتبة المضمرة واسم الاشارة عن مرتبة ذى اللام فيكون
الموصوف مساويا للصفة مع عدم الاضافة الى المثل (قوله بدليل الاشارة
والمرور) واللام يشمل المثل الجن لكنهما ليسا بشار اليه ولا يقع المرور ملتصقا
بهما (قوله بعطف النسق) في التاج النسق بسكون السين ترتيب كردن
من حد نصر (قوله في صدقه على اه) اذ ليس كل واحد من السقف والجدران
مقصودا الى البيت يمكن ان يقال ان التقدير مجموع سقف وجدران فكل
واحد منهما مقصود بالنسبة الى الاضافة الا انه لما حذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه اجرى الاعراب على كل منهما (قوله فان اخولاه) يعني
ان اخول مقصود بنسبة الجهي في الجملة الاولى وزيد مقصود بنسبة في الجملة
المعطوفة فيفيد ان اخول مقصود بنسبة الجهي مع متبوعه لكن اخول
ليس مقصودا مع المتبوع في الكلام الذي فيه متبوعه بل المقصود فيه اخول
فقط وزيد مقصود في كلام آخر اعني الجملة المعطوفة ولو قال بدل زيد متبوعه
لكان اظهر (قوله اي لم يقع غلط اه) فسر لا غير المفيد للتخصيص بهذا الاشارة
الى ان البناء كيد يفيد التخصيص في الاثبات دون الثبوت (قوله لم يقع غلط)
بسبب هو او نسيان في التأكيّد اللفظي (قوله ولا يجاز في النسبة)
في التأكيّد المعنوي فيماعد اللفظة كل (قوله او ان المذكر كور) اي في لفظة كل
(قوله ولا شك اه) مقدمة ثانية للدليل معطوفة على قوله وذلك لانك تبين بعد
اعتبار ما عطف على تبين والمرام بالتبيين في قوله اذ ابيئت ما يشعل الايضاح
ايضا بخلاف ما سبق (قوله والبيان فرعه) فتكون التواضع الثلاثة غير
مقصودة بالنسبة (قوله ولا شبهة اه) لان منشأ ذكر المبدل منه الغلط على
الاشياء الثلاثة (قوله فيدخل اه) وبالجمله لا فرق بين قولك جاء زيد جاره وجاء

زيد على جاره في المعنى المقصود الذي هو تدارك الغلط فجعل جاره في احدهما مقصودا بالنسبة مع المتبوع دون الآخر فتحكم (قوله مقصودين باصل النسبة اه) وخرج به بدل الغلط باقسامه اذ ليس المبدل مقصودا باصل النسبة اصلا (قوله في اعتبار اصل النسبة) القيود في الاثبات تكون للغروج لا للدخول الا اذا كانت قرينة صارفة عما هو المتبادر مما قبلها كأنص عليه السيد قدم سره في كتبه. وههنا كذلك لان المتبادر من قوله مقصود بالنسبة ان يكون مقصودا بالنسبة المخصوصة المكيفة بالايجاب والسلب باقيا على ذلك القصد وحيث يخرج عن المعطوفات المذكورة فلما صرف عن الظاهر المتبادر بارادة ما ذكر صار عاما فيفيد الدخول (قوله كما مر نظير ذلك اه) من ان قوله ليبدل على المعاني المعتورة داخل في التعريف لا فائدة التوضيح وبيان الغرض من وضع الاعراب او خارج عنه (قوله فحوذ ذلك اه) فان تأنيث الفعل واجب في المثال الاول والنون واجب في الثاني حذف طلبا للاختصار (قوله حيث قال اكد) يعني جعل اكد جارا للشرط فيفيد لزوم التأكيد للعطف المذكور (قوله يأتى ذلك ما ذكره اه) فانه يبدل على ان العطف على الضمير بلا تأكيده وفصل غير جائز (قوله اذ يمكن استئناف اه) يعني يمكن ان تعتبر الملابس التي هي معنى الباء ابتداء متعلقة بزيد لا ملازمة واحدة متعلقة بالمخاطب ويزيد (قوله اجتلابه) كاجتلابه لصحة العطف (قوله ليس باقل اه) والخروف الزائدة لا تلغى مع زيادتها (قوله وبقوله تعالى تساءلون به اه) في قوله تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام تساءلون اصله تساءلون ادغمت التاء في السين وقرئ تساءلون بطرح التاء الثانية والمعنى اتقوا الله الذي تساءلون به بعضكم بعضا الحق فيقول بالله افعل كذا على سبيل الاستعطاف وقوله والارحام قرئ بالجر كتين فالنصب على تقدير ان يقول الله والارحام او على عطفه على مجمل الجار والمجرور كقولك مررت بزيد وعمرا والجر على عطف الظاهر على المضمير المجرور (قوله في الاختيار) اى في سعة الكلام وهو النثر (قوله الا في الله لاف لمن) لكثرة الاستعمال (قوله انه معطوف اه) لم يتعرض لبيان ضعفه لظهوره وهو كثرة التقدير مع عدم القرينة (قوله لان ما قبله اه) وهو امر (قوله لم يصح اه) حتى لا يكون قسم السؤال واجب

بانه ليس قسم السؤال والتقدير والارحام انه مطلع على ما يفعلون ولا يخفى ضعفه (قوله الثاني) (قوله وفيه انه انما يصح اه) لان حاصله ان قراءة حمزة بالجر مبنية على مذهبه وهو انما يصح اذا جوز ان يكون في القراءات السبع ما هو قياسي وليس بمتنازع لكن الصحيح ان القراءات السبع كلها متواتر فيها ليس من قبيل الاداء كالمدة وتحفيف الهمزة ونحوهما مما لا يختلف به خطوط المصاحف والمعنى كما في شرح مختصر الاصول وما نحن فيه من هذا القبيل لا اختلاف المعنى على ان هذه القراءة منقولة عن كثير من الصحابة والتابعين (ابن مسعود وابن عباس والحسن البصري ومجاهد وقتادة والاعرجي) كما في شرح الشاطبية (قوله الظاهر ليقوى) اذ هو معطوف على ليخرج (قوله في كونه اه) لعل الشارح رحمه الله اراد بالاحوال العارضة له في نفسه ان لا يكون بالنظر الى ما قبله بخصوصه كما يبدل عليه السياق (قوله الاعراب كذلك) اذ الدخيل فيه مطلق العلم (قوله انهم جعلوا اه) ان اريد بالشذوذ شذوذ نكارة الضمير لانه اعرف المعارف فهم اجواب واحد وان اريد شذوذ اضافة رب الى المعرفة فهم اجوابان والشذوذ على التقديرين بمعنى مخالفة القياس فعلى الاول مخالفة قياس الضمير وعلى الثاني مخالفة كون المعطوف في حكم المعطوف عليه (قوله واعتراض اه) يعني ان القوم انما قالوا بنكارة الضمير على خلاف القياس فيما اذا كان مبهما مفسرا بما بعده للضرورة وما اذا تقدم المرجع فلا يقولون بنكارة بل هو معرفة لكونه دالا على امر معلوم للسامع وان كان مرجعه نكرة وبهذا ظهر ان ما ذكره المحشى رحمه الله بقوله ويمكن ان يجاب اه غير مفيد لان مقصود المعارض ان قولهم والمعطوف في حكم المعطوف عليه ينتقض برب شاة ومثلها بناء على ما ذهبوا اليه من ان الضمير الراجع الى النكرة معرفة (قوله لانه حيث في قوة الفعلية) لاشتماله على الاسناد التام فكانه لا ذهب عمرو وبخلاف الصفة المستندة الى فاعلها فانها في حكم المفرد (قوله فحوذ لقيته فاكرمه) فانه لا يجوز عطف الانشاء على الاخبار فيما لا يحمل له من الاعراب (قوله كالقائه الناصبة للمضارع) فحوذ في فاكرمك فان التقدير ليكن منك زيارة فاكرام مني (قوله متعلقة بها) سواء كان مضمون الاول مسببا لمضمون الثانية كما في مثال الذباب او لا كما في المثال

الذي يأتي (قوله لمطلق الجمع) لادلاله فيه على الافتراق وغيره (قوله لم يجوز ذلك) اي تجرد احدي الجملتين عن الضمير فلا يجوز الذي قام وقعدت هند زيد (قوله منافع للمقدم) لان عدم الجواز هنا في وقوع العطف (قوله وان لفظه اه) اي لا وجه لاستعمال اذا والماضى ههنا لادلاله على التحقق (قوله لكن يتجه اه) واجيب بان عدم الجواز علة لجواب اقيم مقامه والتقدير اذا اريد العطف على عاملين مختلفين فلتجنب عنه لانه لم يجوز ولا ينبغي ضعفه (قوله انشاقا) عن جواز العطف على عاملين ومن لم يجوز (قوله كالجار) لقيامه مقامه في العمل (قوله وهو الضابطة) المذكورة بقوله اذا تقدم المجرور اه (قوله نسب المخالفة في عدم الجواز) فيفهم منه الجواز عنده وليس كذلك لانه موافق لسيبويه في عدم الجواز مطلقا (قوله لان المتقدمين يجوزون اه) فلا يصح نسبة عدم الجواز الى الجمهور (قوله قاصر عن الضابطة) لانه لا يفهم مبنى تعميم التأخر للمنصوب والمرفوع ولا يكون الايمان بالمعطوف بذات الترتيب ولانه يدخل فيها الصورة الممتعة بالاتفاق (قوله فانه يتبدل اه) يعني ان قوله الا في نحو في الدرزيد والجرة عمرو مستثنى مفرغ والمستثنى منه المحذوف في جميع المواد فيفيد عدم الحكم المذكور اعني عدم الجواز مع المخالفة في نحو هذه الصورة بناء على ان الاستثناء من النفي اثبات فيفيد تبدل عدم الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة لان المتبادر من انتفاء الحكم المذكور انتفاؤه بجزيته فلا يرد انه يجوز انتفاؤه باعتبار انتفاء المخالفة بقاء عدم الجواز (قوله فانه لا يستثنى) يعني ان قوله خلافا لسيبويه متعلق بالاستثناء المذكور لاني الحكم المذكور لا يرد ان مخالفة سيبويه في عدم الجواز مع مخالفة القراء في جميع الصور الا في هذه لا يفيد ما هو المقصود من عدم الجواز عند سيبويه مطلقا لجواز ان يكون باعتبار ثبوت الجواز في جميع الصور وانتفاء مخالفة القراء (قوله جاء بالهمزة وبالواو) وكلاهما لغة فيه ومعناه التوحيش وقوله ولا تحسب اه على قراءة الخطاب (قوله اي حاله وشأنه اه) واعلم ان التأكيذ هو ما ذكر لتقرير المتبوع وجعل مفهومه ثابتا بحيث لا يظن به غيره لانه لاعادة المتبوع بلفظه او بغير لفظه فيفيد تقريره قطعاً ولا يعرفه في الباب بما يوافقه ذكر الشئ وقال علماء المعاني فائدة تقرير المحكوم عليه وتحقيق

مفهومه وجعله ثابتا بحيث لا يظن به غيره ويخرج منه سائر التوابع اما المعطوف فظاهر واما البذل فلان ذكره يكون مقصودا بالنسبة للتقرير وان افاد بديل الكل تقرير المتبوع واما الصفة فلان ذكرها لادلاله على معنى في متبوعها وافادتها للتقرير في الموصوفة لاستلزام التوضيح التقرير وفي الموكدة لاشتغال الموصوف عليها وبهذا ظهر الفرق بين الهين اثنين وبين الرجلان كلاهما حيث كان الاول صفة والثاني تأكيذا وكذا عطف البيان لان ذكره للتوضيح ورفع الابهام دون التقرير وان استلزمه مطردا والمصنف رحمه الله لما اعتقد ان عطف البيان غير خارج عما ذكر غير التمر يف وزاد قوله في النسبة او الشمول لاخرجه وقال عطف البيان لتقرير امر متبوعه لكن لافي النسبة او الشمول واختلف الشارحون في تفسيره فقال بعضهم معناه تابع لتقرير معنى المتبوع في النسبة او في الشمول وقوله في النسبة او الشمول يخرج منه عطف البيان لانه لم يؤت به الا لتقرير امر متبوعه وبحققة في نفسه لانه اذا قيل جاء في ابو محمد عبد الله مثلا فقد اوضح عبد الله متبوعه لانه يدل على ان نسبة الجني الى ابي محمد الذي هو عبد الله لا الذي هو غيره ولا يدل على ان نسبة الجني اليه لا الى متعلقه بخلاف التأكيذ انتهى وعلى هذا قوله في النسبة متعلق بتقرير اي يقرر معنى المتبوع في حق النسبة او الشمول لافي نفسه وقال بعضهم المراد بالامر الحال والصفة وقوله في النسبة متعلق بالامر بيان له نظريته طرفة الكل على جزئيه فالمعنى تابع يقرر حال المتبوع في باب النسبة اي كونه منسوباً او منسوباً اليه وحيث يكون قوله في النسبة او الشمول تمييزا بحسب المعنى كانه قيل يقرر امر اه والنسبة او الشمول وهذان التوجيهان للتمر يف مأخوذان عما وقع في شرح المصنف رحمه الله في جواب الاعتراض بان واحدة تقرر الوحدة التي في نفخة فيجب ان يكون تأكيذا حيث قال ان تقرير امر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا تدل على ان معنى المتبوع النفخة اذ لادلاله فيها على النفخ اصلا وايضا ان واحدة لا تقرر معنى نسبة ولا شمול انتهى فان الجواب الاول يدل على انه اراد بالامر معنى المتبوع والثاني على انه اراد به نفس النسبة او الشمول (قوله قوله امر المتبوع اه) اي الامر الذي

هو النسبة أو الشمول كما أن الشأن في قولك هو الولد والفقير والظرفية ظرفية
الكلى للجزئي والباب الحصلة والبابات الوجوه قال ابن السكيت الباب عند
العرب هو الوجه ويراد بها النوع كما في قوله صلى الله عليه وسلم من فسخ بابا من
العلم أي نوعا كذا في المعنى شرح البخاري (قوله أنه يتميز بحسب المعنى)
لا بحسب اللفظ لأن التميز لا يكون إلا بالانكارة منضوبا ومجرورا بمن أو بالاضافة
فباعتباره متعلق بامر حال منه (قوله أو عن الذات المقدرة) أي في الاضافة
كانه قيل يقرر امر شيء من المتبوع وهو النسبة أو الشمول (قوله أي الحالة
المفهومة منه اه) لا يخفى أن معنى التوجيه الذي ذكره ان المراد بامر المتبوع
ما يتعلق به من كونه منضوبا اليه ومن كونه شاملا لجميع اجزائه ولذا فسر
الظرفية بكونها من باب النسبة أو الشمول وقد صرح بذلك في الرضى فلا معنى
للتقييد بقوله المفهومة منه وتمثيله بقوله كما أن نفسه في جاء زيد نفسه مفهوم
من زيد (قوله فقلت نفسه اه) فلا يندفع به ظن السامع بالتمكلم للفظ في تلفظ
زيد (قوله الصورة الاولى) أعني دفع غفلة السامع فانه لا يندفع بقوله بنفسه
لانه ليس صريح اللفظ الاول حتى يندفع به غفلته عن سماعه (قوله لا باعتبار
نسبة الفعل) أي إلى شيء بل باعتبار اتصاف شيء بهذه المعاني في نفسه (قوله
اضافوا الالفاظ الدالة عليها) أي على تلك المعاني إلى الشيء الذي قصد نسبة
الفعل للشيء (قوله لا يجي) بيان الوجه المماثلة (قوله على رأي الخليل)
حيث قال ان السبب الثاني في اجمع انه تعريف اضافي لان الاصل في جاءني
القوم اجمع اجمعهم دون رأي من قال ان فيه التعريف الوضعي كالاعلام أي
وضع تأكيدها لغير معارف بلا علامة التعريف (قوله على قلة) بكاء في القبيلة
جمعاء أو القبائل جمع (قوله فانه يؤكدها اه) فيقال رأيت عينا وبعينه (قوله
وبعضا) أي بعض هذه الالفاظ عطف على قوله فبعضها لم يجي إلا منصوبا
(قوله مرة) تأكيدها أو مرة حال والمعنى واحد (قوله بخلاف الوصف) فانه
لا يشترط فيه معرفة المخاطب كمية الورد فاذا قصدت الوصف لم يكن في هذه
الفاظ نظر إلى نسبة الفعل إلى متبوعاتها بمعنى انه يشمل ذلك الفعل جميع
افراد المتبوع والمصاحب (قوله لكن في اخراج اه) بخلاف بدل البعض
والاشتمال فانهما لا يفيدان تقرير المتبوع بل تقرير البديل حيث اشتمل البديل

منه عليه اجمالا ثم ذكر تفصيلا (قوله ان يقال في الكشف والتوكيد) أي ان
افادة الصفة الكاشفة والمؤكد للتعريف رايست بالوضع (قوله في الثلاثة) أي
الموضحة والكاشفة والمؤكد (قوله لانها لا تقرراه) لانها انما تدل على معنى
في المتبوع واما ان النسبة إلى المتبوع نفسه لا إلى متعلقه فلا ما عرفت من
انه لا ينظر في الوصف إلى نسبة الفعل إلى المتبوع (قوله بان المدلول) اعم من
المطابق والتضخمي والالتزامي ولادلالة للعام على الخاص فلا يمكن ارادة المطابق
منه (قوله وان اجمعون اه) أي لو خص المدلول بالمطابق يخرج عن التعريف
وفي بعض النسخ فان اجمعون فيكون اعتراضا واحدا وهو مخالف لما في الرضى
(قوله لان كونهم اه) يعني ان الاجتماع بمعنى الشمول مدلول الام لا مدلول
لفظ رجال فيكون مدلولاً تضمنيا (قوله وقد صرح اه) هذا كلام المحشي
رحمه الله قصد به دفع توهم عدم كون اجمعون تأكيدها بناء على دلالة على
معنى الاجتماع أي انصاف متبوعه بالفعل حالة واحدة وهو غير مستفاد من
متبوعه (قوله لا يجوز ان يؤكدها كذا مرة اه) لان التأكيدها لا دفع الاحتمال
في النسبة أو الشمول ورفع الاحتمال عن ذات النكرة وانه أي شيء هو اولى من
رفع الاحتمال في النسبة الذي يحصل بعدم معرفة ذاته فتوصيفها اولى من
تأكيدها قال السيد قدس سره في حواشي الرضى فلا يصح جاءني رجل رجل
لدفع توهم غفلة السامع او اعتقاده غلط المتكلم وقد يقال الممتنع تأكيده
النكرة تأكيدها معنويا لا تأكيدها لفظيا وهذا اقرب ولذا عطل عدم الجواز
بكون تلك الالفاظ معرفة (قوله محكوما بها) فهو قوله صلى الله عليه وسلم
فتمسكوا بها باطل باطل وقوله تعالى دكت الارض دكا دكا (قوله ليس بعيد)
لاحتمال تعلق الفعل ببعض الوقت (قوله ولا يخفى بعده) لان المقصود تقسيم
التأكيدها الذي هو من التوابع (قوله ذهب اه) لم يصرح في الفصل بجواز
البديل لكنه مثل للبديل من المنادى بهذا المثال وقال المصنف رحمه الله
في الايضاح انه ليس بمستقيم لانه تكرر لفظي وقال الشيخ الرضى وهذا عجيب
فعله سهو منه ومادة النقض يجب ان تكون محققة (قوله ثم بدله ان يقصد
اه) لا يخفى انه اذا بدله قصد صراحة كالثاني مقرر الاول وابطال كونه توطئة
لغيره لا يكفي في البديل فالوجه ما ذكرنا (قوله بذكر المرادف) فيدخل فيه نحو

دعه هدر باطل وبهذا ظهر ان ما قبل ان التكرير حكما مختص فيما يكون
الضرورة داعية الى المخالفة كما في ضربت انت فلا يكون اجمع واكتنع داخلا
فيه لعدم الضرورة وهم بى باب الاتباع نحو حسن بسن خارجا عن التأكيد
اللفظي مع انه قسم منه لانه ليس تكريرا الاول حقيقة ولا تكريرا بالمرادف
اذ ليس بسن معنى اللهم الا ان يعمم تكرير الاول حقيقة ويقال اما بعينه
او بموازنة مع الاتفاق في الحرف الاخير ولا يخفى بعده (قوله يجوز الاستدعاء)
تفسير بغير المستقل (قوله ان كان على حرف واحد) وكان يجب اتصاله بما بعده
كحروف الجر او بما قبله كالضمائر المتصلة كما في الرضى يدل عليه قوله وان لم يكن
على حرف واحد الخ وكان سقط من قلم السامع (قوله في السعة) واما في الشعر
فيجوز تكراره وحده نحو قوله فلا والله لا يلقي الماني ولا لامهم ابدادوا
(قوله وقد جوزاه) يعني في تكرير الضمير المتصل وجهها غير تكرير العماد
(قوله هنيئا مريئا) المرأة كواراشدن طاهام الهناء كواراشدن
طاهام وشراب كذا في الصراح (قوله امتداد وجودي) لشموله وجود
الجزئيات والابزاء (قوله حيث تأكد اتصالهما) في الرضى في الكشف الثاني
اذا اضيف لفظا او معنى الجزء ان الى متضمنا فان كان المتضمنان بلفظ واحد
ولفظ الافراد في المضاف اولى من التثنية ثم لفظ الجمع اولى من الافراد كقوله
تقدست قلوبكم وذلك لكرامتهم في الاضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال
اجتماع تثنيتين مع اتصالهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى
فلا فرض ان المضاف جزء المضاف اليه مع عدم اللبس بترك التثنية ثم جلت
المعنوية على اللفظية انتهى وفيما نحن فيه المضاف نفس المضاف اليه
والا اتصال المعنوي اقوى من اتصال الجزء بالكل (قوله فانه جوزاه)
بان يقول الرجال مردون كاهن جمع كتع على تأويل الجماعات (قوله جازان)
يلفظاه دفع لما يترأى انه كيف يمكن ملاحظة الافراد مجتمعة والحال ان
الحكم على كل فرد فرد نحو اكرمت القوم كاهم بان ملاحظة الاجتماع لا ينافي
الحكم على كل فرد انما ينافيه اذا كان الحكم فيه من حيث الاجتماع (قوله
كالدرهم البيض) فانه لو لم يلفظ افراد الدرهم مجتمعة لا يصح وصفه بالجمع مع
ان الحكم بالبيضا على كل واحد من افراد (قوله وهو توهم الحكم اه) اي

عكس ذلك ملاحظة الحكم على كل فرد عبر عن الملاحظة بالتوهم لكونه حكما
متعلقا بالجزئيات المحسوسة غالبا كما في المثال المذكور (قوله كقولك اه) فانه
انما نتج هذا القياس بملاحظة الحكم على كل فرد في ضمن الحكم على المجموع
(قوله وكل انسان) هكذا في النسخ التي رأيتها والصواب كل الناس او كل
الانسان على ان يكون اللام للجنس وكل لا حاطة بالجزئيات كما في قوله تعالى كل
الطعام كان حلالا لى امر آتيل فان كل اذا اضيفت الى النكرة كانت لكل فرد
فرد (قوله افتراق حكمها وسالها) اي الحكم الذي نسب اليها وعطف حالها
للاشارة الى ان المراد بالحكم المحكوم به (قوله فترتيبه ترتيب المتن) اي قدمت
النفس ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابصعيد (قوله واتباع
المشتق) اي للعامد اولى سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة (قوله في معنى
الجمع) المراد من جميعهما (قوله فيه انه يفهم اه) وليس كذلك فانه نص
في التسهيل ويبدل فعيل من فعل نحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما
يضاعف له العذاب واما قولك حنقي ويذاخولك فتصنع لاجته فيه بل واز كونه
عطف بيان ولو جعل ما مصدرية والجار والمجرور قائما مقام الفاعل اندفع
الاعتراض على المصنف رحمه الله وبقي على السامع رحمه الله ذلك ان تقول
ان كل جزء من اجزاء الجملة عمدة كانت افضله فهو محكوم عليه بما هو له من
كونه مستندا ومستندا اليه نص عليه السيد قدس سره في شرح المفتاح
في تعريف المسند السببي (قوله طرف اه) اي منصوب على الظرفية باعتبار
الاصل وان لم يكن فيه معنى الظرفية وحال باعتبار المعنى المراد بقوله اي
متجاوزا بيان للمعنى على الوجهين والاختلاف باعتبار الوجهين القوي
ولم يجعله ظرف المقصود او حالا من المستتر فيه ليقيد ان نسبة المتبوع لوطئة
لنسبة التابع مقصودة تبعا اذ يصير المعنى تابع مقصود ونسبة بالنسبة ما نسب اليه
المتبوع حال كون ذلك المنسوب متجاوزا عن المتبوع اليه ووطئاه (قوله
غير ظاهر في بدل الغلط) اي فيما يكون لسبق اللسان والنسيان يمكن ان يقال
ان لم يكن المقصود من بدل الغلط التوطئة والتعهد الا انه بعد الوقوع يكون
توطئة وتعهيدا في الذكري حيث لم يتعلق الغرض به اصلا (قوله قد وقع اه) اي
مذكورت انما يصح عندهم قال ان الاستثناء فيه مكان متصل فان بالتثنية

والاثبات واما عند من قال انه تكلم بما بقي بعد الاستثناء ففيه حكم واحد
على المستثنى منه بعد الاخراج فلا يصح ان يقال نسبة القيام بعينه الى التابع
مقصودة لكن اثباتا (قوله وار الحكم) باعتبار ان اخراج المستثنى من السابق
يقوم منه مخالفة للمستثنى منه في الحكم (قوله لا بالعبارة) اي ليس الكلام
موقفا ولا يخفى ان قوله وان الحكم اه لا دخل له في الاعتراض بل ذكر تبينهما
لكلام الجماعة (قوله ما ذكره) من انه تكلم بالسابق بعد التيسار (قوله
بالاستثناء المحض) اي ما لا يكون محتملا للمبدل (قوله غير زيد) لا زيد حتى يرد
الاعتراض بمخالفة حكم المبدل للمبدل منه (قوله الى تعميم النسبة) في الحد
كافه له الشارح رحمه الله (قوله وينبغي ان يحمل اه) لا خفاء في بعده لان قوله
غالباً وتعميم الاشتغال يدل على ان المراد بالاشتغال معناه اللغوي الذي يعبر
عنه بالفارسية بذكر كثر لا التقاضي في القسم كيف وقد جعل الاضافة
فيه كاضافة بدل الغلط بادنى ملازمة (قوله من جهة واحدة شخصية)
وهنا ليس كذلك لان جهة الاعراب فيهما وان كانت واحدة بالنوع اعني
الاضافة لكنها مختلفة بالتخصص ككونها في المعطوف عليه بتقدير من
وفي المعطوف بتقدير اللام (قوله يهذف المضاف) واقامة المضاف اليه
مقامه (قوله بمعنى اللام) لوجود الاختصاص فيهما اما في الاول فلكونه
متحداً بالمبدل منه في الصدق واما في الثاني فلكونه بعضاً منه (قوله او فرق اه)
بان يقال المذكورة بوجوب تغير الجهة بالتخصص دون المقدرة فانما التباينة
المضاف عنها كانتا ليست ملحوظة فيكون الاعراب للتابع والتبوع من
جهة الاضافة من غير ملاحظة الحرف المقدرة فتصده جهة الاعراب وما قيل
من ان المركبات الاضافية الاربعة ضارت اسماء للاقسام الاربعة كعبد الله
علما وان عطف لفظ البعض على لفظ الكل من قبيل عطف جزء الاسم ليستفاد
منه اسم القسم الثاني وهذه مسامحة شرعت في كلام المصنفين ولا يكاد
يحتز عنها وما ذكره الشارح رحمه الله من ان الاضافة في الاوئين يمانية
وفي الاخيرين لامية لادنى ملازمة بيان لاصل الاضافة لامعناه المراد
في المقام فلا السؤال شيء ولا الجواب فليس بشئ اما اولافلان العطف على
بعض الاسم المركب كالعطف على حرف من الكامة فكيف يصح مع انتفاء

ما هو المقصود من العطف من التشريك ولذا اتفقوا فيها وقع من هذا القسم
كافي لتخصيص المفتاح فان علماء البلاغة وتوابعها اخرجوه عن لزوم ذلك
العطف واما ثانياً فلان عبارة الشارح رحمه الله حيث فسر بدل الكل
بقوله اي بدل هو كل المبدل منه وكذا في ما عداه تنادي بان المراد منه المعنى
الاضافي (قوله من قطع النظراء) اي قولاً ناشئاً من قطع النظر عن الاخوة
ومدخلتهما فيه وانما ذكر احواله لمجرد تكرير الاسناد (قوله واذا قلت اكرمت
اه) اي جعلت احواله لا من زيد (قوله فكانت قصدت اه) هذا القصد مستفاد
من كون الاسناد الى احواله مقصوداً لذاته وكون الاسناد الى احواله من قبيل
الاسناد الى المشتق لدلالته على الاخوة فكانت قلت اكرمت احواله لاخوته
لأن (قوله وهذه الفائدة) اي جعل الثاني مناسط الحكم متتف في عطف البيان
للايضاح ودفع الابهام عن نفسه (قوله ذلك التبدل) اي ما ذكره الشارح رحمه
الله بقوله بحيث اه (قوله ما ذكرناه) من قتل الامير شبانه وبني الوزير وكلاء
(قوله لا يوجب النسبة الى البدل) اي اجالا وايست مشوقة اليه والجواب
ان الكلام على تقدير وجود القرينة الدالة على ان لا تكون النسبة الى القمر
مقصودة (قوله وكذا المثال الاخير) فيه بحث اذ الدرجة غير مرتبة بالنسبة
اليه مشوقة الى ذكر ما تعلق به الدرجة من الاسد (قوله بالقصد) بان يكون
ذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غاف فيه وهذا كثير بعد هذه الشرح
للمبالغة نحو همد بنجد بن شمس (قوله بالنسيان) اي نسيان المقصود او لا
ثم تذكره (قوله اول سبق اللسان) الى ذكر المبدل من غير قصد ولا نسيان (قوله
اذا استفيداه) بخلاف نحو مرتب زيد رجل لعدم الفائدة في الثاني (قوله اي
مقدس مرتين) اي اذا لم يجعل طوي اسم الوادي بل كان اسم جنس مثل حطم
وختع من الطي لانه قدس مرتين فكانه طوي بالتقديس والحطم السائق
لما فيه بعنف يحطم بعضها بعض اي يكسر وختع في الارض ذهب ودليل
ختع على مثال صرد هو الماهر في الدلالة وتقديره مرتين اما لانه فودي فيه
لومني ثنتين اولانه قدس مرة بعد اخرى (قوله اذا تقدم لفظا الزيدون اه)
ويكون الزيدون اخوة المخاطب فيقول الزيدون اخوتك لقيم اياهم فيكون
الضهير الاول للزيدون والثاني لاخوتك فكانت قلت اقيمت الزيدون اخوتك

(قوله ههنا) أي فيما اتحد البديل والمبدل مفهوما (قوله ان ما ينبغي اه) ما قاد
 بلفظ ينبغي الفرق بين معنى التأكيذ والبديل فان التأكيذ يفيد ان ما نسب
 اليه الفعل ليس الا زيدا والبديل يفيد ان ما ينبغي الاسناد اليه ليس الا زيدا ولا
 ينبغي ان يكون الاسناد اليه توطئة للانسان الى شيء آخر (قوله لا يجوز اه)
 لان الظواهر كلها غيب (قوله اي ضمن فيه معنى الجعل) قال القاضي
 في تفسير قوله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون ترك في الاصل بمعنى طرح
 ودخل وله مفعول واحد فضمن معنى صير فجري مجرى افعال القلوب انتهى
 وقع في التسهيل من انه بمعنى صير وفي القاموس من انه يكون بمعنى جعل يسان
 للاستعمال ومبنى كلام المحشي رحمه الله على ما هو اصل اللغة فن اعترض بأنه
 لم يعرف اللغة فقال بالتضمين لم يعرف اصل اللغة ومقصود المحشي رحمه الله
 (قوله لا يقال اه) حاصل كلام السارح رحمه الله ان الاسم المبني ليس مجهولا
 باعتبار كونه اسمابل باعتبار كونه مبنى خاصا فاذا كان المبني المطلق معلوما
 كان تعريفا للمبنى الخاص المجهول باعتبار خصوصية بالمبنى العام واذا
 لم يكن المطلق معلوما كان المبني الخاص مجهولا باعتبار مفهوم المبني المطلق
 ايضا فيلزم تعريف المبني المطلق بالمبنى المطلق وحاصل اعتراض المحشي رحمه
 الله انه يجوز ان يكون المبني المطلق معلوما بوجه مجهولا مطلوب معرفة بوجه
 آخر فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه لوجود التقاير بالا اعتبار وحاصل الجواب
 ان مجرد الجواز لا يكفي ما لم يبين الوجهان المختلفان لا طراده في جميع مواد
 الاعتراض بلزوم تعريف الشيء بنفسه (قوله فلواريداه) فيه انه لم يرد بالمبنى
 وجهه بل مفهومه من حيث انه معلوم بالوجه وقرئ بين ارادة الوجه و ارادة
 الشيء بالوجه كما بين في محله فساد كره من السر في غاية الخفاء (قوله اذا كان
 باللام) كما في قوله تعالى في ذلك فلتفرحوا (قوله لا العكس) اي ليس المراد
 بالنسبة ههنا المشابهة لان النسبة اعم من المشابهة لانها عبارة عن
 الاشتراك في الصفة بخلاف النسبة ولذا عدا المشابهة من اقسام النسبة
 (قوله وهي) اي النسبية (قوله كما يشهداه) حيث عدما عدا المشابهة من
 الموجبات (قوله اراد بقوله اه) لكن ارادة النسبية المعبرة المفصلة بالتفصيل
 المذكور من لفظ نسب الدال على مطلق النسبية في غاية الخفاء اللهم الا ان

يقال

يقال المناسبة الواقعة في هذا المقام رايتها ان المناسبة في عرفهم (قوله ههنا
 في البناء) اي بناء الاسم (قوله لاستلزامه الدور) لان الاسم المبني انما كان
 مجهولا باعتبار بناءه الخاص (قوله لمنع الخلط) اي لمجرد احدا الامرين كما هو
 اصل وضعه لاللتك الذي كثرت عمله فيه فلهذا تقام المحشي رحمه الله واما
 ما قيل لا للجمع كما يتبادر الى الوهم فوجه التبادر غير ظاهر ولا حاجة الى
 نفيه (قوله اجيب اه) يعني داخل في الشق الثاني (قوله لانه ليس بكلمة) اي
 ما يربى به الغراب ليس بكلمة لاحقيقة ولا حكما بخلاف ما يتكلم به الصياد
 فانه وان لم يكن كلمة حقيقة لعدم الوضع له في لكنه كلمة حكما باعتبار وقوعه
 في كلامهم واجراءهم اياه مجرى الكلمات (قوله يعني القاب اه) اي الحينية
 المقدرة بمعرفة المقام بحسب المعنى فيمن اضافة القاب فيكون التقدير
 القاب حركات واخره وسكونها او القاب علامة بانه فاندفع ما يرد من ان
 الظاهر ان الحينية تقييدية والمبنى باي قيد اعتبارا من المذكورات القاب
 ولا يفتنى ما في التوجيه من التكليف سيما في الثاني فانه فيه التصرف
 في المرجع مع اعتبار الحينية والاوجه ان يقال اضافة القاب الى المبني
 لادنى ملازمة والمراد القاب حركات واخره او يحمل على حذف المضاف اي
 القاب علامة بانه او بوقول ضم بمضموم (قوله ولعله فهم اه) فيه انه ان اراد منه
 الاختصاص وضعه فلا يضطر لحوار اختصاص هذه القاب بحسب الوضع
 بالحركات البنائية وان اراد الاختصاص استعمالا لفظ القاب لا يدل عليه
 لان القاب مختص وضعه بالاستعمال فلا حاجة الى التاويل الذي ذكره على
 توجيه السارح رحمه الله (قوله بالفرق اه) بان الاول مشترك والثاني مختص
 بالمبنى (قوله لقلا وفلانة) فانه يمكن بهما عن اعلام الاناسي مجردين عن
 اللام وعن اعلام البهائم باللام ولعل ترك لفظ البعض اعطاء للاكثر حكم
 الكل ولذا لم يقل وبعض الموصولات مع ان منها معرفة (قوله بمثل كاف
 ذلك) اي الكاف الحرفي وكذا بسلام العهد (قوله فهو باعتباراه) والمراد
 بالوضع اعم من ان يكون باعتبار نفسه او باعتبار ما يلحقه (قوله لكنه بعيد)
 اي لان تلك الاواحق دالة على التكلم والخطاب والغيبة مع ان الاشتراك
 خلاف الاصل (قوله يعني قوله به لا يتكلم ولا يخاطب) فان ذكرهما ليضم

انظر اذ يتكلم ومخاطب المفهوم لا الذات ومناط الاخراج هو لفظ به (قوله
ولذا صرح) فان انت متكلم مع انه لم يتكلم بلفظ متكلم وكذا انما مخاطب مع
انه لم يخاطب بلفظ مخاطب (قوله وكذا يخرج ان) لما لم يتعرض لبيان قوايد
القيود على التفسير الاول بينهما المحشى رحمه الله بما لا مزيد عليه ولقد اعجب
واحسن ومن قال انه قريبة بلامرية فقد افترى كذبا لم به جنة لان عدم تعرض
السارح رحمه الله لا يقتضي الافتراء (قوله لان المراد) بدليل قوله يحكى
عن نفسه ويتوجه الخطاب اليه فانهما صفتان لما صدق عليه لفظ المفهوميهما
وقوله يحكى عن نفسه تفسير للمتكلم وشارة الى ان المراد به المعنى الاصطلاحي
لا المعنى اللغوي اعني المتلفظ لكونه معنى مجازيا عند اهل الاصطلاح فكذا
قوله يتوجه الخطاب اليه فان الخطاب يطلق على من يلقى اليه الكلام ايضا
سواء توجه اليه الخطاب اولا فان الرسول صلى الله عليه وسلم مخاطب
بجميع القرآن بالمعنى الثاني دون الاول لتوجه الخطاب في بعضه الى الامة
واعتبار قيد زائد على الحيثية بهم الاعتراض على المحشى رحمه الله بانه
لا حاجة لاجراء زيد المذكور الى قوله يحكى عن نفسه في تقييد المتكلم بالحيثية
واما ما قيل في توجيه عبارة السارح من ان المراد بقوله هذا القيد المعنى
المصدرى اى تقييد الوضع باحد الامور الثلاثة ولذا افرد القيد ولم يردان
الغرض منه اخرجهما فقط لانه يخرج جميع الاسماء الغائبة الغير الموصوفة بما
وصف به الغائب بل اراد ان يخرج ان فلا يرد النقض بهما وقوله فان الاسماء
الظاهرة بيان لصفة خروجها به مع انهما اذا اخلان في الغائب ووجه الصفة
انهما موضوعان للغائب مطلقا فيخرجان بهذا القيد المشتمل على الغائب
المقيد والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من تفسيرى المتكلم اما على الثاني
فظاهر واما على الاول فامر المتكلم بظاهر واما امر المخاطب فمخفي لان المخاطب
موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى
للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب الا ان يراد يتوجه اليه الخطاب به ولفظ
المخاطب لم يوضع للمخاطب يتوجه الخطاب اليه بلفظ المخاطب بخلاف انت
فالاخصر الاوضح ان يقال من حيث انه مخاطب به فلا يخفى فساد ما اولا
فلان قوله هذا القيد صريح في ارادة القيد المذكور في ما هو وقوله به وجعله

بالمعنى

بالمعنى المصدرى خلاف المتبادر واما ثانيا فلان قوله موضوعان للغائب مطلقا
لا يكاد يصح لانهما ليسا موضوعين لمفهوم الغائب ولا افراده بل لمفهوم
المتكلم والمخاطب فالمتصور اخرجهما بهذا الاعتبار بقوله متكلم او مخاطب
واما باعتبار كونهما من الاسماء الظاهرة والظواهر كما غيب فخارجان بقوله
تقدم ذكره واما ثالثا فلان المخرج لهما على التفسير الثاني فيقيد به وعلى الاول
قيد الحيثية فنسبة الاخراج الى تقييد الوضع بتلك القيود سيما باعتبار الوصف
المعتبر في الغائب مما لا معنى له وهل هذه الا ان يقال اخرج عن تعريف
الانسان ما ترانواع الحيوان بتقييد الحيوان بالناطق ولم يقع في تعريفهم
نسبة الاخراج الى التقييد بالفصول فهو قريبة بلامرية واما رابعا فلان نسبة
اخراجهما الى تقييد الوضع ونسبة اخراج سائر الاسماء الظاهرة الى وصف
الغائب مع كونهما من عدادها والمخرج لهما قيد واحد مما لا وجه له واما
خامسا فلان قوله لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب فاسد لما عرفت
من كون الخطاب بمعنى ما يلقى اليه الكلام واما مادام فلان قوله الا ان يراد الخ
رجوع بالآخرة الى اعتباره قيد ولا حاجة الى اعتباره الحيثية ولعمري ان
مقاسد اصحاب النفس اكثر من ان تحصى (قوله اذا عبره) يصدق عليه حيث انه
ما وضع لذات متكلم لكن لا من حيث انه كذلك بل مطلقا (قوله وقس عليه) اى
يعنى اذا عبر عن الخطاب المسمى بزيد فانه يصدق عليه انه ما وضع لذات مخاطب
لكن لا من حيث انه مخاطب (قوله لانما موضوعان صيغة) اى للصيغة
مدخل في الدلالة على ذلك المعنى (قوله الهيئة الاشتقاقية) لا الهيئة مطلقا
(قوله يعنى ليس متكلم) من حيث انه متكلم قيد بالحيثية ليدخل فيه لفظ
متكلم ومخاطب (قوله ولذا تقول) بصيغة الخطاب (قوله نظرا) اى يقول
بضمير الغائب نظرا الى اصل المنادى وهو كونه اسما ظاهرا وتقول كلتم نظرا
الى عروض الخطاب بواسطة يا كايحيى (قوله ويقول) بصيغة الغيبة
وفاعله المسمى بزيد وكذا ما عطف عليه (قوله فلا بد منه) اى قوله تقدم
ذكره لاجراء مثل كم وكذا اى الاسماء الظاهرة التى هي كايات (قوله تفسير
التقدم اللفظى) اى حيث اطلق قوله ملفوظا ولم يقيد به يكونه قبل الضمير (قوله
من اقسام الذكرو حقيقة) فالذكر اللفظى ان يكون مفسرا للضمير المذكور بلفظه

والمعنى ان يكون معناه مذكورا بلفظ آخر دال عليه تضمننا والالتزام
والحكمى ان يعطى له حكم المذكور وان لم يكن مذكورا باللفظ ولا بغير لفظه
(قوله نحو ضرب غلامه زيد) داخل في الذكر اللفظى وان كان تقدمه تقديره
(قوله لا من اقسام التقدم) حتى يرد ان الضمير في ضرب غلامه زيد راجع الى
زيد وهو متأخر لفظا ولذا يجوز سلب التقدم اللفظى عنه بان يقال ليس مفسر
ضمير غلامه متقدما لفظا فكيف يصح ادخاله فيه نعم انه متقدم من حيث المعنى
لكونه فاعلا فالحق ادخاله في التقدم معنى (قوله جعله من اقسامه) تجوزا
باعتبار الذكر الذى اسند اليه التقدم في قوله تقدم ذكره (قوله في حكم
المعرب) حيث قال باختلاف العوامل لفظا وتقديرا (قوله ويان الاعراب)
حيث قال التقدير فيما تعذر ثم قال واللفظى فيما عداه (قوله بان تقسيم التقدم
اللفظى اه) كما فعله المصنف رحمه الله في شرحه وتبعه الشارح رحمه الله
وحاصل الدفع ان علامة ذلك فيما يكون اذا قصد تقسيمه حقيقة وههنا تجوز
واراد بالتقدم اللفظى ماله تعلق بالمفرد سواء كان من جهة اللفظ او من
جهة المعنى ولذا قال في باب الفاعل بان نحو ضرب غلامه زيد لا بد له من
متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدما لفظيا ومعنويا وهو راجع الى زيد وهو
متأخر لفظا فلولا انه متقدم معنى لم يحز جوده من باب التقدم معنى لا لفظا
(قوله على تفسير المصنف رحمه الله) حيث قال في امالى المسائل المتفرقة وانما
جاز الاشارة في الشان والقصة ولولم يتقدم ذكره لانه ضمير انفسية حاصلة بين
الجزئين المسمين كلاما وذلك معه وذلك عاقل فكانه انما اضره التقدم امر
يدل عليه وهو ذلك العهد السابق (قوله واما التقدم الحقيقى اه) لان العهد
سابق على ذكر الضمير حقيقة (قوله احتيج الى تحمل في التقدم) لكونه متأخرا
لفظا (قوله انه متقدم اه) فمعنى التقدم الحكمى انه تقدم لقضية وضع الضمير
(قوله من خص بالاول اه) اى خص التضمن بالمفهوم من لفظ بعينه وجعل
الالتزام من باب السياق (قوله والاول اظهر) اى عدم الاختصاص اظهر
اذا المفهوم الالتزامى قد يكون مفهوما من لفظ بعينه (قوله على وارى
الشمس) الظاهر على الشمس (قوله الظاهر ان يقال اه) لان معنى لفظ الغد
مذكور حقيقة لكونه مدلول اعد لوا فلا معنى لكلمة كان وجعل الخينية

للتعليل حتى يصير المعنى كأن لفظ العدل مذكور لاجل المعنى اى لاجل
كون معناه مذكورا في ضمن اعد لوا يابى عنه سوق الكلام لان الخينية فيها
تقدم لتعبيد ولذلك قال الظاهر (قوله واما الضمير اه) اى ارجاع الضمير قبل
ذكر المرجع عند البصريين في تنازع الفعلين في الفاعل فللحزر عن لزوم
تكرار الفاعل اى ذكر الفاعل للفعل الاول او حذفه ان لم يعتبر الضمير فيه (قوله
في التلطف) لافى الدلالة على المعنى فانه يشمل الضمير كليهما (قوله بلسان
التخاطب) لان المتصل اليارز يمكن التلطف به استقلال الا انه غير واقع في لسان
العرب (قوله مع اعرابه) اى اعراب الظاهر قيده لان مجرد قياسه مقام
الظاهر لا يقتضى الانقسام الى الثلاثة (قوله لا يقع) اى الفصل (قوله مع
ان الفصل بينهما) اى بين المضاف والمضاف اليه فيج مطلقا سواء كان
المضاف اليه مضمرا او مظهرا في الرضى لاشك ان الفصل بينهما بالظرف
والجار والمجرور في الضرورة ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف
في الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر اقبح منه
في الشعر والفصل بغير الظرف في غير الشعر اقبح من الكل مفعولا كان
او متبعا او غيرهما فقرة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم بنصب اولادهم
وجر شركائهم ليست بذلك ولا نسلم نواز القرات السبع وان ذهب اليه بعض
الاصوليين (قوله بان المراد بضربت صيغته اه) بعيد لا ينتقل الذهن اليه
(قوله بان المقصود اه) هذا لا يدفع اولوية ذكر اضر بلمصود المقصود مع
فائدة الاستيفاء (قوله لم ذكر اه) اى اذا لم يكن الاستيفاء مقصودا فلم ذكر صيغة
الجهول (قوله ودفع لوهم اه) فلذا ذكر صيغة الجهول ولم يذكر اضر لكن
هذا انما يقع في عدم ذكره بدل الجهول لافى عدم ذكره معه (قوله لمدا الحكم)
لان ضربت وضربت ليس شاملا لمعاداهما (قوله فيلزم ان لا تدخل اه) على
ما هو القاعدة المقررة عند الجمهور ان الى ان كان لمدا الحكم لا تدخل الغاية تحت
الغيا كما في قوله تعالى فاعلموا انما الصيام الى الليل وان كان للاسقاط تدخل كما في
قوله تعالى فاعلموا انما الصيام الى الليل وان كان للاسقاط تدخل كما في
ان الكلام على حذف المعطوف لانسياق الذهن اليه (قوله فيكون الى حينئذ
للاسقاط) لشمول ما دون ذلك الغاية ايضا (قوله ليجرده عن الواحق) ولو

باعتبار بعض الصيغ (قوله أسلوب الترقى) من الادنى الى الاعلى في التعريف
(قوله حمزة) دون مقبوضة (قوله الوقف) اي في الوقف لبيان الفتح وكان
يلتبس بالتحريفية بسكون النون ولذا يكتب بالالف لان الخط مبني على
الوقف والابتداء وقد يوقف على نونها ساكنة وقد يبين فتحها وفتحها الساكنة
(قوله على الفرق) بين الافراد والتقنية والجمع والتذكير والتأنيث (قوله على
تغيير الواحد للضميرين المستترين فيما) (قوله انشاء المبالغة لا للتأنيث) حتى
يردانه لا يجوز كونه بالاعدم المطابقة مع ذي الحال في التذكير (قوله
معتضة) بين المبتدأ والخبر (قوله اي المنظوراه) يعني ان اللام في الاختصاص
ليست صلة الوضع بل لام الاجل (قوله فباخذ المعاني) حيث اختلف
المرفوع والمنصوب والمجروب والصيغة (قوله لا ادري) قد سبق تحقيق ذلك
في تعريف السكامة بما لا مز يد عليه (قوله صفة) اي ليس صلة يستتر وكان
محل التعرض قوله في الماضي الغائب وعله كان في نسخة المحشى رحمه الله
لفظ الغائب بدون اللام الجارة (قوله اي زمانا مطلقا) يعني ان مطلقا
اما ظرف يستتر او مفعول مطلق له وله ذلك لمطابقة قوله وفي الصفة مطلقا
فانه لا يجوز كونه حال من الصفة الا بتأويله بالوصف وفي تذكير الضمير
في قوله سواء كان مفردا او اشارة الى ذات (قوله بيان للمتكلم) حال منه
(قوله تذكير) اي على تفسير الشارح رحمه الله (قوله فاعتنى بابراره) فرقا
بينه اذا كان احد جزئي الجملة وبين ما لم يكن كذلك (قوله وكذا فاعل المصدر)
اي لا يكون الامتنع صلا وان وليه بلا فصل لانه لا يقدر بالفعل الجمع ضخمة
ان فلا يكون سادسا منه في اقتضاء الاتصال تقول اعجبني ضرب انت زيدا
اذ لم تقف والاضافة اكثر لكون الكلام بها الخف واعجبني الضرب انت زيدا
(قوله كالحزب الاخيرا) في كون اتصاله بالآخر دون الاول (قوله وقع تأكيدها)
(اه) نحو ما يمكن انت وزيد ولقيتك اياك اوبدا كقولك بعد ذكر لفظة اخيك
لقيت زيدا اياه او عطف نسق نحو جاء في زيد وانت (قوله جاءني) اذ انت او زيد
فانه لو قيل جئت انت او زيد افاد الشك لكن لا في اول الامر (قوله اذا كان
الاتصال) كما اذا اخبرنا عن المفعول الثاني في علمت زيدا اياه واعطيت
زيدا عراقت الذي علمت زيدا اياه ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عمرو

ولا يجوز

ولا يجوز ان تقول الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيدا لانه يلتبس
المفعول الثاني بالاول (قوله اما اذ لم يلتبس) نحو واعطيت زيدا درهما فقوله
الذي اعطيته زيدا درهم اولي من قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهم لانك
تقدر على الاتصال بلا مانع من فساد اللفظ وانما جواز الاتصال بوطئة لازالة
اللبس وفيما نحن فيه ليس والاتصال في باب علمت اه نحو علمت زيدا قائما فقوله
الذي علمته زيدا اياه قائم اولي من قولك الذي علمته زيدا قائم للتوطئة
المذكورة ولرعاية اصل المفعول الثاني اذ العامل في الاصل ما يجب انفصاله
عنه (قوله بان تقديم المفعول) اي على الفاعل لا يقيده الاهتمام هذا بخلاف
لما في كتب المعاني من ان تقدم المفعول على الفاعل في نحو قتل الخارجي
فلان للاهتمام (قوله يفيد كونه اعم) على ما قال المصنف رحمه الله من ان
تقديم المفعول في اياك تعبد للاهتمام لكن الحق انه لا اختصاص (قوله ان
يكون نعتا) نحو هربت هند برجل ضاربه هي ونحو قولك جئت اياك وجاءني
زيد ضاربه اتعا ونحو الضاربه انت زيد ونحو زيد هند ضاربه هو لا يختلف
بين اولي العلم وغيرهم (قوله انما ضربك انا) فان الفصل فيه من حيث المعنى
(قوله فلا لبس) نحو زيد هند ضاربه هو او يضربها فلولا بيان الضمير
في ضاربها علم ان الضمير لا يذهب وقس على ذلك ما سواه (قوله فاللبس
حاصل) نحو زيد عمرو ضاربها او يضربه هو والزيدان العمران ضاربها
او يضربانهم لوقس على ذلك (قوله فاللبس منتفاه) لاختلاف الصيغة
فيما نحو انا زيد ضربته واضربه والزيدان نحن ضربنا او يضربنا وهند انا
ضربتني او تضربني (قوله فان اللبس حاصل ههنا) لاشتراك الصيغة نحو انت
هند تضربها وهند انت تضربك وانما الهندان تضربانها والهندان تضربانها
نضربانها فان اللبس حاصل ههنا لما سيجي من انما اعتبارا لدفع الحاصل
بالمفعول (قوله ويرتفع بالتاكيد للمستتر) كما هو مذهب الشيخ الرضي والاولي
بابرا والضمير كما في الرضي ليم المذهب (قوله فاللبس حاصل في جميعها)
اي انتم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لعدم اختلاف صيغتها في القيمة
والتكلم والخطاب (قوله مع الاختلاف المذكور) اي اختلاف ما جرى عليه
والمقول في الغيبة والخطاب والتكلم نحو انا زيد ضارب ونحو زيد ان ضاربها

ونحو الزيدون صار بهم (قوله قليل) يحمل الكثير على القليل فان قيل فليعمل
على الصفة كما ان الصفة جلت عليه في العمل اجيب بان الفعل في العمل وفي
استنار الفاعل وبراؤه فلا يليق حمله في شئ منها على غيره (قوله كما عرفت) من
انه لا التباس فيه الا في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبة مع المخاطبين
هي اربع صور كما مر (قوله يرفع اللبس) فان بالهاء يعرف ان ضارب مسند
الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربي (قوله لمجرد رفع اللبس)
بل لكونه مفعولا (قوله ضمير لا يجوز حذفه) وهو الضمير البارز (قوله ولم يكن
عائذ رقيه الاتصال) من الصور المذكورة نحو عندى درهم اياه اعطيتك وما
اعطيتك الا اياه ونحو في الطريق سبع اياه وياه ونحو عند زيد معطيتك اياه
هي فان قيل اذ لم يتعذر الاتصال فكيف يجوز الاتصال وقد ظم ولا يجوز
المنفصل التعتذر المتصل اجيب بان الاتصال ههنا متعذر من وجه دون
وجه اما التعتذر باعتبار الفصل بالفضلة واما عدم التعتذر فلكونه متصلا
فالمراد بقوله ولا يسوغ في الامكان العام فيفيد الاستثناء ان المنفصل عند
تعتذر المتصل ممكن عام سواء كان واجبا بان كان التعتذر من كل الوجوه
او ممكنا خاصا بان كان التعتذر من وجه دون وجه والحاصل ان المنفصل يمنع
في جميع الصور الا في صورة تعتذره فانه حينئذ اما واجب او ممكن خاص (قوله
قال سيويه اه) يعني ان وجوب الانفصال في صورة التساوي مذهب
الجمهور وقد خالف فيه سيويه حيث قال بالتفصيل والمبرد حيث جوز
الاتصال مطلقا (قوله جاز الاتصال اه) في التسهيل وشرحه وربما انفلا
غائبين ان لم يشبهها لفظا مثال ذلك ما حكاه الكسائي هم احسن الناس وجوها
وانضرهموها ونحو ذلك والوجه الانفصال فان اشبهها لفظا امتنع الاتصال
نحو زيد الدرهم اعطيتنه (قوله وهو عربي) اي واقع في كلام العرب (قوله وان
لم يكونا غائبين) اي متكلمين او مخاطبين (قوله لم يجز الاتصال) بل تعين
الاتصال مثال ذلك علمتني اباي وعلمتني اياك كذا في شرح التسهيل (قوله
واجاز المبرد اه) في شرح التسهيل اجاز بعضهم الاتصال في ضمير المتكلم
والمخاطب والغائب مطلقا فتقول اعطيتني واعطيتكما واعطيتوه على
ضمف وفي (قوله ان يرفع الاول) فيقال في نحو ضربه اياه ضربهوه (قوله

كضميرتك

كضميرتك) بالخطاب فالضمير ان متساويان في الخطاب وجاز الاتصال لكون
الاول راجحا بكونه فاعلا (قوله كالمفعول الاول اه) فيقال في اعطيتك اياه
اعطيتكموه (قوله باعتبار البشاعة) اي الكراهة في اللفظ لاجل التكرار
(قوله خيأتك) اتق من الشئ استيكف (قوله عن الغفلة) لاعن العرب ولذا
زاد الشارح رجه الله لفظ التجويز (قوله واستحياد) اي عده جيدا (قوله
فوضعوها الحروف) اي الكلام (قوله قلناه) حاصله ان العامل المقنوي ليس
معدوما من كل وجه حتى لا يعتبر اصله ولا النامح موجودا من كل وجه حتى
يعتبر مطلقا (قوله معدوم صورة) لبطان عمله ثابت معنى لان المعنى على
الجزئية (قوله عكس ذلك) اي موجود صورة لوجود عمله معدوم معنى لبقاء
معنى المبتدأ والخبر على حاله وكون النامح قيد اقوله لان النامح دليل لجزء
المدعى (قوله يجر ما بعدها) بالاضافة لفظا ان كان مفردا وتقديرا ان كان
جملة (قوله واذلواها اه) اي اذا اتصلت لفظ غدة تنصب لذن غدة اي
جاز نصبها به في الرضى وان كان بعد هالفظ غدة جاز نصبها مع الجرح فترفع
لما انصب وان كان شاذا فوجه كثر استعمال لذن مع غدة وكون دال
لذن قبل النون الساكنة فتح ونضم ونكسر ثم يحذف نونه فتنبأه حركات
الدال الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز
حذفها فصار لذن غدة لفظا ككر اقول خلافتها تنصب بالياء تنصبها
بالمفعول في نحو ضارب زيدا واما الرفع فعلى حذف حرف الجملة اي لذن كان
غدة (قوله اذا لم يكن نا ثدا) كافي بحسبك فانه لا يقتضى متعلقا (قوله
اذمعي اه) خيه ان تأويله بما ذكره وكونه محصل معناه لا يوجب تحقق متعلق
لولا لفظا والكلام فيه على ان كون معناه لوجوده على تقدير كونه حرف جر
ممنوع اذا لم يكن لا يكون بمعنى مجموع الحرف والاسم والاظهر ان يقال
في الجواب ليكن لولا مثل الحرف الزائد في عدم اقتضاء المتعلق وما قالوا انه
لا بد لحرف الجر من متعلق مرادهم الحروف المعدودة في المشهورة (قوله
ان التغيير في واحد) لكن تغيير الضمائر اقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير
هذا الباب بخلاف تغيير لولا يجعلها حرف جر وار تكاب خلاف الاصل
وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف الاصل الغير

ل

م

ن

المستعمل وان قل كذا في الرضى (قوله مضارع البتة) كيلا يخرج بالكسبة عن
 اصله فلا يقال عبال خارج فنصب الاسم بحمله على لعل (قوله وتجعل خبره
 اه) كما كان مقتضاه في الاصل اعني في نحو عسى زيد ان يخرج (قوله وجاز
 تركه) لرعاية لعل في الاصل خبر المبتدأ ولا يقال انت ان تفعل فاقتران المضارع
 بان في عسالك ان تفعل لا يناسب خبر لعل (قوله اذ لم يعهداه) اي تخصيص
 الياء بيا المتكلم لانه لم يعرف في كلام العرب غير ياء المتكلم مع النون (قوله
 غير عارضة اه) احتراز عن نحو قل الحق (قوله لما منعوا الفعل الجر) لكونه من
 خواص الاسم (قوله اصل علامات الجر) كما مر في باب الاعراب
 (قوله بخلاف الفتحة والياء) فانهم ما فرعان (قوله ودخولها اه) مع عدم حفظه
 عن دخول الكسرة اذ الالف والياء يبي على سكونه لولا النون (قوله او لكون
 الكسر مقدرا) على الالف والياء (قوله وقاضى) بالنشيد (قوله وتركها اه)
 عطف على دخولها اي ترك النون الوقاية في عسى حيث يقال عسى ان يخرج
 (قوله رجل سوء) فانه كان في الاصل رجل سوء نحو رجل عدل ثم اضيف
 الموصوف الى الصفة (قوله وانما جازاه) هذا عند من قال ان المحذوف نون
 الوقاية كالجزولي لان الثقل جاء منها واما على قول سيبويه وهوان المحذوف
 نون الاعراب لانها المعرضة للحدف بالجزم والنصب ولا معنى لها فالعلة
 في عدم حذف تلك النونات ظاهرة وهي انها ليست معرضة للحدف واما
 معنى ولو قال المحشى رحمه الله وانما جازم نون الاعراب دون تلك النونات
 اسكان البيان شاملا لا قولين (قوله تلك النونات) اي نون الضمير ونون التأكيد
 وان كان اجتماع المثلي في السكك حاصل (قوله في انه لا معنى لها) اذا عراب
 الفعل ليس لمعنى كما هو مذهب البصريين بخلاف تلك النونات (قوله
 لعروضها اه) اي ليس المراد عروضها في نفسها حتى يرد ان كسرة ما قبل الياء
 ايضا عارضة (قوله وذلك) اي البناء المذكور (قوله كسرة المناسبة) اي
 الكسرة التي لا اجل مناسبة الياء (قوله يبعد الكلمة اه) للزوم السكون الذي
 لا يدخل الاسماء المحمكة (قوله الى الافعال المبنية على السكون) اعني الامر
 (قوله وكذا الحرزاه) اي لاجل انها مشبهة بالفعل لا لاجل ان حركة آخرها
 حركة بنائية (قوله وقد صرح اه) اي على صيغة المجهول اي هذا التعليل

صريح

صراح به في الكتب (قوله واجيب اه) والجواب انهما وان لم يكونا بعد
 العوامل مبتدأ وخبر لكن يصح التفسير عنهما بالمبتدأ والخبر حقيقة لان
 المبتدأ والخبر ليسا مشتقين حتى يجب اتصاف ما تصديهما المفهوم بهما حيث
 تعلق المحكم بهما فليس بشئ لانه لا بد من صدق مفهوميهما في وقت
 ما ولا يصدق على ما دخل عليه العوامل انه مبتدأ او خبر في وقت واليه اشار
 السائل بقوله اذا دخلت عليهما لم يبقيا مبتدأ وخبر (قوله وفيه نظراء) عبارة
 الفاضل الهندي في حواشيه صريحة في ان الاعتراض انما يرد اذا جعل قبل
 العوامل صفة للمبتدأ والخبر اما اذا جعل متعلقا بتوسط فلا يتوجه الاشكال
 كما ان الظرف في قولك رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه متعلق بقوله رأيت
 وليس بصفة الشاب وحاصل اعتراض المحشى رحمه الله ان تعلق الظرف
 بتوسط لا يدفع الاشكال لانه لا بد من صدق المبتدأ والخبر عليهما في حال
 التوسط بعد دخول العوامل وفي النظر المذكور انما لا يلزم كونه شابا في حال
 الرؤية لان الوصف في الحاضر لغو لا تعلق للظرف برأيت (قوله يبنى الفقهاء
 اه) منها انهم قالوا لو حلف لا يكلم هذا الشاب يحثت لو كلفه حال شيوخته
 بخلاف اذا حلف لا يكلم شابا وكذا لو حلف لا يدخل هذه الدار فقد حلفها بعد
 خرابها يحثت بخلاف لو حلف لا يدخل دارا (قوله لتساكله) لالكونه مرجعا
 ليشمل الفصل على قول من قال لا موضع له (قوله وقد يجعل اه) اي المرفوع
 المتوسط بين المبتدأ والخبر لا الفصل فمن قال انه لا يصح ان يكون الضمير في قوله
 المرفوعات هو ما اشتمل فصلا على تقدير كون المرفوعات مبتدأ فن تعلق به
 في دعوى انه قد يطلق ليطابق الخبر معرفة قد عطف عن قوله ان تذ كبر الضمير
 اه اي على تقدير راجعه الى المرفوعات على ما ذهب اليه بعض الشراح قال
 المصنف رحمه الله في شرح الفصل في شرح في قوله ويسمى الجملة يجوز ان
 يكون بالياء والتاء وضابطته ان كل لفظتين وضعتا لذات واحدة احدهما
 مؤنثة والاخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جاز تأنيث الضمير وتذكيره والتأنيث
 ههنا احسن لان الجملة مؤنثة وهي خبر عنه (قوله وربما وقع بلفظ الغيبة اه)
 نحو قول الشاعر

وكاين بالابطاح من صديق * يراني لو اصبحت هو المصايبا

فهو فصل والمفعول الاول الياء في يراني وهي قلبية والمفعول الثاني المصائب
 فلم يطل في الفصل المفعول الاول فاحتج الى تأويل وهو حذف المضاف
 والتقدير يرى مصابي هو المصائب ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
 كذا في شرح التفسير (قوله لا يترتب) بل على ان يانه بين المبتدأ والخبر
 (قوله او بالوضع) عطف على الامتناع بمعنى انه موضوع لاجل هذا الغرض
 (قوله قيل يحتمل) يعني ان قول المصنف رحمه الله تعالى الظاهر انه خبر الكون
 ويحتمل ان يكون حالا والكون تامة (قوله يفيد التأكيد وليس بتأكيد) لان
 الظاهر لا يؤكد بالضمير فلا دخول لام التأكيد عليه فحواله لانت العزير
 الحكيم ولا يقال زيد لنفسه قائم (قوله في معنى زيد نفسه القائم) هذا مخالف
 لما قاله البيهقيون الفصل في تخصيص المسند اليه بالمسند ولعل قول المحشي
 رحمه الله والظاهر اشارة الى ذلك (قوله لا تؤكدها) اذا كان حكما فحوقوله
 صلى الله عليه وسلم خساها باطل باطل باطل (قوله تأكيد للضمير المستكن)
 فلا يلزم شي من الحذورات (قوله ليس بالحقيقة) خبر الجواب وانما لم يكن
 احتمالا آخر لان تقديم التأكيد مع بقائه تأكيدا لا يجوز وبعد النسخ يكون
 مبتدأ (قوله عند المحققين) خلافا لمن لا تحقيق له حيث جوز تقديم التابع مع
 كونه تابعا على المتبوع وقال ان السكاكي ممن يجوز ذلك وان نحو ما عرفت
 من ذلك القبيل كافي المطول (قوله متعلق) اي عند طرف للكينونة للذال
 عليها اولئك المتقني المستفاد من لا (قوله وبعضهم) اي الكوفيون يجعله تأكيدا
 لما قبله فان الضمير المرفوع قد يؤكده المنصوب والمجرور كافي ضمير مبتك انت
 ومررت بك انت ويرد عليهم ان الظاهر لا يؤكده الضمير (قوله لا يدخل
 التأكيد) فلا يقال زيد لنفسه كرم (قوله هذا وجه وجيه) انما حاصله انه معنى
 قوله يتقدم بتقديم المرجع وهو اعم من حيث المفهوم من ان يكون قبل الجملة
 او لا فحوربه وجلا فيكون قوله قبل الجملة للتقييد والاخراج وانما قيد العموم
 بقوله بحسب المفهوم تخصيصا لدفع استدراك لفظ قبل لان معناه التقدم
 فاندفع ما قيل في هذا التوجيه خروج عن مقتضى صيغة التقدم لانه
 يقتضي ان يكون هناك متأخرا واخراج لهذا التركيب عن مقتضاه فانه
 يقتضي اضافة المتقدم الى الجملة فان التأخر ههنا مرعى وهو المرجع اثار

اليه

اليه الشارح رحمه الله بقوله من غير سبق المرجع ولا نسلم اقتضاء التركيب
 المذكور نسبة التقدم الى الجملة نعم لو قيل وتقدم الجملة لاقتضاء (قوله عبارة
 عن المبتدأ) بناء على ما مر من كونه بمنزلة التأكيد لكن البيهقيون يقولون
 انه رابطة بفيد التخصيص ويؤيده ما نقل عن الفارابي ان معنى زيد هو القسم
 زيد ثبت (قوله لا وصف) الاختصار ان يقول بين الموصوف والصفة لا وصف
 (قوله او بان كان) اي بان يكون اسم ما التجازية عطف على قوله بان كان مبتدأ
 بتقدير ان لا يكون عاملا معنويا بالثلاث لم كونه ميانا للعامل للمعنوي (قوله الى
 غير ذلك) لا يوجد له نظير (قوله هكذا قالوا) لما كان مقصودهم في هذا المقام
 الفرق بين المرفوع والمنصوب والفارق هو كون المنصوب فضلا دون
 المرفوع واما وجود القرينة على المحذوف فتشترك بينهما تعرضا للاول دون
 الثاني فانه مع قوله (قوله لا تعين المراد) وان كانت تعين المحذوف فان تعين
 المحذوف على تقدير كون الجملة بعدها غير مؤكدة لا ينافي احتمالها التأويل
 بالمفرد فلا يرد انه اذا لم يعين المراد لا يكون قرينة على خصوصية المحذوف
 (قوله ان يقال فيه ما قلنا في الحديث) وهو ان تكون الجملة تأويل المفرد اسم
 ان والخبر محذوف والتقدير ان هذا ما قلنا واقعة (قوله والجاء ذكر) بفتح الهمزة
 ومدها والجاء ذكر بضم الجيم والذال المجمة ويقصهما كوزن كذا في الصراح
 (قوله انما فسر بذلك) اي فسر ما باسماء لان الظاهر ان الفسر المجموع حيث
 اورد صيغة الجمع واعتبر مرجع الضمير الى كل واحد لان وضع المجموع وضع
 لجزائه وليس له وضع على حدة (قوله لا يكون الا الى محسوس) فنسبة
 الاشارة الى المحسوس بمعنى تعلقها بالمحسوس لا بمعنى انها محسوسة (قوله
 مشاهد) اي مبصر تخصيص بعد التعميم ولم يكتب بمشاهد لانه قد يطلق على
 المعلوم يقينا (قوله لان المعرفة ليس) يعني ليس المعرفة للمعنى التركيبي
 المستفاد من التركيب الاضافي بل المعنى الافراذي الذي نقل اليه المركب
 الاضافي في الاصطلاح (قوله كما اشار اليه) اي بقوله يجب بالاصطلاح جملة
 معترضة بين الموصوف اعني معنى وصفته اعني اريد بيانه والكاف الدالة
 على السكافة لتشبيه مضمون الجملة بمضمون الجملة كافي قوله تعالى اجعل لنا
 آهوا كآلهم آلهة فلا يقتضي ما يتعلق به نص عليه في الرضى (قوله برآه)

لنا آلهة كآلهم آلهة

بالنظر الى المعنى الاصطلاحي (قوله بل قيده) اي قيد المعروف بالنظر الى
 المعنى الاضافي (قوله اذ ما من شيء) اي موجود الا ويدل عليه دلالة المصنوع
 على الصانع فهو لوضوحه بسبب كثرة الادلة صار كالمحسوس المشاهد (قوله
 بعوده الى الجمع) وعدم عطف سائر اسماء الاشارة على ذا (قوله احتاج) اي
 الحمل (قوله والجملة التي بعده) اي مع ما عطف عليها (قوله والاولى اه) فيكون
 اشد ارتباطا بما بعده في الاحتياج الى البيان لكن فيه كثرة الحذف (قوله خبر
 مبتدأ محذوف) والجملة مع ما عطف عليها بمنزلة البدل للجملة الاولى لكونها
 غير وافية بتسام المراد وكون الثانية وافية به (قوله صفة لذا) فيقدر متعلقه
 معرفا بلام التعريف دون الموصول لئلا يلزم حذف الموصول مع بعض
 صلته وهذا هو التكلف الذي اشار اليه المحشي رحمه الله (قوله مع ان سرداه)
 لانه يمكن ان يكون قوله لمنشاء صفة لذان والسرد زره دوختن والمراد
 اجراء الكلام (قوله ثم قال) اي بعض المحشين وهذا القول على تقدير جعله
 صفة وقوله وذان وما عطف عليه من الموصول المحذوف (قوله احسن) لعدم
 الاحتياج الى الحذف والطف لسرد الكلام فيه على نسق (قوله وجره الخبر
 ليس مستندا اه) كونه مستندا في اللفظ كاف في صحة كونه ذا حال ولا يلزم كونه
 مستندا من حيث المعنى فالتقدير ينسب اليه ذا كما يفهم من تقرير الشارح
 رحمه الله نعم يرد على توجيه الشارح رحمه الله انه ليس المطلوب الحكم بان اسماء
 الاشارة مجموع هذه الالفاظ حال كونها للمذكر والمثنى ولا جمل ركاكة
 التقدير المذكور تركه بعض المحققين وجوز كونه صفة مع احتياجها الى
 تقدير متعلق الجار معرفا وعندى الوجه تقدير الخبر كهي كافي قوله وهي اسم
 وفعل وحرف (قوله فان الياء قد تكون علامة التأنيث) فلذلك خص ابدال
 الالف بها بالموثوث دون المذكر ولا يتوهم ان الياء فيها علامة التأنيث وكذا
 معنى قوله لان الياء تكون مبدلة اه (قوله في الوقف) ثم اجري الوصل مجرى
 الوقف (قوله لان هذا) اي كسبة بالياء حال الالف المجهول اصله انه واو ياء
 لان الياء اخف من الواو (قوله يعني ان اللوح اه) اي ان في تفسير الشارح رحمه
 الله اللوح بما ذكره امرين (قوله قد يفصل اه) تعويلا على العلم باتصالها
 به لكثرة استعمالها معه (قوله وبغيرها من القسم) كقولهم لاها الله

ذا

ذا ما فعلت وان كقوله
 هان تاخذرة ان لم تكن نعت * فان صاحب اقتداه في البلد
 وحرف العطف كقوله
 ونحن اقتسنا المال قسما بيننا * فقلت لهم هذا لهاها وذا ليا
 اي هذا لها وذا ليا (قوله فيه ان الضمير اه) والجواب ان الكلام في الضمير
 البارز وهو لكونه ملفوظا حقيقة واختصارا للظاهر يصح وقوع الظاهر
 موقعه بخلاف المنوي ولعل في قوله الاولى اشارة اليه (قوله لان معناها غير
 مستقل اه) لا فادته كون الخطاب باسم الاشارة الذي قبله واحدا من مجموع
 مذكر ام مؤنثا كذا في الرضى (قوله الا ترى اه) لم يظهر لي فرق بين تا يا بنت وانت
 وبين كاف ذا الذي قيد كون الاول تنويرا للثاني في عدم الاستقلال مع ان
 توافق الترجمة بالترجم عنه لا يقتضي الاتحاد في المعنى من كل الوجوه (قوله
 وضع اسم الاشارة اه) اي القرب والحضور لا زمان له من حيث الوضع كما يدل
 عليه الدليل (قوله اخرجته من هذه الصلاحية) فلا يقال باهذالك (قوله
 الا في مواد مخصوصة) وهي ان يجمعهما في كلمة الخطاب نحو اتما فعلتما
 او يعطف احدهما على الآخر نحو انت وزيد فعلتما (قوله اوردت معنى الغيبة)
 في التعبير عنه واللام يمنع حضوره (قوله فيه شيء اه) لا يخفى ان الشارح رحمه
 الله لم يستدل بنفس الاستعمال بل بكثرة الاستعمال وهو دليل عدم الفرق
 في الوضع لانه مأخوذ من كثرة الاستعمال وما ذكر في علم البلاغة فهو مبني
 على القول بالفرق (قوله لما كانت المخالفة اه) حيث استعمل ذا باللام
 للبعيد واخواته استعملت له بزيادة اللام وحذف الالف في المفرد الموثوث
 وبدون اللام مع التشديد في المثنى ويلزم القصص في الجمع (قوله في البعيد) دون
 المتوسط والقريب (قوله اكنفي به) ولم يتعرض لبيان حالها للقريب
 والمتوسط (قوله لان ما عدا اه) دفع انوهم انه كيف تكون اشارة الى كلمة ذلك
 والمذكور سابقا كلمات ثلاث وحاصل الدفع ان اشتراكها في الزيادة بين قرينة
 على التعمين لكن لا يخفى ضعف القرينة لذلك قال الشارح رحمه الله ولا يبعد
 (قوله وهو بعيد عن المراد) اذ المراد انه لا يتم جزأ لانه لا يتم في نفسه حال
 الجزئية (قوله وقال لان الافعال اه) وقال في بعضها ويجوز تضمين كثير من

النامة معني النافعة كما تقول تم السبعة ثم اذ عشرة اي اصبحت عشرة تاممة وكل
زيد عالما اي صار عالما كاملا قال الله تعالى فمثل لها بشر اي صاوم مثل بشر
وتحو ذلك انتهى وله على القول بالحصر (قوله ان الموصول اه) بيان لمحصل
المعنى وتفصيل له والافعى لا يتم جزأ لا يصلح للجزئية وبهذا ظهر وجه جعله
معنى يصردون يكون فان من الموصوفة بالجملة الجزئية لا تكون جزأ
الا بالصفة لكنها تصلح للجزئية بدونها لعدم كونها كالجزء منها بخلاف الصلة
(قوله هذا) اي تفسير الجزء التام بالركن وتعريف الحق من قبيل والدك العبد
اي ظاهر حقيقة لا للحصر فلا يرد انه يقتضى ان يكون تفسير الشارح رجة الله
باطلا مع انه يرجع على تفسير الرضى (قوله صرف الجزء التام عن ظاهره) وحده
على الجزء الاول وفيه اشارة الى كونه خلاف الظاهر وما قيل انه انما يتم
لو كان المبتدأ والخبر والمفعول مجموع الموصول والصلة وليس كذلك بل
هو الموصول والصلة تفسيره ولا نصيب له من الاعراب فليس بشئ اما اوله
فلان كونه كالجزء منه كاف في ذلك قال في النسخة شرح المعنى في وجه ان
الصلة لا محل لها من الاعراب لانها بمنزلة الجزء من الموصول وجزء الاسم لا محل
له واما ثانيا فلان الصلة ليست تفسيراً للموصول بل آلة التعريف كاللام
في المعرف به والاشارة في اسماء الاشارة واما ثالثا فلان قوله ولا نصيب له
مستدرك اذ على تقدير كون المجموع جزأ لا نصيب لها من الاعراب ايضا
واما رابعا فلان قوله معني قوله الابصلة مقارنا به الا مأخوذا معها يشعربانه
على تفسير الشارح رجة الله يحتاج الى ان يفسر قوله بصلته بما اخوذا معها
وليس كذلك لان الصلة ليست جزأ حقيقة بل كالجزء فالبناء للملابسة نعم تسامح
الشارح رجة الله في اطلاق لفظ المجموع في قوله لانه اذ كان مجموع
الموصول والصلة حيث جعل ما هو بمنزلة الجزء جزأ واعلم ان حق الاعراب
ان يدور على الموصول لانه هو المقصود بالكلام وانما جري بالصلة لتوضيحه
بدليل ظهور الاعراب في اي الموصول وكذا في اللذان واللتان والذين فبين
قال باعرابها واما الصلة فالجهور على انها لا محل لها من الاعراب وقيل انها
معربة باعراب الموصول زعموا انها صفة الموصول وليس بشئ لان المعرفة
لا توصف بالجملة كذا في الرضى (قوله ولا خفاء في ان المتبادر اه) والقروية

ليست

ليست بقوية لما سيجي من انه يجوز ان يكون ذكر العائد للتصريح بما علم
ضمنا (قوله في خارج التعريف) اشارة الى انه يجوز ذلك اذا كان التفصيل
داخلا كما لو افي تعريف الكتاب بالقرء ان المنزل على الرسول صلى الله عليه
وسلم وفي تعريف النظريات الفكر الذي يطلب به علم او ظن (قوله خارج عن
التعريف) لان المراد بها الاسم (قوله والا لزم النقض اه) توضيحه ان من
الشرطية لتضمنها معنى الشرط تحتاج الى انضمام الشرط ولا يصح استعمالها
بدونه كما موصول يكون وضعه لما يعرف مخاطب انصافه بمضمون الصلة
يحتاج الى انضمام الصلة فكل منهما يحتاج في كونه جزأ تاما من الكلام الى
جمله متصلة به فيصدق على من الشرطية انها لا تصير جزأ الا بما يتصل بها سواء
قلنا انها مبتدأ خبره اما الشرط فقط او مجموع الشرط والجزء او مبتدأ
لا خبره او انها فاعل او مفعول لفعل مقدر وهو الظاهر كما بينه الرضى في باب
المبتدأ فن قال ان من الشرطية يصير جزأ تاما بدون الشرط لكونه مبتدأ
او فاعلا او مفعولا بخلاف الموصول فقد سبها مهوا بينا اذ لا فرق بينهما
في عدم الصلة بدون انضمام الجملة والتقييدها والصلة به واما كون ما بعد
من الشرطية في محل الاعراب او عاملا فيه فلا يقدح في ذلك الا يرى ان صلة
الموصول لها محل من الاعراب على انها صفة له عند البعض (قوله فاذن) اي
يجب ان يقال ذلك (قوله لان الخفاء اه) دليل للنفي المستفاد من قوله لا لما قيل
(قوله ليس باعتبار الهيئة الاشتقاقية) فيه اشارة الى بيان منشا غلط
القائل وان قوله يصح على هذا التقدير كما لا يخفى (قوله باعتبار مبداه)
بخلاف الموصول فانه مجهول باعتبار ذاته فتعريفه بالصلة لا يستلزم
تعريف الشئ بنفسه نعم يستلزم الدور لو اخذ في تعريف الصلة الموصول (قوله
على ان قوله اه) دليل آخر للنفي يعني ان الموصول ليس من قبيل ما ذكره
القائل لعدم تعريف الصلة بعده (قوله ليس مأخوذا اه) بل من الصلة
اللقوية اي ليس تعريفها فيه ان ذلك القائل شرط التفسير لا التعريف
والتفسير بالاعم جائز (قوله ليس مأخوذا اه) بل من الصلة اللغوية ثم نقل
الى المعنى العرفي (قوله فيه تأمل) اذ يصدق التعريف المذكور على شرط من
الشرطية (قوله جعل الضمير اه) وان كان سوق الكلام يقتضى رجوعه

الى الموصول (قوله الا في الجملة الخسرية) اذا انشائية اعلام بما في الذهن
لا يعلم الخاطب الا عند القاها اليه (قوله جواب القسم) والانشائية انما هي
القسم (قوله فلا حاجة اه) **كل** من الوجهين خلاف الظاهر لا ترجيح
لاحدهما على الآخر فقوله فلا حاجة ليس في موقعه بمنزلة الاستثناء كانه قيل
الاصل الالف واللام (قوله لعود الضمير اليه) نحو الممرور به زيد (قوله
والقول بان الضمير اه) كاذب اليه المازني وقال ان تقرير المثل المذكور
الرجل الممرور به زيد (قوله بعيد) لان حذف الموصوف قليل الا بشرط ان
يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن اويني قال الله تعالى ومنهم دون
ذلك وما من الا له مقام معلوم لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه ما قبله
فكانه مذكور (قوله مصدرا) ولا صفة مشبهة ولا فعل التفضيل لبعدهما
عن الفعل لعدم الدلالة على الحدث والزمان (قوله الاجلة) حقيقة او حكا
(قوله باعتبار الخبر) اي باعتبار كونه جماعة (قوله من السياق) اي من سوق
الكلام فان اصل المرجع من السابق وجعته من اللاحق اعني الخبر فقوله
والضمير واقع بحاله حالية قيد لكون المرجع مفهوما من السياق (قوله عند
البصرية اه) وقال الكوفية اصله الذال الساكنة لما ازادوا ادخال اللام
عليها ازادوا قبلها لا ما مضى ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوها فتولدت الياء
(قوله زيدت اللام اه) قالوا بزيادتها لان الموصولات معارف وضعا بدليل
كون من وما معرفتين ولا لام والتزموها لانهم التزموا نارة وادخلت اخرى
لا وهم كونها التعريف (قوله بحسب اللفظ والمعنى) اذ لا يحصل التعريف به
في الرضى تحسينا للفظ وهو اولى (قوله حتى لا يتوهم اه) هذا الاطراده اولى
بما في الرضى حتى لا يكون موصوفه كعرفة توصف بالنكرة (قوله ولما كان
وزنه اه) فانما على وزن عم وشيخ اذا صلح معا معى وشيخ (قوله مضافة الى
معرفة) **لته** كون معرفة (قوله او مقدرة) نحو لقيت ابا ضربت (قوله
وفرعية) اي المثنى والجمع (قوله بعد ما لا متفهماية كانت) نحو قوله
تعالى وما نكث بيمينك (قوله اولاه) نحو قوله تعالى انتم هؤلاء تقتلون اي انتم
الذين (قوله فلا يقوم دليل عليه) والحذف بدون الدليل لا يجوز فيه انه يجوز
ان يقوم دليل آخر على حذفه (قوله لا يكون بعد الا) نحو جاءني الذي

ما ضربت

ما ضربت الا اياه واما في المنفصل الذي ليس بعد الا فلا تمنع نحو ضيع الزيدان
الذي اعطيتهم ما اي اياه (قوله وان ينصل بالفعل) نحو الذي ضربته زيد لان
الضمير اذن فضله (قوله لا بالحرف) اي الناصب نحو الذي انه قائم زيد (قوله
ناصبه له تقديرا) نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه (قوله او ينجر بحرف اه)
لانه بعد حذف المجرور لا بد من حذف الجار اولانه بقي حرف جر بالمجرور
فينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره (قوله اي به) يعني باكرامه
(قوله نحو مررت بالذي مررت به) فالجار ان متمثلان وكذا متعلقاهما
(قوله للاستطالة) يعني ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجوز
هنا استطالة الصلة فلا بد من يحذفها مع المجرور بها (قوله فلا يحذف
اه) اذ غير ما فاعل ولا يجوز حذفه واما خبر المبتدأ وكون الضمير خبر المبتدأ
اقل قليل فلا يوجد حيث دليل على حذفه بل يحمل ذلك على حذف المبتدأ
واما خبران فحكمه حكم خبر المبتدأ واما اسم ما المجازية فلا يحذف لضعف
عملها (قوله بشرط ان لا يكون اه) اذ لو كان احدهما لم يعلم بعد الحذف
انه حذف شي لانها يصلحان مع العائد فيهما ان يكونا صلة فلا دليل على
الحذف (قوله جاز الحذف) نحو قوله تعالى ايهم اشد اي هو اشد (قوله في معنى
معبود) لم يقل بمعنى معبود ليشمل جميع وجوه اشتقاق له (قوله بالمفعول)
اذ يجوز حذف المجرور والمرفوع ايضا كما عرفت (قوله لتحقيق الاستثناء)
اي استثناء الصورتين المذكورتين (قوله فلا حاجة الى تخصيص المفعول)
لان المراد والعائد المفعول يجوز حذفه اذا وجدت قرينة (قوله وكذا
في صورة اتصال اه) ذكره استطرادا اذ لا دخل له في السؤال اي امتناع
الحذف في صورة اتصال الضمير بالحرف ايضا للتنبية على استثناء القرينة لانه
فلا يحذف الضمير المنصوب حين اتصاله (قوله بالحرف) لقلة وجود القرينة
عليه فامتناع حذفه حال كونه عائد الاتقاء القرينة (قوله فلا اشكال)
لدخوله في المفعول (قوله وهذا) اي حذف العائد على الاطلاق هو المراد
من قوله ويجوز حذف العائد المفعول والمجرور ايضا فان المجرور لا يحذف
على الاطلاق وحذفه للاستطالة (قوله او تجزئة) هل يستحضر المسائل المعلة
اولا في الصراح من نزم كرده وعادت كردن والتكئين باي برجای كردن

ودربته على الشدا تدحى قوى وممن عليها ودربت البازي على الصيد
جربته والمعاني الثلاثة متلازمة فلذا فسر المحشى لفظ احدها بلفظ الآخر
(قوله بلا تغيير شئ من الجملة الاولى) الا قدر ما يفيد الاخبار المذكور (قوله
يمنعان من وقوعها صلة اللام) لانه لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول
معناهما (قوله فقد اختلف فيهما) فلا يميز بعضهم الاخبار عن احدهما
وحده بل عنهما معا لان المبدل مبين كالصفة فلا يفرد من المبدل منه
وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما تقول في مررت برجل زيد مخبرا
عنهما الذي مررت به رجل زيد وعن المبدل الذي مررت برجل به زيد باعادة
الجار لان الجرور لا منفصل له ويجوز ان يقول برجل هو واضعا للمرفوع
مقام الجرور (قوله اى الذى استحقه غيرها) يعنى ان اللام لتقوية العمل (قوله
اى مثلا) انما قال مثلا لانها تكون رأثة كما في قوله فجارحة من الله لكنها
في حكم الكافة في عدم تغيير المعنى (قوله ويحذف الالف اه) لان لها صدر
الكلام ولا يمكن تأخير الجار عنه فقدم عليها وربما حتى يصير المجموع كلمة
موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن التقدير وجعل حذف الالف
دليل التركيب لكونه قابلا للحذف بخلاف من كم الاستفهامية (قوله كافة)
كما في قوله تعالى رجاء الذين كفروا (قوله لا يلزم اه) لانه حينئذ يكون
حرفا فلا بد لتكره من مفعول والتقدير تكرر النفوس شيئا من الامر (قوله
وذلك قليل) واما حذف العائد الى الموصوف اللازم على تقدير كونهما
موصوفة فشائع (قوله الا بشرط) من كون الموصوف بعض ما قبله من
الجرور بمن اوبى كما مر (قوله للتبعض) وقد يكون المفعول بتاويل البعض
(قوله تبعض ت كره اه) ويكون صلة تبعض (قوله وجملة قوله) اى على
التوجيهين واما على تقدير كونهما موصوفة فهو بتقدير كان متعلق رب عن
الجمهور وعند الرضى صفة مجروره (قوله حرفا رأثة) في المعنى انها ترد رأثة
وذلك سهل على قاعدة كوفيين من ان الاسماء تراد (قوله والاثرون
من عددا) اوله

الى الزبير سنام المجد قد علمت * ذاك العشيرة والاثرون من عددا
كذا في الرضى ورواية المعنى ان الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القبائل والمراد

بالزبير الزبير بن العوام الصحابي ابن عمه الرسول صلى الله عليه وسلم وابن اخي
خديجة رضى الله عنهما اول من سل سيفا في سبيل الله واستشهد يوم الجمل سنة
ست وثلاثين في جادى الاولى وسنام المجد بفتح السين اعلاه واستعير من سنام
البعير وعلمت بمعنى عرفت لتلايلهم حذف المفعول الثانى وذلك لمفعوله
والعشيرة فاعله واللام للاستغراق والمراد بالعشيرة العرب والاثرون جمع
الاثري افعل التفضيل من الثروة كثرة العدد يقال اثرى القوم يثرون اذا كثروا
وهو معطوف على سنام المجد (قوله اى الاثرون عددا) يعنى من رأثة
وعدا تميز (قوله موصوفة) بدل من الاثرون كذا في المعنى والاوجه ان
يكون تميزا وعددا صفة اسم وضع موضع المصدر بمعنى المفعول (قوله
في العالم قليلا) حكى ابو زيد سميحان ما ضر كن لتاسميحان ما سمح الرعد
بجمده (قوله كونها نكرة موصوفة) نحو مررت بما يحب لك (قوله بمنزلة
التنوين) لكونه عوضا عنه (قوله وان كان مقدرا اه) نحو قوله تعالى
اياما تدعو اذله الاسماء الحسنى (قوله فلا يبنى) اى معها لانه لا يحذف منها شئ
لان التصاق الجزئين فيها اشد (قوله بشرط ان يكون اه) فلا يحذف المبتدأ
في نحو اضرب ايهم غلامه قائم وانما حذف بهذا الشرط لكونه بالنظر الى
الموصول كالاسم المكرر على الولا معنى (قوله فالاعراب) اى في كلام العرب
نحو اكرم ايا افضل (قوله اى الذين هم اشد) فهي موصولة حذف صدر
صلتها مرفوعة على انها خبر مبتدأ محذوف (قوله واجاز بعضهم اه)
فيقول اكرم اى افضل مضموم بلا تنوين قياسا على ايهم افضل ولم يسمع ذلك
من العرب (قوله وقيل ان التزع معلق) هذا قول يونس وهو يجوز التعليق
في غير افعال القلوب ايضا (قوله وعلى تقدير) اى فرض (قوله لازدياد
الاحتياج) لتحقيق الاحتياج الى المضاف وبعض الصلة المحذوفين (قوله يبنى
في صورة اه) نحو ايهم اشد فان المضاف اليه مع الخبر في صورة المبتدأ والخبر
(قوله على بعد) للزوم حذف بعض الصلة من غير ضرورة (قوله لا غير)
اذا الزيادة تستلزم حذف الخبر والمبتدأ من غير قرينة والموصولة تستلزم
حذف تمام الصلة (قوله ورفع البدل) في قول الشاعر
الانس لان المرء ما ذا يحاول * انحب فيضى ام ضلال وباطل

اي اعليه نذر في طلب المال وتحصيل المال فهو يسعى في ذلك وقام بالنذر
 ام هذا الفعل منه ضلال صادر عنه وهو لا يعقله (قوله قلنا جازاه) فادعاء عدم
 لزوم التطابق وان كان يجري في صورة رفع الجواب لا يجري في صورة البدل
 فلذا لم يذكره (قوله ان حذف اه) فهو الباعث على القول بكونها موصولة
 لازمنة (قوله يحتمل ان يكون ناقصة اه) اي ما كان كالتامعني الامر
 وما وجد معني الامر او ما معني الامر (قوله انها مصادر) يعني انها منصوبة
 المحل على المصدرية ولا يخفى انه انما يجري فيما هو على وزن المصادر (قوله
 اي معني الفعل اه) لان معني الفعل يقتضي كونه مستندا الى ثبوت والمبتدأ
 يكون مستندا اليه (قوله ان ذلك امر اصطلاح) يعني مجرد اتساق المذاقة
 لا يصحح كونه مبتدأ لان كونه مبتدأ اصطلاحيا والاصطلاح وقع على كونه
 اسما (قوله هذا القسم) اي ما يكون مستندا (قوله ان يخرج) من التخرج
 بمعنى التحصيل (قوله لم يكن صيغة الماضي على الحقيقة) ولا ضير في ذلك
 في الرضى ان اف واؤه بمعنى تفجرت وتوجعت الانشائيين (قوله تصغير
 ترخيم) اي يحذف الزوائد (قوله ونحو رويدك اه) اي كل ما جاء مصدرا مضافا
 واسم فعل معاشور رويد زيد وزيد اذا اتصل به كاف الخطاب احتل ان يكون
 الكاف فيه مجرورا نظرا الى كونه مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف
 خطاب نظرا الى كونه اسم فعل بخلاف نحو هالك فانه حرف خطاب فيه اذ
 لم يأت هالك زيد بالاضافة (قوله ونحو رويدك) بالاضافة مستعمل في المعنى
 المصدري اصله ايراد المحذف الفعل واصيف المصدر الى المفعول كما في فضرب
 الرقاب (قوله اشارة الى اقسامها الاربعة) المتعدية واللازمة والمستعملة
 في المعنى الاصل وغير المستعملة فيه (قوله وكسرت للسالكين) لان اصل
 البناء السكون عطف على فتح (قوله اصله هيمية) قلبت الياء الفتح كرها
 وانفتاح ما قبلها (قوله الابالهاء) لان التاء للتأنيث (قوله فجمعت مقبوحة
 التاء) وكان هيميات كقوقيات في جمع قوقة الا انه حذف الالف منها لكونها
 غير متمكنة كما حذفوا الف هذا وياء الذي في المعنى (قوله ان اللام يدخل على
 بعضها) لانه غير صالح لذلك اذا الفعل لا يكون معروفا ولا منكرا (قوله وهو) اي
 التثنية دليل على ان الاسم الذي لحقه كان قبل اللوح معروفا اي كالمعرف

في الدلالة

في الدلالة على التعيين (قوله اسكت سكوتا ما) اي سكوتا عن كل كلام فالتنكير
 للابهام والتخمين (قوله وان كان طاريا) فان جميعها منقولة من المصادر
 او من الظروف فوضعها المعنى الافعال طاريا (قوله لكان اظهر) لانه حيث
 يكون بمعنى ضرب فصدق عليه انه اسم بمعنى الماضي بخلاف اسم فانه لا دلالة
 للماضي عليه الا باعتبار فرد من الزمان الماضي (قوله اليق من تقدير الكائن)
 لكن التكاثر اسبق الى الذهن واشهر (قوله اوز وقياس) على حذف المضاف
 (قوله وهو كلمتان) وزاد في شرح التسهيل جرجار (قوله قال المسبراه)
 وفي شرح التسهيل انه جعله من الثلاثي والاصل قارقار من قرو عار من
 عرثم خففوا الراء وحذفوا الالف فصار قرقار وعرعار (قوله قرقار) اي صوت
 قال الشاعر قالت له الريح قرقار لما كانت الصبا تنشي السحاب صارت كأنها
 قالت له قرقار بالعداى صوت (قوله ان الحكاية لا تغيراه) في خمس العلوم عرعار
 مبنى على الكسر لعبة لصبيان البادية يخرج الصبي معهم فاذا لم يجد صديقا
 يلعبون معه رفع صوته فقال عرعار فخرجوا اليه قال النابغة

سكنني جنبي عكاظ كليما * يدعرون لي همومهم عرعار

وهكذا في شرح ابيات المفصل ناقلا عن صدر الافاضل ومنه يعلم ان صوتهم
 عرعار لا عار عار حتى يلزم تغير الحكاية كسبحان فانه علم للتسبيح بدليل قول
 الشاعر سبحان من عظمة الفاخر (قوله ثم اختصته اه) لانها تجذب
 الى العدم او الى القبر (قوله اي قاطعة) من قطع اذا قطعه (قوله انما اعتبر
 ذلك) اي مشابهته لفعاله الاخرى عدلا لان مشابهته له في الوزن غير كافية
 في مشابهته فضم الى الوزن العدل (قوله لا دليل على العدل) اي في فعال غير
 الاخرى (قوله ان يكونا امراد في لهما) من غير ان يكون احدهما معدولا
 عن الاخر (قوله لا دليل على اه) لان وجه شبهته وهو تضمن معنى الفعل
 متحقق فلا دليل فيه لاعلى العدل الحقيقي ولا على التقديرى (قوله وما
 استدواعيه في غاية الضعف) فان خلاصته على ما في الرضى ناقلا عن عبد
 القاهر انه اسند الفعل المؤنث اليه (في قوله الشاعر)

ولانت اشجع من اسامة اذ * دعيت نزال وبلغ في الذعر

اي انزلى بضم المؤنث لتكرار الفعل ثلاثا فاقوه كالآل في القيا في جهنم

لتكرار المثنى اصله القياس لا يحق ضمه لان تأنيث الفعل فيه بتأويل
 الكلمة او اللفظة او الدعوة وهو سلم فهو انما يدل على تضمنه معناها لان الصلة
 تلك (قوله لمسايقته لفعال الامر) ويبنى فعال الامر على تضمنه معنى
 الفعل (قوله ومبالغة) لاعد لاحق يردانه لا دليل على العدل في شيء منها (قوله
 اذ في الكل) اي في كل اسماء الافعال مبالغة فاما ما كان في الاصل مصدرا
 حقيقة او حكما فلما تبين في المفعول المطلق قياسا وجب حذف فعله قياسا
 واما الظرف فلان فيه الاختصار لغرض التأكيد فان نحو امامك ودونك
 وعليك زيدا في الاصل امامك ودونك وعليك زيد فحذفه قد امكنك اختصار
 لغرض حصول الفراغ بسرعة ليبادر المأمور الى الامتنال قبل ان يتقاعد
 عنه زيد وقس على ذلك واما ما هو بمعنى الخبر فقيه معنى التعجب فمعنى
 هيات ما بعده وشتان ما اشد الاقتراق وقس على ذلك (قوله حالا من مفهوم
 اه) وما قيل انه حال من ضمير معنى وقوله معرب مستغن عن التقييد يجعل
 ضميره الى الفعل المقيد فقيه ان المتبادر من الضمير هو الذات وان تقدم مقيدا
 بصفة ولذلك قالوا في قوله تعالى اولئك على هدى اوردا اسم الاشارة للدلالة
 على الذات الموصوفة بالصفات السابقة بخلاف الضمير وانه لا يكون الكلام
 على اسلوب واحد (قوله فيه ما ذكر في اختيه) من انه لا يليل على العدل (قوله
 ولا يجري فيه ما يجري فيهما) من مناسبتة لفعال الامر في الزنة والمبالغة
 لعدمها فيه (قوله قصد الامالة) اي امالة قسمة الضاد الى الكسرة (قوله اذهى
 امر مستحسن) لحصول المجانسة اللفظية التي تزيل الثقل الحاصل من الراء
 الى هنا قد انتهى ما علقه العلامة السلكوني على حاشية المحقق اللاري لشرح
 الفاضل الخايمي على الكافية وكان تمام طبعه في دار الطباعة الباهرة
 البكائنة ببولاق مصر القاهرة ثلاث خلون من صفر سنة ست
 وخسين بعد المائتين والالف من هجرة سيد البشر
 صلى الله وسلم عليه وعلى آله واصحابه
 المكملين بكالة
 امين



بسم الله الرحمن الرحيم

قوله المركبات المعدودة) أي فيما سبق بقوله وهي المضمرة والموصولات واسماء
الاشارات اه بناء على ان المعرفة اذا عيئت معرفة كانت الثانية عين الاولى
واللام في السابق للاستغراق بقريئة تقيد الظروف ببعض فيكون المعنى
جميع المركبات المعدودة في المبنيات ثم ان المصنف ذكر الحدود
في قوله المضمرة ما وضع اه وفي قوله الموصول ما لا يتم جزأه مفردا رعاية
لما هو الاصل المقصود في التحديد وذكره فيما عداهما جعا رعاية لتطابق
التفصيل والاجمال مع وضوح ان المقصود تحديد القدر المشترك المعلوم
من ذريعة الجمع وكذلك اذ كرر لفظ كل في بعضها للاشارة الى الطرد وتركه
في بعضها رعاية لما هو الاصل ولما ذكر الشارح توجيه صيغة الجمع ولفظة كل
في شرح قوله التوابع كل ثان معرب تركه هنا والمراد بقوله المعدودة من المبنيات
بشرط تضمها الحرف بقريئة قوله فان تضمن اه فلا يرد ان جميع المركبات

لا يصح عدها من المبنيات لان منها معربات في الافصح وما قاله الرضى من ان
قوله اسم لا حاجة اليه لان الكلام في اقسام الاسم ولذا تركه في غيرها
قاسط لانه تصرح بما علم من المقام لا يقال نعم انه لا تثبت الحاجة
اليه لكن لا بد لاختيار التصريح هنا والاكتفاء بالقريئة فيما سبق من تكتة
لانا نقول هنا تكتة وهي انه لما كان في اسميتها خفاء لكونها من كبة من كلمتين
والاسم من قسم التكتة صرح باسميتها ولذا عطف الشارح قوله وجعلها
كلمة واحدة على قوله من تركيب كلمتين فاندع الشكوك التي عرضت
لناظرين (قوله اسمين او فعليين) الموجود في هذه الاقسام هو المركب
من الاسمين كعبلك او من فعل واسم كجئت نصر (قوله نسبة اصلا) لانها انكرة
في سياق التثنية (قوله لا في الحال) أي في حال التركيب (قوله لا يخرج
مثل سيبويه) فانه من المركبات المبنيات للتركيب (قوله يخرج مثل عبد الله اه)
لانهما ليسا مبنيين للتركيب اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه قبل النقل جملة
فليس بمعرب ولا مبني وبعد النقل يحكى على ما كان عليه (قوله مثل عبد الله)
أي ما هو مشتق على النسبة حال التركيب بان اضيف كلمة الى اخرى
او وصفت بهما او جعلتا كلمة واحدة وما هو مشتق عليها قبل التركيب كالمركبات
التامة والناقصة المنقولة من معانيها الى الاسمية (قوله قبل العلمية) اما حال
التركيب او قبل التركيب (قوله من افراد الحدود) لانه مبني للتركيب
(قوله قبل التركيب) الصواب حال التركيب لانه لم يستعمل في كلامهم
خسة وعشر بالعطف اعلم ان المصنف قال في بيان قوله ليس بينهما
نسبة أي ليس بينهما نسبة قبل العلمية وانما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف
اليه واجل المسمى بها لان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليسا بمبنيين بعد
التسمية بهما فاعترض الشارح الرضى عليه بانه قد خرج عن هذا الحد بعض
المحدود لان المركب المقدر فيه حرف العطف اعني نحو خمسة عشر او حرف
الجر نحو بيتيت بين جزئيهما نسبة وهي اما نسبة العطف او غيره ولا يدخل
في هذا الحد الا ما ركب لاجل العلمية والشارح بدل لفظ قبل العلمية بلفظ قبل
التركيب فوقع فيما وقع والجواب عما ذكره الرضى ان المراد بقوله قبل العلمية قبل
الاسمية بذكر الخاص واردة العام بناء على كثرة العلمية في المركبات (قوله اصعب

من خوط القتاد) لان النكرة الواقعة في سياق النفي صريحة في الاستغراق
 فإرادة بعض الافراد دون بعض من غير قرينة ترجيح بالمرجح وفيه تعريض
 للقاضل الهندي حيث عين النسبة فقال ليس بينهما نسبة استناد ولا اضافة
 ولا عمل ولا افاقة معني فيخرج مثل تأبط شرا وعبد الله ويريد والنجم اعلاما
 (قوله والا حسن ان يقال اه) اي الاحسن ان يفسر النسبة بحيث لا يدخل فيها
 هذه النسبة لانعينها ولا تخصيصها بانه المراد نسبة مقهومة اه كما هو المتبادر
 اي ليس ان لا يكون بين الكلمتين نسبة في الواقع بل في اللفظ وحاصله ان ظاهر
 تركيب خمسة عشر تركيبا من جنس كعربك لا تفهم منه النسبة لكنه
 اذا لو خط ان معناه مجموع العددين يفهم منه ان الواو مقدرة والاصل خمسة
 وعشر بخلاف بعلمك (قوله او غيره نحو بيت بيت) اي لبيت اولى بيت (قوله
 لوقوع آخره في وسط الكلمة) اي بعد التركيب (قوله فان اصله خمسة وعشر)
 بناء على ان معناه مجموع العددين (قوله يعني اخوات حادي عشر) يؤيد
 الوجه الاول افراد الضمير وقرب المرجع وانما خص اخوات حادي عشر بالذكر
 لخصا تظهن الحرف ويؤيد الثاني عموم القائل فان كان افراد الضمير يحتاج الى
 التأويل (قوله مثالين من نوع واحد) من تضمن حرف العطف مع ان الظاهر
 ايراد المثال الثاني بغير تضمن حرف العطف تعميما للقاعدة (قوله في هذا
 المركب) اي المركب العددي وانما لم يقل اورد مثالين احدهما التضمن معني
 حرف العطف في نفس التركيب والاخر لتضمنه في اصله لان التعميم في الحكم
 اعني البناء الذي هو المقصود بالذات اولى بالبيان من التعميم في الشرط الذي
 هو تضمن الحرف (قوله وجوابه اه) خلاصته ان تضمن الحرف اعم
 من ان يكون بنفسه او باعتبار ما اخذه (قوله لاتسع حروفهما جميعا) لزيادتها
 على ثلاثة (قوله اذ في اخذ بعض الحروف اه) نحو ثاشر في ثلاثة عشر
 وثاشر في اثني عشر (قوله وعلى هذا القياس اه) فانه مشتق من احدى وعشرين
 بمعنى الواحد من احدى وعشرين (قوله لافرق بينهما اه) يعني كل واحد منهما
 مشتق من الجزء الاقل من العددين المتضمن الحروف العطف لافرق بينهما
 لا بتصريح حرف العطف في احدهما والتقدير في الاخر حرف العطف
 المذكور في الحادي والعشرون هو حرف العطف الذي كان في الاول

وليس

وليس فيه العطف على الحادي وفيه تعريض للشارح الرضي حيث قال انه
 للعطف على اقل احد في الحقيقة والعطف على الحادي في الظاهر لكونه قائما
 مقامه بانه التزام امر زائد لا احتياج اليه في الجواب (قوله لسقوط النون)
 وانما سقط لانها حذف الواو المؤنثة بالانفصال لاجل التركيب وجب
 حذف النون لكونه موجبا للانفصال (قوله تشبهه بالمضاف) لان نون
 المثني والمجموع لم يعمد حذفها الا للاضافة فصارت كانه مضاف والتركيب
 الاضافي لا يوجب البناء (قوله مع منع صرفه اه) هذا القيد يستفاد من قوله
 في الافصح (قوله اعرب الثاني) وقد بيني الثاني ايضا لشبهها بما تضمن الحرف
 وهو ضعيف (قوله ان لم يكن قبل التركيب مبني) وان كان مبني فالاولى
 والظاهر ابقاؤه على بناءه من اعاد للاصل ويجوز اعراجه اعراب ما لا ينصرف
 وقد يجوز الصرف على قوله تشبهها لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبها لفظيا
 (قوله وعلى الفتح) ان كان معربا في الاصل او مبني على غير الفتح ويجوز حكاية
 حركات المبني وسكونه (قوله ولا كل بعض) من حيث انه بعض من الابعاض
 المعينة فالفرق بينه وبين ما يكتفى به ظاهرا ولم يقل ولا بعض مبهم لانه يسبق
 منه الى القيم في البعض الغير المعين ولا معني له (قوله وكانهم اصططخوا)
 ولم يصطلخوا في الظروف وذلك لان بعضها غير معينة شخصا كالظروف
 المضافة الى الجملة اولى اذ (قوله ويتعذر تعريفه) لعدم وجود قدر مشترك
 يخصه (قوله لكونها موضوعة وضع الظروف) اعني الثاني فانه اقل بناء
 الاسم الثلاثي فعلة بانه مشابهة بمبنى الاصل (قوله وجل المرتبة عليها)
 لمشاركتهما في الوزن فشاركهما في البناء فهي مبنية لمساكنتهما لما يشبه مبنية
 الاصل (قوله بمعنى كم) يعني كناية عن العدد من غير اعتبار الاستفهام والتكثير
 ولذا لم يعتد بشئ منهما في المعنى وليس لها المصدر تقول قبضت كذا وكذا درهما
 وغير واجب النصب ولا يجوز جره بالاضافة ولا بمن ولا يستعمل غالبا
 الامم كرام عطوفا فلا يقال كذا درهما ولا كذا كذا درهما بل يقال
 كذا وكذا درهما واذ كر ابن مالك انه مسجوع لكنه قليل وفي القاموس كذا اسم
 مبهم وقد يجري مجرى كم فينصب ما بعده على التمييز (قوله او غيره) مجرور
 معطوف على يوم السبت او على خرجت اي غير يوم السبت او خرجت كما جاء

في سن

في الحديث يقال للعبد يوم القيامة ان ذكر يوم كذا وكذا ما قيل انه مجرور وعطف
 على السبب او امر فوع عطف على نحو فانه يعني كيت وكيت ايضا
 في القاموس كيت وكيت بكسر الهمزة كذا وكذا درهم اذ في الاول عطف
 على بعض الاسم وفي الثاني يلزم عدم الدخول تحت النحوي ما في القاموس يدل
 على ان كيت وكيت تعجب بمعنى كذا وكذا دون العكس (قوله وكيت وذيت)
 بفتح التاء وكسرها وقد تضمن اصلهما كيه وذيه حذف لام الكلمة وعوض
 عنها التاء ولذا تكتب طويلا ويوقف عليها كما في اخت ولا يستعملان الا مكررا
 بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان ذيت وذيت (قوله لا يستحق
 اعرابا ولا بناء) لان استحقاق الاعراب فرع الذي يتحقق معه العامل والجملة
 من حيث هي لا تر كيب لهما مع غيرها واستحقاق البناء فرع لمناسبة بمعنى
 الاصل ولا مناسبة للجملة مناسبة معتبرة في البناء (قوله ولم يجز خلوه عنهما)
 اذ المفرد الواقع في كلامهم لا يتلوه عن احدهما (قوله ربح البناء) لانه لما تعارض
 سبب الاعراب وهو التر كيب مع العامل وسبب عدم الاعراب وهو كونه
 واقعا موقع الجملة تساقطا فصا كان غير مر كيب مع العامل فربح جانب البناء
 فهو داخل فيما وقع غير مر كيب فان قيل انه واقع موقع الجملة التي لم يحل من
 الاعراب فيكون مستحقا للاعراب قيل ان استحقاقها الاعراب المحلى عارضى
 فلا يعتبر مع عدم استحقاقه بالذات للاعراب والبناء (قوله وفي الكتابات كائن)
 ولم يصدر الكلام وعجزها مجرورين غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ويكون
 للتكثير غالبا نحو وكائن من بني قاتل معه ربيون وقد يجي للاستفهام نحو قول
 ابي بن كعب لابن مسعود كائن تقر سورة الاحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين
 (قوله من خط من اخواتها) لكونها في الاصل امما معربا متونا (قوله فكم
 لاستفهامية اه) اي كم الاستفهامية والخبرية يدلان على عدد ومعدود
 فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه للمخاطب والخبرية لعدد
 مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب
 فيها فلذا احتج الى التمييز ولا يحذف الال دليل والحذف في الاستفهامية اكثر
 لانه في صورة الفضلات (قوله منصوب) ولا يجوز جره الا اذا انفردت
 الاستفهامية بحرف الجر نحو بكم رجل مررت فيجوز ان يكون في تمييزه الجر

ايضا

ايضا قصد الى التطابق بينهما (قوله لو جعل اه) لتساويهما في الظرفية فاعتبار
 احدهما دون الاخر ترجيح بلا مرجح بخلاف الوسط فانه مختص بالوسطية
 مع ان خير الامور اوسطها ولان الطرفين تعارضا فقسا قطا فبقي الوسط لجعل
 تابعه (قوله ما ينبغي) الصواب انقاط ما (قوله لكن جوزا لمختصري) رد
 لما قاله الشيخ الرضي وجوابه ان كلامه في عييز متصل بكم واما اذا فصل
 بينهما بفعل متعدد فالانبان بمن واجب في الخبرية والاستفهامية ذكره الرضي
 قيل هذا الكلام والآية من قبيل الفصل (قوله على انشاء التكثير)
 لان المتكلم يقصد بكم اعلام التكثير الذي في ذهنه لاستكثاره خارجا ولا تنافي
 بين كونها خبرية وكونها انشائية لاختلاف الجهة فتحكم رجل ضربت
 اخبارا بضرب كثير من الرجال انشاء لاستكثار الضرب ولذا يقال كذبت
 ما ضربت كثيرا من الرجال ولا يقال كذبت ما استكثرت من الضرب كما لو قلت
 ما اكثرهم صح ان يقال ليسوا بكثيرين ولم يصح ان يقال ما تعجبت من كثيرهم
 (قوله لكان اوفق اه) يعني ان الاوفق للتعبير السابق حيث قال فكم
 الاستفهامية كذا والخبرية كذا ان يقول كذاها ما و اراد كلاهما متا و بيلهما
 بالذكر كالنوعين واما بدون التأويل فلا يحكم بشئ منهما عليهما ولا يتحقق
 التذكير والتأنيث في الاسماء الا اذا قصد مدلولهما فان قصد لفظ الاسم جاز
 تذكيره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف كذا في شرح
 التسهيل وفي الرضي في بحث العلم اذا حلت الكلمة المبنية او جعلتها اسم
 ذلك اللفظ سواء كانت اسما او فعلا او حرفا فالأكثر الحكاية كقولك
 من الاستفهامية حالها كذا وقد يجي معربا نحو ليت يرفع وينصب فان اولته
 باللفظ فهو منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا
 سا كن الوسط فهو كهني في الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلاثة
 او ثلاثيا متحرلا الوسط فهو غير منصرف قطعا انتهى فجعل كل من التذكير
 والتأنيث فيه بالتأويل (قوله كلاهذين النوعين) كما هو ظاهر من توصيف كم
 بالاستفهامية والخبرية فان التقييد بالوصف يوجب النوعية واما التأويل
 بهذين اللفظين او بهذين الاسمين فانما يصح اذا اريد بالاستفهامية والخبرية
 لفظهما وليس كذلك ولان الكلام في لفظ كم وهو لفظ واحد (قوله وهما كم

الاستفهامية والخبرية) لاحاجة الى هذا كما لا يخفى (قوله اي كل واحداه)
 في معنى اليب يجوز مرعاة لفظ كلا وكثافي الافراد نحو كلتا الخنتين آتت
 اكلهما ومرعاة معناهما وهو قليل فاقيل ان التأويل بكل واحد منهما اشارة
 الى وجه افراد الخبر ليس بشئ بل مقصوده بيان ان الحكم المذكور لكل
 واحد منهما مع قطع النظر عن الافراد والتعبير بلفظ كلا للاختصار ولادخل
 في ذلك للاتينية كما في قوله تعالى كلتا الخنتين آتتا اكلهما وشبه فعل
ليدخل فيه كم يوما انت سايرهم وجلا انت ضارب (قوله فكل ما يكون بهه
 فعل غير مشتغل عنه بضميره) في الرضى ان هذا منقوض بقولك كم جاءك
 فان جاء فعل غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان
 ينصبه لو لم ينصب الضمير كما ذكرنا في شريطة التفسير مع كون كم من فروع المحل
 مبتدأ انتهى وهو من دفع بما اشار اليه الشارح في شريطة التفسير من ان قوله
 بحيث لو ساط عليه لتصبه قيد رآد على الاشتغال عنه بالضمير فيفيد ان مجرد
 العمل في الضمير يكون مانعا عن العمل فيه يعني قوله غير مشتغل عنه بضميره
 داخل فيه نحو زيد قائم وكم جاءك لان الاشتغال بالضمير يكون مانعا
 عن العمل وان كان التقديم ايضا مانعا ويكون جازجا بقوله لو ساط عليه لتصبه
 لانه يفيد ان مجرد الاشتغال بالضمير يكون مانعا عن العمل فيه وهما ليس
 كذلك (قوله اي على حسب عمل هذا الفعل) يعني ان ضمير حسيبه راجع
 الى العمل المفهوم من معمول لا الى اقتضاء الفعل على ما في الرضى (قوله وعمل
 الفعل لا يكون الا بحسب المميز) فاندفع ما قال الرضى الاول ان يقول معمول
 على تحسبه وحسب المميز معا (قوله فكم الاستفهامية) اكتفى بثلاثة امثلة
 من القاعيل في الاستفهامية والخبرية لان المعروف انتصابهما على انه مفعول
 بهما او ظرف او مصدر وما خبر كان نحوكم درهما كان مالك والمفعول الثاني
 من باب ظننت نحوكم درهما ظننت مالك فهما داخلان في المفعول به
 (قوله وانما جعلنا الفعل اه) فعلى هذا قوله كان منصوبا او لا فهو من فروع كان
 معناه تعيين النصب والرفع لكونه راجعا مختارا فلا يرد انه على تقدير عدم
 الاشتغال بالضمير وزالرفع بان يقدّر الضمير العائد الى كم لانه ضعيف كما في
 الرضى (قوله مثل قولك كم رجلا ضربته) فالمثال المذكور داخل تحت

القاعدتين بالجهتين التقدير وعدمه (قوله في جميع هذه الاسماء) اشارة
 الى ان الجمع المضاف في قوله اسما الاستفهام والشرط الاستغراق بمعنى
 الكل المجموع لا كل واحد الا انه خص غيركم بالقرينة العقلية اذ لا معنى
 لتشبيه الشئ بنفسه كما في قوله تعالى ليلة القدر خير من الف شهر فما قيل
 ولا يخفى ان في قوله وكذلك اسما الشرط والاستفهام حرازة لان المراد بجميع
 اسما الشرط وباقي اسما الاستفهام وهم (قوله لاني كل واحد منهما) فان من
 وما يأتي فيهما الوجه الثلاثة ولا يأتي فيهما الرفع على الخبرية واي يأتي فيها
 الوجه الاربعة وابن ومي وأني واذا وكيف واما ان لكونها لازمة الظرفية
 لا يأتي فيها الرفع بالابتداء (قوله ولا يأتي فيهما الرفع) اي بالظرفية كما يدل عليه
 قوله بالشرائط المذكورة فلا ياتي ما في الرضى من تأني الرفع فيهما على الخبرية
 نحو من انت وما ديسك (قوله اعتبار بعض الوجوه) وهو النصب والجر
 واما باعتبار الرفع فهو من فروع على الابتداء (قوله رفعه على الابتداء) والخبر
 جملة قد حلت على عشاري (قوله نصبه على الظرفية) بان يكون ظرفا
 لحلت او مصدرا له اي كم مرة وكم حلبة والجملة خبر عمة لك (قوله فكان الاليق
 ناخيره) ليكون الاصل مقدما على الفرع (قوله فتكون منقلبة الكف او القدم)
 اي الى داخل (قوله اعرب مع التنوين) لانه لما عرض التنوين على المضاف اليه
 كانت الاضافة باقية (قوله لان غاية الكلام) اي في قصد المتكلم (قوله لتضمنها
 معنى حرف الاضافة) لتضمنها معنى المضاف اليه كذا في شرح المفصل فليس
 حرف الجر ههنا مقدرا كما في غلام زيد بل فهو ما معناه من الغاية فيقيم
 المضاف اليه منها من حيث انه مضاف اليه (قوله في الاحتياج الى المضاف
 اليه) فان قلت هذا الاحتياج حاصل لهما مع وجود المضاف اليه فهو لا يثبت
 معهما كالاسماء الموصولة التي تبنى مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها قلت
 لان ظهور الاضافة يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء واما حيث
 واذا وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست
 بظاهرة والاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه
 محذوفا ولما ابدل في كل وبعض التنوين من المضاف اليه لم يثبت
 اذ المضاف كانه ثابت بثبوت بدله كذا في الرضى (قوله لشدة الابهام الذي فيه)

فانه اشدها ما في مثل فلهذا لم يبين على الضم (قوله كافيا) اي كافي الغايات
 لكونها اجتهات غير محصورة (قوله فحواجا زيدا لا غير) اي لا جاء غيره ولا غيره جاء
 (قوله وليس غير) وغير خبر ليس اي ليس الجاني غيره وقال الانحس يجر
 ان يكون اسمه كذا في الرضى (قوله وكذلك حسب) بفتح الحاء وسكون السين
 الكفاية قال الله تعالى حسبك الله وقيل وحسبك درهم من هذه الدراهم
 اي كفاك وهذا رجل حسبك من رجل وهو مدح للثكرة ولا يقال حررت
 باخيت حسبك من رجل كذا في شمس العلوم (قوله وعدم تعرفها بالاضافة)
 الا ان عدم تعرف غيرك وتعلمها في الابهام وعدم تعرف حسب لكونها بمعنى
 يحسبني فاضافتها القضية في الصحاح هذا رجل حسبك من رجل وصف للثكرة
 لان فيها تأويل فعل كانه قيل يحسب بك وبما ذكرنا ظهر لك انه ليس مناسبا
 للغايات في الابهام ولذا لم يقل واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب بل شبه
 حسب بغيره انه ليس بمعنى لا غير على ما فهم (قوله حيث للمكان) وقد يفتح الحقة
 ويكثر الالتقاء الساكنين في الصحاح كلمة حيث تدل على المكان لانه ظرف
 في الامكنة بمنزلة حين في الازمنة وحوث لغة في حيث (قوله قد يستعمل
 في الزمان) اي كالميز كافي قوله للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدومه
 في الصحاح هداى اي تقدمه واستشهد بهذا البيت وقوله للفتى خبر عقل اي للفتى
 عقل يعيش به مدة حياته في الرضى ولا يمنع قوله على المكان اي حيث مشى
 (قوله مفعول ترى) كافي الرضى فعلى هذا طالعا حال ونجوم بالرفع فاعله والعاقد
 محذوف اي طالعا في ذلك المكان وبني وساطعا وصفان لنجم وفي شرح
 ابيات الوكعي فنجما بالنصب فقال انه بدل من طالعا وطالعا مفعول ترى
 وحيث ظرف ترى وقال شارح اللباب واعلم ان حيث ليست بلازمة للظرفية
 فانها في البيت مفعول به ل ترى اي مكان سهيل كافي قوله تعالى الله اعلم حيث
 يجعل رسالته وطالعا مفعول ثان ل ترى احوال من سهيل والعامل ترى
 ان جعلت حيث صلة بمنزلة مقام في قوله اقيمت منه مقام الذنب وان لم يجعل
 صلة تكون حالا والعامل فيه معنى الاضافة اي مكانا مختصا سهيل
 حال كونه طالعا ويجوز ان يكون في البيت باقيا على الظرفية وحذف مفعول
 ترى نسيا منسيا كانه قيل اما تحدث الرقبة في مكان سهيل طالعا انتهى قلت

جعل

جعل الحال من المضاف اليه على ان يكون العامل معنى الاضافة غير مرضى
 عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى ان يجعل الحال من ضمير يعود
 الى سهيل حذف هو وعاملة للدلالة عليه اي تراه طالعا (قوله لسد وذا لاضافة
 الى المقرون) ولذا يرفع بعضهم سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل
 موجود وتترك اضافته مطلقا اشذ (قوله زمانية كانت او مكائية) وهي التي
 للمقابلة عند المبرد واذا الشرطية لا تكون الا زمانية واما التي لا تكون ظرفا
 اضلاقي ثبوتها اختلاف كما يجي ولذا لم يقل اولا يكون لشي منها (قوله لما ذكرنا
 في حيث) في الرضى واما اذا ضيف خلاف هل هي مضافة الى الشرط اولا انتهى
 فالدليل المذكور في حيث انما يجري على مذهب من قال باضافتها الى الشرط
 وانما ظرف الجراء كما هو المشهور واما على القول بانها مقطوعة عنها والعامل
 فيها الشرط فلا والاولى ما قال الشيخ ابن الحاجب انما جى حيث واذا لانها
 موضوعة لمكان حدث تتضمنه الجملة او زمانه فتأبها المتوصلات
 في احتياجها الى الجملة (قوله وهي اذا كانت اه) اشارة الى ان قوله للمستقبل
 خبر مبتدأ محذوف مع تقدير العاطف بقرينة كونه حكما كالحكام المذكورة
 بعده بالواو ولا يصح جعله حالا ولا صفة لان اذا من الظروف المبينة سواء كان
 للمستقبل او للماضي او للحال او للاستمرار فاذا لا يكون شيئا منهما موقيل الجملة
 معترضة فلا حاجة الى تقدير العطف لكن كونه حكما كسائر الاحكام يزيف
 الاعتراض (قوله وان دخل على الماضي) فهي تعلق الماضي الى المستقبل
 عكس اذ (قوله وقد يستعمل في الماضي) اما الخبر وجها عن الظرفية كما ذهب
 اليه ابن مالك حيث قال وقد تقارفا الظرفية فتكون مفعولا بها او مجرورة
 بحتى او مبتدأ فاذا اعنده في موضع جرحي فعلى هذا الاجواب انها مفعولة
 لما قبلها والجملة التي توهم في محل الجواب استئناف واما الباقية عليها كاذب
 اليه او الباقية وقال دخلت حتى على معقول لغيرها في موضع النصب
 بالجواب وليس حتى عمل وانما افادت معنى الغاية كما لا تعمل في الجملة وعلى هذا
 تكون الغاية ما يستنبط من الجواب مرتبا على الشرط ويجوز الزمخشري
 ان يكون حتى حرف ابتداء واختاره الرضى فاذا باقية على ما كانت عليه قبل
 دخول حتى وقد تجي للاستمرار كقوله تعالى واذا القوا الذين آمنوا قالوا آمنا

(قوله وفيها معنى الشرط) غير الاسلوب اللاحق والسابق ولم يقل للشرط اشارة الى ان معنى الشرط عارض له وليس راسخا وسوخه في سائر اسمااء الجوازم لان الحدث الواقع فيه مقطوع به في اصل الوضع والشرط ينافية لانه مفروض الوجود الا ان كثر الامور التي يتوقع وقوعها قطعاً لما كان يظهر بخلافه جواز وانفجته معنى ان فلم يرسخ فيه معنى ان الدال على القرض بل صار جازاً على شرف الزوال بخلاف سائر الاسماء فانها لم توضع لزمان يقطع فيه المتكلم الحدث الواقع فيه فجاز ان يرسخ فيه القرض الذي هو معنى الشرط وجاز ان يكون جزاءها اسمية بغير فاء ولم يحزم المضارع الواقع جزاء ولم يلزم الاخفش وقوع الفعلية بعده (قوله فهذا اعله اخرى لبنائها) وحل عليه ما ليس فيه معنى الشرط لا شتر اكهما في الصيغة (قوله لكون معنى الشرط فيها) قد عرفت ان هذه العبارة تفيد عدم رسوخ الشرط فيها فيصح تعليل الاختيار بها من غير حاجة الى ضمنية لها كما فهم (قوله للمفاجأة) ولا يحتاج الى جواب ولا يقع في الاستد آ ومعناها الحال لا الاستقبال والاكثر توافقاً بحال انت فيها قال وقد تراخى كقوله تعالى ومن آياته ان خلقكم من تراب ثم اذا انتم بشر تنثرون وهو حرف عند الكوفيين والاعراب ولا محل لها من الاعراب وظرف عند غيرهم مكان او زمان كما سيجي (قوله من قواهم فحشته اه) قيد بذلك لان فخا يجي بمعنى آخر في القاموس فثبت الناقصة كفرح عظم بطنها وكنع اي جامع يعني انه مأخوذ من هذا المجرور ومعناه في القاموس فخا كسجه ومنعه فخا هجم عليه كفاجاه (قوله بالضم والمد) لا بالكسر والمد فانه مصدر فخا وما قيل انه قيد بالضم لانه كالضربة مصدر فخا يعني اخذ بغتة فلم توجد في الكتب المشهورة من اللغة (قوله فيلزمها الاسمية) اي على احد الاقوال فان فيه ثلاثة اقوال الاول اختصاصها بالاسمية والثاني جواز دخولها على الاسمية والفعلية والثالث اذا قرئت بقدر يجوز دخولها عليه وان لم تقترن فمتنع كذا في النجفة فحينئذ لاتساق بين هذا وبين ما سبق في شريطة التفسير ولا حاجة الى تكلف حمل اللزوم على الفعلية كاذكره الشارح ولا الى تخصيص اللزوم بغير باب شريطة التفسير كما قيل (قوله والعامل في اذا هذه) اي ذهب اليه الزحشرى وابن الحاجب وعند غيرهم الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا زيد جالس او المقدر

في نحو

في نحو فاذا السبع اي حاضر وان قدرت انها الخبر فعاملها مستقر كذا في المعنى وعلى جميع التقادير اذ امة مقطوعة عن الاضافة وعلى تقدير كونه ظرف زمان يحتاج الى تقدير المضاف اذا كان خبراً عن الجثة نحو خرجت فاذا السبع اي اذا حضور السبع (قوله فهو للسبية) حذراً من لزوم عطف الاسمية على الفعلية (قوله قيل) قاله الشيخ الرضى ويؤيده وقوع ثم موقع الفاء في قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تنثرون (قوله لا مفعول به) كلام المصنف حيث قال اي خرجت فقاجأت وقت وقوف السبع يدل على انه جعله مفعولاً به كما ذهب اليه ابن مالك من انه قد تفرقتا الطرفية وكذا عبارة الكشاف حيث قال في تفسير قوله تعالى فاذا احبالهم وعصيم يخيل اليه ان هذه اذا المفاجأة والتعقيل فيها انها اذا السكينة بمعنى الوقت الطالبة ناصباً لها ووجه تضاف اليها خصت في بعض المواضع بان يكون ناصباً فعلها خصوصاً وهو فعل المفاجأة والجملة ابتدائية لا غير فتقدر في قوله فاذا احبالهم وعصيم فقاجأ موسى وقت تخيل سعي حبالهم وعصيم وقال في تفسير قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تنثرون اي ثم فاجأ واوقت كونهم بشر ينثرون فان ظاهراً كل من التقديرين انه جعلها مجردة عن الظرفية مفعولاً بها واماماً قاله الشارح من ان المفعول به محذوف واذا مفعول فيه فيحدث ركاً كالمعنى اذ يصير التقدير خرجت فقاجأت السبع زمان وقوفه او مكان وقوفه اعدم الفائدة في التقييد بالظرف خصوصاً في قوله تعالى ان كانت الاصبحة واحدة فاذا هم خامدون (قوله السكينة للماضي) قدر المتعلق معرفة باللام على انه صفة وعناية لجزالة المعنى بخلاف النكرة فانها تكون حالاً قيداً للعامل واما تقدير المبتدأ وان كان صحيحاً لكن غير مدح (قوله وقد يجي بالمستقبل) بتجرده عن الماضي واستعمال المطلق في المقيد (قوله الاسمية والفعلية) التي فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى او معنى فقط وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى لا تنصروه فقد نصره الله اذا خرجته الذين كفروا نافي اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه (قوله ولقله يجيها) اي يجي اذا المفاجأة في جواب بينا قليل وفي جواب بينما كثير فالتعليل قاصر (قوله فهما للمكان اه) قدر المبتدأ بالفاء بقرينة اشتمال الحكم على التفصيل اعني استفهاماً وشرطاً ووجه له صفة وان كان صحيحاً لكن جعله حكماً مستقلاً الصق

في س

بالقلب (قوله اي حال كونهما اه) فاستفهما بشرط حالان من الضمير
 المستتر في الجار والمجرور وفي جعلهما عين الاستفهام او الشرط اشارة الى
 رسوخهما فيهما فلا حاجة الى تقدير ذاتي استفهام وشرط (قوله اي زيد)
 في الرضى لا يستعمل اي بمعنى اين الامع من ظاهره نحو من اي عشرون لنا
 او مقدره نحو قوله تعالى اي لك هذا اي من اي ولا يقال اي زيد بمعنى اين زيد
 (قوله بمعنى متى) ولا يجي بمعنى متى وكيف الا وبعده فقل (قوله وقد جاء
 كسرهما) في الرضى كسرهمزة لغة سليم وقال الاندلسي كسر نونها لغة
 (قوله استفهما) وكتب الجمهور ساكنة عن كونها للشرط واجاز ذلك بعض
 المتأخرين وهو غير مسعوع والاستفهام بكيف عن النكرة فلا يكون جوابه
 الانكرة فلا يجوز بالتراكيب الصحيح في جواب كيف زيد (قوله جار مجرى
 الظرف) لانه بمعنى على اي حال والجار والمجرور متقاربان من الظرف وكيف
 كاي ظرف على مذهب الاخفش وعند سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم
 منها نحو كيف انت اصبح ام سقيم ولو كانت ظرفا لا يدل منها الا الظرف نحو
 كيف جئت اليوم الجمعة ام يوم السبت (قوله فهو في محل الرفع على الخبرية)
 اذ لم يدخل ناسخ الابتداء على ذلك الاسم وان دخل نحو كيف اصبحت وكيف
 تعلم زيد فكيف منصوب المحل خبر او مفعول ثانيا لذلك الناسخ كذا في الرضى
 (قوله على الحالية) ويجوز ان يكون منصوب المحل صفة للمصدر الذي تضمنه
 ذلك الفعل فكان معنى كيف يقوم زيد يقوم زيد قياسا ما لا على اي صفة
 (قوله مذومند) قيل انهما كلمتان برأسهما اذا اصل في الحرف وما يشبهه عدم
 التصرف وقيل اصل مذومند بدليل منيذوانه يضم الدال لالتقاء الساكنين
 (قوله لموافقتهما اه) قال الرضى الاخفش والجازيون يجرون بهما مطلقا
 والكوفيون يرفعون بهما مطلقا واكثر العرب يجرون بهما في الزمان الحاضر
 انفاقا وانما الخلاف بينهم في الجريهما في الزمان الماضي ولا يستعملان
 في المستقبل اتفاقا واذا جريهما فليل انهما اسمان مضافان والصحيح انهما حرفا
 جريهما من لا بداه الغاية اذا كان الزمان ماضيا معرفة نحو ما رأيت هذا اليوم
 وبمعنى في ان كان حاضرا معرفة نحو ما رأيت هذا الليلة وبمعنى من والى جميعا
 فيستخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاه وذلك اذا كان

الزمان

الزمان نكرة نحو ما رأيت هذا أربعة ايام ثم ان المصنف رحمه الله ذكر في بناءهما
 ثلاثة اوجه الاول في شرح الكافية وهو انه وضع مذومند وضع الحرف وحل
 من عليه لا تفاقهما في المعنى والثاني ما في شرح المفصل وهو ما ذكره في الشرح
 والثالث ما ذكره فيهما وهو انها سقطو ع الاضافة حمادة في المعنى ولذلك بنيت
 من على الضم كما بنى ما قطع عن الاضافة لا ترى ان قوله من يوم الجمعة معناه
 اول المدة فهو يتضمن المضاف اليه كتضمن قبل عند القطع الا انه لم يأت
 الا بنسب لانه لم يذكر المضاف اليه معه ابدا بخلاف قبل (قوله اي اول مدة
 زمان الفعل اه) فاللام في المدة للعهد او عوض عن المضاف اليه وما قيل
 ان معناه اول المدة مطلقا وتعين كونها با قول مدة الفعل المتقدم عليها مستفاد
 من سبق ذكر الفعل فلا حاجة الى التأويلين فانما يصح لو ثبت استعمالهما
 في اول المدة مطلقا وليس كذلك فانهما لا يستعملان الا في اول مدة الفعل
 المتقدم والوضع انما يوجد من الاستعمال لا من مجرد الاحتمال (قوله اي الاسم
 المفرد) الدال على الوحدة لا المثنى والمجموع وما في حكمهما مما يدل على
 التعدد فلا يرد ما رأيت هذا ثلاثة ايام لانه في حكم المجموع (قوله امر واحد)
 بجهة من جهات الوحدة كالمصاحبة في المثال المذكور ولما ظهر لم يتعرض
 لبيان جهة الوحدة (قوله اي الزمان الذي اه) يعني ان البناء ليست ملة
 المقصود والالكان الواجب المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يوما عدد
 اثنين لانك قصدت بالعدديومين وما قيل ان المعنى الذي قصد باسم العدد
 فياي عنه لفظة فيليهما لانه لا يليهما المعنى المقصود باسم العدد لا يجوز
 (قوله وقد يقع اه) معطوف على ما يستفاد من سابق كلامه اي يقع بعدهما
 على المعنيين اسم زمان وقد يقع بعدهما المصدر (قوله اي ما كتب على
 هذه الصورة) يعني ان الكلام على حذف المضاف اي ان يشمل المثقلة والمخففة
 لان كلمة ان مستعملة فيما كتب على هذه الصورة حتى يرد عليه انه يوجب
 ان يقرأ وما كتب على هذه الصورة موضع ان ليفيد التعميم ولا يشك عاقل
 انه ليس عبارة الكتاب ذلك وقيل لغه اعتمد على تصوير ان بالتشديد والتخفيف
 اختصارا في الكتابة (قوله اسمين) لا يتر في جوفه لانه لا محل لهما من الاعراب
 (قوله لكونهما في تأويل الاضافة) كون اللفظ مؤولا بالاضافة ليس من

الاقسام المدودة للمعرفة ولو كفي التأويل بالاضافة في صحة الاستدعاء بالنكرة
لصح وقوع كل نكرة مبتدأ لا مكان التأويل بالاسم المضاف فالصواب انهما
مضافان الى الجملة التي حذف لدلالة الجملة السابقة عليها ولذا انبت منذ على
الضم تشبيها لها بالغايات في كونها مقطوعة عن الاضافة لاجل الجملة التي في تأويل
المفرد المعرفة وتقدير ما رأيت مذيوم الجمعة منذ عدم رؤيتي فيكون من المضاف
الى احدهما (قوله ويرد عليه اه) قال المصنف رحمه الله عليه وهذا المذهب
وهم لا يساعد المعنى واللفظ اما المعنى فلانك تخبر عن اول المدة او جميع المدة
بانها يوم الجمعة او يومان لا العكس واما اللفظ فلما ذكره الشارح رحمه الله وتقديم
الطرف انما يكون معصدا اذا كان الطرف المقدم طرفا للمبتدأ كقولك في الدار
رجل وفيما نحن فيه ليس كذلك وتفصيل المقام ان المدة ومنذ ثلاث حالات
احدها ان يليها اسم مجزور فمما حرفا جري معنى من ان كان الزمان ماضيا ومعنى
في ان كان الزمان حاضرا ومعنى من الى جميعا ان كان معدودا وثالثا ان يليها
اسم من فروع نحو مذيوم الخميس ومنذ يومان ومنذ ذهابك وثالثا ان يليها
جملة فعلية او اسمية فقال البصريون انهم ما مبتدأ وما بعدهما خبرهما ما بدون
التقدير فيما اذا كان ما بعدهما اسم زمان نحو مذيوم الجمعة ويتقدير زمان فيما
اذا كان ما بعدهما مصدر او جملة فقولنا ما رأيت مذيوم الجمعة او يومان يجلتان
والثانية مفسرة الاولى فلذا لم يعطف عليه وان جاز العطف فيما هو معناه نحو
ما رأيت واول مدة عدم رؤيتي يوم الجمعة وقال الكوفيون انهم ما ظرفان لما قبلهما
مضافان الى جملة مصرح مجزئها اذا كان بعدها جملة ومحذوف احد جزئها
اذا كان بعدها مفرد نحو ما رأيت مذيوم الجمعة ومنذ ذهابك اي منذ كان يوم
الجمعة ومنذ كان ذهابك فقولنا ما رأيت مذيوم الجمعة جملة واحدة قال صاحب
التسهيل وانما اختاره لان فيه اجزا منذ منذ على طريقة واحدة وهي كونهما
ظرفين مضافين الى جملة بعد هما مع صحة المعنى فهو اول من اختلف
الاستعمال وفيه تخليص من الاستدعاء بنكرة بلا مسوغ ان ادعى التنكير
ومن تعريف غير معتاد ان ادعى التعريف وقينه تخليص من جعل جملتين
في حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدراته وقد عرفت بما حرونا لك
اندفاع جميع ذلك عن مذهب البصريين (قوله بالالف المقصورة) وبما عمل فيها

معاملة

معاملة الف الى وعلى فيسلم مع الظاهر ويقابها مع الضمير غالبا ثم ظاهر
كلام المصنف رحمه الله ان لدى لغة برأسها وفي الصحاح ان لدى لغة في لندن
(قوله وقد جاء اه) في لدى ثمان لغات كعضد وجل وكثف وحروم وعمل
وفهم وخف ترك المصنف رحمه الله كثفا متابعة لما في الفصل لقائه كما ترك
ليت بفتح اللام وكسر التاء ولندن بضم اللام وسكون الدال مع فتح النون
(قوله وقد جاء لندن بفتح اللام اه) كما جاء في عضد عضد بسكون الصاد ثم كسر
النون لالتقاء الساكنين ضبط الشارح اللغات الست المذكورة في المتن
على هذه الطريق لثلاث تغير اللغة بعد جهة ضبط الاصل وضبط الاخف بدون
سقوط النون ثم الاخف بعد سقوط النون وقدم ما فيه النون لكون التغير
فيه يسيرا (قوله ولندن بتحرك الدال) بعد اسقاط الضم لالتقاء الساكنين
وقد جاء بالكسر ايضا (قوله ولندن بتسكين الدال) ونقل ضمها الى اللام وكسر
النون لالتقاء الساكنين وقد جاء فيه فتح النون ايضا (قوله ولد) وهي ثلاث لغات
باسقاط النون من اللغات الثلاث التي كانت بسكون الدال وضمها وقد جاء
لد كد وهو في غاية القلة (قوله لوضع بعضها وضع الحروف) في شرح المفصل
بنيت لدى ولد لتشبههما بالحروف لوضعهما على الصيغة التي ليست عليها
الاسماء المتكسدة اعمال الحروف عليها فاشبهت الحروف وبني لدى لانه هو هو
وقد تقدم ان كل اسم بني فانه مبني وان اختلف بزيادة او نقصان مع بقاء
حروف الاصل والمعنى فيه فبني له لتشبهه بالحروف وبني لدى لتشبهه
ما شبه الحروف وان اختلفت جهات الشبه فانه لا يضر الا يرى ان زال بني
لشبهه بازل وبني بخار لشبهه بزال وان اختلفت جهات الشبه انتهى واورد
عليه الشيخ الرضي ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف بناء من الواضع
على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبينة لمسايق المبنى
فلا يجوز ان يكون بناؤها مبني على وضعها وضع الحروف والجواب
بانا لانسلم ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف مبني على ما يعلم
من كونها مبنية حال الاستعمال لا يجوز ان يكون بناء على كونها مطلوبة
الخفة ولذا جاء بعض الاسماء معر بامع كونه ثانيا كما هو في بعض اللغات
وبما نقلناه من شرح المفصل ظهر اندفاع ما قيل لوجه الحكم ببناء لدى

في

بمجرد موافقتها في بعض الحروف لادن مع عدم الموافقة في المعنى اذ لادن بمعنى
 من عند (قوله وكما بمعنى عند) اي كما مشتركة في هذا المعنى الا ان لادن
 ولغاتهما المتداورة يلزمها الاستدعاء فلذا يلزمها من ظاهرة وهو
 الاغلب او مقدرة فهي بمعنى من عند واما الذي فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى
 الاستدعاء كذا في الرضى وبهذا يظهر عدم صحة ما قيل ان بناء لادن لتضمنه
 معنى من لان لزوم من معناها ظاهرة او مقدرة ينافي التضمن كما في اسماء
 الشرط والاستفهام وقال في شرح التسهيل للفاضل المصري لادن مبنية لشيها
 بالحروف في لزومها استعمالا واحدا وهو كونها مبتدأ غاية وامتناع الاخبار
 عنها وبها ولا يبنى عليها المبتدأ بخلاف عند ولدى فانهما لا يلزمان استعمالا
 واحدا بل يكونان لا بداء الغاية وغيرها ويبنى عليهما المبتدأ ومعنى عند
 القرب حسا او معنى نحو عندى انا غنى وزيدا فقت عينها اذ هت ويلزمها
 النصب الا اذا انفجرت بمن كذا في الرضى (قوله ان تجريها) اما لفظ ان كان
 مفردا او تقدير ان كان جملة (قوله وقد ينصب) اي ينصب بلدن لا بسائر
 لغاته لفظ غدوة لالفظ آخر وغدوة بعد لادن لا تكون الامتونة وان كانت
 معرفة (قوله تشبيها لثوبها) وان كان من نسخ الكلمة بالتثنية فيكون
 كاسم تام بالتثنية فيعمل عمله ويضعف هذا التوجيه ان يؤنس حكمي نصب
 غدوة بعد لدى المحذوفة التثنية (قوله ولذلك) اي لكون فونه مشبها بالتثنية
 يحذف من لادن تارة وينبت اخرى (قوله واكون) عطفت على تشبيها من حيث
 المعنى علة نصب خصوص غدوة (قوله اي لاجل الفعل اه) في هذا التوجيه
 صرف اللام عن المتبادر وهو كونه صلة الوضع كما مر في امثاله وابقاء الماضي المنقضي
 على معناه المتبادر فهو اقل تصرفا عما في التوجيه الثاني ابقاء اللام على المتبادر
 وجعل الماضي صفة الزمان واسناد المنقضي اليه على التجوز باعتبار كون ما وقع فيه
 منقيا وربما استعمل قط في النبي وقد استعمل بدونه لفظا ومعنى نحو كنت اراه قط
 اي دائما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رأيت الدب قط (قوله وبناء
 المحقة) وقيل لتضمنه معنى في معنى من الاستعراقية على سبيل اللزوم (قوله
 بدليل اعرابه اه) فان الاضافة الى المفرد ترجح جانب الاعراب لاختصاص
 فائدتها من التعريف والتخصيص والتخفيف بالمعرب ولذا تعرب الغايات عند

الاضافة

الاضافة الى المفرد فالقول بانه يجوز ان يكون عوض المضاف مبنيا مفتوحا
 لانه جاء فيه الفتح لا معربا منصوبا كما وهم ليس بشئ (قوله اي دهر الداهرين)
 معنى عوض الدهر بمعنى به لانه كلام مضى برز منه عوضه جزاء آخر كذا
 في القاموس (قال المعرفة والنكرة) المعرفة مصدر عرف معناه شيئا حتى
 والنكرة اسم لما ينكر كالطلبية اسم لما يطلب كذا في الاقليد والنكرة والنسكار
 ناشا حتى (قوله من اقسام الاسم) انه بذلك على انهما من مباحث الاسم
 كالمعرب والمبني لبعدهما بوضع جزئي بان يلاحظ الموضوع والموضوع له
 بخصوصهما لا بخصوصية الطرفين او كلي بان يلاحظ الموضوع وبوجه
 اعم كما في المشتقات فان اسم الفاعل مثلا موضوع لمن قام الفعل به او يلاحظ
 الموضوع له بوجه اعم كما في الحروف والمضمرات والمبهمات فهنا اربعة
 احتمالات ان يكون كلاهما ملحوظين بخصوصهما او كلاهما بعمومهما
 او الموضوع يكون ملحوظا بخصوصه والموضوع له بعمومه او بالعكس ولا وجود
 للاحتمال الثاني (قوله اي بذاته المعينة) فالعين بمعنى الذات كما في القاموس
 وغيره واضافته الى الضمير للعهد فيصير بمعنى ذاته المتعينة المعلومة المعهودة
 والعهد انما يعتبر بين المتكلم والمخاطب لا غيرهما ولا بد في المعرفة من علم المتكلم
 اذ لا يمكن اعلام المعهود بدون العلم به في الاقليد التعريف يتعلق اما بمعرفة
 المنة كالم دون المخاطب نحو قولك لي بستان وانت تعرفه دون مخاطبك
 او بما لا يعرفه فانه نحو قولك انا في طلب غلام اشتد به ولست تقصده الى معين
 او بما يعرفه فانه نحو قولك فعل الرجل كذا وما قيل ان المعرفة ما يعرفه مخاطبك
 فعنه انه لا بد فيها من معرفة المخاطب وانما زاد المعينة اشارة الى ان ما وقع
 في عباراتهم في لفظة المعينة معناه المعلومة الشخصية (قوله يخرج به النكرة)
 والعلم المنكر داخل في المعرفة باعتبار الوضع الحقيقي وفي النكرة باعتبار وضعه
 المجازي وان الوضع في تعريفهما اعم من الوضع بنفسه او بالقرينة ليدخل
 في المعرفة المعارف المستعملة في المعنى المجازي نحو يرى الاسد فانه موضوع
 للرجل الشجاع بالوضع المجازي ويدخل في النكرة التكررات التي هي مجازات
 نحو ما رأيت اسدا برمي (قوله واسار) وذلك بالبلغ فلا بد لاختياره هذا الترتيب
 المذكور من نكتة والاشارة الى ترتيبها في المرتبة فصلح نكتة لذلك فلتجمل عليه

(قوله الى ترتيبها) في المرتبة على ما اختاره ونبع الزمخشري في ذلك فانه ذكرها في الفصل على هذا الترتيب الا في المضاف حيث جعل تعريفه بعد جميع الانواع كما هو مذهب المبرد لان تعريفه في غيره والزمخشري جعله في مرتبة المضاف كما هو مذهب سيبويه (قوله فانها موضوعه اه) هذا على رأي المحققين المتأخرين واما على رأي المتقدمين فهي موضوعه لمعان ككلمة بشرط استعمالها في جزئياتها فالمعنى الحقيقي مهجور بالكلمة وكذا الاختلاف في المبهات والحروف (قوله والموضوع له جزئ مشخص) اما شخصية ضمير المتكلم والمخاطب وضمير الغائب الراجع الى الشخص فظاهر واما الراجع الى الكلي فلانه من حيث انه تقدم ذكره لفظا او تقدير او حكما صار مشخصا لا بمحتمل غيره صرح به في الاقليد وبعضهم جعل الضمير الراجع الى التسمية المضافة نكرة واستعماله فيها مجاز كضمير المخاطب المستعمل في مخاطب غير معين نحو قوله تعالى ولوترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم (قوله الاعلام الشخصية اه) اي الموضوع للشخص وهي الماهية المعروضة للشخص وهو حالة حقيقية اراعتبارية بها يمنع فرض الاشتراك بين كثيرين والاعراض انما تسمى مشخصات لكونها علامات يعرف بها الشخص لانها علة للشخص ولوقيل بكونها علة فعليتها على سبيل البديل كالدعامة للبيت وعلى كل تقدير لا يلزم من بدلها بدل الاشخاص على ما وهم وتفصيله في علم آخر (قوله كما اذا تصور ذات زيدا) اي بوجه مختص به في الخارج وان كان في نفسه يمكن فرض اشتراكه فالمعلوم جزئي بوجه كلي كما قالت الفلاسفة في علمه تعالى بالجزئيات ولذا اختار لفظ تصور دون احسن فان طريق ادراك الجزئيات المادية بالوجد الجزئي انما هو الاحساس فلا يشكل بلفظ الله ولا بالاعلام الموضوعية عند غيبة الموضوع له لانه يمكن تصوره بوجه مختص به في الخارج كتصوره تعالى بكونه واجبا خالقا لما سواه فالمعلوم جزئي وان كان العلم بوجه كلي على ان التحقيق ان افقت الله من الاعلام الغالبة الا ان غلبته تقديرية بخلاف الآله فان غلبته حقيقية وقد حققناه في حاشية تفسير القاضى (قوله والجنسية) اي الموضوع للماهية المتحدة في الذهن من حيث معهوديتها فاستعمالها في فردتها ان كان باعتبار مطابقتها للماهية المتحدة حقيقة وان كان باعتبار

خصوصية

خصوصيته فجاز من قبيل استعمال المطلق في المقيد كاستعمال الاسد فيه هذا مذهب اليه المصنف رحمه الله والمحققون فتعريف العلم الجنسي عندهم حقيقي واختار في الرضى ان تعريفه لفظي كما كان تأنيث غزفة وبشري وصحراء ونسبة كرمي لفظيات ولا فرق بين علم الجنس واسم الجنس في المعنى بل في الاحكام اللفظية (قوله والموصولان اه) لعل وجهه كون الموصول في مرتبة اسم الاشارة اشتراكهما في الابهام والتعيين بامر خارج اعني الاشارة والصلة وتفاوتهما وضوحا بحسب تفاوت الاشارة والصلة في الوضوح غير معتد به وذهب الاخفش الى ان ما فيه ال من الموصولات تعرف بها وما ليست فيه ال كن وما فتعرفه لانه في معنى ما فيه ال فالموصول على هذا في مرتبة ذي اللام واليه ذهب سيبويه وجمهور النحاة (قوله العهدية او الجنسية) في التسهيل فان عهد مدلول معصومها الحضور جنسي او على فهي عهدية والا فهي جنسية وفي شرحه هذا مذهب الجمهور وذهب ابو الجراح يوسف الى ان ال قدم واحد وهو العهد والمراد بالجنسية اللام التي للعقيدة من حيث هي وبلاستغراقية التي للعقيدة من حيث تحققها في جميع الافراد فتصح المقابلة بينهما وانما تعرض للاستغراقية مع كونها من فروع الجنس لدفع توهم ان الاستغراقية لا قادتها الشمول ليس فيها معنى التعريف ولم يذكر الشارح العهدية الذهبية لانها من حيث استعمالها في فردتهم تكثر ولذا اوصف بالجلل الخبرية (قوله اللام الزائدة) هي فيما يجب تعريفه او تذكيره في التسهيل وقد تعرض زيادتها في علم وحال وتعيين لا غير ومضاف (قوله بدل من اللام) معنى كونه بدلا من اللام انه مستعمل في موقعها والاصل اللام في شرح التسهيل لابن مالك لما كانت اللام تدغم في اربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كانه من المضاعف الفاء بجعل اهل اليمن ومن داتها الميم بدلا لان الميم لا تدغم الا في الميم انتهى فالميم حرف تعريف عوض اللام في لغتهم وليس معناه انه منقلب من اللام كما قيلت بالرأى في الرحمن الرحيم كما وهم (قوله نحو ياربجل) اي اسم الجنس الذي قصده فرد معين فان تعريفا بالنداء واما العلم المتشادي فتعريفه بالعلمية والنداء افاذا زيادة الوضوح وهو المختار وقيل انه محرف بالنداء بعد ازالة العلمية (قوله اذا اصل ياربجل اه) يعني انه كان في الاصل معروفا باللام

في

ثم توسل لندائه باي ثم حذف اللام واي لكثرة الاستعمال فصار يارجل (قوله)
ولا يستلزم صحة الاضافة اه) فان لفظ احد في الاثبات لواحد منهم كالتكرار
للاعموم فمن قال انه تكلف فقد تكلف (قوله لانه ان صدر اه) هكذا في الاقيد
فالتقابل بين الاقسام الثلاثة بالذات وقولهم ما يشعرون مدح او ذم حيث
لم يقيدوا عدم التصدير بالاب والام يدل على ان الفرق بينه وبين الكنية بالحينية
فاشعار بعض النكبي بالمدح والذم كافي ابي الفضل واي الجهل لا يضر وعبرة
الرضي تشير الى هذا فانه قال الاعلام اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح او ذم
واما لقب وهو ما يقصد به احدى اى مدح او ذم واما كنية وهي الاب
والام والابن والبنات مضافات انتهى وبعض اهل الحديث يجعل العلم المصنوع
باب او ام مضافا الى اسم حيوان او صفة كابي الحسن كنية والى غير ذلك لقب
كابي تراب كذا في طائفة الغاضل الجلي على التلويح وبهذا الاصطلاح جعل
صاحب القاموس ابا العتاهية لقباً وفي كونه كنية وصاحب الصحاح جعله
كنية على الاصطلاح المشهور (قوله فهو كنية) من كنية اى سترت وعرضت
كالكتابة سواء لانه يعرض بها عن الاسم والنكبة عند العرب بقصد بها
التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى هو ان اللقب مدح الملقب به او ذم بمعنى
ذلك اللفظ والكنية يعظم المكني بها لعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس
تأفف من ان يخاطب باسمها كذا في الرضى وعندى ان التعظيم غير المدح والذم
فالفرق بين اللقب والكنية ظاهر (قوله فان قصديه اه) اى حين الوضع لا حين
الاستعمال لانه قد يطلق اللقب على المسمى من غير قصد المدح والذم ولانه
قد يقصد بالاسم في الاستعمال المدح والذم اذا اشتهر المسمى في ضمنه بصفة
مدح او ذم نحو ماتم وقصد الواضع يفهم من كونه منقولاً من معناه الاصل
الى المعنى العلى فان المنقولات بلا حظ فيها المعاني الاصلية (قوله فهو لقب)
ولفظ اللقب في القديم كان في الذم اشتهر منه في المدح والنبذ في الذم خاصة
(قوله فهو الاسم) الاسم بهذا المعنى اخص من مقابل الصفة الذي هو اخص
من مقابل الفعل والحرف (قوله ما وضع) اى ما اخص فيكون الوضع بمعنى
التخصيص فلا تنقل (قوله والاعلام الغالبة اه) العلم الغالب اما مضاف
نحو ابن عتاس او ذواللام نحو الختم فهو في الاصل داخل في المعرف باللام

العهدية والمعرف بالاضافة العهدية وبعد الاستعمال في فرد معين اختص به
في الاستعمال ايضا كذلك فلا ضرورة لادخاله في العلم شكك ان غلبة استعمال
المستعملين بحيث اختص به بمنزلة الوضع على انه يلزم الجمع بين المعنى الحقيقي
والمجازي في قوله وضع اه والحمل على عموم المجاز (قوله باستعماله فيه) متعلق
بمتناول (قوله تناول بوضع واحد) اشارة الى ان قوله بوضع واحد ظرف لغو
متعلق بالمتنى اعنى متناولاً لا بالنكبي المستفاد من غير فيكون داخل تحت المتنى
فيفيد عموم التعريف للاعلام المشتركة وليس مقصوده انه مفعول مطلق
بتقدير تناول على ما فهم اذ لا حاجة اليه على انه بعد تقدير تناول لا متعلق به فليكن
اقل الامر متعلقاً بمتناول (قوله اراد التنبيه) فيه اشارة الى ان الترتيب بين
الاصناف بدى (قوله فيما يكون) اى في نوع يكون فيه هذا الترتيب اى ترتيب
الاصناف في قسم الان المضاف يكون فيه هذا الترتيب كما سيجي ولم ينبه عليه
(قوله وهذا الترتيب الذي ذكره) اى ترتيب اصناف المصنف بالنسبة الى كل
المعارف حيث قال واعرفها اى اعرف المعارف لان هذا القرب وبقوله الذي
ذكره افاد ان الترتيب بين الانواع ليس بمذكور (قوله فان فيه اختلافات كثيرة)
في شرح التسهيل للفاضل المصري قيل اعرفها العلم وقيل اسم الاشارة وقيل
المعرف بال و قال المصنف اعرفها ختم المتكلم ثم ضمير الخطاب ثم العلم ثم ضمير
الغائب السالم عن ايهام نحو زيد رأته انتهى (قوله لكمية آحاد الاشياء) اى
لصفة منسوبة الى كم لوقوعها جوأ باله وهو العدد المعين فان كم للسؤال عن
العدد المعين عارضة لا آحاد الاشياء اى افراد الاجناس قال المصنف رحمه الله
في الايضاح العدد مقادير آحاد الاجناس فاسماء العدد يعتبر فيها النسبة الى
الاجناس ولذا يلزمها التمييز وقد تستعمل لمجرد العدد من غير تمييز فيقال ستة
ضعف ثلاثة في قوله لكمية اختراز عما وضع لغير الكمية سواء دل على العدد
الغير المعين كصبيخ الجمع ولفظ العدد أولاً نحو زيد وعمرو وبقوله احاد اختراز
عما وضع لكمية الابرء نحو النصف والثلث والربع وباضافة الاحاد الى
الاشياء اختراز عما وضع لكمية الاحاد في نفسها من غير نسبتها الى جئس نحو
لفظ بضع ونيف فانهم يابد لان على عدد معين من غير نسبتها الى جئس وبذا كان
يتبع اسم عدده التميز ويحاصر رافضه لانه لا يجوز التعريف بما وضع لكمية

لا تنقاضه بالفاظ الكسور ولا بما وضع لكمية الاحاد ولا بما وضع لكمية الاشياء
 لا تنقاضهما بما وضع لكمية احاد في نفسها وما قيل ان الاحاد احتراز عما وضع
 لكمية المسافة نحو الفرسخ والميل وعن نحو الذراع فانه يصح لو اريد بالكمية
 المقدار الشامل للعدد والمسافة والذراع ولا يخرج عن التعريف نحو ثلاث
 جماعات لانها احاد الجماعة (قوله فالاشياء اه) الفاء لتفصيل الحد ولا ينبغي انه
 اذا كانت الاشياء هي المعدودات والاحاد عبارة عن كل واحد منها يكفي
 في الحد ان يقال لكمية الاحاد او لكمية الاشياء وما قيل ينبغي ان يقال المراد
 بالاحاد الوحدات القائمة بالاشياء واسم العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء
 لا لكميتها فانه ان الوحدات المنفردة والجمعة نفس العدد لا يكتبها (قوله
 وظهر بهذا التقرير اه) وهذا التقرير لا يرضى به المصنف فانه قال في ايضاح
 المفصل العدد مقادير احاد الاجناس فالواحد والاثان على ذلك ليسا
 بعدد وانما ذكر في العدد لانه محتاج اليهما فيما بعد العشرة فهما من العدد
 استطراد اولو قلنا ان العدد عبارة عن مقدار ما الشيء عليه من وحدة وغيرها
 لدخل الواحد والاثان في العدد انتهى وليت شعري بعد ما صرح المصنف
 بخروجهما عن التعريف اذا خذلفظ الاجاد كيف يعترض الشارح الرضى على
 عدم صحة التعريف بخروجهما عنه (قوله وان لم يكونا اه) الواحد ليس بعدد
 عند كلهم لان العدد قسم لكم والواحد ليس بكم واما الاثنان فعند البعض
 وذكر واه وجوها ضعيفة وتفصيلها في شرح حكمة العين (قوله بالحق التاء
 كما هو الاصل في التانيث (قوله او باسقاطها) فان الاصل في الثلاثة واخواتها
 ثبوت التاء في شرح التسهيل للفاضل المصري الثلاثة واخواتها اسماء
 جماعات كعزة وزمرة وامة وفرقة وعصبة وصحبة وسرية وقفة وعشيرة
 وقبيلة وفصيلة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق الاسماء التي هي بمنزلة
 فاستعصب الاصل مع المعدود المذكر كانه قد رتبته وحذف التاء مع المعدود
 المؤنث لتأخر رتبته وبذل على ان اصلها التاء ان العرب اذا قصدت مجرد
 العدد تقول ثلاثة نصف ستة وفي الرضى انما وضعت على التانيث في الاصل
 لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا
 صار المذكر في نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العارض ثانيا ثبت العارض

في

في نفسه اولى (قوله الى عشرة) كذا في النسخة التي بخط الشارح ونسخة
 الفاضل اللاري وفي بعض النسخ الى تسعة وهو سهو (قوله او بالجمع) وما يجري
 مجراه (قوله او امتزاجيا) لم يدخل في قوله او بالعطف كما في الرضى بناء على ان
 اصلها العطف لانه من المركبات الامتزاجية كما سبق ذكره ولن تضمن الحرف
 باعتبار الاصل وما قيل ان الصواب ان يقال او تضييافا ليس بصواب اذ ليس
 في الاصطلاح مركب تضيياف (قوله واحد) في الرضى اسم فاعل من وحد ويجوز
 وحدا وحدة اي انفراد فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد فالمراد من
 الواحد الوحدة لكونه عددا منفردا ولا حاجة الى تدقيق فلسفي بان يقال هي
 الوحدة واحد اما لانها واحد بذاته كالضوء يضيئ بذاته واما لانها من الانواع
 المنكورة مع انه غير تام لانه اذا عبرت الوحدة واحدا كان من المعدودات لامن
 الاعداد وفي الاقليدان الواحد ليس بصفة وكذا غيره من الاعداد فان اجري
 شيء منها على موصوف فعلي تأويل معدود بهذا العدد ولذا يجمع على وحدان
 لان فعلا غالب في الاسماء ولا يجمع على فواعل مع انه الاصل في الاسماء لكونه
 في الاصل صفة تقول مرتب برجل واحد وامرأة واحدة فروعى جانب الاسمية
 بان جمع على وحدان وجانب الوصفية الاصلية بان لم يجمع على فواعل
 (قوله ومثله) اصله مثبة كسيرة حذف لامها فلزسها التاء عوضا عنها كما في عدة
 رتبة ولا مهابا كما حكى الاخفش رأيت ميثا وفي الصحاح اصل مائة ماى كمي
 والهاء عوضت عن الياء (قوله تقول واحد واثنان) هذه الاعداد وما بعدها
 موقوفة محكية على ما هو الاصل في المفصل العدد موضوع على الوقف تقول
 واحد اثنان ثلاثة يدل على ذلك ان الواو بينهما منصوب المحل على انه مفعول
 تقول فان المعنى تقول هذه الكلمات وانما ذكرها على التعداد لان اعراب الاخر
 لا دخل له في بيان استعما لها فقوله وتيمم يكسرون الشين بجملة معترضة
 بين المعدودات والالف في اثنان وثمان من حروفهما وليس علامة الاعراب
 وكذا الواو في عشرون واما قوله ثم بالعطف بينهما فهو معطوف على تقول
 بتقدير تقول وقوله مائة والفاء ومائتان والفاء مذكورة على سبيل التعداد
 او مفعول تقول المقدر ههنا المعطوف على تقول السابق اذ لا يمكن جعلها
 مفعول تقول المذكر كور او لا توسط قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم بينهما (قوله

في

اعتبار التأنيث الجماعة في الايضاح انما كان كذلك اي جاؤا بالتاء للمذكر
فيما فوق الاثنين لان الثلاثة جماعة فاشوا الجماعة في المذكر لانه السابق ثم جاؤا
بالمؤنث مذكرا ارادة الفرق بينهما انتهى اي انما كان على خلاف الظاهر
في الثلاثة لان عدد الثلاثة فافوقها جماعة فيصح ايراد التاء فيها فاشوها بهذا
الاعتبار في المذكر لكونه سابقا في الاعتبار ثم جاؤا بالمؤنث فتركو التاء
فيه للفرق بين المذكر والمؤنث اذ لو ورد التاء فيهما لزم الالتباس في صورة
حذف المميز اذ لا علامة فيها ولو اوردنا ان لزم اجتماع علامتي التأنيث
في كلمة واحدة فليزم التاء في المذكر وعدمه في المؤنث فقولنا اعتبرا اء نكتة
مصححة لا يراد التاء وحصول الفرق بينهما نكتة للزومها في المذكر وبما قلنا ظهر
ان تأنيث ثلاثة وما فوقها لكونها في نفسها جماعة لا لان موصوفها جماعة
وتأنيث العدد لاعتبار العدد مؤشرا على ما قيل فانه تطويل من غير حاجة
الى هذا وهذا الوجه اظهر واخف مؤونة لانه لا يحتاج الى اثبات كون التأنيث
هو الاصل في ثلاثة فما فوقها كما مر نقلا عن شرح التسهيل والرضي قيل فلي
هذا الحق التاء في ثلاثة فما فوقها قياس وهو نافي ما تقدم في بحث وزن الفعل
انه لو قال غير قابل للتاء قياسا لم يردار بع اذا سمى به فان لحق التاء للتذكير وهو
ليس بقياس وهو ليس بشئ لان لحق التاء فيها خلاف القياس الظاهر المطرد
في كل الاسماء وما قالوا به انما هو وجه لصحة اللحق بالتأويل على خلاف الظاهر
(قوله فرقا بين المذكر والمؤنث) والمعتبر في التذكير والتأنيث حال المفرد ان كان
المعدود جمعا لا بلفظ المعدود وان كان اسم الجنس او اسم الجمع فان كان مختصا
بالمذكر اذ التاء وان كان مختصا بالمؤنث حذف وان كان محتملا لهما جاز
الامر ان الا اذا نصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النص وفيه تفصيل
في الرضى وان كان المعدود صفة نائية عن الموصوف يعتبر حال الموصوف قال
الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها اي عشر حسنات امثالها وان كان
لا يدخله معنى التذكير والتأنيث ينظر الى اللفظ فيؤنث فهو خمسة من الضرب
ويذكر نحو خمس من البشارة (قوله وغير الواحد) ظاهره يدل على ان احد مغير
الواحد واحد مغيرة الواحدة والمفهوم من الرضى ان احد اصله واحد بفتح الحاء
صفة مشبهة بادل الواو المفتوحة بالهمزة على خلاف القياس واحد اصله

وحدى بادل الواو المكسورة بالهمزة على القياس عند المازني كوشاح واشاح
وعلى خلافه عند غيره فعنى قوله وتغير بديل على ما في القاموس (قوله ابقاء للجزء
الاول فيهما) حال من فاعل تقول اي متبقي لا مفعول له لعدم صحة التعليل
وكذا انه كبر الثاني عطف عليه اي تذكير الجزء الثاني في المؤنث وكراهة
مفعول له للتذكير كبراي مورد الجزم الثاني في المذكر كراهة اجتماع التأنيثين
وما قيل يلزم كون المفعول له معرفة وهو غير جائز عند الجمهور قسمه وقد وقع
في التنزيل يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت وفي الرضى
ويعزى الى الرياشي وجوب تكرير المفعول له لمساواة الحال والتمييز وقول حاتم
واغفر عوراء البكريم ادخاره قاض عليه (قوله بدل من لام الكلمة) اعني الياء
لانه من الشئ لامن اثنتان فهي للتأنيث لان همزة الوصل عوض عنها اي عن
الياء (قوله لانه لما وجب) قيل الصواب فلانه والجواب انه جزاء اما بتقدير يقال
اه او حذف الفاء في جواب اما جازم مع قول محذوف نص عليه في الرضى (قوله
لانه منصوب) قد عرفت الحقيقة ومن قال ان الاعراب المحلى انما يكون للمبنى
وعشرون ليس مبنيا وهو ظاهر انما المحتمل ان يكون محكما فالصواب المنصوب
تقدير النقل آخره بالحركة الحكائية فقد غلط بوجوه اما اول فلان الاعراب المحلى
يكون للمعرب ايضا فالواحد يجوز الرفع في المعطوف على اسم ان بعد مضي الخبر جلا
على المحل ورفع ظرف في لا غلام رجل ظرف في الدار جلا على محل لا غلام
رجل واما ثانيا فلان عشرون مبنى لكونه حكاية عن المبنى اعني عشرون على
التعداد واما ثالثا فلان نقل آخره بالحركة الحكائية لا ينافي الاعراب بالحرف
(قوله لان المعطوف) تعليل لغير (قوله اي عطف تلك العقود) خص العطف
سها بعطف العقود على الزائد مع ان عطف الزائد على العقود ايضا جاز وان كان
الاول اكثر استعمالا بقرينة قوله الى تسعة وتسعين بخلاف قوله ثم بالعطف
على ما تقدم حيث جعله شاملا لهما كما هو الظاهر (قوله كانه ذلك الزائد)
جعل الجار والجرور سالما من الزائد لان الزائد والعقود معا كما في الرضى لان
الاحتياج الى التقييد فيما وقع فيه التغيير وهو الزائد لاني العقود (قوله ما
والف) بالوقف كسائر الاسماء السابقة واورد الواو بينهما ليس لعدم اتصالهما
بخلاف العقود السابقة (قوله ما تان والسان) لم يورد جمعها لعدم كونه من

الاعداد في نفسه وانما يصير من الاعداد بالتركيب بلفظ العدد نحو ثلاث مائة وثلاثة الالف كالواحد والاثني كما مر تقلا من الايضاح (قوله او واحدة) عطف على واحد فيكون مثالا للمؤنث عطف فيه الزائد على مائة (قوله مائة واثنان واثنان) عطف على مائة وواحد وهكذا فكلها من عطف الزائد على المائة احدى مائة مثالا للمذكر والآخر مثالا للمؤنث على الطريقة السابقة وعطف او واحدة ومائة على مائة وواحد بان يكون مثالا عطف فيه المائة على الزائد وهكذا الى آخر الامثلة وهم تأتي عنه الطريقة السابقة من ايراد مثال للمذكر ومثال للمؤنث ولما لم يرد مثال واحد بعطف الزائد على المائة ترك الباقي الامثلة ثم الحق بقوله ويجوز العكس في السك (قوله قال الشارح الرضى اه) المقصود منه ان قوله وشئت حذفها بمعنى انه على خلاف القياس فالاكفاء على الكسرة قياس وليس بمعنى انه غير فصيح بل هو اولي (قوله محقوض) واجاز سيبويه النصب في الشعر والفرام مطلقا وهذا اذا كان المعدود جامدا واذا كان صفة نحو قولك ثلاثة صالحون فالاحسن الاتباع ثم النصب على الحال ثم الاضافة وهو اضعفها لاستعمالها حينئذ استعمال الاسماء كذا في شرح التسهيل (قوله مجموع جمع التكسير ان وجد) فان كان له جمع قلت يتوون به ولا يتوون بجمع الكثرة وان لم يوجد فجمع المؤنث السالم نحو ثلاث عورات وقل مجيئه مع وجود المكسر نحو سبع سنبلات مع وجود سنابل ونحو خمس زوجات وسبع بقرات وما جمع المذكر السالم فلا يميز به كما سيجي (قوله او معنى) وهو اسم الجمع واسم الجنس والاكثر فيه ان يكون مجرورا بمن (قوله الا في ثلاث مائة اه) اي اسقاط التاء في ثلاثة واخواتها واجب اذا اضيف الى مائة واثنائها واجب اذا اضيف الى الالف لان مجزها في الظاهر لفظة مائة وهو مؤنث ولفظ الف وهو مذكر (قوله وكان قياسها) اي بالنظر الى كون مجزها مجموعا فلا ينافي عدم مجيئه اضافة العدد الى جمع المذكر السالم (قوله في صورة الجمع المذكر السالم) انما قال في صورة لانهم اختلفوا في مجيئه والجمهور على انه جمع مائة بالواو والنون على الشذوذ كارضين وقال الاخفش ان وزنه فعيلين كغسلين فهو اسم جمع وقال البعض ان اصله مثنى كعصبي فهو جمع كثره قلبت ياؤه الثانية نونا فعلى التقدير هو في صورة الجمع المذكر (قوله ان يلى التمييز المجموع اه) اي يلى التمييز الذي يذكر

للمائة

للمائة كما يقال مائة رجل كذا نقل عن الشارح الرضى فالتمييز فاعل يلى والمجموع مفعول له (قوله ما تعود) اي اخذ التمييز المجي بعد ما هو في صورة الجمع اه عادة فالضمير المستتر في تعود راجع الى التمييز والمجي مفعوله (قوله فلتعذر الاضافة) حكى الكسائي ان من العرب من يضيف عشرون واخواتها الى المميز من كوراش وعشرون درهم ومعرفة نحو عشرون نوبة وعند الاكثرين هو شاذ لا يبنى على مثله قاعدة كذا في شرح التسهيل للفاضل المصري (قوله قليلا من حيث اللفظ) فان لفظ المفرد اقل صرفا من لفظ الجمع غالبا ومن حيث المعنى فان الجمع في معنى واحد واحد وتذكر قليلا كذا كير قريب في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين (قوله في الاعداد) وانما قيد بذلك لان استعمالها مع مجزها دون الاعداد واقع في الرضى وان لم يكن مائة مضافا اليها ثلاث واخواتها اجعت واضيفت الى المفرد ايضا بنحو مائة رجل (قوله مرفوض) في شرح التسهيل ان العرب لا تجمع المائة اذا اضيف اليها عدد الا قليلا (قوله محقوض مفرد) وقد جاء منصوبا في قول الشاعر

اذا عاش القتي ماتين عاما * فقد ذهب اللذات والضياء

وجاء جمعها ايضا كما في قراءة الكسائي في ثلاث مائة سنين بالاضافة واجاز ذلك القرآء وذلك قليل كذا في شرح التسهيل (قوله واذا كان) اي هذا الاستعمال المقصود مما تقدم من اثبات التاء في المذكر واسقاطها في المؤنث في ثلاثة الى عشرة اذا كان المعدود ولفظه متفقين في التذكير والتأنيث واذا كانا مختلفين فيهما فالوجهان فكان الاليق بتقديمه على بيان احوال المميز الان تذ كير لفظ المعدود وتأتيته لما لم يعلم من المميز قدم ذكر المميز (قوله واذا كان المعدود) سواء وقع تمييزا كما في مثال الشارح او موصوفا نحو الشخص ثلاثة او ثلاث ولا ينتقض هذا الضابط بثلاث مائة ولا العكس بثلاثة آلاف حيث وجب التذكير في الاول والتأنيث في الثاني سواء كان المعدود مذكرا او مؤنثا لان التذكير فيهما بواسطة لفظ المائة والالف كما عرفت ولم يعبر بهما عن المعدود بل التعبير بلفظ ميمهما اعني رجلا وامراة مثلا (قوله بميمين) زاده للتخصيص على استغراق النقي فان الفعل المنفي ظاهر في العموم بخلاف النكرة في سياق النفي فانها تنص فيه اي لا يميز بمميز اصلا مفردا كان او مثنى او مجموعا (قوله فلا يوردها) اشارة الى انه ليس المراد بقوله

ي س ش

لا يميز واحد ولا اثنين انه لا يميز بعدهما كما في الخواشي الهندية فيكون
منافيا لقوله استغناء بلفظ التمييز عنهما فانه يدل على ترك الواحد والاثنين بل المراد
انه لا يجمع بينهما ثم عدم الجمع يحصل بترك الواحد والاثنين وترك المميز فاضرب
بقوله بل يذكر ان التعيين الاحتمال الاول كما يدل عليه التحليل بقوله استغناء
بلفظ التمييز عنهما (قوله ما يصلح ان يكون تمييزا لهما) وهو المفرد في الواحد والمثنى
في الاثنين واستخرج عما لا يصلح لذلك كالمثنى والمجموع في الواحد والمجموع
في الاثنين (قوله اي الصالح لان يكون تمييزا) اندفع بهذه العناية ايراد الرضى
بان هذا التحليل لا يستمر في نحو واحد رجال واثنان رجال (قوله وبصيغة اه)
اي بهيئته بقرينة المقابلة بجوهره (قوله فان من صيغته اه) اعني الجوهر
مع الهيئته كما هو المعنى الحقيقي للصيغة فلا ينافي السابق (قوله فان قلت هب)
حاصله ان المسمى عام كما هو والليل خاص لانه لا يتنصص فيما اذا اورد بميز الاثنين
مفردا فانه صالح للتمييز لكونه ميبنا للجنس ولذا جاء في قول الشاعر ثلثا تحفظني
والاستغناء بلفظه لعدم فهم الاثنيته منه (قوله ينبغي ان يعتبر اه) يعني ان
اللائق بالقياس ان يعتبر في الاثنين المثنى رعاية للموافقة بميز ساير الاحاد بقدر
الامكان فالمفرد ليس بصالح للتمييز الاثنين قياسا وما وقع في الشعر شاذ للضرورة
(قوله معنى الكلام) خلاصته ان معنى الكلام انه لا يجمع بينهما وبين تمييزهما
استغناء بلفظ التمييز اعني الصيغة من غير اعتبار علامة الافراد والاثنيته عنهما
لانه بالحاق علامة الافراد يفيد الوحدة وبالحاق علامة الاثنيته يفيد الاثنيته
فلا حاجة الى ذكر الواحد والاثنين وانما قال ولا يعدل ان فيه حيل اللفظ على
خلاف الظاهر السابق الى القهيم (قوله فاختاروا اه) دفع لما يرد من انه على
هذا التوجيه حصل لنا طر يقان لبيان الجنس مع الوحدة والاثنيته معن عن
الاخر فلا يصح ان لفظ التمييز معن عنهما فقال ان حقوق العلامة اخف
فاختاروه لهذا الترجيح (قوله وتقول) عطف على قول السابق وكلاهما
بصيغة الخطاب رعاية لموافقة ما بعده من قوله وتقول حادي عشر فانه بصيغة
الخطاب ولقوله وان شئت قلت واقوله بعده فتعرب (قوله اي في الواحد) عبر
عنه بالمفرد اشارة الى انه مفرد عما سواه من الاحاد المتعددة بهذه الصيغة
اي التصيير لا يشاركه فيها غيره (قوله تصيره) مصدر مضاف الى الفاعل

ومفعولا

ومفعولا محذوفان قدرهما الشارح رحمه الله (قوله على هذا القياس) اي
قياس الثاني ولا حاجة اليه (قوله فلا يجري اه) لاستغناءه عقلا (قوله
لا يتيسر اشتقاق اه) وذلك لان اسم الفاعل ما اشتق من فعل لم يأت به
معنى الحدث ولا فعل لما فوق العشرة بخلاف العشرة وما تحتها فان لها
الفعل نحو ثبتت من الثني الى عشرين من العشر على حد ضرب وبيان من حد
فتح ما فيه العين اعني اربع وسبع وتسع واما ما هو لبيان الحال وان كان
في صورة اسم الفاعل كالحائط والكاهل فليس له معنى حدثي قائم به وانما معناه
الواحد في مرتبة فلا بأس ان يبنى من اول جزئي المركب اذ لا يحتاج الى مصدر
وفعل (قوله اي مرتبة من المتعدد في نفسه) لا بالنظر الى عدد تحتته فيصح
مقابلته باعتبار التصيير فان حاله بالنظر الى ما تحتته (قوله والحادي عشر)
فتقلب الواحد الى الحادي يجعل الفاء مكان اللام والعين مكان القاء وقلب
الواو ياء لتطرفها فتسكن الياء فيه وكذا في الثاني عشر مع انهما مر كان كما مر
في معدي كرب كذا في الرضى (قوله وتقول في المعطوف اه) واما العشرون
والثلاثون الى التسعين والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد لفظ العدد فهما
واحد وكان القياس العاشر والعشرون والالفون اه كذا في الرضى ولذا تركهما
الشارح رحمه الله (قوله من اجل اختلاف الاعتبارين اه) يعني ان قيل
الى آخره مرتب على اختلاف الاعتبارين بواسطة استلزامه اختلاف
الاضافتين استلزاما ما بينا لان التصيير يقتضي الاضافة الى الاقل بمرتبة والحال
يقتضي الاضافة الى المساوي والى ما فوقه اذ لا مرتبة للواحد في العدد
الذي تحتته (قوله بالاضافة اه) واذا نصب به فانما نصبه اذا كان بمعنى
الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضي والاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف
ساير اسماء الفاعلين فانها متساويان فيها والنصب اكثر (قوله بالاضافة)
ولا يجوز عند الجمهور ان ينصب ما يضاف اليه اذ ليس اسم فاعل حقيقة
ونقل الاخفش عن تغلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له اذا ابرزت ذلك فقد
اجرته مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول ثلثت ثلاثة قال نعم على معنى اعمت
ثلاثة وجعلت الثلاثة ثلاثة بضم نفسي الى اثنين (قوله الى عدد يساوي
عده) الظاهر الاخصر الى اصله اولى ما فوقه والعدد المضاف اليه نفس اصله

الا ان يعتبر التغير باعتبار كونه اصلا وكونه مضافا اليه (قوله لا مطلقا) فانه اذا اريد ذلك يقال اخذ ثلاثة اى واحد منهم (قوله والرابعة والخامسة) زاد هذه العبارة اشارة الى ان قوله ثلث ثلاثة مذكور بطريق التمثيل والمراد انه قيل ثلث ثلاثة وامثالها من نحو رابع اربعة وخامس خمسة وغير ذلك اى احدها باعتبار وقوعه في احده هذه المراتب وليس المراد انه قيل ثلث ثلاثة باعتبار وقوعه في احده هذه المراتب فانه فاسد لا يقال ذلك الا باعتبار وقوعه في المرتبة الثانية فقط (قوله والا يلزم اه) اى اذا كان المراد الواحد مطلقا لا بخصوصية المرتبة يلزم جواز ارادة كل واحد سواء كان الاول والثاني او الثالث من كل ما جاء للواحد من المتعدد باعتبار حاله وتخصيص الشارح الواحد الاول وعاشر العشرة لغاية البعد بينهما (قوله مستبعد جدا) اى عند العقل اذ الظاهر ان يقال اول العشرة وثاني العشرة الى عاشرها واما الاستعمال فغير واقع (قال المذكر والمؤنث) اى من الاسم المتكسر لان ما هو المبني منهما من اسماء الاشارة والموصولات والمضمرات سبق ذكره فلا يراد ان نحو هذى والتي وانف خارج عن تعريف المؤنث داخل في تعريف المذكور فينتقضان طردا او عكسا واحكام الاسناد الالية انما هي للمؤنث الذى هو قسم الاسم المتكسر فان المؤنث من اسماء الاشارة والموصولات والمضمرات في تلك الاحكام تابع لما يعبر بها عنه في كونه حقيقيا او غيره وكذا المنى والمجموع المعرفان بما سياتى ازيد بهما ما هو قسم الاسم المتكسر والاحكام الله كورة لهما فيما سياتى احكام لما هو قسم منه (قوله لاصالته) اذ ما من مذكر ولا مؤنث الا ويطلق عليه الشئ والشئ مذكرا ولا يفتقر الى زيادة والتأنيث لا يحصل الا بزيادة ولا يتحقق التذكير والتأنيث الا في الابهاء اذا قصد مدلولاتها فان قصد لفظ الابهاء جاز تذكيره باعتبار اللفظ وجاز تأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والمنزلة وحرف الابهاء يجوز فيها الوجهان بالاعتبارين وزعم القراء ان تذكيرها لا يجوز الا في الشعر كذا في شرح التسهيل (قوله او حكما) والحقيقى المقدر العلامة كزيت وسعد وغير الحقيقى نازد واراد دليل كون التاء مقدرة والالف رجوعها في التصغير واما الزائد على الثلاث فيحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاث اذ هو الاصل وقد ترجع فيه ايضا اذا تخو قديمة

وورثة في تصغير قدام ووراء كذا في رضى التكافى ورضى الشافية لهم اجترأ في الثلاثى الذى هو اخف الابهية لما طرأ فيه معنى الوصف على زيادة التاء التى تلحق آخر اوصاف المؤنث فلما وصلوه الى الرباعى وما فوقه والتاء وان كانت كلمة برأسها الا انها حرف بحرف الكلمة المتصل به لم يزد بها زيادة على عدد حروف لو زاد عليها اصلى طرحوه في التصغير فقدروا الحرف الاخير كالتاء اذ هو محتاج اليه لكون الاسم وصفا فقالوا عقرب انتهى ولا يفتنى مخالفة الشرحين ولعل فيه قولين والشارح رحمه الله اختار الثاني فجعل التاء في الرباعى ملفوظة حكما لانه متى يمكن اعتبار الحرف الاخير تاء لا يجترأ على تقدير التاء (قوله وعلامته التاء اه) علامة الشئ لا تكون مطردة ولا منعكسة فلا يراد أن التاء تنحى لاربعة عشر معنى وان الالف المقصورة قد تكون في نفس الكلمة كعصا وفتى وقد تكون زائدة لللاحق نحو اربطى ولتكثير حروف الكلمة نحو قبعثرى وان الممدودة قد تكون من نفس الكلمة كزذاء وككاه وقد تكون لللاحق كبرياء وخشاء المحققان بقرطاس وقرطاس (قوله الممدودة) انما عند لاجل الهمزة ولذا لا عند المقصورة واختلفوا في علامة التأنيث فقال سيبويه وعليه الجمهور انها الهمزة لكونها منقلبة عن الالف المقصورة والالف زائدة قبلها للمد وقيل الهمزة بنفسها وقيل انها الالف والهمزة زائدة للفرق بين مؤنث افعل ونحو اجر وجرأ وبين مؤنث فعلا ن نحو سكران وسكرى وقيل الهمزة والالف معا للتأنيث كذا في شرح التسهيل والجارى بردى نقلا عن الشرح البهاوى وعلى التقادير يصدق على الممدودة علامة التأنيث باعتبار جزئها الثاني او الاول او تمامها فافهم فانه تحريفه الساطرون (قوله وقد زاد بعضهم) وهو صاحب المفصل وزعم ابن هشام ان علامة التأنيث في هذا كسرة الدال (قوله بازائه ذكراه) في الرضى ولو قال الحقيقى ذات الفرج كان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لاذكر لها من حيث التجوير العقلى انتهى لكن مادة النقص غير محققة فلذا قال اولى (قوله ليس بازائه اه) يدخل فيه ما لا يكون بازائه شئ او يكون لكن لا يكون ذكرا كظلة فان مقابلها النور وليس يذكروا يكون بازائه ذكرا لكن لا من جنس الحيوان كظلة فكلمها مؤنث لفظى (قوله واذا اسند الفعل) اى المتصرف

فانه يجوز التاء وتركه في نحو نعم المرأة ويتعين تركه في نحو اكرم بهند عند من
استند اكرم الى هند وكذا الحال في شبه الفعل فلا لا ان يقول السارح اى
الفعل المتصرف وشبهه بل فصل كما هو الاصل (قوله فالتاء) غالباً لانه قد ورد
حذفها مع ضمير المؤنث الغير الحقيقى نحو ولا ارض اقبل اقبالها وحكى
سيمويه عن بعض العرب قال فلانة ووقع في بعض نسخ المتن فالتاء اى واجبة
(قوله الا اذا كان اه) والا اذا كان جعاً فانه يجزى بيانه بعد بقوله وحكم ظاهر
الجمع اه فهو بمنزلة الاستثناء ايضا فعلى السارح التعرض لهذا ايضا (قوله
لك الاختيار في الحاق التاء اه) وقع فصل اولاً وقد جاء في القرءان ذلك وقول
بعض الضعفين ان الاتيان بالتاء احسن ليس شديد الاجماع في قوله تعالى
وجمع الشمس والقمر على التذكير فاذا الامر ان مستويان كذا في الايضاح
(قوله وانت في ظاهر غير الحقيقى) مالم يكن علماً لذلك نحو طلحة فانه
لا يقال جاءنى طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء
فاض عليهم وذلك لان الوضع العلمى اخرجهم عن موضعه وجعله لما هو له فصار
التأنيث نسباً منسياً لا اعتبار المعنى بخلاف اسم الجنس واما اعتبار تأنيثه
في منع الصرف في الجمع بالتاء والالف لكونهما حالة في نفسه بخلاف تأنيث
الفعل فانه حال في غيره فلا يتعدى اثره اليه لعدم قوته ثم ان المؤنث اللفظى قد
يكون حيواناً نحو حمامة ودجاجة وقلة ونملة فيستوى الامر ان يقول من قال
ان تأنيث قالت في قوله تعالى وقالت عملة دال على انها كانت انثى غير مستقيم
وان استقصته ضعة الضعفين قال المصنف في الايضاح اذا جاز هذه جملة ذكر
وثلاث من البطلان كور مع التصريح بالذكورة فليجز قالت عملة بالتاء مع
كونه ذكر كأنهم يتم ذلك على قول ابن السكيت ولا يجوز تأنيث فعل المؤنث
اللفظى اذا كان المذكر علماً اه الا فتأنيث عملة عنده كتأنيث طلحة (قوله
وجعل بعض السارحين اه) فعنده قوله وانت في ظاهر غير الحقيقى بالاختيار
نامح لقوله اذا استند الفعل اليه فالتاء وعند السارح قدس سره مخصص به
ولا يخفى ان هذا الفرق انما يظهر اثره في بقاء العام بعد الاخبار حقيقة كايين
في الاصول ولا فرق بينهما في اخبار بعض ما يتناولوه (قوله الى المؤنث الحقيقى)
ظاهراً كان اوضحاً (قوله حضرت القاضي اه) اورد المثاليين محافيه الفصل

بغير

بغير الآلان الاجود في صورة الفصل بالترك التاء في الرفع نحو ما قام
الاهند (قوله اوضحاً بالجمع) اما بالواو والنون (قوله لو كان جمع المذكر السالم)
الابنون فانه يجوز فيه التاء قال الله تعالى آمنت به بنوا اسرائيل لانه في حكم
الجمع المكسر لتغيير بناء الواحد فيه والا لجمع السالم الذى واحد مؤنث
نحو ارضون وسنون فان حكمه حكم الجمع المؤنث السالم في جواز التاء وتركه
لان حقه الجمع بالالف والتاء فالواو والنون فيه عوض عن الالف والتاء ولو اراد
من قوله جمع المذكر معناه الاضافى وجعل السالم نعتاً للمذكر لم يحتج الى
الاستثناء المذكور كما لا يخفى (قوله واحد مؤنث اه) حقيقى التأنيث كفسوة
او مجازيه كدور او مذكر حقيقى التذكير كرجال او مجازيه كأيام وسواء كان
الجمع جمع التكسير كفى الامثلة المذكورة او جمع المؤنث السالم كالزينات
والطلحات والجللات والغرفات فهذه صور ثمانية يجوز فيها التاء وتركها
(قوله حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقى) اى مؤنث ظاهر غير المؤنث الحقيقى فلا
يشمل المذكر على ما وهم ولا فرق بينهما الا في شئ واحد وهو ان حذف العلامة
مع الجمع احسن منه مع المفرد لكون تأنيثه بالتأويل وهو كونه بمعنى الجماعة
وانما يعتبر التأنيث الحقيقى الذى كان في المفرد لان الجمع الطارئ ازال حكم
التأنيث الحقيقى كما ازال التذكير الحقيقى في رجال وانما يطل الجمع بالواو
والنون التذكير الحقيقى لبقاء لفظ المفرد فيه فاعتبره بخلاف الجمع المؤنث
السالم فانه يتغير المفرد فيه اما بحذف التاء نحو مسلمات او بقلب الالف فيه واوا
او باء نحو جليات وجررات فيجوز فيها التاء وتركه كما في الجمع المكسر (قوله
من جموع التكسير) الصواب تأخيره عن قوله غير الجمع المذكور لانه يبان
مابقى بقدر التخصيص وان يراد بجمع المؤنث السالم كالطلحات في الرضى وضمير
العاقلين لا بالواو والنون اما الواو ونحو الرجال والطلحات ضرب وانظرا الى العقل
واما ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال والطلحات فعلت نظرا الى طريان معنى
الجماعة على اللفظ (قوله ولا يقال جاءت) لبقاء لفظ المذكر الحقيقى فيه (قوله
المقرون بالتاء الساكنة) لكونها علامة عليه والمقصود ان التاء وان لم تكن ضميراً
فهى دالة عليه فلذا قامت مقامه (قوله في كونه جمع المؤنث) الحقيقى والمجازى
جمع تكسيراً وسلامة نحو النساء والزينات والدور والطلحات والقرينة على

ارادة هذا المعنى من قوله والنساء مع ان الظاهر ان يراد به الوصف المختص به
وهو كونه جمع التكسير للمؤنث الحقيقي مقابلته بالعاقلة اي الذكور العقلاء
فغير العاقلة اما بان لا يكون ذكورا وهو المراد بالنساء او بان لا يكون عقلاء
وهو المراد بالايام (قوله وان لم يكن من العقلاء) وانما ترك المصنف مثاله لانه علم
من قوله والنساء بطريق الاولى فانه اذا جاز في جمع المؤنث العاقل بمجرد انتفاء
الذكورة ايراد النون كان جوازه اذا اتقت الذكورة والعقل اولى (قوله جمع
المذكر) سواء كان جمع تكسير نحو الايام مضى ومضين او جمع سلامة نحو
الخيالات جمع خييل وهو القدر الغليظ من الخشب (قوله الغير السالم)
الضواب الغير العاقل كما في قوله واما في جمع المذكر الغير العاقل لانه يصدق على
الرجال انه جمع المذكر غير السالم مع انه لا يجوز فيه فعلن (قوله موضوعة له)
اي لجمع المؤنث عاقلا كان اولا (قوله لاصل له في التذكير) لان الاصل فيه
ان يكون مذكرا حقيقيا (قوله فيراعي) متفرع على المتني لاعلى المتني اي ان
كان له اصل في التذكير فيراعي حقه (قال المتني) التثنية في اللغة ذكر ذن
وفي الاصطلاح ما ذكر في المتن والمناسبة ظاهرة وقدم المتني على الجمع لتقدم
عدده ولقرينه من المفرد بسلامة لفظ المفرد فيه البنية ولكن لانه لعدم اختصاصه
بشرط بخلاف الجمع كما سيجي (قوله آخره) بالنصب مفعول لحق والفاعل
وزاده لان الحقوق لا يختص بالآخر (قوله اي آخر مفردة) قيل يصدق على
مسلمون ومسلمات فقد تبدل بهذا التقدير اشكال بالاشكال والجواب ان قيد
الحيثية في تعريف الامور الاعتبارية معتبر كما تقرر في محله فالتعريف ما لحق
آخر مفردة من حيث انه لحق المفرد فلا تنقض نعم يرد عليه انه اذا اعتبر قيد
الحيثية فلا حاجة الى تقدير المضاف او تقدير مع لواحقه وهذا التوجيه
احسن (قوله او قدراه) عطف على قوله اي آخر مفردة (قوله والا) اي وان لم
يكن احد الامرين بل ترك على ظاهره (قوله لا يصدق اه) فلا يكون صادقا
على المحدود فلا يكون تعريفا لانه لا يكون جامعا ولا مانعا (قوله ولولا كتنى
بظهور المراد) فان المراد المحقق مع اللاحق الا انه تسامح بجعل الجزء قيدا
(قوله عوضا عن الحركة اه) ولما لم يقبل الالف الحركة عوضا عنها هذا مذهب
البصريين والكوفيون يقولون انها عوض النون لقولك جاء في غلاما

زيد لخذفها يدل على انها كالنوين والبصريون يستدلون بقولك الغلامان
فانما يدل على انها كالحركة اذ التنوين لا يثبت له مع اللام والوجه
انها كالحركة في موضع والتنوين في موضع ومثلها في موضع نحو غلامان
والغلامان وغلاما زيد كذا في الاقليد والابضاح (قوله مكسورة) وحكي
الكسائي ان قصبها لغة وقال ابن جني قصبها بهضم في الثلاثة قال الشيباني
من العرب من يرفع النون اذا كانت بالالف واما بالياء فلا يجوز ومن ذلك قول
فاطمة رضي الله عنها يا حسنان يا حسنان (قوله لثلاثو الى الفتح اه)
وليعدا دل ثقل الكسرة خفة الفتحة والالف ولان الاصل في تحريك الساكن
الكسر (قوله على تقدير تسليمه) كل واحد من الاشتمال وعدم الدلالة
اما منع الاشتمال فلان عموم المرجع لا يقتضي عموم الراجع كما في قوله تعالى
وبعوتهم احق بردهن فان المرجع اعنى المطلقات شامل للمطلقات الرجعية
والبائنة والضمير مختص بالرجعية واما منع عدم الدلالة فلان ما اجمعوا
عليه من ان علامة التثنية الالف او الياء وان النون عوض عن الحركة
والنوين انما يدل على ان التنوين ليس جزءا من الدال لم لا يجوز ان يكون شرطا
للدلالة وكونه عوضا لا يقتضي الاختصاص بالعوضية (قوله صرح ان يقال اه)
وكذا صرح ان الدلالة المذكورة عوض من حقوق الامور الثلاثة باعتبار كونها
عوضا من حقوق الامرين بناء على لزوم الثالث لهما والاظهر تأخير قوله ونون
مكسورة على قوله ليدل كما في الباب (قوله يعني الواحد) حقيقيا واعتباريا
فانه يجوز تثنية اسم الجمع والجمع المكسر غير الاقصى على تأويل فرقتين
بحكمائين وقومين (قوله باعتبار دخوله اه) يعني ليس المراد من كونه من جنسه
ان يكونا متفقين في الحقيقة بل في الجنس الذي وضع ذلك المفرد له سواء اتفقا
في الحقيقة كرجلين او اختلفا نحو ابيضين لانسان وفرس (قوله الموضوع له)
بالمعنى الاعم للوضع اعنى تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه او بقرينة فيشمل
المتني المجازي ايضا كالاثنين (قوله بوضع واحد) احتراز به عن المتني
المشترك باعتبار معنييه كالتثنية للطهر والحيض فانه وان دل على ان معناه مثله
باعتبار دخوله تحت جنس المفرد الذي وضع لذلك الجنس لكن لا بوضع واحد
(قوله المشترك بينهما اه) اشارة الى ان اشتراك الجنس بينهما مفهوم من لفظ المتني

(قوله لا استغنى) وما وقع في تعريف الجمع المذكور السلام من قوله ليدل على ان معناه اكثر منه من جنسه يدل على ان المراد من قوله مثله المثلية في الوحدة ولا يدل على ان المراد المثلية في الجنس مع المثلية في الوحدة (قوله اشارة الى فائدة اه) يعني انه ليس داخل في التعريف (قوله باعتبار معنيين مختلفين) اي غير داخلين تحت جنس الموضوع له امسواء كانا حقيقيين كالقمر آ ن او مجازيين كاليدان في النعمة والقدرة او احدهما حقيقيا والاخر مجازيا كالاسدين اذا اريد به الاسد والرجل الشجاع ولاجل العموم لم يقيده الاسم بالمشاركة وبما حررنا ظهر اتجاها السؤال الاتي وان دفع ما توهم من ان الكلام في تثنية المشترك وانه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين ومثني التغليب ليس كذلك (قوله ليعظم) وهو الاندلسي ومن تبعه فانه قال يقال العينان للباصرة والمجارية (قوله هذا) اي انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين (قوله جازان يجعل الاماه) منقول من شرح المفتاح الشريفي وفيه بحث اما اولاه فانه حينئذ تكون تثنية التغليب قياسا لكونها داخله تحت ضابطه وهو ان يسمى احدا المتصاحبين والمتشابهين باسم الاخر ثم يقول الاسم بمعنى المسمى به مع انه قال في شرح التسهيل ان مختلفي اللفظ يحفظ ولا يقاس عليه واما ثانيا فلان تثنية الاسم انما تكون باعتبار معنى جامع بين المفردين في نظر المتكلم يقصد افادته ولا شك ان قصد المتكلم بابوين وقرين افادة نفس الاب والام والقمر والشمس لامن حيث انهما مشتركان في كونهما مسميين بالاب والقمر فتأويل الابوين مثلا بمسميين بالاب وان كان محصيا في الواقع لكن ليس كذلك في نظر المتكلم فان المقصود من قوله تعالى ورفع ابويه على العرش رفع الاب والام والحالة على العرش لرفع المسميين بالاب والى ما ذكرنا اشار الرضوي حيث قال وقد يثنى غير المتفقين في اللفظ بعد جعلهما متفقين اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كأنهما شئ واحد انتهى ولم يتعرض للتأويل وفي شرح التسهيل ان مثني التكثير نحو فاربع البصر كرتين ومثني التغليب ملحق بالثني في اعرابه وليس بمثني وحينئذ لا اشكال (قوله لاشبهة في جهة اه) لان هذا استعمال اللفظ في المعنى المجازي ولا نزاع في تثنية اللفظ باعتبار المعنى المجازي (قوله والمصنف اختار عدم

جواز اه) اي في شرح الكافية وفي الايضاح جوزه شاذ اوله قال الشارح والمصنف مترد في ذلك (قوله يا قول بالمسمى اه) وهذا التأويل ثابت في نظر المتكلم مخطر به اذ العلية تسا في الاستعمال في اكثر من واحد واذا اولت به وزالت عليتها صارت كاسماء الاجناس الا ان اسماء الاجناس مشتركة في امر معنوي محقق وهذه مشتركة في امر مقدر وهو كونها مسمى به ولاجل زوال العلية التزموا ادخال اللام نحو يضاع عنها فان قيل اذا كانت تثنيتهما باعتبار تكثيرها وهو شاذ فتكون تثنيتهما ايضا شاذة وليس كذلك فالجواب ان تكثير العلم غير ضروري لانه يمكن استعماله علما في كل موضع فجعله نكرة في غير ضرورة اخراج له عن اصله فيكون شاذا بخلاف مثناه فانه لا يمكن استعماله علما لان التثنية تسا في العلية فلا يلزم من شذوذ ما يمكن احراره على اصله شذوذ ما لا يمكن احراره على اصله وبما ذكرنا ظهر الفرق بين مثني التغليب في اسماء الاجناس وبين مثني الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء بكون التأويل في نظر المتكلم في الثاني دون الاول (قوله ان لا يذ كراه) ليشمل تثنية اسماء الاجناس والاعلام (قوله حكم ما يتطرق اه) لتظهر نكتة وضع الظاهر موضع الضمير (قوله اي الاسم المقصور اه) اشار بتقدير الاسم الى ان المقصور في الاصطلاح لا يكون الا اسما فلا يقال رثي مقصور (قوله الف مفردة لازمة) اي في الاصطلاح نقل عنه ان قوله مفردة احتراز عن الالف المقرونة بهمزة كمر آه وقوله لازمة احتراز عن مثل زيداه اذا وقفت عليه (قوله محبوس عن الحركات) لكون اعرابه تقديريا (قوله لانه ضد المد وذاه) اي مشتق من القصر المتعدي مصدر قصره بقصره بمعنى ضد المد والحس واما القصر كغيب خلاف الطول فهو لازم مصدر قصر ككرم لا يمكن بناء المقصور منه (قوله كعصوان اه) الظاهر كعصا وكالي بدل قوله كعصوان والوان في المسمى بالي فان عصوان والوان مثالان للتثنية لا للمقصور الذي الفه منقلبة عن واو حقيقة او حكما وان يورد كعصوان والوان بعد قوله قلبت الله واوا وكذا الكلام في رحيان وميسان وانما كان اصل الف عصا واو حقيقة لقولهم عصونه اي ضربته بالعصا (قوله مجهول الاصل) اي غير معلوم سواء كان له اصل في الواقع او لا ولا اشارة الى ارادة معنى العام او رد المثال من عدم الاصل

فان الالف في الاسماء العريقة في البناء كني واذا والى لا اصل لها وفي الاسماء
 المتكدة لها اصل وهو محل الاعراب وهو قد يكون معلوما وقد لا يكون معلوما
 (قوله ولم يعلم اه) هكذا وقع في التسهيل وقيدته في الرضى بان لا يكون هناك
 سبب للاماله غير انقلاب الالف عن الياء وفيه انه حينئذ يكون معلوما الاصل
 (قوله اى غير ما فيه اه) اى المراد بالثلاثى المعنى اللغوى اى ذو ثلاثة احرف
 لا الاصطلاحي وهو ما تكون حروفه الاصلية ثلاثة (قوله من الرباعى اه) بيان لما
 (قوله قلبت القه واوا) ولم تحذف لالتقاء الساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند
 حذف النون بالاضافة (قوله اى فالفه مقولوبة بالياء اه) لم يقل قلبت القه
 بالياء مع انه الموافق لما سبق اشارة الى ثبوت هذا الحكم وتقرره بحيث لا خلاف
 فيه لاحد بخلاف الحكم السابق فان فيه خلاف الكسافى حيث ذهب الى ان
 الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول كالضعى او مكسورة
 كالربا وجب قلبها ياء لثلاثتها قل الكلمة بالواو في الهمز مع الضمة والكسرة
 في الصور ولهذه النكتة لم يقل المصنف رحمه الله والياء مع انه اخصر وافق
 للسابق لان تقديره قلبت ياء (قوله اى غير زائدة اه) فالاصلية بمعنى الثابتة
 في محل ليخرج عنها الاقسام الثلاثة لا بالمعنى المتعارف وهو ما تكون في مقابلة
 الفاء والعين واللام فانه لا يخرج حينئذ ما تكون منقلبة عن اصلية (قوله كقراء
 بضم القاف اه) هذا مخالف لما في القاموس من ان القراء ككتان لحسن القراءة
 وكرمان للمتنسك ولعل السارح لم يطلع على ذلك (قوله فينبغي ان لا تقع اه) اى
 مبالغة في الهرب عن اجتماع الأمثال (قوله لتقلها) اى ثقل الواو تعليل
 لا قرب (قوله بان تكون للحاق اه) لم يقل او زائدة مع انه الموافق لما تقدم
 من قوله غير زائدة لا منقلبة عن اصلية او زائدة اشارة الى ان الزيادة في الممدود
 لا تكون الا للحاق بخلاف الزيادة في المقصور فانها تكون للحاق والتكثير
 كما مر (قوله كعلاء) العلاء عصب العنق وهما علوان بينهما منبت العرف
 صحاح كذا نقله عنه (قوله فالوجهان المذكوران جائزان) الا ان ابقاء
 الاصلية اولى من قلبها حتى لم يذ كر سبويه فيها الا باليات وابدال الحقيقة واوا
 اولى من اثباتها (قوله ملحقه) صيغة اسم الفاعل نقل عنه هكذا في عبارة
 الرضى وفيهم منه ان الحرف الزائد للحاق اولافى مثل علباء هو الواو والياء

ثم عوض عنه الهمزة (قوله قد تصغنها اه) ونقل عنه فعبارة المفصل هكذا
 وما آخره همزة لا يخلو همزته اما ان يسبقها الالف او لا قالى يسبقها الالف
 على اربعة اضرب اصلية كقراء ومنقلبة عن حرف اصلى كزاد وكساء
 وزائدة في حكم الاصلية كعلباء ومنقلبة عن الف التانيث كقمر آه
 وان هذه الاخرة تقلب واوا لا غير والقياس في البواقي ان لا تقلب وقد اجيز
 القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا واما الممدودة فان كانت للتانيث
 قلبت همزتها واوا والالم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف
 اصلى ككساء او عن الجارى مجرى الاصل وهو ان تكون للحاق كعلباء
 وقد رخص في القلب وعبارة الباب موافقة لما في المتن (قوله وهذا اعم اه)
 فلا يدل على تخصيص جواز القلب بالياء في رداء فضلا عن ان يكون
 مشهورا (قوله عن آخر المتن اه) اى عن آخر مفرد المتن (قوله اتصالها)
 اى اتصال كل واحدة بالآخرى (قوله بحيث لا يمكن الانتفاع بها) اى بكل
 واحدة بدونها اى بدون الاخرى (قوله صارتا) اى الخصيتان في العبارة
 استخدام فان المراد من لفظة الخصيتين في قوله كل واحدة من الخصيتين معناها
 ومن ضمير صارتا لفظة الخصيتين (قوله اى اسم) اشارة الى ان غير الاسم
 لا يكون مجموعا والفعل انما يثنى ويجمع باعتبار فاعله ولا يتوهم خروج مبدلين
 ومسلات لعدم كونهما كلمة لما يجي في كلام السارح قدس سره ان الواو
 والنون والالف والتا من تمام الاسم والمراد بالدلالة المطابقة كما هو المتبادر
 فلا يدخل مثنى اسم الجمع والجمع المكسر نحو حاملين وحيالين فانهما وان دلتا
 على الاحاد لكن لا بالمطابقة اذ المدلول المطابق لهما انسان من الجماعة وكل
 جماعة تشتمل الاحاد فالدلالة عليها تضعيف (قوله على جملة آحاد) وقد ر
 المضاف لاخراج المفرد المستغرق فانه دال على مفصل الاحاد لكونه بمعنى
 الكل الافرادى لا على جملة نحو قال الله تعالى ان الانسان لني خسر وعلمت
 نفس ما قدمت (قوله في ضمن ذلك الاسم) لانه المتبادر واحترزه عن لفظ
 كل المضاف الى المعرفة فانه دال على جملة الاحاد لكن تلك الاحاد لم تقصد
 من لفظ كل بل مما اضيف اليه نحو كل الناس وكل القوم (قوله اى بحروف
 هي مادة المفرد) بيان وجه اختصاص الحروف بالمفرد المستفاد من اللام

المقدرة والمراد بالمفرد اعم من الحقيقي والتقديرى كالجمع الذي لا مفرد له وزاد
لفظ الحروف ولم يقل بمفرده فان حروف المفرد متحققة فيه وان لم يتحقق المفرد
(قوله الذي هو الاسم) اشارة الى ان المفرد ههنا وان كان في مقابلة المثنى
والمجموع لكن الموقوف ههنا هذا المفهوم وهو كونه دالا على واحد واحد
فلا دور في التعريف (قوله اما بزيادة اه) اي بزيادة حرف كرجال ومسلمين
او نقصانه ككتب او باختلاف الحركات فقط كاسد واسد او مع السكبات
كندروندرو وكلمة او منع الخلوفاته قد يجمع الاثنان كرجال ورجل وقضب وقضب
وقد يجمع الثلاثة نحو قضب وقضبان (قوله او حكا) كفلج ورجان (قوله واسماء
الاجناس) التي يفرق بينها وبين واحدتها بالناء فانها للدلالة على الاتحاد
واما التي لا فرق بينها وبين واحدتها فانها تدل على الماهية كالماء والتراب
والعسل والخل (قوله فانها وان لم تدل عليها اه) فالمراد بالدلالة الدلالة في الجملة
سواء كان وضعها فقط كما في الجمع المستعمل في الواحد نحو شابت مفارقة
او في الاثنين نحو قلوبكما او استعمالا فقط كما في اسماء الاجناس او وضعها
واستعمالا كما في الجوع المستعملة في معانيها الحقيقية ولو اريد بها الدلالة
وضعا كما في تعريف الفعل خرج اسماء الاجناس بقوله على آحاد (قوله وبعض
اسماء العدد) وهو من ثلاثة الى عشرة (قوله فمخوتم) تفريع على ما تقدم
من تعريف الجمع (قوله عما كان الفارق بينهما اه) فسر الخو بذلك لا بطلاق اسم
الجنس لانه محل الاشتباه بالجمع لدلالته على الاتحاد استعمالا واما اسم الجنس
الذي لا فارق له وهو ما لا يتميز آحاده في الخارج كالماء والتراب فلا اشتباه فيه
لعدم دلالاته على الاتحاد والتنصيص على محل الخلاف قال الذي لا يفرق
بينه وبين واحدته بالناء وليس يجمع اتفاقا (قوله ونحو ركبا) نقل عنه
رجه الله فانه اسم لجماعة الركبان من غير ان يقصد جمعية الركاب عليه
وان وقعت الموافقة في الحروف من غير قصد وانما قلنا ذلك لانه لو كان جمع
الراكب لم يكن جمع قلة لان اوزانه محصورة كما سيجي بل جمع كثرة وجمع الكثرة
لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحدته وهذا لا يرد بل يقال ركيب
وكذا الحال في الجامل والباقر انتهى وبما ذكره الشارح قدس سره ظهر
ان اسم الجمع لا واحد له اصلا وان وقعت الموافقة في الحروف فاندفع ما قيل

انه كما خص فمخوتم باسم الجنس الذي له واحد من لفظه يجب ان يقصد مخو
ركيب باسم الجمع الذي له واحد من لفظه تصبعا على محل الخلاف (قوله
والفرق بينهما اه) والفرق بينهما وبين الجمع بعدم كونهما على الاوزان المختصة
بالجمع والاوزان الغالبة فيه وبانهما يصغران على لفظهما وينسب الى لفظهما
ولو كانا يجمعان لم يكونا جمع قلة لعدم كونهما على اوزانه فيكونان جمع كثرة وجمع
الكثرة يرد الى واحد في التصغير والنسبة وبارجاع ضمير الواحد اليهما بوصفهما
بالمفرد بخلاف الجمع ثم الفرق الذي ذكره الشارح قدس سره ظاهر في اسم
الجنس الذي استعمل في الواحد والاثنين فان اسم الجمع لا يستعمل فيهما
واما الذي لم يستعمل فيهما فان كان له واحد من لفظه فالفرق بينه وبين واحدته
بالهاء كبر وتمر او بالياء كروم ورومي هو الفارق بينهما وان لم يكن كابل وغنم
فان واحدتهما بعير وشاة فالفرق من كل وفي الرضى انهما اسماء جمع
وفي القاموس اسماء جنس (قوله قيل ذلك اه) اشارة الى ضعفه اذ كونه بحسب
الاستعمال دون الوضع لا بدله من شاهد (قوله على انه لا ضير اه) فيه انه
مخالف لما اتقرر عندهم من ان ما يفرق بينه وبين واحدته بالناء فهو اسم جنس
(قوله بكامل وبقراء) نقل عنه الجمل زوج الناقة والجامل القطيع من الابل
مع رعايته واربائه والبقراء اسم جنس والبقرة تقع على الذكر والانثى فالتاء للواحد
من الجنس والباء لجماعة من البقر مع رعايتها (قوله فالجمع الصحيح المذكر)
اي المذكر مفردة بقرنة السابق وفيه تنبيه على انه كما يقال بالاضافة يقال
بالوصف ايضا ولم يفسر قوله فالمذكر يجمع المذكر الصحيح لاحتياجه الى كثرة
الحذف اعني المضاف والصفة ولا بالمذكر المجموع صحيحا لان سوق الكلام
في بيان المجموع لا في بيان المذكر كالمجموع (قوله مضموم ما قبلها) لفظا
نحو مسلمون او تقدير انهم مصطفون وكذا الحال في مكسور ما قبلها (قوله
على سبيل منع الخلو) قدم تفصيله في نون التنبيه (قوله ذلك الحق اه) وكون
النون عوضا عن الحركة والتنوين لا ينافي ان يكون له دخل في الدلالة
وما يوهى من انه عند سقوط النون بالاضافة الدلالة باقية فعلم انه ليس له دخل
في الدلالة ساقط اذ المقدور كالمفوض في الدلالة اذ عند الاضافة يكون النون
منوينا في التقدير (قوله الواحد من حيث معناه) يعني ليس المراد ان مع مفردة

اكثر منه من حيث ذاته ولفظه بل من حيث مدلوله ومعناه وهو الواحد مما يطلق عليه ذلك المفرد فان مسلمين يدل على تعدد مسمى لم لا على تعدد لفظه (قوله اي آخر مفردة اه) على حذف المضاف لان الياء والالف ليسا آخر الجمع بل وسطه (قوله ياء ملفوظة اه) والمقدرة معادة عند ملحق علامة الجمع (قوله فان كان آخر اه) جعل الضمير المستتر في كان راجعا الى لفظ آخره ليوافق المعطوف عليه بخلاف ما اذا رجع الى الاسم (قوله اي آخر الاسم اه) لم يظهر في فائدة هذا التفسير فانه قد سبق تفسير آخره في المعطوف عليه باخر مفردة وهو المرجع للضمير ههنا (قوله حذف الالف اه) اشارة الى ان تأنيث الضمير الراجع الى آخره بتأويل الالف (قوله اي شرط اسم اريد اه) جعل الضمير راجعا الى الاسم مع ان الظاهر رجوعه الى الجمع لان الشروط للجمع رعاية بجانب المعنى لان الشروط المذكورة تراعى في الاسم حين اريد جمعه بالواو والنون بجانب اللفظ لان ضمير كان ان كان راجعا الى الاسم الذي اريد جمعه لا يلزم الاستتار وان كان راجعا الى الجمع يحتاج الى تقدير المضاف اي ان كان مفردة ثم بهذا الارجاع حصل الاستغناء عما ذكره المصنف في شرحه من انه لا حاجة الى قوله فذكر لان الكلام في الجمع المذكور وانما ذكر لدفع وهم من يؤولون ان قوله جمع المذكور السالم كاللقب الذي يطلق على المسمى وان لم يكن تحت معناه كما يسمى الابيض بالاسود ولدفع من يذهل عن تقديم المذكور او يظن ان طلحة داخل فيجمع على طلعون لان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه ان رجع ضمير شرطه الى الجمع المذكور الصحيح او الى الجمع المذكور الذي يجمع هذا الجمع فتدبر (قوله اي فكونه مذكرا اه) يعني ان في المتن مسامحة بذكر المشتق واردة مبدأ الاشتقاق لظهور ان شرطه التذكير والعلمية لا نفس المذكور والعلم واما القول بان معناه اعتبار الحينية وما لها الى ذلك اي كونه مذكرا لا فقيه انه لا دليل على اعتبار الحينية وانما لانسلم ان ما لها الى ذلك كما لا يخفى وكذا تقدير المضاف اي فهو حصول مذكرا كما في الرضى تكاف ثم قوله فذكر اما ان يكون خبرا لقوله شرطه فيلزم دخول الفاء في خبر المبتدأ الغير المتضمن المعنى الشرط وذلك لا يجوز الا عند الاختصاص وتعليق الشرط الواقع بين المبتدأ والخبر وهو ايضا لا يجوز الا عند الضرورة واما ان يقدّر ضمير راجع

الى

الى قوله شرطه اي فهو مذكور وتكون الجملة الشرطية خبرا للمبتدأ فيلزم حذف الضمير المرفوع العائد الى المبتدأ وهو غير جائز وتساوى الوجهين لم يشر السارح الى تعيين احدهما لكن قال السارح الرضى في بحث كلم المجازاة لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر فلا يقال زيد ان لقبه كريم بل يقال فكريم اي فهو كريم حتى تكون الجملة الشرطية خبرا للمبتدأ فانه يدل على انه يجوز حذف الضمير المرفوع العائد الى المبتدأ ان كان هنالك عائد آخر فيمكن ان يقال ههنا ان الضمير العائد الى ما يضاف اليه المبتدأ اعني ضمير ان كان العائد الى الاسم الذي هو مضاف اليه شرطه كانه عائد الى المبتدأ لشدة الاتصال بين المضاف والمضاف اليه فيجوز حذف العائد المرفوع واما القول بتقدير اسم الاشارة اي فذلك مذكور فلا يلزم حذف الضمير المرفوع فقيه انه اذا لم يجوز حذف الضمير الذي هو الاصل في الربط فكيف يجوز حذف الظاهر القائم مقامه ولا بد له من شاهد وكذا القول بان قوله شرطه مبتدأ محذوف الخبر اي شرطه ما يذكر وقوله ان كان اسما اه جملة استثنائية لبيان ما يذكر او بان الجملة الشرطية خبر لقوله شرطه والضمير المحذوف من قوله فذكر عائد الى ما رجع اليه ضمير كان وخير من لا يحتاج الى تأويل قوله فذكر كونه مذكرا او الجملة بتأويل هذا الكلام اي شرط مضمون هذا الكلام او بحذف المضاف من المبتدأ اي بيان شرط هذا الكلام فيكون المبتدأ والخبر متصدين فلا يحتاج الى عائد كما في ضمير الشأن وقولنا مقول زيد قائم تعسف كما لا يخفى ركا كنه على القطن وبالجمله الحق ما قاله السارح الرضى هذه العبارة مضعفة والصواب ان يقال وهو ان كان اسما فشرطه كونه مذكرا على يعقل (قوله اي اسما محضا اه) الاخصر غير مضعفة يعني ان المراد بالاسم ما يقابل الصفة لا ما يقابل الفعل والحرف فلا يلزم اتحاد اسم كان وخبرها (قوله نحو اعوج اه) اعوج فرس لبني هلال تنسب اليه الاعوجيات كان لسكنة فاخذته سليم ثم صار الى بني هلال او صار اليهم من بني اسكل المرار وفرس لغني بن اعصر كذا في القاموس (قوله واراد بالذكرا اه) يعني ان المراد بالذكرا المعنى المصطلح وهو ما لا يكون فيه علامة التأنيث الا انه اختص التاء لكونها الاصل في التأنيث دون المعنى اللغوي اعني ما انصف بصفة الذكورة فاندفع

الى من الى

اعتراض الشارح الرضي كان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاء ليدخل نحو سلى وورقاء اسمي رجلين فانهما يجتمعان بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة وتعيم التاء ليخرج نحو سعاد وهندوزيب فانها لا تجتمع بالواو والنون ونحو زيد اذا سمى به مؤنث فانه يجتمع بالالف والتاء لكون التاء فيه مقدرة ويدخل نحو سعاد وهندوزيب اذا سمى به مذكر لعدم تقدير التاء فيه حينئذ (قوله غير علم) ان كان معناه غير منقول من الوصفية ففائدته اخراج نحو آخر اذا سمى به ذكر فانه يجتمع بالواو والنون لصيرورته اسما وعدم اعتبار الوصفية الاصلية وان كان معناه غير علم حال الوصفية ففائدته التنبيه على ان العلية لا تتجامع الوصفية لكونها متضادين فلذا لم تستطع العلية في الصفة عند جمعها اشرف الجوع (قوله كونه مذكر يعقل) لم يفسر المذكر ههنا الحالة على ما سبق لا يقال فيلزم استدراك قوله ولا تاء التانيث لان التجرد عن التاء فهم من قوله فذ كر لا نقول المفهوم من قوله فذ كر اشراط تجرده عن التاء في الجملة لما تقر في موضعه انه مذكر من ان المتبادر من كل قضية الاطلا لاق للعلم ولا يمكن ذلك في صحة الجمع بالواو فان علامة يصدق عليه انه مجرد عن التاء في الجملة لمجيء علام ولا يجتمع بالواو والنون فاخرجه بقوله ولا تاء التانيث اي لا يكون ذلك الاسم في آن كونه مذكر اي مجردا عن التاء لتسبابه بان يستعمل في كلا الخالين بمعنى واحد من غير فرق بين المذكر والمؤنث (قوله ان لا يكون ذلك الاسم ا) لم يرجع الضمير الى الصفة ساو يل الوصف لعدم صحته في قوله ولا مستويا فيه مع المؤنث كما يجي (قوله غير مستوي) قد تقر عندهم ان الاوزان التي اريد بها موزوناتها فهي اعتلاهم لها والعلم لا يضاف الا بعد التنكير كما في نحو زيد تاخير من زيدكم فلذا فسر افعل فعلا بالوصف المشتهر وهو انه مذكر غير مستوي مع المؤنث في الصيغة بهذه الكيفية وهو ان المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلا بقوله بل يكون بيان لعدم الاستواء (قوله بل يكون ا) اضراب عن قوله غير مستوي وتخصيص بعينه تعميم اشار لولا الى ان الاعتبار اصاله في الصفة التي تجتمع بالواو والنون ان لا يكون المذكر غير مستوي مع المؤنث في الصيغة اي يخالفه فيها اذ الغالب في الصفات الفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتأديتها معنى الفعل

والفعل

والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء نحو الرجل قام والمرأة قامت والغالب في الاسماء الجوامد الفرق بينهما بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كغير واثان وبنجل وناقاة والاستواء نحو انسان وفرس وقد جاء العكس ايضا في كل منهما كاحمر وجرآ وافضل وفضلي وسكران وسكري وكامري وامرأ ورجل ورجلة فكل صيغة لا يلحقها التاء فكأنهما من قبيل الجوامد فلذا لم تجتمع هذا الجمع ثم اضرب عن عدم الاستواء في الصيغة مطلقا بان يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلا اخر اجاب من هذا الاصل لا فعل التفضيل فانه يجتمع هذا الجمع مع تحقق عدم الاستواء بينهما في الصيغة ولعل ذلك جبر كما فاته من العمل في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسمي الفاعل والمفعول الذي اتما يعمل لاجل معنى الوصفية كما جبر النقص بالواو والنون في قلون وكرون وارضون (قوله ان لا يكون الاسم ا) اشار الى ان قوله ولا مستويا عطف على قوله افعل فعلا ولا رائدة لتأكيد التثنية ومستوى صفة لموصوف محذوف والمعنى ان لا يكون الاسم المذكر وراي الكائن صفة مذكر اي مجردا عن التاء مستويا ذلك المذكر في تلك الصيغة اي في صيغته وهيئة مع المؤنث بان يستعملوا للمذكر والمؤنث صيغة واحدة مجردة عن التاء فاندفع اعتراض الشارح الرضي بان هذه العبارة اسخفت من قوله فذ كر علم يعقل لان مستويا عطف على افعل فعلا فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشئ في نفسه مع غيره لان مبنى هذا الاعتراض ارجاع ضمير وان لا يكون الى الوصف والشارح جعل الضمير راجعا الى الاسم المذكر وقد برفاهه منزلة الاقدام (قوله مثل علامة) وما قيل ان نحو علامة خارج بقوله ولا مستويا فيه مع المؤنث لان فعالة يستوي فيه المذكر والمؤنث فليس بشئ لانه ليس مذكرا مستويا مع المؤنث بل مؤنثا مستويا مع المذكر (قوله لزم اللبس) بين جمعه حال التجرد عن التاء وجمعه حال التلبس بها (قوله بكسر السين) فليس على انه ليس يجمع سلامة في الحقيقة وقد جاء سنون بضمها وهو قليل ومثل هذا التنبيه كثر وعين عشرين وقد جاء في بعض ما هو مضموم الفاء الكسر نحو قلون وثبون وليس بمطرد واما مكسور

القائم لم يجمع فيه التغير كعضين ومئين وفتين ولعل ذلك لا يعتد بالالكسرين
 الضم والفتح (قوله بفتح الراء) للتنبيه على انه ليس يجمع سلامة حقيقة ولان
 الواو والنون في مقام الالف والتاء كما نه قيل ارضات وكل مؤنث على وزن
 فعل سواء كانت التاء فيه مقدرة كدعد او ظاهرة بحققة ان كانت صفة كسعة
 او مضاعفا كددة او معتل العين كخوزة ويضة وجب اسكان العين في الجمع بالالف
 والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينه ككلمات ووعدات (قوله تحت
 قاعدة كلية) وهي قوله سوى ما جبر نقصه من ذى التاء المحذوف المحذوف المعتلا
 مما لا مذكر له مجموعا هذا الجمع مغيرا اوله كسئون او غير مغير كسئون فبقوله
 ما جبر نقصه خرج ما لم يجبر نقصه كيذوب وقوله من ذى التاء خرج ما جبر نقصه
 وليس فيه تاء كما فان اصله ما بدليل ميباه وبقوله المحذوف المحذوف يخرج ما لم
 يحذف محذوف كعدة فانه محذوف الصدر وبقوله معتلا ما لا يكون محذوف معتلا
 كشاة وشقة فانها محذوف العجز لكن عجزهما حرف صحيح فان اصلها ماشوكة
 وشقة وبقوله مما لا مذكر له خرج ما له مذكر كهيئة فان له مذكر او هو من وقوله
 مجموعا هذا الجمع حال من الضمير المحرور في نقصه اي جبر نقصه حال كونه مجموعا
 بالواو والنون فادخل في هذه القاعدة كسيتين وثنتين وقلتين فليس يشاذ وما
 خرج عنها كأرضين وأهلين وثنتين شاذ (قوله الف وتاء) انما خص الزيادة بالالف
 والتاء لانه عرض فيه الجمعية والتأنيث الغير الحقيقي وكل واحد من
 الحرفين قديلا على واحد من المعنيين كما في رجال ونحلى والجمالة والضاربة
 كذا في الرضى (قوله اي شرط الجمع الصحيح) جرى في ارجاع ضمير وشرطه ههنا
 على الظاهر لعدم الصارف بخلاف ما تقدم (قوله اي لذلك المفرد) اذ لا مذكر
 للجمع (قوله فان يكون اه) فهو ان يكون والضمير عائد الى المبتدأ الذي هو
 وشرطه والشرط مع الجزاء في محل الرفع خبر المبتدأ كذا في الرضى (قوله لا لا
 يلزم) اي لو جمع المؤنث جمع السلامة ولم يجمع مذكره وكذلك يلزم من تية الفرع
 على الاصل (قوله جمع بالواو والنون) قدر الصفة بمجموعة المقام لان الاقسام
 ههنا ثلاثة ماله مذكر بالواو والنون ومالا مذكر له اصله ماله مذكر لم يجمع
 بالواو والنون فالقسم الاول يجمع بالالف والتاء والقسمان الباقيان يشترط
 في صحة جمعهم بالالف والتاء كونهم بالتاء مالا مذكر له اصله ان لم يكن بالتاء

لم يجمع بالالف والتاء كخاض وان كان بالتاء كخاضة يجمع بهما وكذا ماله
 مذكر لم يجمع بالواو والنون ان لم يكن بالتاء كحمر آه ومكرى لم يجمع بالالف
 والتاء وان كان بالتاء يجمع بهما كضبعة وضيعات فن قال انه لا حاجة
 الى التقييد بقوله جمع بالواو والنون بل المراد انه ان لم يكن لفرد مذكر اصله لان
 ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكره
 جمع بالواو والنون لم يأت بنسي وان سمع الشارح الرضى في ذلك حيث قال ان
 المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له
 مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء كخاض وان كان له مذكر فشرطه
 ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون (قوله كما هو المتبادر) يعني المتبادر
 من نسبة التغير الى البناء ان يكون التغير في ذاته وباعتبار اجزائه لا التغير
 العارض له باعتبار امر خارج عنه سواء كان التغير حقيقيا او اعتباريا وليس
 مراده ان المتبادر من التغير التغير في ذاته حتى يرد عليه انه كان المتبادر من
 التغير ذلك كذلك المتبادر منه ان يكون حقيقيا فعمل التغير على المتبادر
 باعتبار وعلى غير المتبادر باعتبار تكلف (قوله بطوق الحروف اه) فالتغير فيه
 ليس تغيرا في ذات بناء الواحد بل تغيرا باعتبار عارض البناء (قوله كرجال
 وافراس) فان التغير فيهما حاصل في ذات بناء مفردهما حيث لم يبق على هيئته
 وان كان حاصل بزيادة الالف (قوله افعول وافعال اه) في الرضى هذه الاوزان
 للقلة اذا جاء المفرد جمع كثرة واما اذا انحصر جمع التفسير فيها فهي للقلة
 والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة اذ لم ينحصر فيه الجمع والا فهو مشترك
 كاجادل ومصانع (قوله ثلاثة قرواه) والنكتة في ذلك التنبيه على ان ثلاثة
 قرواه بالنسبة الى النساء جمع كثرة لقله صبرهن على الرجال (قال اسم الحدث)
 اي الموضوع له وان دل بسبب عارض على امر زائد عليه كالنوعية والعديدية
 (قوله معنى اه) اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ والقريظة على ذلك اضافة الاسم
 اليه والمراد بالقيام بغيره اتصاف الغير بذلك المعنى لا الاختصاص الناعت
 او التبعية في التصريفاته اصطلاح المعقول (قوله فاعلم بغيره اه) قيل ليس المعنى
 القائم بغيره مطلقا حدنا اذ ليس الالوان حدنا اذ السواد بمعنى سياهى ليس
 حدنا بل بمعنى سياهى يؤذن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره

انتهى وهذا موافق لما في حاشية المطالع في بحث تعريف الكلمة الحقيقية
 اذا الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا لكان كل معنى حدثا بل الحدث
 معنى منسوب الى الفاعل بانه قائم به فيكون مشتقا على النسبة الى
 موضوع ما وفيه نظر اما اولافلان قوله سواء صدر عنه آي عن اعتبار
 النسبة الى المحل في مفهومه لان المصدر نفس الضرب لا الضرب مع النسبة
 واما ثانيا فلحق الفقه لما في الرسالة الوضعية من ان اللفظ مدلوله اما كلي
 او مشخص والاول اما ذات وهو اسم الجنس او حدث وهو المصدر او نسبة
 بينهما وتلك اما ان تعتبر من جانب الذات وهو المشتق او من طرف الحدث
 وهو الفعل ولما في الرضى من ان معنى المصدر عرض لا بدله في الوجود
 محل يقوم به وزمان ومكان ولبعض المصادر مما يقع عليه وهو المتعدى
 ولبعضها من الآلة كالضرب لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقا من
 غير نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده وان الواضع نظر في المصدر الى ماهية
 الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب اذا في نظره لافاعلا ولا مفعولا ولا يجيء من
 ان النسبة الى فاعل غير مأخوذة في مفهوم المصدر فالوجه ان يقال المراد
 معنى قائم بغيره بشرط الحدوث والتجدد ويدل عليه لفظ الحدث يقال رجل
 حدث اي بين الحدائث وانما لم يتعرض لهذا القيد اذ ليس مقصوده تعريفا
 لمعنى الحدث بل دفع توهم لزوم الصدور في المصدر كما يوهمه لفظ الحدث فيخرج
 جميع الاعراض سوى الفعل والاتقول وبما ذكرنا يظهر الفرق بين المعنى
 المصدرى كما يوهمه لفظه فان الاول يعتبر فيه التجدد دون الثاني (قوله والمراد
 بجريانه) في الرضى يقال هذا المصدر جار هو على الفعل اي اصل له وما أخذ
 اشتقاق له فيقال في حدث حدث ان المصدر جار على فعله وفي بئله بتيلا ان
 بتيلا لا يجري على ناصبه انتهى ولما كان المناسب لهذا المعنى ان يقال الفعل
 جار على المصدر فسر الشارح بما ذكرنا والمراد صحة الوقوع ولذا عبر بان
 مع الفعل المضارع (قوله عالم يشق الفعل منه) اعلم ان الاسماء التي تبدل على
 المصدر عالم يشق منه الفعل ثلاثة ما آخره ياء المصدرية وما هو مصدر ولم يوضع
 له فعل من لفظه وما هو اسم المصدر وهو شيان احدهما ما دل على معنى المصدر
 مزيدا في اوله الميم كالمقتل والمستخرج والثاني اسم عين مستعلا بمعنى المصدر

كالعطاء والكلام والثواب والطاعة والشارح قدس سره اخرج الثلاثة
 في تعريف المصدر بقيد الاشتقاق منه والفاضل الهندي اعترض بان اعتبار
 هذا القيد يخرج من التعريف المصادر التي لا فعل لها نحو وبلا ويحاولو
 اريد باشتقاق الفعل منه حقيقة او فرضا يدخل في التعريف اسماء المصادر
 ويؤيد قول الفاضل تعبيرهم عنها بالمصادر (قوله وان كان الاخير ان اه)
 اي طريق الوجوب فانها حالة التنبص مفعول مطلق اوجب حذف عامله
 (قوله ويعمل اه) بشروطه وهي ان تكون مظهر امكبر غير محدود ولا منعوت
 قبل تمامه كذا في التسهيل فلا يعمل المضمر والمضمر والمحدود وهو الدال على
 الحركة والمنعوت قبل استيفاء ما يتعلق به من مفعول وبحرور وغيره وفي كل منها
 اختلاف من النسخة مذكور في شرح المصري (قوله عمل فعله) اي من
 اللازم والمتعدى بنفسه او يحرف (قوله لمناسبة الاشتقاق بينهما) اي
 التناسب بينهما في اللفظ والمعنى لكون معناه جزأ من معنى الفعل وهو الذي
 يقتضى الفاعل والمفعول عقلا الا ان الفعل اعتبر فيه النسبة الى الفاعل
 وضعا والمصدر اعتبر فيه الحدث فقط من غير نظر الى الفاعل فقد طرأ عليه ما
 يزيل اقتضاه العقلي فلذلك صار الفعل اصلا في العمل والمصدر فرعاً عليه فيه
 وعلامة كونه بمعنى الفعل صحة تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى فاقبل ان
 سبب عمل المصدر امر ان المناسبة في الاشتقاق وكونه بتقدير ان مع الفعل
 منشأ عدم التدبر ولما كانت هذه المناسبة قوية لم يمتنع ان تقويتها بشرط
 فلذا يعمل من غير اشتراط وانما قال بينهما ليشمل مذهبي البصريين والكوفيين
 (قوله لا باعتبار الشبه اه) اذ لا مشابهة بينهما بين الفعل واللفظ لعدم موازته
 اياه ولا معنى لعدم صحة اقامته مقامه بخلاف اسم الفاعل والمفعول فانهما
 يعملان لمساواة الفعل لفظا ومعنى دون الاشتقاق لعدم اشتقاقهما منه عند
 الجمهور فاشتراط كونهما بمعنى الحال والاستقبال لتقوية تلك المشابهة (قوله
 لكونه بتقدير ان مع الفعل) هذا ما عليه الجمهور في البسيط اختلفوا في تقديره
 بالفعل هل من شرطه تقديره بالحروف السابقة ام ليس من شرطه ذلك فمنهم
 من يقدره نفس الفعل ومنهم من يقدره بان ومنهم من يقدره بان حيث كان
 المصدر متعلقا بشئ مقدم واما اذا ابتدأ فلا يحتاج الى ذكر ان لكونه اكثر

استعمالا فانه اذا كان المصدر للحال لا يجوز تقديره بان بل بما ولذا قال
 في البسيط بالحروف السابقة وقال في التسهيل بتقديره بالفعل بعد ان الخففة
 او المصدرية او ما اختها (قوله ولا يتقدم معموله اه) جوز الشارح الرضى
 تقديم الظرف والجار والمجرور (قوله ان لا يتقدم عليه) لكونه موصولاً حرفياً
 (قوله فيلزم اجتماع الثنتين) اى اجتماع العلامتين احدهما نظرا الى المصدر
 نفسه لانه يثنى ويجمع للعدد النوعى وثانيهما نظرا الى الفاعل لغرض استتار
 الفاعل فيه وهذا ان اثنى به علامتين وان حذف احدهما لزم اللبس فيصلح
 ضربتان مثلاً تنبيه للمصدر والفاعل اعترض عليه الشارح الرضى بانه يجوز
 ان يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف
 يعنى لا يثنى ولا يجمع باعتبار الفاعل اصلا مع تحمل ضميرهما كما في اسم
 الفعل والظرف يقال الزيدان هيات وفي الدار والزيدون هيات وفي الدار
 ويعلم حال الضمير من كونه للاثنتين والجماعة من المرجع فلا لبس
 ولا اجتماع اجاب عنه القاضل الهندي بان القول بالاستتار في اسم الفعل
 والظرف مجاز يعنى الاستتار في الذى يتوابع عنه وهذا اتمام على القول
 بان الظرف واسم الفعل ليسا يعاملين في المستتر فيهما واماعلى القول بانهما
 عاملان فيه بنفسهما فلا يثم وقيل والاظهر الاخصر في وجه عدم الاضمار
 ان يقال لما كان محذوف فاعله فلواضحه لا التبس بالمحذوف وفيه ان القول
 بالمحذوف مبنى على عدم الاستتار لما حذف كما في الفعل (قوله وكذا الحال
 في اسم الفاعل اه) فان تثنيتها وجمعها باعتبار الفاعل لا باعتبار نفسها
 (قوله فلا حاجة اه) كما اعتبره القاضل الهندي (قوله لان النسبة الى فاعل ما)
 اى مطلقا معينا كان او مبهما غير مأخوذة في مفهومه بخلاف الفعل فان
 النسبة الى الفاعل المعين الغير المأخوذة في مفهومه مأخوذة في مفهومه
 ولذا كان معناه المطابق غير مستقل بالمفهومية بخلاف اسم الفاعل
 والمفعول والصفة المشبهة فان النسبة الى ذات ما مأخوذة في مفهومها
 مع تلك الذات فكانت مستقلة بالمفهومية (قوله مع ان اعماله اه) اشارة
 الى دفع ما يرد من ان الاضافة الى الفاعل اكثر من الاضافة الى المفعول كما يدل
 عليه قوله وقد يضاف اه فاللائق ان يقول واصله الى الفاعل اكثر ووجه

كقوله ولا تأخذكم بهما رفقة

الدفع

الدفع ان الجواز ههنا بالنسبة الى اعماله متوقفا فانه اولى ويفهم من الرضى
 انه بالنسبة الى عدم جوازها الى اسم الفاعل (قوله اولى) واليه ذهب البعض
 وفي الرضى وليس اقوى اقسام المصدر في العمل المتون كما قيل بل الاقوى
 ما اضيف الى الفاعل لكونه اذا كالجزم من المصدر كما يكون من الفعل فيكون
 عند ذلك اشد شيها بالفعل ويمكن ان يقال المصدر المضاف اقوى في العمل
 فاعدا الفاعل المضاف اليه كما يدل عليه تعليل الرضى والمصدر المتون اولى
 بالعمل في الفاعل من المضاف اليه كما يدل عليه تعليل الشارح ولذا عمل
 المتون في لفظه والمضاف في محله (قوله وقد يضاف الى المفعول) اذا قامت
 قرينة على كونه مفعولا وتلك الاضافة اكثر عند حذف الفاعل وتجي على
 قلة مع ذكره حتى ذهب البعض الى عدم جوازها لكون نص بيوييه على
 جوازها ولم يجز في القرء ان الاماروى عن ابن عامر انه قرأ ذكر رجة ريك عبده
 زكريا بضم الهمزة (قوله ولكن جوزاه) وايضا قد يقع عاملا بدون
 التقدير نحو قول العرب اذنى زيد بقول ذلك وقول اعرابي اللهم ان استغفاري
 مع اصراري اليوم وان تركي استغفارا لمع على بسعة عقولهم كذا في شرح
 التسهيل (قوله صرفا اه) قد رده بقرينة المقابلة بقوله بدلا فانه اذا كان بدلا
 فهو مفعول مطلق ايضا لكنه ليس صرفا (قوله من غير تجويز اه) وفي
 التسهيل ان القالب ذلك (قوله او محذوفا غير لازم) كذا في التسهيل والايضاح
 وفي الرضى ان الظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعلة لازما
 كان المحذوف او جازا فيه بخلاف هل هو العامل او الفعل هو العامل (قوله اى
 المصدر) يعنى ان ضمير كان راجع الى المصدر وبدلا خبره بتقدير الموصوف
 وانما لم يقل اى المفعول المطلق بدلا منه رعاية لجزالة المعنى لان الكلام
 في المصدر وموافقة المعطوف عليه فان الضمير فيه راجع الى المصدر (قوله
 عمل الفعل للاصالة) ووجوب الاضمار العارض لا اثره في تقدير العمل (قوله
 بدلا منه) اى مجازا لانه لم يسمه ولم يجز اظهاره فكانه بدلا منه (قوله
 للتبابة) اى لا باعتبار كونه مصدرا ولكن لقيامه مقام الفعل وتبافته عنه فاذا
 ليس عمله كعمل المصدر بل كعمل الفعل لقيامه مقام الفعل المقدر كذا
 في الايضاح (قوله للمصدرية) كسائر المصادر يعمل لكونه بتأويل ان مع

الفعل (قوله أكثر) أي وقوعا (قوله واطهر) لعدم المانع من عمله بخلاف ما إذا كان مفعولا مطلقا فان كونه مفعولا مطلقا مانع عنه لعدم صحة تأويله بان مع الفعل وكون امتناع التقديم مختصا بالقسم الاول لما في الرضى من جواز تقديم معموله اذا كان بدلا لعدم كونه مؤولا بان مع الفعل وحينئذ لا يضر في كون ما ذكره الشارح قدس سره نكتة للفصل بين القسمين كما لا يخفى (قوله اي حدث) اي معنى قائم بغيره في نسبة الاشتقاق اليه بجواز باقامة المدلول مقام الدال اي ما اشتق مما يدل عليه ولم يحمل الفعل على الاصطلاح لان اشتقاق اسم الفاعل من المصدر لا من الفعل خلافا للسرا في قانه قال اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من المصدر ولم يقل اي مصدر كما في الرضى فيكون التجوز في اسناد قام اليه لان نسبة الاشتقاق اظهر قربا على التجوز بخلاف اسناد قام لان المصدر ايضا قائم بمن تلفظ (قوله موضوعا اه) اشارة الى انه يتضمن معنى الوضع واللام صلة الوضع ولك ان تقول في الاشتقاق معنى الوضع لانه وضع للنوع واللام للاجل (قوله اي الفعل) بيان لمرجع الضمير لدفع توهم رجوعه الى من بناء على ان الضمير يرتد الى اقرب المذكورات (قوله اي لذات ما) يعني ان من موصوفة وان يعتبر في اسم الفاعل كون الذات المبهمة منسوبة اليه لا كون الفعل منسوبا كما يوهمه تقديم الفعل على من فانه لضرورة الاشتقاق (قوله لان ما جهل امره اه) فيه ان امره هو كونه شاملا لمن يعلم ومن لا يعلم لان النكرة الموصوفة نعم (قوله قصد التغليب) لكن مقام التعريف اب عنه (قوله وغير ذلك) من الاسماء المشتقة (قوله وان يكون من قام به اه) لان المتبادر من وضع اللفظ لشيء كونه قصدا واعتراض الرضى بان هذا التعريف لا يشمل على زيد مقابله عمرو وانا متقرب من فلان ومتبعده منه ويجمع معي لان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا تقوم باحدهما معينادون الاخر ولم يتعرض الشارح لدفعه لانه مبني على مذهب القدماء من المتكلمين من ان القرب قائم بالتقاربين والجواز بالنجوازين والاخوة بالاخوان الى غير ذلك من الاضافات المتجددة في الجانبين والحق منع قيام العرض الواحد بالشخص بالطرفين بل القائم بكل منهما فرد مغاير للقائم بالآخر غاية الامر

اتحادهما

اتحادهما بالنوع وما قيل في دفعه بان معنى متقرب مثلا قيام قرب به متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص فليس بشيء لان الاضافة المتكررة عبارة عن مجموع الاضافتين لا عن اضافة معينة متعلقة بالنظر الى اضافة اخرى والفاضل الهندي فهم من الاعتراض انها امور عدمية فلا معنى لقيامها فاجاب بان القيام اعم من ان يكون حقيقيا او اعتباريا وليس كذلك بل مقصوده انها قائمة بالطرفين لا باحدهما معينا دون الاخر مع انها مسندة الى واحد معينا فتدبر (قوله خرج عنه اسم التفضيل) ولا يخرج عنه اسم الفاعل من باب المغالبة نحو كارمني فكرمته لكرمه لانه موضوع للغلبة في معنى المصدر لا معنى المصدر مع الغلبة في رضى الشاقية ونعني بباب المغالبة ان يغلب احد الامرين الاخر في معنى المصدر نحو كارمني فكرمته اي غلبته في الكرم (قوله واسندوا اخراج اسم التفضيل اه) بناء على انه لا يدل على الحدث مقيدا باحدا لازمة الثلاثة وان كان قيدل على الحدث بمعنى التجدد (قوله ولا يبعد ان يلزم ذلك) الاولى ترك لفظ البعد فانه قال ابن مالك في شرح التسهيل ولزم من تقييد اسم الفاعل بكونه جاريا على المضارع اي على زمنه خروج امثلة المباعدة ولم يكن في ذلك ضرر لان اسم الفاعل غيرها (قوله على زنة فاعل) اي القياس ذلك وقد يجبي على وزن مفعول نحو حبت فهو حبت ولا يقال حاب وعلى وزن مفعول بكسر الميم نحو عم الرجل بمعروفه فهو عم (قوله بيم مضومة وكسر ما قبل اه) وربما كسر ميم مفعول اتباع العين وضم عينه اتباع الميم كما قالوا في منين منين ومنين وربما استغنى عن مفعول بفاعل نحو عاشب فهو عاشب وربما استغنى عن مفعول بكسر العين بمفعول نحو اسهب فهو اسهب (قوله ويعمل اه) قيد في التسهيل بغير المصغر والموصوف خلافا للكتابي فانه يجوز عمل المصغر والموصوف (قوله بشرط معنى الحال والاستقبال اه) ظاهر كلامه انه يشترط ذلك في عمله مطلقا والتحقيق انه شرط في عمله في المفعول به لاني عمله في الطرف او الجار والمجرور فانه يكفيه راحة الفعل ولا في عمله في المفعول المطلق لكون مدلوله بعضا من مدلوله واما بالنسبة الى الفاعل فحكى ابن عصفور الاتفاق على انه يرفع اذا كان مضمرا وان كان مظهرا فظاهر كلام المصنف رحمه الله انه يرفعه وذهب بعض النحاة الى انه

واورث فهو وارث

لا يرفع (قوله ومعناها اه) ولا يريدون به ان اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي
 الان على ما تلفظ به كافي قوله عندي تمران بل المقصود بحكاية الحال حكاية
 المعاني الكاشنة حينئذ لا الالفاظ قال جارا لله ونعم ما قال معنى حكاية الحال
 ان يقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كافي قوله تعالى فلم تقتلون
 انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستقرب كانك تحضره
 للمخاطب وتصوره ليتعجب منه كذا في الرضى (قوله على صاحبه)
 اي المذكور او المنوي نحو باطال العاجل (قوله ونحوها) يشمل مثل هل ضارب
 الزيدان ملفوظا او مقدر ونحو قائم الزيدان ام قاعدان (قوله من حروف النفي)
 صريحا او مؤثلا به نحو انما قائم الزيدان (قوله المتعدي) قيده لان اسم الفاعل
 اللازم يرفع به مع كونه ماضيا وقد سبق (قوله ذكر مفعوله) لانه لو لم يذكر جاز
 ان لا يضاف نحو هند ضاربة امس (قوله وجبت الاضافة) ولا ينصب الا
 الظرف والجار والمجرور ونحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيه جار آتية الفعل
 (قوله اضافة معنوية) بيان لحاصل المعنى واما التركيب النحوي فهو اما تمييز
 اي من حيث المعنى او ظرف اي في المعنى او حال اي ذات معنى او مفعول
 مطلق اي اضافة معنوية (قوله مفعول آخر) اي من حيث المعنى لانه لا يعمل له
 في اللفظ (قوله فيفعل مقدر) اورد عليه انه لا يستقيم في مثل هذا ظنان زيد
 امس قائم للزوم حذف احد مفعولي ظنان واجيب بارتكاب جواز ذلك
 مع القرينة وان كان قليلا وبيان المثال مصنوع والصحيح هذا ظنان زيد قائم
 قال السيرافي انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم تكن
 الاضافة اليه (قوله بتغير صيغته اه) ليس المراد ان هذا تقدير اللام حتى يكون
 تعسفا كما قيل بل اشارة الى ان من لا يتدأ بمعنى كون المجرور بها موضعا
 انفصل عنه الشيء ونخرج منه فيقول المعنى الى ما ذكره الساج وعلى التوجيه
 الثاني من التبيين لانه يصلح اطلاق المجرور بمن على ما قبله فلا غبار
 في التوجيهين (قوله بحيث يخرج اه) احتراز عن تغير لا يخرج كالتثنية
 والجمع والقرينة على اعتبار قيد الحينية قوله للمبالغة (قوله اذا كانت
 للمبالغة) لا بد من هذا التقييد على هذا التوجيه بخلاف التوجيه الاول
 لما ان فيه صرف كلمة من عن معناها المتبادر اعني التبيين والتوجيهان

مطلوبان (قوله وما فيه من معنى المبالغة اه) لان المبالغة وضوح الشيء
 الى كماله فبها قوة معنى الحدث الذي يعمل لاجله بخلاف اسم التفضيل
 فان فيه اعتبار زيادة معه ويضمها لا يبقى معنى الفعل على حاله فلذا لم يعمل
 اسم التفضيل (قوله بالمحاق علامتي التانيث اه) واما جمع المكسر فهو فرع
 الجمع السالم لكونه اشرف فيتبعه في حكمه (قوله ومع التعريف اه) اي لام
 التعريف اي ما يكون للتعريف في الجملة وان لم تكن ههنا (قوله اسم
 المفعول) اي المفعول به على حذف الجار واستتار الضمير يقال فعلت به الضرب
 اي اوقعته عليه والا فالمفعول هو الحدث (قوله من فعل اي حدث) سواء كان
 متعديا بنفسه او مجرورا كان لازما غير متعدي مجرور الجرف فلا يمكن بناء
 المفعول منه (قوله لمن وقع عليه) حقيقة او اعتبارا ليشمل او حدث ضربا فهو
 موجد وعملت عدم خروجك فهو معلوم فان الابداء والعلم تعلقا بالمعدوم
 ولا معنى لوقوع الفعل على المعدوم حقيقة لكن العقل يفسره واقعا عليه ويعبر
 عنه بما يدل على الوقوع (قوله من حيث انه وقع اه) لان التعليق بما في حكم
 المشتق يشعر بالحينية وكان الاولى ذكره في تعريف اسم الفاعل والاكتفاء
 ههنا ولا يخرج من التعريف يوم الجمعة مضروب فيه والتأديب مضروب له
 لان الصيغة موضوعة لما وقع عليه الا انه ثلث ذكره واقم الجار والمجرور مقامه
 ويدخل في التعريف الصفات التي بمعنى المفعول وهي فعل بكسر الفاء وسكون
 العين نحو طعن وفعل بضم العين نحو طعن بمعنى ملفوظ وفعله بضم الفاء وسكون
 العين نحووا كلة وفعل بضم العين نحو جريح الا ان يقال انها ليست موضوعة بمعنى
 مفعول بل مستعملة (قوله على صيغة اسم الفاعل) وقد شد نحو واضع فهو
 مضعوف وازكم فهو مزم كرم واخم فهو مخوم وأخرن فهو محزون واخبت فهو
 محبوت (قوله لحقة الفتحة وكثرة المفعول) لانه يكون للفعل الواحد مقاعيل
 بخلاف الفاعل ولموافقة المضارع الذي يعمل عمله وللفرق بينه وبين اسم
 الفاعل (قوله اي في عمل النصب) اذ لا يحتاج في الرفع الى اشتراط زمان وليس
 في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول لكن
 المتأخرين كافي على ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك (قوله يبقى على نصبه اه)
 فاسم المفعول ان كان بمعنى الحال والاستقبال مقدر لان كان بمعنى الماضي

كما في اسم الفاعل (قوله من حيث انها تثنى اه) بعد اشتراكهما في كونهما لمن
 قام به الفعل بخلاف اسم المفعول فانه يام لمن وقع عليه وبخلاف اسم التفضيل
 فانه وان كان لمن قام به الفعل الا انه لا يثنى ولا يجمع لان اصله ان يكون
 مع من ولا يام بعمل والمزاد المشابهة في اصل معنى التثنية والجمع والتأنيث
 لان جعلها وتأنيثها بجمع اسم الفاعل وتأنيثه فانه لا يطرده في الفعل فعلاء
 مع عمل فعلة فلا يقال ايضون وايضه كما يقال ضاربون وضاربة وفي الرضى
 وجه المشابهة كونها بمعنى اذ لا فرق بينهما بالاعتبار بالحدث والثبت
 اي اتصاله به مع قطع النظر عن التقييد باحد الزمنة ولذا يقصد بها الاستمرار
 بمعونة المقام بخلاف اسم الفاعل اللازم فانه يدل على الحدث المقيد باحد
 الزمنة (قوله لا بمعنى الحدث) بالمعنى الذي مر في تعريف اسم الفاعل
 (قوله بعد نقله اه) ولذا قالوا ان فعلا من فعل بفتح العين كقدير ونصير
 ومن فعل بضم العين صفة مشبهة (قوله وصيغتها) اي الصيغ المختصة بها
 فلا ينافي ما في التسهيل من ان الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد نجبي
 على وزن اسم الفاعل منه قياسا مطردا فانهما مشتركة بينهما (قوله اسم
 الفاعل) على حذف المضاف وليس اسم الفاعل علما حتى يلزم حذف شرط
 العلم بل هو اسم جنس يقل من مركب اضافي الى معنى مخصوص قد راعى
 فيه حاله السابق وهو كونه كلتين بدليل اسمي الفاعل والمفعول واسماء الفاعلين
 ولذا عرّب باعرايين (قوله اول صيغة الفاعل) فالمراد من الفاعل لفظه وحيث
 تكون اللام فيه اللام الزائدة لان الاوزان اذا اريد بها نفسها كانت اعلاما
 ولكون كل من التوجيهين خلاف الظاهر سوى بينهما (قوله من غير اشتراط
 زمان) يشير الى الاطلاق في مقابلة الاشتراط فعناء عدم الاشتراط المذكور
 سابقا على اشتراط الامرين ولما كان ذلك مبهما يجوز ان يكون بانقائهما
 وبانقائه احدهما بينه الشارح قدس سره بانه باعتبار انتفاء شرط الزمان فيكون
 ما في المتن اجالا لا اختلا لا كما وهم وانما يكون اختلا لا لو كان الاطلاق بمعنى
 العموم (قوله بالاتفاق) بخلاف اللام الداخلة على اسم الفاعل فانه عند
 المازني للتعريف (قوله اي جعلها قسما) اي يرد ان اضافة التقسيم الى المسائل
 ليست اضافة المصدر الى المفعول كما سبق الى الفهم لان المذكور ههنا ليس

يقسم

يقسم المسائل سواء كانت بمعنى الاحكام او بمعنى الاقسام بل ياد في ملازمة
 اي القسم الذي يحتمل المسائل والمراد بالمسائل اقسامها من حيث يسأل
 عن حكمها ويبحث عنه في الفن فالمعنى يقسم الصفة المحصل لاقسامها من
 حيث يسأل عن حكمها ويبحث عنه فرجع الى ما ذكره الشارح قدس سره
 اي جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم (قوله اي تشبيه معمول الصفة اه)
 وجه تشبيهه به انهم لما قصدوا التخصيف في الصفة بالاضافة ولا يمكن اضافتها
 الى الفاعل لانه يلزم اضافة الشيء الى نفسه لان الصفة عين الفاعل شبهوا
 مر فوعا بالمفعول فنصبوه لتصح الاضافة اليه لان المفعول غير الصفة وجعلوا
 الصفة في اللفظ لغيره واضمروا فيها الضمير اذا كانت في اللفظ جارية على غير
 معمول خبرا او نعتا او حالا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت
 هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يحسن بحسن وجهه او لا
 نحو زيد غليظ الساقين اي قبيح فان لم تجز في اللفظ عليه نحو زيد وجهه حسن
 او جرت عليه لكنها لم تدل على صفة له في نفسه لم يجز استقار الضمير فيها فيقبح
 زيد ايض الثوب (قوله اي مفصل هذه الاقسام اه) يعني ان تفصيلها
 بمعنى اسم الفاعل او المفعول مبتدأ خبره محذوف وهو قولنا ثلاثة جملة
 من المبتدأ والخبر وقعت مفعول القول وقوله وكذلك مبتدأ لان المكاف
 اسمية فسر بقوله اي مثل هذا التركيب وخبره حسن الوجه والجملة معطوفة
 على الجملة السابقة وحسن وجهه معطوف على حسن الوجه خبر بعد خبر
 وكذلك الحسن وجهه والحسن الوجه خبر لقوله كذلك الا انه ترك
 العاطف فيما بين هذه الثلاثة وغير الاسلوب لئلا يكتسب ذكرها الشارح
 قدس سره ومفصل اقسام قولنا حسن وجهه ثلاثة وقولنا كذلك اه
 يعني ان هذين القولين مشتملان على تفصيل الاقسام في ضمن الامثلة
 وانما قال كذلك لان تفصيلها في نفسها قد علم مما سبق فهذا حل تركيب
 المتن عندي موافقا للشرح (قوله فهذا التركيب) يعني ان ثلاثة وقع خبرا
 لحسن وجهه بتأويل هذا التركيب مع قطع النظر عن اعراب
 وجهه والا فهو مثال واحد وليس مراده ان ثلاثة خبر مبتدأ محذوف
 كما قاله القاضل الهندي لانه لا يصلح ان يكون حسن وجهه مفعول القول

لكنه مفردا (قوله بترك العاطف) اي بين هذه الاخبار الثلاثة مع ذكره في
الخبرين السابقين عليهما (قوله ممتنعان) اي بالاتفاق كما صرح به الرضي بقوله
قوله واختلفوا في حسن وجهه وليس للقرآن ان يجوز به توهم دخول اللام
بعد الاضافة لان اصله الحسن وجهه بالرفع واللام موجودة قبل الاضافة
(قوله الصفة باللام) اي المفردة بدليل ان جميع الامثلة من المفردات واما
المتني نحو الزيدان حسنا وجههما والمجموع نحو الزيدون حسنا وجههم
فهو مما اختلفوا فيه كما في حسن وجهه كما يجي في الرضي (قوله او يحدفهما
معاً) كما في حسن الوجه (قوله ولا خفة فيه بواحد منهما) لان التنوين سقط
باللام والضمير في وجهه موجود (قوله من الاضافة) اي الاضافة المعنوية
فان المعمول فيها اضافة المعرفة الى النكرة اذ لا تفيد فيها فكذلك الاضافة
اللفظية لانها فرعها فلا تخالفها من كل وجه (قوله في الجملة) لا حاجة اليه
(قوله لا شتماله على ضمير زائد اه) يعني ان الضمير فيه ليس الا للربط بدليل
جواز الحسن الوجه بالجر والحسن وجهه بالرفع وقد حصل الربط باحدهما
فالشأن زائد بخلاف ما اذا جيء بالضمير ويكون الغرض من احدهما الربط
ومن الاخر تعيين المضاف نحو زيد احسن ضربه من ضرب ابيه في داره
(قوله لعدم الرابطة اه) وليس اللام في الحسن الوجه وحسن وجهه رابطة لان
ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيل عند البصريين كما في الرضي
ومن هذا ظهر الفرق بينهما وبين نعم الرجل زيد لان اللام فيه رابطة وايست
بدلاً من الضمير (قوله غير ظاهر في الصفة) لكونه مستترا (قوله مثل
ظهوره اه) لكونه بارزاً (قوله لان معمولها حينئذ) اي حين رفعت
المعمول بها فاعلا اهما اذ لا وجه لرفعها غير الفاعلية فلو كان فيها ضمير يكون
فاعلاً لعدم جواز استئثار غير الفاعل للزم تعدد الفاعل فما قيل انه يجوز
ان يكون المعمول بدلاً من الضمير المستتر وهم كما لا يخفى (قوله اي حدث) اي
دل على حدث باقامة المدلول مقام الدال وهو المصدر ولم يفسره بالفعل
سقط لان الاشتقاق من المصدر عند البصريين ولرعاية المطابقة بما سبق
(قوله قام به الفعل اه) يعني اختار الموصوف على من قام اولن وقع قصد
التعميم والتعميم لقصد شموله للتعيين (قوله في اصل ذلك الفعل) كما هو المتبادر

طلب اسم التفضيل

من التعريف فاندفع النقص بنحو فاضل وزائد وغالب لعدم دلالتها على
الزيادة في الفضل والزيادة والغلبة وكذا باب المغالبة نحو طائل لانه موضوع
للالفة في المعنى المصدرى كما من فهو يدل على الاتصاف بالغلبة لا على الزيادة
في الغلبة وزاد لفظ الاصل احترازاً عما يدل على الزيادة في وصف الفعل كالصفة
المشبهة الدالة على دوام الفعل واستمراره وعندى انه لا حاجة الى اعتبار هذا
القييد لان اللام في الموصوف صلة الوضع كما مر والصورة المذكورة موضوعة
للزيادة مطلقاً لا للزيادة على غيره وان افادته في بعض التراكيب نحو زيد فاضل
على عمر وازائد عليه او غالب عليه او طائل واختار موصوف على متصيف
لا شغاره بالاتصاف بالزيادة في نفس الامر ولا يلزم ذلك في اسم التفضيل
(قوله اما ظرف لغوا اه) اي صلة له مفعول له بالواسطة (قوله او ظرف
مستقر له) وموصوف مقطوع عن المفعول بالواسطة لعدم تعلق الغرض به
كما يدل عليه قوله اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة ويقدر مفعوله اي
لموصوف به اي بالفعل كما في الجواشي الهندية (قوله ولا يهتام في تلك
الاسماء اه) لانها تدل على المكان والزمان دلالة متضمنة لرفع تعيين وما قيل انه
لا حاجة في الاخراج الى محل الموصوف على ذلك لان تلك الاسماء لم توضع لمكان
او زمان اول موصوف فقيه ان اسم التفضيل الذي جاء للمفعول موضوع
لموصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل كذلك تلك الاسماء موضوعة لموصوف
بمعنى ما وقع عليه الفعل او وقع به الفعل (قوله يخرج اسم الفاعل اه) لعدم
دلالته على الزيادة على الغير كصيغ المبالغة او لعدم دلالتها على الزيادة في ذلك
الفعل كفاضل وطائل او لعدم دلالتها على الزيادة في اصل الفعل بل في خلقها
كصيغ الصفة المشبهة الدالة على الدوام والاستمرار (قوله من حيث صيغته)
اي هيئته لا من حيث مادته فانه غير منحصر بهذا الاعتبار في افعال (قوله
وفعل للمؤنث) انما تعرض لبيان صيغة المؤنث دفعا لتوهم استواء المذكور
والمؤنث في افعال مطلقاً (قوله اخير واخر) اي اخير واخر المستعملين بمن
المستوى فيهما المذكور والمؤنث تخذف الهجزة وتقل فتحة الياء والراء الى الخاء
والشين وادغم الراء في الراء (قوله من حدث) قدر بقراءة التعريف فلا يني
من انهم جامدون ونحو احنك الشائين واقل الناس شأناً لانه من غير متصرف

ولا من فعل لازم النفي نحو ما نيس بكلمة اى تكلم لعدم المصدر له من حيث لزوم
النفي واما الافعال الناقصة فان قلنا انها لا تدل على الحدث بل على الزمان فقط
كما قيل فلما هروا فان قلنا انها تدل على الحدث وهو الحق فالظاهر جواز البناء
منها قياسا لا مانع من ان يقال زيد اضرب من عمرو غنيا اذ لم يستعمل فقوله
من حدث مشتمل على الشروط الثلاثة واما اشتراط كون الحدث محالا فيقبل
الزيادة والنقصان فلا يقال الشمس اغرب واطلع اليوم فستغنى عنه بقوله
زيادة على غيره فان الزيادة انما تتصور فيما يقبلها (قوله والحق) فان معناه قلة
العقل فهو من العيوب الباطنية كالجهل (قوله حكموا بشذوذه) كافي للفصل
وشرح التسهيل (قوله الحق من ابن هبنة) الصواب من هبنة باسقاط الهمزة
كافي للفصل وشرح التسهيل والخواشي الهندية والقاسموس والصحاح
وشمس العلوم واليهنق كعولس الاحق والتصير وهبنة لقب يزيد بن ثروان
القيسي يضرب به المثل في الحق من تعليق خريزات ولذا يقال له ذو الودعات
فان الودع متحركة خريزة بيضاء تخرج من البحر تعلق في عنق الصياد لدفع
العين (قوله فقيه شائبة اه) خبر لقوله والجواب المذكور اى شائبة حق
صاحبه والفاء اما زائدة كما هو مذهب الاخفش او على تقدير ايراد ذكر الشارح
رحمه الله بان لقبه الله كور في خواشي الهندية بعد هذا الجواب لاشنع
كما هم (قوله ولا يقول اه) ولم يقل به احد لما في غايه التحقيق الا ان الشارح
قال ذلك مسالفة في مضافة ذلك القول (قوله الواقع) قدره بقرينة قوله
وقد جاء للمفعول (قوله اشتقاقه اه) قدره بقرينة ما سبق في التعريف فقوله
قياسه مبتدأ محذوف في الخبر ولم يبقه وجبته لان كون مجيئه الفاعل قياسا
لا يقتضي وقوعه ولو قد وقع الواقع كان المعنى دكيكا ولم يجعله من قبيل ضربي
زيدا فانما وقياسه حاصل اذا كان الفاعل (قوله فانه لو اشتق اه) بخلاف الالفاظ
المشتركة فانها مقصورة على السماع فالالتباس فيها قليل (قوله على الاشراف)
والاكثر فان المفعول لا يدل له من فاعل بخلاف الفاعل (قوله على احد الوجوه
الثلاثة) اذ اليه يمكن معذولا نحو آخر او انما نحو الدنيا او مخرجا عن المعنى
التفضيلي نحو آخر بمعنى غير (قوله وهي استعمال اه) يعني ان الالوجه
الثلاثة عبارة عن الاستعمالات الثلاثة فقوله على احد الوجوه الثلاثة تعال

من ضمير يستعمل اى كائنا على احد الاستعمالات الثلاثة (قوله مضافا) بدل
منه و اشار اليه باعادة يستعمل في قوله فيجب ان يستعمل فان البذل في حكم
تكرار العامل واورد الفاء الدالة على كونه قريبا على ما تقدم لكونه تفصيلا
له اشارة الى فائدة البذل وهو اعادة العلم التفصيلي بعد العلم الاجمالي وزاد
الوجوب ليترب عليه قوله فلا يجوز (قوله ذكر) اى كونه مذكورا (قوله
لغوا) لحصول الغرض وهو تعيين المفضل عليه باحدهما و ايس المقام مقام
التاكيد (قوله ولست بالاكثر اه) على صيغة الخطاب والكثرة للبالغة
اى العزة للغالب في الاكثرية (قوله الا ان يعلم) استثناء منقطع لانه
لا يمتد ليكون المفضل عليه محذوفا فلا يكون اسم التفضيل خاليا عنه
(قوله ان المحذوف اه) ولم يعرض عنه التنوين لكون الفعل غير منصرف
فاستبقى واما نحو جوار قد ذكرنا قصدهم تعويض التنوين فيه صكدا
في الرضى ويجوز ان يقال ههنا بالبناء على الضم كافي قبل لانه مختص بالغايات
وشبهها (قوله زيادة موصوفة اه) فان يقصد بتأويل المصدر المجهول بمعنى
المفعول المضاف الى الزيادة اضافة الصفة الى الموصوف كل ذلك ليصح حل
ان يقصد على احدهما (قوله اى على ما اضيف اه) فيجوز اشارة الى ان الاولى
ايراد ما يدل من الا انه غلب العقل على غيرهم (قوله في ضمن بعضهم) وهو
ما عداه ولم يقل ذلك مع انه اظهر اشارة الى انه يجب ان يكون بعضا منهم
(قوله غير مقيدة اه) فغنى الاطلاق العموم لارفع القيد حتى يكون معناه
الزيادة في الجملة اى مع قطع النظر عن المضاف اليه اذ الزيادة على الغير مأخوذة
في مفهومه فلا بد من اعتبار الغير بخصوصه او بعمومه وتخصيصه عطف
تفسير لا توضيح يعنى ليس المراد بالتوضيح ما هو المصطلح اعنى ما يختص
بالعرفه كافي قولهم الصفة قد تكون موضوعة وقد تكون مخصصة بل معناه
اللتوى المعنى رفع الابهام (قوله تمام الكلمة) اى تمامها ولذا لا يفصل بينهما
الا بعموم الفعل وذلك ايضا قليل وقد يفصل بينهما بل هو فعلها نحو هي احسن
لوانصفت من الشمس (قوله الرفع بالفاعلية) يعنى ان الحكم يبنى عمله في المظهر
مطلقا لا بضم لانه يعمل في الظرف والحال والضمير والمفعول به بواسطة حرف
الحو نحو زيد اضرب العمد فلا بد من التمييز ليصلح قرينة على التمييز بالفاعل

والمفعول به بلا واسطة فقيدها بالفعل فاندفع ما قيل انه يصلح جملة
على الاطلاق والاستثناء من مطلق العمل يكون متحققا في ضمن الرفع
بالفاعلية والمعنى لا يعمل في المظهر مطلقا الا في ضرورة الاستثناء فانه يعمل
فيها بالرفع (قوله وانما خص المظهر اه) في المعنى في باب الظرف ومن المشكل
قوله فخير نحن عند الناس منكم لان قوله نحن ان قدر فاعلا لزم اعمال الوصف
غير معتمد ولم يثبت وعمل افعلي في الظاهر في غير مستلة الكمل وهو ضعيف
وان قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو اجنبي من افعلي ومن وخرجه ابو علي وتبعه
ابن خروف على ان الوصف خبر لنحن محذوفة وقدر نحن المذكور تأكيذا
للضمير في افعلي انتهى وعلم من كلامه ان المراد من المظهر ههنا ما يعم الضمير
البارز وان المراد بالضمير المستتر على ما نص عليه في الرضى وان معنى قوله
لا يظهر اثره في اللفظ انه لفظ لا اثر (قوله وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية)
لا بمشابهة الفعل كاسم الفاعل ولا بمشابهة الاسم للفاعل كالصفة المشبهة
بقوله لان هذا العمل اه دليل على ان الجزء الاول من المذموم وقوله ولانه لما كان
اه دليل على الجزء الثاني فلذا اعاد اللام وعطف احدا الدليلين على الآخر ثم انه
يكفي في الاستدلال الاول بقوله لانه ليس له فاعيل بمعنى (قوله لان اه) يدفع
النقض بان هذا الاستدلال يقتضي ان لا يعمل في المظهر مطلقا وحاصل الدفع
عمل الرفع بالاصالة للفعل بخلاف النصب فانه يعم الفعل والحرف فيعمل
النصب ما هو مشابها في الجملة وان لم يكن (قوله وهو لم يعمل اه) اي اسم
التفضيل لم يعمل عمل الفعل اصلا لانه ليس له فاعل بمعنى فلذا لم يعمل الرفع
فلا مصادرة (قوله اي وصفا سببيا) بيان لحاصل قوله صفة وهو في المعنى سبب
واشارة الى ان المجموع شرط واحد بشرط العمل ثلاثة كما صرح جوابه ولم يقل
صفة سببية اذ الاصطلاح الوصف السببي وغير السببي كما في المفتاح
والتنخيص لا الصفة السببية وغير السببية (قوله مشترك) ولذا لم يقل لمسيبه
بالاضافة الموهمة للاختصاص نقل عنه المشهور في اصطلاحهم ان يطلق
على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولا مناقشة فيه ولعله سماه مسببا لان
الكمل في هذا المثال مستبب عين الرجل وعين زيد لان عينهما سبب الكمل
وهو مستبب لهما (قوله باعتبار) اي بالنظر يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه

ورغبت

ورغبت في حاله وهو حال من الضمير المرفوع في الفضل اي بمثل سببه وكذا الثاني
حال من نفسه وليس بمتعلقين بفضل حتى يلزم تعدية شبه الفعل بحرف في بحر
متفقين لفظا ومعنى وهو خلاف ما اتفقوا عليه كذا في الرضى (قوله ويحصل)
بالنصب عطف على يحصل الاول وهما متعلقان بان يكون على ترتيب القلب
والنشر (قوله كالصفة المشبهة) فانه ايضا لا بد لعمله من موصوف في اللفظ
ومتعلق مسبب لذلك الموصوف ليعمل فيه (قوله ليخرج اه) غاية من تيسر
على الاشتراط المذكور (قوله ولثلا اه) علة باعثة عليه (قوله ليسهل) متعلق
بقوله لثلا (قوله توجه النقي الى قيده اه) لما ذكره الشيخ عبد القاهر
مع ان كل كلام فيه قيد زائد على النقي والاثبات يكون ذلك القيد محظ
القائدة (قوله فبقى اصل حسن) الى قوله فيكون احسن اه زائد لا احتياج
اليه في اثبات كون احسن بمعنى حسن ذكره لان هذا المثال لكونه
في مقام المدح باي ان يكون لنقي الزيادة قبل لا بد فيه من نقي المساواة (قوله
ان يجعل احسن اه) لم يقل بان يكون احسن بمعنى اصل الفعل لان اسم
التفضيل المستعمل بمن التفضيلية لا يكون بمعنى اصل الفعل فهو ههنا
يستعمل بمعنى الزيادة لكنه جرد عنها عرفا اي جرى العرف في نحو المثال
المذكور على التجريد عن الزيادة المدلول عليه الغة في مقام المدح وكذا تجريد
من التفضيلية عن التفضيل بمجرد النسبة والقياس كما اشار اليه بقوله وتوجه
النقي الى رجل مقيسا الى حسن زيد (قوله بالنقي) اي بسبب النقي فهذه
الاعتراض مختص بالمعنى الاول لان العرف على التجريد عن الزيادة انما جرى
فيما يكون التباين بين المفضل والمفضل عليه فيما يكون متغايرين
بالذات فلا يجوز ان يكون السبب بمعنى مع كما وهم فان قوله في الجواب فاذا
زال بالنقي شاذ على حسنة (قوله من حيث انه اه) لا من حيث ان فيه
معنى الزيادة فانه يعمل بهذه الحينية في المفضل عليه (قوله في هذه الحينية)
اي من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية سواء كان معمولا له
باعتبار الزيادة او باعتبار معنى الفعل (قوله ولو قديم) بان يقال
رايته رجلا احسن في عينه منه الكمل في عين زيد (قوله تعقيد زكيت)
لان فيه ذكر اسم التفضيل والمفضل عليه قبل ذكر المفضل وهو واجب

س

في

١٧

التعقيد في اللفظ والركاكة في المعنى (قوله مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة اه) يعني ان المدعى ان العبارة المشهورة فيها اعمال اسم التفضيل في المظهر اذ لم يعمل في المظهر يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله بالاجتناب لاني كل عبارة تؤدي معناه فتدبر فانه مع وضوحه قد خفي على البعض فقال ما قال (قوله بمسئلة الكمل) اي مسئلة عمل اسم التفضيل الرفع في المظهر فالاضافة لادنى ملايسة (قوله وبين شرآ تطها) الثلاث وهو ان يكون الوصف سيبيا والتغاير بين المفضل والمفضل عليه اعتباريا وكونه متغيا (قوله وما عتبر به عنها) في استعمالها لهم وهو قوله ما رأيت رجلا احسن في عينه الكمل منه في عين زيد (قوله وينتقل) عطف على ان ينبع منه وقوله تطيق اه عطف على ما انشده والاشارة الى التطبيق حاصل لجعل ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكمل مثل لا اري اه (قوله وهو اخصر منه بمقداره) اشار بزيادة لفظ المقدار الى ان الاختصار هنا ليس بطريق الحذف بل بطريق التسامح لظهور المقصود فلا يرد ان حذف الجرور وابقاء الحار وحذف كلمة في مع ابقاء مدخوله على الخبر لا نظيره في كلام العرب (قوله مع ظهور المعنى اه) لان المفضل لا بد ان يكون من جنس المفضل عليه (قوله لان اصله اه) حيث قال وهو على حذف المضاف اي من كل عين زيد لانه لتفضيل الكمل على الكمل لا الكمل على العين ومن التفضيلية تدخل على المفضول (قوله لا يكون من قبيل اه) والحال ان عمل اسم التفضيل في المظهر مشروط بذلك عندهم (قوله استغنى عن ذكره اه) لدلالة قولك كعين زيد عليه لان مغناه كل عين دونها في حسن الكمل فيها وهذا هو المستفاد من ذكر عين زيد بعده كذا في الرضى (قوله وتقديره ما رأيت اه) رد على الرضى حيث قال لا يجوز ان يكون احسن فيها الكمل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد في حسن الكمل فيها زائدة عليها في حسن الكمل فيها وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائدة عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة (قوله على ابلغ وجه) لكونه معلوما بطريق الحكاية لان نفي عين مماثلة لعين زيد في الاحسنة لازم لاحسنة كل عين زيد ووجود اللازم يدل على المزموم فيكون كدعوى الشيء بالبيئة (قوله والنتية) بوزن

تفعلة

تفعلة نقلت كسرة الباء الى الهمزة ثم ادغم الباء في الباء (قوله من ابي واي) اي ثلاثية اي بفتح الادغام اوبه (قوله من السرى) لان من السراية فانه لا يناسب المقام (قوله والواو اعتراضية) لعل القول بالاعتراض بناء على ان بعد البيت شيئا من متعلقات مررت فان الاعتراض لا يكون الا بين كلام او كلامين متصلين معنى عند الجمهور لنكتة وهي ههنا تقطيع شأن وادي السباع (قوله والجاري في به اه) والباء بمعنى في (قوله بمعنى المفعول اه) فان الوادي مخوف فيه لاختاف الاعلى الاسناد المجازي (قوله والمعنى اه) فان المفضل عليه اي منهم ومنه محذوف (قوله اي ركا ساريا) ولكون موصوفه المقدار اسم جمع بباء في وصفه التذكير والا افراد (قوله تقول اه) نقل عنه حاصل معنى الشعر من ان توقف الركب في وادي السباع اقل من توقفهم في سائر الاودية وان وادي السباع اخوف من كل واد الا وقت وقاية الله تعالى الساري في وادي السباع (قوله عن الاوقات) متعلق بوقاية الله تعالى جل جلاله وعظم شأنه (قوله على وجه اه) على معنى في كما في قوله تعالى حقيق على ان لا أقول اي في تقسيم علم من دليل انحصاره فاللام عوض عن الضمير فلا يلزم خلوا الجملة الصغية عن الضمير والصفة وان كانت كافية في معلومية حدود ذات تلك الاقسام لكن معلوميتها من حيث انها حدود لاقسام الكلمة موقوفة على التقسيم فلا يرد ان لا مدخل للتقسيم في معلومية الحدود (قوله تلك الطريقة) اي عدم الاكتفاء بمعلومية تعريفه عن الدليل فلا يلزم التخصيص بلا تخصص لاستواء الكل في كونها اقساما للكلمة معلومة تعريفاتها من الدليل (قوله اي كلمة اه) فسر ما بالكلمة لثلاث يكون الجنس متروكا في التعريف وبالنكرة اشارة الى ان ما موصوفة وانما اختارها مع ان الظاهر الموصولة لسبق تعريف الكلمة لكون الاصل في الخبر التنكير وليدل على اعتبار وحدة الكلمة في التعريف لثلاث تنقضي بمجموع القسمين من غير اعتبار التركيب بينهما (قوله كائن) اشارة الى ان قوله في نفسه ظرف مستقر صفة لمعنى ولم يجعله حالا اذ ليس المعنى على التقيد ولا متعلقا بدل لاحتياجه الى جعل في بمعنى الباء (قوله يعني الكلمة) فسر ما دل بالكلمة المعروفة اشارة الى انه لا يخالف ما يستفاد من دليل الحصر من ان ارجاع الضمير

مطلب الفعل

مستعمل بالباء

الى الكلمة اولى اذا الضمير الراجع الى التكرار معرفة كما هو التحقيق والتنصيص
على اختلاف التوجيهين والوجه ان التفسير الثاني لا فائدة ان المرجع نفس
جامع ما في خبره من الصفة والصفة وما قيل انه جمع بين مادل والكلمة
في التفسير اشارة الى معرفة وجه التذكير وهو انه باعتبار لفظ مادل دون
معناه فقيه انه بعد الجمع بين التفسيرين يحتاج الى وجه التذكير بناء على ان
الشائع في تذكير ضمير ما وتمايئنه ملاحظة ما عجز به ولذا قال الشارح
في تعريف الاسم بعد الجمع بين التفسيرين فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول
بالفاء وما قيل ان كلمة ما ليست عبارة عن لفظ الكلمة بل عن معناها فالتذكير
كما يجوز باعتبار ما يجوز باعتبار معناها فلا وجه لئلا يثبت عليه فقيه انه ان اورد
انه ليس عبارة عن مجرد لفظ الكلمة فلم ولا يضر وان اراد انه ليس عبارة
عنه من حيث دلالة على معناه فمنوع اذ لو كان عبارة عن مجرد المعنى يلزم ترك
الجنس في التعريف لانه قسم الكل الذي هو قسم المفرد (قوله والمراد
بكون المعنى اه) اي المقصود به والحاصل منه ذلك لانه مفسر به حتى يرد
ان صيغة المعنى كيف تفسر بصيغة اللفظ وانه يصير المعنى مادل على معنى دلت
عليه الكلمة بالاستقلال ويحتاج الى تكلفات باردة تجمعها الاسماع (قوله
دلالة عليه) فالكلمة محيطة بالمعنى احاطة الظروف بالمظروف من حيث
انه لا يخرج فهم المعنى عنها (قوله لاستقلاله اه) لكونه حاصل في الذهن
منفردا لعدم كونه آلة لملاحظة الغير ومرة لتعرف حاله (قوله وحينئذ
يكون المراد اه) لان كون الشيء في نفسه كفاية عن استقلاله وعدم احتياجه
الى الغير ولا وصف المعنى اي المفهوم الحاصل في الذهن به يكون المراد منه
استقلاله بالمفهومية (قوله فارجع) مصدر ميمي لكون خبره الجار والمجرور
(قوله لكن) استدراك لدفع توهم ناشئ من كون ما لهما الى امر واحد وهو
انه كيف رجع الوجه الاول وما له الى الثاني (قوله ان الفعل مشتعل) ويمكن
ان يكون على ثلاثة معان يبدل عليها مفصلة لكون المادة موضوعا بالوضع
الشخصي للحدث كما يشير اليه قوله هو معنى المصدر والهيئة اي الحركات
مع الترتيب والحروف الزائدة ان كانت موضوعا بالوضع النوعي للنسبة ذلك
للحدث وزمانه فهو كراعي الجارية الا ان اجزاءه لما لم تكن مرتبة في السمع لم يكن

مركبا فلا يرد ان ضرب قبل ذكر فاعله يفهم منه الحدث فتحقق الدلالة
التضخمية بدون المطابقة واما الزمان فلان سلم فهمه قبل ذكر الفاعل لانه زمان
النسبة فكيف يفهم قبل فهمها وبما ذكر ظهر ان ما قيل ان ههنا معنى رابعا
غفل عنه الجمهور وهو تقييد الحدث بالزمان او النسبة بالزمان توهم (قوله
الحدث) وهو المعنى القائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب او لم يصدر كالطول كذا
في الرضى والمراد بالمعنى الامر المتجدد ولذا قالوا المصدر ما يكون في آخر معناه
بالفارسية البدال والنون والتاء والنون وما قيل ان الاسود معناه المتصف
بالسواد بمعنى سياهى لا بمعنى سياهى بود فالجواب انه لما كانت الصفة المشبهة
موضوعا لمعنى الثبوت انسج عنها معنى التجدد فلا يرد النقض بالالوان ولزوم
عدم الفرق بين المعنى المصدرى والحاصل بالمصدر وما قيل ان المراد المعنى
القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره فلا يرد الالوان فتوهم لان النسبة ليست
مأخوذة في مفهوم المصدر نص عليه الرضى وكيف ولو كان كذلك لوجب
ذكر الفاعل معه (قوله النسبة الى فاعل ما) اي الى فاعل معين اي معين كان
وانما اعتبرنا تعيين الفاعل اذ لو كان المعنى مفهوم الفعل النسبة الى فاعل
مطلق لزم ان يكون استعماله حيث استعمل مجازا اذ لا يستعمل الا في النسبة
الى معين بنوع تعيين ولاحتتم الصدق والكذب وحده من غير ذكر الفاعل
ولا تمنع حله على شيء (قوله هو آلة لملاحظة طرفها) اي آلة يعرف بها
حالتها من سبطا احدهما بالآخر لكونها نسبة حكمية بخلاف النسبة
المطوطة بالذات من حيث هي فانها لا تكون نسبة حكمية يصح ان تقع
محكما عليها وبها الاستقلال بالمفهومية وان كانت جزئية فباطل الاستقلال
بالمفهومية وعدمه هو الملاحظة القضائية وعدمها ولا مدخل فيها
لكون المفهوم جزئيا او كليا فاعتبار قيد الجزئية في مفهوم الحرف مجرد بيان
الواقع فان جزئيته لازمة للملاحظة الطبيعية (قوله فلانستقل بالمفهومية)
اذلا تفهم تلك النسبة ما لم تفهم الذات المنسوبة اليها الحدث (قوله تعيين
ان يكون المراد به الحدث) اذ لا يمكن ارادة الزمان اذ لا معنى لاقتران الشيء بنفسه
والمراد بضميره لفظ المعنى بدون الوصفين (قوله ليس معناه المطابق) لعدم
الاستقلال بالمفهومية لكون جزئه وهو النسبة غير مستقلة فتوصيفه بقوله

في نفسه مانع عن ارادته وان كان المتبادر المعنى المطابق (قوله بل اعم)
اذلا قريبة على الخصوص وليكون لفظ المعنى في تعاريف الاقسام الثلاثة
على نسق واحد (قوله ولا يتحقق) اي في الفعل (قوله ليس مستقلا
بالمفهومية) لما عرفت ان معاني الحروف آلات لتعرف احوال الطرفين
من حيث ارتباط احدهما بالآخر والجزئية لازمة لهما من حيث هذه الحيثية
فما قيل ان الابتداء المشترك بين الابتداءات الجزئية ملحوظ قصد انهم (قوله
فهو صفة اه) القاء لمجرد التراخي في الذكر فان بيان فوآء القيود متاخر عن
ذكرها (قوله وبقولنا وضعاه) عطف على محذوف اي بقوله مقترن خرجت
الاسماء التي لا اقتران فيها اصلا وبقولنا وضعاه وبقولنا في الفهم خرج ما فيه
الاقتران وضعاه في التحقيق كاسم الفاعل فانه موضوع لمن قام به الفعل بمعنى
الحدوث اي يكون قيامه به وحصوله له مقيد باحد الازمنة الثلاثة ولذا كان
حقيقة في الحال او الا استقبال ولم يكن فعلا لعدم الاقتران في الفهم اعلم
ان الشارح رحمه الله لم يذكر فائدة قيد في الفهم لاهتمامه ولا في تعريف الاسم
وكان الواجب عليه ذلك لدقتها وخفائها ولذلك توهم انه لا حاجة الى قوله
في الفهم بعد التقييد بقوله وضعاه (قوله منقولة عن المصادر او غيرها) كلمة
او لمجرد التفصيل كما في العالم اما جوهرا وعرضا اي منقولة منقولة بهذا
التفصيل فلا حاجة الى جعل الجميع بمعنى كل واحد وجعل او بمعنى الواو
ثم النقل اي الاستعمال في المعنى الثاني بعلاقة مع هجر المعنى الاول لما كان بمنزلة
الوضع وليس بوضع تحقيق قيد الشارح الوضع بالاول في الاسم ولم يقيد ههنا
رعاية للاعتبارين وهذا بخلاف نحو يزيد ويشكر فانها موضوعان لكل
واحد من المعنيين بالوضع التحقيق فباعثا بوضع فعل وباعتبار وضع آخر اسم
نفي المنقول باعتبار الوضع التحقيق وفي المستتر يعتبر الوضعان (قوله ودخل
فيه اه) عطف على قوله خرج وانما افاد التقييد في الاثبات الدخول لانه
في الحقيقة تعميم لقوله مقترن لان معنى قوله وضعاه سواء كان مقترنا استعمالا
اولا (قوله الافعال المنسوخة اه) اي في الاستعمال بحيث هجر المعنى الاول
فهي ايضا من المنقول قيل وكذا الافعال المنسوخة عن الحدث تدخل به لان
الافعال الناقصة تامات في الاصل منسوخة عن الحدث انتهى قال المصنف

رحمه الله في الا مال لا يصح التعليق بالافعال الناقصة لانها لا يقصد بها
في التحقيق نسبة حدث محقق الى فاعلها ومعنى قولنا حدث محقق انه لم يرد
ان زيدا ثبت وانما اريد ان القيام المنسوب الى زيد وهو خبره ثبت وذلك
حاصل لولم يذكر كان وانما قصد بالاثبات انما على المبتدأ والخبر تقييد الخبر بمعنى
بان النسبة الى المبتدأ الذي كان مخبرا عنه على ما كان في الابتداء ولذلك توهم
كثير من النحويين انه لا دلالة لهما على الحدث اصلا وانما وضعت للدلالة
على مجرد الزمان فلذلك لم يثبت بها عاملة في شيء غير الاسم والخبر انتهى وعلم من
كلامه ان اصلاح الافعال الناقصة عن الحدث غير مرضي عنده وفي الرضى
وما قال بعضهم سميت افعالا ناقصة لانها تبدل على الزمان دون المصدر
ليس بشيء (قوله لوجود الاحد في الاثنين) فالمراد باحد الازمنة احدها مطلقا
لا احدها فقط (قوله ولانه مقترن) اي لو اريد الاحد فقط يصدق على المضارع
ايضالا انه بحسب كل وضع مقترن باحد هاهنا فقط (قوله وان عرض اه) متعلق
بالنتيجة المستفادة من الدليل اي فيصدق عليه انه مقترن باحد الازمنة
الثلاثة فقط فيكون تقييد الشرط اولى بالجزء بلا تكلف اذ على تقدير عدم
الاشتراك يكون اقترانه باحد الازمنة اولى واظهر (قوله انما يستعمل)
اي بحسب الوضع فلا يرد انه يستعمل للتكثير فلا يصح الحصر وكلمة او لمنع
الخلو اذ لا بد فيها من التحقيق ثم انه يقال يضاف اليه في الماضي التقريب
مع التوقع او بدونه وفي المضارع التقليل وقد يكون لمجرد التحقيق كما في قوله
تعالى قد نرى قلب وجهك وانما لم يذكر التوقع لعدم لزومه اياه في الاستعمال
(قوله لتقريب الماضي) اي الحدث الجزئي الذي مضى بناء على ان المعاني
الحرفية جزئية وحمله على الفعل للماضي يجوز الى حذف المضاف او التجوز
باجزاء صفة المعنى على اللفظ وتخصيصه بالتضمني (قوله وشيء من ذلك) اي
المذكور لا يتحقق الا في الفعل الاصطلاحي ولذلك لم يورد الضمير اي لا يفهم شيء
من ذلك بدون ذكر الفعل كما في قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره وذلك
لامتناع فهم شيء من ذلك بدون متعلقه وهو الحدث الجزئي وذلك مدلول
الفعل فقط لكون النسبة الى فاعل معين مأخوذة في مفهومه دون ما عدا
(قوله دخول السين) اللام للعهد اي سين الاستقبال دون سائر السينات

(قوله لنفي الفعل) أي الحدث الجزئي لما مر وكذا فيما سياتي (قوله لا في الفعل)
 أي الاصطلاحي كما مر (قوله ملحق تاء التأنيث) أي الساكنة (قوله لا تها تبدل
 على تأنيث الفاعل) والوجه ذكر التعليل بعد قوله ساكنة (قوله والصفات)
 أي وإن كان لها فاعل استغنت عن التاء الساكنة بسبب لحوق التاء المتحركة
 الدالة على تأنيث الفاعل وفعالها لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها (قوله
 حال من تاء التأنيث) وفيه إشارة إلى أنها في الأصل متحركة أسكنت للفرق
 بين تأنيث الاسم والفعل كما في الرضى وفي بعض النسخ الساكنة باللام (قوله
 لا اختصا صها بالاسم) نطفة الاسم ونقل الفعل (قوله أراداه) وذلك لأنه
 أشار بلفظ التاء إلى التاء المخصوصة المعبرة في فعلت أعم من المخاطب والمتكلم
 والافراد والتذكير والتأنيث دون الحركة والتي الإضافة إلى فعلت
 وأشار بلفظ فحوال الفاء خصوصية كونه تاء فيدخل فيه ما يشاركه في جميع
 صفاته وهي نون جمع المؤنث الغائبة ونون المتكلم مع الغير فانه قد وقع أن الأولى ترك
 قيد المتحركة كما يدل الدليل عليه لأن اعتبار المشاركة في بعض صفات تاء فعلت
 دون البعض لا قرينة عليه في عبارة المصنف (قوله اخف وانخصر) لا اعتبارهم
 أيام من قبيل الاسم ولذا جعلوه قسما من المبني وقالوا إن المستتر في ضرب
 وضربت ينبغي أن يكون أقل من الألف نصفه أو ثلثه لأن ضمير المفرد ينبغي أن
 يكون أقل من ضمير المثنى (قوله فانه المتبادر) بناء على أن المطلق ينصرف إلى
 الكامل (قوله قليلة ذاتية) مفعول مطلق من قوله قبل وفيه إشارة إلى أن القيل
 بمعنى المتقدم كما قيل في قوله تعالى الله الأمر من قبل ومن بعد أن معناه متقدما
 ومتأخرا إذا المفعول المطلق لا يجبي من الطرف فانه قد وقع الاشكال الناشئ من وصف
 الزمان بالطرف وبقي الاشكال الناشئ من وصف الزمان بالتقدم فدفعه بقوله
 ذاتية أي مالا يكون بواسطة الزمان على ما هو مصطلح المتكلمين من أن تقدم
 بعض أجزاء الزمان على بعض بالذات وهو المتبادر من الذاتية لا على مصطلح
 الحكماء وهو أن يكون المتأخر محتاجا إلى المتقدم ولا يكون علة تامة أو فاعلية
 (قوله بما الموصول) أي بما هو على صيغة الموصول فلا ينافي ما سبق من تفسيره
 بالكرة أو أشار إلى جواز جعله موصولا والمقصود من هذا الكلام ومن قوله
 وبالدلالة ما هو بحسب الوضع ههنا بيان فواتئد القيود وما سبق كان تفسيرها

مطلب الماضي

فلا تكرار (قوله لم يضرب) أي يضرب في لم يضرب حيث يدل على الزمان
 الماضي وليس بماض وكذا جعه بضربت في إن ضربت فانه لا يدل على الزمان
 الماضي مع كونهما ضيا (قوله خبر مبتدأ محذوف) ولم يجعله خبرا بعد خبر رماية
 لجانب المعنى لأن الحد ليس خبرا عن الحد ومن حيث المعنى لعدم كونه
 الحكم مقصودا كما تقر في موضعه ومن يجوز كونه خبرا بعد خبر نظر إلى
 جانب اللفظ فقد سها (قوله أو تقديره) فانه يمكن تقدير الفحصة في آخر رمي وإن لم
 تظهر للتعد ويختلف خبرين وضربوا فانه لا يمكن تقدير الفحصة على ما قبل التون
 والواو فلذا كانا مبنيين على السكون والضم (قوله أما البناء) فلعدم اعتبار
 البناء عليه (قوله فلشابهة المضارع) ولكونه مشابهة المشابه استحق البناء على
 الحركة بخلاف المضارع شابه الاسم فاستحق الاعراب وقد يقال انه
 مبني على الحركة لوقوعه موقع الاسم فيحوز يد ضرب ولما كانت هذه المشابهة
 ناقصة استحق البناء على الحركة بخلاف مشابهة المضارع ثم كون بناء الماضي
 مقدا على بناء المضارع لا يقتضي أن يكون حال آخر من الاعراب والبناء مقدا
 على حال آخر فلا بد منه لانه لا معنى لبنائه على الحركة لمشايمته المضارع والحال انه
 متقدم عليه (قوله في وقوعه) أي لوقوعه لان وقوع الماضي موقع الاسم ليس
 وجه المشابهة (قوله وشرطا وجزاء) عطف على قوله موقع او وقوعه بتقدير
 وقوعه (قوله فلكونه اخف الحركات) ونقل الفعل لفظا اذ لا يتجدد فعلا ثلاثيا
 ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى دلالة على المصدر والزمان وطلبه المرفوع
 دأما والمنصوب كثيرا (قوله مع غير الضمير) سواء لم يكن معه ضمير أصلا
 نحو ضرب زيد أو يكون معه ضمير منصوب نحو ضربك أو من فروع ساكن
 نحو ضربنا (قوله كراهة اجتماعه) فلذا قالوا اصل علبط وهدب علبط
 وهدب (قوله لشد اتصال الفاعل) أي الضمير بفعله لكونه متصلا لفظا ومعنى
 بخلاف نحو حركة وتركه فان اتصال التاء فيه لفظي فقط على أن اجتماع
 الحركات فيما ذكر ليس في البناء لان وضع الكلمات على الوقف بخلاف ضرب
 (قوله احتراز عن مثل اه) عن مثل خروجه عن الحكم المذكور فانه أيضا
 مبني على الفتح ولا معنى للفتحة التقديرية فيه لانه انما يصار إليه للتعد وللفظ
 ولا تعذر ههنا لان اتصال الضمير فيه بعد صيغة الماضي بخلاف غلاحي فان

لأن التاء في الضمير

فقرين

الاضافة فيه مقدمة على تركيبه بالفعل فافهم ولا تحبط (قوله اى حال كونه اه) يعنى ان البناء ليست صلة لاشبه اذ ليس الحروف مشبهاتها ولا باب السببية بل ظرف مستقر واقع موقع الحال وانما يجعلها للسببية لاصلة الملازمة بالاتفاق ولان سببية الحروف للمشابهة بسبب ان زيادتها في اول الماضى مع تفسير بعض الحركات بسبب محصل لجهة مشابهة المضارع الاسم وهى وقوعه مشتركا فتكون سببها بالواسطة ولان سبب المشابهة سبب بقوله لوقوعه فيحتاج الى تكلف في اعتبار سببية الحروف (قوله اثنين) على صيغة جمع المؤنث من الاثنيان اى يثنى بيان لوجه الملازمة (قوله في اوائله) الظاهر في اوله الا انه اختار لفظ الجمع للاشارة الى امتناع اجتماعها والظرفية من قبيل ظرفية الجزم للكل كانه قيل باحد حروفى هي اوائله (قوله جعلتها كلمة نأيت) اشارة الى وجه اضافة حروف الى نأيت وان الفرق بين المضاف والمضاف اليه بالافراد والاجتماع (قوله وهذه المشابهة) اى المشابهة بمطلق الاسم المعترف بصيغة المضارع واما مشابته مع اسم الفاعل فانما هي في تحصيل صفة الاعراب وذلك لان صيغة اسم الفاعل مشتقة من المضارع متأخرة عنه فلا يمكن اعتباره في صيغته والمقصود من زيادة هذه العبارة الاشارة الى ان قول المصنف لوقوعه خارج عن التعريف بيان لوجه المشابهة لكونه تاما بدونه (قوله انما تكون اه) اورد كلمة الحصر رداعلى من زاد ولدخول لام الابتداء عليه لعدم اختصاصه بالمضارع لدخوله على الماضى مع قد ايضا والمقصود بيان المشابهة المعتبرة في مفهوم المضارع التى امتاز بها عن سائر اقسام الفعل (قوله لوقوعه مشتركا) بيان للسبب الذى هو منشأ المشابهة لا لوجه المشابهة ولذا لم يقل في وقوعه والمراد بالاشتراك معناه اللغوى لا الاصطلاحي اذ الظاهر حيثئذ لكونه مشتركا ولعدم كون زمان الحال والاستقبال تمام معناه (قوله على العكس) وقال بعضهم حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وبعضهم بالعكس (قوله بالجر اه) اى ليس من فوعامة مدأخبره بالسين (قوله وتلك المشابهة) بيان لمعنى المتن بعد ملاحظة العطف فقوله وتلك المشابهة هي إعادة لقوله وهذه المشابهة الا انه غير هذه الى تلك لصيرورة المشار اليه بعيدا وصيغة تلك للبعد فالحال هذه الواو

قال

كحال الواو السابقة في صحة كونها للعطف على قوله المضارع ما اشبه وكونها للاعتراض (قوله ولتخصيصه) اعاد اللام تنصيها للعطف واشارة الى كون كل من الامرين وجه المشابهة (قوله بواسطة القرائن) اشارة بصيغة الجمع الى انه يجوز ان يكون مخصص معنى واحد قرأتين كثيرة والى كثرة الموارد (قوله لانه لم يسم اه) فالمشابهة المذكورة مأخوذة في مفهوم الاسم اصطلاحا فلا بد من ذكرها في التعريف ليكون حذرا سميا (قوله اذ معنى اه) نصيح للسمية لاجل المشابهة المذكورة (قوله فالهمزة) تفصيل وبيان لمعاني حروف المضارعة (قوله مفردا) لم يرد به ما ليس مع غيره على ما هو منه المقابلة بقوله مع غيره لعدم مساعدة اللفظ اذا الواجب حيثئذ منفردا ولا المعنى اذ دلالة الهمزة على انه ليس مع غيره وعدم الدلالة على شئ ليس دلالة على عدمه وانما هو بناء على العدم الاصلى بل اراد به معنى الواحد اجرا لوصف اللفظ على المعنى توسعا فيكون المراد بالمتكلم المخبر اى من يحكى عن نفسه والالفاظ الجمل فلا بد حيثئذ من ارجاع ضميره الى المتكلم المفرد اى الواحد ليصح التقييم بقوله اذا كان مع غيره اذ ليس النون بنفس المتكلم اذا كان مع غيره فتدبر فانه خفي عن الناظرين في هذا الكتاب (قوله مذكرا كان او مؤنثا) فالمراد بالمفرد ما انصف بالافراد وليس من باب التغليب اذ لم يرد به كلاهما (قوله مع غيره) مؤنثين كانا او مذكرا ومختلفين (قوله وكا تهما اه) اشارة الى وجه الاختصاص (قوله واحد اكان اه) فعنى المخاطب من يتكلم معه (قوله غائبات) اورد صيغة الجمع المؤنث نظرا الى معنى المؤنث والمؤنثين اورد صيغة التثنية اعنى ذوى نظرا الى لفظ المؤنث والمؤنثين وكسر الواو غير صحيح (قوله للغائب) اى من يصح ان يحكى عنه فيشمل ذاته تعالى بلا شبهة (قوله اى غير القسمين) فيكون للواحد المذكور ولثناه وجموعه وجمع المؤنث (قوله حال) خبر بعد خبر لقوله فقوله (قوله مضمومة) لانه لما فتح اول الماضى ينبغي ان يخالفه اول المضارع لما كان التباين بينهما (قوله اى فيما كان ماضيه) فتوصيف المضارع بالرباعى على التوسع باعتبار ان ماضيه كذلك (قوله ومفتوحة) فيما سواه للتخفيف الذى استدعا كثرة الاستعمال كفا في الثلاثى او كثرة الحروف كفا في ماعداء واما اهراف يريق واسطاع يستطع

جاء في تعريف

قربا على زيد فيه الياء والسين على غير القياس (قوله لعدم علمه الاعراب فيه)
وهو قوله تعالى المختلفة كما في الاسم او المشابهة التامة به ولم يذكر دليل
الحكم الثبوتى المستفاد من الحصر لانه سيبيته في قوله ويرتفع اء مفصلا (قوله
ولما كان هذا الكلام اء) دفع لاشكال تعلق الطرف بالفعل المنفى فانه
يفيد ان عدم اعراب غير المضارع مقيد بوقت عدم اتصال النونين وليس كذلك
اذ لا يعرب غيره مطلقا سواء رجح الضمير المجزوء الى المضارع او الى الغير
ولا يفيد ما هو المقصود بالبيان وهو ان المضارع لا يعرب اذا اتصل به النونان
وحاصل الدفع ان هذا الكلام لا لانه على نقي الاعراب من غير المضارع ليس
معناه الصريح مقصودا بالذات لان كلامنا في احوال المضارع بل كتابة عن
اثبات الاعراب للمضارع على وجه الحصر بطريق انما اى بحيث يكون الجزء
الثبوتى مقصودا اتصاله والجزء السلبى مقصودا بتعاليه ككون من احوال
المضارع والطرف قيد للجزء الثبوتى المقصود بالاتصال فاندفع اشكال التعلق
وكذا ما توهم من ان انما بمعنى ما والا فلا اشكال بحاله لان كونه بمعنى
ما والا لا يقتضى ان لا يكون فرق بينهما بهذا القدر وما ذكرنا يظهر ان ما ذكره
الشارح اولى من جعل الطرف متعلقا يعرب المضارع المفهوم من الحكم
السلبى (قوله يكون مبنيا) وقيل انه معرب تقدير الثقل محل الاعراب بالحركة
كافى غلامى ولا يخفى عليك الفرق بينهما وبين غلامى فانها السدة الاتصال ما رتا
كالجزء منه فم يبق ما قبلهما محل الاعراب اصلا بخلاف غلامى (قوله لشدة
الاتصال) اما لفظا فظاهر واما معنى فلكون المؤكدة عين المؤكدة بخلاف الاتصال
مع النونين لسقوطه في الوقف والاضافة ومع اللام فلا يصير ما قبله وسطا
فاجرى الاعراب عليه (قوله وسط الكلمة) والوسط ليس محل الاعراب اللفظى
وهو ظاهر ولا التقديرى لان معناه على ما عرفت هو ان يقدر الاعراب على
الحرف الاخير ولا يظهر الاعراب للتعذر والاستئصال (قوله دخوله على كلمة
اخرى) معتبرة مغايرتها بعد الدخول حيث لم يتغير البناء السابق بسببه
بخلاف قائمة وبصرى فان التاء والياء وان كانت كلمة اخرى الا انه بعد
الدخول يتغير البناء السابق وصار المركب بناء آخر واستحق المركب
للاعراب فلذا اجرى على التاء والياء وما ذكرنا يظهر ان هذا الدليل لا يجرى

في نون الجمع (قوله ولان اء) اعاد اللام نظرا الى ان المدعى ذات جزئين فكان
كل منهما مدعى برأيه (قوله يقتضى ان يكون اء) وان لم يلزم في المضارع
نوالى الحركات الاربعة (قوله لمشايتها نون جمع المؤنث اء) وبذلك المشابهة
ضعف مشابهة المضارع بالاسم فرجع الى ما هو الاصل في الفعل اعني البناء
(قوله فلا يقبل) اى ما قبل اصلا الاعراب وبهذا تبين الفرق بينه وبين المعتل
بالالف فانه يقبل الاعراب من حيث كونه آخر الكلمة وان تعذر
باعتبار خصوصية الالف والحاصل ان التقديرى لا بد فيه من اعتبار اعراب
في آخر الكلمة فرقا بينه وبين المحلى فلا بد فيه من القبول في الجملة لئلا يكون
التقديرى مجرد فرض (قوله فالصحيح) تفصيل لانواع اعراب المضارع ومحالها
اى فاعراب الصحيح من المضارع مطلقا (قوله حرفه الاخير) سواء كان
اصليا او زائدا فلذا لم يقل كما هو (قوله المجرد اء) يشمل ما لا يخبر فيه نحو يضرب
زيد وما فيه ضمير مستتر نحو زيد يضرب وما فيه ضمير بارز منصوب نحو
يضربك وما فيه ضمير بارز مرفوع غير متصل بالفعل نحو ما يضرب الا هو
فظهر ان المراد بالمجرد الخالى لا ما يتصل به والاتخرج الصورتان الاولتان
(قوله متصل به) اى بذلك الصحيح قدره بقرينة قوله والمتصل به ذلك (قوله
للتثنية اء) بيان لحال الضمير البارز المرفوع وليس قيده احترازا فلا بد ان
الشارح رحمه الله اجمع على الظاهر المتبادر ولم يحمله على جمع المذكر (قوله
لفظا) حقيقة او حكما فان الضمة والفتحة في حالة الوقف في حكم الموقوف ولذا
يكون الوقف بالاشباع او الروم والنقل وليست التقديرى على ما توهم كما عرفت
من معنى التقديرى (قوله والسكون) لم يقل لفظا لانه عدى والرائل لا لتقاء
الساكنين في حكم الثابت كما في رمتا فليس السكون في لم يكن الذين تقديرى
على ما توهم (قوله والمضارع) اشار به الى ان قوله والمتصل معطوف على قوله
فالصحيح لا على قوله المجرد لان هذا الحكم شامل للصحيح والمعتل (قوله وذلك)
اى اعراب ما اتصل به الضمير البارز المرفوع في خمسة مواضع وان كان
الاتصال في سبعة مواضع فان الموضعين اعني بضرين وتضرين مبنيان خارجان
بقوله ولون جمع المؤنث (قوله بالنون اء) وانما اعرب بالنون لان المشابهة
التي هي علة الاعراب باقية وامتنع بالحركة لصيرورة آخره بسبب شدة

الاتصال بالضمير لتعاضد جهاته من كونه فاعلا ومتصلا وعلى حرف واحد سيما
حرف علة ساكن وسط الكلمة والوسط ليس محل الاعراب اصلا على ما عرفت
ولانه بعد لحوق الضمائر وما قبلها متحركا بحركة لازمة فلا يقبل الاعراب
بخلاف غلاحي فانه ليس لازم الكسرة فيمكن تقدير الاعراب فيه ولا يمكن
اعرابه بزيادة حرف المد لانه يلزم اجتماع الحرفين فلا جرم زيد النون بدل الرفع
لمشابهة الواو في الغنة ويكسر بعد الالف وينفتح بعد الواو والياء على تنية
الاسم (قوله سالتى الجزم والنصب) اما في حالة الجزم فظاهر لانه اسقاط
الاعراب واما في حالة النصب فلا متناع اجتماعه مع الرفع فلا بد من زواله
الا انه زال في الواحد بديل وهو الفتح وهو ما زال بلبا بديل له فصار النصب
تابع للجزم ويحذف هذه النون مع نوني التأكيد اما لانه لا يكون في المبني
علامة الرفع واما الاجتماع النونات (قوله الآخر) احضار لاصطلاح النون
لانه مقسدر (قوله المناسب لها) في كونه حاصلا من اشباع الحركة فلا بد
من التغير والزوال (قوله لان الالف لا يقبل الحركة) لكونه ساكنا بالذات فتعذر
الاعراب عليه مع كونه قابلا لها من حيث انه آخر الكلمة فيمكن التقدير فيه
بخلاف آخر الجمع المؤنث فانه للزوم السكون له لا يقبلها اضلا لا بخصوصه
ولا بنوعه والحاصل ان التقدير فرع القضي فلا بد من امكانه في ذلك
المحل اما بخصوصه او بنوعه (قوله كما هو المتبادر من عبارته) حيث قال
ويرتفع اي يحصل فيه الرفع وقت التجرد فانه يشعر بعدم مدخلية شيء آخر
وان امكن ان يقال يعتبر مدخلية شيء آخر لا يوجد الا في وقت التجرد (قوله
وسواء كان العامل اه) سواء يطلب اثنين فالواجب او كان العامل الا انه
اعاده لبعده الاول كما في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون
ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب (قوله وقوعه موقع
الاسم) وهو حين التجرد عن الجازم والناسب اذ لا يدخلان على الاسم (قوله
كافي زيد يضرب اه) اي يقع موقع الاسم المرفوع والمجرود والمنصوب (قوله
لانه اذا يكون كالاسم) مع كونه معربا فلا ينقض بالماضي (قوله اسبق
اعراب الاسم) لكونه اعراب اسبق المعمولات واقواء لكونه اعراب العمة
(قوله نحو الذي يضرب اه) فانه لا يقع اسم الفاعل موقعه لوجوب كون

الصلة بجملة ولا يدخل السين وخوف على الاسم وخبر كاد يجب ان يكون
فعلا وفي يقوم الزيدان يلزم عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد (قوله ويكتفينا)
اي في ارتفاعه (قوله وان كان الاعراب) يعني وان كان اعراب ما بعده مع
تقديره اي الواقع الخما غير اعرابه مع تقديره فعلا انه هو مع تقدير الاسم مبتدأ
ومع تقدير الفاعل فاعل وليس المراد ان اعراب المضارع مع التقدير الاول غير
اعرابه مع التقدير الثاني لان ذلك التغير متحقق في جميع المواد اذا العامل
على تقدير الاسم لفظي وعلى تقدير الفعل معنوي فلا معنى لان الوصلية
(قوله والسين اه) دفع لما يقال فيثبت لم يقع المضارع موقع الاسم بل منع حرف
التنوين (قوله قابيل الالف اه) اذ التنوين والنون الخفيفة اذا انفتح
ما قبلهما يتقلبان الفاء في الرضى لا دليل على قول الفراء (قوله اصله لان)
قال الشاعر

يرجى المرء ما لا ان يلا في ويخرج من دون اقربه المخطوب

اي ان يلا في (قوله انه حرف برأسه) وهو الحق اذ الاصل عدم التصرف في
الحروف (قوله خفف) ينقل حركة الهجزة وحذف الالف الساكنين وبغير المعنى
بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليه الجازم كما في قوله تعالى فعلتها
اذ اوتيت من الضالين (قوله اذا الظرفية) في الرضى وانما حطى على ذلك ظهور معنى
الزمان فيها في جميع الاستعمالات كما في اذ (قوله فتون عوضا عن المضاف اليه)
في الرضى وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ
اذا الذي هو معنى مطلق الوقت لفظة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه
صالحا للارزمنة الثلاثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو اليها لدلالة الفعل
السابق عليها كما بقولك شخص انا ازرؤك فتقول اذا اكرمك اي اذ تزورني
اكرمك اي وقت زيارتك اكرمك وعوض التنوين عن المضاف اليه لانه وضع
في الاصل لازم الاضافة (قوله سرت حتى ادخلها) مثل العروف الثلاثة مع
ان امثالها مذكورة في المتن لان المقصود ههنا تمثيل تقديران وما في المتن تمثيل
النصب ولذلك يمثل لان ولن واذن وكى وكنان قول الشارح فيما سيجي
فان التي تنصب المضارع اشارة الى ذلك (قوله وهي اللام الجارة) عند
البصريين فانهم قالوا انه حرف جر متعلق بخبر كان المحذوف والاصل ما كان

فامد الفعل واما عند الكوفيين فحرف زاء ثلثا كيد النبي كالباء في ما زيد
بقائم ناصب لم يتعلق بشئ كذا في معنى اللبيب فان قلت اذا كان التعدية
فكيف يصح قوله الزائدة قلت كثيرا ما يطلق القول بزيادتها لا طراد صحة
اسقاطها كذا في الخفة (قوله في خبر كان المنق) اما لفظا واما معنى كما في قوله
تعالى لم يكن الله ليغفر لهم (قوله لان هذه الثلاثة اه) هذا الكلام وما سياتي
من قوله فان الواو والقاء اه تعليل لتقدير ان بعدها وقوعه هذا لا ماذ كره
المصنف من التفصيل فانه تفصيل لشروط التقدير ولذا لم يتعرض
لتعليل تقدير ان بعد اولانه مفهوم من شرط التقدير صريحا (قوله وقد
امتنع عطف الخبر على الانشاء) في المعنى عطف الخبر على الانشاء وبالعكس
منعه البيهاتيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه في كتاب التسهيل
وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجاعة
(قوله فان التي تنصب اه) احتراز من ان الخفة والتفسيرية وليس تقدير
الصفة ههنا للتعلق كما في اذن وحتى (قوله تقع بعد العلم) وما بعناه
كالروية والوجدان واليقين (قوله اذالم يكن معنى الظن) محل الوقوع بعد
العلم على الوقوع بعد لفظه كما هو المتبادر فاحتاج الى التقييد اذ العلم
قد يكون بمعنى الظن في الرضى نحو زبعضهم ان بأول العلم بالظن مجازا
فيقال علت ان يخرج زيد بالنصب اي ظننت وفي تفسير ابي حيان
قد يستعمل العلم ويراد به الظن القوي فيجوز ان يعمل في ان المصدرية ويدل
على ذلك قوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات لان القطع بايمانهم غير متصل
اليه (قوله هي ان الخفة اه) اراد ان الضمير مجرد التأكيد والفرق بين الخبر
والنعت سواء قلنا انه مبتدأ او ضمير فصل وليس لقصر المسند على المسند
اليه اعدم صحت ولا لقصر المسند اليه على المسند لانه يصير قوله وليست هذه
تأكيدا تكرارا والاصل عدمه (قوله على غلبة الوقوع اه) ان اريد بالتحقيق
جعل الشئ محققا تابينا فالمراد بغلبة الوقوع ككثرت فان المظنون اكثر
الوقوع وان اريد به العلم والقطع فالمراد بغلبة الوقوع كون جانب الوقوع
غالب ارجا اي راجحا على عدمه فالضابط في معرفة ان المصدرية وغيرها
على ما في الرضى ان التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدي معناه ولا ما يؤدي

معنى القول ولا بعد الظن فهي مصدرية لا غير والتي بعد الظن فان كان بعدها
غير لام من حروف التعويض وهي السين وسوف وقد ولم ولا وما ولن فخفيفة
لا غير وكذا ان كانت بعدها لا داخله على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال ان
لا شئ وان كانت بعدها لا داخله على الفعل احتملت الخفة والمصدرية والتي
بعد العلم وما يؤدي معناه ان لم يكن فيه معنى القول فخفيفة لا غير وان كان فيه
معنى القول فان وليها فعل غير متصرف فمفسرة او مخففة وان وليها فعل
متصرف من غير حرف عوض احتملت ان تكون مفسرة ومصدرية لا مخففة
لعدم العوض وان وليها فعل متصرف مصدر بلا جاز ككونها مفسرة
ومصدرية ومخففة وان وليها فعل متصرف مصدر بغير لام من حروف العوض
فمخففة او مفسرة وكذا ان لم يليها الفعل بل وليها جملة اسمية اذا عرفت هذا
فلا بد في بيان المصنف من اعتبار قيود ليصح تقدير (قوله فيجزي اه) ذكر
النتيجة بعد اقامة الدليل وذكر المذمى اشارة الى اتصالها وترتيبها عليه
والى ان قوله فيها الوجهان ليس المراد انه يتحقق فيها الوجهان بل انه يجري
فيها الوجهان والمحقق لا يكون الا احدهما (قوله تقيما وكذا) في المعنى
ولا تنهيد لن تو كيد النبي خلافا للزمخشري في كسافه ولا تأيد بخلافه
في انموذجه وكلاهما دعوى بلا دليل ولو كانت للتأيد لم يقيدها باليوم
في قوله تعالى قلن اكلن اليوم انسيا ول كان ذكر الابد في قوله تعالى ولن يتنوه
ابدا تكرارا والاصل عدمه (قوله اي لم يكن اه) اي ليس المراد من عدم
الاعتقاد ان لا يكون لها ارتباط بما قبلها اصلا فان اذن الواقعة بعد القاء الواو
يجوز فيها الوجهان نحو قوله تعالى واذن لا يلبسون خلافا لاقليلا قرئ
بالرفع والنصب فمن حيث انه وقع في صدر جملة مستقلة ينصب المضارع ومن
حيث كون ما بعدها من تمام ما قبلها بسبب ربط حرف العطف بكون
ما بعدها من فوائده وجوب الاتصاف بشرط بذلك لكن الكلام في شروط
الاتصاف ولعل الشيخ الرضى انما فسر الاعتماد بكونه من قلة ما قبلها بجعله
شرط الوجوب بقرينة المقابلة بقوله واذ وقعت بعد الواو والفاء فوجهان
بل المراد ان لا يكون ما بعدها معمولا بما قبلها حقيقة او حكما بان يحصل
له بالنظر الى ما قبلها اعراب وان لم يكن عاملا فيه وذلك في ثلاثة مواضع

قوله وكذا ان كانت داخله الخ
لتع ما قبلها تفسيرتها وما
بعدها مصدرية اه خ
قوله مفسرة كقوله تعالى تؤدي
ان يورث من في النار اه خ
قوله بل وليها جملة اسمية
ان زيد قائم وكذا ان وليها
الشرطية كقوله تعالى قل ادعي
الى الله وحده وان استعاضوا

بالاستقراء الاول ان يكون ما بعدها خيرا لما قبلها فهو ان اذن احسن اليك
والثاني ان يكون جزاء الشرط الذي قبلها فهو ان جئتني اذن اكرمك والثالث
ان تكون جواب القسم الذي قبلها فهو والله اذن اكرمك فانه في الصورة
الاخيرة وان لم يكن ما قبلها عاملا في حكم العامل اذ يحصل له بالنظر اليه
اعراب الرفع (قوله فانه اذا اعتد) حاصله ان اذن لكونه حرفا ضعيف العمل
لا يعمل فيما هو مقدم عليه حكما وترك الدليل المشهور الذي ذكره من فسر
الاعتداد بكونه معمولا وهو انه يلزم نواردها على اذن وما قبلها لان
نواردها على اذن كان عمل احد هما لفظيا وعمل الاخر محليا فهو ان زيدا
قام وعمر (قوله المذكور بعدها) اي متصلا كما هو المتبادر فقيه اشارة الى
اشراط الاتصال ايضا فانها لا تعمل بالفصل الا اذا كان بالقسم او بلا النافية
نص عليه في المغنى (قوله لكونها) اي في الاصل باعتبار مدخولها جوابا للكلام
مقدم صدر عن ذلك المتكلم فهو ان جئتني اذن اكرمك او من متكلم آخر
كافي مثال المتن وجزاء الشرط مذكور او مقدر (قوله وهما لا يمكن)
اي كلاهما لا يمكن الا في زمان الاستقبال لا كل واحد منهما فان الجواب
انما يقتضي ان يكون متأخرا عن كلام سابق فيجوز ان يكون في الحال والشرط
والجزاء يجوز ان يكونا ماضيين فهو ان جئتني لا اكرمك ولا يجوز ان يكون
الجزاء ماضيا وقد نص في الرضى ان الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي
ولامدخل للجزاء في الحال (قوله وجب الرفع) وفي بعض الصور فان المقصود
بيان فائدة الاشتراط لاستيفاء اعراب صور القيدان فلا يردان في صور تقديم
الشرط يجب الجزم فالواجب ان يقول وجب الرفع والجزم (قوله اذالم يعتمد
اه) الاولى ان يجعل كل منهما خبرا للمبتدأ لئلا يكون ذكر الشرطين
استطرادا ولا يحتاج الى اعتبار ان الشرطين المذكورين لما كانا مقررين
نزال منزلة المعلوم وذكر في الفلة ان من شأنها ان تكون قضية معلومة
للمخاطب والا فالمعلوم مما سبق نفس الانتصاب لا المقيد بالشرطين (قوله
معها كما اشرنا اليه) اي الى كونه ظرفا للانتصاب حيث قدر الوصول التي
صلتها ينتصب (قوله فالوجهان) في المغنى والتحقيق انه اذا قيل ان ترزني ازرلك
واذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جرمت وبطل عمل اذن

قوله اذالم يعتمد الخ كان يقال
كونها عاملا او من نواصب
الفعل اذالم يعتمد الخ اذا كان
الخ يلزم على هذا التقدير احد
امرين اما عدم الانتظام التام
او طول الاعتراض بين طرفي
الكلام مع ان ما احتاج اليه
الحق رحمه الله تعالى يندفع
بذلك اعتناء اخذ

لوقوعها حشوا وعلى الجملتين جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف
ولا يجوز ان يقدر فيها الوجهان على قياس ما سبق اذ ليس في اذن وجهان
بل فيما بعدها الا ان يفسر الوجهان بالاعمال والافعال ولم يقدر بالفعل
لئلا يكون كرفع الخف قبل الوصول الى الماء (قوله بناء على ضعف الاعتماد)
لان حروف العطف لا تكونها اصلا في عطف المفردات يقتضي ان يكون
لمعطوف كالمعمول لما قبله لكن بدخوله على الجملة المستقلة ضعف الاعتماد
فكانه لم يعتمد فيجوز النصب (قوله باعتبار الاعتماد بالعطف) نظر الى ما هو
الاصل فيه وان لم يوجد هم فلو فسر الاعتماد بالارتباط بما قبله وجعل الشرطان
لوجوب الانتصاب كما فعله الشيخ الرضى لم يمتنع الى هذه التكلفات كما لا يخفى
(قوله وكذا التي ينتصب بها المضارع) احتراز عن كي الجارة وهي ما دخلت على
الاسم نحو كية وعلى ان نحو جئتني كي ان تكرمني فانها جارة بمعنى اللام مجرد
التعليل وفي غيرهما اذا تقدم منها اللام نحو لكيلا تأسوا فهي ناصبة لا غير
واذا لم يتقدم منها فاحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان تكون
جارة مضمرة بعدها ان كذا في الرضى يعني قوله ينتصب بها المضارع يجوز
نصب المضارع بها وفيه رد على الاخفش حيث ذهب الى انها حرف جروان
انتصاب المضارع بعدها في جميع المواد بتقدير ان (قوله اي سببية ما قبلها
لما بعدها) بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمون ما قبلها الى حصول مضمون
ما بعدها كذا في الباب فعمل ان مدلولها سببية ذي الغاية وهي لازم التعليل
الذهني اعني كون ما بعدها علة غائية لما قبلها فذلك اختلفت عباراتهم فقال
بعضهم انها السببية وقال بعضهم انها للتعليل (قوله مستقبلا بالنظر الى
ما قبله) بان يكون مترقب الحصول وقت حصول ما قبله (قوله وان كان
بالنظر الى آخره) اي سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا
اولم يكن على احد الوجوه الثلاثة وذلك بان حصل منك السير اما للدخول
او الى الدخول ثم عرض مانع من حصوله فلم يكن الدخول حاصل لا ماضيا
ولا حالا ولا مستقبلا كذا في الرضى ولا شك ان استقباله بالنظر الى ما قبلها
حيث اظهر من الاول فظهر معنى ان الوصلية كانه قيل وان كان استقباله
بالنظر الى ما قبلها يراد به امر آخر وهو كونه ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر

لوقوعها

الى زمان التكلم فانه قد قيل ان الواجب ان يقال سواء كان بالنظر الى زمان التكلم اه او اسقاط قوله مستقبلا (قوله حال كونه اه) اشارة الى ان قوله بمعنى كى ظرف مستقر واقع موقع الحال وفائدة الاشارة الى انه لا يكون حتى حينئذ بمعناه الحقيقي اعني انتهاء الغاية بشرط كون ما بعدها جازما لما قبلها ضعيفا او قويا في تعلق الفعل السابق (قوله للسببية) احتراز عن كى التى تكون بمعنى ان المصدرية وهو ما اذا كان مدخول اللام نحو قوله تعالى لكيلا تأسوا (قوله لانتها الغاية) احتراز عن الى التى بمعنى مع نحو قوله تعالى ولاتأكلوا اموالهم الى اموالكم كذا قاله الرضى ثم قال ذكره لا يصلح علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى الواقع بعدها المضارع مرفوعا كانه او منصوبا لا تخطوا اما ان تكون بمعنى الى او بمعنى كى وفى كلا الوجهين لا بد ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لان السبب لا بد ان يكون بعد السبب والنهاية بعد البداية فنقول مدار ذلك على قصد المتكلم فان قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذى بعده حتى اما فى حال الاخبار او فى الزمان المتقدم عليه على سبيل الحكاية الماضية وجب رفع المضارع وان قصد كونه متوقفا وقت الشروع فى مضمون الفعل المتقدم سواء حصل فى احد الأزمنة الثلاثة او عرض مانع من حصوله وجب النصب انتهى ويمكن حمل عبارة المتن على هذا بان يقال مراده اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله فى قصد المتكلم ومتوقفا حصوله بقرينة قوله فان اردت الحال حيث لم يقل فان كان الحال (قوله ان يكون ماضيا اه) بان اخبر بعد الدخول او حالا بان اخبر حال الدخول او مستقبلا بان منع مانع من الدخول فى زمان التكلم وكان قاصدا للدخول بعده (قوله بطريق التحقيق) يعنى ان قوله بحقيقة او حكاية تميز من الحال فانها قسما منه على ما تشعر به عبارة الشارح رجه الله فى بحث اسم الفاعل حيث قال والحال اعلم من ان يكون حقيقة او حكاية ويجوز ان يكون خبر كان المحذوف وجعله حالا تكلف وكذا جعله منصوبا بنزع الخافض (قوله كما تقول كنت سرت امس اه) فان امس يفيد ان السير الواقع فيه منقطع بالدخول سبب له او منتهى اليه فيقتضى ان يكون الدخول ايضا محققا فيه اذ لو تحقق الدخول فى حال التكلم يكون للسير فى الحال ايضا

مدخل

مدخل فى تحقيقه فلم يكن السير فى الامس فقط سببا لتحقيقه (قوله كانت كنت اه) بيان لكون المراد من ادخل ههنا حكاية الحال الماضية فان الكلام واقع فى الحال فكيف يصلح ارادة الحال الماضية فوجهه بان يقدر ان هذا الكلام واقع فيه اى فى الزمان الماضى والان محكى وهذا بناء على ان يقدر المتكلم من حيث انه متكلم موجودا فى الزمان الماضى حاكاه فى زمان التكلم وان لم يصوره الشارح قدس سره بان يقدر المتكلم كانه الا ان موجود فى ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجودا الا ان ذلك التقدير انما يكون فيما اذا كان المقصود استحضار صورة ما وقع فيه كفى قوله تعالى قل فلم تقتلون انبياء الله من قبل وليس مقصوده ان حكاية الحال عبارة عن حكاية اللفظ الدال على الحال فانه قد صرح بان المراد من الحال فى عبارة المصنف زمان الحال (قوله فى زمان الحكاية اه) نتيجة لما قبله فلا يتوهم استدراكه (قوله اذ لا يمكن ان) دليل لقوله فابقته يعنى ان ابقاءه على الرفع الذى كان عليه لا ممتنع نصبه اذ لا يمكن تقدير ان (قوله لانها علم الاستقبال) اى يقصد منها الاستقبال وقد قصد من المضارع ههنا الحال على سبيل الحكاية ولا شك ان قصد الحال وقصد الاستقبال متنافيان فلا يرد ان ان يقدر بعد حتى اذا كان ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا لانه حينئذ لا يقصد منه الحال (قوله لاجارة) لانها اختصاصها بالاسم لا تدخل على الفعل الا بتقدير ان وقد امتنع ههنا لانه علم الاستقبال وتقديرها لم يثبت فى كلامهم (قوله ولا عاطفة) تعرض لتفريع انها اخص استعمالا من الجارة ردا على من توهم انها عاطفة كذا فى العباب (قوله كلام مستأنف) لا يتعلق بما قبلها من حيث الاعراب كما تعلق المنصوب لان حتى المنصوب بعدها الفعل حرف جر متعلق بما قبلها (قوله لان ان يقدر اه) لان ذلك لا يطرد فى نحو قوله تعالى وزلزوا حتى يقول الرسول على قراءة الرفع وتقدير لفظ الشأن او ضمير الشأن تكلف لا تدعو اليه ضرورة (قوله لايكون حتى داخل اه) اى يقدر المبتدأ رعاية ما هو الاصل فى حتى وهو دخوله على الاسم (قوله كما توهم بعضهم) لان رعاية الاصل يقتضى دخولها على المجرور لاعلى المرفوع (قوله سببها بعدها) فلا يجوز مرث حتى تطلع الشمس

س ن

(قوله يعنى ان الشارح قدس سره) يعنى ان الشارح قدس سره
وهى اعم من الصاطفة
فى الاستعمال وتبقى الاصل
لا يستلزم تبقى الاخص ولا حاجة
للتفريع بعد تبقى الجارة لكن لما توهم
بعضهم كونها عاطفة تعرض له
انصاحا ببيان هذا التوهم اه
وذلك انهما مشتركان
فى وجوب كون ما قبلها اذا
اجزآه وتختص الصاطفة
بوجوب اظهار ما قبلها
لوقوف هذه العطف على
فصوص حتى الصباح لا يجوز
فيه العطف لعدم ظهور
ما قبل حتى وهو القاس ههنا
وتختص ايضا بوجوب كون
ما بعدها جازا حقيقة او حكاية
الا ان ما هو الجور وتختص ايضا
فى مرث ودرج
بوجوب دخول بعدها فى ٣

ولا ما سرت حتى ادخلها ولا هل سرت حتى ادخلها ليحصل الاتصال
 المعنوي يعني ان حتى لا تكونها في الاصل حرف جر لانتها الغاية يقتضي
 الاتصال اللفظي والمعنوي وليصير حرف ابتداء والجملة مستقلة بعدها
 لم يبق الاتصال اللفظي ولا مستعملا في معناه الحقيقي فشرطنا السببية
 المناسبة لمعناه الحقيقي فان السبب ينتهي لوجود السبب فلا يرد ان الاتصال
 المعنوي غير منحصر في السببية فليكن وجه آخر كونه غاية لما قبله فيجوز
 نحو سرت حتى تغيب الشمس بالرفع (قوله الآن) قيد به ليصير المثال نصا
 في الحال تحقيقا كما ان المثال السابق نص في الحال حكاية والقرينة على
 التقييد كون المضارع طالبا عن قرينة الاستقبال والحال فانه اذا خلا من
 القرينة لم يحتمل الاعلى الحال كذا في الرضى ٣ وشارب ذلك الى ان مثال المتن
 يحتمل كايهما (قوله نظر الى الامر الاول) لا بالنظر الى الامر الثاني فان كينونة
 السير على صفة او في نفسه سبب للدخول واما احتمال تقدير الجر متفيا فغاي
 لما هو مدلول كان او لا اعتبار ان الانتقاء صفة حصل السير عليها وهو تكاف
 (قوله في وقت حصول اه) على حذف ثلاثة مضافات قال الرضى وقد يحذف
 مضاف ما بعده او لم جر التيام المضاف اليه الاخير مقامه (قوله فيضيد المعنى)
 على تقدير عدم حذف الجر بخلاف التامة وبخلاف النصب فانه يفيد المعنى
 من غير تقدير للعامل للجار والمجرور وانما هو رعاية قاعدة نحوية فان العرب
 القح يفهمون المعنى من غير شعور لهم بالتقدير (قوله مقطوعا بوقوعه)
 او بوقوع مدلوله بالنظر الى الخبر وان احتمل عند العقل عدم الوقوع (قوله مع
 الشك في وقوع السبب) المقادس يبيته له بحيث فلا يرد منع استحالة لجواز تعدد
 السبب (قوله فانا دخل) تصريح بكونه حرف ابتداء يجعل الجملتين متخالفين
 لا تقدير للمبتدأ (قوله لا على كان سري) اشار الى ان المقصود بتقديره ان ليس
 تعيين هذا الطريق بل نفي عطفه على كان سري فيجوز ان لا يقدر جاز فيكون
عطف على كان سري بعد اعتبار تقييده بقوله في التامة لكنه خلاف الظاهر
 (قوله لعدم صلاحية اه) مع ان تقديم القيد على المعطوف عليه يقتضي
 المشاركة فيه بخلاف ما اذا تأخر فانه يحتمل المشاركة وعدمها هذا ما قالوا
 وهو الظاهر السابق الى الفهم (قوله التي ينتصب اه) احتراز عن لام كي

٣ حكم ما قبلها فلا يجوز العطف
 في تحت الفاعل حتى الصبح
 وصحت رمضان حتى القطر
 فهي جارة فقط عند السير في
 وجاعة فانه يمنع الجر ايضا
 فهو هذين التركيبين عنده
 بجمع ورد بقوله تعالى حتى
 مطلع الفجر واما دخول ما بعد
 الحارة في حكم ما قبلها فقال
 به المصنف والزحشري مطلقا
 جوابا وابن مالك جواز افعال
 القاهرة والاندلسى وجاعة
 ان كان ما بعد هاجزة ما قبلها
 فداخل والا فلا اخذ

٣ قاله في صدم مباحث المضارع
 عند قول المصنف لوقوعه
 مستر كما وايد هنالك كون
 المضارع حقيقة في الحال مجازا
 في الاستقبال بان المناسب ان
 يكون لا المصنف
 كما لا يخوه ٥

في قوله تعالى لكيلا تأسوا فانه لا ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بل بيكى
 واشارة الى انه مثال الانتصاب بخلاف ما ذكر في الشرح فانه مثال التقدير
 (قوله وانما يقدر اه) اعاد الدليل وللمدعي المذكورين سابقا للتقدير بعد
 الاحرف الثلاثة اجمالا في لام كي ولام الجود ولاختلاف الكوفيين فيهما حيث
 قالوا انهما ناصبتان بنفسهما ولم يعتد بخلافهم في حتى لظهور كونه حرف
 جر (قوله ينتصب بها) اي بتقدير ان بعدها قالوا للملاسة وقائدة التقييد
 الاشارة الى انه مثال للانتصاب وليس احتراز عن شيء (قوله لام تأسوا كيد)
 خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر (قوله او معنى) واشترط
 صاحب المعنى ان يكون النفي بما اولم والجمهور على عدم الاشتراط فاللام
 في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال في قراءة الكسر لام الجود
 عندهم وعنده ان الشرطية واللام بمعنى كي (قوله فان قيل اه) لا ورود لهذا
 السؤال لان اللام عند الكوفيين زائدة لجر تأسوا كيد النفي وعند البصريين
 صلة لخبر محذوف اعني قاصدا كما مر (قوله التي ينتصب) مقصوده من هذا
 الكلام ان المراد بالقاء القاء المعهودة فيجاء في ان الشرطية لتقدير ان بعدها
 لانصيحها كما ذهب اليه الكوفيون وان قوله بشرطين خبر وليس
 على سنن الظروف السابقة متعلقا بالانتصاب المحذوف معها اذ ليس
 ههنا خبر سواء وليس مقصوده خصوص هذا التقدير فليقدر ناصبة
 او متلبسة فلا يتوهم وانه لاحاجة الى تقدير المبتدأ المصدر بالقاء وجعله
 مع خبره خبرا لقوله والفاء (قوله مشروط) هذا الاشتراط لصفة
 الانتصاب لا تعيينه لجواز الرفع مع تحقق الشرطين نحو قوله تعالى
 ولا يؤذن لهم فيعتذرون وكذا في الواو واو (قوله على السببية)
 اي كون القاء سببية لا عاطفة للجملة على الجملة فلا ينافي كونها لعطف المفرد
 على المفرد (قوله تغيير اللفظ) من الرفع الذي هو الاصل في جميع الافعال
 الحالية من التواصب والجوازم الى النصب لا تغيير اللفظ في نفسه حتى يرد
 ان تغيير الاعراب لا يقال له تغيير اللفظ (قوله على تغيير المعنى) اي تغيير معنى
 الفعل من الحالية الى الاستقبالية ومعنى القاء الذي هو تعقيب الى السببية
 وذلك لان تغيير اللفظ يشعر بتقدير ان وهو علم الاستقبال ويؤثر الفعل بالمصدر

ولا يعطف المفرد على الجملة التي لا محل لها من الاعراب فلا يكون التعقيب فكان
 في النصب شيئا دفع كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزء (قوله ولا يحتاج
 الى الدلالة عليها) ويكون رفع المضارع على الاستئناف او العطف كافي صورة
 النفي في المعنى رفع تحدث على العطف فيكون شريكا في النفي والاستئناف
 فيكون مبتدأ اي فانت تحدثنا لا بد لان ذلك (قوله بتقديم الانشاء) لان
 تقديم الانشاء على ما يصح ان يكون جوابا يدل على انه حال عن الطلب الذي
 هو مدلول الانشاء فيكون جوابا والجواب لا يعطف (قوله المستدعي جوابا)
 صفة للنفي مبنية لكونه في معنى الانشاء (قوله عن توهم) انما قال توهم لان
 دفع احتمال عطف الجملة على الجملة حصل بنصب المضارع الان فوهمه باق
 باعتبار غلة السامع عن النصب (قوله جملة معطوفة) من غير ان يقصد
 سببية احدهما للآخرى اما بعد قصد السببية فيجوز ان يعطف مصدر
 احدهما على مصدر الاخرى باعتبار اشتراكهما في الطلب او النفي (قوله
 ويندرج فيها الدعاء) اي المراد بالامر والنهي مصطلح النخلة لا مصطلح الاصول
 وعند الكسائي ما مدلوله الامر نحو اني الله امر وفعل فيثاب عليه او اسم
 فعل نحو زال وقر فاراد يكون الاخر فيه مقدرا نحو الاسد الاسد فهو جار
 مجرى الصريح (قوله او نفي) وهو اما صريح كافي مثال الشرح واما موقول
 نحو فلما بلغاني فيكرمني فان قل وما يشق منه مجرى مجرى النفي في الاستعمال
 واما ما معناه معنى النفي ولا يجزى مجزاه في استعمالهم فلا ينصب جوابه
 كقوله انت غير امير فتضربني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن
 معنى القلة او النفي قياسا وقد ينصب بعد التشبيه المفيد للنفي كقوله كانت
 والفتنة اي است بوال وقد يضمن بعد الواو والفاء الواقعتين بعد الشرط
 نحو ان تأتني فتكرمني او تكرمني آتاك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تأتني
 آتاك فاكرمك او اكرمك الحاقا للشرط بالنفي في عدم الحصول وقد جاء
 النصب بعد الحصر بانما نحو انما تجيئني فيكرمني زيد لما في انما من معنى التحقير
 القريب من النفي كذا في الرضي ٣ (قوله فيندرج اه) لان المراد بالنفي اهم من
 ان يكون صريحا واضحا كما عرفت (قوله نحو ما تأتينا قصدنا) ومعناه
 على النصب قصد السببية مع انتفاءها او القصد الى نفي الثاني ولا يمكن

٣ عبارة الرضي قلنا انما
 يستعمل بمعنىين اما تحقير
 النفي كقوله انتما سرت
 وتعدت اذا حقرت سره فيجوز
 الرفع على قبح لان التحقير كالنفي
 واما للاقتصار على النفي كقوله
 لمن ادعى الشجاعة والكرم
 والعلم انما انت شجاع اي فيك
 هذه الحصة فقط فيجوز الرفع
 ادن بلا فتح انتهت

القصد

القصد الى نفي الاول فقط لزوم تحقق المسبب بدون السبب وعلى الرفع نفي
 المجموع او نفي الثاني وحده وقصد السببية ولا يمكن نفي الاول فقط لاستناع
 تحقق التحديث الذي بعد الاتيان بدون الاتيان الاعلى القطع والاستئناف
 او على العطف على النفي فيكون المراد ما تأتينا فانت تحدث باهلا بخالفا
 كقولك ما تأتينا فتجيب امرنا فان القصد اثبات جملة (قوله ويدخل فيه اه)
 لان المراد ما فيه معنى النفي اما بصيغة او بغير صيغة (قوله لم يلبس الاسباب)
 بمعنى النفي لاستناع بلوغه اسباب السموات وفي ايراده في صورة الترجي تمكيم
 واستهزاء حيث اعتقد بمنع الوقوع من جوابي المعنى فاطلع بالنصب عطف
 على معنى اعلى ابلغ وهو له الى ان ابلغ فان لعل تقرن كثيرا بان ويحتمل ان يكون
 عطف على الاسباب على حد ولبس عباءة وتقر عيني ومع هذين الاجتماعين
 يندفع قول الكوفي ان في هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجي
 جلا على النفي انتهى فيجوز ان يكون تركه لانه مذهب البصريين (قوله او عرض)
 والعرض وان كان من الاستفهام لكن لم يبق فيه معنى الاستفهام وصار معنى
 آخر برأسه فلذا لم يدرج فيه (قوله وما بعد الفاء في تأويل اه) لا اشتراكهما في
 الطلب او في النفي واختار الرضي انه مبتدأ محذوف الخبر لان فاء السببية مع ان
 مجيئها للعطف قليل مختصة بعطف الجمل نحو الذي يطير فيغضب زيد الذي
 ولان المقصود من النصب التنصيص على السببية وبعد جملة معطوفا على
 مصدر الفعل المتقدم لا يكون نصا في السببية بخلاف ما اذا جعل مبتدأ محذوف
 الخبر فانها للسببية فقط وفيه اخراج الفاء عن الاصل من غير ضرورة داعية
 والتنصيص على السببية معناه ان تدل على السببية قطعا وان جامع العطف
 ومعنى كون فاء السببية لعطف الجمل ان مدخولها جملة صورة البتة (قوله
 فمحمول اه) اي على خلاف الاستعمال اضطرارا قبل يحتمل ان يكون محذولا
 نون التأكيذ الخفيفة في الجواب (قوله اي مصاحبة اه) اي لقصد اجتماع
 مضمون ما قبلهم ومضمون ما بعدها في زمان واحد لان العدول الى النصب
 للتنصيص على الجمعية لما ان تغيرا للفظ يدل على تغير معنى الفعل من الحال الى
 الاستقبال والواو من العطف المحض الى الجمعية اذ هي سالحة للارادة منها فاذا
 لم تقصد الجمعية لا يحتاج الى الدلالة عليها وتعيين الرفع على الاستئناف (قوله

اخره اخب الى من ليس
 الشغوف) صرح في التصريح
 بان البيت مصدر بالواو والعاطفة
 على البيت المتقدم وهو قولنا
 لبيت الختم قال وفي بعض النسخ
 ليس باللام وهو تحريف
 قوله فاء السببية عبارة الرضي
 في حروف الشرط اعلم انه لا تاني
 بين السببية والعاطفة فقد تكون
 سببية وهي مع ذلك عاطفة على
 جملة لا بد منها فيغضب عمرو
 ولكن لا بد ان لقبيته فائمه

والا قالوا اي الاترد الجمعية بمعنى المصاحبة بل مطلق الجمع كما هو المتبادر فالواو
 للجمع المطلق دائما فلا معنى لاشتراطه في الانتصاب فالاشتراط قرينة على
 التخصيص (قوله اي مماثل اه) فذلك اشارة الى الواقع قبل الفاء لا الى الاشياء
 الستة المذكورة حتى يلزم تشبيه الشيء بنفسه ويحتاج الى الحاق لفظ المثل او الى
 اعتبار المغايرة الاعتبارية وانما اشتراط ذلك ليدعم تقديم الاشياء عن توهم عطف
 الجملة واما في صورة النفي فلم يلزم الوادع على الفاء لمشاركتهما في صرف ما بعدهما
 عن سنن العطف (قوله اي واجتمع الزبارة والاكرام) فالواو للمصاحبة مع عطف
 المصدر على المصدر وهذا اول من تقديرهم ليكن زيارة منك واكرام مني فانه
 لا يدل على المصاحبة وقال الشارح الرضى ان هذه الواو اما للتدال والمضارع
 بتأويل المصدر مبتدأ محذوف الخبر فعني قم واقوم قم وقيامي ثابت اي في حال
 نبوت قيامي او معنى مع اي قم مع قيامي لان كون واو العطف للجمعية قليل
 ولا تنفاه المنصوصية على المعنى المقصود وفيه مثل ما عرفت (قوله ولا تأكل
 السمك وتشرب اللبن) في المعنى ان حرمت فانه عطف على اللفظ والنهي عن كل
 منهما وان نصبت عند البصريين فالعطف على المعنى والنهي عن الجمع اي
 لا يمكن منك اكل السمك مع شرب اللبن وان رفعت فالشهور وانتهى عن الاول
 واباحة للثاني وان المعنى وللشرب اللبن وتوجيهه انه مستأنف فلا يتوجه اليه
 حرف النهي وقال بدر الدين معناه كعني وجه النصيب لكن على تقدير لا تأكل
 السمك وانت تشرب اللبن كانه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها على المضارع
 المثبت انتهى ويمكن ان يقال انه من قبيل تمت واصك وجهه بتقدير المبتدأ
 فالواو داخله على الاسمية تقدير (قوله التي ينتصب اه) لم ينص ههنا على كون
 قوله بشرط خبر وان الشرط لتقدير ان اكتفاء بما بعد (قوله بشرط معنى الى ان
 او الا ان) تركيب اضافي اوفى الاصل لاحد الشيئين فاذا قصدت مع افادة
 هذا المعنى الذي هو لزوم احد الامرين التخصيص على حصول احدهما عقيب
 الاخر وامتداد الاول الى حصول الاخر نصبت ما بعد او ليدل تغير اللفظ على
 تغير المعنى والمعتبان متلازمان فلذا اختلف في التقدير بالاو الى (قوله بشرط
 ان يكون اه) قوله الى ان او الا ان تركيب اضافي بلا بسطة الدخول
 والامتزاج حتى يلزم ان يكون المجموع معنى او فاقيل انه تكلف تكلف (قوله

ينتصب اه) اشارة الى ان الظرف خبر لا قيد وهذا الشرط لطهعة الانتصاب
 فان كان الاسم الصريح مما يصح عطف الجملة عليه بان كان في محل يقع فيه
 الجملة يجوز ان يقدر ان التناسب وان لا يقدر لجواز عطف الجملة على المفرد
 وان لم يصح عطف الجملة عليه كالمثال الذي ذكره الشارح رحمه الله تعين
 تقدير ان (قوله صريحا) هكذا في التصريح وغيره فالواو كقوله ولبن عبيدة
 ونقر عيني والفاء كقوله لولا توقع معتر فارضيه ونم كقوله اني وقتلي سليمان
 ثم اعقله واو كقوله تعالى الا وحيثا ومن وراة حجاب او يرسل رسولا واذا لم يكن
 صريحا بل ضمنا فتقدير ان بعد العاطفة المذكورة مشروط بالشرائط التي
 سبقت واذا انتفت تلك الشرائط فان صح العطف فحاله حال المعطوف عليه
 من الرفع والنصب والجزم وان لم يصح فرفع على الاستئناف او على انه خبر
 لما قبله في صورة الفاء وما قيل انه يشكك بمثل اعجبني انك انسان وظلم
 فخصوع لا يعيابه (قوله او على آخرها) بناء على قاعدة تعدد المعطوفات
 (قوله على حتى) مثلا لا يجوز عطفه على اولى هي آخر المعطوف عليها (قوله
 ابعده بحسب اللفظ) للزوم الفصل بتفصيل الحروف السابقة وان لم يكن
 اجنبيا (قوله يلزم اه) لا يضر في كون التفصيل مستملا على معنى زائد على
 الاجمال انما الضرر في كونه قاصرا عن افادة التفصيل لما اجل (قوله يلزم
 تخصيص اه) فيه ان التخصيص في الذكر لا يستلزم التخصيص في الواقع
 نعم لا بد لذلك من نكتة واعلمها كثرة وقوعها بالقياس الى ثم (قوله ويرد عليه)
 عطف على قوله وقيل اي ويرد على ما قيل وجعل الضمير المجرور راجعا
 الى تقدير الاول مع انه يحتاج الى جعله معطوفا على قوله ان جعل بحسب
 المعنى اي لانه على التقدير الاول ويرد عليه ان جعل اه ويرد عليه اه توهم
 لانه على التقدير الاول غير داخل في تفصيل الحروف المذكورة سابقا فكيف
 يكون المناسب ذكره في الاجمال (قوله مودة في الاجمال) بان يقال والعاطفة
 بعد قوله او ويعاد ههنا مقيدا بالظرف (قوله ويجوز اظهار اه) اخذ في تبين
 المواضع التي يجوز فيها اظهار ان وما يجب فيها وما بقي مواضع الامتناع فلذا
 تعرض الشارح لبيان وجه الامتناع فيها (قوله من الامم الزائدة) وهي التي
 تجبي بعد فعل الامر والارادة نحو امرت لا عدل ينسكم ويريد الله ليذهب

آخيره ما كنت او تراها على تربي
 آخيره كما نور يضرب لما عاقت البصر
 المعتر الذي يتعرض للسؤال
 ولا يسأل نحو حياء او خوف
 اه خد
 لا يرتاب ذو طبع مستقيم وعقل
 سليم ان المطابقة التامة بين
 الاجمال والتفصيل وان تخصيص
 الحكم بما يختص به في الواقع
 اقرب بحسب المعنى من الخالفته
 بين الاجمال والتفصيل ومن
 تخصيص الحكم بما ليس
 مخصوصا به في الواقع غاية ما في
 الباب امكان التوجيه والتخصيص
 لجواز الخالفته والتخصيص
 المذكورين وهو لا يضر الشارح
 قدس سره اصلا اذ هو لا يبنى
 جوازهما وانما هو بصدور بيان
 اقرب التقديرين معنى واما
 لاسل القرب فثبت لهما عنده
 فضلا عن الجواز خالدا النقض بندي اه

عنكم الآية واختلفوا في هذه اللام فقبل زائدة مجرد التأكيدي وقيل للتعليل
والمفعول محذوف دل عليه المقام او الفعل مؤول بمصدر مرفوع على
الابتداء واللام وما بعدها خبر اي ارادة الله وامري فلما مفعول للفعل كذا
في المعنى (قوله نحو اعجبني قيامك) اشار بالنال الى ان المراد العاطفة المذكورة
سابقا وهي ما يكون قبلها اسم صريح (قوله فاما تدخل اه) ولاختصاصها
بالمضارع (قوله واما الفاء والواو اه) اي المذكورات سابقا (قوله والانتفاء)
اي مثالا ولتلازم المعنيين اكتفى باحدهما (قوله فلم يظهر الناصب بعدها)
كيلا يتوهم تواردا نصيغ (قوله لاستكره اه) اي المتكرين وقوله فلا والله
لا يلقي للمابى * ولا للمابكم ابدا شفاء شاذ (قوله وينجزم بلم واما الجزم بلم
ولما وان فلا اختصاصها بالفعل وكل ما يختص بشئ وهو خارج عن حقيقة يؤثر
فيه وبغيره غالباً بشهادة الاستقراء واما كلمات المجازاة فلتضمنها معنى ان واما
بلام الامر وبلا النهي فلما بينهما ان ولم ولما حيث تقلبان الخبر الى الانشاء كما ان
ان يقلب المضارع من الحال الى الاستقبال ومن القطع الى الشك وكان لم
ولما تقلبان المضارع الى الماضي (قوله ولا في النهي) في الرضى اذا قصد بكلمة لا
ذلك اللفظ دون معناه كان علما منقولا وقد ينكر العلم بان يؤول بواحد
من السميات به وحينئذ يدخل عليه اللام والاضافة وفيما نحن فيه كذلك فان
لا مشتركة في الناهية والنافية والزائدة ولذا كان الوصف به قيد احترازيا
فتجوز الاضافة كما سيجي. فالتوصيف والاضافة مجرد تفنن في العبارة
ثم الكلمة المبينة اذا جعلت اسم ذلك اللفظ فالأكثر الحكاية ويجوز الاعراب
فان اقول باللفظ فنصرف وان اقول بالكلمة فان كان ثلاثيا ساكن الوسط
يجوز صرفه والافه وغيره منصرف واذا عرسته فان كان ثلاثيا والحرث
الثاني حرف علة وجب التضعيف فاذا ضعفت لازدت على الفه الفا آخر
وجعلته همزة تشبيها برداء وكساء وقلت لاه فيجوز ان يقرأ ههنا لا بالقصر
على حالة البناء ويجوز ان يقرأ بالمد معربا مجرورا منصرفا فقوله المستعملة
بيان لمعنى الظرفية والتعريف فيه لفظي وانما اثر الوصف على الحال لان
الوصف للتخصيص المزيل للشكارة الحاصلة من الاشتراك اللفظي والحال قيد
في العامل (قوله وكام المجازاة) اي كلمات تدل على كون احدي الجملتين جزاء

للأخرى

مروفي الجواز

للأخرى فالمجازاة بمعنى الجزاء على ما في الصراح جزئته بجازه بمعنى
اختارها عليه لان الجزاء يستعمل بمعنى الجملة الجزائية كثيرا (قوله مهمناه)
غير مر كبة عند سيبويه ومر كبة من ما الشرطية وما الزائدة عند الخليل ابدل
الالف بالهاء لتقاربهما في الهمس ومنه بمعنى كف وما عند الزجاج وعلى
كل التقادير معناه ما لا يعقل سوى الزمان واذا ما حرف غير مر كبة عند سيبويه
وقيل اصله اما غيرت لليم ذالا وقال المبرد اذ باقية على اسميتها وما كافة لها
عن طلب الاضافة مسبهة للشرط والجزم كما في حينها فانها صارت للمستقبل
وبجازمة بما الكافة لها عن الاضافة التي تفيدها التعيين بحسب المضاف اليه
لتصير مبهمة كسائر لكلمات الشرطية واختلف في عامل الشرط والجزاء
فقبل كلمة الشرط فيهما وقيل كلمة الشرط في الشرط وهما في الجزاء وقيل
الشرط فقط وقال الكوفيون الجواب مجزوم بالجوار وقيل مبنيان لعدم
وقوعهما موقع الاسم (قوله واذا) والغالب فيه ان يكون ظرفا للمستقبل
متضمنة لمعنى الشرط مختصة بالفعلية ويكون الواقع بعدها ماضيا كثيرا
او مضارعادون ذلك وقد يخرج عن الظرفية والشرطية والاستقبال
والتحصيل في مقامه (قوله لم يجي) اي ليس معنى الشاذ مخالف القياس
ولا مخالف الاستعمال الفصيح لانهما اذا تضمنتا معنى الشرط فالتجزؤ المضارع
بعدهما قياسا واقع في استعمال الفصحاء بل معناه ان الجزم بعدهما مع ارادة
معنى الشرط قليل لم يسمع في السعة (قوله اما مع ككيفية اه) في المعنى
كيف يستعمل شرطاً فيقتضي فعلين مقتضى اللفظ والمعنى غير مجزومين
نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس اذهب بالاتفاق ولا كيف
تجلس اجلس بالجزم عند البصريين الا قطر بالخالفته ادوات الشرط لوجوب
موافقة جوابها لشرطها كما مر وقيل يجوز مطلقا واليه ذهب قطرب
والكوفيون وقيل يجوز بشرط اقتراحها بما انتهى فلم ان الدليل الذي ذكره
الشارح رحمه الله جاري في جميع صورها لان استواء فعل شخصين في جميع
الاحوال والكيفيات متعذر وان ما ذكره تصوير للكل في صورة جزئه
ليتضح كل الايضاح (قوله ومن المتعذراء) فاذا تعذرا لا استواء تعذرا واعتبار
معنى الشرط فيه فلا تكون متضمنة لمعنى ان فلا تجزم واما ما جاء في الشعر

فلا ضرورة باجرائه بحرى الشرط لكونه في صورته او باعتبار عدم الاعتداد
ببعض الاحوال والكيفيات واعتبار استوائتها في البعض وبذلك ضعفت
الشرطية فلم تجزم (قوله موضوعه للايهام) في وجود مدخوله في اعتقاد
المتكلم فانها موضوعه لتعليق شيء بشي مفروض وجوده في المستقبل مع
عدم القطع بوقوعه او لا وقوعه (قوله موضوعه للامر المقطوع به) اى وجوده
في اعتبار المتكلم في المستقبل فلم يكن فيها معنى ان الشرطية لان الشرط
هو المفروض وجوده لكنه لما كان يتكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي
توقعها فاطمين بوقوعها على خلاف ما توقعه يجوز وانضمين اذا معنى
ان كافي متى وسائر اسماء الجوازم الان ذلك المعنى لما مرخ في اسماء الشرط
اذ لم نوضع في الاصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه جرمت بخلاف
اذا فاته لما كان حدثه الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يربخ فيه معنى
ان بل صار عارضا على شرف الزوال فلذا لم يجزم الا في ضرورة الشعر كذا
في الرضى (قوله اى نتي المضارع) نص في ذلك عبارة المعنى حيث قال لنتي
المضارع وقلبه ماضيا (قوله ولا يبعد) اى من حيث المعنى وفيه اشارة الى بعده
في الجملة وذلك لان لم يدخل على المضارع ويؤثر فيه القلب والنتي معا وكونه
لنتي الماضي انما يصح لو اعتبر النتي بعد القلب وهو خلاف الظاهر ولذا زاد كلمة
لولا لافا لظاهر ولا يبعد جعل الضمير ا نتم يصح لو قيل لقلب الماضي مضارعا
ونفيه على ما ذهب اليه بعضهم من ان لم يدخل على الماضي فقلب لفظه الى لفظ
المضارع وكلمة لشرطية دل على جوابه ما قبله (قوله ولا يلزم استمرار) بل يجوز
ان يقع قبل زمان التكلم (قوله بين العامل) اى بين العامل الخرفى وما يكون
مفعولا له وهو الفعل حيث يلقبه الى الاستقبال فلا يكون داخلا على الفعل
بل على الحرف وذا لا يصح بخلاف لم فانه فاصل ضعيف فكانه من جهة الفعل
وجزله فيصح دخول ان عليه لبقاء دخوله على معموله وهو الفعل لصيرورة
لم جزأ منه فلا يرد ما قيل انه تصريح بان حرف الشرط هو الجازم للمضارع
المتنى بل وليس كذلك (قوله ويختص ايضا بالآه) وهى الخواص الاربع المنطق
عليها واحدة بخلاف فيما وهى ان متنى لما لا يكون الا قريبا من الحال وقال
ابن مالك لا اشتراط لذلك في المعنى وعله هذه الاحكام ان لم لنتي فعلة ولما لنتي

وليس جوابا كما هو رأى
للكوفيين لان الشرط له صدر
الكلام عند البصريين ولانه
يجزم بشي في ادوات الشرط
مطلقا ويمتنع دخول الظاهر عليه
مطلقا الا انه لكونه متفيا عن
الجواب بدلالته عليه متفيا عن
عند البصريين ايضا على تقدير
جواب آخره فهو جواب معنى
انفاقا لفظيا ايضا عند الكوفيين
فقط خذ
ازف الترحل غير ان
لما نزل رحلتا وركابنا

قد فعل وقد تكون للتوقع في الزمان المتصل بالحال ولا يدخلها حرف الشرط
ويجوز حذف الفعل بعدها (قوله اللام المطلوب بها الفعل) اى غير فعل الفاعل
وهو المخاطب اما فعل المفعول او فعل الفاعل القائب المذكور واما فعل
الفاعل المتكلم وهو قليل الاستعمال وكان القياس في امر الفاعل المخاطب ان
يكون باللام ايضا لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تحقيقا
وبنى لزوال مشابهته الاسم بزوال حرف المضارعة وقد جاء باللام وهو في الشعر
اكثر منه في النثر (قوله وقد تنسكن اه) وهو مع الواو والياء اكثر لكون
انصاليهما مع بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو والياء مع
اللام بعدهما وحرف المضارعة كلمة على وزن فخذ فحذف بحذف الكسر
واما نتم فمعمولة عليهما لكونها حرف عطف مثلها (قوله وهو يدخل على
جميع اه) بخلاف اللام كما عرفت (قوله او متكلما) نحو لا ازل ههنا لان المنهى
في الحقيقة ههنا هو المخاطب اى لا تكن ههنا حتى اراك (قوله المذكورة فيما
قبل) قيده بذلك لكونه تفصيلا لما ذكر سابقا معطوفا على لم في قوله فلم لقلب اه
وخروج لولا لا يضر لان الكلام في الجوازم (قوله اى لتصل اه) اى للدلالة
على السببية العملية كما يدل عليه بيانه والتفسير بافاضة كون الاول سببا
للتاني خال عن هذه القائده بل يتبادر منه السببية المحققة فلذا لم يفسرها بها
(قوله بل ملازمة شئ) اشارة الى ما ذكره الشيخ الرضى معترضاً على الشيخ
ابن الحاجب حيث قال ان الشرط سبب والجزاء مسبب بان الشرط عندهم
ملازم والجزاء لازم سواء كان سببا نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
او شرطاً نحو ان كان لي مال لجميت او لا شرطاً ولا سبباً نحو ان كان زيد ابى
فكنت ابنه وان كان النهار موجودا فالشمس طالعة الى غير ذلك ولعل مرادهم
بالسببية مجرد التوصل في اعتقاد المتكلم ولو دأبنا فيقول الى الملازمة
الادعائية فكلمة بل اما للاعراض عن معنى الى معنى او عن لفظ الى لفظ
اظهر (قوله ولا يلزم اه) عطف على اعتبر داخل تحت المراد وعائد المعطوف
عليه كاف في الربط واستئناف لبيان فائدة قيد الاعتبار (قوله لمكارم
الاخلاق) جمع المصكرمة بمعنى الكريمة والاضافة من قبيل اخلاق ثياب
اى الاخلاق المستحسنة المرغوبة (قوله انه منها يمكن) اى ان المتكلم من مكارم

عبارة الرضى تلزم اللام في النثر
فعل غير الفاعل القائب وهو
اما فعل المفعول نحو لا ضرب
للفاعل القائب المحذوف واما
فعل القائب المذكور وهو
ليضرب زيد وتضرب هند واما
فعل المتكلم كقوله عليه السلام
فومر افلاصل لكم وقوله تعالى
ولنصل خطاياكم وهذا اى امر
الانسان لنفسه قليل
الاستعمال وان استعمال فلا يد
من اللام كما رأيت انتهى
فلتقرر انت يا ابن خير قريش
لنتفى حوائج السلمات

الاخلاق بمرتبة (قوله لانه شرط) اي علامة (قوله ابتداء الجزاء) وفي
 الصراح الجزاء باذات (قوله فان كانا) اي فان كانا ناصيين فبنيان
 واكونه معلوما عما سبق من ان الماضي مبنى تركه (قوله او الاول) وهو اضعف
 الوجه في الشرطية لانه في صورة سببية المستقبل للماضي في الرضى وهو
 قليل لم يبيح في الكتاب العزيز (قوله فالجزم واجب) وقدير رفع للضرورة
 نحو ان يصير انشؤا تصرع (قوله لدخول الجازم اه) من غير فصل كما هو
 المتبادر ولذا قال في الشق الثالث لتعلقه بالجازم فلا بد من التعرض
 لانتفاء ما يوجب ضعف التعلق كما هو في الشق الثالث لتعلقه اه فالجزم
 باعتبار اصل التعلق والرفع باعتبار ضعفه (قوله ماضيا) اي بمعنى الحقيقى
 وهو الاخبار عن وقوع الحدث في الزمان الماضي فيدخل افعال المدح والذم
 وفعل التجب وصيغ العقود وكاد وعسى اذا وقعت جزاء في قوله والا فالفاء
 (قوله بغير قد) اي بغير حرف محقق للماضي على مضيه كما يشير اليه قول
 الشارح فيما سأتى ليخرج عنه الماضي المحقق فيشمل ما لا يكون الماضي بما
 ولاداخل في قوله والا فالفاء فلا يرد النقض بالماضي الذي يكون بما لا حيث
 يجب فيه القامع انها بغير قد (قوله ويحتمل اه) اشار الى ان الاول الظاهر لانه
 الظاهر على الاحتمال الثاني او تقدير اوله اقال ومعنى ما مقدرا (قوله لتحقق اه)
 الضابط ان مدار اتيان الفاء وتركه التأثير المعنوى اعني قلب الجزاء
 الى الاستقبال فان اثره متاثيرا تاما فلا حاجة الى الفاء وان اثره متاثيرا ناقصا
 فالوجهان وان لم يؤثر فيه اصلا فالفاء (قوله الماضي المحقق اه) لم يقل الماضي
 الذي بقداشارة الى ان المراد بغير قد اي بغير الحروف التي يكون الماضي بعدها
 محققا لا تاثير فيه للشرط اصلا كما اشارنا اليه سابقا (قوله مضارعا
 مثبتا) قيل في اطلاقه نظر حيث يمنع ترك الفاء في المضارع بالسين وسوف
 ولام الامر والجواب ان الاطلاق قد يكون قرينة على اعتبار قيد التجرد
 فالمعنى ان كان مضارعا مثبتا فقط مجردا عن دخول شئ من الحروف وحيث
 تدخل الصور المذكورة في قوله والا فالفاء (قوله لعدم تاثير اه) لتعاضده
 للاستقبال بدخول لن (قوله معنى) قيده لانه المناسط لترك الفاء وامراده
 (قوله خلصته لمعنى الاستقبال) لان المضارع مثبت والمنقح فلا كان محتملا

وتمام البيت
 يا افرع بن حابس يا افرع
 انك ان يصير انشؤا تصرع
 فانه جري بن عبد الله الجلي
 حين تاجر افرع بن حابس
 بين العرب وهو قبيح
 وكعب بن الاشج
 وجلا من اليمن واختلفوا
 في وجه رفع تصرع بعد الاتفاق
 على منعه فالكوفيون نبوه على
 مراعاة الاصل في الجزاء
 عندهم وسيبويه على التقديم
 والتأخير للضرورة والجوهري
 على اضماد الفاء كما في قوله
 من يفعل الحسنات الله يشكرها
 الخ خالد مسكين
 في الرضى وقال بعضهم لا يجي
 الا في ضرورة الشعر قال
 من بكه في بسبي كنت منه
 كالشجي بين حلقه والوريد اه

المحال

للحال والاستقبال قبل دخول الاداة (قوله اي وان لم يكن الجزاء الماضي
 والمضارع المذكورين) اي الماضي بغير قد ونحوه من الحروف المحققة للماضي
 لفظا او معنى والمضارع المجرد عن دخول شئ من الحروف مثبتا او منفيا بلا
 (قوله لان الجزاء محيى) اي حين انتفاء الماضي والمضارع المذكورين (قوله
 اما ماض اه) لان انتفاءهما اما بانتفاء ان يكون فعلا بل جملة اسمية وبانتفاء
 كونه ماضيا ومضارعا بمعناهما المحققين فيكون اما امر او نهيا او دعاء
 او استغفاما او انشاء من غير طلب او بانتفاء تجرد الماضي عن قد ونحوه فيكون
 بقدمه ولا او بانتفاء تجرد المضارع عن الحروف فيكون بالسين وسوف وان
 ولام الامر ولا النهى او بانتفاء كون المضارع المنقح بلابان يكون منفيا بلان
 وما فانه يجب في جميع هذه الصور القاء (قوله بقد) وبما ولا (قوله الى رابطة)
 هي القاء لانه المناسط للجزاء الذي يعقب الشرط (قوله او دعاء) او استغفام
 دخول الدعاء والاستغفام مطلقا تحت قوله والاقبال اعتبارا ان المراد من
 المضارع والماضي ما كان بمعناهما الحقيقى اعني الاخبار والا فالدعاء
 والاستغفام قد يكون بصيغة الماضي والمضارع (قوله اولم) الواجب اسقاط
 قوله اولم فانه صريح فيما سبق انه ماضى معنى مندرج في قوله اذا كان ماضيا
 بغير قد فكيف يصح ادراجه في مفهوم قوله والا وقد وجد في بعض النسخ
 باسقاطه (قوله الى غير ذلك) اي منتها الى غير ذلك وقد عدنا فيما سبق (قوله
 لا يكون تاثيرا) بقلب معناه الى الاستقبال اما لعدم دلالة على الزمان
 كما في الاسمية والانشائية الغير الطلبية او لبقائه على المضى كما في الماضي
 المصدر بقد ونحوها او لبقائه على ما كان عليه سابقا كما لاستغفام والمضارع
 المصدر بما ولن والسين وسوف ولام الامر والنهى والدعاء (قوله موضع القاء)
 اي تاثيرا مناسبا في جواب الشرط ولذا لا يجتمعان فيه واجتماعهما في نحو
 خرجت فاذا السبع لا يضرب (قوله لاختصاصها بها) اي على القول الظاهر
 في المعنى قيل يجوز النصيب على الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو
 مطلقا وقيل يمنع مطلقا وهو الظاهر لان النعانية لا يليها الا الجمل الاسمية
 وقيل يجوز في نحو فاذا زيد قد يضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجهه عندي
 ان التزام الاسمية انما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا

بشرط كون الاسمية غير طلبية
 وغير مصدرية بان واردة النفي
 وكذا جازاء لان قطع من بين
 ادوات الشرط خ د

اقتربت بقدر يحصل الفرق بذلك اذ لا تقترب الشرطية بها انتهى ولا يجوز حمل
الاختصاص على الغلبة كما جعل الشارح اللزوم في قوله ويلزمها المبتدأ عليها
لان سوق الكلام لا يساعده (قوله وان التي ينجز اه) جعل قوله وان مقدرة
حكاية عما وقع في الاجمال من قوله وبان مقدرة لانه معطوف على قوله فلم
لقب المضارع ماضيا داخل في التفصيل وجعل الظرف اعني بعد الامر
خبر ان لانه محط الفائدة اي ان مقدرة كائنة بعد الامر في قيد كينونة تقديرها
بعد الامر والحصر مستفاد من المقام لانه مقام البيان فيقول للمعنى الى ان انما
كانت مقدرة بعد الامر قد برز ولم يجعل مقدرة خبر ان لانه لا بد من ان يراد بان
هي المذكورة فيما سبق وهي مقيدة بقوله مقدرة فالحكم عليها بمقدرة لا فائدة
فيه الا بالنظر الى الظرف فلجعل الظرف خبرا وان مقيدة بمقدرة كما في الاجمال
(قوله بعد الامر) اعلم ان كل ما يجاب بالقائه فينتصب المضارع بعدها
يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا التني (قوله اذا كان اه) اعتبر الصلاحية
لان في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاءه معنى الشرط على ما صرح به في الرضى
وايس مجرد نفسه او ادعاء السببية كافي في ذلك كما هو (قوله والطلب اه)
واما الخبر فاما هو هو لا فائدة مضمونه للمخاطب لانه مقصود لغيره فلو بحث
بعده بما يصلح جزاء مضمونه لم يتبادر الى فهم المخاطب انه جزاؤه فلذلك لم يقع
الجزم في جواب التني وانما قال غالبا لان اكثر الافعال الاختيارية التي يتعلق بها
الطلب مطلوبة لغيرها وقل فعل اختياري يطلب لذاته (قوله بترتب عليه)
اي يحصل عقبيه (قوله ذلك المطلوب يكون سببا لها اه) ليتحقق معنى الشرط
(قوله قد ران مع ذلك الفعل) لوجود القرينة المغيبة عن ذكرهما اعني الفعل
الدال على الطلب المستعمل بالترتيب والسببية (قوله فيجزم بها اه) ظاهر
مذهب الانحش جزم الجزاء بهذه الاشياء لابان مقدرة لانه قال ان هذه
الاوائل كلها فيها معنى ان فلذلك الجزم الجواب ومذهب غيره ان ان مع الشرط
مقدرة بعد هذه الاشياء وهي دالة على ذلك المقدور ولعل ذلك لاستنكارهم
استناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه يبعد لانه اذا جاز ان ينجز الاسم
المتضمن لمعنى ان فعلين فالمانع من جزم الفعل المتضمن لمعناه فعلا واحدا كذا
في الرضى ولعل استنكارهم لعدم ظهور معنى ان فيها بخلاف الاسماء المتضمنة

عبارة الرضى واما الخبر فانه اذا
اورد حله المخاطب على انه انما
تكلم به التكلم لا فائدة للمخاطب
مضمونه لا على ان مضمونه
مقصود لنفسه او لغيره اذ قد
يجب شي مع ان ذلك التني غير
مقصود للخبر كقولك يضرب
زيد ثم بحث ايضا بعد التني بما
يصلح جزاء لمضمونه لم يتبادر
كونه جزاء انتهى
نسب الرضى هذا المذهب الى
الخليل والعبارة كما ترى منقولة
منه فثبتته الى الاخفش من
سمرقند نسخ وتسميته الاشياء
الجملة اوائل اما باعتبار
التقدم اللفظي الذي في
المصنف او التقدم الذي صرح
به الشارح او كما يحتاج

لمعناها فانها كالاختصاص من تفصيل المتعذر (قوله لان التقدير على ما عرفت)
اي يجب ان يكون المقدور مثل المظهر اثباتا ونقيا واما قولهم في العرض
الاتزل بنا نصب خبرا اي ان تنزل فلان كلمة العرض همزة انكارية دخلت
على حرف التني فتفيد الاثبات (قوله واما عدم امتناع اه) يعني يجوز عند قيام
القرينة ان يضمر المثلث بعد التني والعكس فيجوز لا تكفر تدخل النار كما يجوز
لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار
وما ذكره ليس يبعد ان ساعده النقل كذا في الرضى (قوله فيمن قرأ امر فوعا)
الجمهور على الوصفية كما هو الظاهر والسكاكي على الاستئناف اذ يلزم في الحمل على
الوصفية انه طلب وايما يرثه ولم يوجب وايما كذلك لان الموهوب هو محبي ولم يرثه
بل هلك قبله وهو يستلزم عدم اجابة دعائه وقد قال الله تعالى فاستجبنا له ولا يلزم
ذلك على الاستئناف اذ ليس في الحقيقة اخبار او انما هو تعليل كانه قيل لم يطلبه
فقال يرثني غاية الامر انه لم يترتب على طلبه ما كان غرضنا ولا على الجزم لان
المراد وان تهب لي يرثني في ظني ولا كذب في ذلك هذا ما ذكره السيد في شرح
المفتاح وعندى ان ما ل معنى الوصفية والاستئناف والجزم واحد لان ما ل
طلب هبة ولى موصوف بالوراثة وطلب هبة تكون سببا للوراثة وطلب
هبة ترتب عليها الوراثة طلب ولى مخصوص يدل عليه قوله تعالى خفت
الموالى من ورائي وان الاعتراض وارد على التقادير كلها والحق ان الاستجابة
وقعت بنفس المستول لا بوصفه كما يشير الى ذلك ذكر قوله تعالى ووهبنا له
يحيى بعد قوله فاستجبنا له ولا ضير في ذلك والذي يدل على ذلك انهم فسروا قوله
تعالى ويرث من آل يعقوب بوراثة الملك ولم يلك اصلا وبهذا تبين ان ما قالوا
في دفعه بان الروايات متعارضة والاكثر من على هلاله ذكرها قبل يحيى لا يحسم
مادة الاشكال وكذا ما قيل المراد بالوراثة المعنى المجازي وهو النيابة في اخذ
العلم والشرع منه بحيث يبي ذلك معمولا ببعده ذكرها (قوله وقال راكدهم)
اي قال راكدهم القوم وهو من تقدم لطلب الماء والكلا ارسوا اي اقيموا نزلوا بها
فما من الحرب فكل موت انسان يجري بقدرته تعالى وقضائه لا بغيره من الاقتصام
وفيه حث على الشجاعة (قوله في المعنى المصدرى) الذي يشتق منه الماضى
والمضارع وغيرهما (قوله فاراد النص على المقصود) من اول الامر فلا برد

لانها التبادر من الجمل الواقعة
بعد التكرار خذ

لمعناها

ان الامر المعروف بصيغة لا يحتمل المعنى المصدري فزيادة لفظ المثال لدفع توهم
 ارادته توهم بعيد وانما افاد النص لان اضافة الصيغة الى ما بعده للبيان
 كافي صيغة الماضي والمضارع وغيرهما فلا يرد انه يجوز ان يكون الامر بالمعنى
 المصدري حيث ان ايضا صيغة الامر كما يقال لام الامر (قوله وهو)
 اي الامر المطلق (قوله مخصوص اه) لان شرطه عند الاصوليين ان يكون
 مدلوله الطلب على وجه الاستعلاء دون التحويل فانهم يطلقونه على الصيغة
 باي معنى يستعمل (قوله كذا ذكره المصنف) احاله على المصنف اشارة
 الى ما فيه وهو ان قوام الامر بالصيغة والامر باللام يدل على اشتراك الامر
 المطلق بينهما ولذا قال الحق التفاضلي في المطول وشرح المفتاح ان الامر
 عند الحاجة حقيقة بينهما نعم عند اطلاق لفظ الامر من غير لفظ يتبادر الى
 الذهن الامر بالصيغة لكن شيوخ استعمال لفظ في بعض افراده لا يدل
 على كونه حقيقة فيه كافي الوجود صرح به السيد السند في حاشية المطالع
 (قوله شامل اه) اي هو بمنزلة الجنس القريب للامر المعروف فلا ينافي ان يكون
 صيغة بمنزلة الجنس البعيد فقوله يطلب بها يخرج الماضي والمضارع وقوله الفعل
 يخرج النهي (قوله غائبا اه) لان الطلب فيه وان كان مدلول اللام الا انه صار
 جزا عما بعده ويقال للمجموع صيغة واحدة كقائمة وبصري (قوله فانه يطلب
 بها الفعل) اي قبول الفعل (قوله وعن مثل صه) هذا بناء على عدم اعتبار
 قيد زائد على التعريف يستفاد من خارج مثل ان يراد صيغة فعل واما اذا
 اريد ذلك بقرينة كونه من اقسام الفعل فالتقييد بقوله يحذف حرف
 المضارعة لان اخرج مثل فلتخرجوا اوليان انه معتبر في مفهومه (قوله وحكم
 آخره) لم يقل وحكمه لان وضعه النحوي ان حكم آخره لا مطلقا (قوله لان
 مشابهته بالاسم) لفظا ومعنى (قوله حكم المجزوم) اي حكم اخر المجزوم بقرينة
 ما فيه (قوله وسقوط نون الاعراب) الذي هو في حكم الاخر لشدة الاتصال
 (قوله كما تقول لم يضرب اه) الصواب ليضرب كافي بعض النسخ وليس
 ينبغي ان يكون موافقا للقياس (قوله بلام مقدرة) كافي قول حسان في امر الغائب
يخمد يقد نفك كل نفس * اذا ما خفت من امر نبالا
 اي هلا كالا انه التزم مع حذف اللام حذف حرف المضارعة تحقيقا لكثرة امر

اقول قد ذكر المحقق القول باشتراط الاستعلاء
 في الامر عند الاصوليين واقتنى اثر الرضى في
 هذا وهو غير مسمى منه فان الرضى على
 اصول المعتزلة بلا شبهة وهم يشترطون بعضهم
 الاستعلاء وبهضم العلو هكذا ولا ينبغي لئلا
 المحقق تقليده في نحو هذا التفتوا على خلافه الا
 والمختلف من اهل السنة واعتبرت المعتزلة
 من تذهبهم عبارة المفتاح وبغير هذا قوله
 العلو والحبس الاستعلاء ماذا امر وان انتهت
 تعالى حكاية عن قول ولا يعتبر في الامر علو
 وعبارته لا اذ انما الطلب في الاصح انتهت
 ولا استعلاء ولا اذ انما الطلب في الاصح انتهت
 وقريب منه عبارة التاج السبكي في جمع
 الجوامع الا انه صرح بعدا من مع المعتزلة
 من ان اعتبار العلو والاستعلاء في في العلو
 الشيرازي وابن الصباح السمعاني في الاستعلاء
 والامام الاول وابن الحارث في الاستعلاء
 قال المحقق ويستفاد من عبارة المطول
 لا يمكن له التخصيص ويستفاد من عبارة المطول
 ايضا ارتضاء ما رضى به الرضى وهو مبنى على
 تقليده ايضا وقد عرفت ما فيه خلا المسكين
 النقشبدي

والفاعل

حرف مرسوم

الفاعل المخاطب (قوله فان كان اه) اذا عرفت تعريف الامر وحكمه فاعلم
 طريق بنائه (قوله اي بعد حرف المضارعة) نظر الى قرب المرجع وحيث يحتاج
 الى اعتبار الحذف اي حذف الحرف واسكان آخره او بعد حذفه وحيث يحتاج
 الى التحويل ان المراد بعد الحرف المحذوف او الى ان كان تاما اذ لا معنى لكون
 التحريك بعد الحذف (قوله متحرك) بحركة اصلية او منقولة عما بعده فيدخل
 نحو قول وبع ولا يكون من باب الافعال بقرينة ذكر حكمه بعد قوله وان كان
 رباعيا (قوله اسكن آخره) حقيقة بازالة الحركة او حكما باسقاط النون وحرف
 العلة اللتين هما بمنزلة الحركة والمراد جزم آخره ولما كان الاسكان والحذف
 معتبرا في بناء الامر كان لا بد من ذكره (قوله لظهوره) اي عما سبق من تعريف
 الامر حيث ذكر فيه قيد حذف حرف المضارعة ومن بيان حكمه (قوله
 والمراد بالرباعي اه) اذ لا يمكن ان يراد ما يكون رباعيا في نفسه لانه ان اريد مع
 حرف المضارعة يخرج جميع المضارعات من الثلاث المجرد وان اريد بدون
 حرف المضارعة لا يدخل باب الافعال (قوله ما يكون ماضيه اه) اي المضارع
 مطلقا والمضارع الذي بعد حرف المضارعة فيه ساكن وعلى الاول يحتاج
 الى صحة الحصر في قوله اما ما هو من باب الافعال الى اعتبار قيد يفهم من سياق
 الكلام وهو بشرط ان يكون بعد حرف المضارعة ساكن وعلى الثاني يلزم
 اعتبار المضارع المذكور في قوله وليس رباعي مرتين واحداث معنى ثالث
 للرباعي سوى المعنى المشهور اعني ما يكون رباعيا في نفسه والمضارع الذي
 ماضيه رباعي المذكور في قوله وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي من غير
 حاجة الى ذلك لان المقصود اخراج باب الافعال وهو حاصل على تقدير جزمه
 على المعنى المذكور في قوله وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي فقوله ههنا
 على الاول احتراز عن المعنى المشهور وعلى الثاني عما ذكر سابقا ايضا (قوله
 من المزيدي) زائد لا طائل تحته اذ الرباعي المجرد خرج بقوله ان كان بعده
 ساكن (قوله بعد حذف حرف المضارعة) ظرف لذن ان كان ضمير بعده واجعا
 الى حرف المضارعة وظرف لبي ان كان واجعا الى حذفه (قوله لينوصل اه)
 فيه اشارة الى وجه التسمية (قوله حال كون تلك الهمزة اه) اختار الحال لان
 اللازم ضم الهمزة وقت الزيادة وفي الصفة قبا در سبق ضمها على الزيادة على

بان يراد بالحذف المحذوف

ما مر في تعريف الكلمة وجاز تأخير الحال لكون صاحبها نكرة مخصوصة
بالإضافة (قوله ان كان) شرط يدل على جوابه ما قبله (قوله فانه اذا قيل اه)
هذا سهو من قلم الناسخ اذ ليس الكلام في ابطال فتح التاء وكسرها والصواب
ما في بعض النسخ انه اذا قيل اقبل بفتح الهمزة التبع بالواحد المتكلم المعروف
واذا قيل اقبل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل
هكذا قيل ولك ان تقول في عبارة المصنف حكمان احدهما صريح وهو ان
يؤتى بالهمزة المضمومة ان كان بعد الساكن مضموم وهذا الحكم يذهب لان
المناسبة اقتضت زيادتها وثانيهما الحكم المستفاد من التخصيص بالشرط
وهو انه اذا لم يكن بعد الساكن مضموم لا يؤتى بهمزة مضمومة والنساج
قدس سره علل هذا الحكم فكانه قال وانما لم يؤتى بهمزة مضمومة في المكسور
بعده والمفتوح بعده لانه لو اتى بالهمزة فيما انفتح بعد الساكن التبع بالمتكلم
الجهول ولو اتى بها فيما انكسر بعده التبع بالمتكلم المعلوم والماضى المجهول
من باب الافعال فالقول بانه سهو منهو (قوله مكسورة فيما سواء) اي زيدت
همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة حال كونها مكسورة
في ساكن سوى ساكن بعد ضمة اي في صورة وجود ساكن فيما بقي سوى الساكن
السابق فاعبارة عن الساكن والكلام على حذف المضافين وهذا مراد
الشارح رحمه الله وارجاع الضمير الى امر من مضارع فيه ساكن سوى ساكن
بعده ضمة تعسف لا يخفى (قوله لما يكون بعد حرف المضارعة اه) الاولى بعد
الساكن ضمة كما في بعض النسخ (قوله وان كان رباعيا) عطف على قوله و ليس
رباعي بحسب المعنى اي فان لم يكن رباعيا وان كان رباعيا (قوله فالهمزة
مفتوحة) لم يقدر زدت مع انه الموافق للسياق لان الهمزة فيه ليست زائدة
(قوله لا ارتفاع موجب اه) وتحقق مقتضى الرد وهو امتناع الابداء
بالساكن ترك لظهوره بخلاف عدفانه لم يرد فيه الواو المحذوفة مع زوال
موجب حذفها وهو وقوع الواو بين حرف المضارعة والكسرة لعدم
مقتضى الرد وما نحو اقام فانما ردت الهمزة طرد اللباب ومن هذا ظهر وجه
عدم تغرض المصنف رحمه الله وفي الرضى انما لم يرد الواو في نحو عدلانه لورد
لوجب اعلالها تبعاً للمضارع فيكون الرضا ناعاً وفيه انه جارى في اقم ايضا

وما هو مقرر في محله من ان
عدم الالة على عدم انما هو
في صورة اتحاد مانع اف اليه
العلة والعدم فلا يجزى في صورة
تغاير العلولين كما هو وايضا فرق
بين العدم الاصل والعدم
الطارى فيبصر حقه خالداً
تقريباً

الا ان يقال التبعية واجبة في اعلال حرف العلة وبما حررتك ظهر اندفاع
الاشكال الذي تحير فيه الناظرون وهو انه ان اريد بقوله ان كان بعده متحرك
ما كان متحركاً بالحركة الاصلية خرج عنه نحو قل وبع وخف وان اريد مطلقاً
دخل فيه اقم مع انه لم يجعل ما بقي امر ابل رد الهمزة الاصلية وانه ان قيد
قوله وان كان رباعياً بما يكون بعد حرف المضارعة فيه ساكن لم يكن
متناولاً لاقم وان لم يقيد دخل فيه فاعل وفعل وفعل مع انه لاهمزة فيها
فضلا عن مفتوحة مقطوعة (قوله كذلك بعينه) لانها همزة اصل اه (قوله
اي فعل المفعول) انما اضيف الفعل الى المفعول لانه مبني له كذا في الرضى
فعلم ان اضافة الفعل الى ما ليست لادنى ملايسة كما وهم (قوله لادنى ملايسة)
باعتبار انه فاعل فعله (قوله ولا يبعد ان يراد اه) يعني ليس المراد من الموصول
جنس الفعل وتكون الصلة مخصصة له حتى يلزم اضافة الشيء الى نفسه بل
المعهود المعين بعنوان الصلة على ما هو الاصل في الموصول من استعماله
فيما يعلمه الخطاطب بعنوان الصلة وحاصله ان الموصول والصلة لما كانا بمنزلة لفظ
واحد اعتبر التعيين بهما في الموصول قبل اضافة الفعل اليه فلا يلزم اضافة الشيء
الى نفسه فظهر فائدة قوله الذي لم يذ كر فاعله وان ما قيل يلزم التكرار
في التعريف لو اريد بالموصول الفعل الذي لم يذ كر فاعله فالظاهر ان يكتفى بقوله
الفعل توهم وكذا ما قيل في دفعه انه اعاد لما ذكر في التعريف والمراد بالموصول
الفعل مطلقاً فانه مع بطلانه للزوم اضافة الشيء الى نفسه ولكون الاعادة بلا
فائدة لا تساعد العبارة (قوله يمانية) اي من اضافة العام الى الخاص
كقولهم فعل الماضى وفعل المضارع وفعل الامر واما الحرف المقدر فاللام
عند الجمهور ولا شرط لهم في تقدير من ان يكون بين المضاف والمضاف اليه
عموم من وجه وكلمة من عند صاحب الكشف حيث قال في تفسير قوله تعالى
بهيبة الانعام من الاضافة اليمانية بتقدير من (قوله وهو ما حذف فاعله)
هذا حذو مطرد عند سيبويه واما على مذهب الكسائي في نحو ضربني
وضربت زيدا وهو ان الفاعل محذوف في الاول على ما مر في باب التنارع
وعلى مذهب الاخفش على ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر قال جوز ابو
الحسن حذف الفاعل خلافاً لسيبويه مستشهداً بقوله تعالى اسمع بهم وابصر

لا شك في وجوب اخذ القسم
في كل قسم من اقسامه
والمضارع الرباعي الذي بين
المصنف رحمه الله حذو
بناء الامر منه وقع قسم
من المضارع الذي بعد حرف
المضارعة فيه ساكن كما في صم
عنه بيان المحشى رحمه الله قبل
هذه الحاشية كيف ينبغي
النق الثاني من التردد بل
مطلق التردد الا ان يكون مبنياً
على انماض عن الحقيقة ورمية
ظاهراً بالعبارة فقط خذ
انته بالنون دون الياء وان
تطابقت النسخ عليه فلا
فائدة في الجمع بينه وبين المعهود
وقال الجوهري وعرفت الكتاب وعرفته
وعرفته وعللوا من احدى التواتر
ايضا اذ لم يخالده تشبدي

فليس ما ذكره المصنف بجد تام كذا في الرضى فلذا زاد الشارح وقيم المفعول
مقامه وبهذا ظهر فساد ما قيل لم يذكر هذا القيد اعتمادا على اشتهارانه
لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه (قوله غُيِّرَتْ صِيغَتُهُ) فيه
اشارة الى ما تقر من ان المجهول فرع المعلوم لان الاصل الاسناد الى الفاعل
(قوله دفع اللبس) اي لو لم تغير لا تلبس المفعول المرفوع بالفاعل لقيامه مقام
الفاعل (قوله ضم اوله) بناء الكلمات العربية على اعتبار تلفظها استقلالاً
ولذا كان الاصل في اولها الحركـة وفي آخرها الوقف وما قيل ان ما ذكره
منقوض بما فيه همزة الوصل في الدرج فانه لا يضم اوله بل يبقى ما كنا
ولا يضم ثالثة مع همزة الوصل اذ لا همزة وصل فيه وهم (قوله وكسر ما قبل
آخره) ان لم يكن مكسورا (قوله لان معناه غريب) اذ الفعل من ضرورة
معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان يلحق في اول وهلة النظر بقسم
الاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء (قوله في الاوزان) اي اوزان الاسم
الثلاثي المنقولا (قوله الخروج من الضمة الى الكسرة) ثم جعل غير الثلاثي
عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الآخر (قوله ما قبل) من خروج الضمة
الى الكسرة لان الاول خروج من اثقل الى ثقل بخلاف الثاني (قوله مع همزة
الوصل) ظرف مستقر لا دخولان ضمة الهمزة علم من قوله ضم اوله وكذا مع
التاء (قوله لتلا تلبس) قدم العلة مع انه تفسير بقوله خوف اللبس ليكون كل
حكم مقرونا مع علته وأشار الى كونه تفسيره بقوله هذا علة لقوله ويضم
الثالث والثاني (قوله فقط معتلا) فان الاطلاق قد يكون قرينة التجربة عن
رأى عليه (قوله لتلا بغضى الى اجتماع اه) يعنى لو اعلنت العين من هذه
الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفاء في المضارع لانه يتبع الماضى
في الاعلال لانه هو الماضى بزيادة حرف المضارعة وقد اعل آخره لكون الطرف
محل التغير فيلزم اجتماع اعلالين متوالين في الثلاثي وهذا لا يجوز ولولم يعمل
آخره واعل العين فقط وقيل بطائى مثلا لزم ضم الباء ولا يجرى في الفعل لثقل
بانه مضومة وان كان قبلها ساكن كما يجرى في الاسم نحو رأى نطقه
(قوله لتلا برده عليه) اي على ظاهره وهو العموم لان قواعد العلوم كلية
ولو حل على المهمة فلا يرد فلا قيل الا صوب (قوله وانما خض) من بين سائر

المعتلات

المعتلات لزيادة مخوض في اعلاله (قوله في المبني للمفعول منه) هكذا في النسخ
المصححة وفي بعض النسخ في المبني للفاعل منه وهو سهو (قوله للمفعول) اي من
المضارع. ووقع التصريح به في بعض النسخ (قوله ما ذكرنا) من الغموض
والاختلاف (قوله نقل الكسرة اه) لان الكسرة اخف من حركة ما قبلها
وقصد هم التخفيف فيجوز على هذا نقل الحركة الى متحرك بعد حذف حركته
اذا كانت حركة المنقول اليه اثقل من حركة المنقول عنه وهذا عند الجزولي
وعند المصنف استقلت الكسرة على حرف الغلة ولم تنقل الى ما قبلها لان
النقل الى الساكن اولى فبقى قول ويصح بناء ساكنة بعد الضمة فبعضهم
يقلب الياء واوا الضمة ما قبلها فيقول قول ويصح وهو اقل والاوى قلب الضمة
كسرة في الياء فيبقى يصح لان تغير الحركة اقل من تغير الحروف وايضا لانه
اخف من نوع ثم جعل قول عليه لانه معتل العين مثله فكسرت فاءه فاقبلت
الواو والتساكنة ياء كذا في الرضى ولا يخفى عليك ما في التعليل الاول اذ تغير
الحرف مع الحركة لازم في قول مع تغير الحركة في بعض اختلاف ما اذا قيل يوح
فانه تغير الحرف فقط مع عدم التغير في قول (قوله الايدان اه) اي الاشعار
في الرضى وانما ثبتوا على الضم الاصلى ههنا بخلاف نحو يبيض في جمع ابيض
لانهم قصدوا بهذا الاسماء التثنية على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء فيفضل
الغرض من المذكر كوز قبل (قوله ضم اوله) لموافقة الماضى فرعاه (قوله المتعدي
وعبر المتعدي) في شرح التسهيل التعدي في اللغة تجاوز وفي الاصطلاح
تجاوز الفعل من فاعله الى المفعول به فان تجاوزا الى غيره كالمصدر والظرف
لم يسمى متعديا انتهى فامم الفاعل والمفعول والمصدر انما يصف بهما باعتبار
الفعل والية اشار الشارح في بحث اسم الفاعل في شرح قوله ويعمل عمل فعله
ولعل ترك المصنف لفظ الفعل ههنا وذكره في قوله فعل ما لم يسم فاعله اشارته
الى ذلك فاقيل انهما قيدان لا يمتحان توهم وفي تركه اداة المصدر
وايراد الواو اشارة الى انه قد لا يكون شيئا من القسمين كالافعال التثاقضة
والى انه قد يجمعان في التسهيل وقد يشتهر بالاستعمالين فيصالح للاسمين
وفي شرحه ما تعدي بارة بنفسه وتارة بحرف الجر ولم يكن احدهما استعمالين
نادرا قيل له متعدي لوجهين وذلك مقصود على السماع وقد عدها بعضهم متعديا

المظهرى

تميز بالـ كنية بعد التلقب عن الاخفش
الكبير فان اسمه عبد الحميد وكنيته ابو الخطاب
وبالا شتهار عنه وعن الاخفش الثالث وان
فوافقا للقب والكنية وهو على بن سليمان بن
الفصل تليد المبرد والمراد بالاخفش حيث
اطلق الاخفش الصغير وهو سعيد بن سعد
المجاشعي القدرى تليد سيده والخليل وشيخ
الكسائي قال الشارح قدس سره الاخفش
المشهور هو ابو الحسن تليد سيده خالد
القمي

اقول سيصح المصنف والشارح رجحهما
الله بان الفاعل في احسن به ضمير مستتر فيه
عند الاخفش ومذهبه في فعل التعجب
شبه لا يخفى على من له حيلة في النحوق كيف
يلتزم بهذا الكلام والجواب ان مذهب الشمر هو
ماسيا في وما ذكرهنا قول آخره ولا يتكرر
يكون لاحد من الائمة قولان في مسألة واحدة
يكون احدهما اشهر واصح واولى ويؤيد هذا انه
ما قال عند الاخفش كذا اولى مذهب الكسائي بل فيه
كما قال عند سيده وعلى مذهب الكسائي بل فيه
حكاية عنه الى ابي على بن ابي الفاعل في فعل
بان سيده يجوز ايضا حذف الفاعل في فعل
التعجب اذا كان معالوما فيما بين النخاع خالد
القمي

نصح وشكر وكال ووزن ووعد وزاد صاحب الالفية قصد والظاهر انها غير
 محصورة (قوله من الفعل) دون اسم الفاعل والمفعول والصادر فانها غير
 متعدية بهذا المعنى لعدم توقف فهمها عليه ولذا جاز ترك مفعولها (قوله
 ما يتوقف فهمه اه) اعلم ان نسبة الفعل المتعدي الى المفعول كنسبته
 الى الفاعل في انه لا يجوز استعماله بدونها الاعلى خلاف مقتضى الظاهر
 لنكتة الا ان نسبتته الى الفاعل لما كانت مقصودة بالذات لا يجوز تركه الا باقامة
 شيء مقامه بخلاف نسبتته الى المفعول به فانه فضلة مقصودة لتكميل الفاعل
 يجوز تركه من غير اقامة شيء مقامه واما سائر الفاعيل فانه يجوز استعماله بدونها
 فاعلم من ذلك ان نسبتته الى المفعول المعين مأخوذة في مفهوم الفعل المتعدي
 كيلا يكون استعماله في مواده مجازا لا حقيقة له كالنسبة الى الفاعل فيكون
 فهم مدلوله موقوفا على فهم متعلقه فالمراد بقوله على متعلق معين اي معين
 كان فاندفع ما قيل ان التعريف غير مانع لدخول الافعال اللازمة التي
 مدلولاتها نسب كقرب وبعد لعدم اخذ النسبة الى امر معين في مفهومها
 بل الى امر ما لمحي واستعمالها بدون متعلقاتها كقرب زيد وبعد نعم اذا قصد
 النسبة الى معين يكون موقوفا عليه لا بد من ذكره وحينئذ تكون متعدية
 بحرف الجر داخله في المتعدي كما المتعدي بالهمزة والتضعيف قيل
 ان تعريف المتعدي يصدق على الافعال الناقصة لتوقف فهمها على امر
 غير الفاعل متعلق به وهو الخبر والحوار منع توقف مفهومها على الخبر
 فان كان الناقصة معناها مطلق الكون مع الزمان الماضي وكذا سائر الافعال
 فان معنى صار زيد غنيا انصف زيد في الماضي بالغنى المتصف بالصيرورة
 صرح به الرضى (قوله اي غير الفاعل اه) اي ما يصدق عليه هذا المفهوم من
 الفاعيل المخصوصة الواقعة في التركيب فاشار بقوله غير الفاعل الى ان المراد
 بالمتعلق المصطلح بقوله يتوقف فهمه عليه الى ان المراد به ما يصدق عليه
 من افراد المخصوصة لانه الذي يتوقف عليه فهمه لا المتعلق المطلق المبهم
 فليس هذا القيد في مفهوم المتعلق المبهم وبما حررنا لك اندفع ما يترأى من ان
 المتعلق المصطلح ليس معتبرا في مفهومه التوقف كما صرح به بقوله فان التعلق
 نسبة الفعل الى غير الفاعل وانه لو كان معتبرا في مفهومه يلزم التكرار

عبارة الرضى في الافعال الناقصة
 واما الناقصة فهي التي تقرر ما عليها
 على صفة هي متصفة بمصادر
 ان زيدا متصف بصفة الكون اي
 المتصف بالوجود ومعنى صار
 الحاصل ان زيدا متصف بصفة
 الغنى المتصف بصفة الصيرورة اي
 الحاصل بعد ان لم يحصل انتهت

في التعريف (قوله فان كل فعل اه) تعليل اختصاصه في الاصطلاح بغير
 الفاعل ولكون اعتبار قيد التعلق ظاهرا وقيد التوقف للاشارة الى ان المراد به
 ما يصدق عليه غير داخل في مفهومه لم يتعرض لتعليلهما (قوله ليكن اه)
 استدراك لدفع توهم ناشئ عما سبق وهو لزوم صدق تعريف المتعدي على اللازم
 (قوله بطريق الصدور) كما في ضرب زيد والقيام كما في طاب زيد والاسناد
 كما في مات زيد (قوله ان فهم الفعل) اي المعلوم كما يشعر به التعريف المنقول
 من شرح التسهيل فان المجهول فرعه في التعدية كما في البناء فالمراد بالفاعل
 الفاعل الحقيقي لا ما يميم مفعول مالم ينسب فاعله ايضا اذ لو اريد ذلك لم يكن
 ضرب في ضرب زيد متعديا لعدم توقف فهمه على فهم امر اي غير الفاعل بالمعنى
 العام (قوله لا يمكن تعقله الا بعد تعقله) جملة مؤكدة لما قبضها والمراد بالتعدية
 الزمانية لا متنازع تعقل شيئين في زمان واحد اي لا يمكن تعقل ضرب الا بعد
 تعقل المضروب المعين بالزمان لما ان النسبة مأخوذة في مفهومه وفهم النسبة
 متأخر عن فهم الطرفين زمانا (قوله بخلاف الزمان) فانه مما يتوقف عليه وجود
 الفعل لازما كان او متعديا قال في شرح المفتاح ما حاصله ان المفعول به داخل
 في مفعولية الفعل المتعدي بخلاف غيره فانه لا يدخل في مفعولية الفعل
 المتعدي (قوله بخلاف الزمان اه) اي المفعول فيه وله والحال وعبر عنها بهذه
 الامور ليظهر توقف وجود الفعل عليها دون الفهم (قوله وهيئة الفاعل
 والمفعول) ترك في بعض النسخ ذكر المفعول لان هيئة الفاعل الذي هو ركن
 الكلام اذ لم يتوقف عليه تعقل الفعل فهية المفعول بالطريق الاولى (قوله
 وغير المتعدي اه) وما قيل ان المتعدي يصير لازما بتكون الانفعال وتاء التفعّل
 فتوهم اذ معنى التعدي وصول الفعل الى المفعول وعدم التمدى انقطاعه عنه
 فلا بد فيه من الاشتراك في المعنى وفيما نقضه ليس كذلك لان باب الانفعال
 والتفعّل معناه التأثر والقبول والمطاوعة (قوله اما بالهمزة) وكبه فأكب
 شاذ (قوله او بالفتحة) جعل بعضهم بناء فاعل من اسباب التعدية
 كالهمزة والتضعيف وحرف الجر بسبب ان هذا البناء يقتضي التعدية وان لم
 يكن الفعل الثاني متعديا لان المشارك هو المفعول ولم يجعله بعض آخر منها
 لانه ليس مثل هذه الاشياء في المعنى لانها بمعنى التصيير بخلافه فانه قد لا يتعدى

الى اكثر مما كان الثلاث متعديا اليه نحو ضربه وذلك في كل فعل كان
مفعوله الاصل والشارك بخلافها فان التعدية لازمة لها كذا في العباب
(قوله ابو جعفر الجرجاني) ولا يغير من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض
المواضع نحو ذهب يزيد بخلاف مررت به فاذا غيرته فعند المبرد يجب فيه
مصاحبة الفاعل للمفعول به لان باء التعدية عنده بمعنى مع وعند سيبويه
كالهمزة في المصاحبة وضدها ولا يجوز حذف الجار في السعة الا في ان
وان وان خلا فلا تخش الاصغر ط كذا في الرضى في الحصر ويجوز ان يجمع
اما شذوذ الى نادرا واما الكثرة الاستعمال نحو امرتك الخير ويجوز ان يجمع
على فعل واحد عدة حروف اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة
الى البصرة لا كرامك ولم يجر حذف الباء المتبعة الا في آتوني زبر الحديد على
القرآن فبهمزة الوصل اي زبر الحديد واما الهمزة والتضعيف فلا بد فيهما
من معنى التصيير فان كان الفعل لازما يتعدى الى واحد وان كان متعديا
الى واحد تعدى الى اثنين نحو احضرته النهر وان كان متعديا الى اثنين يتعدى
بالهمزة لانا بالتضعيف الى ثلاثة ولم ينقل منه الا اعلم وارى والتضعيف قل
تعديته للخلق العين الا في الهمزة نحو نأيت والمفعول الذي زيد بسببها هو الذي
كان فاعلا قبل دخولهما فلذا كان مرتبة ما زاد بهما من المقاميل مقدما على
ما كان لاصل الفعل كذا في الرضى فظهر من كلامه فساد ما قيل ان الاصوب
بنديل حروف الجر بالباء وان التعدى مطلقا يقتضي تغيير المعنى وان تعدية
اعطيت الى المفعول الثاني بالهمزة او الى المفعول الاول بالصيغة (قوله
والتعدى) بنفسه او بغيره يدل عليه التمثيل باعطى واعلم وارى (قوله غير
الاول) مفهوم ما وصفا (قوله فيما صدق عليه) اي فيما يجهلان عليه فانه
معنى الصدق الموصول بعلى سواء كانا كائين او جريين او احدهما كليهما والاخر
برزنا وانما قيد بذلك لوجوب التغيرات في المفهوم ليقيد الحكم (قوله نحو علم)
هذا عند البصريين وقال الكوفيون ثاني مفعولي باب علمت حال وليس بشئ
لان الحال لا يكون علما وضيرا واسم اشارة ويجوز ذلك في هذين المتصويين
(قوله كاعلم) واما علم فلم ينقل علمتك زيدا فاما ثايل لم يستعمل ثاني مفعولي علمت
الاما هو مضمون الاول والثاني او مضمون الثاني علمت تقول في علمت زيدا عمرا

ومثال التعدى بالتضعيف
الى واحد كدخسته والى اثنين
كولمته الصو غر

منطلقا

منطلقا علمت زيد النطلاق عمرو وعلمت زيدا الانطلاق (قوله يقال له المفعول
الاول) لان مرتبة التقديم لكونه فاعلا للفعل قبل التعدية (قوله فليست
اصلا في التعدية) اي ليست عاصرا بالهمزة والتضعيف متعديا الى ثلاثة
بعد التعدى الى اثنين فلم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى الاخير
بكسر الباء بمعنى علم واما حدث ونبا ثلاثين فلم يستعمل مستقين من الباء
والحديث (قوله بواحدة اشغالها) لان الانباء والتنبئة والتحديث بمعنى
الاعلام واما في انفسها فكانت متعدية الى واحد بنفسها وان اخرج الجار
نحو انبئهم باخبارهم ينشئ في علم ومن هذا يعلم ان التضمين ايضا من اسباب
التعدية وقد ذكر في المعنى ان اسباب التعدية سبعة الاربعة المذكورة فيها
سبق والخامس صوغه على حد نصرت نصر لا فائدة الغلبة نحو كرمت زيدا
والسادس التضمين والسابع اسقاط حرف الجر ولم يطبق سيبويه من هذه الخمسة
الانبا والبواقي الخفها غيره واما الحدث فلم يستعملوه بمعناها والحق بهضم
اوى الحلية باعلم سخاغا نحو ارى اليه في النوم عمر اسالما (قوله في جوار
الاقتصار عليه اه) بحيث لا يكون متبوعا اصلا ولذا لم ينقل في جوار حذفته
في شرح الالفية للشيخ السيوطي يجوز حذف هذه المقاميل الثلاثة او بعضها
لدليل كقولك لمن قال اعلمت زيدا بكذا فاعلمت واما الحذف بغير دليل فحين
مذاهب احدها وعليه الاكثر ان يجوز حذف الاول بشرط ذكر الاخيرين
والاخيرين بشرط ذكر الاول اذ لا يخلو الكلام من فائدة بذكر المعلم به
في الصورة الاولى والمعلم في الثانية والثاني لا بد من ذكر الثلاثة لان الاول
كالفاعل فلا يحذف والاخيران من باب ظن والثالث يجوز حذف الاول فقط
ولا بد من ذكر الاخيرين والرابع يجوز حذف الاخيرين فقط لان الاول في حكم
الفاعل والاخيرين في حكم مفعولي طسنت انتهى ففي قوله في جوار الاقتصار
عليه رد للمذهب الثاني والثالث لان معناه جواز ذكر الاول وترك الاخيرين
وفي قوله والاستغناء عنه رد للمذهب الرابع لان معناه عدم ذكر الاول وذكر
الاخيرين وبمجموع القولين اختيار للمذهب الاول الذي عليه الاكثر وان
الاخيرين كثاني اعطيت لان الاول الذي هو فاعل في المعنى اذا كان كقوله
الاول فالخيران كثانيه بطريق الاولى وما قيل ان مفعولها الاول كقوله

(قوله فلم يستعمل مستقين من التبا اي
كفر من معنى الخبر والحديث بمعنى الكلام
كما سلق اليك بل من التباة بمعنى الصوت
والتبا كفس والنبو كطالع لفظا ومعنى
والتبا ايضا بمعنى الارتفاع وبعدى الاول
بعلى والثاني لا يتعدى يقال نبا كمنع نبا
ونبا ارتفع ونبا على القوم نبا ونبا طلع
عليهم ويقال ايضا نبا من ارض الى ارض اي
خرج منها ومنه قول الاعرابي خطابه
صلى الله عليه وسلم يا نبى الله اي يا من خرج
من مكة الى المدينة فانكر عليه الهمز ويقال
نبأت به الارض جاءت به ومنه قول الشاعر
فتفسك احز فان الختوف ينبأ بالمر
في ككل واد واما حدث كصرفتستعمل
مستقام من الحديث الكون بعد العدم والحذ
اي الوقوع والحديث ضد التقديم ككن بوق
الجوهري صرح في الصحاح باستعمال نبا من
النبا بحركة بمعنى اخبر قال ومنه اخذ النبي
لانه انبا عن الله تعالى وهو فعيل بمعنى فاعل
انتهى فيشكل الامر والعبارة بعينها عبارة
الرضي فراجع وتأمل خالد النقشبندى
واستعملوه في ثلاثة معان ليس في شئ منها
شائبة الاعلام في التاج الاحداث مذكرة
وحدث كرون واهن يبردون خالد المسكن
كما الحق بجوده بجوده في نصب المفعولين كقوله
زعا الى رأيتهم لي ساجدين خد

اعطيت في عدم جواز كونه مع الفاعل ضمير متصلين بشئ واحد فلا يقال
اعلمني زيدا فاعلمنا لا تقتصر على جواز الاختصار تقصير قوهم لان عدم الجواز
المذكور مشترك بين جميع الافعال لا اختصاص له باب اعطيت (قوله والثاني
والثالث من مفعولها) اي كل واحد من الثاني والثالث بالقياس الى الآخر
من مجموع مفعوليه المعتبرين معا مفعولا واحدا كما في اعطيت مع قطع النظر
عن المفعول الاول فننفي تقييد وفائدة التقييد الاحتراز من ملاحظة كل
واحد منهما بالنظر الى المفعول الاول فانه بهذا الاعتبار ليس حالهما كحال
مفعولي علمت في الرضى فاذا قطع النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع
الثالث كحال اول مفعولي علمت مع الثاني لانهما هما الاول الذي زاد
بسبب الهمزة (قوله في وجوب ذكره) قيل وكذا في جواز الالتقاء والتعليق
وجواز كون المفعول الثاني مع الفاعل ضميرين متصلين بشئ واحد فالاعتصار
على الجواز المذكور تقصير وتقييد للاطلاق من غير ضرورة وهذا هم لان
الالتقاء والتعليق مختلف فيه واتحاد الضمير مختص بافعال القلوب ورأى
الحلية والبصرية ووجد عدم وقد لا يجوز في غيرها كل ذلك منصوص
في التسهيل وشرحه ثم يشارك الثاني والثالث لهذه الافعال مفعولي علمت
في احكام اخرى من جواز حذفهما وحذف احدهما لليل والتقديم
والتاخير ولذا عم في التسهيل الا ان هذه الاحكام غير مختصة بمفعولي علمت
(قوله وتسمى افعال الشك واليقين) عطف على الخبر المحذوف اي افعال
القلوب هذه المذكورات او على مجموع المبتدأ والخبر والشارح سبع عبارة المتن
فجعل قوله افعال القلوب مبتدأ محذوف الخبر وقدر لقوله ظننت مبتدأ آخر
واما في عبارة المتن فقوله ظننت اه خبر لا فاعال القلوب او بدل منه وقوله
يدخل خبرا ومستأنفة (قوله وكانهم ارادوا) لما كان استعمال لفظ الشك فيما
تساوى طرفاه متعارفا بين العلماء غير مختص باصطلاح الميزانيين منساقا الى
الفهم عند الاطلاق ولم يكن شئ من هذه الافعال دالا على ذلك حمله الشارح
رحمه الله على الظن فجوزا لاشتراكهما في عدم الحزم وانما قال كان الاحتمال
ان يكون ههنا بالمعنى اللغوي اعني خلاف اليقين وشعوله لغير الظن لا يقتضي
ان تكون هذه الافعال دالة على جميع انواعه (قوله تساوى الطرفين)

اي الوقوع وعدمه (قوله وهي ظننت اه) هذه سبعة افعال تشترك في انها
موضوعة للحكم بتعليق شئ بشئ على صفة فلذا اقتضت مفعولين وفائدتها
الاعلام بان النسبة حاصلة عمدا بل عليه الفعل من علم او ظن والحصر
في السبعة باعتبار مدلولها النوعي فان بعضها للظن وبعضها للعلم وبعضها
مشترك بينهما وذكر المصنف من كل نوع ما هو المشهور ومنه الى ذلك لشار
الشارح بتقسيم مدلولها (قوله وهذه الثلاثة للظن) استعما لاشاعة قليلا
ما يستعمل على خلاف الاصل لفظ الظن في العلم واقل منه لفظ الحسبان
والخيلة ومن هذا النوع حجا يحجوا للظن فقط وهب غير متصرف بمعنى
الحسب وارى المجهول وعدمه بمعنى حسب عند الكوفيين (قوله ونارة للعلم)
وهو كثير وان كان بالنسبة الى الظن قليلا (قوله وهذه الثلاثة للعلم)
اي للاعتقاد الحازم مطلقا بقربة مقابلة الظن متعينا كان كعلمت
ووجدت وايقنت ورأيت وتعلم بمعنى اعلم غير متصرف على صيغة الامر
اولا كرايت قال الله تعالى يرويه بعيدا وهو غير مطابق وزاد قريبا وهو مطابق
(قوله على الجملة الاسمية) لان الفعل الداخل على الجملة المقصود منها معناها
لا بد ان يعمل في جزئها يتعلق معناها بضمونها والفعلية بتعذر عمل الفعل فيها
رفعا ونصبها ما في الجزء الاول فلا امتناع كون الفعل مسندا اليه واخصارا ناصبه
في الحرف وما في الجزء الثاني فلكونه معمولا للجزء الاول وامتناع توارد
العاملين (قوله من حيث الاحياء) لما علمت ان فائدتها الاعلام بان النسبة
حاصلة عمدا بل عليه من علم او ظن مطابق الواقع او لا المقصود منها اعلام
المخاطب بالعلم او الظن القائم بالفاعل المتعلق بالنسبة فاقبل ان ما ذكره
الشارح يقتضي ان تكون هذه الافعال ايمانا كيفية نسبة الجملة الاسمية
لان الداخلة عليها للتقيد فلا تقييد هذه الافعال فائدة تامة مع انه ليس
كذلك وهم بذلك على ما قلنا بيان الشارح حيث قال ان علمت لبيان
ان منشا الجملة علم (قوله على انهما مفعول لهما) اي كل واحد منهما او مجموعهما
مفعول واحد لهما من حيث المعنى فان علمت زيدا قائما معناه علمت قيام زيد
وفي بعض النسخ مفعولان لهما كما هو الظاهر (قوله فلا يقتصر اه) الاقتصار
حذف الشئ بغير دليل اعني الحذف نسبيا نسبيا فان اريد بذكر الاخر المذكور

(قوله بمعنى اعلم اه لا من تعلمت
الشئ فكأن علمه فانه ليس
من هذا الباب ومعنى عدم
تصرفه انه لا يستعمل منه في
هذا الباب غير الامر حق
لوقيل لك تعلم ان الامر كذا
لا يجوز ان تجيب بتعلمت او تعلم
بل تعلمت او اعلم بق امر اهله
الحشى رحمه الله تعالى وهو ان
تعلم مع ما ذكرنا فيه من القيود
لا ينسب المفعولين بعده
صراحة فلا يقال تعلم زيدا
فاضلا كما يقال في اعلم بل يرد
بعده الجملة الاسمية المصدرة بان
تخول علمت ان الساعة اتيته
وكذا دريت بمعنى علمت يقال دريت
زيدا قائما هذا ما قاله الرضى وفي
شرح التسهيل انها تتصرف

خ د
مع فواعلمها لان يعقوب حكى
تعلمت ان فلانا خارج بمعنى علمت
خالد النخعيدي
واما الحذف لدليل فيسمى
اختصارا عندهم وهو اصطلاح
آخرون غير ما اشهر عند البيهقيين

الحقيق كانت القاعدة باعتبار الغالب الكثير وان اريد الشامل للتقدير اعني الحذف لدليل فان المقدور كالمفوض كانت القاعدة على عمومها كانه قيل لا بد من ذكر الاخر حقيقة او تقدير او ما قيل انه يلزم على هذا ان لا يجوز علت ضرب في زيد اقاما فقيه ان حذف الخبر ههنا مع القرينة على ان صحة الكلام المذكور ممنوع ووزوم حذف الخبر انما هو على تقدير كون المصدر مبتدأ (قوله هو المفعول به في الحقيقة) والفعل المتعدي اليهما متعدي الى مفعول واخذ في الحقيقة وهو المصدر المأخوذ من المفعول الثاني المضاف الى المفعول الاول وان كان جامدا فان معنى علت هذا زيد اعلمت زيدا (قوله ومع هذا) اي مع وجود الدليل المنابع من الحذف مطلقا وجدا في الاستعمال حذف احدهما مع القرينة فلذا قلنا انه لا يجوز الاقتصار (قوله على قوله) اي مع بقاءه على المفعولية واما اذا حذف الفاعل واقيم المفعول الاول مقامه فهو واقع على كثرة كما مر في بحث المفعول به (قوله على قرأة ولا يحسن بالياء) وجعل الذين يصلون قاعله واما على قرأة الخطاب فالذين يصلون مفعوله الاول على حذف المضاف اي يحل الذين واقامة المضاف اليه مقامه وخيرا مفعوله الثاني (قوله لا تختلنا جازعين) في الحاشية تقلان الحواشي الشريفة اي لا تختلنا جازعين على غرائك الملك يسا اذ قد وثى بسا قبل ذلك الوشاة فلم يضرنا في الصراح الاغراء غار غلا يندن يعني برشور يندن وقنه انكيزي كردن درميان دو كس والقرأة اسم منه فقي البيت بالتاء لا بالهمزة حتى يردان القرأة لم يوجد معنى الاغراء والوشاة جمع واش وهو التمام وطاقال بمعنى امتدوما كافة عند ابن جني تكفه عن طلب الفاعل صورة ومصهريه عند غيره وهو الاوجه لان الكافة لا تحجب في الافعال الا في تم وبش (قوله وقد يحدث فان معاه) بلا قرينة دالة على تعينها فيجوز ان نسيما نسيما جملة مستأنفة كان سائلا يقول قد علم حال بابي علت واعطيت في الاقتصار على احدهما كما حالهما في المفعولين وفيهما تدافع لثوهم جواز حذف مفعولي باب علت مطلقا المستفاد من قوله اذ اذا كرا حدهما ذكر الاخر بطريق المقوم والمخالف (قوله فانك لا تختلها) من غير ان يكون هنالك ما يدل على تجديد علم او ظن مخصوص كما يدل عليه المثال قال في شرح التسهيل وان وقع موقع

المفعولين ظرف نحو ظننت عندك او شبه نحو ظننت لك اوضح في نحو ظننته اواسم الاشارة نحو ظننت ذلك فان كان احدهما الاشياء احدا للمفعولين امتنع الاقتصار عليه وان لم يكن احدا للمفعولين جاز الاقتصار عليه انتهى فاندفع ما قيل لا نسلم عدم حصول الفائدة لجواز ان تحصل بامر آخر سوى المفعولين (قوله ان الانسان لا يخلو عن علم او ظن) فقاتل اظن واعلم بدون قرينة تدل على تجديد ظن او علم بمنزلة قاتل النار حارة كذا في شرح التسهيل للعلامة المصري (قوله نحو من يسمع يحل) من حال يحال قال الاصمعي من امثالهم في ذم مخالطة الناس واستحباب الاجتناب عنهم قولهم من يسمع يحل يقول من يسمع من اخبار الناس ومن معايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه ومعناه ان محاسبة الناس اسلم كذا في امثال ابي عبيدة (قوله اي ابطال عملها) لفظا ومعنى (قوله لا استقلال الجزئين) بخلاف باب اعطيت لان مفعوليه ليسا بمستقلين لعدم صحة الحمل فلا يجوز الالغاء اذا توسطت او تأخرت (قوله الصالحين اه) في الافادة قيد بذلك احترازا عن صورة التعليق فان الجزئين وان كانا مستقلين لكنهما ليسا صالحين لان يكونا مفعولين لوجود المانع (قوله او مفعولين) الظاهر الواو الا انه اختار اول التنبيه على ان صلاحية ما للامر من المذكورين على البدلية (قوله كلاهما) حال او تميز (قوله تاما) من غير ضم الفعل اليهما فيمتنعان عن التأثر عند ضعف العامل بالتأخير عن كليهما او عن احدهما (قوله على تقدير الالغاء) لكونهما حينئذ في معنى الظرف بخلاف تقدير العمل فانهما ليسا كلاهما تاما اذا المقصود نسبة الفعل اليهما بطريق الوقوع عليهما (قوله عند التقديم) لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تأثيرها كالعلاج وايضا معموليها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة (قوله على انه لا يجوز) لان عامل الرفع معنوي عند النحاة وعامل النصب لفظي فمع تقديمها يغلب اللفظي المعنوي (قوله في معنى الظرف) ليتحقق معنى الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومعنى واذا وقع المصدر بينهما كان منصوبا على الظرفية نحو زيد ظننتك ذاهب لان التقدير في ظننتك كذا في الغياب وما وقع في الرضى من ان الالغاء واجب في زيد قائم ظني غالب اي ظني زيد اقامه غالبه المقصود منه بيان اصل التركيب لان المعنى كذلك والاما تحقيق الالغاء بل المعنى زيد قائم في ظني

الغالب (قوله انهما متساويان) لان العامل القوي اعنى فعل القلب تقدم على
احدهما وتأخر عن الآخر (قوله نحو ضرب احسب زيد) اى ضرب
في حسابي وكذا في البواقي (قوله فلذا قيدناه) تقديم الجار والمجرور لمجرد
الاهتمام والاعتناء بشأن العلة لا ليحصر اى لاجل اخراج هذه الصورة قيد
الجواز بالتوسط المخصوص اعنى بين المفعولين واما التقييد بمطلق التوسط
فلاخراج صورة التقدم فان قلت ان المصنف لم يقيد التوسط بكونه بين
المفعولين والتأخر بكونه عنهما قلت ذلك مستفاد من السوق لان كلامنا
في المفعولين (قوله جوازه المبني) بناء على المعنى المتبادر منه وانما قال المبني
لجواز جعل الجواز على ما يشعل الوجوب وترك التوسط والتأخر على العموم
(قوله وانما خصاه) لا يخفى عليك ان المراد بالالغاء ان يترك معهما ما يصلح
ان يكون معمولاً لها ويبطل عملها فيه وفي صورة وقوعها بين معمول
ان وبين سوف ومعمولها وبين المعطوف والمعطوف عليه لم يتركها معمول
فالمعنى وجوباً وقع بينهما اعتراض البيان النسبة لانه التي بينهما ما ولد افعال
في التسهيل والرضى وقد يقع الملقى بين معمولي ان وبين سوف ومعمولها وبين
المعطوف والمعطوف عليه والشارح رحمة الله عليه لم يفرق بين جواز الالغاء
وبين وقوعها ملغى فاحتاج الى بيان وجه التخصيص واما في صورة وقوعها
بين الفعل ومرفوعه وامن الفاعل ومعموله فالالغاء جائز لا واجب عند
البصريين داخل فيما اذا توسطت قال في التسهيل والغام ما بين الفعل ومرفوعه
جائز لا واجب خلافا للكوفيين مثال ذلك قام اظن زيد فيجوز رفع زيد وهو
ظاهر ونصبه على انه المفعول الاول والفعل المتقدم وضميره المستتر فيه
في موقع المفعول الثاني ومنع الكوفيون النصب واوجبوا الرفع والصحيح
مذهب البصريين وبه ورد السماع (قوله قبل معنى الاستفهام) سواء كان
في قالب الحرف او في قالب الاسم نحو قوله تعالى لتعلم اي الحزبين احصى
وللتفنية على العموم زاد لفظ المعنى (قوله بلا واسطة اه) يحتمل ان يكون
تعميلاً للمعنى الاستفهامى يكون معنى الاستفهام حاصل بلا واسطة لفظ آخر
بان يكون مدلول نفسه وان يكون حاصل بلا واسطة بان اكتسب من المضاف
اليه وان يكون تعميلاً للقبليية اى يكون الفعل قبل معنى الاستفهام بلا واسطة

لفظ آخر او بتوسطه اعلم ان الاستفهام على قسمين قسم يكون جوابه بالتعيين
وهو ما يكون بام والهمزة وبالاجاء المتضمنة للاستفهام وقسم يكون جوابه
بنعم ولا وهو ما يكون بالهمزة فقط او بهل فاختار بعضهم ان القسم الثاني
لا يقع بعد باب علمت لان مضمون الجملة الاستفهامية لا يتعلق العلم به لتساويه
الابتاويل ان يقال علمت جواب هذا الاستفهام فاذا كان الجواب بالتعيين
يكون مشتملاً على النسبة فان زيد امثلاً في جواب أزيد قائم ام عمر ومعناه زيد
قائم فيصح تعلق العلم به فعنى قوائماً علمت أزيد قائم ام عمر وعلمت احدهما
بعينه على صفة القيام اى علمت قيامه وانما لم يقل علمت زيداً فاعلم ادع يدعوه
الى ايهامه واذا كان الجواب بنعم ولا لا يكون مشتملاً على النسبة فلا يصح
تعلق العلم به لانه يستدعي النسبة فاذا قيل علمت هل زيد قائم كان معناه علمت
نعم ولا فلا يصح والا كثرون على انه يقع القسمان بعد باب علمت لان اداة
الاستفهام التي بعده ليست لاستفهام المتكلم حتى لا يتعلق العلم بمضمون الجملة
المشتملة عليه بل لمجرد الاستفهام في جميع الصور المعنى علمت الذي يشك فيه
فيستفهم عنه الا ان المشكوك فيه المستفهم عنه في القسم الاول نسبة الفعل
الى هذا المعنى او ذلك من المذكورين وفي القسم الثاني نسبته الى المذكور
او عدم تلك النسبة فلا حاجة الى التأويل المذكور ولوسلم فلان لم انعم ولا
ليسا بمشتملين على النسبة فان المقدّر بعدهما جملة ولذا يصح الجواب بهما هذا
فعبارة المتن ان اجري على اطلاقه كما هو الظاهر كان اختياراً للمذهب الاكثرين
وايراد المثال من القسم الاول لكونه متفقاً عليه وان خصص بقرينة المثال
كان اختياراً للمذهب البعض الاول (قوله الداخل على معموليها) قيد النبي
بالداخل على معمولين وكذا لام الابتداء لانه اذا تقدم احد الاشياء الثلاثة
على المفعول الثاني فقط لا يوجب التعليق في الاول نحو علمت زيداً من هو او ما
قائم اول قائم وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين في هذه الصور ايضاً وانما لم يقيد
الاستفهام بذلك لانه قد يكون المفعول الاول متضمناً للاستفهام كما مر (قوله
وضفاً) قيد بذلك لان لام الابتداء قد تدخل على الخبر نحو ان زيداً قائماً احتراراً
عن اجتماع التي للتأكييد لكنه خلاف الوضع (قوله فمن حيث اللفظ) ولا يجوز
العكس لانه لا يعلم حينئذ ان المعنوي يكون عاملاً او لا (قوله والفرق)

اذ المفعول الاول ايضا مسطو
عليه الاستفهام مثلاً في المعنى
وان لم يسط عليه في اللفظ
اذ معنى علمت زيداً من هو هو
معنى علمت من زيد في الاستفهام
ايضاً لانه لا يفرق

(قوله واما في صورة وقوعها الى قوله وردية
السماع اقول لا يرتاب ذو فكرة صائبة في ان
الصحيح الذي يقتضيه القياس في هذه المسئلة
هو مذهب الكوفية ولهذا اختاره الشارح
قدس سره وذلك ان مفعولي ظن واخواته
محو لان من المبتدأ والخبر وقد اجعوا على ان
المبتدأ المفعول الذي خبره فعل رافع لغيره فيمتنع
تقدم خبره عليه فكيف يتصور كون قائم في
مثال ان مفعولي الظن على انه حينئذ يكون
من قبيل التوسط بين المفعولين وقد وقع
الانصاح بجواز الالغاء فيه وكلامنا في التوسط
بين الفعل ومرفوعه لا يقال لم لا يجوز كونه
من باب التنازع حتى لا يرد على البصرية
ما اوردت لنا نقول لا يجوز الالغاء وهو ظاهر
التنازع الامع ايجاب الاعمال وهو ظاهر
فلا يفيد ما هم بصدده من جواز الامرين وايضا
الفرق الذي ادعى المحتشى رحمة الله تعالى
التنبه له ولم يمتد اليه الشارح قدس سره بزعمه
مجرد اعتبار عن الفائدة عار
خاله التقيد بالمجدي

مع اشتراكهما في ابطال العمل والمراد الالغاء المذكور منها التخرج الصور
 الواجبة المذكورة سابقا واما الفرق بين مطلق الالغاء والتعليق فبالوجه
 الثاني فقط (قوله ان الالغاء جائز) لانه ترك الاعمال لفظا ومعنى بلا مانع
 والتعليق واجب لانه ترك الاعمال لمانع يعني ان الالغاء مأخوذ في مفهومه
 الجواز والتعليق مأخوذ في مفهومه الوجوب في شرح التسهيل التعليق
 ابطال العمل لفظا لا محلا على سبيل الوجوب بخلاف الالغاء فهو ابطال لفظا
 ومحلا على سبيل الجواز ولا يلزم من ذلك استدراك لفظ الجواز في قوله جواز
 الالغاء اذ المعنى ان من خصا نصها انه يجوز ان يبطل عملها وان لا يبطل
 بخلاف سائر الافعال فانه ممنوع فيه ذلك كما ان التعليق فيها جاز دون سائر
 الافعال ولذا قال شارح الباب في قوله وتختص بجواز الالغاء والتعليق
 ان قوله والتعليق عطف على الالغاء فتدبر (قوله ضميرين) اما ان كان احدهما
 ضميرا متصلا والآخر ظاهرا فتوزيد اظن قائما واطنه زيد قائما لم يجز المثال
 الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة وان كان الضمير متصلا
 جاز مطلقا كذا في الرضى (قوله الشيء واحد) صفة لضميرين اي ضميرين كائنين
 لشيء واحد بان يكونا عبارة عما ويشتمل احدهما على الآخر فيدخل نحو
 قول عائشة رضي الله عنها لقد رآني ناعما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لنا من
 طعام الا الاسود والتمر والماء (قوله لان اصل الفاعل) اي اصل مبدول
 الفاعل للفعول يعني ما يمتنع عليه غيره ان يكون مؤثرا فان نحو طالع زيد
 انما يطلق عليه الفاعل لكونه على طريقته وصحته والاصالة بهذا المعنى لا تنافي
 كونه داخل في التعريف (قوله والتفعل به متأثرا) من قبيل العطف على
 معمولي عاملين والمجرور مقدم (قوله لاتفاقهما من حيث اه) وان اختلفا
 من حيث كون احدهما مفعولا والآخر منصوبا فان الواجب رعاية تغيرهما
 بقدر الامكان (قوله لانهم ليسوا) اي الفاعل والمنصوب الاول في الحقيقة
 فاعلا ومفعولا به اي مؤثرا او متأثرا اما الفاعل فلعدم كون افعال القلوب
 من قبيل التأثير واما المنصوب الاول فلعدم تعلق الفعل به بل يمتنعون الجلة
 وبهذا اظهر ان الدليل يختص بافعال القلوب (قوله لانهما نقيضان وجدتي) اي
 في اصل الوضع فان وجد بمعنى اسباب ثم استعمل بمعنى علم (قوله اجري

يعني لوقيد الشارح قدس سره
 الاستفهام ايضا بكونه داخلا
 على معمولين يخرج كل تعليق
 يكون بسبب اسم من الاسماء
 المتضمنة للاستفهام
 اذ الاستفهام حينئذ غير
 داخل على معمولين بل
 في معمول وعلى معمول
 كما لا يخفى خالدا
 بل فواعلها الى التأثير اقرب
 منها الى التأثير سواء قلنا ان
 العلم من مقولة التكليف
 او لا فاعل او الاضافة او من
 مقولة المعلوم كاذب الى كل
 قوم لكن الثالث شديد الانحطاط
 خد
 اقول هذا ممنوع ولو سلم فلا نسلم
 في علم الخلق ولو سلم فلا نسلم
 في العلم بالجزئيات المسادية فيها
 طريقه الجواز من قبيل خبر خد

رأى

رأى البصرية والخلقية) اي اجري التي بمعنى البصر والتي بمعنى رأي في المناسبات
 مجرى رأي التي بمعنى علم للتشابه اللفظي وان كان منصوبا يتعلق بالفعل به
 حقيقة في القاموس الحلم بالضم وبضمين الرؤيا (قوله ولقد اراني للرماح اه)
 اللام للإنداء او جواب القسم وارايني اي ابصر الرماح جمع رمح دريعة على
 وزن فعيلة بالهمزة الخليفة التي يتعلم الطعن وارايني عليها من عن يميني متعلق
 باراني وهو القرينة على انه من الرؤية البصرية دون القلبية اذ لا تعلق للعلم
 بالجهة وعن اسم بمعنى الجانب لا دخول من عليه (قوله ما عدا احسبت اه)
 يدل من البعض فانه تعين ذلك البعض قبل البيان (قوله وهي اما العلم
 او الظن) اي معانيها المتكثرة باعتبار كونها مدلولات في نفسها العلم او الظن
 (قوله بحيث يمكن) متعلق بقريب وتفسيره وفيه اشارة الى وجه تخصيص
 بعض الافعال المذكورة بان لها معاني اخر متعديتها بها الى مفعول واحد مع
 ان لها معاني اخر غير متعديتها بها يعني انه لا دفع توهم تعديتها بهذا المعنى ايضا
 الى مفعولين سيما اذا ذكر بعد مفعولها حال اوصفة وهذا حاصل ما ذكره
 الرضى في شرح المفصل وجه التخصيص انه قصد الى استعمال هذه الالفاظ
 مع بقائها افعال القلوب انتهى يعني انها مع بقائها كذلك مظنة كونها متعديتها
 الى مفعولين بهذا المعنى ايضا فلذا تعرض لها ولمعانيها التي هي مظنة التوهم
 المذكور بخلاف ما عدا هذه الالفاظ وهذه الالفاظ اذا استعملت بغير هذه
 المعاني فانها ليست مظنة التوهم بعد كونها من افعال القلوب (قوله بذلك)
 اي بقوله قريب من معانيها الاول (قوله لتلا يقال اه) ولتلا يقال انه لا وجه
 للتخصيص بالحكم المذكور فان لهذه الالفاظ معاني اخر الا انه بين وجه
 التخصيص بالحكم المذكور بعد بيان معانيها المذكورة ليظهر حق الظهور
 (قوله لا وجه للتخصيص بالبعض) اي تخصيص المذكور بالبعض او تخصيص
 البعض بالحكم المذكور اذ كان لهذا البعض معنى يتعدى به الى مفعول
 واحد كذلك البعض الاخر وذلك البعض معاني لا يتعدى بها (قوله داخل)
 انما والخليلة التكبر والاحسب من الناس الذي في شعر رأسه شقرة (قوله
 من الظنة) بكسر الظاء التهمة كتمتر فاصله وهمة قلبت الواو تاء كافي وكل
 (قوله اي اخذته مكانا لوهي) بمعنى ان بناء الافتعال للاخذ كاطيح اي اخذ مطبعا

مظنة الشيء بكسر الظاء موضح
 يظن فيه وجوده على ما صرح
 به الجيد الصديق خد

يقال رجل وكل محروكة
 ونكة كهمزة جاز فاعلم
 في هذا التمام كافي ونكة
 يدل قوله كافي
 خالدة شندى

لنفسه والوهم من خطرات القلب او مرجوح طرفي المتردد فيه كذا
 في القاموس وفي العباب الاتهام جعل الشيء موضع الظن السيء فعلى هذا
 قريب معناه من الظن والشارح جعله بمعنى اتخاذ الشيء موضع الوهم مطلقا
 فجعل قربه باعتبار كونه نوعا من مطلق الادراك (قوله والوهم نوع من العلم)
 بمعنى الادراك المطلق فيكون قريبا من العلم والظن الذي هو معنى افعال
 القلوب لا اشتراكها في مطلق الادراك (قوله ومنه قوله تعالى وما هو) اي
 ما محمد صلى الله عليه وسلم على ما يتخبر به من الوحي وغيره من الغيوب بمثلهم اي
 بما خوذ مكان وهم اي لا يكون خبره في الواقع كالكاهن (قوله بظنين) فيعمل
 بمعنى مفعول (قوله وهو العلم بنفس الشيء) اي ان العرب خصوا المعرفة
 بادراك نفس الشيء وذلك لا ينصب الامفعولا واحدا بخلاف العلم فانهم
 يستعملونه في العلم بنفس الشيء او بكونه على صفة فذلك لا ينصب مفعولا واحدا
 او اثنين وليس هذا الفرق بمعنى بين حقيقة العلم والمعرفة الا ترى ان معنى
 علمت ان زيد اقام وعرفت ان زيدا قائم واحد بل هو موكول الى اختيارهم
 فانهم يخصون احدا المتساويين بحكم لفظي دون الاخر (قوله ومعنى ابصرت
 قريب اه) يعني ابصرت وان كان بمعنى استعمال البصر من افعال الجوارح
 الا انه يستلزم العلم فهو قريب من علمت بالبصر ولم يذكر ابصار الصيد اي ضربت
 رثته لعدم كونه قريبا من افعال القلوب (قوله ولما كان اه) دفع لما يتوهم
 ان لم هذه الافعال المذكورة معنى سوى ما ذكره لم تعرض لها ونصب قرينة
 على التقييد المذكور وتذكير قريب باعتبار كل واحد منها كانه قال معنى
 اخر كل واحد منها قريب من العلم والظن (قوله استغنيت) نشر على ترتيب
 اللف (قوله ليسا بمعنى العلم والظن) ولا قريبا من معناه (قوله لانتم بمرفوعها
 كالافعال الغير الناقصة) اما خبر لانتم احوال من ضمير تم او مفعول مطلق اي
 تاما مثل الافعال التامة يعني انها بمرفوعها لا تصير مركبا تاما فصاح السكوت
 عليه حتى يكون الخبر قيد افيه لترتب الفائدة بل المرفوع مستند اليه والمنصوب
 مستند بتم الحكم بهما وفيه كان تقييده بمضمونه فان معنى كان زيد قائما زيد
 منصف بالقيام المنصف بالحصول في الزمان الماضي وقس على ذلك وما قيل
 انها سميت بذلك لانها سلبت عن الدلالة على الحدث ففيه ان دلالة ما عدا كان

التي تليها الخبر وهو موكول
 النفس والريح من الادنى وغيب
 البصر من الادنى وغيب
 لا مباديها بل من الادنى وغيب

عليه واضحة غاية الوضوح واما كان فانه يدل على الحصول المطلق والفائدة فيه
 المبالغة والتأكيد باعتبار انه يدل وضعا في نحو كان زيد قائما على حدث مطلق
 بعينه خبر كان كما ان خبره يدل على زمان مطلق بعينه كان هذا خلاصة ما في
 الرضى واصل القول المذكور مختص عند ذلك القائل بكان خلفا لدلالة التام على
 الحدث ولما كان معنى كان ملحوظا في معاني سائر ما سميت كلها ناقصة واليه
 يشير ما في القوائد القياسية من ان الفعل يدل على النسبة ويستدعي حدثا
 وزمانا في الاكثر وان عرى عن الحدث ككان او عن الزمان كنتم وبقيس (قوله
 لتقرير الفاعل اه) وتبينه كذا في الرضى من تقرير اذ اثبت وسكن
 كما في القاموس واهس بمعنى التأكيد لانه بهذا المعنى يتعدى بنفسه لا بعلى
 ولا تنفائه في ليس والظاهر انه مصدر مبني للفاعل ومعنى التثنية والاثبات
 ادراك ثبوت الشيء ايجابا او سلبا ليشمل ليس اي الثبوت انما حصل في الذهن
 على وجه الادعاء على ما تقر في محله وهذا بناء على ان اللفظ موضوع
 للصور الذهبية فيصح كون التقرير موضوعا له وان دفع الاشكال الذي ظهر
 فيه الناظر من ان معانيها ثبوت الفاعل على صفة او تنافه لا التقرير بموا
 كان مصدر الفاعل او المفعول في الرضى تسمية من قوعها اسماء اولى من تسميته
 فاعلا لها لان الفاعل في الحقيقة مصدر الخبر المضاف الى الاسم لكنهم سموه
 فاعلا على القلة ولم يسم المنصوب مفعولا لانه على ان كل فعل لا بد له من فاعل
 وقد يستغنى عن المفعول انتهى فلاجل هذا لم يعد من قوعها في المرفوعات
 على تحده وادرج في الفاعل وما قيل انه فاعل في الحقيقة عند من ذهب
 الى دلالتها على الحدث والى هذا مال صاحب المفصل حيث لم يعد
 في المرفوعات على حده مثلا كان يدل بمادته على الكون المنقسم الى الفاعل
 فان كان المراد نسبة مطلق الكون اليه فتامة وان اريد نسبة كون الشيء اليه
 فتااصة فتوهم لان قولنا حصل القيام لزيد ايسر زيد فاعلا له بل فاعله القيام
 المضاف الى زيد اي حصل قيامه (قوله اي الحدث) والقرينة جعلها غتام
 الموضوع له كما هو الظاهر المتبادر والذليل على ذلك انه لا يجوز اخلاؤها عن
 التقرير بخلاف الزمان فان كان واهس بجيتان للاستمرار ويخلاف الانتقال
 والدوام والاستمرار فانه قد يخلو عنها لافعال الدالة عليها (قوله ولا شك) بيان

ودلالة ليس عليه نظرية غاية الخطا وما دلالة
 على الانتفاء كما صرح به الرضى فلا يخفى لان
 المصودان تكون الدلالة من قبيل دلالة الفعل
 على مصدره والا فأي حرف من حروف النفي
 لا يدل على الانتفاء هذا مع ادعاء غاية الظهور
 في الدلالة خالد النخسبدي
 هي ساقشات اكدان ان تقرير يستعمل لفته
 واهس معنى التأكيد وهو غير ما خوذ من معنى
 التثنية واهس كذلك ومما اد الرضى ان المراد
 من التقرير واحد معنيته اللغويين على طريق النقل
 دادن ولواريد التأكيد المعنى الانواعي باقرار
 منه او التصور دون المعنى المعنى له وانيتها
 آودن لعد مساعده اللفظ والمعنى له وانيتها
 ان المقصود الظاهر من قوله انه بهما المعنى اه
 ان المفعول في صورت التعدى بنفسه وبه
 واحد وهو كآرى والتثنية ان التأكيد يكون
 محمول ليس من التثنية ان التأكيد يكون
 كما يكون في الاثبات بخلاف التثنية
 في النفي كما يكون في الاثبات بخلاف التثنية
 المرادف للاثبات من المصدر والمضاف الى المفعول
 المبق للفاعل من المصدر والمضاف الى المفعول
 وادعاء الظهور وفيه عيب ويمكن التمهيد لا بكل

لغاثة القيد بعد تصحيح التعريف والا فلا دخل لاعتبار قيد العمدة في كون
 الصفة خارجة عن التقرير (قوله لان ذلك التقرير به) اي التقرير بالمقيد
 والتقيد لا يخرج عن كونه نسبة بين الفاعل والصفة كما توهم (قوله لصفة)
 يعني الحدث والنسبة الى الفاعل المعين ولم يتعرض للزمان لاشتراكه في التامة
 والناقصة (قوله فكل من الصفة اه) يعني كلاهما مستويان بالنظر الى
 الموضوع له ليس لاحدهما منزلة على الاخر بحيث يمكن ان يقال انه الموضوع
 له فلا يصدق على الافعال التامة انها وضعت للتقرير باعتبار انه عمدة بالقياس
 الى الحدث والزمان فلا يرد ما قيل انه اذا كان كل منهما عمدة فيها يصدق
 ان التقرير عمدة فيما وضعت له فلا يخرج عن التعريف الا ان يعتبر قيد فقط
 واللفظ لا يساعد (قوله ولو جعل اه) فيكون المعنى ما وضع لها يصدق
 عليه التقرير المذكور وعلى هذا التوجيه لا حاجة الى اعتبار قيد العمدة
 واللام صله لا موضع كما هو الظاهر (قوله لتقرير الفاعل اه) يعني يكون التقرير
 مع ما اعتبر معه من كونه على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي موضوعا
 كما يرشد اليه قوله ولا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له لان التقرير بالتقيد
 موضوع له على ما توهم (قوله ولا يبعد) فيه اشارة الى بعده في الجملة لان المتبادر
 كون اللام صله الوضع (قوله ان يجعل اه) ويجعل التقرير بمصدره مبنيا
 للفاعل وفاعله المذوف الضمير العائد الى الافعال الناقصة ومعنى تقريرها
 الفاعل على صفة وتبينها اياه عليها دلالتها على حصول تلك الصفة له (قوله بما
 ذكرنا) من الوجوه الثلاثة (قوله لا يحتاج الى قيد زائد) دفع لما قاله الشيخ الرضي
 من انه كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير صفة مصدره لتلايد
 الافعال التامة والحق عندي انه تام من غير اعتبار التكلفات التي ذكرها
 الشارح قدس سره ومن غير اعتبار قيد زائد فان هذا التعريف للافعال
 الناقصة باعتبار امر يشترك بينهما وتتميزه عن سائر الافعال فان الدلالة على
 الزمان خاصة شاملة للافعال مطلقا والانتقال والدام والاستمرار مثلا
 معان يميزها بعضها عن بعض والمتبادر من كونها موضوعا لتقرير الفاعل
 على صفة ان الصفة خارجة من مدلولها كما ان الفاعل كذلك ولذا قرعوا
 على ذلك احتياجها الى الجملة الاسمية قال المصنف في الايضاح معترضا

اقول بل التعريف بالتقيد والتصديق خارج عن التعريف
 مع التصديق كما قاله المولى المحقق رحمه الله تعالى
 كما لا يلزم من كون الحكم حيث يحكم به خروج
 الحقيقة ودخول سائر المعاني مع الشبهة الاتية
 ولا التقرير بالتقيد مع ما لا يلزم من كون التقرير
 كسما قاله الفاضل

على تعريف الفعل بما دل على اقتران حدث بزمان انه ليس بجيد لان الفعل
 يدل على الحدث والزمان جميعا واذا قال ما دل على اقتران حدث بزمان فقد
 جعل الاقتران في نفسه هو المدلول واخرج الحدث والزمان ولا يتفقه كونهما
 متعلقا بالاقتراح لانك تقول اعجبني اقتران زيد وعمرو دونهما فيثبت الاخبار
 باعتبار الاقتران ولا يثبت باعتبار متعلقه وكذلك كل مضاف ومضاف
 اليه لا يلزم من اخبارك عن المضاف اخبارك عن المضاف اليه وقال ايضا فيه
 ان الافعال الناقصة تشترك في انها لتقرير الفاعل على صفة ومن ثمة احتيج
 فيها الى الجزئين فالتعريف تام من غير اعتبار العمدة او الوضع الجزئيات
 او جعل اللام للغرض او قيد زائد عليه ووجه آخر ان الافعال التامة
 موضوعا لتقرير الصفة للفاعل اذا اعتبر فيها نسبة الحدث الى الذات لا لتقرير
 الفاعل على الصفة اعني نسبة الذات الى الحدث (قوله بالهمزة) مثلثة التاء على
 ما في القاموس (قوله وقيل بالياء) لم يوجد هذا في الكتب المشهورة من اللغة
 والصو ولا قال صاحب غاية التحقيق دون الياء (قوله انها غير محصورة)
 وقد عدم منها مرادفات ال وصار ويرجع وحال وحار وارتد واستحال وتحول
 ومرادفات ما في ما افتأ وما وفي وما رام من رام يرم (قوله وقد تضمن اه)
 قال المحقق التفاتراني في شرح الكشاف حقيقة التضمن ان يقصد بالفعل
 معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه وله طرق اشهرها جعل الفعل المذكور
 حالا او عكسه وهمنا طريق آخر نحو اوجد اليك اي انتهى اليك جدي انتهى
 فعلم انه ليس يتعين له طريق الحالية فجعل تامة كاملة صفة كما تقتضيه سلامة
 الطبع اولى من جعلها حالا (قوله وقد جاء اه) اي لفظ جاء في المتن تامة وفي الشرح
 ناقصة كما لا يخفى (قوله في قولهم) اي العرب في الرضى وشرح التسهيل اول
 من قال ذلك الخوارج قالوا لابن عباس حين ارسله على رضى الله عنه اليهم
 لدفع شبهتهم وزدهم عن الخروج (قوله لا تقدم اه) تقدم ما معنويا (قوله من
 الغرارة) بكسر الغين المجهمة الجواز التي على ما في القاموس وغيره وبفتحها عدم
 التجربة والغفلة وليس بمراد ههنا (قوله ونحوها) مما لا تقدر به الاشياء كالحوادث
 (قوله اي لم تكن اه) اي الغرارة على مقدار ما يحتاج انت اليها وهي كناية عن
 عدم حصول المقصود (قوله ومعناه اية حاجة اه) والاستفهام انكارى اي

مدلول عليه يذكر
 متعلقاته كقوله تعالى ولتكبروا
 الله على ما هداكم اي مهديين
 على ما هداكم على ما قاله السيد
 المحقق او بتركه في من متعلقاته
 المقصود فيه حصول خستك الدار
 بترك الجار اي وسئل على احكام
 القولين فيه

لم نصر حاجة بين الجاهات متصفة بوصف كونها حاجة لك وروى برفع حاجتك
 خبره ما تقدم لتضمنه معنى الاستفهام (قوله ارفع شقرته) في الصحاح ارفع
 سبق اي رققته والشقرة بالفتح السكين العظيم وما قيل في القاموس بالضم سمو
 (قوله لا يتجأ وزبناه وقعد الموضوع اه) وهو القولان المذكوران (قوله خلافا
 للقرآن) فانه يطردهما وقال المصنف والاولى اطراد جاء لقوله جاء البرقة فترين
 او صاعين وان قلنا بالظرد فاما يطرده فعله في مثل قول الاعرابي وهو ما يكون
 الخبر كانه كذا فلا يقال قعد زيد كائنا (قوله المركبة من المبتدأ والخبر) اشارة
 الى ان اطلاق الجملة الاسمية قرينة التجريد عن كل ما ليس له مدخل
 في حصولها فلا يرد ان هذا على اطلاقه غير صحيح لان شرط الذي تدخل عليه
 هذه الافعال ان يكون محالزم التصدر كاسماء الشرط واسماء الاستفهام وكـ
 الخبرية والمقرون بلام الابتداء والالزام حذفه كخبر عنه بنعت مقطوع
 والالزام عدم التصرف كايمن القسم وطوبى للمؤمن وويل للكافر وسلام
 عليك ومحالزم الابتداء لكونه في المثل او ما في حكمه كالجملة الاعتراضية
 كقوله فانت طلاق والطلاق اليه او لكونه بعدلولا الامتناعية او اذا المفاجأة
 وان لا يكون خبر جملة طلبية (قوله لاجل اعطائها الخبر) اي المقصود
 من دخولها ذلك الاعطاء فان المقصود من قولنا صار زيد غنيا كون الغنى
 منتقلا اليه والالزام منه كون زيد منتقلا وقس على ذلك فلا يرد انه لا وجه
 تخصيص الخبر بالذكر فانها يعطى اسمها ايضا حكم معناها (قوله يعني اثره
 المرتب عليه) اشارة الى ان اضافة الحكم لامية لا بيانية على ما فهم (قوله لكونه
 فاعلا) اي اصطلاحيا بناء على ان الفعل لا بد له من فاعل لفظي ولذا لم يعد
 المصنف اسمها في المرفوعات على حدة (قوله في توقف الفعل عليه) يعني كما ان
 الفعل المتعدي لا يتم معناه بدون المفعول به لانتم معاني هذه الافعال بدون
 اخبارها (قوله فكان تكون ناقصة) تفصيل لبيان المعاني التي يمتاز بها بعض
 هذه الافعال عن بعض بعد ما ذكر القدر المشترك بينها المميز عما سواها (قوله
 كائنة لثبوت خبرها) جعل الجار والمجرور ظرفا مستقرا ليصح عطف قوله
 ويكون فيها ضمير الشأن عليه وهو حال كما يقتضيه الذوق السليم ويجوز
 ان يكون صفة وان يكون خبرا بعد خبر (قوله ثبوتها ماضيا) جعل قوله ماضيا

الآلية البين والجمع
 الا بالاطلاق والخطا يا قال
 الشاعر دليل الا بالاطلاق البينة
 وان يجب منه الآية برت
 كذا في الصحاح زيادة ما وحكي
 عزية بدلها وهو شطريت
 من الطويل والنظر الانر
 ولا نا ومن يخزي اعنى واظم
 وقوله فان ترفق يا هند فالرفق اي
 وان تفرق يا هند فان تفرق انام
 ولا بيت قصة في معنى ابن هشام
 في اواخر مبحث الالف واللام
 فراجعه خد

صفة لمصدر محذوف ليصح كون دأما او منقطع عاصفة والقول بانه مفعول
 فيه في زمان ماض يحتاج الى جعل قوله دأما او منقطع عاصفا من ثبوت خبرها
 وذلك لا يرتضيه الطبع السليم مع شناعة التذكير (قوله من غير دلالة) اي
 دواما ناشتا من عدم دلالة يعني ان الدوام واستمرار الثبوت ليس مدلول كان
 بل ناشئ من عدم الدلالة في العباب قال جار الله العلامة كان عبارة عن
 وجود الشيء في زمان ماض على سبيل الابهام وادس فيه دليل على عدم سابق
 ولا عدم طارئ وفيه رد على من زعم ان الاستمرار مدلول كان وفيه اشارة الى دفع
 التناقض المتوهم من توصيف الثبوت الماضي بالدوام ورد على من زعم انها تدل
 على الدوام وان دلالتها على الانقطاع بالقرينة (قوله نحو كان زيد غنيا
 فافتقر) اشارة الى ان الانقطاع محتاج الى القرينة في شرح التسهيل الاصل
 ان تدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى دون تعرض الازلية
 ولا الانقطاع كغيرها من الافعال الماضية فان قصد الانقطاع ضمن الكلام
 ما يدل عليه كقوله تعالى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء قال فبين
 قلوبكم قال الشيخ انير الدين واكثر الخو بين ذهبوا الى ان كان تقتضي
 الانقطاع (قوله فهم من قبيل عطف اخذ القسمين الخ) اي ما يكون بمعنى
 صار على ما يكون لثبوت خبرها لاسمها الذين هما قسمان من كان الناقصة
 كانه قيل كان الناقصة اي كان التي تكون لتقرير الفاعل على صفة منها
 ما يكون لثبوت الخبر للاسم ومنها ما يكون بمعنى صار وانما قال من قبيل
 لان الصريح عطف اخذ القيد على الآخر المستلزم لموصول القسمين
 والمقسم (قوله لا على ما هو قسم منه) عطف على قوله على الآخر والموصول
 عبارة عن قوله ناقصة والخبر المرفوع راجع الى الآخر او الى احد القسمين
 والخبر المجرور الى ما لا يكون من قبيل عطف اخذ القسمين على قوله ناقصة
 الذي هو الآخر لان اخذ القسمين قسم منه اي ليس من قبيل عطف القسم على
 المقسم فيلزم كون قسم الشيء قسيما له (قوله بقاء فقرا) التيهاء على وزن حراء
 المفازة التي لا يمدى فيها من التيهاء مصدر تاه بتيه بمعنى التحير والفقير بفتح القاف
 وسكون الفاء المسكان الخالي من الماء والسكر والمطى كالركب جمع مطية وهو
 المركب وقطايح قطاة سنك خور والخزن بفتح الحاء وسكون الزاي الارض

(قوله يحتاج الخ) وجه
 الاحتجاج انه على تقدير
 الوصفية حيث تدل على
 ان كان ناقصة كائنة لثبوت
 خبرها في دأتم ومنقطع اذ الصفة
 والموصوف متحدان ذاتا بلا
 شبهة وهو كما ترى وليس لفظ
 ماضيا اهلا لوقوع الحال منه
 لتكراره المحضة ولا وصفا
 او ظرفا مستقرا لكونه مفعولا
 فيه له امل ملفوظ فلا ضمير فيه
 حتى يكون دأما او منقطعاً حالين
 منه وكونهما حالين من ثبوت
 خبرها غير مطبوع لصيرورتها
 حيث قد قيدت لعاملها المقصود
 وصف ثبوت خبرها لاسمها
 بالدوام او الانقطاع لا تفيد
 عاملها بهما وبقي اباحت اعرضنا
 عنها الضيق اليها مش خالده

الصلب ضد السهل قيد بقطا الحزن لثلاث سوخ فيه الارجل لو كانت الارض
 رخوة والفراخ بكسر الفاء جمع فرخ بفتح الفاء وسكون الراء مرغ بفتح جوزه
 باشد بفتح السين سرعة سير المطى كأنها بمنزلة قطا تركت بيوضا صارت فراخا فهي
 تنشى بسرعة الى فراخها وفيه مبالغة في سرعة السير فان القطا مثل
 في السرعة سيما قطا الحزن سيما اذا تركت البيوض فصارت فراخا فانها اهدى
 في هذه الحالة وفي المثل فلان اهدى من القطا قيل تطلب الماء من مسيرة
 عشرة ايام او اكثر من فراخها من طلوع الفجر الى طلوع الشمس فلا تخطئ
 صادرة ولا واردة (قوله فان بيوضها الخ) اي بيوضها لم تكن فراخا ل حال
 البيوضة ولا قبلها فلا يصح جعل كان لثبوت الخبر لا سيما ولا تامة بان يكون
 فراخا حالا لانها تقتضي اجتماع البيوضة والفراخ (قوله بل صارت) اي
 انتقلت الى الفراخ من البيوضة وهو معنى مقصود من الكلام فتكون بمعنى
 صار لازمة ومن لم يتدبر فهم ان البيان ناقص (قوله عطف على قوله اه)
 في العباب كان التي فيها ضمير الشأن هي الناقصة بعينها وقيل انها تامة فاعلمها
 ذلك الضمير اي وقت القصص ثم فسرت القصص بالجله وانما عدها قسما آخر
 وان كانت ناقصة او تامة جريا على عادتهم لعددها قسما آخر انتهى وفي شرح
 التسهيل للعلامة المصري زعم ابو القاسم ابن البرش ان كان الشائبة قسم
 برأسها فعلى هذا قوله يكون فيها ضمير الشأن عطف على قوله تكون ناقصة
 وهو الظاهر حيث اعاد لفظ تكون ولم يقل وفيها ضمير الشأن كما اعاده في قوله
 وتكون تامة الا ان الشارح قصد حل كلام الماتن على مذهب الجمهور فصرفه
 عن الظاهر وحينئذ اعاده تكون للتأكيدها فان ما عدها من الافعال الناقصة
 لا يكون فيه ضمير الشأن الا ليس (قوله اذا مت) من مات يموت ويمت ويميت
 ضد حي والصنف بالكسر والفتح هو النوع شمت كفرح شمانا وشمانه فرح بيلية
 العدو وشامت خبر مبتدأ محذوف اي احدها ومن اسم فاعل من افنى ذكر
 خيرا واصنع اي اصنعه على حذف العائد من صنع الشيء عمله (قوله تم
 بالرفوع) وهو فاعلها فلا يكون الامفردا (قوله ووقع) زاده على طبق
 الايضاح اشارة الى ان كان التامة كما تكون للثبوت المطلق تكون بمعنى
 الثبوت المسبوق بالعدم اعني الحديث وقال القاضي في تفسير قوله تعالى

في قوله تعالى
 لا يكون فيه ضمير الشأن الا ليس
 من مات يموت ويمت ويميت
 ضد حي والصنف بالكسر والفتح هو النوع
 شمت كفرح شمانا وشمانه فرح بيلية
 العدو وشامت خبر مبتدأ محذوف اي احدها
 ومن اسم فاعل من افنى ذكر خيرا واصنع اي
 اصنعه على حذف العائد من صنع الشيء
 عمله قوله تم بالرفوع وهو فاعلها فلا
 يكون الامفردا قوله ووقع زاده على طبق
 الايضاح اشارة الى ان كان التامة كما
 تكون للثبوت المطلق تكون بمعنى الثبوت
 المسبوق بالعدم اعني الحديث وقال القاضي
 في تفسير قوله تعالى

اذ وقعت الواقعة اي حدثت والسكائنة الخادنة والمقدور من قدر الله تعالى
 ذلك عليه يقدره قدره بجمعي قدره عليه تقديره واورد الاستلزام الثلاثة اشارة
 الى محبتها تامة بمتصرفاتها (قوله وكقوله) اعاد الجار اشارة الى شرافته ومعنى
 كن فيكون احداث فيحدث سواء كان حدوثه في نفسه او في محل لان خطاب
 كن تابع للارادة كما تدل عليه الآية وهي صفة مخصوص وقوع المقدورات
 في وقت دون وقت وليس معناه كن كذا على ما توهم (قوله لا يحل بالمعنى
 الاصلي) اي ما هو المقصود بالافادة من ذلك الكلام لا مالا يفيد اصلا
 اذ ان آثمة لا تخلو من فائدة معنوية كالتأكيده او لفظية كترين اللفظ
 واستقامة الوزن والسجع (قوله كقوله تعالى) اشار بهذا التمثيل الى ان الزيادة
 مختصة بلفظ كان وانما تكون في وسط الجملة عند الجمور ورواجاز القراءة زيادتها
 آخر او الصريح منع ذلك لعدم استعماله واختلاف في الزائدة فقيل انها رافعة
 لضمير المصدر الدال عليه الفعل كانه قيل كان هو اي كان السكون وقيل انه
 لفاعل لها لانها تشبه الحرف الزائد فلا يبالى بمخلوها عن الاسناد كذا
 في شرح التسهيل للعلامة المصري (قوله كيف تكلم من كان في المهد) اي
 لم نعهد صبيا في المهد كله عاقل وصيبا حال مؤكدة (قوله لتحصين اللفظ)
 للتأكيده اذ المقام ياباه (قوله اذ ليس المعنى على المضى) اذ لم يتوجه حينئذ
 استبعادهم المدلول عليه بكيف لان كل من يكلمه الناس حاله كذلك
 فلا تكون ناقصة ولا تامة ولا بمعنى صار اذ لابد فيها من معنى المضى (قوله
 المامن حقة الخ) بهذا الانتقال يقتضى حصول الصفة الثانية والحقيقة الثانية
 بعد ان لم تكن فلا يتم بدون ذكر الصفة او الحقيقة فلذا صار بهذا المعنى ناقصة
 واما الانتقال الثاني فلا يستدعي حصول المسكان او الذات بعد ان لم يكن بل
 تعلق الانتقال به بعد ان لم يكن متعلقا به فيكون المقصود من صار حينئذ تعلق
 انتقال الفاعل بذلك المسكان او الذات كسائر الافعال التامة في ان المقصود منها
 اسناد الحدث الى الفاعل وتعلقه بالمفاعيل فلا يرد ما في الرضى من ان الانتقال
 معنى صار التامة واما الناقصة فعنها الحصول بعد ان لم يكن (قوله واما من
 حقيقة الى حقيقة) سواء كانتا شخصين فالمنتقل النوع او نوعين فالمنتقل
 الجنس نحو صار الماء هواء (قوله ان العداوة الخ) بتدارك التهفوات بالحسنات

المهفوة الخطأ والزلة والمعنى ان العداوة تصبح محبة بسبب تدارك السيئات
 بالسننات (قوله وقال في ذلك) اللام للاستغانة والخطاب لله سبحانه ومن نعى
 مستغاث له من نحو يا الله من ألم الفراق وهو متعلق بما قبله من الكلام اي
 استغيت بالله من ألم الفراق في القاموس النعمى بالضم الدعة والمال والمنسرة
 وضمة يرحلون لنعمى وهو وان كان مفردا في معنى الجفنى والابوس مهموز
 في فسوا من قبل راجع الى السماء والسماء في معنى الجفنى والابوس مهموز
 العين كافس جمع بؤس بمعنى شدة والمعنى استغيت بك يا الله من اجل نعمى
 صارت شدة آذ وقيل اللام للتجيب والاستغانة والكاف بالكسر ومن نعمى
 بيان له ويتجيب منها ويستغيت (قوله لا بصورها) اي ليس المراد ههنا
 الاوقات المدلول عليها بصورها اعنى الزمان الماضى لان المقصود بيان
 المعانى التى تتميز بها بعضها عن بعض ولذا قال صار للانتقال من غير تعرض
 للزمان الماضى والزمان المدلول عليه بصورها مشترك بينهما بل وبين سائر
 الافعال ولم يرد انهما لا تدل على اقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها
 بصورها فانها خلاف الواقع فان معنى اصبح زيد قائما انصف زيد بالقيام
 المتصف بالحصول في وقت الصبح في الزمان الماضى نص عليه في الرضى وغيره
 (قوله بمعنى الدخول) ومنه قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين
 تصبحون في شرح التسهيل وتكون الثلاثة ايضا بمعنى اقام في الاوقات
 المذكورة (قوله وظل وبات) مضارع بات يبيت ويسات يناما ومبيتا ويبيتوة
 بمعنى السكون في جميع الليل ومضارع ظل يظل يفتح العين ظلا وظلولا بمعنى
 السكون في جميع النهار (قوله ثبت له ذلك في جميع نهاره) اي في الزمان الماضى
 تركه لان الكلام في المعانى المخصوصة (قوله وبمعنى صار) مجردا عن الزمان
 المدلول عليه بالمادة قال الله تعالى ظل وجهه مسودا في الرضى مجيى بات
 بمعنى صار محل نظر قال الاندلسى ٨ جاء في الحديث بات بمعنى صار وهو قوله
 صلى الله عليه وسلم اين باتت يده (قوله تامة) قال ابن مالك يقال بات القوم
 وبات بالقوم اذا نزل بهم لئلا يستعمل متعديا بنفسه وبالباء وقال غيره تكون
 تامة بمعنى اقام ليلا وظل تكون تامة بمعنى دام وطال وزاد بعضهم
 وبمعنى اقام نهارا (قوله في غاية انقله) حتى انكر بعضهم مجيى ظل تامة (قوله

٨ هذا بعض حديث رواه الامام البخارى رحمه
 الله تعالى في باب الاستجار وتماه عن ابي هريرة
 رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال اذا بواض احدكم فليعمل في انفسه ما لم يستر
 فليعمل يده قبل ان يدخلها في وضوءه فان
 احدكم من جسده فلا يدري ابرز ما اواثر الاستنجاء بالاجار
 منه او نجسا يترى او بر ما اواثر وضوءه فليستغسل يده
 بعد بل الحبل او اليد يترى عرق وضوءه فليستغسل يده
 حتى على اهله خالدا المسكين

وفصلهما) عن الافعال الثلاثة السابقة بمعنى لوجهها بالافعال الثلاثة
 فاما ان يذكر قوله وتكون تامة مطلقا فيستفاد منه مجيى الكل
 تامة على السواء واما ان يقول وتكون الثلاثة الاولى تامة فيستفاد منه
 بطريق المفهوم عدم مجيى هذين الفعلين تامين وليس كذلك فصلهما
 عن الثلاثة وترك بيان كونهما تامين ويستفاد منه ان مجيىهما تامين
 في غاية القوة لان عدم الدلائل على عدم الاعتداد لا على عدمه في نفسه
 (قوله فهذه الافعال) الظاهر ترك القاء ولعله يقدر اما التفصيل ما اجله
 سابقا في المتن واما اعادة هذه الافعال الاربعة قلنا كيد كون كل واحد منهما
 بمعنى صار (قوله فاسقطهم من البين) اي من بين الافعال في مقام التفصيل
 اعادة للفعل السابق لبعده العهد كما قالوا في قوله تعالى ولا تحسبن الذين
 يفرحون بما اتوا يحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب
 (قوله اشارة الى عدم الاعتداد بها) فالذكر في الاجمال لكونها ناقصة في الجملة
 وعدم الدكر في التفصيل اشارة الى عدم الاعتداد (قوله لانها من الملحقات
 في الاصل وان صارت في الاستعمال ناقصة بخلاف آل ورجع واستعمال
 وتحويل وارتد فانها ملحقات مطلقا فلذا تركها في الاجمال والتفصيل (قوله
 من زال برال) اجوف واوى كخاف يخاف (قوله قائما تامة) ٧ وكذا لزاله يزيد
 اي فرقه وليس ذلك بفرق معنوي بل هو مقصور على الاستعمال (قوله
 لليلة الماضية) بلا فصل على ما في القاموس الباريحة اقرب ليله مضت (قوله
 ايضا بمعنى) في الصراح البوزيد ما افتأت اذكره وما فتئت اذكره وما فتأت
 اذكره اي ما زلت اذكره وما برحت اذكره (قوله سمي اسمها فاعلا) في مقام
 التسمية بالاسم لا اقترانه بالخبر بخلاف ما تقدم من قوله لتقرر بالفاعل على
 صفة فانه يجوز ان يكون اطلاقه عليه توسعا كاطلاق الصفة على الخبر (قوله
 تنبيه على ان اسمها) اي الافعال الناقصة مطلقا وان كانت التسمية واقعة
 في الافعال المصدرية بخلاف النفي لان خصوصية هذه الافعال ملغاة في التسمية
 بدئية (قوله من وقت مجيى) ان يقبله في الصراح القبول بيش امدن
 وبزيرقتن في المتن بالمعنى الاول وفي الشرح بالمعنى الثاني يعنى المراد من اقبال
 الفاعل على الخبر ان يتصف به وليس مراده ان في المتن حذف واختصار

٧ اقول هذا ما نسب في شرح التسهيل الى القراء
 ولم يرتضه قال والصحيح انها قسم ثالث
 ومعناها برج وعينها وعل على ذلك يتبادى باعلى
 صوته من صبيح الجبل الصبر في القاموس وانه يشير
 الى جوار هذا القول ايضا ليراجع رحمه الله ينقل
 قد استظهر المولى الحشى رحمه الله ينقل
 الجوهرى الترادف الذى قال به الشارح قدس
 سره ولكن في الصراح وهذا التسمية مخد
 الامع الجدل انتهى وهذا التسمية مخد
 من وما افتأت الذى مشترك بين الافعال
 لا يقال سلازمة التسمية بالاصناف فكيف لا يلائم
 الاربعة كما يصحح به المصنف فكيف لا يلائم
 الترادف لانه قول الجدل اخص من النفي على ان
 اشتراك الملازمة مقيد كما يشير اليه الشارح
 بارادة استمرار الثبوت منها وكلام الجوهرى
 في ما عاين الاستعمال كما لا يخفى على التاميم
 التوفيق خالدا التقنين يدي

وانما اعتبر الاستمرار من زمان الصلاحية لانه المتبادر عند الاطلاق (قوله
 اما دلالتها) انما احتج الى بيان وجه الدلالة لان دلالة المركبات على معانيها
 بمفرد هاليس بوضع سوى وضع المفردات فلا يرد ان هذه الافعال بمعنى كان
 دائما معتمدا قبله بحسب الوضع فلا حاجة الى هذا البيان (قوله فلان النبي
 ما خوذ الخ) بحيث قصد نسبته الى الفاعل في جزء غير معين من اجزاء الزمان
 الذي هو مدلول تلك الافعال فاذا دخل عليها النبي افاد استمرار ذلك النبي
 كلافعال النبوتية اذا دخل عليها النبي فحضر زيد وما ضرب زيد لانهم
 قصدوا ان يكون النبي والاثبات على طرفي التقيض واعتبار استمرار النبوت
 اصعب واقل فاعتبروه في جانب النبي فاندفع ما يهجم من اننا لنسلم ان النبي
 يستلزم استمرار النبوت بل نفس النبوت لان النبي المدخول ان كان
 للاستمرار فالنبي الداخل عليه يقبل الاستمرار وان كان للنبي في الجملة فيكون
 الداخل عليه ايضا كذلك (قوله استمرار النبوت) اي يستلزمه تحقق التغير
 مفهوم ما كانت هذه الافعال بمعنى دائما (قوله واعتبار الصلاحية اه) اي
 واما اعتبار الصلاحية اه حذف هنا بقرينة عديله كما في قوله تعالى
 والراضون في العلم يقولون آمنا به حذف عنه اما بقرينة قوله واما الذين
 في قلوبهم زيغ عند الخفية وفيه اشارة الى ان اعتبار الصلاحية خارج عن
 مدلولاتها الوضعية لما عرفت ان مدلولات المركبات هي مدلولات مفرداتها
 سوى ما يدل عليه هيئاتها (قوله اذا اريد اه) بخلاف ما اذا استعملت تامة
 في معانيها فحوز الوجود زيد عن مكلته وانفك عنه واما في فلا تستعمل
 الا ناقصة مصدره بحرف النبي انقضا او تقدير او في القاموس فتى عنه كسمع
 نسيه وانقذ عنه وكسح كسر واطفا (قوله بدخول ادواته عليها) ان كانت
 ماضية فحازم ولا في الدعاء وان كانت مضارعة فاولا ولان الاولى ان لا يفصل
 بين ما ولا وبينها بنظر وشبه وان جاز ذلك في غير هذه الافعال فحولا اليوم
 جتنى ولا من تركب حرف النبي معها لاقادة النبوت كذا في الرضى (قوله
 او تقدير) في الرضى وحذفها لم يسمع الا في مضارعاتها وانما جاز حذفها لعدم
 اللبس اذ قد تقررت انها لا تكون ناقصة الامعها ويحذف مع القسم كثيرا (قوله
 وذلك اه) بيان لكون مدلولها التوقيت المذكور باعتبار وضعها التركيبي

هذه الامور اربعة احدها ورود الجرد في الافعال
 في مادتها وهو صحيح ويؤيد قولهم عام قابل واية
 قابلة وثانيها مجي المصدر منها على قول
 فانه مصدر في غاية الشذوذ حتى قال ابو عمرو
 ابن العلاء لم اجمع غيره مع ان كلام الجرد
 والجوهري لا يظان على وروده فاستعان عليه
 بتعل الصريح ويستفاد من التناج ايضا وانما
 اتحاد الحدين وهو باطل اذ القبول بفتح وقد
 يدبر قن حدة علم ومصدر القبول بفتح وقد
 بضم ويعني بين آمل وهو الاقبال حدة
 كتب ويعني جنوب القبول والقبول بالضم وقد
 كذلك ومصدره ادعى بفتحيه
 يقع على انه لا داعي احدهما تفسير الآخر
 القبولين بل وقوع احدهما تفسير الآخر
 ينافيه بادى بدخ

ولا ينافي ذلك صيرورته على بعد الاستعمال في الظرفية بحيث لا يصح تقدير
 الزمان معه (قوله واذا قدر الزمان اه) بخلاف ما لم يقدر الزمان فانه حينئذ
 يكون ما ولا بالمصدر المضاف الى مضمون الجملة فلا بد من تقديم
 مفرد آخر يصير معه كلاما تاما (قوله لانه ظرف) بيان لعلية العلة
 السابقة (قوله فنادام لم ينفع مادام) اي لفظه وقد تزارع الفعلان
 فيه فان اعلمت التالي في الاول ضمير هو اسمه وان اعلمت الاول فهو
 اسمه ولم ينفع خبره تقدم على الاسم وعلى التقديرين لا بد خسل مادام
 على الجملة الفعلية على ما وهم (قوله ولم يحصل من المجموع كلام) بان
 لم يجعل مادام بتأويل المصدر ظرفا لاجلس (قوله يفيد) اي المجموع فائدة
 تامة لعدم الارتباط بين الجملتين وليس ضمير يفيد راجعا الى مادام على ما وهم
 حتى يعترض بانه يستفاد منه ان مادام بعد حصول المجموع كلام يفيد
 فائدة تامة وليس كذلك (قوله ولذلك يقيد اه) فانه لو كان لنفي الحال يكون
 التقيد بزمان الحال تأكيذا والتقيد بزمان الماضي والاستقبال محتاج
 الى التجريد وكلاهما خلاف الاصل قال الاندلسي ليس بين القولين تناقض
 لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو
 زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما يقيد به كذا في الرضى هذا
 اذا كان الاختلاف بينهم في الاستعمال كما يشير اليه قوله يحمل لكن الظاهر
 ان الاختلاف المذكور في الوضع فالتناقض بين المذهبين باق وذلك المذهب
 الثاني راجح لان الاستعمال بتقييده بالازمنة الثلاثة يدل على انه موضوع
 للقدر المشترك لئلا يلزم القول بالاشتراك او بالحقيقة والجواز والاصل يتقيما
 (قوله نحو قوله تعالى اه) فان يأتهم دليل على ان ليس للاستقبال (قوله
 اي اخبار الافعال) اي تقديم كل خبر كل فعل بناء على ان الجمع المضاف
 والمعرف باللام للاستغراق اذا لم يكن ههنا عهدا فقيه ردة على من ذهب الى
 ان اخبارها اذا كانت بـ له اسمية او فعلية لا يجوز تقديمها على اسمها وعلى
 من زعم انه لا يجوز تقديم خبر مادام على اسمه (قوله كلها) اما تأكيده للمضاف
 او للمضاف اليه لكن جعله تأكيده للمضاف اولى لانه الشائع وعدم الاعتداد
 بقول من قال انه لا يجوز تقديم خبر مادام كونه مخالفا للنص والقياس

والاجماع على ما في شرح القسمين (قوله اذ ليس فيها) اي في تقديم الاخبار والتأنيث باعتبار المضاف اليه (قوله فيما عمله فعل) احتراز عما اذا كان العامل حرفا نحو ما زيد قائما وان زيدا قائما فانه لا يجوز اضعاف العامل وفيه اشارة الى ان المقصود هنا جواز تقديمها على الاسماء من حيث انها معمولات الافعال ليرجع الى احوال الافعال فان الكلام في مباحث الافعال وما سبق من قوله وامره كامر خبر المبتدأ من حيث انه خبر ولذا عدل اليه فيما سبق لانه في الحقيقة خبر المبتدأ فلا تكرار على ما وهم (قوله ان يقيد) والتقييد ما بان بكون الاطلاق قرينة التجريد عما سواه او باشتار ان عدم المانع معتبر في حصول كل شيء (قوله ما يقتضي تقديمها عليها) اي على الاسماء اما على الاسماء فقط سواء كان موجبا للتوسط لكون الاسم محصورا فيه نحو ليس قائما الا زيد وكونه ضميرا متصلا نحو كانك زيدا اي مشبها بك اولم يكن موجبا لاشتغال الاسم على ضمير يعود الى الخبر نحو كان شريك هندا وبها والى ما في الخبر نحو كان في الدار صاحبها واما على الاسماء والافعال معا بان يكون الخبر متضا المعنى الاستفهام والشرط كما في مثال الشرح وكونه مثالا لتقديم الخبر على كان ينافي كونه مثالا لما يقتضي تقديم الخبر على الاسم فان الاعتبار يختلف فالاول بالنظر الى كان والثاني بالنظر الى الاسم ولما كان قوله ما لم يتعرض ما يقتضي تقديمها عليها غير ظاهر في التقديم على الاسماء والافعال معا تعرض لمثال اشارة الى دخوله فيه (قوله نحو صار عدوى صديق) فان رفع الالتباس وقلب المعنى يقتضي تأخره عن الاسم ونحو ليس زيدا الا قائما فان كون الخبر محصورا فيه يقتضي تأخيره واما ما اجاز الزجاج في قوله تعالى فاذالت تلك دعواهم ان يكون تلك اسما ودعواهم خبرا وعكسه فليس من قبيل الالتباس بل من تعدد وجوه التركيب (قوله وحيث يجوز ان يكون اه) فنصرت وجوب التقديم على الاسماء كما بداخله في قوله ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها واما ارادة نفي الضرورة عن جانب الوجود فلا تقتضيها عبارة المتن لان الامكان اما عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين او سلب الضرورة عن الجانبين الخالف للحكم والحكم المصريح به في المتن الايجاب فلا يمكن حله على سلب ضرورته (قوله اي الافعال الناقصة) لان الكلام في احوالها وفيه

اشارة

ولو قال معنى يقتضي صدور الكلام لكان المظهر ووفق قوله كما في مثال الشرح واكثر فائدة لان موجب الصدور لا يقتضي الاستفهام والشرط ومثال الشرح على تقدير خبرية كم ليس فيه شيء من الامرين مع وجوب صدور كم فيه وقوله ولا كان اه توجيه رجحان تمثيل الشرح بقوله كم كان مالت وما قبله توجيه لجوازه خ

اشارة الى رد من قال ان الضمير راجع الى الاخبار لما سبقته للسياق فان ما تقدم كان حكم الاخبار وقوله قسم يجوز وقسم لا يجوز لان ضمير يجوز راجع الى القسم ولا شك ان القسم سواء اريد به الافعال او الاخبار ليس موصوفا بالجواز وعدمه بل باعتبار التقديم وهو صفة للاخبار بالذات والافعال بواسطة ومن البين ان تقسيم الشيء باعتبار حال نفسه اولى منه باعتبار حال متعلقه وستطلع على مضافته (قوله تقديم اخبارها عليها) اشارة بتأنيث الضميرين الى ان ضمير يجوز راجع الى التقديم المذكور سابقا لا الى القسم اذ اللازم حيث تذكير الضمير يعود الى القسم والعائد محذوف اي قسم يجوز فيه تقديم اخبارها عليها وارجاعه الى القسم يحتاج الى اعتبار حذف المضاف عن الضمير المستكن او جعل الجواز الذي هو صفة التقديم صفة للقسم تجوزا اولى الاستخدام وكل ذلك تحمل (قوله وهو من كان الى راج) اي في التركيب الذي ذكره المصنف وغايته داخله في المغيبا بقرينة المقام (قوله لكونها افعالا) ويجوز تقديم معمول الفعل عليه بخلاف الحرف (قوله وجوازه) لم يعد اللام اشارة الى ان المجموع دليل واحد فالجزء الاول لا ثبات انه لا مانع من جانب الامل والجزء الثاني لا ثبات انه لا مانع من جانب المرفوع فن قال انه سهو من طغيان القلم والصواب وجواز تقديم المنصوب على الافعال فقد سها (قوله اي هذا القسم) فسر المرجع مع انه لا يمتثل غيره للاشارة الى ان القسم المذكور عبارة عن الافعال لانه محكوم عليه بما اوله بكلمة ما وهي افعال واقول بانه على حذف المضاف اي اخبار ما اوله ما تكلف لا يدعوا اليه داع ولا جل هذا التسمية فسر الضمير في قوله وهو ليس ولم يقسره في قوله وهو من كان الى راج لانه لا دليل فيه حيث لم يقل وهو كان الى راج فيجوز ان يكون من معنى اللام والقسم عبارة عن الاخبار (قوله ما اوله) لم يقل ما في اوله ما اشارة الى ان ما صار كجزءه حتى لا يجوز الفصل بينهما فالمراد منه الافعال الخمسة المذكورة سابقا عنها بهذه العبارة اختصارا لا كل ما دخله ما مثل ما كان وما صار وان اشترك معهما في حكم عدم الجواز لان خلاف ابن كيسان انما هو في هذه الافعال الاربعة دون غيرها فانه لا يجوز تقديم الخبر في ما كان وما صار لبقاء النفي فيهما واقتضائه الصدرة يعني

وكذلك المبتدأ تركه لانه يعرف بالمقايضة واستناد الدخول الى القرينة هو مذهب الاكثر والاقتد قبل ما بعد الى داخل فيما قبله مطلقا فاستعمله في غيره مجازة بل بشرط كونه من جنسه خالدا المستكن

لا يفتي ان وقوع من في ابتداء امر متقدم ذكر الى الاتينية في مقابلته ينافي كونه بمعنى اللام جدا او بالصدور الخشي غشي على تقدير كون من اللابتداء لانه رحمه الله يكتفي به احتمال تاخذ من اللابتداء لا يكتفي بسقوط الاستدلال في هذه الارادة الاحتمال يكتفي بالاول ما والدليل على هذه الارادة اي من قوله ما اوله ما والدليل على اتصاف الموصول اشتمال اشتراط العهد في اتصاف الموصول بمضمون الصلة والعهد انما وقع ههنا في الافعال الخمسة وهو ظاهر ومما ذكرنا عرف ان حمل ما ههنا على الوصلة هو الصحيح المطابق للمقصود فالذات والتعدي الى الموصوفة فيحتاج في جميع الافادة الى كل ما دخله ما لمخ كونها وما في قول الخشي لا كل ما دخله ما لمخ كونها موصوفة راجح خاله

ان للمصنف لم يذكر حكم الافعال الناقصة اذا دخلتها الم لا ولن وان لانها
 شريكه لا لافعال التامة في تقديم المفعول عليها عند دخول الثلاثة الاول
 وعدم جواز التقديم عند دخول ان والكلام في الاحوال المختصة بالناقصة
 فتدبر قائم عما تحير فيه الناظرون (قوله فلا متناع اه) اي الاصل فيه ذلك
 لما تقر بان ما يغير معنى الجملة حقه التصدر الا انه بقى على اصله في ما وان لم يبق
 في لم ولن ولا فيجوز تقديم ما في حيزها عليها سواء كان من الافعال الناقصة
 او غيرها اما ان فلكونها تقيضة سوف التي يخطاها العامل واما لم فلا متزاجها
 بالفعل بتغيير معناه الى الماضي حتى صارت بجزءه واما لا فلكثرتها في كلامهم
 حتى تقع بين الحرف والمفعول نحو كنت بلا مال واريد ان لا تخرج (قوله على
 نفس المصدر) فكيف يتقدم على ما يعقل به امتناع تقديمه (قوله ويخالف هذا
 الحكم) قدر الفعل العامل مع الواو اشارة الى ان المحذوف جملة مستأنفة وليس
 حالا لعدم صحته لفظا ومعنى لان الواو مقدرة اذ لا دليل عليه ويخالف على
 صيغة المعلوم فاعله الضمير الواو اجماع الى ابن كيسان والاضمار قبل الذكر جائز
 في الفاعل على ما تقر في بحث التنازع ليستفاد منه نسبة الخلاف الى ابن
 كيسان صريحا كما هو المتبادر من قوله خلافا لابن كيسان وتقدير الفعل
 لجرد بيان الناصب المتوى الذي لا يجوز اظهاره لكون المفعول المطلق
 المستعمل باللام كالبديل منه كما صرح به في الرضى وجعله من المواضع التي
 يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا وقيل انه على الجمهور صيغة
 تجزأ عن لزوم الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل وهو وهم لان خلافا
 ان كان مصدر المبني لافعال لا يصح كونه مفعولا لفعل المجهول لوجوب
 كونه بمعناه وان كان مصدر المبني للمفعول لم يستفاد منه كون المخالفة ظاهرة
 من جانب لا من جانب الجمهور بل عكسه لان ابن كيسان حينئذ يكون مفعولا
 صريحا فتكون فاعليه ضمنية (قوله ثابت لابن كيسان) لم يجعل الجار والمجرور
 متعلقا بالمصدر لان المفعول المطلق المحذوف فعلة لازما كان الحذف او جازرا
 فيه خلاف هل هو العامل او الفعل والاولى ان العمل للفعل على كل حال
 اذا المصدر ليس بقاتم مقامه حقيقة واللام ينتصب بل هو كالفاتح مقامه كذا
 في بحث المصدر وقال الرضى ان الفاعل او المفعول والمجرور باللام في نحو عجلاله

اقول كونه المفعول المطلق بمعنى عامله اعلم من
 الترادف فكيف لا يلزم في الملازمة والملازمة وقد اعترف
 السارح خلافا ثابتا لابن كيسان في المفعول المطلق وقول
 مصدر المبني التام على نفسه فاذي استحسنه
 ان يخالف صيغة المجهول وخلافا مصدر المبني
 لا فاعل وارنكاب الاضمار قبل الذكر من غير اضطرار
 ليس بمنزلة ولا سيما في الم يرد به الساجد خالدا المسكين

وحدا له خبر مبتدأ محذوف اي هذا القول له والجملة مستأنفة وما ذكره
 الشارح اظهر لفظا ومعنى (قوله لابن كيسان) الخلاف في الافعال الاربعة
 مختص بابن كيسان والكوفيون يجوزون تقديم مفعول ما في حيزها مطلقا
 لعدم قولهم بتقدير ما على ما في شرح التسهيل ناقلا عن ابن مالك فاقيل
 الخلاف لا يخصه بل الكوفيون ايضا خالفوا في ذلك ما عدا الفراء وهم (قوله
 كما يقتضيه باب المفاعلة) من كون احدا الجانبين فاعلا صريحا والاخر مفعولا
 صريحا (قوله لتقدمهم اه) فمعلق بقوله لا من جانب الجمهور (قوله فكانه
 لا مخالفة منهم) ولا يتحقق التخالف المقتضى للمشاركة في اصل الفعل صريحا
 فلا يندرج القسم الثاني في القسم الثالث (قوله فلا يلزم تقديم ما في حيزه الذي
 بحسب المعنى) وان كان لازما من حيث الصورة والموجب للصدارة تغيير المعنى
 والحق انه ان اعتبر نسبة الفعل اول الى الجملة ثم اعتبر الثاني كان الثاني الذي
 هو مدلول ما متوجها الى الجملة فلا يجوز التقديم وان اعتبر نسبة الثاني
 الى الفعل اول ثم اعتبر بعد الصورة مثبتا نسبته الى الجملة لم تكن الجملة مفعولة
 التي فيجوز التقديم والظاهر هو الثاني لان صيرورته فاعلا انما هو بعد دخول
 الثاني الا ان الجمهور قالوا المرامي في التقديم انما هو اللفظ والاستعمال شاهد له
 (قوله فان الاعتعال اه) كما في قول الشاعر

جاء امر الاله واختلف النا * من فذاع الى ضلال وهاد

(قوله صريحا) بخلاف المفاعلة فانها مشاركة امرين في اصل الفعل
 من احدا الجانبين صريحا ومن الاخر ضمنا (قوله وسيدويه) في شرح التسهيل
 لم ينص سيدويه على ذلك لكن ظاهر كلامه يقتضي ذلك على انه يجوز
 في الرضى وهو الصحيح لما ثبت مثل قوله تعالى ا لا يوم يأتيهم ليس مصروفا
 عنهم فيوم يأتيهم مفعول مصروفا واذا تقدم مفعول عامل جاز تقديم العامل
 واجيب بان المفعول قد يقع حيث لا يقع العامل نحو ا ما زيدا فاضرب وبان
 ينصب يوم بفعل مقدر اي يعرفون يوما او بانه مبتدأ بني لاضافته الى الجملة
 وبان الظرف قد يتوسع فيه (قوله على انه فعل) اصله ليس بكسر الياء خفف
 كما يقال في علم علم وليس مضموم الياء اذ لم يجز من معتل العين بالياء
 ولا مفتوح الياء اذ الفضة لا تسكن ولم تقلب الياء لبذل على عدم تصرفه

من من الخفيف من السقط لابي العلاء المعري
 من قصيدة يرفي بها قوتها خفيا وبعده
 والذي حارت البرية فيه حيوان مستعد من جاد
 والليث اللبيب من ليس يقترب به مصيره لفساد
 وضهر مصيره للموصل والمراد من الفساد
 فساد المزاج وعدم المعاد على ما عليه الطائفة
 والليث اللبيب من ليس يقترب به مصيره لفساد
 فساد المزاج وعدم المعاد على ما عليه الطائفة
 والليث اللبيب من ليس يقترب به مصيره لفساد
 فساد المزاج وعدم المعاد على ما عليه الطائفة

ومضار عنه لا خواته والدليل على كونه فعلا ملحقا بالثابت والضمائر
 البارزة المتصلة وقال الكوفيون انه حرف بذليل عدم التصرف وقيل اصله
 لا ايس بمعنى لا موجود فخفف واستعمل استعمال لا التبرئة (قوله وبهذا اندفع
 ما قيل اه) حاصله الفرق بين الاختلاف والخلاف فان الاول لمشاركة امرين
 في اصل الفعل صريحا فيقتضي وقوع الفعل من الجانبين معا والثاني يقتضي
 وقوع الفعل من احد الجانبين صريحا (قال افعال المقاربة اه) قيل هي
 افعال ناقصة لعدم تمامها بالمرفوع لكانها لما خصت باحكام افرادها بالذكر
 ولا يخفى ما فيه اذ كل فرقة من الافعال الناقصة مختصة باحكام لا توجد
 في الاخرى وعندى انها ليست ناقصة لان المقصود نسبة الحدث اعنى القرب
 الذي هو مدلول مصادرها الى فاعلها الا ان معناها لما كان قرب الفاعل من
 الخبر لا بد من ذكرها الا ترى ان معنى عسى زيد ان يخرج قارب الخروج او قرب
 من الخروج ومعنى كاد قرب ومعنى طفق اخذ ومجرد عدم التمام بالمرفوع
 لا يقتضي كونها ناقصة والالكان جميع الافعال النسبية بل المتعدية ناقصة
 نعم لها اتصال وشبه بالناقصة ولذا قال في الباب ويصل بالافعال الناقصة
 افعال المقاربة (قوله اي فعل) فسر ما بالمفرد لما قالوا انه لا بد من تقدم امر
 مشترك في التعريفات المشتملة على كلمة اوليهم منه انها التوزيع لا الابهام
 فالوصول اما خبر مبتدأ محذوف اعنى هو الراجع الى الفعل المقوم في ضمن
 الجمع او اضافة الافعال للجنس فتبطل الجمعية فيكون خبرا لها واختار صيغة
 الجمع للإشارة الى تعددها كما تقر في الاصول (قوله اي للدلالة اه) لما لم يكن
 الدنوا المذكور تمام ما وضعت له افعال المقاربة لدخول النسبة والزمان
 في مدلولها ايضا والمتبادر عما وضع له تمام الموضوع لم يجعل اللام صلة للوضع
 وجعلها للعرض وقد راد الدلالة والنظائر ان المراد بيان المعنى المشترك بينها
 الذي به تتماز عن باقي الافعال كما في تعريف الافعال الناقصة فلا حاجة الى
 تقدير الدلالة ثم اعلم ان ابن مالك قال في التسهيل ان افعال المقاربة منها
 للشرع نحو طفق وطفق وجعل وجعل واخذ وعلق وانشا وهب وقام
 ولما قرنت هلم وكاد وكرب واوشك والم والى ولربانه نحو عسى وحري
 واخلاق وقال شارحه سميت افعال المقاربة لان منها ما هو له مقاربة من باب

عبارة التسهيل افعال المتار يتنم بالشرع
 في الفعل طفق وعلق وجعل واخذ وعلق
 وانشا وهب وقام والم والى ولربانه نحو عسى وحري
 واخلاق وقد تردد عسى انشا فانتهت ضميرا
 لموضوع في الفعل نحو كاد وكرب واوشك
 واخلاق

تسمية المجموع ببعض افراده لان بعضها للشرع وبعضها للعرض واختاره
 الرضي ومن هذا قال بعض النحاة ان الشارح قد راد الدلالة وجعل اللام
 للعرض اشارت الى ان المقصود من الكل للدلالة على الدنوا سواء كان موضوعا
 له او لازما له فان الشرع والربا يستلزمان الدنوا فيه ان كون الشيء لازما للشيء
 لا يستلزم كونه غرضه والمنه والمصنف اختار في الكل معنى الدنوا اما في كاد
 فظاهر واما في عسى فلما في الفصل ان عسى للمقاربة امر على سبيل الربا
 في شرح التسهيل انها لا اعلام ان المقاربة على سبيل الربا في معنى اللبيب
 ان عسى بمنزلة قارب معنى وعملا عند سيبويه والمبرد وبمنزلة قرب عند الكوفيين
 واما في طفق فلانه وان استعمل بمعنى الاخذ في الشيء لكنه في الاصل بمعنى
 الدنوا في القاموس طفق يفعل كفرح وضرب طفقا وطفوقا اذا واصل الفعل
 والاتصال بالفعل بان يتلصص بجزم من اجرائه او بما يقضيه اليه في دنوا حصوله
 (قوله على قرب حصوله للفاعل) اي في اعتقاد المتكلم اذا حدثت الموضوعات
 لا اعلام ما في الاذهان (قوله منصوب على المصدرية) حاصل كلامه ان الدنوا
 الذي اعتقده المتكلم قد يكون سببه ومنشأ رجا المتكلم لحصول الخبر
 للفاعل وقد يكون جرما باشراف الخبر على الحصول من غير ان يشرع فيه
 وقد يكون جرما بشروع الفاعل في الخبر فالدنوا يتوزع انواعا ثلاثة باعتبار
 منشأه وسبب حصوله في ذهن المتكلم والاول مدلول عسى والثاني مدلول كاد
 والثالث مدلول طفق فقوله رجا او حصولا او اخذا فيه منصوبات
 على المصدرية بخلاف المضاف النوع ويجوز ان تكون احوالا لان الدنوا بسبب
 الربا يستلزم كون الدنوا من جنس الدنوا بسبب الاشراف على الحصول يستلزم
 كونه حاصل في نفس الامر والدنوا بسبب الشرع يستلزم كون الدنوا مشروعا
 في متعلقه واليه اشار المصنف في اعالى الكافية حيث قال يريد بقوله رجا
 او حصولا او اخذا فيه ان القرب من جوار حاصل او مشروع في متعلقه فاذا
 قلت عسى الله ان يشي من يرضى فرب الشفاء من جوار اذا قلت كادت الشمس
 تغيب فرب الغيبوبة حاصل واذا قلت طفق زيد يخطف ويجعل زيد يقول انه
 اخذ في الخطف والقول اتى ويجوز ان تكون غير من الدنوا لكونها احوالا
 واليه تشير عبارة الفصل حيث قال عسى للمقاربة على سبيل الربا فوكاد

عبارة القاموس طفق يفعل كفرح
 وضرب طفقا وطفوقا اذا واصل الفعل خاص
 بالاثبات لا يقال ما طفق وفي التاج الموصلة
 والوسال يا كسى بوسن وكارى بوسن كردن
 فانظر هل يصح استدلاله رجة الله عليه على
 مدعاه بعبارة القاموس نحو المسكين
 الخصف بهم نهادن ونهالين وانجهم يدان مالدده
 خن وكان في المثال لحد الى قوله تعالى فطفقا
 يخففان على ما من ورق الجنة خ
 بخلاف ما يستفاد من لفظ الجزوى فانه ظاهر
 في ان عسى لدنوا رجا خ
 بمعنى رجا المتكلم ويجزمه بقرب الحصول
 ويجزمه بالشرع كما سبق خ

للمقاربة على سبيل الحصول فاندفع ما قاله الرضى ان قوله رجاء او حصولا
او اخذافيه خبط لان الظاهر ان نصب هذه المصادر على التمييز من نسبة الدنو
فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر اولدنو حصوله اولدنو الاخذافيه وليس عسى
لدنو الخبر رجاء بل رجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه المصنف وليس طفق
واخوانه لدنو الاخذافيه الخبر بل للاخذافيه ولو جعلنا المنصوب حالاً من الخبر
اي لدنو الخبر من جوا الخ او حاصل او مأخوذاً فيه على تكلف اذا الحد
لا تستعمل فيه هذه المحتملات فلا يصح قوله حصولاً لان الخبر في كاد ليس
حاصل بل هو قريب الحصول لان ما قاله انما يريد لوجعل تمييزاً من النسبة او حالاً
من الخبر والشارح اختار جعله مصدراً لعدم احتياجه الى التأويل والتمييز
يقتضى الابهام في اصل الوضع وههنا الابهام يعارض التنوع بالاسباب بقى
ان ما في الامالى يقتضى ان يكون معنى عسى رجاء دنو الخبر وما ذكره الشارح
يدل على ان معناه القرب الذي بسبب رجاء حصول الخبر والامر في ذلك هين
لان المعنيين متلازمان على ما عرفت (قوله بان يكون ذلك الدنو) اي دنو
حصول الخبر للفاعل في ذهن المتكلم (قوله بحسب اه) اي بقدره ووفقاً لكونه
سبباً له (قوله لا يلزم به) عطف على قوله بحسب الرجاء والخبر المحرور للدنو
للاصول اذ ليس يلزم حصول الخبر في كاد وطقق وامثاله مائة الجزم وفيها
الدنو (قوله على قرب حصول الخروج) لزيد في ذهنك بسبب انك اه) فالجاء
متعلق بالقرب فقط ما قيل انه لا يصح تعلقه بالدلالة ولا بالقرب ولا بالحصول
الا ان يتسامح ويراد بدلالته على القرب دلالاته على اخبار المتكلم بالقرب اه
بسبب رجائه ولا يخفى فساد التسامح المذكور لان الاخبار ليس مدلول عسى
زيد ان يخرج (قوله ترجو ذلك) اي الحصول (قوله لا انك جازم به) اي بالقرب
كافي كاد وطقق (قوله بان يكون اخبار المتكلم اه) لما كان معنى دنو حصول
الخبر على وفق السابق واللاحق ان يكون الدنو بسبب الحصول وليس كذلك
اذ لا حصول ولا يلزم به فضلاً عن سببته له ولو اريد بالحصول الاشراف على
الحصول يلزم سببته الشيء لنفسه لان الدنو هو الاشراف ولا يمكن ان يراد ان
الدنو في اعتقاد المتكلم بسبب الاشراف في الخارج وكذا العكس لعدم
وجوب مطابقة الاعتقاد للواقع بين السببية بقوله بان يكون اه يعني ان المراد

بالحصول
بالحصول

بالحصول اشراف الخبر على الحصول ومعنى كون الدنو بسببه ان الاخبار به
سبب علم المتكلم باشراف الخبر على الحصول فهو باعتبار الخبر به سبب
وباعتبار الجزم به سبب فقوله لا اشراف الخبر على حذف المضاف على
ما سيصرح به في تفسير معنى كاد (قوله للجزم) متعلق بقرب اي يدل على
قرب حصول الخبر في اعتقاد المسبب من حيث الاخبار للجزم به اي يدل
على القرب الجزم بحصوله في الخارج ويجوز ان يتعلق بقوله قولك لانه
وان كان بمعنى المقول ففيه معنى القول والظروف بكفياً راحة الفعل
اي قولك واخبارك للجزمك بالقرب (قوله بالتصدي اه) هذا اذا لم يكن الخبر
ذا اجزاء او الا فبالتبس بجزء منه (قوله وعسى) وقد يكسر سينه اذا اتصل به
الضمير البارز (قوله قال سيبويه) المقصود من هذا الكلام افادة ان القسم
الاول مقصور ومختص بعسى وليس عسى مختصاً به فانه يجبي للاشفاق ايضاً
وحينئذ لا يرد ما قيل انه يجب ان يقول المصنف رجاء او اشفاقاً اذ ليس
المقصود ضبط المعاني بل ضبط الاقسام ولا قسم خارج عن الاقسام الثلاثة
وان كان لما وضع للقسم الاول معنى آخر (قوله حيث لم يجبي اه) الا انه
متصرف في نفسه فانه يجبي منه صيغ الماضي كلها (قوله والانشاء اه)
اي المعاني الانشائية من التخي والتعجب والعرض والقسم والتداه والتضيض
والطلب من معاني الحروف وانما قال في الاغلب لان طلب الفعل مدلول
الامر عند البصريين وهو مع كثرة في نفسه مغلوب للحروف الانشائية (قوله
والحروف لا يتصرف فيها) فكذا ما يتضمن معناها واما امر مخاطب فوضوح
الطلب الفعل اشد آه عند البصريين لانه متضمن معنى لام الامر (قوله بان
الاستقبالية) وقد يقام السين مقام ان (قوله في محل النصب) للمثل السائر
عسى الغوير ابو ساوقول الشاعرة لا تكثرن اني عسىت صاعماً (قوله بتقدير
مضاف) وقيل انه من قبيل رجل عدل وقيل ان رائدة (قوله لوجوب اه)
متعلق بتقدير مضاف اي لوجوب صدق الخبر على الاسم لكونه ما في الاصل
مبتدأ وخبراً والحدث لا يصدق على الحثة (قوله ناقصة) بمعنى انها لا تتم
بالرفوع لا بمعنى تقرير الفاعل على صفة كما عرفت (قوله وليس بخبر) كخبر
كان حتى يلزم ان يكون الحدث خبراً عن الحثة (قوله وتقدر المضاف تكلف)

في

من

٢٥٤

اذ لم يظهر هذا المضاف في اللفظ امتلا في الاسم ولا في الخبر قوله لان المعنى
 الاصل اي الوضعي اعم في المعنى انها فعل متعدية تقارب علا ومعنى اوقا صير
 بمنزلة قرب من ان يفعل حذف الخبر توسعا وهذا مذهب سيويه والمبرد
 في الرقي فيه بحث اذ لم يثبت في عسي معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا
 (قوله لم نقلت الى انشاء الظم) اي طمع حصول معنى الفعل لمرفوعها فلم
 يبق معنى الفعل المتعدي وهو تعلق الحدث القائم بالفعل بالتفعل فهو
 في الاستعمال الاول كالفعل المتعدي وفي الاستعمال الثاني كاللازم
 (قوله لا محاطة) والفعل خاص بمنزلة قرب كذا في المعنى اما عسي صاغما
 وعسي الغوي را بوسا فشاذا ان اوعلى تضمنها معنى كان اوعلى تقدير عسي
 الغوي ان يكون ايوسا حذف الفعل مع ان لكثرة وقوعه بعد عسي (قوله لان
 فيه اه) بيان لوجه اختيار البذل (قوله والذي اري اه) فيه انه لا يسلم وجود
 معنى المقاربة في عسي فكيف يظن قرب هذا الوجه ومعنى التوقع والرجاء الذي
 اعترف به لا يتم بالمرفوع (قوله فاقم مقامهما) عطفت على استغنى عن الخبر (قوله
 فهي) اي عسي ناقصة لانه سبقت الجملة منسد الاسم والخبر (قوله وان اقتصر)
 عطفت على اقيم (قوله وفي يخرج اه) وحينئذ يكون بعينه الاستعمال الاول
 معنى الا انه قد مر الخبر على الاسم فلا التباس لا اتحاد المعنى بل هو تعدد وجوه
 الاستعمال بخلاف زيد قام فانه لو قدم قام بقوت التقوى فقيسه الالتباس
 (قوله واخر) اي ههنا احتمال آخر يكون عسي فيه مستعجلا بالاستعمال
 الاول متعديا معه في المعنى لا يتوقف ثبوته على ثبوت استعمال عسي
 ان يخرج الزيد ان اوعسى الزيد ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسي
 في اختيار البصريين عسي ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسي
 ان يخرج الزيدان وعلى هذا القياس الجمع والموت (قوله في الاستعمال
 الاول) وهو تقديم الاسم على المضارع سواء قلنا انها ناقصة او تامة (قوله
 تشبيهها بكاد) لا اشتراكهما في كونهما فعلان للمقاربة لا على وجه الشرع
 وفي كون ما بعدهما اسماء مضارعا لا بفعل لقلة التشابه بينهما (قوله عسي
 الهم الذي اسيت فيه اه) البيت لهدي بن الحشرم كان قد هرب من قومه
 لان السلطان طلبه من اجل قتله ابن عمه زياد بن مرثد يكون خبر عسي اي

الحزن الذي اسيت فيه اي صرت واقعا وراى خدامه فرج بالجيم اي
 انقراج قريب والتاء في اسيت يحتمل ان يكون ضمير المتكلم وان يكون ضمير
 المخاطب بالتذكير والتأنيث يخاطب نفسه اتسليمته لهما (قوله دون
 الاستعمال الثاني) حال من ان في قوله وقد يحذف ان اي وقد يحذف
 من الفعل المضارع في الاستعمال الاول حال كونه متجاوزا في الحذف عن
 الاستعمال الثاني وهو تقديم المضارع على الاسم فانه لم يحذف ان فيه
 سوا كانت ناقصة او تامة لعدم المشابهة الموجبة للتوسع فهذه نكتة لعدم
 الجي فلا يرد ان انتفاء علة معينة لحذف ان لا يوجب انتفاء لجواز تعليل
 الحكم الواحد بعلة شتى ولا يخفى انه كان الاول ان يذكر هذا الحكم متصلا
 بالاستعمال الاول الا انه اخره ليكون قريبا بحكمه كخبر كاد ثم حذف ان في
 الاستعمال واقع قدر ان كما هو مذهب الكوفيين لا متناع ابدال الجملة من المفرد
 اولم يقدر لجواز وقوع الجملة خبرا او مفعولا به (قوله كاد) فعل ناقص التصرف
 من حدس لم يأت فيه الا الماضي والمضارع ومعناه قارب كذا في الاتفاق ياتي
 في الا شهر واوى عند الاصمعي (قوله فتخبر عن د نوالخبر) في القاموس اشرف
 المريض على الموت اشفى عليه في التاج الاشفا بر كاري جيري وسيدن (قوله
 في الحال) متعلق بالحصول لدلول كاد اشرف الخبر على الحصول في الزمان
 لحال لشدة قرب منه الا انه لم يشرع فيه على ما في الرضى فاذا كان في الاثبات
 يدل على ثبوت شدة القرب واذا كان في النفي يدل على شدة نفي القرب لا على
 نفي الشدة كما ان الجملة الاسمية المنفية تدل على دوام النفي لا على نفي دوامه
 فاندفع ما قيل انه لا يظهر الاشراف في قوله تعالى وما كادوا يفعلون وفي قوله
 لم يكدر سبس الهوى (قوله فعا على اسم محض) لا ما دل عليه كما في الاستعمال
 الثاني لعسي (قوله ليذل على قرب حصول اه) فانه لو كان اسما لا يدل على
 على الحصول والخدوث بل على الثبوت مطلقا ولو كان ماضيا فبعد دخول
 كاد يدل على قرب حصول الخبر في الزمان الماضي بخلاف ما اذا كان مضارعا
 فانه وان كان مشتركا لكنته ظاهرا في الحال على مانص في الرضى والظهور
 في احد المعنيين بحسب عارض الاستعمال لا ينافي الاشتراك في الوضع
 فبحسب ظمور دلالة عليه يدل على حصول الخبر في الحال فبعد دخول كاد

في الصحاح زعم الاصمعي انه مع من العريب
 من يقول لا فعل ذلك ولا كودا فجعلها من
 الواو وينبغي ان يقيده قوله لم يأت الخ بذهب
 صاحب الاتفاق والا فالجهد والجوهري
 وابن مالك وشراح التسهيل ايتوا غير
 الصيغتين من كاد وصح هؤلاء وغيرهم به
 واوى فيدل على الامر من عبارة الاصمعي بقوله
 ياتي في الاشهر ايضا من الغر آت بخ دالمسكين
 هذا الكلام من المولى الحنفي رحمه الله يدل على
 ان المضارع عند الرضى مشترك وان كان ظاهرا
 في الحال اذا الظمور لا ياتي الاشتراك والرضي
 في هذا المقام مانص على الاشتراك اتماما

كان الظاهر ان يكون مدلوله قرب حصول الخبر في الحال ومعلوم ان القرب لا يجتمع الحصول فيكون المراد قربه من الحال (قوله من غير ان) متعلق بقوله فعل اي فعل مضارع بل ان (قوله لانه على الاستقبال) اي لدلالة ان على زمان الاستقبال المتأني للحال فلا يناسب ذكر مع كاد الذي مدلوله الاشراف على الحصول وقربه منه غاية القرب (قوله تشبيها بعسي) عند من قال هو خير واما عند الكوفيين فيقدرون بدلا من الفاعل (قوله قد كاد من طول البلي ان يصح) اوله رسم عفا من بعد ما قد انجس في الصراح الرسم فشان اي بازمين هموار شده عفا اي درس الدروس كمنه شدن الانحساء سوده شدن البلي بالكسر كهنكي المصح رقت والمعنى هذا رسم دار والبيت خبر ومعهناه تحسر على فراق الحبيبة وذهاب آثار الريح الذي اقام بها فيه (قوله على كاد) مثلا لنيل المضارع (قوله اي كسائر الافعال) اي الكلام على حذف المضاف بقرينة المقام (قوله في افادة ادوات النفي نفي مضمونها) اي كان سائر الافعال اذا دخل عليها النفي افادت نفي حصول الحدث الذي هو مدلوله كذلك كاد لنفي قرب حصول الخبر لفاعله فيفيد نفي الفعل بالطريق الاولى واليه يشير قوله فيمياسيا اي ان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه الا ترى ان قولك ما قربت من ضرب فيد ابلغ في نفي الضرب من ما ضربت زيدا كاد اذا دخل عليه النفي يفيد نفي المقاربة من غير دلالة على الحصول وعدمه بل كل منهما موكول الى القرينة لاستعماله فيهما نحو ولدت هند ولم تكذ قلده وقوله تعالى لم يكذبها وفعوها وما كاد يسافر (قوله ما ضيا او مستقبلا) اي على الهيئة الاصلية او مغيرا الى هيئة المستقبل فلا يرد انه لا يصح كون كاد مستقبلا فالتميم المذكور غير صحيح اختاره على مضارعا لرعاية المطابقة (قوله يكون للاثبات) اي لفظ كاد اذا دخل عليه النفي يفيد ثبوت الخبر لفاعله فالقضية شخصية فلا يرد ما يتوهم ان الجزئ لا يثبت الكلية ومنشأ ذلك ما قال ابن مالك انه قد يقول القائل لم يكذب زيد بفعل ويكون مراده انه فعل بعسر لا بسهولة وهو خلاف الظاهر الذي وضع اللفظه اولاد لا مكان هذا رجع ذوالرمة (قوله بدليل قد يجوزها) فانه يدل على حصول الذبح فلو كان المراد من قوله تعالى وما كادوا يفعلون نفي القرب عن الذبح الذي يستلزم انتفاء

ا على ان المضارع المجرد عن علامات الاستقبال
ظاهري في الحال كما مضى في باب والذي مضى في
بابه انه حقيقة في الحال مجازي في الاستقبال لانه
اذا خلا من القرآت لم يجعل الاعلى الحال ولا
يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شأن
الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب ان يكون
للحال صيغة خاصة كالاخوية انتهت عبارة الرضى
من صدمها حيث المضارع ويمكن ان يكون
قوله ظاهري في الحال هو التقييد بقوله على مانص
عليه في الرضى باني ان ضد انشراط في مثله اولي
بابا زادة لا بد اما من تقييد عدم الاشتراك بالوضع
لحال بالقرينة او ادعاء الظهيرة المعنى المجازي
من الحقيقة في بعض الصور خالدا المسكين
بقر ١٢٣
بقر ١٢٤
بقر ١٢٥
بقر ١٢٦
بقر ١٢٧
بقر ١٢٨
بقر ١٢٩
بقر ١٣٠
بقر ١٣١
بقر ١٣٢
بقر ١٣٣
بقر ١٣٤
بقر ١٣٥
بقر ١٣٦
بقر ١٣٧
بقر ١٣٨
بقر ١٣٩
بقر ١٤٠

الذبح على وجه ابلغ لزم التناقض (قوله وتسلية اه) عطف على تخطئة الشعراء اعاد اللام اما لكون كل واحد دليلا مستقلا او لبعده المعطوف عليه (قوله ان قوله) اي بان وحذف حرف الجر من ان قيامي (قوله وتعالى قد يجوزها قرينة اه) فاثبات الفعل بمفهوم من القرينة لا من كاد (قوله وعن الثاني فخطئة) الظاهر لخطئة لانه عطف على قوله عن الاول وغاية التوجيه انه بتقدير اما اي اما الجواب عن الثاني فظاهر لخطئة (قوله قد قدم ذوالرمة الكوفة) فوق باب الكاسية اسم موضع بالكوفة فانتد للناص قصيدته الحانية فلما بلغ هذا البيت ناداه ابن شبرمة يا غيلان اراء قد برح (قوله كقوله تعالى لم يكذبها) في قوله تعالى ظلمات بهضم فوق بعض اذا اخرج يده لم يكذبها ولا يصح ان يجعل في هذه الاية على الاثبات لان المقصود بيان شدة الظلمات وهو انتفاء الزوينة والقرب لا بانسائهما (قوله وما يشتق منه) زاده ههنا لانه لا يصح المنكح على النفي الداخل على كاد انه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كسائر الافعال فان التفصيل لا بد له من الاجال المشتق عليه والتعميم السابق بكلمة او لا يصح ههنا واختار ما يشتق منه على قوله ومستقبله اشارة ههنا الى جواز تقدم المرجع من حيث المعنى باعتبار ذكر المشتق منه كالعكس اذا وجد قرينة على تعيين المشتق وهي ههنا قوله وفي المستقبل واما كون الماضي مستقما منه للمستقبل في اعتبار كونه مأخوذا منه وان الاصل للكل المصدر (قوله بقول ذي الرمة اه) في القاموس الرمة بالضم قطعة من جبل وقد يكسره ويه نعي ذوالرمة وفي الصحاح رمس الحصى ورسمها اول مسهمامية اسم حبيبة ذي الرمة يبرح يزول لم يكذب يبرح ابلغ من قوله لم يبرح لان ذلك نفي لمقاربة الحبيب من البراح يصف تمكن الهوى من قلبه فيقول اذا غير الهجر اهل المحبة عن المودة لم يكذب رسمس الهوى من حب هذه الحبيبة يكون قريب الزوال عن قلبه فكيف الزوال (قوله انتفاء قريب رسمس الهوى) المستلزم لانتهاء الزوال بوجه ابلغ كما في قوله تعالى لم يكذبها (قوله وهذا مسلم اه) لما كانت موافقة الدعوى النسائية بقول ذي الرمة موهمة لحقيته ما دفع ذلك بقوله وهذا مسلم اي كون لم يكذب في البيت كسائر الافعال لكن لا يثبت انتفاء الثانية به وهي ان النفي الداخل على المضارع بخصوصه يكون نفي القرب ما لم يثبت ان النفي الداخل

الكاسية كناية في الاصل العامة
وهي اسمي الموضع واسم
ذي الرمة غيلان بن عقبة بن خديج

لانه يؤذن بالتسوية بين
المعطوف والمعطوف عليه
في الحكم وهو منع من
الماضي فمما تقدم والمراد بالتعميم
السابق قوله ما ضيا كان
او مستقبلا خ

على الماضي يكون للاثبات فان خصوصية كون الشيء في المستقبل متوقفة
على عدم كونه في الماضي كذلك فاذا لم يثبت ذلك لم يثبت هذه ايضا فتكون كلتا
دعويته باطلتين وحاصله ان كلتا الدعويين متلازمان فساد احدهما فساد
الآخر وقد عرفت فساد الاولى ففسدت الثانية ولا يتوهم صحتها بموافقة اليقين
له ومن لم يتدبر فسر قوله مدعاه بجملة مع الاخرين ثم قال لا فائدة في هذا الكلام
الا اطالة (قوله وجه القدر فيه) اي في ثبوت الدعوى بانه لم يثبت بالتمسك
المذكور في تمسكه عليها بانه لم يثبتها (قوله بمعنى اخذ) اشار بفسادها بما خذ الى ان
الدنو الذي سببه الاخذ وان كان مغايرا له بحسب المقهور لكنه عينه بحسب
الوجود فلذا فسر به (قوله في كون خبرها) وهي بذلك اولى من كاد لان
اخبارها اصلها بمضمونها بخلاف خبر كاد (قوله بمعنى شرع) اي في اصل
الوضع ثم استعمل بمعنى قرب (قوله عطف على طفق) اشارة الى رد ما هو
في بعض الشروح من ان اوشك ليست من القسم الثالث اذ لو كانت منه
لامنع استعمالها مع ان وانما ذكرها بعد فراغها منه وكانها مشتركة بين مقارنة
الخبر رجاء وحصولا فلذلك استعملت مع ان وحذفها انتهى ووجه الرد انه لم
يستعمل اوشك بمعنى الرجاء (قوله مثل عسى وكاد في الاستعمال) لافي المعنى
وفيه اشارة الى ان الاستعمالين شاذان بخلاف طفق وكرب وجعل واخذ فان
الشاذع فيها التجريد وان جاءت مع ان على قوله (قوله فتارة يستعمل اه)
واذا كان خبرها المضارع مع ان فهو بتقدير سرف الجراي اوشك زيد
في ان يخرج ثم حذف وجوبا لكثرة الاستعمال (قوله ما وضع لانشاء التجب)
هذا وضع طارئ على اصل الوضع فانه في الاصل للاخبار او لطلب الفعل
والتجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور باخر يحث سببه ولذا قيل اذا
ظهر السبب بطل التجب (قوله وجهه بالنظر الى كثرة افراده) اي جمع للدلالة
على ان هذا الجنس كثيرا لافراد فالعرف الجنس والجمع للدلالة على كثرة
الافراد ان كانت الاضافة للجنس وان كانت للاستفراق افاد مع ذلك شمول
التعريف لجميع افراد العرف (قوله وعلى ككل تقدير) من التثنية والجمع
فالتعريف للجنس لا لافراد النوعين (قوله ايضا) متعلق بقوله للجنس اي
كما كان في تقدير الافراد (قوله فم وما وضع) اي اذا كان للجنس على اي تقدير

بمعنى فعل التجب

فهو اي الجنس ما وضع اه (قوله بمثل اه) وهو ما يستعمل لانشاء التجب
وليس بفعل فاذا تجب من خير شخص قلت لله دره اي خيره (قوله واهاله)
اذا تجب من طيب شيء قلت واهاله (قوله بنحو قاتله الله من شاعر) اذا تجب
من شعر شخص قلت ذلك (قوله ولا شل عشره) يقال لمن ابدا الرمي والطعن
لا شل عشره اي اصابه (قوله بعد الوضع) فان الشيء اذا بلغ غايته يدعى
عليه موثاله من العين للكمال وكذا لاشل عشره دعاه به بعدم الشل (قوله
اذا المراد اه) فان الاطلاق قرينة التجريد عن الغير (قوله لفعل التجب اه)
كون المقصود من التعريف ابراء الاحكام يرجع الاول وقرب المرجع مع
اتحاد المعرف والمعرف يرجع الثاني فلذا سوى بينهما (قوله احدهما اه)
بيان الحاصل المعنى لاتعيين تقدير حذف المبتدأ اذ يجوز ان يكون ما فعله
وافعل به عطف بيان او بدلا ثم لما كان ما فعله وافعل به جله تتضمن فعل
التجب اشارة الى ان الحمل مبنى على التجوز والمراد صيغتنا الفعل اللتان يتضمنا
التركيبان المذكوران لكن لا مطلقا اذ ليس افعل وافعل مطلقا للتجب بل
من حيث انهما في هذين التركيبين وزاد لفظ الضيغة اشارة الى ان كل
ما يوازنها فعل التجب لا خصوص هذين الفعلين (قوله غير متصرفين)
لما عرفت من مشابهما الحرف بسبب تضمن معنى الانشاء (قوله فلا
يتغيران) ولذا صرح العين فيما اقوله وايضا ولا يجوز الادغام في اشده (قوله
اي فعلا التجب) اشارة الى ان رجوع الضمير المذكور الى صيغتين مبنى على
تاويلهما بالفعلين ولعدم الاحتياج الى التأويل فسر الضمير المجزوء في قوله
فيهما بصيغتي التجب (قوله الاما يبنى منه افعل التفضيل) ويريد عليه
فعل التجب بشرط وهو انه لا يبنى الا على ما وقع واستمر بخلاف افعل التفضيل
فانك تقول انا اضرب مثل غدا فان الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل
الذي لم يدخل في الوجود والماضي الذي لم يستمر لا يستحق ان يتجهب منها (قوله
للمباغاة والتأكيذ) فان المقصود من انشاء التجب في قولنا ما احسن زيد
اثبات الحسن له على وجه التكامل والتقدير وكذا المقصود من زيد افضل
القوم كاله في الفضل وتحقيقه (قوله ولذا) اي لما شابهتهما افعل التفضيل
(قوله ما انتهى الطعام) في القاء وسنبيه كرضيه احبه وزغب فيه ومقته

انقضه (قوله او عيب ظاهري) واما الباطني فيحي منه نحو ما جهل زيد
 (قوله يشانهما) بيان للمعنى المثل يعني اذا اريد بناء صيغتي التعجب مما يمنع
 بناؤهما منه يتوصل بينهما من فعل لا يمنع بناؤهما منه مما يتعلق به قصد
 المتكلم من حسن اوقع او شدة اضعف مثلاً (قوله وجعل اه) بصيغة المصدر
 عطف على بنائهما وانما جعل الممتنع ههنا مفعولاً وفي الفعل التفضيل تمييزاً
 لان اسم التفضيل لا يعمل في الفاعل والمفعول به الظاهرين بخلاف فعل
 التعجب (قوله بتقديم وتأخير وفصل) خص هذه الوجوه بالذ كر لانه يجوز
 التصرف بحذف الجار في احسن به اذا كان المجزوء ان مع الفعل ويجوز
 حذف التعجب منه نحو اجمع بهم وابصر (قوله وانما قيدناه) قيل الاطلاق
 خيز من التقييد لانه متكفل بمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى ذكر
 التقديمات الجارزة في غيرها والمتنوعة واما ما ذكره من الباعث فلا يتبع لان
 منع فعل التعجب من التقديم والتأخير من خواصه وان كان معه مانع آخر
 وفيه ان هذا انما يتم اذا كان قوله بتقديم وتأخير اعموم السلب لكن النكرة
 في سياق النفي انما تنفي العموم اذا انسحب حكم النفي عليها كائنص عليه
 في التلويح وههنا ليس كذلك لان النفي متوجه الى التصرف المقيّد لا الى القيد
 فيكون المقاد انتفاء التصرف المقيّد بتقديم ما ولا شك انه ليس من خواص
 فعل التعجب (قوله جريا مجرى الامثال) لمشا بهتة ماها في خروج كل منهما
 عن موضعه الاصل وتحقق القرابة فيهما (قوله كما لا تتغير الامثال)
 في الكشف المثل في الاصل بمعنى المثل والتظهير قيل للقول السائر الممثل
 مضرب به بمروره ولم يضر بامثال الاقوال فيه غرابة من بعض الوجوه ومن ثم
 حفظ من التغيير (قوله اجيب) نقل عن الشارح واجاب بعضهم بانه يجوز
 ان يكون المراد تقديمه على شيء وتأخير بالقسمة الى شيء آخر (قوله انما هو
 للتأ كيد) كافي قوله تعالى لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون (قوله بين
 العامل والمفعول) بقريته قوله بالظرف وانما قيد بذلك لما سيأتي انه ايجاز
 الاكثر من الفصل بكلمة كان بين ما والفعل (قوله بكلمة كان) نقطوهي زائدة
 للدلالة على ثبوت الحكم في الزمان الماضي وانقطاعه في الحال كما بينه الشارح
 (قوله وما ابتدأه) هذه التقريرات كلها باعتبار الاصل وبعد النقل صار

كالعلم لانشاء التعجب والاعراب بحسب التركيب السابق لما تقرر من ان
 المتقولات المركبة تبقى على اعرابها الاصل (قوله بمعنى شيء) فكان معنى
 ما احسن زيداً شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيداً احسناً ثم نقل الى انشاء
 التعجب وانحى عنه معنى الجعل فجاء استعماله في شيء يستحيل كونه يجعل
 بجعل نحو ما اقد ر الله وما اعلمه (قوله من باب شر اهرذاب) في كون كل
 منهما بمعنى كلام فيه نكرة فاعل في المعنى فان معنى شيء احسن زيداً ما احسن
 زيداً كما ان معنى شر اهرذاب ما اهرذاب الاشر واعلم ان مذهب سيبويه
 اضعف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير موصوفة تاذر نحو نعماهي
 على قول ولم يرد مع ذلك مبتدأ واطهر من وجه وهو انه لا تقديريه ولم ينقل
 من انشاء الى انشاء بخلاف مذهب الاخفش فان فيه لزوم حذف الخبر
 وبخلاف مذهب الفرآ فان فيه النقل المذكور وهو بعيد وما قيل
 ان الاستفهام قد يستعمل في التعجب كثيراً فليس بطريق النقل بل بطريق
 الجواز وهم (قوله موصولة عند الاخفش) في المعنى جواز الاخفش ان تكون
 موصولة معرفة والجملة صليتها وان تكون نكرة موصوفة والجملة صفتها (قوله
 والخبر محذوف) فيه بعد لانه حذف الخبر وجوباً مع عدم ما يستد مسده (قوله
 من حيث المعنى) وان كان منعها من حيث النقل المذكور (قوله قد يستفاد
 من الاستفهام معنى التعجب) لكون منشأ كل منهما الجهل (قوله ما ادر الله
 ما يوم الدين) ما الاولى مبتدأ والجملة الفعلية خبره والثانية مبتدأ خبره يوم
 الدين وبالعكس والجملة تبادر مسد مفعولي ما ادر الله عنهما بالاستفهام
 (قوله واما احسن زيداً) اي اما اصل احسن زيداً فهذا ولكون الجملة بتأويل
 المفرد لم يحتج الى عائد (قوله ومعناه الماضي) لان التعجب لا يكون الا بما تحقق
 واستقر على ما عرفت وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضي لم يعهد بل العكس
 وبيان مجي الهمة للصيرورة وزيادة الباء في الفاعل قليل (قوله اي مجزوء)
 التسامح شائع في كلامهم لشدة الاتصال بين الجار والمجزوء (قوله عند سيبويه)
 متعلق بجميع ما تقدم فالشارح ادج عبارته بالمتن في بيان مذهب سيبويه
 (قوله الا اذا كان الخ) استثناء من لازمة لا من زائدة (قوله مفعولاً) يؤيده حذفه
 كما جاء اجمع بهم وابصر (قوله اي احسن انت) الخطاب لمن يتوجه اليه الكلام

اقول وفي التوضيح كذلك الا ان الوجهين لا
 اشتركا في حذف الخبر مع عدم ما يستد مسده
 وكانت رعاية كون المبتدأ معرفة اهم حسب
 الامكان اكنى ذكر الوجه المذكور عن الاخر
 المراد بالجملة قوله فافعل صورته الى آخره
 والمراد بالمراد اسم الاشارة يعني ان الجملة
 الواقعة خبرها هي في قول المفرد الجاءد
 فلا يحتاج الى عائد خذ

لما كان غرضه رجه الله من الثقل ايراد ما لم
 يشتر عند النكاح من افعال هذا الباب فقط
 لتوقف ما هو بصدده عليه لم يبال بترك قيود
 ذكرها ابن مالك رجه الله في هذا المقام من
 تضمن هذا النوع معنى التجب وكثرة دخول
 الباء الجارة على فاعله نحو حسن زيد رجلا
 لكونه بمنزلة احسن زيد واظهار الفاعل على
 لكونه مقابلة نحو زيدون كرموارجلا لكونه
 طبقا مقابلة نحو زيدون كرموارجلا لكونه
 بمنزلة ما اكروهم رجلا واستغناء عن التعريف
 باللام نحو حسن او انك رفيقا بمعنى ما احسن
 اولئك رفيقا ولذلك ترك ايضا ما في الشرح من
 تخصيص بعضهم بالتحويل بما عدا علم وجعل ومع
 ولكن مع التزام اللزوم فيما ايضا من الشرح من
 وهو مذهب الفارسي واكثر الخوئين يرون ان
 زيادة الشارح قدس سره قيد على ما في
 في الحدود لغرض جامعة الحمد مبنى على
 التسهيل وشرحه الخ لا مطلقا اذ لا يمتنع على
 على قول الاخفش والمبرد بالحق هذا النوع
 سباب التجب سواء انشا باصالة سواء في الهم
 اولا فافهم خالدا المسكين
 اعتبر في لفظ اللقب التجوز لتعديج عبارة
 الشارح قدس سره وهو مبنى على اختصاص
 اللقب بالعلم وهو في الاصل ممنوع وان سلم فانما
 يسلم عند النكاح وهذا مما لا يثبت على من له
 اطلاع على تفسير قوله تعالى وتقدس
 ولا تباروا باللقاب مع الحديث المروي
 في سبب نزوله خالدا المسكين

في الاصل

في الاصل فعلا ن) بذليل حقوق ناء التانيث الساكنة والضما والبارزة
 المتصلة في بعض اللغات ومحيط الفائدة قوله على وزن فعل بمعنى انهما لم يبقيا
 في الحال على وزن فعل لا قوله فعلا ن ليوهم انهما لم يبقيا فعلا ن (قوله في فعل
 فعلا كان او اسما) نحو رجل لغيب (قوله باسكان الغين) ثقل الكسرة على حرف
 الحلق (قوله مع كسر الفاء) ثقل كسرة العين اليه ليندل على انه مكسور العين
 (قوله اتباعا للعين) فانه يورث الخفة في الكلمة باعتبار تعامل الحركتين وان كانت
 الفتحة اخف من الكسرة (قوله وشرطهما) اشار الى ان ورود فاعلهما نكرة
 نحو نعم رجل زيد او مضافا الى التكررة نحو نعم صاحب قوم لاسلاح لهم قليل
 ملحق بالعدم (قوله للعهد الذهني) اي قصده الى مفهوم في الذهن من حيث
 ان جنسه غير متعين في الوجود كما في ادخل السوق الا انه حصل التعيين ههنا
 بالخصوص بالمدح بخلاف ادخل السوق واليه اشار الشارح بقوله وهي لواحد
 غير معين ابتداءه هذا الذي اختاره المصنف في الايضاح حيث قال وما ظن
 بعض الخوئين من انه الجنس بكاله خطأ محض لانك لا تقصد من قولك نعم
 الرجل زيد جميع الرجال لانه يثنى ويجمع ويطلق الخصوص واردة الجنس
 بكاله سواء كان بمعنى كل فرد او جميع الافراد ينافي ذلك وليطابق نعم رجلا
 زيد فان الضمير فيه راجع الى امر مبهم يفسره ما بعده ليعكون جميع الباب
 على نسق واحد وليحصل الابهام ثم التفسير الذي يناسب وضع السباب اعني
 المدح العام وما قيل انه يلزم خلوا الجملة عن العائد فقيه انه يلزم ايضا في نعم رجلا
 زيد لعدم رجوع الضمير الى زيد فاما ان يقال ان اتحاد المفرد الغير المعين بالابتداء
 في الخارج كاف في الارتباط كما في ضمير الشأن او يقال ان الجملة بتقدير المفرد كانه
 قيل زيد رجل جيد على ان اخلوا انما يلزم على القول المرجوح هذا خلاصة
 ما ذكره المصنف في ايضاح المقصود مع زيادة قظم ران ما ظن بعض الخوئين
 من ان اللام للجنس بكاله خطأ محض وكذا جله على الجنس من حيث هو هو
 (قوله ليعكون اوقع) اي انما اخير التفصيل بعد الابهام ولم يفصل ابتداء
 ليعكون اوقع لشوق النفس الى معرفة المبهم ولصيرورته مذكورا مرتين والمقام
 يقتضي الاوقعية لان المدح العام مما يستبعد وقوعه وهذا ظاهر الا ان هذا غير
 مختص بالفاعل المأخوذ باللام (قوله وهم جرا) اي اقبل جرا (قوله مضمر)

قوله ناء التانيث الساكنة عدل عن دليل
 ارضى بان دليل فعليتهما لحاق التاء التي
 لا تطلب هاء في الوقف لان ما قاله الرضى اعم
 من ناء التكميم والخطاب مع انهما لا يلحقانها
 وان ترجحت عبارة الرضى من جهة اخرى
 خد المسكين
 اللقب بالبحام عنه الضعيف الا حق والفعل كتح
 وسبح وكرم واما اللعب بالعين المهمل ككتف
 وليس من اداهما اذ هو مصدر بمعنى الزهرل
 على ان السمع على ما في الصحاح وسائر كتب
 اللغة انما هو رجل لاسلاح لهم وصاحب
 قديم صاحب قوم لا سلاح لهم وصاحب
 الركب عثمان بن عفان حتى ان سيويه وعامة
 الخوئين منعوهما الا في الضرورة على ما في
 شرح التسهيل لابن عقيل خد
 نعم تقدير القول مثلا في الاخبار
 وهو عدم تقدير القول مثلا في الاخبار
 الانشائية وجواز كون الجمل الانشائية خبرا
 من غير تأويل كالجمل الخبرية واما على ما رجحه
 السيد السند قدس سره من اقتضاء التواني
 العربية تأويلها انه ومقول في حقه مثلا فلا
 خلوه وهو ظاهر في ان كلام الخشي في جواشيه
 على المطول ياذي في ترجيح القول الاول فاما ان
 يقال مع السعد ثم والسيد هنا لان الهم
 يتغير بتغير الا زمان واما ان يقال القفل
 المرجوح من خطأ النسخ والصواب المرجح
 والتفصيل في المطول والحوادثي خد المسكين

عبارة الرضى اما عند اهل الكوفة فظاهر لانهم يطابقون بالضمير تميزه في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث واما عند اهل البصرة فظاهر لانهم التزموا افراد الضمير تجاه اللبس اذا قصد المثنى والجمع وقد صرح المصنف وابن مالك الخ انتم بلام التفسير والظاهر ان مراد المولى الحشى من النقل والاستدراك على الشارح قدس سره من حيث انه صرح بافراد التمييز وهو لم يقبل به احد سوى الجزولي ومن تبعه من شرح كلامه وهو غلط منهم وفيه نظر اما اولاً فلان الشارح اتخذ المفرد المقابل للمضاف وهو يعم التثنية والجمع والمذكر والمؤنث بلا شبهة والافراد الذى في الرضى مقابل التثنية والجمع فابن هذان ذلك واما ثانياً فانه نقل الحشى رحمه الله من الرضى انما هو في تمييز ضمير ربه رجلاً واليه الاشارة بقول الرضى هذا الضمير كيف يستدل به على ترتيب الكلام المعلق بتمييز آخر كانه ما كان مع ان الرضى يصرح بالمطابقة في حكم الضميرين بان الكوفيين يجعلون ضمير ربه رجلاً مطابقاً لما يقصد من التثنية والجمع الى غير ذلك والبصريين يلتزمون افراده ويطلق كل من الفرقتين بالضمير التمييز على مذهبه في الضمير بخلاف ما نحن فيه من ضمير ربه رجلاً لا قليلاً اهل المصرين على انه لا يثنى ولا يجمع الا قليلاً كما تله الحشى ايضا انما من الرضى والاكثف يلائم اجماع اهل المصرين على انه لا يثنى ولا يجمع لا يؤنث مع قول الكوفيين بان التمييز يثنى ويجمع الخ تبعاً للضمير فقلبك بالمراجعة وحسن التدبر وصلى الله وسلم على سيد المرسلين وآله وصحبه اجمعين والحمد لله رب العالمين خالد المسكين

اذا قام

اذا قام مقامه واجعا الى المبتدأ غير محتاج الى التمييز في نظريه نعم وجلا وكذا في نحو نعم رجلاً زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قائم زيد وفيه نظراً لان الانسليم الملازمة المذكورة فانه اذا قام الضمير مقامه كان واجعا الى ميم يفسره ما بعده فلا بد من التمييز بعد التمييز بصير كاسم الجنس المفرد بلام العهد الذهني في الدلالة على فرد منهم في الخارج فالرابط في نعم رجلاً زيد كما رابط في نعم الرجل زيد والظاهر ما ذكرناه سابقاً من ان الرابط الاتحاد وقيل انه اذا كان زيد مبتدأ بعد ان يجعل اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد وكذا كون الضمير في نعم رجلاً زيد ميماً للتقدم المرجع رتبة والحواب ان لزوم تأخير المبتدأ عن البادى على انه ليس عبارة عنه ولا من جلاله خلاف الاصل لا يكون مطرداً وكثيراً (قوله جملتان) والثانية مستألفة محذوفة المبتدأ حذفاً لازماً لشد اتصال المخصوص بالفاعل (قوله مطابقة اه) يعنى يجوز ان يكون من اضافة المصدر الى المفعول ومن اضافته الى الفاعل وليس هذا من باب الالتباس بل من تعدد طرق اعادة المعنى والمراد بمطابقة الفاعل مطابقة فقط نفرج ما اذا كان فاعله ضميراً اذ لا يتصور فيه مطابقة الفاعل بدون مطابقة الفعل واما مطابقة التمييز للمخصوص فليس بشرط بل هو از افراده ايضا كيف وقد عرفت وجوب الافراد عند الجزولي ومن تبعه (قوله اوتأويلاً) فنونم الاسد زيد واغلاخص هذا التعميم عطابقة الجنس اذ لم توجد المطابقة فيما عداه تأويلاً وما يتوهم في نحو بنس المرأة هند من ان تذكيره بتأويل المرأة بالجنس فباطل والالجاز قام المرأة (قوله من حيث وقع المخصوص) خص السؤال بعدم المطابقة في الافراد مع عدم المطابقة في الجنس ايضا لجواز ان يقال جعل مثل القوم نفس الذين كذبوا مبالة في اتصافهم به فتحقق المطابقة في الجنس تأويلاً (قوله وحذف المخصوص) والقرينة تقدم ذكره في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة (قوله وبئس مثل القوم المكذبين مثلهم) اشاراً بقائمة المكذبين مقام الذين كذبوا الى ان الموصول حينئذ ليس للعهد بل عبارة عن جنس المكذبين ليصل الابهام في المثل وضمير مثلهم راجع الى الذين حملوا التوراة لان المقصود ذمهم فالعنى بئس حال المكذبين حال اليهود الذين جحدوا آيات نعت محمد صلى الله عليه وسلم

في س ٣٨

حاصله ان رتبة المبتدأ وان كانت متقدمة ولو مع التأخر لفظاً لكن فيما نحن فيه عرض له ما يقتضى تأخره اعنى الاعتناء بالتعيين بعد الابهام ولم يلزم تأخيره هنا لما باقى صورة التأخير اللفظي لا يثنى له التقدم الرضى بل في صورة التقدم ايضا كما اوى اليه المح آفة خد المسكين

بديان اشتراط المطابقة بين المخصوص والفاعل مطلقاً وان كان متانياً لا اتفاقاً ولا يجمع ولا يؤنث ولو قصد على ان الضمير لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ونعم المثنى والجمع والمؤنث نحو نعم رجلاً زيد ونعم رجلين زيدان ولم رجلاً زيدون الا ان قيد فقط مراد في الفاعل اذ الالملاق قرينة التعبير فلا بد ان الصواب تقييد الفاعل بغير الضمير خد

قد عرفت ان الافراد الواقعة في الشرح يعم التثنية والجمع والذي قال به الجزولي ليس فيما نحن فيه فكيف يتنضم سنداً لا تعقل خد

فلا يلزم اتحاد الفاعل والمخصوص لفظا ومعنى على ما فهم (قوله اي نحن)
 بقربة قوله تعالى والارض فرشاها (قوله وقد يحذف المخصوص) ووضع
 الظاهر موضع المضمحل لدفع توهم رجوعه الى الفاعل لقربه ولا فائدة عموم
 الحكم فان المراد من الضمير في قوله وشرطه مخصوص نعم وبئس وانما ذكره
 ههنا مع ان المناسب ذكره بعد هذا الكثرة حذف المخصوص في نعم وبئس
 وعراقته في المدح والذم وما قيل ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كان الثاني
 عين الاول فانما هو اذا كانا ظاهرين وفي التسهيل وقد يحذف ويختلف صفة اسما
 نحو نعم الصديق حليم وكرم اي رجل او فعلا ويكثر ذلك اذا كان الفاعل ما نحو
 بئس ما يا حرمكم به ايمانكم ويقال في غيره نحو نعم صاحب نستعين به فيعينك
 اي صاحب (قوله وساء مثل بئس) اشار بتشبيهه بئس وعدم جمعه معه
 الى ان عدم عراقته في الاستعمال لانشاء الذم مثلها ولذا قال في التسهيل
 وقد يلحق ساء بئس وذلك لشروع استعماله بمعنى الاخبار في القاموس ساء
 سواء فعل به ما يكره وساء سواء كسحاب قبح ووزنها فعل كظرف قلب الواد
 القا (قوله ونها خبذا) فاصله عن نعم وبئس لاختصاصه باحكام ذكرها
 ولعدم عراقته في المدح وفي شرح التسهيل وقيل ليست اي خبذا للمدح
 بالوضع وانما وضعها المبالغة في تمكن الحب (قوله من افعال المدح والذم) لم يقل
 من افعال المدح لان هذا اللفظ عند النحاة اسم لما يفيد انشاء المدح او الذم مع
 ان خبذا بعد دخول لا يفيد الذم ايضا (قوله حب في خبذا) اي حب في هذا
 التركيب في شرح التسهيل مقتضى كلام المصنف ان خبذا بمعنى نعم وقد فرق
 بينهما بان خبذا تشعير مع دلالتها على المدح العام بان المدح محبوب وقريب
 من النفس ولا خبذا بالعكس ولا يشعر بذلك نعم وبئس (قوله من حب
 الشيء) ينصب الشيء على انه مفعول به وجب بفتح الحاء وقوله اذا صار
 محبوبا متعلق به والمعنى ان خبذا مركب اما من حب المتعدي يقال حبه
 يحبه بالكسر فهو محبوب بعد نقله الى فعل بالضم على ما نقل من انه اذا جعل
 الفعل المتعدي من التعوت حول الى فعل كافي علم ورحم او من حب اللازم
 بكسر العين او ضمها وليس المراد ان في حب الغنم فتح الحاء على ما هو اقياس
 وضمها ينقل الضمة الى الحاء ثم الادغام اذا العبارة لا تساعده فانه صريح

في انه

من وجوب كون فاعله ذا عدم تغيره دائما
 ووجوبية المخصوص بعد مطلق لا مقيدة
 بالاغلب وعدم التزام التميز واللا عدمه وما يختص
 بخبذا دخول لا عليه فانقلاب معناه الى بئس
 ومنه عدم عمل الفعل التامخ في مخصوصه
 بالرفع فلا يقال خبذا كان زيد كما يقال نعم الرجل
 كان زيدا فهو خواص سببه راما العمل فيه
 بالنصب او عمل غير الفعل من التواضع نحو
 خبذا ان زيدا فليس منه مخصوصا بخبذا بل
 هو متوسع في نعم وبئس ايضا والعلل مؤسولة
 اليك خذ النقشبدي

في انه مركب من احد هما ومن ذا اولانه يلزم ان يكون الشيء مستدركا
 اذ لا دخل له في التركيب ولان المناسب لبقية المذكور الواو دون او (قوله
 وفاعله ذا) بخلاف نعم وبئس فان فاعلهما ما تقدم وانما خص ذا المنافي اسماء
 الاشارة من الابهام المقصود في هذا الباب والمشار اليه بذا الامر الذي
 وان كان وضع اسماء الاشارة للمشار اليه في الخارج (قوله ولا يتغير) ومن هذا
 الباب زعم بعض انه بعد التركيب صار اسما بمعنى حبيب خبر لما بعده فعني
 خبذا الامير هو حبيب واختاره ابو علي وصاحب القاموس او مبتدأ خبره
 ما بعده واليه ذهب المبرد (قوله اي بعد خبذا) لم يقيد ههنا بالاغلب
 اذ مخصوص خبذا لم يستعمل متقدما (قوله المخصوص) خلافا لابن كيسان
 فانه ذهب الى انه بدل من ذا وقيل عطف بيان وانما قال بعد خبذا ولم يقل
 بعد فاعله كما في نعم وبئس اشارة الى ضرورة اجزا من خبذا (قوله لجرها مجرى
 الامثال) كأنهم عاملوها معاملة المضمحل في انه لا يختلف باختلاف المدح
 مثنى ومجوعا وموثا وشبهه بالمضمحل في نحو نعم رجلا اقوى منه بالظاهر في نعم
 الرجل زيد لزيادة ابهامه وعدم كونه اسما ظاهرا (قوله ويجوز ان يقع قبل اه)
 انما لم ياترمو التمييز في خبذا والتمروا في نعم اذا كان الفاعل ضمير مع ان الفاعل
 في كل منهما امر ذهني لوجهين الاول ان فاعل خبذا ملفوظ بخلاف فاعل
 نعم فانه مستتر بفعل التمييز دلالة على وجوده والثاني لزوم الالتباس بين الفاعل
 والمخصوص عند عدم ذكر التمييز فيما اذا كان المخصوص معرفا باللام او مضافا
 اليه نحو نعم رجلا السلطان فانه لا يدري لو حذف رجلا ان السلطان فاعل
 والمخصوص بالمدح محذوف او هو المخصوص وفاعله مضمحل (قوله تميزا وحالا اه)
 فان قصد تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف كان المنسوب حالاً نحو
 خبذا اهند مواصلة اي في حال مواصلة وان قصد بيان جنس المبالغة في مدحه
 كان تمييزا نحو خبذا زيدا كما وخبذا زيدا رجلا ولا يلزم الفصل بالاجنبي
 لان المخصوص ليس باجنبي لاتحاده بالفاعل (قوله من الفعلية) لم يقل من
 الفعل ليشمل مذهب من قال باسمية خبذا (قوله وذو الحال هو ذا) لم يتعرض
 ابيان المميز لظهوره اذا الابهام في المخصوص (قوله اي كلمة دلت اه) اشارة
 الى ان ما عبارة عن السكامة ليكون التعريف مستحلا على الجنس وان قوله

والدليل عليه عدم مطابقة المخصوص اذ لو كان
 اشارة الى الامر الظاهري لوجب مطابقة المعيار
 اليه كالمخصوص في التنبيه والجمع والتذكير
 والثاني خذ المكين

في غيره طرف مستقر صفة معنى كما هو الظاهر السابق الى الفهم والضمير راجع الى ما وان جاز رجوعه الى المعنى كما مر في تعريف الاسم والفعل رعاية لمطابقة دليل الانحصار ويحتمل ان يكون ظرفا لغوا متعلقا بدل وفي معنى الباء وان يكون مستقرا حالاً من معنى لكنه خلاف الظاهر اذ ليس المقصود تقييد الدلالة بحال كون المعنى في غيره بل الدلالة على معنى موصوف بالحصول في الغير من الاطلاق قد يكون قرينة التقييد والتجريد عما سواه فالمراد الحرف مادل على معنى في غيره فقط اي لا يكون دلالة على معنى في نفسه كما يدل عليه وجه الانحصار فخرج الفعل باعتبار المعنى المطابق عن تعريف الحرف لانه كما يدل على معنى في غيره باعتبار مدلوله المطابق يدل على معنى في نفسه ايضا باعتبار المعنى التضمني اعني الحدث كما مر وكذا الاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط الذي هو غير مستقل بالمفهومية ان قلنا ان تضمنها طوارئ بعد الوضع بسبب الاستعمال مع حرف الاستفهام والشرط وان قلنا بتضمنها لمعنى الاستفهام والشرط المستقل بالمفهومية فلا اشكال اصلا واما المشتقات فلقد دخول الذات المهمة التي نسب اليها الحدث في معناها المطابق والتضمني كلاهما مستقل بالمفهومية وما قيل ان هذا التعريف يهدم التقييد انما يتم لو ثبت ان معاني الحروف كلها يسلط او مركبة من اجزاء ليس شيء منها مستقلا بالمفهومية وكلاهما مخدوعان فان اثبات ان الابداء المطلق المستقل بالمفهومية مثالا ليس جراً من الابداءات الخاصة دونه فخرط القشتاد قد فوع بان معاني الحروف من حيث ان مدلولاتها آلات للملاحظة متعلقاتها و امر آة لمشاهدة حالها فلا تكون مستقلة وكون معاني المركبة في انفسها بحيث اذا فصلت ولو حطت قصدا تكون مستقلة على اجزاء مستقلة بالمفهومية لا يضربنا (قوله متعلق بالنسبة اليه) صفة كاشفة لحاصل في غيرها فان حصول المعنى في غير الكلمة يحتمل ان يكون باعتبار اضافة الغيرية وان يكون باعتبار دلالة عليه وان يكون باعتبار تعقله بالنسبة اليه (قوله اي لا يكون اه) تفسير اقوله متعلق بالنسبة اليه اي ليس المراد بكونه متعلقا بالنسبة الى الغير ان تعقله يستلزم تعقل النسبة الى الغير وبقتضيه حتى يرد على معنى التعريف بالاسماء الموضوعات للمعاني الاضافية كالابتداء

اي التقييد بعدم الدلالة معنى في نفسه الذي هو معنى فقط

المطلق والابوة والاختوة مثالا بل ان لا يكون ذلك مستقلا بالمفهومية ويكون آلة للملاحظة ذلك الغير متعلقا بتعبية لا قصد او بالذات فلا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه لما ان النفس مجبولة على عدم الحكم على شيء او بشي ما لم يلاحظ قصد او بالذات بل لا بد له في ذلك اي في كونه محكوما عليه اوبه من انضمام امر آخر وهو ما يكون هذا المعنى آلة للملاحظة فاذا ضم ذلك اليه صار المجموع معنى ملحوظا قصد او بالذات يمكن ان يحكم عليه وبه نحو لا يجوز زيد في الدار (قوله في جزئيه للكلام) بخلاف الاسم والفعل فانه لا يحتاج اجمعهما الى الاخر في الجزئية بل في تأني الكلام ومن هذا ظهر وجه التخصيص بالكلام واندفع ما قيل الاولى ان يقال في جزئيه لما يقاربه شيء كلاما ~~كان~~ او امر كما ناقصا (قوله او غيره) اي فضله (قوله الى اسم متعلق معناه اه) قيد الاسم والفعل بهذا القيد بقرينة المقام لتلايرد الموضوعات فانها محتاجة في الجزئية الى اسم او فعل لكن ليس ذلك مما يتعلق معناها بالنسبة اليه لكون معانيها مستقلة بالمفهومية (قوله او فعل) اولم تع الخلق قال الرضى الحرف قد يحتاج الى المفرد كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحرف النفي والاستفهام والشرط وقد يحذف المحتاج اليه في نعم ولا وكان قد خرجت ولما (قوله حروف الجر) خص حروف الجر والتنوين من سائر الحروف بالتعريف لان ما عداها ما ليس لها مفهوم مشترك بينها كالحروف المشبهة بالفعل والعاطفة واما مفهومها هو المعنى اللغوي كحروف الردع والتخصيص الى غير ذلك بخلاف حروف الجر فان لها في الاصطلاح معنى مشتركا بينها وهو الافضاء ولكل منها معنى خاص وبخلاف التنوين فانه يقل من معناه اللغوي الى معنى آخر وبما ذكرنا فظهر ان اللام في قوله ما وضع للافضاء صلة الوضع لا للقرض كما وهم (قوله اي ايصاله) في الرضى المراد بايصال الفعل الى الاسم تعدية اليه حتى ~~يكون~~ الجهر ورمعه لانه لذلك الفعل فيكون منصوب المحل ولهذا اجاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى وارجلكم ولعله اراد ان هذا اثر الايصال وعلامته والا فلا يصال ان يتعلق معنى الفعل بما يليه كتحلق المرور بزيد كما يشير اليه قول الشارح قد مره فيما بعد لانها تجر معاني الافعال الى ما يليها ولا يتقضى التعريف ببعض حروف العطف

في غيره طرف مستقر صفة معنى كما هو الظاهر السابق الى الفهم والضمير راجع الى ما وان جاز رجوعه الى المعنى كما مر في تعريف الاسم والفعل رعاية لمطابقة دليل الانحصار ويحتمل ان يكون ظرفا لغوا متعلقا بدل وفي معنى الباء وان يكون مستقرا حالاً من معنى لكنه خلاف الظاهر اذ ليس المقصود تقييد الدلالة بحال كون المعنى في غيره بل الدلالة على معنى موصوف بالحصول في الغير من الاطلاق قد يكون قرينة التقييد والتجريد عما سواه فالمراد الحرف مادل على معنى في غيره فقط اي لا يكون دلالة على معنى في نفسه كما يدل عليه وجه الانحصار فخرج الفعل باعتبار المعنى المطابق عن تعريف الحرف لانه كما يدل على معنى في غيره باعتبار مدلوله المطابق يدل على معنى في نفسه ايضا باعتبار المعنى التضمني اعني الحدث كما مر وكذا الاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط الذي هو غير مستقل بالمفهومية ان قلنا ان تضمنها طوارئ بعد الوضع بسبب الاستعمال مع حرف الاستفهام والشرط وان قلنا بتضمنها لمعنى الاستفهام والشرط المستقل بالمفهومية فلا اشكال اصلا واما المشتقات فلقد دخول الذات المهمة التي نسب اليها الحدث في معناها المطابق والتضمني كلاهما مستقل بالمفهومية وما قيل ان هذا التعريف يهدم التقييد انما يتم لو ثبت ان معاني الحروف كلها يسلط او مركبة من اجزاء ليس شيء منها مستقلا بالمفهومية وكلاهما مخدوعان فان اثبات ان الابداء المطلق المستقل بالمفهومية مثالا ليس جراً من الابداءات الخاصة دونه فخرط القشتاد قد فوع بان معاني الحروف من حيث ان مدلولاتها آلات للملاحظة متعلقاتها و امر آة لمشاهدة حالها فلا تكون مستقلة وكون معاني المركبة في انفسها بحيث اذا فصلت ولو حطت قصدا تكون مستقلة على اجزاء مستقلة بالمفهومية لا يضربنا (قوله متعلق بالنسبة اليه) صفة كاشفة لحاصل في غيرها فان حصول المعنى في غير الكلمة يحتمل ان يكون باعتبار اضافة الغيرية وان يكون باعتبار دلالة عليه وان يكون باعتبار تعقله بالنسبة اليه (قوله اي لا يكون اه) تفسير اقوله متعلق بالنسبة اليه اي ليس المراد بكونه متعلقا بالنسبة الى الغير ان تعقله يستلزم تعقل النسبة الى الغير وبقتضيه حتى يرد على معنى التعريف بالاسماء الموضوعات للمعاني الاضافية كالابتداء

لانها موضوعة للتشريك لا للافصال وان لم يصب الا بصل في بعض المواضع
 كما في العطف على معمول الفعل والحروف الزائدة مفيدة لا بصل ولا تفيد
 التأكيد فلا حاجة الى ان يقال انهم في الاصل لا بصل الا انها قد تستعمل على
 خلاف الوضع واما الحروف المكشوفة بمناصا الرضى منها لا تقتضي ما يتعلق
 به لان الجارية في الاصل انما كان يطلب ذلك لكون الجرد ومفعولا فاذا لم يجز
 فلا مفعول هناك حتى يطلبه فهي مستعملة على خلاف وضعها (قوله
 وهو كل شيء) لم يقل كل لفظ انما يتوهم اختصاصه بالمفرد فلا يشمل الجار
 والمجرور والجملة التي يستنبط منها معنى الفعل وفي الرضى من امثلة تعدية
 الحرف لمعنى الفعل قولهم ابن انت منى لان معنى ابن انت بعدت والتبادر
 من استنباط معنى الفعل منه ان لا يكون موضوعا فلا يرد على التعريف
 نفس الفعل (قوله والظرف والجار) فهو قولك زيد عندك وفي النار لا كرامك
 فاللام في اكرامك يعدي الظرف الى اكرامك وهو في الحقيقة معدي للفعل
 المقدرا ويشبهه لان التقدير استقر واستقر لكنه لمساعد للظرف مقام الفعل
 او شبهه جازا ان يقال ان الجار ومعدي للظرف وكذا في بالزيد فانه قائم مقام نادى
 كذا في الرضى (قوله وغير ذلك) فهو حرف النداء وهاء التثنية واسم الاشارة
 (قوله اى ما يليه) الضمير المرفوع راجع الى ما الشاى والبارى الى الاول
 وهو الظاهر كما يشعر به قول الشارح قدس سره الى ما يليه ويجوز العكس
 بناء على ان حرف الجر انما اورد لا جعل ما يليه فهو متأخر عنه في الاعتبار
 وان كان مقدما عليه في الذكر (قوله وضافت عليهم الارض بما رحبت)
 هكذا في اكثر النسخ وهو سهل وانظم الابه وضافت عليكم في موضع وحسب
 اذا ضافت عليهم في آخر (قوله اى برحبها) بضم الراء اى سعتها (قوله وسجيت
 هذه الحروف اه) قد منها على بيان وجه التسمية بحرف الجر وان كان الظاهر
 يقتضي تأخيرها لان العلم بالاسم اهم بالنسبة الى المتعلم في العلم بوجه التسمية
 (قوله لانها تجر معانيها) فالجر مصدر بالمعنى اللغوي (قوله اولان اثرها اه)
 فالجر اسم للاعراب المخصوص اصطلاحا كما في قولهم حروف النصب
 وحروف الجر (قوله على سبيل الحكاية) اى عما وقعت في التراكيب (قوله
 وفي عدها اه) اى على مذهب سيوريه واما على مذهب الاخفش والكوفيين

فهى بمعنى رتبة جارية بنفسها (قوله تسامح) قائما لاستلزامها تقدمه بحرف مطرد
 او عدم ظهورها بعده كما في الجارية فالمراد من حروف الجر اعم من ان تكون جارية
 بنفسها او باستلزامها انما هي (قوله فالتعريف الاول اه) هذا ما قلنا المصنف
 وينبغي هنا البيان بحسن الترتيب فان ما لا يكون الحروف فافهم واحق
 بالتقديم في بحث الحروف وما يكون حرفا واجبا احق بالتقديم بما يكون حرفا
 وضعلا لان الاسم اشرف من الفعل وان مجموع الحروف ثمانية عشر فواقع
 في بعض النسخ وبانه بعد تمامه فهو من قلم النسخ كيف وكون معنى البناء القسم
 لا يقتضي كونها حرفا برأسها (قوله والثلاثة البواق اه) قال المصنف
 رحمه الله ولم اعد على اسمها ووقولا وحرفا لا في اراعى في العدة ان يكون بين
 الكلمتين المختلفتين نوعا التماثلين لفظا وتوافقا وتناسب من حيث المعنى
 كشاولك على الائمة والحرفية في معنى العلو فلذا لم اعد من فعلا ايضا مع انه
 اخبر من مان بين وكذا في مع كونه امر الله وثبت من وفي ينى ولى اخر امين ولى
 بلى وكذا لم اعد الى اسمع انه يجي بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين
 واراى ايضا في العدة التشابه في المعنى والتساوى في اصل اللفظ وعلى اذا كان
 فعلا يكتب بالالف واصله الواو بخلافه اذا كان اسما او حرفا فانه يكتب بالياء
 وكذا من وف ول افعالا اصلها امين واولى واول قال الرضى فيه نظر لان علا
 الائمة تكتب بالالف واصلها واو ثم اعترض المصنف وجه الله على نفسه
 بان حاشا وعدا الحرفية لاصل لا لاقامتها بخلافها فعلية واجبت بانها
 لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحرف في عدم التصرف فصارت كأنها
 لاصل لا لاقامتها قال الرضى وهذا عذر ببارد (قوله اى لا بعد آام الغاية) فاللام
 لا عهد او عوض عن المضاف اليه على اختلاف الرايين (قوله والمراد بالغاية
 المسافة) في الصراح غاية ببيان هر جبرى الزمان ومكان ومسافة دورى
 وفي القاموس المسافة البعد فليست المسافة مختصة بالمكان على ما وهم
 فاعترض بان تفسير الغاية بالمسافة يوجب ان يكون استعما لها في الزمان
 مجازا وهو خلاف ما صرح به الشارح قدس سره العزير (قوله اظلا قال اسم
 الجزء على الشكل) في الرضى لفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى
 كما ان الامة والاجل ايضا يستعملان بالمعنيين والغاية تستعمل في الزمان

الثلاث صبيح ام على زنة
 اذ رب الان الوسط
 المؤنث فلقها ياء الخطاب
 فلا تفسد على ما في النسخ
 المسوخة مما يخالف ذلك مخ

والمكان بخلاف الامد والابل فانهما يستعملان في الزمان فقط والمراد
 بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة انتهى ولما كان
 استعماله في المعنيين يحتمل ان يكون بالاشتراك وان يكون بالحقيقة والمجاز
 اختار الشارح رحمه الله الثاني لان تبادر معنى الغاية وكون المجاز اول
 من الاشتراك يرجح (قوله اذلا معنى لا ابتداء النهاية) والقول بانه يجوز
 ان تكون الاضافة لادنى ملازمة وقادتها التنبيه على ان من لا يستعمل
 في ابتداء ما لانهاية له كالامور الابدية مردود لعدم جريانه في انتهاء الغاية
 وكذا القول بحذف المضاف اي لا ابتداء ذي الغاية لان المجاز اول من الحذف
 (قوله وكثيرا ما يطلقون الغاية) اي تستعمل العلماء لفظ الغاية الذي هو يطلق
 في اصطلاحهم للقائدة المرتبة على الشيء بمعنى الغرض وهو ما لا جله اقدم
 الفاعل على الفعل ويعنى المقصود مطلقا فالمراد بالغاية الفعل لعلاقة
 انه قد يكون غرضا ومقصودا له كما اذا كان مختارا وليس المراد بالغاية ههنا
 الغرض حتى يلزم اختصاص من الابتداءية بالافعال الاختيارية ولا يصح
 على القدر من اول النهار الى آخره على ما فهم (قوله وهذا الابتداء) امام
 المكان حقيقيا كان او تزيديا وفيه اشارة الى ان معنى قولهم لا ابتداء المسافة
 لا ابتداء الفعل منها فلا بد ان يكون الفعل المتعدي بمن الابتداءية شيئا ممتدا
 كالسير والمشي ويكون الشيء المجزئ من الشيء الذي ابتدئ منه ذلك الفعل
 فهو سرت من البصرة الى الكوفة او يكون اصل الشيء الممتد فهو ترات
 من فلان الى فلان وخرجت من الدار (قوله او من الزمان) اختيارا لمذهب
 الكوفيين من ان من الابتداءية تستعمل في الزمان على الحقيقة لانه الظاهر
 الكثير الاستعمال على ما في الرضى وقال ابن مالك هو الصحيح وقال البصريون
 ان الابتداء في غير الزمان سواء كان المجزئ منها مكانا او غيره فهو هذا الكتاب
 من زيد الى عمرو في الباب من لا ابتداء الغاية في المكان فقط واستعمالها
 في غير المكان زمانا كان او غيره على سبيل الاستعارة (قوله لان معنى اعوذه
 التحيى اليه) في الصراح لجأ بفتحين بناء كرفقن يقال لجأت والتجأت وعذت به
 ولجأت اليه بمعنى قالبا ههنا بمعنى الى (قوله بالجر عطف على الابتداء) اشارة
 بذلك الى ان ما وقع في بعض النسخ والتبيين باعادة الجار غلط اذلا معنى لاعادة

لانه يؤول الى انتهاء ما لانهاية
 له وهل هذا الا لغير من العبارة
 مخ

الجار ههنا وتركه في قوله للتبعيض (قوله اي ويجبي من التبيين ايضا) لما كان
 دخول المعنيين تحت جار واحد موهما لكون المجموع معنى من ازال ذلك
 الوهم بالتعبير المذكور واذا بدلت بجبي الى ان يجيبه للتبيين محقق سواء كان
 موضوعا له كما هو مذهب الجمهور او راجعا الى معنى الابتداء كما ذهب اليه
 الزنجشري (قوله وعلامته) اي وعلامته اللفظية واما المعنوية فتعلم من قوله
 لاطهار المقصود من امرهم اي ان يكون قبل من اوبعد هاهم يصلح ان يكون
 المجزئ بها تفسيره ويوقع اسم المجزئ عليه وفيما قدمت من الميزة يكون
 المذكور بعد هاهم عطف بيان للمهم المقدر لحصل البيان بعد الابهام فتوالت
 بجبي من زيد كرمه اي من خصال زيد فتوالت بجبي من زيد في تقدير بجبي
 شيء من خصال زيد كرمه (قوله صحة وضع الموصول في موضعه) بدون تفسير
 كما في الآية او مع تفسير كما في قولهم قد كان من مطر اذا كانت من بيانية
 اي الشيء الذي هو المطر (قوله وقد يجبي اه) اشارة الى ان مجيبه للتبعيض قليل
 بالنسبة الى المعنيين السابقين والى انه يجوز ان يكون موضوعا له وان يكون
 راجعا الى الابتداء كما ذهب اليه المبرد وعبد القاهر والزنجشري لان الدراهم
 في قولك اخذت من الدراهم مبدأ الاخذ (قوله وزائدة اه) لم يقل وللزيادة
 لانها تجبي للتأكيذ للزيادة (قوله فانه من فروع اه) باعتبار نيابته عن الخبر
 المحذوف (قوله وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب) حل التقييد
 بقوله في غير الموجب على التخصيص ليفيد ويصح قوله خلافا للكوفيين لان
 خلافهم انما هو في الجزء السلبى المفهوم ضمنا لافى الجزء الثبوتى المذكور
 صريحا (قوله نحو ما جاءني من احد) والدليل على زيادتها دخولها
 على ما يوصل الفعل اليه اعنى الفاعل واورد مثال التني لاصالته والنهي
 والاستغهام شبهه واورد مثال الاستغهام اشارة الى اختصاص الحكم بهل
 (قوله كان بعض مطرا ونهى من مطر) نشر على ترتيب اللف واعترض الرضى
 على التقدير الثاني بان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه
 مشروط بما اذا كان بعضا مما ذكر قبله مجزئا من اوبني نحو قوله تعالى وما منا
 الا له مقام معلوم اي الامك وحذفه فيما عدا ذلك قليل خصوصا اذا كان
 المجزئ فاعلا كما في ما نحن فيه لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للمبنى للفاعل

الاذا كان الجار زائدا نحو كني بالله (قوله او هو وارد على سبيل الحكاية)
فالمراد بقولهم لا يكون الا في غير الموجب ابتداء لما تقر من ان المحكي يبقى
على حاله (قوله فاجاب) اي مجيب فالظاهر اجيب (قوله سواء كان اه) وهذا
التعميم بما فيه خلاف ما في الرضى (قوله فان قلب المخاطب) الظاهر
فان قلب المتكلم منتهى اليك وغاية التكلف ان يقرأ المخاطب على صيغة اسم
الفاعل وضمير الغيبة قائم مقام الخطاب (قوله وحق كذلك اه) من الفرق بين
حقى وان حتى يلزمه تقدم ذى الاجزاء لفظا او تقديرا بخلاف الى وان
الاظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترا بخلاف الى فان الاظهر
عدم الدخول الامع القرينة كما اخترا وان الفعل المعدي بحيث يستوفي اجزاء
التجزؤ الذي قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزء الاخير
او الملاق له واما الى فان كان ما قبلها ذى الاجزاء وبعدها الجزء الاخير والملاق
فحكمها ايضا كذلك والا فلا نحو قلب اليك ولا خلاف في صحة وقوع الملاق
بعد الى واما بعد حتى ففيه الخلاف كذا في الرضى (قوله اي حتى) اي الجارة
اما اذا كانت عاطفة جازد دخولها على المضمر نحو جاء في القوم حتى انت ورايت
القوم حتى اياك ومرتت بالقوم حتى بك (قوله لا تلبس الجرور بالمنصوب)
اي خيف الالتباس مع مخالفة ما في المعنى فان المنصوب يجب دخوله فيما قبله
لكونه بعد حتى العاطفة بخلاف الجرور وهذا الالتباس فيما اذا تقدم
ذو الاجزاء لفظا نحو فلا والله لا ينجي اناس * حتى حثا يا ابن ابي زياد
ورده صاحب المعنى بانه يقال في العاطفة حتى اياك بالفصل لان الضمير
لا يتصل الابعام له وفي الجارة حثا بالوصل كما في البيت فلا التباس والجواب
ان التغير في الضمائر باقامة بعضها مقام بعض وان كان خلاف الاصل
مستعمل في كلامهم على ما في الرضى في بحث لولا في جواز قيام المنصوب
المتصل مقام المنصوب المنفصل بوجوب خوف الالتباس ولم يتعرض لالتباسه
بالرفوع مع انه لازم ايضا على ذلك التقدير لان فيه ارتسكابا نحو لفة الاصل
من وجهين اقامة الجرور مقام المرفوع واقامة المتصل مقام المنفصل وما قيل
انه يجوز الالتباس في مواضع واحالوا دفعه الى القرآن فجوابه ان الاصل
عدمه وعلل بعضهم عدم دخولها على الضمير بان جرورها لا يكون الابعضا

في التسهيل وشروحه ما معناه
ان هذا الاستفهام قول
الزنجشري والمغاربة فلا يكون
الجرور بحيث عنده الاخر جزء
نحووا كلت السمكة حتى رأسها
او ملاقيلا لا يخرج من تحت النجار
حتى الليل فلا يجوزون سرت
البارحة حتى نصف الليل بل
يؤتى حيثنذ بالى لكونها اقل
في افادة الاتهام ورد عليهم بقول
الشاعر *
ان سامي من بعد يا سى همت
بوصال لوصح لم يبق بوى
حننت ليلة فازات حتى
نصفها راجيا فعدت بؤسا
فقوله وان اقبل المعدي الخ
لا يستقيم وان جعلناه في حين
الاظهر كما لا يخفى خالدا الظالم
الجهول

عاقبها او كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل ورد عليه صاحب
المعنى بانه قد يكون ضمير حاضر فلا يعود على ما تقدم وانه قد يكون ضمير غائب
عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حناه (قوله على سبيل
الندرة) اي القلة فيه اشارة الى ضعف استدلاله فان القليل في حكم العدم
فلا يقاس (قوله يحكمون بشذوذه) اي بكونه على خلاف الاستعمال الفصيح
للضرورة فهذا جواب غير ما يستفاد من قوله على سبيل الندرة (قوله نحو
النجاة في الصدق) كان الصدق محيط بها من جميع الجوانب بحيث لا يخرج
منها شيء كالظرف بالمظروف (قوله اي على جذوع النخل) في الرضى الاولى
انها بمعنى الظرفية تمكن المصلوب في الجذوع تمكن المظروف في الظرف
(قوله اي لا فائدة لصوق اه) يعني الجار والمجرور ظرف مستقر كاهو الظاهر
وان معنى كينونته له افادته اياه وان الاصاق معناه اللصوق فانه يجبي لازما
ومتعديا على ما في تاج السيق ولم يجعل اللام صلة الوضع لعدم الجزم بوضع الباء
للمعاني المذكورة ولذا اختلفوا فيما سوى الاصاق انها معان اصلية للباء
او من فروع الاصاق الذي هو مفاد الباء اعم من ان يكون بطريق المقارنة
والاصاق كما في مرتت يزيد وفي ابتدى بسم الله الرحمن الرحيم على وجه
او بطريق المخامرة والمخالطة نحو به داء اي خامرة ولا تكون بباء الاصاق
مع مجرورها ظرفا مستقرا الا ان يكون خبرا مبتدأ نحو من وري زيد (قوله
الى مجرور الباء) استعمل اللصوق بالى مع انه يستعمل بالباء لثلاث يلزم اخذ
الاصاق في تفسيره لان الباء التي هي صلة اللصوق بباء الاصاق وضع الظاهر
اعنى الباء موضع المضمر كيلا يحتاج الى ارتباطه بالمتن (قوله هذه كاتري)
في بعض النسخ بالواو وفي بعضها بدونه على التقديرين جملة مستأنفة لبيان
مغايرة الاصاق للايصال الذي هو مشترك بين جميع حروف الجر يعني افادة
الاصوق المذكور مثل افادته في مرتت يزيد اي يمكن قريب منه فاعتبرا
بالصوق حقيقة وارتكبوا التجوز في الظروف حيث جعل اللصوق يمكن
قريب منه لصوقا به بخلاف الايصال الذي هو معنى مشترك فان المراد به
تعلق معنى الفعل بدخول حروف الجراي تعلق كان من الابتداء والظرفية
واللصوق وغير ذلك وبما ذكرنا ظهر لك ان ما قيل ينبغي ان يراد على تفسير

عبارة التاج الا لاق والاصاق
والاصاق مجزى وادوسيد
انتهت وعبارته في الجرد الزروق
واللصوق والاصوق دوسيد من
انتهت واستعارة العموم منها
بعيدة الا ان تعدي لافاض
ان لانه لما لم يكن فيه خفاء بل
ربما يستفاد من كتب لغة
انها ما وردت الامتدانة وصرح
البيهقي بالزوم ونسب
العموم اليه ولو قال فانه كما يجبي
متعديا يجبي ايضا لازما على ما في
تاج البيهقي كان اوفق والبيهقي
لكن دلالة على الترادف ليس
فيها خفاء خ

الاصل حقيقة او مجاز السجل اللصوق المجازي فهو مررت يزيد فان اراد به ان
 اللصوق فيه مستعمل في المعنى المجازي فباطل وان اراد ان فيه مجازا في النسبة
 فهو لا يقتضي التعميم (قوله اي استعانة الفاعل) في التاج الاستعانة يارى
 كردن حواسق وهذه الباء هي الداخلة على آلة الفعل وهو معنى غير السببية
 على ما في المعنى فاقبل الاشتمل ان يقال للسببية ليس بشئ (قوله والمصاحبة)
 وهي التي يحسن في موضعها مع وينبغي عنها وعن معجوبها الحال كقوله تعالى
 قد جاءكم الرسول بالحق اي مع الحق او محققا كما في شرح التسهيل ومن هذا يتبين
 وجه عدم التعميم بقوله وبمعنى مع كافي الى وحى لعدم لزوم اقامة مع مقامها
 واما ما قيل ان قوله بمعنى مع يفيد ظاهرا ان المصاحبة معنى حقيقي لكلمة مع
 واستعمال الى وحى بمعنى المصاحبة على سبيل المجاز وقوله والمصاحبة يفيد
 بظاهرها ان المصاحبة معنى حقيقي لكلمة الباء وليس استعمالها فيه على سبيل
 المجاز فعلى تقدير تسليم القائدين المذكورين انما يتم عند من يقول
 ان المصاحبة معنى حقيقي له لا على مذهب سيبويه والقائل بان ما عدا
 الاصلاق معان مجازية متفرعة عنه فلذا لم يجعل الشارح قدس سره العزيز
 اللام في قوله للاصلاق صلة الوضع (قوله ولا يلزم ان يكون السرج حال
 اشتراء الفرس ملصقا به) اي بالفرس هذا الفرق ما وجد في الكتب المشهورة
 في النحو وفيه ان الاصلاق على ما فسر لصوق امر بمجرور والباء وهو لا يقتضي
 ان يكون معمول الفعل ملصقا بمجروره ولا شك ان الاشتراء ملصق بالسرج
 وان لم يكن السرج ملصقا بالفرس والظاهر ان الفرق بينهما بالعموم
 والخصوص فان الاصلاق مجرد لصوق معنى الفعل بمجروره والمصاحبة
 ان يكون لمجروره شريك في ذلك المعنى الملصق كما تقتضيه صيغة المفاعلة
 ففي المصاحبة الاصلاق مع خصوصية زائدة عليه وهو كونه بطريق
 الشركة كما ان الاستعانة الاصلاق مع خصوصية ان المجرور الملصق به آلة في
 قولنا به آه الاصلاق ولا مصاحبة وفي قولنا اشترت الفرس بسرجه الاصلاق مع
 المصاحبة وبه ظهر عدم صحة قوله فالاصلاق يستلزم المصاحبة من غير عكس
 هذا والقول بان الضمير راجع الى السرج والجار والمجرور مفعول ما لم يسم
 فاعله او الضمير المستتر راجع الى الاشتراء فيصير المعنى لا يلزم ان يكون السرج

حال اشتراء الفرس ملصقا به للشر آه فصرح البطلان لانه اذا لم يلصق الشر آه
 بالسرج حال اشتراء الفرس كيف يصح قوله فعنه مصاحبة للسرج واشترالك
 الفرس معه في الاشتراء وهل هذا الاثبات (قوله اي لا فائدة اه) خص هذا
 المعنى بتذكير ما سبق لكونه وسط المعاني المذكورة في التاج المقابلة برباشدن
 وبرايركون وكلا المعنيين صحيح ههنا (قوله اي جعل الفعل اللازم اه) اي
 جعل المتكلم الفعل اللازم متعديا والتعدي التي هي مدلول الباء صفة المتكلم
 والباء في قوله بتضمينه متعلق بالفعل بيان اكيافيته وفي قوله بادخال متعلق
 بالتضمين والمراد بالتضمين المعنى اللغوي اي اعتبار شئ في ضمن آخر لا التضمين
 الاصطلاح وخص الفعل اللازم بالذكر لكثره تعديته فالمعنى الباء يكون لا فائدة
 جعل المتكلم الفعل اللازم متعديا بسبب اعتبار معنى التصيير في ضمنه بادخال
 الباء على فاعل الفعل اللازم وما قيل ان التعدية عرض من وضع الباء وليست
 مدلولها فاسد اذ لو لم يكن مدلولها لزم ان لا يكون للباء في ذهب يزيد معنى
 (قوله بادخال الباء اه) وليس يعرف حذف الباء للفعل الا في قوله تعالى
 آتوني زبر الحديد اي زبر الحديد على قرآن آتوني بهمة الوصل (قوله صيرته
 ذاهبا) سوا ذهب معه ولا فائدة في ذهب يزيد وذهبتيه واحد كذا قال سيبويه
 وعند المبرد يجب فيه مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء المعديّة عنده
 بمعنى مع قوله تعالى لذهب بسجهم الباء فيه للتأكيد عند المبرد لانه سبحانه
 ذهب معه كذا في الرضى (قوله بهذا المعنى) اي بمعنى تغيير معنى الفعل (قوله
 مختصة بالباء) من بين حروف الجر فلا يرد الهمزة والتضعيف (قوله بمعنى
 ايصال اه) من غير تغيير معنى الفعل (قوله وزائدة) عطف على مجموع
 الجار والمجرور فالمراد بالخبر خير المبتدأ في الحال او في الاصل (قوله في
 الاستفهام) معناه في وقت الاستفهام او في جملة الاستفهام ظرف زائدة
 بعد تعلق في الخبر ويجوز ان يكون حالا من الخبر لامطلقا تعريضا
 للمصنف بيانه ما كان له ان يطلق الاستفهام والنفي (قوله وبما) خص النفي بليس
 وما لان زيادتها لم تثبت في ان النافية واختلف في لا التبرئة نحو لا خير بخير
 بعده النافية قيل الباء زائدة وقيل انها بمعنى في والظاهر من كلامه انه لا فرق
 بين ما المجازية وهو المتفق عليه وبين ما التسمية وهو المختلف فيه فذهب

القارمي والزمخشري الى انهما لا يترادفان في خبرها وجوزها غيرهما (قوله قياسا)
 اي زيادة قياسية او زيادة قياس وكذا قوله سمعا في الرضى وترادف قياسا
 في مفعول علمت وعرفت ودررت وسمعت وتيقنت وحسبت (قوله نحو
 بحسبك) جعل الرضى زيادة الباء في بحسبك وفاعل كني ومتصرفانه وفي فاعل
 افعول التجب على مذهب سيبويه قياسا ولا منافاة لان زيادتهما من حيث النظر
 الى خصوصية لفظ حسبك وكني سمعا ومن حيث النظر الى عموم مواقع
 حسبك وفاعل كني قياسا وكذا الحال في افعال القلوب التي مررت (قوله وكني
 بالله شهيدا) قال الزجاجي دخلت الباء في فاعل كني لتضمن كني معنى اكتف
 وقيل فاعله مقدر والتقدير كني الاكتفاء بالله فحذف المصدر وبقي مفعوله
 دالا عليه وعلى هذا لا تكون الباء زائدة (قوله والتي بيده) اي نفسه ولو كان
 المراد به التي نفسه بسبب يده لم تكن الباء زائدة (قوله واللام) هذه اللام
 مكسورة مع كل ظاهر الامع المستغاث المباشر ليا ومفتوحة مع كل مضمهر
 الامع ياء المتكلم (قوله للاختصاص) اي الحصر كما ذهب اليه البعض
 والارتباط والمناسبة كما هو التحقيق ويؤيده عدم عددهم اللام من طرق الحصر
 وكثرة استعماله في مواقع لا يختص فيها واليه يشير نعميم السارج قدس سره
 العزيز (قوله بملكية) اشارة الى ان ما ذكره من معاني اللام من الملك
 والاستحقاق كلها داخله في الاختصاص (قوله اي لبيان علة شئ) يشير
 الى ان التعليل على ما في التاج جري راعلت نهادن وهو فعل المتكلم وكنينة
 اللام له باعتبار بيانه ودلالته على كون مجروره علة والمراد من العلة ما لا اجله
 الشئ وقوله ذهنا او خارجا تعبير عن العلة (قوله ضربت للتأديب) فان التأديب
 علة غائية للضرب متقدمة عليه في الذهن متأخرة عنه في الخارج متروكة عليه
 والفرق بين الضرب والتأديب باعتبار فاعله من حيث انه فعل يؤلم ضرب
 ومن حيث انه يترتب عليه الاثر عند ما لا ينبغي تأديب فهو كقولهم رماه
 فقتله (قوله نحو خرجت لخاقتك) فان الخافة مقدمة في الوجود على الخروج
 حاملة عليه (قوله وبمعنى عن) وهي اللام الداخلة على اسم من غاب حقيقة
 او حكا عن قائل قول يتعلق به وجعله شارح التسهيل بمعنى من اجل والرضى
 جوزا اعتبار اللفظ واعتبار المعنى في المحكي بالقول فلك ان تقول قال انا قائم

رعاية للفظ المحكي وان تقول قال زيد هو قائم اعتبارا بحال الحكاية فان زيدا
 في حال الحكاية غائب ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا
 لو كان خيرا ما سبقونا اليه والاول اكثر استعمالا فاذا لا يتعين ما قاله ابن
 الحاجب (قوله اي قلت عنه) ولو كان اللام بمعنى كان زيد مخاطب القول
 فوجب ان يقول انت لم تفعل الشر (قوله وزائدة) وهو فيما اذا دخل على
 مجرور يصل اليه معنى الفعل بدون اللام كما في ردف لكم فانه متعد بنفسه
 (قوله وبمعنى الواو في القسم) قوله في القسم المراد المقسم به ظرف مستقر وقع
 حالا من ضمير قوله يعني الواو وقوله للتجب ظرف لغو القسم ان اريد به الامور
 العظام التي من شأنها ان يتجب منها على ما في الرضى والمعنى ان اللام يكون
 بمعنى الواو حال كونه في القسم الذي جوابه تلك الامور وظرف مستقر حال
 من ضمير في القسم الراجع الى اللام ان اريد به معناه الظاهر على ما في اللباب
 والمعنى ان اللام للقسم والتجب وعلى التقديرين هذه العبارة على طبق العبارة
 السابقة اعني قوله بمعنى عن مع القول وما قيل من ان قوله في القسم متعلق
 بمعنى الواو واللام في قوله للتجب للوقت والمعنى بمعنى الواو التي في القسم
 وقت التجب فلا يحنى ركاكته وانما لم يقل بمعنى الواو لان الواو اصل في القسم
 وان كان الباء اصلا ولا اشتراك اللام مع الواو في دخول حرف العطف نحو قوله
 فوالله فته ولذا لم يقل وبمعنى التاء مع اشتراكهما في الاختصاص بلفظ الله
 (قوله وانما يستعمل اه) اما اشارة الى ان المراد بالتجب ما من شأنه ان يتجب
 منه على ما في الرضى او الى فائدة زائدة لا بد من اعتبارها ان اريد به المعنى
 الظاهر (قوله ورب للتقليل) فيه ست عشرة لغة ضم الراء وقسمها وكلاهما مع
 التشديد والتخفيف فالوجه الاربعة مع تاء التانيث ما كتبه او متحركة ومع
 التجرّد منها فهذه اثنتا عشرة والضم والفتح مع اسكان الباء وضم الحرفين مع
 التشديد والتخفيف كذا في المعنى (قوله لانشاء التقليل) في التاج التقليل
 باند كي وانمودن والمعنى لاحداث المتكلم اذا المتكلم يستقل مدخوله وان كان
 كثيرا في الواقع تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجلا لقيته
 اي لا شكر لقيت للرجال بالمرّة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا (قوله ولذا
 وجب اه) فان مغيرا للجملة يجب ان يتقدمها كما من غير مرة وقيل لان القلة

في معنى النبي (قوله كما انكم اه) ايضاح لحكم رب يحكم مقابلها فان الاشياء
تبين باضدادها (قوله مختصة بنكرة موصوفة) اذا كان مجرورها ظاهرا
على ماقى المعنى والقرينة عليه قوله وقد تدخل اه او نكرة ظاهرة او مضمرة
مخو به رجلا فان هذا الضمير نكرة عند الاكثرين على ماقى العيباب والمراد
بالموصوفة اعم من ان تكون حقيقة او حكما فان التمييز للضمير الميم كالوصف له
والوصف اعم من ان يكون بمفرد او جملة اسمية مخو به رجل ابو كرم او فعلية
مخو به رجل لقيته واجاز بعض النحويين ان يجر المعرفة وانشد له
ربما الجامل المؤمل فيهم * يجر الجامل وصفته فان صحت الرواية حل على زيادة ال
وحكى الاصمعي رب ابيه ورب اخيه على نية الانفصال (قوله لعدم احتياجهما هـ)
يعني مدلول رب لما كان تقليل نوع مبهم من الجنس لم تكن محتاجة في دلالتها
عليه الى المعرفة فخصص بالنكرة اذ لو دخلت على المعرفة لزم احتياجهما اليها
في الدلالة لما ان الحروف محتاجة في دلالتها على معانيها الى ذكر متعلقاتها لكون
معانيها غير مستقلة بالمفهومية وحاصله ان مدلولها ليس بتقليل متعلقا بامر
معين فيمنع دخولها على المعرفة بخلاف سائر الحروف فان معانيها جزئية
متعلقة بمدلول المعرفة والنكرة فيدخل القيلتين وبما حررناك اندفع ما قيل
من ان عدم الاحتياج مشترك بين رب وسائر الحروف الجارية مع عدم
اختصاصها بها وايضا عدم احتياجهما انما يقتضي عدم اختصاصها بالمعرفة
لا اختصاصها بالنكرة وظاهر ايضا فساد ما قيل ان وضع رب لما كان لتقليل نوع
من جنس وجب وقوع النكرة دون المعرفة لحصول معنى الجنس به بدون
التعريف فلو عرف لوقع التعريف ضائعا لان عدم احتياجهما الى المعرفة
لا يقتضي ضياع التعريف لجواز ان يكون مقتضى التعريف شيئا آخر سوى
رب لتحقيق التقليل الذي هو مدلول رب وهو تقليل نوع من جنس فان النكرة
تدل على الجنس والوصف يخصه فيصير نوعا رب فيه دقليله وما قيل ان ذلك
انما يقتضي تقييد النكرة مطلقا لا تقييدهابا بالوصف فندفع من انها نكتة بعد
الوقوع (قوله صار اخص واقل اه) لان الاصل في الصفة ان تكون مقيدة
(قوله واشترط اه) اشارة الى ان قوله على الاصح قيد لقوله موصوفة لا النكرة
ايضا لان اختصاصها بالنكرة متفق عليه (قوله ومن وافقه) اي المبرد وابن

السراج

وبما الجامل المؤمل فيهم * وعناجيم بين الممار
الجامل القطيع من الجبال برعانه واربابه
والخى العظيم والاول انساب وان احتاج الى
نوع من التعريف والاقبل على صيغة اسم الفاعل
من التفعيل الذي يقتضى الابل ويربها
والعناجيم جيل الدليل واحدها عنجوج
كصفة ورد الممار كتاب جمع مهر وهو ولد
الذوس ويمكن كون المؤمل اسم مفعول مع
تغير التعريف وفي البيت مذود آخر وهو ممنوع
وبالسكوفة بما على غير العمل وهو ممنوع
عند غير الجزولي وقد التزم بعضهم كون الفعل
ماضيا لان وضع رب للتقليل في الماضي
خالدا لتقديدي

مبتدأ في قوله رب ابيه ورب اخيه على نية الانفصال
في قوله مختصة بنكرة موصوفة
في قوله كما انكم اه
في قوله واما الجامل المؤمل فيهم
في قوله وقد تدخل اه او نكرة ظاهرة او مضمرة
في قوله وبما الجامل المؤمل فيهم
في قوله وبما الجامل المؤمل فيهم
في قوله وبما الجامل المؤمل فيهم

السراج على ماقى الرضى (قوله وقيل اه) قائله الاخفش والفرآء ومن وافقهما
(قوله اصلها) اي معذاتها الموضوعه له (قوله كالحقيقة اه) فان الجواز المشهور
يلحق بالحقيقة والحقيقة المتروكة بالجواز (قوله يعني الفعل الذي تعلق به رب)
يعني انها حرف جر فلا بد لهما من فعل يوصل معناها الى مجرورها وهو مذهب
البصر بين والدليل على ذلك مساواتها لسائر الحروف في الدلالة على معنى
غير مفهوم بل فظما بخلاف اسماء الاستفهام والشرط فانها تدل على مفهوم
بالفظم وانهم لم يروها تنجو بحرف الجر ولا باضافة فلا يقال رب رجل ولا غلام
رب رجل امكنه بشكل حرفتها بخو به رجل كرم اكرمت فان الفعل
المتعدي لا يوصل بحرف الجر وبخو به رجل كرم اكرمت لان الفعل
لا يتعدي الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا وبخو به رجل كرم جاء في
في جواب من قال ما جاءك رجل فانه يكون كقولك يزيد من والضمير في من يزيد
وهو ممنوع واعتذر عن الاول بان ذلك لتقوية العمل فان الفعل المتأخر يضعف
عنه في المفعول المتقدم نحو لزيد ضربت وفيه ان التقوية مختصة باللام وعن
الثاني والثالث بان جاء في واكرمته صفة رجل والعامل مخدوف اي مقدر
وفيه ان المعنى تام بدون التقدير كما في رب رجل كرم اكرمت وان الاشكال
بعد التقدير باق بحاله لان الفعل لا يوصل الى فاعله بحرف الجر قال الشيخ
الرضي وقوى عندي مذهب الكوفيين اعني كونها اسم فاعل مضاف الى النكرة
فمعنى رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس واعرابه رفع ابداء على انه
مبتدأ لا خبره ولتضمنها النبي الذي له صدر الكلام كان لها صدر الكلام
ولذا يدخل عليها العامل (قوله ماض) مذهب اكثر النحويين ومنهم المبرد
والفارسي ان ما يعلق به رب يجب ان يكون ماضيا وذهب ابن السراج الى انه
يجوز ان يكون حالا ومنع ان يكون مستقبلا وذهب بعض النحويين الى
انه يجوز ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا والمضي اكثر وهو اختيار ابن مالك
وهو الصحيح كذا في شرح التسهيل (قوله لانها للتقليل اه) اي لا تشاء تقليل
نوع من جنس محقق عند المتكلم باعتبار تعلق الفعل به فانك اذا قلت رب رجل
لقيت كنت تخبر بان الذي لقيته قليل ولا تعلم ان الذي تلقاه فيما بعد قليل وانما
يعلم الله وقوله تعالى ربما يود الذين كفروا متأول بتزيده منزلة المحقق لضد

عبارة الرضى لان معنى رب رجل كرم اكرمت
شي واحد والاول جواب بلا خلاف فكان
الثاني ايضا جوابا فلا يكون صفة انتهت

اي لا يعتبرون ليشعل ما اذا كان قبلها ما يصلح للعطف عليه ايضا (قوله لان ذلك) اي تقدير المعطوف عليه في الواو تعسف بخلاف تقديره في الفاء وبيل لان اظهر اربوب بعدهما دل على كونهما على اصلهما فلا يكون التقدير فيهما تعسفا (قوله انما يكون عند حذف الفعل) فالمعنى لا يكون مستعملا الاعتد حذف الفعل ولا يكون مستعملا الا لغير السؤال قوله عند حذف الفعل خبر يكون وقوله لغير السؤال خبر ثان او خبر لواو القسم ولا يجوز ان يكون احدهما متعلقا بـ يكون والاخر خبرا او كلاهما متعلق به على انها تامة والالكان الجزء الاخير من الكلام مقصودا عليه كما تقرر في انما فيكون المعنى ما يكون عند حذف الفعل الا لغير السؤال وذلك غير مقصور مع انه يوهم انها عند عدم حذف الفعل تكون للسؤال (قوله فعل القسم) اي فعل مدلول القسم او مشتق من القسم (قوله وذلك لكثرة استعمالها في القسم) فانما لكثرة الاستعمال تدل على الفعل المحذوف وتقتضي التخصيف لطول الكلام بفعل القسم والمقسم به والمقسم عليه (قوله وهي اكثر استعمالا) اي اذا لم يجوز ذكر الفعل معها لكثرة الاستعمال علم انها اكثر استعمالا من الباء حيث يجوز ذكر الفعل معها وان حكم باصالة الباء لان اصلها الاصلاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وايدلت الواو منها لان بينهما تماثلا فظيا لكونهما مشقوبين ومعنويا لما في الواو من معنى الجمعية القريبة من معنى الاصلاق كذا في الرضى وفيه ان هذا يشعر بان واو القسم في الاصل واو العطف وقد صرح بانها لم تكن في الاصل واو العطف كما مر (قوله يعني لا يستعمل الواو) اشار بهذا التقرر الى انه حكم مستقل كما عرفت سابقا يعني لا يكون جوابه ما يدل على الطالب كالامر والنهي والاستفهام (قوله خطأ) اي بتخصيصه باحد القسمين وخص غير السؤال لكثرة وكثرة استعمال الواو في القسم ولكونه معلوما مما سبق لم يتعرض له بخلاف الاختصاص بالظاهر وباسم الله (قوله يعني ان الواو مختصة اه) اشار الى ان قوله مختصة خبر لقوله واو القسم ولا يجوز ان يكون حالا من ضمير يكون كما وهم لما مر من لزوم كونه محطيا للعصر (قوله لا مبالته) فان الضمير فرع الظاهر عبر عنه به للاختصار والاصل اولى بالاستعمال (قوله في اشتراطها اه) لم يقل في اختصاصها بالظاهر وان كان مثلها اشارة لانه

وأيضا
رسم دار وقت في طالع
كذلك انضى الحياة من جلاله
وباقى الايات تقضى طولا خالداً النفس تبتدى
الجدي

ايضا لان فهمه من قوله مختصة باسم الله في ادخاله في مثلها تكرار (قوله باسم الله) اي باسم هو لفظ الله (قوله فالمراد اه) يعني ان المذكور سابقا اربعة احكام الاختصاص بالحذف والاختصاص بغير السؤال والاختصاص بالظاهر والاختصاص باسم الله وليس المراد بالجميع جميع تلك الاحكام حتى يصير المعنى ان الباء اعم منهما في الاختصاص فيفيد انها توجد مع الاختصاص وبدونه بل المراد جميع الامور المحكوم باختصاصها ومعنى اعميتها في الامور المذكورة انها لا تختص بوجودها ولا بعدمها بخلاف الواو والتاء فانها مختصان بوجودها فلا يرد ان الاعية في الحذف مثلا تفيد كون حذف الفعل في الباء اكثر من حذفه فيهما وهو فاسد (قوله ويتلقى القسم اه) في الصحاح تلقاه استقبله ومنه قوله تعالى فلتلقى آدم من ربه كلمات اي استقبلها وفي الحديث نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقى الخليل اي استقبال ما يجلب الى البلد فالمعنى يستقبل القسم بكذا اي يوفى في جوابه اللام وان اه (قوله لغير السؤال) اشارة الى ان اللام في قوله القسم للعهد اي القسم المذكور سابقا بقوله لغير السؤال فان المعهود كما يكون بلفظه يكون بغير لفظه فاقبل انه اشارة الى ان اطلاق المصنف القسم تقصيره منه قصور عن فهم المراد (قوله باللام اه) اختصاصا بالذ كرمع انه يجاب بان النافية ايضا نحو والله ان زيد قائم لكونه قليلا والمصنف رحمه الله في صدد بيان القواعد الكثيرة الاستعمال واماني الجواب بل وان فتادرا لا يقاس عليه (قوله فاللام اه) هذه اللام لام الابتداء المفيدة للتأكيد والفرق بينها وبين لام الامر من حيث العمل وتفصيل الكلام في هذا المقام ان القسم الذي لغير السؤال جوابه اما جملة اسمية مثبتة فيلزمها ان اللام وقد يجمع بينهما وحينئذ يدخل اللام على الخبر فلا تستغنى الاسمية عنهما من دون الاستطالة الانادرا واما جملة اسمية منفية فيلزمها ما اولوا وان النافية واما جملة فعلية مثبتة فان كان فعلها ماضيا غير متصرف او متصرفا في معنى التعجب الا المذموم فيلزمها مع اللام قد او ما في معناه مثل ربما وقد يقدر وقد يكتفى باللام باللفظ ولا يكتفى به الا اذا طال القسم او كان في ضرورة الشعر نحو قوله تعالى قد افلح من زكاه وان كان مضارعا استقباليا يلزمها اللام

وامامع الاستطالة فتستغنى
عنهما كقول بعض العرب
اقسمت بمن بعث النبيين
مبشرين ومنذرين وختمهم
بارسل رحمة للعالمين هو سيدهم
اجمعين اي لهوسيدهم خد
المسكين

مع قوت التأكيذ اذ دخلت على نفس المضارع الانادرا ولا يكتفى باللام
او بالنون الا في ضرورة الشعر واذا لم يدخل على نفس المضارع يكتفى باللام
نحو ولئن سمع اوقلتن لالى الله تحشرون وان كان مضارعا حاليا يكون
باللام من غير النون واما جملة فعلية منفية فيلزم في الماضي ما اولا ولا يلزم
تكرار لامها لان الماضي يتقلب في الجواب مع لام مستقبلا وفي المضارع
استقباليا واحاليا مع النون او بدونها هذا كله اذا لم يكن الجواب شرطية
امتناعية فانه لا يصدر حينئذ الا بواو او لا (قوله وقد يحذف حرف النفي)
اي مع المضارع والماضي والجملة الاسمية كذا في التسهيل وانكر الرضي الحذف
مع الماضي والجملة الاسمية وكثر هذا الحذف مع المضارع المجرد عن التأكيذ
مع ثبوت القسم كافي المثال المذكور في الشرح ومع الماضي عند تقدم النفي
على القسم فنحو لا والله ضرر يفتى اي لا ضرر يفتى وقيل مع حذف القسم وعند
تقدم النفي عليه (قوله لا تنفاه) قدر لانه اكثر استعمالا في نفي المضارع
والقرينة عدم صحة المعنى بدون لا (قوله اي جواب القسم) اي الجملة التي يؤتى
لاجلها بالقسم كان القسم يطلبها كالمسأل للجواب (قوله اذا اعترض) يقال
اعترض اي صار كالغشبة المعترضة في النهر كذا في الصحاح والقاموس فالمعنى
اذا صار القسم كالغشبة المعترضة في النهر اي متوسطا بين اجزاء الجملة اه
فقوله اي توسطيان لحاصل المعنى وليس هذان باب التنازع كما وهم لان
اعترض لازم (قوله لا تسمى الا الدال على الجواب) لاقتضاء القسم الصدارة
اكونه انشاء (قوله لا الجواب) مجامعة لامع النفي والاستثناء فتدفع
في تراكيب المصنفين للتصحيح على المقصود وان لم تقع في كلام البلغاء
الذين يستشهد بكلامهم نص عليه في المطول (قوله ولهذا لا يجب فيها
علامة جواب القسم) من الامور المذكورة فلا يرد قضا على ما ذكر لانه ليس
جواب القسم (قوله اي مجاوزة شيء اه) سواء كان مجاوزة شيء عن مجاورها
كافي رميت السهم عن القوس او مجاوزة مجاورها عن شيء نحو اطعمته عن
الجوع فيدخل تارة على المجاوزة وتارة على المجاوزة لكن بقي قيد ذكره الرضي
وهو ان تكون المجاوزة بسبب احداث مصدر المعدي بها فان بعد السهم عن
القوس بسبب الرمي وعطف التعدي للاشارة الى ان صيغة المفاعلة بمعنى اصل

مثال النادر قول سيد الصادقين
والصديقين ابي بكر رضى الله
عنه والله انما كنت اظلم منه اى
لانا وضمير منه راجع الى الصادق
الاعظم رضى الله عنه قاله حين
تخاف ان ينال عمر من رسول
الله صلى الله عليه وسلم ما يكبره
بسبب معاملة صارت بينهما
رضى الله تعالى عنهما خ د

الفعل (قوله اي استعلاء شيء على شيء) اما حقيقة كافي المثال الاول او مجازا
كافي المثال الثاني كانه تحمل ثقل الدين على عنقه او ظهره (قوله اسمين) بمعنى
جانب وفوق فيبينان حيثئذ لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبتين لهما معنى
فيلزم عن الاضافة بخلاف على (قوله بدخول من عليهما) حال من ضمير
يكونان اي يكونان اسمين حال كونهما ملتبسين بدخول من ولا يستعملان
بدونها كان ذلك علامة يعلم بها اسميتها فلذلك قال الشارح قدس سره العزيز
يعلم ذلك واما مراده ان الظرف متعلق يعلم كما هو ظاهر اللفظ اذ لا قرينة
على تقدير الفعل الخاص (قوله للتشبيه) في الصراح التشبيه ما تدكر دن (قوله
اذ التقدير ليس مثله شيء) به قال الا كثرون اذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس
مثل مثله شيء فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت لتوكيد نفي المثل
لان زيادة الحروف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قال ابن جني ولا نهم اذ بالغوا في نفي
الفعل عن احدها والواو لا يفعل كذا او مرادهم انما هو النفي عن ذاته لانهم
اذا نفوه عن هو على اخص اوصافه فقد نفوه وقيل الكاف غير زائدة
ثم اختلاف فقيل الزائدة مثل كازيدت في مثل فان آمنوا بمثل ما آمنتم به قال
وانما زيدت ههنا ليفصل الكاف عن الضمير انتهى والقول بزيادة الحرف
اولي بل زيادة الاسم لم تثبت وقيل لا زيادة فيهما فقيل مثل بمعنى الذات وقيل
بمعنى الصفة كذا في المغني وقيل هو من قبيل الكتابة على طريق ليس لاخ زيد
اخ اي ليس له اخ اذ لو كان له اخ لكان لاخته اخ وهو زيد وما قيل ان نفي مثل
المثل لا يستلزم نفي المثل لان مثل الشيء اضعف منه فتوهم محض لان المماثلة
هي الشراكة في اخص الصفات والمساواة في جميع الوجوه مما به المماثلة صرح
به في شرح العقائد النسفية (قوله بمعنى المثل) ولا يقع كذلك عند سيبويه
والحقيقين الا في الضرورة وقال كثير منهم الاختش والمقارنى يجوز في الاختيار
نحو زيد كالاسد ان يكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة
ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيرا كذا في المغني (قوله نحو يضحكن) وقبله
بيض ثلاث كنعاج جم يبيض حقة محذوف اي نساء يبيض جمع يبيض والمراد
بالنعاج ههنا بقراة الوحش وكثيرا ما يشبه بها النساء في العيون والاعناق
والجم جمع جماء وهي التي لا قرن لهما (قوله للطائفة) متعلق بمثل (قوله

ما انا كانت من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض (قوله مذومنداه) مذ
 بسيط مبني على الضم وقد يبنى على السكون قيل هو مخفف منذ لرجوعهم
 الى ضم الذال في هذا اليوم ولولا لكسر وتصغيرهم ايام على منيد وجمعه على
 امتاذ وفيه انه لم يثبت في استعمال القهقهاء وانه يجوز ان يكون الضم
 للاتباع وقيل انه كلمة برأسها وهو الحق لان الاصل عدم التصرف وكسر
 جميعها لغة سليمة وهما حرفا جارا اذا انفجر ما بعدهما عند الاكثرين وبعض
 البصريين على انها اسمان وما بعدهما مجرور بالاضافة واذا لم ينفجر
 ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين وقد مر ذلك في بحث الظروف
 فلذا لم يتعرض المصنف رحمه الله لبيان اسميتهما وقوله للزمان خبراى يكونان
 للزمان والشارح رحمه الله خص الزمان بالماضي والحاضر اشارة الى انها
 للبيان اذ لا يمكن ان يراد مستعملان للزمان والالزم كونهما اسمين فبين ذلك
 بانهم ما للابتداء والظرفية والى هذا اشار الشارح رحمه الله بقوله فهما بتقدير
 المبتدأ مع الفاء يعني ان قوله للزمان تمهيد وتوطئة والمقصود بالنسبة
 للابتداء (قوله يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي) اى بمدخولهما قال
 المصنف رحمه الله في امالى الكافية لا يدخل مذومنداه الاعلى ماض او حاضر
 فان دخلتا على ماض فعناهما الابداء واذا دخلتا على الحاضر فعناهما
 الظرفية هكذا فى المعنى والتسهيل وفى الرضى قالوا اذا انفجر بهما ما بعدهما
 فهما حرفا جارا فان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو
 ما رأيت مذومنداه مجمع اى منه ولا يمت ذلك فى نحو قولك ما رأيت مذومنداه
 اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رأيت مذومنداه الا ان يفسر اول
 اليومين بتقدير المضاف وان كان الفعل حالا فنحو اراه مذومنداه ومنذ اليوم
 فهما بمعنى فى (قوله لا تكون) بصيغة الخطاب (قوله للظرفية) المختصة بمعنى
 فى (قوله من غير اى) تفسير للمختصة واشارة الى انه اذا اعتبر معنى الابداء
 ففيه معنى الظرفية ايضا ضرورة وقوع الفعل فى مدخوله (قوله يجعل الاول
 مثالا) ليكون النشء على ترتيب الف وان احتمل الثانى بتقدير المضاف
 اى فى خبر يومنا (قوله كما يتوهم بحسب الظاهر) فان الظاهر ان يكون
 المثالان للمعنيين وانما قال يتوهم لانه بعد التأمل لا يساعد كون المثالين لهما

الابشكف (قوله دخول شهرنا) ولا حاجة الى تقدير وقت مضاف الى الدخول
 لان ذلك انما هو فى مذومنداه الاسمين ليصبح الحول كما مر (قوله لاستثناء ما بعدها
 اه) واذا استعمل حاشى فى الاستثناء وفى غيره فمعناه تنزيه الاسم الذى بعده
 من سوء ذكر فيه او فى غيره فلا يستثنى به الا فى هذا المعنى كذا فى الرضى
 (قوله الحروف المشبهة بالفعل) اى اعتبر شبهها بالفعل للاعمال ولذا قال
 وجه شبهها اى وجه المشابهة التى اعتبرت ولم يقل يعتبر وجه شبهها (قوله
 فلا تقسمها) اى باعتبار تمام حروفها الى الاقسام كالقفل باعتبار تمام حروفه
 وكونه سدا سائيا ايضا يعتبر لا يضر فى تلك المشابهة وكذا كون الاسم ايضا
 منقسم الى تلك الاقسام اذ غاية انها مشابهة للاسم ايضا لكنه لم تعتبر تلك
 المشابهة لعدم ثمرتها (قوله ولبنائها على الفتح) لاستقلالها بسبب تشديد
 الاواخر والتاء وهى جهة مشابهتها بالماضى واما شبهها بالفعل فى الوزن
 فان كفروا ن كفروا كان كظعن ولكن كضارب وليت كليس ولعل فى بعض
 لغاتنا رهى لعن كظعن فوزن عروضى غير معتبر عندهم وكذا انقسامها الى
 المدغم وغير المدغم اذ لا اختصاص له بهذه الحروف حتى يكون سببا لاجمالها
 واما الحقوق الضمير المنصوب ونون الوفاة واقضائها الاسمين فترتب على اعمالها
 فلا يكون مقتضيا له والكلام فى بيان الشبه المقتضى له (قوله معانيه بمعانى
 الافعال) لكون كل منهما معانى جريئة لا باعتبار النسبة الى الفاعل المعين
 فى مفهوم الافعال كالحروف (قوله مثل اكدت اه) بصيغة الماضى المستعملة
 للانشاء الدالة على تحقق معانيه الكون الحروف كذلك (قوله على انها
 اذ لو خطت اه) والخبر عنها بالاسم بادعائهم ذكر الاصول ذكر الفروع وما قيل
 ان الحرف بمعنى الطرف يجمع على حرف كغيب والحرف بمعنى حرف التبيين
 يجمع على الحروف والحرف بمعنى اللغة على الاحرف فالخاصة لما اصطلموا فى تسمية
 قسم الكلمة حرفا لم يجمعوه على الاحرف واذا لم تعدد جمع التكسير يكون
 مشتركا بين القلة والكثرة فريدة ما وقع فى التسهيل وغيره من التعبير بالاحرف
 الناصبة للاسم الزائدة للخبر (قوله اخرهما) مع ان كونها ثلاثية ورباعية
 وخماسية يقتضى خلاف هذا الترتيب (قوله لكونها للانشاء) دأبنا بخلاف
 الاربعة الباقية فانها ليست كذلك اذ الثلاثة ليست للانشاء اصلا وكان

ينبغي ان يفيد بكونها مجردة عن ما والاقتض
 حكي الرضى عن الانفس فى باب الاستثناء
 قول الشاعر رأيت الناس ما حاشى قريشا
 فانما نحن افضلهم فعلا لا يمكن فى الرضى بعد
 ما يناقضه فليراجع خ د
 اى فى ايت وكونه بالتحسية التثنية اولى منه
 بالوقفية وقوله لا يتقاليها اه صح بعلة
 العلة لانه قد يقال ان قصة اواخرها انما هى
 مشابهة الفعل فتمتنع حينئذ تعليل المشابهة
 بالبناء على الفتح لظهور لزوم الدوز منه حاله
 المسكين

اى لم يرد للمفرد بناء حتى القلة والكثرة معا
 بان يكون له بناء القلة فقط كرجل فى الرجل
 بكسر الراء او بناء الكثرة فقط كرجل فى الرجل
 لفضل المرأة وهكذا كل جمع لا يجمع مفردة
 الاعلى كاجادل ومصانع والوجه ظاهر خاله

وان كانت لانشاء التشبيه لكنهما يجيء لتحقيق والظن والتقريب والانشاء
 فرع الاخبار فلذا اخرهما (قوله لها صدر الكلام) اراد بالكلام مقابل
 الكلمة اي هذه الحروف تقع في صدر مركب تام يصح السكون عليه
 فيصح استثناءه ان المفتوحة كما اشار الشارح قدس سره فيما يجيء فلا بد لها
 من التعلق بشئ آخر حتى يتم كلاما فاندفع ما قيل ان اريد صدر كلام دخلت
 هذه الحروف عليه فلامعنى لاستثناءه ان المفتوحة وان اريد صدر كلام مقصود
 لذاته فينتقض بالجملة المصدرة بان الواقعة مقول القول واندفع النقض بقوله
 تعالى الا انهم هم السبقها وبقوله جاء الذي انه قائم وبقولنا ما يوم الجمعة فان
 زيدا قائم (قوله لي علم من اول الامر) اي يعلم السامع من اول الامر وهذا العلم
 واجب دفعا لحدثة السامع وتوهمه ان لامعنى غير ما افاده المتكلم (قوله على
 حذف المضاف) كيلا يلزم كون ان المفتوحة بعكس نفسها لدخولها في المرجع
 وانما لم يرجع الضمير الى ما سبق بعد الاستثناء رعاية للسابق واللاحق فان الضمير
 فيها راجع الى الحروف كلها (قوله وحيث لو وقعت في الصدر اه) اي حين
 اقتضائها التعلق بشئ آخر لو وقعت في صدر الجملة بان يؤخر ما يتم به كلاما
 التمس بان المكسورة في الكتابة مثلا لو قيل ان زيدا قائم بلغني يجوز ان يكون
 بلغني من تمام الكلام خيرا لان المفتوحة وان يكون جملة مستأنفة
 وان مكسورة وانما قال في الكتابة اذ لا لبس في اللفظ (قوله لان مجرد الاستثناء
 اه) فيكون قوله فهي بعكسها اعادة والاصيل في الكلام الافادة فلذلك
 حملناه على اقتضاء عدم الصدارة (قوله فتلغى) اشار الى ان حقوق ما الكفاية
 يترتب عليه الالفاء فيستفاد منه وجوب الالفاء حيث تدخل وعطف قوله وتدخل
 حيث تدخل على يلحقها الاعلى تلغى اشارة الى عدم كون الحقوق مبينا للدخول على
 الافعال فيستفاد الدخول في بعض الاوقات لما تقر ان المتبادر من حكم
 ذكر بدون الجهة الاطلاق العام فلا يرد ما قيل ان في البيان الفاء لان المراد
 بالالفاء وجوبه وبالدخول جوازها وانظر المتن لدلالة عليه فالاولى ان يقال
 فتلغى وجوبا وقد تدخل في الصراح الالفاء باطل كردن وفي القاموس الفاء
 خيبة قوله اي تعزل بيان للمعنى المراد منه في الصراح العزل بيان كردن
 وجدا كردن (قوله اي هذه الحروف) صرح بالمرجع لثلاثتهم رجوع الضمير

مثال التحقيق قول عمر بن دينة شعر
 كانى حبن امسى لا تكلمى باليس موجودا
 ذوقه يستجى باليس كان
 تركيب وقع خبر كان
 وشال الظن كل وشال التعريب كان
 فيه صفة اوجلة وشال الاولان رأى
 بالانشاء قبل وكان بالقرينة آت والاوان رأى
 الكوفيين والزجاج والثالث رأى الكوفيين
 والتحقق انما التشبيه مطلقا والاشارة ما قوله
 مثال التحقيق

الى ان او ما سوى ان (قوله ما الكفاية) عند الجمهور قدر الصفة لتصح سببية
 لحقوق ما الالفاء وتقييد دخولها على الفعل كما يشير اليه تعليل الشارح
 للحكمين وما الكفاية قسم من الزا يدعى ما في المعنى ان الزائدة نوعان اي
 كافة وغير كافة (قوله وقد تعمل) اي هذه الحروف وحيث لا تكون ما كافة
 بل زائدة كما في فجارحة في الرضى ان الغيت فما كافة وان عملت فما زائدة
 حرفية ولا يجوز ان يراد بما يعم الزائدة والكافة فيكون قوله فتلغى بمعنى
 يجوز الفأوها لان الغاءها واجب على الافصح بناء على تعيين كونها كافة
 نعم لو لم يقيد ما بالكافة ويعمل قوله اي يجب الفأوها يكونها كافة وقوله وقد
 تعمل يكونها زائدة لكان اظهر في المقصود فان يسلن الشارح قدس سره
 العزيز بهم انها على تقدير كون ما كافة تعمل تلك الحروف وليس
 كذلك ولذا قيدنا بالكافة بقيد عند الجمهور ثم المتبادر من قوله وقد تعمل
 اي جميع تلك الحروف التي تلحقها ما وهو موافق لما في المفصل واللباس
 من ان اعمال لتماما ولما وكأما اكثر منه في انما وانما ولكنما ولما في شرح التسهيل
 قال الزجاج ومن العرب من يقول انما زيد قائم وله ما بكرا قائم فيلغى ما فينصب
 بان وكذلك اخواتها لكنه مخالف لما في الرضى من عدم سماع الاعمال
 في انما ولما ويجوز ان اكثر النسخة قياسا اذ لا فرق بينهما وبين ليتا فاعلى هذا
 معنى قوله وقد تعمل على غير الافصح تعمل الجميع قياسا على غير الافصح
 الواقع في بعضها ولو حل على انه قد يعمل بعضها على اللغة الغير الافصح لم يبعد
 (قوله كما وقع في بعض اشعارهم) روى بيت النابغة
 قالت الالبتهما هذا الحمام لي به الى حماميه او نصفه فله
 برفع الحمام ونصبه (قوله اخرجهما عن العمل) لانها ينسب لحقوقها وصبر ورثها
 كالحزب منها ضعفت مشابقتها بالفعل من حيث البناء على القبح (قوله وتدخل
 اه) ظاهره يقيد ان جميع تلك الحروف حين حقوق ما بها تدخل على الافعال
 وفي المعنى خلافه حيث قال ويقترن ببيت ما الحرفية فلا تزيلها عن
 الاختصاص بالاسماء لا يقال ليتا قال زيد خلا فالابن الربيع وطاهر القزويني
 ويجوز حيث تدعى اعمالها بقاء الاختصاص واهما لها حلا على اخواتها وورد
 بالوجهين قول النابغة انتهى وهذا يشعر بان الغاء لبيت واعمالها كلاهما

وردا الى من في الفنى قفا وما ذنبا رخ

متساويان وهو مخالف ايضا لقوله قتلني على الافصح (قوله فان لا تغير) القاء
 بيان لتفصيل الاحوال المختصة بكل واحد منهما بقدر بيان الاحكام المشتركة
 بينهما ولم يبين معنى ان المكسورة والمفتوحة لشهرة كونهما التاكيد فالكسورة
 لتأكيد النسبة السامة والمفتوحة لتأكيد النسبة الاضافية المسبوكة من
 الاسم والخبر (قوله سماها جملة) الضمير راجع الى جملتها والمراد ما عبر بها ومثل
 هذه العبارة شائع في محاوراتهم قالوا سمى الاسم اسما والفعل فعلا والظرف
 ظرفا فلا يتوهم استلزام المفعول الاول للثاني وبعض القاصرين صحفوا العبارة
 بضمير التنبيه في سماها وكانت وعليها فان في حكم المفرد بتأويل مصدر
 خبرها مضافا الى اسمها معنى بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وبلغني انك زيد
 اي زيدا يذكرك وقدس على ذلك فكلمة ان اخرجت الجملة عن الاستناد التام جعلتها
 مركبا اضافيا (قوله وجب الكسر في موضع الجمل) اورد صيغة الجمل
 اشارة الى اختلاف انواعها كما قالوا في كتاب الطهارات وقوله وجب الكسر
 في موضع الجمل اي وجب الكسر في ان اذا وقعت مع تدخلها في موضع الجمل
 فسدت مسدها فلا ينقص بما اذا وقعت بعد الفاء الجزائية واذا المفاعلة فانه
 موضع الجملة مع عدم وجوب الكسر لانها على تقدير الفتح ليست مع
 تدخلها سادة مسددة للجملة بل مسددة للجملة واما وقوعها بعد علم فيجب
 تحقيقه من انها مفتوحة صورة مكسورة معنى (قوله فكسرت ان) يحتمل
 ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله وان يكون مفعولا به وكذا في قوله وقعت ان
 والمراد بان هذه الكلمة مع قطع النظر عن الكسرة والفتحة (قوله اي
 في ابتداء الكلام) في شرح التسهيل للعلامة المصري ان بعض النحاة جعل
 المصدر الموضوع موضع الظرف من المبهم نحو هو قصدك فيجوز نصبه
 ابتداء تقدير في والمراد من الكلام المعنى اللغوي والالزام المصادرة مع كونه
 في ابتداء الكلام يكون ما بعدها كلاما مستقلا لا يعلق من حيث الاعراب
 بما قبلها سواء كان في ابتداء كلام المتكلم اوفى وعطه نحو اكرم زيدا انه فاضل
 ونحو الا انهم هم المفسدون ونحو نعم انه فاضل ونحو يابني ان الله اصطفى
 اصم الدين ونحو من فلان حتى انه لا يربح شفاؤه فان قلت لم يقصد
 المصنف ههنا حصر مواقع الكسر فما الحاجة الى التعميم قلت مواقع الكسر

ههنا امور احدها ان المصنف ترك من بين
 الحروف الستة بيان معنى ان وان وهو يحتاج
 الى تكتة فقيه تعرض بالرضي حيث يقول قوله
 فان لا تغير الخ اخذ في تفصيل معنى الحرفين واحد
 الستة الخ وثانيها ان معنى انسبال المفتوحة مع
 لا فرق بينهما الا من انسبال المفتوحة مع
 مدخولها مصدر او عدم تغير المفسدة ايضا
 للجملة وبه صرح في التوضيح فقيه ايضا
 تعريف بالرضي حيث اشار الى الفرق بينهما
 وجعل كون المفتوحة بتأويل المصدر معنى
 وهو يجب من الرضى ثم طول باعه في هذا
 الفنى ثم يمكن الفرق بين الغنيين من غير هذا
 الوجه وثالثها ادعاء ان كون التاكيد معنى
 لهما اشهر من التثنية لئلا يتجاوز عن
 مناقشة ورايها ان كونها التاكيد لا يتجاوز
 الشهرة والتعقيق مجرد التاكيد او ساكنا
 بالنسبة فلهما مجرد التاكيد او ساكنا
 فلتفي التاكيد او متكررها فلا زلة الانكار
 وكيف يطلق التاكيد في مقام لم تثبت
 النسبة الا بكلامك خاله التقضي المجدوى

على ما ضبط في التسهيل سبعة ان تكون مبتدأة وموصولا بها وجواب القسم
 ومحكية لقول وواقعة موقع الحال وموقع اسم عين او قبل لام معلقة وزاد
 بعضهم تامنا وهو بعد حيث ولا شك ان الامثلة للمذكورة لا يمكن ادخالها
 فيما عدا المبتدأة فلذلك عم قوله ا كونه موضع الجملة لان التكلم
 بالمفردات من غير ان يتلفظ بها في الجملة باطل لعدم اقامتها افادة تامة فلو وقعت
 في الابتداء لم يلزم الابتداء في المفرد وما قيل ان كونه موضع الجملة لا يمنع الفتح
 ابتداء في مثل انك قائم عندي مالم يضم اليه ضمية امتناع كون المفتوحة
 في صدر الكلام فاذا اعتبرت فهي مستقلة في وجوب الكسر في الابتداء من
 غير حاجة الى اعتبار كونه موضع الجملة قد فزع بان المقصود ان الجملة المصدرة
 بان وحدها اذا وقعت في الابتداء يجب كسرها لكونه موضع الجملة وفي المثال
 المذكور في ابتداء الجملة المصدرة بان وحدها بل بما بعدها قال المصنف
 في امالي المسائل المتفرقة ان يكسر ان في موضع الابتداء يمكن خبر المبتدأ
 فيه خبرها التعمق كونه موضع الجملة (قوله لان مقول القول اه) اشارة الى
 الى ان المراد بكونها بعد القول ان تكون مقولالا لا مجرد وقوعها بعده فانه
 ان وقعت بعد القول للتعليل فثبت نحو اخصت بالقول انك فاضل اي لاني
 فاضل والمراد ان ما وقع عليه القول اي التكلم اذا اريد به المعنى لا يكون الاجلة
 حقيقة او حكما لان التكلم بالمفردات استقلا لا باطل فلا يرد ان مقول القول
 يكون مفردا اذا كان مؤديا معنى الجملة نحو قلت حديثا او قصة اذا اريد به
 مجرد التلفظ فنحو قلت كلمة وانما قلنا حقيقة او حكما ليشمل ما اذا وقع بعده
 منقطع من الجملة نحو اذا دقت فاها قلت طم مذامة فانه يعامل به معاملة
 الجملة ويحكم على ما كان عليه في التقدير والتفصيل ان المفرد اما ان يكون
 في معنى الجملة او لا فالاول ينصب مفعولا به فنحو قلت شعرا او نعتا مصدرا
 فنحو قلت حقوا والثاني ان يرده بمجرد اللفظ نصب مفعولا به وان لم يرد بمجرد
 اللفظ بل يكون منقطعاً من جملة فهو جملة في التقدير محكي بقوله مقول القول
 خرج ما يكون نعتا وهو ظاهر ما يؤدى معنى الجملة لانه تعبير عن القول بنفسه
 وبقوله اذا اريد المعنى خرج ما اذا اريد مجرد اللفظ وبقولنا حقيقة او حكما دخل
 المفرد المنقطع فصح الحصر بلا ريب وما قيل ان كون مقول القول جملة لا يمنع

الفتح بعده في مثل قال زيد انك قائم عندي فقد عرفت اندفاعه بان الكلام
فيما اذا كانت الجملة المصدرية وحدها تقول القول وفي المثال جزء القول وكذا
الحال فيما بعد الموصول في مثل جاءني الذي انه قائم عندك فتدبر (قوله حال
كونها مع جملتها) اشارة الى ان في كلام المصنف تسامحا حيث جعل نفس
ان فاعله ومفعوله ومبتدأ ومضافا اليها باعتبار انها المضممة لصيرورة ما بعدها
كذلك (قوله ومفعوله) اي ما عدا مفعول القول بقرينة ما سبق لانهم يطلقون
عليه القول دون المفعول ولا حاجة الى تخصيصه بغير باب علمت اذا دخل
في خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا قائما لانها مع جملتها ليست مفعولة بل
قائمة مقام المفعولين وهما في الاصل جملة (قوله ومضافا اليها) هذا الاطلاق
يدل على انه يجب الفتح اذا وقعت مضافا اليها للظروف اللازمة للاضافة
الى الجملة وهذا هو المشهور في حيث وقال بعضهم انه من مواضع الكسر وما
اذا وقعت مضافا اليها لا اذا دخل بعد فيه تقلاصير بما في تعيين الفتح والكسر
والظاهر ان ما بعد ان اقل بالمعنى ويجعل الخبر مجزوا فيجوز الفتح والافال كسر
فهم وما يجوز فيه الامر ان كالفاء الجزئية واذا الفاجزة (قوله وقالوا لولا انك ام)
غير الاسلوب ولم يقل بعد لولا لولا لان المقصود منه دفع توهم اعتراض يرد على
قاعدة التمييز بين ان المكسورة والمفتوحة على ما صرح به في شرح المفصل حيث
قال ثم اورد كالا اعتراض على القاعدة المذكورة وهو الفتح لولا لولا وقرران لولا
ولو انما يدل على ان الجمل فيكونان في موضع الجمل فيجب ان يكسر ما بعدهما فاجاب
ان الفتح بعد لولا انما كان لانه موضع يذكر فيه خبر المبتدأ فاذا لا يقع
ما بعدهما الا في موضع المبتدأ خاصة فوجب الفتح لوقوعه موقع المفرد
ولو كسرت لم يكن مستقيما لانه يؤدي الى ذكر الخبر مع كونه قد طرح خبره
في الاستعمال وليس هذا الموضع كموضع اذا لان خبر المبتدأ بعد اذا جاز
حذفه وذكره ويجوز الامر ان واجب عن الفتح في ان الواقعة بعد لولا في قولك
لوانك منطلق انطلقت وهو موضع ظاهر وقوع الجملة الا يرى ان لولا في لوقام
زيد لقدم لا يقع بعدها الا الجملة بان التقدير لوقوع انك منطلق اي انطلقت
فوقعت موقع الفاعل دون الجملة لان الشرط لا يكون الفاعل اقل خص
لولا ولولا بالتعرض رد على المخالفة فان المبرد والكسائي زعمان ما بعد لولا فاعل

وزعم الكوفيون ان ما بعد لولا حرف شرط مبتدأ وفيه ان اللاتقي حينئذ ذكرها
في مجت لولا لولا في مباحث الحروف المشبهة بالفعل (قوله معمول للفعل)
فاعلا كان او مفعولا ولذا اورد مثالين (قوله الواجب دخول لولا اء) لان
التخصيص انما يكون على معاني الافعال دون الاسماء والحروف (قوله نحو
لوانك قائم) صوابه لوانك تقوم لان من شرط لوا اذا وقع بعد المبتدأ ان يكون
الخبر فعلا اذا امكن ليكون في الصورة عوضا عن الفعل المحذوف بعدها
كقوله تعالى ولوانهم فعلوا وقد صرح في مجت حروف الشرط وانما قيد بقوله
اذا امكن لانه اذا تعذر يقع الخبر بعد عن تقدير الفعل واطهر في كون ما بعد
ان جملة وانتمثيل يكفيه الفرض وما قيل انه وقع في التبريل ما خبره اسم مشتق
وهو قوله تعالى يود والوانهم يادون في الاعراب وما خبره ظرف وهو قوله تعالى
لوان عندنا ذكرا من الاولين فليس بشئ لان لوفيهما ليست شرطية بل مصدرية
اولى للمنى والكلام في موقع الشرطية (قوله فان جازاه) اورد الفاء اشارة
الا انه متفرع على القاعدة السابقة ومعنى جواز التقديرين ان يكون كل واحد
منهما مؤدبا للمعنى المقصود من غير تفاوت (قوله جازا الامر ان) بالنظر الى افادة
المقصود ولا يناق ذلك رجحان احدهما لعدم الحذف فيه (قوله الجز آؤه) قبل
يرده انه لم يعمد بعد الفاء الجزئية ايراد انقضا للجز لان جعل الشئ جزا يعيد
كونه جزا وليس بشئ لان الفاء يدل على ترتيب الثاني على الاول لا على كونه
جزا بالمعنى اللغوي اعني ما يعبر عنه بالفارسية باداش (قوله او انما ثابت له)
قيل في كونه مبتدأ بحث لانهم لما اوجبوا تقدم الخبر لثلاثين المفتوحة
بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس كالتأخر وايضا
تقديم الخبر ههنا واجب والتقدير ثابت الى اكرامه وكلاهما ليس بشئ
اما الاول فلا لاننا نسلم ان حذفه يوجب الالتباس لان محل الالتباس ما يكون
المعنى مختلفا على التقديرين واما الثاني فلما ذكر في المعنى ان القائلين بان الواقعة
بعد لولا داخلية على ان المفتوحة نحو لوانهم آمنوا جملة اسمية بعضهم بقدر الخبر
مقدما ما لوانا ثبت ايمانهم وبعضهم بقدره مؤخرا اي لوانا ايمانهم ثابت (قوله لانه
مبتدأ) وعلى التقديرين معمول العامل الرفع فيكون مر فوعا محذورا وهذا
معنى وقوعه موقع المفرد فلا يرد ما قيل خبر المبتدأ ليس موقع المفرد لان الخبر

قد يكون جملة (قوله وكما قيل) جملة معترضة فاندتها تأييداً لمن يقول انه غيره
(قوله انه للثيم) في الصراح للثيم ناكس ويحتمل بخدم ققاء كما يخدم العبد مولاه
فالمراد بالعبد معناه اللازم اعني الخادم وفي الرضى للثيم صفعان وفي الصراح
الصفعان سبيل زنده فاقوع في تفسير الصفعان في شرح الفاضل الاسفرايني
يعني يضرب في ققاء ولم يرمته سهو (قوله ان يأكل ليعظم ققاء) وهو غاية
القوم ولذا قيل من كان همته ما يدخل في بطنه فقيته ما يخرج من بطنه
او بارادتها مع ما حو اليها كما في قولك جب مذاكيره وسائر مفارقه (قوله بالجر
لا بالرفع) عطف على مثل من يكرمني اه وان كان بحسب المعنى صحيحاً
لانه لم يعمد ذكر المثال بل لفظ الشبه انما الساتع لفظ المثل والنحو (قوله اى مثل
عبد القفا) هكذا في اكثر النسخ ولعله سقط من قلم الكاتب يعني ان المقصود
شبيه بما وقع بعد اذا اعني ان مع مدخولها لا مجموع اذا انه كما هو ظاهر
العطف لانه الممثل به على ما صرح به سابقاً بقوله فاقوعت بعد اذا وجدت
في نسخة بخط الشارح قدس سره العزيز اى مثل اذا انه عبد القفا وجه التفسير
غير ظاهر حينئذ وانما لم يقل وجه شبه لانه يتوهم ان المراد شبهه بكلامه ما
نحو من يكرمني اذا اكرمه فانه مشابه للاول من حيث وقوعه فيما هو
نائب مناب الغاء الجزائية ومثابه للثاني من حيث وقوعه بعد اذا المفاجأة
صورة (قوله اى احمد الله) اى هذا الكلام فيكون قد قال كلاماً اوله اى احمد
الله ثم اخبر عن ذلك ولا يكون اى احمد الله معمولاً في اللفظ لا قول لانه وقع
خبراً عن اول وان كان مقولاً من حيث المعنى (قوله لان اقل الاقوال اه)
فيكون سقط خبراً عن المصدر بالمصدر ولا يكون الجدي هذا اللفظ (قوله ولذا قدم
العله) ليحصل الحكم مع الا فانه اوقع في النفوس (قوله لانها في حكم العدم)
فهو بمنزلة الباء في كنى بالله (قوله التأكيده) لا دخل لها في افادة اصل
المعنى (قوله من جهة انه في محل الرفع) علة لجواز العطف بالرفع (قوله سواء
كانت المكسورة) اشارة الى ان كلمة اول للتسوية لا لاحد الامرين لا بيان لوجه
التركيب فان حذف جملة كان مع اسمها وخبرها لم يبق في كلامهم واما وجه
النصب في قوله لفظاً او حكماً فهو ما اشار اليه بقوله في حكم المكسورة من انهما
منصوبان بتقدير في بناء على ما مر من انهم جعلوا المصدر الموضع موضع

الظرف من المهم اى المكسورة في اللفظ او في الحكم ويحتمل النصب على التمييز
اى المكسورة من جهة اللفظ او من جهة المحل بناء على ما صرح في شرح
التسهيل في بيان فائدة قول المصنف غير الجملة منصوب بفعل مقدر غالباً
استاده اليه مضاف الى الاول من انه اشار بقوله غالباً الى المفعول
اى ما لا يصلح لاسناده اليه لا لابقاعه عليه نحو امتلاء الكوز ماء وكفى بالله
شهيداً وما احسن الخليم رجلاً واما ما وقع في شرح الفاضل الاسفرايني اى
كسر القظيا وكسر احكاميا فمع بعده من حيث اللفظ غير سديد من حيث المعنى
اذ لا كسر حكماً في ان المفتوحة بل هي في حكم المكسورة (قوله
بان تكون اه) بيان لقوله حكماً فكان الظاهر تقديمه على قول المصنف بالرفع
اخره عنه لطول بيانه فيقع الفصل الكثير بين قوله بالرفع وما يتعلق به اعني
جاز العطف (قوله بتأويل الجملة) لانه نائب مناب مفعولين كانا في الاصل جملة
ولذا جاز دخول لام الابتداء وتأويل في المفعول الثاني فله حكم المكسورة
بخلاف العجنى ان زيد القائم فانه لا يجوز لكونه في حكم المفرد من كل وجه لكونه
فاعلاً وهذا لا ينافي كونها بتأويل المفرد ولذا لا يجوز حذف مفعوليه فان لها
شبهاً بالجملة من حيث ان باب علمت من نواحي المبتدأ والخبر وشبهها بالمفرد لكونها
بتأويل المفرد (قوله لا يصح فرض عدمها) فلا يكون لاسمها الرفع اصلاً
فلا يصح العطف بالرفع وفيه اشارة الى بطلان مذهب من يجوز ذلك (قوله
ويتبرط مضى الخبر اه) فانه اذا مضى الخبر يقدر المعطوف خبراً آخر يكون
معطوفاً على لفظ خبره لانها اعتبرت في حكم العدم فكان الرفع لاسمها وخبرها
الابتداء ويكون الكلام من قبيل عطف المفرد على المفرد فاندفع انه اذا قدر
للمعطوف خبر يكون الخبر معطوفاً على محل خبران دون لفظه ليتحد عامل
المعطوفين على اسم ان وخبرها والعطف على محل خبران لم يوجد في كلامهم ثم
اعلم ان في قوله جاز العطف الخ اشارة الى جواز وجه آخر مثل العطف على لفظه
بالنصب والعطف بالرفع عطف الجملة على الجملة عموماً والعطف على الضمير
المستتر في الخبر اذا كان مشتقاً ومقدماً على المعطوف فان قيل اذا جاز عطف الجملة
على الجملة فما الفائدة في عطف المفرد على المفرد على ان العطف على محل المفرد
خلاف القيام قلت الفائدة التشريك في معنى التأكيده المستفاد من حكمه

وان لم تكن عاملة كما في صورة الخففة الملقاة وفي على اسم ان المكسورة رد
لقول الجزولي حيث جعل محلا لمجموعها دون اسمها اذ لا يتجدد له والمرفوع
هو المجرد لانه على تقدير الحاقها بالعدم يكون اسمها مجرورا لان المبتدأ هو
الاسم والمجموع ليس اسما ولا في تأويله وانما خص الحكم بالعطف لانه الواقع
في استعمال الفصحاء فانه جاز قياسي في سائر التواضع كاذب اليه الجري
والزجاج والقرآء في الوصف وعطف البيان والتأكيذا (قوله وهو باطل)
لانه كاجتماع علتين مستقلتين على معمول واحد (قوله مثل ان زيدا وعمرو
قائم) يحتمل ان يكون المذكور بعد المعطوف خبرا وهو لتقدمه بالرتبة في حكم
المضي نحو وانى وقاربها الغريب وان يكون الخبر محذوفا (قوله في مثل انك وزيدا
ذاهبان) اي فيما لا يظهر فيه الاعراب فيشمل نحو ان موسى وزيدا ذاهبان
كاي دل عليه التعليل المذكور وانما لم يقل ولا اثر لانه كونه خفي الاعراب لانه
اذ لم يكن البناء اثر في ذلك لم يكن لتقدير الاعراب اثر بالاولى ثم المذكور
في التسهيل ان الكسائي يوافق الكوفيين وان التفصيل المذكور مذهب وصوبه
الرضي والله اعلم بالصواب (قوله وهو لا يتا في المعنى الاصلي) لانه راجع الى
ما قبله لا الى ما بعده (قوله لعدم بقاء المعنى الاصلي) لانها تغير معنى الجملة الى
الانشاء فلا يمكن اعتبارها في حكم العدم (قوله نحو ان زيدا قائما) اشارة بذلك
الى انها تدخل الخبر المتأخر كيلا يلزم نوال الحرفين فلا يجوز ان في الدار زيدا
وانما لم يقيده بذلك لان الاصل في الخبر التأخير وبعض السارحين تكلف جعل
قوله اذ افضل متعلق بقوله على الخبر وعلى الاسم معا وجعل ضميريه راجعا
الى احدهما (قوله اذ افضل له) وذلك الفصل لا يكون الا بظرف وهو خبر
ان كالمثال المذكور وبظرف متعلق بالخبر نحو وان في الدار زيدا قائما (قوله لانه
فيما عداها اه) لان هذه اربع صور اذ وقع فصل بين ان واسمها او معمول
خبرها يدخل اللام على اسمها وان لم يقع فصل بينهما يدخل على خبرها اذ تقدم
على الخبر معموله فانه حينئذ يدخل اللام في ذلك المتقدم على الخبر فانتقاؤها
انما يكون بان لا يكون فصل بينهما ولا يتقدم معمول الخبر على الخبر فتكون
ان متصلة بالاسم وان لا يدخل اللام على الخبر فلا شك انه يلزم حينئذ نوال
الحرفين (قوله وان لم تغير معنى الجملة) اشارة الى استدلال الكوفيين حيث قالوا

وبعض الجواز انها لا تغير معنى الابتداء كان ولذا اجاز العطف على محل اسمها
بالرفع ومن هذا ظهر وجه عدم مجامعتها باقي الحروف لانها لمعنى الجملة
واللام تقتضي بقاء الجملة الخبرية (قوله لا يوافق اللام اه) يعني كان حق اللام
ان لا يجامع ان المكسورة ايضا لطلبها صدارتها ~~لكن~~ يجوز ذلك لشدة
مناسبتها لها ولكونها بمعنى واحد لم تسقط صدارتها بخلاف لكن فانها
لا تاسمها فلم يقتصر معها سقوط صدارتها (قوله ولكنني من جنها العميد)
في القاموس العميد الحزين الشديد الحزن وفي بعض الشروح ويقال فلان
عميد اي شديد المرض لا يقدر على القعود حتى يقعد بالوسائد وفي الحواشي
الشريفة على الرضى العميد هو الذي هذه العشي في الرضى وما انشده اما
ان يكون لكن اني تخفف همزة ونون وصار لكنني كما تخفف لكننا هو الله رب
اتفاق اسمهم بحذف الهمزة اصله لكن انا (قوله فيلزمها اللام) ذهب ابو علي
الى انها غير لام الابتداء لان ما بعد الفارقة قد يعمل فيما قبلها وبالعكس نحو
وان كما عن عبادتكم اغافلن ونحو قول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسا احياب
عنه ابن مالك البيان رتبة التقديم فكانه مقدم لفظا (قوله ولهذا) اي ولا اجل
ان اعمالها قليل (قوله فللفرق بين الخففة والتاقية) ولم يعكس لان لام الابتداء
لكن كونها التأكيذا النسبة الثبوتية لا تجامع مع التني لانه لما حذف النون
بالتخفيف كانت الزيادة في الخففة اولى لتكون كالعوض عن المحذوف (قوله
فلطر الباب) اي باب ان الخففة وان لم تجر العلة المذكورة في صورة الاعمال
ايضا للفرق المذكور والحكمة تراعى في النوع لا في كل فرد فلا يتجه ان هذه
الذكوة لا تغني عن اعتبار طرد الباب فلا يحسن مقابله طرد الباب (قوله
ويجوز دخولها اه) وحينئذ يجب الغاؤها والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا
نحو وان كانت لكبيرة وان كادوا ليفتنونك وان وجدنا اكثرهم لقاسقين ودونه
ان يكون مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين ~~كفر~~ واليرلقونك وان نظنك
من الكاذبين كذا في المعنى وحينئذ يدخل لام الابتداء على الجزء الاخير وهو
الخبر كما مر في الامثلة كذا في الرضى (قوله اي من الافعال اه) فالإضافة
في المتن لادنى ملازمة وهي افعال القلوب والافعال الناقصة وافعال المقاربة
(قوله لا غير) اي لا غير من الافعال فان الاطلاق قد يزداد به التقييد فقط

والقونية (قوله خلافا للكوفيين في التعميم) أي يخالف الكوفيون القول
المدكور مخالفة كائنة في ضمن التعميم فإنه نوع منها فلا يرد أنه الصواب لأن
المخالفة في الشيء معناه ارتكاب تقيضه ولا حاجة إلى جعل في معنى اللام
للتعليل ثم إن الكوفيين لا يقولون بأن المخففة من المثقلة فإن مذهبهم أن إن
النافية واللام بمعنى الأسوأ كان بعدها الجملة الاسمية والفعلية فالمعنى أنهم
يخالفون في صورة أن مع اللام في تعميم صورة أن مع اللام وفي تعميم ماهوان
المخففة في اعتبارها وإشارتها إلى التوجيه الأول في شرح التسهيل وإلى الثاني في
حواشيه ناقلا عن الشيخ جمال الدين ابن هشام (قوله نحو بالله ربك) قال صدر
الأفاضل لقد جعل الرواية بالله بالباء الموحدة والتشديد ابن جني في مر الصنعة
ثبت يمينان أن قتلتم مسلما كأنه قال أنك قتلتم مسلما فذلك وجبت عليك عقوبة
المتعمد أي القتل قصاصا وهذا وإن كان بيانا للواقع لاجل تسهيل القصاص
على مخاطب كذا في شرح المفصل شاذ لا يقاس عليه خلافا للاختصاص فإنه أجاز
أن قام لا تأوان قدمت لانت ودون هذا أن يكون مضارعا غير ناسخ كقولهم
إن يزينك لنفسك وإن يزينك لغيره ولا يقاس عليه إجماعا كذا في المفتي قال
المصنف في شرح المفصل وجه ردمذهب الكوفيين إذ أصبح التسكين جاردا
تقدير ضمير الشأن في ذلك أو تنزيل الجملة الظرفية الفعلية منزلة الاسمية كما أجروا
انما قام زيد قائم (قوله فتعمل اه) ويشترط أن يكون خبرها جملة ولا يجوز
أفراده إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران كذا في المفتي (قوله أكثر) قال المصنف
في أمالي المسائل المتفرقة التشبيه في أن المفتوحة من حيث اللفظ والمعنى
والاستعمال أما اللفظ فلأنها مفتوحة الأول كالماضي وأما المعنى فلأنها تغير
معنى الجملة كالفعل وأما الاستعمال فهو أن العرب عطف على محل اسم
أن المكسورة ولم تعطف على محل اسم المفتوحة كما لا تعطف على معمول الفعل
(قوله كما سبق) في بحث ضمير الشأن لكن المذكور فيه أن المفتوحة أقوى
مشابهة من المكسورة ولم يذكريه دليله فالجواب لا طائل تحتها (قوله واقع
في قوله تعالى وإن كذبا ليوفينهم) لا ليوفينهم جواب القسم ولا مع اللام
الفارقة زيدت ما بعدها دفعا لكرهية اجتماع اللامين والكوفيون يجعلون
النصب بفعل يفسره ليوفينهم وبه قال الفراء ورد أن اللام لا يعرف

في كلامهم بمعنى ألا كذا في شرح التسهيل (قوله بحسب الظاهر) وأما بحسب
الحقيقة فلا ترجيح للاضعف على الأقوى لأن الأقوى مغير للمعنى دون
الاضعف (قوله فلا يلزم ترجيح الاضعف على الأقوى) بل تساويهما بحسب
الظاهر مع ترجيح الأقوى بحسب الحقيقة (قوله فقد روا ضمير الشأن) لأنه
بحسب تقدير معمول تكون الجملة بعد تقديره كما كانت قبله وما ذلك الا ضمير
الشأن وقيل لا يلزم كون اسمها ضمير الشأن وقد روي به أن يا إبراهيم قد
صدقت الرؤيا أنك (قوله سواء كانت اسمية أو فعلية) إذا لم يدخل عليها نواسخ
المبتدأ فلا بد أن تكون جملة اسمية وإذا دخلت عليها جاز كونها فعلية أيضا (قوله
فلو أنك اه) بفتح الكاف وسكون النون وعن ابن الأنباري أنه نقل عن الفراء
الكسري يصف نفسه بالموافقة لحبيبه فيقول لو أنك في يوم الرخاء والسعة والزمان
الذي لا يوجب الفرقة سألتني أن أفارقك لم أجعل بذلك وطلبت رضاك وانت
صديق محبوب كذا في شرح آيات المفصل (قوله ويلزمها مع الفعل) بخلاف
ما إذا كانت مع الاسم بأن يكون خبرها جملة اسمية أو مع الفعل مع أداة الشرط
فإنها لا يلزمها الفارق لعدم دخول أن المصدرية عليها امتناع تأويلها
بالمصدر بل الاسمية أما مجردة أو مصدرية بلا أداة الشرط أو رب أو بكم نحو
إن الحمد لله رب العالمين وإن لا اله الا الله وإن أدام نعم آيات الله وعلمت أن رب
خصم لي وعلمت أن كم خادم لي وقيل في التسهيل اقتران الفعل بما ذكر بقوله
غالباً احترازاً عن قوله (علموا أن ياملون فجادوا) قبل أن يستلوا بأعظم سؤل
وذلك ضرورة ومنه قرأه مجاهد لمن أراد أن يتم الرضاعة وهذه عند البصريين
وهي الناصبة أي المضارع أهملت جلا على اختها (قوله أي الفعل المتصرف
اه) في التسهيل والفعل يقترب غالبا بقداو بلواو بحرف التنقيص أو بنى انتهى
في بيان المصنف والشارح رجحما لله فاصبر كما لا يخفى ثم أعلم أن الشارح ذكر
الأمثلة الأربعة وما وقع بعد العلم إشارة إلى أنه يشترط في المخففة أن تكون بعد
العلم أو ما يؤدي معناه أو بعد الظن الغالب الجماري مجراه نحو وحسبوا
أن لا تكون قننة فحين قرأ بالرفع بخلاف المصدرية فإنها لا تقع بعد العلم
وما في حكمه فالقارن متحقق بينهما ولذا قال المصنف في أمالي المسائل المتفرقة
أرادوا بادخال هذه الأمور الفرق في نفس ما يقع فيه اللبس والعلم الفارق خارج

قد يقع الذهول عنه بواسطة البعد (قوله الفرق بين الحقيقة وبين المصدرية)
 لوقوع الالتباس بينهما اما لفظا فظاهر واما معنى فلهـ ~~كونهما~~ حرفي المصدر
 وانما حصل الفرق لان المصدرية لا تجتمع بهذه الامور اما لفظا لعدم جواز
 الفصل بينهما وبين معموليها الضعفاء في العمل واما معنى فلان حروف التنقيص
 مختصة للفعل الى الاستقبال فلذا لا تجتمع المناسبة للفعل لانها ايضا مختصة
 بيلزم الاستدراك واما قد فلا يصعب فعلا دخل عليه ما يجعله مستقبلا واما
 حرف التنقيص فزيادة مضادة مع تلك الحروف الثلاثة ولذا لا يجمع بينهما وما ذكرنا
 ظهر وجه تخصيص اختيار هذه الحروف للفرق مع ان الفرق يحصل بمجرد
 الفصل (قوله او حرف التنقيص) نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم ولا يقوم وما قام
 وما يقوم (قوله فانه لا يحصل اه) في الرضى في بحث الحروف المناسبة للفعل
 ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشئ من حروف التنقيص ابلا ~~كثرة~~
 دوراتها في الكلام تقول علمت ان لا تقوم واريد ان لا تقوم فلا بد من التصرف
 في عبارة الشارح قدس سره بان يقول المراد انه لا يحصل في جميع الصور
 بمجرد الفرق فانه يجمع في بعض الصور (قوله لانه ان عني به الاستقبال فهي
 الحقيقة والا فهي المصدرية) هكذا في النسخ وأينها والصواب ان عني به
 الاستقبال فهي المصدرية والا فهي الحقيقة لان المصدرية تخص المضارع
 للاستقبال دون الحقيقة (قوله اي لانشائه) وهو الغالب عليها والمتفق عليه
 وزعم ابن سيده انه لا يكون الا اذا كان خبرها جامدا بخلاف كانه زيدا قائم
 او في الدار او عندك او يقوم فانها في ذلك كله للظن لان الخبر في المعنى هو الاسم
 والشئ لا يشبه بنفسه ولذا لا يقال كلني المني وفي الرضى الاولى انه للتشبيه
 ايضا والمعنى كافي شخص الا انه لما حذف الموصوف وجعل الاسم الخبر بعينه
 صار الخبر في الخبر يعود الى الاسم لا الموصوف فلذا لا تقول كلني امشي
 ولا ينبغي ما فيه من التكلف اذ مقصود القائل من كان زيدا قائم افادة الظن
 بقيامه لا تشبيهه برجل قائم ويجبي التحقيق والتقريب ايضا كذا في المعنى
 (قوله جلالة) الوجه ان ذكر هذا المصنف في شرح الفصل وترك الثالث وهو انها
 لو كانت مركبة لادى الى ان تكون مع جعلها جارا ومجرورا فلا يكون كلاما
 مستقلا يحتاج الى تقدير التعلق ونحن نقطع بانه كلام مستقل لظهور دفعه

بانه يحصل بالتركيب احوال لم تكن قبله (قوله ومذهب الخليل اه) فهي
 عنده للتشبيه والتأكيدي المعنى انه مذهب الاكثر حتى قيل انه كالجميع عليه
 (قوله وان خرجت) بسبب صيرورته جزاء (قوله ونحوه شرق اللون) ويروي
 وصدر والمعنى واحد والحقة بالضم معروفة واراد الحقين ويجوز ان يكون هما
 يحذف منه تاء التانيث عند التنقية وجعل الضم مشرقا لبياضه وشبهه تديبه
 بالحقين في نهودهما واكتنازهما (قوله ويجوز ان يقال اه) في الرضى لكن
 يلزم العملية التي يليها ما يلزم ان الحقيقة من حرف العوض قدرا ضمما والشان
 بعدها اجزاء لم اجري ان (قوله وقال الكوفيون اه) في الرضى ولا ينبغي اثر
 التكلف فيما قالوه وفيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب انتهى
 (قوله معنى الاستدراك اه) عرفا واما اللغة ففي التاج الاستدراك درياقتن جيزي
 وفي الصراح الاستدراك تداول ما فات فليس السمين للطلب وفي الحواشي
 الهندية اي لطلب درلة السامع لدفع ما عسى ان توهم بفعل السمين للطلب
 وعلى التقديرين نقل في العرف من معنى العام الى الخاص (قوله اي تغايرا
 معنويا) يجب ان يكون عين الاول موهما لتقيض الثاني (قوله وجعل
 الشارح الرضى الاخير اظهر) ولعل وجهه ان الواو العاطفة للجمع وايضا
 مقصود المتكلم بجماء زيد ولكن عمر ولم يجبي افادة ان الحكمين المتغيرين
 محققان في نفس الامر فان المفيد لذلك جاء زيد ولم يجبي عمر ويل محذور دفع
 توهم ناشئ من الكلام السابق فهو لا تمام الاول فيكون الاعتراض وما قبل
 ان الاعتراض لا يكون الادفع التوهم وفي آخر الكلام قد فوج بان التوهم
 مستفاد من لكن لامن الواو وان مختار الرضى ان الاعتراض يكون في الآخر
 ولذا قال في ان العملية للاعتراض وعليه المحققون (قوله وليت للتمني) لو يقال
 ات بايد ال الياء تاء وادغامها في التاء (قوله فيدخل على الممكن اه) اي يمكن
 الوقوع ومستحيل الوقوع بان كان ممكنا ذاتيا ولا يدخل على واجب الوقوع
 فلا يقال ليت عندنا يجبي في الرضى ملهبة التي محبة لحصول الشئ سواء كان مع
 تقارب حصوله او لا فيستعمل في الممكن المترقب وغير المترقب وفي الحال (قوله
 واجاز القرآء) اي اجاز القرآء نصب الجزئين بعديت قياسا مطردا يدل عليه
 لفظ الاجازة فلا يرد انه لا خلاف في جواز هذا التركيب انما الخلاف في توجيهه

وتحذف مشرق اللون كان تديبا حقا
 فابصرت ولم اعرف من الجبلان وجدان

كأن يدل عليه بيان الشارح قدس سره العزيز لان ذلك البيان انما هو في واقع
في الاستعمال (قوله انني زيدا قائما) وهو متعد الى مفعولين كذا في الحواشي
الهندية (قوله اي انما كائنا على صفة القيام) يعني معنى انني كون زيدا
قيام غنى حصول صفة القيام له (قوله واجازاه) توجيه الكسائي مطرد
في النكرة والمعرفة بخلاف ما قاله المحققون فانه لا يجوز في آيت الشباب يعود
يوما انني الرجوع الى الافتاء من المشيب كان البدء الاول (قوله اي ليت ايام الصبي
لنا كائنا) كائنا بدل من لنا اشار الى نيابة الجار والمجرور المحذوف عن عامه
وتحمل الضمير (قوله ولعل للترجي) ذهب الاخفش والكسائي الى انها تكون
للتعليل بمعنى اللام وذهب القراء ومن واقعه من الكوفيين الى انها تكون
للاستفهام ونقل البعض عن القراء ان لعل للشك وقال بعضهم وكونها للتعليل
والاستفهام والشك خطأ عند البصريين كذا في شرح التسهيل (قوله وداع دعا
اه) يقال استجاب له استجابة بمعنى اجابه اي رب داع هل من يجيب الى الندى
اي هل احد يخاطب المحتاجين فلم يجبه فقلت ادع دعوة اخرى وارفع الصوت
مرة لعل ابي المغوار منك قريب فيجيبك ويخلص فانه الجواد والشاعر
يقول على طريق التلطف والتعسر على تقدم فقد كذا في شرح ايات الكشاف
(قوله ونم) وقد تلحقها التاء فخصص يعطف الجمل نحو وضيت ثم قلت لا يعني
(قوله بكسر الهزة) وقد تفتح وقد تقلب معها الاولى يا وقد تقلب فونا ويحذف
الياء (قوله وعند الاكثرين) عطف بيان او بدل لانام زعا طاة يصلح للتعويض
ولا عاطفا ملازما لعطف الشيء على مرادفه ويقع تفسير الجمل ايضا
اذا وقع بعد تقول او قبله فعل مستند للضمير وحكي الضمير تقول استكتمته
اي سألته كما انه يقال ذلك بالضم ولو جئت باذا مكانه قلت اذا سألته كان اذا
نظرف تقول (قوله فالاربعة الاول) فالقاء للتفسير اي الحروف العشرة بعد
اشتراكها في التشريك ثلاثة اقسام بالحصول الحكي قسم يثبت به
الحكم للتابع والتبوع جميعا وهي الاربعة الاول وقسم يثبت به الحكم
لاحداهما لا بعينه وهو اواما وقسم يثبت به الحكم لاحدهما بعينه وهو لاوبل
ولكن ثم ان احاد كل قسم تقترن باختصاص كل منهما بمعنى لا يوجد في الاخر
(قوله للجمع) بين المفرد وبين ما في حكمه في كونها مستندين اليهما ومفعولين

او حاليين ونحو ذلك وبين الجملتين في حصول مضمونهما واذا دخل عليهما النفي
افادني المجموع او انتفاء جزئية او انتفاء احدهما واذا قصد التنقيص على الاول
جني بلا المزيدة بعد الواو نحو ما جاء في زيد ولا عمرو (قوله مطلقا) اي لا يقسم
منه الترتيب او يقسم منه الترتيب فالاربعة للتشريك في مطلق الجمع والواو للجمع
المطلق (قوله اي حصل الفعل) خبر لقوله فتقولك تأويل معناه (قوله يعني انه
لا يقسم اه) اي فتعطف الشيء على مضاحبه وعلى سابقه وعلى لاحقه فقام زيد
وعمر واحتمل الثلاثة (قوله وجودا) كما نقل عن المبرد والكسائي وبعض الفقهاء
او عدم ما بان يكون للمعية كما ذهب اليه بعض الحنفية قال ابن مالك وكونها
للمعية راجح والترتيب اكثر وعكسه قليل كذا في المغني (قوله اي للجمع
مع الترتيب) في تاج البيهقي الترتيب يك ازينش ديكرى فرا كردن فليس الجمع
في معنى اشتراك المعطوفين في الحصول معتبرا في الترتيب فلذا زاد الشارح
بمعونة السابق فاندفع ما قيل ان الترتيب هو الجمع الخاص فلا حاجة الى تفسيره
بالجمع مع الترتيب (قوله بغير مهلة) اي بشرط عدم المهلة فانه المتبادر عند
الاطلاق لانه الكامل فلا حاجة الى التصريح (قوله في مطلق الترتيب)
لا في الترتيب المطلق وانما لم يقل ثم للترتيب بجملة لبساعة التكرار (قوله غير
ان) هكذا قال الجزولي وقال الرضي ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة
تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق في القوة والضعف على سائر اجزاء المعطوف
وقد يكون تعلق الفعل بما بعد حتى اسبق وقد يكون في اثنا المتعلق بالتبوع
فالترتيب الخارج لا يعتبر فيها كما لا تعتبر المهلة انما تعتبر فيها الترتيب ذهنا من
الاضعف الى الاقوى او بالعكس وسيجيء في كلام الشارح رحمه الله دفعه
(قوله بحسب ما اقتضاه وضعها) فانها موضوع للتدرج الذهني (قوله جزء
اقوى او اضعف) قدر الصفة بقرينة قوله تفيد اه والمراد بالجزء اعم مما هو
بجزء منه في الدخول في الحكم السابق نحو اعجبني الجارية حتى حديثها ويمتنع
حتى ولدها والظابط انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء المتصل ويمتنع
حيث يمتنع كذا في المغني فلا تعطف بها الجمل (قوله من حيث انه قوى) قيد بذلك
ليترتب عليه قوله ليفيد قوة اوضاعها فان ليفيد متعلق بمفهوم الكلام فكانه
قال يعطف بها جزء من المعطوف ليفيد اه (قوله اي ليدل عليهما) اي ليدل

المزاد بالافادة في الخارج بل في الذهن (قوله فيصالح ان يجعل اه) ففي
 العاطفة معنى الجارية لا تفاء وقوعها مع الواو العاطفة فلرعاية المعنيين بشرط
 ان يكون مدخول العاطفة جزأ يحصل الاشتراك في الحكم قويا وضعيفا
 فيحصل معنى الغاية (قوله ودل انتهاء الفعل) فيصير معنى الكلام نصافي الشمول
 بخلاف ما اذا لم يذكر حتى نحو قدّم الججاج (قوله ونانيماه) اشار بذلك
 الى دفع ما تقات سابقا عن الرضى بان مراد الجزر بل بقوله غير ان المهلة في حتى
 اقل مهلة بحسب الذهن لا بحسب الخارج ولا شك انها معتبرة في حتى لان
 تدرج الذهن في تعلق الفعل باجزاء المتبوع يقتضى اعتبار المهلة بدخولها
 (قوله على رجالهم) الراجل خلاف الفارس والجمع رجل نحو صاحب وصاحب
 ورجال ورجال كذا في الصحاح والمنهاة جمع ماش (قوله كذلك الانتهاء) يعني
 ان المقصود من اعتبار القوة والضعف ليس الا ليصح جعله غاية وليحصل
 المقصود اعني شمول الفعل لجميع اجزاء المتبوع والانتهاء بالملاقي فيفيد الشمول
 المذكور من غير حاجة الى اعتبار القوة والضعف لكونه غاية في نفسه فاندفع
 ما قيل ما ذكره الشارح رحمه الله وجهه العدم دخول العاطفة على الملاقي
 تكلف مستغنى عنه لانه اذا كان دخولها على الجزء الاضعف والا قوى ليفيد
 عطف البعض على الكل المقتضى لمغايرة قوته وضعفه بحيث صار مغاير السائر
 الاجزاء خارجا من الكل لا يصح ان تدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء
 على الكل لا يفيد القوة والضعف (قوله هكذا في بعض الشروح) انما تمسك
 ببعض الشروح لكونه مذكورا فيه مشروحا والافصوصية حتى العاطفة
 بالجزء مذكورة في الرضى وغيره من الكتب (قوله كما وقع في بعض الحواشي
 الهندية) لكنه لو لم يقل ليشمل الخازول مثل تحت البارحة حتى الصباح لا يمكن
 توجيه كلاميه بان مراده بقوله او حكما ما اعتبر كجزء بالنسبة الى ما نسب الى
 المتبوع كما في قوله اعجبتني الجارية حتى حديثها وضربني السادات حتى عبيدهم
 (قوله اى للدلالة اه) اشار الى ان اللام في احدا الامر ينسب الى موضع لان
 اوليت موضوعا لا احدا الامر ينسب اليه عند المتكلم اى للشك بل لاحد
 الامر ينسب سواء كان مبهما عند المتكلم فتكون للشك او معلوما عنده قصد بها
 الايماء على السامع وللتفصيل والادباحة والتخيير والتسوية فان مدلولها

احد الامر ينسب وان لم يوصى به مستفادة من القرآن لان استعمالها في الشك
 اشبع فلذلك بينه المصنف ومع كونه لاحد الامر ينسب انه يدل على الواحد الجزئي
 المبهم من الامر ينسب المذكورين كانه قائم مقام لفظ الاحد الان معناه جزئي محتاج
 الى ذكر الامر ينسب المخصوصين بخلاف لفظ الاحد وما قيل انه لافادة احدي
 النسبتين من النسبة الى المتبوع او النسبة الى التابع او ثبوت الحكم لاحد
 الامر ينسب من المعطوف والمعطوف عليه فتوهم لان النسبة لثبوت الحكم ليست
 مدلول او وانما استفاد من الكلام الذي فيه او (قوله عند المتكلم) بناء على ان
 الالتفات لافادة ما في الاذهان (قوله لكل من الامر ينسب) اذ لا يجوز ان يراد
 لا تطع واحدا منهما واطع الاخر بقرينة الاثم والكفر (قوله والعموم مستفاداه)
 حقيقة انه لا فرق في اصل الوضع بين المتيقن والمتيقن في ان الحكم على احدهما
 دون الاخر مثل رأيت زيدا او عمرا وما رأيت زيدا او عمرا ومعناهما رأيت
 احدهما دون الاخر واضرب زيدا او عمرا ولا تضرب زيدا او عمرا ورأيت زيدا
 او عمرا او شالدا وما رأيت زيدا او عمرا او شالدا فان معنى الاول رأيت احدهم
 دون الباقيين ومعنى الثاني ما رأيت احدهم ورأيت الباقيين وكذا الحال في
 الامر والنهي هذا مقتضى اصل الوضع ثم جرت عادتهم اذا استعمل لفظ احدا وكلمة
 اوفى الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم
 في الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط ايضا فيكون كالموجب ويصح حينئذ ان
 يقال بل كلاهما كذا في الرضى (قوله وام المتصلة) اراد ان يبين الفرق بين الثلاثة
 وبدأ من القريب (قوله لازمة لهزمة الاستفهام) لفظا وتقدير اذ دون هل لكون
 الهزمة عريقة في الاستفهام (قوله اى غير مستعملة اه) يعني ان اللازم بالمعنى
 اللغوي المعبر عنه بالفارسية جيدة وليس بالمعنى المصطلح بين ارباب المعقول
 المفسر بما يمنع انفسا كعن الشيء حتى يرد ان الصواب وام المتصلة ملزمة
 لهزمة الاستفهام لانه حيث استعملت ام المتصلة استعملت دون العكس
 (قوله يلزم احدا المستويين) والاخر الهزمة ليكون ام مع الهزمة بتأويل
 اى والمفردان بعدهما بتأويل المضاف اليه لاى نحو زيدا عندك ام عمرواى
 ايها عندك وأنى الدار زيداى في السوق اى في اى الموضعين (قوله بعد ثبوت
 احدهما) تعلق الظرف بيلي قريب من حيث اللفظ بعيد من حيث المعنى وتعلقه

بالطلب بالعكس (قوله لطلب التعيين) لانها مع الهمزة بمعنى اى واى يستفهم
به عن التعيين فيكون المعطوف والمعطوف عليه يتقدير استفهام واحد
ولذلك سميت بالمتصلة واما نحو قوله تعالى سواء عليهم ان تنذرهم ام لم تنذرهم
فاويد التسوية والهمزة وام جردتا عن معنى الاستفهام واستعملتا لمجرد
الاستواء فهي معنى مجازى فلا يردان ام همنا للاستواء في الرفع فلا يصح قوله
عند المتكلم واختلف في تركيبه فقيل ان الفعل بتأويل المصدر مبتدأ وسواء
خبره اى انذارك وعدم انذارك سيمان وقيل بالعكس لان الاسم اولى
بالابتداء وقيل سواء خبر مبتدأ محذوف اى الامر ان سواء والجملة دالة على
الجزا او قولك اقتام قعدت مستعار بمعنى ان قت او قعدت بعلاقة ان كلاما من
حرفى الاستفهام والشرط يدخل على المحمول وايد يلزم الفعل بعد الهمزة لان
الفعل لازم الشرط (قوله وحيث يكون تركيب اه) هذا تكرار محض وتوزيع
لشيء على نفسه اللازم اللهم الا ان يقال المنقول عن سيويه هو الكلية كما في
الرضى المشار اليه بقوله هذا مما يفهم من الكلام السابق اعني ان المخالفة بين
ما ولياها في رأيت زيدا ام عمرا كناية عن المعادلة بين ما ولياها وما وحيث
يكون تقرير الجزئى على الكلى والاولى تركه (قوله لا بعد ضعيفا) اى لا يعقل
في العرف انه ضعيف وان كان يصدق عليه انه ضعيف بالنسبة الى الافصح
(قوله لانهما لا يفيدان التعيين) لان نعم لتقرير ما سبق ولا رده وما سبق
هنا ثبوت احدهما غير معين فلا يستفاد منه التعيين (قوله فانه يصح اه)
فيه اشارة الى انه يصح جوابه بالتعيين قال المصنف في شرح الكافية فان
اجيب بالتعيين فزيادة على السؤال لانه لا يلزم من تعيين احدهما ثبوت
احدهما فخص الجواب مع زيادة (قوله لان المقصود اه) فالسؤال عن اصل
النسبة فيصح الجواب نعم ولا لانهما على ثبوت النسبة او نفيها (قوله وقد
يجاب اه) تحقيق للمقام بان ما ذكر المصنف حكم مفهومه كثرى وقد يجاب
بام المتصلة على سبيل القلة نفي كليهما وقد تبع الفاضل الهندي في جعله كلا
الامر من جواب المتصلة وفي العباب انه تخطئة للمتكلم حيث قال لك السائل
ازيد عندك ام عمرو وليس احدهما عندك كان مخطئا في السؤال فتقول له
ليس عندى زيد ولا عمرو فتخبره انه غلط انتهى والحق انه ان اردت بالجواب اجابة

السائل فليس يجواب وان اردت ما يكون في مقابلة السؤال وخبر حاله عن
التردد فهو جواب والظاهر الثاني (قوله فالمشار اليه) تقرير على تفسير
ثمة في الموضوعين بمعنى واحد (قوله على شرطين) احدهما ان يكون ما يليها
احد المستويين والاخر الهمزة والمفرع عليه عدم جواز التركيب المذكور
والثاني لطلب التعيين والمفرع عليه كان جوابا بالتعيين (قوله لا يخلو عن
سماجة) لان المذكور سابقا حكم واحد لاحكام حتى يشار لكل منهما
استقلا لا وفيه رد على الفاضل الهندي لكن فيه ان اعادة اسم الاشارة يقتضى
ان يكون المشار اليه بالثاني غير الاول دفعا للتكرار (قوله على طريق الملف
والنشر) اى لف الشرطين والحكمين (قوله لكان اخصر واحسن) لكن ما ذكره
المصنف اظهر لعدم الاحتمال فيه على طريق جعل كل واحد منهما اشارة
الى شرط (قوله في الاضراب عن الاول) سواء كان لتدارك الغلط كما في مثال
المتن او لمجرد الانتقال من كلام الى كلام كما في قوله تعالى ام يقولون اقترأ
فلا يليها الا الجملة اما ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام عمرو عندك او مقدرة
احدهما كما في مثال المتن (قوله للشك في الثاني) هذا بالنظر الى اصل المعنى
لان الهمزة المقدرة للاستفهام قد تنجي ملائكة انكار نحو ام يقولون اقترأ وقد
تنجي بمعنى بل وحده كقوله تعالى ام انا خير من ونحو ام هل تستوى الظلمات
والنور (قوله اى ان القطيعة) هي الطائفة من البقر والغنم والجمع اقاطيع
على غير قياس كأنهم جمعوا قطعاً كذا في الصحاح (قوله كما تقول ازيد عندك
ام عمرو اه) كذا في بعض النسخ التي رأيتها والصواب ام عمرو عندك بذكر الخبر
ولعله سقط من قلم الناسخ لما في الباب والرضى من لزوم لفظ الجملة بعد ام المنقطعة
في الاستفهام فالهمزة خفية اللفظ فيحصل اللبس وحين ذكر الخبر تكون ظاهرة
في المنقطعة مع جواز كونها متصلة لاشتراك الجملتين في الجزء مع تساوى
النظم والتفصيل انما بعد ام ان كان مفردا لفظا او تقديرا فهي متصلة
فيلزمها الهمزة للاستفهام الطلبي او للتسوية لفظا ويجوز تقديرها في الشعر
ويقع هل قليلا وان كان جملة فان لم يكن قبلها همزة الاستفهام الطلبي سواء
كان خبرا او استفهاما بغير الهمزة او بالهمزة للان كقوله ارفعى منقطعة
وان كانت قبلها همزة الاستفهام الطلبي وكانت الجملتان فعليتين مشتركتين

في الفاعل فهي متصلة وان كانتا فعليتين متساويتين النظم او اسميتين مشتركتين في جزء فالاولى ان تكون منقطعة لا مكان وقوع المفرد بعدها وذلك دليل الانقطاع وان كان الجملتان غير مشتركتين في جزء سواء اشتركا في ضلة او لا فهي منقطعة عند التأخرين خلافا للمصنف والاندلسي فانهما يجوزان الامرين وقال الرضي ان وقع الاختلاف يكون احدهما اسمية والاخرى فعلية او بتقديم خبر احدي الاسمييتين وتأخير خبر الاخرى او كانتا مشتركتين في جزء غير متساويتين النظم نحو وازيد عندك ام عروفا لظاهر الانقطاع (قوله غير مستعملة) اما العاطفة الامع اما قبل المعطوف افاد ان اللزوم بالمعنى المتعارف من حيث الاستعمال (قوله يعني) اي اريد العطف بقرينة قوله ثم عطف في المعنى انهم يعبرون بالفعل عند ارادته واكثر ذلك بعد اداة الشرط وقية اشارة الى ان المراد بالمعطوف عليه في المتن ما اريد العطف عليه لانه يصير معطوفا عليه بعد ذكر اما العاطفة لاقبلها والعبارة تقتضي ذلك (قوله يلزم ان يصدر اه) افاد ان قبل ظرف لازمة الاضافة وانما قال ههنا مع اما وفيما سبق لازمة لاهمزة لان ام المتصلة لكونها بمعنى احد الامرين تقتضي الاستفهام الطلبي فالهمزة لازمة له بخلاف اما فانها موضوعة لاحد الامرين فهي تدل على شك المتكلم وابهامه من ابتداء التكلم الى تمامه لانه عرض له في انشاء التكلم والمراد اما الاولى لاجل افادة المخاطب ذلك من اول الامر ولذلك قد تتركب اما الاولى في الشعر فهي لازمة معها لاهما (قوله يجوز ان يصدر اه) فعني الكلام احد الشئتين واما مع او فان تقدم اما فهو كذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم الشك والابهام بعد ذلك المعطوف عليه (قوله والجواب اه) الجوابان ذكرهما المصنف في شرح الفصل (قوله بل للتنبيه على الشك اه) هذا مما ذكره المصنف ان الاولى للشك المحض من غير عطف والثانية لهما جميعا (قوله لعطفها على اما الاولى) وفائدة التنبيه على ارتباط ما بعدهما بما قبلهما وليس ابتداء كلام في الرضي عطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم فالصواب ان الواو آتية لتأكيد العطف ليجي اما غير عاطفة فوجب مقارنتها غير العاطفة في التركيب بخلاف لكن ويمكن ان يقال مراده ان الواو لعطف اما الثانية مع

مدخولها على اما الاولى مع مدخولها لا فائدة الارتباط وعدم الابتداء واما لعطف مدخولها على مدخول الاولى لا فائدة الشك (قوله فكلمة لا تنفي الحكم) فلا تجبي الابعدا لاثبات اللفظي او المعنوي نحو ما زال زيد قائما لا فاعدا ولا تعطف الا الاسم وعطف المضارع به اناد (قوله لصرف الحكم اه) هذا التفصيل في عطف المفرد على المفرد بل واما في عطف الجملة على الجملة فلا ضراب اما بالابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي بل هم عباد مكرمون واما بالانتقال من غرض الى آخر نحو قد افلح من تركي وذكر اسم ربه فصلي بل تؤثرون الحياة الدنيا وهي في ذلك كله حرف ابتداء عاطفة على الصحيح كذا في المعنى فلهذا لم يتعرض له الشارح رحمه الله ويجوز ان يوافق ما بعدهما لما قبلها اثباتا ونقيا قال الله تعالى انكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل انتم قوم تجهلون وقال تعالى ام يقولون افترأه بل هو الحق من ربك (قوله والاخبار النفي وقع لم يكن بطريق القصد) اي ذكره لم يكن مهما او كان خطأ او عدا او سهوا وليس المراد انه وقع لا بطريق القصد (قوله والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه) فهي في النفي والاثبات على طريق واحد (قوله ثبت الحكم المنفي اه) كلمة عن متعلقة بالنفي واللام تثبت قالوا ولذا لا يجوز النصب في ما زيد قائم بل قاعدة ويتعين الرفع (قوله في حكم المسكوت عنه) ولذا جاز ان يثبت وان لا يثبت (قوله فهي تقيضة لا) في ان ما قبلها يجب ان يكون منقيا وما قبل لان يكون في المفرد معنى النفي لان حرف النفي انما يدخل على الجمل فلا بد ان يكون لكن بعد النفي (قوله فيكون الايجاب اه) اي لاثبات ما اتفق عن المتبوع مع الاستدراك (قوله فتكون لازمة اه) اي الانتفاء عن الاول باق بحاله لم يقع الحكم به غلطا وانما جبي له دفع التوهم (قوله وان كان في عطف الجملة اه) اشارة الى ان الداخلة على الجملة عاطفة وهو مختار الزمخشري فلا يحسن الوقف على ما قبلها وقال الجوزي محققة فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء وقال يونس في جميع مواقعها محققة لجواز دخول الواو عليها في المفرد بقدر العمل بعدها وبشكل ذلك اذ يتبع مجرورا بالاجار نحو ما من رب يزيد لكن عمو والقول في الجواب والتقدير لكن عمو ومرتبه تكلف اذ جاز الجوار ايسر بقياسي وقيل انه مجرور

يجوز مقدر هذا كله اذ لم يدخله الواو وامامع الواو فهي ليست بعاطفة
انفا كما كذا في الرضى وفيه انه نقل في المعنى عن ابن عصفور وابن كيسان
ان تكون عاطفة الواو لا تارة (قوله سروف التنبيه) حال المصنف في امالي
المسائل المتفرقة تسميتها سروف التنبيه اولى من تسميتها بحروف الاستفتاح
لان اضافتها الى المعنى المختصة به اولى من اضافتها الى امر ليس من دلالتها
والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح وفي المعنى ويقال المعبرون
فيها بحرف الاستفتاح يثبتون مكانها ويملكون معناها وفي بعض الشروح
حروف التنبيه وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع في الكلام وتقرضه على
حسن الاستماع فاندفع ما قيل انها اصوات وضعت لقرض التنبيه فالالين
ان تجعل من قبيل الحروف الالينة (قوله يصدر بها الجمل اه) اي يوقى بها
في صدر الجمل الالنية والقافية والخبرية والانشائية الطليعية وغيرها فلا واما
واجبا للتصدير وواجبا لثمة التصدير الا اذا فصل بينها وبين اسم الاشارة نحو
ها المعبر الله فاقسم (قوله حتى لا يفعل اه) ومع ذلك يقيد الا واما تحقيق
ما بعدهما لتركيبهما من همزة الاستفهام الانكاري وحرف النفي ولذا الانكاد
تقع الجمل بعد الال المصدرة بما ينطبق به القسم نحو قوله تعالى الا ان اولياء الله
لا يخوف عليهم واما من مقدمات اليقين نحو واما والذي لا يعلم الغيب غير (قوله
التي لا تعين معانيها) لانها موضوع الجزئيات بالوضع العام والمعنى العام
بشرط الاستعمال في الجزئيات وعلى كلا التقديرين ما يدل على تعيين
المراد بها الاشارة (قوله وسروف النداء) بالكسر والمداد واداد من مصدر نادى
وقد يضم يجعله من قبيل الاصوات كالصراخ والبكاء واصطلاحا طلب
الاقبال بحرف نائب الادعو وقيل انها اسماء افعال تامنها بما بعدهما ورده
المصنف لان بناء بعضها ليس بناء الاسم وبانه ليس لها من فروع مقوم لعدم
التقدم ولا متكلم لا متنازع امتتارها في اسماء الافعال ولا مخاطب لانها مدعو
لاداع (قوله لانها تستعمل اه) وفي الاستغناء والندبة (قوله للبعيد) حقيقة
او حكما كالسماهي والنام والخصر ووجه التخصيص ان نداء البعيد محتاج
الى رفع الصوت وذلك اكثر حروف المد وهو ما متفقان في اياها وهما ومنه بيان
في اى الهمزة والمد متحقق دون الكثرة في اقلها يصل للقريب والبعيد وهذا ظهر

كون اى للقريب والهمزة للاقرب (قوله نم) فيه اربع لغات فتح العين
وكسر هاء تبديلا لها وكسر النون اتباعا لكسرة العين (قوله ونجه
تسميتها اه) وهو ان في جميعها معنى الايجاب اى التحقيق فليس المراد به
ما يقابل النفي حتى يحتاج الى تكلف في بلى (قوله اى محققة لمضمونه اه) اى ليس
المراد بالتقرير التاكيد فانه انما يوجد فيما بعد الجنس بل التحقيق يعنى راست
کردن سخن كذا في الصراح وانما زاد لفظ المضمون لان نم يجيى بعد الامر
والنهي والتخصيص والاستفهام والخبر وقياسوى الخبر تحقق ما هو مضمون
السابق والمقصود منه ان المطلوب المستفهم قبل قد يقع في صدر الكلام
على نحو نم هذا اطلاقهم والحق ان هذا جواب سؤال مقدر (قوله استفهاما
كان او خبرا) الظاهر ان يقول انشاء كان او خبرا ليقيد بجواز تقرير غير
الاستفهام مما سبق لان المقصود بيان عدم الفرق بين الاستفهام
عن الاثبات والاستفهام عن النفي ولذا لم يتعرض في الامثلة الخبرية اثباتا
ونقيا لظهور عدم الفرق بينهما نحو قولك نم لمن قال قام زيد او ما قام زيد
تصديقاه (قوله وبلى في جواب لم يقم زيد اه) ذكرها ههنا لوطنة لبيان عدم
صحته نعم في جواب أأنت بربكم وصحته ولولا كتنى على قوله قال فلو قيل نعم
في جواب أأنت بربكم لكان كفرا اه لكان اخصر واحفظ من الخوالة على
ما بعده من لزوم التكرار في بيان معنى أأنت بربكم قالوا بلى كما لا يخفى (قوله
لكان ككفرا) كما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه (قوله تصديقا
للاثبات) لا تقرير لما بعده همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام
لان جواب الاستفهام يكون بما بعده (قوله في العرف) الطارى على الوضع
ولذا قال بعضهم لو قال بلى في جواب أأنت بربكم لا يكفر (قوله بعد الاستفهام)
بالهمزة او بلى وكذا جميع حروف الايجاب لان اسماء الاستفهام كلها الطلب
التعيين وحروف الايجاب لتقرير الحکم (قوله وذكر ان مالك ان اى اه)
في المعنى ان اى بمعنى نعم يقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيد ونحوهن
كما تقع نعم بعد هن وزعم ابن الحاجب انها لا تقع بعد الاستفهام (قوله
لا يستعمل الامع القسم) فاللزوم بمعنى المتعارف في الاستعمال (قوله تقول
اى والله) واذا اسقطت الواو جاز اسكان الياء وقسم ما كفى من مع اللام

وخذفها وعلى الاول يلتقي الساكن على غير حدهما لكونهما في كلمتين ومع ذلك
ضعيف لان شرط الفهم غير حرف المدان يكون له في الاصل حركة وليس اللام
صلا في الحركة (قوله واجل) بسكون اللام جعله في المعنى بمعنى نعم والاختصاص
قول الزمخشري وابن مالك وجاعة وقال ابن خروف اكثر ما تكون بعده (قوله
للخبر قد انال زيد اه) مفعول للخبر وقد انال تفسير اجل وجيز وان (قوله
نحو قول ابن الزبير) روى ان عبد الله بن الزبير انه فضالة بن شريك وقال يا امير
المؤمنين ان ناقتي دبرت ونقبت حتى وصلت اليك فقال له ارتفعها بسبب
واخفضها بهلت وسيرها البريد فقال جئتك مستمخا لا مستعلجا فلحق الله
ناقة جلتني اليك فقال ابن الزبير ان وراكبها والسبب الراحة والهلت القشر
والبريد اول اليوم وآخره والاستمخاة والامتياح طلب العطاء (قوله من جوى
حبه) في القا موس الجوى الهوى والحزن والحركة وشدة الوجع وتناول
المرض ودا في الصدور كلها في البيت حسن (قوله ان اصل المعنى اه) وما هو
قصدا فادته للمغاطب بدونها لا يختل فالمعنى المستفاد منها تكرار الحكم
بمخلافان والام الاستداه فان اصل المعنى وهو الحكم مع تحقق الانكار يختل
بدونها وخلصتها للتجقيق والتثبيت دون التأكيد وقرق بينهما هذا
اذا قلنا ان التأكيد معناها واما اذا قلنا انه غرض منها على ما يدل عليه عبارة
القاضي في تفسير قوله تعالى ان الله لا يستحي ان يضرب مثلا لبعوضة وعددها
من الحروف لتزيل الغرض منزلة المعنى فالفرق اظهر واما اسماء التأكيد
فلا سميتها لم يطلب عليها الزائد (قوله ان وان) قيل لم يثبتوا في ان هل هي
ان الشرطية او النافية او المحقة من المتقابلة وفي ان هل هي المحقة المفتوحة
او النافية او المقصورة والاحتمال قائم وهو هو فانها غير هالذ كرها مقابلا لها
في المعنى ذكر فيه ان لا يخش قال ان ان الزائدة تصب المضارع كمن والباء
الزائتين وجعل منه قوله تعالى وما لنا ان لا نتوكل على الله وما لنا ان لا نتوكل
في سبيل الله وقال غيره انها مصدرية وانما لم يجوز للزائدة ان تعمل لعدم
اختصاصها بالافعال بخلاف حرف الجر الزائد فانه كالحرف الاصلي
في الاختصاص بالاسم فلذلك عمل ثم قال ولا معنى لان الزائدة غير التوكيد
كسائر الزوائد (قوله مع ما النافية) دخلت على جملة ضمنية كما في التمرح

او اسمية كقولنا فان ظباء جئن وفي هذه الحالة تكف ما المجازية عن العمل
وقد تراد بعد ما الموصولة الاسمية وبعد الاستفاحية (قوله وقلت مع
لما) قال صاحب المعنى انه سهو وفي الرضى زيادة المفتوحة بعد ما هي المشمورة
تقول لما ان جلست قعها وكسرا والفتح اشهر (قوله نحو كأن ظبية اه) اوله
فيوما توافق وجهه مقسم الموافاة الملاقاة والضمير للحيبة والقسامة الحسن
وفلان قسم الوجهه مقسم الوجه والعطو التناول برفع الرأس واليدين
والناضر الشديد الخضرة ويرى وادق اى الشجرة الخضراء والسلم بفتحين شجر
عظيم له شولن (قوله على تقدير رواية اه) يروى بنصب ظبية على اعمال كان
الخففة ويرفعها على الغائما واعمالها في ضمير الشأن المخدوف والمعنى تأنيها هذه
المرأة يوما بوجه لم يخل من الحسن موضع منه كانها في حسن عينها وامتداد
جيدها كظبية عند عنقها الى غصين هذه الشجرة وصفت بهذا الانها بهذا الحال
ترداد حسنا (قوله وما تراداه) في الرضى لم يعد واما السكافة وان لم تكف معنى
من الزوائد حيث قال والزوائد نوعان كافة وغير كافة (قوله حال كون ام)
يعنى انه حال من الكلمات الخمس المذكورة مع ما فائدتها انها تستعمل شرطا
وغير شرطا وزيادتها فيها مختصة بحال الشرطية (قوله نحو لا اقسم يوم
القيامة اه) ذهب اليه جماعة ثم اختلفوا فقيل زيدت قوطنة لثنى الجواب
اى لا اقسم يوم لا يتركون سدى ورد بانه قد يجيى الجواب بعده مثبتا نحو
لقد خلقنا الانسان في كبد وقيل زيدت لجرى التأكيد ورد بانها لا تراد كذلك
صدر ابل حشو وافية نظر فذهب جماعة الى انها نافية فقيل المنى اقسم على
ان يكون اخبارا لا انشاء اى لا اعظمه بالاقسام به لاستحقاقه اعظاما فوق ذلك
قال الزمخشري وقيل المنى شئ متقدم وهو ما حكى عنهم كثيرا من انكار
البعث اى ليس الامر كذلك ثم استوفى القسم كذا في المنهل (قوله في صورة
في القسم) وان لم يكن نفي حقيقى لان المعنى المقصود القسم (قوله كقوله
في بئر لا حوراه) تمامه بانك حتى اذا الصبح جئنا البيت للعباج الحور
الهلكة كذا في الصحاح ويقال هو في مخاورة اى نقصان ويحتمل ان يكون
اسم جمع لحائريه الهالك قيل هو بئر يرسى كسرها الجن والردى الهلكة
والافتك الكذب جئنا الصبح انطلق قيل يصف فاسقا او كافرا سري بالحيلة

في بئر الهلكة والنقصان او في مهالك الهالكين وما علم افراط غفلته انه صار
 فيها حتى يعلق بكاشفات ملات الشر وقامت القيامة على ذلك لكن لا تنفع ذلك
 العلم ويحتمل ان يكون عاشقا لرجل جرى خواض في المهالك سار في مسكن
 الجن ومعنى الافك انه يكذب نفسه اذا حدثته بشئ من مهالها ولا يصدقها
 فيه والمعنى سار لئلا هذا الرجل في مهاوى الهلاك وفي المواضع الخالية التي
 تسكنها الجن حتى انقلب الصبح وما يشعربه اي التي يده في المهلكة وهو غافل
 عن ذلك لعدم ميلاته وهذا المعنى اشبه بذهاب العرب كذا في شرح ابيات
 الفصل (قوله والخور الهلكة) بفتح الهاء واللام الهلاك كذا في شرح
 العلوم وكذا التهلك بضم الهاء وسكون اللام واما الهلكة بوزن الفرقة فلم توجد
 في الكتب المتداولة والشارح رحمه الله حله على صيغة الجمع كالطلبة ويجعل
 الخور جمع حائر جازيا على القياس فان فاعلا اذا كان صفة يجمع على فعل
 لكن لم يوجد في الكتب حور جمع حائر بل حور او حور (قوله فهي تفسير كل
 مبهم) في التسهيل ان اي غالب فيما سوى ما فيه معنى القول وفي شرحه ليس
 كذلك بل يقع فيه نحو كتبت ان تم فذهب قوم الى ان اي المفسرة اسم معناه
 او عوا وافهموا فهي كصومه (قوله وتقرر المظروف في الظرف اه) لما كان
 ظرفية المعنى للفظ غير ظاهرة بينه بانه على التشبيه في نحو عدم انفسك
 اللفظ الموضوع عن المعنى لا يتفق المظروف بخلاف ظرفية اللفظة فانها ظاهرة
 ولذلك قيل اللفاظ قوالب المعنى لان المتكلم يورد اللفاظ على وقته والسامع
 يأخذ منها ولان المقصود من اللفظ معناه (قوله فلا يقع بعد صريح
 القول اه) وذلك لان ان المفسرة مشروطة بان تسبق بجملة فلذلك عطف
 من جعل منها واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وان يتأخر عنها جملة
 فلا يجوز ذكر ان ذهب وصريح القول يقع مفعول الجملة فلا حاجة الى ايراد
 ان ما ليس فيه معنى القول لا يكون مفعول جملة (قوله وقوله تعالى ما قلت لهم
 الا ما اه) جملة مستأنفة وليس عطفا على قولك لانه ليس مثلا لما تكون
 مفسرة للمفعول المقدور ولا يات بالفائدة قيد في الاكثر والواجب حيثئذ
 تأخيره عن قوله وقد يفسر بها المفعول به الظاهر بل هو رد لما يتوهم من انها
 قد تكون تفسير القول الصريح استبدالا لهذه الآية فالفاء في قوله قوله

ان اعبدوا الله اما للتفصيل على تقدير اما او ائدة في خبر المبتدأ على مذهب
 الاخفش والغالب في المبتدأ الاول محذوف اي فيه (قوله تفسير الضمير في به)
 وما قيل انه لا يجوز ان يكون ان اعبدوا الله ربي وربكم مأثورا به فلا بد من
 تقدير قول اي ما امرني بقول وحيثئذ يستحسن تفسير الصريح القول
 فالجواب ان المأثورة المحكي هو ان اعبدوا الله وقوله ربي وربكم من كلام عيسى
 اذ ذق به الكلام المحكي تعظيما لشأنه سبحانه وتعالى كما قال الزمخشري في قوله
 انا قلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله والى هذا اشارة في كلام الشارح
 رحمه الله حيث استثنى على ان اعبدوا الله في كونه تفسير للضمير ويجوز ان
 تفسير التفسير الى المعنى بان يكون عيسى قد سمي قول الله تعالى بعبارة
 اخرى كانه قال تعالى او امرهم ان اعبدوا الله ربكم وتظهر قوله تعالى
 الحق علينا قول ربنا انا الذي اتقون وفي الرضى ان القول المذكور كغير الصريح
 (قوله لانه مفعول لصريح القول) اذ لم يؤقل قلت بامرئ فلا ترد ان
 الزمخشري جوز ان تكون مفسرة للقول على تأويله بالامر اي ما امرهم
 الا بما امرني به وقال ابو علي الفارابي يجوز ان تكون في الآية مصدرة بدلا
 من ما امرهم الضمير المحرور في به وما قيل ان العبارة لا يعمل فيها القول
 وان المبتدأ في حكم المنكوث تشبيها بلاما قد فوج بان القول يؤقل وان
 العائد موجود عنده التزاما قيل ان عطف البيان بمنزلة العطف في المشتقات
 لان الضمير لا ينوب ولا يعطف عليه لان ما ينزل منزلة الشيء لا يلزم ان يعطى
 بجميع احكامه (قوله وقد يفسر اه) بيان لفائدة قيد في الاكثر ولم يجوز ما نا
 لفائدة القيد لانها ليست فصلا كونها مفسرة اي الجملة التفسير الاول
 وحده لبيان الموصوف والسالي لبيان معنى الابهام والفضل وتخصيص ان
 بالفعل مضارعا كان او ماضيا او امرا او مهيئا نحو كتبت اليه ان قسم هذا
 هو الصحيح وقيل انها لا توصل بالامر وكما هنا جمع فيه فان التفسير معنى يعين
 في الائدة فيكون في موضع رفع نحو وان تصوموا خير لكم وبعد لفظ دال
 على معنى غير التعيين فيكون في موضع رفع ونصب ويرمى كناية عن كانت
 كما في مثال الشرح او زمانية نحو وما دمت حيا اي مدة دواحي حيا خذ في
 الشرط وحقيقته سامع صلتها وما نقله من البلاغة من هذا القبيل (قوله

حروف التخصيص) مصدر للتكثير والحض على الشيء طلبه والحث عليه وهذه
الحروف ظاهرة مركبة كافي المفتاح ويحتمل ان الاصطلاح لا بدلت الهاء
همزة (قوله مشددتين) وهلا مخففة اسم فعل بمعنى عمل الحث غير العاقل
والا مخففة تنبيهها وعرضا واستفهاما ونقيا (قوله بعض النسخ ويلزم الفعل)
فعل الاولى لزوم بالمعنى المتعارف وعلى الثاني بالمعنى اللغوي وقيل يلزم الجملة
الفعلية الخبرية فانها لم تدخل الانشاء لامتناع الحض عليه وقيل تدخل الاسمية
كقوله ونبت ليلى ارسلت بشفاعتي الى فها لنفس ليلى شفيعةما واول باضمار
كان الشافية وبها شفعت نفس ليلى وشفيعةما خبر بليلى محذوف اي هو
شفيعةما (قوله هلاضربت اه) في تخصيص الامثلة بالاثبات اشارة الى عدم
دخولها على المنق (قوله فهو هلازيد اضربه اه) واذا تقدم الظرف نحو
ولولا اذ معتموه قلتم فهو مفعول للفعل المتأخر لتوسعهما فيه (قوله فعناء)
اي اذا علمت انها تدخل المضارع والماضي فعناء في الماضي اي تستعمل فيه
اذا دخلت على الماضي للتوبيخ واللوم لان التخصيص على ما فات سبب
للتوبيخ واللوم اذ لا معنى للحض على ما فات سواء كان معنى حقيقيا
او مجازيا او كتابيا والظاهر الاخير الميجي انها لا تخلو عن الحض على مثل ما فات
في المفتاح وفي الماضي للتنديم التنديم بشيئا في كردن والتوبيخ سرزنش
كردن وهذه المعاني لازمة للحض على ما فات فان كان المخاطب ذا شرف
فتنديم والا فتوبيخ ولوم (قوله بمعنى الامر) الا انه طلب بحيث وانما ومعنى
ذلك لا يحتاج الى توبيخ ولوم على انه كان للمخاطب ان يفعله قبل
الطلب منه وقد تكون الطلب من غير تخصيص وتوبيخ بل بتبادر فتكون
للعرض (قوله ولا يكون اه) عطف على قوله فعناء اذا دخلت (قوله الا انها
تستعمل اه) بمعنى لكن لدفع توهم اطلاق حروف التخصيص على ما دخلت
على الماضي لان اطلاق هذه الاءاء عليها بالمعنى الاضافي لا بالتقل كما مر
ولذا اسماء السكاكي في المفتاح حروف التنديم والتخصيص (قوله فكانها
للتخصيص اه) هذا فيما يمكن له مثل واما فيما لا يمكن له ذلك فهو قوله
على الله عليه ولم هلا شفت قلبه فلا (قوله حروف التوقع) اضافوها الى
التوقع والتقريب من جملة معانيها الخمسة لا اختصاصها بها والرد على من

قال انها ليست للتوقع في الماضي ومن ذهب الى انها ليست للتوقع مطلقا وهذه
المعاني تعد اذا كانت حروفها وقد تستعمل اجماعا بمعنى حسب مبنيا عند
البصريين لمساواة الحرفية فيقولون قد زيد درهم وبنون الوفاة نحو قد في درهم
وقد في اي كفاي (قوله اذا دخلت اه) اشارة الى انها لا تدخل على فعل الطلب
وشروط الماضي ان يكون مثبتا ومتصرا فالان غير المتصرف ليس للمضى حق
تقر به الى الحال ولعله اراد الماضي المجرد الغير المشابه للعرف بقرينة الاطلاق
(قوله متوقعا للمخاطب) قبل الاخبار فلا يريد ما توهم القائل بانه ليس للتوقع
في الماضي لان الماضي يناق التوقع (قوله واقعا اه) اي واقعا في الزمان القريب
من الحال (قوله وقد تكون اه) اشارة الى ان هذا استعمال قليل ولذلك انكره
الخليل (قوله المجرد اه) فالاطلاق قرينة التجريد (قوله وقد تستعمل التحقيق)
قيل وقد تستعمل التحقيق مع التذكير وجعل الاية من هذا القبيل (قوله
ويجوز الفصل اه) ويجوز حذف فعلها نحو ارف الترحل غير ان ركابنا
لما نزل بر حالنا وكان قد (قوله همزة وهل) واما ال فعلت بمعنى هل فعلت على
ما حكاه قطرب عن ابي عبيدة فتقلب الهاء همزة (قوله وتدخلان اه) اشارة الى
تعدد المثال للاشارة الى هذا العموم (قوله الا ان همزة اه) اشارة الى ان قوله
وكذلك هل ليس على العموم بدليل قوله والهمزة اعم تصرفا فكانه في معنى
الاستثناء من هذا الحكم ولذا ذكره الساج ههنا والاوجه ذكره في قوله
تقول الزيد اضربت كما يشير اليه قوله لما عرفت (قوله الاعلى الشذوذ) اي على
الاستعمال الغير الفصيح لما صرح في المفتاح بقصها (قوله تذكرون عهدوا
بالحنى) العهد وجمع عهد والحنى كلى ما يحمى من الكلا بمعنى الحنى والمراد
ههنا الارض التي فيها الكلا وحنى اما من الحنوب بمعنى الميل او من الحنين
بمعنى الشوق والالف يكسر للهمزة وسكون اللام الالف يقال حنت الالف
اي الالف والمعاقبة در أغوش كرتن وتسلت عنه الظاهر اسلمت عنه على ما في
المصراع اسلامهم كردن السلام لازم منه واما التسلي في القاموس بمعنى
النسيان وفي الصحاح والتاج الانكشاف وشي منها لا يناسب المقام الا ان يراد
تسليمه عنه على حذف المضاف وذاهلة حال بمعلقة اي لاجل ذهابها عن الفعل
والكلام تصوير وتخييل لحال هل بحال العشق والمقصود انه اذا لم يكن

من اعماعها الاصل صحيح تركها (قوله اي التصرف فيها) يعني ان تصرفا
 يتميز من النسبة والمعنى اعم تصرفا ومعنى الاضافة الى التصرف تصرفا فيه
 بشئ بان تكون الاضافة الى الفاعل واحترز بقوله باعتبار استعمالها
 عن التصرف فيها من حيث الذات فانه لا تصرف في الهمزة بخلاف هل فانه
 تصرف فيها بقلب الهمزة وقيل مغناه تصرف فيها لانهما متصرف في الجمل
 بالقل من الاختيار الى الاستحباب ولا يتأتى هذا التصرف من هل وهذه اعم
 تفسير السارح قدس سره العزيز وفيه انه ان اراد بقوله لا يتأتى هذا التصرف
 من هل انه تدخل عليها الهمزة لانه لا يتصرف فيها فباطل وان اراد انه
 لا تدخل عليها حتى يتصرف فيها فاسلم لكن هذا فرع العموم في الاستعمال
 فالحق احق ان يقع (قوله على وجه الانكار والتوبيخ) اي ما بعد ما كان
 ينبغي ان يقع وان فاعله ملوم وهو العبدون ما قصصون وقد بقي الانكار
 الا بطلان اي ان ما بعده ما غير واقع وان مدعية كاذب شعوا فلهذا لم يركم
 بالبينين ولا فادته اني ما بعد ما الذي لم يثبت ان كان متفيا لان نفي
 النفي اثبات ومنها ليس الله بكاف عبده والانكار بالصحة يختص بالهمزة
 فلو دخل السارح رحمه الله المثال على محبتها لانكار عطفها بان يقول باستعمال
 الهمزة لانكار ما دخلت عليه لكان العمل وافيد (قوله محذوف بالخطبة)
 اذ لا معنى للاستفهام عن الضرب الذي هو عدم الوجود في الانكار والتوبيخ
 ومن ملوم الانتفاء في الانكار البطلان بخلاف الرضى فانه امر حسي والقرآن
 بالحال الذي يتأنيده يدل على عدم استحضاره وهذا المعنى على استعمال الهمزة
 في الاستفهام وتكون الاحكام متولدة عنه واما على تقدير كونها مستعملة
 في الانكار فالوجه ما ذكره في المحتاج من ان هذا يختص بالاستعمال ولا معنى
 لانكار ما لم يقع (قوله في الاصل في الباب) اي غير داخل فيه والاقوى لكونها
 موضوعا فاستعمالها اليق وانسب عند الفعل ثم اختص الاستعمال بما هو
 الانسب عند الفعل فلا يراد به لا يدل على جواز جعل هل معادلا لام بل على عدم
 الانسية (قوله بالداخل الهمزة اه) رعاية لتمام النهي ولعل القائل في الاستفهام
 فالعاطف لكونه رابطا المدحوله بما لا يدخل على الهمزة يكون لها شطآن
 بما قبلها لانها لا تدمر انما في الاستفهام لا تقتضي كالنصب وهذا عند

الجمهور واما عند التخصري فان الهمزة داخله على مقدار معطوف عليه
 مناسب للمعطوف قال الرضى والحق ما قاله الجمهور اذ لو كان المعطوف مقدرا
 لجاز وقوعها في اول الكلام من غير ان يتقدم ما يصلح العطف عليه مع انه
 لم يجز في الاستفهام الا بمضياع كلام متقدم وفي المعنى وقد جزم التخصري
 بذلك في مواضع من الكشف منها قوله تعالى افامن اهل القرى اي عطف
 على اخذناهم وقوله تعالى انا لمبعوثون او اباؤنا الاولون اي اباؤنا عطف على
 ضمير مبعوثون واكتفى بالفصل بالهمزة وجوز الوجهين في موضعين فقال
 افغيردين الله دخلت همزة الانكسار على القاء العاطفة جلة على جلة
 ثم توسطت الهمزة بينهما ويجوز ان يعطف على محذوف اي ايقولون فغيردين
 الله يغيرون وفيه انما لان لم انه كان المعطوف مقدرا على ان الجواز لا يتأتى في عدم
 الاستعمال واما ما ذكره صاحب المعنى فلانه لم يجوز التخصري ما قاله
 الجمهور اصلا ما لو كان مقصودا مع تعين التقديم على العاطف فلا وجه له وهو
 ظاهر من كلامه (قوله بخلاف هل) متعلق بقوله تقول فيكون قيدها
 للكل مثبتا لعموم تصرف الهمزة لانها اعم فانه مع بعده لفظا يجوز
 الى تقدير ولا تقول هل في الامثلة لاثبات العموم فقول السارح رحمه الله
 لكونها فرع الهمزة اه تعليل لما استفاد من قوله بخلاف هل اي لا تقول
 هل فيها فان قلت عدم استعمال هل في الامثلة المذكورة انما ثبت عموم
 الهمزة اذ لم يكن لهل مواقع خاصة وليس كذلك فان هل تستعمل لتقرير
 نفس الحكم في الاثبات نحو هل ثوب الكفار ويراد بها الذي فيجوز وقوع
 الابدع ها نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان ويراد الباء نحو هل زيد بقاء
 كالثالث والثاني ثبت العموم اذا كانت الهمزة مستعملة بتأخير العاطف
 ايضا وليس كذلك فان الهمزة مختصة بالتأخير فان قلت جميع مواقع
 هل موقع الهمزة لان هل بمعنى قد والاستفهام مستفاد من همزة مقدرة
 مع انص عليه التخصري في المقصود ناقلا عن سيبويه وعدم جواز التصريح
 بالهمزة في بعض المواقع لا يتأتى ذلك فن قال ينبغي ان يراد بالعموم العموم
 من وجه لان هل مختصة ببعض الاحكام لم يأت بشئ في المعنى ان هل تغترق
 عن الهمزة من عشرة اوجه اختصاصا بالتصديق وبالايجاب وبلاستقبال

وبعدم الدخول على الشرط وان وعلى اسم بعد مفعول وبوقوعها به العاطف
 لما قبله وبعدم وبارادة النفي بالاستفهام بها وبمجيئها بمعنى قد من غير استفهام
 (قوله حرف الشرط) في القاموس الشرط الزام الشيء نقل في الاصطلاح
 الى تعليق حصول مضمون جملة بمحصل مضمون جملة اخرى اى الخروف
 الدالة على التعليق (قوله فان للاستقبال) اى لحصول ما دخلت عليه
 في الاستقبال (قوله ومعناه اه) اى وليس معناه ان ان مختصة بالاستقبال
 ولو بالماضى (قوله نحو قوله تعالى ولا مة مؤمنة خير من مشركة ولو عجبتكم)
 فان المعنى ان لا تعجبكم او تعجبكم (قوله فانها موضوعة اه) لانها حرف
 الشرط ومعنى الشرط مرادى فيها به صرح المحقق التفتازانى في المطول وشرح
 المفتاح (قوله مقدر فيه) بناء على العرف وما قيل ان المقدر يشمل الموجود
 والمعدوم فاصطلاح المنطقيين (قوله فيلزم اه) تحقيق لمعنى التعليق فان
 معناه ان حصوله منوط به غير متوقف حصوله على حصول شئ آخر وان جميع
 ما سواه مما يتوقف عليه ذلك الامر حاصل ولو ادعاء فلو حصل ما خلق به بدون
 ما علق عليه لم يكن المعلق عليه معلقا عليه ولذا ذهب الشافعى رحمه الله تعالى
 وايانا الى ان التعليق بالشرط يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط والحقيقة
 اعترفوا بانتفاء الحكم عند انتفاء الشرط الا انهم يقولون بكونه مدلولاً بالجملة
 الشرطية فانه قد يقع ما قيل ان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم بل الامر
 بالعكس لان ذلك انما يرد لو كان معناه مجرد لزوم الثانى للاول (قوله فقد علق
 حصول اه) فالمعنى المطابق هو التعليق بخصوص وانتفاء الامر من وسببية
 الامتناع للامتناع المدلول بالاتزامي ولما كان كذا الانتفاءين معلوما للمخاطب
 ولم يكن تعليق الحصول بالحصول المقروض مقصودا بنفسه اذ لا فائدة بل
 لاجل افادة السببية قالوا ان لولا امتناع الاول فوضعا ما هو المقصود من المعنى
 المطابق مقامه تنبيه على ذلك (قوله في زعم المتكلم) متعلق بقوله سببا اشارة الى
 انه لا يلزم كون الثانى سببا في نفس الامر كما في قول ابي الهلام ولو طار ذئب فافر
 قبلها الطارت ولكنه لم يطر (قوله على قصد لزوم الثانى للاول) من غير قصد كونه
 معلقا عليه (قوله وقد يستعمل اه) اشارة الى انه معنى مجازى له لان اللزوم لازم
 للتعليق والدليل على ذلك قلة الاستعمال فيسببه ويتبادر معنى التعليق

المخصوص وكذلك المعنى الثالث والحق ان ما ذهب اليه الشلوبين واختاره
 القاضي في تفسيره من انه موضوع للقدر المشترك وهو التعليق وضعا او الحقيقة
 والمجاز يتبادر منه لكثرة استعماله لا يشاقى كما قالوا في الوجود (قوله مع انتفاء
 اه) متعلق باللزوم فيكون مدلوله مع الانتفاء فيستدل باللزوم المقارن
 بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم فلذا لا يحتاج الى استثناء الثانى ولا يجوز
 استثناء المقدم (قوله على ان القبياد) اشارة الى ان لو قام مقام استثناء الثانى
 (قوله عكس المشهور) وهو انه لا انتفاء الثانى لانتفاء الاول (قوله ولم يدر ان ما
 ذكر اه) اى لم يدر ان استعمال التعليق غير استعمال اللزوم (قوله فير بط ذلك
 الشئ بابعد التقيضين عنه) اى عن ذلك الشئ فيدل على ربطه باقرب التقيضين
 منه بطريق الاولوية فيسدل على استمراره على كل تقدير اذ لا واسطة بين
 التقيضين فن قال هذا الاستعمال لا يخص قصد الاستمرار بل يكفى قصد
 ان هذا الجزاء لازم على كل تقدير كما تقول لو كان بنى الا ان عدوى اعطه
 الفاقته يدل على ان الجزاء لازم وليس فيه قصد الاستمرار لم يأت بشئ لان
 ما فهمه مبنى على ما فهمه من ان مراد الرضى بقوله وقد يجيى جوبل لوقلا
 لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم جميع الازمنة مطلقا وليس كذلك
 بل جميع الازمنة تقديري الشرط ونقيضه كما يفصح عنه آخر كلامه حيث قال
 فيلزم وجود ذلك على كلا تقديرى الجزاء في جميع التقادير (قوله ويلزمان
 الفعل) اى الشرط واما الجزاء فقد يكون اسمية ومضارعا مجزوما بل او ماضيا
 في اوله لام مفتوحة وحذفها قليل الا اذا وقعت لومع خبر ماضية نحو الذى
 لوضرب بنى شكر او الحال شرط بقوله تعالى ولوان ما في الارض من شجرة اقلام
 الى قوله ما تعدت وذهب الزمخشري الى وقوع الاسمية جوارزا كما في قوله تعالى
 ولولهم آمنوا واتقوا المشوية من عند الله خير (قوله ولو غلظت ككون انتم) هكذا
 في النسخ التي رأيناها والصواب اسقاط انتم كما يدل عليه آخر كلامه (قوله
 فاحد وانتم) اى في الاثنين (قوله كان ضمير متصل مستترا اه) الصواب
 اسقاط مستترا لكونه لغوا وليس بهو الا على قول الاخفش والمازنى فانهما
 قالوا الواو حرف والفاعل مستتر واسقاط باهوا لكونه لغوا (قوله وليس
 تا كيدا اه) اى ليس انتم في الآية تا كيدا للضمير المتصل على ان يكون

التقدير لو قلكون انتم قلكون على ما ذهب اليه البعض تعليلا للتصرف
(قوله لان حذف الفعل اه) فيه اننا لانسلم انه ابعد من جعل المتصل منفصلا
وعدم المطابقة بين المفسر والمفسر والقول باعادة الفاعل في المفسر لا يحتاج
وجود الفعل بدون الفاعل وقيل انه لم يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقاء
التأكيده وفيه ان حذف الفعل مع الفاعل شائع وحذف المؤكد فقط مع وجود
وغيره الذي نفسه محسن اخوله اي هو نفسه صرح سيبويه به في الكتاب
وتفصيله في المعنى وعدم الاجتماع في الاستعمال لا ينافي في الاعتبار في التقدير
اي بصله الفعل والاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط هو الذي
هو الماضي وقد جاء مضارعا وما قوله تعالى يود والواثم يادون فلو فيه مصدرية
لا شرطية لجيئها بعد فعل التثني وقد مر (قوله اي في اول زمان التكلم)
امتسك الناطرون وجه نصب اول فذهب الشارح رحمه الله تعالى الى انه
ظرف زمان يحذف لفظ زمان والمراد بالزمان زمان التكلم على التوسع
وجعل الكلام بمعنى التكلم ولا يفتي ما فيه من التعسف اللفظي والبشاعة
المعنوية فان المقصود وقوع القسم في اول الكلام كما يفصح عنه قوله
اي القسم بين اجزاء الكلام وفيه ما قيل انه كلام لا يليق باول زمان التكلم
وذهب الفاضل الهندي الى انه منصوب بتضمين الدخول اي وتقدير
في جانب في المبهم من المكان بعد الدخول وفيه ان ما ثبت بالاستعمال تقدير
في بعد صريح دخلت واما في ما تضمنه فلا شاهد وقياس المتضمن على المصح
انما يتجه اذا كان التقدير في المصح قياسا وبعضهم قال ان لفظ اول
مر فوع صفة القسم وفيه انه يصلح ان يكون فاعلا لتوسط القسم المقيد
وارجاعه الى القسم مطلقا خروج عن السنن المستقيم اذ السابق الى الفهم
اتحاد فاعل الفعل وعندي انه منصوب على الظرفية لانه من المكان المبهم
على ما في التسهيل ان منه ما يدل على معنى اضافي مختص اي لا تعرف
حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان وناحية وجهة وجهة وغير ذلك
من الالمام المبهمة واحترز مختص عن الذي يدل بنفسه على معنى لا يصلح لكل
مكان نحو جوف وباطن وظاهر وداخل وخارج فان هذه من الاماكن
المختصة وما قيل ان اول مكان تقربلي لاحقيق والمكان التنزلي كما يهيم في عدم

الظهور فمجرد اجتهاد لا يدل عليه شاهد (قوله واحترز به عن توسط) اي اورده
للاحتراز عنه فاما ان يجعل الاحتراز مقصورا عليه لانه وان كان في الذكر
مقدما فهو في الصدق متأخرا فيكون قوله على الشرط احترازا عن تقديم الشرط
واما ان يجعل الاحتراز عن جميع صور التوسط فيكون ذكر قوله على الشرط
لان الكلام فيه ولما احتل الاحتمالين ارسله الشارح رحمه الله تعالى على اطلاقه
(قوله اي لزوم القسم اه) جعل الضمير للقسم مع ما بعده لفظا رعاية للجزالة
المعنى لان لزوم الشرط للماضى يحتاج الى اعتبار تكلف لزوم السك للجزالة
(قوله اي الشرط الجواب) في العموم لفظا فيهما (قوله وكان الجواب للقسم فقط
لفظا) لتقوى القسم بالتصديق وضعف الشرط بالتوسط وجاز قليلا ان يعتبر
الشرط لقربه وضعف القسم في نفسه كزائد في المعنى فهو كزائد
والشرط مراد فيه معنى التوقيت (قوله فقط) فالاطلاق قرينة التجريد
كما قالوا (قوله لا للقسم والشرط) لما كان المتبادر من قوله وكان الجواب للقسم
فقط تعينه لذلك وليس كذلك بل هو اولى على ما نص عليه في الرضى ليس
مختصا بالشعر فانه جعل الزمخشري قوله تعالى ما انا بياسط يدي اليك جواب
الشرط في قوله تعالى لي لمن بسطت جعل الشارح ذلك التعيين بالنظر
الى جعله جوابا لهما لا بالنظر الى الشرط فقط لكن ذكر في شرح التسهيل
ان عبارة الشرط في صورة تقديم القسم مذهب القراء ومن وافقه
من الكوفيين ويؤول البصريون ذلك يجعل اللام زائدة انتهى فحينئذ
لا حاجة الى ذكر الشارح فان المتن على مذهب البصريين نعم لو ثبت وقوع
القسم لفظا مع اعتبار القسم لقامت الحجة عليهم (قوله لانه يلزم ان يكون
محزوما اه) اي بالاطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية الغير المصرحة
بوجهة او غير محزوم دائما لانه القابل للاطلاق العام فانه قد ما قيل ان الشرط
اذا كان ماضيا لم يجب جزم الجزاء فكيف يلزم كونه محزوما وغير محزوم
الا ان يتكلف ويقال اراد جهة كونه محزوما ووجوب عدم كونه محزوما (قوله
واما معنى اه) بيان لفائدة قوله لفظا ومعنى لانه اذا روي جهة المعنى فالقسم
والشرط قيدان للجواب اورد التحقيق والتوجيه فيكون جوابا لهما واذا كان
اعتبار احدهما مقدما على الاخر يفيد ان يكون جواب احدهما مقيدا

وجواب الآخر مطلقا فاندفع ما قيل ان جواب الشرط مجموع القسم وجوابه
لا مجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم
معنى حيثند مجموع الشرط والجزء ثم ان هذا القائل بعد نفي كونه جواب
القسم معنى لان الجواب مجموعهما اعترف بكونهما جواب الشرط معنى فيبين
كلاميه تدافع (قوله لا كرمك) فانه روى فيه شيئا ثم القسم من دخول
اللام ونون التأكيد وهذا معنى كون الجواب له لفظا (قوله اى تقديم غير
الشرط) فتقوله غير عطف على الشرط لاعلى التقديم فان غير تقديم الشرط
اعنى تأخره لا يستلزم التوسط ويجب ان يكون ذلك الغير مطلب للجزء
اعنى المبتدأ قبل النواحي او بعده فانص عليه في الرضى وشرح التسهيل (قوله
بما زان يعتبر القسم) فيراعى فيه لزوم عدم الجزم ودخول نون التأكد
اذا كان مضارعا لمقتضا (قوله وان يعتبر الشرط) فيجزم ولا يدخله النون (قوله
ويحتمل ان يكون المعنى اى) قيل لا يصح ذلك لانه صرح الرضى بوجوب
اعتبار الشرط في صورة تقدمه على القسم والمثال الثانى ليس لالغاء الشرط
بل الشرط معتبرا كفى القسم الا ان اعتبار القسم يجعل الجملة التى بعد القسم
جوابا له واعتبار الشرط يجعل المجموع جوابا له ولا مانع من القول باعتبار
الشرط لانه لم تنف رعاية ما راعى في جوابه لان الجزء المضارع المنبى يكون
بالغاء او بدونه ترك الغاء ليس علامة الغاء الشرط وفيه بحث لان الغاء
واجب عند اعتبار الشرط اذا جعل المجموع جوابا له نص عليه في الباب
وغيره وان جعلت الجملة التى بعد القسم جوابا كما يشير اليه قوله لان الجزء
مضارع مثبت لزم الجزم ولا يجوز دخول نون التأكيد لانه اذا كان هذا
المثال مثالا لاعتبار الشرط والقسم فاين مثال الغاء القسم وما زعم من مخالفته
لكلام الرضى فباطل لان الغاء الشرط بالنسبة الى جواب القسم لا ينشأ
جواب اعتبارا بالنسبة الى مجموع القسم والجواب ولما لم يكن مقصود
المصنف الا بيان الالغاء واعتبارا بالنسبة الى جواب القسم لم يورد في المثال
الثانى الغاء مع وجوبه ولم يقل ان أتيتنى فوالله لا تبتك فالمثال المذكور
مرضى لجرد الايضاح واعلم ان المصنف اورد الامثلة تبينها على ان اطراد
القاعدة المذكورة انما هو في ان وما يتضمن معناها من اسماء الشرط دون

لو لولا فانه وان اطرد فيه تقديم القسم على الشرط وبغيره لتعين الجواب
حينئذ للقسم لا يطرد فيهما حكم التوسط لتعين الجواب حينئذ للشرط
لو جوب اعتبار الشرط في صورة التقديم كما هو ولا يمكن جعل المجموع جوابا
لان جوابهما لا يكون الاجلة خبرية (قوله فيكون اعتبارا للتقديم
والجواز اى) اللف والنشر على ما ذكر متعدد على سبيل التفصيل والاجمال
ثم ذكر ما لكل من آحاد المتعدد من غير تعيين ثقة على ان السامع يرد اليه
والاول اما على ترتيبه بان يكون الاول للاول والثانى للثانى او على غير ترتيبه
وهو ضرر بان معكوس الترتيب المختلط الترتيب كذلك المطول فلا بد في النشر
من اشتماله على ما يتعلق بكل واحد من المتعدد والترتيب ثم ان ههنا القين لفظ
تقديم الشرط وبغيره واف جواز الاعتبار والالغاء بان اعتبر مجموعهما
لغاوا واحدا ومجموع المثالين نشره فلا شبهة في كونه نشر الكنه نشر على ترتيب
غير اللف وهو ظاهر وان اعتبر كل واحد لفا على حدة فلا شئ من المثالين نشر
لو اخدمتهما فضلا عن ان يكون على ترتيب اللف او على غير ترتيبه اذ ليس
في المثال الاول اثر من تقديم الشرط المذكور في اللف الاول ولا في المثال الثانى
اثر من الغاء القسم المذكور في اللف الثانى بل كل واحد منهما مثال لبعض
اللف الاول وبعض اللف الثانى ولا يدفع هذا الاشكال ما قاله المقصرون لحل
هذا المقال ان المراد بالنشر جزؤه لانه على تقدير التسليم كيف يصح ان يقال
انه على ترتيب اللف او على غير ترتيبه والحال ان المذكور فيه واحد من كل لفظ
الا ان يقال ان المراد على نحو ترتيب اللف بكونه مثالا للجزء الاول وعلى غير
ترتيبه بكونه مثالا للجزء الثانى ولا يخفى مما جتته وعندى ان القين المستفادين
من شرطية التوسط تقديم الشرط مع الاعتبار والالغاء وتقديم غير الشرط
معهما وان المثالين من صنعة الاحتياط حذف من الاول ولا شك بقريئة
الثانى ومن الثانى بقريئة الاول كما قيل في قوله تعالى الم يروا انا جعلنا
الليل لينة كنوا فيه والنهار مبصرا اى لتبتغوا من فضله ولا شك حينئذ
في اشتمال المثالين على الامور الثلاثة فيكون اللف والنشر على حقيقته وبعض
الناظرين همنا خيالان لا يليق ان تسعها الاذن الكريمة اذا انظر هذا القول
على المعنى الاول اى اعتبار القسم والغاء القسم يكون المثال الاول باعتبار

تقديم غير الشرط وجواز الغناء القسم اى لا لغائه واعتباره نشر على ترتيب
 اللق لانه مثال باعتبار انا والله الذى هو اقل فيه لتقديم غير الشرط هو ثان
 فى اللق وباعتبار انك الذى هو ثان فيه لا لغائه القسم الذى هو ثالث فى اللق
 وباعتبار لا تيك المقدر الذى هو ثالث فيه لا اعتبار القسم الذى هو ثالث فى اللق
 (قوله وجواز اعتباره) وعدم اعتباره على غير الترتيب مما مر من كون الاول
 منه مثالا لثاني اللق وباعتبار جوازه على ترتيبه لكون آتيك المذكور ثانيا
 مثالا لا اعتبار الشرط المذكور ثانيا فى اللق ولا تيك المقدر ثالثا مثالا لا تيك
 المذكور ثالثا (قوله اشار الى اشتراط المضى فى الشرط) والجزء المعنوى وعدم
 عمله فيهما (قوله نشر على ترتيب اللق) لكون ان ان اتيتى الاول من المثال
 مثالا لتقديم الشرط الاول من اللق ولا تيك المذكور ثانيا فيه مثالا لا اعتبار
 القسم المذكور ثانيا فى هذا اللق ولا تيك المقدر ثالثا مثالا لا تيك المذكور ثالثا
 (قوله فالنشر باعتبار الاول) اى لتقديم الشرط على ترتيب اللق لكون الاول
 مثالا لما هو الاول منه فى اللق (قوله وباعتبار الثاني) اى جواز الغناء الشرط
 وعدمه على غير ترتيبه لكون لا تيك المذكور ثانيا مثالا لا لغائه المذكور ثالثا
 فى اللق واتيكم المقدر ثالثا لعدم لغائه المذكور ثانيا هذا حل عبارة الشارح
 موافقا للنسخ المتداولة وقيل ان الفاضل اللارى لتوجيه الشارح له باصلاح
 خلل وجد فى بحث الفعل لعدم مساعدة وقت الشارح بنظره ثانيا زاد لفظ
 الغير فى ثلاثة مواضع الاول قوله كليهما نشر على ترتيب اللق والثاني قوله
 فهو باعتبارهما نشر على ترتيب اللق والثالث قوله فالنشر باعتبار الاول على
 ترتيب اللق واسقطه من قوله وباعتبار الثاني على غير مرتبه ورايت نسخة
 فى آخرها هذه نسخة قوبلت على نسخة مقروءة على الشارح فرأى عليه من
 ضعف هذا الشرط لاجله عند الفاضل اللارى موافقا بهذا التصحيح قد كتب
 فى المواضع الثلاثة منها لفظ الغير فى الحاشية وعلم بعلامة العين وضرب الخط
 على لفظ الغير وانت بعدا حاطت بك بما قلنا ظهر لك ان لفظ الغير لازم فى الموضع
 الاول دون غيره وان اسقاط لفظ الغير لا وجه له (قوله اختلاف بين اعتباريه)
 اى اعتبار كل من المثالين اعتبار التقديم واعتبار جواز الشرط فى كون
 احدهما على ترتيب اللق والاخر على غير ترتيبه كما عرفت وتفسير الاعتبارين

باعتبار

باعتبار اللق والنشر بهو (قوله بخلاف المعنى الاول) فان الاعتبارين فيه
 متفقان كلاهما على غير ترتيب اللق فى المثال الاول وعلى ترتيب اللق فى المثال
 الثاني (قوله يقتضى تقديم اه) اى كون النشر فى المثال الثاني على ترتيب
 افعه على المثال الاول لان النشر على ترتيب اللق اظهر منه على غير ترتيبه
 (قوله اراد اتصال اه) فلذا قدم المثال الاول لانه حينئذ يكون مثال الغناء
 القسم متصلا به (قوله على تقدير تقدم اه) واما اذا ذكر مثال كل من اللقين
 بجنبه بان يقال اذا توسط القسم بتقديم الشرط جازان يعتبر القسم ويلقى نحو
 ان اتيتى والله لا تيك وكذا ان توسط بتقديم غيره نحو انا والله ان تاخى آتاك
 يحصل اتصال المثال بالممثل له بتمامه (قوله من حيث مثالهما) حال من
 نشر بهما قيد بذلك لانه اذا اعتبر من حيث انهما مثال لجموع اللقين كان
 الاتصال حاصل بتمامه (قوله نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم)
 وان اطعنوهم انكم اشركون اورد المثالين اشارة الى ان الجواب للقسم سواء
 كان هناك لام موطئة او لم يكن رداعلى من قال ان قوله انكم اشركون
 جواب الشرط والغناء مقدر ولم يقدر قسما لان حذف الغناء من الاممية الخيرية
 يكون فى ضرورة الشعر (قوله كلفوظ فى صدر الكلام) قيد الملفوظ
 بذلك لان المقدر لا يكون الا فى صدر الكلام (قوله اولى) لانه اكثر استعمالا
 قال الرضى فى بحث اما نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من ان ضربتني
 اكرمك (قوله يلزم الاتيان بالغناء) وخص الغناء بالذكر لانه الاصل والا فاللام
 مثل الغناء او اذا المتأخراة وهذا اللزوم فى السعة واما فى الشعر فيجوز نحو من
 يفعل الحسنات الله يشكرها (قوله اما) بالفتح والتشديد وقد تبدل مجهلا لاولى
 ياء استغفالا للتضعيف وهى حرف شرط وتفصيل وتوكيد كذا فى المغنى وتفسير
 القاضى وفى الرضى انها حرف شرط وتفصيل وقد تحذف ويطرز بذلك اذا كان
 ما بعد الغناء امر او نهيا منصوبا به او مفسرا بنحو ربك فذكر (قوله او واجله
 فى الذهن اه) كما اذا ابتدأت بقولك اما زيد تعلم الخاطب بجميعي اخوتك (قوله
 يعنى واما الذين ليس فى قلوبهم اه) جعل ذكر القيد قرينة على تقديره ولم يجعل
 قوله والراشون فى العلم يقولون آسأبه كفى المغنى لانه لا يتجه على تقدير عدم
 الوقف على الا الله وكذا لم يجعل قسما له يحذف اما كفى التوضيح لان حذف

امام حذف الفاء لم يوجد في كلامهم (قوله للزوم الفاء) فانها لا يجوز
ان تكون عاطفة اذ لا يعطف الخبر على المبتدأ ولا زائدة لعدم لزومها فهي
سببية فتدل على كونها للشرط وانما قال للزوم الفاء ولم يقل لدخول الفاء
لان الدخول لا يدل على تضمن معنى الشرط لجواز ان يكون اجراؤه مجرى
الشرط كما في حين واذا واذا نحو زيد حين لقينته واذا لقينته فأكرمه (قوله وسببية
الاول) اي قصد السببية (قوله والتم حذف فعلها) لكثرة استعمالها
في الكلام ولكونها للتفصيل لتكررها ولكونه فعلا عاما على طريقة واحدة
في جميع المواضع كتعلق الظرف المستقر (قوله وبين قائما) فيه اشارة الى لزوم
الفاء في جوابها لفظا او تقديرا ولا تقدير الا في ضرورة الشعر او مع تقدير قول
مع الجواب لدلالة المقدر عليه نحو قوله تعالى واما الذين كفروا اظلم تكن آياتي
اي فيقال لهم اظلم تكن آياتي الاية وفيه اشارة الى انه لا يفصل بجملة تامة
وقد يفصل بجملة ناقصة وهي جملة الشرط نحو قوله تعالى واما ان كان من
المقر بين فروع وربحان الاية وقد يفصل بجملة الدعاء اذ انفصل بين اما وبجملة
الدعاء بمعمول الشرط نحو اما اليوم رحمت الله فلا أضعت كذا او بمعمول
جوابها نحو اما زيد ارحمك الله فاضرب كذا في شرح التسهيل (قوله جزء مما
في حيزها) وهو الجزء الذي هو ملزوم في قصد المتكلم سواء كان في عدة او فضلا
ليكون المعروض كالشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام ويحصل ما هو
الغرض من الملازمة المذكورة بين الشرط والجزء مثال الغرض من قولنا
اما زيد فذهب لزوم الذهاب لزيد بسبب لزومه لوجود الشيء في الدنيا واذا افق
افاد ذلك (قوله اي حيز قائما) رعاية لقرب المرجع او حيزا ما رعاية لا تحساد
الضماير في المرجع (قوله لان حيز الفاء ايضا حيزها) لان بعد حذف الفعل
لا يمكن التعريض الا بعد اقتران الفاء مع اما فحيزها حيزها فاندفع ما قيل
لا يجوز التعريض مما في حيزا مطلقا اما اذا لم يكن في حيز الفاء فالتعويل على
الوجه الاول (قوله بحال تجوز تقديم اه) اي بعد اسقاط الفاء (قوله وهذا
مذهب سيويه) هكذا في العباب وفي الرضى وشرح التسهيل ان هذا مذهب
المبرد وقال فيه ان مذهب سيويه مذهب اليه المازني وفي المفتاح وشرح
ديباجة المصباح انك اذا قلت اما زيد افان ضارب فهذا غير جائز عند الجميع

الا عند ابي العباس المبرد فانه اجاز نصب زيد بضارب (قوله بفعل سيويه
لا تماخضية اه) اي حكيم بان لها خاصية تصحح تقديم ما يمنع تقديمه لحصول
القوآند المذكورة من تحقيق الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو الملزوم
حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم الادعائي واشعار خبر واجب الحذف بشئ
آخر وعدم نوالى حرف الشرط مع حرف الجزاء (قوله عملا مطلقا) جعل عملا
صفة مصدر محذوف مبنى للمفعول ولم يجعله ظرف زمان اي في جميع
الافعال رعاية للمقابلة بينه وبين التفصيل الا في فانه لا فرق بين جواز التقديم
وامتناعه (قوله مهما يكن من شئ) مهما اسم ما لا يعقل سوى الزمان
ويكن تامة فاعلم الضمير المستتر الراجع الى مهما ومن شئ بيان لمهما زيادة
التعميم كما في قوله تعالى مهما تأتياه من آية وجعلها زائدة على قول
الاخفش واستغرافية باعتبار الحال وهم (قوله واقم اما مقامهما) فيه رد على
من قال ان اصلها مهما بالقلب للمكانى وابدال الهاء بالهمزة لان الاسم
لا يصير حرفا بالقلب والابدال كذا قالوا وفيه انه انما يتم لو اعترف هذا القائل
بجرفيتها اما لو قال ببقاء اسميتها كما قال بعضهم ان اصل اما اي ما فاقى كلمة
الشرط وما اليها مية معناه شئ او حالة تقديره اي شئ او حالة فلا (قوله ووسط
يوم الجمعة) الذي هو الملزوم في قصد المتكلم لتلايلهم نوالى حرف الشرط والجزاء
في اللفظ فانه يوهم ذكر المعطوف بدون المعطوف عليه والمسبب بدون السبب
(قوله اصلا) لا بد من مانع آخر ولا معه (قوله وهذا القائل اه) في شرح
التسهيل وهو الحق وهو مذهب سيويه واليه رجع المبرد وفي الرضى ليس
بشئ لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد فلا بأس بجوازه
مع مانعين او اكثر لان الغرض منهم ويجوز لتفصيل الغامضين فصاعدا وفيه
ان انتفاء الغرض المذكور مطلقا ممنوع انما الغالب على هذا التقدير اقامة
اللزوم القصدي مقام اللزوم الادعائي وفواته غير مضر لان المقصود تأكيد
وقوع الجزاء وهو حاصل (قوله هذا تقرير بالكلام اه) اذا كان المتوسط
ما سوى الظرف من المفاعيل كالمفعول به في قوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر
فجران التقدير الثاني فيه محل بحث فانه لا يصح ان يقال مهما يكن اليتيم
على ان اليتيم معمول لفعل الشرط (قوله مهما يكن زيد اه) على ان مهما

اعوم الاحوال والعائد محذوف اي حالة يوجد زيد عليها فهو منطلق وكذا
 في تقدير ما يذكرون مجعولا ومعلوما على ما ينبغي فلا يرد ما قيل انه لا تصح هذه
 التقادير لانه لا بد من رابط في جملة الشرط ولا رابط الا ان يجعل مهما بمعنى
 الوقت وهو مردود على مانص عليه الزمخشري في تفسير قوله تعالى مهما
 تأتاه من آية او قليل على ما جوزه ابن مالك في التسهيل وغيره مستدلا
 بقول حاتم واطم مهما تعطف بظنك سوله * وفرضك نالما انتهى الهم اجعا
 زادته بانه لا استشهاده في اي لصحة تقديرها بالمصدر اي اعطاء قليل او كثير
 (قوله واما تقديره) اي على المذهب الثاني مبتدأ وقوله تقديره عطف عليه
 وقوله فوجه غير ظاهر خبره والجملة استئنافية (قوله على ان يكون
 زيد اه) ومهما عبارة عن الاحوال والرابط محذوف اي اي حالة يذكرون
 عليها (قوله مهما تذكر يوم الجمعة) فلا بد فيه اي في الجزاء كالايجتي (قوله
 منصوبا) لانه مفعول والرابط محذوف اي مهما عبارة عن الاحوال (قوله
 فوجه غير ظاهر) لعل وجهه ظاهر لجر يانه في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر
 بخلاف تقديره بكن كما سبق لكانه غير جائز في المفعول به والحال والجار
 والجرور كالايجتي (قوله مع انه يوهم اه) انما قال يوهم لان المقصود في التقدير
 بيان وجه الاعراب في صورة الرفع والنصب الواقعين في الاستعمال
 وليس متفرعا على التقدير ~~الذي~~ فنقول المقتضى في الحالتين يوهم ان الاعراب
 تابع للتقدير ومن هذا ظهر ان الابهام في تقديرهما بكن وقد قيل لان التقدير
 في جميع الصور واحد والاعراب غير دائر باختلاف التقدير فتدبر (قوله
 كلا) مذهبه انها بسيطة وقال ابن يعيش انها مركبة من كاف التشبيه ولام
 مستددة لتخرج من التشبيه (قوله ردعالك) اي عن المعاودة الى مثل ذلك القول
 وقد تكون زجرا عن فعل فيه المتنوع كقولك لمن يذم علما كلا ولا بد فيها من
 تقدم كلام يرد بها سواء كان من كلام من يشكك به على سبيل الانكار كقوله
 تعالى يقول الانسان يومئذ ابن المفر كلا او على سبيل الحكاية كقوله تعالى
 قل اصحاب موسى انما لدر ~~يكون~~ قال كلا او كلام غيره كافي مثال الشرح
 ويجوز الوقف عليها لانه ليست من عام ما بعدها اي ليس الامر كذلك
 اشارة الى ان الفعل الذي هي من عامه محذوف لان الحرف لا يستقل كذا

في الرضى وفيه انه زجر عن كلام سابق فيكني لتعلقها الا ان يقال انه مغير
 والمغير يكون سابقا فلا بد من التقدير (قوله وقد يجي بعد الطلب ام) في الرضى
 ويكون ايضا ردعا للطلب كقوله تعالى رب ارجعون اعلى اعمل صالحا فيما
 تركت كلا والظاهر ما ذكره الشارح لان المقصود في اجابة الطالب الى مسئوله
 لا زجره عن الطلب (قوله وقد جاء بمعنى حقا) فيثبت يكون مجرى مجرى
 القسم فيجاب باللام كافي الاية المذكورة وقد لا يكون كذلك كافي قوله تعالى
 كاذب يحبون العاجلة (قوله والمقصود منه تحقيق الجملة) اما الجملة السابقة
 فيصح الوقف عليها او اللزامة ولذا لا يكون بعد كلا بمعنى حقا ~~كسر~~ ان
 بل هو مقروض الى قصد المتكلم فان اراد تأكيد ما بعدها فالفتح وان اراد
 استئناف ما بعدها فالكسر (قوله جاز ان يقال انه اسم) في المعنى انه بعيد لان
 اشتراك اللفظ في الاحمية والحرفية قليل ومختلف للاصل (قوله يني اه)
 دفع لما يقال اذا كان اسما فلم لا يتون واعلم انه وقع في القرآن كلا في ثلاثة
 وثلاثين موضعا ولا يصح في جميعها ~~كونها~~ الردع فزاد ومعنى ثانيا قال
 الكسائي انه قد يكون بمعنى حقا وقال حاتم يكون بمعنى ألا الاستفاحية وقال
 نصر بن اسمعيل يكون جوابا بمنزلة اي وتم (قوله تاء التانيث الساكنة)
 اي في الاصل ولذا لم يعد اللام في رمتا بخلاف لم يبعها وبعها فانها قبل الالف
 متحركة في الاصل فلذا يحذف العين فيهما لاجل السكون العارض لان امر
 الخطاب في الاصل مضارع ولذا لم يعدوا امر الخطاب من المبني الاصل
 واما نحو قل الحق فانما لم تعد العين المحذوفة لان الحركة ليست كاللازمة
 بخلاف يبعها (قوله لا المتحركة) اي ليست المتحركة معدودة في الحروف لانها
 مختصة بالاسم حتى صارت كالجزء واجرى الاعراب عليها في احكامها بتبعية
 بيان المؤنث في بحث التذكير بخلاف الساكنة فانها غير مختصة بالفعل
 فانها تدخل الحرف ايضا كافي ثمة ودية نص عليه في المعنى فهي كلمة برأسها
 فلذا عدت حروفا بين احكامها استقلالها وما قيل فلولا قيد بالساكنة لم يصح
 قوله وتلحق الفعل الماضي فقيه ان قوله تلحق الفعل الماضي متفرع على
 تفسيره بالساكنة فكيف يكون ذلك موجبا للتقدير والمراد بالمتحركة ما تكون
 مجردا لتانيث فلا يرد تاء فعلت للخطابة لانها ضمير الفاعل مع التانيث (قوله

فاعلا كان اه) بيان لقائدة التعبير بالسند اليه دون الفاعل يعني يشمل
مفعول ما لم يسم فاعله فانه ليس فاعلا عند المصنف كما مر (قوله فبه من اول
الامر) اي قبل العلم بكونه فعلا ماضيا فان صيغة الفعل الماضي قد تكون
على زنة الاسم والحرف والامر نحو فاذا قيل انت علم قبل التأمل في معنى
الكلام انه صيغة الماضي (قوله لانها كالحرف الاخيرة) اما تاء الاسم
فليزيان الاعراب عليه واما تاء الفعل فلشدة اتصاله به بحيث لا يمكن تلفظهما
بدونه ولذا قدمت على الفاعل المؤنث قصد اوهما مذكورة تبعاً للمعنى
السابق اعني لحوقها لفظ التأنيث السند اليه فانه يتبادر منه الوجوب
في جميع الصور فان خرج منه هذه الصورة فكانه استثناء منه ولذا اكتفي
بهذا القدر ولم يستوف بيان جميع صور الالحاق (قوله واما الحاق الخ)
استئناف لدفع كون علامة التثنية والجمع كلاء التأنيث في الحاق التثنية على
كون المسند اليه مثنى ومجموعا وفي عدم تقييد الالحاق بالماضي او بالفعل اشارة
الى عموم الحكم الى الحاقها بأي شيء تطلق من الماضي والمضارع والصفة (قوله
لعدم احتياجها) اي التثنية والجمعين (قوله غالباً) احتراز عما اذا كانت
مدحمة او مخذوفة لالتقاء الساكنين وعن من وما اذا كانتا عبارتين عن الجمع
من غير فائدة احتراز عن ثم رجلا وربه رجلا وباب التنازع (قوله فليست
بمتماثر) يدل عليه ارادوا ولا غير العقلاء في اكاوفي البراغيث واستعمال
التون للرجال في يعصرون السليط ابقاربه والتأويل تكلف واليه اشار المصنف
بقوله واما التعبير بلفظ العلامة والى ان الضعف على تقدير القول بالعلامة
(قوله ولا منع) نظايره يشعر بان هذا قول الشارح الرضى والمذكور في المغنى
ان القول بكونها علامة مذهب ميبويه وقيل هو انهم مرفوع على الفاعلية
ثم قيل ما بعد هابل منها وقيل مبتدأ والجملة خبر مقدم وفي شرح التسهيل
ان هذا ليس بمتنع اذا كان جمع مثل ذلك عن اصحاب اللغة المذكورة واما ان
يحمل جميع ذلك على ان الالف والواو فيها ضمائر فغير صحيح بل الصحيح انها
حروف دالة على التثنية والجمع نقل ائمة اللغة انها لغة قوم طي اواز دشتوة
حكى البصريون ان اصحاب هذه اللغة يلزمون العلامة ابداء ولا يشارقونها ولو
كانت ضمائر كاذب اليه البعض لما اختلف به قوم دون قوم انتهى ومن الذين

ضعف قول الرضى (قوله ما مر) من التوضيح والتعبير يرد على التوجيهين
حل ما وقع في التنزيل من قوله تعالى وامر والنحوى الذين ظلموا وقوله تعالى
ثم عمو واصحوا كثير منهم وما في الحديث الصحيح يتبعون فيكم ملائكة
بالليل والنهار (قوله في الاصل مصدر توتته) هكذا في العباب فان قلت هذا
اللفظ ليس مما استعمله العرب وانما هو من مولدات اهل العرف فامعنى كونه
في الاصل مصدرا قلت انهم اشتقوا لفظ التنوين من النون بمعنى جعل الشيء
بمعنى ما صيغ منه نحو امرته اي جعل الشيء ذاتون بادخاله عليه فقوله
اذا دخلت عليه بيان لحاصل المعنى ثم نقلوه الى النون المخصوص ثم اشتقوا منه
التنوين بمعنى جعل الشيء ذاتين كما وقع في الصحاح يقال نونت الاسم
توتينا والتنوين يختص بالاسم وتوتينا مفعول مطلق بمعنى جعله ذاتين
كما في التاج التنوين منون كردن اسم فاقيل انه مخالف للصحاح وانه يفهم
منه انه متعد الى مفعولين فهو (قوله فسمى ما به يتون الشيء) الباء للسببية
اولا كذا اي ما يجعل الشيء ذاتون بادخاله عليه (قوله اي بذواتها) اي مع قطع
النظر عما هو خارج عنها بان يكون وضعها على السكون فلا يرد نحو محسن
وصائن لان سكونها بواسطة انتفاء موجب التحريك على ان الوقف غير
السكون فانه قد يكون بغيره (قوله فلا يضرها) اي التنوين الحركة العارضة
فالمحركة ساكنة في الاصل فلا يردان التنوين جامع لخروج النون المتحركة
(قوله شاملة فون من اه) قيل ان المراد فون هي كلمة وان الكلام في قسم
الحرف بمعنى تحول ذلك وفيه ان التخصيص بالكلمة يخرج بعض اقسام
التنوين منه وكون الكلام من قسم الحرف يكفي كون بعض اقسامه حرفا
(قوله اي آخر الكلمة) اراد به ما انتهى اليه الكلمة فيدخل فيه تنوين
قائمة وبصري وقاض (قوله تطفلها الهاء في الوجود) بان تتبعها في الوجود
والعدم يشير اليه تشبيه تطفل العارض للمعروض فلا يردان تفسير التبعية
بالتطفل بوجوب اخراج تبع حركة الاخرى في التأكيد ايضا (قوله من غير تحلل
شيء) كما هو الظاهر من تبعية شيء لشيء والتخصيص بالحرف خلاف الظاهر
(قوله مقابلة بين اجزاء اه) لان الحركات لعراض حروف المد واللين تلتفظ
بها بعد تلفظ الحرف الا انه لقصر زمان تلفظها يتوهم انه يلتفظ بهام الحرف

(قوله للتمكن) يدل على تمكن الاسم وبقائه على الاصل وهو الانصراف (قوله
 امكنية الكلمة) اي كونها امكن في التمكن لان غير المنصرف ايضا يمكن
 في الجملة ويسمى الاسم امكن فهو افعال من التمكن على الشذوذ كذا في شرح
 التسهيل ولك ان يجعله من الممكنة لعراقته ببقائه على الاصل وان يجعله
 من الممكن على الشذوذ (قوله لم ينسبه الفعل اه) لم يقل لم ينسبه
 الحرف والفعل كافي عامة الكتب لان الامكن في مقابلة غير المنصرف
 والتنوين فارق بينهما (قوله بالوجهين) فلا ينصرف لمساواة بوجه آخر
 كضارب (قوله معناه) ان تصور صورته للضرورة والتناسب فهي داخله
 في تنوين التمكن وليس قسما سادسا كما عده بعضهم (قوله بين المعرفة والتكررة)
 من الاسماء المبنية عند القوم حيث قالوا انه يختص بالصوت واسم الفعل
 ويطلق في ما آخره وبه (قوله الان) اي الزمان المتصل بزمان المتكلم به (قوله
 واما التنوين اه) انما يخص المثال بخصوصه اي بالنكرة المبنية لان غير
 المنصرف اذا دخله التنوين بعد جعله كالنكرة في عدم التعيين سواء بسبب
 اول ليس تنوينه للتكثير بل للتمكن لانه اذا اقبل بمواقع الصرف فاذا زال المانع
 عاد بخلاف سبويه فانه كان مبنيا فاذا تكرر يدخل فيه تنوين التكثير (قوله
 لا اري منعا) اي لا اظن منعا فيجوز ان يكون تنوين اجد وابراهيم بعد التكثير
 للتكثير والتكثير معا فانه يدل عليهما (قوله فلذا جعلته اه) دفعا لما قال من انه
 لو كان للتذكير لما بقي في نحو رجل بعد العلية وفي بعض نسخ الرضي
 واما التنوين في نحو رجب اجد وابراهيم فلم يتميز للتكثير بل هو لا يمكن
 ايضا لان الاسم منصرف (قوله وانا لا اري اه) فعلى هذا قوله واما التنوين اه
 فكلام من قبل نفسه وانا لا اري عطف عليه وعلى النسخة التي نقلها الخارج
 كلام من قبل المقوم وانا لا اري استئناف من قبل نفسه ولك ان يحمل كلام
 المقوم على ما اختاره الرضي كما لا يخفى (قوله عوضا عن المضاف اليه) لم يقل
 عوضا عن حرف اولى كجوارا وزا آله كجندل فان تنوينه يدل من الف
 جندل او مضاف اليه لان كون التنوين فيهما للعوض مختلف فيه فعند المبرد
 تنوين جوار للصرف وعند ابن مالك تنوين جندل للصرف وليس ذهاب
 الالف الدالة على الجمعية كذهاب الياء من جوار وفي تخصيص الامثلة باذ وكل

وبعض

وبعض اشارة الى اختصاصه بهذه النكلمات (قوله لتعاقبهما اه) بيان لوجه
 التناوب بينهما ليصير احدهما عوضا عن الآخر (قوله زالت الالفين) ولذا
 سميت بمسئلة زال تنوينها وحال الزحزحى انها تنوين الصرف وان سميت به
 لضعف تأنيده لعدم محض نائه للتأنيث لانها مع الالف علامة الجمع ولا يصح
 تقدير نائه فيها غيرها لان اختصاص هذه التأنيث بجمع المؤنث ياتي عن ذلك كذا
 الخت وثبت مع ان التأنيث فيها ما يدل من الواو ويخرج عن تقدير نائه اخرى (قوله
 لانها معنى مناسب اه) المشار كنه الذون في كون كل منهما علامة تمام الاسم
 قط من غير دلالة على شيء آخر (قوله او اخر الايات) في القاموس البيت
 من الشعر والمدرويت الشاعر والمضارع جمع مصراع ومضراعا البيت
 معروفان ومضراعا البيت من الشعر شيها بمضراعي الباب لاستواءهما كذا
 في شمس العلوم والمضراغان من الابواب والشعر ما كانت فافيتان في بيت
 وبابان منصوبان ينضمان جميعا مدخلهما في الوسط منهما وصرع الشعر
 والباب جعله مصراعين كذا في القاموس ولعل استعمال هذين اللفظين
 في الشعر بطريق التشبيه (قوله لتحسين الانشاء) اي قراءة الشعر يقال
 انشد الشعر قراء (قوله لانه حرف اه) تعليل لما يستفاد من السابق اي سيجي
 (قوله ما يلحق اه) اي تنوين الترم لان الترم في اللغة التغي وحرف يسهل به
 ترديد الصوت في الخيشوم لكونهما اعني الحرف والترديد في الخيشوم من
 اسباب حسن الغناء فلذا سمى المغي مغنيا لانه يغني صوته اي يجعل فيه غنة
 والاصل مغن ثلاث نونات ابدات الثالثة ياء فعنى تنوين الترم لتسهيل الترم
 هذا ما ذهب اليه ابن يعيش واختاره المصنف في شرح المفصل وقال غيره سمى
 تنوين الترم لانه يلحق لتر الترم من المد (قوله وانما اعتبروا اه) يعني
 ان محل ترديد الصوت في الخيشوم هو الاخر فلذا اعتبروا الخوقه بالآخر (قوله
 وان كان) اي ملحق ما ملحق او اخر الايات لانه محل التغني اه فاللاحق في الوسط
 واقع لاني محله فلذا لم يعتبروه وفيه بحث لان لاصحاب التغني في صكل نوع
 من الغناء مقامات للصوت من قصره وترديده وخفته وثقله لو عدلوا عنها
 فأت حسن ذلك سواء كان في الاخر او في الوسط لان اختلال النغم يحصل
 بالتنوين العالي مطلقا ولانه قد يكون آخر المضراع والبيت تعلق بما بعده

فيختل التنوين حينئذ بهم المعاني (قوله القافية المطلقة) القافية عند
 التحليل مد آخر حروف البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك
 الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك قبل ذلك الساكن هو اول القافية
 مشتقة من القفع وهو التبعية لان القوافي يجيء بعضها اثر بعض والروى
 هو الحرف الذي يبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية
 مثلا من رويت الجبل اذا قلته او رويت البعير اذا شدت عليه الرواء وهو الجبل
 الذي يجمع به الاحمال ومن الرى لان البيت يروى عنه فيقطع (قوله لا طلاق
 الصوت) في الصراح الاطلاق رها كرددن (قوله يبدال حروف الاطلاق)
 والجامع كونهما من حروف الزوائد ولزوم السكون (قوله اقل اللوم اه)
 في بعض الروايات فقولي ان اصب ما يدل عليه بيان المعنى والبيت لجر براراد
 يا عاذلة اقل لومك وعنايك على ما فعله وتأمل في ما فعله فقولي لقد اصاب جري
 فيما فعل وانصني ولا تكأري وفيه ان عاذلته على الخطا فيما تقول كذا
 في شرح ابيات الفصل وحينئذ لقد اصاب مفعول قولي والشرط مختل
 في اجزاء ما دل على الجزاء (قوله وحصل بالاشباع قصها اه) الاشباع
 لتحصيل الوزن فلا بد منه والتعويض عند التغيخا قيل لوجه لتحصيل
 المدة بالاشباع ثم ابدالها بالتنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين مغن عن
 تحصيلها بالاشباع ليس بشئ (قوله وقام الاعماق اه) البيت لرؤية القام
 المظلم العمق بقصتين وبالضم ما بعد من اطراف المقازاة والجمع اعماق والحاوي
 الخالي والحق بفتح الراء وكسر القاف المعرو والطريق وقيل مهب الريح
 يخترقه والاعلام جمع علم وهو ما يمتدى به في الطريق والحق بالسكون
 الاضطراب يقال خفت الدابة والقلب والسراب اذا اضطرب حرك للضرورة
 والمراد به السراب الخافق نعت بالمصدر والمعنى رب مغارة مظلمة الاطراف خالية
 الممر لم يسكنها احد ولا يميز فيها اعلام لظلمتها ولغمومها الماعة السراب وجواب
 رب محذوف اي قطعته (قوله بالفتح والكسر) كما تقر في تحريك الساكن
 ان الاصل فيه الكسر والفتح الخفة وقدم الفتح اشارة الى اوليته لان الغالي
 زائد في اصله والكسر يزيل الثقل (قوله بل هو موضوع لغرض الترم) وذلك
 لان المقصود منه حصول الترم في الخارج لا فهمام معنى الترم وحصوله

في الذهن (قوله قسائل وتساخ) يتزىل الغرض من الشئ منزلته معناه في
 اعتبار الوضع في بعضها ايضا تأمل وهو تنوين المقابلة فان المقصود من
 الحاقها بتحصيل المقابلة لا فائدة المقابلة للمعاطب بخلاف تنوين التنكير فانه
 لا فهمام عدم تعيين مدخولها وتنوين العوض فانه قائم مقام المضاف اليه
 الدال على المعنى فيفهم معنى المضاف اليه بالواسطة وتنوين التمكن فان
 المقصود منه افهام كونه منصرفا لا تحصيله فعنى قوله وهو التمكن اه انه
 يجيء التمكن وغيره ليشمل المعنى والغرض والحق ان الكل فوائد التنوين
 كما تدل عليه عبارة التسهيل فانه قال التنوين نون ما كنة زائد في آخر الاسم
 تبيينا لبقاء اصله اول تنكيره او تعويضا ومقابلة لتنوين جمع المذكر او اشعارا
 بترك الترم في روى مطلق في لغة تميم (قوله اي التنوين) بشرط بقاءه على حاله
 وعدم صيرورته جزأيا بان جعل علامع التنوين فانه لا يحذف (قوله وجوبا)
 فالاستمرار المستفاد من المستقبل قرينة الجواب وهذا في السعة واما
 في الضرورة فقد لا يحذف فان الضرورات تبيح المحذورات كقوله
 جارية من قيس بن ثعلب حيث لم يحذف من قيس رعاية للوزن وخرجه
 ابن جني على البدل ورد بان العرب لم يجعل ابناء في ذلك الاصفة ولذا لم يتون الا
 في الشعر وهذا الحذف مطرد كحذفه عند اضافته بدخوله دخول اللام
 وقد يحذف فيما عداه تحقيقا للالتقاء الساكنين ومنه القراءة الشاذة احد
 الله الصمد (قوله من العلم) المعروف بما سبق فيشمل القلب والكنية ايضا (قوله
 موصوفا) وصفا نحو يا بلقيظ ابن المكبر فلا يحذف في زيد بن عمرو ومشروط
 الاتصال كما هو المتبادر فلا يحذف في زيد الطريف بن عمرو بشرط كون الثاني
 مذكرا بناء على ان العرب لا ينسبون الرجل الى امه واشترط بعض المتأخرين
 كونه مامكبرين وليس كذلك مضاف الى علم اللاب كما هو الشائع في الاضافي
 وهو المطابق لما قاله المحدثون من انه اذا اضيف الى علم الجد لا يقط التنوين
 ولا الف الابن خطا وقيل سواء كان للاب او للجد واشترط المحدثين وضع
 جديد منهم فرقا بين الاضافتين وقوله آخر لبيان الواقع واللفظ المضاف
 لا يكون عين المضاف اليه للفظ الموصوف وان اتحد في المفهوم والصدق
 فيدخل فيه زيد بن زيد بمعنى زيد بن نفسه كناية عن عدم الاب كذا في بعض

النسخ (قوله لكثرة استعمال) أي لا لتقاء الساكنين فإنه لا يوجب الحذف
 بل هو يخرج به بالكسرة على ما هو الأصل في النسخ (قوله خطأ بحذف
 الالف) وأما حذفه في اللفظ فليس محصيا بحال حذف التنوين (قوله
 وكذلك) (قوله) فالعلم اعم من ان يكون صريحا أو كناية عنه كذا ما يجري مجرى
 العلم نحو سيد بن سعيد وفضل بن ضل وطاهر بن طاهر وهي بن هي (قوله
 ويعلم منه) بناء على أن التقييد في المسائل تقييد في الحكم عما عداها (قوله نحو
 جاء في الرجل ابن زيد) المثال الصحيح جاء في رجل ابن زيد وزيد ابن العالم والآخر
 حين لأن المثال الغرضي يكفي في التصحيح (قوله وحكم الآية) ولم يذكر
 المصنف اكتفاء بذكر الأصل أولاً لأنه اختلاف في شأنهم من منع ذلك لأن
 موضع الأسماء الابن حكاه ابن كيسان كذا في شرح التسهيل (قوله فأنها
 لا تحذف) أي خطأ حينما وقعت أي في موضع الالتباس وعدمه (قوله في مثل
 هذه هند ابنة عاصم) أي فيما وقعت صلة الموصوفين بحذفه فلو حذف الف
 ابنة لا يذرى أنه لفظ ابنة فيصنف تنوين موصوفه ويسكن الباء وأولاه بأت
 فيجوز في موضعها التنوين وعدمه ولا تسكن الباء في التسهيل والوصف بابنة
 كالوصف بابن بحذف التنوين وعدمه رواهما سيويه عن العرب الذين
 يصرفون هند أو نحوها فيقولون هند ابنة عاصم بلا تنوين انتهى والفرق بان
 تاء التأنيث تكتب بصورتها مطولة وتاء ابنة تكتب بصورة الهاء ليس
 بشئ لأنه يجوز كتابة ابنة بالتاء المطولة لأن كتابة الكلمة تاء بحالة الوقف
 ويجوز وقف ابنة بالتاء إلا أن العرف وقفها بالهاء بخلاف اخت وبنات
 فإنه لا يجوز وقفها بالهاء فلذا يكتبان بالتاء المطولة في التسهيل وأبدال الهاء
 من تاء التأنيث المتحركة ما قبلها لفظاً وتقديراً في آخر الأسماء المعربة أعرف
 من سلامتها وقال شارحه أحترق بقوله المتحرك ما قبلها من أن لا يتحرك لفظاً
 ولا تقديراً فلا يوقف عليها إلا بالتاء نحو بنات واخت (قوله نون التأنيث)
 وأشار بجعله قسمين إلى أنهما أصلان كما هو مذهب البصريين وقال الكوفيون
 الثقيلة أصل ومعناها التأنيث كيد وقال الخليل التأنيث كيد بالثقيلة أبلغ (قوله
 ثقلها) أي المشددة المستلزمة للحركة فلذا لم يتعرض لكيفية أصل التعريلة
 (قوله أي غير الف التننية) لا يخفى أنه لا يمكن أن يراد بالالف الالفان فالمراد

جنس الالف في أي نوع كان فالأظهر أن يقول الف التننية كانت أو الف
 الجمع (قوله والف الجمع) اختاره الشارح رعاية لمناسبة التننية وجعل عبارة
 القوم تفسيره وهذا الإطلاق اخترعه الشارح لمناسبة التننية والشارح الف
 الوصل كلف الرضى ومعنى الإضافة ما قرره بقوله أي الفاصل فهي بادئ
 ملائمة (قوله لشبهها فيهما) أي في التننية والجمع بنون التننية في كون
 كل منهما نونا واقعاً بعد الالف ولم يقل أشبهها معهما مع أن فيه عدم تفكيك
 الضمائر لانه يوهم شبه النون مع الالفين لنون التننية والأولى إسقاط لفظ
 فيهما إذ لا حاجة إليه (قوله أي نون التأنيث) رعاية لوحدة الضمير وقيل لكل
 واحدة من الثقيلة والخفيفة رعاية لقرب المرجع مع تخصيص الحكم في كل
 واحدة منهما وعلى التقديرين الجملة مستأنفة ولا يجوز أن تكون خبراً بعد خبر
 لأن الخبر الجملة يجب فيه العاطف (قوله بالفعل المستقبل) المراد بالفعل
 المستقبل الاصطلاحي ودخوله على اسم الفاعل تشبيهاً بالمضارع في قوله
 أقائلن أحضر والشهودا وعلى الماضي في قوله دامن بعد أن رجعت متبياً
 اضطراري والمراد الاختصاص في السعة (قوله الكائن في ضمن الأمر)
 بأن يكون مذكوراً لفظاً فيماعد أمر الخطاب أو حكاية التقدير كما في أمر
 الخطاب فإنه في الأصل مضارع حذف منه اللام لكثرة الاستعمال فهو
 في التقدير فعل مستقبل في ضمن لام الأمر كأمير القاتل والمتكلم أعم من
 الأمر بغير اللام وباللام على التوسع والأمر بغير اللام ويفهم حكم هذا الأمر
 بطريق الأولى وما قيل في توجيه عبارة المتن من أن كلمة في متعلقة بالاستعمال
 المقدور والمراد من هذه الأمور المعاني المصدورية أي بالفعل المستعمل في الأمر
 والنهي فقيه أن المستعمل في التثنية والاستفهام والعرض ليس صيغة الفعل
 بل أدواتها وان إطلاق الفعل المستقبل على أمر الخطاب بخلاف الاصطلاح
 وأن الأمر بالمعنى المصدوري لا يشمل الدعاء (قوله نحو هل تضر بن) وكذا أشار
 أدوات الاستفهام اسمية كانت أو حرفية أو بدو المساليل وتعالى من خصه
 بالهمزة (قوله في جميع هذه الأمثلة) لوترك بيان التثنية والتثنية
 في أمثلة الأمر واكتفى بهذا التعميم لكان اختصار لكن مذكراً ابن جني
 خص الألف بعم (قوله بهذه المذكرات) السنة وهو المرافق للفق الباب

وزاد الرضى التحضيض واما النفي والشرط المؤكدين فمفهوم في حكم المستثنى
بدليل ذكرهما بعد (قوله الدالة على الطلب) اما مطلب وجود الفعل او عدمه
كافي الامر والنهي والتحضيض والعرض والنفي والسؤال عن حصول الفعل
كافي الاستفهام واما في دلالة القسم على الطلب فقيه تأمل لان الانسان
قد يقسم على ما يعلم مما ليس مطلوبه كقوله من اتى **كعبة** والله
لا عاقب الا ان يقال الغالب ان يقسم المتكلم على ما هو مطلوبه وجعل بقية
الباب عليه (قوله دون الماضي والحال) اما حال من النون اى متجاوزا عما يدل
على الماضي والحال او من الضمير المستتر في الدلالة اى متجاوزا تلك المذكورات
عن الدلالة على الماضي والحال (قوله لانه لا يؤكده) على بناء المعلوم المسند
الى ضمير النون اى لا يؤكده النون الا مطلقا بالان وضعه لتأكيد مطلب حصول
شيء اما في الخارج اوفى الذهن والمطلوب لا يكون ماضيا ولا حالا ولا خبرا
مستقلا فاقبل في حصر التوكيد في المطلوب نظر لا تنقاضه بمثل ان زيدا
سيقوم منشاء قرآنة يؤكده على بناء المجهول (قوله وقلت في النفي) ولم يقل
وفي النفي قليلا اوفى مثل ما يفعلن كثيرا لان دخول النون فيهما ليس بالاصالة
بل بواسطة شبههما بالطلب فذلك لم يشاركهما في الاختصاص ولانه لا يصح
تعلق قليلا بالاختصاص ولا بالنفي والمراد بالنفي اعم من صريحه وما يتضمن
معناه فيدخل فيه قلما افعلن كذا والجد حيث قال ميبويه تدخل بعد
لم تشبهاها بلا النفي في الجزم (قوله زيد ما يقوم من) اورد المثال بما يعلم حكم
النفي بلا بطريق الاولى فان مشابهته بلا التسمية اتم ولذا يجيى بعد لا المتصلة
بالفعل نحو زيد لا يقوم وبلا المتصلة عنه نحو لا في الدار تضر من زيد او ما قيل
انه لم يجيى في النفي بما قد فزع بما وقع في قولهم من عضه بالسن ما يكرها
وغير ذلك كافي الرضى (قوله الا قليلا) قيد القلة بلا المتصلة بالفعل المضارع
ممنوع كيف وجعله ابن جني قياسا وقال ابن مالك هو كالنهي في الاصح وفيه
ان كونه قياسا لا ينافي القلة فان كل قياسى ليس بمستقل واما ما قال ابن
مالك فعناه التشبيه في جواز الدخول رداعلى من منعه مطلقا (قوله
اى في جوابه المثبت) فثبت القسم بكواب القسم وجعله من قبيل جرد قطيعة
تكلف يحتاج الى ارادة المقسم عليه من القسم (قوله لان القسم محل التأكد)

اى كان في محله منزل منزله (قوله بعد صلاحته له) صلاحا تاما احتراز
عما لا يصلح اصلا كالجملة الالامية والفعل الماضى المثبت وفيه مانع كما سيجيى
وعما لا يصلح صلاحا تاما كالمستقبل المنفى فانه لكونه منغيبا والاصل في الانشاء
العدم لا يصلح للتأكيد ولكونه مطلقا باصلاح وبما ذكرنا اندفع ما قيل ان
التعليل لا يختص بالمثبت وفي اعتبار قيد الصلاح في الدليل اشارة الى ان
المدعى اعنى الزوم مشروط بالصلاحية وتركه المصنف لظهوره فلا يردان
الزوم على اطلاقه غير صحيح لكونه مشروطا بكون المضارع خاليا من حروف
التنفيس غير متعلق به جارسايق وغير مفصول بينه وبين اللازم بقصد فان
النون لا يدخل في نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى لان النون يخلص
المضارع للاستقبال فكروا الجمع بين حرفين معنى واحدا في كلمة واحدة ونحو
قوله تعالى ولئن سمع اوتقنتم لالى الله تخشرون لان تقديم المعمول يقتضى
الاختصاص المقضى تسليم اصل الحكم المتأ في التأكد كيد نحو والله لقد
افن زيدا منطلقا لان قد لا يجامع حرف الاستقبال (قوله فيما عدا مثبت
القسم اه) مما هو صالح وهو الفعل المستقبل المنفى (قوله بل جائز) نحو قول
الشاعر

والله لا احذر المرأة محتسبا * فعل الكرام وان فاق الورى حسبا
والا كثر ان لا يؤكده كقوله تعالى واتقوا بالله جهد ايمانهم لا يبعث الله
من يموت كذا في شرح التسهيل (قوله وكثرت) اشارة الى انه قد يلحق الشرط
وان لم يؤكده بما نحو ان لم يفعلن افعلى والى انه قد يلحق الجزاء ان كان الشرط
مما يجوز لحوقه به كذا في الرضى (قوله المؤكده حرفه) لم يقل المؤكده اذ اشارة
الى ان في الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط في الحقيقة تأ كيد الكلمة ان التي
تضمنه (قوله بما) سواء كانت لازمة كافي حينها واذا ما ولا كذا ما (قوله
وما قبلها) مع ضمير المذكورين حال مقدرة من الضمير المستتر في الظرف العائد
الى ما لان كونه قبل النون لا يجامع كونه مع الضمير ومن هذا ظهر بيان حكم
الصحيح اذ في المعتل ما قبل النون بعد الضمير فاقبل ان التعليلين المذكورين
لا يجريان في اخشون واخشين وهم (قوله ان اشترط الخ) فلا يكون ما نحن
فيه من التقاء الساكنين على حدة فتحذف المدة واعلم ان نون التأكد ليس

يجز حقيقة لكنه كالحزب لشدة اتصاله بما قبله فلرعاية الاول قالوا وفي جمع
المذكرين والمخاطبات فيهما التقاء الساكنين على غير حده ولرعاية الثاني
قالوا في التنبيه والجمع المؤنث ان التقاء الساكنين على حده ولم يعكس لزوم
النقل في الاقايين والالتباس واجتماع النونات في الاخيرين (قوله ان لم يشترط
ذلك) فيكون هذا من قبيل التقاء الساكنين على حده فلا تحذف المدة لاجله
بل لاجل النقل ويدل على عدم الاشتراط المذكور عبارة التسهيل حيث قال
لا يلتقي الساكنان في الوصل المحض الا اولهما حرف بين وثانيهما مدغم
متصل لفظا او حكايا وقال شارحه انه لقلة وقوعه في الاستعمال كالعدم لان
نون التأني لا يدخل الا في باب معنى الطلب وطلب الشخص من نفسه
غير صحيح الابتداء بل واعتبار تغير اعتباري (قوله وحكمهما غير ما ذكر) لان
ما قبله فيهما الالف لا الفتحة والرضي جعل حكمهما ما ذكر لان الالف حازر
غير حصين ولان الالف في حكم الفتحة وجعل قوله فتقول في التنبيه
والجمع اه بيانا للقسوق بينهما وبين جمع المذكر او المخاطبة والظاهر ما ذكره
الشارح (قوله للزوم التقاء الساكنين اه) على كذا المذهبين لعدم كون الثاني
مدة (قوله فانه يجيز) يدل على انه يجوز التقاء الساكنين على غير حده مطلقا
وليس كذلك ومع ذلك قوله معتقدا الى معقودات كرا والاصواب ما في الحواشي
الهندية فانه اجاز ذلك وجعل التقاء الساكنين معتقدا اذا كان اولهما حرف
لين لانه لما فيه من المد كالحركة وقيل انه تحرك النون بالكسر وعليه حمل قوله
تعالى ولا تتبعان بالتحفيف (قوله وهو ليس برضى عند الاكثرين) مع امكان
الكلام ومجيئه كقراءة نافع مجيأ وقراءة ابي عمرو واللاي لان كمال الفصاحة
في تبين الحروف وتحقيقها والتقاء الساكنين ينال في حال الوقف حال
المتكلم فلا يقاس عليه حال التكلم (قوله وهما في غيرهما) حال من ضمير
الخبر العائد الى هـ مع ضمير البارز حال من غيرهما والمعنى ان النونين
في الحرفين آخر الفعل كلفظ المنفصل حال كونهما في غير المثني والمجموع
حال صكون ذلك الغير مع ضمير البارز وذلك لقوة جهة اتصاله توسط
الضمير البارز (قوله يان الافعال المعتلة) لانه بين الحاقها بالصيغة بقوله
وما قبلها اه كما مر (قوله ان النونين حكمهما مع المثني اه) علم ذلك مع

التقسيم بقوله في غيرهما وعدم التعرض لبيان حكمها استغناء
بما ذكر في الصيغة (قوله ما ذكر) من الحقوق في الثقيلة المكسورة بعد الف
التنبيه والفتحة الفصل وعدم حقوق الخفيفة خلافا ليونس (قوله ومع
غيرهما اه) عطف على قوله مع المثني وقوله على ضميرين عطف على ما ذكر
عطف معمولى عامل واحد والمراد بالضميرين كونهما كالمفصل
وقوله اما مع ضمير بارز مع ما عطف عليه حال من غيرهما اي النونين
حكمهما حال كونهما على غير المثني والمجموع حال كون ذلك
الضمير مقارنا مع الضمير البارز والضمير المستتر على ضميرين (قوله وهو)
اي ذلك الغير المقارن بالضمير البارز شيثان اه وليس قوله اما مع ضمير
بارز واما مع ضمير مستتر شيثان لضربين فيستفاد ان النون اما مع ضمير بارز
او مع ضمير مستتر ويحتاج قوله وهو شيثان الى تكلف التقدير
او التسامح على ما وهم ثم ان حصر الشارح قدس سره العزيز غير المثني
والمجموع في القسمين المذكورين على انه اعتبار الحاق النونين بامر المخاطب
لانه الاصل في الطلب واحال البواق على المقابلة كما تدل عليه الامثلة
وحصر ما يكون مع الضمير المستتر في الواحد المذكور دون المؤنث فلا يرد
ان ههنا قسما ثالثا وهو ان يكون مع الضمير نحو ليضربن (قوله وارموا
الغرض) بفحيتين الهدف (قوله وتضم الواو اه) بصيغة الخطاب عطف على
قوله فتقول ووهم بعض الناظرين فقرأ بالياء الجارة وصيغة المصدر ثم اعترض
فقال المناسب لسياق ما سبق ان يقال وكذا اخشون بضم الواو المفتوح
وكذا قوله بكسر الياء المفتوح (قوله ونعني بها الف التنبيه) هكذا
في شرح المصنف لان المتصل بالفعل الواو والياء واتصال الالف والنون به معلوم
اذ لا يمكن في الواحد المذكر اجراء الحكم ما سوى الالف قال المصنف كالمفصل
لتشابههما في حقوق آخر الفعل بحيث لا يمكن التلطف بالجر كما قبلها
في اقتضاء فتحة ما قبلها فتعين الالف فاندفع ما قاله الرضى من ان كونه
كالمفصل على اطلاقه ليس بصحيح لانه شامل للواو والياء ايضا وانت لا تثبت
اللام معهما وانه اذا اريد بالمتصل الف التنبيه لا معنى لجعل ابقاء اللام
في اغزون محولا على ابقائها في اغز ولا تنتقل الكلام الى اغز فكل ما يقال

في اغزى بحرى في اغزون فليس الا تطويل المسافة وهو مد فوع بانه ليس في كلام
المصنف شيء يدل على الحمل بل مجرد تشبيه النون بالالف في الحذف
اختصارا في العبارات للاشتراك في العلة وهو انه لو لم يعد اللام مع اقتضاء
كل منهما فتح ما قبله يلزم الاجحاف في الكلمة بحذف اللام وما يدل
عليه من الضمة والكسرة (قوله اى لاجل اه) غير الشارح رحمه الله
الترتيب المشار اليه المذكور سابقا رعاية لترتيب الامثلة (قوله باسقاط
نون الجمع) لانه علامة الاعراب ونون التأكد يقتضى البناء
(قوله وضم الواو) لئلا يلتبس بالواحد (قوله لاعلى ترين) كما سبق اليه
الوهم اذ لا بد خل الاستفهام على الامر (قوله وهذه الامثلة اه) لم يراع
المصنف الترتيب المستفاد من الحكيمن السابقين بان يورد امثلة
الضمير البارز منفردة عن الضمير المستتر بل راعى الترتيب العرفي فوق
الاختلاط في الامثلة (قوله على ترتيب تصريفها الواقع) بعد اسقاط مثال
الثنى والجمع المؤنث (قوله لالتقاء الساكن المذكور بعدها) فلا يرد
نحو اضرب بن فانه فيها ملاق لساكن قبلها فلا يحذف والقريضة
على ذلك انه في مقابلة الوقف ككانه قيل يحذف في الوصل وقت لقاء
الساكن مطلقا سواء كان بعد ضمة او كسرة او فتحة نحو اضرب الرجل
واضرب الرجل يريد اضرب بن اضرب بن فحذفت لالتقاء الساكنين
تشبيها بحرف العلة اذ لاحظ لها في الحركة وما قيل ان الحذف للساكنين
لا يكون الا للاول فقيسه انهم صرحوا بالاختلاف في ان المحذوف من مقول
الواو الاول او الثاني (قوله ولا تهن اه) اى بالنون الخفيفة (قوله علك)
بمعنى لعلك ولا جراتها مجرى عسى اذ دخل في خبرها ان والمعنى لا تهن الفقير
لفقره عسى ان تزكك وتذل والزمان قدر فعه واغزه فيستغنى هو وتفتقر
انت لان احوال الزمان لا تدوم وقوله

لكل هم من الهوم سعد * والمسى والضح لابقاء معه

قد يجمع المال غير آكله * وبأكل المال غير من جمعه

المسى المباء (قوله خطأ المرتبة اه) ولكونه لازما للاسم لا يخلو عنه الفعل بلا
مانع (فائدة) لو لقيت شاكبا بعد الف على مذهب من اجاز ابدال النون همزة

وقبحها فتقول اضربا الرجل يا رجلان واضربنا الرجل يحذف النون لالتقاء
الساكنين (قوله في حال الوقف) عطف على مقدر بعد يحذف السابق
او على يحذف وكلام الشارح يحتمل الوجهين (قوله اذا ضم او كسر ما قبلها)
التقييد بالظرف مستفاد من مقابله بقوله والمفتوحة تغلب القا (قوله وجب
ان ترد المحذوف) لزوال المانع قيل والذي يظهر ان دخولها في الوقف خطأ
لانها لا تدخل بمعنى التوكيد ثم تحذف ولا يمنع دليل على مقصودها التي
جاءت له كذا في شرح التسهيل (قوله وقت اغزوا اه) وكذا تقول هل تضربون
وهل تضربين في حال الوقف على تضربين وتضربين فتدوا وون الرفع (قوله
فانه لا يرد) اى حال الوقف ما حذف لاجل التنوين فتقول قاض ورام
بالتنوين ولا تقول قاضى ورامى باعادة الياء (قوله تغلب القا) اى حال الوقف
(قوله فان التنوين) اى حال الوقف (قوله نحو اصب خيرا) لا يخفى
ما في التسهيل من حسن الختام على وفق اختتام المتن حيث اورد النون المخففة
كما في آخر الكتاب وتممه بالالف وهو ساكن ابدأ اشارة الى الاستراحة بعد
الخفة هذا آخر ما اوردت من تحقيق مباحث الفعل والحرف من الشرح الدقيق
والبحر العميق لما رأيت القصور من المتصدين لحله عن تدقيقه وعدم الظفر
بمقصوده فيما تعرضوا لتحقيقه والحمد لله على الاتمام والصلوة والسلام على
رسوله خير الانام وعلى آله واصحابه الكرام الى قيام الساعة وساعة القيام *

(يقول العبد الفقير * اغناه المولى القدير)

حمد المولى المنح الكافية والمضى الوافية الشافية وصلاته وسلامه على رسوله
المؤمن عليه بشرح صدره ووضع وزره عن منته ورفعه ذكره وقدره صلى
الله وسلم عليه وعلى آله وحواشيه واصحابه الذين نحوهم في كشف
اغطية الدين وغواشيه وبعد فاقول انه لما ان من البارئ باتمام طبع
ما كتب على حاشية اللارى وما الحق به من التحقيقات القاتقة
والتدقيقات الصافية الرائقة على شرح الكافية للمولى الجاهى
قدس سره السامى محارر جميعه الفاضل السلوكى رحمه الله واكرم
مشواه وجعل بدار النعيم متبوا وماواه وكنت في خلال تصحيحه

SOLEMAN E. S. KUTUB KHANA	
Y. 1. 1. 1. 1. 1.	Sayid Nazki
Y. 1. 1. 1. 1. 1.	63
Essi Kayit No.	499.7-1
Tasniif No.	

وتعليل مزاجه وتهذيب طبعه وتعديله باوفق علاجه قد اجلت طرف
الفكر في ميادين معانيه ونزهت طرف الحدق في حدائق مباحاته وارتشفت
من سلسال جداوله المتدفقة مازراق ورق واقتطعت من غمار غصوة المورقة
ما طاب الى آخر الورق عن لي ان اذكر ما رأيت من المحاسن فيه لبيادر
طالبه الى ارتشاف جريال فيه هلت واجدت وانشأت مؤرخا وانشدت
ارياض ازهارها شاهيات * بوجود المليك ذي الملوك
اعربت عن عجب صنع وقالت * ان نطقي فيماتري من سكوتي
ام معان ابدت بدبع بيان * وابانت عن صهرها الهاروقي
زان جيد الزمان منها عقود * باهر بهر مانها الياقوتي
قام فيها عبد الحكيم برينا * حكما من عجب ما قد اوتي
يا له فاضلاله طول باع * قصرت عن مداه فيه نعوتي
كم له من مصنفات تسادي * ان دعوا الغيرة فتني بنبوتي
هال منها يا صاح ما كذب انسي * لهيامي سكرابه ناسوتي
رب معني رقت حواشيه لفظا * لي في ضمنه غني عن قنوتي
ولتكميل طبعه قلت ارخ * تم طبعها ما قاله السكوتي

٥٥٧ ١٧٧ ٨٢ ٤٤٠

وقد كان طبعه في دار الطباعة الباهرة الكائنسة بيولاقي مصر القاهرة
ملحوظا بعين عناية ناظرها السني المراتب اعني به حضرة حسين افندي
الملقب براتب وشهولا برعاية رئيس معصمها المستعدين الفقير محمد بن
استايعيل شهاب الدين على ذمة المحقق الالمعي المدقق اللوذعي حضرة
الجناب الاوحدى الكريمي الحاج عثمان افندي القريني وصار غمامه
القاسر لغرة شهر ربيع الآخر سنة ست وخمسين ومائتين بعد الالف من
هجيرة من كان كبايري من الامام يري من الخلف صلى الله وسلم عليه
وعلى آله الذين هم خير آل واصحابه من آب
الى كمالهم كل كمال وآل مالاخ
بدر غمام وفاح مسك
ختم